

بقضى بينهما رواه الحاكم وصححه اسناده ومنها تعلموا الفرائض فانه من دينكم وانه نصف العلم وانه اول
علم ينزع من امتي رواه ابن ماجه والحاكم والبيهقي وقال تفرد به حفص بن عمر وايس بالقوى قال
المارودي وانما حثهم على تعلمه لقرب عهدهم بغير هذا التوارث اى وهو التوارث المتقدم واختلف
العلماء فى تأويل قوله عليه الصلاة والسلام فانه نصف العلم على أقوال أحسنها انه باعتبار الحال فان
حال الناس اثنان حياة ووفاة فالفرائض تتعلق بحال الوفاة وسائر العلوم تتعلق بحال الحياة وقبل
النصف بمعنى النصف قال الشاعر .

اذامت كان الناس نصفان شامت * وآخرون بالذى كنت أصنع

وقيل ان العلم يستفاد بالنص تارة وبالقياس أخرى وعلم الفرائض مستفاد من النص وقيل غير ذلك وقال
عمر رضى الله تعالى عنه اذ اتحدتم فحدتوا فى الفرائض واذا لهوتم فالهوا فى الرى واشتهر من الصحابة
رضى الله تعالى عنهم بعلم الفرائض أربعة على وابن عباس وزيد وابن مسعود ولم يتفق هؤلاء فى مسئلة
الا وافتهم الامة وما اختلفوا الا وقعوا فرادى ثلاثة فى جانب واحد فى جانب واختلف الشافعى رضى
الله تعالى عنه مذهب زيد لانه أقرب الى القياس لقوله صلى الله عليه وسلم أفرضكم زيد وعن القفال
أن زيدا لم يسمع له قول بل جميع أقواله معمول بها بخلاف غيره ومعنى اختياره لمذهبه أنه نظر فى أداته
فوجدها مستقيمة فعمل بها لانه قاله ابن لفة فى معطيه لان الجهد لا يمتد بجهدا وذ كرت فى
شرح التنبيه أنه اجتمع فى اسم زيد أصول الفرائض وغالب قواعدها وعرف بعضهم علم الفرائض بانه
الفقه المتعلق بالارث ومعرفة الحساب الموصل الى معرفة ذلك ومعرفة قدر الواجب من التركة لكل
ذى حق نفراج بالارث العلم المتعلق بالصلاة مثلا فلا يسمى علم الفرائض وعلم الفرائض يحتاج كما
نقله القاضى عن الاصحاب الى ثلاثة علوم علم الفتوى بان يعلم نصيب كل وارث من التركة وعلم النسب
بان يعلم الوارث من الميت بالنسب وكيفية انسابه للميت وعلم الحساب بان يعلم من أى حساب يخرج
المسئلة وحقيقة مطلق الحساب انه علم بكيفية التصرف فى عدد لاستخراج مجهول من معلوم (يبدأ)
وجوباً (من تركة الميت) وهى ما يختلفه فتصدق بما تركه من خمر صار خلا بعد موته ومن شبكة أصهار فوقع
فيها بعد موته صيد فيورث ذلك عنه وكذلك الدية المأخوذة فى قتله بناء على الأصح من دخولها فى ماله
قبيل موته كما قاله الزركشى ونظر بعضهم فى الصورة الثانية فالنعيير بالتركة أولى من النعيير بالمال
المتخلف وعلق بيبدأ قوله (بؤنة تجهيزه) بالمعروف بحسب يساره وامساره ولاهية بما كان عليه فى
حياته من اسرافه وتقديره وهى ما يحتاج اليه الميت من كفن وحنوط وأجرة تغسيل وحفر وغير ذلك
لقوله صلى الله عليه وسلم فى الذى وقصته ناقته كفنوه فى ثوبيه ولم يسأل هل عليه دين أولاً لاحتياجه الى
ذلك كما تقدم حاجته من ملابس وقوت يوم القسمة على حقوق الغرما وانما يدفع للوارث ما يستغنى عنه
المورث ولانه اذا كان يترك لى عند فله دست ثوب يليق به قالت أولى أن يستروى وارث لان الحى
يعالج ويسعى لنفسه والميت قد انقطع علاجه وسعيه بموته يبدأ أيضاً بؤنة تجهيزه من على الميت مؤنته
ان كان مات فى حياته كما فى الروضة فى الفلاس عن نص الشافعى واتفاق الاصحاب ويستثنى من اطلاق
المصنف المرأة المزروجة وخادمها فتجهيزهما على زوج غنى عليه نفقتهما كما فى الجنائز وكلا زوجة
البائس الحامل (ثم تقضى) منها (ديونه) المتعلقة بذمته من رأس المال سواء أذن الميت فى ذلك أم لا
لزمته لله تعالى أم لا دعى لانها حقوق واجب عليه ويقدم دين الله تعالى كل كاه والكفارة والحج على دين
الآدمى فى الأصح أما المتعلقة بعين التركة فستأتى (ثم) تنفذ (وصاياه) وما ألحق به من حقوق بالموت
وتبرغ تجز فى مرض الموت أو ألحق به لقوله تعالى من بعد وصية يوصى بها أو دين (من ثلث الباقي) بعد
انخراج دينه كذنبه عليه المصنف ثم وحكى القرطبي فى تفسيره الاجماع عليه فان قيل ما الحكمة فى تقديم

الوصية في الآية على الدين مع أنه مقدم أوجب بالوصية لما أشبهت الميراث في كونها بلا عوض كالميراث
 انجاءها مشقة على الورث فقدت حشا على انجاءها ولا الوصية غايما تنكسر اضعا ففوى سائر
 بالتقديم في الذكر لثلا يلطمع فيه او يتساهل بخلاف الدين فار فيه من القوة ما يغيب عن التقوية بذلك
 (تنبيه) قول المصنف من ثلث الباقي قد يروى أنه لو استرق الدين التركة لم تنفذ الوصية ولم يحكم
 مانعة ادها حتى لو تبرع بغيره بقتله الدين أو أبرأه المستحق منه لا تنفذ الوصية حينئذ وليس مراد بل يحكم
 ما عقدها وترد في ثلث كذا كره الراعي في باب الوصية فان قيل الوصية في الآية مطلقة فلماذا اعتبرت من
 الثلث أوجب بام اقتيدت بالنسبة في قوله صلى الله عليه وسلم الثلث والثلث كثير (ثم يقسم الباقي) من التركة
 (بين الورثة) على ما يأتي بيانه (تنبيه) قد يروى كلامه أن المالك لا ينتقل للورث الا بعد وفاة الدين
 والوصية وليس مراد بل المالك في الجميع ينتقل للورث بمجرد الموت على الاصح لان الاصح ان تعلق الدين
 بالتركة لا يمنع الارث واما يمنع التصرف فتكون التركة بكاملها كالرهن بالدين وان قيل وكذا تورث
 الاموال تورث الحقوق وضبطه المتولي بكل حق لازم تعلق بالمال كحق الخيار والشفعة بخلاف حق
 الرجوع في الهبة واعتضه المصنف في المجموع بأنه غير جامع لمجروح شيئا منه كحق الفذف والقصاص
 والنجاسات المتعم بها كالسكاب والسرجين وحاد الميتة (قلت) كالراعي في الشرح (فان تعلق بعض
 التركة حق كالحق) أي كالمال الذي وجبت فيه لانه كالحق هو (والجواب) لتعلق ارش الجنابة
 برشته (والرهون) لتعلق حق المرهن به (والمبيع) بتمن في البعثة (اذا مات المشتري فلهما) بقية
 ولم يتعلق بالمبيع حق لازم ككتابة سواء أجزر على المشتري قبل موته أم لا لتعلق حق دفع الباقي به
 (قدم) ذلك الحق (على مؤنة تجهيزه) وتجهيز مومنه (والله أعلم) تقدم الحق صاحب التعلق على حقه كما
 في حال الحياة وإست صور التعلق منصرف في المذكورات كما أشار إليه بالكاف في أولها والخاصة لها
 التعلق بالعين فما اذا مات رب المال قبل قبضة مال القراض فان حق العامل يقدم على مؤنة التجهيز
 انصرف عنهم (ان كان) يتعلق بالعين فاذا أبلغه المالك الا قد رخصه له مل ومات ولم يتفرق غيره تدب
 للعامل ومنها المكاتب اذا أدى بحوم الكتابة ومات سيده قبل الايتاء والمال أو بعضه باي كاسياني في يابه
 ومنها المعتدة عن الوفاة لاجل سكاها مقدم على التجهيز وذ كرت صورا أخرى مع تقام فيها مع اشكال
 لتسبي في صوري الزكاة ومبيع المقاس والجواب عنه في شرح التنبيه واعلم أن الارث يتوقف على
 ثلاثة أمور وجود أسبابه وشروطه وانتفاء موانعه وقد شرع المصنف في بيان الامر الاول فقال
 (وأبواب الارث) باستقراء أدلة الشرع (أربعة) فلا ارث بغيرها من مؤنعة وغيرها خمس أولها
 (قربة) وهي الرحم ميرث بها بعض الأقارب من بعض في فرض وتعتيب على ما يأتي تفصيله (و)
 ثانيا (نكاح) صحيح ولو بلاوطه ميرث به كل من الزوجين الاخر في فرض فقط (و) ثالثها (ولاء)
 وهي مصوبة سببها نعمة المعتقد مباشرة أو سراية أو شرعا كعتق أصله وقرعه كاسياني في محله ميرث به
 المعتقد في تعتيب بقيا أما القرابة والسكاح فلا لية وأما الولاء فلقوله صلى الله عليه وسلم الولاء لجة
 كاحمة النسب صحبه ابن حبان والحاكم شبه الولاء بالنسب والنسب يورث به فكذا الولاء (وميرث
 المعتقد العتيق) للخبر السابق (ولا عكس) أي لا يرث العتيق المعتقد حيث تمحض كونه عتيقا والا فتر
 ينصّر الارث بالولاء من العارفين في مسألتين أحدهما اذا أعتق ذمي ذميا ثم استطلق السيد بدار
 الحرب فاسترقه عتيقه ثم أعتقه ثم أسلمها لكل منهما عتيق الاخر فعتيقه فيثبت لكل منهما الولاء على
 الاخر مباشرة فيتوارثان (الثانية) أعتق شخص عبدا فاشترى العتيق أبا معتقه فاعتقه ثبت لكل منهما
 الولاء على الاخر السيد بالمباشرة والعتيق بالسراية وهذا مما يخبر به فيقال لناقتصان لكل منهما الولاء
 على الاخر وقد يخص التوارث باحد الجانبين في القرابة أيضا كابن الاخ يرث منه ولا عكس ولما

كانت الاسباب الثلاثة خاصة لم يرد كلامها بالذكر ولما كان الرابع عاماً أوردته فقال (والرابع الاسلام)
 أي جهته فانها الورثة كأنسب لا المسلوبين بدليل ما لو أوصى بثلاث ماله للمسلمين ولا وارث له فإمّا تصح
 ولو كان الورثة هم المسلوبون لم تصح فلما صحت دلت على أن الوارث الجهة (فتصرف التركة) أي تركته المسلم
 أو باقيها كإسباني (بيت المال) لا مصلحة كإثيل بل (إثنا) للمسلمين بصورة (إذالم يكن) وارث بالاسباب
 الثلاثة المتقدمة أو كان ولم يستغرق أقوله صلى الله عليه وسلم أنوارث من لا وارث له أعقل عنه وأثره
 رداء أبوداود وغيره وهو صلى الله عليه وسلم لا يرث نفسه شيئاً وإنما يصرف ذلك في مصالح المسلمين لأنهم
 يعقلون عن الميت كالعصبة من القرابة فيضع الامام تركته أو باقيها في بيت المال أو يخص منها من يشاء
 (تنبيه) فهم كلام المصنف كغيره استواء جميع المسلمين في استحقاق هذا الارث أهل البلاد وغيرهم
 ومن كان موجوداً عند الموت أو حدث بعده أو أسلم بعده أو عتق بعده وهو كذلك وإن خصه ابن الرقعة
 ببلد الميت ولكن لا يعلى مكاناً ولا قاتلاً ولا من فيه رق ولا كفر لأنهم ليسوا وارثين ولو أوصى لرجل بشئ
 من التركة أعليه وجاز أن يعلى منها أيضاً بالارث فيجمع بين الارث والوصية بخلاف الوارث المعلن لا يعلى
 من الوصية شيئاً إلا بإجازة أمالذي إذا مات لآل من وارث أو وارث غير مستغرق فان تركته أو باقيها انتقل
 لبيت المال فياً (فائدة) قال بعضهم يمكن اجتماع الاسباب الاربعة في الامام كأن عاكث بن حمزة ثم يعقها
 ثم يزوج بها ثم يموت ولا وارث لها غيره فهو زوجها وابن عها ومعتقها وامام المسلمين فان قيل لا يدخل
 الاولاء وبيت المال مع وجود العاصب من النسب أجيب بانها تصورت فيه ولولم يرثها كإثنا قبل الامام
 ليس بيت المال أجيب بأنه قد تقدم أن الوارث جهة الاسلام وهي حاصلة فيه وأما شرط الارث فهي
 أربعة أيضاً أوها تحقق موت المورث أو الحائض بالوفى تقديراً كجنين انفصل ميتاً في حياة أمه أو بعد موتها
 بحياة على أمه موجبة للفرقة فيقدر أن الجنين عرض له الموت لتورث عنه الفرقة أو الحائض المورث بالوفى
 حكماً كما في حكم القاضي موت المفقود واجتهاداً وثانها تحقق حياة الوارث بعد موت مورثه ولو لم يلقها وثالثها
 معرفة أدلته للميت بقرابة أو نكاح أو ولاء ورابعها الجهة المقتضية للارث تفصيلاً وهذا يختص بالقاضي
 فلا تقبل شهادة الارث مطابقة كقول الشاهد للقاضي هذا وارث هذا بل لا بد في شهادته من بيان الجهة
 التي اختصت ارثه منه ولا يكفي أيضاً قول الشاهد هذا ابن عمه بل لا بد من العلم بالقرب والدرجة التي اجتمعوا
 فيها وأما مواعن الارث فستأتي في كلامه (والجمع على ارثه من الرجال) أي الذكور ولو عبر بهم كان
 أولى لكن المراد الجنس وكذا في النساء فيشمل غير البالغين من الذكور والانات (عشرة) بالاختصار
 وخمسة عشر باليسر وهم (الابن وابنه) وهذا يعني عنه قوله (وان سفل) إلا أن يكون قصده التنبيه على
 إخراج ابن البنت (والاب وأبوه وان علا والاخ) لابوين ولاب ولام (وابنه) أي الاخ وقوله (الامن لام)
 استثناء من ابنه فقفا أي ابن الاخ لابوين أو لاب أما بالسلام فمن ذوى الارحام كإسباني (والعم) لابوين
 أو لاب ويدخل في ذلك عم الاب وعم الجد وان علا ويدخل في ابنه الاتي ابن عمه (الا) العم (للام) فمن
 ذوى الارحام (وكذا ابنة) أي العم لابوين ولاب (والزوج والمعتق) والمراد به من صدر منه الاعتراف أو
 ورثه فلا يرد على الجسر في العشرة عصبة المعتق ومعتق المعتق (و) الجمع على اوتهن (من النساء سبع)
 بالاختصار وعشرة باليسر وهن (البنت وبنت الابن وان سفل) أي الابن ووقع في بعض نسخ المحروران
 سفلت وليس بجيد لدخول بنت بنت الابن وابنت بوارثة اسكن يلزم على عبارة المصنف عود الضمير على
 المضاف اليه والمتعارف عوده للمضاف (والام والجدة) من قبل الام أو الاب وان عات (والانث)
 من جهاتها الثلاث (والزوجة والمعتقة) وهي من صدر منها العتق أو ورثت به كما مر * (تنبيه) *
 الانفع أن يقال في المرأة زوج والزوجة لغة مروجحة قال المصنف واستعد لها في باب الفرائض
 متعين ليعمل الفرق بين الزوجين اهـ والشافعي رضى الله تعالى عنه يستعمل في فبارنه المرأة وهو

حسن (فلو اجتمع كل الرجال) ففما ولا يكون الا والميت اثني (ورث) منهم ثلاثة (الاب والابن والزوجة
فما) لانهم لا يجتمعون ومن بقي محبوب بالايجاع فابن الابن بالابن والجد بالاب والباقي محبوب بكل
منهما أو بالابن وتصح مسئلتهم من اثني عشر لان فيها بما وسدسا الزوج الربع وللاب السدس
ولابن الباقي (فائدة) شبه الفرضيون عود السب بالشئ المدلى من علو فاصل كل انسان أعلى منه
وفرعه أسفل منه وكان مقتضى تشبيه بالشجرة أن يكون أصله أسفل منه وفرعه أعلى كجلى الشجرة
فما في أصله وان أسفل وفي فرعه وان علا (أو) اجتمع (كل النساء) ففما ولا يكون الا والميت
ذكر (ه) الوارث يتهن خمسة وهن (البنت وبنت الابن والام والاخت لابوين والزوجة) والباقي من
النساء محبوب الجدة بالام والاخت للام بالبنت وكل من الاخت للاب والمعتقة بالشقة لمكونها مع
البنت وبنت الابن عصبة تأخذ الفاضل عن الفروض وتصح مسئلتهم من أربعة وعشرين لان
فيها سدسا وثمنا للام السدس والزوجة الثمن والبنت النصف وبنت الابن السدس والاخت الباقي
وهو سهم * (تنبيه) * يجوز في النساء الجبر بتقدير كل كما قدرته والرفع ان لم تقدرها (أو) اجتمع
(الذين يمكن اجتماعهم من الصنفين) الرجال والنساء بان اجتمع كل الرجال والنساء الا الزوجة فانها
الميتة أو كل النساء والرجال الا الزوج فانه الميت وورثتهم في المسئلتين خمسة ينفها المصنف بقوله
(فالابوابم والابن والبنت وأحد الزوجين) وهو الزوج حيث الميت الزوجة وهي حيث الميت الزوج
نحجبهم من عداهم فالاولى من اثني عشر لابوين السدسان أربعة والزوج الربع ثلاثة والباقي وهو
خمس بين الابن والبنت أثلاثا ولانث له جميع فتضرب ثلاثة في اثني عشر تبلغ ستة وثلاثين ومنها تسع
والثانية أصلها أربعة وعشرون للزوجة الثمن وللابوين السدسان والباقي وهو ثلاثة وعشرين
الاس والبنت أثلاثا ولانث له جميع فتضرب ثلاثة في أربعة وعشرين تبلغ اثنين وسبعين ومنها تسع
* (تنبيه) * أنهم قول المصنف أو الذين يمكن اجتماعهم من الصنفين استحالة اجتماع الزوج
والزوجة على ميت واحد قال الزركشي ويمكن أن يتصور ذلك فيما اذا أقام رجل ينفه على ميت
ممكن أنه امرأته وهؤلاء أولاده منها وأقامت امرأة ينفه على أنه زوجها وهؤلاء أولادها منه
فكشفت عنه ما داوود بن علي له آله الرجال وآله النساء وقد ذكرنا تصحيح هذه المسئلة وتطاريها في شرح
التنبيه (ضايفاً) كل من انفرد من الدكوز حاز جميع التركة الا الزوج والاخ للام ومن قال بالرد لابن أبي
الزوج وكل من انفرد من الامات لا يجوز جميع المال الا المعتقة ومن قال بالرد لابن أبي
جميع المال الا الزوجة (ولو فقدوا) أي الورثة من الرجال والنساء (كلهم) أو فضل عن وجد منهم شيء
(قائل) المقول في (المذهب أنه لا يورث ذوا الارحام) أصلاً وسواءً بيانهم لقوله صلى الله عليه وسلم
ان الله أعلى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث ووجه الدلالة منه عدم كبرهم في القرآن قاله صلى الله عليه وسلم في
التقريب وفي الحديث أنه صلى الله عليه وسلم ركب الى قبر يستخير الله تعالى في العمة والحالة فارتد الله
تعالى لاميراث لهما رواه أبو داود وفي مراسيله ومقابل المذهب قول المزني وابن مريج أنهم يرون كذهب
أبي حنيفة وأحمد (و) أصل المذهب أيضاً فيما اذا لم يفقدوا كلهم بان وجد بعضهم ولم يستوفى
التركة انه (لا يرد) ما بقي (على أهل الفرض) فيما اذا فضل عنهم شيء وهذا لو لا ما قدرته لسكان لاتفاق
له بما قبله ادسورة المتن بعد الكل فيكون استئنافاً للمقدّم البعض فاداو يرد ذوق فرض كالبنتين والاختين
أخذنا فرضهما ولا يرد عليهما الباقي لقوله تعالى فلهما الثلثان مما ترك والرد يقتضى أخذ بهما الكل
(بل المال) كله في قدمهم كلهم أو الباقي في نقد بعضهم بعد الفروض (لبنت المال) سواء انتظامهم
أمره بانام عادل يصره في جهته أم لان الارث للمسلمين والامام ناظر ويستوفى لهم والمسلمون لم يعدموا
وانما عدم المستوفى لهم فلم يوجب ذلك سقوط حقهم هذا هو مذهب في الأصل وقد بارعاً على

الاصل ما يقتضي مخالفته كما قال (وأقنى المتأخرون) من الاصحاب يعني جمهورهم (اذالم ينتقام أمره
 المال) ليكون الامام غير عادل (بالرد) أي بان يرد (على أهل الفرض) لان المال مصروف اليهم أو الى
 بيت المال بالاتفاق فاذا تعذرت إحدى الجهتين تعينت الاخرى وليس في كلام المصنف تصريح باختيار هذا
 لكن قال في زيادة الروضة انه الاصح أو الصحيح عند محقق أصحابنا منهم ابن سراقمة من كبار أصحابنا ومن تقدمهم
 أي لانه كان موجودا قبل الاربع مائة وقال انه قول عامة مشايخنا وجرى على ذلك أيضا القاضي الحسين
 والمتولي والجورجى وصاحب الحارثي وآخرون فخصيص المصنف له بقوى المتأخرين ليس بواضح
 وكلامه قد فهم أنه اذا قلنا بعدم الرد أنه يصرف لبيت المال وان لم ينتقام وليس مرادا فقلنا ان كان في
 يد أمين نظر ان كان في البلد قاض مأذون له في التصرف في مال المصالح دفع اليه وان لم يكن قاض
 بشرطه صرف الامين بنفسه الى المصالح فان قيل يجوز دفع الزكاة الى الخائز فهلا كان هنا كذلك
 أجيب بان المصدق غرضه صحيحا في براءة ذمته بيقين بخلاف الميراث وقوله (غير الزوجين) بجرح
 على الصفة وأولها على الاستثناء من زيادته لان مسألة الرد القرابة وهي المقودة فيها ونقل ابن سراج
 فيه الاجماع هذا ان لم يكونا من ذوى الارحام فلو كان مع الزوجة وحكم كبت الخالة وبنت المم وجب
 عند القائلين بالرد دعاهما لكن الصرف اليهما من جهة الرحم لامن جهة الزوجة وانما يرد (ما فضل
 عن فروضهم بالنسبة) لسهام من يرد عليه طالبا للعدل فيهم فان كان صنفا واحدا كالبنات والآنث أخذ
 الفرض والباقي بالرد أو جماعة من صنف كالبنات فالباقي لهم بالسوية أو صنفين فأكثر والباقي عليهم
 بقدر سهامهم ففي بنت وأم يبقى بعد اخراج فرضيهما سهمان من ستة للام وبهما نصف سهم والبنات
 ثلاثة أربعهما فتصح المسئلة من اثني عشر ان اعتبر مخرج النصف ومن أربعة وعشرين ان اعتبر
 مخرج الربع وهو الموافق للقاعدة وترجع بالاختصار على التقديرين الى أربعة للبنات ثلاثة وللأم
 واحد وفي بنت وأم وزوج يبقى بعد اخراج فروضهم سهم من اثني عشر ثلاثة أربعها للبنات وربعه
 للام فتصح المسئلة من ثمانية وأربعين وترجع بالاختصار الى ستة عشر لزوج أربعة للبنات تسعة
 وللأم ثلاثة وفي بنت وأم وزوجة يبقى بعد اخراج فروضهم خمسة من أربعة وعشرين للام ربعها سهم
 وربع فتصح المسئلة من ستة وتسعين وترجع بالاختصار الى اثنين وثلاثين للزوجة أربعة للبنات أحد
 وعشرون وللأم سبعة قال الشارح ويقال على وفق الاختصار ابتداء في المسئلة الاولى سهامها من
 الستة المسئلة أي فيجعلها من أربعة وفي اللتين بعدها الباقي من مخرج الربع والثلث للزوجين بعد
 نصيبهما لا ينقسم على أربعة سهام الام والبنات من مسئلتها فتضرب في كل من الزوجين أي فتضرب
 في المسئلة الثانية أربعة في أربعة مائة عشر وفي الثالثة أربعة في ثمانية باثنين وثلاثين وهذه الطريقة
 لم أرها لغيره وهي مختصرة مفيدة والرد عند العول الآتي لانه زيادة في قدر السهام ونقص في عددها
 والعول نقص في قدرها وزيادة في عددها (فان لم يكونوا) أي أصحاب الفروض بان لم يوجد أحد
 منهم (صرف) المال (الى ذوى الارحام) لحديث ائمال وارث من لا وارث له رواه أبو داود وصححه
 ابن حبان والحاكم وانما قدم الرد عليهم لان القرابة المفيدة لاستحقاق الفرض أقوى واذا صرف اليهم
 فالاصح تعميمهم وقيل يخص به الفقراء منهم * (تنبيه) * قوله صرف لا يعلم منه أنه على جهة الارث أو
 المصلحة وفي المسئلة وجهان صحيح المصنف الاول والرافعي الثاني وفي كيفية توزيعهم مذهبان مذهب أهل
 التزويل وهو أن ينزل كل فرع منزلة أصله الذي يدل به الى الميت ومذهب أهل القرابة وهو توزيع
 الاقرب فالأقرب كالعصبات والاول هو الاصح والمذهبان متفقان على أن من انفرد منهم حاز جميع المال
 ذكر كان أو أنثى وانما يظهر الاختلاف عند اجتماعهم ويقدم منهم السابق الى الوارث لا الى الميت لانه
 يدل عن الوارث فاعتبار القرب اليه أولى فان استحووا في السابق اليه قدر كان الميت خلف من يدلون به

من الورثة واحدا كل أو جماعة ثم يجعل نصيب كل واحد منهم للآخرين الذين تركوا ميراثه على
 حسب إرثهم منه لو كان هو الميت فان كانوا يرثون بالعصوبة انصبه لذكر مثل سبط
 الاثنين أو بالفرض انصبه على حسب فروضهم ويستثنى من ذلك أولاد الاخ من الام
 والانشوال والحالات منها فلا يقتسمون ذلك لذكر مثل سبط الاثنين بل يقتسمونه بالسوية ونصيبه
 كلامهم أن اثر دوى الارحام كثر من بدولته في أنه ما بالفرض أو ما نصيب وهو ظاهر وقول
 القامى قوريتهم توريث بالعصوبة لانه راعى فيه القرب ويفضل الذكور ويحوز المقرذ الجميع
 تقريع على مذهب أهل القرابة ولذلك كراملة يتفهمها المرقبين المذهبين تتبعها للمساعدة بنت
 بنت وبنت بنت ابن فعلى الاول يجعلان بمنزلة بنت وبنت ابن فعوزان المال بالفرض والرد أو ربا
 بنسبة أمهم - ما على الثاني المال لبنت البنت لقربها الى الميت بنت ابن بنت وبنت بنت ابن المال
 لثانية بالاتفاق أما على الاول فلائها سبق الى الوارث وأما على الثاني فلائها المعتبر عند استواء الدرجة
 بنت بنت وابن وبنت من بنت أخرى لبنت النصف والنصف الآخر من الاس وانتهت اثلاثا بان يجعل
 المال بين بنتي المال بالفرض والرد ثم يجعل نصف البنت الاولى لبنتها ونصف الاخرى لوليسها اثلاثا
 والتوزيع انما هو بالنسبة لثلاث لبا بالنسبة للمعجب كما فادنيه شيخى رحمه الله فاستفده فاني لم أر من
 ذكره فلو كان تخصص عن زوجة وبنت بنت لاشبهها الى النصف وكذا البقية ثلاث بنات اخوة
 متفرقين السدس لبنت الاخ لادم والباقى لبنت الاخ من الابوين اعتبارا بالاكبا وبنت الاخ من
 الاب محبوبة لطبب أبيها بالشقي وتصع من ستة ثلاثة بنى أخوات متفرقات المال بينهم على خمسة كما
 هو بين أمهاتهم بالفرض والرد (وهم) لعة كل قريب وشرا (من سوى المذكورين) بالارث
 (من الاقارب) هو يساويان (وهم عشرة أصناف) جمع صنف بمعنى النوع وفق صاده لعة
 (أولاد وكل جد وجدة ساقماي) كأي أبي الام وأم أبي الام وهذا صنف واحد ومن جعلها
 صنفين عند ذوى الارحام أحد عشر (وأولاد البنات) للمالب كبنات بنت أولاد كبنات بنت ابن
 دكورا كانوا أو أمانا كما يشير اليه تعبيرة بأولاد وانما لم يذكر أولاد بنات الابن لان لفظ البنات
 شامل لهم كما أدخلتهم في كلام المصنف (وبنات الاخوة) لابوين أولاد أولاد (وأولاد الاخوات)
 كذلك (وبنات الاخوة لادم) وكذا بناتهم كبناتهم بالاولى (تتبعه) لما كان فرع الاخوات لا يرث
 ما لقا ذكره أواني عبر بالأولاد الشامل للمصنفين كهم وتيسر فرع الاخوة بالبنات ليخرج
 ذكورهم وانما عبر ببنات الاخوة لادم لان بناتهم دخلوا في عموم قوله أولا وبنات الاخوة ولهم من
 بالاولى من ذكر البنين كما (والعم) بالرفع (لادم) وهو أخو الاب لأمه (وبنات الاعمام)
 لابوين أولاد أولاد وكذا بنو الاعمام لادم (والعمات) بالرفع (والانشوال والحالات) كل منهم
 من جهاته الثلاث (والمدلون بهم) أى العشرة ما عدا الساقما من الجد والجدة اذ لم يبق في ذلك
 الساقما من بدليه وهذا معلوف على عشرة فيكون زاد عليهم (فروع) الاول لو خاف ثلاث
 شلات وثلاث عمات متفرقات كان للحالات الثلاث لانه نصيب الام لو كانت حية مع الاب والعمات
 الثلثان لانه نصيب الاب لو كان حيا مع الام الثاني أولاد الانشوال والحالات والعمات والاعمام
 من الام كآبائهم وأمهم انفرادا واجتماعا يسقط الاقرب الابعدهم منهم الى الوارث كما سبق فان
 كان في درجتهم بنت عم فأكثر لعير أم أخذت المال لسبقها الى الوارث الثالث أخوال الام
 وخالاتها بمنزلة أم الام يرثون ما تركه ويقتسمونه بينهم كما لو ماتت عنهم وأعمامها وعماتها بمنزلة
 أبي الام فيرثون ما تركه وعماته بمنزلة أبي الاب فيرثن ما تركه وهكذا كل حال وحالة بمنزلة الجدة التي هي
 أشها وكل عم وعمة بمنزلة الجد الذي هو أشوها

* (فصل) في بيان الفروض وأصحابها وهم كل من له سهم مقدر شرعا لا يزيد ولا ينقص وقد
 ناستحقه كل منهم (الفروض) جمع فرض بمعنى نصيب أي الأنصاء (المقدرة) أي المحصورة
 للورثة بان لا يزداد عليها ولا ينقص منها إلا عارض كقول فينقص أو رد فيزداد (في كتاب الله تعالى)
 للورثة وخسب الفروض قوله (سنة) يعول ويدونه ويعمها ههنا بربوبية غيرها بعبارة أخرى أحصرها
 الربيع والثالث وضعف كل ونصفه وان شئت قلت النصف ونصفه ونصفه والثالثان ونصفهما
 ونصف نصفهما وان شئت قلت النصف ونصفه وربيعه والثالثان ونصفهما وربيعه ونحوه في
 كتاب الله تعالى السدس الذي للعدة ولبنات الابن إلا أن يقال السدس مذكور في كتاب الله تعالى
 لامع كون من يستحقه أما أوجدة أو بنت ابن والسبع والتسع في مسائل العول إلا أن يقال الأول
 سدس عائل والثاني ثمن عائل وثالث ما يبق في الغواين كزوج وأبوين أو زوجة وأبوين وفي
 مسائل الجدة حيث معه ذوفرض كام ووجد خمسة أخوة فإنه من قبيل الاجتهاد فأحد الفروض (النصف)
 بدأ المصنف به كغيره لكونه أكبر كسر مفرد قال السبكي وكنت أود أن لو بدؤا بالثلثين لأن الله تعالى بدأ
 بهما حتى رأيت أبا النجاء والحسين بن عبد الواحد الوقي بدأ بهما فاجبني ذلك وهو (فرض خمسة) فرض
 (زوج) لم يختلف زوجته ولدا ولدا لابن وارثا بالقرابة الخاصة وان سفل ذكر أو أنثى مفردا أو جمعا
 لقوله تعالى وإلحكم أن لم يكن لهن ولد وولد الابن كالابن اجعاء ولطف الولد يشبههما
 أحباله في حقيقته وبجازه وانما بدأ المصنف رضي الله عنه تبعاً للشافعي والأصحاب بالزوج وان كان الله
 تعالى قد بدأ بالاولاد لأن مقصود الفرضين التعليم والتفريق بين الأقسام والابتداء بما يقل فيه الكلام
 أسهل وأقرب إلى الفهم فيتدرج المتعلم والكلام على الزوجين أقل منه على غيرهما والله تعالى بدأ بهما
 الأولى عند الآدمي وهو الولد يخرج بالوارث ولد قام به مانع من نحو رق ككفر وبالقرابة الخاصة الوارث
 بعمومها كولد البنت فلا اعتبار به وان وزنا ذوى الأرحام كما مررت الإشارة إليه (و) فرض (بنت أو بنت
 ابن) وان سفل لقوله تعالى في البنت وان كانت واحدة فلها النصف وبنت الابن كالبنت لما مر في ولد الابن
 (أو أنثى لابوين أو لاب) لقوله تعالى وله أنثى فلها نصف مترك والمراد غير الاختلام لمساكن أي أن
 لها السدس وقوله (منفردان) راجع إلى الأربع وأخرج به ما لو جتمع مع أخوتهن أو أخواتهن أو
 اجتمع بعضهن مع بعض كما سيأتي بيانه وليس المراد الانفرد مطلقاً فإنه لو كان مع كل من الأربع زوج
 فلها النصف أيضاً (و) ثانيها (الرابع) وهو (فرض) اثنين فرض (زوج وزوجه) ولد أو ولد ابن
 منه أو من غيره وارث بالقرابة الخاصة لقوله تعالى فإن كان لهن ولد فلكن الربع وولد الابن كالابن كما مر
 ونحوه به ولد البنت (و) فرض (زوجة ليس لزوجها واحد) وارث (منهما) لقوله تعالى ولهن
 الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد وولد الابن كالولد ككفر * (تنبيه) * قد تراث الام الربع فرضاً في
 حال ياتي فيكون الربع لثلاثة (و) ثالثها (الثلث) ويقال فيه ثمن أيضاً وهو (فرضها) أي الزوجة
 (مع أحدهما) أي الولد وولد الابن الوارث وان سفل سواء كان منها أم لا لقوله تعالى فإن كان لهن ولد
 فلهن الثلث مما تركن وولد الابن كالابن ككفر * (تنبيه) * المراد بالزوجة الجنس الصادق بالواحداً
 والاكثر فالزوجتان أو الثلاث أو الأربع بشر كان أو يشتركن في كل من الربع والثلث وانما
 جعل للزوج في حالتيه ضعف ما للزوجة في حالتيها لان فيه ذكورة وهي تقتضي التضعيف فكان معها
 كالابن مع البنت (و) رابعها (الثلثان) وهو (فرض) أربعة فرض (بنتين فصاعداً) بالنصب على
 الحال ونصبه واجب الاضمار أي ذاهبا من فرض عدد البنتين إلى حالة الصعود عن البنتين ولا يجوز
 فيه تغيير النصب وانما يستعمل بالماضي لا بالواو كما في الحكم (و) فرض (بنتي ابن فاكتر) بينهما سواء
 أكن من أب أم آباء (و) فرض (أختين فاكتر) منها (لابوين أو لاب) وضابط من يرث الثلثين

من تعدد من الأمثال عن قرصه النصف عند انفرادهن عن بعضهن أو يجتمعن وذلك لقوله تعالى في
البنات فان كن لهما فوق اثنتين فلمن ثلثا مترك وفي الاخوات فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك
نزلت في سبع أخوات لجابر بن عبد الله لما مرض وسأل عن ارثهن منه كجلى الصبيين فدل على ان
المراد من الثلثان ما كثر وقيل بالاثنتين البنات وبنات الابن وبالاخوات والبنات بنات الابن بل من
دائلات في لفظ البنات على القول باعمال الام في حقته وبجازه على انه قيل ان فوق مسلة كذا قوله
تعالى فاضربوا فوق الاصلان وهما فلاية تدل على البنين ويقاس بهما بنتا الابن وهما داخلتان كما
مرو بالاخوات البنات وبنات الابن وبما صح به أيضا ان الله تعالى قال لا كرم مثل حظ الاثنتين وهو لو
كان مع واحدة كان حظها الثلث فاولى وأخرى أن يجزأ ذلك مع أختها (و) خائسها (الثالث)
وهو (مرض) اثنتين مرض (أم ليس ليهما ولد) وارث (ولاولد ابن) وارث (ولا انسان من
الاخوة والاخوات) لا ميت سواء ذكرنا أشقاء أم لا ذكرنا أم لا محجوبين بغيرهما كاخوين لام مع جد
أم لا قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلهما الثلث فان كان له اخوة فلامه السدس وولد الاب
ملحق بالولد كما مر والمراد بالاخوة انسابا كتر اجزاء قبل الطواريق بنات الحلاف وبشرط أيضا ان
لا يكون مع الام أب وأحد الزوجين فاما فان كان مع هذا ذلك فطرهما ثلث الباقي كما سيأتي (و) فرض
اثنين (أو أكثر من ولد الام) يستوي فيه الذكر وغيره لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة
وله أخ أو أخت الآية والمراد أولاد الام بدل قراءة ابن مسعود وغيره وله أخ أو أخت من أم وهي وان لم
تتوارثكما كما لم يرد في الامم على الصحيح لان مثل ذلك انما يكون فوقها أو اعلا سوى أبيه الذكر والاثنين
لانه لا تعصيب ميم أدلوا به بحلاف الاشقاء ولا بان ميم تعصبا فكان للذكر مثل حظ الانثيين
كالبنين والبنات ذكره ابن أبي هريرة في تعليقه (وقد يفرض) الثلث (للعبد مع الاخوة) عيما اذا
نقص عنه بالمقاسمة كولو كان معه ثلاثة اخوة فما كثر كما سيأتي وبهذا يكون مرض الثلث لثلاثة وان لم
يكن الثالث في كتاب الله كما مر (و) سادسها (السدس) وهو (فرض سبعة) مرض (أب وجد) وارث
(ليتهما أولاد أو ولد ابن) ذكرنا كان أو انثى لقوله تعالى ولا يورث لكل واحد منهما السدس الآية
وولد الابن كولد كما مر والجد كالأب (و) فرض (أم ليهما أولاد أو ولد ابن) وارث (أو اثنين) فما كثر
(من الاخوة والاخوات) لما مر في الاثنتين (تنبيه) قوله انثى فديش على ما لو ولدت امرأة أولاد من
مترقين لهما رأسان وأربع أوجل وأربع أيد ورجان واما ان آخر ثم مات هذا الابن وترك أمه
وهذين فصرف لهما السدس وهو كذلك لان حكمهما حكم الاثنين في سائر الاحكام من قصاص
ودية وغيرهما وتعالى أيضا السدس مع الشك في وجود أخوين كان وعلق انسان امرأة بشبهة وأنت
بولد واشتبه الحال ثم مات الولد قبل لحوقه بأحدهما ولا حدهما دون الآخر ولدان فالأم من مال
الولد السدس في الأصح أو الصحيح كما في زيادة الروضة في العبد وإذا اجتمع مع الام الولد أو ولد الابن
واثنان من الاخوة فلهما ردهما من الثلث الى السدس الولد لقوته كما يحسنه ابن الرملة (و) فرض
(جدة) وارثة لأب وأولام ظهير أبي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة السدس والمراد ما
الجنس لان الجدتين ما كثر الوارثات بشرط كان أو بشرط كن في السدس كما يأتي وروى الحارث بن أسد
صحيح أنه صلى الله عليه وسلم قضى به للجدتين (و) يفرض أيضا (لبنت ابن) ما كثر (مع بنت سلب)
أومع بنت ابن أقرب منها حكمه للثنتين لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك في بنت الابن مع البنت ورواه
البخاري عن ابن مسعود وقيل عليه الباقي ولان البنات ليس لهن أكثر من الثلثين والبنات وبنات الابن
أولى بذلك (و) يفرض أيضا (لاخت) لأب (أو أخوات لأب مع أخت لأبوين) كجلى البنت وبنات
الابن (ولو احدهما من ولد الام) ذكرنا كان أو انثى أو عنتى لقوله تعالى وله أخ أو أخت الآية (تنبيه)

أصحاب الفروض ثلاثة عشر أربعة من الذكور والزوجة والاخ للام والاب والجد وقد يرث الاب والجد بانه صيب فحقا وقد يتبعه من بينهما وسبأني بيانه وتسعة من الاناث الام والجدتان والزوجة والاخت للام ودوان النصف الرابع وما فرغ المصنف من بيان الوارث وأصحاب الفروض ثم عرّفين يحجب ومن لا يحجب فقال

(فصل) في الحجب وهو لغة المنع وشرعا منع من قام به سبب الارث بالكلية أو من أوفر حظيه ويسمى الاول حجب حرمان والثاني حجب نقصان فالثاني يحجب الولد الزوج من النصف الى الربع وقدمر ويمكن دخوله على جميع الورثة والاول قسمان حجب بالوصف ويسمى منعاً كالقتل والرق ويمكن دخوله على جميع الورثة أيضاً وسبأني وحجب بالشخص أو الاستغراق وهو المراد بهذا الفصل كما يؤخذ من قوله (الاب والابن وزوج لا يحجبهم أحد) من الارث اجماعاً ولان كلامه يائى الى الميت بنفسه بنسب أو نكاح وليس فرعاً لغيره والاصل مقدم على الفرع (وابن الابن) وان سفل (لا يحجبهم) من العصة (الابن) أباه كان أعمه لادلائه به أولانه عصبية أقرب منه وهذا اجماع عليه (وأبن ابن أقرب منه) كابن ابن وابن ابن ومن هذا يعلم ان قوله أولابن الابن مراده وان سفل كقدرته حتى ينظم مع هذا فان قيل يرد على المحصر أنه يحجب أيضاً أبوان وابنتان أجيب بانه سيذكره آخراً الفصل في قوله وكل عصبية يحجبها أصحاب فروض مستغرقة (والجد) أبو الاب وان سفل (لا يحجبها) ذكر (متوسط بينهم وبين الميت) بالاجماع لان من أدلى بشخص لا يرث مع وجود الأولاد الام *(تنبيه)* لم يقيد المصنف المتوسط بالذكر كما قدرته أيضاً لان من بينه وبين الميت أنثى لا يرث أصلاً فلا يسمى حجباً وانما عبر بمتوسط ليتناول حجب الجد لايه وما فرقه من الصور (والاخ لابوين يحجبهم) ثلاثة (الاب والابن وابن الابن) وان سفل بالاجماع (و) الاخ (لاب يحجبهم) أربعة (هؤلاء) الثلاثة لانهم اذا حجبوا الشقيق فهو أولى (وأخ لابوين) لقوته بزيادة القرب فان قيل يرد على المحصر أنه يحجب أيضاً بنت وأخت شقيقة ولا يصح أن يحجب عنها بما مر لانه في هذه الصورة لم يحجبها أصحاب فروض مستغرقة لان الاخت مع البنت عصبية أجيب بان كلامه فحين يحجب بفرده وكل من البنت والاخت لا يحجب الاخ بفردها بل مع غيرها (و) الاخ (لام يحجبهم) أربعة (أب وجد وولد) ذكر كما كان أو أنثى (وولد ابن) ولو أنثى بالاجماع ولا يبقى الكلاله المقسمة بين الاولاد ولا والد أما الام فلا تحجبهم وان أدلوا بما كسرت الاشارة اليه لان شرط حجب المدلى بالمدلى به اما اتحاد جهتهما كالجدة مع الاب والجددة مع الام أو استحقاق المدلى به كل التركة لو انفردت كالاخ مع الاب والام مع ولدها البنت كذلك لانها تأخذ بالامومة وهو بالاخوة ولا تستحق جميع التركة اذا انفردت (وابن الاخ لابوين يحجبهم ستة أب) لانه يحجب أباه فهو أولى (وجد) لانه في درجة أبيه تحجبهم كلبه (وابن وابنة) لانهما يحجبان أباه فهو أولى (والاخ لابوين) لانه ان كان أباه فهو يدلى به وان كان عمه فهو أقرب منه (و) أخ (لاب) لانه أقرب منه *(تنبيه)* انما ضبط المصنف هذا بالعدد دون غيره دفعا للالباس في قوله بعد ولاب لثلاثه لو هم التكرار واردة للتنبيه على أن قوله ولاب الثاني معطوف على ابن الاخ لابوين لا على ما يليه (و) ابن الاخ (لاب يحجبهم) سبعة (هؤلاء) المستغلبون (وابن الاخ لابوين) لقوته (فرع) لو تعارض قرب جهة كابن ابن أخ شقيق وابن أخ لاب قدم ابن الاخ لاب لان بقوة الاخ جهة واحدة يقدم فيها الاقرب (والام لابوين يحجبهم) ثمانية (هؤلاء) السبعة لما سبق (وابن أخ لاب) لقرب درجته (و) المم (لاب يحجبهم) تسعة (هؤلاء) الثمانية لما مر (وعم لابوين) لقوته فان قيل يرد على المصنف ان المم يطلق على عم الميت وعم أبيه وعم جد عم الميت يقدم على عم أبيه وابن عم أبيه يقدم على عم جده لقوته جهته كما يقدم ابن الاب وهو الاخ على ابن الجد وهو المم أجيب بان مراده عم الميت لا عم أبيه ولا عم

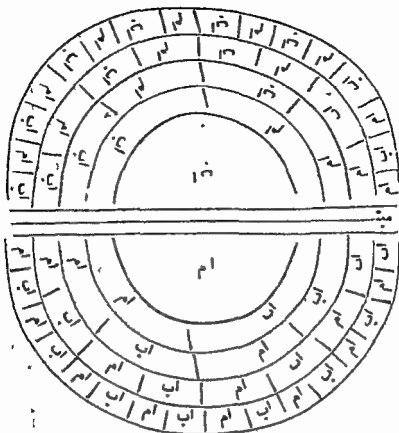
جده (وابن عم لابوين يحجب) عشرة (هؤلاء) التسعة عشر (وعم لاب) لانه في درجة أبيه تقدم عليه
 زيادته (و) ابن عم (لاب يحجب) أحد عشر (هؤلاء) العشرة تسعة (وابن عم لابوين) لغونه
 (والمتعق يحجب عصبه النسب) بالايجاع لان النسب أقوى من الولاء اذ يتعلق به أحكام لا تتعلق بالولاء
 كالحرمية وجوب الفقة وسقوط القصاص وعدم حصة الشهادة ونحوها والمأخر غ من حجب الذكر
 شرع في حجب الانثى فقال (والبنات والام والزوجة لا يحجب) عن ارتهن بالايجاع لما مر في الاب والابن
 والزوج (فائدة) ضابطا من لا يدخل عليه الحجب بالشخص كل من أدلى الى الميت بنفسه المتعق والمتعقة
 (وبنت الابن يحجبها ابن) لانه أبوها أو عمها أو بنته أو أباها (أو بنتان) لان الثنتين فرض البنات
 ولم يبق منه شيء (اذا لم يكن معها) أي بنت الابن (من يعصبها) سواء أكان في درجتها كأنحما
 أم أسفل منها كابن ابن عمها كما سيأتي وهذا قيد في الاخير فقط فان كان معها من يعصبها اشتركت معه فيما
 ابقى بعد ثلثي البنين لاذ كرمثل حقا الاتنتين (والجدة لأم لا يحجبها الا الام) اذ ليس بينهما وبين الميت
 غير حاد لا تحجب بالاب ولا بالجدة (فائدة) قدرت الجدة مع بنتها ان كانت بنتها جدة أيضا فيكون السدس
 بينهما نصفين وذلك في جدة الميت من جهة أبيه وأمه وهو ونها زينب مثلا بنتان حصة وعمره وحصة
 ابن وامه مرة بنت بنت فتمسح ابن حصة بنت بنت خالته مرة فانت بولد فلانة مرة التي هي أم أم أم الولد
 أمها زينب لانها أم أم أبي الولد وانحصر من ذلك أن يقال مات زيد عن فاطمة أم أبيه وعن أمها زينب
 وهي أم أم أم فيشتركان في السدس ذكره القاضي وغيره وقالوا ليس لما جدة ترث مع بنتها
 الوارثة الا هذه (و) الجدة (لاب يحجبها الاب) لانها تدلى به نعم لو مات زيد المسذ كور اتقا عن
 أبيه وجدة زينب ورثت مع وجود الاب أي من جهة الام قال الحنف واليس لنا جدة ترث وابنها
 من ابن ابنها الا هذه (أو الام) أي تحجب الجدة لاب أيضا بالايجاع فانها تستحق بالامومة والام أقرب
 منها (والقربي من كل جهة تحجب البعدي منها) سواء أدلت بها كأم أب وأم أم أب وأم أم وأم
 أم أم لم تدل بها كأم أب وأم أبي أب فلا ترث البعدي مع وجود القربي نعم لو كانت البعدي جدة
 من جهة أخرى لم تحجب القربي البعدي كما مر قريبا في مثال زينب (والقربي من جهة الام كأم أم
 تحجب البعدي من جهة الاب كأم أم أب) فتعرد الاولى بالسدس لانها اقوتين قريبا بدرجته وكون
 الام هي الاصل والجدات كالفرع لها (و) الجدة (القربي من جهة الاب) كأم أب (لا تحجب البعدي
 من جهة الام) كأم أم أم (في الاظهر) بل يكون السدس بينهما نصفين لان الاب لا يحجبها فالجدة
 التي تدلى به أولى أن لا تحجبها والثاني يحجبها للقرب كولو كانت القربي من جهة الام وفرق الاول بقوة
 قرابة الام ولذلك تحجب الام جميع الجدات من الجهتين بخلاف الاب وعلى هذا القياس وسيأتي ضابطا
 من يرث من الجدات ومن لا يرث (والانثى من الماهات) كما هي حجبها بغيرها (كالاخ) فيما يحجبها
 فتعجب الانثى لابوين بالاب والابن وابن الابن وتعجب الانثى لابهم ولأم وأخ لابوين والانثى لأم
 باب وجد وولد وفرع ابن وارث فان قيل قد فهم هذه العبارة ان الانثى الشقيقة تعجب الانثى لآب
 كما أن الاخ الشقيق يحجب الاخ لآب أبيب بان هذا من دفع بما قاله سابقا من أن لها مع الشقيقة
 السدس ويستثنى من الماهات بانها (أن الشقيقة أو التي لاب لا تعجب بفر وض مستغرقة حيث يفرض
 لها بخلاف الاخ) (والاشوات الخالص لاب يحجبهن أيضا اثنتان لابوين) كإني بنات الابن مع البنات
 وخرج ما خلاص ما اذا كان من أخ فانه يعصم ولا يحجب كإني (والمتعقة) في حجبها بغيرها
 (كالمتعق) في حجبها فيعصبها عصبه النسب (وكل عصبه) يمكن حجبها ولم ينتقل عن التعصيب للفرض
 (يحجبها أصحاب فرض مستغرقة) للتركة كزوج وأم وأخ لأم وهم فلانني لأم حجبها باستعراق
 الفروض وذكر الشارح بدل الاخ لأم الجد ونسب سبق القلم لان الجد اذا لم يكن معه ولد ولا ولد لولد

انما يرث بانتصيب الاب بالفرض حتى يكون للجد السدس في المسئلة المذكورة وهذا ممنوع فقد صرح ابن الهيثم بان الجد يأخذ بالفرض اذا لم يبق الا السدس أو دونه أو لم يبق شيء وخرج بمكان الولد لانه عصبة لا يمكن حجه وقد علم من قول المصنف أول الفصل لا يحجب أحد ولم ينتقل الخ العصبه الشقيق في المشتركة والعصبه الشقيقة في الاكدرية فان العصبه فيهما لم يحجب باستغراق المروض لان كلاهما انتقل الى الفرض ولو عبر المصنف بذلك اسكان حسنا * (تنبيه) * من لا يرث لما منع من رفق أو نحوه لا يحجب غيره حرمانا ولا نقصانا وكل من حجب شخصا عادت فائده اليه الا في صور منها مسئلة أبو بن وأخوين فترد الام الى السدس لا بواسطة الاب بل بواسطة الاخوين ولا تعود فائدة حجبهما اليهما والتحقيق كما قاله بعض المتأخرين أن الاستثناء فان الام وان حجت بالاخوين لكنهما يحجان بالاب فعادة فائدة الحجب اليه فانه يأخذ ما فضل عن السدس بالتعصيب

* (فصل) * في بيان ارث الاولاد وأولادهم انفرادا واجتماعا (الابن) المنفرد (يستغرق المال وكذا) الابنات و (البنون) اجماعا في الجميع * (تنبيه) * لو عبر بالتركة هنا وفيما سيأتي ليشمل غير المال كان أولى وارث الابن بالعصوبة وقيل لا يسمى عصبه لان العصبه من قد يحجب وهو لا يحجب قال في المبسوط والخلاف افغلى (وللبن) الواحدة (النصف) والبناتين فصاعدا (للبنات) وهذا قد سبق في فصل أصحاب المروض وذكرنا تهما للاقسام وقوطه لقوله (ولو اجتمع بنون وبنات فامال لهم للذكر مثل حقا) أي نصيب (الانثيين) لقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر الاية وانما فضل المذكور على الانثى لاختصاصه بلزوم ما يلزم الانثى من الجهاد وتحمل العاقلة وغيرهما وله حاجتان حاجة لنفسه وحاجة لزوجته وللانثى حاجة واحدة لنفسها بل هي غالبا مستغنية بالترزوج عن الانفاق من مالها ولكن لما علم الله سبحانه وتعالى احتياجها الى النفقة وان الرغبة تقل فيها اذا لم يكن لها مال جعل لها حقا من الارث وأبطل حرمان الجاهلية لها وانما جعل لها نصف مالها لذكرانها كذلك في الشهادة وخواف هذا القياس في أخوة الام فسوى بين ذكرهم وأنثاهم لادلائهم بالام وبين الاب والام فيما اذا كان هنالك ابن مثلا فجعل لكل منهما السدس لتعبيها في تربية الولد غالبا (وأولاد الابن) وان نزل (اذا انفردوا كل واحد الصلب) فيما ذكر بالايجاع لتزويلهم منزلتهم (فلو اجتمع الصنفان) أي أولاد الصلب وأولاد الابن (فان كان من أولاد الصلب ذكر) منفردا أو مع غيره (يحجب أولاد الابن) بالايجاع (والا) بان لم يكن ذكر (فان كان للصلب بنت فلها النصف والباقي لولد الابن المذكور) نفقا بالسوية بينهم (أو) الباقي لولد الابن (المذكور والاناث) للذكر مثل حظ الانثيين قياسا على أولاد الصلب (فان لم يكن) من أولاد الابن (الاثنى أو اثنا فلها أولهن السدس) تسكئة الثلثين أما الواحدة فلانه صلى الله عليه وسلم قضى لها به ورواه مسلم عن ابن مسعود وأما في الزائد على الواحدة فلان البنات ليس لهن أكثر من الثلثين فالبنت وبنات الابن أولى بذلك وترجحت بنت الصلب على بنات الابن بقرعها فيشتركن في السدس كالجداث الوارثات (وان كان للصلب بنتان فصاعدا أخذتا) أو أخذت (الثانين) كلهم (والباقي لولد الابن المذكور) بالسوية (أو الذكور والاناث) للذكر مثل حظ الانثيين (ولانثى للاناث انحصار) من ولد الابن مع بنتي الصلب بالايجاع كما قاله ابن المنذر (الا أن يكون أسفل منهن ذكر فيعصمن) في الباقي للذكر مثل حظ الانثيين اذ لا يمكن استقطاعه لانه عصبه ذكر ولا استقطاع من قرعته وافراده بالميراث مع بعده لانه لو كان في درجته لم يفرد مع قرعته وأنهم اعصيه لهن اذا كان في درجته من باب أولى وهذا يسمى الاخ المبارك أما الاعلى فيسقط عنه (وأولاد ابن الابن مع أولاد الابن كل واحد الابن مع أولاد الصلب) في جميع مامر (وكذا سائر) أي باقي (المنازل) من كل درجة فارتبة مع درجة عالية كل واحد الابن مع أولاد ابن الابن (وانما يعصب

الله كرا تارل) من أولاد الابن عن اناسهم (من في درجته) كخته وبنت عمه فبعضها مطلقا سواء
 أفضل لها من الثلثين متى أم لا كما يعصب الابن البنات وخرج بقوله من في درجته من هي أسفل منه فانه
 بسة ما لا يحرم (ويعصب من فوقه) كبت عم أبيه (ان لم يكن لها شيء من الثلثين) كبتى صاب وبنت
 ابن وابن ابن ابن فان كان لها شيء منها لم يعصبها كبت وبنت ابن وابن ابن ابن لان لها فرضا استغنت به
 عن تعصبيه ولا يقال تأخذ السدس ويعصبها في الباقي لان الجمع بين فرض وتعصيب بجهة واحدة
 من خصائص الاب والجد * (تتبيه) * قال الفرضيون ليس في الفرائض من يعصب أخته وعمته
 وعمه أبيه وجره وبنات أعمامه وبنات أعمام أبيه وجره الاستئثار من أولاد الابن
 * (فصل) * في بيان ارث الاب والجد وارث الام في سائر (الاب يرث بفرض) فقط السدس كما مر
 (اذا كان معه ابن أو ابن ابن) وارث وان سفل والباقي لمن معه (و) يرث (بتعصيب) فقط (اذا لم
 يكن معه ولد ولا ولد ابن) سواء أ كان وحده أم معه صاحب فرض كزوجة فله الباقي بعد الفرض
 بالصورة والا أخذ الجميع والاخ الشقيق يشارك الاب في هاتين الحالتين فيرث بالفرض كما سيأتي في
 المشتركة وبالتعصيب في غيرها (و) يرث (بهما) أي الفرض والتعصيب من جهة واحدة (اذا
 كان معه بنت) مفردة أو كان معها بنت أخرى فأكثر (أو بنت ابن) وان سفل مفردة أو معها بنت
 ابن أخرى أو بنتا ابن فأكثر (له السدس فرضا) لان اغنا الولد في الآية يشمل الذكرا والانثى ولو
 هاتين ولو واضح فانه لو كان معه بنت وبنت ابن أو بنتا ابن كان الحكم كذلك (والباقي بعد فرضهما)
 أي الاب والبنت أو الاب وبنت الابن وكذا غيرهما ممن ذكر وهو الثلث أو السدس له يأخذ
 بالصورة) لقوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر وأولى
 بمعنى أقرب ولا يصح أن يكون بمعنى أحق لما يلزم عليه من الإيهام والحالة فلا يبقى للتكالم معنى
 * (تتبيه) * قد يوهم كلامه أن الجد ليس كالأب في الأحوال الثلاثة وهو وجه والاصح خلافه وهو
 موافق لقوله بعد والجد كالأب وقد يجمع الزوج بين الفرض والتعصيب كزوجه ومعتق أو ابن عم
 لكن هذا خرج بقولنا فيما مر من جهة واحدة فان هذا يجتمع بخلاف الاب والجد فانه بجهة واحدة
 (ولام الثلث أو السدس في الحالتين السابقتين في) فصل (افروض) المقدرة وأعاد هذا توطئة
 أقوله (ولها في مسنتي زوج أو زوجة وأبوين ثلث ما بقي بعد) فرض (الزوج أو) فرض
 (الزوجة) لاثنتي جميع المال لاجتماع الصحابة قبل اظهار ابن عباس الخلاف فانما بانها الثلث
 كلاما في الحالتين انما هو الآية ولان كل ذكر وأنتى لو انفردا اقتسما المال أثلاثا فاذا اجتمعا مع الزوج
 أو الزوجة اقتسموا الفضل كذلك كالأخ والاخت فالزوج في المسئلة الاولى وهي من اثنين النصف
 والباقي ثلثه لأم وثلثه لأب وأقل عدد له نصف صحيح وثلث ما بقي ستة فتكون من ستة فهي تأصيل
 لا تصحح كما سيأتي في الاصاب الزائد والزوج في الثانية وهي من أربعة سهم ولأم ثلث الباقي وهو
 سهم ولأب الباقي فالواو انما خبروا عن حصتها فيما بثلث الباقي مع أنهم أخذت في الاولى السدس وفي
 الثانية الربع تأديبا مع القرأت في قوله تعالى وورثه أبواه فلامه الثلث ويلقبان بالغراوين لشهرتهما
 تشبيها لهما بالأسكوب الاغر وبالعريتين لقضاء عمر رضى الله تعالى عنه فيما يماز ذكر وبالعريتين لعرايتهما
 (والجد) أبو الاب في الميراث (كأب) عند عدمه في جميع ما مر من الجمع بين الفرض والتعصيب
 وغيره (الان الاب) يفارق في انه (يسقط الاشوة والاختوات) للبعث كما مر (والجد) لا بسة ما لم
 بل (بقائهم) ان كانوا لأبوين أو لأب) كما سيأتي (والاب) يفارق الجد أيضا في انه (يسقط أم نفسه)
 لانها تدليه (ولا بسة لها) أي أم نفس الاب (الجد) لانها زوجته والشخص لا بسة ما زوجة نفسه
 لأب والجد سيان في أن كلا منهما يسقط أم نفسه (والاب) يفارق الجد فيما سبق (في) ميتة

[illegible]



ثم الوارثات في كل درجة من درجات الأصول بعد تلك الدرجة ففي الدرجة الثامنة اثنتان وفي الثالثة ثلاث وفي الرابعة أربع وفي الخامسة خمس وهكذا في كل درجة لا يزيد الا واثنتي واحدة وان تضاعف عددن في كل درجة وسببه ان الجدات مابطنن نصفهن من قبل الام ونصفهن من قبل الاب فاذضاعفت درجة تدلت كل واحدة منهن بامها وزادت أم الجد الذي صعدت اليه وهذا الجدول تصور بالجدات الواقعة في الدرجة الخامسة وارثات وغير وارثات ليقاس عليها ما زاد من الجدات مع الأصول المذكور الوارثين وغيرهم من الاجداد

* (فصل) * في اثبات الحواشي (الانحوة والانحوات لا يوين اذا انطردوا) من الانحوة والانحوات لا يوين
 (ورثوا كأولاد الصلب) فلهذا كثر كل المال والولاد في النسب ولانتهى فصاعدا الثلثان وعدد
 اجتماع الصنفين للذكور مثل حظ الانثيين (وكذا ان كانوا) أي الانحوة والانحوات (لا يوين) وانطردوا
 عن الانحوة والانحوات لا يوين ورثوا كأولاد الصلب (الا) أي لكن (في المشتركة) ينفع الزايد للزوجة
 بحظه أي المشترك فيها بين الشقيق والام وقيل بكسر هاء يعني فاعلة التشريك (وهي زوج وام) أو
 جدة (وولدا أم) فصاعدا (وأح لا يوين) فأكثر (فيشارك الاخ) الشقيق ولو كان معه من
 يساويه من الانحوة والانحوات (والذي الام في الثلث) بانحوة الام لا يشترط في القرابة التي ورثوها
 المرص فاشبهه ما لو كان أولاد الام بهضم ابن عم فانه يشارك بقرابة الام وان سقطت عصوره ونسبه
 أيضا بالحارية لانها وقعت في زمن سيدنا عمر رضي الله عنه فحرم الاشتهاء فقالوا به أن أباما كان حمارا
 أسما من أم واحدة فشارك بينهم وفي مستدرك الحاكم أن زياد هو القاتل هب ان أباهم كان حمارا ما زادهم
 الاب الاقربا وروى ان عمر رضي الله عنه هو القاتل ذلك وروى أنه قضى بجماعة لم يشارك ثم قضى في
 العام الثاني فشارك فقبل انك أسقطته في العام الماضي فقال ذلك على ما قضى وهدا على ما قضى ونسبى

المتبرية لانه سئل عنها وهو على المنبر وروى هب أن أبا ناس كان حجرا ملقى في اليم فعلى هذا تسمى الحجرية
 واليعة وأصل المسئلة ستة وتصح من ثمانية عشر اذا لم يكن مع الاخ من يساويه فان كان معه أخت صحت
 من اثني عشر ولا تفضل بينه وبينها (ولو كان بدل الاخ) لابوين (أخ لاب سقما) بالاجماع لانه
 ليس له قرابة أم يشار إليها ولو كان بدله أخت لاب فرض لها النصف وعانت ولو كانتا اثنتين فأكثر
 فرض لهما أولهن الثلثان وأعتلت ولو كان معهن أخ لاب سقط وأسقطهن ولذلك تسمى هذا الاخ
 الميشوم ولو كان بدل الشقيق أخت شقيقة فرض لها النصف أو ثنتان فأكثر فرض لهما أولهن
 الثلثان أو ثنتي شقيق في تقدير ذكوره هي المشتركة وتصح من ثمانية عشر كالمسئلة وتقدير أنثيته
 معمول الى تسعة وبينهما تدخل فيصهران من ثمانية عشر والاضر في حق ذكوره وفي حق الزوج
 والام أنثيته ويستوى في حق ولدى الام الامران فاذا قصمت يفضل أربعة موقوفة بينه وبين الزوج
 والام فان كان أنثى أخذها أو ذكرا أخذ الزوج ثلاثة والام واحدا (ولو اجتمع الصنفان) من
 الاخوة لابوين والاخوة لاب (فكاجتماع أولاد الصلب وأولاد البنت) فان كان من أولاد الابوين ذكور
 ولومع أنثى حجب أولاد الاب أو أنثى فلها النصف والباقي لأولاد الاب الذكور فقط وأولاد كور والانات
 لذكور مثل حظ الانثيين فان لم يكن من ولاد الاب إلا أنثى أو أنثى فلها أولهن السدس تسكيلة الثلثين
 وان كان ولد الابوين اثنتين فأكثر فلهما أولهن الثلثان والباقي لأولاد الاب الذكور فقط وأولاد كور
 والانات ولا شيء للذات انخلص منهما مع الاخنتين لابوين فأكثر (الأن بنات الابن يعصبن من في
 درجتهم أو أسفل) منهن كالمسئلة (والأخت لا يعصبها إلا أخوها) لابن الاخ ولا ابن العم فلو خلف
 شخص أختين لابوين وأختا لاب وابن أخ لاب فللاختين الثلثان والباقي لابن الاخ ولا يعصب الأخت
 لانه لا يعصب أخته فلا يعصب عنه وأيضا ابن الابن يسمى ابنا حقيقة أو مجازا وابن الاخ لا يسمى أبا
 وسكت المصنف عا لواجتمع أخ لابوين ولاب ولام وحكمهم ان للأخ للام السدس والباقي للشقيق
 ولا شيء للأخ للاب فان كان الجميع انانا كان للشقيقة النصف وللقى للاب السدس تسكيلة الثلثين وللقى
 للام السدس (ولو واحد من الاخوة أو الاخوات لأم السدس ولانثين) منهن (فصاعدا للثالث
 سواء ذكوره واناثهم) بالاجماع ولا نهم يشتركون بالرحم فاستووا كلابوين مع الولد فانهم
 يشتركون في الثلث وبهذا فارقوا الاخوة والاخوات الاشقاء أولاد فان لذكرا مثل حظ الانثيين
 لانهم يرثون بالعصوبة * (تنبيه) قال الفرضيون أولاد الام يخالفون بقية الورثة في خمسة أشياء
 أحدها ذكوره هم يدلي بانثى ويرث ثانها يحبسون من يدلون به بحجب نقصان ثانها يرثون مع من يدلون
 به رابعها تقاسمهم بالسوية خامسها ذكوره المنفرد كائنا هم المنفردة ولما سبقت الإشارة الى العصبية
 بغيره في اجتماع البنات مع البنين أشارنا الى العصبية مع غيرهم وهو اجتماع الاخوات مع البنات
 فقال (والاخوات لابوين أولاد مع البنات وبنات الابن عصبية كالاخوة) لما روى البخاري ان ابن
 مسعود رضي الله تعالى عنه سئل عن بنت وبنات ابن وأخت فقال لا ترضي فيها بما قضى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم للابنة النصف والابنة الابن السدس وما بقي فللاخت قال الامام ولانه اذا كان في المسئلة
 بنتان أو بنت ابن واخوات أخذ البنات أو بنات الابن الثلثين فلو فرضنا للاخوات وأعلننا المسئلة
 نقص نصيب البنات أو بنات الابن فاستبعدوا أن تراحم الاخوات الاولاد أو أولاد الابن ولم يمكن
 اسقاطهن بخلاف نصيب البنات ليدخل النقص عليهن خاصة ثمين فائدة كونها عصبية بقوله (فتسقط
 أخت لابوين) اجتمعت (مع البنت) أو بنت الابن أو معها الاخوة (والاخوات لاب) كإسقاطهم
 الاخ الشقيق * (تنبيه) لو قال بدل الاخوات لاب أولاد الاب لكان أولى ليشمل ما قدرته ولو كان
 مع الأخت الشقيقة أخ شقيق عصبها وكان الباقي بينهما لذكرا مثل حظ الانثيين لئلا يلزم مخالفة

أصل أن لاذ كرمهف ما لا تقي ولان تعصبا لها هو الضرورة كالم (و بنو الاخوة لابوين اولاد كل منهم) حكمه في الارث (كليه اجتماعا وافرادا) فيستغرق الواحد أو الجميع منهم المال عند الانفراد ويأخذ ما فضل عن الفروض وعند اجتماعهم يسقط ابن الشقيق ابن الاخ لادب (المكر بخالفونهم) أي آباءهم (في أنهم لا يردون الام) من الثالث (الى السادس) بخلاف آباءهم لان الله تعالى أعادها الثالث حيث لا أخوة وهذا الاسم لا يصدق على بينهم كالم (ولا يردون مع الجد) ما يسقطون به وآبائهم يردون معه لان الجد كالأخ بديل تقاسمهما اذا اجتماعا وإذا كان كالأخ فلا يرد ابن الاخ معه لانه أقرب منه (ولا يصحون أخوانهم) لانهم من ذوى الارحام (ويستعملون في الشركة) بخلاف آباءهم الاشقاء لان ما أخذ الشريك قرابة الام وهي مفقودة في ابن الاخ وهذه الخالفة مختلفة بين الاخوة لابوين كقصوره تبعاً للمعروف لان الاخوة لاب وبينهم سببان في ذلك كالم *

(تنبيه) * فذا قصر المصنف تبعاً للرأى على استثناء هذه الصور الاربع وزاد في الروضة ثلاث صور آخر الاولى الاخوة لابوين يصحون الاخوة لاب وأولادهم لا يحجبونهم الثانية الاخ لا يحجب ابن الاخ الشقيق وابنه لا يحجبهم الثالثة بنو الاخوة لا يردون مع الاخوات اذا كن مصبات من البنات (ثالثة) الاخوة والاخوان جميع أخ سواه في ذلك آخر النسب وأخو الصداقة وقال أهل البصرة الاخوة في النسب والاخوان في الامضاء قال أبو حاتم وهذا غلط بل كل يستعمل فيهما (والعلم لابوين اولاد) حكمه في الارث (كان من الجهتين اجتماعا وافرادا) منصوبان بنزع الحادض أي في الاجتماع والافراد أو على التمييز أي من جهة الاجتماع والافراد فمن المفرد منها استغرق المال والا أخذ الباقي بعد الفرض وإذا اجتمع ما سقط العلم لاب بالم لابوين كان من أب مع أخ لابوين هذا عند عدم بنو الاخوة لانهم يحجبونهم لتأخر وقتهم منهم (وكذا قياس بنو الم) من الابوين أو من الاب عند عدم الم كبنو الاخوة (و) كذا قياس (سائر) أي باقي (عصبة النسب) كبنو بنو الم وبنو بنو الاخوة وهم جراحان قيل يرد على المصنف بنو الاخوات اللواتي هن مصبة مع البنات مع أن بنين ليسوا مثلهن وهن من عصبة النسب أحجب بان الكلام في العصبة بنفسه (والعصبة) ويسمى به الواحد والجمع والمذكر والمؤنث قاله المأزني وتبعهم المصنف وأنكر ابن الصلاح ما سلفه على الواحد لانه جمع غائب ومعنى العصبة لفظة قرابة الرجل لا يسه ونسرا كما قال المصنف (من ليس) حال التعصيب بجهة التعصيب (سهم مقدور من) الورثة (الجميع على توريثهم) وغيرهم من ذوى الارحام وانما قيدت المقدري بجهة التعصيب لا يرد بانهم هو زوج أو أخ لام لان ما يأخذ فرضا ليس من جهة التعصيب بل من جهة الزوجية أو أخوة الام ويدخل في ذلك الاب والجد والاخوان مع البنات وأدخلت في كلامه ذوى الارحام اذا صح في توريثهم مذهب أهل التزويل كالم فانهم يردون كالم منهم منزلة من يثني به وهم يقتسمون الى ذوى فرض وعصبات * (تنبيه) * كل من ذكرهم الرجال عصبة الا الزوج والاخ للام وكل من ذكره من النساء ذات فرض الا المعتقة ثم ذكر المصنف بعد تعريف العصبة حكمه بقوله (قبر المال) وما ألحق به اذا انفرد وذلك في بعض أحواله حيث لم يكن معه ذو فرض ولم ينتظم في صورة ذوى الارحام بيت المال (أو ما فضل بعد الفروض) أو الفرض ان كان معه ذو فرض أو ذو فروض أي سهم مقدور ولم ينتظم في تلك الصورة بيت المال وكان ذو الفرض فيها أحد الزوجين وتقدم بيان من له فرض ومن حكم المصنف أيضا أنه يسقط عند استغراق الفروض كما سبق الا اذا انتقل الى فرض كالثقفي في الشركة ومن حكمه أيضا أن قريب الجهة فيه مقدم على القريب للبيت فلومات عن ابن ابن أخ وابن عم فالاول أولى كما قاله القاضي حسين * (تنبيه) * فرت المال صادق بالعصبة بنفسه وهو ما تقدم ونظمه وغيره معا والعصبة بغيره هن البنات والاخوان

غير ولد الام مع أخيها وقوله أو ما فضل الخ صادق بذلك وبالعصبة مع غيره وهن الاخوات مع البنات وبنات الابن فليس لهن حال يستغرقن فيها المال والفرق بين العصبه بغيره والعصبه مع غيره أن في الاول حجة عصبه بخلاف الثاني .

(فصل) * في الارث بالولاء (من) مات . و (للعصبه) بنسب وله معتق فماله (وما لحقه كله لمعتقه (أو الفاضل) منه (عن) الفرض أو (الفرع له رجلا كان) المعتق (أو امرأة) لا طلاق قوله صلى الله عليه وسلم إنما الولاء لمن أعتق ولأن الانعام بالاعتاق موجود من الرجل والمرأة فاستوى ياقى الارث وحكى ابن المنذر فيه الاجماع وانما تقدم النسب عليه لقوته ويرشد اليه حديث الولاء لحمة كاحمة النسب شبهه والمشيبه دون المشبهه (فان لم يكن) أى يوجد معتق (فالعصبه) أى المعتق (بنسب المعتصمين بانفسهم) كابنه وأخيه (لالبنته وأخته) ولو مع أخويه المعتصمين لهما الانتماسا من أصحاب الفروض وللاعصبه مع غيره والمعنى فيه كما قاله ابن سريج أن الولاء أضعف من النسب المترانخي واذا ترانخي النسب ورث الذكور دون الاناث كبنى الاخ وبني العم دون أخواتهم فإذا لم ترث بنت الاخ وبنت العم فبنت المعتق أولى ان لا ترث لانها أبعد منها والمعتبر أقرب بعصبته يوم موت العتيق فلو مات المعتق وخلف ابنين ثم مات أحدهما وخلف ابنا ثم مات العتيق فولاه لابن المعتق دون ابن ابنه **(تنبيه) *** كلام المصنف كالصرح في أن الولاء لا يثبت للعصبه في حياة المعتق بل إنما يثبت بعده قال الباقي وليس كذلك بل الولاء ثابت لهم في حياة المعتق على المذهب المنصوص في الام اذ لو لم يثبت لهم الولاء الا بعد موته لم يرثوا وقال السبكي يتلخص للأصحاب فيه وجهان أحدهما أنه لهم معه لكن هو المقدم فيما يمكن جعله له كارت المال ونحوه والثاني لا يكون الا بعد موته لا بطريق الانتقال الذي هو الارث (وترتيبهم) أى عصبات المعتق (كترتيبهم في النسب) فيقدم ابن المعتق ثم ابنه وان سفل ثم أبوه ثم بعده وان علا وهكذا (لكن الاظهر أن أحالمعتق) لا يوزن أولاد (وابن أخيه) لهما (يقدمان على جده) جريا على القياس في أن البنت أقوى من الابوة وانما خولف في النسب لاجتماع الصحابة رضى الله تعالى عنهم على أن الاخ لا يسقط الجد ولا اجماع في الولاء فصرنا الى القياس والثاني أنهم يستويان كالنسب ويجرى فيه القولان في العم وأبي الجد وفي كل عم اجتمع مع جد اذ أدلى العم باب دون ذلك الجد قال الباقي وغيره وكذا في ابن العم مع أبي الجد ويفارق العتيق أيضا النسب فيما لو كان للمعتق ابنا عم أحدهما أخ لام فانه يقدم هنا بخلاف النسب فانهما سواء بعد اخراج الفرض والفرق أن الاخ لام في النسب يرث فأعطى فرضه واستويا في الباقي بالعصوبة وفي الولاء لا يرث بالفرض فرج من يدلى بقرابة الام لنحوها لا ترجح (فان لم يكن له) أى المعتق (عصبه) من النسب (فلمعتق المعتق ثم عصبته) أى عصبه معتق المعتق (كذلك) أى على الترتيب المذكور وفي عصبه المعتق ثم لمعتق معتق المعتق ثم لعصبته وعلى هذا القياس ثم يثبت المال (ولا ترث امرأة بولاء الامعتقها) بفتح التاء بخلافه وهو من أعتقته لا طلاق الحديث المار إنما الولاء لمن أعتق **(تنبيه) *** قد يشعر قوله معتقها اخراج من عتق عليها من أصولها أو فروعها بالمالك وليس مرادا بل لها ولأولادها اتفاقا (أو متبعا اليه) أى معتقها (بنسب) كابنه وان سفل (أو ولاد) كعتقته بفتح الهمزة ويشركها الرجل في ذلك مع زباده وهو كونه عصبه معتق من النسب **(تنبيه) *** استثنى في التنبيه صورة ثالثة وهي جر الولاء اليها وصورتها أن يتزوج عبدها بعتقة لرجل فأي بولد فولاه الولد ما والى الام فإذا أعتقت المرأة عبدها وهو أبوالولد جر الاب ولأولاد الى المرأة ولو اشترت بنت أبابها فعتق عليها ثم اشترى الاب عبدا وأعتقه ثم مات الاب عنها وعن ابن له ثم عتيقه عنها فبنته الابن دون البنت لانه عصبه معتق من النسب والبنت معتقة المعتق والاؤل أقوى وتسمى هذه مسئلة القضاء لما قيل انه

إنما أنفيا أريد مائة فاقض غير المثلثة فتحيث جعلوا الميراث لثلاث وضعوا عن كون نصبة المفق من
 النسب مقدما على مفق المفق ولا ميراث لمفق يحصلات المفق الا لمفق أبيه أو جده
 (وهو سلم) في ميراث الجدة مع الاخوة والاشوات بالتفصيل المذكور في قوله (إذا اجتمع جد) أو أبوه
 (واخوة) بكسر الهمزة وضمة (واخوات) فان كانوا لام سقطوا الجسر في فصل الأب وان كانوا
 (لا برين أولاب) لم يسقطوا به على الصحيح ثم اعلم ان القول في ميراث الجدة مع الاخوة خبير في الفرائض
 ومما فيه كثرة الاختلاف فيما بين العامة رضى الله عنهم فغن مدغم وكانوا يعذرون من الموضع
 فيها وورد في حديث اجراءكم على قسم الجسد اجراءكم على النار قال الدارقطني كتمله عنه القاضي
 أبو الليث لا يصح ربه وانما هو عن عمر أو على رضى الله عنهما وروى عن علي رضى الله عنه انه قال من
 سره أن يقتل جرائم جهنم يلقض في الجدة والاشوة وعن ابن مسعود رضى الله عنه سألني عما سألتم من
 نصباتكم ولانساؤني عن الجدة والاشوة لاجل الله ولا يبيد قال الماوردي وأول من ورث الجدة مع الاخوة في
 الاسلام هو رضى الله تعالى عنه ثم بعد اختلافهم أجمعوا على ان الاخوة لا تسقط الجدة قال ابن عبد البر لم يختلف
 الا مرة من المتكررة واختلفوا بعد ذلك على مذهبين أحدهما أن الجدة بمنزلة الأب فيصيب الاخوة
 والاشوات وهو قول أبي بكر وإسحاق بن عيسى وعائشة وجعانة من الصحابة والتابعين رضى الله تعالى عنهم
 وهو مذهب أبي حنيفة لانه يسمى أبا ولانه يأخذ السدس مع الابن وابن الابن كالأب فاسقط
 الاخوة والمذهب الثاني انه يشارك الاخوة وهو قول عمر وعثمان وزيد بن ثابت وجعانة من الصحابة
 والتابعين رضى الله تعالى عنهم أجمعين وبه قال الاثني الثلاثة ولذلك قال المصنف (فان لم يكن معهم ذر)
 أى صاحب (فرض فله الاكثر من ثلث) جميع (المال و) من (مقامتهم كاخ) أما أخذ الثلث
 فلان له مع الام مثلى مالها والاخوة لا ينقصونها عن السدس ولا ينقصونه عن مثليه ولان الاخوة
 لا ينقصون أولاد الام من الثلث فيأولوا الجسد لانه يحجبهم وأما المقاسمة فلانه كالاخ في أدلته بالأب
 وأما أخذ الاكثر لانه قد اجتمع فيه جهتا الفرض والنصيب فأنخذ بأكثرهما فان استوى له
 الامران فالغرضيون به يبرون فيه بالثلث لانه أسهل ومقتضى التشبيه ان له مع الاخوات مثل حظ
 الاشوين وهو كذلك والمقاسمة خير له من ثلث المال فيما اذا كانوا دون مثليه وذلك في خمس صور
 أن يكون مع الجدة أخ أو أخت أو أختان أو ثلاث أخوات أو أخ وأخت وثلث خبره من المقاسمة فيما
 اذا زادوا على مثليه ولا تنصص صوره في عدد فيصدق ذلك بخمس أخوات وأخوين وأخت أو ثلاث
 أخوات وأخ ونحو ذلك مما لا ينصص ويستوى له الثلث والمقاسمة في ثلاث صور أن يكون معه أخوات
 أو أربع أخوات أو أخ وأختان (فان أخذ) الجدة (الثلث فالباقى لهم) لذك كرمثل حظ الانثيين
 كلولم يكن معهم جد (وان كان) معهم ذر فرض يشور اونه معهم وهو البساتو بنات الابن والام
 والجدات والزوجان (فله الاكثر من سدس التركة) من (ثلث الباقي) بعد الفرض (و) من
 (المقاسمة) بعد الفرض أما السدس فلانه لا ينقص عنه مع الاولاد فمع الاخوة أولى وأما ثلث الباقي
 دلانه لو لم يكن معه صاحب فرض لانه جميع ثلث المال فادخر قدر الفرض مستحقا أخذ ثلث
 الباقي وكان الفرض ثلث من المال وأما المقاسمة فلما سبق من تنزيله منزلة أخ وضابطا معرفة الاكثر
 من الثلاثة انه ان كان الفرض نصلا فادونه فالقسمه أغبط ان كان الاخوة دون مثليه وان زادوا على
 مثليه ثلث الباقي أغبط وان كانوا مثليه استويا وقد تستوى الثلاثة وان كان الفرض ثلثين فالقسمه
 أغبط ان كان معه أخت والاقله السدس وان كان الفرض بين النصف والثلثين كمنف وثن
 أغبط مع أخت أو أخ أو أختين فان زادوا فله السدس (وقد لا يتي) بعد الفرض (شي) للجد
 (كبنين وأم وزوج) مع جد وأخوة فالمسئلة من اثني عشر وتقول بهم بقية فرض من نقص فرضه

وحينئذ (في فرض له سدس) اثنان (ويراد في العول) الى خمسة عشر (وقديقي) للجد بعد الفرض
 (دون سدس كبنتين وزوج) مع جد وأخوة هي من اثني عشر البنتين الثلاث غانية والزوج الرابع
 ثلاثة يبق للجد سدسهم (في فرض له) سدس (وتعال) المسئلة الواحد على اثني عشر (وقديقي)
 للجد (سدس كبنتين وأم) مع جد وأخوة هي من ستة البنتين أربعة وللأم واحد ويبقى واحد
 (فيقوز به الجسد وتسقط الاخوة) والاخوات (في هذه الاحوال) الثلاثة لانهم عصبة وقد استغرق
 المال أهل الفرض (ولو كان مع الجد أخوة وأخوات لابوين ولاب) بأولها ألف قبلها بخلاف
 ما سبق أول الفصل فانه معطوف بأولان الكلام هناك فيما إذا كان معه أحدهما والكلام هنا في
 اجتماعهما وحينئذ (فيحكم الجسد ما سبق) من خير الاخيرين ان لم يكن معه ذو فرض وخير الامور الثلاثة
 ان كان معه (و) لكن في صورة اجتماعهما (بعد) أي يحسب (أولاد الابوين) بالرفع خطه فاعل
 بعد (عليه) أي الجد (أولاد الاب) بالنصب بخطه معقول بعد (في القسمة) أي يدخلونهم في العدد على
 الجد إذا كانت المقامه خيرا له (فإذا أخذ) الجد (حصته) وهي الاكثر ما سبق (فان كان في أولاد
 الابوين ذكر) واحدا كثر معه أنثى فأكثر (فالباقى لهم) للذكر مثل حظ الانثيين (وتسقط أولاد الاب) لان
 أولاد الابوين يقولون للجد كلاًنا بك سواء فتراجل باخوتنا وأخذ حصتهم كأن الاخوة يردون الام
 من اثنان الى السدس والاب يحجبهم ويأخذ مائة صا من الام فان قبل قياس ذلك ان الاخ من الام مع
 الجد والاخ الشقيق ان يقول الجد أنا الذي أحجبه فأزجك به وأخذ حصته أجيب بان الاخوة جهة
 واحدة بخار أن ينوب أخ عن أخ والاخوة والجدودة جهتان مختلفتان فلا يجوز أن يستحق الجد نصيب
 الآخر وبان ولد الاب المعذور على الجد ليس محجور أبدا بل يأخذ تسعة مما قسم له في بعض الصور كما
 سبأ ولو عُد الجد الاخ من الام على الاخ من الابوين كان محجوراً وما أبداً فلا يلزم من تلك المعاقبة هذه
 المعادة ففي جد وشقيق وأخ لاب هي من ثلاثة للجد سدسهم والباقي للشقيق وتسقط الاخ للاب وفي جد
 وشقيقين وأخ لاب هي من ستة للجد اثنان والباقي للشقيقين وترجع لثلاثة والاولى
 أن تجعل ابتداء من ثلاثة للجد واحد وللشقيقين اثنان وتسقط الاخ للاب على كلاً التقديرين وفي جد
 وشقيق وشقيقة وأخت لاب هي من ستة عدد رؤسهم ونقص من غانية عشر للجد ستة وللشقيق غانية
 وللشقيقة أربعة والاولى أن تجعل من ثلاثة للجد واحد يفضل اثنان للشقيق والشقيقة فنضرب ثلاثة
 في ثلاثة بتسعة للجد ثلاثة وللشقيق أربعة وللشقيقة اثنان وتسقط الأخت للاب على كلاً التقديرين
 وهذه المسائل وأشباهها تسمى بالعادة (والا) أي وان لم يكن في أولاد الابوين ذكر بل اثنان (فتأخذ
 الواحدة) منهن مع ما خصهما مع الجد بالقسمة (الى) تكملة (النصف) ان وجدته في جد وشقيقة
 وأخ لاب هي من خمسة ونقص من عشرة للجد أربعة وللشقيقة خمسة يفضل واحد للاخ من الاب وتسمى
 هذه المسئلة بعشرية زيد فان لم يتجدد كجد وأم وزوجة وشقيقة وأخ لاب فتقتصر الشقيقة على ما فضل
 لها ولا تزداد عليه (و) تأخذ (الثلاثان فصاعدا) مع ما خصهما مع الجد بالقسمة (الى) تكملة (الثلاثين)
 ان وجدنا ذلك في جد وشقيقين وأخ لاب هي من ستة للجد سهمان والباقي للشقيقين ولانثى للاخ للاب
 فان لم يتجدد الثلاثين بل الناقص عنهما اقتصرنا على الناقص كجد وشقيقين وأخت لاب هي من خمسة للجد
 سهمان والباقي للشقيقين وهو دون الثلاثين فلا يراد عليه وهذا يدل على أن ذلك بالتعصيب والاولى لنا
 وأعييت (ولا يفضل عن الثلاثين) لان للجد الثالث كما مر فإذا مات عن شقيقين وأخ لاب وجد
 فالجد الثلث والباقي وهو الثلاثان للشقيقين وهو تمام فرضهما (وقد يفضل عن النصف) شيء
 (فيكون) الفاضل (لاولاد الاب) كما مر في عشرية زيد (والجد) حكمه (مع أخوات) كاخ فلا
 يفرض لهن معه) كلاً يفرض لهن مع الاخوة ولا تعال المسئلة بسببهن ولكن قد يفرض الجسد معهن وتعال

المسئلة بسببه كما مر في قوله بفرض له سدس ويراد في العول لانه صاحب فرض بالجدودة فيرجع اليه
 لضرورته ثم استثنى من قوله فلا يفرض له من قوله (الا في الكدريه) سميت بذلك لتسببها في كدريه
 وهو اسم السائل عنها والمسؤل أو الزوج أو بلد الميتة أو لانها كدريت على زيد مذهب لانه لا يفرض
 لانت مع الجد ولا يعول مسائل الجد وهنا فرض وأعمال وعلى هذا فينبغي تسميتها مكدرة لا كدريه
 وقيل لان زيد كدري على الاخت ميراثه لانه أعطاها النصف ثم استرجعها منها وقيل غير ذلك (وهي
 زوج وأم وجد وأخت لابوين أولاد) هي من ستة (فالزوج) منها (نصف) وهو ثلاثة (ولأم)
 منها (ثالث) وهو اناس لعدم من يتبعها معه (والجد) منها (سدس) وهو واحد لعدم من يتبعه
 (وللاخت نصف) وهو ثلاثة لعدم من يتبعها منه ومن يتبعها فان الجد يعطى نصفها من حقها والسدس
 فتعين الفرض لها (فتعول) بنصيب الاخت وهو ثلاثة الى تسعة (ثم) بعد ذلك (يقسم الجد والاخت
 نصيبهما) وهما الاربعه من التسعة (أثلاثه الثلثان) ولها الثلث فانكسرن على مخرج الثلث فاضرب
 ثلاثة في تسعة تبلغ سبعه وشر من الزوج تسعة ولأم ستة والجد ثمانية والاخت أربعة وانما قسم الثالث
 بينهما لانه لا سبيل الى تقضيها على الجد كما في سائر صور الجد والاخوة ففرض لها بالرحم وقسم بينهما
 بالنصيب رعاية للعابين فان قيل قياس كونها عصبة بالجدان تسعها وان دمج الجد الى الفرض
 ألا ترى أنهم قالوا في بنتي وأم وجد وأخت للبنتين الثلثان ولأم السدس والجد السدس وتسعها
 الاخت لانها عصبة مع البنات ومعلوم أن البنات لا يأخذن الا الفرض أوجب بان ذلك مصوبة من وجه
 ومريضة من وجه والتقدير باعتبار الفرضية والقسمه باعتبار العصبية وأيضاً لما يصح هذا أن لو كانت
 الاخت عصبة مع الجد والجد صاحب فرض كما أن الاخت عصبة مع البنت والبنت صاحب فرض وليس
 كذلك بل الاخت عصبة بالجد وهو عصبة أصاة وانما يجب الى الفرض بالولد وولد الابن ولو كان بدل
 الاخت أخ سقما أو أختان ولأم السدس ولهما السدس الباقي ولا عول ولم تكن أ كدريه ولو سقما من
 هذه المسئلة الزوج كان لأم الثلث فرضاً وقاسم الجد الاخت في الثلثين فتكون المسئلة من ثلاثة لازم
 واحد والباقي لثلاث فاضرب الثلاثة في أصل المسئلة تبلغ تسعة لأم ثلاثة أنساع والجد أربعة
 أنساع والاخت تسعان ولو كان بدل الاخت مشكل فلا سوا في حق الزوج والام أنوثته وفي حق المشكل
 والجد ذكره ونقص من أربعة وخمسين وهذه المسئلة يعاينها من وجهين أحدهما ان يقال لسا أربعة
 من الورثة أخذ أحدهم ثلث المال وأخرون ثلث الباقي وأخرون ثلث الباقي والثاني أن يقال لسا
 أربعة من الورثة أخذ أحدهم جزءاً من المال وأخرون نصف ذلك الجزء وأخرون نصف الجزأين وأخرون نصف
 الاجزاء فان قيل رد على حصر المصنف الاستثناء في هذه الصورة أن الاخت يفرض لها النصف والثلثان
 للثنتين في العادة أوجب بان الفرض هناك انما هو باعتبار وجود الاخ لا بالجد وهذه المسئلة من الملقبات
 ومنها المشتركة وقد تقدمت ومنها الحرقاء بالدو هي أم وأخت لغير أم وجد لأم الثلث والباقي بين الجد
 والاخت أثلاثا فصح المسئلة من تسعة وسميت بذلك لتخرق أقوال الصحابة فيها وتلقب أيضاً بغير ذلك
 فان من الملقبات ماله لقب واحد ومنها ماله أكثر وغايته عشرة وقد أكثر الفرضيون من التلقبات ولا
 نهاية لها ولا حسم لابوابها وقد ذكرت منها جملة كثيرة في شرح التتبيه ولهم مسائل أخرى تسمى بالعناية
 قال الجوهري العناية هي أن تهتدي لشيء لا يهتدي له منها ماله قالت امرأة ان ولدت ذكراً ورث
 دورث أو أنثى لم يرث ولم أرث فهي بنت ابن الميت وزوجة ابن ابنه الآخر وهناك يتناصب فالباقي
 بعد الثلثين بين الغائلة وابنها أثلاثا وان ولدت أنثى فلا شيء لها لاستعراق الثلثين مع عدم المصعب ومنها
 رجلان كل منهما عم الآخرهما رجلان نكح كل منهما أم الآخر فولد لكل منهما ابن فكل ابن ورث
 عم الآخر لهما ومنها رجلان كل منهما أخال الآخرهما رجلان نكح كل منهما بنت الآخر فولد

لهما ابنان فكل ابن هو حال الآخر وقد ذكرت منها أيضا جملا كثيرة في الشرح المذكور فلا
تقابل بذكرها ثم شرع المصنف رحمه الله تعالى في ذكر المواقف وهي خمسة مترجما لها ولما
يذكر معها بفصل

* (فصل لا توارث مسلم وكافر) * هذا أحدها وهو اختلاف الدين لخبر الصحیحین لا يرث المسلم الكافر
ولا الكافر المسلم ولا انقطاع الموالاة بينهما وانعقد الاجماع على أن الكافر لا يرث المسلم واختلفوا في
توريث المسلم منه فالجهور على المنع وقيل ترثهم كأنسج نساعهم ولا ينكحون نساءنا وفرق الاول بان
التوارث مبني على الموالاة والمناصرة والموالاة بين المسلم والكافر بحال وأما النكاح فنوع الاستخدام
ولافرق بين الموالاة والنسب على المنصوص في الامم والمختصر وغيرهما وأجمع عليه أصحاب الشافعي رضي
الله تعالى عنه وعنهم * (تنبيه) * عبارة المحرر لا يرث المسلم الكافر وبالعكس وهي أوضح من عبارة
المصنف لانه في التوارث بينهما من الجانبين بخلاف تعبير المصنف فانه في التوارث بينهما وهو
صادق بانتهاء أحدهما وهو حاصل بالاجماع في أن الكافر لا يرث المسلم فليس فيه تنصيص على أن
المسلم لا يرث الكافر وهي مسئلة خلاف بين العلماء فان قيل يرد على المصنف ما لو مات كافر عن زوجة
حامل ووقفنا الميراث فاستلمت ثم ولدت فان الولد يرث منه مع حكمنا باسلامه تبعاً لأمه أوجب بانه كان
محكوماً بكفره يوم موت أبيه وقد ورثه من كان حلالاً ولهذا نقل السبكي عن هو نسب إلى التحقيق في الفقه
مؤثوق به من معاصريه ان لنا جساداً عاكاً وهو النطفة واستحسنه السبكي قال الدميري وفيه نظر اذا جاز
ماليس بحیوان ولا كان حیواناً (و) ثانيها الردة كقَالَ (و) لا يرث مرتد) بحال اذا لا سبيل إلى توريثه من مثله
لان ما خالفه في بولان كافر أصلي للمنافاة بينهما لانه لا يقر على دينه وذلك يقر ولا من مسلم للخبر المشار وان
عُد إلى الاسلام بعد موت مورثه وما دعه ابن الرفعة من أنه اذا أسلم بعد موت مورثه أنه يرثه رده السبكي
وقال انه مصادم للعديث وخرق للاجماع قال ويمن نقل الاجماع على أن المرتد لا يرث من المسلم شيئا وان
أسلم بعد ذلك الاستاذ أبو منصور البغدادي (ولا يرث) بحال بل ماله يكون فإلبيت المال سواء أكتسبه
في الاسلام أم في الردة لكن لو قطع شخص طرف مسلم مع المكافاة فأرثه المقتطوع ومات سراية وجب
قود الطرف ويستوفيه من كان وارثه لولا الردة ومثله حد القذف والزندق كالمرتد فلا يرث ولا يرث
وهو من لم يتدين بدين وكذا نصراني تهود أو نحوه (ويرث الكافر الكافر) على حكم الاسلام (وان
اشتملت مائتهم) كيهودي من نصراني ونصراني من مجوسي ومجوسي من وثني وبالعكس لان جميع
مال الكافر في البطالان كالملة الواحدة قال تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال فان قيل كيف يتصور ارث
اليهودي من النصراني وعكسه فان الاصح أن من انتقل من ملة إلى ملة لا يقر أعجيب بتصوّر ذلك في
الولاء والنكاح وفي النسب أيضا فيما اذا كان أحد أبويه يهوديا والآخر نصرانيا ما بالنكاح أو وطء
شبهة فانه يخبر بينهما بعد البلوغ كما قاله الرافعي قبيل نكاح المشرقة حتى لو كان له ولدان واختار
أحدهما اليهودية والآخر النصرانية جعل التوارث بينهما بالابوة والامومة والاخوة مع اختلاف
الدين (اكن المشهور) وعبرني الزوضة بالذهب بوجه قطع الاكثرون (أنه لا توارث بين حربي وذي)
لانقطاع الموالاة بينهما والمعاهد والمستأن من كالأذى فالتوارث بينهما وبينه وبين كل منهما لعصمة ولو عبر
بالمعاهد كان أولى لانه اذا كان لا توارث بين الحربي وبينه فلا توارث بينه وبين الذي بالاولى والشأن
يتوارثان لشمول الكفر لهما (و) ثالثها الرق وهو لغة العبودية والشيء الرقيق وشرعا بمن يحكمه يقوم
بالانسان بسبب الكفر فعليه (لا يرث من فيهرق) من قن ومدير ومكاتب وأم ولد ومبعض لانه لو ورث
لكان المالك السيد وهو أجنبي من الميت واحتج السهيلي لذلك بقوله تعالى يوم سيحكم الله في أولادكم الآية
فان الام في المالك والرق في لايك وفي البعض وجه أنه يرث بقدر ما فيه من الحرية وهو مخالف لنقل

الشأن في اختلاف الحديث الاجماع على عدم توريثه لانه ناقص بالرق في النكاح والملاقي والولاية
فلم يرث كالقن ولا يورث أيضا الرقيق كله كبحر فيه في الحر واستعنى المصنف عنه بقوله (والجديد
أن من بعضه حر) اذ امتاز عن مال ملكه ببعضه الحر (يورث) منه ذلك المال لانه نام الملك عليه
كالخفير عنه فريته الحر أو عتق بعضه وزوجته ولا تثنى لسيده لاستيفاء حقه مما كتبه بالزينة
والقديم أنه لا يورث ويكون ماله ملكه للمالك الباقي * (تنبيه) استثنى من كون الرقيق لا يورث كافر
له أمان وجبته جناية حال حرية وأمانه ثم نقص الأمان فسي واسترق وحصلت السراية بالموت في حال
رقه فارقد الارش من القيمة لو رثته على الاصح قال الزركشي وليس لما رقيق كله يورث الا هذا (و) رابعها
القتل عليه (لا) يرث (فأنت) من مقتوله مطلقا لخبر الترمذي وغيره ليس للقاتل شيء أي من الميراث
ولا له لو ورث لم يؤمن أن يستجمل الارث بالقتل فانقضت العلة حرمانه ولان القتل قطع الموالاة وهي سبب
الارث وسواء أكان القتل عمدا أم غيره مضمونا أم لا بمباشرة أم لا قصد مصلحته كضرب الاب والزوج
والمعلم أم لا مكرها أم لا (وقيل ان لم يقتل) يضم أوله أي القتل كأن وقع قصاصا أو حادا (يورث)
القاتل لانه قتل بحق ويحمل الخبر على غير ذلك المعنى * (تنبيه) قديهم كلام المصنف أن غدير
المضنون يبيع الارث ولو بسبب وليس مرادا فان المرأة لو ماتت من الولادة لم يضمنها مع انه يرثها وقد
يلهم أن المقتول يرث من قاتله ولا خلاف فيه كما قاله الدراري وغيره وصورته بان يجرح مورثه ثم يموت
الجراح ثم يموت الجروح من تلك الجراحة (و) خامسها ابهام وقت الموت فعليه (لو مات متوارثا)
يعرف أو حرق أو حدم أو فني بلاد (عربة معا أو جهل أسههما) علم سبق أو جهل (لم يتوارثا) أي لم
يرث أحدهما من الآخر لان من شرط الارث تحقق حياة الوارث بعد موت المورث كما هو هو هاسنتف
والجهل بالسبق صادق بان يعلم أصل السبق ولا يعلم عين السابق وبأن لا يعلم سبق أصلا وصور المسئلة
نفس العلم بالمعية العلم بالسبق وعين السابق الجهل بالمعية والسبق الجهل بعين السابق مع العلم بالسبق
الناس السابق بعد معرفة عينه ففي الصورة الأخيرة يوقف الميراث الى البيان أو الصلح وفي الصورة
النازبة تقسم التركة (و) في الثلاثة الباقية (مال) أي تركة (كل) من الميتين بفرق ونحوه (لبناني
ورثته) لان الله تعالى اعلم الورث الاحياء من الاموات وهنالا تعلم حياته عند موت صاحبه فلا يرث
كالجنين اذا خرج ميتا ولا مان ورثا أحدهما فقط فهو ونحوكم وان ورثا كلا من صاحبه بقيا أطفا
لانهم مان مانا معافيه توريث ميت من ميت أو متعافين فقيه توريث من تقدم عن تأخر
في حق كل ميت أنه لم يخاف الآخر * (تنبيه) كان الاولى التعبير بقوله لم يرث أحدهما من الآخر
كعبارة التنبيه فان استقيم تاريخ الموت مانع من الحكم بالارث لان نفس الارث وقوله لم يتوارثا ليس
بخاص فانه لو كان أحدهما يرث من الآخر دون عكسه كالعمة وابن أخيها كان الحكم كذلك وحاصل
ماد كالمصنف من الموانع خمسة كما تقر وأهل الدور والحكمى وهو أن يلزم من توريثه عدم توريث
كالو أقر الاخ بيمين أخيه الميت فانه يثبت نسب ولا يرث وقد ذكره في الاقرار وقال ابن الهائم في شرح كتابه
الموانع الحقيقية أربعة القتل والرق واختلاف الدين والدور وما زاد عليها فتسميته مانعا مجاز وقال في غيره
انها ستة الاربعة المذكورة والردة واختلاف العود وان ما زاد عليها مجاز وانقضاء الارث معه لانه مانع
بل لانقضاء الشرط كفي جهل التاريخ أو السبب كافي لانقضاء النسب وهذا أوجه وعد بعضهم من الموانع
البوة لخبر الصحيحين نحن معاصر الانبياء لا نورث ما تركه صدقة والحكمة فيه أن لا يثنى أحد من الورثة
موتهم لذلك فذلك وأن لا يثنى بهم الرقبة في الدنيا وأن يكون ماله صدقة بعد وفاتهم توريث الاجورهم
وتوهم بعضهم من كونها مانعات الانبياء لا يرثون كالأبوتون وليس كذلك فان الناس في الارث على أربعة
أقسام منهم من يرث ويورث وعكسه فيهما ومنهم من يورث ولا يرث وعكسه فالاول كزوجين وأخوين

والثاني كرفيق ومريد والثالث كبعض وجنين في غرته فقط فأنما تورث عنه لأبوينها والرابع الأبناء
عليهم الصلاة والسلام فأنهم يرثون ولا يورثون كأنقرروا ولم يفرغوا من موانع الميراث شرع في موجبات
التوقف عن الصرف في الحال وهي أربعة أحدها الشك في السب ولم يذكر المصنف كأن يدعى
أثنان ولدا مجهولا فلا نسب بينهما كان أو مجهولا ويموت الولد قبل الخلق باحدهما فيوقف ميراث كل
منهما منه ويصرف للأب نصيبها إن كانت حرة وإن مات أحد المدينين وقف ميراث الولد ويعمل في
حق قرينه بالأسوأ الثاني والثالث والرابع الشك في الوجود والحال والذكورة وبدأ بالأقل من
هذه الثلاثة فقال (ومن أسر) أي أسره كالأرث وغيرهم (أو فقد وانقطع خبره) وله مال وأرث بالارث
منه (ترك) أي وقف (ماله) ولا يقسم (حتى تقوم بيته بموته أو ما) يقوم مقام البيته بأن (تضي مدة)
يعلم أو (يغلب على الظن أنه) أي المفقود (لا يعيش فوقها) فلا يشترط القطع بأنه لا يعيش أكثر
منها وإذا مضت المدة المذكورة (فيجوز للقاضي) حيث يشاء (ويحكم بموته) لأن الأصل بقائه الحياة فلا
يرث إلا بيقين أما عند البيضة فظاهر وأما عند مضي المدة مع الحكم فلتنزيله منزلة قيام البيضة
(تنبيه) * أنهم كالماله أن هذه المدة لا تتقدر وهو الصحيح وقيل بمدة سبعين سنة وقيل بثمانين
وقيل بتسعين وقيل بمائة وقيل بمائة وعشرين لأنها العمر الطبيعي عند الأطباء وأنه لا بد من اعتبار
حكم الحاكم فلا يكفي مضي المدة من غير حكم بموته لكن بحث الرافعي أن القسمة حيث وقعت بالحاكم
أتمت الحكم بموته ومقتضاه أن تصرف الحاكم حكم حتى لا يجوز نقضه وفي هذه المسئلة اضطراب
وقال السبكي في باب إحياء الموات الصحيح عندى وفاقا للقاضي أبي الطيب أنه ليس بحكم للشك ثم
أشار لفائدة الحكم بقوله (ثم يعطى ماله من يرثه وقت إقامة البيضة أو) (الحكم) بموته فأنه فائدة الحكم
حين مات قبل ذلك ولو لم يخلط لم يرث منه شيئا لجواز موته فيها وقوله وقت كذا خبر ما به وفي البسيط قيل
الحكم قال السبكي وشبهه أن لا يكون خلافا محققا فإن الحكم اظهر فيقدر موته قبيله بأدنى زمان
وقوله من مات قبل الحكم بخلقة لم يرثه لا ينافي ما قلناه فإنه وإن لم يوصل بينهما زمان فكما وتهما
معا قال وهذا إذا أطلق الحكم فإن أسنده إلى ما قبله لكون المدة زادت على ما يغلب على الظن أنه
لا يعيش فوقه وحكم بموته من تلك المدة السابقة فينبغي أن يعطى من كان وارثه ذلك الوقت وإن
كان سابقا على الحكم قال ولعله مرادهم وإن لم يصحوا به أنه ومثل الحكم في ذلك البيضة بل أولى
ولا يدفع الحاكم منه الأولاد ذي فرض لا يستحقا يقيين وهو الابن والزوجة (تنبيه) *
أراد المصنف بغلبة الظن نفس الظن كما قاله بعض المحققين قال وانما عبروا بهذه العبارة للتنبيه على أن
الغلبة أي الرجحان مأخوذ في ماهية الظن ولما فرغ من حكم الارث من المفقود شرع في حكم ارثه
من غيره فقال (وليات من يرثه المفقود) قبل إقامة البيضة أو الحكم بموته (وقفنا) كل التركة إن لم
يكن له وارث غير المفقود والوقفنا (حصته) فقط حتى يتبين أنه كان عند الموت حيا أو ميتا
(تنبيه) * كان الأولى للمصنف أن يقول من يرث منه أينما سبق قوله حصته كما علم من التقدير أو يقال
إن حصته الكل أو البعض ولكن ينافيه قوله (وعلمنا في الحاضرين بالأسوأ) فن يسقط بالمفقود
لا يعطى شيئا حتى يتبين حاله ومن ينقص منهم حقه بحياته قدر فيه حياته أو موته قدر فيه موته ومن
لا يختلف نصيبه بهما أعطيه فهذه ثلاثة أحوال فالأقل كزوج مفقود وأختين لآب وهم حاضرين إن
كان الزوج حيا فلا شئين أربعة من سبعة وسقط الم أم ميتا فلهما سهمان من ثلاثة والباقي لأم فيقدر
في حقهم حياته والثاني كالأختين وأخ لآبوين وأخ لآب مفقود فيقدر في حق الجد حياته فبأخذ الثالث وفي
حق الأخ لآبوين موته فبأخذ النصف ويبقى السدس إن تبين موته فلا جد أو حياته فلا أخ
والثالث كإن مفقود وبنت وزوج حاضرين للزوج الربع بكل حال (تنبيه) * لو تلف الموقوف

للعائب ثم حضرا ثم ماعدا مع المعاضرين وقسم بين الكل على حسب اوتهم كحضر حوا به في نظير المسئلة
 وهو نظير مسئلة ثلثي الحمل والثلثي اذا بان حياة الحمل وذكورة الثلثي ثم شرع في السبب الثاني
 من اسباب التوقف وهو الثلث في الحمل فقال (ولو خلف جلايرث) بكل تقدير بعد ان انفصله بالسان
 عن زوجة حامل منه (أو قد يرث) على تقدير دون تقدير أماعلى تقدير الذكورة فكمن مات فن
 حمل زوجة أخيه لابه أو عه أو بعته فان الحمل ان كان ذكرا في الصور الثلاث ورث والاملا وأما
 على تقدير الانوثة فكمن مات عن زوج وأنت شقيقة وحمل من الاب فانه ان كان الحمل ذكرا
 لا يرث شيئا لاستغراق أهل الفرض المال وان كان أنثى فلها السدس (عمل بالاحوط في حق) أي
 الحمل (وحق غيره) قبل انفصاله على ما سأل في الحمل بفتح المهملة اسم لما في البطن وبكسر هاء اسم لما
 يحمل على رأس أو ظهر وحكى ابن دريد في حمل النجعة وجهين ومن أن الحمل يرث قبل ولادته ولكن
 شرط استقرار ملكه للارث ولادته حيا كما قال (فان انفصل) كله (حيث لو لم يوجد عند الموت)
 أي موت مورثه بان انفصل بدون ستة أشهر اذا كانت فراسا أو أقل من أكثر مدة الحمل اذا كانت
 حلية (ورث) لثبوت نسبته فلما انفصل بعضه حيا ثم مات فكما انفصل ميتا في الارث وسائر الاحكام
 الا في مسلتين كما قاله الاستوى اسدهما في الصلاة عليه اذا صاح أو استهل ثم مات قبل أن ينفصل
 الثانية اذا خرافات رقبته أي وفيه حياة مستقرة كما قاله الاذرى قبل أن ينفصل فيجب الفاض
 بشرطه أو الدية كما يعلم من بابها وتعلم الحياة المستقرة بالاستئالة صارخا أو بعطاسه أو الشاوب أو النقام
 الذي أو نحو ذلك (والا) بان انفصل ميتا بنفسه أو بجناية جان أو جناية غير مستقرة أو حياة
 مستقرة لوقت لا يعلم وجوده عند الموت (فلا) يرث لانه في الصورة الاولى معدوم وفي الثانية كالمعدوم وفي
 الثالثة مستغنى عنه من الميت (بيان) أن يقال (ان لم يكن) في المسئلة (وارث سوى الحمل أو كان) ثم
 (من) أي وارث (قد يحجبه) الحمل (وقف) في المورثين (المال) وما ألحق به الى انفصاله احتياطاً
 (وان كان) في المسئلة (من) أي وارث (لا يحجبه) أي الحمل (وله) سهم (مقدراً عطية) حال كونه (عائلاً
 ان أمكن) في المسئلة (عول) كزوجته حامل وأولادها وأولادها من زوجها وسائر عائلته بمنزلة فوقية آخر أي
 الثمن والسدسان لاحتمال ان الحمل يمتلئ فأسل هذه المسئلة من أربعة وعشرين وتقول لسبعة
 وعشرين في دفع لزوجته منها ثلاثة والادوية ثمانية ووقف الباقي فان كان بنتين كان لهما أو ذكرا
 فأكثر أو ذكرا وأنثى فأكثر كما في لزوجته الثلثين بقدر عول ولادوية السدسان كذلك والباقي للأولاد
 وتسمى هذه المسئلة بالمبرية لان عيالها رضى الله تعالى عنه كان يخطب على المبر وكان أول خطبته الجدة
 الذي يحكم بالحق فلعلمها ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجى فمثل حينئذ فمن هذه
 المسئلة يقال ارتجالا صارغن المرأة تسع أو مضي في خطبته يعني أن هذه المرأة كانت تستحق الثمن مزارن
 تستحق التسع (وان لم يكن له) أي من لا يحجبه الحمل سهم (مقدراً كالأولاد لم يعاوا) في الحال شيئاً بل
 على أن الحمل لا يتقدر به وهو الصحيح لعدم انضباطه لانه وجد خمس في بطن كالحكام الشافعي رضى الله
 تعالى عنه أن شيخنا باليمن أخبره انه ولده خمسة بطون في كل بطن خمسة وأثنى عشر في بطن قاله الشجآن
 وحكى الماوردى انه وجد سبعة في بطن وأثنى أخبره ذكر أنه صارع أحدهم فصرعه وكان بعينه
 ويقال صرعك سبع رجل وحكى في الماعاب عن القاضي الحسين بن محمد عن الهيثم أن بعض سلاطين
 بغداد أنت زوجته باربعين ولدا في بطن كل واحد منهم مثل الاصبع وأنهم عاشوا وركبوا الحبل مع
 أبيهم في بعداد قال الاذرى وفي هذا بعد انه لا بعد فيه ولا في أكثر منه فان قدرة الله تعالى لا يعجز هائي
 (وقبل أكثر الحمل أربعة) بحسب الوجود عند قتله لانه يتبع في ماله الوجود كافي الحقيق وهذا أكثر
 ما وجد عند هذا القائل وحيث (فيما عاون) أي الأولاد (البقيين) أي فيوقف مبراث أربعة

ويقسم الباقي وتقدر الاربعية ذكو وامثاله خلف ابنا و زوجة حاملا فلهما الثلث ولا يدفع الابن شي
 على الاول و يدفع اليه خمس الباقي على الثاني وعليه يتمكن الذين صرف اليهم حصتهم من التصرف فيها
 على أصح الوجهين والالم يدفع اليهم ثم شرع في السبب الثالث من أسباب التوقف وهو الشك في
 الذكورة فقال (والحنث المشكل) أي الملتبس أمره وهو بضم أوله وكسر ثالثة مأخوذ من قولهم
 تخنث الطعام اذا اشتبه أمره فلم يخاص طعمه المقصود وشارك طعم غيره سمي الحنثي بذلك لاشتراك
 الشبهين فيه وهو على ضربين أحدهما أن لا يكون له فرج رجل ولا فرج امرأة بل يكون له ثقبه يخرج
 منها البول ولا يشبهه فرج واحد منهما الثاني وهو أشهرهما ماله آلة الرجال والنساء (ان لم يختلف
 ارنه) بذكوره وأثوثته (كولاء أم ومعتق فذاك) بظاهر في دفع اليه نصيبه (والا) بان اختلاف ارنه
 بهما (فيعمل باليقين في حقه) أي الحنثي (و) في (حق غيره) يوقف المشكوك فيه حتى يتبين
 حاله ولو باخباره ولادلالة على اتضاحه بمعنى الضرب الاول للبول فيه بل يوقف أمره حتى يصير مكفاه
 فيعتبر بحاله قاله البغوي ونقله عنه المصنف في مجموعه قال الاسنوي ولا يضر ذلك في الميل بل يعرف
 أيضا بالحيض والمني المنتصف بصفة أحد النوعين وأما معنى الضرب الثاني فيتضح بالبول من فرج فان
 بالذم من فرج الرجال فرج رجل أو من فرج النساء فامرأة أو منهما فالسبق لاحدهما فان اتفقا ابتداء انضح
 بالتأخر لا الكثرة وترقيق وترشيش فان اتفقا ابتداء وانقطاعا وزاد أحدهما أو زرق أو رش فلا
 اتضاح ويتضح أيضا بخصيص وامناء ان لاق بواحد من الزوجين وسواء أخرج منه أم منها بشرط
 التكرار ولو بال أو أمي بذكوره وحاض بفرجه أو بال باحدهما وأمي بالتأخر فمشكل ولا أثر
 للعية ولا لنهود ثدى ولا لثقاوت أضلع فان عدم الدال السابق اعتبر بعد بلوغ وعقبيل فان مال
 باخباره الى النساء فرج رجل أو الى الرجال فامرأة ولا يكتفى باخباره قبل بلوغه وعقبه ولا بهدرهما مع وجود
 شيء من الدلائل السابقة لانها محسوسة فيلومة الوجود وقيام الميل غير معلوم فانه ربما يكذب في اخباره
 والذي يتصور أن يكون خنثى من الورثة ثمانية الولد وولد الابن والاخ وولد والعم وولد والعمت
 وعصبانة قال الصمري ومن أتى عليك أبا حنثي أو أما حنثي فقد أتى بحالا قال ابن المنذر وقد أجمع
 كل من يحفظ عنه العلم ان الحنثي يرث من حيث يبول وروى مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم لكنه
 ضعيف فان ورث على أحد التقديرين دون الآخر لم يدفع اليه شيء ووقف ما يرثه على ذلك التقدير
 ففي زوج وأب وولد حنثي للزوج الربع وللأب السدس والحنثي النصف ويوقف الباقي بينهما وبين
 الأب وفي ولد حنثي وأخ يصرف الى الولد النصف ويوقف الباقي وفي ولد حنثي وبنت وهم يعطى الحنثي
 والبنت الثلثين بالسوية ويوقف الباقي بين الحنثي والعم فان مات مشكلا تعين الاصلاح ولو اتفق
 الذين وجد المال بينهم على نساو أو تطاوت جازأي اذا لم يكن فيهم محجور عليه والا فلا يجوز للولي
 ان يصالح عنه بأقتض مما يستحقه قال الامام ولا بد أن يجري بينهم تواهب والا لبقى المال على صورة
 التوقف وهذا التواهب لا يكون الا عن جهالة لكنها تختم بالضرورة ولو أخرج بعضهم نفسه من
 البين ووجهه لهم على جهالة بالمال جاز أيضا كالألاه (ومن اجتمع فيه جهتا فرض وتعييب كزوج
 هو معتق أو) زوج هو (ابن عم ورث بهما) فيأخذ النصف بالزوجية والتأخر بالولاء أو بنوة
 العم لانه وارث بسببين مختلفين فاشبهه ولو كانت القرابتان في شخصين واحترز بقوله جهتا فرض عن
 الأب حيث يرث بالفرض والتعصيب فانه يجهت واحدة وهي الابوة (قلت) أخذ من الرافعي في الشرح
 (ولو وجد في نكاح الجوس أو الشبهة بنت هي أخت) لابان وطى بنته فأولادها بنتا ثم ماتت
 العليا فقد خلفت أختان أب وهى بنتها (ورثت بالبنوة) فقط (وقيل بهما) أي البنوة والاخوة
 (والله أعلم) فتستغرق المال اذا انفردت ورد بانهما قرابتان يرث بكل منهما منفردين فيورث

باقواهما بجمعهما لانهما كلاهما لا يورث لاثرت النصف بالحق الاب والسلس بانسوة الام وهذا
 استندرك على قول المحرر في جهتي الفرض والتعيب ورث يسمما ولذلك استغنى أن يقول في
 الاخت لاب وهذا الاستدراك مستدرك اذ ليس مع الاخت في هذه الصورة بنت حتى تكون الاخت
 مع البنت عمة وانما الاخت نفسها هي البنت فكيف تعيب نفسها (تنبه) لو ذكر المصنف
 عبارة المحرر لم يخف هذه الزيادة لانه قال واذا اجتمعت قرابتان لا يجتمعان في الاسلام فمما لم يرث
 يسمما وذلك يشمل الفرض والتعيب وان كان مثله يخص الثاني واحتمل بقوله فمما
 عن وطء الشبهة فانهما يجتمعان (ولو استمركت اثنان في جهة عورة وزاد أحدهما) على الآخر
 (بقراءة أخرى كقبي عم أحدهما أخ لام قله السلس) فرضا (والباقي بينهما) سواء بالعورة
 وصورة هذه المسئلة أن يعاقب اخوان على امرأة وتلد لكل واحد منهما ابنا واحدهما ابن من
 غيرها بابناء ابناهم الآخر واحدهما أخوه لأمه (فلو كان معهما) أي ابني الأم المذكورين
 (بنت فلهما النصف والباقي بينهما سواء) لان اخوة الأم تسعة بالبنت (وقبل يخص به) أي الباقي
 (الاخ) كما قال ابن الحداد لان البنت منعت من الاخذ بقراءة الأم واذا لم تأخذ منها ترجمت عورة
 كاخ لابوين مع أخ لاب (ومن اجتمع فيه جهة فرض ورث باقواهما فقط) لأمه الماسبق (والقوة بان
 تحجب أحدهما الأخرى) تحجب حرمان أو تمامان (أو) بان (لا تحجب) أحدهما أصلا بالبناء
 للمعول بحظه والأخرى قد تحجب (أو) بان تحجب ولكن (تكون) أحدهما (أقل حجباً) فهنا
 ثلاثة أمور (ما) لأم (الأول) وهو حجب الحرمان (كقبي هي أخت لأم بان يطأ مجوسى) أمه (أو سلم
 بشبهة أمه فتلد بنتاً) فترث هذه البنت من أبيها بالبنتية لابلانخبة لان اخوة الأم ساقطة بالبنتية ولا
 تكون هذه الصورة الاوالميت رجل ومن صور حجب القصاص أن ينكح المجوسى بنته فتلد بنتاً
 ويموت فتسد حجاب بنتين أحدهما زوجة فلهما ثلثا ماترك ولا عبرة بالزوجية لان البنت تحجب
 الزوجة من الرابع الى الثمن (و) الأمر (الثاني) وهو أن لا تحجب أحدهما أصلاً (كأم هي أخت
 لاب بان يطأ) من ذكر (بنته فتلد بنتاً) ثم توفت فتت (والثالث) وهو أن تكون أحدهما
 لان الأم لا تحجب حرماناً أصلاً والاخت تحجب (و) الأمر (الثالث) وهو أن تكون أحدهما
 أقل حجباً (كأم أم هي أخت) لاب (بان يطأ) من ذكر (هذه البنت الثانية فتلد ولداً فالاولى
 أي البنت الاولى نسبها لهذا الولد (أم أمه وأخته) لايه فاذا مات الولد ورثت منه البنت الاولى
 بالجدوة دون الاخنية لان الجددة لأم أقل حجباً من الاخت لان الجددة لا يحجبها الا الأم وأما الاخت
 فيحجبها جماعة كأم ولا يورثون بالزوجية قطعاً لبطانها كما قاله الشيخان هنا لكنهما حكيا عن
 البغوي في كتاب النكاح ان منهم من بنى التوارث على الخلاف في صحة أنكحهم (تنبه)
 سكت المصنف عن اجتماع عورتين في شخص كاخ هو معتق اقلته فأنزله لان احدي الجانبين
 تعنى عن الأخرى

(وصل) * في أصول المسائل وما يعول منها وقسمه التركة (ان كانت الورثة عصابات قسم للمال)
 وما ألحق به من الاختصاصات بينهم (بالسوية ان تمضوا كورا) كقبتين أو اخوة أو أعمام لغير أم
 أو بينهم سواء النسب والولاء (أو) تمضوا (أما) كقبتين معتقات أو عتق عبداً بينهم بالسوية
 وهذا لا يتصور الا في الولاء فان تفاوت المال تفاوت الارث بحسبه وقد يتصور أيضاً في البنت في
 مسائل الرد (وان اجتمع) من النسب (المعتقان) من ذكور واثنا كبشيين وبنتين (قدر كل ذكر
 منهم (أثنيتين) ولا يقال يقدر للاثني نصف نصيب للثلاثي بالقسمة لانهم اتفقوا على عدم النطق
 به وقوله (وعدد رؤس المقسوم عليهم) خبر مقدم لمبتدا مؤخر وهو (أصل المسئلة) أي أصلها هو العدد

الذي يخرج منه سواء فهي من عدد رؤس العصبة المذكور أو الأثاث في الولاء على ما مر وان كانوا
ذكورا أو إناثا في النسب كابنين وبنين فأضعف عدد المذكور وأضعف إليه عدد الأثاث تكن المسئلة من
سنة وقس على هذا وهذا في غير الولاء أما الولاء فان لم يحصل فيه تفاوت في الأثاث فعدد رؤس المعقنين
أصل المسئلة سواء أ كانوا ذكورا أم إناثا أم مجتمعين وان تفاوتوا فاصل مسئلتهم من مخرج المقادير
كالقروض كما قاله الزركشي (و) الورثة (ان كان فيهم) مع العصباء (ذو) أى صاحب (فرض)
واحد كبت وعم (أو ذوا) بالتثنية (فرضين) مثلا (متماثلين) في القرض والمخرج كأم وأخ لام وأخ
لاب أو في المخرج فقط كشقيقتين وأختين لام وعم (فالمسئلة) التي فيها ذلك الكسر أى أصلا يكون
(من مخرج ذلك الكسر) لان القروض الستة كسور مضافة لمعروف وهو التركة فان لم يكن في المسئلة
عصبة فالمسئلة أيضا من مخرج ذلك الكسر في زوج وأخت شقيقة أولاب هي أيضا من اثنين
وتسمى هاتان المسئلان بالنصليتين اذ ليس في الفرائض شخصان يرثان المال مناصفة فرضا غيرهما
وبالنصليتين اذ ليس في الفرائض تفرقهما ولو كان في المسئلة فرض كان الحكم كذلك ثم اعلم ان
ان المخرج هو أقل عدد يصح منه ذلك الكسر وهو مفضل بمعنى المكان فكله موضع يخرج منه سهام
المسئلة صحيحة الذي هو أصلها والكسر أصله مصدر وأطلق هنا على الكسر المراد به الجزء وهو ما دون
الواحد (فمخرج النصف اثنان والثالث ثلاثة والرابع أربعة والسادس ستة والثمن ثمانية) لان أقل
عدد له نصف صحيح اثنان وكذا الباقي وكلها مشتقة من أسماء العدد لفظا ومعنى الا النصف فلم
يشق من اسم العدد ولو اشتق منه لقبل له ثنى بضم أوله كقيل في غيره من ثلث وربيع الى عشر وانما
اشتق من التناصف فكان المقتضى تناسفا وانقسم بالسوية * (تنبيهه) * سكونه عن التثنية يفهم
أنه ليس جزأ برأسه وهو كذلك وانما هو تضيق الثلث (وان كان) في المسئلة (فرضان مختلفا المخرج)
بقلة أو كثرة (فان تدخل مخرجاهما فاصل المسئلة) حينئذ (أكثرهما كسدس وثلاث) كما في مسئلة
أم وأخ لام وعم هي من ستة لان أكثر الفرضين فيها عددا هو السادس والثالث داخل فيه والمتداخلان
عدد ان مختلفان أقفاهما جزء من الاكثر لا يزيد على نصفه كثلثه من تسعة أو ستة (وان) كان في
المسئلة فرضان (توافقا) بجزء من الأجزاء (ضرب وفق أحدهما في الآخر والحاصل) من الضرب هو
(أصل المسئلة كسدس وثمن) كما في مسئلة أم وزوجة وابن (فالاصل) أى أصل كل مسئلة اجتماع
فهما ما ذكر (أو بعة وعشرون) حاصل ضرب وفق أحد المخرجين في الآخر وهو نصف الستة أو
الثمانية في كل الآخر والوفق مأخوذ من الموافقة (وان) كان في المسئلة فرضان (وتباينا) مخرجا
(ضرب كل منهما في كل منهما والحاصل) من الضرب (الاصل) للمسئلة (كثلاث وربيع) كما
في مسئلة أم وزوجة وأخ لابوين فثلث الأم وربيع الزوجة متباينان (فالاصل) أى أصل كل مسئلة
اجتماع فيهما ما ذكر (اثنا عشر) لحاصل ضرب أحد المخرجين وهو الثلث أو الربع في الآخر
والتباينان هما العددان اللذان ليس بينهما موافقة بجزء من الأجزاء (فالأصول) أى مخرج
القروض مفردة ومركبة عند المتقدمين (سبعة اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنان عشر
وأربعة وعشرون) لان القروض المذكورة في القرآن لا يخرج حسابها الا من هذه السبعة وانما
انحصرت الخارج في سبعة والقروض ستة لان القروض لها حالتان حالة انفراد وحالة تركيب في
حالة الانفراد يحتاج الى خمسة مخرج وهي النصف والثالث والربيع والسادس والثمن ويسقط الثلثان
لان مخرجيهما والثالث واحد وهو ثلاثة وفي جال التركيب يحتاج الى مخرجين لان التركيب لا
يخرج عن أربعة أحوال التباين والتداخل والتوافق والتباين فان كان مع التماثل كسدس
وسدس أو التداخل كسدس وثلاث لم يجتمع مجموعهما الى مخرج لان أحد العددين أو أكثرهما

أصل المسئلة وان كان مع التوافق أو التباين احتج الى مخرج لجميع الفروض بضرب وفق أحدهم
أو بطله في كامل الآخر فاحتجنا الى مخرجين آخرين أحدهما اثنا عشر وهو مع التوافق تركيب الر
والسدس ومع التباين تركيب الربع والثالث أو الثلثين لانه أقل عدله ربع وسدس أو ربع
وثالث أو ربع وثلاث وثلاثين والثاني أربعة وعشرون وهو مع التوافق تركيب الثمن والستين
ومع التباين تركيب الثمن والثلثين لانه أقل عدله ثمن وسدس وثلاث ولا يتصور اجتماع الثمن
والثالث فتارة انحصار الخارج في السبعة المذكورة وزاد بعض المتأخرين عليها أصلياً آخرين
في مسائل الجسد والاختوة ثمانية عشر وستة وثلاثين فأولهما كالم وجد وخسة اختوة لغيرهم
كانت من ثمانية عشر لان أقل عدله سدس صحيح وثلاث ما يبقى هو هذا العدد والثاني كز
وأم وجد وسبعة اختوة لغيرهم وإنما كانت من ستة وثلاثين لان أقل عدله ربع وسدس
وثلاث ما يبقى هو هذا العدد المتقدمون يجعلون ذلك تعجباً واستعجاب الامام وغيره طرياً
المتأخرين وقال في الروضة هو الحصار الاصح الجارى على القواعد لانه انحصار واضح له المتول
اتفقوا الى زوج وأبوين ان تكون المسئلة من ستة ولولا اقامة الفريضة من النصف وثلاث مائة
لقالوا هي من اثنين للزوج واحد يبقى واحد وليس له ثلث صحيح فيضرب بمخرج الثلث في اثنين
نتمير ستة وأقره المصنف على هذا الاحتجاج لكن قال في المطلب انه غير سالم من النزاع فان
من الفرضيين ذكروا أن أصلها من اثنين اه وعلى تسليم ذلك يفرق بان ثلث ما يبقى في هذه
المسئلة فرض أصلي ولا كذلك في حق الجسد واعتذر الامام عن القدماء بانهم انما لم يعدوا هم
ما سبق لان الأصول موضوعة على المقدرات المنصوصة وهى المجمع عليها وثلاث ما يبقى من الثمانين
ليس منصوصاً ولا متفقاً عليه قال والامر فيه قريب وقال بعضهم طريقة القدماء أصل وطريقة
المتأخرين استقصان (تنبيه) لما كان الاثنان عشر والاربعة والعشرون زائدين على الأصول
الخمس السابقة حسن الاتيان بالقوله فالأصول ثم شرع في بيان ما يعول من هذه الأصول
(والذى يعول منها) ثلاثة (الستة) وضعتها وضعف ضعفها فالستة تعول أربع مرات أو ثلثاً وأربعاً
(الى سبعة كزوج وأختين) لتفسير أم للزوج ثلاثة ولكل أخت اثنان فعالت بسدسها ونقص
واحد سبع ما نعلق به قبل وهى أول فريضة عالت في الاسلام في زمن عمر رضى الله تعالى عنه نفهم
وقال لهم فرض الله تعالى للزوج النصف وللأختين الثلثين فان بدأت بالزوج لم يبق للأختين
وان بدأت بالأختين لم يبق للزوج حقه فاشير واعلى فاشار اليه العباس رضى الله تعالى عنه
أرأيت لو مات رجل وترك ستة دراهم ولرجل عليه ثلاثة ولا خوار بة أليس تجعل المال سبعة أجزاء
فقال نعم فقال العباس هو ذلك فأجمع الصحابة عليه (و) تعول الستة أيضاً (الى ثمانية كهم) أى كز
وأختين (وأم) فيزاد عليها سهم واحد لأم فتعول بمثل ثلثها وادخل الكاف على الصيغة المتعطفة
لغة قليلة وعسارة الحرر كعولاء وهو صحيح ومن صور العول للثمانية زوج وأم وأخت لأبوين
لأب وتسمى هذه المسئلة بالباهلة من البهل وهو الآن وقبل انها أول فريضة أعليت في زمن عمر وكن
عباس صغيراً فلما كبر أظهر الخلاف بعد موت عمر وجعل للزوج النصف ولأم الثلث وللأخت ما يبق
ولا عول حيثئذ فقبل له لم تقبل هذا العمر فقال كان رجلاً بها فجهته ثم قال ان الذى أحصى رول
عالم عدد الم يعول في المال نصفاً ونصفاً وثلثاً ذهب النصفان بالمال فابن موضع الثلث ثم قال له على
هذا لا يبقى على شياً لو مت أومت لتسهم ميراثنا على ما عليه الناس من خلاف رأيك قال فان
مليدع أبناءنا وأبناءهم ونسبنا ونسبهم وأنفسنا وأنفسهم ثم تمثل فجعل لعنة الله على
نصبت المبادلة لذلك (و) تعول الستة أيضاً (الى تسعة كهم) أى زوج وأختين وأم (وأنح لأم)

بمثل نصفها (والى عشرة كهم) أى المذكورين فى التسعة (وأخر لام) فتعول بمثل ثلثها وتسمى
هذه بام الفروخ بالخاء لكثرة سهاها العاتلة والشريحية لان شريحا قضى فيها بذلك ومتى عالت
الى أكثر من سبعة لا يكون الميت الامراة لانها لاتعول الى ذلك الا بزواج ولما فرغ من عول الستة الى
أربع مرات شرع فى عول ضعفها فقال (والاثنا عشر) تعول ثلاث مرات أو ثاراً المرة الاولى
بنصف سدسها (الى ثلاثة عشر كزوجة وأم وأختين) لغير أم (و) المرة الثانية بزيعها (الى خمسة
عشر كهم) أى المذكورين (وأخر لام و) المرة الثالثة بزيعها وسدسها الى (سبعة عشر كهم) أى
المذكورين فى خمسة عشر (و) أخ (آخر لام) ومن موزها أم الارامل وهى ثلاث زوجات وجدان
وأربع أخوات لام وغان أخوات لأب فقولاء سبعة عشر أثنى متساويات سميت بذلك لكثرة ما فيها من
الارامل وتسمى أيضاً الدينارية الصغرى لان الميت خلف فيها سبعة عشر ديناراً حصل لكل واحدة
من ديناراً وغاناً أعيت هذه بالواتار فقط لانه لا بد فيها من ربع وهو ثلاثة والذي ينضم اليه الثلثان
وهما ثمانية أو ثلث وهو أربعة أو نصف وهو ستة فإذا انضم الفرد للزوج كان وزراً لضعفها بخلاف
الستة فانها تعول ضعفاً وزراً كما مر لان الوتر يشفع فيها وزراً آخر فتصير ضعفاً ولما فرغ من عول الضعف
الى ثلاث مرات ولا يتصور الاوالميت رجل كما أفهمه تمثيل المصنف قال السهيلي وليس فى العدد الا صم
ما يكون أصلاً للمسئلة الا الثلاثة عشر والسبعة عشر لانها أصل من مسائل العول شرع فى عول
ضعف ضعفها فقال (والاربعة والعشرون) تعول عولة واحدة وترافقها بثمنها (الى سبعة وعشرين
كبنين وأبوين وزوجة) ومرتبة مسألة الحمل تسمة هذه بالمنبرية وغير هذه الثلاثة لا عول فيها لان
الاصول فثمان تام وناقص فالتام هو الذى يعول وهو الذى اذا اجتمعت أجزاءه الصحة كانت مثله
أو أزيد فاستة ثمانية لانها سدسها وثلثا ونصفها تساوت لان المجموع ستة والاثنا عشر عشر والاربعة
والعشرون زائدان لان الاول له سدس وربع وثلث ونصف فالمجموع خمسة عشر والثانى له ثمن
وسدس وربع وثلث ونصف فالمجموع ثلاثة وثلثون والناقص هو الذى اذا اجتمعت أجزاءه كانت
أقل منه وهما عدداً هذه الثلاثة والعول يزيد فى مسألة أصحاب فروض لا يمكن اسقاط بعضهم وتضييق
الفروض عليهم فتعال ليدخل النقص بجهة واحدة على الجميع ولا يتصور فى مسائل العول وجود
عاصب ثم شرع فى بيان النسبة بين العددين فقال (واذا تماثل العددان) كثلاثة وثلاثة يخرج
الثلث والثلثين كفى مسألة ولدى أم وأختين لغير أم (فذلك) ظاهر أن يقال فيها مماثلان ويكتفى
بأحدهما ويجعل أصل المسئلة وحقيقة المتماثلين أنهما اذا ساط أحدهما على الآخر أفتاء مرة واحدة
(وان اختلفا ففى الاكثر بالاقل) عند اسقاطه من الاكثر (مرتين) فافاكثر فتداحلان كثلاثة مع ستة
أو تسعة) أو خمسة عشر فان الستة تبقى باسقاط الثلاثة مرتين والتسعة باسقاطها ثلاث مرات
والخمس عشر باسقاطها خمس مرات لانها اجسها وسما بذلك لدخول الاقل فى الاكثر فيكون الاكثر
مذخوراً فيه وان اقتضى اللفظ دخول كل منهما فى الآخر اذ ليس ذلك بمراد وحكم المتداخل أنه يكتفى
بالاكبر ويجعل أصل المسئلة (وان) أى وان اختلفا (و) (لم يفهما) العدد ثالث فتوافقتان بجزئه أى
الثالث (كاربعة وستة) بينهما موافقة (بالنصف) لانك اذا سلعت الاربعة على الستة يبقى منها اثنان
سلطهما على الاربعة مرتين تلتى بهما فقد حصل الاثنان باثنين وهو عدد غير الاربعة والستة فهما
متوافقتان بجزء الاثنين وهو النصف وان فنى بثلاثة فالموافقة بالثالث وهكذا الى العشرة فبالعشر لان
العبرة بنسبة الواحد الى العدد الذى وقع به الاقتضاء كانت تسمة اليه كانت الموافقة بذلك النسبة ونسبة
الواحد الى الاثنين النصف والى الثلاثة الثاب وان كان العدد الملقى أكثر من عشرة فالتوافق حينئذ
بالجزء كجزء من أحد عشر جزءاً أو غير ذلك الى ما لانها يهله فان أفنى عددين أكثر من عدد واحد

فهما متوافقتان باجزاء ما في ذلك العدد من الآحاد كلاثي عشر والتمانية عشر فليهما الستة والثلاثة
والاثنتان هما متوافقتان بالآحاد والاثلاث والانساف والعمل والاختيار في ذلك بالجزء الاقل فيعتبر
هذا المثال السادس وفي المتوافقين بالاحساس والاعشار والعشر وعلى هذا القياس وحكم المتوافقين أن ضرب
وفق أحدهما في كابل الآخر والحاصل أصل المسئلة (وان) أي وان اختلفا ولم يكن أكثرهما بأقلهما
ولا بد وثالث بان (لم يظنهما الا واحد) وليس بعدد بل هو مبدؤه (تباينا كثلاثة وأربعة) لانك اذا استعظمت
الثلاثة من الأربعة بقي واحد فاذا سلطته على الثلاثة فنتبته وسجيا متباينين لان فناءهما بايجابيهما وهو
الواحد لانهما عددان والواحد ليس بعدد كما مر وحكم المتباينين أنك تضرب أحد العددين في الآخر فالنفس
حائدة نسبة كل عدد من أحدهما الى الآخر في هذه الأربعة التماثل والتداخل والتوافق والتباين (و)
العددان (المتداخلان متوافقتان) كثلاثة مع ستة أو تسعة فالثلاثة داخلية في كل من الستة والتسعة
ومتوافقة لهما بالثالث (ولاعكس) أي ليس كل متوافقين متداخلين فقد يكونان متوافقين ولا يدخل
أحدهما في الآخر كسنة مع ثمانية لان شرط التداخل أن لا يزيد على نصف مادخل فيه وانما فرق
المصنف هذه الاحوال الأربعة فوطئة لبيان التصحيح المترجم له بقوله (فرع) أي في تصحيح المسائل فان
تصحيحها وقوف على معرفة النسب الأربع وانما ترجم بالفرع لانه مرتب على ما قبله والمراد بتصحيحها
بيان كيفية العمل في القسمة بين المستوفين من أقل عدد بحيث يسلم الحاصل لكل منهم من الكسر ولما
سعى بالتصحيح (اذا عرفت) أيها الطالب لتصحيح المسئلة (أصلها وانقسمت السهام) في تلك المسئلة (عليهم)
أي الورثة (فذلك) نظائر لا يحتاج لضرب كزوج وثلاثة بنين هي من أربعة لكل منهم واحد وكزوج
وثلاثة بنين وبنت هي من ثمانية للزوجة واحد وللبنت واحد ولكل ابن اثنتان (وان انكسرت) تلك
السهام (على صنف) منهم سهامه (قربلت) سهامه (بعدده) أي رؤوس ذلك الصنف الذي انكسر
عليه (فان تباينا) أي السهام والرؤوس (ضرب عدده في المسئلة) ان لم تعمل فيها (يعولها ان عالت) بما
اجتمع صحت منه المسئلة مثاله بالاعول زوجة وانحوان هي من أربعة للزوجة الربع سهم
والآخرين ثلاثة أسهم منكسرة عليهم ما فاضرب عددهما في المسئلة وهو أربعة تبلغ ثمانية ومنها
نصف ومثلها بالاعول زوج ونحو أخوات اعبرأم أصلها من ستة وتعمل الى سبعة للزوج ثلاثة
والأخوات أربعة وهي لا تصح عليهن ولا توافق فاضرب عددهن وهو خمسة في المسئلة يعولها وهو
سبعة تبلغ خمسة وثلاثين ومنها تصح واعلم أن الضرب عند أهل الحساب تضعيف أحد العددين بقدر
ما في الآخر من الآحاد (وان توافقا) أي سهام الصنف مع عدد رؤوسه (ضرب وفق عدده) أي الصنف
(فيها) أي في أصل المسئلة ان لم تعمل فيها يعولها ان عالت (فما بلغ صحت منه) مثالها بالاعول أم وأربعة
أعمام هي من ثلاثة للأعمام وسهامان للأعمام لانهم عليهم ولكن توافق بالنصف فاضرب الأب
في ثلاثة بسنة ومنها تصح ومثلها بالاعول زوج وأبوان وست بنات هي من اثني عشر وتعمل الى خمسة
عشر ونصف البنات لا يصح عليهن ولكن توافق بالنصف فاضرب وفتان وهو ثلاثة في خمسة عشر
تبلغ خمسة وأربعين ومنها تصح (وان انكسرت) تلك السهام (على صنفين) قوبلت سهام كل صنف
بعدده أي الصنف المنكسر عليهم (فان توافقا) أي السهام والعدد في الصنفين أو أحدهما (ترك) الصنف
المباين بحاله (ثم) بعد ذلك (ان تماثل عدد الرؤوس) في الصنفين يرد كل منهما الى وفقه أو بقائه
على حاله أو يرد أحدهما وبقائه الآخر (ضرب أحدهما) أي العددين المتماثلين (في أصل المسئلة)
ان لم تعمل (ويعولها ان عالت وان تداخلت) أي العددان (ضرب أكثرهما) فيما ذكر (وان توافقا)
ضرب وفق أحدهما في الآخر ثم الحاصل في المسئلة ان لم تعمل ويعولها ان عالت (وان تباينا ضربا

أحدهما في الآخر ثم الحاصل من الضرب (في) أصل (المسئلة) ان لم تسهل وبعولها ان عالت
 (فيما بلغ) الضرب في كل ممل ذكر (صحت منه) المسئلة وحاصل ذلك أن بين سهام الصنفين وعددهما
 توافقا وتباينا وتوافقا في أحدهما وتباينا في الآخر فهذه ثلاثة أحوال وأن بين عددهما تماثلا وتماثلا
 وتوافقا وتباينا فهذه أربعة أحوال والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر فكل حالة من الثلاثة
 لها أربع مسائل وأنا أسرد لك أمثلتها لتتدرب على هذا الفن كما فعله الشارح * أمثلة الحالة الأولى وهي
 فيما إذا كان بين الصنفين وعددهما توافق أم وستة أخوة لأم وستة عشرة اختا لأم هي من ستة
 وتقول إلى سبعة لالأخوة سهمان وفاة ان عددهم بالنصف فيرد إلى ثلاثة وللأخوات أربعة أسهم
 توافق عددهن بالربع فيرد إلى ثلاثة وتضرب إحدى الثلاثين في سبعة تبلغ أحد عشر وعشرين ومنه تصح
 أم وغاية أخوة لأم وغتان أخوات لأم ترد عدد الأخوة إلى أربعة والأخوات إلى اثنتين وهما متداخلتان
 فتضرب الأربع في سبعة تبلغ ثمانية وعشرين ومنه تصح أم واثنا عشر أخا لأم وست عشرة اختا
 لغير أم ترد عدد الأخوة إلى ستة والأخوات إلى أربعة وتضرب نصف أحدهما في الآخر تبلغ اثني عشر
 تضرب في سبعة تبلغ أربعة وعشرين ومنه تصح أم وستة أخوة لأم وغتان أخوات لأم ترد عدد الأخوة
 إلى ثلاثة والأخوات إلى اثنتين وهما متباينتان فتضرب أحدهما في الآخر تبلغ ستة تضرب في سبعة
 تبلغ اثنين وأربعين ومنه تصح * أمثلة الحالة الثانية وهي فيما إذا كان بين سهام الصنفين وعددهما
 تباين ثلاث بنات وثلاثة أخوة لأم هي من ثلاثة والعددان متساويان يضرب أحدهما في ثلاثة تبلغ
 تسعة ومنه تصح ثلاث بنات وستة أخوة لغير أم العددان متداخلتان تضرب أكثرهما وهو ستة في ثلاثة
 تبلغ ثمانية عشر ومنه تصح تسع بنات وستة أخوة لغير أم العددان متوافقان بالثلث يضرب ثلث
 أحدهما في الآخر تبلغ ثمانية عشر تضرب في ثلاثة تبلغ أربعة وخمسين ومنه تصح ثلاث بنات وأخوات
 لغير أم العددان متباينتان تضرب أحدهما في الآخر تبلغ ستة تضرب في ثلاثة تبلغ ثمانية عشر ومنه
 تصح * أمثلة الحالة الثالثة وهي فيما إذا كان بين سهام الصنفين وعددهما توافق في أحدهما وتباين في
 الآخر ست بنات وثلاثة أخوة لغير أم ترد عدد البنات إلى ثلاثة وتضرب إحدى الثلاثين في ثلاثة تبلغ
 تسعة ومنه تصح أربع بنات وأربعة أخوة لغير أم ترد عدد البنات إلى اثنين وهما متداخلتان في الأربعة
 فتضربهما في ثلاثة تبلغ اثني عشر ومنه تصح ثمان بنات وستة أخوة لغير أم ترد عدد البنات إلى أربعة
 وهي توافق الستة بالنصف فتضرب نصف أحدهما في الآخر تبلغ اثني عشر تضرب في ثلاثة تبلغ ستة
 وثلاثين ومنه تصح أربع بنات وثلاثة أخوة لأم ترد عدد البنات إلى اثنين وهما مع الثلاثة متباينتان
 تضرب أحدهما في الآخر تبلغ ستة تضرب في ثلاثة تبلغ ثمانية عشر ومنه تصح (و يقاس على) جميع
 (هذا) المذكور في الانكسار السهام على صنفين (الانكسار) فيها (على ثلاثة أصناف) بجدتين
 وثلاثة أخوة لأم وعين أصلها من ستة وتصح من ستة وثلاثين (و) الانكسار فيها على أصناف (أربعة)
 كزوجتين وأربع جدات وثلاثة أخوة لأم وعين أصلها من اثني عشر وتصح من اثنين وسبعين (ولا يزيد
 الانكسار) في غير الولاء والوصية (على ذلك) أي أربعة أصناف بدليل الاستقراء لأن الورثة في الفريضة
 الواحدة لا يزيدون على خمسة أصناف عند اجتماع كل الورثة كما علم مباحث في اجتماع من يرث من
 الرجال والنساء ومن الخمسة الزوج والاب والام ولا تعد في كل منهم وحيتئذ فتصيه صحيح عليه جزما
 أما الولاء والوصية فزيد الانكسار فيها على أربعة أصناف (فإذا أردت) بعد تصحيح المسئلة (معرفة
 نصيب كل صنف) من الورثة (من مبلغ) بسهام (المسئلة فاضرب نصيبه) أي الصنف (من أصل
 المسئلة) بعولها ان عالت (فيما ضرب فيها فيما بلغ) الضرب (فهو نصيبه) أي الصنف (ثم تقسمه) أي
 ما بلغ بالضرب (على عدد الصنف) ومثل ذلك في المحرر بجدتين وثلاث أخوات لغير أم وعم لغير أم

هي من ستة ونصف بضرب ستة فيها تبلغ ستة وثلاثين للمدتين واحد في ستة بستة لكل واحد والارثة
 والاخوات أربعة في ستة بأربعة وعشرين لكل أخت ثمانية والتم واحد في ستة بستة وإذا اؤثرت
 معرفة نصيب كل منهن من الورثة قبل على المسئلة فاضرب نصيب ذلك الوارث في أعداد غيره من بقية
 الورثة فابايع فهو نصيب كل وارث ففي المثال المذكور تضرب نصيب الجسدتين وهو الواحد في أعداد
 الاخوات وهو ثلاثة بثلاثة ثم في الم وهو واحد بثلاثة وهو ما لكل حصته وهكذا وهذا العارضي يبين
 عباية السهام لا رؤس وكل من الرؤس لا لا يتبر والمخرج من تصحيح المسائل بالنسبة ليست واحد شرع في
 تصحيحها بالنسبة لا كثر منته وترجم لذلك بقوله (فرع) في الدامضات فهي نوع من تصحيح المسائل
 والنسخ لغة ابدال الشيء وإزالته يقال نحتت الشمس النخل اذا أذهبته وحلت محله وامطالما أن
 يموت أحد الورثة قبل قسمة التركة ومضى هذا مناصحة لانتقال المال فيه من واحد الى آخر وهو من
 هو بص الفرائض فإذا (مان) شخص (عن ورثة مات أحدهم قبل القسمة) لتركته نظرت (مارم
 برث) الميت (المانى غير) كل (الباقين) من ورثة الميت الاول (وكان ارثهم) أى الباقين (منه) أى
 الميت الثاني (كارثهم من) الميت (الاول جعل) حالهم بالنظر الى الحساب والاختصار فيه لاسكونه واجبا
 شرعا (كان) الميت (الثاني لم يكن) من ورثة الاول (وقسم) المتروك (بين الباقين) من الورثة (كأخوة
 وأخوات) لغير أم (أو بنين وبنات مات بعضهم عن الباقين) لان المال صار اليهم بغيره واحدة كأن
 الذين ماتوا بعد الاول لم يكونوا قلوبات عن أربعة بنين وأربع بنات ثم مات منهم ابن فالمسئلة الاولى
 من اثنى عشر لكل ابن سهمان ولكل بنت سهم فان مات ابن منهم صار المسئلة على عشرة فان ماتت
 بنت عن بن بقى صارت على تسعة فان مات ابن عن بن بقى صارت على سبعة فان ماتت بنت عن بن بقى صارت على
 ستة فان مات ابن عن بن بقى صارت على أربعة فان ماتت بنت عن بن بقى صارت على ثلاثة وكان الميت لم يخلف
 غير ابن وبنت فله سهمان وإلهما سهم واحد (تنبيه) انما قدم المصنف الاخوة على البنين لان العمل فيهم
 باقى ابتداء ودواما فاذا خلف اخوة وأخوات ثم مات أحدهم فالورثة في المسئلتين بالاخوة بخلاف البنين
 فانه اذا مات عن ابنين وبنات ثم مات بعضهم فالارث في الاولى بالبنوة وفي الثانية بالاخوة وأما قسم
 تصوير المسئلة بالعصبة أنه لا يأتي في غيرهم وليس مراد بل يأتي في غير العصبة أيضا كما سيأتي ثم
 يجديت وثلاث أخوات متفرقات وفي الفرض والتعصيب كام وأخوة تلام ومعنى ثم مات أحد الاخوة
 عن الباقين (وان لم ينصر ارثه) أى الميت الثاني (في الباقين) امالان الوارث غيرهم أولان غيرهم
 بشركتهم فيه (أو انحصر) بهم (واختلف قدر الاستحقاق) لهم من الميت الاول والثاني (فصحيح
 مسئلة الاول ثم) صحيح (مسئلة الثاني ثم) بعد تصحيحهما ينظر (ان انقسم نصيب الثاني عن مسئلة
 الاول على مسئلته فذلك) ظاهر كزوج وأختين لغير أم ماتت أحدهما عن الاخرى وعن بنت
 المسئلة الاولى من ستة وتقول الى سبعة والثانية من اثنين وتصيب عيتهما من الاولى اثنان ينقسم عليهما
 (والا) أى وان لم ينقسم نصيب الثاني من الاولى على مسئلته نظرت (فان كان بينهما) أى مسئلة الثاني
 ونصبيه (موافقة ضربت وفق مسئلته) أى الثاني (في مسئلة الاول) بجسدتين وثلاث أخوات
 متفرقات ثم ماتت الأخت للام عن أخت لأم هي الشقيقة في الاولى وعن أختين لابوين وعن أم أم هي
 إحدى الجسدتين في الاولى اصل المسئلة الاولى من ستة ونصف من اثنى عشر والثانية من ستة ونصف
 ميتهم من الاولى اثنان يوافقان مسئلتهما بالنصف فتضرب نصف مسئلتهما وهم الثلاثة في الاولى تبلغ ستة
 وثلاثين لكل جدة من الاولى سهم في ثلاثة بثلاثة والوارثة في الثانية سهم منها في واحد بواحد وللأخت
 لابوين في الاولى مسئلة منها في ثلاثة بثمانية عشر ولها من الثانية سهم في واحد بواحد وللأخت لابوين
 الاولى سهمان في ثلاثة بستة وللأختين لابوين في الثانية أربعة عشر منها في واحد بأربعة فان قيل لا

ورث الاختتان في الاولى أيضا أجيب بان ذلك كان لما منع وجعلهما عند الاولى كرق وكان زائلا عند الثانية (والا) أي وان لم يكن بينهما موافقة بل مباينة فقط وان أوهم دخول الثمائل والمداخل أيضا تحت قوله والاضربت (كأها) أي الثانية (فيها) أي الاولى (فبالغ) الضرب (صحتا) أي المثلتان (منه) تقول (من له شيء) المسئلة (الاولى أخذ مضر وبأ فيها ضرب فيها) من وفق المسئلة الثانية (أوكها) (ومن له شيء) المسئلة (الثانية أخذ مضر وبأ في نصيب الثاني من الاولى أو) أخذ مضر وبأ (في وقفة) ان كان بين مسئلته ونصيبه وفق) كزوج وثلاثة بنين وفيت مانت البقت عن أم وثلاثة اخوة وهم السابقون من الاولى المسئلة الاولى من ثمانية والثانية تسع من ثمانية عشر ونصيب ميتها من الاولى سهم لاوافق مسئلته فتضرب في الاولى تبلغ مائة وأربعة وأربعين للزوجة من الاولى سهم في ثمانية عشر بثمانية عشر ومن الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة ولكل ابن من الاولى سهمان في ثمانية عشر بستة وثلاثين ومن الثانية خمسة في واحد بخمسة ومأصحت منه المسئلان صار مسئلة أولى فأذامات ثالث عمل في مسئلته ما حل في الثاني وهكذا فإذا صحت الاولى ثم الثانية وجعلتهما مسئلة واحدة كما تقدم بمانه فصيح الثالثة وانظر بينها وبين سهام الميت الثالث وهو مانصه من التصحيح فان صحت عليها فذلك وان لم تصح فان كان بينهما موافقة رددت الثالثة الى وقفها والسهام الى وقفها وضربت وفق الثالثة التي صارت ثانية في كل التصحيح فبالغ صحت منه وان كان بينهما مباينة فاضرب كل الثالثة في كل التصحيح فبالغ صحت منه ثم من له شيء من التصحيح يأخذه مضر وبأ في وفق الثانية في صورة الموافقة أو في كاهافي صورة المباينة وقد صارت الثلاث واحدة فان فرض هنالك ميت وأربع صحح مسئلته واعلموا على هذا القياس فلو ماتت امرأة من زوج وأم وثلاث بنات ثم مات الزوج من ابنين ثم ماتت الأم عن أخ وأخت لاب فتقول الاولى من اثني عشر وتقول الثانية عشر ونصف من تسعة وثلاثين للزوج تسعة وللأم ستة والبنات أربعة وعشرون لكل واحدة ثمانية والثانية من اثنين ونصيب الميت الثاني من الاولى تسعة لا يصح على مسئلته ولاوافق فاضرب الثانية وهي اثنان في الاولى يحصل ثمانية وسبعون ومنها صح المسئلتان ثم من له شيء من الاولى يأخذه مضر وبأ فيضرب فيها وهو اثنان ومن له شيء من الثانية يأخذه مضر وبأ في نصيب مورثه من المسئلة الاولى فتقول كان للام من الاولى ستة في اثنين باثني عشر وكان لكل ميت من الثلاثة من الاولى ثمانية في اثنين بستة عشر وكان لكل ابن من الثانية سهم في تسعة بنسبة والمسئلة الثالثة من ثلاثة ونصيب الميت مما صحت منه الاولتان اثنا عشر تنقسم على مسئلتها لاثني عشر وللأخت أربعة فقد صحت المسائل الثلاث مما صحت منه الاولتان ولثالثان تصح كل مسئلة برأسها وتقابل نصيب كل ميت بمسئلته فنقسم نصيبه على مسئلته فلا اعتداد بمسئلته ومن لم ينقسم حفظت مسئلته بتمامها ان لم توافق نصيبه أو وقفها ان توافقا فقلت بها كما يطعم بأعداد الاصناف المنكسر عايم سهمهم من المسئلة الواحدة فما حصل ضربته في المسئلة الاولى فما حصل قسمته فتضرب ما لكل واحد من الاولى في العدد المضروب فيها فتخرج قوله ان كان حيا ولورثته ان كان ميتا (خاتمة) قديد كر في المناصحات ما يستحق وجوده فليظن له كلقبول زوج وأربع بنات وعم ثم لم تقسم التركة حتى ماتت إحدى البنات وخافت لما ومن في المسئلة وهذا مستحيل لان أم البنت هي الميتة الاولى فيستحيل كونها موجودة بعد ذلك وكذا اذا قبل أبوان وابنتان لم تقسم التركة حتى ماتت إحدى البنتين وخافت من في المسئلة فيقال الميت الاول ذكر أم أنثى يقال ان الماء من الماء أراد أن يولي يحيي بن أكرم القضاء سأله عن هذه المسئلة فقال له يا أمير المؤمنين الاول كان ذكر أم أنثى فزوال القضاء وقال اذا عرفت الفرق عرفت الجواب وذلك لانه ان كان رجلا فالاب وارث في المسئلة الثانية لانه أبو الاب والافغير وارث لانه أبو الام فإذا كان الميت الاول رجلا صحت من أربعة وخمسين بيان ذلك

أن مسألة الميت الأول من ستة لأربعين المدان واليتيم الثلث لكل واحدة سهمان ومسألة
الميت الثاني وهي إحدى اليقين من ستة أيضا لثلاثة سهم بفعل خمسة بين الجدة لأب وبين الأخت
أولادها وهي ثلاث لهصح فتصرف ثلاثة في ستة بخمانية عشر ومنها تصح وبينها وبين سهام الميتة
وذلك اثنا عشر واقعة بالتصرف قدرها التي تصبها تسعة وتضربها في ستة تبلغ أربعة وخمسين فتعمل فيما بها
عمرت وإن كان أنى بحيث من ثمانية عشر يساوي أن مسألة الميت الأول من ستة كالمسألة ومثله الميت
الثاني من ستة أيضا والجسد أو الأم لا يرث فتأخذ الجدة سهمها والأخت ثلاثة والباقي أيت المال
بشرطه والأقرباء عليهم بالنسبة وبين مسألة الميت الثاني وسهامه موافقة بالتصرف قدرها إلى ثلاثة
وتضربها في ستة تبلغ ثمانية عشر فتعمل فيها بتمام ولما شاركت الوصايا الفرائض في التعليق
بما بعد الموت ذكرها معهما فقال

(كتاب الوصايا)

ولكن تفديها أنسب لأن الإنسان يوصي ثم يموت فتقسم تركته وهي جميع وصية كهرابا وهدية قال
الشارح بمعنى الإيصال أي لتشمل الوصاية فإن الباب معقود لهما والإيصال يعنى الوصية والوصاية لغة والتفرقة
بينهما من اصطلاح الفقهاء وهي تخصيص الوصية بالتبرع بالمال للميت والموت الوصاية بالهدية إلى من
يقوم على من بعده والوصية لغة الإيصال من وصى الشيء بكذا أو صله به لأن للموصي وصل خير دنياه
بخير عقبه وسرعان تبرع بحق مضاف ولو تبرع للميت الموت وليس التبرع بتدبير ولا تعاقب عتق وإن
التعاقب حكميا كالشروع المتخير في مرض الموت أو المحظوظ بالأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى في أربعة
مواضع من الموارد من بعد وصية يوصي بها أو خبر تكبر الصبيح ملحق امرئ مسلم له شيء يوصي به
يبيت ليلتين الأولى وصيته مكتوبة عنده أي ما لم يترك أو ما لم يوص به من الاختلاف إلا إذا فقد يفجزه الموت
وتحريم ما به الحر وم من حرم الوصية من مات على وصية مات على سبيل سنة وفق وشهدا فتومات بمقتضاها
له وكانت أول الإسلام واجبة بكل المال للأولاد والآخرين بقوله تعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم
الموت إن تزلوا شئرا أي مالا الوصية الآية ثم نسخ وجوبها بآيات المواريث وبقي استحبابها إلى الثالث
فأقل لفهم الوارث وإن قل المال وكثر العيال والأفضل تقديم القريب غير الوارث وتقديم الحرم منهم
ثم ذى رضاع ثم صهر ثم ذى ولاد ثم جوار كفي صدقة المتعوز وأهل الخير والمحتاجون ممن ذكر
أولى من غيرهم أما الوارث فلا يصب الوصية له وهي واجبة على من عليه حق لله تعالى كزكاة وحج
أو حق لأقربين كوديعة ومغصوب إذا لم يعلم بذلك من ثبت بقوله بخلاف ما إذا كان به من يثبت
بقوله فلا يصب الوصية به حال الإذعان إذا لم يخش منهم كعائلة كالورثة والموصي لهم اه وهو حسن
ويجوز كمال الاستوى أنه يكتفي بالشاهد الواحد وصدقة الشخص صحبها ثم حبا أفضل من صدقته
مريض أو بعد الموت لخبر الصبيح أفضل الصدقة أن تصدق وأنت صحيح صحيح فأمل الغنى وتخشى الفقر
ولا تهول حتى إذا بلغت المقوم قلت للسلطان كذا وأركان الوصية أربعة موص وموص له وموصى به
وصيغته ذكرها المصنف على هذا الترتيب وبدأ بالاول فقال (تصح وصية كل مكاف حر) مختار
بالاجماع لأنهم اتفروا (وإن كان كافرا) ولو حريا كما قاله الماوردي وإن استرق بعدها وماله عندنا
بأمان كالجيش الزكوى * (تبيينه) * شمل إطلاقه المردة فتصح وصيته نعم إن مات أو قتل كافرا بطلت
وصيته لأن ملكه وقوف على الإصح ومن عليه دين يستغرق فتصح وصيته كابن أخذ من كلام
القاضي (وكذا صح وصية بسخة) تصح وصيته (على المذهب) لصحة عبارته ونقل فيه ابن عبد البر
والاستاذ أبو منصور وغيرهما الاجماع وإنما أفرد المصنف مع دخوله في المكاف الحر بالذکر الخلاف
فيه والبارئ الثاني قولنا أحدهما لأنصح للغير عليه فالسفيه بالاجتر تصح وصيته جز ما يخرج بالسفيه

جزر المجلس فتصح الوصية معه جزماً كما قاله القاضي حسين ثم شرع في محذور قوله مكاف فقال
 (لا يجزى) ومعتوه ومبرسم (ومعنى عليه وصي) فلا تصح وصية كل منهم إلا بعبارة لهم وأما السكران
 المتعدي بسكره فإنه في رأى المصنف غير مكاف وتصح وصيته واستثنى الزركشي من المعنى عليه مالوكان
 سيده سكران عصى به وكلامه منتظم فتصح وصيته (وفي قول تصح) الوصية (من صي مميز) كما نص عليه
 في الاملاء ووجه جمع من الاحباب ولائهم الاثريل ملكه في الحال وتفيد الثواب بعد الموت وأفهم كلامه
 ان غير المميز لا تصح وصيته جزماً وبه صرح المتولي والداري ثم شرع في محذور قوله حر فقال (ولارقيق)
 فلا تصح وصيته سواء كان قنناً أم مدبراً أم مكاتباً لم يأذن له سيده أم أم ولد لان الله تعالى جعل الوصية
 حيث الثوارث والرفيق لا يورث فلا يدخل في الامر بالوصية (وقيل ان) أوصى في حال رققة ثم (عتق ثم مات
 صحت) لان عبارته صحيحة وقد أمكن العمل بها والتصحح المنع لعدم أهليته حينئذ أما اذا أذن للمكاتب
 سيده فتصح وصيته لجهة تبرعه بالأذن وبه صرح الصمري * (تنبية) * قضية اطلاقهم بطلان وصية
 المبعوض قال الاذري ولم أر فيه نصاً وقياس التورث عنه الصحة اه فتصح فيما يستحقه به بعضه الحر
 لانه يورث عنه قال شيخنا وظاهر أن محله في غير العتق لان العتق يستعقب الولاء والمبعوض ليس من
 أهله اه والذي يظهر كما قال شيخنا الصحة لان الرق ينقطع بالموت والعتق لا يكون الا بعده ثم شرع في
 الركن الثاني وهو الموصى له فقال (واذا أوصى لجهة عامة فالشرط) في الصحة (أن لا تكون) الجهة
 (معصية كعمارة كنيسة) للتعبق فيها ولو ترجمها وكتابة التوراة والانتجيس وفراءتها وكتابة كتب
 الفسافة والتجسيم وسائر العلوم المحرمة ومن ذلك الوصية لدهن سراج الكنيسة تعظيمها أما اذا قصد
 انتفاع المقيمين والمساكين بضومها فالوصية جائزة وان خالف في ذلك الاذري وسواء أوصى بما ذكر
 مسلم أم كافر بل قيل ان الوصية ببناء الكنيسة من المسلم ردة ولا تصح أيضاً الوصية ببناء موضع لبعض
 المعاصي كالجماعة واذا انتظت المعصية فلا فرق بين أن يكون قربة كالقراءة أو بناء المساجد وعبادة
 قبور الانبياء عليهم الصلوة والسلام وألحق الشيخ أبو محمد بها قبور العلماء والصالحين لما فيه من احياء
 الزيادة والتبرك بها أو مباحة لا تظهر فيها القرية كالوصية للاغنياء وذلك أسارى الكفار من المسلمين لان
 القصد من الوصية تدارك ما فات في حال الحياة من الاحسان فلا يجوز أن تكون معصية * (تنبية)
 أطلق المصنف منع الوصية بعمارة الكنيسة ومحله في كنيسة للتعبد كنجديت به كلامه أما كنيسة تزيئها
 المارة أو موقوفة على قوم بسكنونهم أو لتحصيل أجرها للفقراء فيجوز نص عليه في كتاب الجزية
 وحكى الماوردي وجهاً أنه ان خص تزولها بأهل الذمة حرم واختاره السبكي ولو أوصى ببنائها لتزول
 المارة والتعبد لم يصح في أحد وجهين يظهر ترجيحه تغليباً للحرمة (أو) أوصى (لشخص) أي معين
 ولو عير به بدلا عن الشخص كما فعل في الوقف لكان أولى بالدخول ما اذا تعدد أفراد كزبد وعمر ووبكر
 (فالشرط) عدم المعصية كما يؤخذ من التعليل السابق وخرج بالمعين الوصية لاحد الرجلين فلا تصح نعم ان
 كان بلفظ العبادة كاعمالوا العبد لاحد الرجلين صح كما حكاه الرافعي عن المذهب والتزييب وغيرهما
 تشبيهاً بما اذا قال لو كيله بعنه لاحد الرجلين (أن يتصور له الملك) عند موت الموصى ولو جماعته
 ولنه وقضية هذا أنها لا تصح لميت لكن ذكر الرافعي في باب التيمم انه لو أوصى ببناء لاولي الناس به وهناك
 ميت قدم على المتنجس أو المحدث الحي على الاصح وهذه في الحقيقة ليست وصية لميت بل لوارثه لانه هو
 الذي يتولى امره * (تنبية) * مقتضى هذا التقسيم أنه لا بد من ذكر الموصى له معيناً أو عاماً لكن كلام
 الرافعي في باب الوقف يقتضي الاتفاق على أنه لا يشترط وقال في زوائد الروضة هنا لو قال أوصيت بثلاث
 مائة لله تعالى صرف في وجوه البر ذكره صاحب العدة وقال هو قياس قول الشافعي ويؤخذ من اعتبار
 تصور المالك اشتراط كون الموصى به مملوكاً للموصي فتنتع الوصية بمال الغير وهو قضية كلام الرافعي

في الكتابة لكنه هنا حتى وجهين قال المصنف وقياس الباب العدة أي يصير موصى به إذا لم يكن قبل موته وهو المعتبر وان نوزع في ذلك ولو أرسل الوصية ولا شيء له صح كما قاله الرازي في الركن الخامس من العلاقات كالنذر وكذلك لو باق بملكه له كان قال أوصيت به فلان ان ملكته فيصير موصى به إذا لم يكن له فان كان ملكا بهضه صحت قطعا قال القاضي أبو الطيب ويؤخذ منه أيضا أن الوصية لا تصح لجنى وبه صرح ابن قدامة الحنبلي لأنه لا يملك بالتملك وهو موافق لمن منع نكاح الجنينة ومما أتى ذلك أن شاء الله تعالى في كتاب النكاح ثم فرع المصنف على تصق المالك قوله (فتصح) الوصية (لجل) موجود ولو ناطقه بكارث بل أولى لعدة الوصية ان لا يرث كالمكاتب أما لو قال لجلها الذي يحدث فلا يصح البطلان (وتنفذ) بجملة (ان انفصل) المصل (حيا) حياة مستقرة ولو انفصل ميتا ولو بجنابة فلا يثب له بكارث (وعلم) وجوده عندها) أي الوصية (بان انفصل لدون ستة أشهر) منها لها أقل مدة الحل فإذا خرج قبلها علم أنه كان موجودا عند الوصية وسواء كان لها زوج أم سبد أم لا (فان انفصل لسته أشهر فأكثر) منها (والمرأة فراش زوج أوسيد لم يستحق) الموصى به لاحتمال حدوثه بعد الوصية والاصل عدمه عندنا ولا يستحق بالملك (فان لم تكن) أي المرأة الآن (فراشا) لزوج أوسيد (وانفصل) الحل (لا أكثر من) أربع سنين فكذلك) أي لم يستحق الحل الموصى له لعدم وجوده عند الوصية (أو لدونه) أي دون الأكثر وهو الأربع فأقل (استحق في الاطهر) كأيثبت السبب ولان الطاهر وجوده عند الوصية والثاني لا يستحق لاحتمال العلق بعد الوصية من وطء شبهة أو زنا ورد بان الأصل عدم ذلك ووطء الشبهة مآدر في تقدير الزنا سواء ظن نعم لم تكن فراشا فاقبل تستحق شيئا ذله السبب في تعلقه واثبت غيره عن الاستثنا أي مصور وهو كما قال الزركشي ظاهر في الفاسقة ويحرمها دون غيرها (تنبيه) * ما ذكره المصنف من الحاق الستة أشهر بما فوقها والأربع سنين بما دونها هو ما ذكره في أصل الرواية وغيره وهو المعتبر وان مقب الاسنوي وغيره الحاق الستة بما دونها معلال ذلك بأنه لا بد من تقدير زمن يسع لحاق الوطء والوضع كما ذكره في العمد وقد رد ما ورد به بان حلقه الوطء اعلم اعتبر جريا على العالب من أن السابق لا يقارن أول المدة والا فالعبرة بالمقارنة فالسنة على هذا ملحقة بما فوقها كيجرى عليه المصنف هنا في الأول بما دونها كما قاله في المحل الآخر وبذلك علم أن كلامه صحيح وان التعريب سهو وان جرى ابن المقرئ على ان الأربعة ملحقة بما فوقها فقد مرهنا أيضا باننا أثبتنا السبب فيها كالمسرف فلا تبعض الاحكام ولو انفصل قوام له دون ستة أشهر من الوصية ثم آخر له منها من الولادة استحقا وان زاد ما بين الوصية وبين الثاني على ستة أشهر والمرأة فراش لانها ما حل واحد ولو قال أوصيت لجل هند من زيد اعتبر مع ما ثبتت نسبته بالشرع من زيد حتى لو ثبت منه ثم نفاها بالعلم لم يستحق لعدم ثبوت النسب بخلاف ما لو انصر على الوصية لجل فلانة وقبل الوصية للعمل وليه ولو وصيها بعد الانفصال حيا لم يقبل قبله لم يكف كيجرى عليه ابن المقرئ وقبل يكفي كمن باع مال أبيه بغير حياته وبان ميتا وصيهاه انحرار زنى (وان أوصى) لغيره لم يكف بكتاب ولا مبيع (فاستمررقه) الى موت الموصى (ولو وصية لسيده) عند موت الموصى والقبول أي تحمل على ذلك لتصح لكن بشرط قبول العبد لها واسمها سيده من القبول ولا يكفي قبول سيده لان الخطاب لم يكن معه بل مع العبد جدا اذا كان العبد أهلا لقبول والقبول السبك كولي الحر بل أولى لان المالك له على كل حال وقيل يوقف الحال الى تأهله لقبول * (تنبيه) * محل صحة الوصية للعبد اذا لم يقصد الموصى تملكه فان قصدته قال في المطالب لم تصح كتابه في الوقف ودفق السبب بان الاستحقاق هنا منتظر فهدى يتحقق العبد قبل موت الموصى فتكون له أولا

فلما لم يكن بخلافه ثم فانه باخر وليس العبد أهلا للمالك وقضية هذا الفرق أنه لو قال وقت هذا علي زيد ثم
 علي عبد فلان وقصد تخليكه صح له لان استحقاقه منتظر ويقتد كالأهمل بالوقف على الطبقة الاولى وهو
 كقول شيخنا منجه لانه يقتضي في التابع مالا يقتضي في المتبوع (وان عتق) كاه (قبيل موت الموصي)
 أو بابه كاه كذلك (فله) في الاولى لان الوصية تخليك بعد الموت وهو حرج من ذلك والمشتري في الثانية
 لانه سيده وقت الموت والقبول فان عتق بعضه أو باع بعضه فقياس ما قالوا فيما اذا أوصى لبعض ولا
 مهايأة بينه وبين سيده أن الموصي به بينهما انه هنا بينهما أيضا في الاولى وبين السيدين في الثانية
 وان كان بين البعض وسيد مهايأة أو بين السيدين وأوصى أو وهب له فاصحاب النوبة يوم الموت في
 الوصية ويوم القبض في الهبة ولو خصص بهما نصفه الحر أو الرقيق أو أحد السيدين لخصص (وان عتق)
 أو بيع بعد موت الموصي والقبول فمالك للمعتق أو البائع وان عتق أو بيع (بعد موته) أي
 الموصي (ثم قبل) الوصية (بني) الكلام في هذه المسئلة (على أن الوصية بمثلك) ان قلنا بالموت بشرط
 القبول وهو الاظهر أو بالموت فقط فهي للمعتق أو البائع وان قلنا بالقبول فقط فلا معتق في الاولى
 والمشتري في الثانية ولو عتق مع الموت فمالك للمعتق لانه حر وقت المالك أما اذا أوصى لعبد نفسه فان أوصى
 له بقرته صح وان أوصى له بثلاث ماله نظمت الوصية في ثلث رقبته لانه من ماله وعتق ذلك الثلث وبقي
 الثالث من سائر أمواله وصية بان بعضه ملك للوارث وبعضه حر وان أوصى له بماله ثم أعتقه فهو له أو بابه
 فلا يشتري والابان مات وهو في ملكه فوصية لوارث وسيأتي حكمها ولو أوصى له بثلاث ماله بشرط تقديم
 عتقه فاز مع عتقه بباقى الثلث ونصح الوصية لام ولده لانها تعتق بموته ومكاتبه لانه مستقل بالمالك
 ومديره كالفن فان عتق المكاتب فهي له والا فوصية لوارث لانه المالك وقت المالك أو عتق المدير وخرج
 عتقه مع وصيته من الثالث استحقها وان لم يخرج منه إلا أحدهما قدم العتق فعتق كله ولا شيء له بالوصية
 وان لم يبق الثالث بالمدير عتق منه بقدر الثالث وصارت الوصية لمن بعضه للوارث (وان أوصى لداية) لغيره
 (ونصفه تخليكا أو أطاق قبالة) هذه الوصية فما لان نطاق اللفظ للتخليك والداية لا تملك بخلاف
 الاطلاق للعبد فانه يتنقل معه الخطاب ويأتي معه القبول وربما عتق قبل موت الموصي فيثبت له المالك
 بخلاف الداية * (تنبيه) قد خرجوا هنا بالطلاق وذكروا في اطلاق الوقف عليها وجهين قال الرازي
 فيشبه مجيئها هنا وقد يفرق بان الوصية تخليك محض فينبغي اضافته الى من يملك بخلاف الوقف قال
 المصنف والفرق أصح قال الزركشي وقياس ما مر في صحة الوقف على الخليل المسئلة صحة الوصية لها أي عند
 الاطلاق بل أولى (وان قال يصرف في علقها) بسكون اللام وفتحها بخلافه الاولى مصدر والثانية لها قول
 (فالمعقول) وعبر في الرخصة بالظاهر المنقول (صحتها) لان علقها على مالكها فهو المقصود بها كالوصية
 لعمارة دار فانها له لان مجاورتها عليه فهو المقصود بها هذا ما نقله الرازي عن البخوي والغزالي وغيرهما
 ومقابل المنقول احتمال للرافعي فانه قال وقد تقدم في نظيره من الوقف وجهان فيشبهان هذا مثله وعبارة
 الحرر فالظاهر الصحة قال في الدقائق ومراده بالظاهر ما ذكرناه من أنه المنقول لأنه ناقل الخلاف في
 صحتها اه وعلى المنقول بشرط قبول مالك الداية والدار أيضا كسائر الوصايا ثم يتعين صرفه في الاولى
 لعمارة في الثانية لعمارتها كما يحسنه شيخنا رعاية لغرض الموصي ويتولى الانفاق عليها الوصي أو نائبه من
 مالك أو غيره ثم القاضي أو نائبه كذلك فلا يباعها مالكها انتقلت الوصية للمشتري قال المصنف يكفي
 العبد وقال الرازي هي للبائع قال السبكي وهو الحق ان انتقلت بعد الموت والا فالحق انه للمشتري وهو
 قياس العبد في التقدير من وقضيته أنه فهم ان المصنف قائل بانها للمشتري مطلقا وليس مراد بل قوله
 يكفي العبد يقتضي أنه قائل بالتفصيل وعليه لو قبل البائع ثم باع الداية فظاهر أنه يلزمه صرف ذلك
 لعمارة وان صارت ملك غيره (وتصح) الوصية من كل مسلم أو كافر (لعمارة) أو مصالح (مسجد) انشاء

وزعمه لانه قربة وفي معنى المسجد المدرسة والرباط المسبل والجامعة وفيه في الكافي وغيره المسجد
 بالوجود فان اوصى لمسجداً في لم تصح جزاء وهو انما يصح به الراي فيما اذا وقف على مسجد
 سبني (وكذا ان اطلق) الوصية للمسجد ونحوه كوصيته بكذا يصح (في الاصح) ويجعل على عمارته
 ومصلحه) لان الفرق يتعمله على ذلك ويصرفه قيمة في أهمها باجتهاده والناسي يعمال لانه لا يملك
 كالدابة ورده الامام بان الوصية للدابة نادرة منكر في العرف فتعين اعتبار الغنا (تنبيه) * سكت
 المحقق عما اذا قال أردت تملك المسجد ونقل الراي عن بعضهم ان الوصية باطلة ثم قال ذلك ان تقول
 سبق ان لا مسجد ملكا وعليه وتفاوت ذلك يقتضي صحة الوصية قال المصنف وهو الادق والأرجح وقال ابن
 الرقعة في كلام الراي في المعلقة ما يفهم جواز الهبة للمسجد قال ابن الملقن وبه صرح القاضي في
 تعليقه والكعبة في ذلك كالمسجد كما صرح به في البيان نقل عن الشيخ أبي علي قال ويعرف في عمارتها
 وقيل الى ساكن مكة وينبغي كما قال ابن شبة الخاق الكسوة بالعمارة فانها من جملة المصالح وكذا ما اوصى
 به لأخيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حرمه فانها قد تدخل في الوصية للعلم (وتصح) الوصية (لذي) بما يصح فملكه
 له كما يجوز التصديق عليه في الحديث الصحيح في كل كبد حراه أخر عن البيهقي ان صفية رضى الله تعالى
 عنها أوصت لانحيا بالف دينار وكان يهوديا أماما لا يصح فملكه له كالمصنف والعبد المسلم فلا تصح الوصية
 له به وفي معنى الذي المعاهد والمستأمن كما قاله في التتمة (وكذا حرر) معين سواها كان يدارأتم لابعاله فملكه
 لا كسيف وروح (و) كذا (مرتد) معين لم يمت مرتدا تصح الوصية لكل منهما (في الاصح) كالمهبة والصدقة والثاني
 المنع للأمر بقتلها فلا معنى للوصية لهما كالوقف عليهم ما وفرق الأول بان الوقف يراد للدوام وهما مقتولان
 بكفرهما بخلاف الوصية فان ما من مرتد اتين بإعلان الوصية (تنبيه) * مسألة المرتد مرتدا على الحر من
 غير تغيير وقضية كلام الامام أنه لو طلق بدار الحرب وامتنع من الاتصاف بالوصية له فاعادوه كما قال الرزكشي
 متجه وعلم مما تقرر انه لا يشترط في الوصية الذي التعيين بخلاف الجرحي والمرتد فنصح لاهل الذمة
 دون أهل الحرب والردة فلا تصح لهما كما صرح به ابن سراقه ولو أوصى لمن يرتد بطلت أو أسلم فارتد
 لم تبطل قاله الماوردي وقياسه بالعلان فيمن لو أوصى لمن يحارب (و) كذا (قائل) ولو تعدى تصح الوصية
 له (في الاظهر) لانها غلبت بعد فاشبهت الهبة وخالف الارث والثاني المنع لانه مال يستحق بالموت
 فاشبه الارث وصورته ان يوصى بخارجه ثم يموت أو لانسان فيقتله ومن ذلك قتل سيد الموصى له الموصى
 لان الوصية لعبد وصية لسيده كما صرح فلأوصى لمن يقتله أو يقتل غيره تمسديا فباطلة كما في الكفاية
 في الاولى ومثاها الثانية أو يحنق فيظاهر فيها العنة كما يحتمل الزركشي في الثانية ومثاها الاولى (و) تصح
 الوصية وان لم يخرج من الثلث (لوارث) خاص غير حائز بغير قدرارته (في الاظهر) ان أجاز باقي الورثة
 المعاقين التصرف فلما بالاصح ان اجازتهم تنفيذ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا وصية لوارث الا أن
 تحبب الورثة رواه البيهقي بإسناد قال الذهبي صالح وقياسا على الوصية لاجنبي بالزائد على الثلث والقول
 الثاني باطلة وان أجاز وبها اطلاق قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا وصية لوارث رواه أصحاب السنن
 وصححه الترمذي وخرج بخصوص الوارث العام كالأوصى لابن بشير ثم ينقل ارثه لبيت المال فان ذلك
 يصرف اليه والوصية صحيحة ولا تحتاج الى ابازة الامام قطعاً وبغير حائز مال أو وصى لحائز بماله كله فانها
 باطلة على الاصح في التتمة وبغير قدرارته مال أو وصى لوارث بقدرارته فان فيه تفصيلا يأتي بين المشاع
 والمعين وبالطائعين التصرف مالو كان فيهم صغير أو مجنون أو مجنون عليه بسفه فلا تصح منه الاجازة
 ولان وليه كما قاله الماوردي قال ولا ضمان عليه ان أجاز ما لم يقبض الوصية فان قبضت صار ضمانا
 لا قدر ما أجاز من الزيادة (تنبيه) * في معنى الوصية للوارث الوقف عليه وبراءة من دين عليه

أَوْهَبَةً شَيْئاً فَانَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى اجْزَاءِ بَقِيَةِ الْوَرُثَةِ نَعَمْ يَسْتَتِيهِ مِنَ الْوَقْفِ صَوْرَةٌ وَاحِدَةٌ وَهِيَ الْمَالُ الْوَقْفُ مَا يَخْرُجُ
 مِنَ الثَّلَاثِ عَلَى قَدَرِ نَصِيهِمْ كَمَا لَهُ ابْنٌ وَبَنَتْ وَلَهُ دَارٌ تَخْرُجُ مِنْ ثَلَاثَةِ فُرُوقٍ ثَلَاثُهَا عَلَى الْابْنِ وَثَلَاثُهَا عَلَى
 الْبَنَاتِ فَانَّهُ يَتَوَقَّفُ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى اجْزَاءِ فِي الْأَصَحِّ فَيُؤْتَى الْوَارِثُ الْإِبْطَالُ وَلَا يُبَالَى شَيْئاً مِنْهُ لَأَن تَصَرُّفَهُ فِي
 ثَلَاثِ مَالِهِ نَائِذٌ فَادْعَتُكَ مِنْ قَطْعِ حَقِّ الْوَارِثِ عَنْ ثَلَاثِ الْكَلِيَّةِ قَدْ كُنْتُمْ مِنْ وَقْفِهِ عَلَيْهِ أَوَّلِي * (فَائِدَةٌ) *
 مِنَ الْحَبْلِ فِي الْوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ أَنْ يَقُولَ أَوْصِيْتُ لَزِيدًا أَلَّا أَنْ تَبْرَعَ لَوْلَدِي بِخَمْسِ مِائَةٍ مِثْلًا فَإِنْ قَبِلَ لَزِمَهُ
 دَفْعُهَا إِلَيْهِ (و) بَقِيَةُ الْوَرُثَةِ (لَا عِبْرَةَ بِرَدِّهَا وَأَجَازَتُهَا) الْوَصِيَّةُ (فِي حَيَاةِ الْمَوْصِي) فَلَنْ رَدَّ الْوَصِيَّةَ فِي حَيَاتِهِ
 الْإِجَازَةُ بَعْدَ مَوْتِهِ وَعَكْسُهُ إِذَا اسْتَقْبَلَ لَهَا مَوْلَاهُ وَالْمَوْصِي لَهُ قَبْلَ مَوْتِهِ وَقَدْ بَرَأَ وَقَدْ عَيَّنَ الْمَوْصِي لَهُ قَبْلَهُ
 وَلَا تَزِلُّ الْإِجَازَةُ أَيْضًا بَعْدَ الْمَوْتِ مَعَ جَهْلِ قَدْرِ الْمَالِ الْمَوْصِي بِهِ كَلَا بَرَاءَ عَنْ جَهْلِهِ نَعَمْ إِنْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ
 بِعَيْنِ كَعْبِدٍ وَقَالُوا بِإِجَازَتِهِمْ فَخُفْنَا كَثْرَةَ الْمَالِ وَأَنَّ الْعَبْدَ خَارِجٌ مِنْ ثَلَاثِ فَيَبْنَ قَلِيلًا أَوْ تَلَفَ بَعْضُهُ أَوْ
 دِينَ عَلَى الْمَيْتِ صَحَّتْ إِجَازَتُهُمْ فِيهِ وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُمْ لِأَنَّ الْعَبْدَ مَعْلُومٌ وَالْجَاهِلُ فِي غَيْرِهِ فَإِنْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ
 بِغَيْرِهِمْ وَادَّعَى الْجَاهِلُ بِقَدْرِ التَّرَكَّةِ كَانَتْ قَالَتْ كَتَّ اعْتَقَدَتْ قَدْ مَالُ وَقَدْ بَانَ خِلَافُهُ صَدَقَ
 بِبَيِّنَةٍ فِي دَعْوَى الْجَاهِلِ إِنْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ يَعْلَمُ بِقَدْرِ الْمَالِ عِنْدَ الْإِجَازَةِ وَتَنْفُذِ الْوَصِيَّةِ فِيهَا فَلَنْ تَقْبَلَتْ
 لَمْ يَصْدَقْ وَتَنْفُذُ الْوَصِيَّةِ فِي الْجَمِيعِ (وَالْعَبْرَةُ فِي كَوْنِهِ) أَيْ الْمَوْصِي لَهُ (وَارِثًا) أَوْ غَيْرِ وَارِثٍ (بِیَوْمٍ) أَيْ
 وَقْتُ (الْمَوْتِ) فَلَوْ أَوْصَى لِأَخِيهِ لَخُذْتُ لَهُ ابْنٌ قَبْلَ مَوْتِهِ صَحَّتْ أَوْ أَوْصَى لِأَخِيهِ وَلَهُ ابْنٌ فَبَانَ قَبْلَ مَوْتِ
 الْمَوْصِي فَهِيَ وَصِيَّةُ الْوَارِثِ (وَالْوَصِيَّةُ لِكُلِّ وَارِثٍ بِقَدْرِ حَصَّتِهِ) شَائِعًا مِنْ نَعْفٍ أَوْ غَيْرِهِ كَانَ أَوْصَى لِكُلِّ
 مِنْ بَنِيهِ الثَّلَاثَةَ ثَلَاثُ مَالِهِ (أَفْوَى) لِأَنَّهُ يَسْتَحِقُّهُ بِغَيْرِ وَصِيَّةٍ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ لِكُلِّ وَارِثٍ مَالُو أَوْصَى
 لِبَعْضِهِمْ بِقَدْرِ حَصَّتِهِ كَانَ أَوْصَى لِأَحَدٍ مِنْ بَنِيهِ الثَّلَاثَةَ ثَلَاثُ مَالِهِ فَانَّهُ يَصَحُّ وَيَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِجَازَةِ فَإِنْ أُجِيزَ
 أُخِذَ وَقَدْ بَقِيَ الْبَاقِي مِنْهُمْ بِالسَّوِيَّةِ (و) الْوَصِيَّةُ لِكُلِّ وَارِثٍ (بَيْنَ حَيٍّ وَبَيْنَ حَصَّتِهِ) كَانَتْ أَوْصَى لِأَحَدٍ
 أَبْنِيهِ بِعَدِّ قِيمَتِهِ أَلْفٌ وَلَا تَسْخِرُ بِدَقِيقَتِهَا أَلْفٌ وَهِيَ مِائَةٌ كَمَا (مُحْكَمَةٌ) كَالْوَصِيَّةِ بِبَيْعٍ عَيْنٍ مِنْ مَالِهِ
 لَزِيدٍ (و) لَكِنْ (تَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِجَازَةِ فِي الْأَصَحِّ) لِاخْتِلَافِ الْأَغْرَاضِ بِالْأَصْبَاحِ وَمَنَافِعِهَا وَأَشْيَاءُ لَا يَفْتَقِرُ
 إِلَيْهَا لِأَنَّ حَقَّوْنَهُمْ فِي قِيمَةِ التَّرَكَّةِ لَا فِي عَيْنِهَا أَذَلُّ بِاعِهَا الرِّبَاضُ بَيْنَ مِثْلِهَا صَحَّ وَإِنْ لَمْ يَرْضَ بِذَلِكَ
 وَالَّذِينَ كَالَعَيْنِ فَبِمَا ذَكَرَ كَمَا جَعَلَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ ثُمَّ نَزَعَ فِي الرِّكْنِ الثَّلَاثِ وَهُوَ الْمَوْصِي بِهِ وَبِشَرْطِ
 كَوْنِهِ مَقْصُودًا يَحِلُّ الْإِتِّفَاعُ بِهِ وَيَقْبَلُ الْقَلُّ فَلَا تَصَحُّ بِمَا لَا يَصْدُقُ كَدُّهُ وَلَا بِمَا يَحِلُّ لَدُنَّ نَفْعِهِ كَزِمَارٍ
 وَلَا بِمَا لَا يَقْبَلُ النِّقْلُ كَقَصَاصٍ وَحَقِّ شِدْعَةٍ إِذَا لَمْ يَبْلُغْ بِالتَّأْخِيرِ لَعَذْرُ كِتَابِ جِلِّ الْفَنِّ وَحَدِّ ذَنْفٍ وَإِنْ
 قَبِلَ الْإِتِّفَاعُ بِالْأَرثِ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ الْقَلُّ نَعَمْ تَصَحُّ الْوَصِيَّةُ بِالْقَصَاصِ لِمَنْ هُوَ عَلَيْهِ وَالْقَصَاصُ فِي الْمَرَضِ
 كَالْحَكَاةِ الْبَاقِيَةِ عَنْ تَعَابِقِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ وَمِثْلُهُ - ذَلْفٌ وَحَقِّ الشَّفْعَةِ فَقَالَ (وَتَصَحُّ) الْوَصِيَّةُ
 بِهَا لِجَهْلِهِ (كُلُّ) لِلْوُجُودِ فِي الْبَطْنِ مُنْفَرِدًا عَنْ أُمِّهِ أَوْ مَعَهَا وَعَبْدٌ مِنْ عِبِيدِهِ وَبِمَا لَا يَقْدِرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ
 كَالْعَائِدِ الْعَائِدِ وَالْعَبْدُ الْبَاقِي لِأَنَّ الْمَوْصِي لَهُ يَخْتَلِفُ الْمَيْتَ فِي ثَلَاثِ كَيْفِيَّةٍ الْوَارِثُ فِي ثَلَاثِ فَيُجَازَى أَنْ يَخَافَ
 الْوَارِثُ الْمَيْتَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ جَازًا أَنْ يَخْلُفَ الْمَرَضِيَّ لَهُ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ اتَّفَقَ أَهْلُ النَّسَائِيِّ عَلَى جَوَازِ الْوَصِيَّةِ بِالْأَبْنِ فِي
 الضَّرْعِ وَالصَّوْفِ عَلَى ظَهْرِ الْغَنَمِ مَرَحَ بِهِ الْبَغْوِيُّ وَقَالَ يَجُوزُ الصَّوْفُ عَلَى الْعَادَةِ وَمَا كَانَ مَوْجُودًا حَالِ
 الْوَصِيَّةِ لِلْمَوْصِي لَهُ وَمَا حَدَّثَ لِلْوَارِثِ فَلَوْ اختلفا فِي قَدْرِهِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَارِثِ بِبَيِّنَةٍ (وَبِشَرْطِ) فِي
 صِحَّةِ الْوَصِيَّةِ بِالْحُلِّ (إِنْفَصَالُهُ حِينَ الْقَوْلِ يَعْلَمُ وَجُودَهُ عِنْدَهَا) أَيْ الْوَصِيَّةُ كَمَا سَبَقَ فِي الْوَصِيَّةِ لَهُ وَبِرَجْعِ
 فِي حُلِّ الْبَهِيمَةِ إِلَى أَهْلِ الْبَهِيمَةِ أَمَّا إِذَا انْفَصَلَ مِيتَانِ كَانَ حُلُّ أُمَةٍ وَانْفَصَلَ بِجَنَابَةِ مَضْمُونَةٍ لَمْ تَبْلُغْ
 الْوَصِيَّةُ وَتَقْدَمُ مِنَ الضَّمَانِ لِأَنَّهُ انْفَصَلَ مَقْصُومًا فَتَنْفُذُ فِي بَدَلِهِ بِخِلَافِ مَالُو أَوْصَى بِجَهْلِ فَانْفَصَلَ مِيتَانِ
 بِجَنَابَةٍ فَانَّهُ لَا يَحِلُّ لِأَنَّهُ لَا يَسِي أَهْلًا لِذَلِكَ وَإِنْ كَانَ حُلُّ بَهِيمَةٍ فَانْفَصَلَ بِجَنَابَةِ أَوْ بِغَيْرِهَا أَوْ حُلُّ أُمَةٍ
 وَانْفَصَلَ بِالْجَنَابَةِ مَضْمُونَةٍ لَمْ يَسْتَحِقْ الْمَوْصِي لَهُ شَيْئًا وَانْفَصَلَ مِيتَانِ فِي حُلِّ الْأُمَةِ دُونَ حُلِّ الْبَهِيمَةِ فَبِمَا إِذَا

اخلاصا بحماية لان ماوجب في جنين الامة بدله فيكون للموصى له وماوجب في جنين الامة بدل ماقص
 منه فيكون للوارث واذا كان في الله وهم تفصيل لم يرد ويصح القول هنا وما سرفيل الوصع بنائه على أن
 الحمل يلم وهو الرأخ قال الماوردي ولولا ان ذلك أتى بكذا فهو وصية لزيد أو أئشي وصية لعمرو
 جاز وكان على ما قال سواء ولدته ماما أو ممرقا وان ولدت حشي فقول لائق فيه لو احدث منها ما قيل انه
 موقوف بينهما حتى يصلها أي وهذا الوجه كذا في الادريجي (و) تصح الوصية (بالمبايع) المباشرة وحدها
 وثقة ومويدة ومطاعة والاطلاق يقتضي إلبس لانها أموال متعاقبة بالأعوان كالاعيان وتصح
 بالعين دون المذقة وباعتين لو احدث والمذقة لا تخروفتا بحيث في العين وحدها لشخص مع عدم المذقة
 فيها لا يمكن صيرورة المذقة له بأجرة أو إباحة أو نحو ذلك قال الزركشي ولا يصح استثناء مفعة العين إلا
 في الوصية ولو قبل الموصى له بالعين ورد الموصى له بالمذقة عادت إلى الورثة لا إلى الموصى له بالعين كما قاله
 ابن الرقة ولم يتعرض الشيخان لهذه المسئلة (وكذا) تصح (بثرة أو حل سبعة دنان في الامع) لان
 الوصية لا قبل فيها وجوه من العروق فأما بالنسبة وثقة تصح بالمدوم كتحص بالجهول ولان المدوم
 يصح غلبه بعقد السلم والمساواة والاجارة وكذا ما وصية والثاني لا يصح لان التصرف يستدعي مئصرفا
 فيه ولو لم يرد على الأول إذا أوصى به يحدث هذا العام أو كل عام عمل به وإن أطلق وقال
 أوصيت بما يحدث فهل يتم كل سنة أو يختص بالسنة الأولى قال ابن الرقة الظاهر العموم وسكت
 عليه السبكي وهو ظاهر وإذا قلنا بالهبة في الحمل مولدته لدون ستة أشهر لم يكن موصى به لانه كان
 موجودا وإنما أوصى بما يحدث أولا كثر من أربع سبعا كان موصى به أو ينوما وهو ذات روج
 صحت والافضل قاله الماوردي (تبيينه) فقيه اضمير بمسألة ما ذهب كوفي أم البصري
 يفرده وكان الاصح من المصنف أن يقول يحدث (و) تصح (بالهم كذا) (أحد دية) لان الوصية
 تحتل الجاهلية ولا يؤثر فيها الاسم وهي الوارث فان قيل لم صحت هذا ولم تصح في أوصيت لاسد الرحاين
 كما مر أجيب بأنه يحتمل في الموصى به فلا يحتمل في الموصى له ولهذا صحت بعمل يحدث لالحل يحدث
 ولو قال أوصيت لفلان وهما من يشاؤه في الاسم الحق بأحد الرحاين قال القاضي ولو أوصى بأحد
 شيئين ذلك أحدهما انصرف اليه (و) تصح بنجوم الكناية وان لم تكن مستقرة وبالكنايات وان لم
 يقل ان بنزف نفسه وبغيره وان لم يقل ان ملكته كما مر في الاشارة اليه وان خالف في ذلك بعض
 المتأخرين وبخاصة يحتمل لا تتفادع بها ككتاب معلوم) لثبوت الاختصاص فيها وانتقالها بالارث
 ونحوه ومثل الكتاب الملم الكتاب المقابل للتعليم ولو جردوا والفهد ونحوه والكتاب المتخذ لحراسة
 الدور ونحوها لجوار اقتناء ذلك وخرج ما لا يحتمل الانتفاع به كقبر وكلب عقور (تبيينه) ان
 كان الموصى له بالكتاب المنفع به في صيد أو حراسة أو زرع أو نعم صاحب صيد أو زرع أو نعم مظاهر
 والادعية ما صحه المصنف في مجموعه من أنه يمنع عليه اقتناؤه عدم الهبة قال الادريجي وهو الاقرب
 وقضية اطلاق المصنف هنا الهبة وهو كما قال شيخنا الاقرب وينقله الى من ينتفع به (و) تصح بنحو
 (زبل) مما ينتفع به كسماد وجامدية قابل للدباغ وزيت بحسب ومينة اطعم الجوارح كما قاله القاضي
 أبو العلي بن الاصحاب وظاهر كلامه انه لا فرق بين زبل الكتاب والخبز وغيرهما وهو كذلك وان
 قال الزركشي ينبغي استثناء زبل الاولين قال في المجموع ويكره اقتناء السرجين لتربية الزرع (و) تصح
 بنحو (خبر حترمة) كبيذ وهي ما عسرت بقصد الحلية أولا بقصد التجارة على الخلاف في تفسيرها
 وظاهر كلام المصنف انه لا فرق بين المستحكمة وغيرها وهو كذلك وان قال ابن الرقة في المستحكمة
 بالبلات أما غير المستحكمة فلا تصح الوصية بها الوجوب اراقتها (ولو أوصى بكلب من كلابه) التي يحتمل أن
 ينتفع بها أو من ماله وله عند موته كلاب يحتمل أن ينتفع بها (أعلى) الموصى له (أحدها) والخبرة

للوأرث وان لم يكن المكاب مالا في الثانية لأن المتعقب به من المكاب مقتضى وقوعه الأيدي كالأموال
 فتدبره معار له اسم المال ولا يلزم الوارث أن يعطى الموصى له من المكاب ما يناسبه وان حزم الدارمى
 بأنه يعطيه ما ياتى به (فان لم يكن له مكاب) يحل الانتفاع به عند موته (لغت) وسية له مذكر شراء مكاب
 لأنه ليس بمال ولا يلزم الوارث ان ياتى به قال الرافعى ويمكن ان يقال لو تبرع به متبرع وأراد تنفيذ الوصية
 جاز كل تبرع بقضاء دينه اهـ ولبعد هذا لم يتفرق واليه فان كان له مكاب عند الوصية وفقد ثم تحدد له
 مكاب فعلى الخلفاء في ان العبرة بوقت الوصية أو الموت والأقرب كما قال الأذرى الصحة نظرنا الى حالة
 الموت (ولو كان له مال ومكاب ووصى بهما) كلها (أو ببعضها فالأصح نفوذها) أى الوصية (وان
 كثرت) تلك المكاب (وقل المال) ولو دانقيا اذا لمعتبر أن يبقى للورثة ضعف الموصى به وقليل من
 المال نسب من المكاب اذ لا قيمة لها والشايفي يقدر أن لا مال له وتنفذ في ثلث المكاب وعلى الأول لو لم
 يكن له مال وله مكاب ووصى بهما كلها نفذ في ثلثها فقط عددا لا قيمة اذ لا قيمة لها أو مكاب فقط أو وصى به
 نفذ في ثلثه ولو وصى بمكابين من أربعة نفذ في واحد وثلاث ولو وصى بثلاث ماله زيد وبالمكاب لم يعمد
 لم يعا عرو الا ثلثها لان ما يأخذ من الورثة من الثلثين هو حقلهم بسبب الثلث الذى نفذت فيه الوصية
 فلا يجوز أن يسحب عليهم من أخرى في وصية غير المتوفى * (تنبيه) * غير المكاب من النجاسة التى
 يحل الانتفاع بها كالمكاب في نفوذ الوصية وان كثر وقيل المال كالمصرح به ابن القري ولو كان له أجناس
 من مكاب وخمر وميتة وصوم مائة وصى بواحد منها اعتبر الثلث بفرض القيمة لا بالعدد ولا بالمنفعة
 لأنه لا تناسب بين الرأس ولا المنفعة (ولو وصى بمكاب وله طبل لهو) كالمكوبة ضيق الوسط واسع
 الطارفين (وطبل يحل الانتفاع به كطبل حرب) وهو ما يضرب به للخيول (و) طبل (بحج) وهو
 ما يضرب للاسلام بنزول وأرخصا وطبل باز (حملت) أى الوصية (على) الطبل (الثاني) ليصح
 اذا الظاهر انه يقصد الثواب وهو فيما تصح الوصية به فان قيل لو وصى به ودوله أو دولا لا يصلح لمباح
 وعود مباح فان الوصية تبطل ولم تحمل على المباح فلا كان هنا كذلك أوجب بان مطابق العود
 ينصرف في الاستعمال لعود الهوى والطبل يقع على الجميع فان لم يكن له الاطبول لا تصح الوصية به لاعت
 (ولو وصى بطبل للهوات) لأنه معصية (لان صلح لحرب أو حج) ونحوهما كطبل البازي أو
 منفعة أخرى مباحة لا مكان تصح الوصية فيها يتناولها لفظها وسواء أصلح على هيئته أم بعد تغيير يبقى
 معه اسم الطبل فان لم يصلح الإبروال اسم الطبل لغت * (تنبيه) * ماد كره من الاستثناء بحاله عند
 الإطلاق فان قال الموصى أردت به الانتفاع على الوجه الذى عمل له لم يصح كحريمه فى الوافى واستفادته
 الزركشى ولو وصى بقوس حمل على القوس الذى لرمى الأسهم من نبل وهى الأسهم الصغار ونشاب وهى
 الأسهم الفارسية وحسبان وهى سهام صغار ترمى بحجرى فى القوس دون قوس البندق والذئف ولو
 قال من قسي ولم يكن له قوس سهام بل قوس بندق أو ذئف حمل عليه فان كان له على قوس البندق
 لأنه أقرب الى الفهم فان عين قوسا تعين ولو قال أعطوه ما يسمى قوسا تخير الوارث بين الجميع كما صوبه
 المصنف ولا يتناول القوس الوتر لانها تسمى قوسا بدونه بخلاف السهم فإنه يتناول الریش والنصل
 لتوهم ما فيه

* (فصل) * فى الوصية بواحدة على الثالث وفى حكم اجتماع تبرعات مخصوصة (ينبغي) أى يطلب منه على
 سبيل الذنب (أن لا يوصى بأكثر من ثلث ماله) لخبر الصحیحین أن سعد بن أبى وقاص قال جاءنى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بعدنى علم بحجة الوداع من وجع اشتدنى فقلت يا رسول الله قد بلغنى من المرض ما ترى
 وأنا ذوالمال ولا رثى الا ابنة فأنا تصدق بثلثى مالى قال لا قلت فالثلث قال الثلث والثالث
 كثير أو كبير فالوصية بالزائد مكروهة كما قاله المتولى وغيره وان قال القاضي وغيره بحرمتها * (تنبيه) *

عبارة المصنف أولى من قول الحر ولا ينبغي أن يوصى بأكثر من ثلث ماله لأن من ماله لا يطالب وهو اما
 على سبيل الوجوب أو التذنب بعدد ما يساح والمكره بخلاف عبارة الكتاب فأنه لا يصدق ما يساح
 لا ينبغي أما أن تكون بمعنى يندب كما جعلته عليه أو يجب ولم يقل أحد بالاجابة فيما لمثل ولا فرق بين
 أن يقصد بذلك حرمان الورثة أم لا وإن قل بعض المتأخرين أنه يجوز بحرمانه حينئذ لأن تنفيذ مقتضى
 على اجازتهم ومن ان يقتض عن الثالث شيئا خروجا من خلاف من أوجب ذلك ولا يستكثرون الثالث
 في الخبر وسواء أكانت الورثة أغنياء أم لا وإن قال المصنف في شرح مسلم أنهم إذا كانوا أغنياء لا يستحب
 المقص والاحتجب (فان زاد) في الوصية على الثلث (ورد) (الورث) الخاص بالطلاق التصرف (بما لم
 في المائدة) على الثلث بالإجماع لانه منه أما إذا لم يكن له وارث خاص فلو وصية بالزائد لقوله لا ينفذ حق المسلمين
 فلا يجوز أن يكون وهو صحيح وعليه بصفة أو صغر أو جنون فلا عبرة بقوله ولا يقتضي خلافهم أن الأمر يوقف
 إلى قاتل الوارث وهو كذلك أن توقفت أهليته وإن خالف في ذلك بعض المتأخرين قال شيخنا رحمه الله
 لأن يد لوارث عليه فلا ضرر عليه في ذلك (وإن أجاز) المعلق التصرف (فاجازته تنفيذ) أي أمضاه
 لتصرف الموصى بالزائد وأصرفه موقوف على الاجازة لانه تصرف مضاف لذلك وحق الوارث إنما
 يثبت في ثلثي المال فانه يبيع الثلث في الشفوع (وقوله عليه) أي حصة (مبتدأه) من لوارث فيعتبر
 فيه شروطها قال الزركشي وهذا اختلاف لا يخص لوارث كما يقتضيه إطلاقهم بل أصحاب الذنون
 المستغرة كذلك حتى لو أجاز وأورد الوارث لم يفت إليه لانه لا يملك ما هو له ولا ينفذ لوارث إلا
 بسقوط الدين أصلا والاجازة لا تسقط الدين بدليل أنه لو ظهر له دقبي ونحوه وقوامه وإذا قلنا تنفيذ فالظاهر
 أنه لا يستحب من ثلث من يميز في مرضه الموصى له ولا يوقف على اجازة الورثة من يميز في مرضه لوارثه
 اهـ وقوله (والوصية بالزائد) لا فائدة له بعد الحكم بكون الزيادة عليه من الوارث ولو كان لوارث
 صحبه ورأى عليه بفلس فإن قلنا الاجازة ابتداء عملية فليس له ذلك وإن قلنا تنفيذ قال الاخرى قال القياس صحته
 وجهه وثقة والاشبه المنع لانه ملكه الآن ولم يتصرف فيه قبل اهـ ويؤيد القياس كلام الزركشي
 السابق (ويعتبر المثل) الموصى بثلثه (يوم الموت) لأن الوصية تملك بعد الموت فلو أوصى به قبل ولا
 حمله ثم مات عند الموت بعد اتمام الوصية به ولو زاد ماله تعلقت الوصية به (وقيل) يعتبر (يوم
 الوصية) وعليه تنعكس الأحكام السابقة كل وقت التصدق بثلاث ماله فإنه يعتبر يوم الذر وأجاب الأول
 بأن ذلك وقت التزوم فهو أن يميز الموت في الوصية * (تنبيه) لا يخفى أن الثالث الذي تنفذ به الوصية
 هو الثالث الفضل بعد الدين ولو كان عليه دين مستغرق لم تنفذ الوصية في شيء لكنها تنفذ حتى
 تنفذها لو تبرأ المريم أوفى عنه كبحرهم بالرافعي وغيره (ويعتبر من الثالث) الذي يوصى به (أيضا
 عتق عاق بالثالث) سواء أعتاق في العدة أم في المرض * (تنبيه) هذه المسئلة معروفة على قوله ينبغي
 الخ كما يدل عليه قوله أيضا فإنه مصدر أراض أي رجع (و) يعتبر أيضا (تبرع بخبر في مرضه) الذي
 مات فيه (كوقوفه وعتقه وإبراه) لحسب أن الله تصديق عليكم عند وفاتكم وثالث أموالكم زيادة
 لكم في أعمالكم رواه ابن ماجه وفي استاده نقل ولو وجب في العدة أو غير في المرض اعتبر من الثلث
 أيضا فلا أثر لقدم العدة وخروج خبره ما لو استولد في مرض موته فإنه ليس تبرعا بل اتلاف واستمئاع
 وهو من رأس المال وتبرعه تبرع بمنزلة من رجع من رأس المال لكن يستثنى من العتق في مرض
 الموت عتق أم الولد إذا أعتقه في مرض موته فإنه ينفذ من رأس المال كسابق في صحبه مع أنه تبرع
 بمنزلة في المرض وأعلم أن قيمة ما يوفى على الورثة يعتبر بوقت النفويت في المنجز وبوقت الموت في
 المضاف إليه وقد صرحوا في باب العتق أنه يعتبر لمعرفة الثالث فيمن أعتقه منجزا في المرض قيمة يوم
 الاتفاق وفيمن أوصى بعتقه قيمة يوم الموت لانه وقت الاستحقاق وفيما بقي للورثة بأنل قيمة من يوم

الموت الى يوم القبض لانه ان كان يوم الموت أقبل فلزيادة حصلت في تلك الوارث أو يوم القبض أقبل
فما نقص قبله لم يدخل في يده فلا يحسب عليه ومثل ذلك جار في غير العتق ولو أوصى بتأجيل الحال
اعتبر من الثالث ولار ويأتي احتمال أنه لا يعتبر الا التفات قال الزركشي وهو قوي (واذا اجتمع) في وصية
(تبرعات متعاقبة) بالموت وان كانت مرتبة (وعجز الثالث) عنها لم يوف بها (فان تمحض العتق) كان
قال اذا مات فأنتم أحرار أو غانم وسالم وبكر أحرار (أفرع بينهم) فن فرع عتق منه ما يكفي الثالث وسأني
كيفية القرعة في بابي القسمة والعتق ان شاء الله تعالى ولا يعتق من كل بعضه لان المقصود من العتق
تخليص الشخص من الرق ولا يحصل مع التقيص وانما لم يعتبر ترتيبها مع اذقتها للموت لاشتراكها
في وقت نفاذها وهو وقت الموت بل لا يقدم العتق المعلق بالموت على الموصى باعتاقه وان كان الثاني
يحتاج الى انشاء عتقه بعد الموت بخلاف الاول لان وقت استحقاقهما واحد فم ان اعتبر الموصى وقوعها
مرتبة كان قال اعتقوا سالما بعده وني ثم غانما ثم بكرا قدم ما قدمه جزا فان قيل لو قال اذا مات فسالما حرثم
غانم ثم نافع لم يقدم الاول بل هم سواء إذ أفوجه كلام المصنف أجيب بان التبرعات فيما مثاوله اعتبر
الموصى وقوعها مرتبة من غيره فلا بد أن يقع على وفق اعتباره بخلاف هذا ولو دبر عبدا عنده مائة
وأوصى باعتاق آخر لم يقدم احدهما (أو) تمحض تبرعات (غيره قسما الثالث) على الجميع باعتبار
القيمة أو المقدار كما تقسم التركة بين أرباب الدين فلو أوصى لزيد بمائة وأبكر بخمسين ولعمرو
بخمسين وثلاث مائة أعتق الأول خمسين وكل من الآخر بن خمسة وعشرين ولا يقدم بعضها على
بعض بالسبق لان الوصايا انما تلك بالموت فاستوى فيها حكم المتقدم والمتأخر وقاسه الشافعي رضي الله
عنه على العول في الفرائض هذا عند الاطلاق فلو رتب كأن قال اعطوا زيدا مائة ثم عمرا مائة جرى
عليه حكم ترتيبه (أو هو) أي اجتمع عتق (وغيره) كان أوصى بعتق لم يلز بزيد بمائة (قسما)
الثالث عام ما (بالقيمة) للعتق لا بخلاف وقت الاستحقاق فاذا كانت قيمته مائة والثالث مائة عتق نصفه
ولز يدخسون (وفي قول يقدم العتق) ائقونه لتمام حوائله تعالى وحق الادعى * (تنبيه) * استثنى
من كلامه مسألة وهي ما لو دبر عبده وقيمه مائة وأوصى له بمائة وثلاث مائة فانه يعتق كله ولا يثنى
للوصية على الاصح وقيل بقسما وصححه البغوي فان اعتبر الموصى وقوع التبرعات مرتبة بعد الموت كان
قال اعتقوا بكرا ثم اعطوا زيدا مائة قدم الاول فالاول كما حثت الاشارة اليه ولو قال ابسده أنت حر قبل
موتي بشهر مثلا ثم مرض شهر افأكثر موات في حكمه كقولنا في الصحة فوجدت الصفة في المرض كما قاله
هنا (أو) اجتمع تبرعات (منجزة) كان أعتق ووقف نصفه (قدم الاول) منها (فادول حتى يتم
الثالث) ائقونه ونفوذ لانه لا يفترق الى اجازة وسواء كان فيها عتق أم لا لا تجد جنسها أم لا ويتوقف ما بقي
منها على اجازة الوارث (فان وجدت) هذه التبرعات (دفعة) بضم الدال امامه أو بوكالة (واتحد الجنس)
فيها (كعتق عبدا أو ابراء جميع) كقوله أعتقتكم أو أبرأتكم (فرع في العتق) خاصة حذر من التقيص
في الجميع نظير مسلم ابرأ رجلا أعتق سنة مملوكين له عند موته ولم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله صلى
الله عليه وسلم فجأزهم ثلاثا وأفرع بينهم فاعتق اثنين وأربع قال الامام ولولا الحديث لكان القياس
أن يعتق من كل عبدا مقداره ما يخصه من الثلث ولكن الشافعي تركه للحديث لان القصد من الاعتاق
تخليص الرتبة ولا يحصل هذا الغرض مع بقاء رق بعضه (وقسما) بالقيمة (في غيره) كما مر * (تنبيه) *
ذكر المصنف حكم عتق العبيد مرتبا ودفعه وسكت عما اذا أشكل الامر بان علم الترتيب ولم يعلم الاول
أو علم ثم نسي حكمه على الاصح في باب الدعاوى من الروضة أنه لا يفرع بل يعتق من كل بعضه (وان
اختلف) جنس التبرعات (وتصرف) فيما دفعه (وكلاء) الموصى (فان لم يكن فيها عتق) بان تمحض
غيره كان وكل وكلاء في هبة وآخر في بيع بمعاملة وآخر في صدقة وتصرفوا دفعة واحدة (قسما) الثالث

على الشكل باعتبار القيمة كما يفعل في الديون (وان كان) في تصرف الوكلاء متى (قسما) الثلث عليها أيضا
 (وفي قول يـ دم العتق) هما القولان السابقان بتوجيههما * (تنبيه) * قد يوهم تصور المصنف حصر
 وقوع التصرفات في دعة تصرف وكلاء أنه لا يمكن تغييره مع أنه يمكن تغييره بغيره كان يقال له أعتقت
 وأرأت ووقفت وبقول نعم وبقي قسم من أقسام المثلثة لعمله المصنف وهي تبرعته بخبرة وتبرعته متعلقة
 بالوثيقة - دم المنجز منها لأنها لازمة لا يمكن الرخص من الرجوع عنها وقوله في البيوع المنجزة سالم حر
 وغنم حر ترتيب لاسالم وغنم حران (ولو كان له عبيدان وقطاعا سالم وغنم فقال ان أعتقت غنما فاسلم حرتم
 أعتقت غنما في مرض موته متى غنم فقط لسبقه (ولا اقتراع) لاحتمال أن يخرج القرعة بالحرية لاسالم
 فيلزم إرفاقا غنم فيفوت شرط متى سالم وهذه الصورة مستتابة من الإقتراع ولهذا إذا ذكرها المصنف دللها
 وتأييد ذلك ما لو قال ان أعتقت غنما فاسلم حر في حال اعتاق غنم ثم أعتقت غنما في مرضه وقيل يقرع بكل الوالد
 أعتقت بكل ما سئني صورة أخرى ذكرها في باب العتق وهي اذا قال ثالث كل واحد حر به وفيه فبعض من
 كل واحد مثله عند الامكان ولا فرقة في الاصح * (تنبيه) * قوله دعة من زيادته على المحرور وفيه انار لانه
 اما ان يراد لماله سواء ما أولا عبيدا ان اراد الاول لم يستقم قوله آخره متى أنه لا يعتق حينئذ وانما
 يعتق من غنم ثلثه ان تساوت قيمتهما وان تفاوتتا فيقدره وان اراد الثاني وهو ظاهر الشرح والروضة
 وحده عليه الشارح فيجوز في حله على ما اذا كان الثلث لا يخرج منه الا أحدهما اما إذا لم يخرج منه أحدهما
 بكله فإنه يعتق منه بقية عمله أو يخرج معه سالم أو بعضه فانما ما يعتق في الاولى وغنم وبعض سالم في
 الثانية (ولو أوصى) لشخص (بغير حاضرته) هي ثلث ماله وباتية غائب لم يندفع (أي العين) كما هو اليه في
 المال) لاحتمال تاف الغائب فلا يحصل للورثة مثلا ما حصل للموصي له (والاصح) أنه لا يسلط على
 التصرف في الثلث) من تلك العين (أيضا) لان تسلطه متوقف على تسلم الوارث على مثلي ما ينسأ ما هو
 عليه ووارث لا ينسأ على ثلثي الحاضر لاحتمال سلامة الغائب فيحصل للموصي له الجميع وعلى هذا
 لو أدبوا له في التصرف في الثلث صح كما هو في الاتصاف وان نظر فيه الزركشي والشافعي ينسأ لان
 استحقاته هذا القدر متعين * (تنبيه) * ينبغي كما مال الزركشي تخصيص منع الوارث من التصرف في
 ثلثي الحاضر بالتصرف المائل لا بالثالبين فان كل التصرف باستخدام وإيجار ونحو ذلك فلا منع منه
 كما يؤخذ من كلام الماوردي واد التصرف الوارث فيهما وان تاف الغائب في زوائد الروضة ينبغي
 تخريجه على القولين فيمن ماع مال أبيه فلما أحبا به فبان ميتا أي فيصح فان عاد اليهم تبين بطلان التصرف
 قاله السرخسي ولو أوصى بثلث ماله لزيد وله عين ودين أعلى ثلث العين وكل انص من الدين شيء
 أعلى ثلثه أو قال اعطاه كل يوم مدا من طعام أعلى ليوم ويوقف باقي الثلث فيعطى متفرقا لاحتمال
 ان يستحقه الوارث

* (تصل) * في بيان المرض والخوف والمحق به المقضيين للمعجر في المنبر عن الزائدة على الثلث وقد
 شرع في القسم الأول فقال (اذا طنتا المرض خوفا) أي يخاف منه الموت لانادوا وان لم يكن غالبا كما أنه لاه
 عن الامام وأقراء وان نازع فيه ابن الرقة (لم ينفذ) بفتح الباء وسكون الون وضم الفاء ويجوز ضم
 الباء وفتح النون وتشديد الفاء (تبرع زاد على الثلث) بل هو ووقوف لانه محجور عليه في الزيادة
 * (تنبيه) * استشكل اطلاق المصنف عدم التفويض بأنه ان كان بالنظر لباطن الامر فلا فرق بين أن يفله
 مخوما أولا اذ المسأ حينئذ المرض والخوف لا ظنا وان كان بالنظر لظاهر الامر فهو مخالف لقول
 الاكثر من حيث قالوا لو أعتق أمة في مرض موته جاز لوليها أن يزوجها لانها حرة في الظاهر ولا اعتبار
 باحتمال ظهور دين فان نسخة نفود العتق استمرت الصحة والافان أجاز الوارث وقتلها هي تنفذ فكما
 لو خرجت من الثلث أو رد أو أجاز وقلدها عليه مبتدأة بان فساد وقال ابن الحداد ليس لوليها أن

بزوجهما فكلامهم هذا إنما يأتي على مقالة ابن الجراد قال الزركشي ويذهب حل الوقت في كلامهم على
 وقف الاستمرار والزوم لانتظام الكلامان اه وهو حل صحيح (فان برأ) يفتح الراء وكسرهما
 أي خاص من المرض (نفذ) يفتح النون التبرع المذ كور أي استمر نفوذه لتبين عدم الجرفان مات
 به قال المصنف تبعاً لأبقري أو بهدم أو غرق أو قتل أو ترد لم ينفذ الزائد على الثالث هذا كله اذ لم ينفذ
 إلى حالة يقع فيها بؤنه فان انتهى إلى ذلك بأن شخص بصره بفتح الشين والخاء أي فزع عينه بغير
 تحريك جفن وبأغت روحه الحلقوم في التزع أو ذبح أو شق بطنه وأخرجت معاق أو غرق فعمره الماء
 وهو لا يحسن السباحة فلا عبرة بكلامه في وصية ولا في غيرها فهو كليت على تفصيل يأتي في الجنايات
 (وإن ظنناه) أي المرض (غير مخوف فمات) منه (فان حل) الموت من هذا المرض (على) موت (الفتحة)
 يضم الفاء وفتح الجيم ممدوداً ويقع الفاء وسكون الجيم مقصوراً كان مات به وجع خرس أو عين (نفذ)
 التبرع (والا) أي وان لم يعمل على الفتحة كسهال يوم أو يومين (فمخوف) أي تيننا باتصاله بالموت
 انه مخوف لان استسهال يوم أو يومين مخوف فلا ينافي ما يأتي فان قيل المرض ان اتصل بالموت كان مخوفاً
 والا فلا فائدة إنسافي معرفته أجيب بأنه لو قتل أو غرق مثلاً في هذا المرض ان حكمنا بأنه مخوف لم ينفر كما
 مر والانه ذ (ولو شككنا في كونه) أي المرض (مخوفاً لم يثبت الا) قول (طبيين) عالين بالطب
 (حريدين) أي مقبولي الشهادة لانه تعلق به حق آدمي من الموصي له والوارث فاشترط فيه شروط
 الشهادة كغيرها وقد علم من قوله طبيين كونهم عالين بالطب ومن قوله عدلين كونهم مسلمين مكلفين
 قائمها من شروط العدالة فلا يثبت بنسوة ولا برجل وامرأتين لانها شهادة على غير المال وان كان
 المقصود المال نعم ان كان المرض علة باطنة بأمرة لا يطالع عليها الرجال غالباً ثبت عن ذكر * (تأنيه) *
 أشهر كلام المصنف بقبول شهادتهم في كون المرض غير مخوف وهو كذلك كما صرح به الرازي خلافاً
 لامتولى وان حال ذلك بانها شهادة نفي لانه نفي محصور ولو حال الطبيب هذا المرض سبب ظاهر يتولد
 منه مخوف فمخوف أو يفضي إلى مخوف نادراً فلا ولا يختلف الوارث والمتبرع عليه في كون المرض
 مخوفاً بهدموت المتبرع فالقول قول المتبرع عليه لان الاصل عدم الخوف وعلى الوارث البينة ولم يعرف
 المصنف المرض المخوف استغناء بذكر أمثلة منه ذكرها بقوله (ومن الخوف قولنج) يضم القاف
 وفتح اللام وكسرهما قال الرافي وهو أن ينقطع الطعام في بعض الامعاء فلا ينزل ويصعد بسببه البضار إلى
 الدماغ فيؤدي إلى الهلاك ويقال فيه قولون وينفعه أمور منها التين والزبيب والمبادرة إلى التفتية
 بالاسهال والقيء ويضربه أمور منها حبس الرج واستعمال الماء البارد قال الأذري يذهب أن يقال
 هذا ان أصاب من لم يعمده فان كان ممن يصيبه كثيراً ويعافى منه كما هو مشاهد فلا اه وقد يقال
 ان هذا غير القسم الاوّل لانه عند اطباء أقسام ومنه (دات جنب) وسماها الشافعي رضي الله تعالى عنه
 ذات خامرة وهي قروح تحدث في داخل الجنب يوجع شديد ثم تنفتح في الجنب ويسكن الوجع وذلك
 وقت الهلاك وانما كانت مخوفة لقرمها من القاب والكبد ومن سلامتها ضيق النفس والسعال
 والحي المألومة والوجع الفاحش تحت الاضلاع أيارنا الله تعالى من ذلك ومنه (وعاف) بتأنيث الراء
 (دائم) أو كسيرانه ينزف الدم ويسقط القوة بخلاف غير الدائم القليل فانه من مصالح البدن (و) منه
 (اسهال متواتر) أي متتابع لانه ينشف وطوبه البدن ويسقط القوة بخلاف غير المتتابع كسهال
 يوم أو يومين فليس مخوفاً إلا ان يخرج معه دم من عضو شريف كما يقتضيه كلامهم أو انضم إليه اخراق
 بطن بحيث لا يتسلك الطعام ويخرج غير مستحيل (و) منه (دق) بكسر الدال وهو داء يصيب القلب
 ولا تعتمد معه الحياة غالباً ومنه ابتداء (فالج) وهو استرخاء أحشى البدن طولاً وبطناً أيضاً على استرخاء
 أي عضو كان وبه غلبة الرطوبة والباهم وانما كان ابتداءه مخوفاً لانه اذا حاج ربما أطفاه الحرارة

الرزية وإذا استمر لم يخف منه الموت عاجلا فلا يكون عتقا (و) منه (خروج الماء) مع الإسهال
 بين الشرحين والروضة ولجوز كره عقب متواتر كان أولى فله من تنقته وكذا صنع في العر حيث قال
 والاهل ان كان متواترا وكذا اذا خرج الماء (غير مستعمل) وعبر منه وبع على الحبل وبع الحبل
 على العفة لكرهه وكراهته وما قبله معرفة الا أن يجعل التعريف فيه لغوي (أو كان يخرج) مع الإسهال
 أيضا (مستعمل) ويسمى الزفير أو بجملة دعيه من النوم (أو) لا بشدة ووجع (و) (الكن) معه
 دم) من عضو شريف ككبد بخلاف نحو دم اليواسير قال الشارح وقد ذكر كل مع المصارع لأمادة
 التكرار (و) منه (حتى مائة) بكسر الباء وانحطت أي لازمة وانصر الجوهري على الفخ وبه
 المنص في خبره وهو أشهر (أو) حتى (عبرها) أي غير المائة وهي خمسة أضعاف حتى الورد وهي
 التي تأتي كل يوم وحتى القلب وهي التي تأتي يومًا وتقام يوما حتى الثالث وهي التي تأتي يومين وتقام يوما
 وحتى الاثنين وهي التي تأتي يومين وتقام يومين (الاربع) هابت بخوفه وهي التي تأتي يوما وتقام
 يومين لأنه يغوى في بوي الذلوع وتسميها العامة الثلاثة وقد يجعل أنه أصوب من تسمية الفقهاء لها
 لم يبع لماسر من السنة لكن فسرهما النعالي في فقه العامة بما ذله الفقهاء والحاشا بربع الأهل
 ودود الماء وهو في اليوم الثالث ويستثنى أيضا حتى يوم أو يومين الا ان اتصل بها قبل العرق موت
 فقامت بخوفه بخلاف ما اذا اتصل بها بعد العرق لأن أثرها زال بالعرق والموت بسبب آخر والحاشي
 البيرة ليست بخوفه بحال والربع والورد واللب والثالث بكسر أوقا (تنبيه) قد علم من قول
 انصف ومن الخوف عدم إحصائه فيما ذكره وهو كذلك فإنما كثرة فيه هي من المرة الصغرى
 ولبانم ولهم باب يوم وينصب الى عضو كبد ورجل فيصير وينتفع ومنه الطاعون وهو هيجان
 الدم في جميع البدن واغتنامه واللمب المذرع اذا كان مما يحصل لأمثله كما قاله الادعي ومنه التي
 الدثم أو المصوب بخلاف من الاطلا كالبغم أو دم ومنه الجراحة اذا كانت نافذة الى الجوف أو كنت
 على مقتل أو في موضع كبير اللحم أو حصل مما ضربان شديد أو ناصك أو تورم ومنه البرسام
 بكسر الواو وحده وهو ورم في حجاب القلب أو الكبد يصعد أثره الى الدماغ (والله) أنه يلحق
 بالخوف من الامراض السابقة (أسر كفة) استادوا قتل الاسرى ولو اعتاد البغاة أو القاطع قتل من
 أسره كالطهكم كذلك كجانبه الزركشي أمان لم يعتد قتل الاسرى كل يوم فلا خوف في أسرهم
 (والقهم) أي اختلاط (فقال يبي) فريقتين (متكاثرتين) أو قريبتين من التكاثرتين سواء كانا مسلمين
 أم كافرين أم كفرة ومسلم واقفلة متكاثرتين مريضة على المحرور ولا خوف اذا لم ياتهم القتل ولو كانا يتراميان
 بالمشاب ولا في القربى الغالب (وتقديم لخاص) بخلاف الحبس كما هو ظاهر كلامهم ذكره البلقيني
 ثم يحكى عن بعض المالكية أنه يكافى الشافعي فان قيل مقتضى ما يأتي في الودعة من أنه اذا مرض
 مرضا نحوها أو حبس ليعقل لزمه لوصية بها الاربابس لاقتل كالقديم له أجيب بان التقديم لا خاص
 وقت دهشة فلو قيل أنه لا يوصى الا ذلك الوقت فادان نفسه لترك أولا أو استمأه أو ضره وان لم
 تضمنه أضرمه بالمال فافتت المحلحمان يلحق الحبس لاقتل بالخوف هناك بخلافه هنا (أو وحده) في
 الزنا أو نسل في مقام طريق (واضطراب دج) هو من عن قوله (وهيجان روح) لئلا زهما (في) حتى
 (راكب) سفينة في بحر أو نهر عقاب كالنسل وافران وان كان يحسن السباحة أم ان كان ممن
 يحسنها وهو قريب من الساحل لا يكون مخوفا كما قاله الزركشي ولا خوف اذا كان البحر ساكنا وطاق
 حائل بسبب ولادة بخلاف استعاط عاقلة أو مضقة كما في زيادة الروضة لخطر الولادة دون ما خرج
 بطاق حائل الحبل نفسه فليس يخوف (فائدة) روى النعالي في تفسير آخر سورة الاحقاف عن ابن
 عباس رضي الله تعالى عنه ما أنه قال اذا عسر على المرأة ولادتها يكتب في صحيفة ثم يغسل ويبنى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَنِ السَّمَوَاتِ وَرَبِّ الْأَرْضِ وَرَبِّ الْعَرْشِ
 الْعَظِيمِ كَانَهُمْ يَوْمَ يَوْمِهَا لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا كَانَهُمْ يَوْمَ يَوْمِهَا مَالُوعُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً
 مِنْ نَارٍ بَلَاغٌ فَهَلْ يَمُنُّ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ (وَبَعْدَ الْوَضْعِ مَا تَقَعُلُ الْمَشْبَعَةَ) وَفِي الْقِيَمَةِ
 النِّسَاءِ الْخِلَاصُ فَإِنَّ النِّسَاءَ الْمَشْبَعَةَ فَلَا خَوْفَ أَنْ لَمْ يَحْصُلْ بِالْوَلَادَةِ جَرَحٌ أَوْ ضَرْبَانِ شَدِيدٌ أَوْ وَرَمٌ
 * (تَنْبِيهِ) * لَا يَلْحَقُ بِالْأَمْرَاضِ السَّابِقَةِ وَجَعُ الْعَيْنِ وَالْأَضْرَمِ وَالْإَصْدَاعِ وَالْأَهْرَمِ وَلَا الْجَرْبِ
 وَخَوْذُكَ ثُمَّ سَرَعَ فِي الرُّكْنِ الرَّابِعِ وَهُوَ الصِّغَةُ فَقَالَ (وَصِيغَتُهَا) أَيْ الْوَصِيَّةُ (أَوْصِيَتْ لَهُ بِكَذَا أَوْ أَدْعَا
 إِلَيْهِ) بِعَدَمِ مَوْتِي (كَذَا) (أَوْ أَعْلَمُوهُ) بِحُزْنِ قَطْعِ قَالِ الْمَصْنُفِ قَالِ وَضَاهَا غُلَاطُ (بَعْدَ مَوْتِي) كَذَا (أَوْ
 جَعَلْتَهُ) بِعَدَمِ مَوْتِي (أَوْ هُوَ لَمْ يَمُوتْ) وَهَذِهِ كَلَامُ صِرَاحٍ كَلَامُ ظَاهِرِ الْإِطْلَاقِ الرُّوْحَةِ وَبَرِّشْدِهِ قَوْلُ
 الْمَصْنُفِ بَعْدَ وَرَمَقَدِّ بِالْكَتَابَةِ وَمِنْ صِرَاحِهَا أَيْضًا مَلِكْتَهُ أَوْ وَجَبَتْ لَهُ أَوْ حُبُوَتْ بِهِ بِعَدَمِ مَوْتِي * (تَنْبِيهِ) *
 قَوْلُهُ بِعَدَمِ مَوْتِي فِي الْمَوْضِعَيْنِ قِيدَ الْمَذْكُورَيْنِ قَبْلَهُ فَلَوْذَ كَرِهَ هَذَا الْقِيَمَةُ عَقِبَ كُلِّ صِيغَةٍ أَوْ اقْتَصَرَ عَلَى
 ذِكْرِهِ بَعْدَ الْبُكْلِ لِيَعُودَ إِلَيْهَا عَلَى قَاعِدَةِ الشَّافِعِيِّ لِكَانَ أَحْسَنَ عَلَى أَنْ فِي عَوْدِهِ أَغْيَرُ الْآخِرَةِ نَظَرُ الْأَنْ
 ذَلِكَ الْغَمَامُ فِي حُرُوفِ الْعَمَافِ الْجَامِعَةِ بِخِلَافِ مَا هُوَ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ مِثْلُ أَوْ كَذَا كَرِهَ الْقَرَأِيُّ وَغَيْرُهُ قَالِ
 الْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ فِي تَعْيِينِهِ جَبْتُذْ كَرِهَ عَقِبَ كُلِّ صِيغَةٍ أَهْ قَالَ ابْنُ شَيْبَةَ وَيُؤَيِّدُ تَعْيِينَ ذِكْرِهِ عَقِبَ كُلِّ
 صِيغَةٍ أَنَّهُ لَوْ ذَكَرَهُ بَعْدَ الْبُكْلِ وَقَلْنَا بَعْدَ الْجَمِيعِ لَزِمَ كَوْنُهُ قِيدَ فِي أَوْصِيَتْ لَهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ (فَلَوْ
 اقْتَصَرَ عَلَى) قَوْلُهُ (هُوَ فَاقْتَرَأْ) لِأَنَّهُ مِنْ صِرَاحِهِ وَجَبَتْ نَفَاقَا فِي مَوْضِعِهِ فَلَا يَكُونُ كِتَابَةً فِي الْوَصِيَّةِ
 (الْأَنْ يَقُولَ هُوَ مِنْ مَالِي فَيَكُونُ وَصِيَّةً) لِأَنَّ الْإِقْرَارَ لَا يَصِحُّ بِذَلِكَ فَحُتْمَلُ جَبْتُذْ الْوَصِيَّةِ فَتَقْبَلُ
 أَرَادَتْهَا * (تَنْبِيهِ) * ظَاهِرُ كَلَامِهِ صِرَاحَتُهُ جَبْتُذْ كَرِهَ لَمْ يَصْرَحْ بِذَلِكَ مَعَ الصِّرَاحِ وَالَّذِي فِي الْحُرُوفِ وَالشَّرْحِ
 وَالرُّوْحَةِ كِتَابَةً وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ رَجَعَ النَّبِيُّ أَنَّهُ صَرِيحٌ فَلَوْ قَالَ هُوَ بِعَدَمِ مَوْتِي مِنْ مَالِي كَانَ وَصِيَّةً قَطْعًا
 وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى وَجَبَتْ لَهُ وَفِي الْوَصِيَّةِ لَمْ يَصِحْ لِأَنَّهُ مِنْ صِرَاحِ الْهَيْبَةِ وَوَجَدْنَا فِي مَوْضِعِهِ فَلَا يَكُونُ
 كِتَابَةً فِي الْوَصِيَّةِ (وَتَقَعُدُ) الْوَصِيَّةُ (بِكِتَابَةٍ) بَنُونَ مَعَ النِّسَةِ كَمَا بَدَى هَذَا لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ التَّعْيِينَ لَهَا
 وَالتَّعْيِينَ لِلْإِعَاذَةِ أَوْصِيَتْ هَذَا كَالْبَيْعِ وَأَوَّلَى لِأَنَّهُ لَا تَنْفَرُ إِلَى الْقَبُولِ فِي الْحَالِ فَاشْتَبَهَ مَا يَسْتَقْبَلُ
 بِهِ الْإِنْسَانُ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ وَغَمَامًا كَانَ ذَلِكَ كِتَابَةً لِلتَّحْلُكِ بِالْوَصِيَّةِ (وَالْكَتَابَةِ) بِالنِّسَاءِ (كِتَابَةٍ) بَنُونَ
 فَتَقَعُدُ بِمَعَ النِّسَةِ كَفَى الْبَيْعِ وَأَوَّلَى فَذَا كَتَبَ لَزِيدَ كَذَا وَفِي الْوَصِيَّةِ فَأَعْرَبَ بِالنِّسَةِ نَظْمًا أَوْ
 وَرَثَتُهُ بِعَدَمِ مَوْتِهِ صَحَّتْ وَلَوْ كَتَبَ أَوْصِيَتْ لِفُلَانٍ بِكَذَا وَهُوَ نَاطِقٌ وَأَشْهُدُ جَمَاعَةً أَنَّ الْكُتَابَ نَظْمًا وَمَا
 فِيهِ وَصِيَّةٌ وَلَمْ يَطْلَعُوا عَلَيْهِمْ عَلَى مَا فِيهِ لَمْ تَقَعُدْ وَصِيَّتُهُ كَمَا لَوْ قِيلَ لَهُ أَوْصِيَتْ لِفُلَانٍ بِكَذَا فَأَشَارَ أَنْ نَعَمْ فَإِنْ
 أَغْمَقَ لِسَانَهُ فَوَصِيَّتُهُ صَحِيحَةٌ بِكِتَابَةٍ أَوْ إِشَارَةٍ كَالْبَيْعِ (فَرُغَ) لَوْ قَالَ كُلُّ مَنْ أَدْعَى بَعْدَ مَوْتِي شَيْئًا أَعْلَمُوهُ
 وَلَا تَطْلُبُوا بِصَحَّةِ قَادِحِي اثْنَانِ بَعْدَ مَوْتِهِ بِحَقِّينِ مُخْتَلَفَيْنِ الْقَدْرَ وَلا حُجَّةَ كَانَ كَالْوَصِيَّةِ بِعَدَمِ مَوْتِهِ مِنَ الثَّلَاثِ فَإِنْ
 ضَاقَ عَنِ الْوَفَاءِ فَسَمَّيْنَاهُمَا عَلَى قَدْرِ حَقِّهِمَا قَالَهُ الرُّومَانِيُّ وَلَوْ قَالَ الْمَرِيضُ مَا يَدْعِيهِ فَلَنْ فَصْدَقَتْهُ ثَمَانِ
 فَهُوَ اقْتَرَأَ بِمَحْمُولٍ وَنَعْيَتُهُ لِلْوَرَثَةِ (وَأَنْ أَوْصَى أَغْيَرُ مَعِينٍ) بِأَنْ أَوْصَى بِالْجِهَةِ عَامَةً (كَالْفُقَرَاءِ) أُولَئِكَ
 غَيْرُ مَحْضُورٍ كَالْأَسْمَةِ وَالْأَطْلَبِيَّةِ (لَزِمَتْ بِالْوَقْتِ) اشْتَرَطَ (قَبُولَ) انْتَعَزَ وَيَجُوزُ الْإِقْتَصَارُ عَلَى ثَلَاثَةِ
 مِنْهُمْ وَلَا يَحْتَاجُ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمْ * (تَنْبِيهِ) * أَشْعَرُ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَوْ أَوْصَى لِفُقَرَاءٍ بِلَدَةٍ وَكَانُوا مَحْضُورِينَ
 أَنَّهُ يَشْتَرِطُ قَبُولَهُمْ كَالْعَيْنِ وَهُوَ كَذَلِكَ (أَوْ) أَوْصَى (لِلْعَيْنِ) بِمَحْضُورٍ كَزَيْدٍ (اشْتَرَطَ الْقَبُولَ) كَالْأَسْمَةِ
 فَلَوْ قَبِلَ بَعْضُ الْمَوْصِي بِهِ فَفُتِمَ بِاحْتِمَالِ الْفُرْقَانِ وَقَطْعُهُ هَبَةُ وَقَدِمَتْ فِي بِلَاسِهَا أَنَّهُ يَصَحُّ بِكَرْبِهِ بِبَعْضِ
 الْبِلَاسِيِّينَ فَكَذَلِكَ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ وَالْفُرْقَانِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْبَيْعِ فِيمَا إِذَا قَبِلَ بَعْضُهُ جَبْتُ لَمْ يَصِحِّ
 أَنَّ الْبَيْعَ فِيهِ الْمَعَاوَضَةُ فَلَمْ يَقْتَرَفْ فِيهَا اقْتَصَارُ فِيمَا * (تَنْبِيهِ) * دَخَلَ فِي الْعَيْنِ الْمُتَعَدِّدِ الْمَحْضُورِ كَبْنِي زَيْدٍ
 فَبَيْنَ قَوْلِهِمْ وَبِحَقِّ اسْتِغْنَائِهِمْ وَالتَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمْ وَلَوْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ لِمَجُودٍ عَلَيْهِ قَالَهُ وَهَذَا

انه أراد بالمعنى الاسمى احوال كانت المعنى غير آدمي كالمعبد فهو - ان نقول ظاهر الوقف كالولي أو يكون
كالوصية لجهة عامة فالالاوى لم يحضر في نص والثاني أقرب وكذا لو أوصى للمعبد المسبلة بالتمتع
ونحو ذلك وقال ابن الرقصة لا بد من قبول المصدق فيما نقله له وهذا كما قال شيخنا أوجب وطاهر
كلهم أن المراد القبول المقتضى وهو كذلك وإن بحث الزكشي إلا كفاء بالفعل وهو الاشتراك كالمدينة
قال ويحل اشتراط القبول من المعين في غير العتق فلا قال اعتقوا عبدي بعد موتى لم يقتض الرقبة والعبد
لأن فيه سقائه تعالى فكانت كالجهة العامة ومثله التدبير وادخلناه وصية أى على رأى فانه يتجزأ بالموت
من غير توقف على قبول كإدخال الرضى في الكلام على رضى المصدق لم يولد أو صيته بموته ففى اقتدار
القبول وجهان أحدهما نعم لانتفاء الصيغة القبول ذكره الرضى قبيل المسائل الحسابية (ولا يصح
قبول ولاد فى حياة الموصى) اذ لا حقه قبل الموت فاشبه اسقاط الشفعة قبل البيع فأن قبل فى الحياة
الرد بعد الموت وبالعكس ويصح الرد بين الموت والقبول لا بعدهما وبعد القبض وأما بعد القبول وقبل
القبض فالوجه عدم الصحة كما صححه فى الروضة كالمصطفى وقال الاستوى انه المعنى به وحسب عليه ابن
القري فى روضته وإن صحح المصنف فى تصحيح الصحة وقال الاخرى انه الصحيح المخصوص عليه فى الام
وحسب عليه العراقيون وعلمه بان ملكه قبل القبض لم يتم قال ولعل الرضى تبع البنوى فى الترجيح
(ولا يشترط بدمونه) أى الموصى (الغور) فى القبول لان الغور اعما يشترط فى العقود الناجزة التى
يعتبر فيها ارتباط الايجاب والقبول ادلوا اعتبر لا يعتبر عقب الايجاب والوارث مطالبة الموصى له بالقبول أو
الرد فان امتنع حكم عليه بالرد وهذا اذا كان الموصى له مطلق النصف فان كان محجورا عليه وامتنع
الولى من القبول وكان الحاقه فيه فالحق أن الحاكم يقبل ولا يحكم بالرد كما قاله الزكشي فى السهبة ومثله
بقية المحاجير (فان مات الموصى له قبله) أى الموصى (بطلت) أى الوصية لانها قبل الموت غير لازمة
قبيلت بالموت كومات أحد المتباينين قبل القبول (أو) مات (بعده) قبل قبوله ورده (فيقبل وارثه)
الوصية أو يرذلانه حره فقام مقامه فى ذلك ولو قال فام وارثه مقامه لم يثبث صورة الرد (فائدة) ليس لنا
مقد لا يفوت موت القابل الا الوصية ومن ذلك ما لو أوصى لرفيق شخص ثم مات الرفيق بعد موت الموصى
وقبل القبول فان سببه يقوم مقامه فى القبول كما هو ظاهر وإن لم أر من ذكره (تنبيه) سهل اطلاق
الوارث الوارث الخاص والوارث العام حتى لو مات من غير وارث خاص ظم الامام مقامه فاذا قبل كان الموصى
به للمسلمين وبه صرح المدينى واذا قبل وارثه حل بقضى منه دين مورثه فيه وجهان أحدهما نعم كديثه فانه
يقضى منه دينه وان قالنا انما تثبت الورثة ابتداء ولا يخالف قبول الموصى له قبول وارثه الا فى حق واحد
كما فى الشامل من الاصحاب وهو ما اذا أوصى لرجل بولده فانه اذا قبل متى عليه وورثه واذا قبل وارثه
متى ولم يرث اذ لو ورث لا يعتبر قوله وهو ممتنع لانهم لم يحكم بحسب قبول القبول بل هو على الرق واذا لم يصح
قبوله فلا يرث أما اذا مات الموصى له بعد قوله فقد ملكها وانفقت الى وارثه سواء أقبضها أم لا أو بعد
الرد بعات برده (وهل يملك الموصى له) الوصية (موت الموصى) كالارث والتدبير ولكن انما نستقر
بالقبول كما قاله الشيخ أبو حامد والعراقيون (أم يقبله) أى الموصى له لانه تملك بعقد فیتوقف على
القبول كالبيع (أم) ملك الوصية (موقوف) وبينه المصنف بقوله (فان قبل) الموصى له (بان أنه ملك)
الوصية (بالموت والا) بان لم يقبلها (بان) أنها (لوارث أحوال أظهرها الثالث) منها لانه لا يمكن جعله
للميت فانه لا يملك ولا لوارث فانه لا يملك أن يصرف فيه الا بعد الوصية والدين ولا للموصى له والإمام
صحره كالارث فميت وقفه ولو أوصى له بمن يعق عليه لم يجب عليه القبول بل له الرد ولا يعق عليه حتى يقبل
الوصية فان قبيل يعترض على المصنف بانه كان ينبغي له أن يقول أو يقبله لان صناعة العربية تقتضى
انه اذا سئل بمن أن يورثى بأو لا بأنم أجيب بان القصد تسمع كالفقه لا يوضع هل موضع الهمزة فى محل

يكون فيه السؤال من التعيين كذا بخلاف هل فإن السؤال به في الأصل من وجود أحد الاشياء
(وعلمها) أي الاقوال الثلاثة (تتبع الثمرة وكسب عبد) مثلا (حصولا بين المات والقبول ونفقته)
وكونه ونحوهما (وفارته) بينهما في الأول والثالث للموصي له القوائد وعليه الماتة وعلى الثاني
لاولا ولورد على الأوله وعليه ما ذكر وعلى الثاني والثالث لاولا وعلى الثاني في الموضعين يتفق ما
ذكر بالوارث هذا كله في وصية التملك أو لأوصى باعتاق عبد معين بعد موته فالملك فيه لا وارث الى
عقته فاما كذا فالأمة فتكون لا كسبيله والنفقة عليه لكن قال الروياني قبل انما على الخلاف في
الموصي له والأصح القطع بانها لا بعد لتقرر استحقاقه العتق بخلاف الموصي له فإنه غير بماله جزم
الجرجاني وجرى عليه في الروضة في كتاب العتق فهو المتمد ولو أوصى بوقف نسي فتأخر وقته بعد موته
فإن يكون ربه قبل له ووقف عليه وقيل للوارث لأنه انما جعل للموقوف عليه على تقدير حصول الوقف
قال الأذري وهو الاشبه وقال ابن شهاب وهذا قريب من كسب العبد الموصى به عتقه قبل العتق اه
وهذا ظاهر إذا كان الوقف على جهة عامة أو معين غير محصور كبنى حاشم فإنه لا يحتاج فيها بالقبول
أما إذا كان على معين محصور فكلام الأذري أظهر لأنه غير بين القبول والرد ولو أوصى بامته وزوجها
فقبل الوصية تبين انفساخ النكاح من وقت الموت وان رد استمر النكاح وان أوصى بالاجنبي والزوج
وارث الموصى وقبل الاجنبي الوصية لم ينقض النكاح وان رد انفسخ هذا ان خرجت من الثلث فان لم
تخرج منه أو أوصى بها لوارث آخر أو أجاز الزوج الوصية فيها لم ينقض والا انفسخ فان قبل بعرض
على المصنف بتعريف الثمرة وتنكير كسب وجههما في ضمير حصولا مع أن الأول بماله حالا والثاني
بطلبه صفة أجيب بان التعريف في الثمرة للعنسن والمعرف بالجنسية في المعنى كالنكرة فليس طاب
الثرثرة وكسب حيث تد من جهتين بل من جهة واحدة (ونطالب) بالنون أوله بخطه على كل قول من
الثلاثة (الموصي له) بالعبد أي بطلبه الوارث يكفي الروضة كأصلها أي أو القائم مقامه من ولو وصى
(بالنفقة) وسائر الماتون (ان توفى في قبره ورده) ككوله منع مطلق إحدى زوجتيه من التعيين فان لم يقبل
أو يرده به الحاكم بين القبول والرد فان لم يفصل حكم بالبطولان كالمخبر إذا امتنع من الاحياء
* (تعيينه) * استشكل مطالبة الموصي له على القول الثاني فإنه قد مر أن الملك قبل القبول للوارث
وقبل لامت فكيكف يكاف بالنفقة على ملك غيره وقال ابن الرقعة ان المطالبة مفرقة على أنه ملكه
بموت الموصي صرح به الامام ومحت ابن الرقعة على قول الوقف أن النفقة عليه ما في زمن الوقف أي بالنسبة
للمطالبة حالا أما بالنسبة لما يستقر عليه الامر فهي على الموصي له ان قبل وعلى الوارث ان رد
* (فصل) * في أحكام الوصية الصحيحة وتنقسم الى ثلاثة أقسام اقلية ومعنوية وحسابية والمصنف أسعفا
القسم الاخير من هذا الكتاب اختصارا وقد شرع في القسم الاول فقال (إذا أوصى بشاة) وأطلق (تناول)
اسم الشاة (صغيرة الجنة) أي الجسم (وكبيرها سلمية ومعينة ضانا) بالهمز وقد يخفف (ومعزا) بفتح المعين
ونسكن جمع ماعزة لصندوق الاسم فان قيل تجوز المعينة بخلاف اقولهم في البيع والزكاة والكفارة
ان الاطلاق يقتضي السلامة أجيب بان ذلك لا مر زائد على مقتضى اللفظ وهنا لا يراد عليه عدم
الدليل عليه نعم لو قال اشترى له شاة لا تشتري له معينة كما نقله في الروضة وأصلها عن البغوي وأنه أبدى فيه
احتمالا وهو قضية إطلاق المصنف وأفهم قوله ضانا ومعزا أنه لا يتناول غيرها فلما أراد الوارث اعطاء
أربابا أو طيبا لم يكن له ذلك ولا للموصي له قبوله وان وقع عليه اسم شاة كما ذكره ابن عصفور فإنه قال
ان الشاة تقع على الذكور والاشياء من الضان والماعز والقطباء والبقرة والنعام وجر الوحش وسببه تخصيص
العرف بالضان والماعز ثم لو قال شاة من شياهي وليس له الاقطباء أعطى منها كما يبحث في الروضة وجزم
به صاحب البيان ونقله في محل آخر عن الأصحاب وان خالف في ذلك ابن الرقعة تبعه غيره (وكذا ذكر)

يشارة أيضا اسم الشاة ان لم تقم قرصة على المراد (في الاصح) لانه اسم جنس كلاسان وليست الشاة
فيه فتأنيث بل للوحدة كتمام وجملته ويدل له قولهم لفظ الشاة يد كرو يؤث ولهذا حمل قوله صلى الله
عليه وسلم في اربعين شاة على انه كور والاث والثاني لا يتناول المعروف والحنثي كذلك كراما اذا قامت
قرينة كاهله شاة يترها على منعه اوتيسا او كبشا تعين الذكرا وشاة يحلبها او ينفع بدها
وساها او نجيعة تبيث الاثني اوشة ينفع بصومها تعين الشاة او بغيرها تعين المزورج بصعيرة
الجنسة صيرة السن التي ذكرها بقوله (لا تحلة) وهو ولد الشاة والمزود كرا كان او انى ما يبلغ
سنة (و) لا (عناق) وهي الانثى من ولد المزود كرا وكالعناق الجسدى كخاتمه السخنة ولو اقتصر على
ذكرها كفى عن ذكر العناق ودخل الجسدى فلا يتناولها اسم الشاة (في الاصح) لان كلاهما لا يسمى
شاة لمرسها كما قاله الراعى من الصيد لاني وجمعه البغوى والثاني يتناولها لصدق الاسم وبقوله
الرويان عن سائر الاصحاب والمزالي عمم شاة الصيد لاني ومع هذا طالعنا ما في المتن (ولو قال أهله
شاة) او رأسا (من غنمى) او من شياى بعدهم وقوله غنم غنمه ونه أهلى شاتمنها وان قال ذلك (ولا
غنم له) عند الموت (لغت) وصيته هذه لدم ما يتعلق به الوصية اما اذا لم يكن له غنم عند الوصية وله غنم
عند الموت فإن وصيته تصح في الروضة وأهلها لو قال أهله ورأسا من ذبقي ولم يكن له أرقاء عند الوصية
ثم ملكه بعد ان فيه الخلاف في ان الاعتبار بيوم الوصية أو الموت وعلى هذا يجب أن يهمل شاة من غنمه
كلوا كانت موجودة عند الوصية والموت ولا يجوز أن يعلم واحدة من غير غنمه في الموردين وان
تراها لانه صلح على مجهول (تنبيه) فدية هم كلام المصنف أنه لو كان له واحدة من الغنم فقط ان
الوصية تافى قال ابن شهابه والاصح أنهم يدفع اليه أى اذا خرجت من التلث وقد يفهم أيضا انه اذا كان له
طبايع لا يحل دليها وهو يخالف ما مر عن تصحيحه قال ابن شهابه وقد يفرق بين الطبايع قد يقال أهله البير
ولم يقل له غنم البير كما قاله في الروضة فلهذا العت هنا (وان قال) أهله شاة (من مالى) ولا غنم له كفى
المرد غنمه ونه (اشترت له) شاة بأى صفة كانت مما مر فالغدير في الشريت للشاة وهى للوحدة فلا
فرق بين أن يقول اشترى أو اشترت وان قال بعض الشاويين ان اشترى أولى فان كان له غنم فهو وارث أن
به عليه من ان يعلبه من غير هاشاة على غير مفة غنمه لشمول الوصية لذلك وان قال اشترى له شاة تعينت
سابقة كما مر لان اطلاق الامر بالشراء يقتضيها كما في التوكيل بالشراء ويقاس بما ذكره اعلوا ورأسا من
ذبقي أو رأسا من مالى أو اشترى له ذلك فلو قال أهله شاة وذبقي واقتصر على ذلك فكلوا قال من مالى
ويقاس عليه ما لو قال أهله شاة ولم يقل من مالى ولا من غنمى (والجل والساقه يتناولان البخاني) بتشديد
الباء وتحقيفها واحدة باعنى وبختية وهى جمال طوال الاعناق (و) يتناولان (العرب) والسليم
والعيب وصغير الجنسة وكبيرها لصدق الاسم على ذلك كالشاة (و) لا يتناول (أحدهما الآخر) فلا
يتناول الجمل الساقه ولا عكسه لان الجمل للذكور والباقة للانثى (والاصح) للموص (تناول بعير) مع
تناوله ما يتناوله الجمل (باقه) لانه لغة اسم جنس كلاسان وقد جمع من العرب صاحب فلان بعيره
وصرغنى بعيرى والثاني المع ووجه كثير من وقال الساوردى والعزالي انه المذهب (تنبيه) سكت
المصنف عن عكسه قال الزركشى والظاهر الجزم بعدم تناول وفي المحكم الناقه الاتنى من الابل (لابقرة)
سميت بذلك لانها تبقر الارض أى تشبهها أى لا تتناول (ثروا) بالثاء على الاصح لان اللفظ موضوع
للانثى سمى بذلك لانه يشير الارض والثاني يتناول والهاء للوحدة ولا يخالف الاقول قول المصنف في تحريره
ان البقرة تقع على الذكرا والانثى باتفاق أهل اللغة لان وقوعها عليه لم يشتهر عرفا والبغل والكلب
والحمار لا ذكر ولا يتناول الانثى كما قاله العزالي في الانسير ومثوبه المنيب في زيادة الروضة ومثلها
الاول واختر الراعى بحسبها هو المذهب المذكور والانثى لان المراد الجنس فلان أنى بالهاء كناية عن ذكره

وبغلة لم يجز الذكرك وفي الروضة آخر النذر عن الامام وأقره ابن البير لا يتناول الفصيل والبقرة لا تتناول
الجملة وهو قياس ما مر من أن الشاة لا تتناول البيضة وتستهيل الجواميس في اسم البقرة خلافا لما في
الكفاية من عدم الدخول كما يكمل بها فاصباها قال الصمري ولا يدخل فيه الوحشي قال الزركشي الا ان
لا يكون له غيره فلا شبه العجوة كما مر في الشاة فان قيل ما قاله الصمري قد يشكك بحد من حداف لا يأكل
لحم نقر فأكل لحم بقرة وحش أحجب بان ما هنا مبنى على العزف وما هنا الخنايبي عليه اذا لم يضطرب
وهو في ذلك مضطرب (والنور) يصرف اذا أوصى به (للتذكير) فقط لا يتناول البقرة واسم
عشر بقرات وعشر أبق للثلاث وعشر من الابل والبقر والغنم شامل للذكور والانثى (والمذهب)
المخصوص (حل الذبابة) عرفا اذا أوصى بها (على) ما يمكن ركوبه كلفي التهمة من (فرس وبغل وحمار)
ولو ذكرا أو نهما وصغيرا في جميع البلاد اشهرة استعمالها في هذه الثلاثة وان كانت لغة لسلك ما يدب
على الارض ولان الثلاثة أعجب ما يركب قال تعالى والخيول والبغال والحمير اتركبوها وقيل هذا على عرف
أهل مصر واذا كان عرف أهل غيرها كالعراق الفرس حل عليه ولا اختلاف في فهم المراد بالأنص
مع التعبير بالمذهب والمراد بالجار الجوار الا على فلو لم يكن له الاجر وحشية قال ابن الرزمة فلا شبه العجوة
حذر من الغنم اه وهو نظير ما مر في الشاة اذا لم يكن له الاطباء هذا ان أطلق فان قال اعطوه دابة
ليقال أو بكر أو فرس أو فرس أو ليتفع بفارها ولسها فرس أنثى أو ناقة أو حمار أو ليصل
عليها خرج منها الفرس فان اعتادوا الجمل على البراذير دخلت بل قال المتولي وقوام المصنف اذا قال
اعطوه دابة للعمل عليها دخل فيها الجمل والبقر ان اعتادوا الجمل عليها فلو قال اعطوه دابة من دوابي
ومعه دابة من جنس من الاجناس الثلاثة تعينت أو دابة من جنسين منها تعينت أو دابة من جنس واحد
لم يكن له أنثى منها عند موته بطالت وصيته لان العبرة بيوم الموت لا بيوم الوصية كما مر ثم ان كان له شيء
من النعم أو نحوها فالقياس كما قاله صاحب البيان العجوة ويعلى منها لصديق اسم الدابة عليها حينئذ وهو
نظير ما مر في الشاة (ويتناول الرقيق) اذا أوصى به أو بأهنته (صغيرا وأنثى ومعيبا وكفرا وعكوسها)
وهي كبرود كرو سليم ومسلم وخنثى كما في الروضة وأصلها لصديق الاسم على الجميع (وقيل ان أوصى
باعتاق عبد وجب الجزئ كقارة) لانه المعروف في الاعتاق بخلاف أعطوه عبد فإنه لا عرف فيه والخلاف
في حق النطاق فلو قال عن كفارة تعين الجزئ فيها أو نذر فسبا في بابه ان شاء الله تعالى هذا عند
الاطلاق ولو قال اعطوه رقيقا لم يفتقر إلى السفر أصلي ذكر ا قال الاذري في الاولى وحيدة ويجب
أن يكون مكافئاً لهما من الزمانة والمعنى ونحوهما وقال في الثانية والظاهر أنه يعتبر أن يكون سليمهما
لا تنفع معه الطمسة ولو قال اعطوه رقيقا لم يفتقر فهو كالأصل أي بالنسبة للذكورة والانوثة كما قاله
الاذري لا مطلقا اذا الظاهر انه لا يكفي من لا يصلح للخدمة وان قال ليخص ولده أو ليتفع به فأنثى لان المأني
تصلح للخدمة (تنبيه) قوله كفارة بالنصب بقطعه وهو كما قاله السبكي اما حال لانه نفسه كفارة وتبميز
وان اشتمل كفارة بمعنى تكفير ضح أن يكون مفعولا من أجله ولا يجوز أن يكون مفعولا لانه لا بد
المعنى عليه ولا على قرع الخافض لقلته (ولو أوصى بأحد رقيقه) منهما أي بأحد أرفائه رفقوا أو
قتلوا) كاهم ولو كان القتل مضمونا أو خرجوا عن ملكه باعتاق أو نحو بيع (قبل موته) أي الموصي
(بطالت) هذه الوصية لانه لا رقيق له عند موته (وان بقي واحد تعين) الوصية لانه الموصي فليس للوارث
امساكة واعطائه قيمة مقتول ومثله لو خرجوا عن ملكه بما مر الا واحدا هذا اذا أوصى بأحد
الموجودين فان أوصى بأحد أرفائه فبات الذي في ملكه أو خرجوا عن ملكه وتجدد له غيرهم لم يتناول
الوصية على الاصح كما مر الاشارة اليه واذا بقي واحد من الموجودين لا يتعين بل للوارث أن يعطيه من الحادث
كما ذكره البلقيني وخرج بقوله قبل موته ما بعده فان كان القتل أو الموت بعد القبول أو قبله وقبل

انتقل سهم القيمة احدىهم في صورة ما يقتل بخيرة الوارث ولا شيء في صورة الموت ولزمه فيه بركة في الحالين
(أو) أوصى (بما يقتدر به من ماله) لأنه أتى بالجمع على الرابع ومن قال أمه اثنتان جوز الاقتصار عليهما
وفي قول المشتري اثنتان ماله وقابا واعتقوه هم اشتروا ثلاثا لما مر من أكثر قال الشافعي رضي الله عنه
والاستكثار مع الاسترخاء أولى من الاستقلال مع الاستغلاء ومعناه أن اعتناق خمس وقاب أقلية
القيمة أفضل من اعتناق أربع كسيرة القيمة ولا يجوز صرف موصي به اليه رقبتيين مع إمكان ثلاث ولو
صرفه من الوصي الثلاثة وهي ضمن ثلاث ما يقتدر به الوصية أو أقل ما يجده رغبة فيه من خلاف
والراجح الثاني (فإن عجز ثلثه ضمن) أي عن ثلاث وقاب (فالثالث) وفي الروضة وأصلها الأصح (أنه
لا يشتري) مع رقبتيين (شخص) من رغبة ولو كان بينهما حرا خلافا لركنك لما يأتى من التعاقب (بل)
يشترى (نفيستان به) أي بما أوصى به (فإن فضل) من الموصي به (من أنفس رقبتيين شيء فثلاثة)
لأن الشخص ليس رغبة الأثرى أنه لو أوصى بأن يشتري بثلاثة رغبة فلا يوجد الاقتصار لم يشتري قطعا
والثاني يشتري شخص لأنه أقرب فرض الموصي من صرف الفضل لورثة واختاره السبكي (تبيينه)
وفضل بما أوصى به في الثانية عن ثلاث نفقات شيء لم يترخص له المصنف قال الولي العراقي في آثارهم
أول بأن لا يشتري به الشخص من مسألة الكتاب لمصول اسم الجميع هاء لو أوصى بشراء شخص اشتري
فإن لم يوجد ما لعمده أوله الباقي بمات الوصية وردت لورثة (ولو قال ثلثي لعتق اشتري شخص) لأن
المأمور به صرف الثالث إلى العتق وقضية كلامه كانه أنه يشتري الشخص وإن قدره إلى التكميل
ولهذا قال السبكي يشتري شخص لكن التكميل أولى إذا أمكن والذي صرح به الماواني والبارزعي
أنه إنما يشتري ذلك عند العجز من التكميل وهذا كما قال الباقي أقرب وإن قال بعض المتأخرين إن
الأقرب الأول (ولو وصى لهما) بشئ (فأنت بولدين) حين ذكركم أو اثنين أو ثلاثة ولستم مأمورا
أوصيائهم وبينهما أقل من ستة أشهر كما قاله الركني (فأما) بالسوية لأنه مفرد مضاف فيم ولا يفضل
ذكر عن أنثى كولووب لرجل وامرأشيا (أو) أنت (بمجي وميت فكاك) أي الموصي به (للعلى
الأصح) لأن الميت كالمردوم بدليل البطلان بانفصالهما بيتين والثاني له النصف والباقي لورثة الموصي
كولووصى على وميت (ولو قال إن كان حالك ذكرا أو) قال إن كان حالك (أنتي فله كذا فولدتمما)
أي ذكرا وأنتي (لفت) وصيته لأن جعلها جميعه ليس ذكرا ولا أنتي ولو ولدت في الأولى ذكركم
قسم الموصي به بينهما كما اختار في الروضة وجرى عليه ابن القري في روضه وفيه أنه لو ولدت في الثانية
اثنين أن الحكم كذلك وهذا بخلاف ما لو قال إن كان حالك ابنا له كذا أو بنتا فلها كذا فولدت ابنتين
أو بنتين فإنه لا شيء لهما والفرق أن الله ذكر والأنثى الجنس فيقع على الواحد والعديد بخلاف الابن
والبنت قال الرادى وبس هذا الفرق بواضح والقياس النسوبة وتبعه السبكي وقال المصنف بل الفرق
واضح وهو المختار ويمكن حمل كلام الرادى أنه ليس بواضح من جهة اللغة وكلام المصنف أنه واضح من
جهة العرف والأدنى وضوح الفرق كما قال شيخنا نقار (ولو قال إن كان بطنها ذكرا) فله كذا
(فولدتها) أي ذكرا وأنتي (استحق الذكرا) فله لأنه وجد بطنها وزيادة الأنثى لا تنقص (أو) ولدت
(ذكركم فلاصح) وفي الوجهين الاظهر (محتمل) أي الوصية لأنه لم يصرح بالحل في واحد بل صرح الوصية
فيه والثاني المصنف لاقتضاء التكبير التوحيد (و) على الأول (بما به) أي الموصي به (الوارث من شاء
منهما) كولووقع الاجماف في الموصي به لأنه يرجع إلى بيان الوارث لأنه خليفته في حقوقه وقيل يوزع
عليهما وقيل يوقف إلى ان يتأهلا لقبول فيصع لهما ولو قال إن ولدت غلاما وإن كان في بطنك غلام أو
ن كنت حاملا به لأم فله كذا أو أنتي فكذا فولدتها أعلى كل منهما ما أوصى به ولو ولدت ذكركم
ولو مع اثنتين أعلى الوارث من شاء منهما كما مر وإن ولدت شخصي أعلى الأول كفي الروضة وأصلها

لأنه المتفق وان جزم صاحب الخبر بأنه يوقف له تمام ما جعل لا يخرجني بظاهر الحال ومحمده ابن
 المذلم وقال الزركشي انه القياس (ولو وصى) بشئ (لغيره) بكسر الجيم وفتحها الحن وفي المحكم أن جمع
 الجار جيرة وجيران ولا تنقله الا فاعا وقيمة وقيعان (فلار بعين دار من كل جانب) من جوانب داره
 الاربعة كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه في الام وهو امام عارف باللغة وكلامه فيها حجة وبطلان خبر
 حتى الجواز أربعون دارا هكذا وهكذا وهكذا وأشار قداما وخلفا وبينما وثملا رواء أبو داود
 وغيره مرسلًا وله طرق تقويه وقيل الجار من لاصق داره وقيل أهل الحلة التي هو فيها وقيل الملاصق
 والمقابل وقيل أهل الزقاق غير النافذ وقيل من ليس بينه وبينه حائط يغلط وقيل من يصلى معه في المسجد
 وقيل قبيله وقيل جميع أهل البلد لقوله تعالى ثم لا يجاورونك فيها الا قليلا وعلى الاول يصرف ذلك الشئ
 للمسلم والغنى وضدهما على عدد الدور لا على عدد السكان والعبرة بالسكن لا بالملك وتقسيم حصة
 كل دار على عدد سكانها كما يحسنه السبكي ولورد بعض الجيران فانفاها كقَالَ الدميري أنه رد على
 الباقيين (نتيجه) قضية كلام الاحباب وجوب استيعاب الدور من الجوانب الاربعة وهو كذلك وان
 قال الاذري المتجه حل كلامهم على أن غاية الجوار ذلك لأنه يجب في حصة الدور حيز مائة وستون كما
 صرح به القاضي أبو الطيب وغيره ولم يصرح أحد بان المجموع أربعون فيكون معنى قوله في الحديث
 هكذا وهكذا ان الاربعين تعد هكذا وهكذا حتى تتم واعترض هذا العدد بان دار الموصى قد تكون
 كبيرة في التربع فيستأمن كل جهة أكثر من أربعين دارا فيزيد العدد وهذا مثاله



وقد أسامت دار الموصى داران يخرج من كل منهما شئ منها فيزيد العدد أيضا وهذا مثاله



وربما يقال التعبير بذلك جرى على الغالب من أن كل جانب لا يزيد على ذلك فان وجدت زيادة على
 ذلك اختار الوارث من كل جانب القدر المعتبر فان وجد في أحد الجانبين زيادة وفي آخر نقص ينبغي
 ان يكمل الناقص من الزائد ويقسم عليهما وينبغي أن يكون الربع كالدار المستعملة على بيوت ولو كان
 للموصى داران صرف الى جيران أكثرهما سكنى فان استويا فالجيران هما انقله الاذري عن القاضي
 أبي الطيب والزركشي عن بعضهم ثم قال الاول وينبغي أن يصرف الى جيران من كان فيها حالت الموت
 والوصية واقصر الثاني على حالة الموت ويظهر قول الاول ان كان في واحدة حالت الموت والوصية وان
 كان في واحدة حالة الوصية وفي أخرى حالة الموت فالعبرة بحالة الموت وان لم يكن في واحدة منهما فالى
 جيرانهما والوجه كما قال شيخنا أن جيران المسجد كجيران الدار فهم الوارثون الجيران وقيل جاره من
 يسمع النداء لغيره لاصلا لدار المسجد والدار من يسمع النداء وأجيب بان ما في الخبر حاص
 بحكم الصلاة بقرينة السباق (قائدة) روى الحافظ أبو عمرو في ترجمة أبي سعيد الانصاري انه روى عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال البر والصلة وحسن الجوار عمارة للديار وزيادة في الاعمار (والعلماء)
 في الوصية لهم (أصحاب علوم الشريعة) قال الدميري وما رواها في الدين حطلم فان بينهما المصنف
 بقوله (من) علم (تفسير) وهو لغة بيان معنى اللفظ الغريب وشرعا معرفة معاني الكتاب

أعزى وما تذبذبه وهذا بحر لا ساحل له وكل ما يأخذ منه على قدره وهو قسمان مالا يعرف
الابتداء وما يبرز من دلالة الالفاظ بواسطة علوم أخر كالمعقول والمعاقول والبيان وهو شرعي أيضا وتروقه
على القنات المستخذ من الشرع ورواه الذين القسمة فهم يؤتمنونه لقبحه وهو شرعي أيضا قال المراد
ومن عرف التفسير دون أسكابه لا يصرفه شيء لأنه كمثل الحديث (و) من علم (حديث) والمراد
به ما معرفة ما بينه ورجاه وطرقه وصحة وسعيه وعلمه واحتجاجه وهو من أجل العلوم بعد
القرآن وأنه لم يه من أجل العلماء وليس من علماته من اقتصر على السماع الجرد (و) من علم (فقه)
المراد به هنا معرفة الأحكام الشرعية نصا واستنباطا أي عرف من كل نوع منها شيئا فالجواب الزمعة
والمراد من كل باب من أبواب الفقه دون من عرف طرفاته كمن عرف أحكام الحبس أو الفرائض وإن
مبدأ الشارع نفسه لم يخرج بالاستنباط الظاهري كما قال ابن سريج وأفتى به القاضي الحسين وغيره
قال الماوردي لو أوصى لأعلم الناس صرف الفقهاء لعلق الفقه بأكثر العلوم وقال شارح النجاشي أولى
الناس بالفقه في الدين نور بنقف هيئة في القلب أي من تذف في قلبه ذلك وهذا القدر قد يجعل لبعض
أهل العناية موهبة من الله تعالى وهو المقصود الاضمار بخلاف ما يفهمه أكثر أهل الزمان وذلك
صناعة ووصف الفقهاء والمتفهمة والسوقية سبق بيانه في لوقف سئل الحسن البصري عن مسئلة فاجب
فقبل ان فقهاءنا لا يقولون ذلك فقال وهل رأيتم فقيم اذما الفقيه هو القائم ليلة الصائم ثم اراه الزاهد
في الدنيا الذي لا يدارى ولا يعارى ينتشر حكمه الله فان قبلت منه جرد الله تعالى وفقهه من الله أمره ونهيه
وهو ما يجب وما يكرهه فذلك هو العالم الذي قيل فيه من يرد الله به شيئا يلقه في الدين فاذ لم يكن به
الصفة فهو من المذمومين ولو أوصى لمفسر ومحدث وفقه فاجتهد في تخصص أعمى بأحد ما كفايره
الاستي في قسم العداوات واحترز المصنف بعلوم الشرع من علوم العقل كالعاب والحساب والمنطق ومن
صرح بعدم دخول المنطق الطائفي في التعليقة لكن نقل عن الغزالي أنه جعله من علم الكلام فليكن
على الخلاف الآتي (تنبيه) قضية كلامه المصنف في هذه الثلاثة وليس مراد بل العلم بأصول الفقه
مثلا كما قاله الصميرى وصاحب البيان لا ابتناء الفقه عليه وهذا الغزالي في مقدمة المستصفي من العلم
الديني علم الباطن يعني علم القاب وتمايزه عن الاخلاق الذميمة واختلاف في الراسخ في العلم فقبل هو من
برئ بيمينه وصدق لسانه واستقام قلبه وقبل هو من جمع أربع خصال التقوى فيما بينه وبين الله
والتواضع فيما بينه وبين الناس والزهد فيما بينه وبين الدنيا والمجاهدة فيما بينه وبين نفسه والاصح أنه
العالم بتعاريف الكلام وهو وارد الاحكام وواقع المواقف لان الرسوخ الثبوت في الشيء وتطبيقات على
أصحاب المرفوع قوله (لامقرئ وأديب ومفسر وطبيب) ومنجم وحاسب ومهندس فليسوا من علماء
الشرع لان أهل الدف لا يدونهم منهم وكذا العالم بالفقه والعرف والمعاني والمياني والبديع
والعر وض والقوافي والموسيقا ونحوها قاله في المطلب تبعه ابن رنسى والمراد بالمقرئ التثاني أما
العالم بالروايات ورجاها فكل العالم بمعارق الحديث واختلاوه السبكي بعد أن رده من حيث المذهب بان علم
القرآن يتعاق بالالفاظ دون المعاني فالعارف به لا يدخل في اسم العلماء ويان الثاني فأرى لامقرئ قال
المساردي والمراد بالادباء الشعراء والمثقفون وقد عد الزنجشري الادب اثني عشر علما والمراد بالعبر مفسر
الانام والاذنح عابر لانه يقال عبرت بالتحقيق كما قال تعالى لا روقا تعبرون ومنهم من أنكر التشديد
وفي الحديث الرذيل الاول عابر والطبيب من تحسن علم العطب (وكذا متكام) ليس منهم (عندنا كثيرين)
لما ذكر ونقله العبادي في زيادته عن النضر وقيل يدخل فيه قال المتولي ومال اليه الرابع واقضى
كلامه أن الدليل يقتضي المساوية بينه وبين الحديث والمقرئ فلما أن يساوي في الحصول كلهم أولى
المرجوح ولاجل هذا التوقف جدل المصنف عن الاصح الى قوله عند الاكثرين وقال السبكي ان أريد

يعلم الكلام العلم بالله تعالى وصفاته وبإستحصال علمه ليرد على المبتدعة وأهمل بين الاعتقاد الصحيح
والفاسد فذلك من أجل العلوم الشرعية والعالمية من أفضالهم وقد جعلوه في كتاب السير من فروض
الكفايات وإن أريد به التوغل في شبهة والخصوض فيه على طريق الفلسفة وتضييع الزمان فيه، والذي يادة
على ذلك أن يكون مبتدعا وداعيا إلى ضلالة فذلك باسم الجهل الحق وأما الكلام في الالهيات على طريقة
الحكماء فذلك ليس من أصول الدين بل أكثر ضلال وفلسفة والله يعصمنا عنه وكرمه آمين اه وهذا هو
القسم الذي أنكره الشافعي رضي الله تعالى عنه وقال لأن يلقي العبد به بكل ذنب ما خلا الشرك خيره من
أن يلقاه بعلم الكلام قال السبكي وكذا الصوفية ينقسمون إلى هذين القسمين وأطال في ذلك ثم قال في آخر
كلامه ومن كان من هؤلاء الصوفية المتأخرين كابن عربي وابن سبعين والقصاب القونوي والعفيف
التمساني فهؤلاء ضلال جهال خارجون عن طريق الاسلام فضلا عن العلماء وقال ابن المقرئ في روضه ان
الشك في كفر طائفة ابن عربي كفر قال شيخنا وهم الذين ظاهر كلامهم عند غيرهم الاتحاد قال والحق
أنهم مسلمون اخبار وكلامهم جار على اصطلاحهم كسائر الصوفية وهو حقيقة عندهم في مرادهم وإن
اغتر عند غيرهم ممن لو اعتقد بظاهره عند كفر إلى تأويل إذا لفظ المصطلح عليه حقيقة في معناه
الاصطلاحى يحارفي غيره فالمتقدم منهم لعنا، متقدمني صحح وقد نص على ولاية ابن عربي جماعة علماء
عارفون بالله تعالى منهم الشيخ تاج الدين بن عطاء الله والشيخ عبد الله البياضي ولا يقدح فيه وفي طائفته
ظاهر كلامهم المذكور عند غير الصوفية لما قلناه ولأنه قد صدر عن عارف بالله تعالى إذا استغرق في بحر
التوحيد والعرفان بحيث تضاعف ذاته في ذاته وصفاته في صفاته ويغيب عن كل ما سواه عبارات تشبه
بالخلول والاتحاد لقصور العبارة عن بيان حاله الذي ترقى اليه وليست في شيء منها كما قاله العلامة السعد
التفتازاني وغيره ولو أوصى للقراء صرف لحفاظ كل القرآن في الاصح لأن لا يحفظوا ويقرأ من المصحف
أو للرقاب صرف إلى المكاتبين كتابة صحيحة لانه المفهوم من عرف الشرع فعمل عليه وأقل ما يجوز أن
يدفع إلى ثلاثة ولولم يكن في الدنيا مكاتب وقف الثلث لجواز أن يكاتب رقيق فإن رقى المكاتب بعد أخذهم
الوصية استرد منه المال إن كان باقيا في يده أو يدسه يده أو لسبيل الله صرف إلى الغزاة من أهل الصدقات
لانه المفهوم شرعا وأقل من يصرف إليه ثلاثة وقد تقدم آل النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب الزكاة ولو أوصى
لأول غير النبي صلى الله عليه وسلم صحت وصيته وهل يعمل على القرابة أو على اجتهد الخاكم وجهان
أوجههما كما قال شيخنا الأول وأهل البيت كالأول لكن تدخل الزوجة فيهم أيضا ولو أوصى لاهله من غير
ذكر البيت دخل كل من تازى نفقة أو لا بانه دخل أجداده من الطرفين وألامهاته دخلت جداته من
الطرفين أيضا ولا تدخل الاخوات في الاخوة كعكسه والاجاء آباء الزوجة وكذا أبوزوجة كل يحرم حم
والحامم يدخل فيهم كل محرم بنسب أو رضاع أو مضاورة والوصية للأولى كافي الوقت عليهم ولا يدخل فيهم
المدر ولا أم الولد ولو أوصى للبنات أو الأرامل أو الأيتام أو العميات أو الخجاء أو الزمنى أو أهل السجون
أو الغارمين أو المسكين الموتى أو لحق قبورهم اشترط فقرهم وإن استبعد الأذى في الخجاء لأن الفقراء
فيهم المقصودون بالوصية ثم إن انحصر وأوجب تعميمهم والاجازة الاقتصار على ثلاثة واليتيم من مات
أبوه قبل بلوغه قال ابن السكيت اليتيم في الناس من قبل الأب وفي اليها ثم من قبل الأم قال ابن خالويه ومن
العاين من قبله لا تخم ما يحضنته ويرثه والام والأرملة من لا زوج لها الآن الأرملة من بأت من زوجها
موت أو ببنوته والام لا يشترط فيها تقدم زوج ويشترط كان في اشتراط الخلو عن الزوج حال ولو أوصى
لأرامل أو الأيتام أو البنات لا يدخل فيهن الرجال وإن لم يكن لهم زوجات لأن هذا الاسم في العرف للنساء
أولاه زاب صرف للرجل الذي لا زوجة له ولا تدخل المرأة التي لا زوج لها على أحد رأيين يظهر ترجيح
والقانع السائل والمعتبر من يتعرض للسؤال ولا يسأل وسياق زيادة على ذلك في كتاب الاخضية * (فائدة) *

الناس غلات وبيات وأطفال وذراى إلى البلوغ ثم هم بعد البلوغ ثبات وقتبان إلى الثلاثين ثم هم
بعد ما كملوا إلى الأربعين ثم هم بعد هاشيوخ (ويدخل في وصية الفقراء المساكين وعكسه) فأوصى به
لأحد ما يجوز دفعه لا يخرج لوقوع اسم كل منهما على الاسترخاء لا في الفرد في الفرد ولا بدخل الفقير
المكفي بنفسه قرب أو زوج ولا فقير غير المسلمين كلزكاة ولكن يجوز نقلها والفرق بينهما وبين الزكاة أن
الاطماع لا تعدد إليها امتداد حتى الزكاة إذا لم تكن طمع فقار الفقراء من حيث انما وطبة دائرة بخلاف
الوصية ولذا يجوز تقيدها بفقراء سائر البلاد (ولو جمعها) أى الفقراء والمساكين في الوصية (شرك)
بضم أوله الموصى به بينهما (نصفين) فيجعل نصفه للفقراء ونصفه للمساكين فلا يشترط ذلك على عدد
رؤسهم ولا يجب استيعابهم بل يشعب عند الامكان (وأقل) ما يكفي من (كل صنف) من العلماء
والفقراء والمساكين (ثلاثة) لان أقل الجمع بخلاف بنى زيد بنى عمرو فانه يشترط استيعابهم بأن يقتسم
على عدد رؤسهم كما أضافه كلام الرضا فلو دفع لثنتين من العلماء والفقراء أو المساكين غرم لثالث أقل
منول وقيل الثلث ولا يصرفه بل يسلمه للأقضى ويصرفه بنفسه أو يرد إليه ليدفعه هو قال الزركشى
وقد ذكرنا فرعا وهو أنه إذا وصى لأقربيه وله قريب واحد هل يكون له السك أو النصف أو الثلث
خلاف فليكن هنا ثمانية أه وهو ظاهر والأصح ترجيح الأول كجواب عن بشرط في الفقراء والمساكين
الموصى لهم أن يكونوا أحرار فلا يدخل لهم العبد في ذلك كأنص عليه (وله) أى الموصى والحاكم عند
فقد (الفضل) بين آساد كل صنف بحسب الحاجة ولا تجب التسوية بل بدأ كد تفصيل الأشد حاجة
وعبلا والأولى تقديم أقارب الموصى الذين لا يرون ثم جيرانهم ثم معارفه هذا المألوم يكونوا صور بن فان
أوصى الفقراء بأدومهم محصورون وجب استيعابهم والتسوية بينهم كتحسينهم ويشترط قبولهم بخلاف
الوصية المطاعة للفقراء ولو عين فقراء بلد ولا فقيرهم لم تصح الوصية (أو) وصى (لزيد والفقراء) فالذهب
أنه (أى زيدا) كإحدهم في جواز إعطائه أقل منول) لانه ألحقهم بهم في إضائفة وذلك يقتضى التسوية
فان قيل فليكون زيد فقيرا فيتناوله لفظ الفقراء فلا فائدة له ذكره أوجب بأن له فائدتين منع الانحلال به
وعدم اعتبار بقره كإشهار إليه قوله (لكن) زيد (لا يحرم) بضم أوله وان كان غنيا كما يحرم أحدهم
لعدم وجوب استيعابهم كما سئل عنه عليه (تبيين) اعترض تعبيرة بالذهب فان المسئلة فيها أسبعة أوجه
أصحها ما جرى عليه المصنف وبقية الأوجه مذكورة في المسوطات وقد ذكرنا كثيرا في شرح التبيين
فلا نلعل بذكرها هنا إذا أطلق زيد فان وصفه بوصفهم كان قال لزيد الفقير والفقراء وكان غنيا أشد
نصيبه الفقراء لا وارث الموصى وان كان فقيرا وان وصفه بغير وصفهم كان قال لزيد السكاتب والفقراء
استحق زيد النصف أو وصى لزيد وجماعة محصورين أعلى زيد النصف واستوجب بالنصف إلا شتر
جماعته أو وصى لزيد بدينار والفقراء بثلاث ماله لم يعط أكثر من الدينار وان كان فقيرا لانه قطع لجهاد
الموصى بالنصف دير أو وصى لزيد وجريل أوله والحائط أو الریح أو نحوها مما لا توصف بالمال كالشيطان
أعلى زيد النصف وبطلت الوصية في الباقي كالأوصى لابن زيد وابن عمرو وليس اسمه وابن ولو أضاف
الحائط كان قال وعمارة حائطا المسجد أو حائطا دار زيد وصحت الوصية وصرف النصف في عبارته أو وصى لزيد
والملائكة أو الرياح أو الحيتان أو نحوها أعلى أقل منول كالأوصى لزيد والفقراء وبطلت الوصية
فما زادها به أو وصى لزيد والله لزيد النصف والباقي بصرف في وجوه القرب لانهم صرف لفقير الله
تعالى ولو أوصى بثلاث ماله لله تعالى صرف في وجوه اله على ما ذكرنا وان لم يقل لله تعالى صرف للمساكين
ولو أوصى لامهات أو أولاده وهن ثلاث والفقراء والمساكين جعل الموصى به بينهم أثلاثا (أو) وصى (لجمع
معين غير منحصر كالمولية) والهائبة وبنى عجم (صحت) هذه الوصية (في الظاهر) كالوصية للفقراء
والثاني البطلان لأن التعيين يقتضى الاستيعاب وهو ممتنع بخلاف الفقراء فان عرف الشرع خصه

بثلاثة فاتبع (و) على الأول (له الاختصار على ثلاثة) كفى الفقراء * (قائمة) * من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن أولاد بناته ينسبون اليه وحمل الاشراف الموجودون ومنهم الهاشميون ونقل شيخنا الشهاب ابن حجر العسقلاني في كتابه أبناء العمران في سنة ثلاث وسبعين وستمائة أمر السلطان شعبان الاشراف أن عتازوا عن الناس بعصائب خضراء على العصائم ففعل ذلك بمصر والشام وغيرها وفي ذلك يقول أبو عبد الله بن جابر الاندلسي رحمه الله تعالى

جعلوا لأبناء الرسول علامة * ان العلامة شأن من لم يشهر

نور النبوة في كريم وجوههم * يعني الشريف عن المارزا الاخير

(أو) وصى بشي (لا فارب زيد) مثلاً أو رجه (دخول كل قرابة) له (وان بعد) مسالماً كان أو كافراً غنياً أو فقيراً حراً أو رقيقاً ويكون نصيبه لسيده وان لم أر من صرح به كما يؤخذ من اطلاقهم ور بما يؤخذ من النص المتقدم في الفقراء عدم دخولهم ثم رأيت الناصري بحث في ذلك فقال هل يدخل العبيد في الاقارب وبصرف الى ساداتهم ينبغي أن يدخلوا اذ لم تكن السادة داخليين لان دخولوا لا يتكرر الصراف لاسادة باسمائهم واسماء عبيدهم ثم تعقبه السكالي بن أبي شريف فقال وقد يتوقف دخولهم فيقال ينبغي دخولهم ان لم يكن له اقارب احرار فان كان له اقارب احرار لم يدخل العبيد معهم اذ لا يصدقون بالوصية عادة اه والوجه ما جرى عليه الناصري لقولهم انه لا فرق بين الوارث وغيره لان هذا اللفظ يذكر لارادة جهة القرابة والاسم شامل لكل (تنبيه) أنهم قوله كل قريب انه يجب استيعابهم وهذا اذا انحصر وان لم ينصروا فكل الوصية لا علوية ولا يختص هذا بالجمع حتى لو لم يكن له سوى قريبين أو قريب واحد أخذ الكل لا القسمة على الاصح فان قيل كيف يدخل العبيد مع أن اقارب جمع اقرب وهو أفضل تفضل أجيب بان النسوية قائمة بالعرف وقد قال تعالى وأندرسيتك الاقربين فدخل كل قريب وبضمهم اقرب من بعض وانما هو قوله تعالى للوالدين والاقربين والعطف يقتضي التناهي لكن قيل ان المراد بالاقربين الاولاد وما نزل قوله تعالى وأندرسيتك الاقربين كانت فاطمة رضي الله عنها من جملة من دعي للاندثار (الأصلا) أي الاب والام فقط (و) الا (فرعاً) أي أولاد الصلب فقط فلا يدخلان في الاقارب (في الاصح) اذ لا يسمون اقارباً أما الاجداد والاحفاد فيدخلون لشمول الاسم لهم والثاني يدخلان لانهم لا يدخلان في الوصية لا قرب الاقارب فكيف لا يكونون من الاقارب قال السبكي وهذا أظهر بحثاً ونقلاً وقيل لا يدخل أحد من الاصول والفروع (ولا تدخل قرابة الام) في الوصية لا اقارب (في وصية العرب في الاصح) اذا كان الموصي عربياً فانهم لا يشفخرون بها ولا يعدونها قرابة والثاني يدخل في وصية العرب كالجم وقواء في الشرحين وصحبه في الروضه وجرى عليه ابن المقرئ فهو المعتمد كما قال الزركشي وغيره وما وجه به الاول ضعيف فانه لا خلاف أن قرابة الام تدخل في لفظ الرحم عند العرب والجم جميعاً كما صرح به الرافعي قال السبكي ولا شك أن الرحم هي قرابة فقد قال صلى الله عليه وسلم في القبط ان اهلهم ذمة ورجل لان أمهم عبد صلى الله عليه وسلم منهم وقد افتر صلى الله عليه وسلم بخاله سعد فقال سعد خالي فليرثي امرؤنا حسنه الترمذي وصححه الحاكم (والعبرة) فيما ذكر (باقرب جدي) ينسب اليه زيد وتمدأ ولاده) أي ذلك الجد (قبيلة) فبر تقي في بني الاعمام اليه ولا يمتبر من في دوجته أو من فوقه فالوصية لا اقارب حسنى لا اولاد الحسن دون أولاد من فوقه وأولاد الحسين والوصية لا اقارب الشافعي في زمانه لا اولاد شافع فتقييد الروضه بزمه ليس بيقيد بل يوهم خلاف المراد لانه اقرب جد يعرف به الشافعي ولا يصرف ان ينسب الى جد بعد شافع كما لا يدخل والعباس أخو شافع لانهم انما ينسبون الى المطالب ولو أوصى لا اقارب بعض أولاد الشافعي في هذا الوقت دخل فيه أولاد الشافعي دون غيرهم من أولاد شافع ولولا ذلك لادى ذلك الى دخول جميع الناس فان آدم يحكمهم وخرج بقوله ينسب اليه جد

الام فانه لا ينسب اليه (ويدخل في أقرب أقاربه) أي الموصى (الاصل) من أبوأه (والفرع) من ابن وبنت كما يدخل غيرهم عند عدمهم لان أقربهم هو المفرد بزيادة القرابة وهم كذلك وان لم يطلق عليهم أقارب عرفا والمراد دخولهم في الجملة وأما الاستواء والتقديم فقد نبه عليه بقوله (والاصح تقديم ابن) وان سفل (على الاب) لانه أقوى ارثا وتقصيا ولو عبر كالحاوي الصغير بالفرع لتدخل بنت الابن لكان أولى والمعنى فيه ان الفرع جزء الموصى وجزء الشيء أقرب اليه من أصله فتقدم الاولاد ثم أولادهم وارزولوا ويستوى أولاد البنين وأولاد البنات ثم الابوان على من فوقهما (وأخ) من الجهات الثلاث (على جد) من الجهتين لقوة البنوة على جهة الأبوة وليس لنا موضع يقدم فيه الاخ مطلقا على الجد للاب الا هنا وفي الولاء لغير الاخ لادم لكن قضية التعليل اخراج الاخ لادم وليس مرادا والثاني بسوى بينهما فبما استواء الاولين في الرتبة والاخيرين في الدرجة لادلائهما بالاب والخلاف في الثانية قولان كما ذكر المراسي فلو عبر بالظاهر كافي الى روضة لكان أولى بل المريح في الشرح الصغير ان الخلاف في الاولى أيضا قولان والاعمام والعمات والانحوال والحالات بعد الجدود سواء ثم أولادهم قال ابن الرفعة ويقدم المم والعمة على أبي الجسد والحال والحالة على جد الام وجدها (ولا يرجح بذكره ووراثته بل يستوى الاب والام والابن والبنت) والاخ والاخت كما يستوى المسلم والكافر والاخ من الاب والاخ من الام سواء نعم يقدم ولد الابوين من الاشوة والانحوات والاعمام والعمات والانحوال والحالات وأولادهم على ولد أحدهما ويقدم أخ لاب على ابن أخ لابوين ثم هكذا يقدم الأقرب فالأقرب درجة في الجهة كيف كان عند اتحاد الجهة والا فالعبد من الجهة القريبة يقدم على القريب من الجهة البعيدة كابن ابن الاخ وان سفل يقدم على المم (ويقدم ابن البنت على ابن ابن الابن) لانه أقرب منه في الدرجة وتقدم الحدة من الجهتين على الجسدة من جهة كل جزءه البعوي والحوازي في الوقف وان استويا في الارث لان المأخذ ثم اسم الجدة وهنامعنى القرية ومقتضى كلام أصل الروضة النسوية بين البنين (ولو أوصى لأقارب بنفسه لم تدخل ورثته في الاصح) اعتبارا بعرف الشرع لا بعموم اللفظ ولان الوارث لا يوصى له فالباقية من الباقي لغير الورثة واذا أوصى لأقرب أقارب فالترتيب كما مر لكن لو كان الأقرب وارثا صرف الموصى به للأقرب من غير الوارثين اذ لم يحز الوارثون الوصية بناء على أنه اذا أوصى لأقارب نفسه لم تدخل ورثته

* (فصل) في الاحكام المعنوية وهو القسم الثاني وذ كرمه بيان ما يؤول عن الميت وما ينفعه مبتدئا من ذلك بالقسم الثاني فقال (نصح) الوصية (عاصم عبد) ونحوه من الدواب (ودار) ونحوها من العقارات (و) نحو (غلة حافون) كنصرة بستان مؤقتة ومويدة والاطلاق يقتضي التأيد لانها أموال مقابلة بالاعراض فكات كالعقارات وضبط الامام المنافع بما يملك بالاجارة وغلة عطف على منافع وهو مشعر بغيرها لها قال السبكي والمنافع والغلة متعاربان وكل عين فيها منفعة فتدعى من حيث غير تلك المنفعة اما بقوله بالاستقلال أو بعوض عن فعل غيره أو من عند الله تعالى وذلك الشيء يسمى غلة فالوصى له به ملكه من غير ملك العين ولان المنفعة كاجرة العبد والدار والحافون وكسب العبد وما يثبت في الارض كله غلة نصح الوصية به كاتصع بالمنفعة (تنبيه) قد ذكر المصنف في أول الباب الوصية بالانعام وانما أعادها ليرتب عليها قوله (ويملك الموصى له منفعة العبد) الموصى بها ولو استتبع بداهة خلاف لابي حنيفة لنا ان الوصية بذلك تلزم بالقبول بخلاف العارية فله أن يؤجر ويعبر ويورث عنه ويوصى بها ولو ادعى المصنف بالمنفعة دون أن يتفق فانه لو قال أوصيت لك بان تتنفع به حياتك أو بان تسكن هذه الدار أو بان يتخذ منك هذا العبد اباحة لا تخليك وليس له الاجارة ولا الاعارة في أصح الوجهين

ويفارق ما مر بأنه هنا غير بالفعل وأُسند إلى الخطاب فاقضى قصوره على مباشرة بخلافه ثم * (تنبيه) *
 اطلالة المنفعة يقتضى عدم الفرق بين المؤبد والمقيد وهو كذلك كما قطعناه في باب الاجارة خلافا لما مشينا
 عليه هنا من أن الوصية المؤقتة باحة فلا يجوز (و) ملك أيضا (أكسبه المتأدة) كاحتطاب واصطفا
 وأجر حرفة ونحوها لأنها بدل المنافع الموصى بها بحسب الخلاف النادرة كالهبة واللقطة لأنها لا تصد بالوصية
 وعن ابن عبد السلام أنه قال ما زلت أستشكل ملك الرقبة دون المنفعة وأقول هذا إنما ينتفع بملك
 المنافع فيما الذي بقي لملك الرقبة حتى رأيت في المنام قائلا يقول لو ظهر في الأرض معدن ماله ملك الرقبة
 دون المنفعة اهـ وله أيضا عتقه ويبيع من الموصى له (وكذا مهرها) أى الام الموصى بمنفعته الشخص
 ان تزوجت أو وطئت بشبهة مثلا يملكه الموصى له (في الاصح) لأنه من فوائد الرقبة كالكسب وهذا
 ما في الروضة وأصلها عن العراقيين والبخاري وخزمه الأكثرون والثاني وهو الاشبه في الروضة وأصلها
 ان مهرها لو ارث الموصى أما ارش البكارة اذ لم نقل بالاندراج فهو للوارث لأنه بدل جزء من البدن ويحرم
 على الوارث وطء الامه الموصى بمنفعتها ان كانت ممن يحل لمساقيمن خوف الهلاك بالطلاق والنقصان
 والضعف بالولادة والحمل بخلاف ما اذا كانت ممن لا يحل وقيل يحرم مطلقا كما في المهرهنة وفرق الاول
 بان الراهن هو الذي يجر على نفسه وبأنه متمكن من رفع العاقبة باداء الدين بخلاف الوارث فيهما لا بد على
 الاول أن لا يعطل زمن الوطء ما يستحقه الموصى له من المنفعة كما قاله الاذرى فان وطئ فاولدها فالولد
 حريسيب ولا حد عليه لشبهة وعليه قيمته يشتري بها مثله لتسكون رقبة الوارث ومنفعته الموصى
 له كالمولود له رقبة ونصير أمه أم ولد للوارث تعنى بموته مساوية بالمنفعة ويوزنه المهر للموصى له وكذا
 يحرم وطؤها على الموصى له بمنفعتها فلو وطئها فالولد حريسيب ولا حد كالجزمه في أصل الروضة هنا وقال
 ابن الرفعة انه الصحيح والاسنوي انه أوجه مما جزمه في الوقف انه بعد كأيحد الموقوف عليه والفرق ان
 ملك الموصى له بالمنفعة أتم من ملك الموقوف عليه بدليل انهما تورث عنه كأم ولا كذلك الموقوف عليه قال
 الاذرى وهذا كله فيما لو وصى له بمنفعتها أبدا أما لو وصى له بمدة فالوجه وجوب الحد عليه كالاستباح
 اهـ والمعتد كما قال شيخنا أنه لا حد مطلقا ولو أعتقها الموصى له لم يثبت استيلاؤها لأنه لا يملكها وعليه
 قيمة الولد بناء على الاصح الا ترى من أن الولد المملوك ليس كالكسب ويشتري بها رقيق ويكون مثل
 الامه رقبة للوارث ومنفعته الموصى له وقيل القيمة للوارث ويجوز تزويج الموصى بمنفعته ومن يزوجه
 قال في الوسيط أما العبد فبظهر استقلال الموصى له به لان منع العقد لا تضرب به معنى الحقوق بالا كساب
 وهو المضرر وأما الامه فبزوجها الوارث على الاصح لملكه الرقبة لكن لا بد من رضا الموصى له لمساقيه من
 تضمره اهـ وهذا الذي قاله في الامه يأتي في العبد أيضا فالوجه انه لا بد من رضا الموصى له والوارث في الحالين
 كما قاله شيخنا (لاولدها) من نسكاح أو زنا فلا يملكه الموصى له بمنفعة أمه (في الاصح) بل هو كالام ومنفعته
 له ورقبته للوارث لأنه جزء من الام فيجوز جرحها والثاني يملكه الموصى له كالموقوفه وفرق الاول بان
 الملك في الموقوفة أقوى بدليل أنه ملك الرقبة على قول فقوى الاستتباع بخلافه هنا كذا قيل وهو كما قال
 شيخنا مردود بان الموصى له بالمنفعة أبدا قيل فيه انه ملك الرقبة أيضا حكمه الماردى وغيره فالاولى أن
 يفرق بان الواقف أخرج العين عن ملكه بالوقف على الاصح والموصى لم يخرجها وإنما أخرج المنفعة
 لكن المنفعة استتبع العين على القول المذكور (وله) أى الوارث (اعتاقه) أى العبد الموصى
 بمنفعته ولو وبدلانه مالك لرقبته وتبقى الوصية بحالها ولا يرجع العتيق عليه بقيمة المنفعة لأنه ملك
 الرقبة مساوية بالمنفعة ولا يصح أن يكاتبه ولأن معتقه عن كفارته لجزءه عن الكسب قال الزركشي وينبغي
 أن يكون اخراؤه عن النذر على الخلاف في أنه يسلك به ماله الواجب أو الجائر اهـ ويؤخذ من
 ترجيح المصنف في باب النذر أن المغيب يجزئ أن هذا يجزئ أيضا ولو ملك هذا العتيق رقبة بالارث

أو الوصية أو بفرد ذلك أو بكسبه وإن استمر نفعه من بعده قياداً على ما أوجر الحر نفسه وسائرهم
 استعمالها (وعليه) أي الوارث (نفعته) وكسبه وفلونه (وإن أوصى بنفعته مدة) لأنه ملكه كما
 إذا أجرة (وكذا) إن أوصى بها (أبدى الأصح) بأن يقول أبداً أو مدة حياة العبد أو بطلاق الماسر
 وهو يمكن من دفع الضرر عنه باعتاقه والثاني أنها على الوصي له لأنه مستوفى النفعة فهو كزوج
 وعان المداية كنفقة الرقيق وأما سقي البساتين الموصى بثمره فإن تراضياً عليه أو تبرع به أحدهما انظر
 وليس لأشخصته وإن تنازعا لم يجبر واحدتهما بخلاف النفقة لحمة الروح (د) الوارث (بيعه) أي
 الموصى بنفعته للموصى له قطعاً ولغيره على الراجح (إن لم يؤيد) الموصى بنفعته (كالمتاجر) والجامع
 استحقاق النفعة مدة مؤقتة ويؤخذ من ذلك أن المدة لا بد أن تكون معينة أما إذا كانت مجهولة ككتابة
 زيد فيتمتع بالمتاع بالبعالان كأي المطلب (وإن أبداً) الموصى النفعة أو كانت مجهولة (فالأصح أنه يصح
 بيعه للموصى له) لاجتماع الرقة والمدة له (دون غيره) إذا فائدة غيره فيه أي فائدة طاهرة تقصد
 بالبيع ولا عبرة باحتماله أنه قد يبيح ذكرنا أو نحوه والثاني يصح مطلقاً لكمال الرقة فيه والثالث لا يصح
 مطلقاً لاستغراق النفعة بحق الغير أي في الأولى ولجمال المادة في الثانية وعلى الأول لو اجتمع على بيعه
 فالقياس كمال الركني الصحة ولو أراد صاحب النفعة بيعها قال الزركشي فقياس ما سبق الصحة من
 الوارث دون غيره وجزءه الداري والظاهر كإقال شيخى الصحة مطلقاً لأن غاية المنع المتقدمة لتمام هذا
 وسيأتي تصوير بيع النفعة ولو قتل الموصى بنفعته تلازم وجب القصاص فاقص الوارث من قاتله انتهت
 الوصية كالمومات أو انهم دمت الدار وبطلت منفعتها فإن وجب مال به فهو على القصاص أو يجزية لو جب
 اشترى به مثل الموصى بنفعته ولو كانت الجنابة من الوارث أو الموصى له ولو قطع طرفه بالارث
 للوارث لأن الموصى به باق منتفع به ومقادير المنفعة لا تنضب ولأن الارث بدل بعض العين وإن جنى
 عمداً اقتص منه أو خطأ أو شبه عمداً أو عفا على مال تعلق برقبته ويبع في الجنابة إن لم يقديه فإن زاد
 الثمن على الارث اشترى بالزائد مثله وإن قديه أو أحدهما أو غيرهما عاد كما كان وإن ذري أحدهما
 نسيه فقام بيع في الجنابة أصيب الآخر فإن قيل إذا فديت الرقبة كيف تباع المذافع وحدها أجيب
 بأن يبيعهما وحدها معقول فقد قالوا به في بيع حق البناء على السطح ونحوه بأنهما تباع وحدها بالاجارة
 (د) الأصح أيضاً (أنه اعتبر قيمة العبد كلها) رقبته ومنفعته (من الثالث إن وصى بنفعته أبداً) ولو
 بجهة الموصى له لفرويت البد كالباع بثمن مؤجل ولأن المنفعة المؤبد لا يمكن تفويتها ولأن مدة عمره
 غير معلومة فتعين تقويم الرقبة بما هو مأخوذ من ذلك أن المدة المجهولة كذلك والثاني وخرجه ابن
 مريج أنه يعتبر مانع من قيمته إذا لم يبق له قيمة طمعاً في اعتاقه مثله أوصى بنفعة عبد قيمته
 بمائة مائة وبنها عشرة فالعبد من الثالث على الأول المائة لا التسعون فيعتبر في نفوذ الوصية أن يكون
 له مائتان والمعتبر على الثاني تسعون فقط فيشترط أن يبقى للورثة ضعف التسعين وعلى الأول لو أوصى
 برقبته دون منفعة لم يحسب العبد من الثالث لجمعنا الرقة الحالية عن النفعة كالثالثة (وإن أوصى بها)
 أي منفعة العبد (مدة) معلومة (قوم بنفعته ثم) قوم (مساهماتك المدة) ويحسب الناقص من
 الثالث لأن الحيولة معرضة للزوال فلو قوم بنفعته بمائة وبدونها تلك المدة بشماتين فالوصية بعشرين
 ولو أوصى ببعض النفعة قال ابن الصلاح ينبغي أن يقوم الموصى به دون العين لأنه لم يوص له بجميع
 منافعها ولو أوصى لزيد بنفعة عبد ولا آخر برقبته فرد الموصى له بالنفقة الوصية عادت إلى الوارث كما استأثره
 السبكي * (تنبيه) * ذكر المصنف العبد مثال فإن منفعة الدار وعمرة البساتين كذلك ولو انهم دمت
 الدار الموصى بنفعها فأعادها الوارث بآائها على حق الموصى له كحصة المصنف ولو غصب الموصى بنفعه
 فأجره عن مدة الغصب للموصى له لا للوارث بخلاف تغايره في المؤجر لأننا هنا بدل شئ بغيره لا في المؤجر

الاجارة تنسخ في تلك المدة فتعود المنافع الى مالك الرقبة (وتصح الوصية ببيع) وعرة (تطوع في
 الاظهر) بناء على الاظهر من جوار النيابة فيه لانها عباداة تدخل النيابة في فرضها فتدخل في نفلها كاداء
 الزكاة فان قبل قد نقض هذا في المجموع بالصوم فانه لانيابة في نفلها قطعاً أوجب بان النيابة تصح في فرض
 الزكاة وفرض الحج في الحياة بشرطه وبعد المات وهو المراد فصحت النيابة في نفلها وما وأما فرض الصوم
 فلم تصح النيابة فيه في الحياة بحال فلم تقع المشابهة بينه وبينهما فلا ينقض به ذلك فان قيل ذكرنا هاتين
 الصوم عن المريض المأبوس وجهين من غير ترجيح قال الرافعي تشبيهاً بالحج وقضيته الجواز فلا يصح
 الجواب المذكور أوجب بانهم صرحوا في باب الصوم بانه لا يصح الصوم عن حي بخلاف معذورا كان
 أو غيره ولا يلزم من التشبيه الاتحاد في الترجيح قال الزركشي ويحیی الخلاف في حج الوارث والاجنبي
 عن مات ولم يجب عليه الحج لفقد الاستطاعة ومنهم من قطع بالصح لانه يقع عن الواجب فيها ولهذا
 لو تكافى في الحياة وقع عن فرضه اه والقطع اظهر والثاني المنع لان الضرورة في الفرض منتفية في
 التطوع وعلى الاول تحسب من الثلث فتبطل ان يحجز الثلث أو ما يخص الحج منه من أجرة الحج ويرجع
 للوارث كما قاله القاضي حسين في باب الحج وفرق بينه وبين مال الوصى بالعتق ولم يف ثلثه بجميع عن
 الرقبة حيث يعتق بقدرة على وجهه بان عتق البعض قربة كالكل والحج لا يتبع بعض ثم شرع فيما يفعل عن
 الميت فقال (وبحج) بضم أوله (من بلد أو الميقات كقيد) عملاً بوصيته هذا ان وسعه الثلث والافن
 حيث أمكن نص عليه في عيون المسائل (وان) لم يقيد بل (أطلق) الحج (فمن الميقات) بفتح منه (في
 الاصح) حمله على أقل الدرجات والثاني من بلده لان الغالب التجهيز للحج منه وأجاب الاول بان هذا ليس
 بغالب * (تنبيه) * هذا اذا قال حجوا عني من ثلثي فان قال حجوا عني بثلثي فعل ما يمكن به ذلك من حجتين
 فاكثر فان فضل ما لا يمكن أن يحج به كان للوارث كما مر (وحجة الاسلام) وان لم يوص بهم فاحسب على
 المشهور (من رأس المال) كسائر الديون وأولى وكذا كل واجب بأصل الشرع كالعمرة والزكاة
 والكفارة سواء أوصى به في الصحة أم في المرض وحجة النذر كحجة الاسلام على الاصح كذا قاله قال ابن
 الرفعة ومحمده اذا التزمه في الصحة فان التزمه في المرض في الثلث قطعاً قاله الفرواني ونقله الباقلاني عن الامام
 وقال ينبغي الفتوى به (فان أوصى بهما من رأس المال أو من الثلث عمل به) وهو في الاولى تأكيد
 لانه المعتبر بدونها وفي الثانية قصد الفرق بالورثة لتوفير الثلثين فتزاحم الوصايا بخلاف مال الوصى بعق
 أم الولد من الثلث فانها تعتق من رأس المال لان الاستيلاء اتلاف فلم يؤثر فيه الوصية فان لم يف الثلث
 بما ذكر لم يقدم الحج بل يوزع عليها وعلى الحج بالحصصه وبكامل الواجب من رأس المال كقولنا ائضوا
 ديني من ثلثي فلم يف الثلث به وحديثه تدور المسئلة لتوقف معرفة ما تم به على معرفة ثلث الباقي وطريق
 استخراجه فيما لو أوصى بحجة الاسلام من الثلث والاجرة لهامائة وأوصى لزيد بمائة والتركاة ثلاثمائة
 أن يفرض ما يتم به الحج شيئاً يتي ثلاثمائة الاشياء أترع منها ثمانمائة وهو مائة الاثلاث شي اقسمه بين الحج وزيد
 نصيبين فنصيب الحج خمسون الاسدس شي فيض الى ذلك الشيء مبالغ خمسين وخمسة أسداس تعدل مائة
 وذلك تمام الاجرة فاسقط خمسين بخمسين يبقى خمسة أسداس شي في مقابلة خمسين واذا كان خمسة أسداس
 الشيء خمسين كان الشيء ستمين فترع الستين من رأس المال ثم خذ ثلث الباقي وهو ثمانون اقسمه بين
 الوصيتين يحصل لصاحب الوصية أربعون وللحج أربعون فهي مع الستين الثلاثي ترعتهما من رأس المال
 تمام أجرة الحج (وان أطلق الوصية بها) أي بحجة الاسلام بان لم يقيد بها رأس مال ولا ثلث (فمن رأس
 المال) كقولنا يوصي وتحمّل الوصية بهما على التأكيد أو التذكير كليهما (وقيل من الثلث) لانه مصرف
 الوصايا فيجعل ذكر الوصية عليه وقوله (وبحج) عنه (من الميقات) لبلده مطرعه على القولين لكن
 على الاول جواً وعلى الثاني على الاصح لانه لو كان حياً لم يلزمه سواء ولا يخرج من ماله الا ما كان مستحقاً

عليه فان اوصى أن يجمع عنه من ديرة أهله أمثل نعم أن اوصى بذلك من الثلث ويجز عنه من حيث أمكن
ولو قال أجمعوا عني زيدا يجمع بين دينار أمثل لأمير أن يجمع من ثلثي مع خروجهما من الثلث وان وجد
من يجمع بدونهما لم يخرج من الثلث فمقدار أجرة حجة من المقاتل من رأس المال والرائد ميسر من
الثلث كسائر التبرعات قال ابن شهاب ويني أن يقطع لذلك فإنه يقع كثير وان لم يكن أحدا فوجبه من
يجمع ما قل من ذلك صرف اليه ذلك القدر اذا خرج من الثلث وكان الباقي للورثة كما أتى به ابن عبد السلام
وقبل يجب صرف الجميع ووجه الاذرى ولو قال أجمعوا عني زيدا بكذا لم ينعين سنة فاستمع زيد من يجمع
الوصية على غيرها لاجله أو يستأجر غيره في عام الوصية والحج حجة الاسلام لا نقل في ذلك قال الاذرى وبما
أنه ان كان قد تمكن من الحج في حياته وأخبرها ما حتى مات لا يخرج عن علمه لانه مات عامها بالتأخير على
الاصح فوجب أن يكون الاجماع عليه على الفور قلها وان لم يكن استقر عليه في حياته ولا تمكن آخر الميعين
الى الياس من يجمع عنه لانها كانت نوى قال وفيه احتمال الى التأخير من التفرير اهـ وهذا أظهر
ولو امتنع الميعين من الحج عنه أخ غيره بآخرة المثل أو أفل ان كان الموصى به حجة الاسلام وان كان تامة
فهل تعامل الوصية به وجهان أحدهما الاتباع (وللاجنبي أن يجمع) حجة الاسلام وكذا خبره وحجة
الذرى وعمره (عن الميت) من مال نفسه وان لم يجب عليه حجة الاسلام وعمره قبل موته لعدم استطاعته
(بغير اذنه في الاصح) كفضاء الدين والثاني لا بد من اذنه لا فقهنا الى النية ووجهه المصنف في انفايه من الصوم
في كتاب الصيام وفرق الاول بان الصوم بدلا وهو ادمداد (تنبيه) قوله بغير اذنه ظاهرة اذن
الميت قبل وفاته وهو ظاهر اذا كان اذنه في حال جواز الاستنابة وقال ابن الملقن به بقول المصنف
بغير اذنه أو بغير اذن الوارث كدما رواها في الروضة وأصلها وهو صحيح أيضا فإنه اذا اذن الوارث
صح قلها قال الاذرى وحينئذ فينبغي أن يقال بغير اذن ليشمل اذنه واذن الوارث والحاصل كما حيث
لا وارث أو كال الوارث الخاص مطلقا ونحوه اهـ واذا عين الميت شخصا تعين وارثا كان أو غيره وقوله
للاجنبي ذريتهم ان لا يرضى أن يجمع عنه جزيما وان لم يكن وارثا يؤيد ما سبق في الصوم عنه لكن قبله
في الشرح والروضة بالوارث وهو المعتمد وفي معنى الوارث الوصى كما قاله الاذرى والسيد ولو كان على
العبد حجة نذر ومات ولم يوص به او جهات فان جاز ما فتح السيد عنه أو غيره بان السيد صح أو بغير
اذنه وجهان حكاهما الرويان عن والده وقال انه مما ينبغي على الوجهين هنا ما جاز المتنازع فقال
المرقبون ان لم يوص به لم يجمع عنه ونقل المصنف في المجموع في كتاب الحج الاتفاق عليه مع حكايته
هذا تبع الارامى عن السرخسى ان للوراث الاستنابة وان الاجنبى لا يستقل به على الاصح وما ذكر في كتاب
الحج هو المعتمد وجرى عليه ابن المقرئ في روضه ما وعبارته مع الشرح ولو جاز عنه الوارث أو الاجنبى تنازعا
بالوصية لم يجمع لعدم وجوبه على الميت وفي كلام الشارح ما يؤهم اعتماد الثاني ويجوز أن يكون
أجبر المتنازع بهذا اوصيا بخلاف حجة الاسلام وفي التفرع خلاف مبنى على ما دأب عليه وقدم الكلام
على ذلك في كتاب الحج ويجوز للاجنبي أن يؤدى عن الميت زكاة الفغار وزكاة المال على الاصح المنصوص
كما قاله في الروضة وأصلها وهل يتأب الميت عليه قال القاضى أبو العلياب ان كان قد تقدم منع بلاذره في
التأخير لم يثبت والاثنى (ويؤدى الوارث عنه) أى الميت من الزكاة (الواجب المالى) كمنع
والطعام وكسوة (في كفارة مرتبة) وهى كفارة وقاع رمضان والفاهار والقتل ويكون الولاء للميت
العتق وخروج المالى البدنى كالصوم وقدم الكلام عليه فى باب (ويعلم ويكسو) الوارث أيضا من
الزكاة (في) الكفارة (الخيرية) وهى كفارة اليمين ونذر الجعاج وتخريم عين الامة أو الزوجة والوارث
ويكسو بمعنى أو (والاصح أنه) أى الوارث (يؤتى أيضا) في الخيرية كالمرتبة لانه نائبه شرعا فاعتقده
كأنه قه والثانى ذل لا ضرورة هذا الى العتق (تنبيه) أطلق المصنف التخييرها بين الثلث

والواجب عليه كما قال الرافعي في كتاب الايمان ألقها نعمة (و) الاصح (أن له) أي الوارث (الادام من ماله اذ لم تكن تركته) سواء العتيق وغيره كقضاء الدين والثاني لا بعد العباداة عن النيابة والثالث يمنع الاعتناق فقط لعدم اثبات الولاية للميت * (تنبيه) * قوله اذ لم تكن تركته قديهم منهم منعه عند وجود التركة وفي كلام الرافعي ما يوافقه بخلافه قال يشبهه كالأجنبي ونارعه السبكي فيه وقال الذي يظهر جواز الاداء من ماله مع وجود تركته قال ثم رأيت في البيان ما يوافقه وقال البلقيني ما اقتضاه مفهوم كلام السكّاب وغيره من المنع عند وجود تركته بعد من النظر لان الوارث امسك التركة وقضاء حق الأدنى المبني على المضايقة من غير ما نفى الله تعالى أولى اه وهو ظاهر ولعل تقييد المصنف لاثبات الخلاف لا للمنع (د) الاصح (أنه) أي كلام الاطعمام والكسوة (يقع عنه) أي الميت (لوتبرع أجنبي) هو وغير الوارث عنه (بطعام أو كسوة) كقضاء دينه والثاني لا بعد العباداة عن النيابة (لاعتناق) تبرع به أجنبي عن الميت فلا يقع عنه (في الاصح) لاجتماع بعد العباداة عن النيابة وبعد الولاية للميت والثاني يقع عنه كغيره وهذا التصحيح في الخيرة والمرتبة أحد اذ من الاطلاق ولا ينافي ذلك كما قال الشارح مالى الروضة كالماله في كتاب الايمان من تصحيح الوقوع في المرتبة بناء على تعليل المنع في الخيرة بسهولة التكفير بغير اعتناق لانه مبني على مرجوح فالعتمد ما هنا وان خالف في ذلك الاسنوي وغيره ولوبات وعابه دين ولا تركه فاداه الوارث من ماله وجب على المستحق القبول بخلاف ما اذا تبرع به أجنبي لان الوارث قائم مقام مورثه ثم شرع فيما ينفع الميت فقال (وينفع الميت صدقة) عنه ووقف وبناء مسجد وحفر بئر ونحو ذلك (ودعاء) له (من وارث وأجنبي) كما ينفعه ما فعله من ذلك في حياته وللإجماع والانتجار الصحيحة في بعضها كغير اذامات ابن آدم انقطع عنه الامن ثلاث صدقة جارية وعلم ينقطع به أو ولد صالح يذوقه وتبرع به من عبادة قال يارسول الله ان أي مائت أفأصدق عنها قال نعم قال أي الصدقة أفضل قال سقي الماء رواه ما سلم وغيره وروى الامام أحمد بإسناد صحيح عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله يرفع الدرجة للعبد في الجنة فيقول يا رب انى لي هذا فيقال بأداء ولدك لك وقال تعالى والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان أننى نأمرهم بالدعاء للأسابقين وأما قوله تعالى وأن ليس للانسان الا ما سعى فعلم مخصوص بذلك وقيل منسوخ به وكما ينفع الميت بذلك ينفع به المتصدق ولا ينقص من أجر المتصدق شئ ولهذا يستحب له أن ينوى بصدقته من أوبى * (تنبيه) * كلام المصنف قديهم أنه لا ينفعه ثواب غير ذلك كاصلاة عنه قضاء أو غيره وقراءة القرآن وهو المشهور عندنا ونقله المصنف في شرح مسلم والفتاوى عن الشافعي رضي الله عنه والاكثر من واستثنى صاحب التلخيص من الصلاة وكفى الطواف وقال يأتيهم ما لا يجير من المعوج عنه تبعها لطواف وصحها وقال ابن عبد السلام في بعض فتاويه لا يجوز أن يجعل ثواب القراءة للميت لانه تصرف في الثواب من غير اذن الشارع وحكي القرطبي في التذكرة أنه روى في المنام بعد وفاته فسل عن ذلك فقال كنت أقول ذلك في الدنيا والآخرة بانى أن ثواب القراءة يصل الى الميت وحكى المصنف في شرح مسلم والاذكار وجهها أن ثواب القراءة يصل الى الميت كذهب الائمة الثلاثة واختاره جماعة من الاصحاب منهم ابن الصلاح والمحب الطبري وابن أبي الم واصلح الأختار وابن أبي عصرون وعابه عل الناس ومارأه المسلمون حسنة فهو عند الله حسن وقال السبكي والذي دل عليه الخبر بالاستنباط أن بعض القرآن اذا قصده نفع الميت وتحقيق ما هو فيه نفعه اذ ثبت ان الفائدة لما قصدها القارئ نفع المادوخ نفعه وأقره النبي صلى الله عليه وسلم بقوله وما يدريك انتم ارقية واذا نفعته الحى بالقصد كان نفع الميت بها أولى اه وقد جوز القاضى حسين الاستتجار على قراءة القرآن عند الميت وقال ابن الصلاح وينبغي أن يقول اللهم أوصل ثواب ما قرأه فلان فيه له دعاء ولا يخالف في ذلك القرطبي والبيهقي وينبغي الجزم بنفع هذا لانه

اذا نفع الدعاء وجاز بما ليس لاداعي فلا يجوز بعباده أولى وهذا لا يختص بالقراءة بل يجري في سائر الاهمال
 وكان الشيخ برهان الدين الفراري يشكر قولهم اللهم أوصل ثواب ما تلوته الى رفات خاصة والى المسلمين عامة
 لان ما يختص بشخص لا يتصور التعميم فيه كما لو قال خصمك بمسءة البراهم لا يصح أن يقول وهو عامة
 للمسلمين قال الزركشي والمظاهر خلاف ما قاله فان الثواب قد يتفاوت فاعلاء ما يخص زيداً وأدائه ما كان
 عاماً والله تعالى يتصرف فيما يليه من الثواب بما يشاء وقد أشار الروياني في أول الحلية الى هذا فقال
 صلاة الله تعالى على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم خاصة وعلى النبيين عامة اهـ وأما ثواب القراءة الى سيدنا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح الشيخ تاج الدين الفارزاني منه وعلمه بأنه لا يتجرأ على الجنب الرفيع الاجبا
 أذن فيه ولم يأذن الا في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وسؤال الوسيلة قال الزركشي ولهذا اختلفوا في
 جواز الدعاء له بالرحمة وان كانت بمعنى الصلاة سابق الصلاة من معنى التعظيم بخلاف الرحمة المبردة وجوزوه
 بعضهم واختاره السبكي واحتج بان ابن عمر رضى الله تعالى عنهما كان يعتمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عمر ايدمه وثه من غير وصية وحكى الفزالي في الاحياء عن علي بن الموفى وكان من طبقة الجند أنه سمع من
 النبي صلى الله عليه وسلم جميعاً وعددها المئاة ستين حجة وعن محمد بن اسحق السراج النيسابوري أنه
 ستم من النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة آلاف حجة ومعنى مثل ذلك اهـ ولكن هؤلاء
 أئمة يجهلون فان مذهب الشافعي ان التخصيص عن الغير بغير اذنه لا يجوز كما صرح به المصنف في باب
 الاوصية وعبارته هناك ولا تخصية عن الغير بغير اذنه ولا عن الميت اذا لم يوص به سواء علم أنه قد قدم أن
 المصنف أسقط القسم الثالث من أقسام الوصية وهو ما يتعلق بالحساب ولا بأس بذلك كمرطوف منه فنقول
 لو أوصى لزيد بمثل نصيب ابنه الحائز وأجاز الوصية أعطى النصف لاقتضاها أن يكون لكل منهما نصيب
 وأن يكون المصيبان مثابن وان ردت الوصية ردت الى الثالث وان أوصى له بنصيب كتصيب أحد أبنائه وله
 ابنان فهو كإبن آخر معهم ولو كانوا ثلاثة كانت الوصية بالربع وهكذا واضبطه أن نفع الفريضة بنون
 الوصية وتزيد بمثل نصيب الموصى بهل أمية فان كان له بنت وأوصى بمثل نصيبها فالوصية بالنثل فان
 الفريضة من اثنين لو لم تكن وصية فزاد عليهم ما سهم للموصى له أو كان له بنتان فأوصى بمثل نصيب
 أحدهما فالوصية بالربع لان الفريضة كانت من ثلاثة لولا الوصية لكل واحدة منهما سهم فزاد للموصى
 له سهماً تبلغ أربعة وان أوصى بمثل نصيب بنت وله ثلاث بنات فالوصية بسهمين من أحد عشر لانهم من
 تسعة لولا الوصية فتريدهما على التسعة تبلغ أحد عشر ولو أوصى بمثل نصيب ابنه ولابن له وارث بثلث
 وصيته اذ لا نصيب لابن بخلافه لو أوصى بمثل نصيب ابن ولابن له تصح الوصية كفي المكافى وكأنه قال بمثل
 نصيب ابن لي لو كان ولو أوصى له ثلاثة بنين بمثل نصيب بنت لو كانت فالوصية بالثلث لانها من سبعة لولا
 الوصية ونصيب الثلث منها سهم فتريد على السبعة واحدات تبلغ ثمانية وان أوصى لزيد بمثل نصيب
 أحد أولاده أو ورثته أعطى كآلهم نصيباً لانه المتيقن فزاد على مستأثرهم لولا الوصية مثل سهم ألقم فلو
 كان له ابن وبنت فالوصية بالربع فبقسم المال كما قسم بين ابن وبنتين ولو أوصى بنصيب من ماله أو بحره
 أو حفا أو قسماً أو بشئ قابل أو كثير أو قليل أو سهم أو نحو ذلك وجع الى الوارث في تفسيره ويقبل
 تفسيره بأقل متعول كما في الافرافان ادعى الموصى له زيادة حاف الوارث أنه لا يعلم ارادته ولو أوصى بالنثل
 الا شياً قبل تفسيره بأقل متعول وحمل الشئ المستثنى على الأكثر ليقع التفسير بالأقل وان قال أعطوه
 من واحد الى عشرة أو واحد في عشرة حكماً في الاقرار أو أعطوه أكثر مالى أو مقله أو عامته فالوصية بما
 فوق النصف لان الملقا ظاهر فيه وان قال أعطوه زهاء ألف بضم الراء والمدغمه فوق نصفه فان قيل معنى
 زهاء ألف لغة قدره فيبقى أن يملأه ألف أعجب بان معناه قدره تقريباً بالتحديد من زهرته بكذا أى حرزته
 حكاه الصغاني فقلت الواو حمزة لتعارفها الز ألف زائدة كفي كساء أو أعطوه دراهم أو دنانير حصل على

ثلاثة لانما أقل الجمع من غالب البلاد فان لم يكن غالب نقد قسرة الوارث وفي هذا القدر كفاية لاولى الاسباب
 فان الحساب فن طويل ولذا جعلاه على ما رآه وأخر دونه بالتصنيف فالجواب على مصنفاته

*(فصل) في الرجوع عن الوصية (له) أي الموصي (الرجوع عن الوصية) أي عن التبرع
 المتعلق بالموت بالاجماع كالحكمة لاستاذ أبو منصور ولائنه عطية لم يرزل عنها ماله عطيا فاشبهت الهبة
 قبل القبض (وعن بعضها) تكن أوصى بشئ ثم رجع عن بعضه لما روى البيهقي عن عرو رضي الله عنه
 بغير الرجل من وصيته ما شاء أما الخبز في المرض فلا يجوز الرجوع عنه وإن كان يعتبر من الثلث الا فيما
 لفرعه كالهبة ويحصل الرجوع بالقول بانه وورثها ما أشار اليه المصنف (بقوله) أي الموصي (نقضت
 الوصية أو ابطالها) أو رفعها أو رددها (أو رجعت فيها أو قسرتها) أو أزلتها ونحو ذلك من الصرائع
 وكذا لو قال هو حرام على الموصي له على المذهب (أو هذا الوارث) بعد موتي مشيرا الى الموصي به أو هو
 ميراثي لانه لا يكون لوارثه الا اذا انقطع تعلق الموصي له عنه فان قبل يجوز أن يقال بطلان نصف
 الوصية خلا على النسخة يكتفي بالوارث والموصي له كسبائي فيما لو أوصى بشئ لزيد ثم أوصى به لعمرو وان
 الوصية الثانية تشرى لك أجيب بياهم انما كانت تشرى كما تم لشاركتها الاولى في التبرع بخلاف ما هنا ما تم
 بقوة الارث الثابت فهو اولى بان قوله هذا الوارثي بعدموتى مفهوم صفة أي لا لغيره وأما قوله هو لعمرو
 بعد قوله هو لزيد فمفهوم لقب والعجم انه ليس بمجدة فلذلك قبل فيه بالتشريع بدون تلك ولو قال هو
 تركتي لم يكن رجوعا لان الوصية من التركة ولو سئل عن الوصية فانكرها قال الرافعي فهو على ما سأل في جدد
 الوكالة أي فيطرف فيه بين أن يكون لغرض فلا يكون رجوعا أو لا لغرض فيكون رجوعا وهذا هو المعتمد
 ووقع في أصل الروضة هنا أنه رجوع وفي التدبير أنه ليس برجوع ويمكن حل ذلك على ما سأل (و) يحصل
 الرجوع أيضا عن الوصية لاصية رجوع بل تصرف الموصي فيها (بييع) وان حصل بعده فسخ
 ولو بجوار المالك (و) نحو (امتناع واصداق) من التصرفات الناجزة اللازمة في الحياة بالاجماع كما
 نقله ابن المنذر لانه يدل على الاعراض عن الوصية وتنفيذ هذه التصرفات ولا تعود الوصية لو عاد المالك قال
 الزركشي ولا يجيء فيه الخسلاف في نظيره من الفلاس والهبة للولد لان البائع والوالد سابقا ليس للمشتري
 والوالد باطله وأما الموصي فله ابطال الوصية (وكذا هبة أو رهن مع قبض) في كل منهما رجوع جزا
 لزوال المالك في الاولى وتمريضه للبيع في الثانية ولكن في الرهن وجه انه ليس برجوع لانه لا يزول المالك
 (وكذا ذونه) أي يكون ذلك رجوعا من غير قبض فيهما (في الاصح) لانه عرض له والملك وذلك يدل
 على الاعراض عن الوصية والثاني للبقاء ملكه *(تنبيه)* ما ذكر في الهبة بمحله في الصحة وأما
 الفاسدة فحكي البارودي فيها ثلاثة أوجه ثالثها ان اتصل بها القبض كانت رجوعا والا فلا قال في الكفاية
 وكلامه يفهم طرفهما في الرهن الفاسد والاوجه كما قال شيخنا أنه رجوع فيهما مطلقا كالعرض على
 ما يأتي بل أولى (و) يحصل الرجوع أيضا (بوصية هذه التصرفات) فيما أوصى به كبيع وهبة وماعطاف
 عليهما لا لشعاره بالرجوع (وكذا توكيل في بيعه) أي الموصي به (وعرضه عليه) أو على الرهن أو الهبة
 يكون رجوعا (في الاصح) لانه توسل الى أمر يحصل به الرجوع والشأن يكون رجوعا في النصف فقط كما
 صرح به في الروضة بالنسبة للوصية والتوكيل لا مطلقا كما هو ههنا اطلاق المتن في الجميع والروضة في العرض
 ولو أجزأ الموصي به أو أعارده أو استخدمه أو ركب المركوب أو لبس الثوب أو أذن للرفيق في التجارة أو كانت
 حاربه فزوجه أو وطنها وان أزل أو عملها صنعت أو عهدا فزوجه أو عملها صنعت أو سئل عن الوصية فقال
 لا أدري لم يكن رجوعا لان هذا لا ينافي الوصية بل هي اما انتفاع وله المنفعة والرقبة قبل موته واما استصلاح
 قصده أو إداة الموصي له *(تنبيه)* هذا كله في وصية معين فان أوصى بثلاث ماله ثم هلك أو تصرف في
 جميعه يبيع أو غيره لم يكن رجوعا لان الثالث مطلق لا يختص بمالك كوقت الوصية بل العبرة بما ملكه عند

الموت زاد أو نقص أو تبدل كتحريمه في الوصية وأما ما هو غيرهما (وخطا حنطه معينة) وصى به بجملة
أخرى (رجوع) سواء أتناهها بمتاها أم غيره لتعذر التسليم بما أحدثه في الدين * (تنبيه) * المراد
بالخطا ما لا يمكن تغييره فان أمكن فلا رجوع كما صرح به في الكفاية وتعليقهم مصرح به وكان الأولى أن
يقول كل وصية دخلها أي الموصي لأنها لو اختلطت بنفسها أو خطاها غير يبرأ منه لأنه لو كان
الموصي به صاع مثلا من الحنطة بغير تعيين حكمه منذ كثر في قوله (ولو وصى بصاع من صبرة) معينة
(تخلطها) الموصي (بأن يوصيها رجوع) لأنه أحدث بالخطا زيادة لم يرض بتسليمها ولا يمكن بدونها
واستمرز بخلها على الواختلطت بنفسها أو خطاها أجنبي بغير إذنه فإنه لا يؤثر (أو بمتاها فلا) لأنه لم يحدث
تغيرا (وكذا لو خلطها (بأردأ) منها (في الأصح) لأنه كالتعيب والثاني رجوع لأنه غير فاشبه الخطا
بالأبود فان أوصى بصاع من حنطة ولم يصفها ولم يبين الصاع فلا أثر للخطا وبه عليه الوارث ما شاء من
حنطة التركة فان قال من ماله حنطة الوارث فإن وصفها وقال من حنطتي الفلانية فالوصف سرعي فان بطل
بخلها بطلت الوصية (وطعن حنطه وصى به أو بذرها) بحجة بخله أي حنطه وصى بها وكذا يقدري
قبلة المعافاة (وعين دقيق) وخبز عجين وخبز شاة واحضان بيض لصوص دجاج ليتفرخ وذبغ جلده
وطبخ لحم (وغرل فطن وفتح غزل وقطع ثوب قيصا) وصبغه أو قصاره وجعل الخشب بابا (وبناء وغراس
في عرسه رجوع) عن الوصية لمعين أحدهما زوال الاسم قبل استحقاق الموصي له فكان كالثلث
والثاني الاستعارة بالأعراض عن الوصية وبه زوى الأول منها إلى النص والثاني إلى أبي اسحق وعليهما ينبغي
ما هو حاصل ذلك بغير إذنه قياس الأول أنه رجوع بقياس الثاني المنع هذا للأوجه كما قال شيخنا إن كالا
مهما تعليل مستقل فان الأصحاب به المثل بكل منهما ولو طبخ الموصي اللحم أو شواه وجعله وهو لا يفسد
قديدا أو جعل الحبر قتيئا أو حتى القطن فراشا أوجبة كان رجوعا لاشبه ذلك بالصرف عن الوصية ولأن
القد يدعى لاسمي الحاصل على الإطلاق والتماسي لحم قديد بخلاف ملح جفف وطبا أو قد قد لحما قد يفسد فانه
ليس برجوع لأن ذلك صوت للربط واللحم عن الفساد فلا يشعر بتغير القصد فان قيل شرب العجين
لصوت عن الفساد أيضا مع أنه رجوع أجيب بأن فيه مع صوته نهشته لئلا كل بخلاف ما هنا وقيل إن
ذلك رجوع لزوال الاسم وبخلاف ما لو خاط الثوب وهو معلق عن الوصية أو غسله أو نقل الموصي
به إلى مكان آخر ولو بعدا عن محل الوصية فلا يكون ذلك رجوعا لأن لا شعاع لكل منها بالرجوع وخرج
ببناء وغراس الررع في العرصة فلا يكون رجوعا كالبيس الثوب نعم إن كان المزروع مما تبقى أصوله
فالأقرب كما قال الأذري إلى كلامهم في بيع الأصول والثمار أنه كالغراس لأنه يراد للدوام ولو عرستنا
أوصى به لم يكن رجوعا إلا ان غير اسمه كأن جعله حنطا ولم يغيره لكن أحدث فيه بابا من عنده فيكون رجوعا
وهدم الدار الميال لانه رجوع في النقض من طوب وخشب وفي العرصة أيضا لانه في ذلك في الصرف
عن جهة الوصية وانهدمها ولو لم يدم فغيره يعالها في النقض لبطان الاسم لافي العرصة وأما ان بقي
لبقائها بما حالها مادام ان بطل الاسم والباطل في نقض المتهدم منها فمما كنفه ابن الرقة عن النص
وقطع الجهور ولا أثر لانه مادام بعد الموت وقبل القبول وان زال اسمه بذلك لاستقرار الوصية بالموت وبقاء
اسم الدار بمنزلة * (فروع) * لو أوصى بمنفعة رقيق متلانة ثم أجزسته ومات عقب الأجرة بطلت وصيته
لأن المستحق للموصي له السنة الأولى فإذا انصرفت إلى جهة أخرى بطلت الوصية أو مات بعد ستة أشهر
بطلت في النصف الأول ولو حبس الرقيق الوارث السنة بلاهه زعم الموصي له الأجرة ولا أثر لانقضاء مدة
الأجرة قبل موته ولو أوصى بمنفعة عبد لشخص سنة غير معينة مع ذلك وبين الوارث ذلك قال الأذري
ويشبه أن يقال يحول الإطلاق على سنة متصلة بموته لاسيما إذا كان الموصي له مضطرا إلى من يتقدمه مرض
أو زمانه وعلم الموصي حاله وقصد اعاقته وأما أحالة الأمر على تعيين الوارث فليس بالواضح قال لكن يشهد له

قول القاضي لأوصى بثمره هذا البستان سنة ولم يعينها فتعينها إلى الواوئ اه وقد يدل للبحث المـ
الاولى فان الوصية حملت فيها على السنة الاولى وقد يفرق بان الوصية بالنافع تقتضي عليك بجميع منافعه
فكان المناسب لذلك الحمل على السنة الاولى وهناك نحوه بنوع منها وهو الخدمة فجعلت الخيرة في زمنه
للاوئ ولأوصى لزيد بثمان مئة ثم بمائة أخرى معينة اسبقتهما وان أطلقهما أو أحدهما فبأنه
لان المبيعة المنظمة ولأوصى له بمائة ثم بخمسين ثم بـ مئة فقط لانه بما قصد تقليل حقه فيؤخذ باليقين
وان أوصى له بخمسين ثم بمائة فبأنه لان المبيعة فلو وجدنا الوصيتين ولم نعلم للتأخر منهما أعلى المبتين
وهو مـ لاحتـ مال تأخر الوصية ثم لأوصى لزيد بمائة ولم يرد بمائة ثم قال لا تخشأ شركك معهما الأعلى
أنف ما يبدىه ولأوصى به بين لزيد ثم أوصى به العـ ولم يكن رجوعا عن وصيته لاحتمال ارادة التـ
فيشرك بينهما كقول قال دفعة واحدة أوصيت بهما لكما لكن لو رد أحدهما الوصية في الاولى كان الكل
لا يـ بخلافه في الثانية فإنه يكون له النصف فقط لانه الذي أوجبه الموصى صـ بخلافه في الاولى
ولوأوصى به بين لزيد ثم بنصفها العـ وتبـ لا قسمها أنـ ثلثها لـ ولـ ثلثها لـ الثاني فان رد الاول
فنهـ الثاني أو الثاني فسكها لـ كذا قاله قال في المهمات وهو غلط بل الصواب أن يقال لـ ثلاثة
أربعة وللثاني الربع اذ النصف لـ وقد شرکه مع الثاني في النصف الآخر واعتـه باليقين بان
الطريقة التي أشار إليها طريقة ضعيفة والصواب المـ المقول في المذهب ما ذكره علما بطريقة
العول التي نص عليها الشافعي في الام واختارها ابن الحـ وتقرؤها أن يقال معنـ مال
فـ النصف على الكل فتكون الحـ ثلاثة تقسم على النسبة فيكون لصاحب المال ثلثه ولصاحب
النصف الثالث وان أوصى بعبد لزيد ثم أوصى بعـ أو أوصى بعـ ثم أوصى بـ لزيد كان رجوعا عن
الوصية الاولى في أحد وجهين مقتضى كلام أصل الروضة ترجحه لان الثانية ليست من جنس الاولى
وبهذا فارق مالو أوصى به بين لزيد ثم أوصى به العـ ولو قال أوصيت لزيد بثلاث مـ مثلا الاثـ مـ
كان استثناء مستغرقا وهل ياغب الاستثناء كفي العلاقات والافرار ونحوهما أو يكون رجوعا عن الوصية كما
يؤخذ من قول ابن الرفعة في الاستثناء المستغرق في الافرار ان قوله له على عشرة الا عشرة بمنزلة قوله له على
عشرة مـ على شيء اه فكأنه قال في الوصية أوصيته بكذا ما أوصيته بشيء وهذا رجوع وظاهر كلام
الشيخين كما ذكرنا لصحاب الاول وصرح البارديني بتصحح الثاني وبرهن عليه بأشياء كثيرة في كشف
الغوامض وشرحه وهذا هو الذي يظهر

*(فصل) في الوصاية كما عبر بها في الحر والـ ووجه عدل المصنف عنها الى التعبير بالإيـ لان المـ
قد لا يفهم الفرق بين الوصية والوصاية الذي اصطلح عليه الفقهاء من تخصيصهم الوصية بكذا والوصاية
بكذا كما قدمته أول الباب فقال (يسن الايـ بقضاء) الحقوقي من (الدين) ورد الودائع والـ
وغيرها (و) في تنفيذ الوصايا ان كانت (و) في (النظر في أمر الاطفال) ونحوهم كالجـ ومن بلغ سـ
بالاجـ واتباعا لـ وان كان القياس منعه لـ قطع سـ الوصية ولا يـ بالموت لكن قام الدليل
على جواز فروى سليمان بن عـ عن هشام بن عـ قال أوصى الى الزبير سبعة من الصحابة منهم عثمان
والمقداد وعبد الرحمن بن عوف فكان يحفظ أموالهم وينفق عليهم من ماله ولم يعرف لهم مخالف وروى
البهقي بإسناد حسن أن ابن مسعود قد أوصى فكتب وصيته الى الله تعالى وإلى الزبير وابنه عبد الله بل
قال لا ذرعي يظهر أنه يجب على الآباء الوصية في أمر الاطفال اذ لم يكن لهم جد أدخل للولاية الى ثقة كاف
وجبه اذا وجد وغاب على ظنه أنه ان ترك الوصية استولى على ماله خائن من قاض أو غيره من الظالمة اذ قد
يجب عليه حفظ مال ولده عن الضياع قال ويصح الايـ على الجـ كما اقتضاه كلام الرـ وباني وغيره والمراد
كما قال شيخنا الجـ الموجود حالة الايـ ويجب الايـ في رد مـ وقضاء حقوق عـ عنها في الحال ولم يكن

به شاهد كبر مع زيادة أول هذا الكتاب مسامحة لبراهمة فانه لم يوص أحد لهم فامرها الى القاضي
 ينصب من يقوم بها وقد تقدم الكلام في الجنائز على ما اذا أوصى لشخص أن يصلي عليه أو أن يقرأ
 على قبره كذا هل يصح أولا وأركان الوصاية أربعة وصى وموص وموص فيه وصيغة وقد شرع في بيان
 شرط الاول فقال (وشرط الوصى) أى الوصى اليه (تكليف) أى بلوغ وعقل لان غير موصى عليه
 وكيف يبنى أمر غيره والوصى كفى الصالح من أسماء الاضداد يطلق على الذى يوصى وعلى من يوصى اليه
 وهو المراد هنا كبر (وحرية) لان الرقيق لا يتصرف فى مال أبيه فلا يصلح وصيا لغيره وان أذن له سيده
 كالجنون ولان ذلك يستدعى قرانا وهو مشغول بخدمة سيده ومثل ذلك القس والمبعض والمكاتب والمذبح
 قال ابن الرفعة ومن هذه المسئلة يفهم منع الايصاء لمن أجرت نفسه فى عمل مدة لا يمكنه فيها التعرف بالوصاية
 وفى مذبحه وأم ولده خلاف مبنى على أن صفات الوصى متى تعتبر والاصح عند الموت كإسبائى فصح
 اليهما (وعدالة) فلا تجوز الى فاسق بالاجماع لان اولاديه وانتمن وتكنى العدالة الظاهرة كقوله
 الهوى فى أدب القضاء (وهداية الى التعرف فى الوصى به) فلا يصح الى من لا يهتدى اليه لفسده أو مرض
 أو هرم أو تعقل ادلا مصلحة فى توليته من هذا حاله (واسلام) فلا يصح الايصاء من مسلم الى ذى ادلا ولاية لكافر
 على مسلم ولتمته قال تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا
 لا تأخذوا بآيات من دونكم الآية (لكن الاصح جواز وصية ذى الى ذى) فيما يتعلق باولاده الكفار بشرط
 كونه عدلا فى دينه كما يجوز أن يكون وليا لهم والثانى المنع كشهاده * (تتبعه) * نصح وصاية الذى الى
 المسلم اتفاقا كما تصح شهادته عليه وقد ثبتت له الولاية عليه فان الامام يترجم للذميات ويشترط فى الوصى
 الاختيار وعدم الجاهالة والعداوة البينة له وولى عليه واستنبط الاسنوى من ذلك كون الوصى الذى من ملة
 الموصى عليه حتى لا تصح وصية الذمى الى اليهودى أو النجسى وبالعكس للعداوة وردة الاذرى بأنه لو صح
 ذلك لما جازت وصية ذى الى مسلم وقدير كما قال شيخنا كل منهما بان المنع بالعداوة المدنية لا الدينية قال
 الاسنوى ولو أوصى ذى الى مسلم وجعل له أن يوصى فالتجوز جواز ايصاءه الى ذى واستبعد الاذرى
 واعتزله ابن العماد بان الوصى يلزمه النفاذ بالمصلحة الراجحة والتفويض الى المسلم أرجح فنقل الشرع من
 الذى اه وهذا هو الظاهر قال بعض المتأخرين وظاهر أنه لو كان مسلم ولدى باغ سفيه ذى فله أن يوصى
 عليه ذميا وهذا بحث مردود كجاءه لم يمسره وكذا ذى فيما ذكر المعاهد والمستأمن * (مسئلة) * سئل عنها
 ابن الصلاح وهى أموال أيتام أهل الذمة اذا كانت بأيديهم هل على الحاكم الكشف عليهم فأجاب بالمنع مالم
 يترافقوا اليه ولم يتعلق بهم احق مسلم وبه جزم المساوردى والرويانى وتعتبر هذه الشروط عند الموت لا عند
 الايصاء ولا بينهما لانه وقت التماس على القبول حتى لو أوصى الى من خيلا عن الثبوت أو بعضها كصبي
 ورقيق ثم استكملها عند الموت مع (ولا يضر) فى الوصى (العمى فى الاصح) لانه ممكن من التوكيل
 فيما لا يمكن من مباشرته والثانى يضر لانه محتمع من المباشرة بنفسه وهما كلوجهين فى ولاية السكاح
 قال الاذرى والاقرب أنه لا تجوز الوصية لانحوس وان فهمت اشارته قال ابن شوية وقبه نظر وهذا الظاهر
 هو الظاهر (ولا يشترط الذكورة) بالاجماع كالحاكم ابن المنذر وقد أوصى سيدنا عمر رضى الله تعالى
 عنه الى ابنته حفصة رضى الله تعالى عنها وراه أبو داود (وأم الاطفال أولى من غيرها) من النساء عند
 اجتماع الشروط السابقة لو فور شفعتهما ونبر وجان خلاف الاصح عزى فانه يرى أنهم سائل بعبد الاب
 والجد وكذا أولى من الرجال أيضا لما ذكر اذا كان فيما مقيم من الكفاية والاسترباح ونحوهما
 والا فلا قال الاذرى وكم من يجب مشفق لا يقدر على تحصيل الارباح والصالح التامة لمن بلى أمره ولغة معنى
 أن يفرض أمر الاطفال اذ لم يكن وصى الى امرأته فتكون قيمة فان كانت أم الاطفال فذلك أولى فله المفضل
 فى البسبى (وينزل الوصى) وقيم القاضى والاب والجد بعد الولاية (بالفق) بتعديق المال أو بسبب

آخر زال الشرط فلا يحتاج لعزل ماكم * (تنبيه) * أفهم كلامه أن الوصي لا ينزل بانحلال كفايته
وهو كذلك لكن يضم القاضي اليه معينان ألقى السبكي بأنه يجوز للقاضي أن يضم إلى الوصي غيره بمجرد
الرغبة من غير ثبوت خلل قال ولم أره منقولا وكلام الاصحاب يقتضي المنع وفساد الزمان يقتضي الجواز
والله يعلم المفسد من المصلح اهـ والوجه ما بحثه الاذري من أنه ان قويت الرتبة بقرائن ظاهرة ضم
والافلا وان ضعف منصب القاضي عزله (وكذا) ينزل (القاضي) بالفسق (في الاصح) لزوال الاهلية
والثاني لا كلاما وهذه المسئلة ذكرها المصنف في القضاء وفرضها في عدم نفوذ حكمه لاني انزاله وسبأني
الكلام عليها شاء الله تعالى مستوفى في كتاب القضاء (لا الامام الاعظم) فلا ينزل بالفسق لئلا يلق
المصالح الكيفية بولايته وحكي القاضي عياض فيه الاجماع وحديث صلواته كل روافد وقيل
ينزل ونصوبه في المطالب واقتضى كلامه تطرد الرافعي بترجيح عدم الانعزال * (تنبيه) * بالتوبة من
الفسق تعود ولاية الاب والجد لولاية غيره مالا ولايتها مشرعية وولاية غيره ماستحداه من النفوذ
فاذا ارتفعت لم تعد لولاية جديدة والجنون والاعشاء كالفسق في الانعزال به فلو أفاق غير الاصيل والامام
الاعظم لم تعد ولاية لانه يلي بالنفوذ كالكيل بخلاف الاصيل تعود ولايته وان انزل لانه يلي بلا
نفوذ وبخلاف الامام الاعظم كذلك للمصلحة الكيفية فان أفاق الامام وقد ولي آخر بدله نفذت توليته
ان لم يخف فتنة والاولا في الولي الاول قال الامام ولا شك أنه ينزل بالردة ولا تعود امامته ثم شرع في بيان
الركن الثاني وهو الموصى فقال (ويصح الإيصاء في قضاء الدين وتنفيذ الوصية من كل حر مكاف) مختار
قال ابن الرفعة كذا في أكثر النسخ تنفيذا بختانية بين الفاء والذال كما في الحر والروضة وأصلها وفي خط
المصنف تنفذ بالختانية مضموم الفاء والذال بعدد أثره أي وهو معطوف على يصح ويتعاقق بهما قوله من
الحقصار كلامه حديث مشقلا على مسنتين احدهما صحة الوصية بقضاء الدين والاخرى نفوذ الوصية
من الحر المكاف ويلزم على هذا كما قاله ابن شعبة محذوران احداها التكرار فان الوصية بقضاء الدين
تقدم أول الفصل ثم ساسته فلا فائدة للحكم ثانيا بصحتها ثانيا بصير ورقة الكلام في الثانية غير مرتبعا فانه لم
يذكر في أي شيء تنفذ ثالثها مخالفة أصله أي من غير فائدة * (تنبيه) * كان ينبغي للمصنف استثناء
السكران من التكليف على رأيه فانه غير مكلف عندده ويصح إيصاؤه وكلامه تبعاً لرافعي يفهم ان
السفيه اذا صحح وصيته بماله وهو الاصح أنه له تعيين شخص لتنفيذها قال السبكي ولم أر فيه الاماقتضاء
هذا الكلام وهو محتمل ومنعه أيضا محتمل فليبه الحاكم أوليه اهـ ويقوى الاحتمال الثاني قول
ابن الرفعة ينبغي إضافة الرشد إلى الشرطين المذكورين وقول الاذري الظاهر أنه لا يصح إيصاء الفاسق
فما تركه لولده من المال فانه مسلوب الولاية على المذهب (ويشترط) في الموصى (في أمر الاطفال)
والجائين وكذا السفهاء الذين بلغوا كذلك (مع هذا) السابق من حرية وتكليف (أن يكون له) أي
الموصى (ولاية) مبتدأ من الشرع (عليهم) أي من ذكر لا يتفويض فتثبت الوصاية لآب والجد
وان عسلا ويخرج الاخ والعلم والوصى والقيم وكذا الاب والجد اذا تصبها الحاكم في مال من طرأسفه
لان وليه الحاكم دونهما في الاصح وتخرج الام أيضا على المذهب (وليس لوصى) في وصية مطلقة بأن
لم يؤذن فيها للموصى أن يوصى (ايصاله) إلى غيره اذ الولي لم يرض بتصرف الثاني وقياسا على الوكيل
(فان أذن له) بالبناء للمفعول بخطه (فيه) أي الايصال عن نفسه أو عن الموصى أو مطلقا (جازفي
الاطهر) لكنه في الثالثة انما يوصى عن الموصى كما اقتضاء كلام القاضي أبي الطيب وابن الصباغ
وغيرهما فاذا قال له أوص بتركتي فلانا أو من شئت فأوصي بها صح لان الآب أن يوصي له فله أن يستتيب
في الوصاية كفي الوكالة ولولم يصف التركة إلى نفسه بان قال أوص من شئت فأوصي شخصاً يصح الايصال
ومقابل الاظهر لا يجوز له أن يوصي لمطلان اذنه بالموت * (تنبيه) * لو قال لوصيه أوصيت إلى من

أوصيت إليه ان أنت أنت أو اذامت أنت فوصيك وصي لم يصح لان الوصي اليه مجهول واذا عين له الوصي ومات من غير ايصاء له كان له اكم ان يصب غيره في أحد وجهين روجه بعض المتأخرين (ولو قال أوصيت اليك الى بلوغ ابني فلان (أو) الى (قدوم زيد) مثلا (فاذا بلغ) ابني (أو قدوم) زيد (أوصيت) اليك (أو قدوم) زيد) هذا الايصاء واعتبر فيه التأنيث في قوله الى بلوغ ابني أو قدوم زيد والتعليق في قوله فاذا بلغ أو قدوم وهو الوصي ولو اتى هذه المسئلة وذكروا به رقبته ويجوز فيه التوقيف والتعليق كان أنسب فانهم اشكال لهما قال الاذرى فلو قدم زيد وهو غير أهل فهل تبقى ولاية الوصي ويكون المراد ان قدم أهلا لذلك أولا وتكون ولايته مبياة بذلك فتنتقل الى الحاكم لم أر فيه شيئا ويحتمل أن يفرق بين المأهل بالوصية الى غير المأهل لاهو غيره اه والطاهر كما قال شيخنا أنهم ساقوا بذلك والاب الوصية الى غير الجد في حياته وهو بصفة الولاية ويكون أول من الجد الا في أمر الاطفال ونحوهم كما قال (ولا يجوز) للاب على الصحيح (ان يصب وصي) على الاطفال ونحوهم (والجدح) حاضر (بصفة الولاية) عليهم لان ولايته ثابتة شرعا فاقبل له نقل الولاية منه كولاية الزوج أما اذا كان الجد غائبا فقال الزركشي لو أراد الاب الايصاء بالتصرف عليهم الى حضوره فقياس ما لو في تعليق الوصية على البلوغ المأزوم ويحتمل المنع لان النيابة لا تمنع حق الولاية اه وهذا كما قال شيخنا هو الطاهر قال الباقرى ولو وصى الى أجنبي مع وجود الجد بصفة الولاية ثم مات الجد أو فسق أو جن عند الموت صح قال الزركشي ولو وصى الى غير الجد لسكونه ليس بصفة الولاية ثم تأهل عند موت ولده فالظاهر انه زال الوصي اه وما قاله طاهر لان الاعتبار بوجود ذلك عند الموت كما مر قال القاضي أبو الفرج لو استبقى الحي غير ولم يصرح بموت الطاهر ولا بالبقاء ساقه فاذا حدث لا ولد لأولاد فوصى عليهم أجنبيا مع وجود والده المستبقى صحته وصيته وجه واحد اه أى لانه لم يمت في أنه أبرأ * (تمية) * اذ لم يوص الاب أحدا فالجد أولى من الحاكم بقضاء الدين وأمر الاولاد ونحوهما الا في تنفيذ الوصايا فالحاكم أولى كما قاله الباقرى وجرى عليه ابن المقرئ ثم شرع في الركن الثالث وهو الموصى فيه فقال (ولا) يجوز (الايصاء بتزويج طفل وبنت) مع وجود الجد وعدمه وعدم الاولياء واحتج البيهقي له بحديث السلطان ولين من لاوله ولان الوصى لا يتغير به تحول الدين في نسبهم ولان البالغين لا وصاية في حقهم والصغير والصغيرة لا تزوجهما غير الاب والجد ثم ان بلغ الوصى واستقرت الوصية لصدقه اعتبر ادنه في نكاحه كما سيأتي قال الزركشي ولا يهد صحة الايصاء في هذه الحالة ولا يجوز في معصية كبناء كيسة التمدد ادم الا بآية فله بذلك أنه بشرط في الموصى فيه أن يكون تصرفا ماليا مباحا ثم شرع في الركن الرابع وهو الصيغة فقال (والغفلة) أى الإيجاب في الايصاء من ناطق (أوصيت اليك أو فوضت) اليك (ونحوهما) كافك مقامى في أمر أولادى بعدم موافق أو جعلك وصيا وهل تنعقد الوصاية بالغفلة الولاية كوليته بعدم موافق كانه قد بأوصيت اليك وجهان في الترحيح والروضة بالترجيح ورجح الاذرى منهم الاتباعا وانا طاهر كما قال شيخنا أنه كفاية لانه صريح في بابه ولم يجد نفادا في موضوعه أما الاخرس فتكفي اشارته المفهمة وكتابه والناطق اذا اعتقل لسانه وأشار بالوصية رأسه أو بقوله نعم لقراءة كتاب الوصية عليه لانه عاجز كالأخرس (ويجوز فيه) أى الايصاء (التوقيف) كأوصيت اليك سنة أو الى بلوغ ابني كالمس (والتعليق) كاذامت فقد أوصيت اليك لان الوصاية تجتمل الجاهلات والانقطاع فكذا التوقيف والتعليق ولان الايصاء كالامارة وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك على سرية وقال ان أصيب زيد بغير علمي وان أصيب جعفر فبمذ الله بن رواحة رواه البخاري (وبشرط بيان ما يوصى فيه) كقوله فلان وصي في قضاء ديني وتنفيذ وصيتي والتصرف في مال أطفالي وبنى شخص وصايتي بمقتضى ونحوه أو عزم اتبع على قوله أوصيت اليك أو أقتك مقامى في أمر أطفالي ولم يذكر التصرف كانه التصرف في المال وحفظه اعتمادا على العرف (فان اقتصر على أوصيت اليك اليك انما)

هذا الایصال كما لو قال وكلتک ولم یبین ما وکل فیہ ولانہ لا عرف یحمل علیہ (و) بشرط فی الایصال
 (القبول) لانه قد تصرف فاشبه الوکالة والقبول علی التراخی علی الاصح قال الماوردی ما لم یعین تنفیذ
 الوصایا وكذا اذا عرضها الحاکم علیہ عند ثبوتہا عندہ کما مر فی تنفیذہ من الوکالة * (تنبیہ) * قضیة
 کلامہ اشترط القبول لفتنا لکن مقتضى ما فی الروضة وأصلها أنه یکتفی فیہ بالتصرف وهو المعتد بما یؤخذ
 من التشبیه بالوکالة وتبطل بالرد کأن یقول لا أقبل ویسن لمن علم من نفسه الامانة القبول کأن لم یعلم من
 نفسه ذلك فالاولی أن لا یقبل ونقل الریبع عن الشافعی انه قال لا یدخل فی الوصیة الا حق أولص فان
 علم من نفسه الضعف فالظاهر أنه یحرم القبول الماوردی مسلم عن أبي ذر أن النبی صلی الله علیہ وسلم قال له
 انی اراک ضعیفا وانی أحب لک ما أحب لنفسی لاتأمرن علی انفسین ولا تلین علی مال یتیم (ولایصح)
 قبول الایصال ولارده (فی حیاته) أى الموصی (فی الاصح) لانه لم یدخل وقت التصرف کالوصیة له بالمال
 فلو قبل فی حیاته ثم رد بعد وفاته لفاؤرد فی حیاته ثم قبل بعد وفاته صح والثانی یصح القبول والرد کالوکالة
 (ولوروی اثنین) ولم یجعل لكل منهما الانفراد بالتصرف بل شرط اجتماعهما فیہ أو أطلق کأن قال
 أوصیت الی زید وعمر وألیکما (لم یفرد أحدهما) بالتصرف علما بالشرط فی الاول واحتیاطا فی الثانی
 بل لابد من اجتماعهما فیہ (الا ان صرح به) أى الانفراد کأن یقول أوصیت الی کل منكما أو کل واحد
 منكما وصی أو أتما وصیای فیکل منهما الانفراد بالتصرف قال الاذری وفي الاخرة نفاذ ورد بان التنبیة
 فی حکم تکریر المفرد فکانه قال کل منكما وصی فاذا ضعف أحدهما عن التصرف انفرد الآخر کما
 لومات أوجن وللامام نصب من یمین الا سخر ویس المراد بعدم الانفراد بالتصرف تلفناهما بالعقد معادل
 المعتبر أن یدور عن رأیها وان بآشره أحدهما أو غیرهما بامرهما * (تنبیہ) * محل وجوب الاجتماع
 عند عدم التصريح بالانفراد فی أمر الاطفال وأموالهم وتفرقة الوصایا غیر المعینة وقضاء دين لبس فی التركة
 جنسه أما رد الاعیان المستحقة کالمصوب والودائع والاعیان الموصی بها وقضاء دين فی التركة جنسه
 فلا حددها الاستقلال به لان لصاحب الحق أن یتقل باخذ ذلك فلا یضرب استقلال أحدهما به وقضیة
 أنه یباح له ذلك وان المدفوع یقع موقعه وهو كذلك وان توقف الشیخان فی جواز الاقدام ویرد علی اطلاق
 المصنف ما لو اختلفا فی حفظ المال المنقسم فانه یقسم بينهما نصفین فان تنازعا فی تعیین النصف المحفوظ
 أقرع بينهما علی الاصح فی الروضة واذا تعین اجتماعهما علی التصرف واستقل أحدهما به لم یصح
 تصرفه وضمن ما أنفق علی الاولاد أو غیرهم وعلی الحاکم نصباً خو ان مات أحدهما أوجن أو فسق
 أو غلب أو لم یقبل الوصایة لیتصرف مع الموجود ولبس له جعل الا سخر مستقلا فی التصرف لان الموصی
 لم یرض برأیه وحده ولوما ناسلا جیعا لزم الحاکم نصب اثنین مکانهما ولو جعل الموصی علی الوصیین
 مشرفا لم یتصرفا لاجتماعه قال الاذری ومجمله فیما یحتاج الی نظر لا کشرء الخبز والبقل قال فی الکفاية
 ولبس للمشرف التصرف ذکره فی البحر (و) عقدا الایصال جائز من الطرفين وحینئذ للموصی والموصی
 العزل متى شاء) کالوکالة هذا ان لم تعین علیہ الوصیة ولم یغلب علی ظنه تلف المال باستیلاء ظالم من فاض
 وغیره والا فلیس له ذلك ولا ینفذ عزله کما یجوز لای عبد السلام قال الاسنوی وعلی هذا ولم یقبل هل یلزمه
 القبول فیہ نظر یجتمه الزوم لقدرته علی دفع الظالم بذلك ویجتمه خلافه اه والاوجه کما قال شیخنا
 الاول ان تعین طریقا فی الدفع قال الاذری ولوغلب علی ظن الموصی ان عزله لوصیه مضیع لماعلیه من
 الحقوق وألأموال أولاده باستیلاء ظالم أو نالوا الناحیة عن فاض أمين فیظهر أنه لا یجوز له عزله اه وهو
 حسن * (تنبیہ) * تسع المصنف فی اطلاق العزل بالنسبة للموصی فان العزل فرع الولاية ولا ولاية قبل
 موت الموصی فالاولی التعبير بالرجوع کفی فی الروضة وأصلها (فاذا بلغ الطفل) رشیدا وکل غیره (ونازعه)
 أى الوصی أو نحوه کالاب (فی الاتفاق علیہ) أو علی مؤنه (صدق الوصی) ونحوه یمینه فی الاذن بالحال

لأنه أمين وتدنس عليه إقامة البينة فإن ادعى زيادة على النفقة الثلاثة صدق الولد تطعما (أو) بازعه (في دفع)
 المال (اليه بعد البلوغ) والرشد لعله والكل لغيره أوفى تاريخ موت الأب (صدق الولد) بميمته على الصحيح
 المذموم للمهرم قوله تعالى فاشهدوا لهم ولأنه لا يبرأ إقامة البينة عليه فإن قيل هذه المسئلة تقدمت
 في الزكاة فهي مكررة أجيب بأن تلك في القيم المصوب من جهة القاضي فإن صبرته هناك وقيم البينة
 المخرجة في الوصي لا في قيم البينة لكن تخصيمه الوصي بالذكور وهم أن الأب والجد ليسا كذلك وليس
 مراد بل هما كالوصي كما تقدمت (ساقية) الوصي أن يوكل فيما تجر العادة بمباشرته مثله كالوكيل وقيل
 يجوز مطلقا وجرى عليه بعض المتأخرين كالأدري ولا يخاطب العامل بالمال إلا في المأ كولي كالتدقيق
 والقلم للمبلغ ونحوه مما لا بد منه للدقائق وعليه حل قوله تعالى وإن خالواكم الآية ولا يستعمل بغيره
 مشترك بين وبينه لأن القسمه إن كانت يعبا فليس له تولى العارفين أو اقترافا فليس له أن يقبض من نفسه
 لنفسه ولو باع له شيئا حال لم يلزمه الإشهاد فيه بخلاف المؤجل ولو فسق الولي قبل انقضاء الخيار لم يعط
 البيع في أحد وجهين وجه الأول قال أوصيت إلى الله وإلى زيد حل ذكرا سم الله تعالى على التبرك
 وإن خاف الوصي على المال من استيلاء ظالم فله تخليصه بشئ منه واقعه يعلم المفسد من المصلح قال الأدري
 ومن هذا ما لو علم أنه لو لم يبدل شيئا لقاضي سوء لانتزع منه المال وساء لبعض خوته وأدى ذلك إلى
 استئصاله ويجب أن يتحرى في أقل ما يمكن أن يرضى به الظالم والظاهر تصديقه إذا بازعه الشهور عليه بعد
 رشده في بذل ذلك وإن لم تدل القرآن عليه قال ويعرب من هذا قول ابن عبد السلام يجوز تعيين مال
 البينة أو السفيه أو المجنون لحفظه إذا خيف عليه العيب كقصة الحضر عليه السلام وإذا كان الناظر
 في أمر العامل أجنبيا ليه أن يأخذ من مال الطفل قدر أسرة عمله فإن كانت لا تكفيه أشد فقدر كفايته
 بشرط الضمان وإن كان أباً أو جدا أو أما يحكم الوصية لها أو كان فقيرا فطعته على العامل وله أن ينفق
 على نفسه بالعرف ولا يحتاج إلى إذن ماكم كقوله ابن الصلاح
 * (كتاب الودعة) *

هي ذميمة من ودع أذترك ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لينتن أقوام عن ودع الجماعات والجناعات رواه مسلم
 وفي النسائي وهو الحبشة ما ودعوكم واتركوا الترك ما تركوكم وجهه ما ودع قال الشاعر
 إذا أنت لا تبرح تؤدى أمانة * وتحمل أخرى أثقلت الودائع
 وهي لغة الشيء المودع عند غيره صاحبه للمعقاة وشراعتقال على الأبداع وعلى العين المودعة من ودع
 الشيء يدع إذا سكن لأنها ساكنة عند المودع وقيل من قولهم فلان في دعة أي راحة لأنها في راحة
 المودع ومراعاته وحفظه قال الشاعر

استودع العلم قرطاسا فضيعه * وبش مستودع العلم القراطيس

والأصح أنها عقد حقيقة شرعا توكيل في حفظ مملوك أو محترم مختص على وجه مخصوص فتدخل في ذلك
 صفة أيداع الخراج المحترمة وجلد ميتة يظهر بالبيع وزبل وكلب معلم وخرج بمقتضى ما لا اختصاص فيه
 كالسكاب الذي لا يقتنى وتوكيل العين في مملوكة وتوب طهرته وبيع وعوره لأنه مال ضائع مغاير لحكم
 الودعة والأصل فيها قبيل الإجماع قوله تعالى إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها أفهي وإن
 زلت في رد مفتاح الكعبة إلى عثمان بن طلحة فهي عامة في جميع الأمانات قال الواحدى أبجوا على أن
 الآية زلت بسبب مفتاح الكعبة ولم يزل في جوف الكعبة آية سواها وقوله تعالى فليؤدوا إلى التمن
 أمانته وشهد أمانة إلى من أتممك ولا تخن من خائرك وأما إلحاقكم وقال على شرط مسلم وروى البيهقي
 عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال وهو يختلج للناس لا يجسكم من الرجل طعنته وإن من أدى الأمانة
 وكف عن أعراض الناس فهو الرجل ولأن الناس ساحة بل ضرورة لها ولكن (من يعز عن حفظها

حرم عليه قبولها) لانه يعرضها للتلف قال ابن الرقمة ومجمله اذ لم يعلم المالك بحاله والا فلا يحرم وقول
 الزركشي في ذلك تنظر والوجه تحريمه عليهما أما على المالك فلاضاعته ماله وأما على المودع فلاعاقبه على
 ذلك ممنوع لان الشخص اذا علم أن غيره يأخذ ماله لينفقها وبعبطه لغيره لا يحرم عليه ولا على الاخذ اذا
 علم رضاه بذلك والايداع صحيح مع الحرمة وأثر التحريم مقصور على الاثم لكن لو كان المودع وكبلا أدولى
 ينم حيث يجوز له الايداع فهي مضمونة بمجرد الاختطاف (ومن قدر) على حفظها وهو في الحال أمين
 (د) لكن (لم يبق بامانته) بل خاف الخيانة من نفسه في المستقبل (كره) له قبولها وهو المعتمد
 خشية الخيانة فيها قال ابن الرقمة ويظهر أن هذا اذ لم يعلم المالك الحال والا فلا يحرم ولا كراهة فيه
 ماصر * (تنبيه) * جزمه بالكراهة لا يطابق كلام المحرر فانه قال لا ينبغي أن يقبل ويخالف لما في الروضة
 وأما هاهنا حكاية وجهين بالحرمة والكراهة بلانرجح قال الاذرى وبالتحريم أجاب الماوردي وصاحب
 المذهب والروائي وغيرهم وهو المختار قال ولكن محل الوجهين فيما اذا أودع مطلق التصرف ماله نفسه
 والا فيحرم قبولها منه جزاء (فان) قدر على حفظها (وثق) بامانة نفسه فيها (استحب) له قبولها لانه من
 التعاون المأمور هذا اذ لم يتعين عليه فان لم يكن ثم غيره وجب عليه كاداء الشهادة لكن بالأجرة قال الرافعي
 وهو محمول على أصل القبول كإيئنه السر سى دون اتلاف منفعة ومنفعة حرزه في الحفظ بلا عوض
 وقضيته ان له أن يأخذ أجرة الحفظ كإياخذ أجرة الحرز ومنعه الفارق وابن أبي عمير ون لانه صار واجبا
 عليه فاشبه سائر الواجبات والمعتمد الأول كما هو ظاهر كلام الاخصاب وقد توخذ الاجرة على الواجب كما في
 سقى اللبا وأركان الوديعة بمعنى الايداع أربعة وديعة بمعنى العين المودعة ومودع ووديع وصيغة وقد
 تقدم الكلام على شرط الركن الأول وهو الوديعة ثم شرع في شرط الركن الثاني والثالث وهما
 العاقدان فقال (وشروطهما شرط موكل ووكيل) لانها استنباة في الحفظ فن حث وكالته صح ايداعه
 ومن صح فوكيله صح دفع الوديعة اليه فخرج استيداع محرر صيدا أو كافر معصفا ونحوه ثم شرع في بيان
 الركن الرابع وهو الصيغة فقال (وبشرط صيغة المودع) الناطق باللفظ وهي إما صريح
 (كاستودعتك هذا) أو أودعتك أو هو وديعة عندك (أو استخففتك أو أئنتك في حفظه) أو أحفظه
 وأما كتابة وتنعقد به مع التبة كتحذه أو مع القرينة كتحذه أمانة أما الاخرى فتسكن في اشارته المفهومة ولو
 صلحها كأن قال اذا جاء رأس الشهر فقد أودعتك هذا لم يصح كالمالك كاله كإيئنه في أصل الروضة وحري
 عليه ابن المقرئ وقطع الروياني بالصححة وعلى الأول يصح الحفظ بعد وجود الشرط كما يصح التصرف في
 الوكالة حينئذ فمائدة البطلان سقوط المسمى ان كان والرجوع الى أجرة المثل * (تنبيه) * ظاهر كلام
 المصنف وغيره أنه لو دخل شخص الحمام ولم يستحفظ الجاسي لم يجب عليه الحفظ وهو كذلك فلو ضاعت
 لم يضمنها وان نام أو قام من مكانه ولا نائب له فان استخففته وقبل منه لم يضمنها وعن القاضي حسين
 أنه يجب عليه حفظها مطلقا للعادة (والاصح أنه لا يشترط) في الوديعة (القبول) لا وديعة (اللفظ)
 ويكتفى بالقبض) لها كإيئنه الوكالة بل أولى عقارا كانت أو منقولا فاذا قبضت الوديعة وظهر كلام
 المصنف أنه لا بد في المنقول من النقل ولكن الذي قاله البغوي أنه لو قال هذا وديعتي عندك أو أحفظه
 فقال قبلت أودعه موضعه كان ايداعا كالمقبضه بيده وصححه الرافعي في الشرح الصغير ونقل الاذرى
 عن فتاوى الفقهاء ما وافقه وهذا هو الظاهر وان قال المتولى لاحتي يقبضه والثاني يشترط القبول لفظا
 والثالث يفرق بين صيغة الامر كإيئنه الوكالة وعلى عدم اشتراط القبول بشرط عدم الرد كإيئنه البغوي
 قال الماوردي وغيره ولا تنفقر الوديعة الى علم الوديعة بما فيها بخلاف اللقطة لما يانزله من تعريفها
 فان لم يوجب المالك له بل وضع ماله بين يديه سواء أقال له قبل ذلك أو يد أن أودعتك أم لا أو وجب له
 ووضعه بين يديه ورد له يصح فان ذهب وتركها لم يضمن وان أتمه بان كان ذهابه بعد غيبة المالك وان

قبضها صار ضمانا الا ان كانت معرضة للتضياع فقبضها حصة صوتها عن الضمان فلا يضمن وذهب
 الوديع مع ترك الوديعة والمالك سائر كردها * (تنبيه) * قضية كلام الشيخين أنه لا بد من لفظا ائتمان
 من المودع الناطق قال الاذعن ولم يعد أن يقال الشرط وجود اللقب من أحد الجانبين والفعل من
 الآخر فلم يحصل المقصود بذلك فلو قال الوديع أو دعيته مثلا فدفقه له ساكتا كفي كالعارية وعابه
 فالشرط الاضمان أحدهما وهو حسن ولو قاله خذ هذا يوما وديعة ويوما غير وديعة فوديعة أبدا أو خذ
 يوما وديعة ويوما عارية فوديعة في اليوم الأول وعارية في اليوم الثاني ولم يعد يدير العارية فوديعة
 ولا عارية بل تصير يديه ضمان قال الزركشي فلو عكس الأولى فقال خذ يوما غير وديعة ويوما وديعة
 فالقياس أنها أمانة لأنه أخذها باذن المالك وليست عقدة وديعة وان عكس الثانية فالقياس أنها في
 اليوم الأول عارية وفي الثاني أمانة (ولو أودعه صبي أو مجنون مثلا لم يقبله) لأن إيداعه كالعدم لعدم
 أهليته (فان قيل) المال وقبضه (ضمن) لعدم الاذن المعتبر كالغائب ولهذا التعليل لا يقال صحح
 الوديعة لاضمان فيه فكذا فاسدها قال السبكي ولا يحتاج أن يقال هو باطل ويفرق بين الغائب والباطل
 ولا يبرأ الا بالرد الى وليه * (تنبيه) * استثنى من تضمينه ما لو شيف هلا كه فأنخذ حصة صوتا له فإنه
 لا يضمنه وما لو أتلف الصبي وديعة نفسه بلا تسليم من الوديع فإنه يبرأ كما صرح به الرافعي في الجراح قيل
 الفصل الثاني في المعاملة ولو أودعه عبد بغير إذن سيده لم يبرأ الا بالرد الى سيده (ولو أودع صبي) أو مجنونا
 (ملا صنف عنده) ولو بغيرهما لم يضمن كله منهما ما تلف عنده ادليس عليه حقه وهو كالوثر كنهذ بالغ من
 غير استحفظ (وان أتلفه ضمن) ما أتلفه (في الاصح) لعدم تسليمه عليه والثاني لا يكمل ابعاده شيئا
 وسلم اليه وأجاب الأول بان البائع أذن في الاستهلاك بخلاف الابداع * (تنبيه) * المرجع في الرضة كاصها
 ان الخلاف قولان (والمحجور عليه بسفه) في ايداعه والابداع عنده والاضمانه وعدم تضمينه بالتلف
 عنده وتضمينه بالتلفه (كهي) فيما ذكر * (تنبيه) * قضية تقييده بالخبر أن السفينة اذا لم يحجر
 عليه بخلافه قال الزركشي ويشبه أن يكون على الخلاف في سائر تصرفاته ولو أودع عند رفيق بغير إذن
 سيده فتلف عنده ما أودعه لم يضمنه كذا أطاها وقيد الخبر بان يعدم التفريقا قال ولا يفرق الرقيق
 الصبي الا في هذه الحالة فان الصبي لا يضمن ولو فرط وأورد على حصره ان الصبي لا يودع عنده أصلا
 ويودع عند الرقيق باذن سيده وكلامهما محمول على ما قيد به ولولا الوديعة وديعة كأمه بناء على أنها عقد
 وقيل انها أمانة شرعية فاقبل لا فائدة لهذا الخلاف أجيب بان له فائدة وهي ان العين على الأول لما
 يجب ردها بعد الطلب ويجب ردها على الثاني حالا * (تنبيه) * أحكام الوديعة ثلاثة الأول الجواز
 والثاني الامانة والثالث الرد وقد شرع في الحكم الأول فقال (وترفع الوديعة) أي ينتهي حكمها
 (بموت المودع) بكسر الدال (أو المودع) بفخها وحجر سفه عليه (وجنونه وانما عنه) وبغزل الوديع
 نفسه وبالجود المضمن وبالاترار بها لا تسخر وتقتل المالك المالك فيها يبيع ونحوه ونحو ذلك كلكا
 ويجب على الوديع الرد الى الولي في مسئلة الجنون والى الوارث في مسئلة الموت والافضض لزال الا ائتمان
 ولو وكل المالك الوديع في اجارتها فاجرها وانقضت مدة الاجارة عادت وديعة عند عامة الاصحاب (واهما
 الاسترداد والرد) أي للمودع بكسر الدال الاسترداد والمودع بقعها الرد (كل وقت) لان لكل منهما
 الامرين كتحوميه عبارة المصنف وعبارة المحرر والمودع أن يسترد متى شاء والمودع الرد كذلك فهي
 أوضح من عبارة المصنف أما المودع فلانه المالك وأما المودع فلانه متبرع بالحفظ قال ابن القيم وينبغي
 أن يقيد بجواز الرد للمودع بحالة لا يلزمه فيها القبول والاحرم الرد فان كان بحالة يندب فيها القبول
 فالرد خلاف الأولى ان لم يرض به المالك * (تنبيه) * أورد المصنف الضمير أولا لان العطف بأو ثم ثناء
 ثانيا قال الزركشي ولا وجه لذلك ثم شرع في الحكم الثاني وهو الامانة فقال (وأصلها الامانة) أي

موضوعها على ذلك يعني أن الأمانة ليست فيها تبعاً كالرهن بل هي مقصودة فيها سواء كانت بحمل أم لا
كالو كالة ولأن المودع يحفظها للمالك فبده كيداً ولو ضمن لرغب الناس عن قبول الودائع فلو أودعه بشرط
أن تكون مضمونة عليه أو أنه إذا تعدى فيها بالضمان عليه لم يصح فيها * (تنبيه) * قضية إطلاقهم
أنه لا فرق في عدم الضمان بين الصحيحة والفاسدة وهو كذلك كما هو مقتضى القاعدة قال في الكافي ولو
أودعه بهيمة وأذن له في ركوبها أو ثوباً وأذن له في لبسه فهو أيداع فاسد لأنه شرط فيه ما ينافي بمقتضاه
فلو ركب أو لبس صارت عارية فاسدة فإذا تلف قبل الركوب والاستعمال لم يضمن كما في صحيح الإيداع
أو بعده ضمن كما في صحيح العارية (وقد نصير) الوديعة (مضمونة) على الوديعة بالتقصير فيها وله
أسباب هي: منها المصنف (بمعارض منها أن يودع غيره) ولو ولده أو زوجته أو عبده أو قاضياً
(بلا إذن) من المودع (ولا عذر) له (فيضمن) لأن المودع لم يرض بما نفعه فيه ولا يده نعم استثنى
السبكي ما لو طالت غيبة المالك أي وأضجر من الحفظ كما في التهمة فأودعها الوديعة القاضى * (تنبيه) *
قول المصنف فيضمن أي صار طريقاً في الضمان لأن للمالك أن يضمن من شاء من الأول والثاني فإن ضمن
الثاني وهو جاهل بالحال رجح على الأول بخلاف العالم لأنه غائب لا مودع أما إذا أودعها لغير ركض
أو سفر فإنه لا يضمن ولا فرق بين سفر الضرورة وغيره على الصحيح نعم قال الأذري ينبغي أن يكون مباحاً
(وقيل أن أودع القاضى) الأمين (لم يضمن) لأن أمانة القاضى أظهر من أمانته (وإذا لم يزل) يضم
أوله وكسر ثابته (يده) ولا نظره (عنها جازت الاستعانة بمن يحملها) معه ولو أجنياً (إلى الحرز) وأيضها
في خزانة) بكسر الخاء بخطه موضع يخزن فيه (مشاركة) بينه وبين الغير كالمانع يجرى بالعادة
بذلك كالأمانة في سقي البهيمة وعطفها فإن كانت بمنزلة نخرج حاجته واستحفظا عليها ساعة يختص به
وهو يلاحظها في عوداته لم يضمن وإذا قطع قطره عنها ولم يلاحظها فكذلك كما صرح به الفوراني وقال
أنه الذي يشعر به غوى كلام الامة قال السبكي والمتبع في ذلك العرف فالملك والامراء أموالهم في
خزائنهم بأيدي خزان لهم والعرف قاض بانها في أيديهم وإن كانت في غير مسكنة ولم يلاحظها ضمن
لتقصيرها أما إذا استحفظت في ثقة أمين لا يختص به فعليه الضمان (وإذا أودع) الوديعة (سفراً)
ولو قصير أو قد أخذ الوديعة حضراً (فأبدر)ها (إلى المالك أو وكيله) مطالعاً أو وكيله في استرداد هذه خاصة
ليخرج من الهدية فإن دفع لغيره ضمن في الاجنبي قطعا وفي القاضى على الأصح لأنه لا ولاية للعالم عليه
* (تنبيه) * لا يخفى أن له دفعها إلى ولي المجهور عليه لجنون أو سفه طرأ لأنه قائم مقامه (فإن فقدوها)
أي المالك ووكيله لغيبة أي إضافة قصر كجسدها من الرفعة أخذاً من كلامهم في عدل الرهن (فالقاضى)
أي يردّها إليه أي إذا كان أميناً كما نقله الأذري عن تصريح الأصحاب ويزنه القبول في الأصح وإن كان
سفره لا حاجة لأنه نائب الغائبين وكذا الشهادات على نفسه بقضائها كما قاله الماوردي قال الشيخ أبو حامد
وأنما يسجد لها إلى الحياكم بعد أن يعرفه الحال ويأذن له فلو جعلها ابتداء قبل أن يعرفه ضمن ولا شأن
لأمره القاضى بدفعها إلى أمين كفي كما قاله الزركشي ولا يتعين عليه أن يتسلمها بنفسه ولو كان المالك
محبوساً بالبلد وتعدّر الوصول إليه فكأن الغائب كما قاله القاضى أبو العلي وبقياس بالحس التواري ونحوه
والمالك عند فقد وكيله ولا يلزم القاضى قبول الدين ممن هو عليه ولا التصويب من غلبه للغائب فيها
لأن بقاء كل منهما أحفظ للمالك لأنه يتيق مضمونه ولأن الدين في الذمة لا يتعرض للتلف وإذا تعين
تعرض له ولأن من في يده العين يتقل عليه حفظها (فإن فقد) أي القاضى أو كان غير أمين (فأمين)
يردها إليه بأنعه المودع وغيره لا يتضرر بتأخير السفر ويجب عليه الشهادة في أحد وجهين رجح ابن
الملقن فإن الأمين قد ينكر فإن ترك هذا الترتيب ضمن أعدوه عن الواجب عليه * (تنبيه) * قضية كلام
المصنف أنه لا رتبة في الأشخاص بعد الأمين وهو كذلك وأغرب في الكافي فقال إن لم يجسده وسلمه إلى

فاستحق لا يصير متامنا في الامع (فان دفعها بموضع) ولو جزأ (وسافر ضمتها) لانه عرضها للاخذ
 هذا اذا لم يعلم بها من ذكره في قوله (فان أعلم بها أمينا) يجوز الايداع عنده كفي الروضة (يمكن
 الموضع) الذي دفنت فيه وهو حرز مثلها (لم يضمن في الامع) لان ما في الموضع في يد ساكنه فكأنه
 أودعه اياها بشرطه فقد القاضى الامين وقد علم من ذلك أن المراد الدفع الى القاضى أو اعلامه به أو الدفع
 الى الامين أو اعلامه به والثاني يضمن لان هذا اعلام لا ايداع لعدم التسليم فان أعلم أمينا لا يجوز الايداع
 عنده ضمن كفي الروضة وهذا الاعلام ليس بالشهاد على الاصح بل اتمتحت حتى تكفي فيه امرأة
 * (تنبيه) * قوله أعلم بها يشعر أنه لا يشترط رؤية الامين لها وبه صرح الماوردي وقوله يمكن ليس
 بقيد فان مراقبة الحارس لها كالسكنى وخرج بقوله وهو حرز مثلها ما لم يكن كذلك فانه يضمن بحرزا وان
 أعلم بها غيره كما قاله الماوردي ومن عوارض الضمان السرقة كما قال (ولو سافر بها) من حضر
 (ضمن) وان كان الطريق أمنا وتلفت بسبب آخر كتصغيره بالسفر الذي حرزه دون حرز الحاضر
 أمواله أودعها المالك مسافرا فسافر بها أو متقبعا فاتجبع بها فلا ضمان لرضا المالك به وله اذا قدم من
 سفره أن يسافر بها ثانيا لرضا المالك به ابتداء الا اذا دلت قرينة على أن المراد احرازها بالبلاد فبمقتضى
 ذلك كذا ذكره القاضى وغيره ثم استثنى من الضمان بالسفر قوله (الا اذا) أراد سفره (وقع حريق)
 أو نهب (أو غارة وجزر) عند ذلك عن يدفعها اليه (كما) أى بالترتيب الذي (سبق) فلا يضمن
 اقيام العذر بل يلزمه السفر بها في حالة الحرف عليها فان لم يسافر بها كان مضيعا لها قال الشيخان ويجوز
 أن يقال ان كان احتمال الهلاك في الحضر أقرب منه في السفر فله السفر به او نقل الاذرى عن الذاري
 ما يؤيد وهو حسن * (تنبيه) * مقتضى كلام المصنف أنه لا بد في نفي الضمان من اجتماع الامرين
 العذر والمذكور والجزر عن يدفعها اليه وليس مرادا بل الجزر كاف فلا سافر بها عند الجزر من غير عذر
 من حريق ونحوه لم يضمن على الاصح للابتلاع عن مصالحه وتفرغ الناس عن قبول الودائع فان حدث
 له في الطريق خوف أقام بها فان هم عليه قطاع الطريق فطرحتها بمضيعة ليقتلها فضاءت ضمن
 وكذا الودائع اخوفانهم عند اقبالهم ثم أضل موضعها كما قاله القاضى وغيره اذ كان من حقه أن يصبر حتى
 تؤخذ منه فتصير مضمونة على أخذها (والحريق والغارة في البقعة واشراف الحرز على الحراب)
 ولم يجد حرزا هناك ينقلها اليه ونحو ذلك من سائر الامذار (أعذار كالسفر) في جواز الايداع عند
 غيره من غير ضمان عليه * (تنبيه) * الغارة لغة قليلة والافصح الاغارة ومن عوارض الضمان ترك
 الابعاء كما يعلم من قوله (واذا مرض) مرضا (نحوها فليردها الى المالك أو وكيله) المطلق أو في بعضها
 قال الاذرى والظاهر أن كل حالة تعتبر فيها الوصية من الثلث كما سبق كالمرض الخوف فيما هنا اه
 وفي الشرح والروضة هنا وفي معنى المرض هنا الحبس ليقول وقد مر في الوصية ان الحبس لا يقتل ليس
 بخوف وتقدم الفرق هناك بين البابين فليراجع (والا) بان لم يمكن ردها الى أحدهما (فالحاكم)
 الامين بردها اليه ان وجده أو يوصى بها اليه (أو) يردها ان لم يجد الحاكم (الى أمين أو يوصى بها)
 اليه كالأراد سفره * (تنبيه) * قضية كلامه لولا ما قدرته التخيير بين الامور الثلاثة وليس مرادا
 وحاصل ذلك انه يخير عند القدرة على الحاكم بين الدفع اليه والوصية له وعند الجزر بين الدفع لامين
 والوصية له ولعله انما أطلق استغناء بما قدمه في أنه لا يودعها عند أمين الاعتد فقد القاضى والمراد
 بالوصية الاعلام بها أو وصية بما يميزها أو يشير ليعتقها من غير أن يخرجها من يده ويأمر بالرد ان مات
 ولا يسمع ذلك من الشهاد كفي الراعى عن الغزالي وأسقطه من الروضة وجزم به في الكفاية فان اقتصر
 على مئدى ودبغة فكأن لم يوص فان ذكر الحبس فقال عندى ثوب فلان ضمن ان وجد في تركه أو ثوب
 أو تصغيره في البان وان وجد ثوب واحد ضمن أيضا في الاصح ولا يدفع اليه الثوب الموجود وقبل تبين

الثوب الموجود (فإن لم يفسد) شيئاً مما ذكر في محله (ضمن) لتقصيره فإنه عرضها للفوات لان
 الوارث يعتمد يده ويدعيها لنفسه وكذا الوأوى الى فاسق أو أودعه * (تنبيه) * محل الضمان بغير
 ايصاعا وابداع اذا تلفت الوديعة بعد الموت لاقبله على ما صرح به الامام ومال اليه السبكي لان الموت كالسفر
 فلا يتحقق الضمان الا به وهذا هو المعتمد وقال الاسنوي انه بمجرد المرض يصير ضمانها حتى لو تلفت
 باقية في مرضه أو بعد صحته ضمنها كسائر أسباب التقصيرات ومحله أ يضاً غير القاضي أما القاضي
 اذا مات ولم يوجد مال اليتيم في تركته فلا يضمنه وإن لم يوص به لانه أمين الشرع بخلاف سائر الامناء
 ولعموم ولايته قاله ابن الصلاح قال وانما يضمن اذا فرط قال السبكي وهذا تصريح منه بان عدم ايصاعه
 ليس تفریطاً وان مات عن مرض وهو الوجه وظاهر أن الكلام في القاضي الأمين ونقل التصريح به
 عن الماوردي أما غيره فيضمن قتلها والضممان فبما ذكر ضمان التعدي بترك المأمور لضمان العقد كما
 اقتضاه كلام الرافعي (الاذا لم يتمكن بان) أى كأن (مات حقة) أو قتل غيلة فلا يضمن لعدم تقصيره
 * (تنبيه) * هذا الاستثناء منقطع فإنه لم يدخل في قوله واذا مرض مخوفاً ولو لم يوص فادعى صاحبها
 أنه قصم وقال الوارث لعلها تلفت قبل أن ينسب الى تقصير فالظاهر كما قال الامام وأقره براءة ذمته قال
 الاسنوي وهذا انما قاله الامام عند حزم الوارث بالتلف فاما عند ذكره احتمالاً فإنه صحح الضمان اه
 لكن شيخنا جعل هذا من الجزم وصوّره عدم الجزم بقوله بان قال عرفنا الابداع لسكن لم أدر كيف كان
 الامر وأنا أجوز أنها تلفت على حكم الامانة فلم يوص به لذلك فيضمنه لانه لم يدع مسقطاً وصحح السبكي أنه
 لا يقبل قولهم في دعوى التلف والرد الا بينة وسائر الامناء كالودع في هذا الحكم وقد أفنى ابن الصلاح
 بان العامل اذا مات ولم يوجد مال القراض بعينه في يده ضمن وهو أولى بالتضمن من المودع لان الوديعة
 ليس له التصرف فيها بخلاف القراض (ومنها) أى عوارض الضمان (اذا نقلها من محلة) الى محلة أخرى
 (أو) من دار الى (دار) أخرى (دونها في الحرز) ولو كان حرز مثلها ضمن لانه عرضها للتلف سواء أنها من
 النقل أم عين له تلك المحلة أم أطلق بهم سدين كانتا ثم فريتين لاسهر بينهما ولا خوف كما يؤخذ ذلك من
 اطلاق المصنف نكح يستثنى من اطلاقه ما لو نقلها بظن المالك فلا يضمن كما قاله في الكفاية بخلاف
 ما لو انتفع بها طائفاً أنها ملكه قتلت فإنه يضمن كما نقله في أول باب الغصب عن الامام وأقره (والا) بان
 تساوي في الحرز أو كان المنقول اليه أحرز (فلا يضمن) لعدم تفریطه وخروج بدار ما لو نقلها من بيت الى
 آخر في دار واحدة أو خان واحد فلا ضمان وإن كان الاول أحرز كما قاله البغوي ونقلها من كبس أو
 صندوق الى آخر ان كان ذلك للمودع فحكمه كالبیت في النقل وإن كان للمالك فتصرفه فيها بالنقل
 مجرد ليس بضمن إلا ان قض الختم أو فسخ النقل فيضمن في الاصح * (تنبيه) * يستثنى من عدم
 الضمان مسائل منها ما لو نقلها والطارق يخوف ومنها ما لو نهى المالك عن النقل ونقل بلا ضرورة
 ومنها ما لو تلفت بسبب النقل كتهديم الدار المنقول اليها قال الرافعي والسرقة من المنقول اليه كالانهدام
 قاله البغوي والمتولى ومنها ما لو كان الحرز المنقول من ملك الوديعة ملكاً أو اجارة أو اعارة وإن كان
 المنقول اليه أحرز اذا لم يخف الهلاك فإنه يضمن في هذه المسائل كلها (ومنها) أى عوارض الضمان
 (أن لا يدفع متلفاتها) لوجوب الدفع عليه مع القدرة لانه من حفظها * (تنبيه) * يستثنى من ذلك
 ما لو وقع في خزانة الوديع حريق فبادر لنقل أمعنته فاحتوت الوديعة لم يضمن كما لو لم يكن فيها الا
 ودائع فبادر لنقل بعضها فاحترق ما تأخر نقله كإتلافه في الروضة كاصلها آخر الباب عن فتاوى القفال
 (قلو أودعه دابة فتركها عالماً بها) باسكان الالام على المصدر أو سقيها مدة يموت مثلها فبها يترك ذلك
 (ضمنه) ها وان لم تمت كإصرح به في الروضة كاصلها ونقله المصنف في نكته عن البغوي سواء أمره
 المالك بعقلها وسقيها أم سكت لتعديده فإنه يلزمه ذلك لحق الله تعالى وبه يحصل الحلف الذي التزمه

قبولها وتختلف المدة باختلاف الحيوانات والمرجع إلى أهل الخبرة بها فان ماتت دون المدة لم يضمنها
 الا اذا كان بها جوع أو عطش سابق وعلم فيضمنها كما هو قضية كلام الروضة وأصلها وقيل يضمن
 القساع ورجحه ابن المقري لانها تألف بالامرين وبؤيد الاول بالوجوع انما فيه جوع سابق ومنه
 المأموم أو الشراب مع علمه بالحال فانه يضمن الجميع (فان تها) عن الطعام أو الشراب فانه بسبب
 ترك ذلك (قلا) يضمن (على الصحيح) للاذن في اتلافه فهو كما لو قال اقتل دابتي فقتلها والثاني يضمن
 اذا لحكم لنيه عما أوجبه الشرع * (تنبيه) * لو كانت الدابة ملكا فغيره كان أودع الولي حيوان
 محبوره قال الزركشي فيشبهه أن تهبه كالعهد وسبقه اليه الاذرى وقيد به علم الوديع بالحال أي لقرار
 الضمان والا يضمن مطلقا وهذا ظاهر واتلاف المذكور في التي في التضمن وعدمه كما ذكر اما التأنيم
 فلا خلاف فيه طرمة الروح فقلبه أن يأتى الحاكم ليبيع المالك على علفها وسبقها ان كان حاضرا
 أو يأذن له في النفقة ليرجع عليه ان كان غائبا هذا اذا تها لالة فان كان كقوانج أو تخمة لزمه امتثال
 نيه فلو تألف وقيل قبيل زوال الالة ضمن كذا أطلقه قال ابن شبة وينبغي أن يقيد الضمان بما
 اذا لم يملها (وان أعطاها المالك علفا) بفتح الهمزة اسم لما كوله ولم ينبه (علفها) في الاصح ويجوز
 أعلفها منه والامير اجمعه أو وكيله) ليستردها أو يعطى علفها أو يعلفها (فان فقدوا) بالثنية يجعله أي المالك
 أو وكيله فالماكم يراجعه ليقترض على المالك أو يوجهاو بصرف الاجرة في مؤنتها أو يبيع حزامها
 أو جميعها ان رآه قال الامام والقدر الذي يعلفها على المالك هو الذي يصونها من التلف والتهيب لا ما يحصل
 به السمن فان فقد الحاكم تعاطى ذلك بنفسه وأشهد ليرجع فان لم يشهد لم يرجع في أحد وجهين هو
 المعتمد كما في هرب الجبال نعم لو كانت راعية قال الزركشي فالظاهر وجوب تسريحها مع نفقة فلو اتفق عليها
 لم يرجع أي اذا لم يتمدد عليه من يسرحها معه والا فيرجع (ولو يبعثها) أي الدابة (مع من)
 أي أمين (يسبقها) أو يعلفها حيث يجوز اخراجها لذلك (لم يضمن في الاصح) بل يران العادة بذلك
 والثاني يضمن لاختراجها من حرزها على يد من لم يأنه المالك * (تنبيه) * محل الخلاف اذا كان المبعوث
 معه أمينا كما هو لا خوف والوديع لا يخرج دوابه للشي أو كونه لا يسقى وعادته سقى دوابه فمع غير الامين
 والخوف يضمن قلعا ومع اخراج دوابه للشي أو كونه لا يسقى دوابه بنفسه لا يضمن قلعا وقول المصنف
 دابة فديفهم أنه لو أودعه بخلا ولم يأمره بسقيه فتركه لا يضمن وهو أحد الوجهين في الروضة وأصلها بلا
 ترجيح صححه الاذرى وقرئ بحرمة الروح قال والظاهر أن محل الوجهين فيما لا يشرب به روقه وبه يأم
 يه من سقيه وان أودعه حنطة أو أرزا أو نحو ذلك فوقع فيه السوس لزمه الدفع فان تذر باعه الحاكم
 فان لم يجد تولاه بنفسه وأشهد كما قاله في الانوار ولو ترك شخص عند صاحب الحان مثلا حمارا وقال له
 اسفله كبل لا يخرج ولا حمله فخرج في بعض غلاته لم يضمنه لانه لم يقصر في الحفظ المعتاد (وعلى المودع)
 بفتح الدال (تربض ثياب الصوف) ونحوه كشروود وروخ مركب من حرر ووصوف ولبسوكذا
 بسا وأكسية وان لم تسم ثيابا عرفا (ليرج كبلا يفسدها الدود وكذا) عليه أيضا (لبسها) بنفسه
 ان لاق به (عند حاجتها) لتعقب بها وانحة الاذرى فتدفع الدود فان لم يفعل ففسدت ضمن سواء أمره
 المالك أم سكت فان تها المالك عن ذلك أولم يعلم به الوديع كان كانت في صندوق مغفل فلا ضمان أما
 ما لا يليق به لبسه لضيقه أو صعره أو نحو ذلك فالظاهر كما قاله الاذرى أنه يلبسه من يليق به لبسه بهذا
 القصد قدر الحاجة ولا حقه ولو كان لا يجوز له لبسه كان كذا مركبا من صرف وحرر والاكثر حرر
 ولم يجد من يلبسه ممن يجوز له لبسه أو وجد ولم يرض الاباحة هل يجوز له لبسه لم أر من ذكره والظاهر
 الجواز ولو كانت ثياب الصوف كثيرة يحتاج لبسها الى طول زمن يقابل باجرة هل له أن يرفع الامر الى
 الحاكم ليبيع له أجرة في مقابلة لبسه لم أر من ذكره أيضا والظاهر أن له ذلك اذا لم يره أن يفسد له نفعه

بجاءنا كالحرز ذل الاذرى وكثر الصوف تشبه الدابة وتسيرها المعتاد عند الخوف عليها من الزمانة
لما طول وقرفها وجعل الركنى حذاملا وجعل النابا خوف الفساد (ومنها) أى عوارض الضمان
(أن يعدل) فى الوديعة (عن الحفظ المأمور) به فيها (وتأتى بسبب العدول) عنه الى الوجه العدول
اليه (فيضمن) لان التالف حصل من جهة المخالفة (فلا) عدل كائن (قال) له (لا ترد) أى لاتتم
(على الصندوق) الذى فيه الوديعة (فرقد وانكسر بقوله وتلف ما فيه) بانكساره (ضمن) لئلا يفتنه
المؤدية الى التالف (وان تلف بغيره) أى بسبب غير الانكسار كسرقة (فلا) يضمن (على الصحيح)
لان زادهما ولم يأت التالف مما جاء به والثانى يضمن لان رقبته عليه لوهم السارق نفاسة ما فيه فيقتضيه
* (تنبيه) * صورة المسئلة اذا كان في بيت محرز وأخذ السارق أمتا لورق ما فيه من الصراف من جانب
كان يرقد فيه ان لم يرقد عليه فانه يضمن لانه اذا رقد عليه فقد أخذ على جانب الصندوق وربما لا يمكن
السارق من الاخذ اذا كان بجانبه بخلاف ما لو سرق من غير الجانب المذكور (وكذا) لا يضمن (لو قال)
له (لا تغفل) بمثابة مضمومة وفاء كسورة (عليه) أى الصندوق أصلا فان غفل عليه أو أقفل عليه فغلا
فغلا فأقفل عليه (فقلين) أو لا تغفل عليه فقلين أو لا تغلق باب البيت (فانظروا) أو أغلق الباب لم
يضمن في هذه الصور على الأصح لانه زاد احتياطا والثانى يضمن لانه أغرى السارق به * (تنبيه) * محل
التلف فى بلد لم تجر عادتهم بذلك كما قاله صاحب المعين والافلاضمان حزبا (ولو قال له اربط الدراهم)
بكسر الواحدة فى المشهور وحتى ضمها (فى كمن) أى شدها فيه وجعلها كمن (فامسكها) فيده فثقلت
فالمذهب أنها ان شاعت بنوم ونسيان) أى أو نسيان كفى الحرز (ضمن) لحصول التالف من جهة
الخالفة لانها لو كانت مربوطه لم تضع به ذا السبب (أو) تلفت (بانذغاصب) لها من يده (فلا)
يضمن لان اليد أمنع الغصب حينئذ والطريق الثانى اطلاق قولين والطريق الثالث ان اقتصر على
الامسالة ضمن وان أمسك به بالربط لم يضمن وعلى الاول اذا امتثل أمره وربطها فى الكم لم يكف
معه امساكها باليد بل ان كان الربط من خارج الكم فأنخذها القاطع ضمن لان فيه اظهارها وتنبيه
القاطع واغراءه عليها بسهولة قطعها أو حله عليه حينئذ لان استمرسات بالاحلال العقد وشاعت وقد احتاط
فى الربط فلا ضمان لانها اذا انحلت بقيت الوديعة فى الكم أو كان الربط من داخله فبالعكس فيضمنها
ان استمرسات امتارها بالانحلال لان أخذها القاطع لعدم تنبيهه فان قبل المأمور به بمطابق الربط وقد أقر
به فلا ينظر الى جهة التالف بخلاف ما اذا عدل عن المأمور به الى غيره فحصل به التالف أجيب بان الربط ليس
كأعلى أى وجهه فرض بل لابد من تضمينه الحفظ ولهذا الوربط ربطا غير محكم ضمن وان كان لفظ الربط
يشمل المحكم وغيره فان قيل لو قال احفظ الوديعة فى هذا البيت فوضعتها فى زاوية منه فأنتم قد دمت
عليه لا يضمن ولا يقال لو كانت فى زاوية أخرى لسلمت أجيب بان لفظ البيت متناول اسكن من زواياه
والعرف لا يخص موضعا منه ولو كان عليه قبضان فربط فى الخزانة منهم لم يضمن سواء أربطها داخل
الكم أم خارجه كما بحثه الركنى لانتفاء المعنى المذكور (ولو جعلها فى جيبه) الذى فى جنب قبضه
أوليه أو غير ذلك (بدلا عن الربط فى الكم لم يضمن) على الأصح لانه أحرز الا اذا كان واسعا غير
مرزور فيضمن لسهولة تناولها باليد منه وقيل يضمن لمطابق المخالفة (وبالعكس) أى أمره بوضعها
فى الجيب فربطها فى الكم (ضمن) قطعان الجيب أحرز منه لانه قد يرسل الكم فتسقط (ولو أعطاه
دراهم بالسوق ولم يبين كيفية الحفظ) فيها (فربطها فى كمن) أو نخوته كمنى تسكته كما قاله القاضى حسين
أو على طرف ثوبه (وأمسكها بيده أو) لم يربطها بل (جعلها فى جيبه) الضيق أو الواسع المزور (لم
يضمن) لانه احتاط فى الحفظ أما اذا كان الجيب واسعا غير مرزور فانه يضمن كمن لسهولة أخذها منه
باليد قال الماوردى وكذلك لو كان الجيب مثقوبا ولم يعلم به فسقطت أو حصلت بين يديه ولم يشعر بها

مسقط منها وفي الكافي في باب النصب اذا كان النصب موجودا عند جعلها فيه ضمن وان حدث
 بعد فلا * (تبيينه) * أفهم كذا أنه لو اقتصر على الربط من غير مال أنه ضمن قال في الروضة كالمال
 وقياس ما سبق النظر لكيفية الربط ووجه التلف ولو وضعها في كبره ولم يربطها فمقتات فان كانت خفيفة
 لا يشعر بها ضمن لتفریطه في الاحراز وان كانت ثقيلة يشعر بها ضمن فانه الماردى هذا اذا لم يكن
 به فله فلو انقضت كذا فمقتات ضمن وان كان سهوا قاله القاضي ولو وضعها في كور حسانته ولم يشدها ضمن
 وخرج بالسوق ما لو أعطاه دراهم في البيت وقال احفظها فيه فانه يلزمه الحفظ فيه فورا فان أخر بلا مانع
 ضمن وان لم يحفظها فيه وربطها في كبره أو شدّها في عضده لا يمس إلى أخلاعه وخرجها أول يخرج وأمكن
 احرازها في البيت ضمن لان البيت أحراز من ذلك بخلاف ما اذا شدّها في عضده يمس إلى أخلاعه لانه أحراز
 من البيت قال الأذرى ويجب تقييده بما اذا حصل التلف في زمن الخروج لامن جهة الحافض لا لامن
 قال الرافى وفي تقييدهم الصورة بما اذا قال احفظها في البيت اشعار به لو لم يقل ذلك جازله أن يخرج
 به بأسر بوطه ويشبهه أن يكون المرح به إلى العادة اه وهذا هو الظاهر (وان أمسكها بيده
 لم يضمن ان أشدها غلب وضمن ان ثابته بفضله أو فوم) لتقصيره (وان) دفع اليه دراهم
 بالوفد (قال احفظها في البيت فليده في اليد) فورا (ويخرجها فيه) عقب وصوله (فان أخر بلا
 مدر ضمن) لتفریطه قال السبكي وينبغي أن يرجع فيه إلى العرف وهو يختلف باختلاف تقاسم
 الوديعه وطول التأخير وضدهما وقال الفارق ان كان من عاتيه القمود بالسوق إلى وقت معلوم
 لاشتغاله بخدمة وغيرها فأنجزها إلى ذلك الوقت لم يضمن فان لم يخرج عاتيه بالقعود لانه وقت معلوم في الماضي
 إلى البيت فأنجزها ضمن هذا عند الاطلاق فلما اذا قال احزها الآن في البيت فله في وأخرها ضمن مما بقا
 اه قال الأذرى وهذا هو من جهة العرف لكن المقول في الشامل وحالة الروباني وغيرهما عن
 النص من غير مخالفة يردده فانهم قالوا وقاله وهو في حانوته احملها إلى بيتك لزمه أن يقوم في الحال
 ويحمله اليه فلو تركها في حانوته ولم يحمله إلى البيت مع الامكان ضمن اه وهذا هو المعتمد ولا انفار إلى
 عاتيه لانه هو الذي ألزم نفسه ذلك ولذلك قال بعضهم ثلاثة أحرف شعبة * ماذا الضمان وطاه الطلاق
 وواو الوديعه ولو قال احفظها هذا في بيتك فجعله في يساره ضمن وبالعكس لا ضمن لان المبيع أحرز
 لانها تستعمل أكثر غالبا قال الأذرى لكن لو حلت للمخالفة ضمن وقضية التعليق أنه لو كان أعسر
 انعكس الحكم وأنه لو كان بهل لم يمس على السواء كذا سواء (ومنها) أي عوارض الضمان (ان
 يضمها بان يضمها) بغير إذن مالئها (في غير حرز مثلاً) ولو قصد بذلك اخفاءها لان الودائع ما هو
 بحفظها في حرز مثلاً (أو يدل) يضم الدال (عليها سارقاً) بان يعين له مكانها وتضييع بالسرقه كما
 في الروضة وأصلها (أو) يدل عليها (من مصادر المالك) فيها بان يعينه ووضعها فاضاعت بذلك المانعة
 ذلك الحفظ بخلاف ما اذا علم بهما غيره لانه لم ياتزم حفظها بخلاف ما اذا ضاعت بغير ذلك أو به ولم يبين
 موضعها ولو أعلم بهما وغيره لاشئ على غيره وعليه هو الضمان لاسر * (تبيينه) * قضية كلام المصنف
 أنه ضمن ولو أعلم المصادر بما مكرها وهو كذلك قال السبكي وهذا يجب القطع به وفرق بينه وبين المحرم
 اذا دل على صيد حيث لم يضمن بان الوديع انتم الحفظ بخلاف المحرم وحل الزركشى نقل الماردى عن
 مذهب الشافعى أنه لا يضمن على قرار الضمان لانه لا يكون ضماناً وقضية كلامه أيضاً حصر التضييع فيها
 ذكره وليس مراداً بل منه الضياع بالنسيان ومنه دعوى في حرز ثم فساده ومنه ما لو قعد في الطريق ثم قام
 ونسى الوديعه ولو عين المالك للوديعه طرفاً من ظروفه ففقدتها الوديعه منه إلى غيره ومنها وهو مساره
 أو أعلى منه لم يضمن لان الظروف والظروف وديعتان وليس فيها إلا حفظاً أحدهما في حرز والاخر
 في آخر وان كان الثاني دون المعين ضمن وان كانت الظروف الوديعه فبكالبيت فيها لم يضمن
 عن دخول أحد صاحبها أو عن الاستعانة على حفظها بتعارس أو عن الاخطاء بها فمقتات فيه ضمن ان

كان أخذها الداحل عليها أو الحارس لها أو تلفت بسبب الاخبار وإن لم يعين موضعها وان أخذها
 غيره من ذكر أو تلفت لاسبب الاخبار فلا ضمان فقول العبادى ولو سأله رجل هل عندك لفلان
 ودبعة وأخبره ضمنه لأن كتمانها من حفظها محمول على الضمان بالأخذ لاسبب آخر (فلو أكرهه)
 أى الوديع (ظالم) على تسليم الوديعه (حتى سلمها اليه فلما ملك تضمينه) أى الوديع (فى الاصح)
 لتسليمه والضمان يستوفى فيه الاختيار والاضطرار (ثم يرجع) الوديع (على الظالم) لاستيلائه
 عليها والثانى ليس له تضمينه للاكراه ويطالب الظالم وعلى الاول له مطالبة الظالم أيضا وخرج
 بقوله سلمها اليه ما لو أخذها الظالم بنفسه فمرامن غير دلالة بالضمان عليه فعلمنا فان قيل رجع
 المصنف فيما لو أكره الصائم حتى أكل عدم الفطر مع موافقته على ترجيع التضمين هنا فلما كان
 هنا كذلك أوجب بان هنا استيلاء على ملك الغير فضمانه وفى الصوم فعله كالفعل لأن الحق فيه لله تعالى
 ويجب على الوديع انكار الوديعه عن الظالم والامتناع من اعلامه بها جوده فان ترك ذلك مع القدرة عليه
 ضمنه وله أن يحلف على ذلك بالحقه حفظها قال الاذرى ونحوه وجوب الحلف اذا كانت الوديعه رقيقا
 والظالم يريد قتله أو الفجور به ويجب أن يورث في عينه اذا حلف وأمكنه التورث وكان يعرفه الثلاث يحلف
 كاذبا فان لم يورثه من عينه لأنه كاذب فيها فان حلف بالمال أو العتق مكرها عليه أو على اعترافه حلف
 حنث لأنه فدى الوديعه بزوجته أو رفيقه وان اعترف بها وسلمها ضمنه لأنه فدى زوجته أو رفيقه بها ولو
 أعلم الاصول بمكانها فاضاعت بذلك ضمن لمنافاة ذلك للحفظ لأن أعلمهم بانهم عنده من غير تعيين مكانها فلا
 يضمن بذلك (ومنها) أى عوارض الضمان (أن يتفجع بها بان يلبس) الثوب مثلا (أو يركب) الدابة
 (خيلانية) بخاء معجمة أى لا عذر فيضمن لتعديبه قال المتولى ومنه القراءة فى الكتاب وخرج بقوله خيانة وكرب
 الجرح لاسقى أو خوف الزمانة عليها وليس الصوف ونحوه يدفع الدود ونحوه وما لو أودعه خائما وأمره
 بابسه فى خنصره فجعله فى بنصره فإنه لا يضمن لأنه أحرز لكونه أعلا الان جعله فى أعلاه أو فى وسطه
 أو انكسر لعلا البنصر فيضمن لأن أسفل الخنصر أحفظ من أعلى البنصر ووسطه فى غير الاخيرة ولله عاقبة
 فى الاخيرة وان قال له اجعله فى البنصر فجعله فى الخنصر فان كان لا ينتهى الى أصل البنصر فالذى فعله أحرز
 فلا ضمان والا ضمن ولو لم يامر به بشئ فوضعه فى الخنصر لا غيرها ضمن لأنه استعماله بلا ضرورة بخلاف ما لو
 وضعه فى غيرها لان ذلك لا يند استعمالا نعم ان قصد بلبسه فيها الحفظ لم يضمن وغير الخنصر لمرأته فى
 حفظها للختام كالخنصر لأنها قد تختتم فى غيره قال الاسنوى والخنى يحتمل الحاقه بالرجل اذا لبس الخاتم
 فى غير خنصره لان الإلهام عدم الضمان ويحتمل مراعاة الاغلاظ هنا وهو الحاقه بالرأى كما غفلنا فى ايجاب
 الزكاة فالحقنا بالرجل اه وهذا الثانى هو المنجبه * (تنبيه) يستثنى من مفهوم قول المصنف خيانة ما لو
 استعمال الوديعه طنا أنها ملكة فيضمن مع أنه لا خيانة كفى الروضة وأصلها فى باب الغصب عن خرم
 الامام (أو يأخذ الثوب) من محله (يلبسه أو الدراهم) من محلها (لينفقها) غسرطان أنها ملكة
 (فيضمن) بما ذكره لم يلبس ولم ينفق لاقران الفعل بنية التعدي فان تلف المأخوذ فى يده ضمنه فان
 مضت فى يده مدة بعد التعدي وجب عليه أجر مثل تلك المدة فيحمل قول المصنف فيضمن على أن ذلك صار
 مضروفا عليه كالمغصوب حتى يتناول ضمان العين فى صورة التلف والاحرج عند مضى المدعى على ذلك حل
 المصنف فى نكته كلام التنبيه أما اذا أخذها طنا أنها ملكة فإنه لا يضمنها الا ان انتفع بها كالمكر
 * (تنبيه) احترز بقوله الدراهم عما لو أخذ بعضها كان أخذ منها وردها لينتفع به فان رد بده
 اليها لم يملكه المالك الا بالادفع اليه ولم يبرأ من ضمانه ثم ان لم يتميز عنها ضمن الجميع لحاظ الوديعه بمال
 نفسه وان تمزق عنها فالباقي غير مضمون عليه وان تمزق عن بعضها لم يملكه بصله كسواد وبيض وسكة
 ضمن ما لا يتميز خاصة وان رده بعينه اليها لم يضمن غيره من بقية الدراهم وان تلفت كلها أو لم يتميز عنها

لا اختلاف بينهما لان هذا الخلط كان حاملا قبل الاخذ وان تلف نصفها ضمن نصف الدرهم فقط هذا كما
 اذا ينفق فعلا عن صندوق أو ختمها عن كيس فيه الدراهم فان فتحه أو أودعه دراهم مثلا مدفونة فبشرها
 ضمن الجميع وان لم يأخذ شيئا لانه حثك الحرز وفي ضمان الصندوق والكيس وجهان أو وجههما كما قاله
 شيخنا الضمان لان ما من الوديعة ولو فتح الرضا الذي يشد به رأس الكيس لم يضمن لان القصد منه منع
 الانتشار الا أن يكون مكتوما عنه فيضمن ولو خرق الكيس من فوق الحتم لم يضمن الانتصان الحرق ثم ان
 خرقه منه بعدا ضمن جميع الكيس ولو عد الدراهم المودعة أو وزن أو ذرع الثوب كذلك يعرف قدر
 ذلك لم يضمنه كما جزم به صاحب الاقوال لان الشرع ورد بذلك في القعدة وهي أمانة شرعية فهو هذه أولى
 (ولو نوى الاخذ) للوديعة ضمانا أو قوى تعيها (ولم يأخذ) ولم يعيب (لم يضمن على الصحيح) المنصوص
 لانه لم يحدث فعلا والثاني يضمن كل قوا ابتداء وأجاب الأول بان الية في الابتداء افتتحت بالفعل فآتت
 ولا كذلك هنا * (تنبيه) محل الخلاف في التضمن أما التائب فلا خلاف أنه يأنم بنية الاخذ وأما كلامه
 أنه اذا أخذها يضمن من وقت بنية الاخذ حتى لو قوى يوم الخميس وأخذ يوم الجمعة يضمن من يوم الخميس
 والمراد بالية كمال الامام تجر يد القصد لاخذها فاما ما يخاف بالبال وداعية الدين فتمنه ولا حكم له وان
 تردد الرأي ولم يحزم قصد افاظا هو مدنا أنه لاحكم له حتى يجرد قصد الهدوان (ولو خلطها) أي الوديعة
 بماله وان قل كما قاله الامام (ولم يميز ضمن) لان المودع لم يرض بذلك فان تميزت بسكة أو صفة أو حسنة
 أو كات دراهم فخالطها بدنانير لم يضمن نعم ان حدث بالخلط نقص ضمنه قال الزركشي وليس الضابط التمييز
 بل سهولة حتى لو خالط حنطة بشعر مثلا كان مضمنا فيما يظهر اهـ وهذا ظهر اذا عسر التمييز
 * (تنبيه) قوله ضمن أي الوديعة مالم ان كانت متباينة بواقعي القيمة كانت متقدمة كالصوب
 وبذلك الوديعة كإصرابه في باب العصب وبما اذا خالط الحنطة والزيت ونحوهما بمثلها اهـ الذي لا يميز
 هالك حتى ينتقل ذلك اليه ويرتب في ذمته العرم (ولو خلط دراهم كسبين) مثلا غسرين غنومين
 (للمودع) ولم يميز بسهولة (ضمن في الاصح) لتعديده والثاني لان كمالا لا واحد اما اذا كانا
 مختومين أو أحدهما فانه يضمن بالقبض وان لم يخلط كل واحد وان كانت اودعين فاولى بالضمان ولو وقع
 الوديع يد الدابة المودعة أو أحرق بعض الثوب المودع عنده شطرا ضمن المتلف فعمادون الباقي لعدم
 تعديده فيه أو شبهه عد أو عد اضمهما ما جبه التعدي فان قيل هذا يخالف تسويتهم لخلطها به مد في الضمان
 أجيب بان محل التسوية في ضمان الاتلاف كفي بعض المتلف في مسئلتنا لا في ضمان التعدي كفي الباقي
 فيها الا التعدي فيه (ومنى صارت) أي الوديعة (مضمونة بانقضاء وغيره) مما سـ (ثم ترك الخيانة فلم
 يبرأ) من الضمان ولا يجوز له بعد التعدي حفظها كفي فتاوى الغوى بل عليه ردها بخلاف الموهون في
 يد المرتن والمال في يد الوكيل بعد تسليمهما (فان أحدث له المالك استمنا) كقوله استمناك عليا
 أو أبرأتك من ضمانا أو أمره بردها الى الحرز (بري في الاصح) لانه أسقط حق والثاني لا يبرأ حتى يردّها
 اليه أو الى وكيله لخبره على اليد ما أخذت حتى تؤديه * (تنبيه) احتراز بقوله أحدث عـ ما قال له
 في الابتداء أو عدك فان خنت ثم ترك الحياة عدت أميتا فخان ثم ترك الحياة فلا يعود أميتا قطعاً
 كما تراه عن المتولى وأقره لانه اسقاط ما لم يجب وتعايق للوديعة قال الاذري ولا يخفاء ان هذا
 الاستمنا اعماهو للمالك حصة لا لولي والوكيل ونحوهما بل لا يجوز لهم ذلك ولو فعلوه لم يعد أميتا
 قطعاً ولو أناف الوديع الوديعة ثم أحدث له المالك استمنا في البدل لم يبرأ بخلاف لان الواجب عليه
 أن يرد البدل الى المالك ثم شرع في الحكم الثالث وهو ردها عند بقائها على مالكها اذا طمها فقال
 (ومنى طلبها) أي الوديعة (المالك) أو وارثه بعد موته وهو أهل للقبض (لزمه) أي الوديع (الزاد)
 لقوله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها أما اذا لم يكن أهل للقبض كما هو رعايه فلا

يلزمه الرد اليه بل يحرم فان رد عليه ضمن ولو رد على المالك في حال سكره قال القفال في فتاويه بجعل أن
يقال لاضمان لان السكران مخاطب بخلاف الصبي اه وهذا ظاهر وايس المراد رد الوديعة جعلها الى
مالكها بل يحصل (بان يحل يئتموبينها) فقط وليس له أن يلزم المالك الاشهاد وان كان أشهد عليه
عند الدفع فانه يصدق في الدفع بخلاف ما لو طلبها وكيل المودع لانه لا يقبل قوله في دفعها اليه ولو كان
الذي أودعها كذا ثم طلبه فعليه أن يشهد له بالبراءة لانه لو عزل لم يقبل قوله فانه الاصطلاح في أدب
القضاء قال الزركشي ويحجب عنه مثله اذا كان المودع يتوب عن غيره بولاية أو وصية ولو أودع شخص
يعرف بالصوصية وديعة عند آخر وتقال على من المودع أنهم السعيه ثم طلبه بالرد هل يلزمه أو يتوقف
فيه و يطلب صاحبها فاذا لم يظهر مع امتداد الزمان رده احتمالات في الجبر والذى يظهر أنه ليس له امتناع
لظاهر اليد ولو بعث شخص رسولا لقضاء حاجة وأعطاه خاتمه أمارة لمن يقضى له الحاجة وقال رده على
بعد قضائهم فأقرضه بعد قضائهم في حزمه لم يضمن اذ لا يجب عليه الا التغطية بالنقل ولو قال من هذه وديعة
لمالكها خذ وديعتك لزمه أخذها كافي الايمان وعلى المالك مؤنة الرد (تنبيه) ما ذكره المصنف حديث
لا يملك المودع فلو أودعه اثنان وجاء أحدهما يسترد نصيبه لم يدفعه اليه كجزمه الرافعي لانهما اتفقا في
الايداع فكذا في الاسترداد بل يرفع الامر الى الحاكم ليقيم ويضع اليه نصيبه واحترز بتفسير الرد
بالقبلة عن رد الامانات الشرعية كتوب طبرنة الربيع في داره فان ردها بالاعلام بحصولها في يده (فان آخر)
رد الوديعة بالمعنى المذكور (بلا عذر ضمن) لتعديه فان تأخر له ذكر كسالة وطهارة وليل ولازمة غريم
وأكل لم يضمن هذا ان كان العيز لا يعاول زمنه فان كان يعاول كمنزاع كاف شهر مثلا أو احرام بطول
زمنه قال الاذري فينبغي أن يقال ان تمكن من توكيل أمين متبرع يحل يئتموبين ربه بالزمنه ذلك فان
أخر ضمن فان لم يمكن ذلك فليرفع المالك الامر الى الحاكم ليبحث اليه بعد ثبوت الايداع عنده أن يبحث معه
من يحل بينه وبينها فان أتى بحث الحاكم معه أمينا يسلمها اليه كماله كان الوديعة غائبا اه ولو قال له المالك
اعط وكلي فلانا ونمكر ضمن بالتأخير ولو لم يطلبه الوكيل وكذا من يعرف مالك الضالة وما طهرته الربيع
وان آخره من وكيل حتى يشهد عليه لم يضمن لماسر أنه لا يقبل قوله في الرد اليه أو عليه على آخر وقد قال له
اعطها أحد وكذا في ضمن فان قال مع ذلك ولا تؤخر فانه حصى أضافان قال اعط من شئت منهم لم يعص
بالتأخير ولم يضمن في أحد وجهين وجه الاذري (وان ادعى تلفها ولم يذكر) له (سببا أو ذكر) له سببا
(خفيا كسرقة صدق) في ذلك (بيمينه) بالاجماع كقوله ابن المنذر لانه انتمنه فليصدق ولا يلزمه
بيان السبب في الاولى نعم يلزمه أن يحلف له انها تلفت بخير فريضا واذناكل عن العيينه عند ذكر
السبب الخفي حلف أي المالك على نفي العلم وقيل على البت والغصب كالسرقة كقوله البغوي وقال الرافعي
انه الاقرب وقيل كالموت وجه المتنوى وقال الاذري ان ادعى وقوعه في جميع طوبى بيمينه والا فلا اه
وينبغي حل الكلامين على ذلك * (تنبيه) * شمل اطلاق دعوى السرقة ما لو طلبها المالك فقال أودعها
ولم يخبره بالسرقة ثم طلبه فأنخبره وقال العبادي ان كان يرجو وجودها فلا ضمان وان أبس منها ضمن
نقله عنه الزركشي وأقره والاطلاق أظهر (وان ذكر) سببا (ظاهرا كحريق فان عرف الحريق
وعومه) ولم يحتمل سلامة الوديعة كقوله ابن المقرئ (صدق بلايمين) لان ظاهر الحال بغنيته عن
اليمين أما اذا احتل سلامتها بان عم ظاهر الايقين فيحلف لاحتمال سلامتها كقوله البلقيني (وان
عرف) الحريق (دون عومه صدق بيمينه) لاحتمال ما دعه (وان جهل) ما دعه من السبب الظاهر
(طوبى بيمينه) عليه (ثم يحلف على التلفيه) لاحتمال انها لم تتلفيه ولا يكاف اليمينه على التلفيه
لانها لا يفتني فان لم تقم بينة أو تنك عن اليمين حلف المالك على نفي العلم بالتلف واستحق (وان ادعى)
وهو مستمر على أمانته (ردها على من اتهمته) من مالك وحاكم وولي ووصي وقيم (صدق بيمينه)

وان أشهد عليه بما عند دفعها لانه اتتمنه أمالرضهنا بقربها أوعد وان فانه لايقبل دعوها ردها
 (تنبيه) ما ذكره المتن يجرى في كل أمين كوكيل وشريك وعامل قراض وباب فرد ما جاء
 على الذي يستأجر العبدية كخلافه ابن الصلاح وأمين ادعى الرد على الوديع اذا أودعه عند سفره لانه
 اتتمنه بناء على أن الوديع الاسترداد اذا عاد من سفره وهو المعتمد بخلاف ما اذا ادعى الرد على المالك
 فانه لا يصدق كما سألني لانه لم يأتعنه ولا يصدق منه قطع الشيء ولان ألقت عليه الرجح نوباً في الرد إلى المالك
 لانه لم يأتعنه ما وضابها الذي يصدق بهيته في الرد هو كل أمين ادعى الرد على من اتتمنه الا المارتهن والمستأجر
 فانهما يصدقان في الناف لا في الرد لانهم ما أخذوا العين لتعرض أنفسهما وقال ابن القاض وغيره كل مال
 تلف في يد أمين من غير تعد لاضمان عليه الا فيما اذا استألف السامكان لحاجة المساكين زكاة قبل وصولها
 فتلفت في يده فيضمنها لهم أي في بعض صورها المقررة في حملها وتول الزركتى وبلحق بها ما لو اشترى
 صينا وحبسها الدائع على الثمن ثم أودعها عند المشتري فتلفت فانما من ضمانه ويقدر عليه الثمن ممنوع
 بل الرابع أنه لا يقرر عليه فهو كالتلف في يد البائع كاهو مذكور في باب المبيع قبل قبضه (أو) ادعى
 الرد (على غيره) أي غير من اتتمنه (كوارنه) أي المالك (أو ادعى وارث المودع) بفتح الدال
 (الرد) لا وديعة منه لانه ورثه (على المالك) أو أودع عند سفره أميناً فادعى الامين الرد على المالك
 (طوبى كل) ممر ذكر (بيته) بالرد على من ذكر اذا لاصل عدم الرد ولم يأتعنه أما اذا ادعى الوارث الرد
 من مورثه فانه يصدق بهيته لتناول ذلك في الضابطة المتقدم ومصرح به البغوي وقال الرافعي وهو الوجه
 لان الاصل عدم حصولها في يده وقال ابن أبي الدم انه الاصح وخالف في ذلك المتولد وقال يعال بالبيته
 (وبجودها بلا هذر بعد طاب المالك) لها (مضمن) كعبائنه أمالوجدها بعد كان طاب المالك بها
 ظالم ومالك المالك الوديع بها فجدها دفعها لالتالم أو بجدها بلا طاب من مال كها وان كان الجحد يحضره
 كقولها ابتداء لا وديعة هدى لانه فانه لا يضمن لان انقضاءها بلغ في حفظها ولو لم يملكها المالك ولكن قال
 في عند لا وديعة فانكر لم يضمن أيضا على الاصح لانه قد يكون في الاخفاء غرض صحيح ولو بجدها بعد
 الطاب ثم قال كنت غلطت أو نسيت لم يبرأ الا أن يصدق المالك (فائدة) سئل الشيخ عز الدين
 عن رجل تحت يده وديعة مضت عليها مدة طويلة ولم يعرف صاحبها أو يس من معرفته بعد البحث التام
 فقال يصرفها في أهم مصالح المسلمين ويقدم أهل الضرورة وميسر الحاجة ولا يبنى بها موقفا
 ولا يصرفها الا فيما يجب على الامام العادل صرفها في وان جهله فليسأل أربع العلماء بالصالح الواجبة
 التقديم (حاشا) لو تنازع الوديعة اثنان بان ادعى كل منهما أن مال ملكه فصدق الوديع أحدهما
 بهيته فلا تخلفه فان حالف سقطت دعوى الآخر ونكل حالف الآخر وقرم له الوديع القيمة
 وان صدقهما فالبداهة وان خصومة بينهما وان قال هي لاحد كما ونسبته وكذباه في النسيان ضمن كالعاصب
 والغاصب اذا قال المعصوب لاحد كما وأتبعته خلف لاحدهما على البت أنه لم يفسد به تعين المعصوب
 لا لآخر بل يعين ولو ادعى الوارث لم الوديع بموت المالك وطاب منه الوديعة فلا تخلفه على بقى العلم
 بذلك فان نكل حالف الوارث وأخذها وان قال الوديع حبسها عندي لا تنازل أو صي بها مال ملكها
 أم لانها متمد ضامن ولو أودعه ورقة مكتوبا فيها الحق المقر به وتلفت بتقصير ضمن قيمتها مكتوبة
 وأجرة الكتابة كذا قاله فان قيل هذا لا وجه له فان الورقة المكتوبة متقومة فاذا تلفت لم يضمن قيمتها
 ولا تنازل لاجرة الكتابة ولو صح هذا لزم أنه لو تلف على غيره نوباً معارضا لم يضمن قيمته وأجرة التنازل وهذا
 لا يقوله أحد والغاصب انما يعر المقيمة فعلا كما أجاب به الماوردي وغيره فالصواب لم يوافقنا أن يجب
 بان التنازل يزيد قيمة الثوب غالبا ولا كذلك الكتابة فانما قد تنقصها وعلى هذا لا فرق بين الكتاب
 المكمل وغيره (كتاب قسم النقي والغنية) *

هذا شارح بيت موزون والقسم بفتح القاف مصدر قسمت الشيء والقيء مصدر فاء بفتح الهمزة اذ ارجع ثم
 استعمل في المال الراجع من الكفار البينا من استعمال المصدر في اسم الفاعل لانه راجع والمفعول لانه
 مردود وقال القفال في المحاسن صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى خلق الدنيا وما فيها للاستعانة على طاعته
 في خالفه فقد عصاه وسبيله الرذائل من يطيعه وهذا المعنى يشتمل الغنية أيضا فاذن ذلك قبل اسم النبي صلى الله عليه وسلم
 دون العكس ومن ذلك قولهم يسر وسرهم ثم النبي صلى الله عليه وسلم وقيل يقع اسم كل منهما على الآخر فان جمع بينهما انفرقا
 كالقبر والمسكين والمشهور تغايرهما كما ذكره المصنف والغنية فاعلة بمعنى مفعولة من الغنم وهو الراجح
 استعملت شرعا في رجوع من الكفار خاص وسميت بذلك لانها فضل وقائدة بحسب الاصل في الباب قوله
 تعالى ما أفاء الله على رسوله وقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء الا لتبين وفي حديث وفده عبد القيس
 وفدسراهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الايمان وان تعطوا من المغنم الخمس متفق عليه ولم يحل الغنائم
 لاحد قبل الاسلام بل كانت الانبياء اذا غنموا مالا جعوه فغنائم تار من السماء تأخذ ثم أحلت للنبي صلى
 الله عليه وسلم فكانت في صدر الاسلام خاصة لانه كالمقاتلين كانهم نصرة وشجاعة بل أعظم يصنع فيها
 ما يشاء وعليه يحمل احاديثه صلى الله عليه وسلم من لم يشهد بدرا ثم نسخ ذلك واستقر الامر على ما يأتي
 وذكر صاحب التنبيه وغيره هذا الكتاب بعد كتاب الجهاد وهو أنسب وذكر المصنف هنا اقتداء بالزنى
 وغيره فقال (التي عمال) أو نحوه ككتاب يتفقه به (حاصل) لنا (من كمار) مما هو لهم (بلا قتال
 و) لا (ايحاف) أي اسراع (خييل و) لا سير (ركاب) أي ابل ونحوها كقبال وحبر وسفن ورجال
 وخرج بزيادة لنا ما حصله أهل الزمة من أهل الحرب فانه لا يزع منهم و بزيادة مما هو لهم ما أخذوه
 من مسلم أو ذمي أو نحوه بنسب حتى فانا لم نملكه بل يرد على مالكه ان عرف والا فيحفظ * (تنبيه) *
 اعتبر المصنف في حصول النبي انتفاء القتال وايحاف الخيل والركاب وهذا يصدق بانتفاء الجوع وانتفاء
 كل واحد على انفراده والمراد هو انه في فان واحدا من الثلاثة كاف في حصول اسم الغنية فلا يكون فيأ
 حتى تنقضي الثلاثة فكان ينبغي أن يقول ولا ايحاف خييل ولا ركاب كما قدرته في كلامه وأجاب بعض
 المتأخرين عنه بان الواو في كلامه بمعنى أو أي النبي صلى الله عليه وسلم عند انتفاء أحد هذه الثلاثة وهو أهم من كل
 واحد منها والاعم اذا اتفق يتنق الاخص كانتفاء الانسان بانتفاء الحيوان وقال بعضهم انما بانها كون
 الواو بمعنى أو في جانب الاثبات في حد الغنية وأما في جانب النفي في حد النبي صلى الله عليه وسلم فالواو على بابها والمراد انتفاء
 كل واحد على انفراده كما مر وهذا أظهر ثم كرر أنواعه من النبي صلى الله عليه وسلم أشار له بقوله (بجزية وشر تجارة)
 من كفار شمرط عليهم اذا دخلوا دارنا وخراج ضرب عليهم على اسم جزية (وما جالوا) أي تفرقوا (عنه
 خوفا) من المسلمين أو غيرهم (ومال مرته قتل أو مات) على الردة (وذمي) أو نحوه (مات بلا وارث) أو ترك
 وارثا غير حائز * (تنبيه) * هذا التعريف ليس بجامع فان المال يخرج الاختصاصات مع انما في كما سرفلو
 قال ما حصل كان أولى وليس بما يتبع له دخول ما حصل من سرقة أو هبة ونحو ذلك كاقطعة فانه غنمة لاني
 وما أهذره لنا في غير الحرب فانه ليس بغيء كما انه ليس بغنمة بل هو لمن أهذله وأما ما أهذره لنا والحرب
 فاقطعة فهو غنمة كإسباني ولوحذف المصنف لفظ الخوف لكان أولى ليدخل المال الذي جالوا عنه لاضر
 أصابهم أو وصلحوا عليه بلا قتال فانه في وان لم يكن خوف ثم أشار لحكم النبي صلى الله عليه وسلم بقوله (في خمس)
 جبهة خمسة أخماس متساوية كالغنمة خلافا للامة الثلاثة حيث قالوا لا يخمس بل جميع ما صالح المسلمين
 لنا قوله تعالى ما أفاء الله على رسوله الآية فاطلق ههنا وقيد في الغنمة فجعل المطلق على المقيد جميعا بينهما
 لاتحاد الحكم فان الحكم واحد وهو رجوع المال من المشركين للمسلمين وان اختلف السبب بالقتال
 وعدمه كما جازنا الرقة في القهار على المؤمنة في كفارة القتل وكان صلى الله عليه وسلم يقسم له أربعة
 أخماس وخمس خمسة واسكن من الاربعة المذكورين معه في الآية خمس خمس وأما بعده صلى الله

عليه وسلم فبصرف ما كنت له من خمس الخس لمأكلنا ومن الاخصاس الاربعه لمرزقة كلفني ذلك قول
المصنف (وتحسب) أي التي (ثلاثة) فالقسمه من خمسة وعشرين (أحدھا مصالح المسلمين) فب
بصرف منه ثلثي لكافر ثم ثلث المصنف للمصالح بقوله (كأنغور) جمع ثمر أي سدھا ومصنھا بالمراد
والمانعة وهي مواضع الخوف من أطراف بلاد الاسلام التي تليها بلاد المشركين فيخاف أهلها منهم
وكعادة المساجد والقنابر والحصون (و) أنزاع (القضاء) والأئمة (والعلماء) يعلمون منه ما يتصلح
المسلمين كتفسير وحديث وفقه وطلبة هذه العلوم (تنبیه) فيه المصنف رحمه الله تعالى بالإنشاء على
كل ما فيه مصلحة عامة للمسلمين كالأئمة وعلى القرآن والمؤذنين لأن بالنغور صفات المسلمين ولا يلتزم بها
من ذكر بلاد كتاب عن الاشتغال بهذه العلوم وعن تنفيذ الأحكام وعن التعليم والتعلم فيرتدون
ما يمكنهم ليتفرغوا لذلك قال الزركشي نقله عن الغزالي تعالى العلماء والقضاء مع الغنى وقد روي عن
أبي راي السامان بالمصلحة ويختلف بضيق المال وسعته قال الغزالي ويعلى أيضا من ذلك العاشر من
الكسب لامع الغنى والمراد بالقضاء غير قضاء العسكر أما قضائهم الذي يتحكمون لأهل التي في مغزاهم
في رتقون من الاخصاس الاربعه لأن خمس الخس كما قاله الماوردي قال وكذا أنعمهم وودونهم وعالمهم
(بعدم الأهم) فالأهم منها وجوب بأولها كفي التنبیه سد النغور لأن فيه حفظ المسلمين (تنبیه)
قال في الاحياء لو لم يدفع السامان الى المستحقين حقوقهم من بيت المال فهل يجوز لأحدھم أخذ شيء
من بيت المال فيه أربعة مذاهب أحدها لا يجوز أخذ شيء أصلا لأنه مشترك ولا يدري قدر حصته منه قال
وهذا غلو والثاني يأخذ كل يوم قوت يوم والثالث يأخذ كفاية سنة والرابع يأخذ ما يعلى وهو حصته
قال وهذا هو القياس لأن المال ليس مشترك بين كلبي المسلمين كالغنيمة بين الغنאים والميراث بين الورثة لأن
ذلكه لك لهم حتى لو ما توافق بين ورثتهم وهنا لومات لم يستحق وأرثه شيئا أه وأقره في المجموع على
هذا الرابع وهو ظاهر وفي فتاوى المصنف لو غصب من جماعة من كل واحد شيئا معينًا واخلط الجميع ثم
فرق عليهم جميع المحتل على قدر حقوقهم فله بكل لكل واحد وجد قدر حصته قال فرق على بعضهم
وللمدفع إليه أن يقسم القدر الذي أخذ عليه وعلى الباقي بالنسبة الى قدر أموالهم أه وقد مر
الإشارة الى ذلك في باب الغصب (والثاني بنو هاشم) بنو (المطلب) ومنهم أمامنا الشاذلي رضي الله تعالى
عنه وهم آل النبي صلى الله عليه وسلم وهم المراد بنو القري في الآية دون بنو عبد شمس وبنو نوفل وإن
كانت الاربعه أولاد عبد مناف لاقتصاره صلى الله عليه وسلم في القسم على بنى الاوائن مع سؤالي بنى
الآخرين له رواء البخاري ولا هم لم يفارقوه في جاهلية ولا اسلام حتى أنه لما دث صلى الله عليه وسلم
بالرسالة أنصروه وذبحوا عنه بخلاف بنى الآخرين بل كانوا يؤذونه والثلاثة الاول أشقاء ونوفل أخوهم
لابيهم وعبد شمس هو جد عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه والاميرة بالانساب الى ادباء أمامنا انساب
منهم الى الامهات ذلك كما قاله واستثنى السبكي أولاد بناته صلى الله عليه وسلم كإمامة بنت أبي العاص من
بنته زينب وعبد الله بن عثمان من بنته رقية فانهم من ذوى القربى بلا شك قال ولم أرهم تعرضوا لذلك فينبغي
الضبط بقرباهاشم والمطلب لا بينهما أه وحينئذ فيستثنى أولاد بناته صلى الله عليه وسلم من قواهم
انه لا عبرة بالانساب الى الامهات ويؤيده ما صححه أن من خصائصه صلى الله عليه وسلم انساب أولاد
بناته اليه بخلاف غيره قاله ابن شعبة وأجاب شيخنا بأن المذكورين توفيا صغيرين ولم يكن لهم أنسل فلا
مائدة إن ذكرهما أه فلا يحتاج الى استثناء السبكي مع أنه دخل في عبارته غير المراد فان قرابة هاشم
والمطلب أعم من قروعهما على الوجه المذكور (يشترك) في خمس الخس (الغنى والفقر) لاطلاق
الآية وأعلى النبي صلى الله عليه وسلم العباس منه وكان من أعنياء قريش (والنساء) لأن الزبير
رضي الله تعالى عنه كان يأخذ سهم أمه صفية رضي الله عنها النبي صلى الله عليه وسلم وكان الصديق رضي الله عنه

يدفع للسيدة فاطمة رضي الله عنهما ولو لاهذه الأدلة لم يدفع للنساء شيء لان الآية إنما تدل على الصرف
لأن كورفان ذواسم مذكر وجعله للشخص الذي يشمل الذكور والانثى يحتاج الى دليل قاله السبكي
(و) لكن (يفضل الذكور) ولو صغيرا على الانثى فله سهمان ولها سهم فانه عطية من الله تعالى يستحق
بقراءة الاب قال الاذري والظاهر أن الخنثى كالانثى ولا توقف له شيء اه بل الظاهر أنه يوقف له تمام نصيب
الذكر كما يؤخذ من قول المصنف (كلاوت) وحكى الامام في أن الذكور يفضل على الانثى إجماع
المصنبة ونقل عن المزي وأبي ثور وابن جرير التوسية * (تنبه) * علم من قوله كالأثر أنهم لو أعرضوا
عن سهمهم لم يسقط وهو الأصح وقد ذكره المصنف في السير ومن إطلاق الآية أنه يجب تعميمهم وأنه
يسوي بين مدلل بجهتين ومدلل بجهة وان خالف في ذلك القاضي حسين وأنه لا يفضل كبير على صغير
ولا قريب على بعيد ولا حاضر على غائب عنه (والثالث البتاني) الآية جمع بينهم (وهو
صغير) ذكر أو خنثى أو أنثى لم يبلغ الحلم (الأبلة) أما كونه صغيرا فغير لايتم بعد احتلام رواء
أبو داود وحسنه المصنف وإن ضعفه المنذري وغيره وأما كونه لأبلة فالوضع والعرف سواء كان من
أولاد المزرقة أم لا قتل أبوه في الجهاد أم لا له جدام لا ووقع في الروضة في باب النكاح أن البتمة هي التي
لا جسد لها والمذكر كوردها هو الصواب ويمكن أن يقال إن المراد بالبتمة في باب النكاح هي التي لا تزوج
إلا في صغرها فان الجدير زوجها فلا ينفى ما هنا ولعل هذا مراده بلا شك * (تنبه) * كان الأولى للمصنف
أن يقيد اليتيم بالمسلم لان أيتام الكفار لا يعطون من سهم البتاني شيئا كما قاله الامام والماوردي
والصهرى وغيرهم لانه مال أخذ من الكفار فلا يرجع اليهم وكذلك يشترط الاسلام في ذوى القربى
والمساكين وابن السبيل لذلك ويندرج في تفسيرهم اليتيم ولد الزنا واللقيط والمنفى بالاعان ولا يسمون
أيتاما لان ولد الزنا لأب له شرعا فلا يوصف باليتيم واللقيط قد يظهر أبوه والمنفى بلعان قد يستلحقه ما فيه
واسكن القياس أنهم يعاون من سهم البتاني * (فائدة) * يقال لمن فقد أمه دون أبيه منقطع واليتيم في
البيان من فقد أمه وفي الظاهر من فقد أمه وأباه (ويشترط) في إعطاء اليتيم لاني تسميته يتيما (فقده)
الأنثى تعريضة في الكتاب الآتي الشامل لمسكنته (على المشهور) لاشعار لفظ اليتيم به ولان اغتناءه بمال
أبيه اذا منع استحقة فافتناؤه بماله أولى بمنعه والثاني لا يشترط وقال القاضي انه مذهب أصحابنا والامام
كان في ذكره فائدة لدخوله في الفقراء ورد بان الفائدة عدم حرمانه (والرابع والخامس المساكين)
الشمولون للفقراء (وابن السبيل) الآية وسبأني يمانهما في الكتاب الذي بعده وهذا يشترط في ابن
السبيل الفقر كما صرح به الفوراني وغيره وان كان ظاهر إطلاق المصنف عدم الاشتراط قال الماوردي
ويجوز للامام أن يجمع للمساكين بين سهمهم من الزكاة وسهمهم من الخس وحققهم من الكفارات
فصبر لهم ثلاثة أموال قال واذا اجتمع في واحد يتم ومسكنة أعطى باليتيم دون المسكنة لان اليتيم وصف
لازم والمسكنة زائلة واعترض بان اليتيم لا بد فيه من فقر ومسكنة وقضية كلام الماوردي أنه اذا كان
الغازي من ذوى القربى لا يأخذ بالغزو بل بالقربة فقط لكن ذكر الرافي في قسم الصدقات أنه يأخذ
بهما واقضى كلامه أنه لا خلاف فيه وهو ظاهر والفرق بين الغزو والمسكنة أن الاخذ بالغزو والحاجة
وبالمسكنة الحاجة صاحبا (ويعم) الامام ولو بنائبه (الاصناف الاربع المتأخرة) بالاعطاء وجوبها عليهم
عن موضع النبي وحاضرهم نعم يجعل مافي كل اقليم لساكنيه فان عدمه بعض الاقاليم بان لم يكن في بعضها
شيء أو لم يستوعبهم السهم بان لم يف بم فيه اذاوزع عليهم نقل اليهم بقدر ما يحتاج اليه الامام في التسوية
بين الموقول اليهم وغيرهم ولا يجوز الاقتصار على ثلاثة من كل صنف كافي الزكاة كجزائمه ويجوز أن يفضل
بين البتاني وبين المساكين وبين أبناء السبيل لانهم مستحقون بالحاجة فتراعى حاجتهم بخلاف ذوى القربى
فانهم يستحقون بالقربة كالمساكين فان كان الحاصل يسير لا يسد مسدا بالتوزيع قدم الاحوج فالاحوج

ولا يستوعب للضرر ورقه وأصبر الحاجة مريحة وإن لم تكن معتبرة في الاستحقاق ومن فقد من الإمتنان
أعلى الباقون أمية كأي الزكاة الأسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه المصالح كما مروا بصدق مدعي
المسكة والفقر بلاينة وإن اتهم ولا يصدق مدعي اليتيم ولا مدعي القرابة الابنية (وقيل يخص بالحاصل)
من مال النبي (في كل ناحية من فيها منهم) كل زكاة وشقة النفل وردبانه يؤدي إلى حرمان بعضهم وهو
مخالف للآية (وأما الاخماس الأربعة) التي كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم مضمومة إلى خمس الخس
(فالظاهر أنها للمرتقة) لعمل الأولين به لأنها كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم لحصول النصرة به كما
والمقاتلون بعدهم المرشدون لها كما قال (وهم الاجناد المرشدون للجهاد) بتعيين الامام لهم وهو امرئزة
لأنهم أرسدوا أنفسهم للذب عن الدين وطلبوا الرزق من مال الله وخرجهم من المتطوعة وهم الذين
يغزون إذا نزلوا فائتباعهم ماون من الزكاة من النبي عكس المرتقة والثاني أنها للمصالح كخمس الخس
وأهمها المرتقة وعلى الأول لولم يف المالح بحاجة المرتقة وهم فقراء صرف الامام اهم من سهم سبيل الله
وإذا علم أن الاخماس الأربعة للمرتقة (فيضع الامام) لهم (ديوانا) ندبا كما صرح به الامام وهو ظاهر
كلام أبي العلي وان أنهم كلام الروضة للوجوب وأول من وضعه في الاسلام سيدنا عمر رضي الله تعالى
عنه وهو بكسر الدال أشهر من فتحه الدفتر الذي يكتب فيه أسماءهم وقدر أروافهم ويطلق الديوان على
الموضع الذي يجلس فيه للكتابة وهو فارسي معرب وقيل أول من سماه بذلك كسرى لأنه اطلع يوما على
ديوانه وهم يجلسون مع أسهم فقال ديوانه أي جنانين ثم حذفت الهاء لكثرة استعمالهم تخفيفا فان
قبل هذا لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا زمن أبي بكر رضي الله عنه فهو بدعة وضلالة أوجب بان
هذا أمر دعت الحاجة اليه واستحسن بين المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم ما رواه المسلمون حسنا فهو
عند الله حسن (وينصب) ندبا كأي الروضة (الكل قبيلة) من المرتقة (أو جماعة) منهم (مربطاً)
ليجمعهم عند الحاجة اليهم ويسهل عليه ما يريد منهم ويعرفه بأحوالهم ويرجع اليه الامام في ذلك
لأنه صلى الله عليه وسلم قال في عزة هوازن ارجعوا حتى أسأل عرفاءكم وكان قد عرف على كل عشرة
عرفاء وزاد الامام على ذلك فقال وينصب الامام صاحب جيش وهو ينصب التقباء وكل نقيب ينصب
العرفاء وكل عرف يعيها باسماء المحموسين به فيسعدو الامام صاحب الجيش وهو يدعو التقباء وكل
نقيب يدعو العرفاء الذين تحت رايته وكل عرف يدعو من تحت رايته والعريف فعل بمعنى فاعل وهو
الذي يعرف مناقب القوم * (فائدة) * قال عطاء بن يسار حيلة القرآن عرفاء الجنة قال الدميري
ومعناه أنهم رؤس أهلها (ويبحث) الامام وجوبا (عن حال كل واحد) من المرتقة (و) (عن قبيلة)
وهم من تلمه نفقتهم من أولاد وزوجات ورفق لحاجة غزوا وخدمة ان اعتادها الاوقاف زيادة وتجارة
(وما يكفهم فيعباه) كفايته (و) كفايتهم من نفقة وكسوة وسائر الماؤون بقدر الحاجة لينظر غ للجهاد
ويراعى في الحاجة حاله في مرواته وضدها والمكان والزمان والرخص والغلاء وعادة البلد في المنافع
والملايس ويزاد ان زادت حاجته بزيادة ولد وحديث زوجة ما كثر وما لا يوفق له يعطى من الرقيق ما يحتاجه
لاقتال معه أو لخدمته إذا كان ممن يتخدم ويعطى مؤنته ومن يقاتل فارسا ولا فرس له يعطى من الخيل
ما يحتاجه لاقتال ويعطى مؤنته بخلاف الرقيات يعطى لمن معلقا لا يتحصاهن في أربع ثم ما يدع اليه
زوجته وولده الملك فيه لها ما حصل من النبي وقبيل يملكه هو ويضرب اليه ما من جهته ولا يراد أحد
منهم لندب عريق وسبق في الاسلام والمهجرة وسائر الخصال المرضية وإن اتسع المال بل يستون
كالارث والغنية لأنهم يعاون بسبب تردهم للجهاد وكاهم مترصدون له (ويقدم) ندبا (في اثبات
الاسم) في الديوان (و) في (الادعاء) أيضا (قريشا) على غيرهم لظرف قريش وافر شياؤهم بالنبي
صلى الله عليه وسلم (وهم ولد النضر بن كنانة) أحد أجداده صلى الله عليه وسلم وبذلك لتقرشهم

وهو تبعه هم وقبل أشد منهم (و يقدم منهم) أي قریش (بنی هاشم) وهو جدہ صلی اللہ علیہ وسلم
 الثاني سمى بذلك لانه كان من حشم النبي صلى الله عليه وسلم (و) يقدم منهم أي يثنى (المطلب) شقيق هاشم
 * (تنبيه) * ع: المصنف رحمه الله تعالى في بنى المطلب بالاولاشارة الى أنه لا ترتيب بينهم وبين بنى هاشم لانه
 صلي الله عليه وسلم من بنى هاشم وقد سوى بينهم وبين بنى المطلب بقوله أما بنو هاشم وبنو المطلب فتثنى
 واحد وشك بين أصابعه رواه البخاري (ثم) بنى (عبد شمس) لانه أخوه هاشم لابويه (ثم) بنى (نوفل) لانه
 أخوه هاشم لاييه عبد مناف (ثم) بنى (عبد العزى) لمكان خديجة رضي الله تعالى عنها من النبي
 صلي الله عليه وسلم فانهم أمهارة صلي الله عليه وسلم وهي بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى (ثم سائر
 البعوث) أي باقيها من قریش (الاقرب فالاقرب الى رسول الله صلي الله عليه وسلم) فقدم منهم بعد بنى
 عبد العزى بنى عبد الدار بن قصي ثم بنى زهرة بن كلاب لانهم أخواله صلي الله عليه وسلم ثم بنى عجم لمكان
 عائشة وأبيها أبي بكر رضي الله تعالى عنهما منته صلي الله عليه وسلم ثم يقدم بنى خزيم ثم بنى عدى لمكان عمر رضي
 الله تعالى عنه ثم بنى جهم وبنى سهم فهما في مرتبة كبحرى عليه بن المقرئ ثم بنى عامر ثم بنى الحارث (ثم)
 بعد قریش يقدم (الانصار) لأنهم الجيدة في الاسلام وينبغي كمال شيخنا تقديم الاوس منهم لانهم
 أخوال النبي صلي الله عليه وسلم والانصار كلهم من الاوس والخزرج وهم أبناء حارثة بن ثعلبة بن عمرو بن
 عامر قاله الزركشي (ثم) بعد الانصار يقدم (سائر) أي باقي (العرب) ومنهم المهاجرون الذين
 لا قرابة لهم * (تنبيه) * قضية كلامه كغيره التسوية بين سائر العرب وصرح المساوردي بخلافه فقال
 بعد الانصار مضر ثم ربيعة ثم ولد عدنان ثم ولد قحطان فبرتبهم على السابقة كقریش فان استوى اثنان
 في القرب اليه صلي الله عليه وسلم قدم بالسبق الى الاسلام ثم باليس ثم بالنسب ثم بالهجرة ثم بالشجاعة ثم برأى
 ولي الامر فيختار بين أن يقرع وأن يقدم برأيه واجتهاده (ثم) يقدم بعد العرب (الجم) وقد تمت
 العرب عليهم لانهم أقرب الى رسول الله صلي الله عليه وسلم منهم وأشرف والتقديم فيهم ان لم يجتمعوا
 على نسب بالاجناس كالترك والهندو بالبلدان ثم ان كان لهم سابقة في الاسلام ترتبوا عليها والافعالا
 الى ولي الامر ثم بالسبق الى طاعته فان اجتمعوا على نسب اعتبر فيهم قربه وبعده كالعرب وينبغي كمال
 شيخنا اعتبار السن ثم الهجرة ثم الشجاعة ثم رأى ولي الامر كافي العرب والترتيب المذكور مستحب
 لا مستحق كإقتلاعه من الأئمة وان نظر فيه في المطلب والذي ثبت في الديوان من المرتبة هو الرجل المسلم
 المكاف الحر البصير القادر على القتال العارفة به (و) حيثئذ (لا يثبت في الديوان) شخص (أعشى)
 ولا زماما ولا امرأة ولا صبيا ولا مجنونا ولا كافرا وقوله (ولا من لا يصلح للفرز) كإقطع من عطف العام
 على الخاص ولو اقتصر عليه كفى ويجوز اثبات الاخرس والاصم وكذا الاعرج ان كان فارسا والافلا
 ويجوز المجبول بصفة فذ كرتبه وسننه ولونه وبحكى وجهه بحيث يميز عن غيره (ولو مرض بعضهم
 أو جن ورجى زواله) أي كل من المرض والمجنون وان طال زمنه كما قاله ابن الرقصة (أعشى) جزما
 كصبيح ويبقى اسمه في الديوان لان الانسان لا يتحول من عارض فر بما يرغب الناس عن الجهاد و يقبلوا على
 الكسب لهذه العوارض (فان لم يرج) زواله (فلا تظهر أنه يعطى) أيضا لما ذكر ولانه اذا بقي على
 الذرية فعلى نفسه أولى ولكن يحكى اسمه في الديوان كإحزيمه في الرقصة وأصلها اذلا فائدة في ابقائه
 * (تنبيه) * قضية كلامه أنه يعطى ذلك القدر الذي كان يأخذه لاجل فرسه وقتاله وما أشبه ذلك وابس
 مراد ابل يعطى كفايته وكفاية عياله اللاتقته في الساعة الراحة كما قاله السبكي والثاني لا يعطى لعدم رجاء
 نفعه أي لا يعطى من أربعة أخماس النفي للعدة للمقاتلة ولكن يعطى من غيرها ان كان محتاجا ومحل
 الخلاف في اعطائه في المستقبل أما الماضي فيعطى جزما (وكذا) تعطى (زوجته وأولاده) الذين تازمه
 مؤنتهم في حياته (اذا مات) بعد أخذ نصيبه في الاظهر لتلايش تغل الناس بالكسب عن الجهاد اذا علموا

فبإعصاهاهم بدمهم * (تنبيه) * أفراد الزوجة وجعه الأولاد يوم اعتبار الوحدة في الزوجة وليس
 مراداً بل تعلى الزوجات وإن كنن قريباً واقتصره على الأولاد يوم علم الدفع إلى غيرهم ممن يجب
 نفقتهم كالأولاد وليس مراداً فقد نقل الأذعن قضية كلام البغوى الأصلاء وهو المعتمد قال
 الأذعن ولو كنن المفق عليهم من الأصول والفروع أى والزوجة كفارة هل يعاين لم أرنبه نقل
 والظاهر أنهم لا يعاينون أنه لكن قضية طلاقهم أصلاً وهم وهو الظاهر ادلم بشرطوا فيهم الإسلام
 ولم يبين المصنف قدر ما يعاينون وللمراد ما يليق بهم لا ما كان للمرتق أخذه والثاني لا يعاينون لوال
 تبعيتهم له وإذا قلنا بالظاهر (فتعلى الزوجة حتى تنكح) وكذا الزوجات كما لاستعناها بالزوج فإن
 كان زوجها الثاني من المرتقة قرر لها كفايتها تبعاله ولواستغنت الزوجة بكسب أوارث أو نحوه كوصية
 لم تعه وبه صرح في البيان بالنسبة إلى الكسب وصرح الزكشى بالباقي والظاهر كما قال الزكشى أن
 أم الولد كالزوجة * (تنبيه) * قوله حتى تنكح يقتضى أن الزوجة لو كانت ممن لا يرغب في نكاحها أى
 ولم تستغن بماذا كرائها تعلى إلى الموت وهو ظاهر ويقتضى أيضاً لو امتنع من التزويج مع رغبة
 الأكفاء فيها أنها تعلى وهو ظاهر أيضاً وإن قلنا بغيره (و) تعلى (الأولاد حتى يستقلوا) بكسب أو
 نحوه كوصية أو بقدره كور على الغزو في أحب اثبات اسمه في الديوان أثبت والاتعاف فإذا بلغ عاجزاً
 لعنى أو زمانة أو نحو ذلك فكمن لم يبلغ أو تزوج الأناث * (تنبيه) * استنبط السبكي رحمه الله تعالى
 من هذه المسئلة أن الفقهاء أو المعيد أو المدرس إذا مات تعلى زوجته وأولاده مما كان يأخذ ما يقوم بهم
 ترغيباً في العلم كالترغيب هناك الجهاد فإن فضل المال عن كفايتهم صرف إلى من يقوم بالوظيفة قال فإن
 قيل هل تعطى لشرط الواقف إذا اشترط مدرسا يصفه فانها غير موجودة في زوجته وأولاده قلنا قد
 حصلت تلك الصفة مدة من أيهم والصرف لهم بطريق التبعية ومنتهى مقتضى في جنب ما مضى كزمن
 البطالة ولا يصدق تقرير من لا يصلح للتدريس ونحوه لأنه تبع لولاية محبة وانما الممنوع تقرير من
 لا يصلح ابتداء كما يمنع اثبات اسم من ليس أهلاً للجهاد في الديوان ابتداء قال ابن النقيب ويترك بينهما
 بأن العلم محبوب للنفوس لا يصد الناس عنه شئ فهو كل الناس فيه إلى مصلهم إليه والجهاد مكروه للنفوس
 فيحتاج الناس في إرصاد أنفسهم إليه إلى اتفاف والا فحبة الزوجة والولد قد تصدعته قال الولي العراقي
 وفرق آخر وهو أن الإطعام من الأموال العامة وهى أموال المصالح أقوى من الخاصة كالأوقاف فلا يلزم
 من التوسع في تلك التوسع في هذه لأنه مال معين أخرجه شخص لتعصيل مصلحة نشر العلم في هذا
 المحل المخصوص فكيف يصرف مع اتفاء الشرط ومقتضى هذا الفرق الصرف للأولاد العالم من مال
 المصالح كفايتهم كما كان يصرف لأبيهم ومقتضى الفرق الأول عدمه أه والفرق الثاني أظهر ولكن
 وقت الإطعام معلوماً لا يختلف مسانمة أو مشاهرة أو نحو ذلك من أول السنة أو غيره أول كل شهر أو غيره
 بحسب ما يراه الإمام والغالب أن الإطعام يكون في كل سنة مرة ثلاثاً يشغلهم الإطعام كل أسبوع أو كل
 شهر من الجهاد ولأن الجزية وهى معنم النى لا تؤخذ في السنة الأمرة ومن مات منهم بعد جمع المال
 وبعد تمام الحول فنصيبه لوارثه كالجزية في الإجارة أو بعد تمام الحول وقبل جمع المال فلا شئ لوارثه
 إذا لحق انما يثبت بجمع المال وذلك الحول مثال مثله الشهر ونحوه وعلى الأطهر السابق من اختصاص
 الخمس الأربعة بالمرتقة (فان قضات) بنسبة الضاد أى زادت (الانحسار الأربعة عن حاجة
 المرتقة وزع) الفاضل (عليهم على قدر ووتهم) لأنه حقهم مثال ذلك كفاية واحد ألف وكفاية
 الثاني ألفان وكفاية الثالث ثلاثة آلاف وكفاية الرابع أربعة آلاف فمجموع كفايتهم عشرة آلاف
 فيفرض الحاصل على ذلك عشرة أجزاء فيعطى الأول عشرة والثاني تسعاً والثالث ثلاثة عشر وأربعة
 والرابع تسعاً وكذا يفعل إن زاد * (تنبيه) * قضية كلامه كغيره أن صرف الرائد لا يختص بالرجال

المقالة وهو يخالف لكلام الامام فانه قال الذي فهمته عن كلام الاصحاب أنه يختص برجالهم حتى لا يصرف منه للذرائر أى الذين لا رجل لهم قال الرافعي ولا خلاف في جواز صرفه الى المرتزقة عن كفاية السنة القابلة (والاصح) على الاظهر السابق أيضا (أنه يجوز أن يصرف بعضه) أى الفاضل عن حاجات المرتزقة (في اصلاح الثغور والسلاح والكراع) وهو الخيل لان ذلك معونة لهم والثانى المنع بل يوزع عليهم لاستحقاقهم له كالغنيمة وصححه ابن الرقعة * (تنبيه) * ظاهر كلام المصنف بل صريحه أن الامام لا يبيع في بيت المال شيئا من القى ما وجد له مصرفا فيصرف مال كل سنة الى مصارفه ولا يدر شيئا خوفا للنازلة تأسيا بابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما فانهما ما كانا يدخران شيئا ثم انزل بالمسلمين نازلة فعلى المسلمين اقيام بأسرها وان غشيبهم العدو على جميعهم أن ينفروا فان لم يجد مصرفا ابتداء وباطات ومساعد على حسب رأيه وهذا ما جزم به في الروضة كاصلها قال الامام والذي ذهب اليه المحققون ان له أن يدخر في بيت المال لأجل الحوادث اه فان ضاق القى عن كفايتهم قسم بينهم على قدر أراؤهم قاله الماوردي (هذا) السابق كله (حكم منقول) مال (التي عفاها عقاره) من أرض أو بناء (فالمذهب أنه) أى جميعه (يجعل وقفا) أى ينشئ الامام وقفه (وتقسم غلاته) كل سنة (كذلك) أى مثل قسمة المنقول لانه أنفع لهم فتصرف أربعة أثمانا للغلة للمرتزقة ونحوها للمصالح وذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل * (تنبيه) * يظهر من كلام المصنف أشياء أحدها انه لا يصير وقفا بنفس الحصول بل لابد من انشاء وقف كإسار وقيل يصير وقفا بنفس الحصول كرق النساء بنفس الاسر وهو مقابل المذهب ثانيها تحتم الوقف وليس مرادا بل الذى فى الشرح والروضة أن الامام لو رأى قسمة أو بيعه وقسمة ثمه جازله ذلك لكن لا يقسم سهم المصالح بل يوقف أو تصرف غلاته فى المصالح أو تباع ويصرف ثمنها بها ولكن الوقف أولى ثالثها ان المراد بالوقف الوقف الشرعى وهو الاصح وقيل المراد بالوقف من التصرف بالقسمة لا الوقف الشرعى

* (فصل) * فى الغنيمة وما يتبعها (الغنيمة) لغة التبرع كما سبق أول الباب وشرا (مال) وما التحق به كنخمة ومحترمة (حصل) لنا (من كفار) أصليين حربيين مما هو لهم (بقتال) منا (وايجاف) بخيل أو ركاب أو نحوهما مما سار ولو بعد انتم زاءهم فى القتال أو قبل شهر السلاح حين التقى الصفان ومن الغنيمة ما أخذ من دارهم سرقة أو اختلاسا أو لفظة أو ما أهده لنا أو صلحونا عليه والحرب فائتة وأما المهرون الذى للعربى عند مسلم أو ذى والمؤجر الذى له عند أحدكم اذا انقضى الرهن وانقضت مدة الاجارة فهل هو فى أو غنيمة أو جهاش أشبههما كما قال الزركشى الثانى ويرد على طرده هذا الحد المتروك بسبب حصولنا فى دارهم وضربه مسكرنا فيهم فانه ليس غنيمة فى أصح الوجهين عند الامام مع وجود الإيجاف وعلى عكسه ما أخذ على وجه السرقة أو نحوها فانه غنيمة كما مر وخرج بما ذكرنا من حصوله أهل الذمة من أهل الحرب بقتال فالتص أنه ليس بغنيمة فلا يترع منهم وما أخذ من تركه المريد فانه فى الغنيمة كما مر وما أخذ من ذى بجزية فانه فى كإسار أيضا ولو أخذنا منهم ما أخذوه من مسلم أو ذى أو نحوه بغير حق لم نملكه ولو غنم ذى ومسلم فهل يتخمس الجميع أو نصيب المسلم وجهان أظهرهما الثانى كما رجحه بعض المتأخرين وصرح الماوردي فى قسم الصدقات بانه لا يغم مال من لم تبلغه الدعوة وهو يجوز على من تمسك بدين حق ولم تبلغه دعوة النبي صلى الله عليه وسلم أولم تبلغه دعوة أصلا أمالو كان متمسكا بدين باطل فلا بل هو كفره من الكفار * (تنبيه) * قوله وايجاف بالواو هنا بمعنى أولئك المأخوذ بقتال الرجال وبالسنن فانه غنيمة كما تقرروا وايجاف فيه وإذا تقرروا ذلك (فيقدم منه) أى أصل مال الغنيمة (السلب) بالتحريك (للقاتل) المسلم سواء كان حرا أم لا ذكر أم لا بالغنائم لا شرطه الامام أم لا فارسا أم لا وذلك لخبر الشيخين من قتل قتيلاه فله سلبه وروى أبو داود أن أباطلحه رضى الله تعالى عنه

قتل يوم خيبر عشر من قبله وأخذ أسلحتهم * (تنبيه) * يستثنى من إطلاقه الذي فإنه لا يستحق السلب
 سواء أضر ما ذل الإمام أم لا والمخوذ والمرجف والحائن ونحوهم ممن لا سهم له ولا رخص قال الأذري
 وأطلقوا استحقاق العبد المسلم السلب ويجب تقييده بكونه مسلماً على المذهب وبشروط في القتل أن
 لا يكون منهياً عن قتله فلو قتل مسلماً أو امرأة لم يقتل فلا سلبه فإن قاتلاً استحققه في الأصح ولو أضر
 مستحق السلب عنه لم يسقط حقه منه على الأصح لأنه تعينه (وهو) أي السلب (ثبوت القتل)
 التي عليه (والجف والزان) وهو علة وألف وتون حذف لا قدمه أطول من الحذف يابس السابق
 فإنه في المجموع في الملح (وأن الحرب كدروع) وهو بدل مهملة الزردية (وسلاح) لثبوت يده على
 ذلك * (تنبيه) * قضية عطفه السلاح على الدرع أن الدرع ليس سلاح وهو المشهور وإن كان في شرح
 مسلم للمصنف ما يقتضي أنه منه وعطفه أيضاً ما بعد الثياب عليها يشعر بغيرته لها وهو عكس ما قلوه
 فمن أوصى بتيابيه أنه يدل كل ما على يده ومنه الحذف والزان والطينان ولو كان علامة حمله لا سلاح
 به عليه متى شاء قال الإمام فيجوز أن يكون السلاح كالفرس المجنوب مع السلام ويحتمل خلافه اه
 والاول أظهر ولو زاد سلاحه على العادة فقياس ما يأتي في الجنبية أنه لا يعمل الا واحدة أنه هذا لا يعمل
 الا سلاحاً واحداً وقال الإمام إذا زاد على العادة فهو محمول لا سلاح اه والاول أظهر (وسركوب)
 لقتل قاتل عليه أو أمسكه بعنقه وهو يقاتل راجلاً (و) آتة نحو (سرج والجمام) وهو ما زعموه
 لثبوت يده على ذلك حساً (وكذا) لباس زينتته وهو (سوار) وطوق (ومناطقة) وهو ما يشترطها
 الوسطا (وخاتم) كذا (نفقة معه) مع هيئته الخلف في رحله (وجنبية تقاد مع في الاظهر) سواء
 أ كانت امامه أم خلفه أم يجنبه لانها اعتقاد معه ليركبها عند الحاجة سواء أ كان يقودها بنفسه أم لا
 لان هذه الاشياء متصلة به وتحت يده والجنبية قد يحتاج إليها من كركوبه الذي أمسك بعنقه وهو
 يقاتل راجلاً بخلاف الذي يحمل عليها أنقله وبخلاف المهر التابع له فإنه يفضل عنه كذا كره ابن
 القلان في فروعه والثاني لا يستحقها لأنه ليس مقاتلاً بها فاشبهت ما في جنبته ولو تعددت الجنبات
 اختار القاتل منها واحدة كما ذكره المصنف وقال الرافعي أنه يرجع الى تعيين الإمام واحدة منها أو يرفع
 * (تنبيه) * قضية كلام المصنف أنه لا يشترط كونه قائداً بنفسه والا لقال يقودها وهو كذلك كما مر
 وقول الزركشي أنه لا بد من التقييد بكونه يقودها بنفسه والا فليست سلباً كما هو ماله الذي معه مردود
 بقولهم لو كان معه جنائب استحق واحدة اذ من الملاحم أن الجنائب لا بد لها من عدد يقودونها
 (لادقية) بفتح المهملة وكسر القاف وعاء يجمع فيه المنافع ويجعل على حقو البهيم (مشدودة على
 الفرس) فلا يأخذها ولا ما بها من الدراهم والامثلة (على المذهب) لانها ليست من لباسه ولا من
 حليته ولا حامية فرسه والطريق الثاني طرد القولين كالجنبية واختار السبكي أنه يأخذها بلباسه لأنه
 سلبها على فرسه لتوقع الاحتياج اليها (وانما يستحق) القاتل السلب (ركوب غرر يكفي به) أي
 بركوب الغرر (شركاء) أصله مشتق بالقتال في حال (الحرب) هذه قيد ثلاثة مرفوع عليه قوله
 (بلورى من من أد) روى (من المصنف) الذي للمسلمين (أو قتل) كافراً (فانما) أو مستعلاً بكل
 ونحوه (أو أسيراً أو قتله) أي الكافر الحربي (وقد انهم زعم الكفار) المحاربون غير مختارين لقتال
 أو ألى كفة (ولا سلب) له لأنه في مقابلة الخطر والتغير بالفس وهو مستف ههنا ولأنه سلب الله عليه
 وسلم لم يعط ابن مسعود سلب أبي جهل لأنه قد كان اتخذه قتيلاً من الانصار ورواه الشيخان قال القاضي
 ولو أضرى به كلباً عقوراً فقتله استحق سلبه لأنه خاطر برؤوسه حيث مسير في مقابلة حتى عقره الكلب
 اه وقول الزركشي وقياسه أن الحلبكم كذلك لو أضرى به مجنوناً أو عبداً أو مجنونا ممنوع لان المقيس
 عليه لا يملك والمقيس بذلك السلب فهو والمجنون ولما لم يرقى لآسرها فإن أضرى الكلب بالمقاتلة

كراحي السهم فلا يستحق السلب أما اذا تميزوا وقتل أو قتلوا في حقهم كما قاله الامام
 * (تتبعه) * قوله من الصف عبارة المحرر من وراء الصف وكذا كتب المصنف بخطه في المنهاج ثم ضرب
 على الفظة وراء والصورتان في الشرحين والروضة فأبى المنهاج بما ليس في أصله لكونه يذهب منه ما في أصله
 بطريق الاولى قال السبكي وهو حسن ان لا ياتزم في الاختصار الاتيان بمعنى الاصل من غير تغيير والالم
 يجوز وقوله انهم زام الكفار يذهبهم أن انهم زام الكافر الواحد لا يعتبر حتى لو هرب فقتله في ادباره والحرب فائقة
 استحق سلبه وهو كذلك (وكفاية شره أن يزيل امتناعه بأن يهتك أعينه أو يقطع يديه ورجليه) فانه صلى
 الله عليه وسلم أعطى سلب أبي جهل لمختمه كالمردود فانه قد دل على أن المناط كفاية الشر * (تتبعه) *
 عبارة المحرر أن يقتله أو يزيل امتناعه فاقصر المصنف على الثاني لفهم الاول من باب أولى وعبارة
 الروضة بأن يعمله وهي صادقة بأن يضرب رأسه فيذهب ضوء عينيه وحينئذ واحدة فيقاعها فبسي
 أحسن لشهولها ما ذكر (وكذا الواسر أو قطع يديه أو رجليه في الظاهر) وان من عليه الامام أو فداء
 أو أرقه أما في الاسر فلانه أبلغ من القلع وأما في القلع فكأنه لو قطع عينيه والثاني لاواختاره السبكي وقال
 انه لا يستحق السلب الا بالقتل لظاهر قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه ولان ذلك لا يزيل
 الامتناع فربما أعى شر من البصير ومقطوع اليدين والرجلين يحتال على الاختداع ثم ان نفسه ويجرى
 الخلاف فيما لو قطع يدا ورجلا اضعف حركته بخلاف ما لو قطع طرفا وفقأ عيناه فانه لا يستحق ولو مسكه
 شخص بحيث منعه الهرب ولم يقطع فقتله آخر أو اشتراك اثنان في قتله أو اختاها اشتركا في سلبه لا ندفاع
 شره بهما وهذا بخلاف القصاص فانه منوط بالقتل نعم ان كان أحدهما لا يستحق السلب كخوفه فذلك رد
 نصيبه الى الغنمة قاله الدارمي أما اذا ضربه فهو أسير وقتل الاسير لا يستحق به السلب كما مر والجراح ان
 أثنى جريحه فالسلب له فان لم يتخذه قد دفعه آخر فالسلب له لانه الذي ركب الفرر في دفع شره لاحق
 لا لا سرفى رغبة أسيره ولا فداءه بل وأرقه الامام أو فداءه فزينة والفداء للمسلمين لاحق فيها لا سرفلان
 اسم السلب لا يقع عليهما (ولا يخمس السلب على المشهور) لخبر أبي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم
 قضى به للقاتل ولم يخمسه والثاني يخمس لاطلاق الآية فيس دفع خمسة لاهل الفء والباقي للقاتل
 (وبعد السلب يخرج) بمائة فوقية أو له بخطه (مؤنة الحفظ والنقل وغيرها) من المؤن اللازمة كاحرة
 جمال وراع ان لم يوجد متفوق بذلك للحاجة اليها قال الماوردي ولا يربط على أجرة المثل لانه في المسلمين
 كالولي في مال اليتيم (ثم يخمس الباقي) بعد السلب والمؤن خمسة أنجاس متساوية يقربون خمس رفاع
 ويكتب على واحدة لله تعالى أو للمصالح وعلى أربع للغانمين ثم تبرج في بنادق متساوية ويخرج اسكل
 خمس رقعة فما خرج لله أو للمصالح جعل بين أهل الخس على خمسة كما قال (نفسه) أي المال الباقي
 (لاهل خمس الفء) يقسم بينهم (كسابق) في قسم الفء * (تتبعه) * يقسم للغانمين قبل قسمة هذا
 الخمس لانهم حاضرون ومحصورون لكن بعد افرازه بقرعة خلافا لما فهمه كلام المصنف من أن أهل
 الخمس يفوزون بسهامهم قبل قسمة الاخماس الاربعة ولا فرق في ذلك بين العقار والمنقول لعموم الآية
 ويستحب أن تكون هذه القسمة في دار الحرب كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وتأخيرها بلا عذر الى
 العود الى دار الاسلام مكروه ذكر الماوردي والبغوي انه يجب التعجيل ولا يجوز التأخير من غير عذر
 لما فيه من الاضرار بالغانمين وقال الاذري انه ظاهر لاشك فيه اذا طلبها الغانمون بلسان القتال أو الحال
 ولو شرط الامام للخبس أن لا يخمس عليهم لم يصح شرطه ووجب تخميس ما غنموه سواء أشرط ذلك
 لضرورة أم لا وقبل ان شرطه لضرورة لم يخمس قال في زيادة الروضة آخر الباب وهو شاذ باطل (والاصح
 أن النفل) بنون مفتوحة فلفظ حطيفة مفتوحة وتسكن أيضا (يكون من خمس الخمس المرصد للمصالح)
 لرأية الشافعي عن مالك عن أبي الزناد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول كان الناس يعطون النفل من

الجس قال الشافعي رضي الله تعالى عنه يريد من خمس النبي صلى الله عليه وسلم والثاني من أصل الغنيمة كالسلب والثالث من أربعة أنجاسها كالصالح في الرضخ وهذا الخلاف مجله (ان نفل مما سلب غنم في هذا القتال) وقاب بالشرط أو الوعد ويقتصر الجهل به للعاجلة فيشرط الربيع أو الثلث أو غيرها * (تنبيه) * قوله نفل قال السبكي يجوز فيه التشديد اذا عديته الى اثنين والتخفيف اذا عديته الى واحد وقد كتب المصنف عليه بخطه نصف لان معناه جعل النفل (ويجوز) جزاء (أن ينفل من مال المصالح الحاصل عنده) في بيت المال لان ذلك من جملة المصالح ولا تقتصر الجهة حيث ذل لا بد أن يكون معاولا لانه جمالة ولا ضرورة الى احتمال الجهل في الجهل * (تنبيه) * لا يختص ذلك بالحاصل عنده كما يفهمه كلامه بل يجوز أن يعطى مما يتجدد فيه وقضية كلامه التخيير بين خمس الجس والمصالح قال الرافعي والاشبه أن يجتهدوا برأى المصلحة (والنفل) لعة الزيادة وشرعا (زيادة) على سهم الغنيمة (بشرطه) الامام أو الامير لمن ينفل ما فيه نكابة للكفار) زائدة على ما يفعله بقية الجيش كالتقدم على طليعة وانهم على قاعة والدلالة على ما وحققا ممكن ويجوز افراد المشروط له وتعدده وتعيينه وعدم تعيينه بمن فعل كذا فله كذا هذا أحد قسمي النفل وشرطه أن تدعو الحاجة اليه لكثره العدو وهذه المسلمين واقتضى الحال بعث السرايا وحفظ المكامن وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض غزواته دون بعض والقسم الثاني أن ينفل من صدر منه أو محمود كجبارة وحسن اقدام وهذا يسمى انعاما أو جوا على فعل ماض شكرا والأول جمالة ولكن يتعين ككون هذا انعاما عنده من سهم المصالح أو من تلك الغنيمة * (تنبيه) * قد يفهم كلامه أن التنفل انما يكون قبل اصابة الغنم وهو ما قال الامام انه ظاهر كلام الاصحاب أما بعد اصابته فيمتنع أن يخص بعضهم ببعض ما أصابوه (ويجهد) الشرط (في قدره) بحسب قوة العمل وكثرته وقد صح في الترمذي وغيره انه صلى الله عليه وسلم كان ينفل في البسدة الربع وفي الرجعة الثلث والبدأة بنصف الباه الموحدة واسكان الدال المهملة وبعددها همزة السرية التي يسمونها الامام قبل دخول دار الحرب مقدمة والرجعة وهي بنصف الزاء السرية التي يأمرها بالرجوع بعد توجه الجيش لدارنا وانما نص في البسدة لانهم مستريحون اذ لم يبال بهم السفر ولان الكفار في غفلة ولان الامام من ورثهم يستلهمون به والرجعة بخلافها في كل ذلك وقيل البسدة السرية الاولى والرجعة الثانية ويقال للرجعة القبول بضم القاف ويجوز الزيادة على الثلث والنقص عن الربيع بحسب الاجتهاد (والانجاس الاربعه عقارها ومنقولها) أي الباقي منها بعد تقديم ما يجب تقديمه من المأوى كما سبق (لغاينين) لا طلاق الآية الكريمة وعملها صلى الله عليه وسلم في أرض خيبر (وهم) أي الغافلون (من حضر الوعدة) ولو في أثناءها قبل الانضاء ولوعند الاشراف على الفخ وعاقب بحضر قوله (بنية القتال وان لم يعاقل) مع الجيش لقول أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما انما الغنيمة لمن شهد الوعدة رواه الشافعي رحمه الله تعالى قال الماوردي ولا يخالف لهما من العصابة ولان المقصود تنبيههم للعهد وحصوله هناك فان تلك الحالة باعثة على القتال ولا يتأخر عنه في الغالب الالعدم الحاجة اليه مع تنكيره سواد المسلمي وكذا من حضر لابنية القتال وقايل في الاظهر * (تنبيه) * هذا الضابط يشمل من يرضخه كالصبي والكافر فلو قال ممن يسهم له كما فعل في الروضة تلج قال السبكي ويحتمل ابقاء الكلام على عمومه ومن يرضخ لهم من جملة الغانمين فلا حاجة الى اخراجهم وهو كما قال ابن النقيب صحيح بناء على أن الرضخ من الانجاس الاربعه وأورد على منطوق المتن صورتان الاولى المنخل والمرجف والحائن اذا حضروا الوعدة لا يستحقون سهموا ولا رضخا وان حضروا بنية القتال وقايل بل يمتنعون من حضور الصف ولا يمنع الفاسق من الصف وان لم يؤمن تخذيله والمنخل من يشبه القوم كأن يقول العدو كثير ولا تقدر عليهم والمرجف من يخوف القوم كأن يقول جاء العدو مدد والحائن من يظلم الكفار على عورات المسلمين

الثانية المنهزم غير مخترف لقتال أو مختبر إلى فئة ولم يعد فإنه لا يستحق شيأ مع حضوره فإن عاد قبل انقضاء
 الوقعة استحق من المحوز بعده فقط وكذا من حضر في الانتهاء لا يستحق من المحوز قبله قال المصنف رحمه الله
 تعالى وكلام من أطلق محمول عليه بخلاف التمييز إلى فئة قريبة فإنه يعطى لبقائه في الحرب بمعنى بخلاف
 التمييز إلى بعيدة وإن ادعى التمييز إلى فئة قريبة أو التحرف لقتال صدقناه بيمينه إن أدرك الحرب وإن
 حلف استحق من الجميع وإن نكل لم يستحق الأمن المحوز بعده بخلاف ما إذا لم يدرك الحرب لا يصدق
 في ذلك لأن الظاهر خلافه وعلى مفهومه ثلاث صور الأولى ما لو بعث الامام جاسوساً فغنم الجيش قبل
 رجوعه فإنه يشاركهم في الاصح الثانية لو طالب الامام بعض العسكر ليحرس من هجوم عدو أو أورد من
 الجيش كميناً فإنه يسهم لهم وإن لم يحضر والوقعة لانهم في حكمهم ذكره الماوردي وغيره الثالثة لو دخل
 الامام أو نائبه دار الحرب بجيش فبعث سرية في ناحية فغنمت شاركتها جيش الامام بالعكس لاستفادها
 كل منهما بالآخر ولو بعث سرية إلى جهة اشترك الجميع فيها غنم كل واحد منهم ما وكذا لو بعثهم إلى
 جهتين وإن تبعه تعالى الاصح ولا يشارك السرايا الامام ولا جيشه إن كانوا في دار الاسلام وإن قصد
 لحوقهم (ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء القتال) ولو قبل حيازة المال أو خيف رجوع الكفار لعدم شهود
 الوقعة (وفيها) بعد الانقضاء (قبل حيازة المال وجه) أنه يعطى لأنه لحق قبل تمام الاستيلاء
 * (تنبيه) * تردد الرافعي في حكاية هذا وجهاً أو قولاً يرجح المصنف في الروضة أنه قول وصور هذه المسئلة
 أربع حاضر قبل انقضاء الحرب والحيازة فيستحق جزأاً أو بعدهما فلا جزأاً أو بعد الانقضاء وقبل الحيازة
 فلا على الصحيح أو عكسه فيستحق كليهما كلام المصنف خلافاً للرافعي (ولومات بعضهم) أي الغنائم
 أو خرج عن أن يكون من أهل القتال بمرض أو نحوه (بعد انقضائه) أي القتال (و) بعد (الحيازة
 غنمه) من المال إن قلنا ان الغنمة تملك بالانقضاء والحيازة أو حق تملكه إن قلنا أنها انما تملك باختیار
 التملك أو القسمة وهو الصحيح (لوارثه) كسائر الحقوق وعبارة المصنف تصديق بما قلناه (وكذا لومات بعد
 الانقضاء وقبل الحيازة في الاصح) بناء على أن الغنمة تملك بالانقضاء والثاني لانه على أنها تملك بالانقضاء
 مع الحيازة وهل المملوك عليهم نفس الاعيان أو حق تملكها أو جهان وكلاهما لو رث كما مر وتقدم أنها
 انما تملك باختیار التملك أو القسمة على الصحيح (ولومات في) أثناء (القتال فالذهب انه لا شيء له) هذا
 هو المنصوص فلا يخلفه وارثه فيه ونص في موت الفرس حينئذ انه يستحق سهمهما والاصح تقرير النص
 لأن الفارس مشبوع فاذا مات فان الأصل والفارس تابع فاذا مات جاز أن يبقى سهمه للمتبوع وقيل
 قولان فيه ما وجه الاستحقات يعود بعض الوقعة ووجه المنع اعتبار آخر القتال فإنه وقت الظفر
 * (تنبيه) * قوله مات في القتال ظاهره انه لا فرق بين أن يكون بعد حيازة المال أولاً وهو كذلك
 وقول الاذري ان القياس أنه يستحق نصيبه اذا مات بعد حيازة المال ممنوع لاننا نأمن شمرهم مادامت
 الحرب باقية وهو مقتضى إطلاق كلام الاحكام ولومرض في أثناء الحرب مرضاً يمنع القتال وهو
 يرجز وانه استحق وضكذا ان لم يرج كالطالع والزمانة على الاظهر في الروضة لانه يتلق برأيه ودعائه
 بخلاف الميت والجنون كآوت وأولى بالاستحقاق والجراحة في الحرب كالمرض وأولى بالاستحقاق
 وفي المنع عليه وجهان أو جهتهما أنه يسهم له لانه نوع من المرض (والاظهر أن الاجير) الذي
 وردت الاجارة على عبده مدة معينة للجهاد بل (لسياسة الدواب وحفظ الامنة) ونحوها
 (والناج والمخترف) كالحياط والبقال (يسهم لهم اذا قاتلوا) لشهودهم الوقعة وقتالهم
 والثاني لانهم لم يقصدوا الجهاد أمان وردت الاجارة على ذمتهم أو بغير مدة كضباطة ثوب فيعطى
 وإن لم يقاتل وأما الاجير للجهاد فإن كان مسلماً فلا أجر له لبطالان اجارته لانه بحضور الصف تدعى عليه
 ولم يستحق السهم في أحد وجهين قطع به البغوى واقتضى كلام الرافعي ترجيحه لعارضه عنه بالاجارة

ولم يحضر عبادا ويأتي الكلام على اجازة الفتي ولو اقلت اسير من يد الكفار أو اسلم كافر أسهم له ان
حضر المصنف وان لم يقاتل لشهوده الوقعة ولقصد من أسلم اعلاء كلمة الله تعالى بالاسلام فيقع سريانه
وانما يسهم لكل منهما مما حين بعد حضوره فان كان هذا الاسير من جيش آخر أسهم له ان قاتل لانه
قد بان بمقتله قد صدقه لجهاد وان لم يقاتل فكذلك اسد وجهين صحبه في الشرح المغير لشهوده الوقعة
(وقرأجل سهم وفارس ثلاثة) له سهم وفارس سهمان لاتباعه فيما جاوراه الشيطان ومن حضر بفارس
ركب سهم له وان لم يقاتل عليه اذا كان يكرهه لان حضره ولم يعلمه فلا يسهم له ولو استعار فرسا
أو استأجره أو فصبه ولم يحضر المصنف أو حضره فرسه أسهم له لانه المالك لانه الذي أحضره
وشهده الوقعة أما اذا كان المصنف حاضرا ولا فرس له وصلى فرسه أو ضاع فرسه الذي يريد القتال عليه
فانه يستحق سهمه كما علم مما مر وان كان معه فرس فلا يستحق سهم المعصوب ولا الضائع لما سبأني انه
لا يعطى الفارس واحد ولو ركب شخصان فرسا وشهدا الوقعة وقويت على الكر والفارس ما أهمل
أربعة أسهم سهمان لهما وسهمان للفارس وان لم تقو على ذلك فلهما سهمان ولو قاتلوا في ماء أو حصن
وقد أحضر الفارس فرسه أهمل الاسهم الثلاثة لانه قد يحتاج الى الركب نص عليه وحله ابن كجب
على من قرب الساحل واحتمل أن يخرج ويركب والا فلا معنى لاهلثانه سهم الفارس وأقره
* (تنبيه) * هذا كله في غنيمة الكاملين فلو افرد أهل الرضخ بغنيمة خست وقسم الباقي بينهم
بقدر نفقتهم ويتبعهم صغار السبي في الاسلام فان حضرهم كامل فالغنيمة له وبرضخ لهم (ولا يعطى)
الفارس (الفارس واحد) وان كان معه أكثر لما روى الشافعي وغيره أنه صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير
الافرس وكان معه يوم حنين أفراس (عربيا كان) الفرس (أو غيره) كالبرذون وهو ما أبواه أنجميان
والهميد وهو ما أبواه عربيدون أمه والمقرف بضم الميم وسكون القاف وكسر الراء بعكسه لان الكسر والفتح
يحصل من كل منهما ولا يضر تفاوتهما كالزال (لا يعبر وغيره) كالبغل والحمار والفيل لانهم لا تصلح
للحرب صلاحية الخيل بالكر والفر واستأنسوا له بقوله تعالى ومن رباط الخيل لخشيتها بالكر
وصوب في الشامل من الحسن البصري انه يسهم للابل لقوله تعالى فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب
لكن السنة بينت أنه انما يسهم للخيل وأما غيره فما يرضخ له ويفضل الفيل على البغل والبغل على الحمار
واختلف في تفضيل البعير على البغل وعكسه فقيل يفضل البعير لما نقل عن الحسن البصري وقيل يفضل
البغل ويحرى عليه في الأنوار والاول استظهره شيخنا وحل بعضهم كلام من فضل البعير على البغل على
التمحيص وكلام من عكس على غيره وهذا أظهر والحيوان المتولد بين ما يرضخ له وما يسهم له حكم
ما يرضخ له ولا يدخل الامام دار الحرب الا فرسا شديدا (و) حيثن (لا يعطى) السهم (الفارس أعنف)
أى مهزول بين الهزال (ومالاغنة) بفتح المعجمة وبالذ أى لانفع (فبه) كاللهم والكبير لعدم
فائدته بل هو على صاحبه (وفي قول يعلى ان لم يعلم نهي الأمير عن احضاره) بان لم ينفه الأمير أو لم
يلغى النهي كما يعلى الشيخ الكبير اذا حضر وأجاب الاول بان الشيخ ينتفع برأيه ودعائه ثم يرضخ له
* (تنبيه) * محل الخلاف اذا تافى وكوبد الامام فاعلم انه الامام وأقيم أنه اذا علم بنهي الأمير عن
احضاره لا يسهم له تلمعا وهو كذلك ولو أحضره صحبا ثم طرأ عجزه فكفار وموته ولو أحضره أعنف
فصح لنار ان كان حال حضور الوقعة صحبا أسهم له والا فلا كيجتمع بعض المتأخرين قال الاذري وينبغي
أن يلحق بالاعنف الحرون الجرح وان كان شديدا قويا لانه لا يكر ولا يفر عند الحاجة بل قد بان رآه
هـ وهو حسن ولم تعرض المصنف للفارس وذكره الرابع في المسابقة فقال والذي يجوز المسابقة
عليه من الخيل ما يسهم له وهو الجذع والفتى وقيل وان كان صغيرا (والعبد والصبي) والجنون
(والمرأة) والحنثي (والذمي) والذمية (اذا حضروا) الوقعة مع غيرهم كما يعلم مما مر وأذن الامام

الذي والذمية ولم يستأجرا كالمسيحي وفيهم نفع (فلهم الرضخ) لا اتباع رواه في العبد الترمذي وصححه
 وفي النساء والصبيان البيهقي مرسلًا وفي قوم من اليهود أبو داود بلفظ أسهمهم وحمل على الرضخ
 والرضخ مستحق وقبل مستحب وسواء أذن السيد والولي والزوج في الحضور أم لا والرضخ لسيد العبد
 وإن لم يأذن * (تنبيه) * محل ما ذكره المصنف إذا كان فيهم نفع كما قدرته في كلامه تبعالنص البويطي
 وتعبيره بالذي يقتضي أن غيره من الكفار لا يرضخ له قال الأذري والظاهر الحاق المستأمن والمعاهد
 والحربي بالذي إذا حضروا بأذن الامام بحيث يجوز له الاستعانة بهم ويدله تعبیر التنبيه وغيره بالكافر
 قال وأما البعض فأنظروا أنه كالعبد ويحتمل أن يقال إن كان هناك مهاباة أو حضرة في نفسه أسهمه
 والارضخ اهـ والوجه كما قال شيخنا الأول وان قال بعض المتأخرين الوجه الثاني لأن الرقيق ليس من أهل
 فرض الجهاد والبعض كذلك ويرضخ أيضا لا يعي أن حضر والزمن وفائد أطراف وكذا ناجر ومعتزف
 حضر أو لم يقاتل (وهو) أي الرضخ لغية العطاء القابل وشراعتي (دون سهم) لراجل (بجهت الامام في
 قدره) لأنه لم يرد فيه تحديد فجمع الرأيه ويفاوت على قدر نفع الرضخ له فخرج المقاتل ومن قتله أكثر
 على غيره والفارس على الراجل والمرأة التي تداوى الجرحى وتسقي العطشى على التي تحفظ الرجال بخلاف
 سهم الغنيمة فإنه يستوي فيه المقاتل وغيره لأنه منصوص عليه والرضخ بالاجتهاد لسكن لا يبلغ به سهم
 راجل ولو كان الرضخ المارس كجري عليه ابن المقرى لأنه تبع للسهم فنقص به من قدرها كالسهم مع
 الاروش المقدرة * (تنبيه) * ظاهر كلامهم أن المسلم يستحق الرضخ وإن استحق السلب وهو كذلك
 سلافا لابن الرغمة لاختلاف السبب (ومحله) أي الرضخ (الاحساس الاربعة في الاماهر) لأنه سهم من
 الغنيمة يستحق بحضور الوقعة الا أنه ناقص والثاني أنه من أصل الغنيمة كاللؤلؤ والثالث أنه من خمس الخمس
 سهم المصالح (قلت انما يرضخ لذي) وما ألحق به من الكفار (حضر بلا حرقه) كان حضوره (بأذن
 الامام) أو الامير وبلا كراهته (على الصحيح والله أعلم) ولا تزل لأن الاحاد والثاني فيما إذا أذن الامام
 لا يرضخ له والثالث أن قاتل استحق والاقلان حضر باجرة فله الاجرة ولا شيء له سواه جازا لأنه أخذ عن
 حضوره بدلا فلا يقابل ببديل آخر ويجوز أن يبلغ بالاجرة سهم راجل * (تنبيه) * انما قال باجرة ولم
 يقل باجرة ليشمل الاجرة والجعالة فانها سواء فان حضر بلاذن الامام أو الامير فلا يرضخ له بل يوزره
 الامام ان رآه وان أكرهه الامام على الخروج استحق أجورته من غير سهم ولا يرضخ لاستهلاك جهله عليه
 كما قاله المساوردي * (خاتمة) * لو زال نقص أهل الرضخ قبل أن ينقض الحرب باسلام أو بلوغ أو وفاة
 أو هتك أو وضوح ذكورة مشكل أسهم لهم أو بعد انقضاءها فليس لهم الا الرضخ كما قاله المساوردي
 ولو غزت طائفة وليس فيهم أمير من جهة الامام لحكموا واحدا في القسمة صح أن كان أهلا والا فلا حكم
 المصنف من الشيخ أبي محمد

* (كتاب قسم الصدقات) *

أي الزكوات على مستحقيها وأما صدقة التطوع فقد أقردها المصنف بفصل آخر هذا الكتاب ووجه الاختلاف
 أنواعها من نقد وحب وغيرها وصيبت بذلك لأشعارها بصدقها بالذلة ما ذكره هذا الكتاب المازني رحمه الله
 تعالى والا كثرون في هذا الموضع وتبعهم المصنف في كتابه هذا لأن كلامه في التي والغنيمة والزكاة يتولى الامام
 جمعها وذكر الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام في آخره كآثاره عليه جماعة منهم المصنف في الروضة
 وهو أنسب وافصح المحرر بقوله تعالى انما الصدقات الآية فعلم من الحصر بانما انما لا تصرف غيرهم وهو
 مجمع عليه وانما وقع الخلاف في استيعابهم وأضاف في الآية الكريمة الصدقات الى الاصناف الاربعة
 الاولى بلام الملك والاربعة الاخيرة بنى الفارسية للاشعار باطلاق الملك في الاربعة الاولى وتقييده
 في الاربعة الاخيرة حتى اذا لم يحصل الصرف في مصادفها استرجع بخلافه في الاولى على ما يأتي وقد ذكر

المصنف رحمه الله تعالى الاصناف الثمانية على ترتيب الآية السكرية قال بسد ثاباً ولها (الفقر)
مشتق من كسر الميم والقار التي في الظاهر وهو ما (من لا مال له ولا كسب يقع) جميعه ما أوجبوه وما (موقعا
من حاجته) لقوله صلى الله عليه وسلم لا حظ فيها لغني ولا لقوى مكتسب ولو ذكر المصنف الآية ثم
ذكر ما اقتضت الآية استحقاقهم لا ربطاً كلامه ببعضه ببعض كماله في الحرر والمراد بحاجته ما يكفيه
معاشه وما يسكنه وغيره مما لا بد له منه على ما يليق بحاجته وحاله من قنقه من غير اسراف ولا تخير
والذي لا يقع موتاً من حاجته أن يحتاج الى عشرة فيجسد منه درهمين قال المصنف أو ثلاثة وقال القاضي
أو أربعة واعترض بأن ذلك يقع موقعا والظاهر ما قاله القاضي ولا فرق بين أن يكسب نصيباً من المال أولاً
فقد لا يقع النصاب موقعا من كفايته ولو كان له كسب يمنعه منه مرض أو لم يجد من يشغله أو وجد من
يشغله في كسب لا يليق به أو لم يجسد كسباً حلالاً كسباً في بعض ذلك فقير * (تنبيهه) * فديهم كلام
المصنف أنه لو كان له مال وعليه دين بقدره أو أكثره أو أقل بقدر لا يخرج من الفقر أنه لا يعلى به
صرح البغوي في فتاويه فقال لا يعلى من سهم الفقراء حتى يصرف ما عنده للدين اه وما ذكره
المصنف في فقر الفقير الزكاة كما علم من التقدير في كلامه أما فقير العرايا فسبق فيها أنه من لا قديده وأما
فقير العاقلة فيسأل في بابها أنه من لا يكسب ما يفيض من كفايته على الدوام (ولا يمنع الفقر مسكه) - المملوك
له (و) لا (ثبابة) الا لا تقن به ولا يضر مع الحاجة الى الثياب تعددها ولا كونها للتعبد * (تنبيهه) *
اقتصار المصنف على الممكن والثياب يوهى عدم اعتبار غيرها وليس مراد فان رقيقه المحتاج اليه وكتبه
المحتاج اليها اذا كانت تتعلق بعلم شرعي أو آله كذلك بخلاف كتب يتفرج فيها ولو اعتاد السكني بالاجرة
أوفى المدرسة ومعه من مسكن أوله مسكن خرج من اسم الفقر بما معه كجسمه السبكي (و) لا يمنع الفقر
أيضاً (ماله العائى) مسافة (مرحلتين) بل له الاخذ حتى يصل اليه لانه الاكث معسراً على فسخ
المرأة السكاح بغيبه مال الزوج على مرحلتين قال السبكي ويحتاج القول بالانخذ مع ماله الغائب الى دليل
اه دليله القياس المتقدم قال الرافعي وقد يتردد الفاطري اشتراط مسافة العصر بل ينبغي الجواز فيها
دون الاجل الحاجة الناجزة اه ويرد بان مادونها في حكم الحاضر فلم يسفلوا اليه ولا يمنع الاخذ أيضاً
من الزكاة (دينه الموجل) الذي لا يكسب غيره فيأخذ منها حتى يحل الاجل كلكل كان ماله غائباً * (تنبيهه) *
فضية الطلاق المصنف انه لا فرق بين أن يحل قبل مضي زمن مسافة القصر أم لا قال الرافعي وقد يتردد
الناظر فيه اه وهذا انما يتأني على المنقول وأما على بجهة المتقدم فلا وجوب من جهة المنقول بان الدين
لما كان معدوماً لم يعتبر واه زمناً بل يعلى حتى يحل ويقدر على خلاصه بخلاف المال الغائب ففرق
فيه بين قرب المسافة وبعددها (و) لا يمنع الاخذ منها أيضاً (كسب) حرام أو (لا يليق به) أى
بحاله ومروءته لانه يحل بمروءته فكان كالمعدم واطلاق الكسب في الحديث المار بحمول على الكسب
الحلال الاثنى قال البغوي في فتاويه ولو وجد من يستعمله لكن يعمل حراماً فلا الاخذ من الزكاة
حتى يدر على كسب حلال ونفى العزالي بان أرباب البيوت الذين لم يجز عاداتهم بالكسب اهم أخذ الزكاة
اه ونجى عليه في الانوار فقال بلو كان من أهل بيت لم يجز عاداتهم بالكسب بالبدن وهو قوى قادر
حلت له الزكاة قال الميرى وينبغي حمله على ما ذالم يعتادوا ذلك للاستغناء عنه بالغنى فأما عند الحاجة
اليه والقدرة عليه فتركه ضرب من الحنفية وعرفان النفس فلا وجه لارتفاع عنه وأخذ أو ساءح الناس بل
أخذها أذهب لأمروا من التكسب بالنسخ والخطابة ونحوه ما في منزله وقد أجزأه سدنا على رضى
الله تعالى عنه نفسه أى ليهودى يستحق له كل دلو بكرة كما في الاجارة اه والاقل أطهر (ولو شتم بل علم)
شرعى كفى الروضة يتأني منه تحصيله كما قاله الدارمي وأقرام (والكسب يمنعه) من اشتغاله بذلك
(فقير) فبشتم له وبأخذ من الزكاة لان تحصيله فرض كفاية أمان لا يتأني منه التحصيل فلا يعلى

ان قدر على الكسب وخرج بقوله والكسب عنده ماله وان كان لا يتعده فلا يعطى اذا كان ياتى به مثله ومثله
 في البسما بالكسب بالورقة يعنى النسخ * (تنبيه) * يؤخذ من التعاليل المذكورة ان من اشتغل بتعلم
 القرآن أو بما كان له لالم الشرى والكسب عنده ويتأق من نفسه تحصيله أن له الاخذ وهو كذلك وقد
 صرح به في الانوار فقال ولو قدر على الكسب بالورقة أو غيرها وهو مشغول بتعلم القرآن أو العلم الذى
 هو فرض كفاية أو تعليمه والاشتغال بالكسب بقطعه عن التعلم والتعليم حلت له الزكاة (ولو اشتغل
 بالنوافل) للعبادات وملازمة الشاغلان في المدارس ونحوها (بلا) يكون فقيرا وادعى في المجموع
 الاتفاق عليه لان الكسب وقطع الملمع عما في أيدي الناس أولى من الاقبال على النوافل مع العلم
 والفرق بين المشتغل بهما وبين المشتغل بعلم أو قرآن بان ذلك مشغول بهما وفرض كفاية بخلاف هذا
 ولان نفع هذا قاصر عليه بخلاف ذلك وفي فتاوى ابن البرزى أنه لو تدرصوم الدهر وكان لا يمكنه أن يكتب
 مع الصوم كفايته ان له أخذ الزكاة وأنه لو كان يكتب كفايته من طعام ولبس ولكنه يحتاج الى التكساح
 فله أخذها لينسج لانه من تمام كفايته اه وهو ظاهر وفي فتاوى الفقهاء ان مستغرق الوقت بالعبادة
 والصلوة أو نهار الليل والنهار يحل له أخذ الزكاة كما اشتغل بالفقه وان كان قويا بأمهات فلا وان كان صوفيا
 اه وفي قياسه على الفقه نظرا لما تقدم من الفرق (ولا يشترط فيه) أى فقير الزكاة لا أخذ منها (الزمانه)
 وهى بفتح الزاى العامة (ولا التعفف عن المسئلة على الجديد) فبما قوله تعالى وفي أموالهم حق
 للسائل والمحروم أى غير السائل ولانه صلى الله عليه وسلم أعطى من لم يسأل ومن سأل ولم يكن زمتا
 والقديم يشترطان ورجح في الرخصة القطع بالأول ونسبه في المجموع للجمهور (والمكفى بنفقة
 قريب أو) نفقة (زوج ليس فقيرا) ولا مسكينا أيضا فلا يعطى من سهمهما (في الاصح) لانه غير
 محتاج كما كتب كل يوم قدر كفايته والثاني نعم لاحتياجهما الى غيرهما * (تنبيه) * يحل الخلاف
 اذا كان يمكن الاخذ من القريب والزوجة ولوفى عدة الطلاق الرجعى أو البائن وهى حامل كفالة
 المأوردى والافجوز الاخذ بخلاف وخرج بذلك المكفى بنفقة متبرع فيجوز له الاخذ قال ابن
 قاضى بجلون فى تصحيحه قول المنهاج فى المكفى بنفقة قريب بانه ليس فقيرا بخلاف تغيير الحر والشرحين
 والزوجة بانه لا يعطى من سهم الفقراء ورجح السبكي هذا الثاني اه وجهه ذلك كما قال شيخى أن الفقير هو
 الذى لا مال له ولا كسب الخ وهو شامل لهذا فلا يصح نفيه كما أثر لانه منزلة العنى لكونه مكفيا فلا يعطى
 من سهم الفقراء فالتعبير بلا يعطى أولى ويعطى الزوج وزوجته من سهم المكاتب والعارم والمألفة ومن
 سهم ابن السبيل لان سافرت معه باذن أو دونه أو وحدها بلا إذن فلا يعطى منه لانها فى الاولى وان اتقى
 الاذن مكفية بالنفقة لانها فى قبضته وفى الثانية عاصية وله أن يعطى فى الرجوع اليه لوجوعها عن المعصية
 وان سافرت وحدها باذنه فان وجبت نفقتها كأن سافرت لحاجته أعطيت من سهم ابن السبيل باقى
 كفائتها لحاجة السفر وان لم تجب نفقتها كأن سافرت لحاجتها أعطيت كفائتها منه وان سافرت وحدها
 بلا إذن أعطيت هى والمعاصى بالسفر من سهم الفقراء بخلاف الناشئة المكفية فانها قادرة على العنى
 بالطاعة فاشبهت القادر على الكسب والسافرة لا تقدر على العود الى الحال وللازوجة اعطاء زوجها الحر
 من سهم الفقراء والمساكين اذا كان كذلك بل يسن كفالة المأوردى وأما المكاتب فاقضى كلام
 الرخصة وأصلها هنا أنه مكفى بنفقة قريبة لكن صحح في زيادة الرخصة أن نفقته لا تجب على قريبه لانه
 رقيق ثم شرع فى الصنف الثانى فقال (والمسكين من قدر على مال أو كسب) لا تقب له حلال (يقع موقعها
 من كفائته) اطعمه وشربه وملسه وغيرها مما يحتاج اليه انفسه وان تازمه نفقة كالمسكين فى الفقير (ولا يكفيه)
 ذلك المال أو الكسب كمن يحتاج الى عشرة ولا يجد الا سبعة أو ثمانية وسواء كان ما علكه نصابا أم لا
 كما مر فى الفقير قال الغزالي فى الاحياء المسكين هو الذى لا يبق دخله بخبره فقد بلك ألف دينار وهو

مسكين وقد لا يتلك الأفاصا وجبلا وهو غنى والمعتبر في ذلك ما يليق بالحال بلا اسراف ولا تقتصر
(تنبيه) قد علم من ذلك أن المسكين أحسن حالا من الفقة غير خلافاً في عكس واحتجوا به بقوله
تعالى أما السفينة فكانت لما كين حيث سمى مالكها مساكين ذل على أن المسكين من علك شيئاً
يقع موقعا من كفايته وباروى من قوله صلى الله عليه وسلم اللهم أحيني مسكيناً وأمتني مسكيناً
مع أنه كان يتعوذ من الفقر والعبرة عند الجمهور كفاية العمر الغالب بناء على أنه يعطى كفاية ذلك
وهو المعتمد وقيل كفاية سنة بناء على أنه انما يعطى كفاية سنة وخرج بلاتق به وحلال غير الملائق
به والحرام فهو كين لا كيب له ولا يخرج منه من المسكنة أثاث يحتاجه في سنته ولا ملكه ثياب شتاء
يحتاجها في صيف ولا عكسه ولا ملك كتب وهو فقير يحتاجها للتكسب كالمدب والمدرس باجرة أو للقيام
بفرض لا كلام في ما حاجة مهمة وإن كان احتياجه لها في السنة مرة فتبقى له النسخة النسخة من
السمع المتكررة عنده ولا يبقين معا لاغتنائيه بالصحة وإن كانت احدهما أصح والاخرى أحسن
يبقى الأصح وإن كان له كتابان من علم واحد وكل أحدهما مبسوطاً والآخر وجيزاً يفي بالمسوط إن كان
غير مدرس بأن كان قصده الاستفادة وإن كان مدرسا بقبالاته يحتاج لكل منهما ما في التدريس ويبقى له
كتب طب يكتب بها أو يعالج بها نفسه أو غيره والمعالج معدوم من البادو كتب وعلا وإن كان ثم وعلا
أدليس كل أحد ينتفع بالوعلا كاستفادته في خلوته وعلى حسب إرادته ولا يبقى له كتاب ينفرح فيه والحاصل
أن الكتاب يطالب للتعليم والاستفادة فلا يعم المسكنة كما تقرر ويطلب الفرح فيه بالمطالعة ككتب
التواريخ والشعر فيجمع ومن له عقار مثلاً ينقص دخله عن كفايته وهو ما فقير أو مسكين ثم شرع في
الصنف الثالث فقال (والعامل) على الزكاة (ساع) وهو الذي يجي الزكاة (وكاتب) يكتب
ما أعطاه أو باب الصدقة من المال ويكتب لهم رعاة بالأداء وما يدفع للمستحقين (وقاسم) وحاسب
وعريف وهو كعقب القبيلة وحسدى وهو المشد على الزكاة إن احتج إليه (وحاشر) وهو اثنين
أحدهما من (يجمع ذوى الأموال) والثاني من يجمع ذوى السهمان لصدق اسم العامل على الجميع
لكن أشهرهم هو الذى يرسل إلى البلاد والباقون أعوان *(تنبيه)* يؤخذ من اسم العامل أنه لا بد
من العمل بل يعرف المالك أوجهاً إلى الامام سقط (لا) الامامو (القاضى والوالى) فلا يلزم إذا قاموا
بذلك فلا حق لهم في الزكاة بل رزقهم اذ لم يتلوهوا بالعمل في خمس الخس المرصدة للمصالح العامة فإن
عملهم عام ولأن عمر رضى الله تعالى عنه شرب لبناً ما عجب فأنحبراه من ثم الصدقة فادخل أصبعه واستنشق
رواه البيهقي بإسناد صحيح *(تنبيه)* قضية كالم المصنف أن للقاضى قبض الركات وصرفها وهو هذا
أموال أيتام تحت نظاره فإن لم يرق الامام لها ما طرأ في دخولها في عموم ولايته وجهات أصحابها المشمول كما
جرم به المصنف وأطلق الراعى في تلك القضية المشمول وهو مشمول على هذا وإن زاد في العمال بقدر
الحاجة والوزان والسكيا والداد عمال ان يروا بين أنصبا الاصناف وأجرتهم من سهم العامل ادلو
الزمنها للمالك لدنا في قدر الواجب وأما مسير الزكاة من المال وبما عود فإن أجرتهم على المالك
لأن التوفية الواجب كسرة كيل البيع فأنما على البائع وأجرة الراعى والحافظ بعد قبضها والجز والناتل
في جلة السهمين لا في سهم العامل ثم شرع في الصنف الرابع فقال (والمؤلف) جمع مؤلف من المؤلف
وهو جمع القلوب وهو (من أسلم ونيته ضعيفة) فيتألف ليقوى إيمانه ويألف المسلمين ويقبل قوله
في ضعف النية بلايين (أو) من أسلم ونيته في الاسلام قوية ولكن (له شرف) في قومه (يتوقع)
بإعطائه اسلام غيره) من نظائره ولا يصدق في شرفه الايمنة (والمذهب) أنهم يعاون من الزكاة لقوله
تعالى والمؤلفه قلوبهم ادلو لم نعلم هذين الصنفين من الزكاة نجد للاية تيمناً والقول الثانى لا يعاون
لأن الله تعالى قد أعز الاسلام وأبقى عن التأليف بالمبال والثالث يعاون من خمس الخس لانه مرصود

للمصالح وهذا منها وكان ينبغي للمصنف أن يعبر بالظاهر لأن الخلاف أقوال وخرج بقوله من أسلم
 مؤلفة الكفار وهم من ربحي أسألهم ومن يخشى شرهم فلا يعاون من الزكاة فاعلموا للإجماع ولا من
 غيرها على الظهور لأن الله تعالى أعز الإسلام وأحله وأغنى عن التأليف وخبر الصحبين أنه صلى الله عليه
 وسلم قال لعاذ أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم * (تبيينه) * حصر المصنف
 المؤلفة في هذين الصنفين وليس مراد بل هم أو أربعة أصناف المذكورون والثالث من يقاتل من يلبه
 من الكفار والرابع من يقاتل من يلبه من مائتي الزكاة فيعاونون إذا كان إعطاؤهما أهون علينا من
 جيش يبعث بعد المشقة أو كثرة المؤن أو غير ذلك قال الساردي وغيره يعتبر في إعطاء المؤلفة احتياجنا
 إليهم ونقله في الكفاية عن المختصر وهو ظاهر في غير الصنفين الأولين أماهما فلا يشترط فيهما ذلك كما
 هو ظاهر كلامهم وهل تكون المرأة من المؤلفة وجهان الصحيح نعم ثم شرع في الصنف الخامس فقال
 (والزفاب) وهم (المكاتبون) كتابة صحيحة في دفع اليهم لأم زكاة سيدهم ولو بغير ذنبة ما يؤدون من
 النجوم في الكتابة بأن عجزوا عن الوفاء ولو لم يحمل النجم لأن التحميل متيسر في الحال وربما تعذر عليه الإعطاء
 عند المحل بخلاف غير العاجزين لعدم حاجتهم وانما لم يشترط الحمول كما اشترط في الغارم لأن الحاجة إلى
 التخلص من الرق أهم والغارم ينتظره اليسار فإن لم يوسر فلا حبس ولا ملازمة وانما لم يشترط بما
 يخصهم وقاب للعق كقيل به لأن قوله تعالى وفي الزفاب كقوله تعالى وفي سبيل الله وهذا يعطى المال
 للعبيد في يعطى للزفاب هنا أما المكاتب كتابة فاسدة فلا يعطى لأنها غير لازمة من جهة السيد وكذا
 لا يعطى من كوتب بعضه كذا كره في الروضة في باب الكتابة لثلاث أسباب بعبء الرقيق من سهم المكاتبين
 واستحسن الرافعي وجهها ثالثا وهو أنه إذا كان بينهم ماهاية صرف اليه في نوبته والأفلا وانما لم يعط
 المكاتب من زكاة سيده لعدم الحاجة إليه فان قيل لرب الدين أن يعطى غريمه من زكاة نفسه فلا كان هنا
 كذلك أجيب بأن المكاتب ملك لسيده فكانه أعطى لملوكه بخلاف الغارم يعطى المكاتب مع قدرته
 على كسب ما يؤدى به النجوم فان قيل قد مر أن الفقير والمساكين لا يعطيان بحيثئذ كما فرضه فلا كان هنا
 كذلك أجيب بأن حاجتهما تتحقق يوميا ويوم والكسب يحصل كل يوم كفايته ولا يمكن تحصيل كفاية
 الدين إلا بالتدريج ولا يزدادون على ما يؤدون لعدم الحاجة إليه ولو استدان المكاتب شيئا فليبه وقبته
 أعطى من سهم الغارمين لا المكاتبين كما نقله عن فتاوى البغوي ولو عجز المكاتب استرد منه ما أخذ
 أن كان باقيا وتعلق بدله بذمته أن كان نالها لحصول المال عنده برضا مستحقه فلو قبضه السيد ردها
 كان باقيا وغرم بدله أن كان نالها ولو ملكه السيد شخصيا لم يسترد منه بل يغرمه السيد ثم شرع في الصنف
 السادس وهو من زمة دين وهو على ثلاثة أضرب دين زمة لمصلحة نفسه ودين زمة لتسكين نفسه وهو
 إصلاح ذات البين ودين زمة لا تسكينها والمصنف أسقط هذا الضرب ولكنه يؤخذ من مفهوم قوله
 استدان لنفسه وقد بدأ بالضرب الأول من ذلك فقال (والغارم أن استدان لنفسه) شيا يصرفه في
 غرضها (في غير معصية) من طاعة أو مباح كحج وجهاد وتزويج وأكل ولبس (أعطى) ومثله من
 زمة الدين بغیر اختياره كالأوقوع على شيء فأناله بخلاف المستدين في معصية ومثل الرافعي الاستدانة
 للمعصية بمن أنجز والإسراف في النفقة فان قيل قد سبق في الجرح عدم تحريم الإسراف في الطعام
 ونحوها على الأصح أجيب بأن المراد هنا إسراف في نفقة بقرض لا برجوله وفاعبج لانه هنا مثله من
 زمة الدين باتلاف مال الغير عدوانا فلا يعطى (قلت الأصح يعطى) مع الفقر (إذا تاب) عنها (والله
 أعلم) لأن التوبة قطعت حكم ما قبلها فصار النظر إلى حال وجودها كالسافر للمعصية إذا تاب فانه
 يعطى من سهم ابن السبيل قال الرافعي ولم يتعرضوا هنالدة الاستبراء ليقهر حاله الآن الروياني قال
 يعطى إذا غلب على الظن صدقة في نوبته فيمكن حمل إطلاقهم عليه قال في المجموع والظاهر ما قاله

الرواي وان قصرت المدة والثاني لا يعلى لانه ربما اتخذ ذلك ذريعة ثم يعود قال الامام ولو استندان
لمعية ثم صرحه في مباح أعلى وفي عكسه يعلى أيضا ان عرف تصد الاباحة أولا ولكنه لا يصدق فيه
والاولى وارده على المصنف واستدرا كمالا يفهمه عموم مفهوم الشرط من قوله ان استندان في غير
معصية فانه يفهم أن المستدين لمعية لا يعلى معالقاوله ان نقل في الروضة عن الحرر الجزم بانه لا يعلى
وسراده ما اقتضاه عموم المفهوم (والاظهر اشتراط ساجته) أي المستدين بان لا يقدر على وفاء ما استدان
لانه انما يأخذ حاجته كالكتاب فلو وجد ما يقضي به دينه لم يعلى قال الراعي ومن المهم البحث عن معنى
الحاجة وعبارتها كترحم تقتضي كونه فقيرا لا يملك شيئا وربما صرحوا به ثم قال والاقر ببول به
المتأخرين لا يعتبر المقر والسكة بل لو ملك قدر كفايته ولو قضى دينه بماله لم يمكن دينه له مما
ما يكفيه ويهمل ما يقضي به في دينه ووافقه في الروضة والمجموع * (تنبيه) قد يفهم كلام المصنف
أرس أحدهما انه لو قدر على قضاء دينه بالاكتساب أنه لا يعلى والاصح كأي الروضة انه يعلى لانه
لا يقدر على قضائه الا بعد زمن وحاجته حاملة في الحال لثبوت الدين في ذمته وقد يقال فوجبه فيحتاج
ثانيهما عود الخلاف الى النائب فربما على اعطائه وليس مراد ابدال اشتراط الحاجة بمجرده في هذه
الصورة والخلاف عائد للاستدانة في غير معصية (دون حلول الدين) فلا يشترط في الاظهر كفايته به
كلامه لكن قوله (قلت الاصح اشتراط حلوله واقه أعلم) يقتضي أن الخلاف وجهان وهو ما في الشرحين
والروضة وانما لم يعلى قبل الحلول لعدم حاجته اليه الآن وقد تقدم الفرق بينه وبين المكاتب ثم شرع
في الضرب الثاني فقال (أو) أي أو استندان (لمصلحة ذات الدين) أي الحال بين القوم كان يتخلف شئ
بين شخصين أو قبلتين وقع النزاع بينهما في قتيل لم يظهر قاتله فيستدين ما يسكن به النفس وما دون
النفس من الاطراف وغيرها واتلاف المال في ذلك كالمفس كإكمال ذلك عبارة المصنف (أعطي)
ان كان الدين باقيا (مع العنى) بالعقار فاعلموا بالعرض على المذهب وبالقدر على الاصح (وقيل ان كان
غريبا بقدره) يعلى حيثئذ لان اخراجه في العرم ليس فيه مشقة غيره وأجاب الاول به يوم الآية
ولانه لو شرط الفقر في لقلت الرغبة في هذه المكربة أما اذا لم يكن الدين باقيا كان أداءه من ماله فانه لا يعلى
الضرب الثالث الذي أسقطه المصنف من لزمه دين يلحق الضمان عن معين لاني تسكين فتنة فيعلى ان
أعسر مع الاصل وان لم يكن متبرعا بالضمان أو أعسر وحده وكان متبرعا بالضمان لانه اذا غرم لا يرجع عليه
بخلاف ما اذا ضمن بالأذن وصرفه الى الاصيل المعسر أولى لان الضامن فرمه وان أعسر الاصيل وحده
أعلى دون الضامن بخلاف الاصيل أو الضامن للمعسر اذا لحق له في الزكاة اذا أعلى الضامن وقضى
به الدين لم يرجع على الاصيل وان ضمن بأذنه واعيا يرجع اذا غرم من عنده بشرطه وان كانا وسرين
لم يرد واحد منهما ولو استندان لمصلحة عامة كفرى ضيف وعمارة مسجد وبناء قنطرة وفل أسير فهو كمن
استدان لمصلحة نفسه كما قاله السرخسي وجرى عليه أبو عبد الله الجزا في مختصر الروضة وجزم به
في الانوار وقال الادري هو الذي يقتضيه كلام الاكثرين واعتمد شيخني وقيل يعلى عند الجزع عن
النقد لانه غيره كالعقار وجرى عليه الرواي والمأوردى وجزم به ابن المقرئ في روضته وجرى
في الروضة المقاتلين من غير ترجيح * (تنبيه) اشتراط المصنف حلول الدين في الضرب الاول
يقتضي أنه لا يشترط في الضرب الثاني ووجهه بانه كلما يجوز الاعطاف به مع الغنى يجوز مع التأجيل وظاهر
كلامهم أنه لا فرق اذا طلب للمدين الآن والتسليم لما يستحقه المكاتب أو الغارم الى السيد أو القريم
بأذن المكاتب أو الغارم أحوط وأفضل الا أن يكون ما يستحقه أقل مما عليه وأراد أن يجزئ نفسه ولا
يستحب تسليمه الى من ذكر وتسليمه اليه بغير إذن المكاتب أو الغارم لا يقع كانهما المستحقان ولكن
يستأق منهما بقدر المصروف لان من أدى عنه دينه بغير إذنه تبرأ ذمته ولو اعتق المكاتب أو برئ العارم

أو استغنياً بقي مال الزكاة في أيديهما استردتهما بزيادة المتصلة ولو أنقلها قبل الاعتناف والبراءة لم يفرما
 لثاقه على ملكهما مع حصول المقصود أو بعد غرماء لعدم حصول المقصود به والمكاتب والغارم أن
 يجزأ في المأجور ليربحا فيه ولو أراد أحدهما أن ينطق مأخذه أو يؤدى من كسبه متع المكاتب لا الغارم
 ولو أدى الغارم الدين من قرض فلم يسترد منه مأخذه حتى لزمه دين صار به غارماً استرد منه لأنه صار
 كالمستأف له قبل غرمه في أحد وجهين ربحه بعض التأخير وقيل لا لأنه يجوز دفعه إليه الآن ولو بان
 القابض لازكاة من المالك غير مستحق لها كخفي لم يجزه وإن أعطاها له بينة تشهدت له بالوصف الذي
 أعطاه لا لتفاء شرطه ثم شرع في الصنف السابع فقال (وسبيل الله تعالى غزاة) ذكر (لا في
 الاسم) أي لا اسم لهم في ديوان المرتقة بل يتلقون بالغزو حيث نشأوا له وهم مشغولون بالحرف
 والصنائع (فيعطون) من الزكاة (مع الغنى) لعموم الآية وإعانة لهم على الغزو بخلاف من لهم
 الغنى وهم المرتقة الثابت أصاؤهم في الديوان فلا يعطون من الزكاة ولو عدم الغنى في الظاهر بل يجب
 على أغنياء المسلمين إعانتهم قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما كان أهل الغنى على عهد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم معزل عن أهل الصدقات وأهل الصدقات معزل عن أهل الغنى ولأنهم أخذوا بدل
 جهادهم من الغنى فلما أخذوا من الزكاة أخذوا بدلين عن مبدل واحد وذلك بمنع ولكل ضرب منهما
 أن ينقل إلى الضرب الآخر وانما فرس سبيل الله بالغزاة لأن استعماله في الجهاد أغاب عرفاً وشرعاً بدليل
 قوله تعالى في غير موضع يقتلون في سبيل الله فجعل الاطلاق عليه وان كان سبيل الله بالوضع هو الطريق
 الموصلة إليه وهو أعم ولعل اختصاصه بالجهاد لأنه طريق إلى الشهادة الموصلة إلى الله تعالى فهو أحق
 باطلاق سبيل الله عليه ثم شرع في الصنف الثامن فقال (وابن السبيل) أي الطريق (منشئ سفر)
 مباح من محل الزكاة سواء أكان باده أو مقيم فيه (أو مجتاز) بد في سفر واحد أكان كثيراً كرا
 أو غيره مع ذلك لازمة السبيل وهي الطريق وانما أفرد المصنف مع أنه يصدق على ما ذكرنا من
 بالكتاب المزبلة لم يرد فيه إلا مفرداً وهو حقيقة في المجتاز مجزئ المنشئ وإعطاء الثاني بالإجماع والاول
 بالتقياس عليه ولأن مراد السطر محتاج إلى أسبابه وخالف في ذلك أبو حنيفة ومالك رضي الله تعالى عنهما
 (وشرطه) في الإعطاء في التسمية (الحاجة) بأن لا يجد ما يكفيه غير الصدقة وان كان له مال في مكان
 آخر أو كان كسواً أو كان سفره لتهمة (وعدم المعصية) بسفره سواء أكان طاعة كسفر حجوزارة
 أو مباحاً كسفر تجارة أو مكرهاً كسفر منفرد لعموم الآية بخلاف سفر المعصية لا يعطى فيه قبل التوبة
 وألحق به الإمام السفر لاقصد صحيح كسفر البهائم ولو كان له مال غائب ووجد من يقرضه نقل في المجموع
 عن ابن كجب أنه يعطى وأقره وهو المعتمد وقيل لم يعط كائن عليه في البويعلى ورد بان النص ليس في الزكاة
 وانما هو في الغنى (وشرط أخذ الزكاة) أي من يدفع اليه منها (من هذه الأصناف الثمانية الإسلامية)
 فلا تدفع لكافر بالإجماع فيما عدا زكاة الفطر وباتفاق أكثر الأصناف ولعموم قوله صلى الله عليه وسلم
 وسلم تؤخذ من أغنيائهم فترد إلى فقرائهم رواء الشيخان نعم السكك والوزان والحافظ والحمال يجوز
 كونهم كفاراً مستأجرين من سهم المأهل لأن ذلك أجرة لازكة ولا يجوز أن يكون الكافر عامداً في الزكاة
 لأننا قلنا صدقة فلا حرج له في الصدقة المفروضة وان قلنا أجرة فلا ينصب فيها لعدم أمانته كالأجور أن
 يستعمل على مال يتيه أو وقف (و) شرط أخذ الزكاة أيضاً (أن لا يكون هاشمياً ولا مطالبياً) ولو أنقاع عنهم
 خمس الخس ولو بيت المال من الغنى أو لاستيلاء الغلبة عليهم أو كذا يحرم عليهم إلا أخذ من المال
 المذكور صدقته كما عهده شيخنا لعموم قوله صلى الله عليه وسلم إن هذه الصدقات لا تحمل لمحمد ولا لآل محمد
 رواء مسلم وقال لأهل أكنم أهل البيت من الصدقات شيئاً ولا غسالة الأيدي أن لكم في خمس الخس
 ما يكتفيكم أو يغنيكم أي بل يغنيكم رواء الطبراني نعم لو استعملهم الإمام في الحق أو النقل فلم أجرته كما

في المجموع من صاحب البيان وجزءه من العياض وقدره فان قيل هذا اما شيء اذيني على أن
ما بهاء العامل أجره لا زكاة والعصم كمال ابن الرخصة أنه زكاة أوجب بان كل ذلك اذا استوجروا المنع
وتخروء بخلاف البدل والكارم به ملان فيهما بالاجرة (وكذا ولاهم) أي عنة أميني حاتم وبني الماناب لا يحل
لهم أنه - ذاك زكاة (في الاصح) - لم يرموا القوم منهم رواء الترمذي وغيره ومحمود والثاني يقول لم
أنه لا يمنع المنع لشرف في ذوى القربى وهو مفقود في مولاهم وحري على هذا في التنبيه وقال ان الازل
ليس بشئ وهو قوي بدليل عدم كتمانهم اولاهم في السكاح وعدم استحقاقهم خمس الخمس وادعى
القاضي حسين أن المذهب أن مولاهم لا يلحق بهم ومع هذا فالتشهور في المذهب هو الاول * (تنبيه) *
كلام المصنف يوم حصر الشرط فيما ذكره وليس مرادها الجزئية فيها عدا المالكين ولا يجوز
دفع الزكاة الى بعض ولو في نوبة نفسه خلافا لابن القطان ومنها أن يكون من بلاد الزكاة على ما سألني على
نقل الزكاة منها ان لا يكون ممن تزعمه نفقته لم تستثنى الزوجة ان كانت غائمة كذا ذكره صاحب الجمل
ولو كان لشخص أب قوى صحيح فقير لا يجب عليه نفقته هل يجوز أن يدفع اليه من زكاته من سهم الفقراء
أولا فني ابن تونس عماد الدين بالثاني وأخوه كمال الدين بالاول قال ابن شامة وهو الماهر ادلاوجه
للمنع وأقضى المصنف فيمن بلغ ترك الصلاة كسلا واستمر على ذلك أنه لا يجوز دفع الزكاة بل يعقبها عليه
لغيره وان بلغ مصلار شيئا ثم طرأ ترك الصلاة ولم يتجبر عليه جاز دفعها له وصح فيه بنفسه وأقضى ابن
البرزنجي يجوز دفعها الى فاسق الا أن يكون المدفوع اليه ينفق على العسيرة فيصير مائة وادعى وقال المروزي
لا يجوز دفع الزكاة لمن أعشى ولا دفعها بل بكل ميسر لان التملك شرط فيه قال ابن الصلاح ونسأله هذا
ظاهر وعمل الناس على خلافه وهو كماله وبني الجواز ما صحه في الروضة من السقوط فيما اذا دفع
زكاته مسكين وهو غير عالم بالمدفوع عجنسا وقد رمان كاتفي كاعده وتحوه

* (فصل) * في بيان ما يقتضى صرف الزكاة استحقاقها وما يأخذ منها كل (من طلب زكاة وعلم الامام)
أومنه وبه اختلفوا (استحقاقه) اما (أوعده عمل به) في ذلك فيعلم من علم استحقاقه لها ويمنع
من علم عدم استحقاقه بل يحرم عليه حثه المصنف له ويجب عليه منه قال الرافعي ولم يخرجوه على القضاء
بالمعلم أي لم يخرجوا فيه اطلاق المذكور فيه بل جزوا به وفروا في المجموع بأن الزكاة مبنية على الرفق
والمسألة وليس فيها اضرار بالعرب بخلاف القضاء بالمعلم * (تنبيه) * قوله من طلب ليس بقيد بل لو اراد
الامام تفرقتها بلا طلب كان الحكم كذلك وكذا قوله وعلم الامام ولم يفرقها لمساكنة بل نفسه أو بوكيله كان
الحكم كذلك (والا) أي وان لم يعلم المدافع استحقاق المراد دفع اليه ولا عده (فان ادعى) مراد الاند
(فقرأ أو مسكنة لم يكف بيعة) يعيها على ذلك لمسرهما ولم يخلف في الاصح ان انهم فان لم يتم لم يحل
جزما لانه صلى الله عليه وسلم أعلم الذين سألوا الصدقة بعد أن أعلمه أنه لا يحل فيها النفي ولم يسلها
بين وان ادعى عدم الكسب وحاله بشهد بصدقه كأن كان زمانا وشيئا كبيرا فانه يصدق بلاينة ولا بين
وكذا يصدق ان كان قويا جادا في الاصح (فان عرفه) أي من طلب زكاة (مال) يمنع من صرفه
از كماله (وادعى تلفه كافي بيعة) على تلفه وهي رجلان أو رجل وامرأتان لسوءاتها ولان الاصل
بقاؤه قال الرافعي ولم يفرقوا بين ادعى تلفه بسبب ظاهر أو خفي كالوديع قال المحب الطبري والظاهر
التفرقة كالوديع اه وهما هو المعتد وان فرق ابن الرخصة بينهما بان الاصل هناك عدم الضمان وهنا
عدم الاستحقاق فان هذا يؤدي الى عدم أخذ من ادعى ذلك بالكلية فانه لا يصدق ولا يمكن إقامة البيعة
وفي هذا حرج علينا وقد قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج * (تنبيه) * أطلق في زيادة الروضة
في قسم النفي أن من ادعى انه مسكين أو ابن سبيل قبل بلائنة وهو محمول على هذا التفصيل المذكور
(وكذا ان ادعى) من طلب زكاة (عياالا) له لا يبي كسبه بكفايتهم كاف البيعة على العيال (في الاصح)

لان الاصل مدعاهم وسهولة اقامة البيئة على ذلك والمراحم من تلزمه نفقهم قال شيخنا وقول السبكي
 نقه وكذا من لم تلزمه ممن تقضى المروءة بقيامه بنفقهم ممن يمكن صرف الزكاة اليه من قريب وغیره
 بعدد (وبعد على غار) جاء وقت خروجه كافي الروضة وأصلها (وابن سبيل) كذلك قياسا عليه
 (بقولهما) بالبيئة ولا يمين على الاصح لانه لا مستقبل (فان لم يخرج) مع الرقة وان تأهبا للغزو
 والسفر (استرد) منهما ما أخذاه لان صفة الاستحقاق لم تحصل ولم يتعرض الجمهور للقدر الذي يحتمل
 تأخيرهم وقدره السرخصي بثلاثة أيام قال الرافي وشبه أنها تقرب اي فيحتمل تأخير الخروج لانتظار
 الرقة وتحصيل الابهة ونحوهما قال الرافي ولومات الغازي في الطريق أو امتنع من الغزو واسترد منه
 ما بقي وهو يدل على أنه لا يسترد جميع ما أخذوه وهذا كما قال ابن الرقة ظاهر في حاله موته دون امتناعه
 * (تنبيه) * مقتضى عبارة المصنف أن الغازي وابن السبيل اذا خرجا ورجعا وفضل شيء لم يسترد منهما
 وأيسر على اطلاقه بل يسترد من ابن السبيل مطلقا وأما الغازي فان غزا ورجع وبقي معه شيء صالح ولم
 يفتقر على نفسه استرد منه ذلك فقط لاننا نينا أن المعطى فوق حاجته فان فتر على نفسه أو لم يفتقر والباقي
 يسلم يسترد منه شيء ولا يختص الاسترداد بهما بل اذا أعطى المكاتب ثم استغنى عما أعطاه بتبرع
 السيد باعتاقه أو ابرائه عن النجوم استرد ما قبضه على الاصح لان المقصود حصول العتق بالمال المدفوع
 اليه ولم يحصل قال في البيان ولم سلم بعض المال لسيدته فاعتقه فقتضى المذهب أنه لا يسترد منه لاحتقال
 انه انما أعتقه بالمقبوض قال في المجموع وماله متعين قال الرافي ويجرى الخلاف في الغارم اذا استغنى
 عما أخذ به ببراء أو نحوه (ويطالب عايل ومكاتب وغارم يمينه) بالعمل والكتابة والغرم لسهولة ولا بد
 أيضا أن يقيم المكاتب يمينه بما بقي عليه من النجوم كما قاله الماوردي قال السبكي ومطالبة العامل بالبيئة
 صحها اذا أتى لب المال وطالب وجهه حاله أما الامام فانه يعلم حاله فانه الذي يبعثه فلا تتأني البيئة فيه قال
 الاذرى وقد يتصور فيما اذا قوض اليه الامام التفرقة ثم جاء وادعى القبض والتفرقة وطالب أجزائه من
 المصالح واستغنى ابن الرقة تبع الجماعة عن الغرم ما اذا غرم لاصلاح ذات البين لشهرة أمره وقال صاحب
 البيان انه لا بد من البيئة وهو قضية كلام الاحياء قال الاذرى واعل هذا فحين لم يستفرض غرمه لذلك
 ويرجع الكلام الى أنه ان اشتر لم يحج الى البيئة والاحتياج كالغارم لمصلحة وهذا جاع بين الكلامين
 وهو حسن (وهي) أي البيئة هنا وفيها مرام (اخبار عدلين) بصفة الشهود ولا يعتبر لفظ الشهادة
 كما استحسنه الرافي في الشرح الصغير * (تنبيه) * أشعر تعبير المصنف باخبار أنه لا يحتاج لدعوى عند
 فاض وانكار واستشهاد وهو كذلك بناء على قبول الاستيفاضة المذكورة في قوله (ويغنى عنها) أي
 البيئة في كل مطالبة بهما من الاصناف كما قاله الرافي (الاستيفاضة) بين الناس لحصول غلبة الظن بها
 وسيأتي في الشهادات ان شاء الله تعالى ان شرطها التسامع من جاع يؤمن فواطوهم على الكذب (وكذا
 تصديق رب الدين) في الغارم (و) تصديق (السيد) في المكاتب يغنى عن البيئة في كل منهما (في الاصح)
 لظهور الحق بالاقرار والتصديق والشأنى لاحتمال التواطى وورد بانه يراعى المكاتب فان عتق والا
 استرجع منه والغارم فان وفى والاسترجع منه * (تنبيه) * سكت المصنف رحمه الله تعالى عن المولعة وحكمهم
 أن من قال نيتي في الاسلام ضعيفة انه يصدق بلا يمين لان كلامه يصدق وان ادعى الشرف بان قال أنا
 شريف مطاع في قومي أو الكفاية بان قال أنا كفيكم شر من يلين من الكفار أو مانى الزكاة أنه لا بد من
 اقامة البيئة على ذلك واعلم أن الكلام من أول الفصل الى هنا في الصفات المقتضية للاستحقاق من
 الاصناف الثمانية ومن هنالى آخوه في كيفية الصرف وقدره وقد شرع في ذلك فقال (وبعد على الفقير
 والمسكين) أي كل منهما ان لم يحسن كسب بحرفة ولا تجارة (كفاية سنة) لان الزكاة تتكرر كل سنة
 فتحصل بها الكفاية سنة وأيدى بم في الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان يذخر لاهله كفاية سنة (قلت)

الاصح المصروف في الام (و) هو (قول الجمهور) ابي يعلى كل منهما (كمائة العمر العالين)
لانه تعدل الكفاية على الدرهم وفسر الكفاية بقوله (ويشترى به عقارا يستعمله) ويستعمل به عن
الزكاة ليس المراد أن يدفع له كفاية عمره دفعة (وامتاعا) فان وصل الى العمر العالين ما يدفع
له لم أر من ذكره. وقد سألت شخيا عن ذلك فقال يعلى كفاية سنة وهو ظاهر * (تنبيه) * لم أر من
كلام المصنف من يشترى العقار قال الزركشي وينبغي أن يكون الامام ثم قال ويشبهه أن يكون
بالغازي ان شاء اشترى له وان شاء دفع له وأشد في الشراء اه وهذا هو الظاهر أمان يحسن
السبب بحرفة فيه على ما يشترى به آلتها قلت قيمتها أو كثر قلت قال الزركشي تفقهوا ولو اجتمع في واحد
حرف أو على بأنها فان لم تف بعماله ثم لم يكتف به اه والاوجه كما قال شيخنا انه يعلى بالحرفة التي كتبه
أو بتجارة فيه على ما يشترى به ما يحسن التجارة فيه ما ينبغي ويحب بكفايته غالبا قال الرازي وأوضحه
بالمثال فقالوا البقية يكفيه خمسة دراهم والباقي ثلثي عشرة والفاكهة في عشرة وثلثي عشرة وألف وثلثي
مائة والعلماء ألف والبرز الخلف والصيرفي خمسة آلاف والجمهوري عشرة آلاف وظهر كمال شخيا
ان ذلك على التقريب ما زاد على كفايته ثم أنقص عنها نقص أو يزيد ما يليق بالحال * (تنبيه) *
البقية بموحدة هو من يبيع البقول والباقي ثلثي من يبيع البقلاء والبقال بوحدة الغاي وهو من يبيع
الحبوب قبل والزيت قال الزركشي ومن جعله بالنون فقد صحفه فان ذلك يسمى النقلي لا البقال اه
وسكت المصنف وغيره عن أقل ما يدفع من الزكاة في الدوائج لابن سريج أنه أي من جهة الاولوية
للمالك اذا لم ينقص المستحقون أو انحصروا ولم يبق لهم المال نصف درهم وأكثره ما يخرج من حال
الفقراء الى العبي (و) يعلى (المكاتب) مائة صحفة (والعالم) أي كل منهما (فدردينه) فقوا وان
كان معهما البعض أعطيا المائة بقا لا يدفع لهما الحاجة نعم العامر لذات البين يعلى قدر دينه معافا
كما علم مما س * (تنبيه) * كان الاولى للمصنف ثنية الضمير كالي الحر أو يعطى الغارم بأو (و) يعلى
(ابن السبيل) ما أي شيئا اذا كان وقت خروجه يكفيه لنفقته وكسونه بحسب الحال صيغة أو شئنا بحيث
يربوه (ذلك) مقصده بكم الصادق لم يكن له في طريقه اليه مال (أو) يعلى ما يوصله (موضع ما)
ان كان له مال في طريقه فان كان معه بعض ما يكفيه كماله كفايته ذهبا وكذا رجوعا ان كان غارما على
الرجوع وليس له في مقصده ولا طريقه ما يكفيه ولا يعلى لمدة الإقامة الاقامة مدة المسافرين على
الروضة وهذا شامل لما اذا قام الحاجة يتوقعها كل وقت فيعلى لثمانية عشر يوما وهو المعتمد وان خاف
في ذلك بعض المتأخرين (و) يعلى (الغازي) اذا كان وقت خروجه (فدر حاجته) في غزوه (نفقة)
وكسوة لنفسه وكذا العيال كما صرح به الطارقي وابن الجيهم في النفقة وقال الرازي ليس يبعد وتباسا
في الكسوة (ذاها وراجعا ومقما هناك) في موضع الغزو الى الفتح وان طالت الإقامة لان اسمه لا يبرول
بذلك بخلاف ابن السبيل * (تنبيه) * سكتوا عن قدر المعلى لأقامته مع أنه لا يعرف في الابتداء مدة
مقامه قال الاذري ويحتمل اعطاؤه لقل مدة يقطن اقامته هناك وان زادت المدد يذهبها لكن قد
يجز ذلك الى نقل الزكاة الى دار الحرب وصرفها هناك وقد يعتقر هذا الحاجة اه وهذا هو الظاهر
(و) يعلى (فرسا) أي قيمتها ان كان يقال فارسا (وسلاحا) أي قيمته للحاجة اليه (وإبر ذلك)
أي الفرس والسلاح (ملكاه) فلا يسترده ان ارجع كما صرح به الطارقي * (تنبيه) * قد علم مما
تقر وأنه ليس للمالك أن يعطيه الفرس والسلاح لامتناع الابدال في الزكاة وأما الامام وله أن يشترى له
ذلك ويعطيه له وله أن يشترى من هذا السهم خيلا وسلاحا بوقفه في سبيل الله تعالى وله أن يستأجره
وأن يبيعه مما اشتراه ووقفه ويتبع أحدهما ان قل المال واذا انقضت المدة استرد منه الموقوف
والمتأجر والمأجر (وبهائله) أي للغازي (ولابن السبيل) أي لكل منهما (مركوب) غير الذي

يقابل عليه الغازی بأجرة أو عارة لانتليک بقرينة ما يأتي هذا (ان كان السفر طويلاً وكان) السفر
 قصيراً أو كان كل منهما (ضعيفاً لا يطيق المشي) دفعاً لضرورته فان كان قصيراً وحقوقي فلا * (تنبيه) *
 قضية كلامه كالمراد أن المركوب غير الفرس الذي يقابل عليه كخروجه قال الاذري ولم يذكر في السرح
 والروضة في الغازی غير الفرس وذکر انتميته المركوب لابن السبيل فقط ولم يحضرني في ذلك تصريح
 للاصحاب بل قضية كلام كثير منهم أن مركوبه هو الفرس الذي يعطاه قال وقد يوجه ما في الكتاب بتوفير
 السبيل الى وقت الحرب اذ لو ركبه هاهنا دارنا الى دار الحرب بما كانت وعجزت عن الكر والفر حال
 المعارضة والقتال لاسمياً اذ بعد المغزی اه ووجهه به هو المراد وهو ظاهر (و) هيأ له ما (ما) أي
 مركوب (ينقل عليه) كل منهما (الزاد) متاعه (الآن يكون) متاعه (فقدرا يعتاد
 مثله حمله بنفسه) فلا انتفاء الحاجة * (تنبيه) * أفهم صيغ كلام المصنف استرداد المركوب
 وما ينقل عليه الزاد والمتاع اذ ارجعاه ووكذلك وقضية اطلاق التهمة لابن السبيل ولو كان سفره للزعة
 قال الزركشي وهو بعيد والمنجى منع صرف الزكاة فيما لاضرورة اليه اه ويتنبى حل هذا على ما اذا
 كانت الزعة هي الحاملة له على السفر وسكت المصنف عن اعطاء المؤافاة والعامل أما المؤلف فليس عليه
 الامام بحسب ما يراه أو المالك ان فرق على قولنا انه يعطى المؤلف وهو الراجح وأما العامل فيستحق من
 الزكاة أجرة مثل ما عمله فان شاء الله الامام بلا شرط ثم اعطاه اياه وان شاء سماه اجارة ثم أداء
 من الزكاة فان آداها المالك قبل قدوم العامل أو جعلها الى الامام أو نائبه فلا شيء وليس للامام أن يستأجره
 بأكثر من أجرة مثله فان زاد عليها بطلت الاجارة تصرفه بغير المصلحة والزائد من سهم العامل على أجرته
 يرجع للاصناف وان نقص سهمه عنها كمل قدرهما من الزكاة ثم قسم الباقي وأن رأى الامام أن يجعل
 أجرة العامل من بيت المال اجارة أو جعله جازو بطل سهمه تقسم الزكاة على بقية الاصناف كما لو لم يكن
 عامل * (فرع) * قال الدارمي انما يجوز أن يعطى العامل اذ لم يوجد متاعاً ع نقله الاذري عنه
 وأقره وهو يقتضي أن من عمل متبرعاً لا يستحق شيئاً على القاعدة وهو ما جزم به ابن الرفعة وردده السبكي
 بان هذا فرضه الله تعالى لمن عمل كالغنيمة يستحقها المجاهد وان لم يقصد الاعلاء كلمة الله تعالى فاذا عمل
 على أن لا يأخذ شيئاً استحق واستقامه بعد العمل لمسا لمكبه لا يصح الاجماع فنقل المالك من هبة أو نحوها
 وليس كمن عمل لغيره ولا بقصد التبرع حتى يقال ان القاعدة أنه لا يستحق لان ذلك فيما يحتاج الى شرط من
 الخلق وهذا من الله تعالى كالبركات والغنيمة والى * (ومن فيه صفتا استحقاق) لازكاة كالفقر والغرم ولو
 كان عاملاً فقيراً (يعطى باحداهما فقط في الاظهر) لان العطف في الآية يقتضي التغاير والثاني يعطى
 بهما لا تصافيهما * (تنبيه) * محل الخلاف اذا كان من زكاة واحدة أما اذا كان أخذ من زكاة بصفة
 ومن أخرى بصفة أخرى فهو جائز ولو أخذ فقير غارم مع الغارمين نصيبه من سهمهم فاعطاه فريضة أعطى مع
 الفقراء نصيبه من سهمهم لانه الآن محتاج كبقية في الروضة عن الشيخ نصر وأقره قال الزركشي فالمراد
 امتناع أخذه بما دفعه أي أو مرتباً ولم يتصرف فيما أخذه أولاً كما قاله شيخنا أما من فيه صفتا استحقاق
 لشيء واحداهما انخرز كغارم هاتمي فيعطى بهما

* (فصل) * في حكم استيعاب الاصناف والتسوية بينهم وما يتبعها (بسبب استيعاب) أي تعميم
 (الاصناف) الثانية بالزكاة حتى زكاة الفطر (ان) أمكن بان (قسم الامام) أو نائبه (وهذا عامل) مع بقية
 الاصناف ولم يجعل له الامام شيئاً من بيت المال ولو قسم العادل كان الحكم كذلك فيعزل حقه ثم يفرق
 الباقي على سبعة وانما وجب التعميم لظاهر الآية ولقوله صلى الله عليه وسلم لسان الله الزكاة ان الله لم يرض
 بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى حكم هو فيها فجزأها ثمانية أجزاء فان كنت من تلك الاجزاء أعطيتك
 حقل رواه أبو داود فان شئت القسم في زكاة الفطر جمع جماعة قطرتهم ثم قسموها على سبعة واختار

جسامة من أخصبهم الأصغر جواز صرفها إلى ثلاثين المستحقين واختاره السبكي وحكي الزاوي
من اختيار صاحب التبيين جواز صرفها إلى واحد قال في البحر وأما نفي به قال الأذوي وعليه العمل
الاعمار والاعمار وهو المختار والاحوط دفعه إلى ثلاثة قال والقول بوجوب الاستيعاب للاصناف وإن كان
ظاهر المذهب بعد ذلك الجسامة لا يلزمهم شاعاً فمترهم والماع لا يمكن تقزفته إلى ثلاثة من كل صنف
في العادة (والا) بأن قسم المالك أو الامام ولا على بان حصل كل من أصحاب الاموال زكاة إلى الامام
أو استأجر الامام عسلاً من بيت المال (فالمسألة) حيثن (على سبعة) لسقوط سهم العامل في دفعه لكل
صنف منهم سبع الزكاة قل جده أو كثر (فإن فقد بعضهم) من البالد وغيره (فعلى الوجوه) منهم
المدوم لاسم له قل ابن الصلاح والوجود لا أن أربعة فقير ومسكين وتارم وابن سبيل وقال ابن كج ٥٥
القاضي أباحه يقول أنا مرفق زكاة على الفقراء والمساكين لا في الأبد غيرهم ولعل هذا كان في
زمنهم وأما في زماننا لم نفقه إلا المكاتبين لكن جاء في الخبر أن في آخر الزمان يلووف الرجل بهدنة فلا يجد
من يقبلها (تنبيه) عمل المالك المصنف فقد البعض صوريين أحدهما فقد صنف بكماله كالمكاتبين
والثانية فقد صنف بأن لا يوجد له الا واحد أو اثنين وفي زيادة الرضوخ به صرف باقي السهم اليه ان كان
مستحقاً ولا ينفذ لبلد آخر فإن لم يوجد أحد منهم في بلد الزكاة ولا غيرها فقلت الزكاة حتى يوجدوا أو ينفذ
فان وجدوا وامنهم ومن أشدها تأتهم الامام على ذلك كما قاله سليم في المبرد لان أخذهم فرض كفاية ولا يصح
إبراء المستحقين المحرومين المالك من الزكاة وان وجدوا في غير بلد الزكاة فيأتي حكمه في نقل الزكاة (وأما
قسم الامام) أو ما به المفروض اليه الصرف (استوعب) وجوبا (من الزكوات الحاصلة عنده) أحاد كل
صنف لانه لا ينفذ عليه الاستيعاب ولا يجب عليه أن يستوعب في زكاة كل شخص جميع الاصناف
بل له أن يملك زكاة شخص بكاملها لو أحد وأن يخص واحد أو نوع وآخر بغيره لان الزكوات كلها في
يده كزكاة الواحدة (تنبيه) عمل وجوب الاستيعاب كما قال الزركشي اذ المالك المال وان قل ان
كان قدراً ولو رزقه عليهم لم يسد لم يلزمه الاستيعاب لضرورة بل يقدم الاصح فالأصح أن هذا من تقاير
في القى (وكذا يستوعب) وجوبا (المالك) أحاد كل صنف (ان انحصر المستحقون في البلد) بأن
سهل عادة ضيعاتهم ومعرفة حدودهم وميأتي بيان ضابط العدد المحصور في باب ما يحرم من الكساح ان شاء الله
تعالى (ورفيهم) أي بحاجتهم (المال) ويجب التسوية بينهم حيثن أن كل أحد ما بصنفه من
ما كان يعطيه له ابتداء لكن الامام انما يضمن من مال الصدقات لان ماله بخلاف المالك قاله الماوردي
(والا) أي وان لم ينصروا أو انحصروا ولم ينفذ المال بحاجتهم فيجب في غير العامل (اعطاء ثلاثة)
فأكثر من كل صنف لان الله تعالى أضاف اليهم الزكوات بالحق الجميع وأنه ثلاثة ملودفع لثنتين غرم
لثالث أقل متمول على الاصح في المجموع لانه لو أعطاه ابتداء مخرج عن العادة فهو القدر الذي فرط
فيه وقبل يفرم له الثلث أما العامل فيجوز أن يكون واحدا ان حصلت له الكفاية (ويجب التسوية بين
الاصناف) سواء أقسم الامام أو المالك وان كانت حاجتهم أشد لانحصارهم ولان الله تعالى جمع
بينهم برأوا التشريل فافترض أن يكونوا سواء (تنبيه) يستثنى من ذلك صورتان الاولى العامل فإنه
لا يراد على أجره كالمرة الثانية الفاضل نصيبه عن كفايته فإنه يملك قدر كفايته فقدا (لا) يجب على
المالك التسوية (بين آساد الصنف) لان الحاجات متفاوتة غير متضبطة فاكفى بصدق الاسم بل
يستحب عند تساوى حاجاتهم أن تفاوتت استحب التفاوت بقدرها بخلاف الوصية المقر ببلدانه يجب
التسوية بينهم لان الحق فيها لهم على التعيين حتى لو لم يكن ثم فقير بمالك الوصية وهذا لم يثبت الحق لهم
على التعيين وانما عينوا ان قد غيرهم ولهذا لو لم يكن في البلد مستحق لانتفاء الزكاة بل ينقل إلى بلد آخر
(الأن) قسم الامام فيحرم التفضيل مع تساوى الحاجات لان عليه التعميم فكذا التسوية ولانه

فإنهم فلا يفاوت بينهم عند تساوى حاجاتهم بخلاف المالك فيهما وهذا ما جرى عليه الرافعي في
شرحيه عن التهمة لكنه قال في الروضة قلت ما في التهمة وإن كان قرين الدليل فهو خلاف مقتضى
اطلاق الجمهور استحباب التسوية وعليه جرى ابن القري في روضه والتمتع ما في الكتاب وخرج بقوله
مع تساوى الحاجات ما لو اختلفت قيراعها وإذا لم يجب الاستيعاب يجوز الدفع للمستوطنين والغرباء
ولكن المستوطنون أولى لأنهم جيرانه (والظاهر منع نقل الزكاة) من بلد الوجوب الذي فيه المستحقون
إلى بلد آخر فيه مستحقوها فتصرف إليهم قالوا خير الصالحين صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتدفع على فقرائهم
ولا تمديد أطماع أصناف كل بلدة إلى زكاة ما فيها من المال والنقل وحشهم والشأن الجواز لاطلاق
الآية وإيسر في الحديث دلالة على عدم النقل وانما يدل على أنها لا تطى لكافر كافر وقياسا على
نقل الوصية والكفارة والنذر وأجاب الأول عن القياس بأن الأطماع لا تمتد إلى ذلك امتدادها إلى
الزكاة (تنبيه) كلامه يفهم أن القولين في التحريم لكن الأصح أنهم ما في الإجزاء وأما التحريم
فلا خلاف فيه واطلاقه يقتضى أمورا أحدها جريان الخلاف في مسافة القصر وما دونها وهو كذلك ولو
كان النقل إلى قرية بقرب البلد الثاني جريانه سواء أكان أهل السهام بمصرين أم لا وهو قضية كلام
الماوردي والامام وغيرهما ونخصه في الشأن بعدم انحصارهم فلو انحصروا حول ملكوها وتعين صرفها
إليهم وتنتقل إلى وريثهم ولو كانوا أغنياء ومن دخل قبل القسمة لأشئ له وهذا ظاهر كإسباني الثالث أنه
لا فرق بين الامام وغيره وإيسر مراد بل انما هو في المالك كما قاله الرافعي أما الامام والساعي فقال في
المجموع الأصح الذي يقتضيه الأحاديث جواز النقل للامام والساعي وقال الأذري أنه الصواب الذي
دلت عليه الأخبار وسيرة الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم اهـ والعبرة في نقل الزكاة المالية ببدأ المال
حال الوجوب وفي زكاة القمار يبدأ المودى عنه اعتبارا بسبب الوجوب فيهما ولأن نظر المستحقين عندنا
ذلك فيصرف العشر إلى مستحق في بلد الأرض التي حصل فيها العشر زكاة التقدين والمواثي والتجارة
إلى مستحق البلد الذي تم فيه حولها ويستثنى من ذلك مسائل منها ما لو كان للمالك بكل بلد عشرون شاة فله
إخراج شاة في أحد البلدين خذرا من التشقيص بخلاف ما لو وجب عليه في غنم كل بلد شاة فإنه لا يجوز النقل
لانتفاء التشقيص ومنها ما لو وجبت عليه زكاة ماله والمال بيادية ولا مستحق فيها فله نقله إلى مستحق أقرب
بلد إليه ومنها أهل الخيام غير المستقرين بموضع بان كانوا ينتقلون من موضع إلى آخر فلهما فلهما ان لم يكن
فيهم مستحق نقل واجبهم إلى أقرب بلد إليهم وان استقر بموضع لكن قد يطعنون عنه ويعودون إليه ولم
يتميز بعضهم عن بعض في الحال وفي الموضع وفي المصروف إلى من هو في ما دون مسافة القصر من موضع
الوجوب لكونه في حكم الحاضر ولهذا اعمدته في المسجد الحرام من حاضريه والصرف إلى الظاهرين
معهم أولى أشد جوارهم فان غير بعضهم عن بعض بما ذكره فالحالة كالقرية في حكم النقل مع وجود
المستحق فيها فيحرم النقل عنها (ولو عدم الاصناف في البلد) الذي وجبت الزكاة فيها وفضل عنهم
ثني (وجب النقل) لها إلى أقرب البلاد بلد الوجوب فان نقل لا بعد منها فعلى الخلاف السابق في نقل
الزكاة (أو) عدم (بعضهم) أي الاصناف غير العامل أو فضل شيء عن بعض وجدهم (وجوزنا
النقل) مع وجودهم (وجب) نقل نصيب الصنف المدوم إلى ذلك الصنف بأقرب بلد أما العامل فنصيبه
يرد على الباقيين كماله لم محاسن (والا) بأن لم يجوز النقل (فيرد) نصيب البعض أو ما فضل عنه
(على الباقيين) حتما ان نقص نصيبهم عن كفايتهم فلا ينقل إلى غيرهم لانتصار الاستحقاق فيهم
(وقيل ينقل) حتما إلى أقرب بلد لان استحقاق الاصناف منصوص عليه فيقدم على رعاية المكان
الثابت بالاجتهاد وأجاب الأول بان عدم الشيء في موضعه كعدم المطلق فان نقل ضمن (تنبيه) حيث
جاز النقل أو وجب فؤوته على المالك نعم ان قبضه الساعي من المالك فؤوة النقل من مال الزكاة فله

الأذرى (وشروط الساعى) وهو العامل (كونه حرا) ذكره مكلفا (عدلا) في الشهادات كما أنه لا بد
أن يكون حيا بصيرا لانه نوع ولاية فكان ذلك من شرطها كغيرها من الولايات * (تنبيه) * استغنى
بذكر المدانة عن اشتراط الاسلام (ففيها أبواب الزكاة) فيما قضته ولايته بخلافه المارودى ليعلم من
يأخذ وما يؤخذ هذا اذا كانت الفريضة عاما (فإن عينه أخذ ودفع) فقط (لم يشترط الفقه) المذكور
لانه قلع اجتهاده بالتعيين وأما بقية الشروط فيعتبر منها التكليف والعدالة وكذا الاسلام كاختاره
في المجموع دون الحرية والذكورة ومثل الساعى أعوان العامل من كتبه وحسابه وجبانه ومستودعه
نبيه عليه المارودى في حوايه ويقسم الزكاة ساع قد القسمة وأطلق تقليده بخلاف مالوقد الانسحق
وحده ليس له أن يقسم فإن كان الساعى جائرا في أخذ الزكاة عادلا في قسمها جاز كتبتها عنه ودفعها اليه
أو كان جائرا في القسمة عادلا في الأخذ وجب كتبتها عنه فلو أعطى طوعا أو كرها أجزأت وإن لم يوصلها إلى
المستحقين لانه نائبهم كالإمام (ولي علم) الإمام ولو بنائيه (نهر الأخذها) ليتها بأرباب الأموال لهدنها
والمستحقون لأخذها ويسن كائن عليه الشافى والأصحاب كون ذلك الشهر المحرم لانه أول العام
وهذا فيما يمتد به في العام فإن لم يكن كالزروع والثمار في وقت وجوبها وهى في الزرع عند الاستعداد
وفي الثمار عند بدو صلاحها الجرجاني وغيره والاشبهه كما قال الأذرى أن لا يفت في زكاة المطبوع
الا عند فصليتها بخلاف الثمار فإنها تنحصر حينئذ فإن بعث خالصا لم يبعث الساعى الا عند حفاها
* (تنبيه) * كلام المصنف فديهم أن هذا الاعلام واجب والصحيح نفيه ويجب على الإمام بهت السعاة
لأخذ الزكاة كفى الروضة وأصلها * (تتمه) * يسن للإمام أو نائبه في تقرير الزكاة أن يكون علما وعدد
المستحقين وقدر حاجتهم وأن يبدأ بأعلماء العالمين فإن تلفت المال تحت أيديهم فلا تصير حاجتهم من
بيت المال ويحرم على الإمام أو نائبه بسع ثمن من الزكاة ولا يصح بيعها الا عند وقوعها في خطر كل
أشرفت على هلاك أو حاجة مؤنة تقل أو رد حيران فإن باع بلا عذر ضمن فإن كان المستحقون جماعة
والزكاة شاة مثلا أخذوها ولا تباع عليهم ليقسم ثمنها يستحق العامل الزكاة بالعمل والأصناف بالقسمة
ثم إن المحضر المستحقون في ثلاثة فأنزل وكذلك كانوا أكثر وفيهم المال استحقوها من وقت الوجوب
ولا يصرفهم حدوث غنى أو فاقة ولومات أحد منهم دفع نصيبه لوارثه حتى لو كان المترك وارثه أخذ نصيبه
وسقطت عنه النية لسقوط الدفع لانه لا يدفع عن نفسه بنفسه ولا يشاركهم فادهم ولا غائب عنهم وقت الوجوب
ويضمن الإمام أن أخر التفریق بلا عذر بخلاف الوكيل بشرطه الدلا يجب عليه التعريق بخلاف الإمام
ولا يشترط معرفة المستحق قدر ما أخذ ولو دفع اليه صرة ولم يعلم قدرها أجزأت زكاة وإن تلفت في يده وإن
أنهم رب المال فيما يمنع وجوب الزكاة كأن قال لم يحل على الخول لم يجز تخليفه وإن خالف الظاهر بما
يدهبه كأن قال أخرجهت زكاته أو بعته ويسن للمالك أن يطهر أخرج الزكاة لئلا يسهه القان به ولو طس أخذ
الزكاة أنه أعطى ما يستحقه غيره من الأصناف حرم عليه الإخذ وإذا أراد الإخذ منها لزمه البحث عن
قدرها بما أخذ به من الثمن بحيث يبقى ما يدفعه إلى اثنين من صفته ولا أثر لما دون غلبة القان ولو أخرت فریق
الزكاة إلى العام الثاني فن كان فقيرا أو مسكينا أو غارما أو مكاتب من عامه إلى العام الثاني خصوا بزكاة
المساكين وشاركوا غيرهم في العام الثاني فيعطون من زكاة العالمين ومن كان غارما أو ابن سبيل أو مفا
لم يخصوا بشئ وجهه أن هؤلاء يأخذون لما يستقبل بخلاف هؤلاء (وبسن وسمن نعم الصدقة والتي) والجزية
والجزية لتتميز عن غيرها ويردها واجدها لو شردت أو ضلت ولا يعرفها التصديق ولا يملكها أبدا لانه يكرهه
كإسائى والاصل في ذلك الاتباع في نعم الصدقة والقباض في غيرها أما من غير الزكاة والتي في فوسه مباح
لامدوب ولا مكره قاله في المجموع وكالم الحبل والبعال والحبر والفيلة والوسم بالهامة التأثير بالحق
وغیره وجوز بعضهم الإجماع حكم المصنف في شرح مسلم وبعضهم فرق في جعل الهامة للوجوب والمجبة

اسائر الجسد ويكتب على نعم الزكاة ما يجزها عن غيرها فيكتب عليها زكاة أو صدقة أو طهارة أو لله وهو
أول وأولى اقتداءه بالسلف ولأنه أقل حروفاً فهو أقل ضرراً قاله الماوردي والروائي وسكن ذلك في المجموع عن
ابن الصباغ وآخره وعلى نعم الجزية خرية أو صغار بفتح الصاد أي ذل وهذا أولى لقوله تعالى وهم صاغرون
فان قيل لم جاز الوسم بالله مع انهما قد تفرغ على التجاسات أجيب بان الغرض التمييز لا الذكركر قال الأذري
والحرف الكبير ككاف الزكاة أو صدق الصدقة أو جيم الجزية أو فاء الفاء كاف ويكتب ذلك (في موضع)
ظاهر صاب (لا يكثر شعره) والاولى في الغنم آذانها وفي غيرها أنفادها ويكون وسم الغنم ألطف من
البقر والبقر ألطف من الابل والابل ألطف من الفيلة (ويكره) الوسم (في الوجه) للنهي عنه
(وفي صحيح مسلم) بن الحجاج بن مسلم القشيري نسبة النيسابوري وطنامات سنة احدى وستين ومائتين
عن خمس وخمسين سنة (لعن فاعله والله أعلم) أسألت حديث جابر رضي الله تعالى عنه أنه صلى الله
عليه وسلم مر بمحمار وسم في وجهه فقال لعن الله الذي وسمه قال الاسنوي وقد نص عليه أيضاً في الام قال
والخبير عندنا يقتضي التحريم فيمنع رفع الخلاف وحل الكراهة على التحريم أو ان قائله لم يباغ
الحديث قال في المجموع وهذا في غير الادعى أما الادعى فوسمه حرام اجساعاً وقال فيه أيضاً يجوز السبي
اذا دعت الحاجة اليه بقول أهل الخبرة والا فلا سواء نفسه أو غيره من ادعى أو غيره ويجوز خصامه بأثر كل
في صغره لانه يطيب اللحم ويحرم في الكبير وكذلك خصامه بالابن وكل ويحرم التهرش بين البهائم ويكره انزاع
الجرع على الخيل قاله الدميري وعكسه قال الأذري والظاهر تعريم انزاع الخيل على البقر لضعفها وتضررها
بكبيرة الخيل

* (فصل) * في صدقة التطوع وهي المارادة عند الاطلاق غالباً (صدقة التطوع سنة) للكتاب والسنة
فن الكتاب قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم من أطعم
جائعاً أطعمه الله من ثمار الجنة ومن سقى مؤمناً على ظمأ سقاه الله عز وجل يوم القيامة من الرحيق المختوم
ومن كسا مؤمناً راياء كساه الله من خضر الجنة رواه أبو داود والترمذي بإسناد جيد وخضر الجنة
باسكان الضاد المحجمة ثيابها الخضراء وقوله صلى الله عليه وسلم مات صدق أحد من كسب طيب الا أخذها الله
بيمينه فغير بها كاري أي أحدكم فلو أوفى صيله حتى تكون أعظم من الجبل العظيم وقد يعرض لها ما يحرمها كان
يعلم من أخذها أنه بصرفها في معصية وقد يجب في الجملة كان وجد مضطراً ومعه ما يطعمه فأضلا عن حاجته
وذلك له لوم في محله (وتحل لغني) ولومن ذوى القربى على المشهور لقول جعفر بن محمد عن أبيه انه كان
يشرب من سقايات بين مكة والمدينة فقيل له أشرب بمن الصدقة فقال إنما حرم الله علينا الصدقة المحروسة
رواه الشافعي والبيهقي ومثاهم مولاهم بل أولى لا النبي صلى الله عليه وسلم على الظاهر تشرعاً له ففي
الصحيحين تصدق الليلة على غني وفيه لعله أن يعتبر فينفق مما آناه الله قال في الروضة ويستحب للغني التزود
عنهما يكرهه التعرض لأخذها قال الاسنوي ويكرهه أخذها وان لم يتعرض لها ولا يحرم عليه أخذها
ان أظهر الفاقة وعليه جواز الخبر الذي مات من أهل الصفة وترك دينارين فقال صلى الله عليه وسلم كيتان
من نار والمراد بالغني هو الذي يحرم عليه أخذ الزكاة فان قيل قد تقدم في الحديث أن الميت خلاف
دينارين وهذا ليس غني الزكاة أجيب باحتمال انه كان وصل العمر الغالب أو كان غنياً بنفقة قريب
أو كسب أو نحو ذلك فقد تطرق اليه الاحتمال فسقط به الاستدلال كالموت من قواعد امامنا الشافعي رضي
الله تعالى عنه وبنه في حلها له أن لا يفتن الدافع فقره فان أعطاه فلما حاجته ففي الاحياء ان علم الاخذ
ذلك لم يجعل له ذلك وكذا اذا دفع اليه لعله أو صلاحه أو نسيه لم يجعل له الآن يكون بالوصف المثلثون
(و) تحل لشخص (كافر) ففي الصحيحين في كل كبد وطبة أجر وأما حديث لا يأكل طعامك الا نقي

أربابه الأولى (تيسيه) فنية اخلاق الكافر انه لا فرق بين الحربي وغيره وهو ماني البيان من
الصبري والاربع مائة الاذرى من ان هذا من اهل عهد او ذمة أو قرابة أو بر بن اسلامه أو كان بأيدنا
باسر ونحوه فان كان حرياً ليس فيه شيء مما ذكر فلا تشمل الملائمة الصدقة عليه من أخضية أو تزوج
والأوجه النع كأنس عليه في البويطى (ودفعها سرا) أفضل من دفعها بجاهر الآية ان تبدوا الصدقات
فنه احر والافى الصبرين في خبر السبعة الذين يضلهم انهم تحت ظل عرشه من قوله صلى الله عليه وسلم ولم يدر بل
تصدق بصدقة وأخذها حتى لا تحصى شملة ما ألقت بينهم ان كان ممن يقتدى به وأظهرها ليعتدى
به من غير رياء ولا سمعة فهو أفضل (و) دفعها في رمضان أفضل من دفعها في غيره لما رواه الترمذى عن
أنس رضى الله تعالى عنه سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أى الصدقة أفضل قال الصدقة في رمضان ولان
الفقر فيه يشفقون ويعجزون عن الكسب بسبب الصوم وتساكد في الايام الفاضلة كعشر ذي الحجة
وأيام العيد وكذا في الاماكن الشريفة كالمكة والمدينة وفي العز والحق وعند الامور المهمة كالكنسوف
والمرض والسفر قال الاذرى ولا يفهم من هذا ان من اراد التطوع بصدقة أو بر في رجب أو شعبان
مثلاً ان افضل له أن يؤخره الى رمضان أو غيره من الاوقات الفاضلة بل المساعدة الى الصدقة أفضل بلا
شك وانما المراد أن التصديق في رمضان وغيره من الاوقات الشريفة أهم أجراً مما يقع في غيرها
(و) دفعها (القريب) أقرب فأقرب وجادلوا كان ممن تحت نفقته أفضل من دفعها لغير القريب
ولقريب غير الاقرب لقوله صلى الله عليه وسلم الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذي الرحم ثنتان صدقة
وصلة رواه الترمذى وحسنه وابن حبان وصححه وحكى في المجموع فيه الاجماع وفي الاشد من الاقارب
عداوة أفضل منها في غيره ليناألف قلبه ولما فيه من مجانبته الرياء وكسر النفس (فائدة) سئل
الحناطى هل الأفضل وضع الرجل صدقته في رجة من قبل أبيه أو من قبل أمه فأجاب انهما سواء والحق
بالاقارب الزوج من الذي كود والاثاث لخبر الصبرين ان امرأتين أتتا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقالا لبلال سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يجوز أن تصدق على أزواجنا ويأتى في تجوروا
فقال نعم لهما أجران أجر القرابة وأجر الصدقة ويقاس بالزوج الزوجة ثم هي بعد الاقرب فالاقرب من
ذوى الرحم المحرم ومن المحق به في الاقرب فالاقرب من ذوى الرحم غير المحرم كأولادهم والخال ثم في
الاقرب فالاقرب من المحرم وضاعاً ثم مصاهرة ثم في الاقرب فالاقرب ولا من الاعلى والاسفل (و) دفعها
(لجار) أقرب فأقرب (أفضل) من دفعها لغير الجار غير من تقدم لخبر البخارى عن عائشة رضى الله
تعالى عنها ان ابى جابر قال أيتها احدى فقال الى اقربهم ما منك يا أبا وقدم الجار الاجنبى على قريب بعد
من دار المتصدق بل أو قريب منها بحيث لا تنقل اليه الزكاة فهما ولو كان القريب يباديه وان كانت تنقل
اليه بان كان في محلها قدم على الجار الاجنبى وان بعدت داره وأهل الخير والمحتاجون أول من غيرهم
وبين أن تكون الصدقة مما يحب لقوله تعالى ان تتلوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وأن يدفعها ليشأنة
وطيب نفس لما فيه من تكثير الاجر وجبر القلب وتكره الصدقة بالرديء لقوله تعالى ولا تيمموا الخبيث
منه تنفقون فان لم يجد غيره فلا كراهة وتجا فيه شبهة لخبر مسلم السابق أول الباب ولا يأنف من التصديق
بالقليل فان قليل الخير كثير صدقاته وقال تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره وقال صلى الله عليه وسلم اتقوا
النار ولو بشق ثمرة ولو بمشئ مع غيره الى فقير فلم يجده استحب للباعث أن لا يعود فيه بل بصدق به
على غيره وتسبب الصدقة بالماء نظير أى الصدقة أفضل قال الماء أى في الاماكن المحتاج اليه فيها أكثر من غيره
ويكره للانسان أن يتكلم صدقة أو كفايته أو نحوها من الذي أخذها لخبر العائذ في صدقة
كالسكيب يعود في فيه ولانه قد يستحي منه فيصا به ولا يكره أن يتملكها من غير من ملكها ولا بالارث
من ملكها (ومن عليه من أو) لم يكن عليه (و) لكن (له من تلزمه نفقته يستحب) له (أن لا يتصدق

حتى يؤدي ما عليه) فالتصدق بدونه خلاف المستحب * (تنبيه) * عبارة المصنف لا تعاقب ما في الحرر
وغیره من كتب الشيخين فانهما قال لا يستحب له أن يتصدق قال الولي العراقي وبين العبارتين تفاوت
ظاهر ويأتي أن عبارة المصنف أفادت أن عدم التصديق مستحب فيكون التصديق خلاف الأولى وعبارة الحرر
وغیره أن التصديق غير مستحب فتصدق بأن يكون واجباً وحراماً أو مكروهاً فإن ذلك كلام غير مستحب
(قلت الأصح تحريم صدقة بما يحتاج إليه لنفقة من تلزمه نفقته أو) يحتاج إليه لنفقة نفسه ولم يصبر على
الإضافة أو (الدين لا يرزوله وفاء) لو تصدقه (والله أعلم) أما تقديم ما يحتاجه لنفقة فلخير كفي بالمرة
أما أن يضع من يقوت وأبدان تقول رواد أبو داود بإسناد صحيح ورواه مسلم بمعناه ولأن كفايتهم فرض
وهو مقدم على النفل والضيافة كالصدقة كما قاله المصنف في شرح مسلم قال وأما خبر الانصاري الذي نزل
به الضيف فاطعمه قوته وقوت صبيته فمعمول على أن الصبيان لم يكونوا محتاجين حينئذ إلى الأكل
وأما الرجل والمرأة فقبر عابقتهما وكانا صابرين وانما قال فيه لامهم توهمهم خوفاً من أن يطاوبا الأكل على
عادة الصيكن في الطلب من غير حاجة وما ذكر من أنه يحرم عليه التصديق بما يحتاج إليه لنفسه صححه في
المجموع ونقله في الروضة عن كثير من لكنه صحح فيها عدم التحريم قال شيخنا وهو محمول على من صبر كما
أفاده كلامه في المجموع وعلى الأول يحمل ما قالوه في التيمم من حرمته إيشاء عطشان عطشاناً آخر بإسناد
وعلى الثاني يحمل ما في الألفية من أن المضطر أن يؤثر على نفسه مضطراً آخر مسلماً وأما تقديم الدين
فلأن أداه واجب فيقدم على المسنون فإن رزقه وفاء من جهة أخرى ظاهرة فلا بأس بالتصدق به
الآن حصل بذلك تأخير وقد وجب وفاء الدين على الفور بمطالبة أو غيرهما فالوجه وجوب المبادرة إلى
إيفائه وتحريم الصدقة بما يتوجه إليه دفعه في دينه كما قاله الأذري (وفي استنباب الصدقة بما) أي
بكل ما (فضل عن حاجته) أي كفايته وكفايته من تلزمه كفايته يومه وليلته وكسوة فصله لا ما يكفيه في
الحال فقط ولا ما يكفيه في سنته كماله قضية كلام الأحياء ولو فاء دينه (أوجه) أي أن لم يشق عليه الصبر
على الإضافة (استحب) له (والأفلا) يستحب بل يكره كافي التنبيه وعلى هذا التفصيل تحمل الأحاديث
المتألفة الظاهر كخبر أن أبا بكر تصدق بجميع ماله رواد الترمذي وصححه وخبر خبير الصدقة ما كان من
ظهر في أي غنى النفس وصبرها على الفقر رواد أبو داود وصححه الحياكم والوجه الثاني يستحب مطلقاً
والثالث لا يستحب مطلقاً أما الصدقة ببعض مفضل مما ذكره مستحب مطلقاً لأن يكون قدراً يقارب
الجسم فينبغي خبر بيان التفصيل السابق فيه والمن بالصدقة حرام على من يحبط لأجل لقوله تعالى يا أيها
الذين آمنوا اتقوا صدقاتكم بالبن والاذى وتحريم مسلم ثلاث لا يكملهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم
ولا يزكهم ولهم عذاب أليم قال أبو ذر خابوا وخسر وأمن هم يارسول الله قال المسبل والمنان والمنفق
سدته بالخالف الكاذب * (خاتمة) * يكره للإنسان أن يسأل بوجه الله غير الجنة وأن يخ من سأل بالله
وتشفيعه لخبر لا يسأل بوجه الله إلا الجنة وخبر من استعاض بالله فاعيدوه ومن سأل بالله فاعطوه ومن
دعاكم فاجيبوه ومن صنع لكم معروفا فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنبيكم
تدكافئوه رواد أبو داود وتسني التسمية عند الدفع إلى المتصدق عليه لأنها عبادة قال العلماء ولا يطامع
المتصدق في الدعاء من المتصدق عليه لئلا ينقص أجر الصدقة فإن دعاه استحب أن يرده عليه مثلاً أن سلم
له صدقته ورسن التصديق عقب كل معصية قاله الجرجاني ومنه التصديق بدينار أو نصفه في طوع الخائض
ويسن لمن لبس ثوباً جديداً أن يتصدق بالقديم في الحديث من لبس ثوباً جديداً ثم عمد إلى ثوبه الذي
كان عليه فتصدق به لم يزل في حفظ الله حيا وميتاً وليس هذا من التصديق بالردى بل مما يجب وهذا كما
جرت به العادة من التصديق بالفلوس دون الذهب والفضة وهل قبول الزكاة للمحتاج أفضل من قبول صدقة
التطوع أولاً وجهان راجح الأول جماعته منهم ابن المقرئ لأنه أمانة على واجب ولأن الزكاة لأمينة فيها

ورج الثاني آخرون منهم الجنيده والحواس لا يضيقي على الامتشاف ولا لا يخل بشرط من شروط الامتشاف
ولم يرج في الرخصة واحدا منهم ما تم قال عقب ذلك قال العزالي والضوابط انه يختلف بالاختصاص فان
عرض له شبهة في استحقاقه لم يأخذ الزكاة وان قطع به فان كان المتصدق ان لم يأخذ هذامنه لا ينعقد
فليأخذها فان اخراج الزكاة لا ينعقد وان كان لابد من اخراجها ولم يضيقي بالزكاة فليأخذها وان شئت
كسر النفس اه أي فهو حجة تفضل وهذا هو الظاهر وأخذ الصدقة في المأثر كره في المأثرة أفضل
لما في ذلك من كسر النفس ويسن للراغب في التحير أن لا يخلو يوما من الايام من الصدقة بشئ وان قل
لخبر البخاري ما من يوم يصبح العباد فيه الا وملائكان يقول أحدهما اللهم أعط منفقا خلفا ويقول الآخر
اللهم أعط ممسكا تلفا وخبر الحاكم في صحيحه كل امرئ في ظل صدقة حتى يفصل بين الناس أو قال حتى
يحكم بين الناس * (كتاب النكاح) *

هو لغة الضم والجمع ومنه ما كثر الاشجار اذا غاملت وانضم بعضها الى بعض وشرا عقدية ضمن الباحة
وطه بلفظ النكاح أو تزوج أو تزجنه والعزب تستعمل بمعنى العقد والوطء جمعا لكلمهم اذا قالوا تزكج
فلان ثلاثة أو بنت فلان أو أخته أو أدوات زوجها وعقد عليها واذا قالوا تزكج زوجها أو امراته لم يردوا
الا للجماعة قال الثعلبي وقال ابن القطن له ألف اسم وقال علي بن جعفر الاموي له ألف وأربعون اسما
وكثرة الاسماء تدل على شرف المسمى وسيأتي ما يدل لذلك ولا يصح ابنا في موضوعه الشرعي ثلاثة أو جبه
أصحها أنه حقيقة في العقد بجزا في الوطء كما جاء به القرآن والاختبار ولا يرد على ذلك قوله تعالى حتى
تتكم زوجا غيره لان المراد العقد والوطء مستفاد من خبر الصحاح حتى ينفق عيشته والثاني انه
حقيقة في الوطء بجزا في العقد وبه قال أبو حنيفة وهو أقرب الى اللغة والاول أقرب الى الشرع قال
المنشئ وهو من علمه الحنفية لم يرد النكاح في القرآن الا بمعنى العقد لان كونه بمعنى الوطء من باب
النصرح ومن أراد به النكاحية عنه أي بلفظ الملامسة أو المماسه وأورد عليه قوله تعالى الزاني لا يسكح الا
زانية فالمراد به الوطء كما قاله في الكفاية في باب الرجعة وقال الراغب يستعمل أن يكون النكاح حقيقة
في الجماع ويكنى به عن العقد لان الجماع يستقيم من ذكره كما يستقيم من فعله والعقد لا يستقيم أي فلا
يكنى بالاقبح عن غيره ولانه يصح نفيه عن الوطء اذ يقال في الزنا سفاح لا نكاح ويقال في السرية ليست
مزوجة ولا منكوحة وصحة النفي دليل المجاز والثالث حقيقة فيهما بالاشتراك كالعين وحل على هذا النهي
في قوله تعالى ولا تتكفروا المشركات حتى يؤمن عن العقد وعن الوطء بذلك اليمين معا على استعمال
المشترك في معنييه وفائدة الخلاف بيننا وبين الحنفية ظاهرين وفي امرأة فانما تحرم على والده وزوجه
عندهم لا عندنا قاله الماوردي والرواية فيها لوطى الطلاق على النكاح فانه يعمل على العقد عندنا
لا الوطء الا ان نؤي حكمه الرافعي في آخر الطلاق عن البوشنجي وعقد النكاح لازم من جهة الزوجة
وكذا من جهة الزوج على الاصح وهل هو ملك أو اباحة وجهان ويظهر أثر الخلاف فيمن حان لا يملك شيئا وهو
مترقح وفيما لو طئت الزوجة بشبهة ان قلنا ملك فالمرء والا فلا واختار المصنف عدم الخنث في الاولى
اذا لم يكن له نية اذ لا يفهم منه الزوجة وأما في الثانية فالمرء لها فظاهر أن الرابح هو الثاني وهل كل من
الزوجين معقود عليه أو المرأة فقط وجهان أوجههما الثاني والاصل في حله الكتاب والسنة واجماع
الامة فن الكتاب قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقوله تعالى وانكحوا الايمان منكم ومن
السنة قوله صلى الله عليه وسلم من أحب فطرني فليستن بسنتي ومن سنتي النكاح وقوله صلى الله عليه
وسلم تكفوا تكفروا رواها الشافعي بلاغا وقوله صلى الله عليه وسلم لا دين لمناعة وشيخنا مناعها المرأة
الصالحة رواه مسلم وقوله صلى الله عليه وسلم من رزقه الله امرأة صالحة فقد أعانه على شواربه أي لان
الفرج واللسان لما استويا في اقسام الدين جعل كل واحد شطرا قال الاطباء ومقصد النكاح ثلاثة حفظ

النسلي واخراج الماء الذي يضر احتباسه وتبيل اللذة وهذه الثالثة هي التي في الجنة اذ لا تناسل هناك ولا احتباس قال الباقيني والنكاح شرع من عهد آدم صلى الله عليه وسلم واستمرت مشروعيته بل هو مستمر في الجنة ولا نظيره فيما يتعبد به من العقود بعد الايمان قال قلت ذلك بفتح الكريم المنان اه
وقد جرت عادة أصحابنا بتخصيص هذا الكتاب بذكر الخصائص الشريفة أولا لانها في النكاح أكثر منها في غيره وقد ذكرت منها أشياء كثيرة ينشرح الصدر بها في شرح التنبيه فلا أطيل بذكرها ههنا ولكن اذكر منها طرفا يسيرا تبركا ببركة صاحبها عليه أفضل الصلاة والسلام فان ذكرها مستحب قال في
الروضة ولا يبعد القول بوجودها للتلا يرى الجاهل بعض الخصائص في الخبر الصحيح فيعمل به أخذنا
بأصل التأسي فوجب بيانها التعرف وهي أربعة أنواع أحدها الواجبات وهي أشياء كثيرة منها الضحى
والوتر والاضحية والسواك والمشاورة النوع الثاني المحرمات وهي أيضا كثيرة منها الزكاة والصدقة
ومعرفة الخطأ والشعر وخاتمة الاعين وهي الاعمال بما يظهر خلافه دون الخديعة في الحرب ونكاح الامة
ولومسمة النوع الثالث الخفيايات والمباحات وهي كثيرة أيضا منها تزويج من شاء من النساء لمن شاء
ولو انفسه بغير إذن من المرأة واولها متوليا الطرفين وزوجه الله تعالى وأبجله الوصال وصفي الممنوع وبحكم
ويشهد لولده ولنفسه وأبجله نكاح تسع وقد تزوج صلى الله عليه وسلم بضع عشرة ومات عن تسع قال
الائمة وكثرة الزوجات في حق صلى الله عليه وسلم للتوسعة في تبليغ الاحكام عنه الواقعة سرا مما لا يطالع
عليه الرجال ونقل بحاسنه الباطنة فانه صلى الله عليه وسلم تكمل له الظاهر والباطن النوع الرابع
الفضائل والاكرام وهي كثيرة جدا منها تحريم منسكوحاته على غيره سواء أكن موطوات أم لا مطلقا
أم لا باختيارهن أم لا وتحريم سراريه وهن اماؤه الموطوات بخلاف غير الموطوات وتفضيل زوجته على
سائر النساء على ما يأتي وتواهمن وعقابهن مضاعف وهن أمهات المؤمنين فلا يقال لهن أمهات المؤمنات
بخلافه صلى الله عليه وسلم فانه أب للرجال والنساء وأما قوله تعالى ما كان محمد أبأ أحد من رجالكم فعناه
ليس أحد من رجالكم ولد له بل يحرم سواهن الا من وراء حجاب وأفضلهن خديجة ثم عائشة وأفضل
نساء العالمين مريم بنت عمران اذ قيل بنبتوتها ثم فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خديجة ثم
عائشة ثم آسية امرأة فرعون وأما خبر الطبراني خير نساء العالمين مريم بنت عمران ثم خديجة بنت خويلد
ثم فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم ثم آسية امرأة فرعون فاجاب عنه ابن العماد بان خديجة انما فضلت
فاطمة باصتيار الامومة لا باعتبار السيادة وهو صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين وأفضل الخلق على الاطلاق
وخص بانه أول النبيين خلقا وبقدم نبوته فكان نبي آدم مجتدل في طينته وبقدم أخذ الميثاق عليه
وبانه أول من قال بلى وقت ألت بركم وبحلق آدم وجيع الخلوفا لاجلهم وبكتابة اسمه الشريف
على العرش والسموات والجنان وسائر ما في الملكوت وبشق صدره الشريف في أحدا القولين وبجعل
خاتم النبوة بظهوره بأزاد قلبه وبحرارة السماء من استراق السمع والرجى بالشهب وباحياء أبويه حتى
آمنابه وأكرم صلى الله عليه وسلم بالشفاعات الخمس يوم القيامة أولها العظمى في الفصل بين أهل الموقوف
حين يفزعون اليه بعد الانبياء الثانية في ادخال خلق الجنة بغير حساب الثالثة في ناس استحقوا دخول
النار فلا يدخلونها الرابعة في ناس دخلوا النار فيخرجون الخامسة في رفع درجات ناس في الجنة وكلها ثبتت
في الاخبار وخص منها بالعظمى ودخول خلق من أمته الجنة بغير حساب وهي الثانية قال في الروضة
ويجوز أن يكون خص بالثالثة والخامسة أيضا وهو أول من يفرع باب الجنة وأول شافع وأول مشفع
أى من يجاب شفاعة فنسأل الله تعالى بمذكروكمه أن يشفعه فينا ويدخلنا معه الجنة ويفعل ذلك بأهلينا
ومشائنا وأخواننا ومحبينا وسائر المسلمين ولما كان النكاح من سنته صلى الله عليه وسلم قال المصنف
رحمه الله تعالى (هو مستحب لمحتاج اليه) بان تنوف نفسه الى الوطء ولو تحصيا كما اقتضاء كلام الاجباء (يجد

أهبتها) وهي مؤنة من مهر وكسوة فصل النكاح ونفقة تومر وإن كانت متعبدًا لغيره بلدين ولما بين
بقاء النسل وسدقة النسب والاستعانة على المصالح وتحرير الصبيحين بأعشر الشباب من استطاع منكم
الباءة فليتزوج فإنه أفضل للبصر وأحسن لفرج ومن لم يستطع فعليه الصوم فإنه وجاء بالمد أى طلع
والباءة بالمد لغة الجماع والمراد به عند ذلك وقيل مؤن النكاح والقائل بالاول رده الى معنى النكاح
اذا التقدير عند من استطاع منكم الجماع لقدردته على مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطع لجزء
عنها فعليه بالصوم وانما قدره بذلك لان من لم يستطع الجماع لعدم شهوته لا يحتاج الى الصوم لغيره
وروى الامام أحمد وابن أبي شيبة وابن عبد البر عن عكاف بن وداعة انه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال
له ألق زوجة بأعكاف قال لا قال ولا يارب قال لا قال أنت تصحيح موسر قال نعم والحمد لله فقال فانت ادا من
اخوان الشياطين ان كنت من رهبان النصارى فالخروج وان كنت من فاضل كجاصع فان من سننا
النكاح شراركم عزابكم وان أردل موتاكم عزابكم وبالجملة لقوله تعالى فانكحروا ما طاب لكم من
النساء اذا الواجب لا يتناقى بالاستطاعة ولقوله تعالى منى وثلاث ورابع ولا يجب العديد بالاجماع
ولقوله أو ما ملكت أيمانكم ورد السبكي الاول بأنه ليس المراد بالآية المستطاب وانما المراد بالاول
لان في النساء محرمات ومن في قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآية وقيل هو فرض كفاية على
الامة لا يسوغ لجملة الاعراض عنه لبقاء النسل وقيل يجب اذا خاف الزنا قال المصنف وهذا الوجه
لا يشبه بل يخبر بينه وبين النسرى ورد بان فانه لما السكال بالاحصان الذي يمنع به من التزويج في الزنا
خوف الرجيم وهو مفقود في التمسرى وقيل يجب اذا انفرد حيث كان مستغيبا ورد بان النذر الغامض
فيما يستقل به المكاف والنكاح لا يستقل به لتوقفه على رضا الولي اذا كانت بحيرة وعلى رضا الولي
والمرأ اذا كانت غير بحيرة وهو في حال النذر صغير فادع على انشاء السكاح وبان النكاح عقد والمقدور
الائتلاف في الذمة ولا يثبت في الذمة لا يتصور التزامه بالنذر وقد ذكرنا في كتاب النكاح انه لا يتصور نيونه
في الذمة وذلك فيما اذا قال أعتقك على أن تنكحني فقبلت فانه لا يلزمها أن تزوج به لان النكاح
لا يثبت في الذمة وقيل يجب فيما اذا كان تنكحه امرأ أن قال وأحسده بترك القسم ثم طلقا قبل أن
يوفيا حقه من نوبة الضرة لم يوفيا حقه من نوبة المطالبة بسببها ورد بان هذه دعوى تحتاج الى دليل
فان هذا الطلاق أحد أنواع البدعي والوفائي الطلاق البدعي انه يستحب فيه الرجعة ويستثنى من الحلال
المصنف ما لو كان في دار الحرب فانه لا يستحب له النكاح وان اجتمع فيه الشر وط كإلصاق عليه الشامي
رضي الله تعالى عنه وعاله بالخوف على ولده من الكفر والاستزفاف * (تنبيهه) * الطلاق المصنف
لا يشمل المرأة بدليل قوله يحسد أهبتها وصرح في التنبيه بالحاقها بالرجل في حال الحاجة وعدمها فقال
فان كانت لا تحتاج الى النكاح أى وهي تتعبد كره لها أن تزوج أى لانها تتعبد بالزوج وتستقل عن
العبادة وان كانت محتاجة اليه أى لتوافها الى النكاح أو الى الطقة أو خاتمة من انقحام الفجرة أو لم تكن
متعبدًا استحب لها أن تزوج أى لما في ذلك من تحمين الدين وصيانة الفرج والترفع بالنفقة وغيرها
وبذلك علم أن ما قبل انه يستحب لها النكاح مطلقا مردودا لغيره في قول المصنف هو واليه وأجبه
ان أرادهم العقد أو الوطء أو باليه العقد لم يصح وان أراد بهم وأهبتها العقد وباليه الوطء صح لكن ليس
تعمد والشارح فسر النكاح بالتزويج الذي هو القبول لان التفاصيل المذكورة من كراهة وغيرها
انما هي فيه لا في العقد المركب الذي هو السكاح (فان فقدتها) بفتح القاف أى عدم الاهبة (استحب)
له (تركه) لقوله تعالى وليستطف الأبرار لا يجدون نسكًا حتى يعنهم الله من فضله والمفهوم قوله صلى
الله عليه وسلم من استطاع منكم الباءة فليتزوج والذي في الروضة وأصلها الاول أن لا ينكح وفي دون
عبارة الكتاب في الطالب كما قال ابن النقيب ونظيره وأشدهم في الطالب قوله في شرح مسـ لم يكره

النكاح ولو قال المصنف لم يستحب كان أنحصر وأظهر في المراد (ويكسر) ارشادا (شهونه بالصوم)
 للخبر السابق قالوا والصوم بشر الحركة أولا فإذا دام سكنت وإن لم تنكس شهوته تزوج قال عمر رضي الله
 عنه ما رأيت مثل من ترك النكاح بعد قوله تعالى إن يكونوا فقراء يغنم الله من فضله وروى الترمذي
 ثلاث حق على الله أن يعينهم منهم الناكح بر يد أن يستعطف وفي سرايل أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم
 قال من ترك التزويج مخافة العيلة فليس منا وأوجب عن قوله تعالى واستعفف بحملها على من لم يجد من
 تزويجه ولا يكسرهما بكافور ونحوه لانه نوع من الخصاص وقال البيهقي يكره أن يحتال أقطع شهونه ونقله
 في المطالب عن الاحتجاب وقيل يحرم ويحرمه في الأنوار والاولى حل الاول على ما لا يغال يغلب على ظنه فباع
 الشهوة بالسكينة بل تغسيرها في الحال ولو أراد عاداتها باستعمال ضد تلك الادوية لا يمكنه ذلك والثاني على
 القلع لها مطلقا (فان لم يحج) للنكاح بان لم تتق نفسه من أصل الخلقة أو لعارض كمرض أو عجز
 (كره) له (ان فقد الاهبة) لما فيه من التزام ما لا يقدر على القيام به من غير حاجة وحكم الاحتياج
 للتزويج لغرض صحيح غير النكاح تكديما وتأنس كالاحتياج للنكاح كاجتهاد الاذرع وفي الاحتياج ما يدل
 عليه * (تنبه) * محل الكراهة فحين يصح نكاحه مع عدم الحاجة أمان لا يصح مع عدم الحاجة
 كالتنبه فانه يحرم عليه النكاح حينئذ قاله الباقي (والا) بان وجد الاهبة مع عدم حاجته للنكاح
 ولا علة به (فلا) يكره له فقد رتب عليه ومقاصد النكاح لا تنحصر في الجماع (لكن العادة) أي التخلي
 لها في هذه الحالة (أفضل) له من النكاح اذا كان يقطع عنها اهتداه ما هو في معنى التخلي للعبادة التخلي
 لا اشتغال بالعلم كما قاله الماوردي بل هو داخل فيها * (تنبه) * قضية كلامه أن النكاح ليس بعبادة
 بل هو مباح بدليل صحته من الكافر ولو كان عبادة لم يصح منه وردائه انما يصح من الكافر وان كان
 عبادة لما فيه من عمارة الدنيا كعمارته المساجد والجماعات والعتق فان هذه تصح من المسلم وهي منه عبادة
 ومن الكافر وليست منه عبادة وقد يدل لكونه عبادة أمر النبي صلى الله عليه وسلم والعبادة تنلق من
 الشرع وفي فتاوى المصنف ان قصده طاعة من ولد صالح أو اعفاف فهو من عمل الآخرة ويشاب عليه
 والافواه مباح اه ويتزل الكلامان على هذا واستثنى من ذلك نكاح النبي صلى الله عليه وسلم فانه عبادة
 مطلقا وفائدته نقل الشريعة التي لا يطالع عليها الا النساء (قلت) كما قال الرازي في الشرح (فان لم يتعبد)
 فأقد الحاجة للنكاح واجد الاهبة الذي لا علة به (فالنكاح) له (أفضل) من تركه (في الاصح) كبر
 تقضى به البطالة والفراغ الى الفواحش والثاني تركه أفضل منه للخطر في القيام بواجبه وفي الصحيح
 اتقوا الله واتقوا النساء فان أول فتنة بني اسرائيل كانت من النساء (فان وجد الاهبة) (لكن) به
 علة كهرم) وهو كبر السن (أو مرض دائم أو تعنين) دائم أو كمن مسوحا (كره) له (والله أعلم)
 لعدم الحاجة اليه مع منع المرأة من التحسين أمان يعين في وقت دون وقت فلا يكرهه وان أفهم عدم
 تقييد المصنف له بخلافه والنعنين مصدر عن أي تعرض فكذا به يتعرض للنكاح ولا يقدر عليه ثم شرع في
 الصفات المطلوبة في المنكوحه فقال (ويستحب دينه) نظير الصحيحين تنكح المرأة لربع لمالها ولجأها
 ولحسبها أي وهوز يادة النسب ولدينها فاعلم بذات الدين تربت يداك أي استغنت ان فعلت أو افتقرت
 ان ضالمت والمراد بالدين الطاعات والاعمال الصالحات والعلة عن المحرمات (بكر) الحديث جابرها
 أخذت بكراتلاعها وتلاعيل متلق عليه وروى ابن ماجه عليكم بالابكار فانهم أعذب أفواها أي ألين
 كاهه وأنقى أرساما أي أكثر أولادا وأرضى باليسير وروى أبو نعيم عن شجاع بن الوليد قال كان فحين
 كان قبلكم رجل حلف لا يتزوج حتى يستشير مائة نفس وأنه استشار تسعة وتسعين رجلا واختلوا
 عليه فقال بقي واحد وهو أول من يطالع من هذا الفج فآخذ بقوله ولا أعدوه فيمنها هو كذلك اذ طاع عليه
 رجل راكب قصبه فأخبره بقصته فقال له النساء ثلاثة واحدة لك واحدة عليك واحدة لا لك ولا عليك

فأبكر لك وذات الولد من غيرك عليك والنيب لالك ولا عليك ثم قال اطلق الجواد فقال له أخسبر في بقصتك
فقال أما رجل من علماء بني اسرائيل مات فاضينا فركبت هذه القصة وتباهلت لاختصاص من القضاء قال في
الاحياء وكما يستحب نكاح الكريسن أن لا يترجأ ابنة الامن بكر لم يترجأ قط لان النفوس يجبات على
الابناس باول مأثوف ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في خديجة انها أول نسائك (تسمية) أي طيبة الاصل
لما في خبر العيصين ولسببها وأما خبر تخيير والنطفكم ولا تضعوها الا في الاكفاء فقال أبو حاتم الرازي ليس له
أصل وقال ابن الصلاح له أسايد منها قال ولكن صححه الحاكم (ليست قرابة قريبة) هذا من نفي
الموصوف المقيدين فيصدق بالاجنية والقرابة البعيدة وهي أولى منها واسند زل الرافعي لذلك ربما
لأوسينا بقوله صلى الله عليه وسلم لا تشكروا القرابة القريبة فان الولد يخاف ضاربا أي تخييفا وذلك لعنف
الشهوة غير أنه يحى كريمة على طبع قومه قال ابن الصلاح ولم أجدها الحديث أصلا معتمدا قال
السبكي فينبغي أن لا يثبت هذا الحكم لعدم الدليل وقد تزوج النبي صلى الله عليه وسلم عليا بفاطمة ورضي
الله تعالى عنها وهي قرابة قريبة اه وما ذكر من أن غير القرينة أولى هو ما صرح به في زيادة الروضة
لكن ذكر صاحب البحر والبيان أن الشافعي نص على أنه يستحب له أن لا يترجأ من عشيرته وعليه
الرجحاني بان من مقاصد النكاح اتصال القبائل لاجل التعاضد والمعاونة واجتماع الكلمة اه والاولى
حل كلام الشافعي رضي الله تعالى عنه على عشيرته الاقربين ولا بشكل ذلك يترجأ الذي صلى الله عليه
وسلم لم ينب مع أنها بنت عمته لانه تزوجها بيما للجاوز ولا يترجأ على فاطمة ورضي الله تعالى عنها لانه
بعيدة في الجملة اذهى بنت ابن عمه وأيضا بيانا للجاوز * (تنبيه) * لو أبدل المصنف ليست بقوله غير
كان مناسبا للصفات المتقدمة وبقى عليه من صفات المنكوحه أمور ذكرتها كثيرا في شرح التنبيه
منها أن تكون ولودا لم يترجأ الولود الودود فاني مكاتبكم الامم يوم القيامة رواه أبو داود والحاكم
وصححه اساده ويعرف كون البكر ولودا بما قال بهما وأن تكون جيلة تظهر لهما كما في خبر السام من تسرا
فشارت وتطبيع اذا أمرت ولا تخاف في نفسها وما لها قال الماوردي لكنهم كرهوا ذات الجمال البارغ
فانما تزهر وجمالها وان الامام أحمد قال لبعض أصحابه ولا تغفل في الملية فانها قال أن تسلك وأن
تكون عالة قال الاسنوي ويتجه أن يراد بالعقل هنا العقل العرفي وهو زيادة على مناط التكليف اه
والمتمم كما قال شيخنا أن يراد أعم من ذلك وأن لا يكون لهما طلاق يرغب في نكاحها وأن لا تكون شقراء
وقد أمر الشافعي الربيع أن يرد الغلام الا شتر الذي اشتراه وقال مالكيت من أشتر خيرا فاعا وقد صمغ
الا شتر الذي أضافه في عوده من اليمن مشهورة وأن تكون ذات خلق حسن وأن تكون خفيفة للمهر
لما روى الحاكم عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أعظم النساء بركة
أيسرهن صداقا وقال عروة أول شوم المرأة أن يكثر صداقها وهذه الصفات كلها أقل أن يحدها الشخص
في نساء الدنيا وانما توجد في نساء الجنان فنسأل الله تعالى أن لا يحرمنا منهن وبسن أن لا يزيد على
امرأة واحدة من غير ساجدة ظاهرة قال ابن العماد ويقاس بالزوجة في هذا السرية لكن منع العقول
والجو بنى التسري في زماننا لعدم التخميس نعم مسي الكفار بعضهم من بعض يجوز للمسلم نكاحها ولو طوفا
ادلخس على الكافر قال الغزالي ولو اشترى جارية ثم اشترى من وكيل بيت المال ما يخصه من الخس
اتجه الحل قال الادري ولوا هفته واحدة لكنها عقيم استحب له نكاح ولود وبسن أن يترجأ في شوال
وأن يدخل فيه وأن يعقد في المسجد وأن يكون مع جع وأن يكون أول النهار تطهير اللهم بارك لامت في
بكورها (واذا قصد نكاحها) ووجار جاء ظاهرا أنه يجاب الى خطبته كما قاله ابن عبد السلام (سن قلاره
الها) لقوله صلى الله عليه وسلم للمغيرة بن شعبه وقد خطب امرأة أنظر اليها فانه أخرى أن يؤدم بينكما
المودة والالفة رواه الترمذي وحسنه والحاكم وصححه ومعنى يؤدم أي يقدم الواد على الدال وقيل

من الادم ماخوذ من ادم الطعام لانه يطيب به حكم الماوردي الاول عن المحدثين والثاني عن أهل اللغة
ووقته (قبل الخطبة) وبعد العزم على النكاح لانه قبل العزم بالحاجة اليه وبعد الخطبة قد يفضى الحال
الى الترك فاشتق عليها امرأه بخطب في الخبر عزم على خطبتها لخبر أبي داود وغيره اذا لقي في قلب امرئ
خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر اليها (وان لم تأذن) هي ولا وليها اكتشافا باذن الشارع ولا لتزين
فيها غرضه ولكن الاولى أن يكون باذنها خوفا من خلاف الامام مالك فانه يقول بحرمته بغير اذنها
فان لم يجبه سكت ولا يقول لأمر يدحا لانه ابداء (وله تكرير فطره) ان احتاج اليه لينين هيتهن فلا
يذم بعد النكاح اذ لا يحصل الغرض غالبا بأول نظرة قال الزركشي ولم يتعرضوا لضبط التكرار ويحتمل
تقديره بثلاث لحصول المعرفة بها غالبا وفي حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أنها أتت في ثلاث ليال اه
والاولى أن يضبط بالحاجة وسواء أكان بشهوة أم غيرها كما قاله الامام والرواية وان قال الأذرع في
نظره بالشهوة نظر (ولا ينظر) من الحرة (غير الوجه والكفين) ظهروا بطلان لانهم اوضح ما ينظر
من الزينة المشار اليها في قوله تعالى ولا يبدن زينتهن الاما ظهر منها والحكمة في الاختصار على ذلك ان في
الوجه ما يستدل به على الجمال وفي البدن ما يستدل به على نصب البدن أما الامة ولومبعضه فينظر منها
ما دعا ما بين السرة والركبة كما صرح به ابن الرفعة وقال انه مفهوم كالهم قال الزركشي وبصرح في
البصر وان لم يتيسر نظره اليها بعث امرأه أو نحوها تنأما لها أو تصفاه لانه صلى الله عليه وسلم بعث أم سلم
الى امرأه وقال انظري عرفي بها وشعبي عوارضها واهلها كوصفها ويؤخذ من الخبر أن لا يبعث أن
يصف الباءت زاندا على ما ينظره فيستفيد بالبعث ما لا يستفد به نظره وتقييد البعث بعدم التيسر
ذكره القاضي وأطاعه غيره وهو الوجه ويسن للمرأة أيضا أن تنظر من الرجل غير عورته اذا أرادت
تزوجيه فانما يجبهان منه ما يجبه منها وتستوصف كمر في الرجل * (تنبيهه) * قد علم بما تقر أن كلا
من الزوجين ينظر من الآخر ما عدا عورة الصلاة وخرج بالنظر المس فلا يجوز اذ لا حاجة اليه
* (قاعدة) * أفنى بعض المتأخرين بأنه اذا تعذر نظر المخطوبة ولها أخ أو ابن أمرد يحرم نظره وكان
يشبهه انه يجوز فنظر الخطيب اليه اه ويتعين أن يكون محل ذلك عند أمن الفتنة وأن لا يكون بشهوة
ولا يقال ان ذلك منزل منزلة النظر اليها لان المخطوبة محل التمتع في الجملة (ويحرم نظر رجل بالغ) عاقل
مختار ولو شيخا وعاجزا عن الوطء ومختنا وهو المشبه بالنساء (الى عورة حرة كبيرة) وهي من باغت حدا
اشتبهت فيه لا باللبسة (أجنبية) للنظر بالاختلاف لقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم والمراد
بالعورة ما سبق في الصلاة وهي ما عدا الوجه والكفين وخرج بالفعل الممسوح وسيأتي لكن يرد عليه
المجوب وهو مقابله الذكورة والخصى وهو من بقي ذكره دون أن يثيبه والخصى المشكل فان حكمهم
كالأفعل وبالبالغ الصبي وسيأتي حكم المراهق وبالطيرة الامتوسنأى وبالأجنبية المحرم وسيأتي وكان ينبغي
أن يرد عاقل مختارا كما قدرته ليجزى الجنون والمكره (وكذا وجهها وكفها) من كل يد يحرم نظر
رؤس أصابع كفها الى المعصم ظهرا وبطنا (عند خوف فتنة) تدعو الى الاختلاء بها لجماع
أو مقدماته بالاجتماع كما قال الامام ولو نظر اليها بشهوة وهي قصد الذل بالنظر المجرد وأمن الفتنة حرم
قطعا (وكذا) يحرم النظر اليها (عند الامن) من الفتنة فيما ينظره من نفسه من غير شهوة (على
الصحيح) ووجهه الامام بانفاق المسلمين على منع النساء من الخروج ساقرات الوجوه وبان النظر مقاسة
الفتنة ومحرك للشهوة وقد قال تعالى قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم واللا تقيح من الشريعة سد الباب
والاعراض عن تفاصيل الاحوال كالخلوة بالأجنبية والثاني لا يحرم ونسبه الامام للجمهور والشيخان
لا كثرين وقال في المهمات انه الصواب لكون الاكثرين عليه وقال البلقيني ترجيح بقوة المدرك
والفتوى على ما في المنهاج اه ولو عبر بالفاء كان انساب ومافقه الاجام من الاتفاق على منع النساء أى منع

الولاية اهن معارض بمسكاه القاضي عياض عن العلماء انه لا يجب على الرأس وتوجيهها في طريقها وانما
 ذلك سنة وعلى الرجال غرض البصر منهن للآية وحكام المصنف عنه في شرح مسلم وأقره عليه وقال بعض
 المتأخرين انه لا تعارض في ذلك بل منعه من ذلك لان السر واجب عليهم في ذاته بل لان فيه مصلحة عامة
 وفي تركه اشلال بالمروءة اه وظاهر كلام الشيخين أن السر واجب لذاته فلا يتأتى هذا الجمع وكلام
 القاضي ضعيف وحيث قيل بالجواز كره وقيل خلاف الاولى وحيث قيل بالتعظيم وهو الرابع هل يحرم
 النظر الى المتعة التي لا يتبين منها غير عينها ومخارجها أو لا قال الاذري لم أرفقها والظاهر أنه لا فرق
 لاسيما اذا كانت جيلة فكيف في المحارم من خناجر اه وهو ظاهر * (تنبيه) * ظاهر كلام المصنف أن
 وجهها وكفها غير عورة وانما الحلقام في تحريم النظر وبه صرح الماوردي في كتاب الصلاة فقال
 عورتها مع غير الزوج كبرى وصغرى فالكبرى ما عدا الوجه والكفين والصغرى ما بين السرة والركبة
 فيجب ستر الكبرى في الصلاة وكذا عن الرجال الاجاب والحناشي والصغرى من النساء وان قرين وكذا
 عن رجال المهارم والصبيان وقال السبكي ان الاقرب الى صنع الاصحاب ان وجهها وكفها عورة في النظر
 لافي الصلاة واطلاقة الكبيرة يشمل الجوز التي لا تنهى وهو الرابع في الشرح المصبر وهو المعتمد لان
 لكل ساقطة لافطة وقال الرويان يجوز النظر الى وجهها وكفها عورة في النظر
 واختاره الاذري قال ابن شهبة وقد استدلل به بذهاب انس مع النبي صلى الله عليه وسلم الى أم أيمن
 وبه انطلق اليها أبو بكر رضي الله عنه وكان سفيان يدخل على رابعة اه وهذا لا دليل فيه اذ لا يلزم
 من ذلك التفارصون المرأة ليس بعورة ويجوز الاصغاء اليه عند أمن الفتنة ونسبهم اذا فرغ
 بابها فلا تجيب بصوت رخيم بل تغلق صوتها بانها ركعتها على الفم (ولا ينظر) الفعل (من محرمه) الاثنى
 من نسب أو رضاع أو مصاهرة ما (بين سرة وركبة) منها أي يحرم نظر ذلك اجماعا (ويحفل) بفسر شهوة
 نظر (ما سوا) أي المذكور وهو ما عدا ما بين السرة والركبة لان المحرمية معنى يوجب حرمة المناكحة
 فكانا كل جليبي والمرأتين فيجوز النظر الى السرة والركبة لانهما ليسا بعورة بالنسبة لنظر المحرم فهذه
 العبارة أولى من عبارة ابن المقرئ تبعاً لغيره بما فوق السرة وتحت الركبة (ويحفل) انما يحفل نظر
 (ما يبسود) منها (في المنة فقط) لان غيرهما لا ضرورة الى النظر اليه والمراد بما يبسود في المنة الوجه
 والرأس والعنق واليد الى المرفق والرجل الى الركبة والمنة بفتح الميم وكسر هاء الحدة وأنكر بعضهم
 كسرها * (تنبيه) * قد علم من كلامه ان نظره الى ما يبسود في حال المنة جائز قطعا الى ما بين السرة والركبة
 حرام قطعا والخلاف فيما بين ذلك ولا فرق في المحرم بين الكافر وغيره نعم ان كان الكافر من قوم يفتنون
 حل المحارم كالجوس امتنع فنظره الى نظره اليها به عليه الزكشي (والاصح حل النظر بلا شهوة) وان
 كان مكروها (الى الامة) وان كانت أم ولد (الى ما بين سرة وركبة) فلا يحل لان ذلك عورتها في الصلاة
 فأنشبهت الرجل والثاني يحرم الامايد وفي المنة اذ لا حاجة اليه والثالث يحرم نظرها كالجرة وسبأني
 ترجيحه وشمل اطلاقه بلا شهوة والحل وان خاف الفتنة وليس مراد بل الوجه ما قاله الاذري انه يحرم النظر
 قطعا حينئذ أما النظر بلا شهوة فحرام قطعا لكل مقلود اليه من محرم وغيره غير زوجته وأمه قال الشارح
 والتعرض له هنا في بعض المسائل ليس للاختصاص بل بحكمة تتقار بالتأمل اه ونقل عنه انه قال ما هو
 مفائدة الشهوة غالبا قيد بالعدم وبالاخلا وقيل انما قيد بذلك في الامة لانها انقضها عن الحرة فديتها
 في النظر اليها ورفع ذلك بالنقيض المذكور (و) الاصح حل النظر (الصغيرة) لا تنهى لانها ليست في
 مفائدة الشهوة والثاني يحرم لان من جنس الافات قال ابن الصلاح حكاية الخلاف في وجه الصغيرة التي
 لا تنهى يكاد أن يكون خروفا لاجماع (الا للفرج) فلا يحل نظره قال الرافعي كصاحب العدة اتفاقا
 ورده في الروضة بان القاضي جوزه خروفا ليس ذلك اتفاقا بل قيسه خلاف لا أنه رد الحكم كقوله ابن

المقرى فصرح بالجواز وأما فرج الصغير فكفرج الصغيرة على المتقدمون قال المتولي بجواز النظر إليه إلى التمييز وتبعه السبكي على ذلك واستثنى ابن القفطان الام من الرضاع والقرية لمكان الضرورة وهو ظاهر وينبغي أن تكون المراجعة غير الام كلام (و) الاصح (ان نظر العبد) الفحل العفيف كما قاله البغوي وغيره غير المبعوض والمشترك والمكاتب (الى سيدته) العفيفة كما قاله الواحدى وغيره (و) ان (نظر بمسوح) الى اجنبية سواء أكل حراما أم لا وهو ذهاب الذكرو والانثيين (كالنظر الى محرم) فيحل نظرهما بلا شهوة نظر المحرم أما الاولى فاقوله تعالى أو ما ملكت أيمانن وبقوله صلى الله عليه وسلم الهاطمة رضى الله عنها وقد أتاها معه عبد قد وهبه لها وعليها ثوب اذا قنعت به رأسها لم يبلغ رجليها واذا غطت به رجليها لم يبلغ رأسها فصار آها النبي صلى الله عليه وسلم وماتت على قال انه ليس عليك بأس انما هو أبوك وغلامك رواه أبو داود وأما في الثانية فاقوله تعالى أو التابعين غير أولي الاربة أى الحاجة الى النكاح والثاني يحرم نظرهما كغيرهما والمراد بالاربة الاماء والمغفلون الذين لا يشتهون النساء فخرج بذلك الفاسق وان كان فسقه بغير الزنا خلافا لابن العماد والمبعض قال الماوردى لا يختلف أصحابنا انه مع سيدته كالاجنبى والمكاتب كما نقله في الروضة عن القاضي وأقره ولا فرق بين أن يكون معه وفاء النجوم أو لا خلافا للقاضي في الشق الثاني وقيل انه كالقن ونقل عن نص الشافعى وقال الزركشى فحبب الفتوى به فان قيل يشكل على الاول جواز نظر السيد الى مكاتبه أجيب بان المناكية أقوى من الملوكة فتوينبغى كما قال الزركشى تقييد الجواز في المسحوح بان يكون مسلما في حق المسئلة فان كان كافرا منع على الاصح لان أقبل أحواله أن يكون كرامة الكافرة (و) الاصح (ان المراهق) وهو بكسر الميم من قارب الحلم حكمه في نظره للاجنبية (كالبالغ) فيلزم الولي منه ومنه يلزمه الاحتجاب منه كالمجنون في ذلك لظهوره على العورات وقد قال تعالى أو لاطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء والثاني له النظر كالحرم أما الدخول على النساء الاجانب بغير استئذان فانه جائز الا في دخوله عليهم في الاوقات الثلاثة التي ضمن فيها ثيابهن فلا بد من استئذانه في دخوله فيها عليهم لاية ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم وأما غير المراهق فقال الامام ان لم يبلغ حد ابهى ما يراه فكالعدم أو بلغه من غير شهوة فكالحرم أو بشهوة فكالبالغ * (تنبيه) نقل الماوردى الاتفاق على أنه لا يلزم العبد الاستئذان أى على سيدته الا في الاوقات الثلاثة وسببه كثرة الحاجة الى الدخول والخروج والهاطلة (ويحل) بلا شهوة عند أمن الفتنة (نظر رجل الى رجل) اتفاقا (الامايين سره وزكبة) فيحرم ولومن ابن وسيد لانه عورة ولا فرق بين أن يكون في حجام أو غيره ونقل القاضي الحسين عن علي رضى الله عنه ان الفخذ في الحجام ليس بعورة (ويحرم نظر أمد) وهو الشاب الذي لم تنبت لحينه ولا يقال له أسن ولا شعر بوجهه أمد بل يقال له ثيابا لانه المثلية (بشهوة) بالاجتماع ولا يختص هذا بالامرد كحل بل النظر الى الملتحي والى النساء الحارم بالشهوة حرام قطعا وانما ذكره نوطنة لما بعده وضابط الشهوة قيسه كما قاله في الاحياء أن كل من تأثر بجمال صورة الامرد بحيث يفاهر من نفسه الفرق بينه وبين الملتحي فهذا لا يحل له النظر وقال السبكي المراهق بالشهوة أن يكون النظر لقصد قضاء وطر بمعنى أن الشخص يحب النظر الى الوجه الجليل ويلتذبه قال فاذا انظر لملتذبا لجمال فهو النظر بشهوة وهو حرام قال وليس المراد أن يشتهى زيادة على ذلك من الوقاع ومقدماته فان ذلك ليس بشرط بل زيادة في الفسق قال وكثير من الناس لا يقصدون على فاحشة ويتصرفون على مجرد النظر والحبيسة يعتقدون أنهم سالمون من الاثم وايسوا بسالمين ولو انتفت الشهوة وشيف الفتنة حرم النظر أيضا كما يحكم عن اكثر من قال ابن الصلاح وليس المعنى بخوف الفتنة غلبة الفتن بوقوعها بل يكفي أن لا يكون ذلك نادرا (فان وكذا بغيرها) وان أمن الفتنة (في الاصح المنصوص) لانه مظنة الفتنة فهو كرامة اذ الكلام في الجليل الوجه النقي البدن كقيد المصنف في الثيبان ورياض الصالحين

وفيه ما بل هو اعلم انما من الاجنبية لانه لا يعمل بحال وقد ذكره في عبد الله الجلاء قال كتب
 امشي مع استاذي يوما رأيت حداثا جلوسا في استاذي ترى به ذبابة هذه الصورة فقال وسئل
 سترى غبه قل فاستقرت القرآن بعد ذلك بثمانين سنة وسمى السلف الصالح المرد الاثنان لانهم مستقرون
 ثمرها والثاني لا يحرم والا لمر المرد بالاحتجاب كالنساء واجيب بانهم لم يؤمروا بالاحتجاب للمشقة عليهم
 فيه وفي ترك الاسباب اللازمة وعلى غيرهم فحس البصر عند توقع الفتنة قال السبكي وهو ظاهر وانما
 المصنف احتجاب الغض مطلقا كما يقوله المصنف ويرد أحوال الناس وبخالفاتهم الصبيان من مفسر العباد
 الى الآن مع العلم بانهم لم يؤمروا بغض البصر عنهم في كل حال كالنساء بل عند توقع الفتنة ونزع
 المهمات في العز والنعس وقال الصادر من الشافعي على ما بينه في الرخصة انما هو اطلاق يصح حمله على حالة
 الشهوة اه وقال الشيخ أبو حامد لا يعرف هذا النص للشافعي كجوابه عليه ابن الرقعة ولم يذكره
 السبكي في مرقته ولا سننه ولا مبسوطه وتبعه المحاملي على عدم معرفة النص وقال البلقيني ما سمع
 المصنف لم يصرح به أحد وليس وجهان بل قال الموجود في كتب الاصحاب انه ان لم يخف فتنة لا يحرم
 قداما فان خاف وجهان وما ذكره عن النص مما عيون فيه ولعله وقع للشافعي ذلك عند حصول شهادة
 أو خوف فتنة وأما عند عدم الشهوة وعدم خوف الفتنة فإنه لا يحرم النظر بلا خلاف وهذا اجماع
 من المسلمين ولا يجوز أن ينسب الى الشافعي ما يخالف اجماع اه وقال الشارح لم يصرح هو أو عني
 المصنف ولا غيره بحكايتها في المذهب اه فعلم من هذا كله ان ما قاله المصنف من اختياره لانه المذهب
 وحمل الخلاف اذا لم يكن محرما للظاهر ولا يملو كانه لا يحرم نظره اليها عند الامن وعدم الشهوة بلا
 خلاف وحيث قيل بحرمة النظر اليه حرمت اختلاؤه قال في المجموع في صلاة الجماعة هذا قياس
 المذهب فانهم القس وأقرب الى المفسدة (والاصح عند المحققين) الشيخ أبي حامد والقاضي أبي الليث
 والحاملي والجرباني والعمراني قال في الرخصة وهو مقتضى اطلاق اكثر من وهو ارجح دليلا (أن الامة)
 في حرمة النظر اليها (كالخبرة) في حرمة نظرها مطلقا (والله أعلم) لا اشتراكهما في الاثمة وخوف
 الفتنة في الاما انما هي كيات ويحويهن من خوف الفتنة أشد من كثير من الحرائر قال البلقيني في تصحيحه
 وما ادعاه المصنف انه الاصح عند المحققين لا يعرف وهو شاذ يخالف لاطلاق نص الشافعي في حرمة الامة
 ويخالف لما عليه جمهور اصحابه اه وهذا ما عليه على الناس ولكن الاول أحوط لما مر وما روي عن
 عمر رضي الله تعالى عنه من انه رأى أمة منتقبة فقال أنت شبيهة بالحرائر يا كاع فعمول على الامة
 المبتذلات البعيدات عن الشهوة وأنه رضى الله تعالى عنه قصد في الاذى عن الحرائر لان الامة كن
 بة صدق لانا قال تعالى ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين وكانت الحرائر تعرف بالستر نفسي انه اذا استترت
 الامة حمل الاذى للحرائر فأمر الامة بالتكشف ويحترق في الصيانة من أهل الفجور (والمرأة) البالغة
 حكمها (مع المرأة) مثلها في النظر (كرجل) أي كمنظر رجل (ورجل) فيما سبق فيجوز مع الامن
 ما عدا ما بين السرة والركبة ويحرم مع الشهوة وخوف الفتنة (والاصح تحريم نظره) كرامة
 (ذميمة) أو غيرها (الى مسلمة) فتجب المسلمة منها لقوله تعالى أو ساتن من يلوثها بالنظر لم ينس
 للتخصيص فائدة وصح عن عمر رضي الله تعالى عنه انه منع الكليات دخول الجسام مع المسلمين ولانها
 ربما تحكيها للكافر والثاني لا يحرم نظرها الى اتحاد الجنس كالرجال فانهم لم يفرقوا فيهم بين نظر الكافر
 الى المسلم والمسلم الى المسلم نعم على الاول يجوز أن ترى منها ما يبدو عند المهنة على الاشبه في الرخصة
 كما هو المعتبر وقيل الوجه والكفين فقبا ورجع البلقيني انما معها كلاجنبى وصرح به القاضي وغيره
 * (تنبيه) * محل ذلك في كافر غير محرم للمسلمة وغير مملوكة لها أمهما فيجوز لهما النظر اليها كآفئ به
 المصنف في المملوكة ويحتمل الزوكنى في المحرم وهو ظاهر وظاهر ايراد المصنف يقتضى أن التحريم على

الذميمة وهو يخرج ان قلنا ان الكفار خطاطبون بفروع الشريعة وهو الاصح واذا كان حراما على الكافرة
 حرم على المسلمة التمكن منه وأما نكاح المسلمة اليها فيقتضي كلامهم جوازه وهو المعتمد لفقد العلة المذكورة
 في الكافرة وان توقف في ذلك الزكشي وتول ابن عبد السلام والفاسقة مع العفيفة كالكافرة مع المسلمة
 رده البلقيني والرد ظاهر وان خرم به الزكشي (و) الاصح (جواز نظر المرأة) البالغة الاجنبية (الى بدن)
 رجل (أجنبي سوى ما بين سرته وركبته ان لم تخف فتنة) ولا تنظر بشهوة لما في الصحيحين عن عائشة
 رضى الله تعالى عنها أنها قطرت الى الحيشة وهم يلعبون في المسجد ولان ما سوى ما بينهما ليس بعورة منه
 في الصلاة (قلت الاصح التحريم) أى تحريم نظرها تبعا لجماعة من الاصحاب وقطع به في المذهب وغيره
 (كهو) أى كنظر الاجنبى (اليها والله أعلم) لقوله تعالى وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن وقد
 روى عن أم سلمة رضى الله تعالى عنها قالت كنت عند ميمونة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ أتت
 ابن أم مكتوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم احجباه منه فقلت يا رسول الله أليس هو أعمى لا يبصر فقال
 أفعمى ما وان أعمى ألسمتا تبصرانه رواه الترمذى وقال حديث صحيح * (تنبيه) * قضية كلامه أنه يحرم
 على المرأة أن تنظر الى وجه الرجل وكفيه عند الامن على الاصح قال الجلال البلقيني وهذا الم يقل به أحد
 من الاصحاب وانفقت الاوجه على جواز نظرها الى وجه الرجل وكفيه عند الامن من الفتنة اه ويدل
 له حديث عائشة المار لكن المصنف أجاب عنه في شرح مسلم بأنه ليس فيه أنها نظرت الى وجوههم
 وأبدانهم وانما نظرت لبعدهم وحرايتهم ولا يلزم منه تعدد النظر الى البدن وان وقع بلا قصد صرفته الى الحال
 وأجاب عنه غيره بان ذلك لعلة كان قبل نزول الحجاب أو كانت عائشة رضى الله تعالى عنها لم تبلغ مبلغ النساء
 اذ ذاك وفى وجه ثالث انهن نظرن منه ما يسدو في الفتنة فقط اذ لا حاجة الى غيره وقواء بعضهم اعموم
 البأوى في نظره في العارقات الى الرجال ويستثنى على ما صححه المصنف ما اذا قصدت تسكاحه فلها النظر اليه
 قطعاً بل يشدب كإمر وقول المصنف كهو اليها فيقتضيه (ونظرها الى محرمها) حكمه. (كعكسه)
 وهو نظر الرجل الى محرمه فتتفرق منه بلا شهوة ما عدا ما بين السرة والركبة وقيل ما يسدو منه في الفتنة
 فقط * (تنبيه) * عبارة الروضة لا يحرم الا ما بين السرة والركبة على المذهب به قطع المحققون وقيل
 كنظره اليها وهذا الذى مضى هو الذى جزم به هنا وأما الخلق المشكل فيعامل بالأشد فيجعل مع النساء
 رجلا ومع الرجال امرأة اذا كان في سن يحرم فيه نظر الواضح كجزم به المصنف في باب الاحداث من
 المجموع ولا يجوز أن يخالو به أجنبي ولا أجنبية ولو كان يملكو كالمرأة فهو معها كعبد هار قيل يستحب
 فيه حكم الصغرى يؤيده صحيح المجموع انه يغسله بعد موته الرجال والنساء وأجاب الاول بضعف الشهوة
 بعد الموت بخلافها قبله ثم شرع المصنف رحمه الله تعالى في ضابط ما يحرم منه فقال (ومنى حرم النظر
 حرم المس) لانه أبلغ منه في المأذة واثارة الشهوة بدليل أنه لو مس فأزول أو فطر ولو نظر فأزول لم يضر فحرم
 مس الامر كبحرم نظره وأولى وذلك الرجل تخذ الرجل بلا حائل ويجوز من فوق ازاران لم تخف فتنة ولم تكن
 شهوة وأورد على هذا الضابط صوراً مردداً عكسا من الاول ما بين من أجنبية فانه يحرم نظره لاسمه
 ومنه حادثة دبر زوجته وأمه فيحرم نظره عند الدارمى لاسمه وهذا ضعيف ومنه ما لو أمكن الطيب
 معرفة العلة بالمس دون النظر فانه يباح المس لا النظر ومن الثاني المحرم فانه يحرم مس بطن أمه وظهرها
 وغرساقها ورجلها كفى الى روضة لكنه يخالف لما في شرح مسلم للمصنف من الاجماع على جواز مس
 المحارم وجمع بينهما فيجعل الاول على مس الشهوة والثاني على مس الحاجة والشفقة وهو جمع حسن
 لكن يبقى ما اذا لم تكن شهوة ولا حاجة ولا شفقة قال السبكي وبينهما مراتب متفاوتة فياقرب الى الاول
 ظهر تحريمه وما قرب الى الثاني ظهر جوازه اه والذي ينبغي عدم الحرمة عند عدم القصد فقد قبل صلى
 الله عليه وسلم فاطمة وقبل الصديق الصديقة فان قيل ان ذلك كان للشفقة أوجب بان الثابت انما هو

انتفاء الشهوة وما عدا ذلك يصدق بما ذكرناه * (تنبيه) * عبارة الشرح والروضة والمراد بحديث
حرم النكاح حرم المس قال السبكي وهي أحسن من عبارة الكتاب لأن حيث اسم مكان والمقصود هنا أن
المكان الذي يحرم نكاحه يحرم منه وفي اسم زمان وهو ليس مقصودا هما قال ابن القتيب وقد يقال أن
الزمان أيضا مقصود لأن الأجنبية يحرم نكاحها وتضاعف عليها جوار فاداطلة الحرام وكذلك الغائبة على
العكس وكذلك يستثنى زمان اللداوة والمعاملة ويحويها (و) اعلم أن ما تقدم من حرم النكاح والمس
هو حيث لا حاجة إليهما وأما عند الحاجة فالنكاح والمس (مباينان لقصد وجماعة وعلاج) ولوقوع مرج
للحاجة المقتضية إلى ذلك لأن في التحريم حيث شذ جزاء للرجل مداوة للمرأة وعكسه وليكن ذلك بحضرة
محرم أو زوج أو امرأة ثقة من جوار ما شذ أو أجنبي بأمر اثنين وهو الراجح كما سيأتي في العدد إن شاء الله تعالى
و يشترط عدم امرأة يمكنها تعاملها ذلك من امرأة وعكسه كما صححه في زيادة الروضة وأن لا يكون ذمبا مع
وجود مسلم وقياسه كما قال الأذري أن لا تكون كافرة أجنبية مع وجود مسلمة على الأصح صرح به في
الكفاية ولولم يجد له لاح المرأة إلا كافرة ومسلمة فالظاهر كما قال الأذري أن الكافرة تقدم لأن نظرهما
ومسها أخف من الرجل بل الأشبه عند الشيخين كما مر أنما تنظر منها ما يسد وعند المهنة بخلاف
الرجل * (تنبيه) * رتب السابقين ذلك فقال فإن كانت امرأة فتعتبر وجود امرأة مسلمة فإن تعذر
وصى مسلم غير مرأى فإن تعذر فوصى غير مرأى كافر فإن تعذر فامرأة كافرة فإن تعذر فغير مرأى المسلم
فإن تعذر فغير مرأى الكافر فإن تعذر فأجنبي مسلم فإن تعذر فأجنبي كافر اهـ والمختار تأخير المرأة
الكافرة عن المحرم بقسميه وتيد في الكافي السليبي بالأمي فلا يعبد إلى غيره مع وجوده كما قاله الزركشي
وشرط الماوردي أن يأمن الافتتان ولا يكشف الأقدار الحاجة كما قاله القفال في فتاوى بهوفى معنى
المقصود والحاجة تنظر الحائض إلى مرج من تحتها ونظر القابلة إلى مرج التي تولدها ويعتبر في النظر إلى
الوجه والكف من مطلق الحاجة وفي غيرهما ما عدا السواثنين كدها بان يكون مما يبيع التهم كشدة
الضنى كما نقله عن الإمام وقضية هذا كما قال الزركشي أنه لو خاف شيئا فحاشى عضو باطن امتنع
النظر وفيه نظر وفي السواثنين مريد تأكدها بان لا يعبد التكشف ببهاهتسكاله ورواة كما نقله عن
الغزالي وأقره (قلت ويباح النكاح) من الأجنبي للامرد وغيره (للمعاملة) من يبيع وغيره
(وشهادة) تحملا وإدما حتى يجوز النظر إلى الفرج للشهادة على الزنا والولادة وإلى الشدى للشهادة
على الرضاع هذا إن قصد به الشهادة فإن قال نعمت النظر لغير الشهادة فسق وردت شهادته وإن
قال حاشى من التفاته بلانعمد فرأيت قبله وإذا نظر إليها وتحمل الشهادة عليها كانت الكشف
عن وجهها عند الاداء إن لم يعرفها في نكاحها فإن عرفها لم يفقر إلى الكشف قاله الماوردي قال الزركشي
وقضية تحريم النظر حيث شذ اهـ وهو ظاهر ويجوز النظر إلى عاتق الكافر لينظر هل أنبت أم لا ويجوز
للنساء أن ينظرن إلى ذكر الرجل إذا ادعت المرأة عياله واستعت من التمكنين * (تنبيه) * هذا كما إذا
لم يخف فتنة فإن خافها لم ينظر إلا أن تعين عليه فينظر ويضبط نفسه وسيأتي إن شاء الله تعالى ذلك في كتاب
الشهادات وقوله (وتعالم) مراد على الروضة وأصلها بل على غاب كتب المذهب قال السبكي كشفت
عن هذه المسئلة كتب المذهب وعدمها اثني عشر مصنفًا لم أجدها وإنما يظهر فيما يجب تعلمه وتعليمه
كالفاصلة وما يتعين تعليمه من الصنائع المحتاج إليها بشرط التعذر من وراء حجاب وأما غير ذلك حكاه لهم
بقتضى المسع ومنهم المصنف حيث قال في الصداق ولو أصدقها تعليم قرآن وطلق قبله فلا يصح تعذر تعليمه
اهـ وقال الشارح وهو أى التعليم للامرد خاصة لما سيأتي اهـ ويشير بذلك إلى مسئلة الصداق والعهد
أن يجوز النظر لتعليمه للامرد وغيره واجبا كان أو مندوبا أو عاين من تعليم الزوجة الماطقة لأن كلامه
الزوجين تعاقب آماله بالآخر فصار لكل منهما طمعة في الآخر فرفع عن ذلك (ونحوها) أى المدكورات

كبراً يتردد الرجل شراءها أو يصد ترديد المرء أكثر بعد كمالها كما يختلف المرء أو يتحكم عليها كذا في الجرساني
 قال الأذري وقياسه جوازها عند الحكم بها أنه وهو ظاهر وأما في نفي جميع ما تقدم (بقدر الحاجة
 والله أعلم) لأن ما جاز لضرورته يشترط بقدره فيقتصر في المعاملة إلى الوجهة التي يحزم به المأوردى وغيره
 وفيما إذا استترى جازية أو استترت عبداً ما عدا ما بين السرة والركبة قال المأوردى ولا يراد على النشارة
 الواحدة إلا أن يحتاج إلى الثانية للتحقق فيجوز ونسبة هذا أنه إذا عرفها بالنظر إلى بعض وجهه لم يكن له أن
 يستوعب جميع وجهها وهو ما قاله المأوردى وغيره وإن ذل في الجرائد يستوعبه * (تنبيه) * كل ما حرم
 أنفاره تصلاً حرم أنفاره منفصلاً كشرعائه ولومن رجل وقامة ظفر حرة ولومن يدهم أو تنجب، وإرانه على
 ما اقتضاه كلام القاضي لا ينظر إليه أسد واستبعد الأذري الوجوب قال والاجتماع الفعلي في الجماعات
 على طرح ما تناثر من نشاط شعور النساء وحاق عاتات الرجال أهـ وليس في كلام الشنن ما يدل على
 الوجوب فالأوجه ما ذله الأذري وأما إذا بين شعر من رأس أمة أو ثني من ظفرها فهو بمنى على حل أنفاره
 قبل انفصاله وقد تقدم الخلاف في ذلك (والزوج النظار إلى كل بدنهما) أي زوجته في حال حياتها كعكسه
 ولو إلى الفرج ظاهر أو باطناً لأنه محل تمتعه ولكن يكره لكل منهما أنظر الفرج من الآخر ومن نفسه بلا
 حاجة وإلى باطنه أشد كراهة قالت عائشة رضي الله تعالى عنها ما رأيت منه ولا رأي مني أي الفرج وأما
 خبر النظار إلى الفرج يورث الفاحش أي العمى كجورد كذلك فرواه ابن حبان وغيره في الضعفاء بل ذكره
 ابن الجوزي في الموضوعات وخالفه ابن الصلاح وحسن أسناده وقال أنه خطأ من ذكره في الموضوعات ومع
 ذلك لا يحول على الكراهة كما قاله الرافعي وخص الفارق في الخلاف بغير حالة الجماع وحرم عليه إلا ركشي
 والدم يرى وهو ممنوع فإن الحديث المذكور مصرح بحالة الجماع ولا يخفى على من يورث العمى
 فقبل في المناظر وقيل في الولد وقيل في القاب وشمل كلامهم الذكر وقول الامام والتأذ بالذكر بلا يلاج جائز
 صريح فيه وهو المعتمد كسرت الإشارة إليه وإن خاف في ذلك الدارحى وقال بحرمه النظار إليه ويستثنى
 زوجته المعتدة عن وطء الغير بشبهة فإنه يحرم عليه نظرها بين السرة والركبة ويحل ما سواه على الصحيح
 قال السبكي والخلاف الذي في النظر إلى الفرج لا يجري في مسه لانتفاء العلة وهذا هو الظاهر وإن لم
 يصرحوا به وقال سأل أبو يوسف أبا حنيفة عن مس الرجل فرج زوجته وعكسه فقال لا بأس به وأرجو
 أن يعنهم أحدهما قال لا ركشي ولا يجوز للمرأة أن تنظر إلى عورة زوجها إذا لم ينهها منه بخلاف العكس
 لأنه ذلك التمتع به بخلاف العكس أهـ وهذا ظاهر وإن توقف فيه بعض المتأخرين أما أنظر كل منهما إلى
 الآخر بعد الموت فهو كالحرم كافي المجموع وقد مررت الإشارة إليه في كتاب الجنائز والأمة كالزوجة في النظار
 فكل منهما ومن سيدها أن ينظر إلى الآخر ولو إلى الفرج مع الكراهة لا المحرمة عليه بكتابة وتزويج وشركة
 وكفر كنون وردة وعدة من غيره ونسب ورضاع ومصاهرة ونحو ذلك فحرم عليه أنظر منها إلى ما بين السرة
 وركبة دون ما زاد قال البلقيني وما ذكره الشيخان في المستتركة ممنوع والصواب فيها وفي المبعضة
 والمبعض بالنسبة إلى سيده أنهما كالأجانب ومع ذلك فالمعتمد ما ذكره الشيخان أما المحرمة بعارض قريب
 الزوال كحيض وهرن فلا يحرم أنظر إليها * (تنبيه) * يحرم اصطباح رجلين أو امرأتين في ثوب واحد
 إذا كانا عريانين وإن كان كل منهما في جانب من القماش تدبر مسلم لا يفضي الرجل إلى الرجل في الثوب
 الواحد ولا المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد ويجب التفريق بين ابن عشرين وأخوته وأخواته في
 المضجع واحتج له الرافعي بخبر مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع واضربوهم عليها وهم أبناء عشر
 وفرقوا بينهم في المضجع ولادلائقه كما قال السبكي وغيره على التفريق بينهم وبين آبائهم ومحمل
 الوجوب عند العمى كما قاله شيخنا وهو واضح لأن ذلك مستبر في الأجانب فيما لا يكمل بالمحرم خصوصاً الإساءة
 والامهات * (فائدة) * أناد السبكي عن أبي عبد الله بن الحاج وكان رجلاً صالحاً عالماً أنه كان يذكّر

انه يكره النوم في الثياب وان السنة العري عند النوم اى ويتغلى بشبهه أو يغبرها ونسب مصالحة
 الرباين والمرأتين خبر ما من مسلمين يلتقيان يتصالحان الاضغرها قبل أن يتفرقا روى أبو داود وغيره
 ثم على ما تقدم من حرمة تقبل الاسرد الجليل تحرم مصالحته لما مر من المس أبلغ من المنفعة لى العبادى
 وتكره مصالحة من به عاهة كيدام أو برص وتكره المعانقة والتقبيل في الرأس ولو كان القبل أو الخجل
 مصالحة انتهى عن ذلك روى الترمذى الاقدم من مسطر أو تبعه لقاها عرفاً سنة لا اتباع روى الترمذى
 أيضاً ويأتى في تقبيل الاسرد ما روى بن تقبيل الطفل ولو ولد غير مشقة لا اتباع روى البزارى وغيره
 ولا بأس بتقبيل وجه الميت المصالح لما مر في المناظر وبن تقبيل يدا الحى المصالح وغيره من الأمور
 الدينية كعلم وشرف وزهد ويكره ذلك لغته أو نحوه من الأمور النبوية كشوكته ومصاحته ويكره
 سقى الفأر مما قاله كل أحد من الناس وأما الجودله فغرام وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في باب ثلث
 الصلاة وبن القيام لاهل الفضل من علم أو صلاح أو شرف أو نحو ذلك أكراماً لا يادونه بمسألة
 في الروضة وقد ثبت فيه أحاديث صحيحة

*(فصل) في الخلطة وهي بكسر الخاء الفهاس الحاطب النكاح من جهة المخالفة (تحمل خلطة خلقة
 عن نكاح) عن (عدة) وكل مانع من وائع النكاح وأن لا يسبقه غيره بالخلطة ويجب تعريضاً
 وتصريحاً كما تحرم خلطة منكوحة كذلك اجماعاً فيهما وبسبب من مفهوم كلامه العدة عن وائع
 الشبهة فان الاصح القاع يجوز خلطتها من له العدة مع عدم خلوها من العدة ومن منخلوقه المخلطة ثلاث
 فلا يجوز الخلطة أن يتخاطبا بعد انقضاء عدها حتى تسكن زوجاً غيره وتقدم منه ولا بد أن يحل له نكاح
 المخالفة ولو كان تحتها أربع حرم أن يتخاطب خامسة وأن يتخاطب قاله المأوردى قال ابن النقيب وفيما
 تحريم خلطة من يحرم الجمع بينهما بين زوجته وكذا نائية السفيه وثلاثة العبد وأما الحرم ففي زوائد الروضة
 من الحج يستحب له ترك الخلطة *(تنبيه) تعبير بالحل يفهم أنها غير مستحبة وهو مائة لا عن الاجماع
 وقال العزالي هي مستحبة وقيل هي كالنكاح اذا الوسائل كالقاصد وقد توهم عبادة المصنف جواز خلطة
 السرية وأم الولد المستفرشة وان لم يمرض السيد منهما والوجه ما قاله الركني انه ما في حكم المنكوحة
 ولما فيه من اداء السيد نعم ان وجب الاستبراء ولم يقصد السيد التمسى جاز التبريض كالباقي الا ان
 تحيف فسادها على مالكها و (لا) يحل (نصرح لمفسدة) باننا كانت أو رجعية بالطلاق أو فسخ أو
 المساخ أو وف أو عدة عن شبهة لفهم قوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خلطة النساء
 الآية وحكى ابن عطية الاجماع على ذلك والتصریح ما يقطع بالرجعية في النكاح كإيدان أنكم كل اذا
 انقضت عدتكم نسكتكم وذلك لانه اذا صرح بتحقة رغبة فيها قرعاً تكذب في انقضاء العدة (لا) يحل
 (تعريض لرجعية) لانها زوجة أو في معنى الزوجة ولانها مجترة بالطلاق فقد تكذب انتقاماً والتعريض
 ما يحتمل الرغبة في النكاح وعلمها كقوله أنت جيلة ورب واغب قبلك ومن يجد مثلك واستبرغوب
 منك والتعريض مأخوذ من عرض الشيء وهو جانبه لانه يظهر بعض ما يريد وفهم منه منع التعريض
 ببارق الاولى (ويحل تعريض في عدة وفاة) ولو حملت الآية السابقة والمواعدة فيها سائر الخلطة على
 الصحيح وقال الشافعى لم يرد بالسرد الجهر وانما أراد الجماع وكذا قال ابن عباس وأنشدوا

ألا زعمت بساسة اليوم اننى * كبرت وأن لا يشهد السرأ مثالى

(وكذا) يحل تعريض (لبائن) بفتح أو ردة أو طلاق (في الاظهر) لعموم الآية ولانها ماع سلطانة
 الزوج عنها والثاني المنع لان صاحب العدة أن ينسكها فاشبهت الرجعية *(تنبيه) هذا كله في غير
 صاحب العدة الذى يحل له نكاحها فيها أما وفيحل له التعريض والتصریح وأما من لا يحل له نكاحه
 فيها كالمطلقة بابائنا أو رجعياتها أجنبى بشبهة في العدة فحملت منه فان عدة الحمل تقدم فلا يحل لصاحب

عدة الشبهة ان يخفيها الا انه لا يجوز له العدد علم اجتناد كسباني ايضا ذلك في العدد ان شاء الله تعالى
 وحكم جواب المرأني الصور المذكورة قصر عجا وأمر بضاحكم الخطابة فيما تقدم ودل خطابة من يمنع
 فكاحها في الحال كالطيب الصغيرة العاقلة والبكر فائدة الجبر جائرة أولا بحث الزكشي الأول وبحث غيره
 المنع من التصريح والوجه أن يقال ان هذه الخطابة غير معتد بها لعدم الجيب ويكره التمرض بالجماع
 الخنا وبه لقبحه وقد يحرم بان يتضمن التصريح بذلك الجماع كقوله أما قادر على جماعك أو اعمل أنت برزقك
 من جماعك ولا يكره التصريح به لزوجه وأمتها لانها محل فتنه (وتحرم خطبته على خطبة من صرح باجابه)
 ولو بناه (الاباذنة) مع ظهور الرضا بالترك لا لرغبة حياء وتحريم لم لا يخاطب الرجل على خطبة أخيه حتى
 يترك الخطاب قبله أو يأذن له الخطاطب واما الشيخان والفقهاء للخاري والمعنى فيه ما فيه من الإبداء والتقاطع
 سواء كان الأول مسلما أم لا تحرم أو لاؤذ كراخ في الخبر جري على الغالب ولأنه أسرع امثالا ثم
 يشترط في الكافر ان يكون محترما واعراض الجيب كاعراض الخطاطب وكذا لو طال الزمان بعد اجابته
 بحيث يعدم عرضا كإفائه الامام عن الاحباب أو نكح من يحرم الجمع بينها وبين الخنا وبه وسكوت البكر
 غير المجبرة ملحق بالصريح كائن عليه في الام والمعتبر في التحريم ان تكون الاجابة من المرأة ان كانت
 معتبرة الاذن ومن وليها ان كانت غير معتبرة ومنها مع الولي ان كان الخطاطب غير كف ومن المسلمين
 ان كانت مجنونة بالغة فاقدة الالب والجد ومن السيد ان كانت أمة غير مكاتبه ككتابة صحبة ومن السيد مع
 المكاتب المذكورة ومن المبهضة مع سيدها ان كانت غير مجبرة ومن السيد مع وليها ان كانت مجبرة
 وشروط التحريم عليه أن يكون عالما بالخطبة والاجابة وحرمة الخطابة على خطبة من ذكر وأن تكون
 الخطبة الاولى جائزة فلورد الخطاطب الأول أو اجيب بالتمريض كالرغبة عنك أو بالتصريح ولو لم يعلم
 الثاني بها أو بالحرمة أو علم بها ولم يعلم كونها بالصريح أو علم كونها به وحصل اعراض ممن ذكر
 أو كانت الخطبة الاولى محرمة كان خطب في عدة غيره لم تحرم خطبته ولو خطب رجل نجس أو بالترتيب
 وصرح له بالاجابة حرمت خطبته كل من حق حتى يمسق على أربع ممن أو يترك كهن أو بعضه لانه قد
 يرغب في الخامسة قال الاسنوي ولو أدت لوليها ان يزوجه ابن شاعص وحل لكل أحد خطبتها على
 خطبة غيره نص عليه كحكاها في البحر قال شيخنا وهو الذي قاله الاسنوي بحسب ما فهمه والذي في البحر انه
 يحل لكل أحد ان يخاطبها قبل ان يخاطبها أحد اه وعلى هذا الاختصاص لهذه (فان لم يجب ولم يرد) بان
 سكنت عن التصريح للخطاطب باجابه أو رد والسكوت غير بكري يكفي سكوتها أو ذكرا ما يشعر بالرضا ولا رغبة
 عنك (لم تحرم في الاظهر) لان غاطمة بنت قيس قالت للنبي صلى الله عليه وسلم ان معاوية وأباجهم
 خطبائي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما أبو جهم فلا يرضع العصاة عاتقه وأما معاوية فمعاولك
 لا مال له انكح أسامة بن زيد وجه الدلالة أن أباجهم ومعاوية خطباها وخطبها النبي صلى الله عليه وسلم
 لأسامة بعد خطبتهما لانها لم تكن آيات واحدا منهما والثاني تحرم لا طلاق التحريم وقطع بالأول في
 السكون لانها لا تبطل شيئا * (تنبه) * قد نصوا على استحباب خطبة أهل الفضل من الرجال فاذا وقع
 ذلك وأجاب الأول الرجل وكانت المجابة يكرهها العدد الشرعي أو كان لا يريد أن يتزوج الا واحدة
 امتنع أن يخاطبه امرأة بعد ذلك ولا يخفى ما يصح اثباته هنا من تلك الاحكام فان اتقى ما مر جاز إذ جمعه
 بين أربع لا مانع منه (ومن استشير في خاطب) أو مخطوبة أو غيرهما ممن أراد الاجتماع عليه فهو
 معاملة أو مجاورة كالرواية عنه أو القراءة عليه (ذكر) المستشار جوازا كفي الرضا وأصلها أو جوبا
 كإصراره المصنف في شرح مسلم والاذكار والرياض بالنسبة للمستشار بل أوجبوا في البيع على الاجنبي
 اذا علم بالمبيع عيبا ان يخبر به المشتري وغيره ومثله البقية وهذا هو المعتمد ولا ينافي ذلك التعبير بالجواز
 لانه لا ينافي الوجوب ومفعول ذكر قوله (مساوية) وهي بفتح الميم عيو به (بصدق) ليحذر بذلك للصحبة

لا لا يذاع حديث فاطمة بنت قيس المار * (تنبيه) * قضية كلامه أنه لا يد كرها لا لعدم الاستشارة
وقضية كلام ابن الصلاح أنه يجب كرها ابتداء من غير استشارة وهو قياس المذ كور في البيع قال
الأذرى وما يتوهم من الفرق بين البابين خيال بل النصيحة هنا آكد وأحب اه وفيه تلج بالرد على من
فرق بان الأعراض أشد حرمة من الأموال ومحل ذكر المساوى عند الاحتياج اليه فان اندفع بذوبه بان لم
يتج الى ذكرها كقوله لا تلج لك مصادره ونحوه كالتلج لك معاملته وجب الاقتصاد عليه ولم يجوز
ذكر عيوبه قاله في الاذ كارتعابا للاجباء وهو المعتمد وان نظرت فيه الأذرى وقياسه انه اذا اندفع بذ
بعضا حرم عليه ذكر شيء من البعض الآخر كما قاله ابن العتيق وان اقتضى كلام المصنف خلافه قال في
زيادة الروضة والغبة تباح لستة أسباب وذ كرها وجميعها غيره في هذا البيت حيث قال
لقب ومستفت وفسق ظاهر * والقلم تحذير من بل المنكر

أى فيجوز أن يذكره بذلك فاما الان يوجد لجواز ذكر غيره بسبب آخر قال الغزالي في الاجباء الا ان
يكون المظهر بالمعصية عالميا يقتضى به فتمتنع غيبة لاس الناس اذا اطاعوا على ذلك تساهلوا في ارتكاب
الذنب وغيبة الكافر محرمة ان كان ذمبالا فيها تسفير الهم عن قبول الجزية وتزكوا لوفاء الذمة وقوله
صلى الله عليه وسلم من سمع ذميا وجبت له المارزوا بن حبان في صحبه ومباحة ان كان حريما لانه صلى
الله عليه وسلم كان يأمر حسان أن يمجو المشركين والحاصل ان الغيبة وهي ذكر الانسان بما فيه مما
يكره ولو في ماله أو ولده أو زوجته أو نحو ذلك محرمة سواء أذكره بلفظ أم كلمة أم إشارة بيد أو أس أو جفن
أو نحو ذلك محرمة لكنها اتباعا للأسباب المذ كورة بل قد تجب بذلا للنصيحة كما قال البارزى ولو استشير
في أمر نفسه في السكاح فان كان فيه ما يثبت الحيا وجب ذكره للزوجة وان كان فيه ما يقال الرغبة عنه
ولا يثبت الحيا كسوء الخلق والشع استحب وان كان فيه شيء من المعاصي وجب عليه التوبة في الحال
وسر نفسه اه وجوب هذا التفصيل بعدد الاوجه كما قال شيخنا أنه يكفيه قوله أما لا أصل لكم ومميت
عيوب الانسان مساوى لانه يسوء ذ كرها والمصنف سهل همزة مساوى بأبداءها يا ويسته تلمج بالرد
على من قال ان ترك الهمزة لمن ومساوى بوزن مفاعل جمع مفعول كسا كن جمع مسكن (ويستحب)
للخاطب أو نائبه (تقديم خطبة) بضم الخاء وهي الكلام المفتوح بحمد الله والصلوة على رسول الله صلى
الله عليه وسلم الختم بالصيغة والدعاء لخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أتم فحمد الله الحاطب
أو نائبه يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويوصي بتقوى الله (قبل الخطبة) بكسر الخاء وهي التماس
التزويج كما يقول عقب الخطبة حيث خاطبا كرىتمكم فلانة ويختب الولي كذلك ثم يقول است
برغوب منك أو نحو ذلك * (تنبيه) * قال الجلال الباقين ومحل استحباب تقديم الخطبة في الخطبة الجائز
فيه التصريح أما الخطبة التي لا يجوز فيها الا التبريض فلا يستحب فيها الخطبة قبل الخطبة اه وهو كما قال
ابن شعبة ظاهر (و) يستحب تقديم خطبة أخرى (قبل العقد) وهي آكد من الأولى وتبرك الاغترضى الله
تعالى عنهم بما روى عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه موقفا ومرعا قال اذا أراد أحدكم أن يحتب حاجة
من سكاح أو غيره فليقل ان الحمد لله ثم يمدح نفسه ويستغفره ويعوذ بالله من شرور أنفسه وسوء ما
أعمالنا من هذه الله فلا مضله ومن يضال فلا هادي له وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن
محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم على آله وصحبه يأبها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تمرن
الاول ثم مسلمون يأبها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم الى قوله رقبيا يأبها الذين آمنوا اتقوا الله
وقولوا قولا سديدا الى قوله عظيما وتسمى هذه الخطبة خطبة الحاجة وكان القفال يقول بعدها أما بعد
فان الامور كلها بيد الله يعضى فيها ما يشاء ويحكم ما يريد لا مؤخر لها قدم ولا مقدم لما أبحر ولا يجتمع اثنان
ولا يفترقان الا بقضاء وقدر وكتاب قد سبق فان مما أضى الله وقدر أن يخطب فلان بن دلان ولان ثابت لان

على صدق كذا أقول فولى هذا واستغفر الله لي ولكم أجمعين (ولو خطب الولي) وأوجب كان قال الحمد لله
والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجته الخ (فقال الزوج) قبل القبول (الحمد لله والصلاة
على رسول الله صلى الله عليه وسلم) قالت (نكاحها الخ) مع النكاح) مع تخل الخطبة بين الخطيبين (على
الصحيح). لا المخل من مصالح العقد فلا يقطع الموالاة كالأقاربين صلاتي الجمع قال في الروضة وبه قطع
الجمهور والثاني لا يصح لأن الفاصل ليس من العقد وصححه المازري وقال السبكي أنه أقوى * (تنبيه) *
ما ذكره من حذف الوصية بالتقوى من هذه الخطبة موافق لتصوير الروضة كأصلها المسئلة بذلك لكنهما بعد
هذا ذكر استحبابهما عن الجمهور واستبعدوا الزكشي وانما حذف المصنف مدخول قبلات اعتمادا على ما ذكره
بعد ذلك من أنه شرط في القبول ولو ذكره كما قدرته كان أولى (بل يستحب ذلك) الذي ذكر بينهما الخبر المار (قلت
الصحيح) وصححه في الإذكار أيضا (لا يستحب) ذلك (والله أعلم) لأنه لم يرد فيه توقيف بل يستحب تركه كما صرح
به ابن يونس خروجا من خلاف من أبطل به وتابع في الروضة الرافعي في أنه يستحب وجعل في النكاح أربع
خطب خطبة من الخطيب وأخرى من المحبب للخطبة وخطبتين للعقد واحدة قبل الإيجاب وأخرى قبل القبول
فصاحبه هنا مخالف للشرحين والروضة فإن حاصل ما فيها وجهان أحدهما البطلان لأنه غير مشروع
فأشبهه الكلام الاجنبي والثاني ونقله من الجمهور استحبابه فالقول بأنه لا يستحب ولا يبين خارج عنها قال
الأذري ولم أر من قال لا يستحب ولا يبطال فضلا عن ضعف الخلاف ومعنى قيل لا يستحب استحبابه البطلان لأنه غير
مشروع فأشبهه الكلام الاجنبي وذكر البلقيني نحوه وفي كلام السبكي إشارة إليه والاولى أن يجعل البطلان
على ما إذا طال كما قال رفاط طال عرفا (الذكر الفاصل) بين الإيجاب والقبول بحيث يشعر بالاعراض
عن القبول (لم يصح) النكاح خزا لأنه يشعر بالاعراض لكن لو عبر بالمعتمد بدل الصحيح كان أولى قال الرافعي
وكان يجوز أن يقال إن كان الذكر مقدمة القبول وجب أن لا تضر طالته فإنه لا يشعر بالاعراض وأجاب
عنه السبكي بأن مقدمة القبول التي قام الدليل عليها هي الحمد لله والصلاة لا ما زاد وضبطا لقتال العاقل المانع
من صحة العقد بقدر لو كانا كائنا كمين فيخرج الجواب عن أن يكون جوابا اه والاولى أن يشعر بما يعرف
كلمة * (تنبيه) * أفهم قوله الذي ذكر أن غيره من كلام اجنبي يبطال ولو سيرا وهو الأصح هنا بخلافه في الطاع
فأنهم اغتفروا فيه اليسير كفي الروضة كأصلها في باب الطلع لأنه يفضي إلى حل العصمة ويغفر فيه ما لا يقتضي
عقد هاقبل وحمل المنع إذا صدر الكلام من القائل الذي يطلب منه الجواب فإن كان من المتكلم ففيه وجهان
حكمهما الرافعي في الجملة واقتضى إيراد المنع وهو أنه لا يضر وقد تقدم الكلام على ذلك في كتاب البيع
والمراد بالكلام هنا ما يشمل السكام والكاملة لا المصطلح عليه عند النجاة * (تنبيه) * بسن لا ولي عرض موليته
على ذوى الصلاح كما فعل شعيب بموسى عليهما الصلاة والسلام وعمر بعثمان ثم يأتي بكررضي الله تعالى عنهم
ويسن أن ينوي بالنكاح السنة والصيانة لدينه كحرف الإشارة إليه وأن يدعى لازوجين بالبركة بعد العقد
وبالجمع بخبره يقال بارك الله للثوب بركه عليك وجمع بين كفي خبر ويكره أن يقول بالفاء البنين وهو بكسر
الراء والمد لا لتمام والاتفاق من قولهم زفات الثوب لور ود انتهى عنه وأن يقدم الولي على العقد أو زوج
هذه أو زوجته هاهنا على ما أمر الله به من أمرك بمعرف أو تسريح باحسان ولو شرطه في نفس العقد لم
يبطل لأن المقصود به الموعظة ولا نه شرط موافق مقتضى العقد والشرع ويسن للزوج أول ما ياتي زوجته
أن يأخذ بناصيتها ويقول بارك الله لكل منافي صاحبه وأن يقول عند الجماع بسم الله اللهم جنبنا الشيطان
وجنب الشيطان ما رزقنا وفي الأحياء يكره الجماع في الليلة الأولى من الشهر والاخيرة منه وليسلة النصف
منه فيقال إن الشيطان يحضر الجماع في هذه الليالي ويقال أنه يجامع قال وإذا قضى وطره فامهل عليها
حتى تنقضي وطرها قال وفي الوطء ليلة الجمعة إجران ويسن أن لا يترك الجماع عند قدمه من سفره ولا يحرم
وطء الحامل والمرضع

(مسألة) في إركان النكاح ونفيها وتزويجه خمسة صيغ تروى في كتبنا وروى في ذلك
الكتاب وروى في ذلك (أما يصح النكاح ما يجب وهو) قول الزوج تزويجتك أو أنككتني (أو
تزوجتك) وهو (أن يقول روح تزويجتني) (أو أنككتني) الخ وهذا المصنف قد روى في
الكتاب مع أنه لا يجهل في معنى النكاح لا يشترط فيه قوله (أو أنككتني) وهو مدعي في النكاح
أي قبالت نكاحها تصرح به جمع من العويين وضع حيثما يكون قولاً لقول أو أنككتني
(أو) قبالت (تزوجتها) أو هذا النكاح أو التزويج أم لا؟ يجب الإيجاب والقبول فلا يخفى
كسائر المسائل ودون ذلك لا يفتى في المسائل التي رويت نكاحها كقبالت نكاحها أو أنككتني بن حيرة أو
من إجماع الأمة إلا ما روي في نكاحها بغيره أو أن أو أنككتني بكافة أو من المتأخرين وقد روي
لقول من حيرة وبعض المتأخرين قول البويطي ومنى تزوج بغير اسم التزويج أو النكاح لا يجوز
أو قال الولي زوجتك فقال قد قبالت أو قبالت أو ما أشبه هذا لم يكن شياً حتى يقول قبالت النكاح
أو التزويج قال العراقي في فتاويه وصح تزويجك وزوجتك أو البك فبصح لأن الأصل في الصيغة الإيجاب
بغيره يعني أن يكون كالمطابق للأعراب اهـ وهذا في جزمك ونحوه أو أبدل النكاح
هذه كما أفتره بعض المتأخرين ولولا قبالت النكاح أو التزويج أو قبالتها عن نفس الأم البصلى قبالت
النكاح أو التزويج والمطلان في قبالتها وجرى عليه الشيخ أبو حامد وغيره (تنبيه) لا يشترط
توافق الولي والزوج في القصد فلا قال الولي زوجتك فقال الزوج قبالت نكاحها صح وبمذايم كون الولي
كلام المصنف في التعبير معاملة وقول الزوج تزويجت أو أنككتني بلسة ولا حقيقة وإنما هو قائم مقوله إذا
ضم إلى ذلك السبب كقدوته في كلامه أما إذا اقتصر على تزويجت أو أنككتني فإنه لا يكفي وإن أهم كلامه
خلافه وتقدم الأده ناداه فكان الولي تقديم القبول لا يفتي وهو قبالت نكاحها أو تزويجها أو كلامه
بهم اشتراط التقاطب لكن قالوا قال المتوسل لولي زوجتك أنتك فلا يقال تزويجتك أنتك ثم قال الزوج
قبالت نكاحها أو قال قبالت نكاحها انفسد النكاح لوجود الإيجاب والقول مرتبطين بخلاف ما روي في الأول
أحدهما نعم ولا بد أن يقول الولي زوجتها لأن ما اقتصر على تزويجتك لم يصح كما يؤخذ من مسألة التوكيل فيه
على ذلك شيء وهذا الفتا بالسبب إلى هذه النكاح مشروطاً بما لم يسمى فلا يلزم إلا إذا صرح الزوج به في الفتا
بقول قبالت نكاحها على هذا المصدق ونحوه لم يقل ذلك وجب هو المنسل صرح به الماوردي
والرويان وهذا كله بين لم يزوجها ولها الأبا أكثر من مهر مثلها وهذا بخلاف البيع فإن القبول فيه منزل
على الإيجاب فإن التزويج فيه بخلاف النكاح فإنه يصح قبوله بلا صدق بل مع نية ولا يصح النكاح بإفتا
الجزء من المسكوة كزوجه لك أنتك قاله الإمام في كتاب الطلاق ولولا تزويجك أنتك لفتى لم يصح كما
نقله المصنف عن العراقي وأقره وهو بناء على أن هذه الصيغة كتابية وهو كذلك وإن نقل الراسي عن الهادي
ما يقتضي صراحته ويشترط في الصيغة أيضاً صراخ العائد وبقاؤه بصفة الكمال حتى يبرح القبول فإن
أوجب الولي ثم رجع أو جن أو أنغى عليه أو رجعت الأمة عن إفتها أو أنغى عليها أو رجعت أو رجعت
امتنع القبول وكون القبول بعد الفراغ من الفتا بالإيجاب أي وما يذكره مما يتعلق بالاهر كإتي فتاوى
الفتا قال المتولي ويشترط علم الزوج بحمل المسكوة لكن في البحر لو تزويج امرأتهما بمقتدان أن
بينهما نحوه من رضاع ثم تبين خطؤه صح النكاح على الصحيح من المذهب اهـ والأول أوجه (ويصح
تقدم الفتا الزوج على الفتا الولي) لحصول المقصود تقدم أو تأخر فيقول الزوج (زوجني أنتك) أو (زوجت
أنتك) أو أنككتني فيقول الولي زوجتك أو نحو ذلك (تنبيه) في مثل الطلاق المصنف تقدم قبالت
نكاحها أوه وكذلك كصرح به الحارثي وفي الشرحين والروضة في التوكيل في النكاح لوقال وكيل
الزوج أو قبالت نكاح فلانة لفلان فقال وكيل الولي زوجتها فلا يابى وتضاف في ذلك السبب وجبته

من المتأخرين وتقدم التنبه على ذلك في كتاب البيوع (ولا يصح) عقد النكاح (الابلفظ) ما اشتق
 من لفظ (التزويج أو الانكاح) دون لفظ الهبة والتملك ونحوهما كالاحلال والاباحة لخبر مسلم اتقوا
 الله في النساء فانكم أخذتموهن بأمانة الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله فالواو كلمة الله هي التزويج أو
 الانكاح فانه لم يذكّر في القرآن سواهما فوجب الوقوف معهما تعبدًا واحتياطًا لان النكاح يتزع إلى
 العبادات ولورود التدبّر فيه والاذا كان في العبادات تلتقى من الشرع والشرع انما ورد بلفظي التزويج
 والانكاح وما في البخاري من أنه صلى الله عليه وسلم رزق امرأة فقالة ملككها بما معك من القرآن فقبل
 وهم من الراوي أو أن الراوي رواه بالعسنى ظن منه تراد فهمًا وبه تقدير صحته معارض برواية الجمهور
 رزقتهن كما قال البيهقي والجماعة أولى بالاحتفاظ من الواحد ويحتمل أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين اللفظين
 وبما احتج به الاصحاب قوله تعالى خالصة للرجل النكاح باللفظ الهبة من خصائصه صلى الله عليه وسلم
 * (تنبية) * قوله ولا يصح الابلفظ الخ ليس تكرارًا مع قوله انما يصح عقد النكاح بإيجاب الخ لان
 الكلام هناك في اشتراط الصيغة وهما في تعيينها (ويصح) عقد النكاح (بالجمعة في الاصح) وهي ما عدا
 الحر يمتنع من سائر اللغات كما صرح به في المحرر وان أحسن قائلها العربية اعتبارًا باللفظ لانه لفظ لا يمتنع به
 انما إذا كسفت بترجمته والثاني لا يصح اعتبارًا باللفظ الوارد الثالث ان يحجز من العربية صح والافلا
 * (تنبية) * محل الخلاف اذ انهم كل من المعتدين كلام نفسه وكلام الآخر سواء انفقت اللغات أم
 اجتمعت والافلا يصح قطعًا فان فهمها ثقة دونهم فأخبرهما بما خبرا فوجها ربح الباقى مني منها المنع كما في
 العجى الذي ذكر لفظ الطلاق وأراد منه ما هو لا يعرفه قال وصورته ان لا يعرفها الا بعد اتيانه بها فلو أخبره
 بهما قبل صح ان لم يسل الفصل (لابكائية) كأحالتك ابنتي لا يصح بها النكاح اذ لا اطلاع للشهود على النية
 وقوله (قوله) من زيادته على المحرر قال السبكي وهي زيادة محكية فاعترضه الزركشي بان في المطالب
 حكمية بخلاف فيه والمراد الحكمية بالصيغة أماني المعقود عليه فيصح فانه لو قال رزقته ابنتي فقبل ونوي
 معينة صح النكاح كما مر مع أن الشهود لا اطلاع لهم على النية فالحكمية معتبرة في ذلك ولا ينعقد بكائية
 في غيبة أو حضور لانها حكمية فلو قال لغائب رزقته ابنتي أو قال رزقته ابنتي فلان ثم كتب قبله
 الكتاب أي الخبر فقال قبلت لم يصح وينعقد بإشارة الآخر التي لا يختص بها فطنون أما ما يختص بها
 الفطنون فانه لا ينعقد بها لانها حكمية وفي المجموع في كتاب البيوع انه ينعقد نكاح الآخر بالحكمية بلا
 خلاف فان قيل الحكمية حكمية هنا كما مر وفي الطلاق على الصحيح عند المصنف فكيف ينعقد نكاحه عنده
 بلا خلاف أعجب بانه انما اعتبر الحكمية في صحة ولا يمتنع في تزويجه ولا ريب أنه اذا كان كاتبًا تكون
 الولاية له فيبطل من يزوجه أو يزوجه موليته والسائل نظر الى من يزوجه لاني ولايته ولا ريب أنه لا يزوجه
 بها (ولو قال الولي (رزقته) الخ (فقال) الزوج (قبلت) واقتصر عليه (لم ينعقد) هذا النكاح (على
 المذهب) لانه لم يوجده منه التصريح بواحد من لفظي النكاح والتزويج ونيت لا تفيد في قول ينعقد بذلك
 لانه ينصرف الى ما أوجبه الولي فانه كالمعاد لفظًا كما هو الاصح في نظيره من البيوع وقرق الاول بأن القبول
 وان انصرف الى ما أوجبه البائع الا أنه من قبيل الحكميات والنكاح لا ينعقد بها بخلاف البيوع وقيل
 بالمنع قطعًا وقيل بالصحة قطعًا (ولو قال) الخاطب الولي (رزقته) الخ (فقال) الولي له (رزقته) الخ
 (أو قال الولي) الخاطب (تزوجه) أي بنتي الخ (فقال) الخاطب (تزوجه) الخ (صح) النكاح في
 المسئلتين وان لم يقبل الزوج بعد ذلك لوجود الاستدعاء الجازم ولما في الصحيحين أن الاعرابي الذي خطب
 الواهبة نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم قال له زوجها فقال رزقته كما بما معك من القرآن ولم ينقل انه
 قال بعد ذلك قبلت نكاحها وخرج بذلك ما لو قال الخاطب رزقته ابنتك أو تزوجه ابنتك أو قال الولي أنت تزوجه
 ابنتي فانه لا يصح لانه استفهام وتقدم نظيره في البيوع * (فرع) * لو قال الخاطب الولي تزوجه ابنتك

وقيل الولي في انعقاده هذا خلاف مبنى على أن كل واحد من الزوجين معقود عليه لان بقاءهما شرط لبقاء
 العقد كما تعرض في البيع أو المنة وتعليقه المراد بقوله لان الوض من جهة الزوج المهر لانفسه ولا
 لايجر عليه في نكاح صيرها معها والصحيح أن الزوج ليس معقودا عليه كما قلنا الرافعي من الأكثرين في
 باب الملاق في الكلام على قوله أما أنك طالق وقد مررت الاشارة الى ذلك في أول كتاب النكاح فدلنا
 لا ينعقد النكاح بذلك لانه جعل نفسه معقودا عليه ولان زوجت انما يليق بالولي لا بالزوج (و) بشرط كون
 النكاح منجزا وجبئنا (لا يصح تعليقه) كذا طاعت الشمس فقد زوجتك بنتي كمال البيع وعوض
 باقي المعاوضات بل أولى ازيد اختصاصه بالاستيلاء ولو قال زوجتك ان شاء الله وقصد التعليق أو أطلق
 لم يصح وان قصد التبرك أو أن كل شيء بشيئة الله تعالى صح كالمهر فذلك في الوض (ولو بشر) منتص
 (بولد فقال) لا خير (ان كانت أنثى فقد زوجتكها) الخ فقبل (أو قال) له (ان كانت بنتي ملقت)
 أو ماتت زوجها وزاد على المحرقوله (واعندت فقد زوجتكها) وكانت أذنت لابنها في تزويجها أو قال
 ان ورثت هذه الجارية فقد زوجتكها (قالذهب بإلانه) أي النكاح في الصور المذكورة ولو كان
 الواقع في نفس الامر كذلك لوجود صورة التعليق وفساد الصيغة فان قبل بتصور الاذن من الزوجة المدخول
 به أو لا يمكن تصويره في اليكر لاجل قوله واعتدت أعجب بتصوره فيما اذا وطئت في الدبر أو استدخلت
 ماله في المخونة أو في المعانة اذا أذنت له ان طلق واعتدت أن تزوجه كما أشار الى صحة هذا الاذن
 العمري في فتاويه كما قلنا الشيخان عنه وأقراء وكلام الروضة هنا يظهرون فيما لو قال الولي لا وكيل أدنت لك
 في تزويجها اذا انقضت عدتها لكن الرابع في كتاب الوكالة خلاصه وهو الوجه * (تنبيه) * لو صدق
 المصنف الفتنة واعتدت في المحرم لصح تصوير المسئلة في بكر واحترز بقوله بشر بولد فقال ان كان أنثى
 الخ عما لو أخبر بحدوث بنته أو موت إحدى نساء زيد مثلا صدق المهر ثم قال زيد في الثانية وانعبر في
 الأولى ان صدق المهر فقد زوجتكها فانه يصح وليس بتعليق بل هو تحقيق كقوله ان كنت زوجتي فانت
 طالق وتكون ان بمعنى اذ كقوله تعالى وحافوني اب كنتم مؤمنين كذا انفصله الشيخان ثم قال لا يجب
 فرضه فيما اذا تبين صدق المهر والا لطفنا ان التعليق وتوقف في ذلك السببي قال البلقيني ومحل كون التعليق
 مانعا اذا كان ليس مقتضى الاطلاق والابن عقد فلو قال الولي زوجتك بنتي ان كانت حرة والصورة اما
 كانت غائبة وتحدث بمرضها أو ذكرها أو قلها ولم يثبت ذلك فان هذا التعليق يصح معه العقد وسيما
 ذلك والظاهر ان هذا داخل في كلام الاصحاب فانه لم يخرج عن كونه تعليقا (و) بشرط كون النكاح
 مطلقا وجبئنا (لا يصح توقيته) بمدة مائة كسهر أو بجمولة كقدوم زيد وهو نكاح المنعة المنتهى منه
 وكان جائزا في أول الاسلام رخصة للمضار كابل المينة ثم حرم عام خبير ثم رخص فيه عام الفتح وقبل عام
 حجة الوداع ثم حرم أبدا واليه يشير قول الشافعي رضي الله تعالى عنه لا أعلم شيأ حرم ثم أبج ثم حرم الاثنية
 وأما قول الحنفية المدعى ان القبلة نسخت مرتين أيضا ولحوم الجر الاهلية أيضا حوت مرتين دله على
 يثبت عند الشافعي وكان ابن عباس رضي الله عنهما يذهب الى جوازها وروى البيهقي انه رجع عنها ورد
 تخبر بها ما في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كنت قد أدنت في الاستمتاع به سنة السوء
 ألا وان الله قد حرم ذلك الى يوم القيامة فمن كان معه ممتن شيئا لم يخل سبيلها ولا تأخذوا بما آتيتوهن
 شيأ * (تنبيه) * استثنى الباقي من بلان النكاح ما اذا سكرها مدة عمره أو مدة عمرها قال قال
 النكاح المطلق لا يزيد على ذلك والتصريح بمقتضى الاطلاق لا يضر فيبقى أن يصح النكاح في هاتين
 الصورتين قال في نص الامام يسهل له وتبعه على ذلك بعض المتأخرين وهذا ممنوع فقد صرح الاصحاب
 في البيع بانه لو قال بعتك هذا حيا بعتك لم يصح البيع والنكاح أولى وكذا لا يصح اذا أتته بمدة لا تبني
 اليها الدنيا غالبا كما قاله شيخنا وهذا مبنى على ان الاعتبار بصيغ العقود لا بعمانيها (ولا) يصح (نكاح)

الشغار) انتهى عنه في خبر الصحيحين من حديث نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما (وهو) بكسر الشين
 وبالجمتين نحو قول الولي للخطيب (زوجتكها) أي بنتي مثلاً (على أن تزوجني بنتك وبضع كل واحدة)
 منهما (صدقات الأخرى فيقبل) ذلك كقوله تزوجت بنتك وزوجتك بنتي على ما ذكرنا وتفسيره بذلك
 مأخوذ من آخر الخبر المحتمل لأن يكون من تفسير النبي صلى الله عليه وسلم وأن يكون من تفسير ابن
 عمر الراوي أو من تفسير الراوي عنه فيرجع اليه وقد صرح البخاري بأنه من قول نافع والمعنى في
 البطون النشر يك في البضع حيث جعل مورد النكاح امرأة وصدقات الأخرى فأشبه تزويج واحدة
 من اثنتين وقبيل التعليق وقيل الخاؤون المهر وعول الامام على الخبر وضعف المعاني كلها وهو أسلم وسمى
 شغاراً ما من قولهم شغار البلد من السلطان إذا خلعا عنه خلوة عن المهر وقبل خلوة عن بعض الشرائط وما من
 قولهم شغار السكاب إذا رفع وجهه ليلول إذا أصل الشغار في اللغة الرفع لأن كلاهما يقول لا تزوجا
 ابنتي حتى أرفع رجلي ابنتك * (تنبيه) * كلامهم يقتضي أن قوله على أن تزوجني ابنتك استيجاب قائم
 مقام قوله وزوجني ابنتك والواجب القبول بعد (فإن لم يجعل البضع صدقاتاً) بأن سكنت عنه كقوله
 زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك فيقبل (فالأصح) في العقدين (الحقة) لعدم النشر يك في البضع
 وليس فيه الاشرط عقد في عقد وذلك لا يفسد النكاح ولكن يفسد المسمى ويجب لكل واحدة مهر المثل
 فعلى هذا لو قال زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك وبضع ابنتك صدقات لابنتي صح الاول وبطل الثاني لجعل
 بضع بنت الثاني صدقاتاً لبنت الاول بخلاف الاول ولو قال بضع ابنتي صدقاتاً لابنتك بطل الاول وصح الثاني
 لما عرف والثاني لا يصح لوجود التعليق قال الأذري وهو المذهب وقال الباقي ما صححه المصنف بخلاف
 للأحاديث الصحيحة ونصوص الشافعي (ولو ضمها ما لم يجعل البضع صدقاتاً) كقوله وبضع كل منهما
 وألف صدقات الأخرى (بطل) عقد كل منهما (في الأصح) لوجود النشر يك الموجود والثاني يصح
 لأنه ليس على نفسه بصورة الشغار ولأنه لم يخل عن المهر * (تنبيه) * قوله سمعنا ليس بقيد بل لوسمي
 أحدهما كان الحكم كذلك ومن صور الشغار كما في شرح المختصر لابن داود أن يقول زوجتك ابنتي على أن
 تزوج ابني ابنتك وبضع كل واحدة صدقات الأخرى ومن صورها أيضاً لو قال زوجني ابنتك على أن أزوجك
 أمي وبضع كل واحدة صدقات الأخرى ولو قال زوجتك بنتي على أن بضعك صدقات لها صح النكاح في أحد
 وجهين يظهر ترجيحاً تبعاً لما في عدم النشر يك لكن يفسد الصدقات فيجب مهر المثل كالمسمى خيراً
 ويفسد المسمى دون النكاح أيضاً لو قال زوجتك بنتي بمنفعة أمك للجهل بالمسمى (فروع) لو قال إن يخل
 له نكاح الأمة زوجتك جاريتي على أن تزوجني ابنتك بصدقات لها ورغبة الجارية فزوجته على ذلك صح
 النكاحان لأنه لا تشر يك فيه ما ورد عليه عقد النكاح به مهر المثل لسلك منهما لعدم التسمية والتعويض في
 الاولى وفساد المسمى في الثانية إذ لو صح المسمى فيها لزم صحة نكاح الابجارية بنته وهو ممنوع ولو طلق
 امرأته على أن يزوجهز يد مثلاً ابنته وصدقات البنت بضع الماطقة فزوجته على ذلك صح المهر المثل
 لفساد المسمى ووقع الطلاق على الماطقة ولو طلق امرأته على أن يعتق زيد بعد دونه وبكون طلاقها عوضاً
 من عتقه فاعتقه على ذلك طلقت ونفذ العتق في أحد وجهين نقله في أصل الروضة عن ابن كجب وهو الظاهر
 ورجع الزوج على السيد به مهر المثل والسيد على الزوج بقيمة العبد والركن الثاني الزوجة وبشرط تعيين كل من الزوجين
 خلوة من الموانع التي يمانع في باب محرمان النكاح ان شاء الله تعالى وبشرط تعيين كل من الزوجين
 فزوجتك احدي بناتي أو زوجت بنتي مثلاً أحدكما باطل ولو مع الإشارة كالبيع ولا يشترط الرؤية وإن قال زوجتك
 بنتي أو بعتك دارى وكان رأى داره قبل ذلك وأيسر له غيرها أو أشار اليها صح كل من التزويج والبيع ولو سمي
 البنت المذكورة بغير اسمها أو غلغلا في حدود الدار المذكورة أو قال زوجتك هذا الغلام وأشار الى البنت التي
 يريد تزويجها صح كل من التزويج والبيع أما فيما لا إشارة فيه فلا نكاح من البتة والدارية صفة لازمة

مميزة فاعتبرت ولذا الاسم كلواشوا لها وسماها بغير اسمها وأما ما فيه إشارة فتعويلا عليها ولو كان اسم
 ابنته الواحدة فاطمة فقال زوجها فاطمة ولم يقل بنتي لم يصح النكاح لكثرة القواطع لكن لو فرأها صح عليها
 فواء كقائه البعوى فان قيل يشترط في صحة العقد الاشارة والشهود لا اطلاع لهم على النية أوجب بان السكينة
 معتبرة في ذلك كما مر على أن النكاح لا يرضى اعتبار في مثل ذلك أيضا علم الشهود بالنوعية وعاهة لا سؤال ولو قال
 وله ابنتان كبيرى وصغرى وزوجتك بنتى الكبرى وسماها باسم الصغرى صح في الكبرى اعتبارا على الوصف
 ولو ذكر المولى للزوج اسم واحدة من بنتيه وقصد هما الاخرى صح فيما قصد لها وانما التسمية وفيه السؤال
 والجواب المنقصدان فان اختلف قصدهما لم يصح لان الزوج قبل غير ما أوجبه المولى ولو قال زوجتك بنتى
 الصغيرة العارلية وكانت العارلية الكبيرة فالزوج باطل لان كلا الوصلين لازم وليس اعتبارا أحدهما في
 تمييز المنكوحه أولى من اعتبار الآخر فصارت مبهمه قاله في البحر ولو خدع كل من زوجين امرأة وعقد كل
 منهما على مخالفة الآخر ولو غلبا صح السكاح لقبول كل منهما ما أوجبه المولى ثم شرع في الركن الثالث
 فقال (ولا يصح) السكاح (الابحضر شاهدين) نظير ابن جنان في صحبه عن عائشة رضى الله تعالى عنها
 لانكاح الابوى وشاهدى عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل فان تشاحوا فاسلموا ولي
 من لا ولي له قال ولا يصح في ذكر الشاهدين غيره والمعنى في اعتبارهما الاحتياط لا لبضع وصيانة الانكحة
 عن الجور (تنبيه) * انما عبر بالحضور ليفهم عدم الفرق بين حضورهما قصد أو اتفاقا أو حضورا وسماها بالعدد
 صح وان لم يسمها الصداق ويسن احضار جمع زيادة على الشاهدين من أهل الخير والذين قال الرابى
 د كرم في الوسيط أن حضور الشهود شرط لكن تساهل في تسميته وكما بالجمله حضورهم معتبر في الانكحة
 ولذا عبر المصنف بحضور (وشروطهما حرة) فلا ينعقد بين قبه رق لان من قبه رق ليس أهلا للشهادة ولو
 عقد بحضرة من أعتقه شخص في مرض موته وعليه دين مستغرق هل يصح أولا قال الزركشى في صحة
 العقد وان قدامه العتق انما لان العتق غير مستقر اهـ والوجه ما قاله غيره وهو الصحة ان لم يطل
 وعدمها ان بطل ويؤيد ذلك ما سياتى ان كان الشاهد ختنى ثم تبين كونه ذكرا أنه يكفي (وذ كورن)
 فلا ينعقد بالنساء ولا برجل وامرأتين لانه لا يثبت قولهن * (تنبيه) * أنفسهم كلامه أنه لا ينعقد بخنتين
 ولو بان رجلين لكه صح في زيادة الروضة الصحة فان قيل لوعقد على مشكل أوله ثم تبين كونه أنثى
 في الأول أو ذكر في الثاني أن النكاح لا يصح أوجب بان الشهادة في السكاح من الشروط كما مر عن
 البسيطة والشرط يشتر وجوده عند العقد لا تحققه بخلاف المعقود عليه فانه ركن والركن ينعقد بترقيقه
 عند العقد ويؤيد ذلك ما سياتى من أن الاشارة على رضا المرأة حيث يعتبر رضاها لا يشترط وهلاوه
 بان رضاها ليس من نفس العقد وانما شرط فيه واذا وجد من غير اشارة كفى وأيضا الخطي أهل للشهادة في
 الجمله لا فادان رجلا كنهيا بذلك في السكاح بخلاف العقد على الخنى فانه ليس أهلا لعقد السكاح عليه
 في حاله من الاحوال واستغنى المصنف عن ذكر الاسلام والتكليف في الشاهد بقوله (وعدالة) ولو
 طاهرة وسياتى بيان ان شاء الله تعالى في كتاب الشهادات فلا ينعقد بفساقتين لانه لا يثبت بهما
 (وجمع) ولو برع الصوت اذ المشهود عليه قول فلا بد من سماعه فلا ينعقد باسم وفيه وجه (وإبر)
 لان الاقوال لا تثبت الا بالعلمية والسماع (وفي الاعمى وجه) بان عقد النكاح بحضرة وحكماء في البحر عن
 النص لانه أهل للشهادة في الجمله * (تنبيه) * كان ينبغي للمصنف حيث كان ذلك منسوبا الى النص ان
 يعبر بقول روى عليه شروط أخرى كونه ناطقا رشيدا ضابطا لومع التسمية ان عن قرب غير متعين
 للولاية كاب وأخ منفرد وكل وحضر مع آخر وقد قدم أنه لا بد من معرفة لغة المتعاقدين وانما ذكرها
 المصنف لانه سيذكرها في كتاب الشهادات ولو عبر بشاهدين مقبولي شهادة نكاح كان أحصروا في
 (والاصح انعقاد) أى النكاح (بابي الزوجين) أى ابني كل منهما أو ابن أحدهما وابن الآخر

فبما كثر من الى أن قال وكذا ما سئل في الظهور والعرف في الثاني فيه قولان أحدهما هذا والثاني
 الآخر بالترجيح (تنبيه) احتراز بقوله عند العقد عما سبق في الفسق في الحال ولم يعلم فيه
 ولا حدوثه فإنه لا يحكم به لانه لم يزوجونه وبه صرح الماوردي قال لكن لا يحكم بثبوت هذا الحكم
 الا بشهادة غيره ما قال وكذا فيما لو تزوجوا من بعدهما بعد العقد وعما اذا تبين قبله فإنه لا يفسد ويثبت كقول
 الزركشي تفصيله من يتأق فيه الاستبراء المعتبر (والمبايعين) فسق الشاهد (بينة) تقر به حصة
 أو غيره ما على أنه كل ما عاين العقد وعلم القاضي بفسقه كالبيعة كفي البان والتحرير لكم ما ورد
 بالترامع قال الاذري وتبعه الزركشي ويشبهه انه لا فرق ثم قال فان قيل هذا كالحكم يختلف في حقيقته ولا
 يتعرض له ما لم يترفع اليه فيه كالأحكام في حالات فقلت يحتمل هذا ويحتمل أن يقال يفرق بينهما وان لم
 يترافعا اه والاحتمال الاول أظهر للموافق لما قبله الاولان (او اتفاق الزوجين) على نفسه سواء أقال
 لم نعمه الا بعد العقد أو نعمته ثم نسبناه عند العقد أو علمناه عند العقد ولو أقر الزوجان عند الحكم ان الحكم
 عند بدلين وسكن عليهما بالبيعة باقرارهما ثم ادعياهما عند بائنين قال الماوردي لم يثبت الى
 قولها ما نأيا وهو كما قال ابن شهاب ظاهر بالنسبة الى حقوق الزوجية لا بالنسبة الى تقرير النكاح (تنبيه)
 محل تبين البطلان باعتراق الزوجين في حقهما أما حق الله تعالى بأن طلقها ان لا تأثم فوافقه على فساد العقد ثم
 السبب أو غيره فلا يجوز أن يوقعه بالاحمال كفي الكافي للغاوري للثمة ولانه حق الله تعالى فلا يفسد بغيرها
 قال ولو ما يثبت على ذلك لم يسمع قولهما ولا يثبتهما وبذلك أفنى القاضي وذكر البعري في تعليقه ان يثبت
 الحصة تقبل لكم ذكره في باب الشهادة ان محل قبول بينة الحصة عند الحاجة اليها كان ملحق
 شخص زوجته وهو به اثرها أو اعتق رقيقه وهو ينكر ذلك أما الدامدع اليها حاجة فلا تمنع وهما
 كذلك نه على ذلك شيخي وهو حسن قال السبكي ومحل عدم قبول البينة اذا أراد ان كاحا جديدا فلما أراد
 الزوج التخلص من المهر كان كان المطلق قبل النكاح أو ارادت الزوجة بعد النكاح مهر المثل أي وكان
 أكثر من المسمى فينبغي قبولها قال شيخنا وهذا داخل في قواهم يقبل اعترافهما في حقهما اه وإذا
 سمعت البينة حينئذ تبين بها بطلان النكاح ويكون ذلك حيلة في دفع المحلل (ولأن) بالنسبة للفرق
 بين الزوجين (اقول الشاهدين كذا) عند العقد (فاسقين) لان الحق ليس لهما فلا يقبل قوله ما على
 الزوجين أما بالنسبة لغير طريق الزوجين فتدفع لغير أثره فيمضوا عقدانتهما ونحوها ثم فالأدلة
 وماتت وهما وارثاها فان قولهما ما يؤثر في سقوط المهر قبل النكاح وفي فساد المسمى بعدهم بهه على ذلك
 الاذري وتبعه (ولو اعترف) أي بفسق الشاهدين (الزوج ونكرت) ذلك الزوجة (فوق بينهما)
 مؤاخذه له بقوله وهي فرقة ففسخ على الصحيح فلا تنقص عند المطلق كإقراره بالرضاع لانه لم يثنى
 طلاقا ولم يقربه وقيل هي طلاقه بانه تنقصه كإلوانكح أمة وقال نكعها وأما وجد طول خزانتهما
 تبين منه ببيعة نص عليه واستشكل السبكي كلام الوجهين بان كلام الفسخ والطلاق يقتضي وقوع
 عقد صحيح وهو ينكره قال فالوجه تأويل قواهم الفسخ على الحكم بالطلاق وتأويل الحكم بالطلاق على
 انه في الفاهر دون الباطن (وعليه) اذا اعترف بالفسق (نصف) ما سمي من المهر ان لم يثبت له الا ما
 دخل بها (نكاح) لان حكم اعترافه مقصور عليه جريه الى القاعدة ولا يرتبها بغيره بعد حلها انه عقد بدلين
 (تنبيه) احتراز بالروح عما لو اعترفت الزوجة بالفسق وأنكر الزوج فإنه لا يفرق بينهما بل يقبل
 قوله عليها بيمينه لان العصمة يدهم وهي تريد رفعها والاصل بقاؤها وتؤخذ باقرارها بالنسبة لما يضرها
 فلو مات لم ترته وان ماتت أو طلقها قبل وطء سقط المهر أو بعده قلها أقل الامرين من المسمى ومهر المثل
 قال ابن الرزمة الا اذا كانت محجورة بنفسه فان ذلك لم يفسد ما لفساد اقرارها في المال والامانة كذلك قال
 في المهمات وسقوط المهر قبل النكاح يثبت تقييده بما اذا لم تقضه فان قبضته فلا يفسد له استرداده اه أي

لأنه اتفرقه به وهو ينكره فيبقى في يدها ولو قالت نكحتني بغيرولي وشهود فقال بل بهما نقل ابن الرقعة عن
 الذخائر أن القول قولها لأن ذلك انكار لاصل العقد قال الزركشي وهو ماص عليه في الام اه وهذا
 أحد قولين للإمام الشافعي رضي الله عنه والقول الثاني القول قوله بهينه وهو المأخذ فيه على ذلك شذحي
 تقدمه الله برحمته (ويستحب الاشهاد على رضا المرأة) بالنكاح بقولها كان قالت رضيت أو أذنت فيه
 (حيث يعتبر رضاها) بأن كانت غير مجبرة احتياطا ليؤمن أنكارها (ولا يشترط) الاشهاد في صحة
 النكاح لأنه ليس من نفس العقد وإنما هو شرط فيه ورضاها السكافي في العقد يحصل باذنها أو بينة وكذا
 بأخبار وإجماع قصديق الزوج * (تنبيه) قضية التعبيرين يعتبر رضاها أنه لا يستحب الاشهاد
 المذكور حيث لا يعتبر رضاها كزوج الاب البكر البالغة لكن قال الأذري ينبغي استصحابه صيانة للعقد
 من أن ترفعه إلى من يعتبر اذنها من الحكم فيبطله إذا جحدته اه وهو بحث حسن وشمل اطلاق
 المصنف وغيره ما لو كان الزوج هو الحالك وهو كذلك وبه أفق القاضي والبقوي وأن أفق ابن عبد السلام
 والباقيين بخلافه وهو أن الحالك لا يزوجها حتى يثبت عنده اذنها ثم شرع في الركن الرابع والخامس
 وهما الزوج والولي أو النائب عن كل منهما مترجلا ذلك بفصل فقال

* (فصل لا تزوج امرأه نفسها) أي لا تملك مباشرة ذلك بحال لا (بأذن) ولا بغيره سواء بالإيجاب والقبول
 أو باليقع بمحاسن العادات دخولها فيه لما قصد منها من الحياء وعدم ذكره أصلا وقد قال تعالى الرجال
 قوامون على النساء قال الشافعي رضي الله عنه وقوله تعالى فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن أصرح
 دليل على اعتبار الولي والامساك كان اعضله معنى ونكح لانكاح الابوي وروى ابن ماجه منبر لا تزوج المرأة
 المرأة ولا المرأة نفسها وأخرجها الدارقطني بإسناد على شرط الشيخين نعم لو عدم الولي والحالك كم قوت مع
 خاطبها أمرها رجلا بحتدا أبرزجهما منه صح لانه يحكم والمحكم كالحاكم وكذا لو ولت معه عدل أصح على
 المختار وإن لم يكن بحتدا أشد الحاجة إلى ذلك وهذا ما جرى عليه ابن المقرئ تبعه لاصله قال في المهمات
 ولا يخص ذلك بفقد الحالك بل يجوز مع وجوده سفر أو حضرا بناء على الأصح في جواز التحكيم كالحاكم
 مذكور في كتاب القضاء قال الولي العراقي ومرا دلهم ما إذا كان المحكم صالحا للقضاء وأما الذي
 اختاره النورى أنه يكفي العدالة ولا يشترط أن يكون صالحا للقضاء فشرطه السفر وفقد القاضي وقال
 الأذري جواز ذلك مع وجود القاضي بغيره من الذهب والدليل لأن الحالك ولي حاضر ويظهر الجرم يمنع
 الصحة إذا أمكن التزوج من جهته وكلام الشافعي مؤذن بأن موضع الجواز عند الضرورة ولا ضرورة
 مع إمكان التزوج من حاكم أهل حاضر بالبلد وبسط ذلك وهذا يؤيد ما جرى عليه الولي العراقي وهو
 المعتمد ويستثنى من اطلاقه ما لو زوجت امرأة نفسها في الكفر فإنه يقر على ذلك بعد الاسلام (ولا)
 تزوج امرأة (غيرها بوكالة) عن الولي ولا بولاية ولو وكل ابنته مثلا أن تؤكل رجلا في نكاحها لا نهى
 عنه أو أطلق صح لأنما صغيرة بين الولي والوكيل بخلاف ما لو كانت دنها * (تنبيه) يستثنى من اطلاقه
 ما لو ابتليها بامامة امرأة فان أحكامها تنفذ للضرورة كما قاله ابن عبد السلام وغيره وفيما به تصح تزويجها
 ولا يعتبر اذن المرأة في نكاح غيرها لاني ملكها أو في سفيه أو مجنون هي وصية عليه (ولا تقبل نكاحا
 لاحد) بولاية ولا وكالة إذ لا يصح لها فلا تعاطا للغير * (تنبيه) انخني في ذلك كالمرأة كالجزم به
 ابن المسلم في كتاب الخنثى وقاله في المجموع بحثا في فواتق الوضوء وقاله أرفق نقلا اه نعم لو زوج
 الخنثى أخته ثم بان ذكرا فقياس ما سبق في الشاهد الصحة قال الزركشي وبه جزم السبكي في كتاب
 الخنثى (والوطء) ولو في الدبر (في نكاح) بشهود (بلاولي) كتزويجها نفسها أو بولي بلا شهود
 ولم يحكمها كبعثته ولا يبط لأنه لا يوجب المسمى بل (يوجب مهر المثل) لفساد النكاح ونظر أبا
 امرأة نكحت بغير اذنها فمكحها باطل ثلاثا فان دخل بها المهر بما استحل من فرجها فان

تساجر وانما سامعان ولين من لادى له وواه الترمذى وحسنه وابن حبان والحاكم وصحبه
ويستثنى من ايجاب المهر ما اذا كان الذاكح مجعورا عليه بسفه كسيانى * (تنبيه) * اقتضاه على
المهر بغيره انه لا يلزمه معه ارض بكاره لو كذب بكاره وهو ما صرح به في المجموع في الكلام على البيع
الفاقد فانه نقل ذلك عن الشافعي والاصحاب وفرق بينه وبين البيع الفاسدين اطلاق البكاره ما دون
فيه في النكاح الفاسد كما في النكاح الصحيح بخلاف البيع الفاسد فانه لا يلزم منه الوطء (لا) بوجوب
الوطء في النكاح المذكور (الحديث) سواء أصدر من يعتد به أم لا لشبهة اختلاف العلماء في صحة
النكاح لكن يعمد معتقد تحريره لا تركه بحرا لا احديه ولا كفارة ولو لم يطلأ الزوج في هذا النكاح
المذكور فزوجه او ابها قبل التفريق بينهما صح ولو طافها ثلاثا لم يفتقر في صحة نكاحها الى محال لعدم
وتوقع الملاقاة لانه اعياق في نكاح صحيح ولو حكم بجهته أو بيمينه ما كان له ان يحكم بجهته أو بيمينه
بعد الحكم بيمينه حد كما قاله الماوردي وامتنع على الحاكم المالحف بعد ذلك الحكم بجهته أو بيمينه في
نكاح بلا ولي ولا شهود فانه بوجوب الحد جزما لا تنفاه شبهة العلماء ثم أشار المصنف رحمه الله الى قاعدة
وهي أن من ملك الانشاء ملك الاقرار غالبا ومن لا يملك الاقرار (ويقبل اقرار الولي) على موليته (بالنكاح)
بعد ائنه وان لم توافق البالغة العاقله عليه (ان استعمل بالانشاء) وقت الاقرار بان كان مجبرا والزواج
كفوا لان من ملك الانشاء ملك الاقرار غالبا كالمهر (والا) بأن لم يكن مستقلا بالانشاء النكاح وقت الاقرار
لسكونه غير مجبر (ولا) يقبل اقراره عليها الجزء من الانشاء الا باذنها * (تنبيه) * يدخل في عبارة
المصنف لولا الذي قدرته ما اذا استعمل بالانشاء وكان عند الاقرار غير مستقل كما لو كانت ثيبا وادعى انه
زوجها حين كانت بكرا فانه لا يقبل قوله وان كان استعمل بالانشاء وعبارته المحرر يقبل اقرار الولي بالنكاح
اذا كان مستقلا بالانشاء قال السبكي وهو أحسن من تعبير المنهاج لان معناه وصفه بذلك حين الاقرار ثم
استثنى من عكس القاعدة المذكورة ما تضمنته قوله (ويقبل اقرار البالغة العاقله) الحرة ولو سلمه فاقعة
بكرا كانت أو ثيبا (بالنكاح) من زوج صدقها على ذلك ولو غير كفء (على الجديد) وأن كذب الولي
والشاهدان ان عينتهما أو قال الولي ما رضيت اذا كان الزوج غير كفء لان النكاح حق الزوجين ثبت
بمصادقتهما كغيره من العقود ولا احتمال لسيان الولي والشاهدين وكذبهم ولا بد من تفصيلها الاقرار
فتقول زوجتي منه وابي محضرة تدلين ورضائي ان كانت ممن يعتبر رضاهان قبل سياني في الدعوى أنه يكفي
اقرارها المماثل فيكون هنا كذلك أوجب بأن ذلك محله في اقرارها الواقع في جواب الدعوى وما هنا في
اقرارها المبتدأ ولو كان أحد الزوجين رقيقا اشترط مع ذلك تصديق سيده كما يحسنه الزركشي في الامتثال
العبء فان لم يصدقها الزوج لم يحل لها أن تنكح غيره في الحال كما قاله القفال اعتبارا بقوله في حق نفسها
وطريق حلها أن يملكها كما في فطيرة من الوكيل وغيره والقديم ان كانا غريبين ثبت النكاح والا
طواب بالينة لسهولة لتجاوز القديم عدم القبول مطلقا وهو قضية كلام المصنف ومنهم من نقاه عن
القديم وحله على الحكاية عن الغير وان اقرب الزوج والمجبر لا يحرفه يقبل اقراره أو اقرارها أو السابق
أو يميلان جميعا احتمالات للامام قال الزركشي والصواب تقديم السابق فان اقرارها فالارج تقديم
اقرار المرأة لتعاق ذلك يبدنها وحققها ولو جهل فهل يتوقف أو يبطلان فيه أجهلان لصاحب المطالب اه
وينبغي أن يعلم باقرارها لاما تحقشوا وشككا في المفسد والاصل عدمه ونقل في الاوار عن النخبين
ترجيح سقوط مطلقا وادعى نكاح امرأة وذ كر شر انما العقد وصدقته المرأة في فتاوى القاضي انه
لا يجب عليه صدقها لان هذا اقرار باستدامة النكاح واستدامته تنفك عن الصداق * (فرع) * لو قالت
امرأة مشيرة الى شخص هذا زوجي فسكت فاستورنها ولو مات هو لم ترثه وان قال هو هذه زوجتي
فسكت فبات ورثته وان مات لم يرثها على النص واعلم ان أسباب الولاية أربعة السبب الاول الابوة

وقد شرع فيه فقال (وللاب) ولاية الاجبار وهي (تزويج) ابنته (البكر صغيرة أو كبيرة) عاقلة أو
 مجنونة ان لم يكن بينه وبينها عداوة ظاهرة (بغير اذنها) لخبر الدارقطني الثيب أحق بنفسها من
 وليها والبكر بزواجها أبوها ورواية مسلم والبكر يستأمرها أبوها حلت على النكاح ولانهم التماس
 الرجال بالوطء فهي شديدة الحياء أما إذا كان بينه وبينها عداوة ظاهرة فليس له تزويجها الا باذنها
 بخلاف غير الظاهرة لان الولي يحتاط لموليتيه لحوف العار وغيره وعليه يحمل اطلاق الماوردي
 والزوياني الجواز * (تنبيه) * لتزويج الاب بغير اذنها شروط الاول ان لا يكون بينه وبينها عداوة
 ظاهرة كما مر الثاني أن تزويجها من كثرة الثالث أن تزويجها بمهر مثلها الرابع أن يكون من نقد البلد
 الخامس أن لا يكون الزوج معسرا بالمهر السادس ان لا تزوجها بن تنفسه بعاشقته كما هي وشيخ هم
 السابع أن لا يكون تدوجب عليها الحج فان الزوج قد يمنعهما لكون الحج على التراخي ولها غرض في تعجيل
 براعة ذمتها فانه ابن العماد وهل هذه الشروط المذكورة شروط صحة النكاح بغير الاذن أو لجواز الاقدام
 فقما فيه ما هو معتبر لهذا وما هو معتبر لذلك فالاعتبار للصحة بغير الاذن أن لا يكون بينها وبين وليها عداوة
 ظاهرة وأن يكون الزوج كفو وأن يكون موسرا بحال الصداق وليس هذا مفرعا على اعتبار كون البسار
 معتبرا في الكفاءة كما هو رأي مرجوح كما قاله الزركشي بل لانه يخصها حقها وما عدا ذلك بشرط لجواز
 الاقدام قال الولي العرائي وينبغي أن يعتبر في الاجبار أيضا انتفاء العداوة بينها وبين الزوج اه وانما
 لم يعتبر بظهور العداوة هنا كما اعتبر ثم لانه هو الفرق بين الزوج والولي المفسر بل قد يقال كما قال شيخنا انه
 لا حاجة الى ما قاله لان انتفاء العداوة بينها وبين الولي يقتضي ان لا تزوجها الا بيمين يحصل لها منه حفاوة وصلة
 لشقيقته عليها أما مجرد كراهته له من غير ضرر فلا تنزل لكن يكره لوليها أن يزوجه من كائن عليه في الام
 (ويستحب استئذانها) أي البكر اذا كانت مكلفة لحديث مسلم السابق وتطليبا لحاظرها ما غير المكلفة
 فلا إذن لها ويسن استفهام المراهقة وأن لا تزوج الصغيرة حتى تبلغ والمستحب في الاستئذان ان يرسل
 اليها نسوة ثقات ينفرن ما في نفسها والام بذلك أولى لانها تطالع على ما لا يطالع عليه غيرها (وليس له
 تزويج ثيب) بالغة وان عادت بكارتها كما صرح به أبو خذاف الطبري في شرح المفتاح (الا باذنها) لخبر
 الدارقطني السابق وسنبر لا تنكحوا الايما حتى تستأمر وهن رواه الترمذي وقال حسن صحيح ولانها
 عرفت مقصود النكاح فلا تجبر بخلاف البكر (فان كانت) تلك الثيب (صغيرة) غير مجنونة وغير أمة
 (لم تزوج) سواء احتملت الوطء أم لا (حتى تبلغ) لان اذن الصغيرة غير معتبر لمنع تزويجها الى البلوغ
 أما المجنونة فتزوجه الاب والجد عند عدمه قبل بلوغها للمصلحة كما سيأتي وأما الأمة فليس بها ان تزوجه
 وكذا الولي السيد عند المصلحة (والجد) أبو الاب وان علا (كالب عند عدمه) أو عدم أهلته فيها ذكر لان
 له ولادة وصوبة كالب وزيد الجدر عليه في صورة واحدة وهي تولي طرفي العقد كما سيأتي بخلاف الاب
 ووكيل الاب والجد كالب والجد لكن وكيل الجد لا يتولى الطرفين كما سيأتي (وسواء) في حصول الثبوت
 واعتبار اذنها (ذات البكارة بوطء) في قبلها (حلال) كالنكاح (أو حرام) كالزنا أو بوطء لا يوصف بهما
 كشبهة كاشميه عبارة المحرر بقوله بالوطء الحلال أو غيره لان وطء الشبهة لا يوصف بحل ولا بحرمة ولا
 روق في ذلك بين أن يكون في نوم أو يقظة (ولا أن تزولها بالوطء) في القبل (كسقطاة) وحده طمست
 طول تعنيس وهو الكبر أو بأصبع ونحوه (في الاصح) وعبر في الروضة بالصحيح بل حكمه احكم الابكار
 منهم التماس الرجال فهي على قباوتها وخيانتها والثاني انها كالتب فيما ذكر وصححه المصنف في شرح
 سلم زوال العذرة وخروج بقيد الوطء في القبل الوطء في الدبر فانه لا أثر له على الصحيح لانهم التماس
 لرجال بالوطء في محل البكارة * (تنبيه) * قضية كلام المصنف كثيرا من البكر لو طمست في قبلها ولم تزل
 كارتها بان كانت غورا كسائر الابكار وهو كذلك كتظاير الآتي في التحايل على ما يأتي فسيه وان كان

قضية تعليمهم بممارسة الرجال شلافه كأن قديمته كذلك اذ اذالت به كحيوان غير آدمي كقرد مع ان
 الوجه انما كالتيب ولو شملت بلا بكرة فحكمها حكم الابكار كما حكى في زيادة الروضة عن الصمري وأثرة
 وتصدق المكثفة في دعوى البكار وتوان كنت فاسقة قال ابن المقرئ بلايين وكذا في دعوى الثيوب قبل
 العقد وان لم تزوج ولا تسئل عن الوطء فان ادعت الثيوب بعد العقد وقد زوجها الولي بغير اذنتها نطقا
 فهو المصدق بيمينه ما في تصديقها من ابطال النكاح بل لو شهدت أربع نسوة عند العقد لم يسل لجواز
 اذنتها بأصبع أو نحوه أو أنهم اخافت بدونها كما ذكره الماوردي والرويانى وإن اتفق القاضي بخلافه
 (ومن على حاشية النسب كاخ وعصم) لابوين أولاب وابن كل منهما (لا يزوح صغيرة بحال) بكرا كانت
 أو ثيبا عاقلة أو مجنونة لانها اغتزوجت بالاذن واذنتها غير معتبر (وتزوج الثيب) العاقلة (البالغة بصريح
 الاذن) للاب أو غيره ولا يكفي سكوتها لحديث ليس للولي مع الثيب أمر رواه أبو داود وغيره وقال البيهقي
 رواه ثقات ولو اذنت بلقن التوب كبل جاز على النص كما قبله في زيادة الروضة عن حكاية صاحب
 البيان لان المعنى فيها واحد وان قال الراعى الذين اقينتهم من الائمة لا يعدونه اذنانا لو قيل المرأة في
 النكاح باطل وزوجها من الاذن كرجوع الموكل عن الوكالة فان زوجها الولي بعد ارجوعه ها وقبل علمه
 لم يصح واذا انخرسا بالاشارة المفهومة قال الأذرى والقاهر الا كفاء بكتبها قال فلولم يكن لها اشارة
 مفهومة ولا كتابة هل تكون في معنى المجنونة حتى يزوجه الاب والجدهم الحاكم دون غيرهم أو لانها
 عاقله لم أر فيها شيئا ولعل الاول أوجه وما قاله من الا كفاء بكتب من لها اشارة مفهومة طاهر ان نوت به الاذن
 كما قالوا كتابة الاخرس بالعلاق كتابة على الاصح (ويكفي في البكر) البالغة العاقلة اذا استؤذنت في
 تزويجها من كف أو غيره (سكوتها في الاصح) وان بكت ولم تعلم ان ذلك اذن ظهر مسلم الايم أحق
 بنفسها من وليها والبكر تستأمر واذا تم اسكوتها فان بكت بصياح أو ضرب خد لم يكف لان ذلك يشعر
 بعدم الرضا والثاني لابد من الزمان كفى الثيب (تنبيه) محل الخلاف في غير المهر أمامها والسكوت كفى
 قطعا كما هو ظاهر ايراد المصنف وصرح به الرويانى وغيره وخرج باستؤذنت ما لو زوجت بحضرتها مع
 سكوتها فانه لا يكفي بل لابد معها استدائها وعن كف أو غيره ما لو استؤذنت في التزويج بدون المهر أصلا
 أو بأقل من مهر المثل أو بغير نقد الباد فسكت فانه لا يكفي سكوتها التعلق بالمسال كبيع مالها ولو استؤذنت
 في التزويج برجل غير معين فسكت كفى فيه سكوتها بناء على انه لا شرط تعيين الزوج في الاذن وهو
 الاصح ولو قال لها ايجوز أن أزوجه أو تأذني فقالت لا يجوز أو لم لا أذن كفى لانه يشعر برضاها فان قيل
 لو قال الخاطب أترزجني لم يكن استيجابا فكان ينبغي أن يكون هنا كذلك أجيب بان العقد يستبرفه
 اللفظا فاعتبر فيه الجزم واذا البكر يكفي فيه السكوت فكفى فيه ما ذكر مع جوابها ولو قالت رضيت بن
 رضيت به أى أو بمن اختارته أو بما يفعله أبى وهم في ذكر النكاح كفى لان قالت رضيت ان وثبت
 أى أو رضيت بما تفعله أى فلا يكفي لان الام لا تعتد ولان الصيغة الاولى صيغة تعاق وكذا لا يكفي رضيت
 ان رضيت ابى الا أن تريد رضيت بما يفعله فيكفى ولو اذنت بكفى في تزويجها بألف ثم استؤذنت كذلك
 بنحو سمانه فسكت كان اذنان كان مهر مثلها كما يعلم بممارسة وصرح به الباقرى وتنبيه ابن المقرئ ثم
 شرع في السبب الثاني وهو العتق فقال (والعتق) وأريد به هنا من له الولاء يشمل عصبته وهو السبب
 الثالث لامن بأمر العتق فقط والسبب الرابع السلطان وأريد به هنا ما يشمل القاضي والمعتق
 وعصبته والسلطان (كالاخ) فيما ذكره (وأحق الاولياء) بالتزويج (أب) لان سائر الاولياء يدلون
 به كما قاله الراعى ومراده الاغاب والافالسلطان والمعتق وعصبته لا يدلون به (ثم جد) الأبواب (ثم أبوه)
 وان علا لاختصاص كل منهم عن سائر العصبان بالولادة مع مشاركتيه في العصبية (ثم الاخ لابوين)

(٥٥) لايون اولاد ثم ابن كل منهما وان سفل (ثم سائر العصبه) من القرابة أي بائتهم (كلارث) لان المأخذ فحما واحد * (تنبيه) * قوله كلارث متعلق بسائر لان الابن يقدم في الميراث ولولا بانه هنا والجدة في الارث يشارك الاخ وحنا يقدم عابه والشقيق في الارث يقدم قطعا على الاخ للاب وهنا فيه خلاف كمشير اليه قوله (ويقدم أخ لايون على أخ لايون) وابن أخ لايون على ابن أخ لايون وعم لايون على عم لايون وابن عم لايون على ابن عم لايون (في الاظهر) الجسد يزداد القرب والمشفقة كلارث وعلى هذا لو غاب الشقيق لم يزوج الذي لاب بل السلطات وعلى القديم هما وليان لان قرابة الام لا تدخل لها في النكاح فلا يرجم بخلاف الارث يكلو كان لها عسان أحدهما خال وأجاب الاول بانه ابن كل ما لا يفيد لا يرجم بدليل ان العم لايون يقدم على العم للاب في الارث والعلم للام لا يرث * (تنبيه) * لو قال يقدم مدل بآيون على مدل باب لشمل ما أدخلته في كلامه نعم لو كان ابنا عم أحدهما لايون والاخر لايون لكانه أخوها لهما فالثاني هو الولي لانه يدلي بالجدة والام والاول يدلي بالجدة فولو كان ابنا ابن عم أحدهما ابنا والاخر أخوها من الام فالابن هو المقدم لانه أقرب ولو كان ابنا عم أحدهما معتنق قدم المعتنق ومنه يؤخذ انه لو كان المعتنق ابن عم لايون والاخر شقيقا قدم الشقيق وبه صرح الباقي أو ابنا عم أحدهما خال فهما سواء بخلاف قاله في زيادة الروضة وظاهر كلامه تسمية كل من غير الاب والجدة من الاخ والعلم وليا وهو كذلك وان توقف فيه الامام وجعل الولاية حقيقة للاب والجدة فقط (ولا يزوج ابن) أمه وان عالت (بينوة) محضة خلافا للاثثة النسالة والمر في لانه لا مشاركة بينهما في النسب اذا نسبها الى أبيه او نسب الابن الى أبيه فلا يعتنى بدفع العار عن النسب فان قيل يدل للعلة قوله صلى الله عليه وسلم لما أراد ان يتزوج أم سلمة قال لابنها عرقم فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أجيب باجوبة أحدها ان نكاحه صلى الله عليه وسلم لا يحتاج الى ولي وانما قال له صلى الله عليه وسلم ذلك استجابة لحاطره فانها ان عرقم أبي سلمة ولدى أرض الحبشة في السنة الثانية من الهجرة وزواجه صلى الله عليه وسلم بأم سلمة كان في السنة الرابعة فويل كان سن عمر يوم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم تسعين قاله ابن سعد وغيره وكان حينئذ طفلا فكيف يزوج ثالثها بتقدير صحته انه زوج وهو بالغ فيكون بينوة العم فانه كان من بني اعمها ولم يكن لها ولي أقرب منه (فان كان ابن عم) لها أو ذا قرابة أخرى من وطء شبهة أو نكاح مجوس كما اذا كان أمها أو ابن أخيها أو ابن عمها (أو معتقها) لها أو عاصب معتق لها (أو فاضيا) أو محكما أو وكلا عن ولها كما قاله الماوردي (زوج به) أي بما ذكر فلا تضره البينة لانها غير معتقة لامانة فاذا وجد معها سبب آخر يقتضي الولاية لم تضره * (تنبيه) * قوله ابن ابن عم يفهم أنه لا يتصور أن يكون ابن عمها ابنا وليس مرادا بل يتصور بوطء الشبهة ونكاح المجوس ويتصور أيضا أن يكون مالكها بان يكون مكاتب أو ياذن له سيده فيزوجها بالمالك (فان لم يوجد) من الاولياء رجل (نسب زوج المعتنق) الرجل (ثم عصبته) بحق الولاء سواء أكل المعتنق رجلا أم امرأة والترتيب هذا (كلارث) في ترتيبه ومريانه في بابيه فيقدم بعد عصبه المعتنق معتنق المعتنق ثم عصبته وهكذا الحديث الولاء على كاحمة النسب ولان المعتنق أخرجهما من الرق الى الحرية فاشبهه الاب في اخراجهما الى الوجود ويستثنى من هذا التشبيه مسائل الاولى ان أم المعتنق أولى من جدته وفي النسب يقدم الجد الثانية ان ابن المعتنق يزوج ويقدم على أبي المعتنق لان التعصيب له وفي النسب لا يزوجه ابنا بالبينة الثالثة ان ابن الاخ يقدم على الجسد بناء على تقديم والده الرابعة العلم يقدم على أبي الجد كما نص عليه في البولي بخلاف النسب * (تنبيه) * قوله المعتنق قديهم ان هذا فيمن باشر المعتنق فلو تزوج عتيق بحرة الاصل وأنت بانية لان زوجهما موالى الاب وكلام الكفاية يقتضي أنه المذهب وهو الظاهر وان قال صاحب الاشراف التزويج لموالى الاب ثم أشار ما ذكره من ضابط من تزوج عتيقة

حاكم قبل وينبغي انه لا يحرم مطلقا اذا جازنا التحكيم ولو قال المصنف اذا عضل الولي لكان أخصر وأحسن
 اشموله اعصية الممتنع كزوجه وهل السلطان تزوج بالولاية العامة أو النيابة الشرعية وجهان حكاهما
 الامام ومن فوائده الخلاف انه لو اراد القاضي نكاح من غاب عنها او ما بان قلنا بالولاية زوجها أحد نوابه
 أو قاض آخر أو بالنيابة لم يعز ذلك وأنه لو كان لها وليان والاقترب غائبان قلنا بالولاية قدم عليه الحاضر
 أو بالنيابة فلا وافي البغوى بالاول وكلام القاضي وغيره يقتضي صحة صحيح الامام في باب القضاء فيما اذا
 زوج للغيبة انه يزوج بنية اقتضتها الولاية وهذا الوجه (تنبيه) * اقتصر المصنف هنا في تزويج الحاكم
 على صورتين وذكر بعده انه يزوج عند غيبة الولي مسافة القصر واحرامه وارادته تزويج موليته ولا مسأوله
 في الدرجة والجنونة والبالغة عند فقد الجبر وقد جمع بعضهم المواضع التي يزوج فيها الحاكم في آيات فقال
 وتزوج الحاكم في صورتين * منظومة تحكي عقود جواهر
 عدم الولي وفقدته ونكاحه * وكذلك غيبته مسافة قاصر
 وكذلك انما وحيس مانع * أمة لمجبر توارى القادر
 احرامه وتعرز مع عضله * اسلام أم الفرع وهي لساكر
 فأهمل الناظم تزويج الجنونة البالغة وذكر انه يزوج عند انما الولي وسبأني ما فيه (وانما يحصل العضل)
 من الولي (اذا دعت بالغة عاقله) وشبهة كانت أوسفة (الى كف عوامت) الولي من تزويجه لانه انما يجب
 عليه تزويجهما من كفوف فان دعت الى غيره كان له الامتناع لان له حقا في الكفافة ويؤخذ من التعليل انما هو
 دعت الى هين أو محبوب بالباله اجابته فان امتنع كان عاضلا لاحق له في التمتع بخلاف ما اذا دعت
 الى أبذم أو أبرص أو مجنون لانه يعين بذلك وليس له الامتناع لنقص المهر أو لكونه من غير نقد البالد
 اذا وضعت بذلك لان المهر محض حقه ولو امتنع من نكاحها في تزويج التجليل فعن بعض المتأخرين انه ان
 امتنع للغرور من الخلاف أو لوقوع دليل التحريم عنده فلا ثم عليه بل شاب على قصده قال ابن شهبة وفي
 تزويج الحاكم حيثما نظر لانه بامتناعه لا بعد عاضلا اه وهذا ظاهر وفي زوائد الروضة لو طابت
 التزويج برجل واحدة كفافه وأنكر الولي رفع للقاضي فان ثبت كفافه الزمة تزويجها فان امتنع
 زوجها وان لم تثبت فلا ولا بد من ثبوت العضل عند الحاكم ليزوج بأن يحضر الولي والخطاب والمرأة
 فيأمر الحاكم الولي بالتزويج فيمتنع منه أو يسكت أو تقام البيعة عليه لتوارى وتعرز أو غيبة لا يزوج
 فيها القاضي (تنبيه) * اذا ظهرت حاجة الجنونة الى النكاح وامتنع الولي من تزويجها كان عاضلا
 فترد على حصر المصنف العضل فيما ذكره (فلو عينت) مجبرة (كفا وأراد الاب) أو الجدر الجبر كفا (غيره)
 فله ذلك في الإصح) لانه أكل نظرا منها والثاني يلزمه اجابتهما اعفا فالها واختاره السبكي والمعتبر في غير
 الجبر من عينته حتما كإقتضاه كلام الشيخين لان أصل تزويجها يتوقف على اذنتها (تنبيه) * قضية
 اطلاقه انما لو عينت كفا بأكثر من مهر المثل فزوجها من كفء آخر مجبر المثل انه يصح وبه صرح
 الامام في كتاب الطلاق وحكاه عنه في الكتابات

(فصل) * في موانع ولاية النكاح (لولاية الرقيق) فن أو مدير أو مكاتب أو مبعوض لنقصه فامة البعض
 قال البغوى في فتاويه لا تزوج أصلا لان تزويجها بالاذن مالك بعضه لا يجوز وباب التزويج مندر عليه
 لونه ولو جاز التزويج باذنه لكونه المنيك بعضه لجارله أن يزوجه وأقره الاسنوي وغيره وقال البلقي
 هذا مخرج على أن السيد يزوج بالولاية فان قلنا بالاصح انه يزوج بالملك تزويجها اه وهذا هو الظاهر
 لان ملكه تام ولهذا يجب عليه الزكاة (تنبيه) * أفهم نظية الولاية بجواز كون الرقيق وكبلا وهو صحيح
 في القبول دون الإيجاب كالمير في الوكالة (و) لا (صبي) لسبب ولايته (و) لا (مجنون) في حاله جنونه
 المطلق وكذا ان تقاطع جنونه كما صح في الروضة وان صح الرافعي في الشرح الصغير انه لا يريل الولاية

اعدم تمييزه وتعليق الرمن الجوان في المتعاقب فيروح الابعد في زمن جنون الاقرب دون افاقته ولو افاق
 الجنون وبقي آثار الجبل كعدة خلق لم تعد ولايته في أحد وجهي قال المصنف له - له الاصم وحرم به في
 الانوار ولو قصر زمن الافاقة جدا فهي كالعدم كما قاله الامام أو قصر زمن الجنون كيوم في سنة لم تغفل
 الولاية بل يتنار افاقته كالانغماء (و) لا (يختل التفرع بهم) وهو كبر السن (أو خجل) بضر بك
 الموحدة وسكانهم أو غرضاد في العقل وقيل انه بالاسكان مصدر ولا فرق في الجبل بين الاصلي والمعارض
 لجزءه عن اختيار الاكفاء وفي معناه من شغلته الاستقام والالام عن ذلك فان قبيل سكوت الالام ليس
 بأبعد من افاقة المنعم عليه فاما انشطر الافاقة في الانغماء وجب أن ينتظر السكون هادئة - بدبر عدم
 الانتظار يجوز أن يقال بزوجهها السامان لا الابدع كما في صورة الغيبة لا الالهية باقية وسدة الالام المانعة
 من المنار كالغيبة أوجب بأن الانغماء أم يعرفه أهل الخبرة بفعل مردا بخلاف سكوت الالام وان
 احتمل زواله والقياس على صورة الغيبة ممنوع لان الغائب يقدر على التزوج معها ولا كذلك مع دوام
 الالام المذكور (وكذا يجوز عليه بسفه) بأن بلغ غير رشيد أو بذرف ماله بعد رشده ثم سجر عليه لا ولاية
 له (على المذهب) لانه لا يلي أمر نفسه غيره أولى والمأربق الثاني وجهان أحدهما هدا والثاني يلي
 لانه كامل المنار في أمر السكاح وانما سجر عليه لملفقا ماله فان لم سجر عليه قال الراعي غيا بنبني أن زوال
 ولايته وهو مقتضى كلام المصنف هذا كالأروسة وهو المعتمد وان جزم ابن أبي هريرة بالزوال واستثارة
 السبكر وتوكل المحجور عليه بسفه في السكاح كتوكل الرقيق فيصعب في القبول دون الإيجاب ونخرج
 بالسهة المحجور عليه بفلس أو مرض فانه يلي السكاح نظره وان سجر عليه لملق العير لا لنقص فيه (ومتي كان
 الاقرب ببعض هذه الصفات) المانعة للولاية (فالولاية لا ابعد) لخروج الاقرب من أن يكون وليا فاشبه
 المردوم ونظاهر كلامه أنه لا فرق في ذلك بين النسب والولام حتى لو أعتق شخص أمة ومات عن ابن صغير
 وأن كانت الولاية للأخ وهو كذلك خلافاً قال انما في الولاء لهذا كمن فقد نفسه القمولى من العراقيين
 وصوبه البلقيني فبالسابع عادت الولاية كإبشير اليه لغلظة متى وكان ينبغي تأخير هذا عن ذكره
 الفسق واختلاف الدين ليعود اليهما أيضاً فالولاية تنتقل فيهما الى الابد ولو زوج الابد فادعى الاقرب
 أنه زوج بعد تأمله قال الماوردي فلا اعتبار به ما لو الرجوع فيه الى قول الزوجين لان العقد لما غلا يقبل
 فيه قول غيره ما وجزم فيما لو زوجهها بعد تأمل الاقرب انه لا يصح سواء أعلم بذلك أم لم يعلم (والانغماء ان
 كان لا بدوم غالباً) كالطاميل بهيجان المرة المصراة (انظر افاقته) قلها كالنام (وان كان يدوم) يوماً أو
 يومين أو (أياماً متفرقة) أيضاً على الاصح لانه قريب الزوال كالنوم (وقيل) لا تنتظر افاقته بل تنتقل
 (الولاية لا ابعد) كالجنون والسكر بلا تعد في معنى الانغماء فان دعت حاجتها الى السكاح في زمن الانغماء
 أو السكر فظاهر كلام الشنخين ان المألم لا يزوجهها وهو كذلك وان قال المتولي يزوجهها (ولا يفسد
 المعنى) في ولاية التزوج (في الاصح) لحصول المقصود بالبحث والسماع والثاني يقدح لانه نقص يؤثر في
 الشهادة فاشبه المصدر وفرق الأول بان شهادته اعمادت لتدبر التحمل ألا ترى أنها تقبل فيما احتمله قبل
 المعنى اذ لم يحتج الى اشارة كما سيأتي ان شاء الله تعالى في بابها ويحيى بخلاف الاعنى في الاخرس المفهوم
 لغيره مراده بالاشارة التي لا يختص مفهومها للفقول ولا ريب انه ان كان كاتباً تكون الولاية له فيوكل
 به لمن يزوجه موليته أو يزوجه وهذا مراد الروضة بانه سوى بين الاشارة الفهمية والكتابة وأسماها ابن
 المأرى لما روى الى تزوجه الى ولايته ولا ريب أنه لا يزوجه بها لانها كاتبة كما مررت الاشارة الى ذلك (ولا ولاية
 لفاسق) غير الامام الاعظم مجبراً كان أولاً فسق بشرب الخمر أولاً وان بسفه أولاً (على المذهب) بل
 تنتقل الولاية لا ابعد لحديث لا سكاك الا بولي مرشد واما الشافعي في معنده يسد صحيح وقال الامام أحمد
 انه أصح شيء في الباب ونقل ابن داود عن الشافعي في البويهي انه قال المراد بالرشدي الحديث العدل

ولانه نقص يقدح في الشهادة فجمع الولاية كلرق ولا يرد سيد الامه لانه يزوج بالمالك لا بالولاية كما هو في
المسئلة طرق جمعها بعضهم ثلاث عشرة طريقة أشهرها على ما قاله الشيخان طريقة القواين أحصهما عند
الاكثر من ما قاله المصنف فكان ينبغي أن يسير بالظاهر والقول الثاني انه يلى وبه قال مالك وأبو حنيفة
وجماعان لأن الفسقة لم ينعوا من التزويج في عصر الأولين وصححه الشيخ من الدين وعاله بان الوازع الطبعي
أقوى من الوازع الشرعي وأفتى الغزالي بأنه ان كان ولو سلب الولاية لا تنقلت إلى ما كرهه ماسق ولي والأفلا
قال ولا سبيل إلى الفتوى بغيره إذا فسق قد عم البلاد والعباد قال المصنف وهذا الذي قاله حسن وينبغي
العمل به واختاره ابن الصلاح في فتاويه وقال الأذرى ليس هذا مخالفا للمشهور وعن العراقيين والنص
والحديث بل ذلك عند وجود الحاكم المرضى العالم بالأهل وأما غيره من الجهلة والفساق فمكالمهم كما صرح
به الأئمة في الوديع وتوفي غيرها اهـ والوجه إطلاق المتن لأن الحاكم يزوج للضرورة وقضاؤه نافذ أما الامام
الاعظم فلا يقدح فسقة لأنه لا ينعزل به فيزوج بناته وبنات غيره بالولاية العامة تخفيما الشأن فعليه انما
يزوج بناته إذا لم يكن اهن ولي غيره كبنات غيره يزوج الفاسق نفسه لان غايته أن يضربها ويحتمل في حق
نفسه ما لا يحتمل في حق غيره ولهذا يقبل اقراره على نفسه ولا تقبل شهادته على غيره والفسق يتحقق
بارتكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة ولم تغلب طاعته على معاصيه ولا يلزم من أن الفاسق لا يلى اشتراط
أن يكون الولي عدلا لان بينهما واسطة فإن العدالة ملكة تحمّل على ملازمة التقوى والصبي إذا باغ
ولم يصد منه كبيرة ولم تحصل له تلك الملكية لا عدل ولا فاسق وقد نقل الامام والغزالي الاتفاق على أن المستور
يلى وأثبت غيره ما فيه خلافا وأصحاب الحرف الدنيئة يولون كزوج في الرخصة القطع به بهم حكايته
وجهين وحيث منعنا ولاية الفاسق فقال البغوي إذا تاب زوج في الحال وكذا ذكره الخوارزمي وذكر
المتولي وغيره نحوه في العضل ووجه بان الشرط في ولي النكاح عدم الفسق لا قبول الشهادة المعتبر فيها
العدالة المتقدم تعريفها والاستبراء انما يعتبر بقبول الشهادة وهذا هو المعتمد لانه بالتزويج في العضل زال
ملاجله عصى وفسق قطعا وبتوبته عن فسق آخر صار مستورا للعدالة وتقدم انه يزوج وقال ابن المقرئ
لا يزوج في الحال بل لا بد من الاستبراء قياسا على الشهادة (ويلى) على الاصح المنصوص (الكافر)
الاصلي (الكافرة) الاصلية ولو كانت عتيقة مسلم واختلف اعتقادهما فيزوج اليهودي نصرانية
والنصراني يهودية كالآثار لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض وقضية التشبيه بالآثار انه
لا ولاية لحربي على ذمية وبالعكس وأن المستأمن كالذي وهو كما قال شيخنا ظاهر وصححه البلقيني ومركب
الحرم المفسق في دينه من أولياء الكافرة كالفاسق عندنا فلا يزوج موليته بخلاف ما إذا لم يرتكب ذلك
وان كان مستورا فيزوجه كما تقرر وفرقوا بين ولايته وشهادته حيث لا تقبل وان لم يرتكب ذلك بان الشهادة
بمحض ولاية على الغير فلا يؤول لها الكافر والولي في التزويج كما راي حفظ موليته برأي حفظ نفسه أيضا في
تحسينه او دفع العار عن النسب وصورة ولاية النصراني على اليهودية أن يتزوج نصراني يهودية فيجبي له
منها بنت فإذا بلغت خبرت بين دين أبيها وبين دين أمها افتخار دين أمها * (تنبيه) * ظاهر كلامه انه لا فرق
بين أن يكون زوج الكافرة كافرا أو مسلما وهو كذلك لكن لا يزوج المسلم قاضيه بخلاف الزوج الكافر
لان نكاح الكفار صحيح وان صدر من قاضيه أم المرد فلا يلى مطلقا على مسألة ولا مردنة ولا غيره ما
لا تقطاع الموالاة بينهم وبين غيرهم ولا يزوج أمته بك لا يتزوج وأقهم كلام المصنف أن الكافر لا يلى مسلمة
ولو كانت عتيقة كافر ولا مسلم كافرة وهو كذلك لعدم الموالاة بينهما نعم لولي السيد تزويج أمته الكافرة
كالسيد الاتي ببيان حكمه وللغاضي تزويج الكافرة عند تعذر الولي الخاص والمسلم توكيل نصراني ونجوسي
في قبول نصرانية لانها يقبلان نكاحها لانفسهما لا في نكاح مسلمة فلا يجوز لهما نكاحها بحال بخلاف
توكيلهما في طلاقها لانه يجوز لهما طلاقها ويتصور بأن أسلمت كافرة بعد التحول فطلقها وزوجها ثم أسلم

في العدة أما إذا لم يسلم في العدة فإنه يقيى انما بآيات منه بالامها ولا اطلاق ولا صرافي ونحوه فوكيل مسلم في
 نكاح كتابية لا في نكاح مجوسية ونحوها لان المسلم لا يجوز له نكاحها بحال ولا معسر فوكيل الموسري
 نكاح الامة لان الموسر من أهل نكاحها في الجملة وان لم يتمكن في الحال لعنى فيه فهو كمن له أربع زوجات تركه
 رجل ليقبـل له نكاح امرأة وهذه المسائل قد مرأكثرها في كتاب الوكالة (واحرام أحد العاقدين)
 من ولي ولو حاكما أو زوج أو وكيل عن أحدهما (أو الزوجة) نفسك ولو فاسدا (يمنع صحة النكاح)
 الحديث المحرم لا ينكح ولا ينكح رواه مسلم والكاف بكسوره فيهما والياء مفتوحة في الأول مضمومة
 في الثاني (ولا ينقل) الاحرام (الولاية لا ابد) لانه لا يلزم الولاية لبقاء الرشد والنظر واما يمنع النكاح
 كما يمنع احرام الزوج أو الزوجة وقوله (في الاصح) يرجع لمقتل الولاية فقط وادالم ينقلها (فيزوج
 السامع عند احرام الولي لا ابد) لان تأثير الاحرام يمنع الانعقاد مع بقاء الولاية لبقاء الرشد والبطر
 والثاني ينقل لا بد كاليتون ورجح في المطالب * (تنبيه) * ظاهر كلامه أنه لا يرقى مدة الاحرام بين
 طوإه واقصرها وهو كذلك وان قال الامام والمذنب وغيرهما ان ذلك يجهل في طوإها وكفى الغيبة وكذا لا يصح
 نكاح المحرم لا يصح اذنه لعبده الحلال في النكاح ولا اذن المحرمة لعبدها في الاصح في المجموع ومثل
 اطلاق المصنف كل محرم حتى الامام والقاضي كما قدرته في كلامه وفيما حوجه أنه يصح لقوة ولا ينهما ويجوز
 أن ترف الى المحرم زوجته التي عندها قبل احرامه وان ترف المحرمة الى زوجها الحلال والمحرم وينفقد
 النكاح بشهادة المحرم لانه ليس بعائد ولا معقود عليه لكن الاولى أن لا يحضر وتصير رجعة لان الاستدامة
 كلاما لك في دوام النكاح وقول المصنف وأل الزوجة قال الادري كان ينبغي أن يقول أو أحد الزوجين
 فان الطاهر أنه لو أحرم أصبي باذن وليه الحلال أو العبد باذن سيده الحلال فعقد على ابنه أو عبده جبراً
 حيث فواء أو بادن سابق لم يصح كذا كره في الرضة (قلت) أنشدنا من الرافعي في الشرح (ولو أحرم الولي أو
 الزوج) بعد توكيله في التزوج (فعقد وتكيله الحلال لم يصح) العقد (واقته أعلم) لان الموكل لا يملك ففرعه
 أولى وأيضاً الوكيل في النكاح سفير محض فكان العاقد هو الموكل ولا ينزل الوكيل باحرام موكله به عقد
 بعد النكاح ولو عقد الوكيل واختلاف الزوجان هل وقع قبل الاحرام أو بعده صدق مدعى الصحة بينهما لان
 الطاهر في العقود الصحة ولو وكل محرم حلالاً في تزويجه أو أدنت محرمة لوليها أن يزوجها أصح سواء
 أقال كل تزويج بهـ د النكاح أم أطلق لان الاحرام اعم يمنع الانعقاد دون الاذن وان شرط صدوق
 العقد في الاحرام لم يصح التوكيل ولا الادب ولو وكل حلال محرم بالوكيل حلالاً في التزوج صح لانه صغير
 محض قال الزركشي هذا اذا قبله وكل عن نفسك فان قال له ذلك ينبغي أنه لا يصح كذا وكروا مثله فيما
 اذا وكل الولي المرأة لتوكل عن نفسها من يزوجها قال شيخنا والوجه الصحة ويفرق بأن المرأة ليست
 أهلاً للتزوج أصلاً بخلاف المحرم فانه في ذاته أهل لذلك وانما عرض له مانع يزول عن قرب اهـ لكن
 كلام الزركشي مطابق فان حمل على انه لم يقيد التزوج بحال الاحرام فما قاله شيخنا في الرد عليه صحيح وان
 حمل على التقييد بحال الاحرام فما قاله الزركشي صحيح كقولنا المحرم الحلال زوجني حال احرامه فلم
 يخرج بينهما محل النزاع * (فائدة) * لو تزوج المصلي ناسياً للصلاة صحته مسلاته ونكاحه بخلاف المحرم
 لو تزوج ناسياً للاحرام لم يصح نكاحه لان جارة المحرم غير صحيحة وعبارة المصلي صحيحة (ولو غاب) الولي
 (الاقرب) نسباً أو ولاء (الى مرحلتين) ولا وكيل له حاضر بالبدل أو دون مسافة القصير (زوج السلطان)
 أي سلطان بلدها أو نائبه لاسطاعت غير بلدها ولا ابد على الاصح لان الغائب ولي التزوج
 حق له فاذا تدر استيف ومثابه عن الحاكم وقيل يرتجح الا بعد كالجئون قال الشيخان والاولى للقاضي
 أن يأذن لا بعد أن يزوج أو يستأذنه فيزوج القاضي العروج من الخلاف (ودونهما) أي المرحلتين
 (لا يزوج الإباذنه في الاصح) لقصر المسافة فيراجع فيحضر أو يوكل كلوا كان مقبلاً والثاني يزوج لئلا

تتضرر فوات الكف الراغب كالمسافة المأهولة وعلى الأول لو تعذر الوصول إليه لفئة أو خوف جاز
للسلمان أن يزوج بغير إذنه قاله الروياني قال الأذري والظاهر أنه لو كان في البلد في سجن السامان وتعذر
الوصول إليه أن القاضي يزوج ويرزوج القاضي أيضا عن المفقود الذي لا يعرف مكانه ولا موته ولا حياته
لتعذر ذلك كما هو من جهة فاشبه ماذا فعل هذا إذا لم يحكم بموته والأزوجه الأبعد والقاضي التحويل على
دعواها غيبه ولها وانما خطبة عن النكاح والعدلان العقود يرجع فيها إلى قول أرباب الكن يستحب
اقامة البيعة بذلك ولا يقبل فيها الأشهاد مطلقا على باطن أحوالها قال الرافعي بعد ذكره استحباب
اقامة البيعة فعلى هذا لو أُلحقت في المطالبة ورأى القاضي التأخير فهل له ذلك وجهان أظهرهما أنه ذلك
احتياطاً للأنكحة وله تخفيفها انما لم تأذن للغائب أن كان ممن لا يزوج الاباذن وعلى أنه لم يزوجها في
الغيبه ومثل هذه الميّن التي لا تتفق بدعوى هل هي واجبة أو مندوبة وجهان ويظهر الأول احتياطاً
للإيضاح ولو زوجها الحاكم غيبه ولها ثم قدم وقال كنت زوجتها في الغيبه فقدم نكاح الحاكم ويظهر ما لو
باع عبد الغائب لدين عليه فقدم وادعى بيعه حيث يقدم ببيع المالك بأن انما كفي النكاح كولي آخر ولو كان
لها وليان فزوج أحدهما في غيبه الآخر ثم قدم وادعى بيعه كاف البيعة ولو باع الوكيل ثم ادعى الموكل
بيعه فكذلك على الاظهر في النهاية فان أقام الولي بيعة بسبقه قدم نكاحه وسيأتي بيعة التفصيل في الوليين
فيأتي مثله هنا (وللعجب) لمولته (التوكيل في التزوج) منها (بغير إذن) كما يزوجها بغير إذن
لكن ليس له استئذانها ويكتفي سكوتها (ولا يشترط) في جواز توكيل المهر (تعيين الزوج) للوكيل
(في الاظهر) لأنه تلك التعيين في التوكيل فهلك الاطلاق به كافي البيع وسائر التصرفات والشأن بشرط
ذلك لا اختلاف الاغراض باختلاف الأزواج وليس للوكيل شفقة ندعوه إلى حسن الاختيار وأجاب الأول
بأن شفقة الولي يدعوه إلى أنه لا يוכל الا من يتق بظفره واختياره (وبحسب) حتما (الوكيل) عند
الاطلاق (فلا يزوج غير كفء) لأن الاطلاق مقيد بالكف ولا كف مع طيب أكفاء منه فان زوج به لم يصح
(وغير المهر) لكونه ذمياً أب أو جداً أو كونه اثيباً (إن قالت له وكل وكل) يتناول كلامه ثلاث صور الأولى
قالت له زوج وكل فله الأمران حرماً الثانية قالت له وكل وسكنت من التزوج فله التوكيل حرماً وظاهره
أنه لا يزوج بنفسه وليس مراد بل له ذلك الثالثة أذنت له في التوكيل وتمتته عن التزوج بنفسه فله ظاهراً
الأذن وليس مراد بل الأذن باطن لأنها منعت الولي وردت التزوج إلى الوكيل الاجنبي فاشبه التفويض
إليه بـ (وإن) أذنت له في التزوج (وتمتته) من التوكيل (فلا) يוכל ونفى الامام والبخاري
الخلافاً فيه عملاً باذن المأمور بالاذن ولم تأذن في تزويج الوكيل بل تمت عنه (وإن قالت) له
(زوجني) ساكتة عن التوكيل والنهي عنه (فله التوكيل في الاصح) لأنه بالاذن متصرف بالولاية
فاشبه الوصي والقيم وهما ايضاً كان من التوكيل بغير إذن بل هو أولى منهما لانها ما تابان وهو ولايته أصلية
بالشرع وأذن في التزوج بشرط في صحة تصرفه وقد حمل الشأن لانه يتصرف بالاذن فلا يוכל الا بالاذن
كالوكيل وعلى الأول لا يشترط تعيين الزوج للوكيل فان عينت في اذنها الولي شخصاً وجب تعيينه
للكيل في التوكيل واللام يصح النكاح وان زوجها الوكيل من المهيّنات فالان التفويض المطابق مع أن
المطالب معين فاسد وهذا كقولنا ولي الطفل للوكيل بيع ماله بدون ثمن المثل فباعه الوكيل بثمن المثل
فانه لا يصح لفساد صيغة التفويض (ولو وكل) غير المهر (قبل استئذني في النكاح لم يصح) التوكيل
(على الصحيح) المنصوص لانه لا يملك التزوج بنفسه حيث قد فكيف يוכל غيره والثاني يصح لانه يولي تزويجها
بشرط الاذن فله تفويض ماله لغيره * (تنبيه) * كان الأولى أن يقول قبل اذنها لان استئذانها بغير إذن
لا عبرة به وقد يفهم كلامها أن أذنته لم يعلم فوكل أنه لا يصح وشيئ كما قال الزركشي الصحة كالتصرف
الفضولي وكان وكيله في نفس الامر ولم يكن لها ولي سوى الحاكم وأمر رجلاً بتزويجها قبل أن تأذن له

في تزويجها فزوجها باذنتها مع بقاءه على ان استجابة الحائز من معين كتحليف ومعاينة شهادة شجرى
 بحري الاختلاف ولو كانت القاضى اذنت لاني ان زوجتي فان عتق فزوجتي هل يصح الاذن أولا الظاهر
 كما قال الزركشي البعلان ولو وكل الجبر وجلا ثم زالت البكارة يوم عتق الزوج هل تبطل الوكالة أولا لكن
 لا يزوج الا باذن الوجة الاول ولو ذل الوكيلة في النكاح فزوج في فلانة تمن فلان وكان مسلان ولم المسق
 أيها ثم انتقلت الولاية لالاب اذ قاله زوجها من أيها فانت الالاب وانتقلت الولاية لالانح مثلا هل الوكيل
 تزويجها ممن صار واليا الظاهر كما قال الزركشي المص (وليقل وكيل الولي) للزوج (زوجتك بنت فلان)
 أي زيد مثلا فيقبل (تنبيه) قضية قوله بنت فلان جواز الاقتصا على اسم الالاب وبطلان كانه كانت عمرة
 بذكر الالاب والا فلا بد أن يذكر صفتها ويرفع نسبها إلى أن يتبقى الاشتراك كما أبو حنيفة من كلام
 الجرجاني (وليقل الولي لو وكيل الزوج زوجت بنتي فلانا) أي موكله (فيقول وكيله قلت نكاحها)
 فان ترك لفظا لم يصح العقد كما لو قال الزوج قبلت ولم يقل نكاحها أو تزويجها مع ذلك ففعل الا كلفه
 بما ذكر في الاولى اذا علم الشهود والزوج الوكيلة وفي الثانية اذا علمها الشهود والولي والاباحتاح الوكيل الى
 التصريح بينهما (تنبيه) فديهم قول المصنف فيقول انه لا يجوز تقديم القبول على الاحتياج كقول
 وكيل الزوج قبلت نكاح فلانة لمن فلان فيقول الولي زوجها فلانة وليس مراد فان التي حرمه في الروضة
 الجواز وما في ما يدل عليه (مروع) لو قال الولي لو وكيل الزوج زوجتك بنتي فقال قبلت نكاحها الموكل لم
 يصح العقد لعدم التوافق فان قال قبلت نكاحها وسكت العقد له ولا يقع العقد للموكل بالدية بخلاف
 البيع لان الزوجين هبة ثابتة الثمن والمثل في البيع فلا بد من ذكرهما ولو ان البيع يرد على المال وهو
 يقبل النقل من شخص الى آخر يجوز أن يقع للوكيل ثم ينتقل للموكل والنكاح يرد على البضع وهو لا يقبل
 العقد وانكار الموكل في نكاحه لا ووكالة يعمل النكاح بالوكالة بخلاف البيع فو رعه للوكيل كما مر في كتاب
 الوكالة وليقل وكيل الولي لو وكيل الزوج زوجت فلانة فلا ما يقول وكيل الزوج قبلت نكاحها له ولو قال وكيل
 الزوج قبلت نكاح فلانة لمن فلان فقال وكيل الولي زوجها فلانا مع لان تقديم القبول على الاحتياج جائز
 كما مر فان اقتصر وكيل الولي على قوله زوجها لم يصح كما لو تقدم على القبول ولو أراد الالاب أن يقبل النكاح
 لابنه بالولاية فلا يقله الولي زوجها فلانة بل يقول الالاب قبلت نكاحها لابني ولا يشترط في التوكيل
 بقبول النكاح أو احتجابه ذكر المهر فان لم يذكر الزوج فيه مقدله وكيله على من يكافئه بمهر المثل فادونه فان
 عقد بما فوقه صح بمهر المثل قياسا على تأثيره في الخلع بخلاف في الانوار من حرمه بعدم الهبة وان عقد
 وكيل الولي بدون ما قدره الولي صح بمهر المثل خلافا لما جرى عليه ابن المقرئ من عدم الهبة وان عقد
 وكيل الزوج باكثر مما اذنت فيه الزوج صح بمهر المثل على المذهب المصو كما قاله الزركشي خلافا لما في
 الانوار من الحزم بعدم الهبة ولو قال الولي لو وكيل زوجها بشرط وهن أو صمين بالمهر فلم يعتدل لم يصح
 تزويجه بخلاف ما لو قال زوجها بكذا وخذه رهنا أو كفيلًا فزوجها ولم يعتدل فان العقد يصح كافي البيع
 فيها ولو وكله أن يزوجها امرأتين لم يعين المرأتين لم يصح التوكيل كافي الوكالة بشرط عدم بطلان أولي بخلاف
 ما لو قال زوجتي من شئت فيصنع لانه عام وما ذكر مطلق ودلالة العام على أفرادها ظاهرة بخلاف المعلق
 لا دلالة له على فرد بخلاف ما لو وكلت المرأة أو الولي فانه لا يشترط تعيين الزوج كما لم يأت في الزام الزوج من
 الحقوق ولا كذلك هي ولو قال شخص لا تزوجني فلانة بعد ذلك هذا مثلا ففعل صح وبطلت المرأة في أحد
 وجهين رجه الا ذرى وهو قرض في أحد وجهين رجه الا ذرى أيضا (ويلزم الجبر) وهو الالاب أو الجلد
 بنصب الجبر لمفعولا (تزوج) بالرفع على انه فاعل مؤنر (مجنونة) أطبق جنونها (بالغة) محتاجة
 ولو نكحها لا كنسائها المهر والنفقة وربما كان جنونها الشدة الشبق (ومجنون) بالغ أطبق جنونه (ظهرت
 حاجته) للنكاح فظهرت رغبته فيه ما بدورانه حول النساء وتعلقه بهن أو بتوقع شفائه بالوطء يقول عبد بن

من الأطباء انه هو المصلحة المترتبة على ذلك فان تقطع جنونهما لم يزوجا حتى يطقا و يأذنا معلوم أن ذلك في غير البكر ويشترط وقوع العقد في سال الافاقه * (تبيينه) * لوقال المصنف يزوجان بكبر الحاجة لكان أولى اذا لفرق بينهما وقول الشارح والحكمة في الحاجة بينهما أن تزويجهما يفيد المهر والنفقة وتزويجه بغرمه اياهما بحسب مافهمه اذ وجود الحاجة كلف فيهما واذاع بر شيخنا في منهجه بمقتله واعتذر عن المصنف بان البلوغ مظنة الاحتياج الى النكاح ولهذا لم يقيد المجنون بالبلوغ لدلالة الحاجة عليه وقيل ان ذلك مشتمل على النوع المسمى في البديع بالاجتبال وهو ان يحذف من أول الكلام ما أثبت آخره وعكسه فحذف ظهور الحاجة في المجنونة وأثبت البلوغ فيها وحذف البلوغ في المجنون وذكر الحاجة فيه فهو ظاهر قوله تعالى فتهتافتل في سبيل الله أي مؤمنة وأخرى كافرة أي تقاتل في سبيل الشيطان ولا يخالف هذا قول المصنف الاتي ويزوج المجنونة أب وجود ان ظهرت مصلحة ولا تشترط الحاجة لان ذلك في جواز التزويج له وهذا في لزومه ولو احتاج مجنون لمن يخدمه وليس في تخارجه من يقوم بخدمته وموثن النكاح أخف من شراء أمته وموثنها فانه يزوج نص عليه فان قيل الزوجة لا يلزمها خدمة زوجها وان وعدت وبما لاني أجيب بان طبعها يدعوها الى خدمته والوازع الطبعي أقوى من الشرع فقدم عليه و (لا) يلزم المحبر تزويج (صغيره) (لا) (صغيره) سواء أ كانا قائلين أم مجنونين لعدم الحاجة في الحال وسيأتي الكلام على الجواز والمراد بالصغيرة الصغيرة البكر فان الصغيرة الثيب العاقلة لا تزوج بحال كامل (ويُلزم المحبر) بالنصب وهو الاب والجد (وغيره ان تعين) كاخ واحد أو عم (اجابة) بالرفع (ماتمة التزويج) البالغة ان دعت الى كفاء قصدها فان امتنع أثم كالفاضي أو الشاهد اذ انعين عليه القضاء أو الشهادة وامتنع وقيل لا يلزمه الاجابة ولا يأثم لان الغرض يحصل بتزويج الحاكم (فان لم يتعين) غير المحبر (كاخوة) أشقاء أولاد (فسألت بعضهم) التزويج (لزمه الاجابة) اليه (في الاصح) لئلا يؤدي الى التواكل فلا يعطوها والثاني المنع لما كانه بغيره وهما كالوجهين في الشهود اذ اذا طالب من بعضهم أداء الشهادة وقضية الاقل انه يصير بالامتناع عاضلا فيزوج السلطان قال الزركشي وهو مشكل اذ كيف يزوج مع وجود ولي آخر في درجة الممتنع والأقرب انه يزوج هنا بذمتهم وينبغي ضبط مدة المراجعة بمسافة القصر اه وما قاله مخالف للروضة وأصلها من أن السلطان انما يزوج عند امتناع الجميع وتقدم كيفية العضل فلا يتقدم مدة (واذا اجتمع أولياء) من النسب (في درجة) ورتبة (كاخوة أشقاء أولاد) أو أعمام كذلك وأذنت لكل منهم بانفراده أو قالت أذنت في فلان فمن شاء منكم فليزوجني منه (استحب أن يزوجهما أفقهم) بباب النكاح لانه أعلم بشرائعهم بعده أو بعدهم كلفي الروضة لانه أشق وأحرص على طلب الحنف (و) بعده (أسهم) لزيادة تجربته (برضاهم) أي رضا الباقي لانه أحوج للمصلحة لتجتمع الآراء ولا يتشوش بعضهم باستئثار بعض فان زوجها المفضل برضاها بكفء صح ولا اعتراض الباقي أو بغير كفاء علم يصح حتى يجتمعوا ولو عينت بعد اطلاق الاذن واحد لم ينزل الباقي ولو أذنت لاحدهم لم يزوج غيره ولو قالت الزوجي اشترط اجتماعهم في الاصح أما أولياء العتق فيجب اجتماعهم في العقد ولو بو كالة نعم عصبه للمعتق كالقارب (فان تشاوروا) بان قال كل منهم أنا أزوج ولم يرزوا واحدا منهم وقد أذنت لكل منهم ولتعد الخاطب (أقرع) بينهم وجوباً طعنا للزراع فن خرجت قرعته وزوج ولا تتعل ولاية السلطان أما اذا تعدد الخاطب فانه يعتبر رضاها وان رضيت بالجميع أمر القاضي بتزويجها من الاصلح لها منهم أي بعد تعيينه ولو أذنت لجماعة من القضاة على أن يستقل كل منهم بتزويجها فتنزعوا فيمن يزوج قال الزركشي والظاهر انه لا يقرع لان كلامهم مأذون له في الانفراد ولا يحاطل فيه فليبادر الى التصرف ان شاء بخلاف الولي وأطلق ابن كنج ان الذي يقرع بين الأولياء هو السلطان وقال ابن داود يندب أن يقرع السلطان فان أقرع غيره جاز وهذا أوجه (فلو زوجها) بعد القرعة (غير من خرجت قرعته وقد أذنت لكل منهم) أن يزوجه (صح)

تزويجه (في الأصح) لا إذن فيه والثاني لا يصح ليكون للقرعة فائدة وأجاب الأول بأن فائزتها قطع
 النزاع بينهم لا سلب الولاية عن لم يخرج له وخرج بقيد خروج القرعة لأحدهم ما لو بادر أحدهم تزوج
 مع المتأخر قبل القرعة فإنه يصح قطعا بلا كراهة لأنه لم يوجد ما يميز حق الولاية به - يرد بقوله وقد أذنت
 لكل منهما ما لو أذنت لأحدهم تزوج الآخر فإنه لا يصح قطعا كما مر (ولو) أذنت لهما في التزوج (وزوجها
 أحدهم) أي الأولياء المستوفين في الدرجة (زيدا) وهو كفء (والآخر عمرًا) كذلك أو أذنت لأحدهم أن
 يزوجهما من زيد ولا تخوان بزوجهما من عمرو وزوجهما أو وكل المبرر - لا يزوجهما الولي زيد والوكيل عمرًا
 أو وكل رجلين فزوجهما من كفاين قلناه المسئلة خمسة أحوال - شرح المصنف في أولها بقوله (فان عرف
 السابق) منها ما يبينه أو تصادق - معتبر وهو (المصحح) وان دخل بها المسبوق والآخر باطل ثم شرع في تأنيها
 بقوله (وان وقع) أي التزويج (معًا) وتعدد الحاطب ثم شرع في ثالثها بقوله (أو جهل السابق والمعية)
 فيها (بإطلاق) أما في الأولى فلان الجمع ممتنع وليس أحدهما أولى من الآخر فتعين بطلانها وأما في
 الثانية لانها ان وقع معًا تدعى أو مرتبًا فلا اطلاع على السابق منها وإذا تعذر امضاء العقد لعاد
 الأصل في الإبطاع الحرمة حتى يتحقق السبب المبيع فان اتحد الحاطب في الصورة الأولى بان أو يجب كل من
 الوليين له معًا صح ويقبل كل من الإيجابين ويستحب في الصورة الثانية أن يقول القاضي فسخت السابق
 منهما أو بامرهما أو أحدهما بالتعاقب ليكون نكاحها بعد على يقين الصحة ويثبت للقاضي هذه الولاية في
 هذه الحالة المفردة قلناه المتولى وغيره ثم شرع في رابعها بقوله (وكذا لو عرف سبق أحدهما) أي التزويج
 (ولم يتعين) بان آيس من تعيينه ولم ترجع معرفته بإطلاق (أيضًا) على المذهب (أما الثاني) منها فظاهر وأما
 الأول فلهذا مضاء لعدم تعيينه والمار بق الثاني قولان أحدهما هذا والثاني مخرج من ظاهر المسئلة في
 الجمعين أنه يوقف الأمر حتى يتبين فإرجح معرفته وجب التوقف كذا في المختار * (تنبيه) * ظاهر
 كلام المصنف أن النكاحين يبطلان ظاهرا وباطنا فيما إذا علم السابق دون السابق وعند جهل السابق
 والمعية قال الأذري وهو الذي اقتضاه كلام الشيخ أبي حامد وغيره والذي في الروضة ينبغي أن يقال الأصح
 أن جرى نسخ من الحاكم فسخ باطنا والأفلا لان المراد بالمحصل له العوض عادليا المعوض كالبايع
 إذا أفلس المشتري بمن سلعت عادت إليه بفسخ الحاكم ملكا ظاهرا وباطنا ثم شرع في خامسها بقوله
 (ولو سبق معين ثم اشتبه) بالآخر (وجب التوقف حتى يتبين) السابق لجواز التذكرة لنا صحة
 العقد فلا يرتفع الإيقين فيمتنعان منها فلا يحل لواحد منهما الاستمتاع به ولا تتكح غيرهما إلا بينوتهما
 منهما بان يطلقاها أو يمجوتا أو يطلقاها أحدهما ويموت الآخر وتقتضي هاتمان موت أحدهما ولا يباي
 بمول ضررها كزوجة المفقود والذي انقطع عنها بمرض ونحوه فانها تصير إلى من اليأس مع الضرر
 ولها طلب فسخ نكاحها في هذه الحالة لتضررها بسبب التوقف للأشكال كالعيب كقوله الشبان
 في موانع النكاح * (تنبيه) * هذا كله إذا كانا كميان كما تقر فإن كانا غير كفاين فنكاحهما
 باطل أو أحدهما كفء فنكاحه هو الصحيح وان تأخر وهو يتحول على ما إذا لم يرضوا بكل منهما وحيث
 قلنا بالتوقف فبان في مدته أحدهما وقف من تركته ميراث زوجة ان لم يكن له غيره والآخر فبها من
 الربع أو الثلث أو ماتت هي وقف ميراث زوج إلى تبين الحال أو الإصلاح ولا يطلب أحدهما بالآخر
 للأشكال ولا يسبيل إلى الزام مهرين ولا إلى قسمته مهر عليهما وفي مطالبتهما بالنفقة وجهان أحدهما عند الإمام
 والغزالي لعدم التمكن والأصل الرباع وجبها ليس من جهتهما وعند ابن كجب وغيره من صورة
 العقد وعدم النشوز مع حبسها وكلام الرافعي في الشرح الصغير يقتضي ترجيح وهو المعتمد وليس في
 الروضة عدم تأصيلها تصرح بترجيح وعلى الوجوب يوزع عليهما فان تعين السابق منها وقد انطلقا لم يرجع
 الآخر عليه بما أنفق إلا إذا أنطق بأذن الحاكم كما صوبه الاسنوي وغيره وقال أبو عاصم العبادي يحتل

أن يقال إنما يرجع إذا اتفق بينهما إذن الحاكم وجمنا قطعاً من كج كذا في الروضة وأصلها أو جرى على
هذا ابن المنزلي ووجهه شيئاً بأن الاذن هنا بمعنى الزام واللازم للشخص لا يرجع به ومع هذا فالأوجه
الاولى. انتهى فم كاه عند اعراف الزوجين بالاشكال (فان ادعى كل زوج) منهما عليهما أو أحدهما فمنا
وكل كفارة كمر أو عند اسقاط الكفارة (عليها بسبقه) أي سبق نكاحه معيناً ولو عبر به كان أولى
(سمعت دعواهما بناء على الجديد وهو قبول اقرارها بالسهل) لئلا يتعلل دعاهما فان لم يقبل
اقرارها لم نسمع اذ لا فائدة فيه وخرج بقوله بسبقه أي سبق نكاحه ما اذا ادعى عليهما أنه لم يقبل
أحد النكاحين فأنتم الان نسمع أيضاً كالجزم به في الروضة كأصلها للجهل بالمدعى وقال السبكي نص الام
يقضي أنها تسمع للعاجلة * (تنبيهه) * قوله فان ادعى كل زوج أي عليهما كما ذكرته وصرح به في
الجزءين ففهمه قول المصنف علمه وخرج به دعوى كل من الزوجين على الآخر فلا تسمع لان الحرية لا تدخل
تحت اليد فليس في بدو واحد منهما ما يدينه الآخر ولا يخرج من الزوجين على الآخر فلا تدخل
تحت اليد من حيث لزوجة معاقبة وخرج به أيضاً الدعوى على الولي وحكمه ان كان مجبراً سمعت ويحلف
وان كانت كبيرة على الاصح والا فلا لان اقراره لا يقبل ثم ان حلف فلا مدعى منهما تحلف اليمين أيضاً
بعد الدعوى عليهما فان نكحت حلف المدعى اليمين المردودة وثبت نكاحه وكذا ان أقرت له ولا يقدح فيه
حلف الولي (فان أنكرت) عليها (حلفت) بضم أوله بخطه على نفى العلم لان اليمين توجهت عليها
بسبب فعل غيرها ويستثنى من تحليفها ما لو كانت خرساء أو معتوهة أو صبية أو خرساء بعد التزويج
فليس عليها عيز وينسخ النكاح كما نقله الجوزي عن النص وأما اقرار الخرساء فسيأتي * (تنبيهه) *
قضية كلامه الا كفاءة يمين واحد وهو أحد الزوجين قال به القفال والوجه الثاني يجب لكل منهما يمين
وان رضيا يمين واحدة به قال البغوي وهو الاوجه كبره السبكي ولو حلفها الحاضر فهل للعائب
تحليفها أم يزدحق كل منهما عن الآخر ولان الواقعة واحدة وجهان والوجه الاول كما يؤخذ من
ترجيح ماسر ومحل الخلاف اذا حلفت انه لا تعلم سبعة ولا تاريخ العقدين فان انتصرت على انها لا تعلم
سبعة تعين الحلف للثاني وأجرى هذا الخلاف في كل خصمين يدعيان شيئاً واحداً اذا حلفت لهما بقي
الاشكال وفي بقاء الدعاي والتحالف بينهما وجهان أحدهما لا وهو مانص عليه الشافعي والاعراقيون
وغيرهم كما جاء جماعة منهم ابن الرقعة وصرح كغيره تفريعاً عليه بطلان النكاحين واثباتهما وهو
مانق له الرازي عن الامام والغزالي لانهما حلفت على نفى العلم بالسبق وهو لا ينافي بحريان أحد
العقدين على الصفة والمجتمع انما هو ابتداء الدعاي والتحالف بينهما من غير ربطا للدعوى بهما والاول
كما قال شيخنا أوجه فان ردت عليهما اليمين خلفاً أو نكلاً بقي الاشكال وقياس ماسر من ابن الرقعة ان
يقال فان خلفاً أو نكلاً بطل نكاحهما كالأول اعترفا بالاشكال وبه صرح الجرجاني واقضاء كلام غيره
وجرى عليه شيئاً في شرحه على المهجعة وان حلف أحدهما اليمين المردودة وثبت نكاحه وحلفان على
البت لانهما يحلفان على فعل أنفسهما بخلاف المرأة كما مر (و) على الجديد أيضاً (ان أقرت) بالسبق
(لأحدهما نكاحه) منها باقرارها ويصح اقرار الخرساء وشبهها بالاشارة المفهومة بسبق نكاح
أحدهما والا فلا يصح ذلك ولا يمين عليهما والحال حال الاشكال (و) أما (سماع دعوى) الزوج
(الآخر) عليها (وتحليفها) فإنه (ينبغي على القولين) السابقين في كتاب الاقرار (فيمن) أي
في مسألة من (قال) في اقراره (هذا) المال (لزيد) لا (بل) هو (لعمرو) هل يغرم لعمرو
وهو من وضع المظهر موضع المضمرة (ان قلنا نعم) أي يغرم وهو أظهر القولين هناك (فنعم) أي نسمع
الدعوى وله التحليف جاء أن تقر في غيرها مهر المثل وان لم تحصل له الزوجية فان نكحت وحلف غرمت
له مهر مثله وان لم يدخل بها فان لم يحلف فلا غرم له عليها وان أقرت لهما معاقبوا لغو * (فرعان) *

أحدهما أنزلها لأحدهما لم يسبق نكاحك أن تزوجهما لأنك إن اعترفت قبله بسبق أحدهما أو الآخر
أن يزوجها فلا تكون مغيرة يسبق العقد الآخر فأيها المأذون يترخص بالسبق ولا له ما به وادعيا عليها
الزوجية وفدسالة قدر المنع اليه لزمها الخلف الجازم لكل منهما بأن تخلف إن ما يستزوج به ولا
يكفي الخلف على نفي العلم بالسبق ويجوزها إذا لم تعلم حقيقة وعدم العلم يجوزها الخلف الجازم ثم
شرع في تولي طرفي عقد النكاح الذي يفرد به الجدة عن الأب فقال (ولو تولى) جده (طرف عقد تزويج
بنت ابنه بغير إباحة الآخر صريح في الإصح) لقوة ولايته كالبيع والشأني لا يصح لأن خطاب الإنسان مع
نفسه لا ينافي وتخير كل نكاح لا يحضره أربعة فهو سطح رواه البيهقي والدارقطني (تنبيه) * للمسئلة
كما قال المصنف في نكح التنيب شروط الأول أن لا يكون أبوا الولد من أهل الولاية وأن يكون ابن الابن
مجهورا عليه وأن تكون بنت الابن بكرا أو مجنونة فاستغيد من الشرط الثالث أن يكون الجد ميمرا
وبه صرح الماوردي وغيره من العراقيين ولا يجوز في بنت ابنه التنيب البالغة العاقله وهو وارد على
إطلاق المصنف ولابد من إيجاب وقبول كالبيع وأولى وقيل يكفي الإيجاب بشرط صاحب الاستفتاء
وإسماهين في التنيب أن يقول وقبلت بالواحد نكاحها فلور كمال يصح قال الزركشي وينبغي طرده في
البيع ونحوه اهـ وهذا كما قال شيخنا في مرجوح * (مردوع) * من لا ولي لها إلا أباها كم إذا تزوجها
لمنوب ونصب من يقبل ويروجهامته وبالكس فإنه يصح به على ذلك الزركشي وفي البصر لو أراد أباها كم
تزوج مجنونة فمجنون لا نص فيه والقياس أنه لا يتولى الطرفين ولا يعتدل على المذهب غيره والعم تزويج
بنت أخيه بباينة البالغ ولابن العم تزويج بنت عمه بباينة البالغ على المذهب فيها لأنه لم يوجد تولى المارفين فإن
زوجها أحدهما بباينة العاقل لم يصح لأنه نكاح لم يحضره أربعة وليس له قوة الجردة وعليه قال البيهقي
الأقرب أنه لا يثبت الصبر إلى بلوغ المصبي يقبل بل يقبل له أبوها كم بزوجهامته كالولي إذا أراد أن
يتزوج موليته ولو تولى المارفين في تزويج عبده بامته أن قبل له أباها صرح والأعلا والأصح إيس له ذلك
(ولا يزوج ابن العم) ونحوه كعمته وعمته (نفسه) وحديثه لا يتولى طرفي العقد (بل بزوجه ابن عم)
له شقيق أولاب (في درجته) بل كان مساويا له فيها فإذا كان ابن العم شقيقا له إباحة أحدهما شقيق
والآخر لاب زوجهامته الأول هذا أن وجد (فان فقد) من في درجته ميسا أو حكا كأم كان ابن عم
شقيقا أو ميسا آخر لاب (القاضي) أي قاضي بلداه لا قاضي بلد بزوجها في الأصح بالولاية العامة ولا تنتقل
الولاية للأب بعد ولو قالت لابن عمها أو أمتها تزوجني من نفسك تزوجه القاضي بهذا الأدن كما سوبه في الرضة
خلافا لما سوبه البيهقي لأن قالت زوجني من شئت أو زوجني (ولو أراد القاضي نكاح من لا ولي لها)
شخصه النفسه أولويه قبوله له (زوجها من فوقه) كالسلطان أو من هو مثله (من الولاية) في بلده
أو غيرها إذا كانت الزوجة في عمل ذلك القاضي (أو خليفته) لأن حكمه نافذ عليه وفيه وجه نقل عن ابن
يحيى البلخي القاضي أنه يتولا بنفسه وفعله حين كان قاضيا بدشق قال السبكي وهو من غرائبه ويجرى
انطلاق في تزويج القاضي الأمام الأعظم ومجوده فيزوجها منه القاضي بالولاية كإزوج خليفته القاضي
من القاضي (وكما لا يجوز لو أحد) غير الجدة (تولى الطرفين لا يجوز أن يوكل وكبلا في أحدهما)
ويتولى الطرف الآخر (أو وكيلين فيهما) أي واحد إلى الإيجاب وآخر في القبول فيتولاهما يجوز (في
الأصح) لا فعل وكبلا كقوله بخلاف تزويج خليفته القاضي له لأن تصرفه بالولاية والشأني يجوز
لا عقاده بأربعة * (تنبيه) * مقتضى تعليمهم أن الجدة ولوكل وكبلا في الطرفين يجوز لأن له ناطية وقضية
كلام ابن الرقة المص وهو المعتبر كما قاله شيخنا إذا لزم من جواز فعل الشخص لشئ جواز توكله به نعم
لو وكل وكيلين في ذلك صح
* (فصل) * في الكفاءة المعتبرة في النكاح دفع المهر وإست شرطان في صحة النكاح بل هي حق للمرأة والأولى

فلما اسقاطها وحيداً فاذن (زوجها الولي) المنفرد كذب أو عزم (غير كفء برضاها أو) زوجها (بعض
الاولياء المستوين) كالخوة وأعمام (برضاها ورضا الباقيين) ممن في درجته غير كفء وصح التزويج لان
الكفاءة حقها وحق الاولياء كما مر فان رضوا باسقاطها فلا اعتراض عليهم واحتج به في الامامان النبي صلى
الله عليه وسلم تزوج بناته من غيرهن ولا أحد يكافئه قال السبكي الا أن يقال ان ذلك جائز لا ضرورة لاجل نسلهن
وما حصل من الذرية العاهرة كاجازة آدم صلى الله عليه وسلم تزوج بناته من بناته وأمر النبي صلى الله عليه
وسلم فاطمة بنت قيس وهي قرشية بنسكاح اسامة وهو مولى للنبي صلى الله عليه وسلم لم ينطق عليه وفي الدارقطني
أن أخت عبد الرحمن بن عوف وهي هالة كانت تحت بلال وهو مولى للصادق رضي الله تعالى عنه وفي
الصحيحين ان المقداد رضي الله تعالى عنه تزوج ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب وكانت قرشية والمقداد
ابن قريش وفيهما أيضاً ان أباحذيفة تزوج سالما مولا لابنة أبيه الوليد بن عتبة فان قيل مولى قريش
أ كفاء لهم أجب بأن الجهور على المنع كما نقله في زيادة الروضة * (تنبيه) * شمل قوله برضاها ما اذا كانت
محيرة واستؤذنت من غير كفء فسكنت وهو المذهب وسواء في ذلك الرشد والسطحية كما صرح به في الوسيط
فادارضت السفهة بغير كفء وصح وان كانت محجورة اعلم ان الجور انما هو في المال خاصة فلا ينافر لسلطتها
أنرها واستثنى شارح التيجيز كفاءة الاسلام فلا تسقط بالرضا قوله تعالى ولا تتكفروا للمشركين حتى
يؤمنوا ويكرهوا تزويج من غير كفء برضاها كما قاله المتولي وان تنزله الا فرغ من الفاسق رضاها كما قاله
الشيخ هز الدين إلا أن يكون يخاف من فاحشة أو ربه وقوله المستوين في زيادة بيان لان كلام الاصحاب يقتضي
ان الاب لا يكون وليا مع الاقرب ويدل ذلك قول المصنف رحمه الله تعالى (ولو زوجها الاقرب) غير كفؤ
(برضاها فليس لالبداء اعتراض) اذ لاحقه الاثن في التزويج لكن قال السبكي لو قيل انه ولي لانه قريب
الا أن الاقرب يقدم عليه في الاستحقاق لم يبعد وحيث لا بد من قيد المستوين يخرج الابدان قبل الابدان
وان لم يكن له ولاية لكنه يلحقه عارلنسبة فلم لا يشترط رضاه أجب بان القرابة تنشركثيرا فيشق اعتبار
رضاهم ولا ضابط يوقف عنده فالوجه قصره على الاقربين (ولو زوجها احدهم) أي المستوين (به) أي
غير الكفو (برضاها دون رضاها) أي باقي المستوين (لم يصح) التزويج به لان لهم حق في الكفاءة فاعتبر
رضاهم كرضا المرأة * (تنبيه) * يستثنى من اطلاقه ما لو زوجها بمن به جب أو عنة برضاها فانه يصح ولا
يعتبر رضا الباقيين بذلك وما لو رضوا تزويجها بغير كفؤ ثم خالفها الزوج ثم زوجها أحدهم به برضاها دون
رضا الباقيين فانه يصح كجوه قضية كلام الروضة وحزم به ابن المقرئ لرضاهم به أولا وان خالف في ذلك صاحب
الانوار وفي معنى المختار الفاسخ والمطلق رجعي اذا أعاد زوجة بعد البينونة والمطلق قبل الدخول (وفي قول)
نص عليه في الاملاء (يصح ولهم الفسخ) لان النقصان يقتضي الخيال والبطالان كلواشترى ميبا (ويجوز
القولان في تزويج الاب) أو الجلد (بكر صغيرة أو بالغثة غير كفؤ) وقوله (بغير رضاها) قيد في بالغثة
(في الاظهر) التزويج المذكور (باطل) لانه على خلاف الغبطة لان ولي المال لا يصح تصرفه بغير الغبطة
فولي البضع أولى (وفي قول يصح وللبالغثة الخيار) في الحمال (وللصغيرة) أيضا (اذا بلغت) لما مر
ويجوز الخلاف الذي ذكره المصنف في تزويج غير المحبر اذا أذنت في التزويج مطلقا (ولو طلبت من لاولي
لها) خاصة (أن يزوجه السلطان) أو نائبه (بغير كفؤ فقل لم يصح) تزويجه (في الاصح) لانه نائب المسلمين
وله سمح في الكفاءة والثاني يصح كالولي الخاص وصححه البلقيني وقال ان ما صححه المصنف ليس بعمد
وليس للشافعي نص شاهد له ولا وجه له فان قيل يدل ذلك خبر فاطمة بنت قيس السابق أجب بأنه ليس فيه
أنه صلى الله عليه وسلم زوجها أسامة بل أشار عليها به ولا يدري من زوجها فيجوز أن يكون زوجها ولي خاص
برضاها ولو كان لها ولي ولكن زوجها السلطان لغيبته أو عضله أو حرمه فلا تزويج الا من كفؤ قطعا لانه نائب
عنه في التصرف فلا يصح ذلك مع عدم اذنه ولو كان الولي حاصرا وفيه مانع من فسق ونحوه وليس بعده الا

الى امام زوج الامان من غير كثر برضاها فظاهر اطلاقهم طرد الوجهين ولما اعتبر الكفاءة في النكاح
 وهي الفقه والارزاق والهمزة والساوى والتعادل وشراها امر بوجوب عدمه عارضا شرعا في بيانهم افعال (وخصا
 الكفاءة) أى الصفاة المعتبرة في المعتبرة في الزوج خمسة أوها (سلامة من العيوب المنبهة للعيار) في
 النكاح وسبأني في بابه في به بعضها يكون وجذام أو برص أو كذا لسلامة عنها لان النفس قد ماتت بحجة
 من به بعضها لا يحتل بها. مقصود النكاح ولو كان به عيب أيضا فلا كفاءة تختلف العيان كسر تقاه ونجس
 أو اتفاقا كبرص وبرص وان كان ما به أكثر وأخفى لان الانسان يعاف من غيره مالا يعافه من نفسه
 * (تنبيه) * استثنى البعوى والحوارضى العنسة لعدم تحققها فلا ينظر اليها في الكفاءة وبحر على ذلك
 الاسنوى وابن المقرئ قال الشيخان وفي تعليق الشيخ أبي حامد وغيره التسوية بينهما وبين غيرها والطلاق
 الجهور يوافق له وهذا هو المتمدن ووجهه بان الاحكام تنبى على الظاهر ولا تنوقف على التحقيق وما أطاعة
 المصنف من اشتراط السلامة من هذه العيوب هو على عمومها بالنسبة الى المرأة أما بالنسبة الى الولي فيعتبر في
 حقه الجورن والجذام والبرص لا الجلب والعنسة وألحق الزواني بالعيوب الخمسة العيوب المنفرة كالمعتنى
 والقلع وتثوية الصورة وقال هي تمنع الكفاءة عندى به قال بعض الاصحاب واختاره الصيرى وهذا
 خلاف المذهب قال الزركشى والتقى من العيوب اعمى يعتبر في الزوجين خاصة دون آباءهم ما فاقس الابصر
 كفءان أبوها سليم ذكره الهروي في الاشراف والوجه انه ليس كذوالالانتماء تعبير به (و) ثانيها (حرية
 فالرقيق) كالأبعضا وكما (ابن كماله) ولوعتقة لانها تعبر به وتضرر بسبب النطق والهداية
 برقة ساعة تحت زوجها وكان عددا كإسياني وليس الرقيق كفأ لمعضة كما في الكفاية عن الدخاير وهل
 البعض كفوا قال في البحر ان استويا وزادت حرته كان كفأ لها والافلا (والعتيق) كفوا متفقون (ابن
 كماله أصلية) لنفسه عنها وليس من مس الرق أحد آباءه أو آباء اقرب كما بخلافه والرق في الامهات لا يؤثر
 كافي زوائد الروضة انه المهور من كذا هم وصرح به في البيان خلافا لما يستعمله الراعى في التأثير وواقعه ابن
 الرفعة قال السبكي وما حزم به المصنف من كون العتيق ايسر كما لحره أصلية لا يساعده عليه عرف ولادليل
 فيبقى التوقف به وقد رأينا كثيرا من ذلك في هذا الزمان ان يكون من مسه الرق أو مس أحد آباءه أميرا كبيرا
 أو ملكا كبيرا أو امرأة دونه بكنية بحيث تفخر به وهي حرة لاصل ذلك كمنه والباقي (و) ثالثها (نسب)
 بالنسب المرأة الى من اشراف به بالانفاري من ينسب لزوج ابيه لان العرب تفخر بالنسب اتم الانحار
 والاعتبار في النسب بلا آباءه (فالبحري) أما وان كانت أمه عربية (ليس كفءه عربية) أما وان كانت أمها أجنبية
 لان الله اصطفى العرب على غيرهم (ولا) أى وليس (غير قرشي) من العرب مكانا (قريش) فخرهم و
 قريش اولادهم وها راء الشاذلي بلاغا (ولا) أى وليس (غيره) شجر ومطالي (كفأ لها) كبرى جبره
 ونوفل وان كانا أخوين لها شتم فخرهم لان الله اصطفى من العرب كلمة واصطفى من كانت قريش اولادها
 من قريش بنى هاشم * (تنبيه) * اقتضى كلامه أمرين أحدهما ان المالبي كفء لها شمية وعكسه وهو
 كذلك فخر البخاري نحن وبنو المالبي شتى واحد ومجمل اذا لم تكن شريفة أما الشريفة ولا يكادها الا
 شريف والشرف مختص بأولاد الحسن والحسين رضي الله تعالى عنهم وعن آبائهم ما نسبته على ذلك ابن
 ظهيرة ومجمل أيضا في الحره ولونسك هاشمي أو مطالي أمة فانت منه بنت فهي مملوكة كمالا لك أمها وله تزويجا
 من رقيق ومن دنى النسب كإسياني والامر الثاني أن غير قرش من العرب بعضهم أ كفاء بعض ونقله الراعى
 عن جماعة وقال في زيادة الروضة انه مقتضى كلام الاكثرين قال الراعى ومقتضى اعتبار النسب في الجهم
 اعتبارا في غير قرش من العرب وقال المساردي في الحاروي واختلاف أصحابنا في غير قرش فالبصريون
 يقولون بانهم اكفاء والبغداديون يقولون بالتفاضل فتفضل بضر على ربيعة وعدنان على فم طان اعتبارا
 بالقرب منه صلى الله عليه وسلم وهذا كما قال شيخنا هو الوجه اذ أقل مراتب غير قرش من العرب ان

يكونوا كذا في المهادن كالجهم قال الفارقي والمراد بالعربي من ينسب الى بعض القبائل وأما أهل الحضرة
 ضبط نفسه منهم فمكالم العرب والاندلس كالجهم (والادح اعتبار) الشرف (النسب في الجهم كالعرب)
 قياسا عليهم فانهم أفضل من القبط لما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال لو كان الدين مع لمقا بالثر يا
 يتناوله رجال من فارس وبنو اسرائيل أفضل من القبط لاسبقهم وكثرة الانبياء فيهم قاله الماوردي والثاني
 لا يعتبر فيهم لم لانهم لا يعتنون بحفظ الانساب ولا يدرونها بخلاف العرب وقال الاذري انه الصواب نقلًا
 ومعنى وبسم ذلك والاعتبار بالاب كمررت الإشارة اليه في غير أولاد بنت النبي صلى الله عليه وسلم فلا أثر
 للام وان كانت رقيقة ولا يكتفى من أسلم أو أسلم أحد أجداده الاقربين اقدم منه في الاسلام فن أسلم بنفسه
 ليس كفاً لمن ابا أب أو أ كثر في الاسلام ومن له أبوان في الاسلام ليس كفاً لمن ابا ثلاثة آباء فيه فان
 قيل قضية هذا أن من أسلم بنفسه من الصحابة رضى الله تعالى عنهم لا يكون كفاً لثلاث التابئين وهذا
 زلل وكيف لا يكون كفاً لهم وهم أفضل الامة أجيب بأنه لا مانع من ذلك لان المنظر في الآباء لا يمنع أن
 يكون ابن شير الشريف أفضل من ابن الشريف وليس كفاً له (و) وابوها (عطفة) وهي الدين
 والصلاح والكف عما لا يعمل (فليس فاسق كف عطفة) لقيام الدليل على عدم المساواة قال تعالى
 أفن كان ومنا كن كان فاسق لا يستوون وقال تعالى الزاني لا ينكح الزانية الآية هكذا استدلت به اتين
 الآيتين وفيه انفار لان الاولى في حق الكافر والمؤمن والثانية منسوخة والمبتدع مع السنة كالفاسق مع
 العفيفة كإتقلا من الرواي واقراء (تنبيه) * افهم كلام المصنف أموراً أحدها انه لا فرق في اعتبار
 هذا الوصف بين المسلمين والكفار حتى لا يكون الكافر الفاسق في دينه كفاً للعفيفة في دينها به صرح
 ابن الرفعة ثانيه ان الفاسق كفؤ للفاسقة مطلقاً وهو كذلك وان قال في المهمات الذي يقبح عند زيادة الفسق
 أو اختلاف نوعه عدم الاكتفاء كفي العيوب قال ولا شك ان الفسق بالقتل والسرقة في تعدد المفسدة
 والنفرة كالعقوق وترك الصلاة ونحوها ثالثها ان غير الفاسق كفؤ لها سواء فيه العدل والمستور وبه
 صرح الامام وابن الصلاح رابعها ان الفسق والعفاف يعتبر في الزوجين لاني آباهما وسباقي الكلام على
 ذلك (و) خامسها (حرفة) وهي كمال الرخص في فائقة بكسر الحاء صناعة يرتقى منها سميت بذلك لانه
 يتصرف اليها (فصاحب حرفة ذنبه) باله من الدناءة وضبطها الامام بما دلت ملا يستعمل على انحطاط المروءة
 وسقوط النفس كالبسة القاذورات (ليس كفؤاً رقع منه) واستدل بذلك بقوله تعالى والله فضل بعضكم
 على بعض في الرزق أي في سببه فبعضهم يصل اليه بعز وراحة وبعضهم بذل ومشقة بقوله تعالى قالوا
 أنؤمن لك واتبعك الارذلون قال المفسرون كانوا طاعة ولم يشكروا عليهم هذه التسمية (فكلم وسجام
 وحارس وراع وقيم الحسام) ونحوهم ككائنك (ليس كفؤاً بن خياط) والظاهر أن هؤلاء أكفأه بعضهم
 بعضاً ولم أزد تعرض لذلك (ولا خياط بنت فاجر أو) بنت (براز) والظاهر أن كلامها كفؤاً لا تخولم أر
 أيضاً من ذكره (ولاهما) أي التاجر والبراز (بنت عالم) بنت (فاض) انفار العرف في ذلك وصرح به
 ابن أبي هريرة بان من أبوها برزاز وعبار لا يكتفها من أبوه سجام أو يبطار أو دباغ قال الاذري وإذا
 انفارت الى حرف الاب فقياسه انفار الى حرف الام أيضاً فان ابن المغيرة أو الحامية ونحوها ينبغي أن لا يكون
 كفؤاً لمن ليست أمها كذلك لانه نقص في العرف وعلاؤه والاوجه عدم النظر الى الام قال في الروضة
 وذكري الحامية أنه تراعى الهادة في الحرف والصنائع فان الزراعة في بعض البلاد أولى من التجارة وفي
 بعضها بالعكس اه وذكري في البحر نحوه أيضاً جزم به الماوردي وينبغي كما قال الاذري الاخذ به قال
 الاذري وعلى اعتبار ما ذكره في الكتاب ينبغي أن تكون العسيرة بالعالم الصالح أو المستوردون الفاسق
 وأما القاضي فان كان أحداً فعالم وزيادة وان كان غير أهل كما هو كثير وغالب في القضاة في زماننا نجد
 الواحد منهم كقريب العهد بالاسلام في النظر اليه نظر اه بل ينبغي أن لا يتوقف في مثل ذلك قال في

الانوار واذا شك في الشرف والذناء أو في الشريف والاشرف أو الذي والادنى فالارجح عادة البلد
والحرقة الدينية والفسق في الآباء قال الشيخان يشبهه أن يكون حال من كان أبوه صاحب حرقة دينية
أو مشهور بالمسقى مع من أبوه عادل كما ذكرنا فحين أسلم بنفسه مع من أبوه مسلم قال الرافعي والحق
أن يجعل الطرف في حق الأب يدنا وسيرة وحرقة من حيز النسب فان تفاخر الأبناء هي التي بدور عليها أمر
النسب ونقل الاستوى عن الهروي في اشرافه أنه لا أثر لما ذكر كولد الأبرص وبه صرح جماعة منهم
القاضي أبو العليوب والمأودى والرويانى والأوجه اعتباره كما تقدم في ولد الأبرص أيضا فان قيل
كيف بعد الرعي من الحرقة الدينية مع أنهم سائى الانبياء في ابتداء أمرهم أوجب بأنه لا يلزم من ذلك
كونه مسفة مدح لغيرهم ألا ترى ان فقد الكتابة في حقه عليه الصلاة والسلام مجزئة تكون مسفة
مدح في حقه وفي حق غيره ليست كذلك وما تقدم في المتن معتبر في الكفاءة جزما وأشار إليه الخلاف
منه بقوله (والاصح أن يساوى لا يعتبر) في خصال الكفاءة لان المال ظل زائل وحال حائل ومال مائل
ولا يفتخر به أهل المروآت والبصائر والثاني يعتبر لانه اذا كان معسر لم ينفق على الولد وتضرر هي بفقته
عليها بقعة المعسر واستدل به بقوله صلى الله عليه وسلم أمهات عوفية فصولها لاملاله وقال الأذرى انه
المذهب المصوص الاربع دليل لا دونه ولا دوسه ذلك نعم على الاول لو زوج الولي بالاجبار معسر بغير المال لم
يصح التزوج كحرمات الاشارة اليه وليس هذا مبني على اعتبار اليسار كما قاله الزركشى بل لانه يحتمل
حقها فهو كزوجها بغير كفو ولا يعتبر أيضا الجمال والبلد ولا السلامة من عيب آخره فخر كالحصى
والقطع وتشوه الصورة وان اعتبرها الزوج ينافي وجه صحيح في زيادة الروضة تكون الجاهل كفو للعالم وروح
الزواني أنه غير كفو لها واختاره السبكي ورد على تصحيح الروضة بأن المصنف يرى اعتبار العلم في الأب
فاعتباره في نفس المرأة أولى اه وهذا متعين ولذلك أسقط ابن المقرئ ما في الروضة من روضه قال في زيادة
الروضة وليس البخل والكرم والعلول والقصر معتبرا قال الأذرى وفيما اذا أمرط القصر في الرجل نظر
وينبغي أن لا يجوز للأب تزوج ابنته عن هو كذلك فانه بمن تعسيرة المرأة اه * (فائدة) * قال الامام
والعزالي شرف النسب من ثلاث جهات احداهما الانتهاء الى شجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا
يعادله شيء الثانية الانتهاء الى العلماء فانهم ورثة الانبياء مساوات الله وسلامه عليهم أجمعين وبهم ربطا
الله تعالى لحنا الملة المحمدية والثالثة الانتهاء الى أهل الصلاح المشهور والتقوى قال الله تعالى وكان
أبوهما صالحا فالاولا عبرة بالانساب الى عظماء الدنيا والعلماء المستولين على الزنا وبان تفاخر
الناس بهم قال الرافعي وكلام النقلة لا يساعد هما عليه في عظماء الدنيا قال في المهمات وكيف لا يعتبر
الانساب اليهم وأقل مراتب الامرة أى ونحوها أن تكون كالحرقه وذو الحرقة الدينية لا يكتفى
بالبينة * (فرع) * المحجور عليه بطله هو كفو للرشد أولا لانها تنصرف في بابها على الزوج
فيه فنار قاله الزركشى والأوجه كما قال شيخنا الثاني وقد جمع بعضهم خصال الكفاءة في بيت فقال

نسب ودين صنعت حرة * فقد العيوب وفي اليسار تردد

(و) (الاصح (أن بعض الخصال) العتيرة في الكفاءة (لا يقابل ببعض) أى لا تعتبر بقصة بفضيلة ولا تزوج
حرقة بريق حربي ولا سائمة من العيوب دينية بعبعب آيبين ولا حرة فاسقة بعبد عفيف (وليس له) أى
الأب (تزوج ابنة الصغیرامة) لانها عتيرة العنة المتبر في شكاحها بخلاف الجنون يجوز تزويجها
بشرطه (وكدام عينة) بعيب ثبت الحيار كالبرص لا يزوجها (على المذهب) لانه خلاف العتامة وفي
قول يصح ويثبت له ان الحيار اذا بلغ وقطع بعضهم بالبطالان في تزويجه الرقعة والقرباء لانه بذل مالى
بضع لا يستفيع به بخلاف تزويج الصغیر بمجربا وان زوج الجنون أو الصغیر بمجربا أو عتامة أو رقعة أو
الصغیر بغيره أو أعمى أو أفلج أو جوهان صحيح منهم الباقيين وغيره عدم العتامة في صورة الجنون والصغیر

ونقلوه عن نص الام لانه انما يزوجها بالمصلحة ولا مصلحة لهما في ذلك بل فيه ضرر عليهما وقضية كلام الجمهور في الكلام على الكفافة جميع الصحة في صورة الصغيرة لانها انما يزوجها بالاجبار من الكفافة وكل من هؤلاء كفؤ فالأخذ في هذه ومقابلها مختلف وهذا هو الظاهر كما مررت الاشارة الى بعضه لكن ينبغي أن يعرّف عليه ذلك كما يؤخذ مما مر في شروط الاجبار (ويجوز) للاب أن يزوج الصغير (من) لاتكافئه بباقي الخصال (المعتبرة في الكفافة) كنسب وحرقة لان الرجل لا يعبر بافتراض من لاتكافئه نعم ثبت الخيار اذا بلغ كافتضاه كلام الشرح والروضة هنا وانما زاع في ذلك الاذرى فقد صرح به أول الخيار حيث قال ولو تزوج الصغير من لاتكافئه وصح عنه فله الخيار اذا بلغ والثاني لا يصح ذلك لانه قد لا يكون فيه عبادة

*(فصل) في تزويج المجبور عليه (لا يزوج) على المذهب المنصوص وقول الجمهور (بجنون) ولا مختل وهو من في عقله خلل قال في البحر ولا يرسم (صغير) لانه لا يحتاج اليه في الحال وبعد البلوغ لا يدرى كيف الامر بخلاف الصغير العاقل كما سيأتي فان الظاهر حاجته اليه بعد البلوغ (وكذا) لا يزوج مجنون ومختل ومبرسم (كبير) أطلق جنونه ثم استثنى منه قوله (الاحاجة) للنكاح حاصله حالا كان أظهر رغبته في النساء بدورانه حولهن وتعلقه بهن أو ما لا كتوقع سفاته باستفراغ مائه بعد شهادة عدلين من الاطباء بذلك أو بان يحتاج الى من يخدمه ويتعهد له ولا يجد في محارمه من يحصل به ذلك وتكون مؤنة النكاح أخف من ثمن جارية وتقدم استشكال الرافعي والجواب عنه (فواحدة) بالنسب أي بزوجها الاب ثم الجسد ثم السلطان دون سائر العصبات كولاية المال واحدة ويجوز الرفع أي فواحدة يزوجها *(تنبيه)* ظاهر كلام الروضة ان الوصي لا يزوجها قال الباقي ويعضده نص الام لكن في الشامل في الوصايا ما يقتضي انه يزوجها والسفيه ممدح حاجتها قال وهو الاقرب في الفقه لانه ولي المال والوجه الاول وانما وجب الاقتصار على واحدة لاندفاع الحاجة فمافان لم تعطه المرأة الواحدة زيد ما يحصل به الاعفاف كما قاله الاسنوي وأما رآيه الرافعي في الكلام على السفيه وقد لا تكفي الواحدة أيضا للخدمة فيراد بحسب الحاجة وهذا ان بلغ مجنوناً فان بلغ رشيداً ثم جن جن بني على عود الولاية الى الاب ان قلنا تعود وهو الاصح زوجة الاب ثم الجسد والافعال كما فان كان جنونه منقطعاً لم يزوج حتى يطبق ويأذن ويشترط وقوع العقد في حال افاقته فالوجن قبله بطل اذنه وهل يشترط مراجعة الاقرب في تزويج السلطان فيه الخلاف الاتي في المجنونة وتقدم أنه يلزم المبر تزويج مجنون ظهرت حاجته مع مزيد بيان (وله) أي الولي من أب وجد لو فور شفقتهم وان لم يتقدم لهما ذكر وقد صرح به في المحرر لا وصي وقاض (تزوج) صغير عاقل (غير مروح) (أكثر من واحدة) ولو أربعا ان وآه الولي مصلحة لان تزويجه بالمصلحة وقد تقتضي ذلك أما الصغير الممروح ففي تزويجه الخلاف في الصغير المجنون قاله الجويني (وتزوج المجنونة أب أو جد) لانه لا يرعى لها حاله تستأذن فيها ولهما ولاية الاجبار في الجملة (ان ظهرت مصلحة في تزويجها) (ولا) تشترط الحاجة (قبله) لافادتها المهر والنفقة بخلاف المجنون (وسواء) في جواز التزويج (صغيرة وكبيرة) (نبيب وكبر) جنت قبل البلوغ او بعد لمساو وتقدم أنه يلزم المبر تزويج مجنونة بالغة محتاجة (فان لم يكن) للمجنونة (أب أو جد لم تزوج في صغرها) ادلا اجبارا لغيرهما ولا حاجة لها في الحال (فان بلغت زوجها) السلطان في الاصح المنصوص كما يلي ماله الكبر مراجعة اقاربها ندبا تطيبا لقلوبهم ولانهم هم أعرف بمصلحتها ومن هذا قال المتولي تراجع الجميع حتى الاخ والعم والام والحال وقيل تجب المراجعة قال وعلمه تراجع الاقرب فالاقرب من الاولياء لو لم يكن جنون والثاني يزوجها القريب باذن السلطان لقيامه مقام اذنها وتزوج (للحاجة) للنكاح بظهور علامة شهوتها أو توقع سفاتها بقول عدلين من الاطباء لان تزويجها يقع اجبارا وغير الاب والجسد لانك الاجبار وانما يصار اليه للعبادة النزلة منزلة الضرورة

(لاصلحة) كتوفر المؤن فلا يزوجه الدائم (في الاصح) المأسر والثاني نعم كالأب والجسد قال ابن الزوجة
وهو الاصح وإذا انفقت المنة بعد تزويجه الانحياز لها لأن التزويج لها كالحكم لها وعليها (ومن
يجر عليه) حسا (بصفة) ما ينزق من ماله أو حكا كمن بلغ غيا ولم يجبر عليه وهو السفية الممهل (لا يستقل
بسكاح) فلا يفتى ماله في مؤن السكاح ولا بد له من مراجعة الولي كما مال (بل) بمسكهم بأذن وليه) لأنه مكاتب
صحيح العبرة وانما يجبر عليه حفظ ماله وقد زال المانع بالأذن واستقبل ندمه بالأذن غير صحيح فلا كان
نكاحه كذلك أوجب بأن المقصود من الجبر عليه حفظ ماله دون نكاحه ولهذا لا يصح منه إزالة المكاتب
الأموال بأذن ولا بغيره بالبره والحق ويصح منه إزالة السكاح بالطلاق أو ما من يدر بعد رده ولم ينسب
به جرحا كمن تصرفه ماله في الاصح ويسمى أيضا سفية ماله ولا والمعتبر في الجمع وعليه ظهور الامارة لا قوله
المستحاج (أو يقل له الولي) بانه كحاشا أن لا يمسك من مكاتب صحيح العبرة بالأذن ولا بإذنه على واحدة لأنه إنما
بروح طاعة السكاح وهي تدفع بواحدة فان لم تقف زيد ما يحل به الاعفاف كما صرف في المختون والمراد
ماله ما لا يب ثم الجدان بلغ فيه أو القاصي أو متصور به أن بلغ رشدا ثم طرأ السفية كما يصح في زيادة
الروضة وظاهر أن الوصي لأبى التزويج وبه أفتى ابن الصلاح لكن صرح الرافعي في باب الوصايا بأنه يلي
الثروة ويج بعد الجرد قبل الحاكم وحدود من الروضة ثم صحح من زيادته هذا لأنه لا يزوجه قال الصبيد لأبى
وغيره وقد نص الشافعي رضي الله تعالى عنه على كل من المقاتلين وأبى بائنة خلاف نص بل نصه على أنه
يزوجه بمحمول على وصي قوس إليه التزويج (فأب أذن) له الولي (وهي امرأة) بشخصها أو نوعها كزوج
فلانة أو من بى فلان (لم ينكح غيرها) لأن الأذن مقصور عليها فلا ينكح غيرها وإن ساوتها في المهر أو
نقصت عنها قال ابن أبي الملم وينبغي حله على ما إذا لحقه معارم فيها أموالا كانت خير من المنة لسببها خلا
وديسا ودونها، مهر أو فقة وينبغي الصفة قطعا كقولهم من مهراتكم بدونه اه وهذا ظاهر (وليستكمها) أي
المنة (مهر المثل) أي بقدره لأنه المأذون فيه شرعا (أو أقل) لأنه حصل لنفسه خيرا (فإن زاد) على مهر المثل
(فالمشهور من السكاح) لأن خال الصدق لا يفسد السكاح والثاني وهو مخرج أنه باطل للحقيقة وعلى الأول
يكون (مهر المثل) أي بقدره من المسمى المعين بما عينه الولي باطل لأنه أوهر من هذا المهر منه زائد على
مهر المثل ويأمر الرشد لانه تبرع من سفية وقال ابن الصباغ القياس بطلان المسمى ووجوب مهر المثل
أي في النكاح اه والمشهور الأول ولا ينافيه ما سياتي من أنه لو نكح لعافل بفوق مهر المثل أو أنكح بها
لأرثيمة أو رتبة بكر بلاذن بدونه فسد المسمى وصح السكاح بمهر المثل لأن السفية تصرف في ماله وتقدر
الاعاء على الرائد بخلاف الولي (ولو قال) له الولي (انكح بألف) وقفا (ولم يبين امرأة) ولا قبيلة (نكح بالقل
من الألف ومهر مثلها) لأن الزيادة على أذن الولي أوهر المسكوحه ممنوعة فإذا نكح امرأة بألف وهو أكثر
من مهر مثلها صح السكاح بمهر المثل ولعل الزائد لانه تبرع وتبرعه لا يصح فان كان الألف مهر مثلها أو أقل منه صح
السكاح بالمسمى قال الأذرع وهو ظاهر في رشيد مرضيت بالمسمى دون غيرها وان نكح بأكثر من ألف فبطلان
كان الألف أقل من مهر مثلها إلا إذا نكح في الزائد والدلالة قد يضره هو الاصح بمهر المثل وإن نكح بأقل من ألف
فبطلان كان الألف مهر مثلها أو أقل صح بالمسمى أو أكثر منه مهر المثل إن نكح بأكثر منه والأقسام المسمى
(ولو أطاق الأذن) بأن قال انكح ولم يبين امرأة ولا ذرا (فالاصح) المصنوع في الأم (صحته) كالأذن السيد
بعدد في السكاح يكفي الإطلاق والثاني لا يصح بل لا بد من تعيين المهر والمرأة والقبيلة والألم يؤمن أن ينكح
شرية ويستغرق مهر مثلها إليه ودفع هذا بقوله (وينكح بمهر المثل) فأقل لأنه المأذون به (من تلق به) طو
نكح شريفة يستغرق مهر مثلها ماله لم يصح كما اختاره الإمام وخزم به العزالي ولا ترجح في الرضة وأصلها
وهل لأولى تزويج صغير أو مختون وأمرأة شريفة يستغرق مهر ماله لم يتعرض له قال في المهمات في أوائل
الصدوق والقياس أن يأتي فيه هذا الإطلاق اه وما ذكره من القياس منه كما قال ابن شعبة في الجنون

لاستوائ مع السفية لان كلا منهما يزوج للعاجلة والحاجة فتدفع بدون الشريعة وأما الصغير العاقل فغير
متجه فيه فانه يزوج بالمصلحة ولهذا يزوج ثلاث وأربع ولا يجوز ذلك في السفية والمجنون فثبت رأى الولي
المصلحة في تزويجه الشريعة فينبغي جواز حصول المصلحة بذلك * (تنبيه) * قد ذكر المصنف للمسئلة
ثلاث حالات وهي ما اذا عين امرأه فقط أو مورا فقط أو أطلق وأهمل رابعا وهو ما اذا عين المرأة وقدر المهر
بان قال انكح فلانة بالف والحكم فيه انه ان كان مهر مثلها أقل منه بطل الاذن فلا يصح النكاح وان قال
لزكري تبةا فلا بد من القياس صحة بهر المثل كالمقابل له الولي بزيادة عليه وان كانت مثله أو أكثر منه صح
الاذن وحينئذ فان نكح بأكثر من ألف ومهر مثلها أكثر منه أيضا بطل النكاح أو نكح بالالف صح به أو
بأكثر منه ومهر مثلها ألف صح بالالف وسقطت الزيادة أو بمادونه صح النكاح به وان قال له انكح من
شئت بما شئت لم يصح الاذن لان دفع اللعبر بالسكينة وان اذن للسفية في النكاح لم يفده ذلك جواز التوكيل
لانه لم يرفع الحجر الا عن مباشرته وقراره بالنكاح اذ لم ياذن فيه وليه باطل لانه لا يستقل بالانشاء وبفارق صحة
اقرار المرأة بان اقراره يفوت مالا وقرارها يحصله واذا كان كثير الطلاق شري حاربه لانه أصلح له اذ لا يفد
اعتاقه فان تبرم بها أبطلت وكثير الطلاق بان يزوجه على التسريح ثلاثا فطلقهن على ما قاله القاضي
أو اثنين فيطلقهما على ما قاله البندنجي وفهم الروايات ان تعدد الزوجة ليس مرادافه من ذلك بقوله فيه
وجهان أحدهما بان في ثلاث مرات والثاني مرتين وما قاله ظاهر والارجم من وجهيه الاول فيكتب في ثلاث
مرات ولومن زوجة واحدة وظاهر كلامهم أنه لا يسرى ابتداء وينبغي كفاي المهمات جواز الامر بن كفاي
الاعفاف ويتعين ما فيه المصلحة (فان قيل له) أي للسفية (ولي) أي النكاح (اشترط اذنه) أي السفية (في
الاصح) لانه حر مكاف فلا بد من اذنه والثاني لا يشترط لان النكاح من مصلحته وعلى الولي رعايتها فاذا عرف
حاجته زوجة كما يكسوه وياعمه (و) انما (يقبل) له الولي نكاح امرأة تليق به (بهر المثل) فأقل (فان زاد)
عليه (صح النكاح بهر المثل) وتسقط الزيادة لتبرعهم (وفي قول يبطل) كما لو اشترى له بأكثر من ثمن
المثل (ولو نكح السفية) المحجور عليه (بلاذن) من وليه أو الحاكم عند امتناع الولي غير مصلحة (فباطل)
كما لو عضله الولي وتعدت مراجعة السلاطان كفاي البيع ونحوه ويفرق بينهما كما قال ابن الرقعة
اذا لم يفته الى شوف العنت والا فيصح نكاحه وهو أول من المرأة في المفازة لا تتجديا (فان) قلنا بانه مالانه
و(وطئ) فيه رشيدة (لم لزمنش) أما الحد فلا خلاف للشبهة وان أتت بولد لحقه وأما المهر فعلى الصحيح
وان أنفل عنه الحجر لانها مساطنة على بضعها فصار كما لو اشترى شيئا وأتلفه لأخصان عليه ولا يضر جهاتها
بحاله لتمكينها نفسها مع تقدم اذنه لنفر بها بترك البحث عنه وهذا في الظاهر أما في الباطن فلها
عليه مهر المثل كما نص عليه في الام * (تنبيه) * محل عدم لزوم المهر اذا وطئها مختارة كما اقتضاه التعليق
السابق فسلو وطئها نائمة أو مكروه فالأوجه كما قال شيخنا وجوبه وقد مر حبه الماوردي في المكروه
وخرج برشيدة التي قدرتها في كلامه المحجور عليها بسفه أو صبا أو جنون فلها عليه مهر المثل اذ لا أثر
لتمكينها كما لو ابتاع شيئا من مثله وأتلفه كما قاله المصنف في فتاويه في المحجور عليها بسفه ومثلها الصغيرة
والمجنونة فان قيل لو قال سفية لا تحرق يدي فقتلها لم يلزمه شيء فكان القياس أن لا يجب له شيء
كسائر الاتلافات البدنية ولهذا قال الاذري اني لم أر هذا التقييد لغير المصنف وأحسبه من تصرفه
أجيب بأن البضع محل تصرف الولي فكان اذنه في اتلافه غير معتبر بخلاف قطع البد ونحوها وقول
الاسنوي ينبغي أن تكون المزرقة بالاجبار كالسفية فانه لا تنصير من قبلها فانها لم تأذن والتمكين
واجب عليها ممنوع اذ لا يجب عليها التمكين حينئذ (وقيل) يلزمه (مهر مثل) لثلاثيها لوطء عن عقر أو
عقوبة (وقيل أقل من قول) لان به يدفع الخاق المذكور (ومن حجر عليه بفسل يصح نكاحه) لصحة عبارته
وذلك وهذا وان قدمه المصنف في كتاب السلس لكنه قد هدنا بيان مؤنه فقال (ووثن النكاح) المتجدد

على الخمر من مهر ونفقة وغيرهما (في كسبه) بعد الخمر وبهو السكاح (لا فيهما - هـ) لتعاق حق العروا
 بما في يده فان لم يكن له كسب ففي ذمته الى ذلك الخمر أما السكاح السابق على الخمر فمؤنة فيما معه الا ان
 يستعنى بالكسب ولو اشترى أمه في ذمته بعد الخمر واستولدها فهي كالزوجة الحادثة بعد الخمر كما يتبعه
 بعض المتأخرين (ونكاح صديقها من - سيده) ولو امرأة أو كافرا (باطل) لا دور في ذلك بين البعض
 والمكاتب ومعلق العتق بصفة وغيرهم اعموم قوله صلى الله عليه وسلم أي مملوك تزوج به - براد من سيده
 وهو عاهر وراه الترمذي وحسنه والحاكم وصححه قال في الامم ولا أعلم من أحد لقبته ولا حتى في غنمه من
 أهل السلم اشتراط في أنه لا يجوز نكاح العبد الا باذن مالكه اه ولا بد في قوله لا أعلم لما حكاه الرافعي
 عن أبي حنيفة من ان نكاحه موقوف على اجازة السيد وعن مالك أنه يصح والسيد فسيده لأنه لم يبلغه ذلك
 * (تنبيه) قول المصنف باطل يقتضي انه اذا وطئ لا يلزمه شيء كالسفيه وليس مرادنا كما توهمه بعض
 الشراحين بل يلزمه مهر لئلا في ذمته كما صرح به المصنف في نكاح العبد وسبأني اوضح ذلك واستدعي
 الاذرع من اطلاق المصنف ما لو استأذن سيده فتمعه ورفعها الى الحاكم يرى اجبار السيد وامره به فامتنع
 وأذن له الحاكم أو زوجة فانه يصح كولوصل الولي (وباذنه) أي السيد أن كان معتبرا لادن وهو غير محرم
 (صحيح) وان كان سيده امرأة أو كافرا كما مر اعموم الحديث المتقدم (وله) أي السيد (اطلاق الاذن)
 لعبد في النكاح جزاء به كسج الحرة ولامة ولولم غير بلد العبد وانكره منه من الخرج اليها (وله)
 تقييدها بامرأة معينة (أو قبله أو बाद) لان ما يصح معاملة يصح مقيدا (ولا يعدل عما أذن) له (وبه)
 مراعاة له فان عدل لم يصح السكاح وان قدر له السيد مهورا فزاد على مهر لئلا عند الاطلاق عن
 تعيين المهر والرائد في ذمته يتبع به اذا عتق فان صرح له بأن لا ينكح بأزواجه معينه قال الامام فالرائي
 عدم صحة السكاح في السفيه وان نقص عما عينه له سيده أو عن مهر المثل فسد الاطلاق جاز ولو ينكح
 معها ثم طلق لم ينكح نائبا الا باذن جديد بخلاف ما لو نكح فاداه فانه لا يحتاج الى تجديد الاذن ولو نكح
 بالمهر من مهرها دونه صح به ورجوع السيد في الاذن كرجوع الموكل (والاظهار انه ليس لابد اجبار
 سيده) غير المكاتب والمبعض ولو صغيرا وخالف في الدين (على انه كساح) لأنه لا يملك رفع النكاح بالطلاق
 وكفا فيجب على ما لا يملك رفعه ولان السكاح يلزم ذمة العبد ما لا يوجب عليه كالسكابة والثاني له اجباره
 كالامة وقيل بجبر الصغير قطعا وهو وافق انظار النص والمأخذه أكثر العراقيين ولا تضاها كلام الرادوي
 باب التحليل والرضاع أنه المذهب واسأبني المصنف في كتاب الرضاع حيث قال فيه ولو زوج أم ولد عبد
 الصغير الخ وأما المكاتب والمبعض فلا يجبرهما قطعا (ولا فكسبه) بالخمر والرفع أي ليس للعبد البالغ اجبار
 سيده على النكاح اذا طلبه ولا يلزمه اجابته ولو كان مبعوثا أو مكاتباً أو مملوكاً عتقه بصفة لأنه يشترط عليه
 مقاصد المالك وفرائده كزوج الامة والثاني يجبر عليه أو على البيع لان المانع من ذلك بوقعه في المجهور
 وقضية التعديل تخصص الخلاف بمن يتعنى العتق وان تغير لا يجبر قطعا والعبد المشترك هل سيده اجباره
 وعليها اجابته في الخلاف المذكور في الطرفين ولو اجابه أحدهما الى السكاح وامتنع الآخر امتنع عا
 النكاح أما المغير فلا اجابته (وله اجبار أمته) غير المبيعة والمكاتب على النكاح لان النكاح برده على منافع
 البضع وهي مملوكة له وهم اذا فارقت العبد فيزوجها برفيق ودنى في النسب وان كان أبوها قريبا كما مر لانها
 لا نسب لها الا بكم كآب وكم وأبرص ومجنون ولا يجوز بغير رضاها وان كان يجوز به هاهنا وان كرهت
 نص عليه في الحكمين جميعا والفرق انه لا يقصد من البيع الاستمتاع غالباً بخلاف النكاح ويلزمها التمكن
 في صورة البيع كصحة المتولي ولو أجبرها السيد والحالة هذه على النكاح لم يصح وقوله (بأي صلة كانت)
 تعمم في صفة الامة من بكارة وثبوت وصغر وكبر وعقل وجنون وتدين واستيلاد أو المبيعة والمكاتب
 فلا يجبرهما ولا أمة كل منهما على السكاح وليس له تزويج الموهوبة بعد لزوم الرهن بغير إذن المهرمن

ويطابق بها المتعلق برقيتها مال بلاذن المستحق ان كان معسرا فان كان وسرا اجاز على الاصح في زيادة الروضة
 وكان اختيارا للفداء وليس للسيد تزويج أمة القراض كما مر في بابها وله تزويج أمة عبده المأذون له في
 التجارة ان لم يكن عليه دين والافيز زوجها باذن العبد والغرماء فان تزوجها بغير اذنها أو اذن أحدهما لم
 يصح لنظرهما به فلو طوى الأمة بغير اذن الغرماء لم يهرلانه مما يتعلق بدفعهم بخلاف وطء المهرونة
 فان قيل فالوفاي معاملة العبدان دين الغرماء لا يتعلق بغير وطء الشبهة أحيب بان ذلك في الأمة المأذونة
 وهذا في أمها والولد حران أحبالها وتقصير أم ولد ان كان وسرا ولا تصير أم ولد ان كان معسرا بل تباع
 في الدين وتقصير أم ولد اذا ملكها وكذا حكم الأمة الجانية والمورثة عن مديون وان لم يثبت الاستيلاء في
 الحال وجب قوة ولد أمة العبد المأذون دون قيمة ولد الأمة المهرونة والجانية والمورثة لان حق المهرن
 والمجي عليه ورب الدين المتعلق بالتركة لا يتعلق بالولد ووقع في أصل الروضة انه جعل الأمة المورثة كأمة
 المأذون وانما يأتي ذلك على القول بان الدين يتعلق بزوائد التركة والمذهب المنع نبه على ذلك الاسنوي
 واعترف أمة المديون والمورثة كاعتراف الجاني (فان طلبت) من السيد التزويج (لم يلزمه تزويجها) وان
 حرمت عليه لمافي من تنقيص القيمة وتفويت الاستمتاع بها عليه (وقبل ان حرمت عليه) تحريم ما يبدأ
 بنسب أو رضاع أو مصاهرة أو كانت بالغة كما قاله ابن يونس تاتعة خاتمة الزنا كما قاله الأذري (لزمه) اذ
 لا يتوقع منه قضاء شهوة ولا بد من اعاقها أما اذا كان التحريم لعارض كان ملك أختين فوطى
 احدهما ثم طلبت الاخرى تزويجها أو لم يكن كما ذكرناه لا يلزمه اجابته اقاما واذا كانت الأمة لامرأة
 قال صاحب البيان ينبغي أن يكون في اجبارها الخلاف فيما اذا كانت لرجل وهو لا يملك الاستمتاع بها
 (واذا تزوجها) أي السيد أمته (فالاصح أنه بالملك لا بالولاية) لانه يملك التمتع بها في الجملة والتصرف
 فيها يملك استيفاءه ونقله الى الغير يكون بحكم الملك كاستيفاء سائر المنافع ونقلها بالاجارة والثاني بالولاية
 لان عليه مراعاة الحفظ ولهذا لا يزوجهما من معيب كما مر (تنبيه) * قضية كلامه أن الخلاف لا يتأني في
 تزويج العبد وهو كذلك قال الزاقي الا اذا قلنا للسيد اجبارا قال السبكي وهو صحيح وعلى الاول (في تزويج مسلم
 أمته الكافرة) بخلاف الكافر فليس له أن يزوجه أمته المسلمة الا يملك التمتع بها أصلا بل ولا سائر
 التصرفات فيها سوى ازالة الملك عنها وتحتجبها بخلاف المسلم في الكافرة ولان حق المسلم في الولاية آكد
 ولهذا ثبت له الولاية على الكافرات بالجهة العامة وعبر في الحرر بالكفاية فعدل المصنف الى الكافرة
 فشمع المرتدة ولا تزويج بحال والوثنية والمجوسية وفيهما وجهان أحدهما لا يجوز وجرم به البغوي لانه
 لا يملك التمتع بها والثاني يجوز وهو المعتمد كما هو ظاهر نص الشافعي وصححه الشيخ أبو علي وجرم به شراح
 الحاوي الصغير لان له بيعها واجارته او عدم جواز التمتع بها الذي عالج به البغوي جرمه بالمع في غير الكفاية
 لا يمنع ذلك كإثبات أمته المحرم كاخوته (و) يزوجه على الاول أيضا (فاسق) أمته (ومكاتب) ككتابة صحبة
 يزوجه أمته بالملك وقضية انه يستقل به ولا يحتاج الى اذن السيد وليس مراد الضعف ملكه فلا بد
 من اذن سيده وعلى الثاني لا يزوجه واحد من الثلاثة من ذكرت لان المسلم لا يملك الكافرة والمسلم يملك
 الولاية والرق عنهما كما مر واذا ملك البعض بعض الحرمة قال البغوي في فتاويه لا يزوجه ولا تزوجه باذنه
 وهذا فرعه على أن السيد يزوجه بالولاية والاصح كما في تهذيبه انه بالملك كما مر من الاشارة اليه وعليه فيصح
 تزويج البعض كالمكاتب بل أول لان ملكه تام ولهذا يجب عليه الزكاة (ولا يزوجه ولي عبده) محجور
 عليه من (صبي) وصبية وسفيه ومجنون لمافي من انقطاع اكسابه وفوائده عنهم * (تنبيه) * قال
 في الدقائق وهذا العبارة أصوب من قول الحرر ولا يجبره لانه لا يلزم من عدم اجبارها منع تزويجها برضا
 والصحيح منه اه ومع هذا لو عجز بالمجور عليه كما قدرته لكان أولى (وزيجه) ولي الصبي من أب
 وجد (أمته في الاصح) اذا ظهرت القبلة كما قدرته في الرضة وأصلها اكسابا للمهر والنفقة والثاني

لا يزوي بها لانه قد تنقص فيهما وقد تعجل فتلك زامة غير التي عن ذكره كلفته انكن لا تزوج لانه
 السفيه الابانة كانه لا يزوج الابانة وقولنا لا يزوي يقتضي ان يقتصر مع ذلك حاجته الى النكاح فلا يكافى
 محتاج اليه فلول لا يكافى ويوجب به كذلك لا يزوج أمته ممنوع ويكتفي في ذلك انه يملك تزويجه في
 الجملة والسامان كالأب والجد في أمته بنفسه أو جتونه لانه يلى مال ماله ونكاحه بنفسه أمته
 الصغير والد صغير لا يزوي بها وان ولي ماله لانه لا يلى نكاحها ما ولو كان الصغير كافر أو أمته مساة لم يزوي
 وليه تزويجها وبزواج الاب وان علة زامة النيب المجتونة لانه يلى مال ماله او نكاحها بخلاف أمة انيب
 العائلة المقيمة لانه لا يلى نكاح ماله او قد علم بما تقرره ان يشترط فحين يلى النكاح أن يكون ولي المال
 والنكاح * (ساعة) * أمة غير المحرور وعلمها بزواجها ولي البدة قبله والولاية على سيدتها باذن البدة
 وجوب الانها ماله ما أمة وان نكحت بكرا لانها لا تستحي في تزويج أمته ولو أعتق المربض أمة وهو
 لا يملك عيرها فزواجها وليها قول موفقه وبرنه من مرضه مع الحكم بحريتها ظاهر فلا يمنع العير
 بالاحتمال وهذا الموت وشرب من الثالث يحكم بعته او يزوج تزويجها وان احتل غلام ودين عليه
 يمنع خروجها من الثالث لكن اذا مات وعجز الثالث عنها نكح بعضا بان لم تجز الورثة بانفساد النكاح
 وان زوجه السبب يملكه نكاح الأمة باذن الولي أو كان هو الولي مع وان لم يمت ولم تقرب بعده وأنه
 من الثالث لانه بتقدير عدم خروجها في الأولى ماله ما لم يعتق ورثب ولي ماعتق وفي الثانية ماله ذلك
 وولي هذا * (باب ما يحرم من النكاح) *

التحرير يطلق في العقد بمعنى التأنيب وعدم العدة وهو المراد بالنسب ويطلق بمعنى التأنيب مع العدة
 كفي نكاح المحاربة في شطبة العير ومراهم هذه الترجمة ذكره وانع النكاح كإعبرهم في الروضة وهي
 قسمان مؤيد وغير مؤيد وفي الأول وان لم يذكركه الشيطان اختلاف الجنس فلا يجوز للأدنى نكاح
 جنية كما قاله العماد بن يونس وأما به ابن عبد السلام خلافا للقول قال تعالى هو الذي خلقكم من نفس
 واحدة وجعل منهن أزواجه وقال تعالى بأنهم الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق
 منهن أزواجه وروى ابن أبي الدنيا مرفوعا عن أبي عن نكاح الجن والمؤبد غير اختلاف الجنس له أسباب
 ثلاثة قرابة ورضاع ومماهرة وضابطا المحرمات بالنسب والرضاع ضابطان الأول تحريم نساء القرابة إلا
 من دشنت تحت ولد العمومة أو ولد الحولة والثاني يحرم على الرجل أصوله وفصوله وحصول أول أصوله
 وأول فصل من كل أصل بعد الأصل الأول فالأصول الأمهات والفصول البنات وفصول أول الأصول
 الأشوات وسات الاخ وبنات الأشوات وأول فصل من كل أصل بعد الأصل الأول العمات والحالات
 والضابط الثاني للاستاذ أبي اسحق الأفراسي والأول للتلميذ الاستاذ أبي منصور والغدادى قال الرازي
 وهو أربح لا يجوز له ونصه على الاناث بخلاف الثاني ولجئته على غلط قوله تعالى ما أحل الله لك أزواجك اللاتي
 آتيت أجورهن ومما مكنت يمينك مما آواه الله عليك وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالتك وبنات
 حالاتك فسدل على انما هذه من الأقارب ممنوع وقد بدأ بالسبب الأول وهو القرابة ويحرم
 به ما سبق وقد شرع في الأول منها فقال (تحريم الامهات) بضم الهمزة وكسرهما مع فتح الميم وكسرها
 جمع أم وأصاها أمة فله الجوهرى قال شيخنا ومن نقل عنه أنه قال جمع أمة أصل أم فتدفع
 ويشير بذلك الى الرد على الشارح ويحتمل أن الجوهرى وقع له عبارة قال وقال بعضهم الامهات بالنسب
 والامات للبهائم وقال آخرون يقال به ما أمهات وأما انكن الأول أكثر في الاس والثاني أكثر
 في غيرهم ويمكن رد الأول الى هذا وسأبقى ان شاء الله تعالى فخر بذلك آخر الكتاب والمراد بتحريم العدة
 عامين وكذا بقدر في الباقي (و) ضابطا الام هو (كل من ولدتك) فهي أمك حقيقة (أو ولدت من
 ولدك) ذكرنا أن أو انتفى كالم الاب وان عات وآم الام كذلك (وهي أمك) مجازا وان شئت قلت

كل أنثى ينتهي اليها نسباً بغير حواشيها ذاتفسير الامهات بالنسب والاخذ بحرم النكاح
بالامومة لأم هذه الجهة وذلك في زوجات النبي صلى الله عليه وسلم لأنهن أمهات المؤمنين ودليل التحريم
في الامهات وفي بقية السبع الآية قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآية (و) (الثاني البات)
جميع بنت (و) مضابطها هو (كل من ولدتها) فبذلك حقيقة (أولدت من ولدها) ذكرنا ذلك أو
أنثى كبت ابن وان نزل وبنت بنت وان نزلت (فبذلك) مجاز وان شئت قلت كل أنثى ينتهي اليها
نسبها بالولادة بواسطة أو بغيرها ولما كانت المخلوقة من ماء الزنا قد يتوهم أنها بنت الزاني فتحرّم عليه دفع
هذا التوهم بقوله (قلت والمخلوقة من ماء) (زنا) سواء أكانت الزاني بها امرأة أم لا سواء تحقق أنها
من مائه أم لا (تخلو) لأنها أجنبية عنه إذا لحمة لماء الزنا بدليل انتفاء سائر أحكام النسب من ارث
وغيره عنها فلا تتبع بعض الأحكام كما يقول به الخصم فإن منع الارث بإجماع كما قاله الرافعي وقبل تحريم عليه
مطلقاً وقبل تحريم عليه أن تحقق أنها من مائه بأن أحسبه بذلك فهي كأن يكون في زمن عيسى صلى الله
عليه وسلم وعلى الأول يكره نكاحها واختلف في المعنى المقضي للكره فقبيل للخروج من الخلاف قال
السبكي وهو الصحيح وقيل لا احتمال كونها منه فإن تيقن أنها منه حرمت عليه وهو اختيار جماعة منهم
الرويان ولوأرضت المرأة بلبن الزاني صغيرة فكيفتة قاله الماتولي (ويحرم على المرأة) وعلى سائر محارمها
(ولدها من زنا والله أعلم) بالإجماع كما أجعوا على أنه يرثها والفرق أن الابن كالعضو منها وانفصل
منها انساؤلا كذلك النعانة التي خافت منها البنت بالنسبة للاب * (تبييه) * سكنت المصنف رحمه الله تعالى
عن المنفية بالامان وحكمها أنها تحرم على نافعها ولو لم يدخل بأهالها لانها لا تنفي عنه قطعه ابداً دليل لحرقها به لو
أكذب نفسه وانما ربيبة في المدخول بها أو تعدى حرمتها إلى سائر محارمه وفي وجوب القصاص عليه
بقتله لها والحديث سنده اهوا القلع بسرعة ما رواه قبول شهادته لها وجهان أوجههما كما قال شيخنا لا كما
يقضي كلام الروضة نهيجه وان قيل ان ذلك انما وقع في نسخ الروضة السقيمة قال الباقي وهل يأتي
الوجهان في انتقاض الوضوء بمسها وجواز النظر اليها والخلو بينهما أولاً لا يلزم من ثبوت الحرمة المحرمة
كل في الملازمة وأم الموطوءة بشبهه وبنتها والاقرب عنسدى ثبوت المحرمة اه والوجه حرمة النظر
والخلو بينهما احتياطاً وعدم نقض الوضوء بمسها للشك كليتخذ مما قدمت في باب أسباب الحدث ولورق
ولدا انسان باقية أو بجهولة نسب فادعى أبوه بوثوق تلك الزوجة بالشروط المذكورة في الاقرار فان صدقه
الولد والزوجة ثبت النسب وانفسخ النكاح ثم ان كان ذلك قبل الدخول فلا شيء لها أو بعده فلها مهر المثل
وان كذبها ولا بينة للاب ثبت نسبها ولا يفسخ النكاح قال الزاني وفيه وحشة قال القاضي في ثوابه
وايس لمن يما أخوته في الاسلام اه هذا وقسر به ما لو تزوجت بمجهول النسب فاستطاع أبوها ثبت
نسبه ولا يفسخ النكاح ان لم تصدقه الزوجة وان أقام الاب بينة في الصورة الاولى ثبت النسب وانفسخ
النكاح وحكم المهر كما تقدم وان لم يكن بينة وصدقه الزوجة فقط لم يفسخ النكاح لحق الزوج لكن لو أبانها
لم يجز له بعد ذلك تجديف نكاحها لان اذنها شرط وقد اعترفت بالتحريم وأما المهر فيسألزم الزوج لانه
يدعى ثبوته عليه لكنها تنكره فان كان قبل الدخول فنصف المسمى أو بعده فكله وحكمه في قبضه يمكن
أقر لشخص بشئ وهو ينكره وصدقته حكمه في باب الاقرار فلو وقع الاستخفاف قبل التزوج لم يجز للابن
نكاحها (و) الثالث (الاخوات) جمع أخت ومضابطها كل من ولدها أبواك أو أحدهما فاختل
(و) الرابع والخامس (بنات الاخوة) بنات (الاخوات) من جميع الجهات وبنات أولادهم وان
سفلن * (تبييه) * كان ينبغي تأخير بنات الاخوة والاخوات عن العمات والخالات تأسيساً بالقرآن
(و) السادس (العمات) من كل جهة سواء كن لاب وأم أم لا (و) السابع (الخالات) كذلك (و) أشار
لضابط العمات بقوله (كل من هي أخت ذكر ولدك) بلا واسطة فعمتك حقيقة أو بواسطة كعمه أهلك

(عمتك) مجازاً وقد تكون العم من جهة الام كانت أبي الام وأشاروا ضابطاً الحالة بقوله (أو) أي وكل من هي (أخت أمي ولدتك) بلا واسطة نكاحك حقيقة أو بواسطة كماله أمك (نكاحك) مجازاً وقد تكون النكاح من جهة الاب كانت أم الاب ثم شرع في السبب الثاني وهو الرضاع فقال (ويحرم هؤلاء السبع بالرضاع أيضاً) للآية ولغيره يصح يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة وفي رواية من النسب وفي أخرى حرمان الرضاعة ما يحرم من النسب (و) ضابط أمك من الرضاع هو (كل من أرضعتك أو أرضعت من أرضعتك) أو صاحب اللبن (أو أرضعت من ولدتك) بواسطة أو غيرها (أو ولدت مرضعتك) بواسطة أو غيرها (أو) ولدت (ذا) أي صاحب (لبنها) وهو الفعل بواسطة أو غيرها (فأم رضاع) في المورد المذكور (وقس) على ذلك (الباقى) من السبع المحرم بالرضاع مما ذكر فضايل بنت الرضاع هو كل امرأة أرضعت بلبنك أو لبن من ولدت بواسطة أو غيرها أو أرضعتها امرأة ولدت بواسطة أو غيرها وكذا بساتن من نسب أو رضاع وان سفلن وضابط أخت الرضاع هو كل من أرضعتها أمك أو أرضعت بلبنك أو ولدت امرأة مرضعتك أو ولدت الفعل وضابط عمه الرضاع هو كل أخت لفعل أو أخت ذكروا الفعل بواسطة أو غيرها من نسب أو رضاع وضابط حالة الرضاع هو كل أخت لأم مرضعة أو أخت أختي ولدت المرضعة بواسطة أو غيرها من نسب أو رضاع وضابط بنت الاختوة وبنت الاختوات من الرضاع هو كل أختي من بنات أو أولاد المرضعة والفعل من الرضاع والنسب وكذا كل أختي أرضعتها أنتك أو أرضعت بلبنك وساتنك وبنت أولادها من نسب أو رضاع (ولا يحرم عليك من أرضعتك) أو أختك ولو كانت من النسب حرمت لانها أم أم أو موطوءة أب (و) لأن أرضعت (نكاحك) وهو ولد ولدتك ولو كانت أم نسب حرمت عليك لانها بنتك أو موطوءة أمك (ولأن مرضعة ولدك) لا (بنتها) أي بنت المرضعة ولو كانت المرضعة أم نسب كانت موطوءة أنتك فحرم أمها عليك وبنتها فهذه الأربع يحرم في النسب ولا يحرم في الرضاع فاستثناها بعضهم من قاعدة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب قال في زيادة الروضة قال المحققون لا حاجة الى استثنائها لانها بالبيت داخلها في الضابط ولها ذم بساتنها الثاني والجهر ولا استثنيت في الحديث لان أم الاخت لم تحرم لكونها أم أم وأما حرمت لكونها أم أو حلية أب ولم يوجد ذلك في الصورة الأولى وكذا القول في باقيهن اهـ وذكر الرافعي نحو في كتاب الرضاع وقال الامام قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من جوامع الحكم فانه شامل لقواعد حرمة الرضاع لا يعاد منها شيئاً ولا يتطرق اليه تأويل ولا حاجة فيه الى ثقة بتصرف فائس قال وهذا مستمر لا تصور فيه ولا استثناء منه وقد ناهى بعضهم هذه الصورة التي ذكرها المصنف فقال أربع هن في الرضاع حلال * وإذا ما نسبتهن حرام

جدة ابن وأخته ثم أم * لأخيه وحادثه والسلام
ورأى الجرجاني على هذه الأربعة ثلاث صور أم العم والعمة وأم الخال والحالة وأخت الابن فانهم يحرمون في النسب لا في الرضاع وصورة الأخيرة في امرأة لها ابن ثم ابنها أو تضع من امرأة أجنبية لها ابن فذلك الابن أخت الابن المراد المذكور ولا يحرم عليها أن تزوج به الذي هو أخت لابنها (ولا) يحرم عليك (أخت أخيك) وقوله (من نسب ولا رضاع) متعلق ما تحت لا بأخ (وهي) في النسب (أخت أخيك لا بلبنك لأم) أي الاخ وصورة أن يكون لك أخت لاب وأخت لأم قد انكح أختك من الام وصورة في الرضاع أن ترضعك امرأة أو ترضع صبية أجنبية منك ولا تخيل نكاحها (وعكسه) في النسب أخت أخيك لا بلبنك لأمه فان كان لابي أخيك بنت من غير أمك فيجبوز لك نكاحها وفي الرضاع أن ترضع امرأة أخاك وترضع منه صبية أجنبية منك فيجبوز لك نكاحها * (تنبيه) * صورة العكس خريفة على الحرر والروضة كلها ثم شرع في السبب الثالث وهو المصاهرة فقال (وتحرم) عليك (زوجة من ولدت) بواسطة أو غيرها وان لم يدخل ولديها

لاطلاق قوله تعالى وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم (أو) زوجة من (ولذلك) بواسطة أو غيرها أبأب
 حدامن قبل الأب أو الأم وإن لم يدخل ولدك به الاطلاق قوله ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء الا ما قد
 سلف قال في الام يعني في الجاهلية قبل علمكم بغيره (من نسب أو رضاع) هو راجع لهما معا أما النسب
 فلا نسبة وأما الرضاع فالحديث المتقدم فإن قيل انما قال الله تعالى وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم فكيف
 حرمت حليته الا من الرضاة أوجب بان المفهوم انما يكون بحقه اذا لم يرارضه منطلق وقد عارضه هنا
 منطلق قوله على الله عليه وسلم يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب فان قيل ما قلدة التقييد في الآية حينئذ
 أوجب بان فائدة ذلك اخراج حليته التي لا تنكح على المرء زوجة من نكته لانه ليس بان له حقيقة (وأما
 زوجته) بواسطة أو غيرها (منهما) أي من نسب أو رضاع سواء أدخل بها أم لا لاطلاق قوله تعالى
 وأما نساءكم (وكذا إناثها) بواسطة أو غيرها (ان دخلت بها) في عقد صحيح أو فاسد لاطلاق قوله
 تعدى وراثتهم الملاقى في مجرى من نساءكم الا الذي دخلت بهن فان لم تنكحوا فادخلت بهن فلا جناح عليكم
 وذلك كرايهم يخرج من نكاحهم فلا يفهم له فان قيل لم أعبد الوصف الى الجلالة الثانية ولم يعد الى الجلالة
 الاولى وهي وأما نساءكم منع أن الصفات عقب الجمل تعود الى الجميع أوجب بان نساءكم الثاني مجرور
 بحرف الجر ونساءكم الاول مجرور بالضاف واذا اختلف العامل لم يجز الاتساع وتعين القطع واعتراض
 بان المعمول الجر وهو واحد * (تنبيه) قضية كلام الشيخ أي حامد وغيره انه يعتبر في الدخول أن يقع
 في حياة الام أو فلو ماتت قبل الدخول ووطئها بعد موتها لم يحرم بشئ لان ذلك لا يسمى دخولا وان تردد فيه
 الى وياتي فان قيل لم يعتبروا الدخول في تحريم أصول البنت واعتبروا في تحريمها الدخول أوجب بان
 الرجل يتولى عادة بكلمة أمها عقب العقد لترتيب أمورهم فحرم بالبعد ليسهل ذلك بخلاف بناتها وتقييد
 التحريم بالدخول يفهم تحريم الثلاث الاول بمجرد العقد وهو كذلك كما مر بشرط صحة العقد فلا يتعلق
 بالعقد الفاسد حرمة المصاهرة كالاتفاق به حل النكحة والحاصل أن من حرم بالوطء لا يعتبر فيه صحة
 العقد كالمبيى ومن حرم بالعقد هو الثلاث الاول فلا بد فيه من صحة العقد نعم لو وطئ في العقد الفاسد في
 الثلاث الاول حرم بالوطء فيه لا بالعقد وظاهر كلام المصنف أن الرية لا تحرم باستدخال أمهاته الزوج
 وليس مراد اذ في الروضة وأصلها الحزم بان استدخال الماء يثبت المصاهرة اذا كان محترما بان كان
 ماء من وجهها ومقتضاها تحريم الرية وان خالف في ذلك البلقيني وظاهر كلامه أيضا حل البنت المنقبة بالعمان
 اذ لم يدخل بالمائة لانها بنت زوجة لم يدخل بها ولم يثبت كونها بنته وليس مراد بل الاصح تحريمها
 لانها لا تنفي عنه قطعا كما مر في الاشارة اليه ومن كلامه عدم تحريم بنات زوج الام أو البنت أو امه وعدم
 تحريم أم زوجة الاب أو الابن أو بنته أو زوجة الريب أو الابن لغير وجه من المذكورات (د) كل
 (من وطئ) في الحبوة وهو واضح (أمره) (سواء) كانت محرمة عليه على التأنيد أم لا (حرم عليه
 أمهاتها وبناتها وحرمت) هي (على آبائهم وأبنائهم) تحريمهم وبدا بالاجماع ولان الوطء ملك اليمين نازل
 منزلة عقد النكاح (وكذا الموطوءة) الحية (بشبهة في حقها) كان ظاهرا وزوجته وأما أمه أو وطئ بفاسد
 شراء أو نكاح تحرم عليه أمهاتها وبناتها وتحرم على أمهات وأبنائهم كما ثبت في هذا الوطء النسب ويوجب
 العدة وسواء كانت كاطن أم لا (قبل أو بعدها) بان طئته كما ظن منع علمه بالحال وخالف هذا الوجه انه
 يكفي بقبام الشبهة من أحد الجانبين أما المنة فلا تثبت حرمة المصاهرة بوطئها كالحرم به الراجح في الرضاة
 وأما الخنثى فلا تثبت حرمة المصاهرة بوطئه لاحتمال كون العضو اناثا قاله أبو الفتوح * (تنبيه) قد
 شرعنا في وطء الشبهة ملك اليمين إن وطء الشبهة يوجب التحريم والحرمية وليس مراد بل التحريم فقط
 لا يحل للواطئ بشبهة النظر الى أم الموطوءة وبنتها ولا الخلو والمصاهرة بهما ولا مسهما كلا ولو أفل
 ولي فلان زوجها بعد ذلك ودخل بها ثبتت الحرمة أيضا كبقية قضية كلامهم وما صحه من عدم تأثيره في حقها

هو بالنسبة لغير المهر وتبقى أحكام هذه المسئلة أن شبهة الواطي فقها تثبت حرم المصاهرة والسبب
والعدم للمهر وشبهة المخوأة فقها فتوجب المهر فقها لا المصاهرة فالعدة والنسب ودخل تحت قوله في
عدم صورته النسبية في حق الزوجة والزواج. ما في حق الزوج فقها وخرج عنه صورته نسبية أمضا
وعدم شبهته (لا الزنى بها) فلا يثبت زناها حرم المصاهرة بما زنى نكاح أم من زنى بها وبنتها ولابنته وأبيه
نكاحا نهى لأن الله تعالى امتن على عباده بالنسب والمهر فلا يثبت بالزنا كالنسب (تنبيه) * استثنى زنا
المجنون فإنه يثبت به المصاهرة ولا حاجة إليه كما قال ابن شهاب قال الصادر من المجنون صورة زنا لا حقيقة
لأنه ليس عليه أم ولا دول ولا ط نخض بفلام لم يحرم على القاتل أم العلامة بنته (وليس مباشرة) كغير
وقبله (بشهوة) في زوجة وأمة أو أجنبية لكن شبهة كغيره من أمهات على فراشه ظن الزوج (كوطي في
الاطهر) لأن الأثر يجب العدة فكذلك الأثر يجب الحرمة والثاني أنها كالموطي بجماع التلذذ بالمرأة ولأنه استمتاع
يوجب الفدية على الحرم فكان كالموطي وبهم ذاق الزوج والعلماء * (تنبيه) * فقيدها الشهوة من زيادته على
المهر وقال في الدقائق ولا بد منه أما للمهر بغيره فلا أثره في التحريم عند العلماء قال الزركشي وزاد على المصنف
أما الأب جارية فإنه لا يحرم له من الشبهة في ملكه أي فيجوز فيه الخلاف بخلاف أم الزوجة ذكره
الامام وثبت العدة والمصاهرة والنسب فقها باستدخال ماء زوج وكذا أجنبي أو سيد بشبهة دون الاحسان
والتحليل وتقرر المهر وجوبه بالمعقوضة والفعل والمهر في صورة الشبهة واختلف في ثبوت الرجعة بذلك
والذي حرمه ابن المقرئ هنا تباعا لاصلا عدم ثبوتهما وهو مخالف لجمهور ما يتبوهما في الكلام على الفعل
وعلى الفسخ بالعنة وعليه انصرف في الشرح المصنف وهو الأصح كما في المهمات قال ونقل المياورودي عن بعض
الاصحاب أنه يشترط في التحريم باستدخال ماء الزوج وجود الزوجية حال الانزال والاستدخال وفسد نكاحه
بشترط في ماء الاجنبي قيام الشبهة في الحائض والمراد من ذلك أن يكون الماء محترقا في ثبوت الرجعة بذلك
ولا غيره باستدخال ماء زنا زوج أو السيد وعند البغوي يثبت جميع ذلك كالموطي زوجته يقال أنه يفرق
وأجيب بأن لوطه في زوجته بفعله المد كولو ليس وفي نفس الامر بحلله في مسئلتنا (ولو اختلفت امرأة
محرم لشخص من نسب أو رضاع أو مصاهرة أو محرمة عليه بامان أو في أو فتن أو غيرها كما صرح به الجرجاني
(بشهوة قربة كبيرة) غير محصورات (نكح منهن) جواز باجتهاد وغيره لا بالوعدته لتضرر بالسفر وربما
احتسب عليه باب النكاح فإنه وإن سافر إلى بلدة أخرى لم يؤمن مسافرتها لها وهذا كالموطي صيد بماله
يصوده بمباحة غير محصورة لا يحرم الاضطداد * (تنبيه) * قضية قوله نكح منهن أنه لا ينكح الجميع
وبه يخرم الجرجاني وهل ينكح إلى أن تبقى واحدة أو إلى أن يبقى عدد محصور وحكي الروياني عن والده به
احتمالين وقال الأقبس صدى الثاني اه وهذا هو الوجه وقرئ بين هذا وبين ما صححه المصنف في نظيره من
الاولى من ترجيح الاول بان ذلك يكفي فيه القائل بدليل صحة الطهر والصلاة بمنظرون المصاهرة وحل تداركه مع
القدرة على متبقيها أي في محصور وغيره بخلاف النكاح وقوله محرم الدائر على الاستسنة أنه يفتح المهر
وينبغي ضبطه باضم مع تشديد الراء فان الحكم لا يختص بالاول كما مررت الإشارة إليه فان من حرم
بالجمع أو بالعدة كذلك (لا بمحصورات) فإنه لا ينكح منهن احتياطاً للإيضاع مع انتفاء المشقة
باجتماع خلاف الصورة الاولى فلوحا لفعل لم يصح في الاصح لمعنا له من ذلك اذن الشروط كالسبق
ان يعلم أنها لال ويشكل عليه كما قال ابن شهاب أنه لو تزوج أم مأمورة بطلاقها بحياته فبان ميتا مع ولو تزوج
امرأة المفقود بعد التربص فبان ميتا مع على الجسد وقد يجاب عن الصورة الاولى بان النكاح
في الزوج هل هو مالك أولا وهو لا يضر إذا تبين أنه مالك كالموطي في تزوج أخ خنتي أخته وتبين ذلك كونه
فانه لا يضر كغيره من الثانية بأن بعض الأئمة يرى ذلك فإذا تبين أنه كان في نفس الامر كذلك مع
وهذا التفصيل يأتي فيما لو أراد الوطء بمالك المهرين أيضا قال الامام والمصور ما سهل على الآحاده دون

الولاية وقال الغزالي غير المحصور كل عدد لو اجتمع في صعيد واحد اسرع على الناطر عسده بمجرد النفاذ
 كائنه وباسهل كالعشرين فصعود قال وما بينهما يلحق بأحدهما بالنفل وما شذ فيه استفتي فيه
 القلب وقال الاذرى وغيره ينبغي التحريم عند الشك عسلا بالاصل وخرج بحرم الملوحة طاعت زوجته
 بأجنبيات فلا يجوز له وطء واحدة منهم مطلقا ولو باجتهاد اذ لا مدخل للاجتهاد في ذلك ولان الوطء
 انما يساح بالعقد لا بالاجتهاد (ولو طرأ مؤبدت تحريم على نكاح قطعه) أى منع دوامه (كوطء الواضع
 (زوجة ابنه) بنون أو بنته تحتمه بخيله حيث كتب كلفه على ابنه أو أم زوجته نفسه أو بنتها (بشبهة)
 فيه نسخ به نكاحها كمنع انعقاد ابتداء سواء كانت الموطوءة محررا لواطئ قبل العقد اعلمها كبت أخيه
 أم لا قال شيخنا ولا يعتبر بمنقل عن بعضهم من تقييد ذلك بالشق الثاني * (تنبيه) * احتراز بطرؤه
 على النكاح عسلا إذا طرأ على ملك اليمين كوطء الاب جارية ابنه فانها تحرم على الابن أبدا ولا ينقطع على
 الابن ملكه اذ لم يوجد من الاب احبال ولائى عليه بمجرد تحررها لان مجرد الحل في ملك اليمين ليس
 بمقوم وانما المقصد الاعظم منه المالية وحى باقية أما الخنثى فلا ينسخ بوطئه النكاح * (فرع) * لو
 عقد شخص على امرأته على بنتها وزنا الميمانيات زفت كل منهما الى غير زوجها فوطئ كل منهما
 الاخرى فاعلم انفسخ النكاحان لان زوجة الاب موطوءة ابنه وأم موطوءة بالشبهة وزوجة الابن موطوءة
 أبيه وبنت موطوءة بالشبهة ولزم كلا منهما الموطوءة مهر المثل وعلى السابق منهما بالوطء لزوجة نصف
 المسمى لانه الذي رفع نكاحها فهو كالموطوءة قبل الدخول وهل يلزم الثاني نصف المسمى لزوجة أولا وجه
 أحدهما الا اذا صنع له وثانها نعم اذا صنع لها وثالثها وهو كما قال شيخنا الاوجه بحسب الصغيرة لا تعقل
 ومكرهة وثالثة لان الانفاسح حينئذ غير منسوب اليها فكان كالموطوءة زوجة الكبيرة الصغيرة ينسخ
 نكاحهما والصغيرة نصف المسمى على الزوج ويرجع على السابق بنصف مهر المثل لانه فوت عليه نكاحها
 لا بمهر المثل ولا بما غرم كافي الرضاع ولا يجب لعاقلة مطاوعة في الوطء ولو غلط كما لو اشترت حرة زوجها
 قبل الدخول فان وطئا معا فعلى كل منهما الزوجة نصف المسمى ويرجع كل منهما على الآخر في أحد
 وجهين يظهر كما قال شيخنا ترجحه بنصف ما كان يرجع به لو انفرد وبمدر نصفه لانها حرمت بعلمهما
 كتنافره في الاصل دام ولو أشكل الحال ولم يعلم سبق ولا معية وجب للموطوءة مهر المثل وانفسخ النكاحان
 ولا رجوع لاحدهما على الآخر وزوجة كل منهما نصف المسمى ولا يسقط بالشك كما قاله ابن الصباغ ولو
 نكح الشخص جاهلا امرأته بنتها مرتبة فان نكاح الثاني باطل وان وطئ الثانية فقط عالما بالتحريم فدكاح
 الاولى بحاله لان وطء الزنا لا أثر له أو جاهلا به بطل نكاح الاولى لانها أم الموطوءة بشبهة أو بنته ولزمه
 الاول نصف المسمى وحرمت عليه أبدا لما صار للموطوءة مهر مثل وحرمت عليه أبدا ان كانت هى الام
 لانها أم زوجته وان كانت البنت فلا تحرم أبدا لانها ببيسة امرأة لم يدخل بها الا ان كان قد وطئ الام
 لانها حينئذ بنت موطوءة ثم شرع في القسم الثاني وهو مالا يتأيد تحريمه وهو ثلاثة أنواع وتبدأ بالاول
 منها فقال (ويحرم) ابتداء ودواما (جميع) امرأتين بينهما قرابة أو رضاع لو فرضت احدهما ذكرا حرم
 تنكحهما بجمع (المرأة) وأختها وأعمتها وأخالتها من نسب أو رضاع (ولو بواسطة لقوله تعالى وأن
 تحموا بين الاخنتين وتحسروا لتنكح المرأة على عمها ولا العمة على بنت أخيها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة
 على بنت أخيها لا الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى رواه الترمذى وغيره وصححه ومسانفه
 من قطعة الرحم وان رضيت بذلك فان الطبع يتغير واليه أشار صلى الله عليه وسلم في خبر النهى عن
 ذلك بقوله انكم اذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامهم كلوا من حبان وغيره (فان) خالف و (جميع) بين من
 يحرم الجميع بينهما كاختين (بعقد بطل) نكاحهما الا لأولية لاحدهما عن الاخرى (أو مرتبة) (أو
 لأول صحیح) (والثاني) باطل لان الجميع حصل به هذا اذا علم عين السابق فان لم يعلم بطلا وان علم ثم اشتبه

وجب التوفيق في نكاح الولين من اثنين فان وطئ الثانية جاهلا بالحكم استحب أن لا يبطأ الاولى حتى
 تنقضي عدة الموطوءة وتخرج بالرضاع والنسب الجمع بالمصاهرة لجميع المرأة وأم زوجها أو بقية من أخرى
 لا يحرم لان حرمة الجمع بينهما وان حصلت بفرض أم الزوج ذكر في الاولى وبفرض بنته ذكر في الثانية
 لكن ليس بينهما قرابة ولا رضاع بل مصاهرة وليس فيها رحم يحذف قطعها قال الرافعي وقد يستغنى عن
 قيد القرابة والرضاع بأن يقال يحرم الجمع بين كل امرأتين أيتهم ما قدرت ذكر حرمت عليه الاخرى
 فان أم الزوج وان حرمت عليهم ازوجة الاب لو قدرت ذكر الكزن زوجة الابن لو قدرت ذكر كرم ثم حرم
 عليه الاخرى بل تكون أحبيبه عنه اه فان قيل يرد على هذا السيدة وأمتها الصدق الضابطان هما
 مع جواز الجمع بينهما بعد وكذا الحرا ذوات زوج أمة بشرطه ثم نكح حرة عليهما أوجب بأن المنباد بقريته
 المقام من التحريم التحريم للو بد المقتضى لمنع النكاح فخرج هذه لان التحريم فيها قد زول وبأن السيدة
 لو فرضت ذكر كرا حل له وطء أمته بالملك وان لم يحل له نكاحها ويجوز الجمع بين بنت الرجل وورثته
 وبين المرأة وورثته زوجهم امرأة أخرى وبين أخت الرجل من أمه وأخته من أبيه اذ لا تحرم المالكة
 بتقديره ذكورة احداهما ولو اشترى زوجته الامه جاز له أن يتزوج أختها وأربعا سواها لان ذلك الفراش
 قد انقطع (ومن حرم جمعهما بنكاح حرم) جمعهما أيضا (في الوطء بملك) أو ملك ونكاح وان لم يعلم
 من كلامه لانه اذا حرم العقد فلان يحرم الوطء أولى لانه أقوى (لاملكهما) أي الجمع بينهما ما في الملك
 كسراء أختين وامرأة وخالتها فانه جائز بالاجماع ولانه لا يتعين للوطء ولهذا يجوز أن يشترى أخته
 ونحوها بخلاف النكاح (فان وطئ) طائعا أو مكرها (واحدة) منهما ولو في الدر أو مكرها أو جاهلة
 (حرمت الاخرى حتى تحرم الاولى) يحرم (كبيع) وعتق لساها أو بعضها (أو نكاح) أي تزويجها
 (أو كتابة) صحبة لئلا يحصل الجمع المنهي عنه فان وطئ الثانية قبل تحريم الاولى أثم ولم تحرم الاولى
 اذا حرام لا يحرم الحلال لكن يستحب أن لا يبطأ الاولى حتى يستبرئ الثانية لئلا يجمع الماء في رحم
 أختين (لاحيض واحرام) وردة فانها لا تزول الملك ولا الاستحقاق (وكذا رهن) يقبوض (في الاصح)
 لانه ملك الوطء باذن الرهن والثاني يكفي الرهن كالتزوج فان لم يكن قبض لم تحل الثانية جزأ فلو عاد
 الحل برد المبيعة وطلاق المسكوة وعجز المكتوبة فان لم يبطأ الثانية بعد فله الاثن وطء من شاء منهما وان
 كان قد وطئها لم يبطأ العائدة حتى تحرم الاخرى لان الثانية في هذه الحالة كالاولى (تنبيه) بشرط
 ان تكون كل منهما مملوكة على انفرادها فلو كانت احدهما مملوكة وأخرى حرة لم يحرم فوطئها جاز له وطء
 الاخرى ثم لو ملك أمها بنته فوطئ احدهما حرمت الاخرى وبدا كلامهم بمسار ولو باع الموطوءة بشرط
 الخيار قال الشيخان فحبس يجوز له وطئها لا تحل له الاخرى وحيث لا فوجهان وقال الامام الوجه عندى
 القاطع بالحل اه وهو ظاهر ولو ملك شخص أمة وخنثى آخر من فوطئها جاز له عتقه وطء الامه ولو اشترى
 جاريته فادبها أن بينهما الخوة بالرضاع في فتاوى بغوى للسيدان يعدهما والاختيار أن لا يجمع
 بينهما ولو أقرت الامه ان سبيدها أخوها من الرضاع لم يقبل بعد التمكين وفيما قبل وجهان ذكرهما
 الرافعي في الرضاع وقياس الزوجة في دعواها ذلك أنها تقبل (ولو ملكها) أي الامه وطئها لا (ثم نكح)
 من يحرم الجمع بينهما ويملك نكح (أختها) الحرة أو عمتها أو خالتها (أو عكس) أي نكح امرأة ثم ملك من
 يحرم الجمع بينهما وبينها كأنه ملك أختها (حلت النكوة) في المستثنين (دونها) أي المملوكة ولو كانت
 موطوءة لان فراش النكاح أقوى اذ يتعلق به الطلاق والفهار والايلاء وغيرها بخلاف الملك ولا يجمع
 النكاح حالها لغيره اجماعا بخلاف الملك فلا يندفع الاقوى بالاضعف بل يدفعه (و) يحل (للبعد
 امرأتان) فقط لان الحكم بن عيينة نقل اجماع الصحابة فيه ورواه البيهقي ولا ينعى على النصف من الحر ولان
 النكاح من باب الفضائل فلم يلحق العبدية بالحر كما لم يلحق الحر بمنصب النبوة في الزيادة على أربع والمبعض

كالقن كما صرح به أبو حامد والماوردي وغيرهما (و) يحل (للعرار أربع) نقطا لقوله تعالى فأنكحوا ما طاب
 لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ولقوله صلى الله عليه وسلم لغيلان وقد أسلم وختمه عشر نسوة أمسك
 أو بعوا فارق سائرهم رواه ابن حبان والحاكم وغيرهما وصححه وإذا تمتع في الدوام ففي الابتداء أولى
 * (فائدة) * ذكر ابن عبد السلام أنه كان في شريعة موسى عليه الصلاة والسلام الجواز من غير حصر تغليبا
 لمصلحة الرجال وفي شريعة عيسى عليه الصلاة والسلام لا يجوز غير واحدة تغليبا لمصلحة النساء وراعت شريعة
 نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى سائر الأنبياء مصلحة النوعين وقد تعين الواحدة للعر وذلك في كل نكاح
 توقف على الحاجة كالسفيه والمجنون والحرائك الأمة وقال بعض الخوارج الآية تدل على جواز تسع
 مثنى باثنين وثلاث بثلاث ورباع بأربع ومجموع ذلك تسع وبعض منهم يدل على ثمانية عشر مثنى اثنين
 اثنين وثلاث ثلاثة وثلاثة ورباع أربعة أربعة ومجموع ذلك ماذكر وهذا خوف للاجماع (فلونكح) الحر
 (خسا) مثلا (معا) أي بعقد وهو منصوب على الحال أو العبد ثلاثا كذلك (بطان) اذ ليس بإبطال
 نكاح واحدة بأولى من الأخرى فبطل الجميع كل جماع بين الاختين وبستثنى ما لو كان فيهن أوفى ست
 للحر وأربع للرقيق أختان مثلا فإنه يبطل فيهما ويصح في الباقي عملا بتفريق المصلحة وانما يبطل فيهما
 معالانه لا يمكن الجميع بينهما ولا أولوية لاحدهما على الأخرى فإن كانتا في أكثر من ذلك كأن كانتا في
 سبع للحر وأخمس للعبد بطل الجميع وفي معنى الاختين ما لو كان فيهن من لا تحل له كحرمة وملازمة وثنية
 ومجوسية (أو) نسكهن (مرتبا فالخامسة) للحر والثالثة للعبد بطل نكاحها لأن الزيادة على العدد
 الشرعي حصل بها * (فرع) * لو عقد على ست على ثلاث معاوثنتين معا واحدة وجهل السابق من
 العقود فنكاح الواحدة صحيح بكل تقدير لانها لا تقع الأولى أو الثالثة أو الرابعة فانها لو تأخرت عن العقدين كان
 ثانيهما باطلا فيصح نكاحها قال ابن الحداد ونكاح الباقيات باطل لأن كلاً من عقدي المرفقين يحتمل كونه
 متأخرا عن الآخر فيبطل والاصل عدم الصحة وغلطه الشيخ أبو علي فقال أحد العقدين صحيح وهو السابق
 منهما ولا تعرف عينه فبوقف نكاح الجنس وبواحد الزوج بنفقتين مدة التوقف لأنهن محبوسات
 لاجله ويسأل عن البيان وقول ابن الحداد كما قال ابن المقرئ هو قياس ما سبق من أنه إذا وقع على امرأة
 عقدان وجهل السابق منهما بطل العقدان وهذا قد أشكل السابق منهما وإلى هذا أشار الاسنوي في
 المهمات وهذا هو المعتد وان فرق بعضهم بأن الموقوف عليه ثم واحدة والزوج متعدد ولم يعهد جوازه
 أصلا بل ممنوع منه وهذا بالعكس وقد عهده جوازه فأغفر فيه ما لم يغفر في ذلك (وتحل الاخت)
 ونحوها كالأمة (و) الزائدة (الخامسة) أو غيرها (في عدة بائن) لانها أجنبية منه (لارجعية) لانها
 في حكم الزوجة فلا تحل له حتى تنقضي عدتها وفي معناها المخالفة عن الاسلام والمردة بعد الدخول بهما
 ما بقيت العدة ولو ادعى انها أخبرته بانقضاء عدتها وأنكرت وأمكن انقضاؤها فله نكاح أخذها وأربع
 سواها لزمه انقضاءها ولا يقبل في اسقاط نفقتها ولو وطئها حدثا ذكر أو طلقها لم يقع لذلك (وإذا طلق
 الحر ثلاثا) سواء أوفعهن معاً أم لا معاً كان ذلك أم لا قبل الدخول أم لا (أو العبد) أو البعض
 (طائفتين) كذلك (لم تحل له حتى تنكح) زوجا غيره ولو عبداً أو مجنوناً (ويغيب بقلها) لاني غيره
 كدبرها كما لا يحصل به التحسين (حشفته) ولو كان عليها حائل كان لف عليها خرقه فإنه يكفي تغيبها كما
 يكفي في تحصيلها (أو قدرها) من فاتها سواء أوجها أو لم تزك عليه في عدة أو قوم أو أوج فيها وهي
 نائمة معاً ولم أنه لا بد أن يغلقها وتنقض عدتها كما صرح به في الحر وأسقطه المصنف لوضوحه
 والتقييد بالقبول من زيادته قال الامام والمعتبر الحشفة التي كانت لهذا العضو المخصوص (بشرط
 الانتشار) لا كونه وان منع الانتشار واستعان بأصبعه أو أصبعها ليحصل ذوق العسيلة الاتي في الخبر
 بخلاف ما لم ينتشر أشالي أو عنة أو غيرها فاعتبر الانتشار بالفعل لا بالقوة على الاصح كما أنه ملام

الاكثرين وصرح به الشيخ أبو حامد وصاحب المذهب والبيان وغيرهم حتى لو أدخل السليم ذكره
بأنه لا انتشار لم يحال كالطفل فيأقيل ان الانتشار بالفعل لم يقل به أحد ممنوع كما قاله شيخنا (و) لا
بدأ بضامن (محنة النكاح) فلا يحال الوطء في النكاح الفاسد ولا ملك العيّن ولا وطء النسب لانه تعالى
علق الحل بالنكاح وهذا ما يتناول النكاح الصحيح بدليل ما لو حالف لا يشكح لا بحث بما ذكر (وكونه)
أي الروح (عن يمكن جماعه لاطفالا) لا يتأتى منه ذلك أو يتأتى منه وهو رقيق لان نكاحه انما يتأتى
بالاجبار وقد مر انه ممنوع (على المذهب من) وفي وجهه قناع الجوارح لانه انه يحصل التحليل بلا انتشار
لشأن أو غيره لحصول صورة الوطء وأحكامه وفي قول أنكره بعضهم يكفي الوطء في النكاح الفاسد
لان اسم النكاح يتناول وفي وجهه نقل الامام اتفاق الاصحاب على خلافه ان الطفل الذي لا يتأتى منه
الجماع يحال وانما حرمت عليه الى أن تتحلل تغيرا من الطلاق الثلاث واقله تعالى فإن طافها أي
الثالثة ولا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره مع خبر النبي عن عائشة رضي الله تعالى عنها جاءت امرأة
رفاعة القرظي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رفاعة فهاقني فبنت طلاق فترجعت بعده عبيد
الرحمن بن الزبير وان مامعه مثل هدية اتوب فقال أنز يدنين أن ترجعي الى رفاعة لاسيما تدوق عليه لانه
ويدوق عسلتك والمراحم عند العويين الالة الحاصلة بالوطء وتفسد الشاقي وجهه والفقهاء الوطء
نفسه متى بذلك تشبهها له بالعسل بجامع الالة وقيل بالحرارة يبره بجامع احتفاء ما عليه من المطلق
(نفسه) * قوله لا طفلا قديهم انه لا يشترط في الزوجة ذلك بل وطؤها تحل وان كانت طفلة لا يمكن
جماعها وبه صرح في أصل الروضة وحزم في الدخاير بالتمنع كالنفل ونقله الاذرى عن نص الشافعي
وصوبه والمعنى بدعه لان المقصد بذلك التفسير كالمس وهو حاصل بذلك بخلاف غيبوبة حشفة الطفل ويكفي
وطء محرم بنسب ونحوه ولو كان صانعا أو كانت حاضا أو صانعة أو مظهرا منها أو معتدة من شبهة وقعت
في نكاح المحلل أو محرمة بنسب لانه وطء زوج في نكاح صحيح ولا يكفي جماع رجعة وان واجعا ولا
معتدة لزده منه أو منها وان أسلم المرتضى العدة وتصور العدة بلاوطء بان استندخت مائة ثم طافها أو
استدخلته ثم ارتدت ثم وطئها فهذا الوطء لا يحال لوجوده في حال صنف النكاح ويشترط في تحليل اليكر
الافتراض كما قلناه وأقرأ وحكي عن النص وان أوتيه بعضهم وتحل كما قيل في الوطء محرم في
نكاح نهرهم عليه عند تراههم البناء (ولو نكح) الروح الشافعي (بشرط انه اذا وطئ طاعة) فان قيل
الوطء أو بعده (أو بات) منه (أو فلا نكاح) بينهم ما شرط ذلك في صلب العقد (باطل) أي لم يصح
النكاح لانه شرط منع دوام النكاح فاشبهه بالآفة فان قواطع العاقدان على شيء من ذلك قبل العقد ثم
عقد بذلك المقصد بالشرط كره حروبا من خلاف من أبطله ولان كل ما لوصرح به أبطل اذا صرح كره ومنه
لو تزوجها بالشرط وفي تزومه أن يثله اذا وطئها ولو تزوجها على ان يحللها الاول مع كسره به الماوردي
لانه لم بشرط الفرقه بل شرط مقتضى العقد فان سكبه هانت شرط ان لا يثله أو لا يثله هانت امره أو الامر
منه لا يثله النكاح أي لم يصح ان كل الشرط من جهته للمفاته مقصود العقد فان وقع الشرط منه لم يضر لان
الوطء حق له فله تركه وان لم يكن حق عليه ان ليس لها تركه والراعي هنا المشكل ذكره مع جوابه في شرح
النسبية (وفي التعايق قول) ان شرطه لا يثله ولكن يثله الشرط والمسمى ويجب به المثل ولو تزوجها
على ان لا تحل له لم يصح لانه لا يثله مقصود العقد وللتناقض أو على أنه لا يثله البضع وأراد الاستمتاع فكشترط
ان لا يثله وان أراد ملك العين لم يضر لانه تصرح بمقتضى العقد * (تمت) * يقبل قول الماطلة ثلاثي
التحليل بينهما عند الامكان وان أكره الثاني في وطئه اهل الانام أو خمسة على فرجها والوطء ما يبرأ منه
البيئة عليه نعم ان حالف الثاني انه لم يثله لم يبرأه الا نصف المورقةا ويقبل قولها أيضا بينهما عند الامكان
في انفضاء عدتها والاول تزوجها وان ظن كذب الكني يكره فان قيل حتى كاذبه منع من تزوجها الا ان قال

بعده تبين لي صدقها ولو حرمت عليه زوجته الامه بازاله ما يملكه عليها من الطلاق ثم اشترأها قبل التحليل لم يحل له وطؤها فالظاهر القرآن

(فصل) * فيما يمنع النكاح من الرق (لا ينكح) الرجل (من يملكها) كلها (أو بعضها) ولو مستأجرة ومكاتبه المتناقض أحكام الملك والنكاح اذ الملك لا يوجب القسم ولا يقتضي الطلاق ويجوز بخلاف النكاح وعند التناقض ثبت الأقوى وبسقط الاضعف وملك اليقين أقوى (و) على هذا (لو ملك زوجته أو بعضها) ملكا تاما (بطل نكاحه) أي انفسخ الجاهل من ان ملك اليقين أقوى من ملك النكاح لانه يملك به الرقبة والمنفعة والنكاح لا يملك به الا ضرب من المنفعة وهذا بخلاف مالواستأجر عينا ثم ملكها فان الاجارة لا تنفسخ على الاصح لانه لا منافضة بين ملك العين والمنفعة (ولا تنكح) المرأة (من يملكها) كلها (أو بعضها) المتضاد الاحكام أيضا وعلى هذا لو ملكت زوجها أو بعضه ملكا تاما انفسخ النكاح لانها اتتاه به بالسفر الى الشرق لانه عبدها وهو يملكها بالسفر معه الى الغرب لانها زوجته واذا دعاها الى الفرائش بحق النكاح بعثته في أشغالها بحق الملك واذا تعذر الجمع رفع الأقوى الاضعف كما تقدم أما اذا لم يكن الملك تاما بأن ابتاعها بشرط الخيار ثم فسخ لم يفسخ نكاحه كما نقله في المجموع عن قول الرواية انه ظاهر المذهب ومثله مالواستأجره كذلك فكان ينبغي للمصنف أن يعيد التام كقدرته لتخرج هذه الصورة (ولا) ينكح (الحر أمة فقيرة) الا بشرط (أو أربعة ثلاث في النكاح) وواحد في الامه وهو بيع الحر وغيره ويخص بالمسلم أحد الثلاثة (أن) لا يكون تحتها حرة ولو كانت كتيبة والتقييد بالمؤمنة في الآية خرج مخرج الغالب ثم وصف الحره بكونها (تصلح للاستمتاع) بها لانه حينئذ لم يخش العنت ولان وجودها أعظم من استطاعة طولها واستطاعة العاقل وعدم خشية العنت مانعان من نكاح الامه فهذا الشرط مع شرط خوف الزنا مقدران لان من كان تحتها حرة تصلح للاستمتاع آمن من العنت ولانه اذا كان الامن من العنت بلا وجود حرة مانعا فلان يكون منع وجودها أولى فلا حاجة الى هذا الشرط ولعله انما ذكره لاجل قوله (قيل ولا غير صالحه) للاستمتاع بها كان تكون صغيرة لا تحتل الوطء أو قرنه أو زنته لا طلاق الهنسي في خبره من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تنكح الامه على الحر قرواه البهيقي عن الحسن مرسله والاول يحمله على حرة تصلح للاستمتاع **(تنبيه) *** جعل في المحرر الوجه الثاني أحوط ففهم المصنف منه ان مقابله أصح ولم يصرح في الشرحين والروضة بترجيح امكن من نقل عنه الجواز أكثر قال في المهمات فتصح الكتاب الجواز من غير تمييز بربيب وقال الغزالي الظاهر ان المحرر انما أشار بقوله الاحوط الى ترجيحه وكيف يقتصر في كتاب الترم فيه التخصيص على ما صححه المعظم على ضعف من غدير ذكره مقابله اه والوجه ما فهمه المصنف والتعبير بالحره أيضا حرقى على الغالب فانه لو كان تحتها أمة تصلح للاستمتاع كان الحكم كذلك فان الحره والرقبة في ذلك سواء فلو عبر المصنف بالانكحة لشمها وقد علم من ذلك أن الحر لا ينكح أمتين ودخل في قوله أمة فقيرة أمة ولدها مكاتبه وليس مراد اقليس له نكاح أمة ولده بناء على وجوب الاعفاف الآن يكون ولده معسرا وأما أمة مكاتبه فيمنع عليه نكاحها مطلقا وكذا الامه الموقوفة عليه أو الموصى له بخدمةها وخرج بالحر العبد ولو لم يفسخ نكاح الامه مطلقا كما سأتى (و) ثاني الشرط (أن يعجز عن حرة) ولو كتيبة (تصلح) للاستمتاع لفقدها أو فقد صداقها أو لم ترض الا بزيادة على مهر مثلها أو لم ترض بنكاحه لقصور نسبته ونحوه **(تنبيه) *** جعل العجز عن الحره دون صداقها ليشمل مالها ووجهه ولم يجد خلية من روح فانه لا يجوز له نكاح الامه ويستثنى من جواز تزويج الامه اذ لم ترض الحره الا بزيادة على مهر مثلها بالوجود أمة وحرة وكان صداق الامه التي لا رضى سيدها الابن أكثر من مهر مثل الحره الموجودة ولم ترض الحره أيضا الا بما طلب سيدها الامه بمقتضى نص الشافعي رضي الله عنه انه لا يجوز له نكاح الامه في هذه الحالة لقدرته على أن ينكح صداقها حرة وان كان أكثر من مهر الحره ووجهه تصلح صفة حرة أي تصلح تلك الحره

لا يستماع به في الاصح (قبل أو لا تصلح) له كصغيرة أو حال في المحرور الخلاف هنا على الخلاف السابق
وقد علمت ما فيه لكن صح على الرخصة والشرح الصغیر هنا اشتراط صلاحيتها (ولو قدر على) حرة (غائبة)
عن بابه (حات له أمة إن لحقه مشقة ظاهرة في قصدها) وضبط الامام المشقة بان ينسب تخمها إلى
طلب الزوجة في الاسراف وبجاوز الحد (أو خاف وما مدنه) أي قصد الحرقة وكذا لو كان له زوجة غائبة
ووجدت شيئا مما ذكر كإمالة شيخه فإن لم يخف شيئا من ذلك لم تحل له الأمة ويجب السفر للحرقة وتحملة كما قال
الروكشي إذا أمكن انتقالها معه إلى وطنه والانتهى كالمدة ومقتضى تكليفه للمقام مع اهتالك من التقرب
والرخص لا يتحمل هذا التضييق ولو قدر على حرة يبيع مسكته أو خادمه حلت الأمة في الاصح في زيادة
الرخصة ثم قال بعد ذلك ولو كان في ملكه أمة غير مباحة فإن وقت قيمتها بمهر حرة أو ثمن أمة ينسرى به الم
يسكن الأمة والأفبه مسكها وحل هذا على ما إذا كان لا يحتاج إليها للخدمة كما قال القاضي حسين ولا يمنع
ماله العائب نكاحه الأمة كالاختصاص السيل الزكاة (ولو وجد حرة) رضی (بوجله) ولم يجد المهر
وهو يتوقع القدرة عليه عند الحمل (أو بدون مهر المثل) وهو واجده (فلاصح حل أمة) واحدة (في)
الصورة (الأولى) لأن ذمته أصبح مشغولة في الحال وقد لا يصدق رجاءه عند توجه الطالب عليه والثاني لا
لقدرة على نكاح حرة ويجريان في المألو وخدمه يبيعه شيئا بنسيئة وهو قدر مهرها أو من يستأجره بأجرة معينة
وهو بمن يلقى به ذلك أو وخدمه يقرضه أو من يهبه مالا أو أمة فإن قيل قد صح المصنف في التيمم وجوب
شراء الماء بوجله باجل يمتد إلى وصوله بانداله ورضاه بالماو جله أولى من رضائه بالماء بتأجيله لأنه
الزوجة تنهل غالباً بالماء الحال بخلاف رب الدين أوجب بان في الزوجة كلغة أخرى وهي الفقيرة والكسوة
فإنما يجب أن يعمد عرضها على ما والقرض أنه معسر في الحال بخلاف ثمن الماء (دون) الصورة (الثانية)
لقدومه على نكاح حرة والثاني لا لما فيه من المنع وأوجب الأول بان المنة فيه قابلة للرجوع بالعبادة بالمسابقة
في المهور ولو رخصت حرة بلا مهر حلت له الأمة أيضاً في الاصح لوجوب مهرها بالوطء ولأنها أن تطالبه
بالفرض في الحال فتستغل ذمته ولا قدرته ولو كان له ولد ومهر لم تحل له الأمة لأنه مستغن بحال ولأنه
لوجوب اعفافه عليه (و) ثالث الشروط (أن يحلف زماً) بان تغلب شهورته وقصده تفواه وإن لم يغلب على
ظنه وقوع الزنا أو فوق شهورته لا على ندور فمن ضعف شهورته وله تقوى أو مروءة أو حياء يستقيم معه الزنا
أو فوق شهورته وتفواه لم تحل له الأمة لأنه لا يحلف الزنا بلا يجوز أن يرق ولأنه قضاء ومطراً وكسر شؤره
وأصل العنت المشقة سمي به الزنا لأنه سببها بالحد في الدنيا والعقوبة في الأخرى والأصل فيما ذكر قوله
تعالى ومن لم يستمع منكم طولا أن يشك المصنعات المؤمنات إلى قوله ذلك إن خشى العنت منكم
والطول السعة والمراد بالمصنعات الخراف قال الروياني وبالعنت عومه لانه صفة حتى لو خاف العنت من
أمة بعينها لقوة ميله إليها وجبه لها انطيس له أن يتزوجها إذا كان واجداً للطول لأن العنت لا معنى
لاعتباره بالان هذا تهييج من البطالة وإطالة الفكر وكمن إنسان أبتلى به وسلاه * (تنبيه) * لو حذف
الروياني واجداً للطول كان أولى لأنه يقتضي جواز نكاحها عند فقد الطول فيلحق باعتبار عموم العنت
مع أن وجود الطول كاف في المنع من نكاحها وهذا الشرط يقتضي أن لا يجوز ذكره لا يحصل له نكاح
الأمة مطلقاً وهو كذلك إذ لا يتصور شبه الزنا وإن قال الروياني له وللخصي ذلك عند خوف النوع في
المؤمن وقال ابن عبد السلام ينبغي جوازه للمهر وح مطلقاً لا تتفاه محدود ورق الولد ولو وجدت الأمة تزوجها
يجوز بأمر أئمة الفسخ وادعى الزوج حدوث الجلب بعد النكاح وأمكن حكم بعهدة نكاحه وإن كذبه لأن
مقتضى قولها بطلان النكاح من أصله وإن لم يمكن حدوثه بان كلن الموضوع مدملاً وبعده النكاح أمس
حكم سلطان السكاح (فلاوا مكنه) أي من خاف زناً (تسمر) بامة صالحه للاستماع بان كانت في ملكه
أو أمك شرؤها بغير مثلهما وكن ماله من المال لا يكتفى لتزوج بل للتسرى (فلا حوف) جنة ثلثين

الزنا قطعاً فلا ينكح الأمة (في الأصح) لانه العنت منع وجودها فلا ضرورة له الى ارفاق ولده والثاني قيل
 له لان ادون الحر ولو قال المصنف كالمحرّم ينكح الأمة كما قدرته في كلامه كان أولى فان الخلاف في ذلك
 لاني الخوف للقطع بانقيته (و) رابع الشروط (اسلامها) أي الأمة التي ينكحها الحر فلا ينكح للمسلم
 نكاح الأمة الكفاية وان كانت مسلم لقوله تعالى من قضايتكم المؤمنات ولانه اجتمع فيها نقصان لكل
 منهما ان ترى منع النكاح وهما الكفر والرق كما أنه لا يجوز له نكاح الحرّة الجوسية لاجتماع نقصي الكفر
 وعدم الكتاب * (تنبيه) * سكوته عن اعتبار اسلام سبيدها يفهم انه ليس بشرط وهو الاصح لحصول
 الاسلام في المنكوحة والثاني المنع لما فيه من ارفاق الولد المسلم للكافر (و) محل الحر وعبد كتابين أمة
 كتابية (على الصحيح) لاستوائهما في الدين والثاني المنع كما لا ينكحها الحر المسلم * (تنبيه) * لم يصرح الشيخان
 في الحر الكتابي باشتراط خوف العنت وقد طول الحرّة والذي فهمه السبكي وغيره اشتراطهما كالسالم
 لانهم جعلوه مثله الا في نكاح الأمة الكتابية وهذا هو الظاهر وان قال البلقيني والذي اعتقده أن الشروط
 انما تعتبر في حق المؤمن الاحرار قال في الروضة ونكاح الحر الجوسى أو الوثني الأمة الجوسية أو الوثنية
 كنكاح الكتابي الكتابية وصورة المسئلة اذا طلبوا من قاضينا ذلك والا فنكاح الكفار صحيح قاله شارح
 التيجيز (لا) أمة كتابية (لعدم مسلم) فلا تحل له (في المشهور) لان المانع من نكاحها كفرها ناسواى
 الحر كالمربدة والجوسية والثاني له نكاحها التساويع ما في الرق وتقدم أنه يشترط في نكاح الأمة أن
 لا تكون موقوفة على النكاح ولا موصى له بخدمة (ومن بعضها رقيق) وبأنها محرّكة (كركبة)
 كلها فلا ينكحها الحر الا بالشروط السابقة لان ارفاق بعض الولد محذور * (تنبيه) * اطلاقه يفهم أنه
 لو قدر على مبيعة حلت له الأمة وفيه تردد لا امام لان ارفاق بعض الولد أهون من ارفاق كله وعلى تعميل
 المنع انقصر في أصل الروضة وهو الزاج كما قاله الزركشى لان تخفيف الرق مطلوب وبالشارع مشوف للحرية
 وهذا مبنى على أن ولد المبيعة ينعقد به وهو الزاج أيضاً أما اذا قلنا ينعقد حراً كما رجحه الرافعي في بعض
 المواضع امتنع نكاح الأمة قطعاً وبوجده من هذا انه لو أوصى بالولادة دامت لا تخترم مات وأعتقها الوارث أنها
 كالأمة فلا بد فيها من الشروط لرق أولادها ثم الممسوح له أن يتزوج بها بغيره على ذلك شيخى وكذا من أوصى
 له بأولادها فانهم يمتعون عليه ومن بعضه رقيق كالزريق فينكح الأمة مع القدرة على الحرّة كان المبيعة
 كالأمة كما قبل الامام الاتفاق عليه ثم أشار المصنف رحمه الله تعالى الى فرع من قاعدة يغفل في الدوام لا ينظر
 في الابتداء فقال (ولو نكح حراً بشرطه) أي شروط نكاح الأمة (ثم أبسر) ولم ينكح (أو نكح
 حراً) بعد بشاره (لم تنفسح الأمة) أي نكاحها القوة الدوام ولهذا الاحكام والعسدة والردة تمنع ابتداء
 النكاح دون دوامه (ولو جمع من) أي شخص (لا تحل له الأمة) بان لم توجد فيه شروط نكاحها
 السابقة (حرّة وأمة بمقدّم) كان يقول ان قال له زوجتك بنتي وأمتي قبلت نكاحهما (باطلت الأمة)
 أي نكاحها قطعاً لان شرط نكاحها فقد الحرّة (لا الحرّة في الظاهر) من قولى تفرق الصنفه وخرج
 بقوله بعد ما لو قال زوجتك بنتي وأمتي بجماعة تقبل البنت ثم الأمة أو قبل البنت فقط صحت
 البنت بزمانى الصورتين ولو قدمت الأمة في تفصيلهما ليحياها أو قبلت نكاح البنت وكذا الأمة فيمن يحل له
 نكاحها ان قبل الحرّة بعد صحة نكاح الأمة ولو فصل الولي الايجاب وجمع الزوج القبول أو عكسه
 فكف تفصيلهما في الأصح أموالاً جمعهم ما من يحل له نكاح الأمة بعد كان رضى الحرّة بتأجيل المهر فانه يبطل
 في الأمة قطعاً أيضاً لانهم اتفان الحرّة كما لا تدخل عليها ولا يستغنائها عنها وأما الحرّة ففيها طريقان
 أرجحهما في الشرح الصغريانه على قولين والثاني القطع بالطلاق لانه جمع بين امرأتين يجوز ارفاد كل
 منهما ولا يجوز الجمع بينهما فكانتا كالأختين وقرى الاول بان نكاح الحرّة أقوى من نكاح الأمة والأختان
 ليس فيهما أقوى وقد علم مما تقرر أن الخلاف فيمن تحل له وغيره فيمن لا تحل له فقيد المصنف عن لا تحل له

لذلك وأيضاً من قول له ان كان غير حرم نكاحهما والافتكاك الحرة والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يرد ويؤخذ
من الفرق المذكورة لوجع من لا يحل له الامة في عقد بين اثنين احدهما حرة والاخرى أمة انه يصح في
الحرة دون الامة وهو كما قال بعض شراح الكتاب ظاهر ولو جع بين مسلمة ومجوسية أو نحوها صح في المسألة
بغير المثل وكذا لو جع بين أجنبية ومجوسية أو شامية ومسلمة أو مشركة قال في الروضة ولو نكح أمة في عقد
لمحل نكاحها مقاماً كالأختين * (تمه) * ولد الامة المنكوحه وبقى لما كتبها اتبعها لها وان كان زوجها الحر
عربياً وكذا لو كان من شبهة لا تقتضي حرية الولد أو من زنا ولو تزوج بام ولد الغير فولد منها كلام ولو ظن
أن ولد المستولاة يكون خرافاً يكون حراً كما في الاقوال وتارة القيمة لا يسيد

* (فصل) * في نكاح من تحل ومن لا تحل من الكافرات وما يذكره من ثلاث فرق الاولى من لا كتاب
لهما ولا شبهة كتاب كعبادة شمس أو صورة كصنم وكذا المعتق للذهب الاباحة كما في الروضة وكل مذهب
يكفر معتقده الثانية من لها شبهة كتاب كمجوسية الثالثة من لها كتاب محقق كيهودية ونصرانية وقد
شرع المصنف في الفرقة الاولى فقال (يحرم) على المسلم (نكاح من لا كتاب لها) أصلاً (كوثنية)
وهي عابدة الوثن ويدخل تحته عابدة الصنم اذا قلنا بترادفهما وقيل الصنم ما كان مصوراً والوثن ما كان غير
مصوراً أو يطلق على المصور وغير المصور على هذا كل صنم وثن ولا عكس وهذا بالنسبة الى اللغة أما الحكم
فلا يختلف ثم شرع في الفرقة الثانية فقال (ومجوسية) وهي عابدة النار اذا لا كتاب بأيدي قومه الا ان
ولم يتبق منه من قبل فخطا وتول المتن ومجوسية معطوف على قوله من لا كتاب لها الا أنه معطوف على وثنية
حتى يقتضى أنه لا كتاب لها أصلاً فانه خلاف المشهور ثم شرع في الفرقة الثالثة فقال (وتحل كثنائية) أي
نكاحها لقوله تعالى والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم أي حل لكم وقال تعالى ولا تنكحوا
المشركات حتى يؤمن نعم يستثنى نكاح النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لا يحل له نكاح الكافية على الأصح
في الروضة وأصلها وقطع به العرايق لانها تكفر بحبسه ولأنه أشرف من أن يضع مائة في رحم كافرة
لقوله تعالى وأزواجه أمهاتهم ولا يجوز أن تكون المشركة أم المؤمنين وقضية التعليل بأنه أشرف من
أن يضع مائة في رحم كافرة أنه يحرم عليه صلى الله عليه وسلم التسري بالامة الكافية مع أن الأصح في
الروضة وأصلها حل التسري له بالامة الكافية واستدل لذلك بأنه صلى الله عليه وسلم كان بطاعة قبل أن
يسلم وقال الماوردي تسري برحانة وكانت يهودية من سي قريظة وأجيب عن ذلك بان القصد بالنكاح
أصله التوافق فاحتماله وبأنه يلزم فيه أن تكون الزوجة أم المؤمنين كما مر بخلاف المال في ما وفي تحريره
الوثنية على الكتابي وجهان وطاهر كلام الشنخين التحريم وهل تحرم الوثنية على الوثني قال السبكي ينبغي
أن قلنا انهم مخاطبون بالفرع حرم ولا فلاحل ولا حرة ولا فرق في حل الكافية للمسلم بين الحرية
والذمية (لكن تكفر حرية) ليست بدار الاسلام لما في الإقامة في دار الحرب من تكثير سوادهم ولانها
ليست تحت قهرنا وقد نسترقت وهي حامل منه فلا تصدق في أنها حامل من مسلم ولما في الميل اليها من خوف
الفتنه (وكذا) تكفر (ذمية على الصحيح) لما من خوف الفتنة لكن الحرية أشد كراهة منها والثاني
لا تكفر لان الاستفراش اهانة والكافرة جديرة بذلك هذا اذا وجد مسلمة والا فلا كراهة كما قاله الزركشي
قال وقد يقال باستحباب نكاحها اذا رجي اسلامها وقد روي أن عثمان رضي الله عنه تزوج نصرانية
فاسلمت وحسن اسلامها وقد ذكرنا فقال أن الحكمة في اباحة الكافية ما يرجي من ميلها الى دين زوجها
فان الغالب على النساء الميل الى أزواجهن وابتاهاهن على اتباعه والامهات ولهم هذا حرم المسلمة على
المشرك وصرح الماوردي بأنه يكره نكاح المسلمة بدار الحرب والتسري هنالك لما في ذلك من تكثير
سوادهم (والكافية يهودية أو نصرانية) لقوله تعالى أن تقولوا انما أنزل الكتاب على طائفتين من
قبلنا والاولى اشتق اسمها من يهودا بن يعقوب والثانية من ناصرة قرية بالشام كان مبدأ دين النصارى منها

(لا مستسكة بالزبور) بفتح أوله وضحه وهو كتاب داود عليه الصلاة والسلام (وغيره) ككشف شيت
 وادريس وابراهيم صلوات الله وسلامه على قينوا عليهم أجمعين فلا تحل لمسلم وإن أقرت بالجزية
 واختلف في سبب ذلك فقيل لانهم لم يتزل بقلم يدرس ويتلى وانما أوحى اليهم معانيها وقيل لانها حكم
 ومواعظ لأحكام وشرائع وفرن القفال بين الكنايسة وغيرها بان فيها نقصا واحدا وهو كفرها
 وغيرها فيها نقصان الكفر وفساد الدين (فان لم تكن الكنايسة اسراييلية) بان لم تكن من بني
 اسرائيل وهو يعقوب عليه الصلاة والسلام بل كانت من الروم ونحوه * (فائدة) * اسرايل العبرانية
 عبسدا ويل اسم الله (فلا يظهر حلها) للمسلم (ان علم دخول قومها) أي آبائها أي أولهم أي أول
 من تدين منهم (في ذلك الدين) أي دين موسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام (قبل نسخه وتحريظه)
 لتسكهم بذلك الدين حين كان حقا ومنهم من قطع بهذا كما يقرون بالجزية قطعاً والثاني المنع لفقد النسب
 (وقيل يكفي) دخول قومها في ذلك الدين (قبل نسخه) ولو بعد تحريظه لان الصحابة رضي الله تعالى عنهم
 تزوجوا منهم ولم يحتوا عن ذلك والاصح المنع ان دخلوا فيه بعد التحريف فان تسكروا بغير المحرف فكما
 قبل التحريف فمثل في الاظهر * (تنبيه) * قضية كلامه التحريم اذا دخلوا هل دخلوا قبل التحريف
 أو بعده وهو كذلك وكذا التحريم ذابحهم ولكن يقرون بالجزية تغليبا لحق الدم أمام من دخل أول آبائها
 في ذلك الدين بعد نسخه كن تهود أو تنصر بعد بعثة نبينا صلى الله عليه وسلم فلا تحل وكذا من تهود بعد
 بعثة عيسى عليه الصلاة والسلام واحترز المصنف بقوله فان لم تكن الكنايسة اسراييلية عما اذا كانت
 اسراييلية نسبة الى اسرائيل وهو يعقوب بن اسحق بن ابراهيم عليهم الصلاة والسلام فالشرط فيها ان
 لا يعلم دخول أول آبائها في ذلك الدين بعد بعثة كاسياني وذلك بان علم دخول أول آبائها في ذلك
 الدين قبل البعثة أو شك وان علم دخوله فيه بعد تحريظه أو بعد بعثة لا تنسخه كبعثة من بين موسى وعيسى
 فانه يحل نكاحها لشرف نسبها قال السبكي وهل يرجع الى اليهود والى النصارى في دعواهم انهم من
 بني اسرائيل وان آباءهم دخلوا في ذلك الدين قبل نسخه وتبديله أو بعد التبديل وقبل النسخ أي واجتنبوا
 المبدل قال الاصحاب في كتاب الجزية انهم يقرون بدعواهم ذلك لانه لا يعلم ذلك الا من جهتهم وقضية ذلك
 القبول قال وقد يفرق بين البابين بالتشوف الى حق السماء بخلاف الابضاع فانه يعتاط لها قال وعلى
 هذا يتهذر أو يتعسر نكاح الكنايسة اليوم اه واعتمد الطرق الاذرى ثم قال وحديثه فنكاح الكنايات
 في وقتنا منع الا أن يعلم منهم اثنتان ويشهدان ببعثة ما وافق دعواهم أما بعد النسخ ببعثة نبينا صلى الله
 عليه وسلم فلا تفارق فيه الاسراييلية غيرها كما قاله الشيخان اسقوط فضيلة النسب بالنسخ وأما من تهود
 بعد بعثة عيسى صلى الله عليه وسلم فكذا في الاصح وقيل لاهما مبنيان على ان شريعة عيسى صلى الله
 عليه وسلم هل نسخت شريعة موسى أو خصصتها والناسخ شريعتنا وفيه خلاف قيل نخصصها لان
 عيسى مقرر شريعة التوراة لانه من أنبياء بني اسرائيل وعن نص الشافعي رضي الله تعالى عنه ان كل شريعة
 نسخت التي قبلها: كشرعية عيسى نسخت شريعة موسى وشريعتنا نسخت سائر الشرائع اه وحكم الوطء
 بملك اليمين فحين ذكر حكم النكاح قال الزركشي هذا مذموبنا وفي النفس منه شيء يعرف بتأمل الاسرار والاحبار
 الواردة في وطء السبا والنجواب عنها عسر فمما يظهر (والكنايسة المنكوحه كسامة في نفقة وقسم وطلاق)
 وغيرها لا شرا كهم في الزوجة بخلاف التوارث كإسار وبخلاف القذف فان في قذفها التعزير كاسياني
 وله دفعها باللعان وفي انه يكره نكاحها (وتحريم) الزوجة الممتنعة مسلمة كانت أو كنيانية وكذا الامه على
 غسل حيض ونفاس) أي التحليل اجبارها على ذلك اذا ظهرت لتوقف حل الوطء عليه وقضية هذا ان الحنفى
 لا يجبرها على ذلك لاعتقاده الحل عند الانقطاع لكن قال القاضي أبو الطيب لا أعرف أحدا من أصحابنا
 فرق بين الشافعي والحنفي قال البلقيني ووجهه ان هذا يتوقف عليه كمال الاستمتاع لأصله على عقيدته فهو

من محل الخلاف ويستبيح بهذا العمل الوفاء وان لم يتوصلاً للضرورة كما في المسئلة المجنونة وقد مر
الاشارة الى ذلك في كتاب الفتاوى (وكذا اجنبية) أي تجسير الكفاية على غناها من الجنابة (د) على
(ز) كل لحم الحزير ونحوهما مما يتوقف كمال التمتع على زواله (في الاطهر) كما تجسبر على إزالة
النجاسة والثاني لا يجبر لانه لا يمنع الاستمتاع (تبيينه) * ظاهر تخصيص المصنف الخلاف بتبيينه
ان المسئلة تجبر على غسل الجنابة قطعاً وهو ما جرى عليه الراعي وقيدته في زيادة الروضة بما اذا حضروا
الصلاة في الثالثة قال فان لم تحضر صلاة في اجبارها القولان والاطهر الوجوب وقد يقال ان حق الزوج انما هو
في الاستمتاع لا بما يتبعه بحق الله تعالى من الصلاة وحيث قد فكلام الراعي اوجه وعمل الخلاف في اجبار
الكفاية على منع كل لحم الحزير اذا كانت تعتدله كالنصرانية فان كانت تعتقد تحريمه كالمسيحية
معها منه فعلا (د) الكفاية (تجبره) ومسللة على غسل ما تجس من اعضائها) لينمكن من الاستمتاع
ما كما عليه الراعي وعلاه المأوردى لما يلحقه من المشقة بالتجسس وقضية ذلك أنه لا يجوز الاستمتاع ببعض
نجس والظاهر ان عمله اذا كان يتولد منه تجسس والافلا كما يحسنه الاذرى وفي قدر ما يجبرها على الفصل
من كل لحم الحزير وجهان في المأوى أحدهما سبعا كولوغه والثاني مرة واحدة لانه لم يخلق نفسه اه
والاول اوجه (تبيينه) * تخصيص المصنف بالاعضاء قد يخرج النوب وليس مراداً فقد قال المأوردى
له منه من لبس ما كان نجساً فباعتوا في الروضة منه هان لبس جلد الميت قبل دباغته وليس ماله رائحة
كرهية وله اجبارها أيضا على التلطيف بالاستعداد وقسم الاطهر وإزالة شعر الابواب والادواخ اذا
تم احش شيء في ذلك وكذا ان لم يتفاحش وله معهما من كل ما يتأذى من رائحته كبصل وفوم ومن كل
ما يخاف من حدوث المرض وله منع الكفاية من تراب ما يسكر وكذا من غيرة ومن البيع والكائنات
جميع المسلمين شرب النبيذ اذا كانت تعتقد باحسانه من القدر الذي يسكر وكذا من غيرة ومن المساجد
والجماعات وكذا زوج بما ذكر السيد كمالهم بالاولى وليس له اجباراً منه الجوسية أو الوثنية على الاسلام لان
الزنى افاها الامان من القتل (وتحرم وتلفس ونحو) أو مجوسى (وكتابية) جزم لان الانتساب الى الاب
وهو لا تحمل مناسبتة (وكذا عكسه) أي متولدة من كتابي ووثنية أو مجوسية (في الاطهر) تعليلاً للتحريم
والثاني تحمل لانها تنسب للاب وهذا في صغيرة أو مجنونة فان بلغت عاقلة ثم تبعت دين الكفاية منهما
لحقته فجعل نكاحها قاله الشافعى رضى الله عنه لان فيها شبهة من كل منهما لكافة لينا التحريم مادامت
تابعة لاحد الابوين فاذا بلغت واستقلت واختارت دين الكفاية فويت تلك الشبهة وقيل لا تلحق به فلا
يجل سكاها كانه ولد بين مجوسين وتأول فائله النص على ما اذا كان أحد ابوينها مجوساً ودياراً لا نصرانياً
فبلغت واختارت دين أحدهما وصححه الراعى في أول كتاب الصيد والذبايح قال الاذرى وتأويل النص
بما ذكر عجيب فقد صورته الى الام بان أحد ابوينها نصرانى والآخر مجوسى اه فالاولى أن يقال النص
هنا غايته يرعونه له لما عرف من ذلك في محل آخر اطالع عليه الاحمب ورجوه (وان خالفت السامرة)
وهي طائفة تعد من اليهود سميت بذلك لتبنيها الى أصلها السامرى عابد البجل (اليهود والصابئون)
وهي طائفة من النصارى سميت بذلك قبل لتبنيها الى صابئ عم نوح عليه الصلاة والسلام وقبل لخروجه من
دين الى دين وكان الكفار يسمون الصابئة صابئة لخروجهم عن دينهم الى الاسلام (النصارى في أصل) أي
أصول (دينهم حزن) لكفرهم بكلاميهم وان واقفهم في الفروع (والا) أي وان لم يخالفهم في ذلك
بان علماء به وان خالفهم في الفروع (فلا) يحرم لانهم مبتدعة كئلى أهل القبلة من الصنفين فاحلاق
الصابئة على من ذكره والمراد بطلق أيضاً على قوم أقدم من النصارى كانوا في زمن ابراهيم صلى الله
عليه وسلم قبل انهم كانوا يقولون ان الفلك سحاطق وبقولون بان الكواكب السبعة هي المدرة
فيضون الانوار الباري فينفون الصانع المختار ووجدوا في زمن الاصغرى والمجلى وأدنايتهم لما

استفتى القاهر الفقهاء فيهم فيذلوله أموالا كثيرة فتركهم قالوا بقديم وظاهر أن هؤلاء لا تخل منا حكمهم ولا يجهتهم ولا يقررون بالجزية * (تنبيه) * ليس في كلام المصنف ما إذا شككنا أيها الفقهونهم في الأمور أم الفروع والجزوم به في الروضة أنهم لا يأتونا كون (ولو تهود نصراني أو عكسه) أي تنصروا يهودي (لم يقر) بالجزية (في الظاهر) لقوله تعالى ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وقد أحدث ديناً باطلاً به - ما عترف به بطلانه فلا يقر عليه ولو ارتد المسلم والثاني يقر لتساويهما في النقر بالجزية وكل منهما خلاف الحق وليس كالمسلم يرتد لأنه ترك الدين الحق وصرح بترجيع هذا في الشرح الصغير ثم فرغ على الأول قوله (فإن كانت امرأة) نصرانية تهودت أو عكسه (لم تخل للمسلم) بناء على أنه لا تقر كالمسلمة (فإن كانت منكوحته) أي المسلم (فكرهه) أي فتهودها أو تنصروها كرده (مسلمة) تحته وسبأى حكم ردها ثانياً (ولا يقبل منه إلا الإسلام) للآية المتقدمة ولما س (وفي قول) يقبل منه الإسلام (أودينه الأول) لأنه كان مقره عليه وليس معنى هذا القول أنا أن امرءه باحد هما إذا باطل لا يؤمر به ولا ينجبر بينه وبين الحق بل معناه أنا أن امرءه إلا بالإسلام عينا فإن لم يسلم وعاد إلى دينه الأول تركه فإن أبي الإسلام على الأول أو أحد الأمرين على الثاني الحق بما منه أن كان له ما من كمن نبذ العهد ثم بعد ذلك هو حربي إن نظرنا به فتناهاه فإن قيل من فعل ما يقتضيه هذه من قتال وتكويه لم يبلغ المأمور بل يقتل فهلا كان هذا كذلك أجيب بتمسك ضرر من نبذ العهد بما ذكرنا بخلاف المنتقل ضرره على نفسه * (تنبيه) * محل عدم قبول غير الإسلام فيما بعد عقد الجزية كما يحسنه الزركشي أموال تهود نصراني بدار الحرب ثم جاءنا وقبل الجزية فإنه يقر لمصلحة قبولها (ولو وثق) يهودي أو نصراني أو مجوسي (لم يقر) بالجزية قطعا للماسر (وفيما يقبل) منه (القولان) السابقان أظهرهما الإسلام فقط والثاني هو أودينه الأول فإن كانت امرأة أمة مسلمة فمكرهه مسلمة فيأبى (ولو تهود وثني أو تنصروا لم يقر) بالجزية (ويتعين الإسلام) في حقه (كسلم ارتد) فإنه يتعين في حقه الإسلام فإن أبي قتل في الحال كالمهوقضية كلام المصنف كالشرح والروضة خلافا لما يحسنه الأذرى من أنه يكون حلاله كما كان قبل الانتقال حتى لو كان له أمان لم يتغير حكمه بذلك (ولا تخل مرتدة لاحد) للمسلم لأنها كافرة لا تقرب ولا لكافر أصلي لبقاء علاقة الإسلام والمرتلان القصد من النكاح الدوام والمرتلان دوامه (ولو ارتد زوجان) معا (أو أحدهما قبل دخول) حيث لا عدة باسده خاله في الزوج المحترم (تخرجت الفرقة) بينهما لعدم تأكده بالدخول أو ما في معناه وحكى الماوردي فيه الإجماع (أو بعده) أي الدخول أو ما في معناه (وقفت) تلك الفرقة وحيثئذ (فإن جمعهما الإسلام في العدة دام النكاح) بينهما لأنها كده بما ذكر (والا) بأن لم يجمعهما (فالفرقة) بينهما تثبت (من) حين (الردة) منهما أو من أحدهما لأنه إذا خلاص دين بعد المسيس فلا يوجب الفسخ في الحال كإسلام أحد الزوجين الكافر بن الأصلين (ويحرم الوطء في مدة) التوقف (لاحتمال انقضاء العدة قبل اجتماعهما في الإسلام فيثبت انقضاء النكاح من وقت الردة وحصول الوطء في البيونة) (و) لكن لو وطئ (لاحد) عليه للشبهة وهي بقاء أحكام النكاح وتجب العدة منه وماعدا ذلك من شخص واحد كالوطء في زوجته رجعي أو وطئها في العدة ولو لم يهرم مثل فإن جمعهما الإسلام في العدة فالنص هنا السقوط وفي الرجعية إذا وطئها ثم راجعها لم تسقط والفرق أن شعث الردة زال بالإسلام ورجع النكاح إلى ما كان عليه بخلاف الرجعية لبقاء عدد الطلاق * (تنبيه) * إذا طلقها في زمن التوقف أو طاهر منها أو إلى فإن جمعهما الإسلام قبل انقضاءها تبينا حجتها والافلا وليس للزوج أن ينكح أحدهما ولا أربعا سواها في زمن التوقف ولا أن ينكح أمة لاحتمال إسلامها ولو طلقها ثلاثا في مدة التوقف أو طاهرها أو طلقها ثلاثا لم تعد إلى الإسلام فقد بان بالردة والافلا الطلاق أو الخلع * (حاشية) * في الشرح والروضة قبل الصداق عن فتاوى البغوي أنه إذا كان تحت مسلمة وذمية لم يدخل بها فقال للمسلمة ارتدت وقال للذمية أسلمت فأمنكرنا ورفع نكاحهما بترجمه لأنه زعم أن المسلمة ارتدت وحرمت

وان النجاسة - سات وانكرت فصار مرتدة باسكارها وحوت أما بعد المنكح فيوقف النكاح الى انقضاء
العدة

(باب نكاح المشرک)

وهو الكافر على أي شيء كان كلبيا كان أو غيره وقد يطلق على ماية ابل الكلابي كقوله تعالى لم يكن الذين
كفروا من أهل الكتاب والمشرکين ولما قال الباقر ع ان المشرک والکلابي کلمة قول الله تعالى ان الله
والمسکين ان جمع بينهما في اللفظ اشتقاق مدلولهما وان اقتصر على أحدهما اطلاق الآخر اهـ فان قيل
كيف يطلق على الکلابي مشرک وهو بعد انقضاء عدة ولا يؤمن بنبينا صلى الله عليه وسلم أحبب إليه ما
كان لا يؤمن بالنبي صلى الله عليه وسلم فكانه بعد من لم يبعث فهو مشرک به في الاعتبار ومن الاطلاق الاول
قوله (أسلم) كافر (کلابي أو غيره) كجورمي ووثني (وقته كلبية) حرة أو ثنتان في عبد أو أربع في حرة
له ابتداء العقد على كل من ذلك (دام نكاحه) بالاجماع لجواز نكاح المسلم لمن ذكر (أو) أسلم وتحت (وثنية
أو مجوسية) أو كلبية لا يعمل له ابتداء العقد عليها أو غيرها من الکفارات التي لا يعمل للمسلم نكاحها (فتخلط
قبل دخول) به أو اسلمت له في غيرهم (تجزت الفرقة) بينهما لان النكاح غير متنا كدليل أنهما تبين
بالطاقة الواحدة (أو بعده) أي دخول به أو ما في معناه مما سار (وأسلمت في العدة) ولو تبعا (دام نكاحه)
لما رواه أبو داود عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان امرأة أسلمت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
فترقت فجاء زوجها فقال يا رسول الله اني كنت أسلمت وعلت باسلامي فانهز عه رسول الله صلى الله عليه
وسلم من زوجته وأوردها الى زوجها الاول (والا) بان أصرت الى انقضائها (فالفرقة) بينهما حاصلة (من)
حين (اسلامه) أما الامة فتساقط حكمها (ولو أسلمت) زوجته (وأصرت) الزوج على كفره (فيكمكه)
هو ما لو أسلم وأصرت هي وقدم له حكمه لما روى الشافعي رضي الله تعالى عنه أن صفيان بن أمية وعكرمة
ابن أبي جهل وسكيم بن حزام أسلمت زوجة كل منهم قبله ثم أسلم بعدها نحو شهر واستقروا على النكاح
قال وهذا معروف عند أهل العلم بالمعازي *(تنبيه)* لا فرق هنا بين الکلابي وغيره ولهذا لم يقدر بخلاف
الزوجة (ولو أسلمت) على أي كفر كان قبل المنكح أو بعده (دام النكاح) بالاجماع كما قلناه ابن المنذر
وابن عبد البر والفرقة تقع باختلاف الدين ولم يختلف دينهما في الکفر أو في الاسلام (والهبة) في
الاسلام (بأن آخر اللفظ) الذي يصير به مسلما بان يقرن آخر كلمة من اسلامه بآخر كلمة من اسلامها سواء
أوقع أول حرف من لفظها ما أم لا واسلام أبوي الزوجين الصغير من أو المجنولين أو أحدهما كاسلام
الزوجين أو أحدهما وان أسلمت الزوجة البالغة وأبوزوجها الصغير أو المجنون معا ولم يدخل بها بل نكاحه
كما قاله البغوي لترتب اسلامه على اسلام أبيه فقد سبقته بالاسلام وان أسلمت عقب اسلام الاب ولم يدخل
الصغير أو المجنون به بل نكاح كما قاله البغوي أيضا لان اسلام الصغير أو المجنون يحصل حكما واسلامها
يحصل بالقول والحكمى يكون سابقا لقولي فلا يتحقق اسلامهما معا قال الاذري ومما قاله البغوي قاله
أيضا المتولي والقاضي والحوارزمي وقال البلقيني ما قاله البغوي في ذلك هو الفقه (وحديث أدمتا) أي
حكمنا بدوام النكاح بينهما (لانصر مقارنة العقد) أي عقد النكاح الواقع في الکفر (لفسده ورائل
عند الاسلام) واعتقدوا حجة (وكانت) تلك الزوجة (بحيث تحول له الآن) لو ابتداء نكاحه لان الشروط
لا تعتبر حال نكاح الكافر فلنعتبر حال الالتزام بالاسلام لا يتخلوا العقد عن شروطه في الجاهلین معا وبني
الحل في بعض المذاهب كإذ كره الجرحاني فان اعتقدوا قساده وانقضاءه فلا يقر بربل يرتفع النكاح وانما
حكمنا بالاستمرار مع اقرارنا بالفساد بالعقد تخفيفا بابي الاسلام (وان بقي المفسد) المذكور عند
الاسلام بحيث تكون محرمه عليه الآن بنسب أو رضاع أو بينونة ثلاثا أو نحو ذلك أو زال عنه واعتقدوا
فساده كإسار (فلان نكاح) يدوم بينهما وأنهم كلامه أن المفسد الطارئ بعد العقد لا يضر وهو كذلك الا في
رضاع أو جوارح من النكاح ثم قرع المصنف على المفسد الزائل عند الاسلام بقوله (نقر) تخفيفا في

نكاح (بالاولى) لا (شهود) وبلاذن ثيب أو بكر والولى غير أب أو جد اذ لا مفسد عند الاسلام ونكاحها
 الآن جائز (و) يقر أيضا في نكاح وقع (في عدة) للغير ولو بشبهة (هى منقضية عند الاسلام) لانها حينئذ
 يعوز ابتداء نكاحها وخرج بالنقض ما اذا كانت باقية فإنه لا يقر بقاء المفسد وصرح به في المحرر ولو
 راجعها في القرع الرابع واعتقدوه صحيحا أقر لنتفاء المفسد عند الاسلام (و) على نكاح (مؤقت) ان اعتقدوه
 مؤبدا) ويكون ذكر الوقت لغوا وهذا كاعتقادنا مؤقت الطلاق مؤبدا أما اذا اعتقدوه مؤقتا فلا كما صرح
 به في المحرر وفاته عندنا باطل وانما يحتمل مثله جلا على اعتقادهم وهم لا يعتقدون تأييده وسواء اسلمنا قبل
 تمام المدة أم بعده لان قبل المدة يعتقدونه مؤقتا ومثله لا يجوز ابتداءه وبعدها لانكاح في اعتقادهم
 ولو غصب كافر غير ذى امرأة كافرة غير ذمية وهم يعتقدون غصبها نكاحا أقر إقامة للفعل مقام القول وان
 غصب ذى ذمية واتخذها زوجة فانهم لا يقررون وان اعتقدوه نكاحا لان على الامام دفع بعضهم عن بعض
 وهذا مقيد كما قاله ابن أبي هريرة بما اذا لم يتوطن الذي دار الحرب والافهوا كالحربي اذا لم يدفع عنه
 حينئذ يؤخذ من التعليل أنه لو غصب الحربي ذمية أو الذى حربية واعتقدوه نكاحا أنه يقر فى الثانية وبه
 صرح في شرح الارشاد دون الاولى وبه صرح البلقيني لان على الامام أن يدفع أهل الحرب عن أهل
 الذمة ولا عكس كالغصب فيما ذكر المطاوعة كما صرح به في التنبيه (وكذا لو فارق الاسلام عدة نسبه)
 بعد العقد بان وقعت في دوام النكاح كان أسلم رجل فوطئت زوجته بشبهة ثم أسلمت أو أسلمت فوطئت
 بشبهة زمن التوقف ثم أسلم في العدة فلا يؤثر ذلك في النكاح (على المذهب) المنصوص وان كان لا يجوز
 ابتداء نكاح المعتدة لان عدة الشبهة لا تقطع نكاح المسلم فهذا أولى لانه يحتمل في أنسكهة الكفار مالا
 يحتمل في أنسكهة المسلمين وفي وجه من الطريق الثاني لا يقر عليه كلاجوز نكاح المعتدة أما الشبهة المقارنة
 للعقد كان نكح معتدة عن شبهة ثم أسلم في أثناء عدتها فلا يقر النكاح معها لان المفسد قائم عند الاسلام
 ونقل الشجنان عن الزرق أنه يقر لان الاسلام لا يمنع الدوام مع عدة الشبهة بخلاف عدة النكاح فلا ولم
 يتعرض الجمهور لهذا الفرق وأطلقوا اعتبار التقرر بالابتداء أهـ أى فلا فرق بين عدة الشبهة والنكاح
 وهو المعتقد فان قلت كيف تصور الشبهة بين الاسلام فان أحد الزوجين اذا أسلم شرعت الزوجة في عدة
 النكاح وهى مقدمة على عدة الشبهة اذا لم يكن في عدة الشبهة حل كما سيأتى في العدد فالاسلام الآخر
 يكون في عدة النكاح لاني عدة الشبهة أوجب بألا تقطع بكونها عدة نكاح لجواز أن يسلم المختلف فيبين
 ان الماضي منها ليس عدة نكاح بل عدة شبهة* (تنبيه)* محل ما ذكره المصنف ما اذا كان وطء الشبهة
 لا يجرمها عليه فان حرمها عليه كايسه أو ابنه فالظاهر كما قال الاذرى أنه يقطع النكاح فلا يقر عليه (لا
 نكاح محرم) بنسب أو رضاع أو مصاهرة فلا يقر عليه لانه لا يجوز ابتداءه وحتى ابن المذرفيه الاجماع
 (ولو أسلم) الزوج (ثم أحرم ثم أسلمت) في العدة (وهو محرم) أو أسلمت ثم أحرم ثم أسلم في العدة وهى
 محرمة (أقر) النكاح في هذا التصویر (على المذهب) لان طرق الاحرام لا تؤثر في نكاح المسلم فهذا أولى
 وفي قول قطع به بعضهم لا يقر عليه كلاجوز نكاح المحرم وخرج به هذا التصویر ما لو أسلم ما ثم أحرم فانه
 يقر ختما ولو فارق احرامه اسلامها هل يقر ختما أو على الخلاف قال السبكي لم أر فيه نقلا ولا اقرب الثاني
 (ولو نكح حرة) سالحة للاستمتاع كما أشار اليه الرافعي (وأمة) معا أو مرتبا (وأسلموا) أى الزوج والحرة
 والامة معا (تعينت الحرة) للنكاح (واندعت الامة على المذهب) لانه لا يجوز له نكاح امة مع وجود حرة
 تحته وفي قول من الطريق الثاني لا تندفع الامة نظرا الى ان الامساك كاستدامة النكاح لا كتدائه اما
 اذا لم تكن الحرة سالحة للاستمتاع فكالعدم ولو أسلمت الحرة فقط مع الزوج تعينت أيضا وان دعت الامة
 (ونكاح الكفار صحيح على الصحيح) لقوله تعالى وقالت امرأتكم عرون وامرأته جملة الخطاب والحديث
 غيبان وغيره ممن أسلم وتحتة أكثر من اربع نسوة فامر صلى الله عليه وسلم بالامساك ولم يسأل عن

مراعاتهم الشرع ولكن لا يفرق بينهم لوزانهم البتة غاية في هذه النعمة وتقرهم بعد الاسلام رخصة
 وحشية من التنفير (وقيل) وقوف (ان اسلم وقرتينا حدة والاملا) اي وان لم يقر وتبين اساده واعترض
 على المصنف تغييره على القول الاول باسمة وصياوة الروضة واسلمه يحكموم حدة قبل السبكي ولعماهي والمعتل
 حدى فيها ان وقعت على حكم وفق الشرع فحسبة والان يحكموم لها باسمة ان املت بالاسلام رخصة
 وعلموا من الله تعالى وما كانت مستحبة لشرع الاسلام فهو صحيح ولا يؤى أن فيه خلافة بل يقطع به
 لوجود شرطه الشرعي وحكم الله واحد اهـ والصواب في زيادة الروضة تنقيب من الخلاف بالعقود التي
 يحكم بفساد منها في الاسلام لاق كل عقودهم فلو عقدوا على وفق الشرع مع بلا خلاف ثم فرع المصنف
 رحمه الله على هذا الخلاف قوله (فعلى الصحيح) منه وهو رخصة انكحتم (لوطاقي) الكافر زوجته (ثلاثا) في
 الكفر (ثم اسلم) من غير عجل (لم يحل) له الاثن (الاجمال) سواء اعتقدوا ونوع الملاقاة أم لا لا
 انما نمشركم الاسلام اما اذا انحلت في الكفر فيكن في الحلال ولو طلقها في الشرك ثلاثا ثم نكحها
 في الشرك من غير عجل ثم اسلم افرق بينهما نص عليه في الامم (تنبيه) هـ ادهم كلام المصنف أنه لا يقع على
 قول الفاسد والوقف وهو ظاهر على القول بالفاسد وأما على قول الوقف فقد أطال ابن الرفعة الكلام فيه
 قال الاذرى والناهر أنه يقع في كل عقد يقر عليه في الاسلام وذلك موجود في كلام الاصحاب ولو طلق
 الكافر أختين أو زوجة وأمة ثلاثا ثم اسلموا لم ينكح واحدة منهن الاجمال وان أساءوا معا أو سبق
 اسلامه أو أساءوا به بعد المنكح ثم طلق ثلاثا لم ينكح مختارة الاثنتين ولا الحرة الاجمال (ومن
 قررت) على النكاح (فأما المسمى الصحيح) هذا كلام مستأنف لا يتعلق به بالتفريع السابق ووجهه أنه
 كما ثبت الصحة أنكاح ثبت للمسمى وهو ظاهر على قول الفاسد والوقف وأما على قول الفاسد فظاهر كلامهم
 أنه كذلك وبجئت السبكي أنه لا يجب المسمى بل مهر المثل (وأما المسمى) (الفاسد تكسر) معينة أو في النعمة
 (فان قبضته) أوقبه وانها وهي محجور عليها (قبل الاسلام) ولو باجبار فاصبوم كما يحسنه الزركشي (فلا تسمى لها)
 لخبر الاسلام يجب ما قبله ولا انفصال الامر بينهما وانقطاع المصالح قبل الاسلام (تنبيه) هـ ظاهر كلامه سريان
 هذا في كل فاسد وليس مرادا فانه لو اصدقها حراما أسره واسره فمعه ثم أسلم لم يقرق يدها ويجب
 له مهر المثل قال صاحب الكافي لان الفاسد في حق المسلم وفي نحو الخمر طلق الله تعالى وايضا لانقرهم حال
 الكفر على نحو الخمر دون أسرا المسلم وألحق بالمسلم في ذلك عبده ومكاتبه وأم ولدته كما في نص الام بل يلحق به
 سائر ما يخص المسلم والكافر المعصوم وهل اذا باع الكافر الخمر عتق نفسه حتى اذا كان لمسلم عليه دين
 ودفع له ثمن ذلك يجب عليه قبوله أم لا اجاب بالاول الففال في فتاويه وصحح الرافعي في باب الجزية الثاني
 وهو المعتمد بل لا يجوز له قبوله (والا) أي وان لم تقبضه قبل الاسلام بان لم تقبضه أصلا أو قبضته بعد الاسلام
 سواء كان بعد اسلامهما أم اسلام أحدهما كائن في الام (فهر مثل) اهـ الا انهم لم ترض الا بالاهر
 والمطالبة بالحرف في الاسلام ممنعة ترجع الى مهر المثل كقولنا في المسلم على خير (وان قبضت) قبل الاسلام
 (بعضه) أي المسمى الفاسد من خروجه ثم أسلم (فأما فاسد ما بقى من مهر مثل) لا ما بقى من المسمى
 لنعذره بالاسلام الحاقا للجزء بالكل في القبض وعدمه (تنبيه) هـ لم يبين المصنف كيفية التقسيما
 وتدينه ابن المقرئ في روضته تبعا لاصله فقال والمعتبر في تقسيما الخمر ونحوها مما هو مثلي لو فرض مالا
 الكبريل ولو تعدد الزنق فلو اصدقها رضى خمر فقبضت أحدهما اعتبر في التقسيما الكبريل لا الوزن ولا العدد
 ولا القيمة نعم ان زاد أحدهما على الآخر قيمة لم يزد وصفه اعتبر في القيمة والمعتبر في الكلاب ونحوها
 القيمة بتقدير المالية عند من يجعل لها قيمة لا العدد فان قيل قد مر في الوصية أنه لو أوصى بكعب من

كلابه ولم يكن له الا كلب أنه يعتبر العدد لا القيمة فهلا كان هنا كذلك أجيب بأن الوصية تخص تبرع
 فاعتبر فيها ما لا يعتد في المعاوضات ولو أصدقتها اجنسين فلا كثر كثر في خير وكاين وسلم لها البعض في الكفر
 فالمعترضة هنا القيمة بتقدير المالية عند من ذكر في الجميع كتقدير الخراج عيدا في الحكومة لكن لو تعدد
 الجنس وكان مثليا كزفي خروزي قول وقبض بعض كل منهما على السواء فالظاهر اعتبار الكيل كما
 بحثه شيخنا ولو نكح الكافر على صورة التفويض واعتقدوا أن لامهر لمقوضته بحال ثم دخل بها بعد
 الاسلام فلا شيء لها عليه لانه استحق وطأها بالامهر فان قيل قد قالوا في باب الصداق انه لو نكح ذمي ذمية
 تفويضا وترافعا البينا حكمنا لها بالمهر فهلا كان هنا كذلك أجيب بأن ما هنا في الحريين وفيما اذا
 اعتقدوا أن لامهر بحال بخلافه ثم بينهما (ومن اندفعت باسلام) منها أو من زوجها (بعد دخول) بها
 بأن أسلم أحدهما ولم يسلم الآخر في العدة (فأما المسمى الصحيح ان صحيح نكاحهم) لاستقراره بالدخول
 قال الجلال الباقيني ويستثنى من اطلاق المصنف ما لو نكح أمًا وبنتًا ثم دخل بالأم فقط فان البنت تحرم
 أبدا وكذا الأم على المذهب قالوا ولا مهر المثل فهذه اندفعت باسلام بعد دخول ولا تستحق المسمى اه
 وستأتي هذه المسئلة وأن ذلك محمول على ما اذا كان المسمى فاسدا فاذا الاستثناء (والا) أي وان لم تصححه
 أو كان زوجها قد سمي لها فاسدا (فمهر مثل) لها في مقابلة الوطء على الاصل السابق (أو) لم تستدفع
 بعد دخول بل اندفعت باسلام (قبلة) أي الدخول (وصحيح) أي وفرعنا على صحة أن نكحهم (فان كان
 الاندفاع باسلامها فلا شيء لها) على المشهور لان الفرقة حصلت من جهتها وقيل قولان فانهما المانصف
 المهر لانها أحسنت بالاسلام والتخلف منه * (تنبيه) * تقييده بالصحة فيهم أنه اذا قيل بفساد أن نكحهم
 لامهر لها بغيره الا في الاولى اذ المهر لا يجب في النكاح الفاسد الا بالدخول قال الزركشي وهذا أولى من جعله
 قيدا في عدم الوجوب وان الاولى طرحه ليفهم تميم الحكم ويتقن ايجام انه قيد في الوجوب فانه لا شيء
 لها على كل قول ولكن يحتاج الى ذكره في قوله (أو) أي اندفع (باسلامه) أي وصحيح نكاحهم (فنصف
 مسمى) يجب لها (ان كان صحيحا) لان الفرقة جاءت من قبله (والا) بان لم يكن صحيحا تحرم (فنصف مهر
 مثل) عملا بقاعدة في التسمية الفاسدة فان لم يسلم لها مهر او جبت متعة أما اذا لم يصح نكاحهم فلا شيء لها
 لما مر قال ابن شوبه والظاهر أن المصنف أراد التقييد بالصحة هنا فسبق قبله الى ما قبله * (تنبيه) * ظاهر
 كلامه أن الحرم في ذلك كغيرها وكلام الروضة يحمل اليه ونقله عن الفقهاء وهو المعتبر كما مر من المقر
 فيمن أسلم ونحته أم وبنتها ولم يدخل بواحدة منهما ورجمه الباقيني أيضا وسأيت التنبيه على ذلك ونقل
 عن الامام القليع بأنه لا شيء لها لان العقد لم ينعقد ويؤيد ذلك ما قالوه في المجوسى اذا مات ونحته محرما لم
 نورثها وجرى على الثاني الشيخ أبو حامد وأتباعه وغيرهم كما قاله الاذرى قال والظاهر أنه المذهب اه
 قيل وهذاموافق لبعض الشافعى من أن ما زاد على أربع لامهر لهن اذا اندفع نكاحهن باختيار أربع
 قبل الدخول قال شيخى وهذا أحد النصوص والمعتبران ما زاد على أربع يستحق المهر (ولو ترافع البينا)
 في نكاح أو غيره (ذمي) أو معاهد أو مستأمن (ومسلم وجب الحكم) بينهما أي المسلم ومن ذكر بشرعنا
 قطعنا بالبا كان المسلم أو معاولا لانه يجب رفع الظلم عن المسلم والمسلم لا يمكن رفعه الى ما كره أهل الذمة ولا
 تركهما متنازعين فرددنا من مع المسلم الى ما كره المسلمين لان الاسلام يعاول ولا يعلى عليه * (تنبيه) *
 قد يفهم تعبيره بالترافع اعتبار رضا الخصمين وهو قضية كلام الغزالي ولكن عامة كلام الأصحاب على
 اعتبار رضا واحد اذا استعدى على خصمه (أو) ترافع البينا (ذميان) واتلفت ما تمها كما نضر اثنين ولم
 نشترط في عقد الذمة لهما الاتزام أحكما (وجب) علينا الحكم بينهما (في الاظهر) لقوله تعالى وأن احكم
 بينهم بما أنزل الله ولانه يجب على الامام منع الظلم عن أهل الذمة فوجب الحكم بينهما كالمسلمين والثاني
 وعليه جمع لا يجب بل تخير لقوله تعالى فان جازلت فانحكم بينهم أو أعرسهم وأجاب الاول بأنه صح

عن ابن عباس أن هذه الآية منسوخة بالاولى ورواه الطبراني ومنهم من نحل الآية الاولى على التبيين
والثانية على المعاهدتين فلا يجب الحكم بينهما على المذهب وهذا اول من التسخ وان هذا قيد المصنف
بالمؤمنين والفرق أن المعاهدتين لم يلتزوا أحكامنا ولم يلتزم دفع بعضهم عن بعض بخلاف الذين والذين
والمعاهد كالمؤمنين وقد يفهم كلامه انه اذا ثبت على أحدهما شيء استوفينا به مخرج البغوى ولو اقر
ذمى بزما أو سرق مال ولو لئى حدودنا أما اذا اختلفا ملتزما كيهودى ونصرانى أو شرطى عقدا لئى لهما
التزام أحكامنا فان الحكم يجب بينهما جزوا أما فى الاولى فلان كلامهما لا يرضى ملزما لآخر وأما فى
الثانية فعملا بالشرط وان أوجبنا الحكم وجب الاعداء والحضور والا فلا يجبان * (تبيين) * يعنى
من اطلاقه ما لو ترفع اليها أهل الذمة فشرى الترفاقهم لا يجردون وان رضوا بحكمنا لانهم لا يفتقدون
تحريره فله الرابى فى باب حر الزما وأسقطنا من الرخصة ويفهم مما تقرر أنه لا يلزمنا الحكم بين حريين
ولا بين حري ومعاهد والظاهر كما قال الاخرى لو عقدت الذمة لاهل بلدة فى دار الحرب أنهم كالمعاهد
فانه لا يلزمنا الدفع عنهم هكذا الحكم بينهم ثم أشار المصنف الى ضابط تقدم أكثر صورته بقوله (وتقرهم)
فى كل ما ترفعوا فيه اليها (على ما تقرر) هم عليه (لو أسلموا أو بطل ما لا تقرر) وتوجب النفقة فى نكاح من
قرراه فلو نكح بالاولى ولا شهود وتراجعوا اليها قررا النكاح وحكمنا بالنفقة وان نكح الجوسى محرما له
ولم يتراجع اليها لم تعترض عليهما لان العصابة رضى الله تعالى عنهم عرفوا من حال الجوس أنهم يسكنون
المسارم ولم يعترضهم فان ترفعوا اليها فى النفقة أبطلنا نكاحهما ولا نفقة لانهم ما بالترافع أطوارا ما يختلف
الاسلام فاشبه ما لو أطوار الذى التزم ولو ترفع اليها كافر تحته أختان وطلبوا فرض النفقة أعرضنا عنهم
ما لم يرضوا بحكمنا ولا نفرق بينهم فان رضوا به فرقنا بينهم بأن تأمره باختيار أحدهما فان قبل قدم
فى نكاح الحرم أنانفرق بينهم وان لم يرضوا بحكمنا فهلا كان هنا فى الاختين كذلك أوجب بان الحرم
أشد حرمة لان منع نكاحها لذاتها وانما منع فى الاختين الهبة الاجتماعية ويرتجح حاكم المسلمين بشهود
منهم فمما يكابى لاولى لها خاص بالنكاح ذلك

* (فصل) * فى حكم زوجات الكافر بعد اسلامه الزائدات على العدد الشرعى (أو سلم) الكافر المهر
المكاتب (وتحتة أكثر من أربع) من الزوجات الحرائر (وأسلمن معه) على أى دين يكن قبل دخول
أو بعده (أو) تخلفن وهن مدخول بهن وكن غير مكاتبات وأسلمن بعده (فى العدة) وهى من حجب
اسلامه ومثله لو أسلمن أولا ثم أسلم حوى العدة (أو) لم يسلمن أصلا بل (كن مكاتبات) يحل له ابتداء
نكاحهن (لزمه) حال كونه أهلا للاختيار ولو مسكران (اختيار أربع منهن) ولو بعد موتهن
ولا انفار الى نعمة الارث وورث من الميثان المختارات غير المكاتبات (ويزدعم) بعد اختيار الاربع
نكاح (من زاد) لان غيلان أسلم وتحتة عشر نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أسلمك أو بعاء وارق
سائرهن ورواه الترمذى وابن حبان وصححه ابن حبان والحاكم وسواه نكحهن معا أم مرتبا اختار
الاوائل والاواخر ووجه ذلك كما قال الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه ان ترك الاسنة مال فى حكاية
الاحوال مع قيام الاحتمال متزلة العموم فى المقال فانه صلى الله عليه وسلم لم يستفصل عن ذلك ولولا
ان الحكم يعم الحالكين لما أطلق ذلك وحل الخصم له على الاوائل بعد بدو ما رواه الشافعى واليهبى
عن نوفل بن عارية قال أسأمت وتحتى خمس نسوة فأت النبي صلى الله عليه وسلم فقال فارق واحدة
وأسلمك أو بعاء فعمدت الى أقدمهن فمضى عاقر من ذمتين سنة ففارقتهما وحل له أيضا على تجديد العقد بعد
لخالقته ظاهر اللفظ فان الامتناع صريح فى الاستمرار * (فائدة) * قال ابن الجوزى أسلم ستة من قبيص
كل على عشر نسوة مسعود بن عتب ومسعود بن عاص ومسعود بن عمرو ومسعود بن مسعود وسفيان بن
عبد الله وغيلان بن سلمة * (تبيين) * تغيير المصنف بازوم اختيار أربع يؤم انتخاب العدد وليس مراد ابل

المراد ان أصل الاختيار واجب لئلا يستديم ما حظره الشرع وأما المسالك أربع فبأثر لا أنه يلزمه ذلك كما
 قاله جيع من شراح الكتاب منهم ابن شهاب وابن قاسم والديمياطى وقد سلم في المحرر والشرح والروضة من
 ذلك حيث قالوا اختاروا به الكون ظاهر الحديث لزوم والمقابل بعدم الزوم يحمل الامر في الحديث على
 الاباحة كما سيأتى عن السبكي والاذرى وكلام المصنف يوهم أن دفع المفارقات من حين الاختيار لكن
 الصريح من حين الاسلام وكذا العدة وهو اندفاع بينونة كما صرح به ابن الرفعة أما العدة فإنه يختار ثنتين
 كيف شاءت من أول أو أتاغير المكاف كصبي ومجنون عقده وليه النكاح على أكثر من أربع ثم أسلم
 بهما لآبويه فلا اختيار له لعدم أهليته لولا لولي لأنه اختيار شهوة فيتنظر كماله لاختاروا نفقة في مال الصبي
 أو المجنون الحبس - هـ - لولا نكحت في الكفر زوجين وأسلموا فإن نكحتهما معا أبطلنا النكاح وإن
 اعتقدوا وجوازه أمر بتأقيس الأول فإن مات ثم أسلمت مع الثاني وهم يعتقدون التزويج بزواجين
 قرناه والأول ولو أسلموا دونها أو الأول وحده فهي الأول إن كانت كتابية (وإن أسلم) منهن (معها
 قبل دخول أو) بعده (في العدة أربع فقط) أو أقل (تعيين) للنكاح واندفع نكاح من زاد أتأخر اسلامهن
 عن اسلامه قبل الدخول وعن العدة بعده ولو أسلم أربع ثم أسلم الزوج قبل انقضاء عدتهن ثم أسلم الباقيات
 قبل انقضاء عدتهن من وقت اسلام الزوج اختار أربعاً من الأوليات أو الاخيريات كيف شاء فإن مات
 الأوليات أو بعضها جازلة اختيار الميئات ورث منهن ولو أسلم أربع من ثمان بعد دخول وانقضت
 عدتهن أو من في الاسلام ثم أسلم الزوج وأسلمت الباقيات في عدتهن تعينت الاخيريات (ولو أسلم ونحوه
 أم وبنتها) نكحتهما معا أم لاهما (كتابيتان أو) غير كتابيتين (أسلمنا) مع الزوج كان المسلمة
 ستة أحوال الأول ما ذكره بقوله (فإن دخل بهما حرماً أبداً) سواء أكلتا بعضه أنكحتهما أم لآلان وطء كل
 واحدة منهما بشبهة يحرم الأخرى فبنكاح أولى واكل واحدة مسماها إن كان صحياً والآخر المثل
 الحال الثاني ما ذكره بقوله (أولاً) أى أول يدخل (بواحدة) منهما (تعينت البنت) واندفعت الأم بناء
 على صحة أنكحتهما لأن العقد على البنت يحرم الأم ولا ينعكس واستحقت الأم نصف المسمى إن كان
 صحياً والآخر نصف مهر المثل لاندفاع نكاحها بالاسلام قبل الدخول وهذا ما وجهه ابن المقرئ وبه صرح
 الباقيين وغيره وقبل لا يثنى لها بناء على فساد أنكحتهما (وفي قول يغير) بينهما بناء على فساد أنكحتهما
 فإنه يصير كأنه لم يعقد على واحدة منهما كالأول ونحوه أختات الحال الثالث ما ذكره بقوله (أو) (دخول
 بالبنت) فقط (تعينت) وحرم الأم أبداً ولها نصف مهر المثل كما صرح به في أصل الروضة ومجمله كما
 علم مما سار إن كان المسمى فاسداً والا فلها نصف المسمى الحال الرابع ما ذكره بقوله (أو) (دخول
 بالأم) فقط (حرمها أبداً) أما البنت فللدخول بالأم وأما الأم فللعقد على البنت وهذا بناء على صحة
 أنكحتهما وللام مهر المثل بالدخول ونقله الراقى عن البغوى وحرم به في الروضة وهذا ظاهر إذا كان المسمى
 فاسداً والواجب المسمى واعتذر في المهمات عن الشيخين بأن كلامهما محمول على ما إذا أنكح الأم والبنت
 بمهر واحد والواجب للام مهر المثل كالأول نكح نسوة بمهر واحد (وفي قول تبقى الأم) واندفع البنت
 بوطء الأم بناء على فساد أنكحتهما الحال الخامس لو شغل دخل بواحدة منهما أو لافه ولو لم يدخل بواحدة
 منهما لكن الورع فخر بهما الحال السادس لو شغل في غير المدخول بها بطل نكاحهما ليقين فخر بهما
 أحدهما قاله الماوردى لأن الاسلام كابتداء النكاح ولا بدعند ابتداءه من يقن حل المنكحة كما مر في
 كتاب النكاح ولو أسلم على أكثر من أخت اختاروا واحدة ثم شرع في حكم ما إذا أسلم ونحوه أمة أو أكثر فقال
 (أو) أسلم (ونحوه أمة أسلمت معه) قبل دخول أو بعده (أو) أسلمت بعد اسلامه (في العدة) أو أسلم
 بعد اسلامه في العدة (أقر) النكاح (إن حمل له الأمة) حيث قد بان يكون غير حراً وحرمه عسراً هنا
 العنت لأنه إذا حمل له نكاح الأمة أقر على نكاحها (وإن تخلفت) عن اسلامه أو هو عن اسلامها (قبل

دخول) أو بغير دخول ولم يجمعهما اسلام في العدة ولم يحل له عند اجتماع الاسلامين (تجزأت الفرقة)
 كتابية كانت أولا (أو) أسلم وتحت (اماء أو أسلم) معا (معه) قبل دخول أو بعده أو أسلم هو بعد اسلامه
 أو هو بعد اسلامه (في العدة اختار) الحر منهن (أمة) واحدة فقط (ان حلت له عند اجتماع اسلامه
 واسلامين) لانه يجوز له حينئذ ابتداء نكاح الامة بإزالة اختيارها (والا) بان لم يحل له نكاح الامة
 عند اجتماع اسلامه واسلامه (ان يدفع) جميعا لانه لا يجوز له ابتداء نكاح واحدة منهن فلا يجوز له
 اختيارها كذوات المحارم * (قائدة) * المفسد للنكاح عند الاسلام ان كان موجودا عند العقد واستمر
 كالعدة كفي في بطلان النكاح اقترانه باسلام أحدهما وان كان طارئا كاليسار وأمن العت في الامة
 فلا بد من اقترانه باسلامه ما فعله هذا لو أسلم على ثلاث اماء فأسلمت واحدة وهو مفسر خائف العنت ثم
 الثانية في عدتها وهو مفسر ثم الثالثة كذلك وهو مفسر خائف العنت لدفع الوسطى وبخير في الاختيارين
 لما مر ان الفساد انما يؤثر في اندفاع النكاح اذا اقترن باسلامه ملجعا بخلاف ما لو نكحها في عدة
 غيره ثم أسلم أحدهما ثم انقضت العدة ثم أسلم الآخر لم يدم النكاح لما مر ولو أسلم من تحل له الامة على
 أمة بطلانها طلاقا رجعيًا ثم أسبر قبل انقضاء عدتها قبل أن يراجعها اتفقا لان الرجعة زوجة قاله الماوردي
 (أو) أسلم حرو تحت (حرة) تصلح للاستمتاع ويقر على نكاحها (واماء أسلم) أي الحرة والاماء (معه)
 قبل الدخول أو بعده (أو) كن مدخولا بهن وأسلمن بعد اسلامه (في العدة تعينت) أي الحرة
 للنكاح وان تأخر اسلامها عن اسلامه واسلام الاماء (وان دفعن) لانه لا يجوز له أن يتدنى أمة مع وجود
 حرة فلا يجوز له أن يختارها أما اذا كانت الحرة لا تصلح للاستمتاع فانها ظاهر كما قال الاذري ان له اختيار
 واحدة منهن (وان أصرت) تلك الحرة على الكفر ولم تكن كتابية يحل ابتداء نكاحها (ما بقضت عدتها
 اختار أمة) ان كان ممن يحل له نكاح الامة كالألم تكن حرة لتبني أنها بائنة باسلامه * (تنبيه) * أنهم
 كلامه أنه ليس له اختيار أمة في تخلف الحرة وهو كذلك فان اختار أمة وأصرت الحرة حتى انقضت
 عدتها أومات وجب تجنب اختيار ان حلت له الامة (ولو أسلمت) أي الحرة معه أو في العدة
 (وعتقن) أي الاماء قبل اجتماع اسلامه واسلامهن (ثم أسلمن في العدة فمحررات) أصليات
 * (ممن وحيثن) (فيختار أو بعاهنهن) ولودون الحرة لالتصاقهن بالمحررات الأصليات * (تنبيه) *
 لا يختص الحكم بما ذكره المصنف من هذه الصورة بل الضابط الشامل لها وتفسيرها أن بطل العتق
 قبل اجتماع اسلامهن واسلام الزوج كما مر فصدق ذلك بصورة الممن وبما إذا أسلمن ثم عتقن ثم أسلم أو
 عتقن ثم أسلمن ثم أسلم أو عتقن ثم أسلم ثم أسلمن أما اذا تأخر عتقهن عن اسلامهن بأن أسلم ثم أسلمن
 أو عكسه ثم عتقن أسلمن أسلمن الاماء عليهن فتعنين الحرة ان كانت والاختار أمة من الاماء بشرطه
 * (فرع) * لو أسلم من اماء معه أو في العدة واحدة ثم عتق ثم عتقت الباقيات ثم أسلمن اختار أو بعاهنهن
 لنقدم عتقهن على اسلامهن وليس له اختيار الأولى لوقوعه عند اجتماع اسلامهما فتندفع بالمعتقات
 عند اجتماع الاسلامين ومقارنة العتق لاسلامهن كتقدمه عليه كما بحثه بعض المتأخرين ولو أسلم
 على أربع اماء وأسلم معهن ثلثان فعتقت أحدهما ثم أسلمت الاخرى ان اندفعتا دون الرقبة المتقدمة
 فيختارها أو صاحبها كما حرم به في أصل الروضة تبعاً للعرالي والذي حرم به الفوراني والامام وابن
 الصلاح والمصنف في تقييده وصوبه البلقيني تغييره بين الجميع قال ابن الصلاح وما قاله العزالي وهو وقال
 السبكي الأرجح ما قاله العزالي من امتناع المخلفتين لاقتراح حرية إحدى المتقدمتين باسلامهما وهي
 مانعة من ابتداء نكاح الامة فيمتنع التقرير عليهما ولا تقول بإدقاعهما بمجرد عتق ذلك لاجتماع أن
 بدعا ثم يسلمان وانما تندفعان اذا أسلمتا على الرق وأطال في بيان ذلك وهذا هو الظاهر وجري عليه ابن
 المقرئ في روضه أما غير الحرة له اختيار فتعين فقط اذا الامة في حقه كالحره والزيادة على الثنتين في حقه

كل زيادة على الاربع في حق الحرفات عتق قبل اسلامه سواء كان قبل اسلامه أم لا أو بعده وقبل
 اسلامه فله حكم الاحرار ولو أسلم عبد فليس لزوجه الكافرة خيار لانها رضى بقره أو لا ولم يحدث
 فيها عتق حر كانت أو أمة قال في أصل الروضة سواء أسلمت أو لم تسلم اذا كانت كفاية قال في المهمات
 تسوية بين أن تسلم وأن لا تسلم فلما لا قضاء جواز نكاح الامة الكفاية وهو ممنوع قال الاذرى وقد
 يقال منع القياس اذ يعترف في الدوام ما لا يعترف في الابتداء اهـ والمعتمد أنه لا يقر على نكاح الامة الكفاية
 ولما قدم المصنف وجوب الاختيار وكان لا يحصل بالفعل كوطئ عرس في ألفاظه الدالة عليه فقال (والاختيار
 اخترتك أو قررت نكاحك أو أمسكتك أو ثبتك) أو نحو ذلك كحبستك أو نكاحك أو وعدك أو حبستك
 على النكاح لحي ألفاظ الاختيار والمسالك في الحديث والباقي في معناه ما قال في أصل الروضة وكلام الامة
 يقتضى أن جميع ذلك صريح لكن الأقرب أن يجعل قوله اخترتك وأمسكتك من غير تعرض للنكاح
 كفاية اهـ قال شيخنا ومثلها ثبتك ومقتضى هذا صحة الاختيار بالكفاية وهو كذلك وإن منعه الماوردى
 والرويانى وقال انه كابتداء النكاح قال ابن الرنفة وينبى اذا جعل كاستدائه أن يكون على الخلاف في
 حصول الرجعة بالكفاية ولو أسلم معه أو في العدة ثمان ففسخ نكاح أربع منهن كقوله فسخت نكاحهن
 ولم يرد بالفسخ الطلاق استقر نكاح الباقيات وسكت المصنف عن ألفاظ الفسخ قال الماوردى ويصح
 بالصرح كفسخت نكاحها أو رفعت أو أزنته وبالكفاية كصرفتها أو أرباها الفسخ الطلاق فسخه ما ذكره
 في قوله (والطلاق اختيار) للنكاح لانه انما يخاطب به المنكوحه وسواء المعلق والمخير فان طلق أربعاً
 حرم الجميع أما المطلقات فلما مروا بالباقيات فلا تدفعهن بالشرع ولا فرق في الطلاق بين الصريح
 والكفاية نعم لفظ الفراق من صريح الطلاق وهو هنا فسخ قال الرويانى لانه قد يقع على غير الزوجة
 بخلاف لفظ الطلاق قال الزركشى وقضية هذا أن لفظ الفراق صريح في الفسخ أيضاً فيكون حقيقة
 فيه وفي الطلاق ويتعين في كل منهما بالقرينة ولو قال لأربع أو يدكن تحصل التعيين به وإن لم يقل معه
 للباقيات لا أو يدكن (لا الظاهر والايلاء) فليس كل منهما باختيار للنكاح (في الاصح) لان الظاهر
 وصف بالتحريم والايلاء حاف على الامتناع من الوطء وهما بالاجنبية البق والثانى هما تعيين للنكاح
 كالطلاق وعلى الأول لو اختار من ظاهر منها أو آلى للنكاح صح الظاهر والايلاء وتكون مدة الايلاء من
 الاختيار ويصير في الظاهر عائداً ان لم يفارقها في الحال * (تنبيه) * قال الاذرى في القوت الظاهر أن
 قول المصنف الاصح راجع الى الظاهر والايلاء فقط وجعله في الغنية راجعاً اليهما وإلى الطلاق والأول
 أوجه والوطء ليس باختيار لان الاختيار اما كابتداء النكاح أو كاستدائه وكل منهما لا يحصل الا
 بالقول كالرجعة وللموطوءة المسمى الصحيح أو مهر المثل ان لم يكن صحبها ان اختار غيرها (ولا يصح تعليق
 اختيار) استقلالى (ولا) تعليق (فسخ) لم ينويه الطلاق كقوله ان دخلت الدار فقد اخترت نكاحك
 أو فسخته لانهما تعين ولا تعين مع التعليق وخرج باستقلالى تعليق الاختيار الضمى كمن دخلت الدار
 فهي طالق فلو دخلت واحدة طلقت على الاصح وحصل الاختيار لها ضمناً فان نوى بالفسخ الطلاق صح
 تعليقه لانه حينئذ طلاق والطلاق يصح تعليقه ويحصل الاختيار به ضمناً وإن كان معلقاً اذ يعترف في
 الضمى ما لا يعترف في المستقل (ولو حصر الاختيار في جنس) أو أكثر من نسوة أسلم عنهن صح (واندفع
 من زاد) على ذلك وان لم يكن تعيناً تاماً (وعليه التعيين) التام بعد ذلك لما دون الجنس لحبسه أكثر من
 العدد الشرعى وان دفع الضرر عنهن فإن كلا منهن لا يعلم أنهما منكوحه أو مفارقة * (تنبيه) * قوله
 وعليه التعيين يحتمل أن يكون كلاماً مستأنفاً فلا يختص بالمسئلة قبله بل يعمله وغيره او يحتمل أن يختص
 به السكن يرجح الأول أن المصنف على بطله فاصلة قبله وفي قوله (و) عليه (نفقتهن) أى الجنس هذان
 الاحتمالان أيضاً والثانى هنا أظهر كما قاله ابن قاسم لان النفقة لم يتقدم لها ذكر ويستمر وجوب نفقتهن

(حتى يختار) من الحبس أو بما قال ابن قاسم فاقول أي لانه من محبوسات بحكم النكاح (فان ترك الاختيار
 حبس) لانه امتنع من واجب لا يقوم غيره مقامه فيه فان سأل الانتصار في الاختيار لينة فكر في الاحاطة
 قال الروياني أمهله الحيا كم ثلاثة أيام ولا يزيد وقال صاحب الشارح ينبغي التقطع بامهاله ثلاثا لانه سامة
 التردى شرعا أما النفقة فسلامة لجهالتهم من تركها وان أصروا على الحبس ولم يفده عزربا يراه
 الحيا كم من ضرب وغيره وهكذا كل من أقر بحق وقدر على أدائه وامتنع وأصر ولم ينج فيه الحبس ورأى
 الحيا كم أن يضم إلى الحبس التعزير بالضرب وغيره فله ذلك ويهزر ثانيا وثالثا وهكذا حتى يختار بشرط تغل
 مدية يرأى من ألم الأول حتى لا يفتنى ذلك إلى حلاكم ولو اختار أو بعامن ثم قال رجعت عما اخترت
 لم يقبل رجوعه نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه ولا يختار الحيا كم من الممنوع فان قيل اذا امتنع
 المولى من الغيبة والمطالني طلق القاضي عليه فلهذا كان هنا كذلك أوجب بأن هذا اختيار شهوة ولا
 يدري القاضي إلى أي اثنين أميل ولذلك لا يجوز التوكيل فيه (تنبيه) * ما ذكره المصنف من لزوم
 الاختيار قال ابن شهبة الاختصاص كل جمعي عليه حديث غيلان سألني الامريه على الوجوب قال السبكي
 والذي أهمه منه أن أمسك للإباحة وفارز للوجوب لقولهم في رفع الحبس عنهم ورفع الجمع بين العشرة
 فان الحرام الواجب منه والسكوت مع الكف عن الكل لا يحذور فيه الا اذا طابن ازالة الحبس فيجب
 كسائر الديون والالم يجب فينبغي حل كلامهم عليه قال الادري وقوله امسك أربعة للإباحة لا يبايع
 فيه أحد وان أوهم كلام الكتاب وغيره الوجوب وقوله ان السكوت مع الكف لا يحذور فيه موضع
 توقف لان السكوت مع الكف يلزم منه امسك أكثر من أربع في الاسلام وذلك محذور اه وهو كلام
 حسن (فان مات قبله) أي الاختيار (اعتدت سائل به) أي موضع الجل ولو كانت ذات اقراء لان
 موضعه تنقض مدة الوفاة والفراق (و) اعتدت (ذات أشهر وغير مدخول به بأربعة أشهر وعشر)
 احتياط الاحتمال الزوجية في كل منهن (وذات اقراء بالاكثر من) الذي بقي من (الاقراء) من (أربعة)
 من أشهر (وعشر) لان كل واحدة تختمل أن تكون زوجة فعلها عدم الوفاة أو مفارقة في الحياة فعلمها
 أن تمسك بالاقراء فوجب الاحتياط لتحل للزوج بيقين في ذات الاقراء ان مضت الاقراء الثلاثة قبل
 تمام أربعة أشهر وعشر أكلتها وابتدأها من الموت وان مضت الأربعة والشر قبل تمام الاقراء اثنت
 الاقراء وابتدأها من حين اسلامها ان أسلم معا والا فمن حين اسلام السابق منها (تنبيه) * قال
 الباقر بن ولابد من التنبيه على أمره أنه اذا حسبت الاقراء من حين الاسلام فلا ينبغي أن يفهم لزوم
 الاكثر من الاقراء والشهر على معنى مقابلة المجموع بالمجموع اذ يلزم على ذلك انه لو كانت من تباعد
 بعضها حتى مضى بين الاسلام والموت قرآن في أربعة أشهر ومضى حق القرء الاثنى عشر في شهرين مثلا
 فلانقول تنقض مدتها حينئذ وان الاكثر الاقراء بالنسبة إلى المجموع وانما المراد الاكثر من أربعة
 أشهر وعشر وما بقي من الاقراء صرح بذلك بقوى وهو ظاهر اه ولذلك قدرته في كلام المصنف
 (ويوقف نصيب زوجات) مسلمات من ربع أو ثمن عائل أو غيره ولا يوزع عليهن لانه لم أن فهن زوجات
 وقد جعلنا عليهن لان الاسلام يقر نكاح أربع زوجات ويزيل نكاح البواقي فوجب التوقف (حتى
 يصلحن) فيقسم الموقوف على ما يقع عليه الاتفاق بينهن من بقاقل أو سوا لان الحق لهن تم لو كان
 فهن غير مكافئة لم يكن لوانها أن يصلح عنها على أقل ما تقتضيه القسمة كالن إذا كن ثمانية أو السدس
 اذا كن ستة لانه خلاف الحفظ وقبل الاصطلاح يعطى اليقين في ثمان طلب أربع منهن لم يعين فان
 طلب خمس دفع لهن ربع الموقوف أو ست حصص أو سبع فثلاثة أو باية ولهن قسمة ما أخذته والنصف
 فيه ولا ينقطع بما أخذته تمام حقهن بهاء على أنه لا يشترط في الدفع اليهن أن يبرثن عن الباقي وهو ما صححه
 الشيخان لانهما قلنا أن فهن من استحق المدفوع فكيف يكافن بدفع الحق اليهن اسقاط حق آخران كان

أما الزوجات الكافرات فلا يوقف لهن ثمن وكذا إذا لم يتحقق إرث المسلم كما إذا أسلم على أكثر من أربع كليات وأسلم منهن أربع أو كان تحتها أربع كليات وأربع وثلاث وأسلم معه الوثنيات ومات قبل الاختيار فلا يوقف الزوجات شيء بل تقسم كل التركة بين باقي الورثة لان استحقاق الزوجات الارث غير معلوم لاحتمال انهن الكليات وكذا لو كان تحتها مسلمة وكثاية فقال احدا كما طالق ومات ولم يبين

(فصل) في حكم مؤن الزوجة إذا أسلمت أو ارتدت مع زوجها أو تخلف أحدهما عن الآخر إذا (أسلم) أي الزوجان (معاً) قبل دخول أو بعده (استمرت النفقة) وغيرها من بقية المؤن لتمام النكاح والتكليف (ولو أسلم) هو (وأصرت) وهي غير كاثية كفاي الحر والروضة كأصلها (حتى انقضت العدة فلا) نفقة لها ولا ثمن من بقية المؤن لاساعتها بتخلفها عن الاسلام فهي كاشرة وقيل يجب لان المنع من جهته فهو كالوجوب بان الاسلام فرض مضيق عليه بخلاف الحج أما الكاثية فلها النفقة طعاما إذا كان يحل له ابتداء نكاحها والا فهي كغيرها من الكافرات (وان أسلمت فيها) أي العدة (لم تستحق لمدة التخلف) شيئاً (في الجديد) لما مر والقديم الوجوب لانه تبين بالآخر أنها كانت زوجة وهي لم تحدث شيئاً والزواج هو الذي يدل الدين قال الزركشي ولم يفصلوا بين أن يكون الخلف لعذر أم لا وينبغي اذا تخلفت أصغر أو جنون أو انجاء ثم أسلمت عقب زوال المنع أن تستحق وتعلمهم يرشد اليه اه و رده هذا البحث وان كان التعليل يرشد اليه بانها تسقط بعدم التكليف وان لم يكن نشوز ولا تقصير من الزوجة كما نسقط بحبسها ظلماً ***(نتيجه)*** لو اختلفا في سبق الاسلام فقال الزوج أسلمت أولاً فلا نفقة لثوقيت بل أسلمت أولاً في النفقة صدقت بينهما لان النفقة كانت واجبة فهو يدعى مسقطاً فأشبه ما إذا ادعى علم النشوز وهي تنكره (ولو أسلمت) هي (أولاً فأسلم) هو (في العدة) فلها نفقة مدة تخلفه (أو أصرت) الى انقضاء العدة (فلها نفقة العدة على الصحيح) أما في الاولى فلانها أدت فرضاً مضيقاً عليها فلا يمنع النفقة كموم رمضان وأما في الثانية فلانها أحسنت وهو قادر على تقرير النكاح بان أسلم فعمت كالرجعية وقضية هذا عدم استمرار وجوب النفقة فيما لو تخلف اسلامه له زمن صغير أو جنون أو انجاء ودام به المنافع حتى انقضت العدة وهو البحث المتقدم وبحسبه الزركشي أيضاً وليس مراد بال تعليلهم بذلك حرج على الغالب والثاني لا تستحق فيها أماً في الاولى فلانه استمر على دينه وهي التي أحدثت المنع من الاستمتاع وان أطاعت به كالحج ورد بان الحج موسع والاسلام مضيق وأما في الثانية فلانها بائنة حائل ولهذا لو طلقها لم يقع الطلاق وفرق المتولي بين هذه وبين ما إذا سبقت الى الاسلام قبل الدخول حيث يسقط مهرها مع احسانها بان المهر عوض العقد يسقط بتفويت العقد معوضه وان كان معذورا كما كل البائع المبيع مضطراً والنفقة للمكين وانما تسقط للتعدى ولا تعدى هنا (وان ارتدت) زوجة وحدها (فلا نفقة) لها زمن الردة (وان أسلمت في العدة) لانها كالناشئة بالردة بل أولى وتستحق من وقت الاسلام في العدة (وان ارتدت) الزوج وحده (فلها) عليه (نفقة العدة) لان المنع من جهته ولو ارتد معها فلا نفقة له لما مر وببحث الرافعي أن يجيء فيه الخلاف في شافعي المهر بردهما قبل الدخول وأقره المصنف ولكن لا يلزم من جريان الخلاف الاتحاد في الترجيع ولو ارتدت فغاب ثم أسلمت وهو غائب استحققت النفقة من حين اسلامها فان قبل الردة أولى من النشوز كما مر وهي لو نشرت فغاب ثم عادت الى العامة وهو غائب لم تستحق النفقة حتى يصل الخبر اليه ويمضي زمان لو سافر اليه لا يمكنه الوصول فهلا كان هنا كذلك أجيب بان سقوط النفقة بالردة زال بالاسلام وسقط لها بالنشوز لان من الاستمتاع والخروج من قبضته وذلك لا يزول مع الغيبة كاذ كره البغوي في تهذيبه ***(حاشية)*** لو اختلفا في السابق بالاسلام قبل الدخول فادعت سبق الزوج به لثبت له انصف المهر وعكس هو فالقول قولها لا يبينها لان الأصل بقاء نصف المهر فان ادعى الزوج سبقها فقالت لا أعرف السابق منكم فلها عليه

بشي من المهر فان ادعت بعد قولها ذلك علمها بابق اسلامه صدقت بيمينها واخذت النصف وان جهل السابق
والمعية باعتبارها فانكاح باق لان الاصل بقاؤه وان جهل السابق منهما فلا نكاح بينهما الاتفاق ما على تعاقب
الاسلام قبل الدخول ولا يطالب بنصف المهر ان لم تكن قبضت المهر لاحتمال سبقه او لا يسترده وومنها ان
كانت قبضته لاحتمال سبقه فيقر نصف في يدها حتى يتبين الحال ولو أقام الزوج شاهدين أنها أسلمت
حين طلعت الشمس أو غربت يوم كذا قبلت شهادتهما واستمر النكاح أو انهما أسلما مع طلوع الشمس
أو غروبها يوم كذا لم تقبل لان وقت الطلوع أو الغروب يتناول حال غمسه وهي حالة واحدة والمعية
للطالع أو الغروب تتناول أوله وآخره فيجوز أن يكون اسلام أحدهما مقارنا لطلوع أو الغروب
أو غروبهما واسلام الآخر مقارنا لطلوع آخره أو غروب

(باب انخيار)

في السكاح (والاعلاف ونكاح العبد) وما يذ كرمها وأسباب انخيار المنق عليه ثلاثة وعدها
في الروضة أربعة بفعل العتسبب مستقلا والوجه دخوله في العيوب وأما المختلف فيها فكالاعسار بالمهر
أو النفقة وكان يجدهما الآخر رقيقا أو يجدها المرأة لا تحتمل الوطء بالافضاء وسبباني
الكلام على ذلك في محله الأول من الثلاثة العيوب وتقسيم الى ثلاثة أقسام قسم مشترك بين الزوجين
وقسم مختص بالزوجة وقسم مختص بالزوج وقد بدأ المصنف بالقسم الأول من العيوب فقال اذا
(وجد أحد الزوجين بالآخر جنونا) وان تقبل أو كان قابلا للعلاج ثبت له الخيار كإسباني والجنون زوال
الشعر ومن القلب مع بقاء الحركة والقوة في الاعضاء واستثنى المتولي من المنقطع الخفيف الذي يبرأ
في بعض الزمان أما الانغماس بالمرض فلا يثبت به خيار كترك الامراض ومحل كما قال الزركشي فيما تحصل
منه الافاقة كما هو العالب أما المأبوس من زواله فكالجنون كذا كره المتولي وكذا ان بقي الانغماس بعد المرض
فيثبت به انخيار كالجنون والحق الشافعي رضي الله تعالى عنه الحبل بالجنون والاصراع نوع من الجنون
كما قاله بعض العلماء (أو) وجد أحد الزوجين بالآخر (جذاما) وهو آلة يحمر منها العضو ثم يسود
ثم يتفقع ويتناثر ويتصور ذلك في كل عضو لكنه في الوجه أغلب (أو برصا) وهو بياض شديد يقع
الجلد وينهب دمويته ثبت له الخيار كما مر هذا اذا كانا مستحكما بخلاف غيرهما من أوائل الجذام
والبرص لا يثبت به الخيار كما صرح به الجويني قال والاستحكام في الجذام يكون بالنقيل وتزدد الامام
فيه وجوز الاستفتاء بأسوداده وحكم أهل المعرفة باستحكام العلة ولم يشترطوا في الجنون الاستحكام
قال الزركشي ولعل الفرق أن الجنون يفضي الى الجنابة على الزوج فان قيل كيف يتصور رفع المرأة
بالعيب لانهم ان علمت به فلا خيارها وان لم تعلم به فالتنقي من العيوب شرط في الكفاءة فلا يصح النكاح
اذا عدم التكافؤ أجيب بأن هذا غفلة عن قسم آخر وهو ما اذا أذنت في التزوج من معين أو من غير
كفء وزوجها الولي منه بناء على أنه سليم فاذا هو معيب فالذهب صحة النكاح كما صرح به الامام في باب
التولية والرابعة وثبت انخيار بذلك ثم شرع فيها هو مختص بالزوجة فقال (أو وجدها) الزوج (رتقاء
أو قرناه) بان اسد محل الجماع منها في الاول يلحم وبالثاني بعظم في الاصح وقيل يلحم وعليه فالرتق
والقرن واحد ثبت له الخيار كإسباني وليس للزوج اجبارا لرتقاء على شق الموضع وان شقته وأمكن الوطء
فلا خيار ولا يمكن الامنة من الشق قطعاً الا باذن السيد ثم شرع فيها هو مختص بالزوج فقال (أو وجدته
تنبينا) وهو العاجز عن الوطء في القبل خاصة قيل سمي عنباً لئلا يذ كره وانعطف ما أخوذ من عنان الذاكرة
لغيبه (أو مجبواً) وهو مقاعوج جميع المذكور أول يبق منه قدر الحشفة أما اذا بقي منه ما يلج لجندها
فلا خيارها وجواب اذا المقدرة في كلام المتن قوله (ثبت) لو وجد العيب من الزوجين (الخيار في نسخ
النكاح) كما تقر لئلا يثبت العيب عند القاضي كإسباني وثبت الخيار بهذه العيوب قال به جمهور

العلماء وجماعت به الاستار وضع ذلك عن عمرو بن عيسى الله عنه في الثلاثة الاول وهي المشتركة بين الزوجين رواه عنه
 الشافعي وقول عليه لان مثله لا يكون الا عن توقيف وفي الصحيح فمن المجذور فراراك من الاسد قال الشافعي
 في الام وأما الجذام والبرص فإنه أي كلامهما يعدى الزوج ويعدى الولد وقال في موضع آخر الجذام
 والبرص مما يرعى أهل العلم بالطب والتجارب أنه يعدى كثيرا وهو مانع للجماع لا تكاد نفس أحد ان تطيب
 أن يجماع من هو به والولد قل ما يسلم منه فان سلم أدرك نساه فان قيل كيف قال الشافعي انه يعدى وقد
 صح في الحديث لا عدوى أجيب بان مراده انه يعدى بفعل الله لا بنفسه والحديث وردا لما ينعقد هذه أهل
 الجاهلية من نسبة الفعل لغير الله تعالى وان مخالطة الصحيح لمن به شيء من هذه الادواء سبب لحدوث ذلك
 الداء ولان معظم النكاح هو الوطء والقرن والرتق مانعان منه فيتعذر مقصوده وحكي الماوردي اجماع
 الصحابة على ثبوت الخيار بالجلب والعنة * (تنبيه) * شمل اطلاق المصنف ما لو زال العيب قبل الطمخ
 وما لو علم به بعد الموت والاصح لا خيار فيهما وقضية قوله وجد أنه لو علم أحدهما بعيب صاحبه قبل
 العنة لا خيار له وليس على اطلاقه بل لو علمت بعنته قبل العقد فالها الخيار بعده على المذهب لان العنة
 تحصل في حق امرأة دون أخرى وفي نكاح دون نكاح وثبت الخيار للزوجة بالعنة وان كان قادرا
 على جماع غيرها ولا فرق في ثبوت الخيار فيما ذكر بين ان يعدى أحد الزوجين بالا نحو مثل ما به من
 العيب أولا (وقيل ان وجد به مثل عيبه) من الجذام أو البرص قدرا وخشا (فلا) خيار له لنسأ بهما
 وأجاب الاول بان الانسان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه أما المجنونان جنونا معا بما فيه مذهبنا الخيار
 لهما لا لتفاد الخيار وقول المصنف مشل عيبه احترزه عما اذا كان في أحدهما أكثر أو أخش أو
 اختلف الجنس فإنه يثبت الخيار قطعا نعم ان كان محبوبا بالوحدرة وهي رتقاء فطر يقان قبل كالجنس
 وقيل لا خيار قطعا ولو اختلفا في شيء هل هو عيب كيباض هل هو برص أو لا صدق المنكر وعلى المدعى
 البينة * (تنبيه) * قد علم مما تقرر ان جملة العيوب سبعة وأنه يمكن في حق كل من الزوجين خمسة
 واقتصر المصنف على ما ذكر من العيوب يقتضى انه لا خيار فيما عداها قال في الروضة وهو الصحيح الذي
 قطع به الجمهور فلا خيار بالخر والصنان والاستحاضة والقروح السبالة والعمى والزمانة والبلة والخصاء
 والافضاء ولا يكونه يتغوط عند الجماع لان هذه الامور لا تقوت مقصود النكاح بخلاف قطبته في
 المبيع لغوات المسألة (ولو وجدته خشي وخشا) بان زال اشكاله قبل عقد النكاح بذكورة أو أنوثة
 (فلا) خيار له (في الاظهر) سواء أوضح بعلامة قطعية أم ظنية أو بالخبره لان ما به من ثقبه أو سامة
 زائدة لا يفتوت مقصود النكاح والثاني له الخيار بذلك لنفرة الطبع عنه أما الخش المشكل فنكاحه
 باطل ولو وجد هاهنا مستأجرا العين نقل الشيطان عن المتولى انه ليس له منه ما عن العمل ولا نفقة عليه
 وظاهره أنه لا خيار له وهو المعتمد ونقلنا عن الماوردي ان له الخيار ان جهل ولا يسقط برضا المستأجر
 بالاستمتاع ثم ارا ويلحق بالمرأة الرتقاء ضيقة المنفذان كل يحصل افضاؤها بالوطء من كل واطنى كما
 أشار اليه الرافعي في الديات وعلى هذا يقاس بالعين كبير الا أنه بحيث لا تسع حشفته امرأه صرح
 الغزالي في الديات وأغرب الخفاف فعد في عيوب الرجل كونه مشعر الاحليل قال الزركشي وينبغي
 على قياسه كون المرأة خشفة المدخل بحيث يتأذى المدخل (ولو حدث به) أي الزوج بعده العقد
 (عيب) كان جبذ كره (تخبر) قبل الدخول جزما وبعده على الاصح حصول الضرر به كالمقارن
 مع أنه لا ختلان لهما الا بالطمخ بخلاف الرجل * (تنبيه) * شمل اطلاقه ما لو جبذ كرز وجها
 وهو الاصح فان قيل اذ عيب المشتري المبيع لم يثبت له خيار فهو لا كان هنا كذلك - أجيب بانها
 بالجلب لا تصير قابضة معها فهي كالمستأجر اذ عيب العين المستأجرة والمشتري بالتعيب قابض لحقه
 (العنة) حدثت (بعد دخول) لحصول مقصود النكاح من المهر وثبوت الحضانة وقد عرفت قدرته على

الوطء ووصلت الى سقمها منه فان قيل الجيب كذلك أجب بان الجيب حصل به اليأس بخلاف الدنيا
 فان قيل الوطء حق الزوج بدليل انه لو امتنع منه دائماً لا شمار له ولا يأنم بتركه ولا يدخل في القسم بين
 الزوجات فخران بطلان بعضه ويترك بعضه فقولهم انهم استوفت حقها منه يدل على ان لها حقاً في ذلك
 أجب بان محله مادامت مترجعة لوطءها من دامية الزوج كدية في ذلك فاذا آتت منه أثبتوا له الخيار
 لنضروها (أو) حلت (بها) عيب (تخيير) الزوج قبل الدخول وبعده (في الجديد) كجاءت به والغدير
 لا تمسكه من الخلاص بالطلاق بخلافها وردت بضره بنصف المداق أو كره قال ابن الرقعة ولا يبعد على
 الجديد ان يكون حدوث الرق والقرن بعد الوطء كحدوث الجيب في الخلاف اهـ وهو ظاهر قال ابن
 شهاب وأصرح به القاضي حسين في النفقة (مرع) لو حدث به جيب فرضيت ثم حدث بها رفق أو قرن فهل
 يثبت له الخيار أم لا لقيام المانع به قال الزركشي فيه فطر اهـ والوجه ثبوته (ولا خيار لولي) بنسب
 أو غيره كسيد (بحدث) من العيب بالزوج ادلاء عليه في العرف بخلافه في الابتداء ولهذا لو عرفت
 تحت عهد ورضيت به ليس له الفسخ وان كان له المانع ابتداء من نكاح الرقيق (وكذا بمقارن جيب وعنة)
 للعقد لا اختصاصها بالضرر ولا عار عليه فان قيل العنة لا تثبت الا بعد العقد فكيف صورتها أجب
 بتصوره بما اذا تزوجها وعرف الولي عنه ثم طلقها وأراد تجديد نكاحها فان قيل هذا مريض بأنه قد بين
 في النكاح دون نكاح كراهه والاصح أجب بان الاصل الاستمرار (وتخيير) الولي (بمقارن جنون) للزوج
 وان رضيت به الزوجة لتعبه بذلك (وكذا بذا من ورض) مقارن ان يتخير الولي بكل منهما (في الاصح) للعار
 ونسب العمدوى للنسل والثاني المانع لا اختصاص الضرر بالمرأة فاذا فسخ من ثبت له الخيار بعيب طنه ثم
 تبين انه ليس بعيب بطل الفسخ (والخيار) في الفسخ بهذه العيوب اذا ثبت يكون (على الفور) لانه خيار
 عيب فكان على الفور كإي البيع والمعنى بكونه على الفور ان المطالبة والرفع الى الحاكم يكونان على
 الفور ولا يثنى في ذلك ضرب المدة في العنة فانما يجب تفتقروا وانما يؤمر بالمبادرة الى الفسخ بعد تحقق العيب
 ولو ادعى جهل الفور فقياس ما تقدم في الرد بالعيب انه يقبل لحفاه على كثير من الناس ولو قال أحدهم
 علمت بعيب صاحبي وجهلت الخيار قبل قوله بيمينه ان امكن والا فلا (والفسخ) منه أو منها بعيب فيها أو فيه
 مقارن للعقد أو حادث (قبل دخول بسقط المهر) ولا منة لها أيضاً لانه ان كان العيب به فهي الطامعة
 فلا شيء لها وان كان بها سبب الفسخ معنى وجد معها فكانها هي الفاحشة (و) الفسخ (بعده) أي الدخول
 بان لم يعلم به الا بعده (الاصح) وفي الروضة الصحيح المنصوص (انه يجب مهر منسل ان فسخ) النكاح
 بمقارن (للعقد) (أو) فسخ (بحدث بين العقد والوطء جهله الواطئ) ان كان بالوطء أو جهله هي ان
 كان بالواطئ لانه قد استمتع بمعية وهو اعما بذل المسمى على ظن السلامة ولم تحصل فكان العقد جري في
 الاول بالتسمية ويجعل اقترانه بالوطء المقارن للمهر في الثاني كالاقتران بالعقد فكانه أيضاً جري بالتسمية
 لان قضية الفسخ رجوع كل منهما الى عين حقه أو الى بدله ان تلف فيرجع الزوج الى عين حقه وهو المسمى
 الزوجة الى بدل حقه وهو مهر المثل لقوات حقها بالدخول وبما تقر من أن ما ذكره صير التسمية كالمهر
 سقما ما قبل الفسخ ان رجع العقد من أصله فالواجب مهر المثل مطلقاً أو من حينه فالمسمى بذلك
 أجب السبكي عما قيل بان الذي تختاره هنا وفي الاجابة انه يرفع من حين حدوث سببه لامن أصل
 العقد ولا من حين الفسخ وعليه يستقيم هذا التفضيل والنكاح والاجارة من واحد أو اعلان المعقود عليه
 هما المانع وهي لا تقبض حقيقة الا بالاستيفاء بخلاف البيع فان القبض فيه مقرر وأما الفسخ في
 نكاح بالردة والرضاع والاعسار فن حينه قطعاً وكذا الخلع اهـ والفرق دقيق والاول أولى (و) الاصح
 بعيب (المسمى ان حدث) العيب (بعد الوطء) لانه استقر بالوطء قبل وجود سبب الخيار فلا يغير والثاني
 هو قول يخرج عيب المسمى مطلقاً لتقرره بالدخول والثالث مهر المثل مطلقاً وقد ابي المقارن ان فسخ

بعبه فظهر المثل وان فسخت بعبي، فالمسمى والحاصل ان الوطء مضمون بلا خلاف لان الوطء في النكاح لا يخلو
عن قابل وانما الخلاف هل يجب المسمى أو مهر المثل فان قيل في رد الجارية للمبيعة بعبي وماؤها غير
مضمون وقد اشترت كافى الفسخ بالعيب أحجب بان الوطء مقهور في النكاح فوجب بذله بكل حال والوطء
في البيع ليس مقصورا في المبيع وانما العقد على الرقبة والوطء منفعة ملكه فلم يقابلها عوض (فرع) لو فسخ
بماتن الوطء كان كالفسخ بعد حدث قبله كبحته ببعض المتأخرين فيجب مهر المثل للمسمى (فرع) لان نفقة
للمفسوخ نكاحها بعد الدخول في العدة ان كانت حائلا أو حاملا لانقطاع أثر النكاح بالفسخ وإلها
السكنى لانها معدة عن نكاح صحيح تخصينا للمع (ولو انفسخ) النكاح (بردة) منه أو منها (بعد وطء)
بان لم يجمعهما الاسلام في العدة (فالمسمى) هو الواجب لان الوطء قرر المسمى قبل وجودها والردة
لا تستدلى ما تقدم (ولا يرجع الزوج) الماسخ (بعد الفسخ بالمهر) الذي غرمه (على من فسخ) من ولي أو
زوجة بالعيب المقارن (في الجديدي) لاستيفائه منفعة البضع المقوم عليه بالعقد والقديم يرجع به
للتدليس عليه بأخفاء العيب المقارن للعقد وردبانه يلزم منه ان يجمع بين العوض والمعوض وهو ممنوع
أما العيب الحادث بعد العقد اذا فسخ به فلا يرجع بالمهر خزا لان نفاء التدليس وصوري التهمة التفرير
منها بان تسكت عن سببها وتظهر للولي معرفة الخاطب به وصوره أبو المهرج الزايران تعقد بنفسها وبحكم
حكم بعته وكل صحيح ولو أجاز الزوج فعليه المسمى ولا يرجع به على الغار خزا (ويشترط في) الفسخ
بعيب (العنة) رفع الى حكم خزا بالفعل ماضيا بعد ثبوتها (وكذا سائر) أي باقي (العيوب) السابقة
يشترط في الفسخ بكل منها الرفع الى الحكم (في الاصح) لانه مجتهد فيه فاشبه الفسخ بالاعسار والثاني
لا يل لكل منهما الافراد بالفسخ كالرد بالعيب * (تنبيهه) * قضية كلامه انما لو فرضا بالفسخ بما
يجوز الفسخ به لم يصح وبه صرح في المهر (وتثبت العنة باقراره) أي الزوج بها عند الحكم كغيرهما من
الحقوق (أو بينة) تقام عند الحكم (على اقراره) ولا يتصور ثبوتها بالبينة لانه لا معطالع للشهود عليها
ويؤخذ من هذا ان دعوى امرأة الصبي والمنون العنة عليها لا تسمع لسقوط قولهما (وكذا) ثبت
العنة (بينهما) المردودة (بعد) انكاره العنة (نكوله) عن اليمين (في الاصح) وانما جازلها الخلف لانها
تعرف ذلك بالقرائن والممارسة كيجوزها أن تخاف انه قوى العاقب بالكفاية اذا دلت قرينة على ذلك
بخلاف الشهادة فيها اذا يعرف الشهود من ذلك ما تعرفه هي والثاني لا يرد اليمين عليها ويقضى بنكوله
* (تنبيهه) * كان الأولى التعبير بالتمين كافي الروضة لان العنة في اللغة هي الخطيئة المعدة للابل والبقرة
والغنم كما قاله المصنف في تحريره قال وما يقع في كتب الاصحاب من قولهم العنقوير يدون به التمين فليس
بمعروف في اللغة اهـ واترض بان ابن مالك قال في مثلثة العنة بالضم العجز عن الجماع وقال أبو عبيدة
يقال للمرأة التي لا تريد الرجال غنية (واذا ثبتت) عنة الزوج (ضرب القاضي له سنة) كلفه عمر رضى
الله تعالى عنه رداء الشافعي رضى الله عنه والبيهقي وغيرهما وقال في الهاية أجمع المسلمون على اتباع
ضاه عمر رضى الله عنه في قاعدة الباب والمعنى فيه معنى الفصول الاربعة لان تعذر الجماع قد يكون لعراض
سراة فتزول في الشتاء أو برودة فتزول في الصيف أو بيوسة فتزول في الربيع أو وطوبة فتزول في الخريف
فاذا مضت السنة ولا صابة علما أنه عجز خلق * (تنبيهه) * ابتداء المد من ضرب القاضي لا من وقت
ثبوت العنة لانها مجتهد فيها بخلاف مدة الايلاء فاما من وقت الخلف لا ص وتعتبر السنة بالاهلة فان كان
ابتدأها في أثناء شهر كل من الشهر الثالث عشر ثلاثين وظاهر كلام المصنف كغيره في ضرب السنة
انه لا فرق فيه بين الحر والعبد ولا بين المسلم وغيره ولا بين أن يقول ما رست نظمي وأنا نين فلا تضربوا لي
مدة أم لا وهو كذلك لان ذلك شرع لمرجئى فأشبهه الحيض والرضاع فلا يختلفون في كون المدة سنة
وانما ضرب المدة (بطلها) أي الزوجة لان الحق ايو يكتفى قولها الناطقة حتى بموجب الشرع وان جهلت

بتفصيل الحكم فان سكتت لم تضرب ثم ان علم القاضي ان سكوتها لجهل اود حشة او غفلة فلا بأس بتبينها
 * (تنبية) * افهم قوله يطلبها ان الولي لا ينوب عنها في ذلك عاقلة كانت او مجنونة وهو كذلك وايسل لا رتقاء
 والقرناء دعوى العتة كما قاله صاحب الحمال ولا لادمة لانه يلزم منه بطلان نكاحها كما قاله الجرجاني
 لان العتة لا يخاف العتة وهذا ظاهر ان ادعت عتة مقارنة للعقد والا فليس له ان يتنصع ما ذكر (ماذا تمت)
 تلك السنة المضرورة بالزوج ولم يطلق على ما يأتي ولم تعتبر فيها (رفعه) ثانيا (اليه) أي القاضي فلا يتفسخ
 بالادفع اذ مدار الباب على الدعوى والاقرار والالكار واليمين فيحتاج الى نظر القاضي واجتهاده * (تنبية) *
 قضية كلامهم بل صريحه ان الرع ثانيا بعد السنة يكون على الفور وهو كما قال شيخنا المعتمد وان خالف في ذلك
 المادودي والرويانى (مان قال وطئت حلف) بعد طلبها أنه وطئ كما ذكر وانما صدق بيمينه في ذلك المصاع ان الأصل
 عدم الوطء لعسر إقامة بينة الجماع ولاصل السلامة ودوام النكاح هذا في النيب أما البكر اذا شهد أربع
 نسوة بكارنهم فالقول قولها للظاهر وهل تخالف أولا فيه وجهان رجع في الشرح الصغير الاول وهو الرابع
 كما قاله الاستوى وغيره ونقله الاذرى وغيره عن نص الام وعليه قال ابن الرفعة ظاهرا والص انما الانتخاب
 الا ان يطلب الزوج عيناها رجع ابن المقرى الثاني فان ادعى الزوج عود البكارة باب قال به عند شهادهن
 أصبتها ولم بالغ فعدت بكارنهما وطلب عيناها حلفت انه لم يصبا * (تنبية) * ما ذكره المصنف من كون القول
 قول الزوج في الوطء هو أحد ثلاثة واضع مستثناة عما اذا اختلف الزوجان في الاصابة فان القول قول البالي
 أخذ بالأصل الموضع الثاني المولى وهو كالعتين فأكثر ما ذكر واذا طلق عتین أو مولى قبل الوطء زوجته
 بعد ان حلفا على الوطء فليس لهما الرجعة لانها المصدقة بيمينها في انكارها الوطء لرفع رجعتها وان صدق
 الاول لدفع العتة والثاني لدفع المطالبة عما اذا لا يلزم من تصديق الشخص للدفع عن نفسه تصديقه لا نبات
 حقه على غيره اذا اليمين حجة ضعيفة وانظر واذا كان بمسنتين الاولى اذا صدقنا الوديع في تلف الوديعه ثم ظهرت
 مستحقة وغرمه مستحقة بدلهما لم يرجع به على المودع ان حلف المودع انها لم تلف فبين الوديع دافعة
 هذه الغرم غير مثبتة له الرجوع الثانية دار في يد اثنين ادعى أحدهما جميعها وقال الآخر بل هي بيننا
 نصفين صدق الآخر بيمينه فاذا باع مدعى الكل نصيب من ثالث ليس لا شرا لاخذ بالشفعة لان عينه
 ودعت الاخذ منه فلا تكون مثبتة له حقا الموضع الثالث مطلقة ادعت الوطء قبل الطلاق لتستوفي المهر
 وأنكره فانت بولده زمان يلحقه ظاهرا فالقول قولها بيمينها ان لم ينصفه لترجع جانبها بالولد كذا نقله في
 الشرح والروضة عن الاثمة وأقره وأورد على حصرهما مسائل الاولى اذا ادعت البكارة المبسرطة
 وأنما زالت بوطئه فتصدق بيمينها لدفع الفسخ الثانية اذا ادعت الماطقة ثلاثا أن الحمال وطئها وفارقها
 فاقضت عدتها فانكر الحمال الوطء فتصدق بيمينها لحملها الاول لا تنفرم مهرها لانها مؤمنة في انقضاء العدة
 وبينه الوطء متعذرة الثالثة اذا قال لها وهي طاهر أنت طالق السنة ثم ادعى وطأها في هذا الماهر لدفع
 وقوع الطلاق في الحمال وأنكره فيصدق بيمينه لان الأصل بقاء النكاح الرابعة اذا ادعى طلاقها بدم
 الوطء ثم اختلفا كذلك فهو المصدق لما ذكر وبه آجاب القاضي في فتاويه فيسألوا عنه بدم الاتفاق عليها
 ثم ادعى الاتفاق فانه المصدق بيمينه لعدم وقوع الطلاق لالسقوط النفقة ون قال ابن الصلاح في فتاويه
 الظاهر الوقوع (فان نكل) عن اليمين (حلفت) هي انه لم يطأها (فأب حلفت) هي الى ذلك (أو
 أمر) هو بذلك (استقلت) هي (بالفسخ) كما يستعمل بالفسخ من وجد بالمبيع عيبا لكن انما يطبخ
 بعد قول القاضي لها تبنت العتة أو ثبت حق الفسخ فاخترى على الأصح في أصل الروضة ثم قوله فاخترى
 قال الاذرى وغيره انه ليس شرطاً بل المراد به اعلامها بخبره وقت الفسخ حتى لو يادرت وفسخت قبله نفذ
 فسختها وبؤيده حذف الرافعي له من الشرح الصغير (وقيل يحتاج) الى اذن (القاضي) لها بالفسخ
 (أو) الى (فسخه) لانه محل نظر واجتهاد فيعطاه بنفسه أو يأذن فيه فان قيل قد صح هذا في الاعترار

بالتفقة فهلا كان هنا كذلك أجيب بان خيار العنة خصلة واحدة وخيارها على الفور وضرب القاضي
المدة والشبوت بعدها غا شرا للتحقق السبب المقتضى الفسخ على الفور فان تحقق السبب استقلت بالفسخ
لئلا يخرج عن الفورية بخلاف التفقة فان خيارها على التراخي ولهاذا لو رضى المرأة بأعساره كان لها الفسخ
بعد ذلك (ولو اعترفته) كان استحيضت (أو مرضت أو حبست في المدة) كلها (لم تحسب) هذه السنة
المستة على ما ذكر لان عدم الوطء حينئذ يضاف اليها وتستأنف سنة أخرى ولو وقع لها مثله في بعض السنة
قال الشيخان فالقياس استئناف سنة أخرى أو تنقار مضي مثل ذلك الفصل من السنة الاخرى فان قيل
يلزم من ذلك الاستئناف أيضا لان ذلك الفصل انما ياتي في سنة أخرى أجيب بان المراد انه لا يمنع انعزالها
عنه في غير ذلك الفصل من قابل بخلاف الاستئناف ولا يمنع حسابان المدة حبضا اذا لا تخلو السنة عنه
غالبا * (تنبيه) قضية اقتصاره على ذكر ذلك من جانبها ان حبسه ومرضه لا يمنع حسابان المدة وهو كذلك
كفى الشرح الكبير عن ابن القلطان وأسقطه من الروضة وسفرها كتبها ونفاسها يحيضها كباقيها
بعض المتأخرين وسفره كتبها ولو ادعى امتناعها صدق بيمينه ثم يضرب القاضي مدة أخرى ويسكنها بين
قوم ثقات ويعتمد قواهم (ولو رضى بعدها) أي انقضاء جميع المدة (به) أي بالمقام مع الزوج (يطل حقه) أي
من الفسخ كفى سائر العيوب فان قيل الايلاء والعسار بالتفقة والاجارة اذا تم دمت الدار لها الفسخ في ذلك
وان رضى فهلا كان هنا كذلك أجيب بان صر هذه الامور بتجدد العنة عيب واحد اذا تحقق
لا توقع ازالته * (تنبيه) قوله بعد ما من زيادته خرج بها ما اذا رضى في أثناء المدة أو قبل ضربها فان
حقها الا يطل ولها الفسخ بعد المدة لانها رضى باسقاط حقه اقبل ثبوته فلم يسقط كالمفعول عن الشفعة قبل
البيع ولو طلقها رجعا بعد أن رضى به ويتصور باستدخالها معا بوطئها في الدر ثم رجعها لم يعد حق
الفسخ لانه نكاح واحد بخلاف ما اذا بان وتجدد نكاحها فان طلقها لم يسقط لانه نكاح غير ذلك النكاح
(وكذا) يطل حقه (لو أجناته) بعد المدة المضروبة مدة أخرى كشهر (على الصحيح) لانه على الفور
والتأجيل موقوف له والثاني لا يطل لاحسانها بالتأجيل ولا يلزمها قاطع الفسخ متى شئت ثم شرع في السبب
الثاني وهو قسمان خلف شرط وخالف ظن وبدأ بالأول فقال (ولو كتم) امرأة (وشرط) بالبناء
للمفعول (فيها) في العقد (اسلام أو) شرط (في أحدهما) أي لزوج أو الزوجة (نسب أو حرة أو
غيرهما) مما لا يمنع عدم صحة النكاح من صفات النكاح كالكافة وشباب أو النقص كضد ذلك أو لا
كقول وبياض وسمرة (فأخلف) بالبناء للمفعول المشروط (فلا ظهر صحة النكاح) لان الخلف في
الشرط لا يوجب فساد البيع مع تأثره بالشروط الفاسدة فالنكاح أول والثاني يطل لان النكاح
يعتمد الصفات فتبدلها كتبدل العين * (تنبيه) معلوم أن محل الخلاف فيما اذا شرطت حريته فبان
عسدا أن يكون السيد أذن له في النكاح والالم يصح قطعا لعدم الاذن وفيما اذا شرطت حريتها فبان أمة
اذا نكحت باذن السيد وكان الزوج ممن يحل له نكاح الامتوالالم يصح حرمًا وفيما اذا شرط فيها اسلام
فأخلف أن يظاهر كونها كناية يجعل له نكاحها والالم يصح حرمًا فلو عسر بقوله فلا ظهر صحة النكاح ان
وجدت شرائط الصحة لفهم ذلك وقضية كلامه أن اشتراط الاسلام فيه لا يتصور وليس مراد بل يتصور
في الكناية أما اذا تقدم الشرط على العقد فانه لا اعتبار به في الخيار (ثم) على الصحة (ان بان) الموصوف
بالشرط (خيرًا مما شرط) فيه كشرط كونها كناية أو أمة أو ثيبا فبان مسلمة في الاولى أو حرة في
الثانية أو بكرًا في الثالثة أو في الزوج انه عبد فبان حرمًا (فلا خيار) في ذلك لانه أفضل مما شرط (وان بان
دونه) أي المشروط كان شرط فيها انها حرة فبان أمة وهو ممن يحل له نكاحها وقد أذن السيد في
نكاحها أو فيه انه حرة فبان عبدًا والزوجة حرة وقد أذن له السيد في النكاح (فلهما الخيار) للخلف فان
رضيت فلا وليا ثم الخيار ان كان الخلف في النسب الموات الكفيلة * (تنبيه) قضية اطلاق ثبوت

الحيار له في النسب مطلقا وهو ما جرى عليه البكر وقد الباقين ان الثاني وجه في خلاف شرط نسب
 الزوج ومنه خلف شرط نسب الزوجية ولكن الاظهر في أصل الروضة والشرح الصغير وقضية ما في الكبير
 وهو المعتمد انه اذا ساواه في النسب أو زاد عليها انه لا خيار لها وان كان دون الشرط وجرى عليه
 في الانوار وجه اللفظ كالنسب أي والحرية كذلك (وكذلك) الحيار (في الاصح) أي اذا لم يرد بها
 على نسبه ولم يساوه على الخلاف في بابه المعروف على منهما الفسخ ولو تغير قاض بخلافه البكر وان بحث
 المانع انه يكون كعيب النكاح والثاني لا خيار له لعدم كونه من الفسخ بالطلاق (تنبيه) قضية كلامه
 انه لو كان الزوج في المسئلة الاولى عبدا ان الحيار الذي صحه البكرى وجرى عليه ابن المهر وهو المعتمد
 انه لا خيار له لشكائهما وقضية كلامه ايضا انه لو كانت الزوجة في الثانية أمة ثبوت الخيار وهو ما جرى عليه
 ابن المقرى أيضا وهو المعتمد للتغير وجرى في الانوار بانه لا خيار كتغيره في شرط حرته أو قال الزكشى انه
 المرجح وعلى الاول ثبوت الخيار لاسيما إذا كان سائر العيوب لان الخيار على نكاح عبدا
 لا عيب ثم شرع في القسم الثاني وهو خلف الثاني الذي لا خيار فيه الا فيما يذهب في (ولو طلقها) بلا
 شرط (مسئلة أخرى ثبوت كناية) في الاولى بشرطه فتزوجها على ظن ذلك (أو أمة) في الثانية
 (وهي تحمل فلا خيار) له فيها (في الاظهر) لان الثاني لا يثبت الخيار لتقصيره بترك البحث أو الشرط
 كالوطن العبد المتبع كاتيا لم يكن والثاني له الخيار لان ظاهر الدلالة الاسلام والحرية فاذا خالف ذلك
 ثبت الخيار ولو طعن حرته المخرجة به صفة وكلا وجهها أمة كما قاله الزكشى (ولو أذنت) لو اياها (في
 تزويجها) بمن طنته كفالها (فبان فسقه أو دناءة تسببه أو حرقة فلا خيار لها) وللولي لان التقصير
 منها ومنه حيث لم يبعها ولم يشرطها (قلت ولو بان) الزوج (معيأ أو) بان (عبد) وهي حرة وأذن له
 سيده في النكاح (قلها الحيار) في المسئلتين (واقفه أعلم) موافقة لما ظنته من الحرية والسلامة من العيب
 للغالب في الناس (تنبيه) كان الاولى له نصف كما قال ابن شعبة ترك هذه الزيادة فان الاولى مستغنى
 عنها بما في العيوب وما جزم به في الثانية هو ما نقله في الروضة عن قنادي ابن الصباغ وغيره لكنه
 يخالف لنص الام واليوي على انه قال فيهما واذا تزوج العبد المرأة ولم يذكرها الحرية ولا غيرها فاقطات
 ظنتك حرة فلا خيار لها وقبل لها الخيار ونقل الباقي النص وقال انه الصواب المعتمد لان اقصرت بترك
 البحث وهذا هو الظاهر كما جزم به في الانوار كالفرائي (ومتي فسج) النكاح (بخلاف) الشرط (فحكم
 المهر والرجوع به على الغار ما سبق في العيب) أي الفسخ به فان كان قبل الدخول فلامهر ولا معة أو
 بعده فمهر المثل على الاصح وكذلك لو كان الفسخ مع الدخول كما بحثه بعض المتأخرين ولا يرجع الزوج
 بما عزمه على الغار في الاظهر (تنبيه) اقتضاه على ما ذكره يوم ان النفقة والكسوة والسكنى
 في العدة لا تكون كذلك وليس مراد ابل هي كذلك (و) التفسير (المؤثر) في الفسخ بخلاف الشرط
 (تقرير قارئ العقد) بوقوعه في صلبه على سبيل الاشتراط كقوله زوجتك هذه البكر أو هذه المسئلة أو
 الحرية لان الشرط انما يؤثر في العقد اذا ذكر فيه بخلاف ما اذا قارنه لا على سبيل الشرط أو سبق العقد أما
 المؤثر في الرجوع بقيمة الولد فيكون فيه تقدمه على العقد مطلقا أخذ من كلام الغزالي في الرجوع بالمهر على
 قول مرجوح أو من صلابه على قصد الترغيب في النكاح أخذ من كلام الامام قال في أصل الروضة بعد
 ذكره ذلك ويشبه أن لا يعتبر الاتصال بالعقد على ما أطلقه الغزالي لان تعلق الضمان أوسع مما قال شيخنا
 ونهزم بعضهم اتحاد التفريرين بخل المتصل بالعقد قبله كالتد كورفيه في انه يؤثر في الفسخ فاحذر
 وكأنه يشير بذلك الى الجلال الخليلي مع انه شيخه لان القصد بذلك اظهار الحق (ولو غر) حر أو عبد (بحر به
 أمة) نسكها وشرط له في العقد حريتها (ومعناه) أي نكاح المهرور وهو القول الاظهر وحصل منه ولد
 (فالولد) الحاصل (قبل العلم) بان أمه (حر) أي ينقذ حرا سواء فسخ العقد أم أجازة حيث ثبت

الخيار له لا عقاده انما حرة وولادة الحرة لا ينعقد الا حرة فاعتبر طه كالأوطى أمة الغير على ظن انما سار وجته
 الحرة (وعلى المغرور رقبته) يوم الولادة لانه أول أوقات تقوى بحسه وهي في ذمة الحر وكذا العبد في الاصح
 يتبع بها اذا عتق وقيل في كسبه وقيل في رقبته (اسيدها) لانه قوت عليه رقه التابع لرقها بفاته حريتها
 نعم ان كان الزوج عبدا لاسيدها لم يغرر شيئا لان السيد لا يثبت له على رقبته دين (ويرجع) المغرور (بها)
 أى قيمة الولد (على الغار) له لانه الموقع له في غرامتها وهو لم يدخل في العقد على أن يغررها بخلاف المهر
 ولكن انما يرجع اذا غرم كالضامن * (تنبيه) * قوله وصحنا مالا مفهوما له فكان الاولى تركه فان الحكم
 كما ذكرنا انما يملكه اشبه بالخلاف وكذا اذا بطل لكون الزوج لا يحصل له نكاح الامسة لاشبهه بالتغريب
 وخرج بقول العلم الحادث بعده فهو رقيق ولو كان المغرور عرييا فهو رقيق وسكوت المصنف عن المهر يفهم انه
 لا يرجع به المغرور على من غره وهو كذلك في الاظهر لانه استوفى ما يقابل به والمهر الواجب على العبد المغرور
 وطه انه ان كان مهر مثل تعاقب بدمته أو المسمى فبكسبه (والتغريب بالحرية لا يتصور من سبدها) لانه اذا
 قال زوجتك هذه الحرة أو على انما حرة أو نحو ذلك عتقت (بل) يتصور (من وكيله) في تزويجها كأن يقول
 وكيله زوجتك هذه الحرة أو على انما حرة أو من ولي السيد اذا كان السيد محجورا عليه والموت في ذلك بخلاف
 الشرطارة والثان أخرى (أو منها) والفرق فيه بخلاف الفلن فقط * (تنبيه) * ما دعى المصنف من منع التصور
 من سبدها استثنوا منه صور انما هو الزوج سبدها المعسر باذن المرحن أو المحن عليه ومنها ما لو زوج
 السفينة أو المفاص أو المكاتب أمته باذن الولي في الاولى أو الغرماء في الثانية أو السيد في الثالثة ومنها ما لو
 كان اسمها حرة (فان كان) التغريب (منها) فقط (تعاقب الغرم بدمتها) فطالبه اذ عتقت ولا يتعلق برقبته
 ولا بكسبه نعم ان كانت مكاتبه فله معاملة البتة في الحال قال الزركشي وقد استثنى لها الشافعي في الام والخنصر
 لانه بكنيتها وان كان من الوكيل فقط يتعلق بدمته أيضا يطالب به حاله وان كان منها ومن الوكيل بان
 ذكرهما معا كما قاله الشيخان فعلى كل منهما نصف الغرم فان غرت الوكيل بالحرية فسد كرها للزوج
 رجوع على الوكيل ثم الوكيل عليها وان ذكرته للوكيل ثم ذكرته للزوج رجوع الزوج عليها ولا رجوع
 على الوكيل وان ذكره الوكيل للزوج أيضا لانها لما شاففت الزوج خرج الوكيل من الوسط وان كان
 من السيد فلا شيء له ولا عبرة بتغريب من ايسر بمعاقد ولا معقود عليه هذا كله اذا انفصل الولد في صورة
 التغريب حيا (و) أما (لو انفصل ميتا بالاجنابة فلا شيء) فيه لان حياته غير متيقنة بخلاف ما اذا انفصل بجنابة
 ففيه لا عقاده حرة لوارثه على عاقلة الجاني في اجنبيا كان أو سيد الامة أو المغرور فان كان عبدا تعلقت الغرة
 برقبته ويضمه المغرور اسيد الامة لتقويته رقه بعشر قيمتها لانه الذي يضمن به الجنسين الرقيق
 وليس للسيد الا ما يضمن به الرقيق ولا يتصور أن يرث من الغرة في مسئلتنا مع الاباح غير الجاني الا أم
 الام الحرة وسيأتى ان شاء الله تعالى تحرير الكلام في الغرة في آخر باب موجبات الدية ثم شرع في السبب
 الثالث للخيار وهو العتق فقال (ومن عتقت) كلها ولو كافرة ومكاتبه (تحت رقيق أو) تحت (من قيمته
 رفق) قبل دخول أو بعده (تخيرت في فسخ النكاح) وعدمه لانها تعبير عن فيه رفق والاصل في ذلك عتق
 برية تحت زوجها مغيب وكان عبد الغير هارسل الله صلى الله عليه وسلم بين المفارقة والمقام معه
 فاختارت نفسها متفق عليه والحق بالعبد البعض لبقه عتقة الرق عليه وخرج بقوله تحت رقيق ما اذا
 عتقت تحت خرفانه لا خيارا خلافا لابي حنيفة وماذا اعتق معا فانه لا خيار لها وسيأتى باقي المحسررات
 * (تنبيه) * قد يروى كلام المصنف انه لو عتق الزوج عبدا أو مات قبل اختيارها الفسخ انما الخيار
 وايس مرادا بل سقط خيارها لزوال الضرر ولو فسخت بناء على بقا عرقه فبان خلافه تبين بطلان الفسخ
 على قياس ما مر في الفسخ بالعب ويستثنى من كلامه ما لو عتقت قبل الدخول في مرض موت السيد وكانت
 لا تخرج من الثالث لانها لو فسخت اسقط المهر فيضييق الثالث عن الوفاء بعتقها

فلا تعتق كاهن ولا يثبت الحيار ولا يحتاج في هذا الفسخ لما حكم لانه ثابت بالص ولو ادعت أن سيدها
اعتقها فأنكر فان لم يصدقها الزوج لم يثبت لها خيار وان صدقها ثبت كإعتاق من الشجر أبي علي (والأطهر
أنه) أي خيار العتق (على الفور) كإعتاق العبد في رد المبيع والثاني يعتد بثلاثة أيام من حين علمها
بالعتق لانهم امدد قريفة فتقوى بما وقيل يبق ما لم يفسحها مختارة أو تصرح بإسقاطه واختاره د. ابن عبد
السلام والسبكي (تنبيه) محل الخلاف في المكافة أما غيرهما فانه يؤخر الى تكافئها جزماً ولا يخار
الولى شيئاً وفي غير المطلقة وجعياً أما لو طلقها رجعياً ثم عتقت في العدة فان لها الفسخ في الحال وله التأخير
ولا يعمل حيارها فقد لا يرجعها حين بالطلاق (فان قالت جهات العتق) بعتد تأخيرها الفسخ وهي
مرددة له (صدقت بينهما ان أمكن) دعوى جهله اذ ذلك (بأن كان المعتق غائباً) وقت العتق أو كنت في
محللة أخرى من البلد اذ الأصل عدم علمها وظاهر الحال فان كذبها ظاهر الحال كان كانت معه
في بيته فالمصدق الزوج (تنبيه) عبارة للمرر كالرخصة صدقت بينهما ان لم يكذبها ظاهر الحال وهي
أولى من عبارة المصنف لان الإمكان موجود في الحالين وذكر المرر حكم الطردين حيث قال والا لمصدق
الزوج وذكر المصنف أحدهما واكتفى بفهمه من الآخر وذلك لا يكتفي في الاختصار (وكذا) تصدق
ببينها (ان قالت جهات الحيار به) أي العتق (في الظاهر) لانه مما يختص على غالب الناس والشأن يمنع
ذلك ويبطل خيارها (تنبيه) محل الخلاف كما قاله الماوردي فحين يعتق صدقها وكذبها أمكن علم
صدقها كالحجية فقولها مقبول فعلماً وعلم كذبها بان كانت تخالف الفقهاء وتعرف منهم ذلك فقولها
غير مقبول فعلماً ولو علمت أصل الخيار وادعت الجهل بفوريته هل يقبل قولها أولاً قال الراعي لم أر من
تعرض لهذه الصورة في كتب الحساب والوجه القول بعدم تصديدها سواء أكانت فدعة العهد بالاسلام
أم لا لان العالب ان من عرف الخيار علم فوريته والذي رجحه ابن المقرئ وهو المنة صدقها في ذلك
كفيليه من العيب والاختد بالشفعة ونفي الولد وغيرها قال الزركشي ولا وجه ليكون الخيار على الفور
لانه مما أشكل على العلماء على هذه المراتة أولى (وان فسخت) من عتقت تحت رقبتي السكاح (فقبل
وطه فلا مهر) ولا منة وان كان حقاً السيد لان الفسخ من جهتها وليس لسيدها منه هاهن الفسخ
طروجه من ملكه ولما يلحقها من الضرر مع البقاء أو فسخت (بعده بعتي بعده) أي الوطء السابق عتقها
(وجوب المسمى) لاستقراره بالوطء (أو) بعتي (قبله) بان لم تعلم بعثتها الا بعد التمكن من وطئها (أو
منسل) لاستناد الفسخ الى وقت وجوب سببه وهو العتق السابق للوطء وصار كالوطء في نكاح فأنسد
(وقبل) يجب (المسمى) لتقرره بالوطء قبل العلم فان عتقت مع الوطء أو فسخت معه بعتي قبله فالظاهر
وجوب مهر المثل (تنبيه) مهرها السيدها سواء أكان المسمى أم مهر المثل فسخت أو اختارت المقام
معه وجرى في العقد تسمية صحيحة أو فاسدة لانه وجب بالعقد فان كنت مفوضة بان زوجها سيدها كذلك
تفارت فان وطئها الزوج أو عرض لها بعد العتق فيهما فالمهر لها لان مهر المفوضة يجب بالمشول أو
بالفرض لا بالعقد وان وطئها أو فرض لها قبل العتق فهو للسيد لانه ملكه بالوطء أو الفرض قبل
عتقها وموت أحدهما كالوطء والفرض ثم شرع في باقي المهرات فقال (ولو عتق بعضها أو كوتبت) أو
عتق عتقها بصفة أو دبرت فلان خيارها أماني الأولى قلبه أحكام الرق وأماني الباقى طلكال الرق وصورة
عتق البعض أن يعتق حصه في أمة وهو معسر والاعتق جميعها (أو عتق عبد تحت أمة ولا خيار) له (على
الصحيح) أو المشهور كإتي الرخصة لانه لا يتغير باستفراش المساقفة ويمكنه الخلاص بالطلاق بخلاف
العكس والزوج وطه العتقة ما لم يفسخ وكذا زوج الصغيرة والمجنونة العتقتين ما لم يفسخا بعد البلوغ
والافادة كإتي زيادة الرخصة

(فصل) في الاعفاف ومن يجب له وعليه (يلزم الولد) ذكرها كانت أو أنثى أو خنثى اذا كان حراماً ومراً

ولو كافر (اعطاف الاب) الحر المسرور كافر معصوما (و) اعطاف (الاجداد) من الجهتين اذا كانوا
 باصطفى المذ كورة (على المشهور) لانهم من وجوه حاجتهم المهيمة كالنفقة والكسوة ولتلايعرفسهم للزنا
 المفضي الى الهلاك وذلك لا يليق بحرمة الابوة وليس من المصاحبة بالمعروف المأمور بها ولانه اذا احتمل
 لابقاء الاصل فوات نفس الفرع كما في القود ففوات ماله أولى والثاني لا يلزمه وهو يخرج كالا يلزم الاصل
 اعطاف الفرع ونخرج بما ذكرناه لا يلزم معسر اعطاف الاب ولا موسرا اعطاف غير اصل ولا أصل غير
 ذكر والفرق بين الاصل الذي ذكره والاثنى ان الغرم في اعطاف الذي ذكر عليه فيحمله الفرع والحق في
 تزويج الاثنى له الا عليها ولا غير حر ولا غير معصوم ولا موسرا يعاقبه بنفسه ولو اجتمع جسدان لزمه
 اعطافهما ان اتسع مال الفرع والاقاب الاب أولى وان بعد للعصوبة كأي أبي أب مع أي أم وان لم يكن
 لاحدهما عصوبة قدم الاقرب فان استوى يا كأي أم الاب وأي أبي أم أقرع بينهما على الاصح ولو بدون
 رفع الى ساكن ولو تعدد الفرع وكان ذكورا فقاما أو انا فقط كان الاعطاف عليهما أو عليهما أو عليهن
 بالسوية أو ذكورا وانا فقط كان عليه بحسب الارث كفي النفقة على المعتمد والاعطاف (بأن يعطيه) أي
 الاصل (مهر حرة) تعفه ولو كتابية (أو يقول) له (انكح) و) أنا (أعطيك المهر) أي مهر مثل فلا يلزمه
 أن يذمته فان انكح الاب بأزيمته كان الزائد في ذمة الاب (أو ينكح له باذنه) حرة (ومهر) ها (أو يملكه
 أمة) تحل له (أو تمنها) لان غرض الاعطاف يحصل بكل من هذه الطارق ولا بد أن لا يسلمه المهر أو الفتن
 الابد عقد النكاح أو الشراء وبما تقرره علم انه لا يزوجها ولا يملكه بجوزاشوها أو مبيسة لانها لاتعطف كما
 انه ليس له أن يعطيه طعما قاسدا لا ينسأخ وليس له أن يزوجها بأمة لانه مستغن بمال فرعه نعم ان لم يقدر
 الفرع الاعلى مهر أمة ينبغي أن يزوجها له * (تنبيه) * بحمل التخيير بين النفقة المذ كورة في الفرع
 المطلق التصرف أما غيره فعلى وليه أن لا يبذل الأقل ما تدرعه الحاجة الا أن يلزمه حاكم براه غيره
 ولو أيسر الاصل بعد ان ملكه فرعه الجارية أو تمنها أو المهر لم يسترد الفرع ذلك لانه ما ملكه ذلك وقت
 الحاجة اليه كنفقة دفعها اليه لم يأكلها حتى أيسر ولا ينفق في ذلك قولهم ان نفقة القريب امتناع لا تخليق
 لان ذلك محله اذا لم يملكها له من لزمته (ثم عليه) أي الولد (مؤتمنا) بضمير التثنية بخطه أي الاب ومن
 اعطاهما من حرة أو أمة وفي بعض النسخ مؤتمنا أي مؤنة التي اعطاهما وهو موافق لما في الحرر وهو كما قال
 السبكي أحسن لان مؤنة الاب تؤخذ من بلها أي وأما مؤنتها فلا تنم من تمام الاعطاف قال في التوشيح بل
 هو متعين اذ لا يلزم من اعطاف الاب وجوب نفقته لامكان قدرته على النفقة دون النكاح ولان مؤنة
 الاصل لازمة للفرع وان لم يعفه اه ويجوز رجوعه للعرة والامه وان كان الاحسن في ذلك افراد الضمير
 لكن وقع له في غير هذا الموضع تثنية والمراد بالمؤنة النفقة والكسوة واستثنى البغوى أدها ونفقة الخادم
 قال لان فقد ههنا لا يثبت التخيير قال الرافعي وقياس قولنا انه يعمل بمال من الاب وجوبها لانه ما يلزمان
 الاب مع اعساره اه وهذا أوجه * (تنبيه) * لو كان تحت الاصل من لا تعفه كجوز وصغيره لزم الفرع
 اعطافه فلو اعطاه محبته لم يلزمه النفقة واحدة لانفقان وقد قالوا في باب النفقة لو كان له زوجتان لم يلزم
 الولد النفقة واحدة ويزوجه الاب عليهما وهو متناول لهذه المسئلة لكن قال ابن الرفعة هنا يظهر انها متعين
 للحديدة اثلاث فسمي بنقص ما يخصها عن المد اه وهذا أوجه (وايسر للاب تعيين النكاح دون التسري)
 ولا يملكه لان المماطوب دفع الحاجة وهي تندفع بكل منهما (ولا) تعيين نكاح (وفبعة) بجمال أو نحوه
 كشرف للنكاح أو الشراء بل التعيين في ذلك للولد لان ذلك قد يحجب بالولد والغرض يحصل بدون
 ذلك ولهذا لا يلزم الولد أن يعطيه الاطعمة الفاخرة (ولو اتفقا) أي الاب والولد (على مهر) أو عن أمة
 (فتعينها للاب) لانه أثرب الى اعطافه ولا ضرر فيه على الولد (ويجب التعبد) للاعطاف (اذا ماتت)
 أي الزوجة أو الامه (أو انفسخ) النكاح (بردة) أي منها كما صرح به الزركشي لانه معذور كما لو اتا

المصحح برده وهو كماله يعذر وكردنه ردهم معا كما هو ظاهر (أرفضه) أي الزوج النكاح
 يعيب في الزوجة لما روي عنه من ذلك فسخها بعيبه بطريق الأولى وحيت فلا حاجة لقول به من
 الشراح أنه كان الأولى أن يقول أو فسخ باليهام المقبول ليعم فسخ كل منهما وكالدرة الفسخ بضاع كل
 كان تحت معة وأرضعتها زوجته التي أعقبها الإنجاب صارت أم زوجته (وكذا ان طلق) أو أعتق
 (به بدر) كسها في أرويسة يجب التجديد له (في الأصح) كفاي الموت والثاني المنع فإن الأب قصد
 قلع السكاح أما إذا طلق أو أعتق به يعذر فلا يجب التجديد فله الموت لنفسه فاب قبل كيف يعتق
 لا يعذر فإنه يمكن بيعها واستبدالها بغيرها أوجب بأن ذلك متصور بأن الولد أما غير هاتين لا يعذر
 في اعتاقها وإن كان ظاهر كلامهم الأصل لا في حيث وجب التجديد فعمله في غير الطلاق الرجعي
 أم هو ولا يجب فيه التجديد إلا بعد البينة * (تنبيه) * محل الخلاف حيث لم يكن الأب مطلقا فإن
 كان مطلقا لم يجب له التجديد باتفاق الأصحاب كما هو متكرر ومنه أن لا فرق بين النكاح
 السفه نكاحه بل يسري به جارية ويسأل القاضي الجرجي عليه في الاعتاق قاله العملي (وأيضا يجب)
 على الولد (اعطاف) الأصل بشرطين الأول ما ذكره بقوله (فاقد مهر) أو من أمة لأن القادر على
 ذلك مستثنى عن الولد ولو كان قادرا على ذلك بالكسب لم يلزم الولد اعطافه كما قاله الشيخ أبو علي ويزم
 به في الشرح الصغير ون قال في الكبير ينبغي أن يكون فيه الخلاف في المفقة أي ولا يكاف الكسب كما
 في الصحيح فيها والفرق بين المفقة وماها أن المفقة تستكره بشق على الأصل الكسب لها بخلاف المهر
 أو من أمة ولأن البينة لا تقوم بدون المفقة ولو قدر على حرة بدون مهر مثلها أو على شراء أمة بدون
 غن مثلها لم يجب اعطافه ولو سكت في يساره بهر في ذمته ثم أسهر قبل الدخول وامتنعت الزوج حتى تقبضه
 قال الباقي يجب على الولد دفعه لحصول الاعطاف بذلك والصرف للموجودة أولى من السبي في أخرى
 قال وعليه لو سكت في أساره ولم يطالب ولده بالاعطاف ثم طالب به ينبغي أن يلزم ولده القيام به لا سيما
 إذا جهلت الأسار وأرادت الفسخ اه وظاهر كما قال شيخنا أنه اعما يلزمه جميع ذلك إذا كان قدر مهر
 مثل من يلدق به الشرط الثاني ما ذكره بقوله (محتاج إلى النكاح) بأن تتوف نفسه إلى الوطء وإن لم
 يحفر رتا أو كان تحت من لا تعفه كمغيرة وعجز وشوهاة ويحرم طلب من لم تصدق شهوته بأن لم يضربه
 التعزيب ولم يشق عليه الصبر ثم قال ابن الرعدة ولو احتاج للسكاح لا للتمتع بل للخدمة لحو مرض
 وجب اعطافه وهو كما قال السبكي صحيح إذا تمكنت الحاجة اليه لكن لا يسمى اعطافا ولو كان يحتاج إلى
 الاستمتاع بغير الوطء لخدمة كجب لم يلزم الولد ذلك كما هو ظاهر كلامهم ووجه الزكشي (وبصدق)
 الأصل (أداطهر) منه (الحاجة) للنكاح (بلايين) لأن تخليفه في هذا المقام لا يليق بحرمته إلا
 إذا كان طاهر حاله يكذب كذى فالج شديد أو استرأه فيحتمل حيث لا كما قال الأذري أن لا يجب أو يختلف
 (ويحرم عليه) أي الأب وإن علا (وطء أمة ولده) إجماعا قوله تعالى الأعلى أزواجهم أو ما ملكت
 أيانهم وأبست بواحدة منهما * (تنبيه) * قوله ولده أولى من قول الحر راينه إذا لفرق بين الذكر
 وغيره (والذهب وجوب مهر) أي مهر مثل للولد عليه هذا الوطء سواء كانت الأمه موطوءة للأب
 أم لا مستولدة للأب أم لا ولو يباوعها للشهتين الاتنين لأنه وطء شبهة يجب به المهر كوطء أمة الأجنبية
 شبهة فإن كان الأب ومرا أخذ منه في الحال والابقي في ذمته إلى يساره ويجب أيضا أرض بكارته كما
 قاله الماوردي (لا) وجوب (حد) لماله في مال ولده من شبهة المالك في خبر ابن حبان في صحبه أنت
 وماله لا يملك ولهذا لا يقع لسرقته ولا يقتل به ولشبهة الاعطاف الذي هو من جنس ما فعله * (تنبيه) *
 اقتضاه على نفي الحد فيهم وجوب التنزيه وهو الأصح كفي ارتكاب سائر المحرمات التي لا حد فيها ولا
 كفارة وهو لحق الله تعالى لا لائق الولد كما ذكره الرافعي وفي قول من الطريق الثاني يجب عليه الحدان

لم يخف عليه التحريم وان خفي فلا حسد قطعا كما قاله الاذرى وغيره ثم ان لم تكن الامه موطوءة
للابن فانما تحرم عليه ابدا لانها صارت موطوءة أبيه وان كانت موطوءة لابن حرمت عليه ابدا
لان موطوءة كل منهما ليست ملك الابن عليها ما لم يوجد من الاب احوال ولا يفرم الاب له بخبره
لها عليه بوطئه قيمتها وان كان كافرا فان قيل اذا وطئ الشخص زوجة أبيه أو ابنة بشبهة يلزمه مهرها
لغرات الاستمتاع بها فهل كان هنا كذلك أجيب بأن المالية التي هي المقصود الاعظم في الامه باقية
والفائت على الولد انما هو مجرد الحبل وهو غير متقوم بدليل أنه لو استترى أمة فخرجت أخته لم يتمكن من
الرد والحل الفائت في الزوجية هو المقصود فيقوم ولذلك يجوز أن يشترى أخته ولا يجوز أن ينسكحها
وعلى ما ذكره لوترقج رجل أمة أنسبه فوطئها أبوهم لزمه مهران مهر المال كها ومهر لزوجها (فان أحبل)
الاب الحر الكل بوطئه أمة ولده (قالوا حرسيب) للشبهة ككلوطي أمة غيره بشبهة وان كان الاب رقيقا
أو مبعوثا ولو كان كل منهما مكاتباً فكذلك كما شمله اطلاق المصنف وصرح به ابن المقرئ لما مروا قال
القاضي في تعليقه الصحيح من المذهب ان ولد المبعوض رقيق وقال الملقيني انه الراجح وقيمة الولد على القول
بحريته في ذمة من ذكر اذا لا اختيار له في ان عقاده حراً وبطال المبعوض بقدر ما فيه من الحرية في الحال
وبالبعوض الاخر بعد عقده بخلاف الرقيق لا يطالب الابعد عقده لانه لا يملك وأما المكاتب فالقيمة أنه
يطالب بالقيمة في الحال فانه يملك وأما المهر فأن أكرهها الرقيق على الوطء ففي رقبته كسائر الخنايات وان
طأعته فكذلك في أحد قولين يظهر ترجحه كما يحرمه في الانوار (فان كانت) أي أمة الابن (مستولدة)
للابن لم تصر مستولدة للاب لانها لا تقبل النقل فان كانت مكاتبه للابن فهل ينفذ استيلاذ الاب لان
المكاتبه تقبل الفسخ بخلاف الاستيلاذ أولاً لان المكاتبه لا تقبل النقل وجهان أو جههما الأول كما يحرمه
القول في فتاويه ورجحه الخوارزمي وقضاع الهر وى بالشافى (والا) بأن لم تكن مستولدة للابن (فالاظهر
أنها نه سبر) مستولدة للاب الحر الكل ولومعسر الشبهة الاعفاف ولا فرق بين ان تكون موطوءة للابن
أو مدبرة أو علقاً عقدها بصفة أو وصى بمنفعتها أو لا ولا يبين كون الولد محجوراً عليه بصفة أو صغراً أو جنون
أو موافقاً للاب في دينه أو لا واذا وأمة ولده المزوجة نفيذا يلاذه كايلاذ السيد لها وحرم على الزوج
مدة الحبل أما اذا لم يكن الاب حراً الكل فانه لا ينفذ استيلاذه لان الرقيق لا يملك والمكاتب اذا أحبل أمته
لا تصير أم ولد فامة ولده أولى وأما المبعوض اذا أحبل أمته قال شيخنا فكذلك ولكن الراجح انه انصبر أم
ولد كما ساقى ان شاء الله تعالى آخر المكاتب والفرق أنه لا شبهة له في أمة ولده اذا يلزمه اعفافه وأما أمته
فما كنه تام عليها (و) اذا صارت أمه للاب مستولدة للاب لا يظهر (أن عليه) أي الاب (قيمتها) للابن
(مع مهر) لان ما وجباً بسببين مختلفين فالمر للاب لا يلاذ والقيمة للاستيلاذ * (تنبيه) * قيمة اللازمة
سواء أنزل قبل تغيب الحشفة أم بعد لما ذكره وأما الماهر فمحل وجوبه كما قال الامام وأقره اذا تأخر الانزال
من تغيب الحشفة فان حصل مع تعيينه فقد اقترن موجب المهر بالملوق فينزل المهر منزلة قيمة الولد وقيمة
الولد لا يلزم الاب كما قال (لا قيمة ولد) فليست على الاب (في الاصح) ان انفصل الولد حياً لانه لا يتم
قيمتها والولد جزء منها وقد انتقل الملك قبله قبيل العاوق فلم يعلق به الاوهى في ملكه والثاني يجب كوطئه
الشبهة وهو منى على أن الملك ينتقل بعد الملق أو ما اذا انفصل الولد ميتاً فلا تجب قيمته جزائماً ان انفصل
بجناية فينبغي كما قاله الزركشي أن يجبي عليه ما سبق في المغرور * (تنبيه) * وطء الابن جارية الاب
كالاجنبي فان كان بشبهة كأن ظنها أمته أو زوجته الحرة فالولد حر وعليه قيمته للاب أو زوجته الرقبة
ان عقد الولد رقيقاً وان كان عالماً بالتحريم حد لا نفعاء شبهة الاعفاف والملك وليس كالمسرفة حيث لا يقطع
بها شبهة النفقة وعليه المهران أكرهت والا فلا لقوله صلى الله عليه وسلم لا مهر لبنى ولا يؤخذ من هذا أن
السيد لو أكره أمته على الزنا استحق المهر للمهرم الحديث وان أمت بولد رقيق نسب عتق على الجسد

لذلك في ملكه ولا يلزم الا ان قيمته لا تقدر رقيقا (ويحرم) على الاب الحر السكك (نكاحها) أي أمة
وله من النسب لانها كانت له في مال ولهم من شبه الاعفاف والنفقة أما غير الحر السكك فله نكاحها
اذ ليس عليه اعفائه وكذا اذا كان الولد من الرضاع لما ذكر ويجوز للولد الحر السكك نكاح جارية أبيه
وأمه جريما اذ وجد فيه شروط نكاح الامة لعدم وجوب الاعفاف (قلوا لك) الولد (زوجته) والدة (الموصوف
بأنه) (الذي لا تحل له الامة) التي اشتراها الابن بعد نكاح أبيه لها بشرطه حين المالك كان أبسر بنفس
أو بيسرة ولده (لم ينسخ السكك في الاصح) لان الاصل في السكك الثابت الدوام وللدوام من القوة ما ليس
للابتداء كما أن البسار الطاري على نكاح الامة لا يرفع والثاني ينسخ كقولك زوجة نفسه وأجاب
الاول بأنه لا يصح للاب في ذلك بخلاف ملك زوجة نفسه * (تنبيه) * لو أحبل الاب الامة بعد ذلك ولده لها هل
تصير أم ولد كما أم ولد لان مستند الوطء النكاح المعتمد الثاني وخبر بقوله الذي لا تحل له الامة
من يحل له نكاح أمة ولده لكون الولد رقيقا أو لكون الولد محررا لا يلزم اعفائه فلو كان ملك الولد
لا ينسخ به السكك قطعا لم يطرأ ما ينافي النكاح على هذا التقدير وجه - هذا يدفع ما قاله الاسنوي
من أن هذا التقييد لا فائدة فيه (وليس له) أي يحرم على السيد قطعا (نكاح أمة مكاتبه) بهاء الضمير
مكتوبة هيبة له في رقبته وماله من شبه الملك بتجيزه نفسه ولهذا يصير أم ولد بايلا له (فان ملك مكاتب
زوجته سيده انسخ النكاح في الاصح) كقولك ملكها سيده لما مر والثاني يلحقه بذلك الولد زوجة أبيه وأجاب
الاول بان تماق السيد بمال المكاتب أشد من تماق الاب بمال الولد لان مال المكاتب ملك للسيد على
وأى فان قيل لو ملك مكاتب أصل سيده أو حرة لم يمتنع عليه ولم يتزوجه مقلته ملكه أجب بان الملك قد
يجتمع مع القرابة والمالك والنكاح لا يجتمعان

* (فصل) * في نكاح الرقيق من عبد أو أمة (السيد باذنه في نكاح عبده لا يضمن) له (مهرار) لا (نفقة
في الجديد) لانه لم يلتز بهما وان اذن له فيه على أن يضمن ذلك لا يلزم لانه ضمان ما لم يجب ولو ضمن بعد
العقد صح في المهر المعلوم ولا يصح في النفقة والقديم يضمن لان الاذن يقتضي الالتزام * (فرع) * لو
زوح عبده بأمة أفق عليهم ما يحكم المالك وان أتى العبد منها باولاد فان اعتقها السيد وأولادها فنفقة
في كسب العبد ونفقة أولادها عليها فان أمسرت في بيت المال وان أعنت العبد ونفقتها على العبد
كرر تزوج أمة ونفقة الاولاد على السيد لانهم ملكه * (تنبيه) * قال السبكي ولو قال المصنف لا يضمن باذنه
في نكاح عبده لكان أحسن لئلا يمتنع على الضمان بالاذن فهو نفي لكون الاذن سببا للضمان وهو
المقصود ومعارضة المصنف محتملة لهذا ومحتملة أيضا لكون الاذن سببا لضيمن كقوله تعالى بما أئمت
على فان أكون ظهير الجعبريين وليس بمقصود (وهما) أي المهر والنفقة (في كسبه) لان الامر شئ أمر
بلازمه وكسب العبد أقرب شئ بصرف اليهما وانما يلزم ذلك (بعد السكك) وبعد وجوب دفعهما
وهو في مهر المفوضة بوطء أو فرض صحيح وفي مهر غيرها المؤجل بالحل والحال بالنكاح وفي غير المهر من
نفقة وكسوة وغيرهما من نكاح التمكن ولا فرق في الكسب بين (المعتاد) كاحتساب واصطبا
وما حصل بحرفة (والنادر) كالحاصل بشفقة أو هبة أما الكسب قبل وجوب الدفع فيختص به السيد
لعدم الوجوب مع أن الاذن لم يتناوله فان قيل قد اعتبروا في الضمان الكسب الحاصل بعد الاذن فيه وان
لم يوجد المأذون فيه وهو الضمان فهلا كان هنا كذلك أجب بان الضمان ثم ثابت سأل الاذن بخلافه
هذا * (تنبيه) * ظاهر كلام المصنف أن المهر والنفقة لا يتعلقان مع الكسب بذمة العبد وهو وجه
والاصح التعلق وظاهره أيضا التولية بين المهر والنفقة وليس مراد ابل بصرف كسبه كل يوم النفقة فان
وخل شئ فله مهر فان فضل شئ فلا سيد ولا يخرج شئ للنفقة في المستقبل (فان كان) العبد (مأذونا) في
تجارة فله ما يبدد أيضا (من ربح) لانه غلة كسبه وسواء الحاصل قبل السكك وبعد على الاصح

بخلاف الكسب والفرف بينهما ان الربح يده مستمرة عليه تبعاً للرأس المال فكان كـ رأس المال وسبباً
على الاثر ولا كذلك الكسب الحاصل قبل النكاح (وكذا رأس مال) يده يجهان فيه أيضاً (في الاصح)
لانه من لزمه بمقدماً ذون فيه فكان كدين التجارة والثاني المنع كسائر أموال السيد * (تنبيه) * لو كان
المأذون له مكتسباً فظاهر اطلاق المصنف للمحرراته ما يتعلق بكسبه أيضاً وهو كما قال السبكي ظاهر لانه
قد يحتاج اليه بان لا يفي مال التجارة وربحهما فيكمل من كسبه ولم يتعرض لذلك في الشرحين والروضة
هذا كله اذا اقتصر العبد على مأذونه له سيده فيه فان زاد على ذلك فالزيادة في ذمته فقط (وان لم يكن) أى
العبد (مكتسباً) اما لعدم قدرته على ذلك أو لكونه محسراً محروماً (ولا) كان (مأذوناً) في التجارة
(ففى) أى فالمهر والنفقة يجهان في (ذمته) فقفاً يابيهما بعد عتقه ان رضيت بالمقام معه لانه دين
لزم برضا مستحقة فتمام بذمته كبديل القرض فلا يتعلق برقبته اذ لا جناية منه ولا بذمة سيده لما مر أول
الفصل (وفي قول) هما (على السيد) لان الاذن لمن هذا حاله التزام للدون وفي قول يتعلق برقبته
الحاقاً لهما بإباحة الجناية * (تنبيه) * شمل اطلاقه ما لو كان مكتسباً حال العقد ثم طرأ ما عمنه وصرح
الامام بطرد القولين فيه (وله) أى السيد (المسافر) أى عبده المأذون له في النكاح وان لم يتكفل
بالمهر والنفقة وحينئذ يلزمه الاقل من أجرة مثل مدة السفر ونفقتها مع المهر (ويفوت) عليه (الاستمتاع)
ليلاً ونهاراً لانه مالك الرقبة فقدّم حقه كاله المسافر بأتمته * (تنبيه) * قد يفهم ثعبيره بيفوت أن العبد
لا يستحب زوجته ١٠٠٠ وائس مراداً بل له ذلك ولهذا كانت عبارة المحرروهي وان فأت الاستمتاع أولى
من تعبيرا المصنف بيفوت اذ لا يلزم من سفره مع السيد تفويت الاستمتاع لما مر أن العبد محبة زوجته
سفر او حينئذ يكون الكراء في كسبه قال الماوردي وعليه تخليته حينئذ للاستمتاع كالخضر قال الزركشي
وليس الليل يتعين بل المراد أوقات الاستراحة ليلاً ونهاراً على ما يقتضيه حال السفر فان لم يخرج معه أو
كانت أمة فنهها السيد سقطت نفقتها وان لم يطأها الزوج بالخروج فالنفقة بحالها (واذا لم يسافر) السيد
بعده (لزمته تخليته) ليلاً للاستمتاع بزوجه لانه وقت الاستراحة اذ لا يجوز استخدامه في جميع الاوقات وقيد
الشيخ أبو حامد واتباعه لزوم ذلك بما اذا لم تكن الزوجة بمنزل سيده فان كانت فيه لم يلزمه تخليته بالليل
لانه ممكن من الاستمتاع بها بمنزله وهذا ظاهر كما قال الاذري اذا كان يحضرم سيده نهاراً في منزله بحيث
يلج كل وقت على زوجته أمالو كان يستخدمه في زوجه أو سرقه أو رعبه أو نحو ذلك فلا فرق بين كونها في
منزل السيد أو غيره * (تنبيه) * قد يفهم من كلام المصنف أن جميع الليل محل التخليه حتى يحجب من الغروب
وإيس مراداً بل بعد الفراغ من الخدمة أول الليل على العادة كما يأتي في الأمانة (وبستخدمه) السيد نهاراً
ان تكفل) وهو موسر (المهر والنفقة) أى التزمهما لاحقية ضمان الدين (والا فتخليه) لكسبهما
لانه أحال حقوق النكاح على كسبه فاذا قوته طولب بهما من سائر أمواله * (تنبيه) * خص الماوردي
ذلك بما اذا كان استخدام السيد نهاراً فان كان بالليل كالخاس استخدام العبد ليلاً وسماه للاستمتاع نهاراً
وهو نظير ما قالوا في القسم أمانتكفل للعسر فالمخج كما قال الاذري أن التزامة لا يفيد لتفويته حقه (وان
استخدمه) السيد نهاراً أو جسه كما قاله الماوردي (بلا تكفل) للمهر والنفقة (لزمته الاقل من أجرة
مثل) لتلك المدة (د) من (كل المهر والنفقة) لتلك المدة كما في فداء الجاني باقل الامرين من قيمته
وارش الجناية ولان أجرته ان زادت كان له أخذ الزيادة وان نقصت لم يلزمه اتحمام النفقة فان قيل اذا
استخدمه أجنبي أو جسه انما يلزمه أجرة المثل فقط فهل كان السيد كذلك أوجب بان الاجنبي لم يوجد منه
الاتفويت منفعة والسيد سبق منه الاذن للمقتضى لالتزام ما وجب في الكسب وخرج بنهاراً المتعبد به
كلام المصنف ما لو استخدمه لئلا قطعاً فانه لا يلزمه شيء لان حقه في استمتاعه ليلاً لا بد له فلو استخدمه ليلاً
ونهاراً ضمن زمن نهاره دون ليله كما قاله الماوردي (وفي قول يلزمه) أى السيد (المهر والنفقة) وان زادت

على أجرة المثل لانه ربما كسب في ذلك اليوم ما يفي بالجميع * (تنبيه) * قال بعضهم جميع ما سبق في
 عهد كسوب أما العاجز عن الكسب جلة فالتأخر أو للسيد السفر به واستخدمه حضران من غير
 التزام شيء اه وهذا بحث مردود لان استخدامهما يعاقب بلحرة فهو داخل في قول الاصحاب يلزمه الاقل
 من أجرة مثل الخ (ولو نكح) العبد (فاسدا) لعدم ادن سيده أو لحاقته فيما أذن له فيه (ووطئ)
 في هذا السكاح زوجته (فهر مثل) يجب عليه (في ذمته) فقام لازمه برضا مستحقه كالقرض الذي
 أتاهم نعم ان اذن له السيد في نكاح فاسد أو فسد المهر دون النكاح تعاقب بكسبه ومال تجارته لوجود اذن
 سيده قال ابن الرقة نعم ان عياله المهر فينبغي أن يكون المتعلق بالكسب أقل الامر من مهر المثل ومن
 المعلن وهذا بخلاف ما لو أذن له في السكاح وأطلق مسكح فاسدا فان المهر يكون في ذمته على الأصح لان
 الاذن انما يؤول الصحيح فاما (وفي قول قديم) أو يخرج تجب (في رقبته) كعبر الوطاء من الاتلاف ولا حد
 ان ووطئ قبل أن يفرق بينه وبين المرأة الشبهة * (تنبيه) * محل الخلاف في كبيرة عائلة حرة مكنته
 برضاها أموالا كانت حرة فله أو بحرة أو ووطئت مكرهة أو نائة فالوجه كما قال الاذرى التعلق برقبته لانه
 جناية محضة ولهذا وجب المهر على السفيه وان كانت رقيقة وسلمها سيدها تعاقب بذمته أو بفراذن سيدها
 ووطئ فهل يتعلق المهر برقبته كالأول كره أمة أو حرة على الزنا أو بذمته وجهان أو وجه ما لا قول كل وجه ابن
 المقرئ تبعه الامام وخزمه في الاقوال ورجح الباقين الثاني * (دروع) * لو أنكر السيد الاذن للعبد في النكاح
 فادعت الزوجة على السيد ان كسب العبد مستحق ليعمري ونفقت سمعت دعواها ولا يبعد أن يدعى على سيده
 كما قال ابن الرقة أنه يلزمه تخليته ليكسب المهر والنفقة ولو اشترى العبد زوجته سيده أو أجنبي ولو باذنه
 لم ينفسخ نكاحه كما يجوز أن يزوجه عبده بأمته ولو اشترت المبيعة أو البعض زوجها بخالص ملكه أو المشترك
 بينه وبين سيده ولو باذن سيده أنه نسخ نكاحه لانه ملكه في الاولى وخزأته في غيرها وامتنع عليه الوطاء
 حينئذ ولو باذن سيده لانه لا يجوز وطؤه بملك اليمن (واذا زوج) السيد (أمته) غير المكاتب والمبيعة
 (استخدمها أتمارا) أي له ذلك بنفسه أو بغيره (وسلمها الزوج لبلال) لانه وقت الاستمتاع والسيد عاك من أمته
 منفعتين منفعة الاستمتاع ومنفعة الاستخدام وقد تعلق في الاولى للزوج فتسحق له الاخرى يستوفيهما ببيعها
 ما ذكر ولا يشكل ذلك بغير حلوته بها لانه لا يسلّمها ولا يتصرم فقراره بها لان محله فيما بين السرة
 والركبة كما مر في النكاح ولو كانت محترقة وقال الزوج تخلف السيد عندي لم يلزمه اجابته لانه قد يبدوله
 الاعراض من الحرفة واستخدامها أما المكاتب فليس له أن يستخدمها لانها ملكة أمرها وأما المبيعة
 فالقياس كما قال الاذرى انه ان كان ثم مهايأة فهي في ثوبتها كالحرّة وفي ثوبه سيدها كالقمة والافكالفة
 وما ذكره المصنف عكس الامة المستأجرة للخدمة فانه يلزم سيدها تسليمها للمستأجر ثم ارا وليا الى وقت
 الفراغ من الخدمة عادة يستوفي من الاخرى والمستأجرة للاوضاع يلزم تسليمها لبلال ومارا * (تنبيه) *
 انقضى كلام المصنف أمرين أحدهما أنه لو أراد السيد تسليمها أتمارا بدلا عن الليل لم يكن له ردوبه صرح في
 الروضة كأصاها وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين أن تكون حرفة الزوج ثم ارا أو ليلا قال الاذرى وقد يقال
 يلزمه الاجابة في الشق الثاني لان ثم اراه كأي غيره فامتاعه عند الامر الثاني أن تسليمها من العروب ونقل ابن
 الرقة عن نص ابو يعلى أنه بعد الثالث الاول وقال القاضي في كتاب المفققات وابن الصباغ هما يسلمها
 اذا فرغت من الخدمة بحكم العادة وهو كما قال السبكي حسن ينبغي أن يحمل عليه كلام من أطلق (ولا
 نفقة على الزوج حينئذ) أي وثبت تسليمها بالافقة (في الأصح) لعدم التمكن التام والثاني تجب لوجوب
 التسليم الواجب والثالث يجب شعارها لتوزعها على الزمان * (تنبيه) * أفهم كلام المصنف أمرين
 أحدهما أنه لو سلمها اليه ليلا ومارا أنه يجب جميع النفقة وهو كذلك الامر الثاني انه يجب على الزوج
 تسليم المهر بتسليمها بالافقة وهو الأصح في زيادة الروضة لان التسليم الذي يتمكن معه من الوطاء قد حصل

(ولو أنشئ) سبدها (في دار ميتا) لها (وقال الزوج تخالوهم ائمه) ولا أخرجهما من دارى (لم يلزمه) إجابته
 (في الأصح) لأن الحياض والمرأة بمنعاه من دخولها ولو فعل ذلك لم يلزمه نفقة بخلاف والثاني يجاب السيد
 جهاين الحقين من ادامة يد السيد وتمكن الزوج (وللسيد الفرعها) حيث لا يخلوها وان منع الزوج
 من التمتع بها لانه مالك الرقية والمنفعة فيقدم حقه نعم ان كانت الامة مكثرة أو مكرهة أو مكرهة أو مكاتبه كناية
 صحيحة لم يحز لسبدها أن يسافر في الأبرياء المكثري والمرتهن والمكاتبه والجانبية المتعلقة برقبته امال
 كالمكرهه كانه الاذرى الآن ياتزم السيد الفداء * (تتبعه) * أفهم كلامه أنه ليس للزوج أن يسافر
 بهما منفردا الا باذن السيد وهو كذلك لما فيه من الحيلة القوية بينهما وبين سبدها (والزوج صحبتها)
 ليستمتع به في وقت الاستمتاع وليس للسيد منه من السفر صحبتها ولا الزام به فان لم يصحبها يلزمه نفقتها
 حرما وأما المهر فان كان بعد الدخول استقر وعليه تسليمه والام يلزمه وله استرداده ان كان قد سلمه وبحل
 ذلك كما قاله بعض المتأخرين اذا سلمه طائفا وجوب التسليم عليه فان تبرع به لم يسترد كما في نظائره
 (والمذهب أن السيد لو قتلها) أى أمته ولو خطأ أو زوجها الولد ثم قتلها قبل الدخول كانه البغوى (أو
 قتلت نفسها) هو مريد على المحرر أو ارتدت أو قتلت زوجها (قبل دخول سقما مهرها) الواجب لها على
 النص انقرويه بحله قبل تسليمه وتطويها كنفويته (و) المذهب المنصوص (أن الحرة لو قتلت نفسها)
 أو ماتت قبل ادخول لا يسقط مهرها (أو قتل الامة أجنبي أو ماتت) قبل دخول (فلا) يسقط مهرها وقاس
 المصنف ما ذكره بقوله (كلها ملكا) أى الحرة والامة (بعد دخول) فان المهر لا يسقط حرما كمال المحرر
 واستغنى المصنف عن التصريح به لان المقيس عليه لا يكون الا بمجرى ما به في الغالب وما ذكره في قتل الحرة هو
 المنصوص فيها عكس المنصوص السابق في قتل السيد أمته ورفق بان الحرة كالسلمة الى الزوج بالعقد اذله
 منها من السفر بخلاف الامة وأيضا الحرة اذا قتلت نفسها غنم زوجها من ميراثها بخلاف أن يغرم مهرها
 بخلاف الامة وأيضا الغرض من نكاح الحرة الامة والمواصلة دون الوطء وقد وجدنا بالعقد والغرض من
 نكاح الامة الوطء ولهذا يشترط فيه خوف العنت وذلك غير حاصل قبل الدخول وللإصحاح في المسئلة
 طريقتان أشهرهما في كل قولان بالنقل والتخريج أرجحهما المنصوص فيهما والطريق الثاني القامع
 بالمنصوص فيهما وفي وجهان قتل الامة نفسها لا يسقط المهر لانها ليست المستحقة وفي وجهان قتل
 الاجنبى أو موتها لا يسقط المهر كفوات مبيع قبل القبض بناء على ان السيد تزوج بالملك ولو قتل الحرة
 الزوج أو أجنبي لم يسقط قطعا * (فرع) * لو قتلت الحرة زوجها قبل الدخول هل يستقر مهرها أو
 يسقطا نقل عن بعض شراح مختصر المزنى السقوط وجزم به في الانوار واعتقده شيخى وتوجه به بما
 يؤخذ من تعاقب قتل الامتوم فسخ الحرة بعيب زوجها قبل الدخول أو بعقد صحيح وعلى هذا يكون
 مستثنى من قول المصنف في الباب الاخير ان موت أحد الزوجين يقر المهر كما استثنى منه قتل الامة (ولو
 باع) السيد أمته (مخرجة) قبل دخول أو بعده (فالمر) المسمى أو بدله ان كان فاسدا بعد الوطء
 (للبائع) لوجوبه بالعقد الواقع في ملكه أما اذا وجب في ملك المشتري فهو له بان كان النكاح تقويضا
 أو فاسدا ووقع الوطء فيهما أو القرض أو الموت في الاولى بعد البيع والمتعة الواجبة بالغراف للمشتري
 لوجوبها في ملكه (فان طلقت) غير المقوضة بمديعها (قبل دخول) بها (ففسخه) أى البائع لماسر
 وهذه المسئلة مستفادة مما قبلها (ولو تزوج) سيد (أمته بعبد) ولم يكن مكاتب ولا مبعضا (لم يجز مهر) ولا
 نصه كانه الماوردى لان السيد لا يثبت له على عبده دين بديل ما لو أنفد ماله فانه لا ضمان عليه في الحال
 ولا بعد العتق وهل وجب المهر ثم سقط أو لم يجب أصلا ظاهر كلام المصنف الثاني وجرى عليه في المطالب
 وتظهر فائدة الخلاف فيما اذا زوج بها وقوض بعضها ثم وطئها بعد ما اعتقه فان قلنا بعدم الوجوب فلا
 شيء للسيد عليه وان قلنا بالوجوب وجب للسيد عليه مهر المثل لانه واجب بالوطء وهو حر ولو تزوج أمته بعد

غيره ثم انما قبل أن يقبض مهرها منه قال الماوردي فان كان بيد العبد من كسبه بعد النكاح شئ فهو
 لمشتري يأخذ من المهر وليس له ان يقع فيه حق وان لم يكن فلا يطالب بشئ لانه صار عبده وهل هذا الاثر
 أصح المهر أو مع من المظالمية مع ام المهر فيه وبيان أوجهها الثلاثي واما مهر فاندتها في المهر فندتها في المهر
 أو بانه هل يطالب أو لا اما المكاتب فكالاجنبي واما الميهن فالتظاهر كما قال الزركشي تبعه الماوردي انه يجب
 عليه بقسط ما فيه من الحرية (تنبيه) * قول المصنف بعده لعمدة تيمم والفتحة الضخمة زوجه أمته عبده بغير يانبه
 عليه المصنف في تحرير التنبيه * (خاتمة) * قد يغفلوا النكاح من المهر أو يضاف مهور منها السفيه اذا نكح باسدا
 ووطئ ومنها اذا وطئت الفتوة في الكفر واطاعة واذن المهر ثم ألوها منها اذا وطئ العبد سببته أو أمة
 سيده نسبه ومنها اذا وطئ المرتضى الامه المهرهونه باذن الراهن مع الجهل بالتحرير وطاعته وقباضه يأتي في
 عامل القراض والمستاجر ونحوهما ومنها اذا وطئت حرة بشبهة فانه لا ينسب بضعها كذا لا يضمن مالها ومنها
 اذا وطئ مربية بشبهة وماتت على الردة ومنها اذا وطئ السيد أمته غير المكاتبه أو الزوجه زوجته بعد الوطء
 الاول ادهى المظالمية بالمهر على الاصح ومنها اذا وطئ مبتدئ بشبهة ومنها اذا استرق الكافر حراما مسلما وجهه
 صداقا لامرأته وأقبضها اياه ثم أسلمها على مارقيه ومنها ما لو أعتق المريض أمته هي ثلث ماله ثم نكحها بمهر
 فينفق النكاح بلا مهر ان لم يجد دخول لان وجوبه يثبت على الميت ديناً يرقبه بضعها لعدم خروجها من
 الثلث فيبطل النكاح والمهر فائده انه يؤدي الى اسقاطه ببسطة أمه اذا دخل بها فينظر ان عفت عن المهر
 سقط وان لم تعف عنه بطل العتق في البعض وتبين بطلان النكاح واستحققت من المهر بقسط ما عتقت عنها
 ويصرف ذلك ببار بن الجبر والمقابلة ويقال يجب لو كانت قيمتها مائة ومهرها خمسين عتقت منها ثلثي وبالمهر لها
 نصف شئ لانه نصف قيمتها يبقى للورثة ثلث مائة انسيا ونصف شئ بعد لان خمسين ومهرها مائة فان العتق بعد
 الجبر ثلث مائة تعدل ثلاثة اشياء ونصف شئ فانه بعدل شياً وسدس شئ فببطلانها اصداداً وتقلب الاسم
 فالشئ ستة والمائة تسعة فالشئ ستة أسباع الامه ذكره في أصل الروضة في باب الوصية

***(كتاب المداق) ***

هو بفتح الصاد وكسرهما ماوجب بنكاح أو وطء أو نفويت بضع قهراً كرضاع ورجوع شهود وسمى بذلك
 لانه ما يصدق رضى بانه في النكاح الذي هو الاصل في انجاب المهر ويجمع جمع قلة على أصله دقة وجمع
 كثرة على صدق وله ثمانية أسماء مجوعة في قول الشاعر

مداق ومهر نخلة وفريضة * حياء وأجر ثم عرة - علائق

وزاد بعضهم العلول في بيت فقال

مهر مداف نخلة وفريضة * طول حياء عقر اعر علائق

لقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا وزاد بعضهم عاشر وهو النكاح لقوله تعالى وليستعفف الذين
 لا يجدون نكاحا وقيل المداق ماوجب بتسمية في العقد والمهر ماوجب بغير ذلك والاصل في الباب قبل
 الاجماع قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نخلة أي عطية من الله مبتدأة والمخاطب بذلك الأزواج فندد
 الاكثر وقيل الاولياء لانهم كانوا في الجاهلية يأخذونه ويسمونه نخلة لان المرأة تستمتع بالزوج كاستمتاعه
 بها أو أكثر فكانت تأخذ المداق من غير مقابل وقوله تعالى وآتوهن أجورهن وقوله صلى الله عليه وسلم
 لمريد التزوج التمر ولو خاتم من حديد ورواه الشيخان (تسن تسميته في العقد) لانه صلى الله عليه وسلم لم يخل
 نكاحا عنه ولانه أدفع لنفسه ومولا لا يشبهه نكاح الواهبة نهى له صلى الله عليه وسلم ويؤخذ من هذا ان السيد
 اذا زوجه عبده أمته أنه يستحب ذكر المهر وهو ما في الروضة تبعاً لبعض نسخ الشرح الكبير اذا حضر في ذلك
 وان خالف في ذلك بعض المتأخرين ويسن أن لا ينقص المهر عن عشرة دراهم خروجا من خلاف أبي
 حنيفة وأن لا يزيد على خمسمائة درهم كأصدقة بنته صلى الله عليه وسلم وزوجاته وأما المداق أم حبيبة

أرأيتك ديناً ففككت من النكاحي أكرامته صلى الله عليه وسلم ويسن أن لا يبدل به ما جرى يدفع بها
شيان من الصدق خروجا من خلاف من أوجب (ويجوز أن لا يؤمنه) بالاجماع لكن مع الكراهة
صرح به المأوردى والمثولي وغيرهما (تنبيه) * كان الأولى أن يقول ويجوز أن لا يؤمنه أي
التسمية فإن النكاح لا يخلو من المهر إلا في مسائل مستترة قد مر الكلام عليها وإنما تقتضيه التسمية وأما إذا
عبر في الروضة بقوله ويجوز أن لا يؤمنه عن تسمية المهر وقد تعيب التسمية له أرض في سرور الأولى إذا كانت
الزوجة غير بائنة بالتصرف أو عملوا كغيره بالتصرف الثانية إذا كانت جارية بالتصرف وأذنت لولائها
أن يزوجه ولم تقوض فزوجها هو أو وكيله الثالثة إذا كان الزوج غير بائنة بالتصرف وحصل الاتفاق في
هذه الصورة على أقل من مهر الزوجة وقبضها على أقل من مهرها فثبتت تسميته بما وقع الاتفاق عليه ولا
يجوز أن لا يؤمنه (و) لا تدر صحة الصداق بشئ لقوله تعالى أن تنقروا به والسكتم فلم يقدره وقوله
صلى الله عليه وسلم النفس ولو عاتمان حديد بل ضابطه كل (ما صح) كونه (مبيها) عوضا أو موقضا
عينا أو ديناً أو منفعة كثيرا أو قليلا ما لم يمتنع في القلة إلى حد لا يقول (صح) كونه (صدقا) وما لا فلا فان
قد علم لا يقول ولا يقابل بمقول فثبت التسمية ورجع المثل ومثله الصبري بالنوازل والخاصة وقشرة
البصلة وقع الباطل فثبتت من الضابط ما لم يجعل رقية العبد صداقا للزوجة الحرة وما لم يجعل أم
الولد صداقا عن الولد وما لم يجعل أحد أبوي المغير صداقا لها فإنه يصح بيع هذه المذكورات ولا يصح
بجعلها صداقا بل يمين النكاح في الصورة الأولى لأنه قاربه ما يصاد به وفي الباقي يصح به المثل أجيب بحجة
بجعلها صداقا في الحلة والغرض بيان ما يصح صداقا وما لا يصح فيها العارض واستثنى أيضا ما لو أصدقها ديناً
له على غيرها فإنه لا يصح على النكاح مع صحته يمين هو عليه وهذا انما يأتي على ما جرى عليه المصنف في هذا
النكاح أن يمينه غير من هو عليه باطل أما ما جرى عليه في زيادة الروضة من صحته لغیر من هو عليه فيصح كونه
صدقا واستثنى أيضا ما لو جعل ثوبا لا يملك غير صدقا لتعلق حق الله تعالى به من وجوب ستر العورة به
وهذا مردود فإنه ان تعين الستر به لم يصح بيعه ولا جعله صداقا والاصح كل منهما واستثنى أيضا الجواهر
والقسي فإن الشيخ أباحه فقال لا يجوز السلم فيها كالأبجوز جعلها صداقا وهذا مردود أيضا فإنه لا يصح
بيعها في الذمة ولا صداقتها ولا يصح بيعها وأصدقها ان كانت معينة والضابط منطبق عليه واستثنى من
عكس الضابط ما لو أصدقها ما عليها أو على عبدها من قصاص فإنه يصح ولا يصح بيعه (وأذا
أصدقها عينا) يمكن تقويمها كعبد موصوف (فتلفت) تلك العين (في يده) قبل القبض (ضمها) وان
عرضها عليها وامتنعت من قبضها (ضمها عقد) لانها لم يملكه بعقد معاوضة فاشبهت المبيع في يد البائع
(وفي قول ضمها يد) كالعار والمستام لعدم انفساخ النكاح بالتلف أما إذا لم يمكن تقويم عين الصداق
فهو مضمون ضمان عقد قبضها كإحدى الروضة وأصلها في الكلام على الصداق الفاسد أن الفاسد فاسد ولو أصدقها
عبدا أو ثوبا غير موصوف قالوا التسمية فاسدة وعليه مهر المثل قطعا * (تنبيه) * انما يفسد المصنف كالروضة
وأما الخلاف في العين مع أنه لا يختص بها لأنه أكثر ما يفسد أثر الخلاف المتقدم فيها والفرق بين ضمان
العقد واليد في الصداق أنه على الأول يضمن به المثل وعلى الثاني بالبدل الشرعي وهو المثل ان كان مثليا
والقيمة ان كان متعقوما ثم فرع المصنف على القولين مسائل فقال (فعلى الأول ليس له يمينه) أي
المذكور من العين ولا غير البيع من سائر التصرفات الممتنعة ثم (قبل قبضه) كالبيع وعلى الثاني يجوز
وبما يفرع على القولين الإقالة فيصح على الأول دون الثاني وهي مسألة تقيس ذكرها القاضي الحسين
* (تنبيه) * لو عبر المصنف بالتصرف في العين لشم ما قدرته ومع هذا رد عليه ما لو كان ديناً فإنه لا يجوز
الاعتياض عنه على الأصح (فالو تلف في يده) بأقصة سواه (وبسبب مهر مثل) على القول الأول لا يفسخ عقد
الصداق حتى لو كان رقيقا لزمه تجهيزه بخلافه على الثاني لا يفسخ في تلفه على ملكها فيزوجهما تجهيزه
وعليه بدل من مثل أو قيمة ويعتبر أقصى القيم من الصداق إلى التظلم لاستحقاق التسليم في كل وقت من

ذلك * (تنبيه) * لو طالبت بالتسليم فاستنع لم تنتقل الى ضمان اليد كما يحتمل وقيل ينتقل ونسبة الزركشي
 الى نص البويهي (وان ألتفت) أي لوجه (مقابلة) لحقها على القولين اذا كانت أهلاً لانتهاج ألتفت
 حقه وان كانت غير رشيدة فلا تلتزم قبضها بغيره من يده وتقدم في البيع ان لو كان المبيع عبداً فقتله المشتري
 لم ياله عليه لم يكن قبضا فليكن هنا كذلك (وان ألتفت أجنبي) يضمن الاتلاف (تخبرت) أي الزوجة
 (على المذهب) بين فسخ الصداق وابطائه كإمساكها في البيع (فان فسخت الصداق أخذت من الزوج
 مهر مثل) على القول الأول وبدل الصداق من مثل أو قيمة على الثاني ويأخذ الزوج الغرم من المتلف
 (والا) بان لم تقصده (غرم المتلف) يكسر اللام المثل أو القيمة وليس لها مطالبة الزوج على القول الأول
 ولها تقرير على الثاني وهو يرجع على المتلف ومقابل المذهب أم لا التغيير ويكون الحكم كالتلف باقية
 سماوية ونورع المصنف في حكمه الخلاف طريقين والمقول انه قولان أما المذهب يضمن الأجنبي بالاتلاف
 كربي أو مستحق أو خاص على الرقيق الذي جعل صداقا أو نحو ذلك كاتلاف الإمام له لخرابة فكلالة
 السماوية (وان ألتفت الزوج فكتلته) باقية سماوية (وقيل كاجنبي) أي كاتلافه وقد مر حكمهما
 (ولو أصدقه بعد قبضه) باقية سماوية أو بالاتلاف الزوج قبل قبضه انفسخ عقد الصداق (فيه)
 على القول الأول (لا في الباقي على المذهب) من خلاف تقرير الصفة المتقدم في باب الخيار (ولها الخيار)
 وبه لعدم سلامة المدة وعليه (فان فسخت) عقد الصداق (فهر مثل) لها (والا) بأن أجازت (لحصة التالف
 منه) أي من مهر المثل مع الباقي وعلى الثاني لا ينفسخ عقد الصداق ولها الخيار فان فسخت رجعت لقيمة
 العبد وان أجازت في الباقي رجعت لقيمة التالف أما إذا ألتفت الزوج مقابلة لفسخه أو أجنبي فتتخير
 فان فسخت طالبت الزوج بمهر المثل وان أجازت طالبت الأجنبي بالبدل كما علم ذلك مما مر (ولو تعيب)
 الصداق المعين في يد الزوج باقية سماوية كعبي العبد أو بجناية غير الزوجة كقطع يده (قبل قبضه تخبرت)
 أي الزوجة (على المذهب) بين فسخ الصداق وابطائه * (تنبيه) * قضية كلامه أن ذلك مفرع على ضمان
 العقد ولا خلاف في ثبوت الخيار حينئذ فكيف يقول على المذهب ولا يصح أن يقال انه فرع على القولين
 كما صرح به الإمام وغيره لان قوله (فان فسخت فهر مثل والا) بأن أجازت (فلا شيء لها) غير المعيب كالشترى
 يرضى بالعيب مختص بضمان العقد وعلى مقابلة لها ان فسخت بذل الصداق وان أجازت فلها ارش العيب
 نعم على الأول لها الارش ايضا فيما اذا عيبه أجنبي وليس لها مطالبة الزوج وعلى مقابلة لها مطالبة
 (والمنازع الفاتنة في يد الزوج لا يضمنها وان طلبت) منه الزوجة (التسليم) للصداق (فاستنع) منه (على)
 قول (ضمان العقد) كالتوافق ذلك من البائع فقول الزركشي والصواب عند الامتناع من التسليم التضمن
 ممنوع وأما على ضمان اليد فبضمها من وقت الامتناع باجرة المثل بحيث لا امتناع لاضمان على القولين
 (وكذا) المماثل (التي استوفاهما) الزوج (بركوب) لدابة أصدقها (ونحوه) كلبس ثوب أو استخدام رقيق
 أصدقه لا يضمنها (على المذهب) بناء على أن جنايته كجناية الأجنبي أو بناء على ضمان اليد وان زاد الصداق ز ياد منه له أو
 باجرة المثل بناء على أن جنايته كجناية الأجنبي أو بناء على ضمان اليد وان زاد الصداق ز ياد منه له أو
 منفصلة فهي ملك للزوجة (ولها حبس نفسها) ولو بلا عذر لتقبض المهر المعين (والحال) كله أو بعضه في
 العقد أو الغرض الصحيح كإسباني فدفعوا لضرورات البضع فيجب عليه تأديته قال صلى الله عليه وسلم أول
 ما يسئل عنه المؤمن من دينه صداق زوجته وقال من ظلم زوجته في صداقها التي آتته تعالى يوم القيامة وهو
 زان * (تنبيه) * قد يفهم كلامه ان الفتوة ليس لها ذلك قبل الغرض والميسر وليس مراد التماسي
 وفرض المصنف ذلك في المالكة لامرها وأما غيرها الصغر أو جنون أو سفه فبغير الوليها فان رأى المصلحة
 في الترك فعله وأما الامة فبغير السيدها أو وليه هذا في غير المكاتب كتابه في حجة وأما في فقال الأذرى
 يشبهه أن يجري في منع سيدها خلاف من الخلاف في تبرعها ويحتمل أن يكون لها ذلك وان أبي السيد

قتلها اه والاذبحه انه ليس له المنع ويستثنى صور لا حبس فيها الاولى اذا عتق السيد الامه وأوصى لها
 بصدقتها فليس لها حبس نفسها لان الاستحقاق هنا بالوصية لا بالنكاح الثانية أم الولد اذ ارزجها السيد ثم
 مات وعتقت وصار اصداف لوارث فليس له حبسها الا لمات له فيها ولا له الا ان اصدق ليس لها الا الثالثة الامه
 المرتجة اذا باعها السيد أو أعتقها بعد استحقاقه لصدقتها فالمره ولا حبس لخروجها عن ملكه (لا المارجل)
 فلا تحبس نفسها بسببه لرضاها بالتأجيل (فلو حل) الاجل (قبل التسليم) لنفسها الزوج (فلا حبس في
 الاصح) لو جوب تسليمها نفسها قبل الحول فلا يرتفع لحاول الحق وهذا ما حكا في الشرح الكبير عن
 أكثر الائمة وهو المعتد والثاني لها الحبس كالأول كان حال ابتداء ورزجها القاضي أبو الطيب وقال ان الأول
 غلط وصوبه في المهمات هنا وفي البيع اعتمادا على نص نقله عن الزنى قال الاذرى وقد راجعت كلام
 الزنى فوجدته من تفقهه ولم ينقله عن الشافعي (ولو) تنازع الزوجان في البداهة بالتسليم كان (قال كل)
 منهما الآخر (لا أسلم حتى تسلم) أى قال الزوج لا أسلم المهر حتى تسلمى نفسك وذالت هى لأسلمها حتى تسلم
 الى المهر (ففى قول يعبره) على تسليم اصداف أولا لان استرداده ممكن بخلاف البضع * (تنبيه) محل
 هذا اذا كانت مهيأة للاستمتاع كفى الروضة وأصلها كمرضة ونحوه قال الاذرى ولا يختص هذا بهذا
 القول بل هو معتبر على كل قول حتى لو بذلت نفسها وبها مانع من احرام أو غيره لم يعبر صرح به العراقي
 شارح المذهب (وفى قول لا اجبار) على كل منهما لاستوائهما فى ثبوت الحق لكل منهما على الآخر
 وحيث أن (فن) بادر (سليم) منهما (أجبر صاحبه) على التسليم (والاظهر يعبران فؤوم) الزوج
 (بوضعه) أى المهر (عند عدل وتؤمر) الزوجة (بالتسليم) نفسها (أعطاهما العدل
 المهر) لما فيه من فصل الخصومة قال الامام فلوهم بالوطء بعد أن تسلمت المهر فامتنعت فالوجه استرداده
 * (تنبيه) أشعر اقتضاه على الاقوال الثلاثة انه لا يجزى قول باجبار الزوجة وهو كذلك كما صرح به
 الامام لفوات البضع عليها بالتسليم واستشكل ابن الرفعة القول الأول المرجح بالوضع عند عدل بانه ان كان
 نائباً عن الزوجة فالعبر الزوج وهو القول الأول وان لم يكن نائباً فقد أجبرت أولاً ولا فائز به كإسراء وأجاب
 بانه نائب عنها كما قال الاصحاب لكنه ممنوع من تسليم المهر اليها وهى ممنوعة من التصرف فيه قبل التمكن
 بخلافه على القول الأول فانها تتصرف فيه بمجرد قبضه وأجاب آخر بانه نائبها واستشهد له بقتضى كلام
 الاصحاب المذكور وأجاب آخر بانه نائبه ولا يحظر فى اجباره لزوال العلة المقضية لعدم اجبارها وأجاب
 آخر بانه نائب الشرع لقام الخصومة بينهما وهذا أولى * (فرع) يجب عليه نفقتها بقولها اذا سلم
 المهر مكنت لانها حينئذ ممكنة (ولو بادر) أى الزوجة (فمكنت) أى الزوج (طالبت) بالمهر على
 كل قول لانها بذلت مائى وسعها وإما حينئذ أن تستقل بقبض اصداف غير أدن الزوج كتنظيمه فى البيع
 (فان لم يعا امتنعت) أى جازاها الامتناع من تمكينه (حتى يسلم) المهر لان القبض فى النكاح بالوطء دون
 التسليم (فان وطئ) بما تمكينها منه مختار مكلف ولو فى الدبر (فلا) كإلتزاع البائع بتسليم المبيع ليس له
 استرداده لجهسه أما اذا وطئت مكرهه أو غير مكلفه أصغر أو جنون فلها الامتناع لعدم الاعتداد بتسليمها
 نعم لو سلم الولي المجنونة أو الصغيرة لمصلحة فبني كفى الكفاية أنه لا رجوع لها وان كانت كإلتزاع الولي
 الشفعة لمصلحة ليس له مجبور عليه الاندخام بعد زوال الحجر على الاصح بخلاف ما لو سلمها الغير لمصلحة قبل المحذور
 عليها اسفلت لومات نفسها ورأى الولي خلافه فبني كما قال شيخنا أن يكون له الرجوع وان وطئت (ولو
 بادر) الزوج (فسلم) المهر (فلتمكن) زوجها وجوباً بالاطلبة لانه فعل ماعليه (فان امتنعت) أى الزوجة
 من تمكين زوجها (بلا عذر) منها (استرد) المهر منها (ان قلنا) بالرجوع (انه يعبر) على التسليم أولاً لانه
 لم يتبرع أما اذا قلنا بالراجح وهو أنه لا يجبر أولاً لم يتردد لانه تبرع بالبادرة فكان كنجيل الدرس المؤجل
 * (تنبيه) أهمل المصنف محل التسليم وهو منزل الزوج وقت العقد كذا ذكره فى التنبيه فان انتقل عن

بالاعتدال فرائدا المنة عليه فلو تزوج رجل بفترة امرأه بالشام سالت نعمة المرأة ان يجعل الفدية فان
 طلبها الى مصر فنفخت من الشام الفقرة عليها ثم من غزة الى مصر عليه وحل ثلثه فؤدة الطاريق من الشام
 الى غزة أم لا قال الحنطاني في فتاويه نعم وسكن الرويات فيسب وجهين أحدهما ما قبلنا من اخرجت يامره
 والثاني لان تمكينه انما يحصل بفترة وهذا اوقيس وأما من غزة الى مصر فله ولوطا بزوج تسليها
 فادعى لولي موتها ونكح الزوج صدق الزوج بينهما حتى لا يسلم الله ويكف الولي اقامة اليتيم فيها
 ولا يلزم الزوج مؤنة تجهيزه لان الأصل بقاءه الحلية (ولو استعملت) هي أولها (للتطهير ونحوه) كزنا ومغ
 وشعرانة وشعرانها (أهوات) وجوبا على الاظهر ولو قبضت المهر وقيل فمعاها (ما برأه قاس) كيوم
 أو يومين سواء أ كانت طاهرا أم حائضا أم نفساء (ولا يجاوز ثلاثة أيام) بياها بالإن العرض من ذلك
 يعمل فيه اولان اقل الكبير واكثر القليل (لا يقطع حيض) أو نفاس فلا يعمل لذلك بل تسلم لزوج
 حائضا ونفساء لانما يحصل للاستمتاع في الجملة وانما قد نزع عنه كالفقرة والرفقة قال الغزالي اذا علمت
 من عاتده انه يمشيها في الحيض فاما الامتناع من مضاجعته ولو كانت مدة الحيض لا تزيد على مدة الامهال
 في تنظيف ونحوه أمهات كجاءه في التهمة (ولا تسلم صغيرة) لا تختمل الوطء (ولا مريضة) ولا من هم احوال
 تنضرب بالوطء (حتى يزول مانع وطء) لانه يحمله فرض الشهوة على الجماع فتضربه (تسبه) و
 هل اطلاقه موقوف الزوج أو أهله ولا مؤنه حتى تختمله وهو الاصح المذموم كجاءه الاذرى وقبره
 وجزم به الامام والمتولي وان كان ثقة اذا لا يؤمن من هيبت الشهوة وقال البغوي يجب الثقة في المريضة
 دون الصغيرة وجرى عليه ابن المقرئ والمراد كراهة التمسك به في الروضة كصاها في الصغيرة ومساها
 المريضة ويحرم وطء من لا تختمل الوطء امقرأ وجنون أو مرض أو هزال أو نحو ذلك لتضرر هابه وغفل حتى
 تطبق فلو سلمت له صغيرة لا توطن لم يلزم تسلمها لانه تمسك بالاستمتاع لا بالعانة واذا تسلمها لم يلزم تسليم
 المهر كالفقرة وان سلمها عالميا بما هو أو جاهلا في استرداده وجب ان أوجهه ما عدم الاسترداد كما يؤخذ من
 كلام الشيخين ولو سالت اليه المريضة أو الصغيرة لم يجز له الامتناع كالجس له أن يخرجها من داره اذا مرضت
 ويجب عليه نفقة فان خافت الخيفة الانفصال لو وطئت له بالزوج لم يلزمها التمسك من الوطء فيمنع
 بغيره أو يماق ولا فسخه بذلك بخلاف الرق أو القرن فانه يمنع الوطء مالمقا والنفقة لا تمنع وطء تخفيف
 مثلهما وليست بعيب أيضا ثم ان أعضاها كل أحد فله الفسخ لانه حبيث كالرق ومن أفضى امرأته بوطء
 امتنع عليه العود حتى تبرأ فان ادعى الزوج البرء وأنكرت أو قال ولي الصغيرة لا تختمل الوطء وأنكر الزوج
 عرضت على أربع أسوة ثقات فيها أو رجلاي محرمين للصغيرة أو عسوجي ولو ادعت الصغيرة بقاء أم بعد
 الانساق وأنكر الزوج صدقت بينهما الا انه لا يعرف الامتها (ويستقر المهر) على الزوج (بوطء) ولو في الدبر
 بنته ببسطة أو تدرها من معاوعها سواء أوجب بشكاح أو فرض كفي المفوضة (وان حرم الوطء
 كحائض) لاستيفه عقابه والقول قول الزوج في الوطء بينهما فان قيل لا بدني الاستمرار مع الوطء من
 قبض العين لان المشهور أن الصداق قبل القبض مضمون ضمان عقد كالمبيع فكما قالوا ان المبيع قبل
 التمسك غير مستقر وان كان الثمن قد قبض فكذلك الصداق أوجب بان المراد بالاستمرار ههنا الا من من
 سقوط كل المهر أو بعضه بالتشعير وفي البيع الا من من الانفساخ والمبيع اذا تلف قبل التمسك انفسخ البيع
 والصداق المعين اذا تلف قبل القبض لم يسقط المهر بل يجب بدل البضع وهو المثل على ضمان العدة
 وبدل العين على ضمان اليد فاتفق البايان وتمثل المهر المسمى وهو المثل لكن بشرط لتقرر المسمى
 بوطء أن لا يحصل انفاسخ النكاح بسبب سابق على الوطء فلو فسخ بعيب سابق على الوطء سقط المسمى
 ووجب مهر المثل (فرع) قد يسقط المهر بعد استقراره كالأشترت الحررة زوجها بعد النكاح
 والصداق بان فانه يسقط في أحد وجهين لانه لا يجب للسيد على عيده مال والصحيح انه يبقى في ذمته وان

لم يثبت للبيد على عبده دين ابتداء لان النكاح اذرى منه (و) يستقر المهر أيضا (بوت أحدهما) قبل
المهر في النكاح الصحيح لاجتماع العداية رضى الله عنهم ولانه لا يبدل بالنكاح بدليل النكاح وانما
دون ابتداء ونهية العقد كسقياء المعقود عليه بدليل الاجارة * (تنبيه) * دخل في كلامه الموقوف أحدهما
الاخر ولكن تقدم أن الامة لو قبلت نفسها أو قتلها سبدا وقتلت الامة أو الحرز رجعا قبل المهر ولم
يستقر المهر في حصة منته وخرج ولو طوع والموت غيرهما فلا يستقر بمباشرة عيادون الفرج ولا باستدخال منى
ولا بإزالة بكارة بغير آلة الجماع و (لا يتخلو في الجدي) لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن الآية
والمراد بالمس الجماع وكل لا يتحقق ذلك ما لو طوع في سائر الاحكام من حد وغسل ونحوهما والتسليم
يستقر بالخلوة في النكاح الصحيح حيث لم يكن مانع حسي كرق ولا شرعي كقبض لانما احبنا من الامة
فان قيل يدل اوصافنا ما رواه الامام أحمد بن زرار بن أبي أوفى أنه قال قضى الخلفاء الراشدون المهديون
أن من أفلق بابا أو رضى ستره فقد وجب المهر ووجب العدة أجيب بان هذا مقطع لان زرار لم يدرك
الخلفاء عرضى الله تعالى عنهم أما النكاح الفاسد فلا يستقر بمقتضى ما (فرع) * لو اعتق مريض أمته
التي لا يملك فيسرها وتزوجها وأجازت الورثة العتق استمر النكاح ولا مهر فانه في البيان وبين وجهه
في شرح التنبيه

* (فصل) * في المداق الفاسد وما يد كرمه لو (نكحها بنكحها أو حر أو موصوب) سواء أشاء إليه
ولم يصفه كأصدق ذلك هذا أول يشر ووصفه بما ذكر أو بغيره كعصير أو رقيق أو مملوكه (وجب مهر المثل) في
الانظر لصفة النكاح وفساد التسمية بانها تكون مالا في الأول والثاني وملاك الزوج في الثالث (وفي قول
قبيته) أي قيمة ما ذكر بان يقدر الخمر عصيرا لكن يجب مثله والحر رقيقا والمغصوب مملوكا لكن المغصوب
المثلي يجب مثله فلو عسر بالبدل كان أولى انك تدفع المحر في ذلك مع ان الرائي أن ذكر على الغزالي التعبير
بالقيمة ثم وقع فيه في المحر ما إذا أشار اليه مع الوصف كأصدق ذلك هذا الحر ووجب مهر المثل قطعا كما قاله
الاكثرين * (تنبيه) * هذا في أن نكحتنا أما أن نكح الكفار فكل ما اعتقدوا صحة صداقه يجري عليه حكم
الصحيح كما مر ونصيرهم المثل بالحر والحر يقتضي أن يحمل ذلك فيما يقصد أما اذا لم يقصد كالم
والخسرات لم يأت ذلك فيه بل تكون كلفوضة وهو قياس ما ذكره في الخلع انه اذا خالعهما على ذلك يقع
رجعا لانه لا يقصد بحال فكأنه لم يطمع في شيء لكن صرحوا بانها لا فرق وقرق بين البايين بان مقصود
النكاح الوطع وهو موجب للمهر بخلاف الخلع فان مقصوده انفرقة وهي تحصل غالبا بدون عرض (أو)
نكحها (بمملوك ومغصوب) مثلا (بطل فيه وصف في المملوك في لاظهر) هما قولان تفريق الصفة
في الابتداء وسبق في البيع الكلام عليهما (وتخصر) الزوجة اذا كانت جاهلة بين فسخ الصداق واجازته
لان المسمى بنها لم يسلم لها (فان فسخت فمهر مثل) يجب لها (وفي قول قبيتهما) هما القولان الماران
وكان الاولى أن يقول بدلهما الماسر (وان أجازت فلهما مع المملوك حصة المغصوب من مهر مثل) لها
(بحسب قيمتهما) عليا بالتوزيع فلو كانت مثلاما ثوبا لساوية بينهما أخذت نصف مهر مثل من قيمة
المغصوب (وفي قول قبيته) أي المملوك ولا شيء لها مع بناء على أن المشتري يحيز بكل الثمن فيما اذا خرج
بعض البيع مستحقا (ولو قال) شخص (زوجتك بتي) فلا تة (وبعتك ثوبا) هذا مثلا وهو ولى
مالها أو أذنت له (بهذا العبد مع النكاح) جزاؤه وجهه شاذ بعدم الصحة (وكذا المهر والبيع في
الانظر) هما القولان في الجمع بين عقدين مختلفي الحكم في صفة واحدة لان بعض العبد من وبعضه
صداق فان قيل هذه المسئلة سرت في آخر باب المناهي فهي مكررة أجيب بانها ذكرت هنا زيادة على
ما تقدم وهي افادة تصوير جمع الصفة بيعا ونكاحا (ويوزع العبد) المذكور أي قيمته (على) قيمة
(الثوب ومهر المثل) فان كان المهر مائة مثلا وقيمة الثوب كذلك فنصف العبد صدق ونصفه ثمن الثوب

فان ملغها قل المخلول وجع اليه نصف الصداق وهو ربيع العبد وتقدم في تفريق البعثة انه يشترط
في التوزيع كون حصة النكاح مهر مثل فان كانت أقل وجب مهر المثل جزوا ومقابل الاظهر بان لا يتم ما
وجوب مهر المثل (تنبيه) * أشار بقوله ثوبها الى اشتراط كون ذلك الصداق ومابعه لشخص
واحد فان قال زوجتك بنتي وبعثك ثوبها هذا المثل يصح البيع ولا الصداق كبيع عبيد جميع
بثمن واحد ويصح النكاح بمهر المثل (فرع) * قال في الام لو قال زوجتك بنتي وامسكتك هذه المائة من
مالهم اتين المائتين المتين لك فالبيع والصداق باطلان لانه من قاعدة مدعوة وان كان أحد العوضين
دنانيره اذ غايته أنه جمع بين صداق وصرفه وهو لا يمنع الصحة (ولو نكح) امرأة (بالف على أن لا يها)
ألفا (أو ان يعليه ألفا فالذهب فساد الصداق في الصورتين لانه جعل بعض ما التزمه في مقابلة
البضع لغير الزوجية (وجوب مهر المثل) فيه حال الفساد المسمى والطريق الثاني فساد في الاولى دون
الثانية لان لغنا الاعطاء لا يقتضي أن يكون المعلى (الاب) (تنبيه) * هذا اذا قرئ به عليه بالمائة من تحت
أى يعلى الزوج أباهما ألفا فان قرئ بالمائة من فوق أى يعلى المرأة أباهما ألفا فهو وسددها منها لا يها
(ولو شرط) أحد الزوجين (تخيلا في النكاح بطل النكاح) لان النكاح مبناه على الزوم فشرط
ما يخالف قضيه يمنع الصحة فان شرط ذلك على تقدير عيب مثبت للتخيلا قال الزركشي ينبغي أن يصح لانه
تصريح بمقتضى العقد اه وهو مخالف لاطلاق كلام الاصحاب (أو) شرط أحد الزوجين تخيلا (أو)
المهر فالظاهر صحة النكاح لان فساد الصداق لا يؤثر في النكاح (لا المهر) فلا يصح في الاظهر بل يفسد
ويجب مهر المثل لان الصداق لا يشتمل على عوض بل فيه معنى التحلة فلا يليق به الخيار والمرأة لم ترض بالمسمى
الا بالخيار والثاني يصح المهر أيضا لان المقصود منه المال كالبيع فيثبت له الخيار والثالث يفسد النكاح
لفساد المهر أيضا (وسائر) أى باقى (الشروط) الواقعة في النكاح (ان وادق) (الشرط فيها) (مقتضى)
عقد (النكاح) كشرط النفقة والقسم (أو) لم يوافق مقتضى النكاح ولكن لم يتعلق به عرض) كشرط
أن لا تأكل الا كذا (لغا) هذا الشرط أى لا تأثير له في الصورتين لانتفاء فائدته (وهو النكاح
والمهر) كما في نظيره من البيع (وابسالف) الشرط مقتضى عقد النكاح (ولم يخل بمقصوده الاصل)
وهو الوطء (كشرط أن لا تزوج عليها أو) أن لا نفقة لها مع النكاح لعدم الاختلال بمقصوده وهو الوطء
(وفسد الشرط) سواء كان لها كالمثل الاول أو عليها كالمثل الثاني لقوله صلى الله عليه وسلم كل شرط
ليس في كتاب الله فهو باطل (و) فسد (المهر) أيضا لان الشرط ان كان لها فلم ترض بالمسمى وحده
وان كان عليها فلم يرض الزوج ببذل المسمى الا بعد سلامة بشرطه وليس له قيمة ما يرجع اليها وجب
الرجوع الى مهر المثل (وان أدخل) الشرط بمقصود النكاح الاصل (كان) شرط أن (لا يها) هذا الزوج
أصلا أو ان لا يهاها لامرأة واحدة مثلا في السنة أو ان لا يهاها الا ليل فقط أو ان لا يهاها الا ليل فقط (أو ان يهاها) (أو)
ولو بعد الوطء (بطل النكاح) لانه ينافي مقصود العقد باطله ومثله ما اذا شرط ان يطلق مكررة فقد
ذكره في الكلام على التحليل ولو شرط هو أن لا تزوج أو انه لا يرضها أو انها لا يرضها لا يتوارثان أو ان النفقة
على غير الزوج بطل أيضا كما قاله في أصل الروضة عن الحنابلة وجوز عليه ابن المقرئ وصحح الباقيين الصحة
وبطلان الشرط (تنبيه) * ما جرى عليه المصنف من البطلان فيما اذا شرط عدم الوطء وهو ما صححه في المحرر
وفي الشرح الصغير أنه الاشبه والذي صحه في الروضة وأصلها وتصحيح التنبيه فيما اذا شرطه الزوج الصحة
لانه حق فله تركه والنكاح عليها وهذا هو الذى عليه الجمهور كما قاله الاذرى وغيره وقال في الجرائد
مذهب الشافعي فان قيل ان شرط أحدهما شرطا فان لم يساعد صاحبه لم يتم العقد وان ساعده فالزوج
بالمساعدة تارك لحقه فهل كانت مساعدته كشرطه وهى بالمساعدة مانعة حقه فهل كانت مساعدته
كشرطها أجيب بان اذا جعلناه كلابتداء من كل منهما فقد وجد ما يقتضى الصحة وما يقتضى البطلان ورجح

جانب المبتدئ لقوة الابتداء وبناء الجواب عليه وأحيل عليه الحكم فقط لدفع التعارض ويستثنى من
 البطالان بترك الوطء المأفوس من احتمالها الجماع فانه لو شرط في العقدان لا يباطأ هالم بمال العقد لانه من
 قضيته وكذا لو لم تحتمله في الحال فشرط أن لا يباطأ هالم الى الاحتمال قاله البغوي في فتاويه والظاهر كقوله
 الاذرى انه لو علم أنها سارت فقام أو قرناه وشرطت عليه ذلك انه لا يضر قطعا قال الاذرى وليتظر فيما اذا كانت
 مخيرة وحسنا وطأها وشرطت تركه فيشتمل ان يقال بفساد النكاح لان الشقة معتموق ويحتمل خلافه لان
 الظاهر ان العلة الزمنية اذا طالت دامت اذ وهذا الظاهر (ولو نكح) شخص (نسوة) أو امرأتين معا بهر كان
 زوجه بين جدهن أو معتقهن أو وكيل عن أوليائهن أو اختلغن على عوض واحد (فالاظهر فساد المهر)
 والعوض للجهل بما يخص كل واحدة في الحال (ولكل مهر مثل) المهر والثاني يصح ويوزع على مهر
 أمثالهن أما النكاح والبيونة فيصحان بخلاف (تنبيه) * يؤخذ من قوله واسلك مهر مثل أنه لو زوج
 أمته من عبد بهر واحد أنه يصح وهو كذلك لان المهر في نكاح أمته للسيد وهو متحد (ولو نكح) الولي
 (اطفل) أو مخنون (بفوق مهر مثل) من مال الطفل أو المخنون (أو أنكح بنتا) بوحدة أو ثلثة فبنو ساكنة
 فثلاثة فوقية بخطه (لا بنتا) (رشيدة) كالمجنونة والصغيرة والسفينة (أورشيدة بكر بلاذن) في النقص
 من مهر (بدونه) أي بدون مهر المثل وليس المراد بلاذن منها لولها في تزويجها لان الكلام في البكر
 التي لا يحتاج في انكاحها الى اذن وسيأتي الكلام فيمن يحتاج الى اذنها في النكاح (فسد) كل (المسمى)
 لان الولي مأمور بالحفاظ وهو منتف اذا الزيادة في الاولى والنقص في الثانية خلاف المصلحة (والاظهر صحة
 النكاح مهر مثل) كفي سائر الاسباب المفسدة للصدائق والثاني لا يصح لفساد المهر بما ذكر ويحل تصحيح
 الاول اذا كان مهر مثلها يليق به ولو نكح شريفة يستغفر مهر مثلها ماله فقياس ما صححه في السفينة أنه
 لا يصح هنا أيضا لانه على خلاف المصلحة نية عليه الزكشي (تنبيه) * ما حرم به ههنا من فساد المسمى
 جميعه لا ينافي ما رجاء في نكاح السفينة من فساد الزائد منه دون جميعه لان السفينة متصرف لنفسه فقصر
 الفساد على الزائد والولي متصرف على غيره ففسد جميعه أما اذا عقد الولي لموليها بأكثر من مهر مثل من
 مال نفسه فانه يصح بالمسمى عينا كان أو دينه لان المجهول صدق المثل يمكن ماسكلا بمن حتى يفوت عليه والتبرع
 به انما حصل في ضمن تبرع الاب فلا تاتي فات على الابن وزمه مهر مثل في ماله وهذا ما قطع به الغزالي وغيره
 وهو أو جهه بما رجحه المتولي وغيره من فساد لانه يتضمن دخوله في ملك الابن ثم يكون متبرعا بالزائد لما
 يترتب على ذلك من المخذور السابق ولا يصير الاب بالعقد لموليها ضامنا للمهر والنفقة فان قيل تركيب
 عبارة المصنف غير مستقيم فان من قواعد العربية أن لا اذا دخلت على مفرد وهو صفة اسبق وجب
 تكرارها كقوله تعالى انها بقرة لافاوض ولا بكر وقوله تعالى زيتونة لشرقية ولا غريبة أحجب بأن
 لا ههنا اسم بمعنى غيره فظاهر اعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف وسبق الكلام على ذلك
 في كتاب الطهارة (ولو توافقوا) أي الولي والزوج والزوجة اذا كانت بالنفس وقد لا يحتاج الى موافقتها
 أو تكون غير مكلفة فيكون المراد الولي والزوج (على مهر) كائنه (سرا) وهو لغة ما طلع عليه شخص
 واحد (وأما نوازيادة) كائنين (فالمذهب وجوب ما عقده) اعتبارا بالعقد لان الصدائق يجب به
 سواء كان العقد بالاذل أم بالاكثر وعلى هاتين الحالتين جلوا نص الشافعي في موضع على أن المهر مهر
 السر وفي آخره على أنه مهر العلانية والارريقة الثانية تحكي قوانين في الحالة الثانية ومنهم من أثبتهما في
 الحالة الاولى أيضا قال ابن القاسم وهذه المسئلة تنبئ على ثلاث قواعد في كل منها خلاف الاولى الاصطلاح
 الخاص هل يرفع الاصطلاح العام والثانية أن الابهام في الشروط هل يؤثر فيها والثالثة أن الشرط قبل
 العقد هل يلحقه ولو اتفقت على تسمية الالف بالفين فان عبروا بهما عنها وعقدوا بهما لزم الجريان اللفظ
 الصريح بهما أو عقدوا بهما على ان لا يلزم الالف صح النكاح بهر المثل لفساد الشرط (ولو قالت)

رشيدة (لواها) غير المجهول الذي يحتاج الى اذن (ورقني) بالعقد مع (بطل السكاح) للنفقة وفي قول من الاربعة الثاني يصح مهر المثل وأهم البطلان بطريق الاولى فيما اذا زوجها بلا مهر أو ما لا أو سكت عن المهر سواء أزوجها بنفسه أم بوكيله (أو ما طلعت) بأن سكت عن المهر (مقص عن مهر مثل ابل) السكاح لان المطلق يحول على مهر المثل وقد نقص عنه (وفي قول يصح مهر المثل) اذ ليست الخلافه مريجة (فان الاطهر صحة الكاح في الصورتين) المذكورتين (بمهر المثل وأنه أعلم) كما ان الاشباب المفردة للصدقات ولو كانت سفينة وسعى دون تسميتها ولكنه كان زائدا على مهر مثلها قال الباقي في التدوير عيني أن لا يصح الزائد عليها ولم يدكره ولو طرد في الرشيدة لم يعد له لغيرهم لم ينعروا الى ذلك مع وجود الرجوع الى مهر المثل لانه المرد * (تنبيه) * حرت عادة الاولياء تزوج المهر ورجل وينبغي كما قال الزركشي الصحة عند المصلحة لتفصيل كفه ولكن لا يساهى حتى يأخذ على الصدقات رها كذا نقول منفعة البضع بلا مقابل في الحال ولو زوجها بعرض أو بعين نقد الباد قال في البيان الذي يقتضيه القياس ان كان الولي يجبرها على غير مكففة مع ان كان ذلك مهر مثلها فان كان غير مجبر وغبرها كم أو مهر مكففة لم يصح ذلك المهر الا أن يكون بآدمها فان كان الحاكم وهي بمجونة ورأى أن يزوجها بشئ من العرض وقيمته قدر مهر مثلها صح ذلك

* (مصل) * في التفويض مع ما يدكره وهو جعل الامر الى غيره ويقال الاهمال ومنه لا يصلح المامس موصى وهو قسمان تفويض مهر كقولها الولي زوجهني بما شئت أو شاء فلان وتفويض بضع وهو المراد ما دسميت المرافعة بفسر الواو لتفويضها أمرها الى الزوج أو الولي بلا مهر أو لانها أهملت المهر ومفوضة بفتحها لان الولي يزوج أمرها الى الزوج قال في البحر والفتح أقصع اذا (فان رشيدة) بكر أو ثيب لواها (زوجي بلا مهر فزوجه) الولي (وثني المهر أو سكت) عنه (ففي تفويض صحيح) لان حقيقة التفويض شرعا لئلا السكاح من المهر وقد وجد وسبأني حكمه وظاهر كالمهر لهما لو فأت زوجي وسكت عن المهر أنه ليس بتفويض وهو كذلك كل رجه في الشرح الصغير ونقل الأمام الاتفاق عليه لان السكاح يعقد بالمهر غايبا فيحصل مطلق الاذن عليه وقال في المباحات انه تفويض وان الشاعى نص عليه نصا قاطعا اه وائس كما ادعى والنص الذي ذكره ايس قاطعا بل يحتل جدا كجب عليه الاذرى * (تنبيه) * قضية اطلانه في المهر أنهم لو قالت زوجتي بلا مهر في الحال ولا عند الدخول ولا غيره يكون تفويض صحيحا وهو أحد وجهي قال الاذرى انه الذي يقتضيه ابراهيم والعراقي كما قاله بعض الاثمة وهو المذهب اه ولو عبر المصنف بمطابقة التصرف لكان أولى اذا صح أنهم لو سكت ولم يجبر عليها كانت كرشيدة في التصرف * (فرع) * لو زوجها بمهر المثل من نقد البلد وقد أذنت أن يزوجها بلا مهر صح المسمى أو زوجها بدونه أو بعين نقد البلد وهو تفويض كما في الحاروي ورجح الشيخان تبعه للبعوى وان قال الزركشي انه يجب كفاؤه اين الرقعة ولو تكفها على أن لا مهر ولا نفقة لهما أو على أن لا مهر لهما أو يعلى زوجها ألما وقد أذنت بذلك فمفوضة فلا يلزم شئ بالعقد وان تزوج الزركشي الشيخين في ذلك وقال ينبغي أن يجب مهر المثل بالعقد (وكذا لو قال سيدامة) غير مكتوبة (زوجتك بلا مهر) وهو تفويض صحيح لانه المستحق للمهر فأشبهه الرشيدة * (تنبيه) * ظاهر كلامه أن السيد لو سكت عن ذكر المهر لا يكون تفويضاً وليس مراداً فقد نص في الام على أنه تفويض وحكمه الراعي عن الاصحاب لان سكوته عنه في العقد يشعر برضاه بدونه بخلاف اذن المرأة لولي فانه يحول على ما يقتضيه العرف والشرع من التصرف لها بالمصلحة أما المكتوبة كطبة صحيحة فحكمها مع السيد في التفويض كالحرة كما قاله بعض المتأخرين (ولا يصح تفويض غير رشيدة) لان التفويض تبرع وابتست من أهله نعم يستفد به الولي من السفينة الإذن في تزويجها (وإذا جرى تفويض صحيح) وقد قدم

تعريقه (فلا يظهر أنه لا يجب) على الزوج المدة فوضه (شيئاً) أي مهر (بنفس العقد) اذ لو وجب له لتسلم
بالملاق قبل الدخول كالسهم الصحيح وقد دل القرآن على أنه لا يجب إلا المتعة والثاني يجب به مهر المثل اذ لو لم
يجب به لما استقر بالموت (تنبه) لو عبر عنه كقدرته بدل شيء كان أولى اذ العقد أوجب شيئاً وهو
ما سكنه المطالبة بأن يفرض لها كسباً يأتى أما التفويض الفاسد ففقيه هو مثل بنفس العقد وعلى الاظهر
(فان وطئ) المدة فوضه (فهر مثل) يجب لها وان اذنت له في وطئها بشرط أن لا مولى لان الوطء لا يباح بالباحة
لما فيه من حق الله تعالى ويستثنى من ذلك صورتان الاولى اذا زوج أمته بعبد ثم أعنته ما أو باعها وما قبل
الدخول ثم وطئها الزوج فلا مهر لها كما قاله الرافعي قبيل الصداق لانه استحق وطاً بلامه المهر الثاني من
نكح في الكفر فوضه ثم أسلم ولو قبل الوطء واعتادهم أن لا مهر فوضه بحال ولا يستحق مهر بوطئها
لانه قد سبق استحقاق وطء بلامه كذا كرام في الروضة وأصلها في نكاح المشرک فان قيل يخالف هذا ما ذكره
الرافعي من النكاح أنه لو نكح ذمي ذميمة على أن لا مهر لها وترافعا النكاح كما يحكمنا في المسلمي وخزمه في
الروضة فاذا أوجبناه فيها اذ لم يسلم مع اعتقادها عدمه فكيف لا توجبها اذا أسلمنا أوجب بأن في نكاح
المشرک في الحربين وما هنا في الذميين كما صرح به في التصوير المذکور لا التزام الذي أحكام الاسلام بخلاف
الحربي (وبعتبر) مهر المثل في المدة فوضه (بحال العقد في الاصح) لانه مقتضى الوجوب بالوطء والثاني
بحال الوطء لانه وقت الوجوب والاول بعده في المحرر والشرح الصغير ونقله الرافعي في سرائر العتق عن
اعتبار الاكثر من سكن الذي صحه في أصل الروضة ونقله الرافعي عن المعتبرين وجرى عليه ابن القري وهو
المعتمدان المعتبر أكثر هو مثل من العقد الى الوطء لان البضع دخل بالعقد في ضمانه واقترب به الاتلاف
فوجب الاكثر كالمقبوض بشرط فاسد فان قيل في كلام الرافعي تناقض في النقل أوجب بان المعتبرين هنا غير
الاكثر من ذلك (ولها) على الاظهر السابق (قبل الوطء) طالبة الزوج بأن يفرض (لها) (مهوراً) لتكون
على بصيرة من تسلم نفسها واستشكل ذلك الامام باننا اذا قلنا يجب مهر المثل بالعقد فبما معنى التفويض وان
قائلا لا يجب بالعقد شيء فكيف تعالاب بالايجاب لها ومن طمع أن يطوع على الاشكال بما هو بين طاب
مستحسلاً والمطامع على الحقائق هو الله تعالى اه وأجيب بان الصحيح انهما ملكت أن تعالاب بمهر المثل كما
عرفت الاشارة اليه (و) لها أيضاً (حبس نفسها) عن الزوج (ليفرض) لها (مهوراً) (لما امر) (وكذا) لها
(حبس نفسها) (التسليم المفروض) (الحال في الاصح) كالسهم في العقد والثاني لانها ما سمحت بالمهر فكيف
تضايق بتقديره أما المزوج فليس لها حبس نفسها الله كالسهم في العقد (وبشرط رضاها بما يفرضه الزوج)
لان الحق لها فان لم ترض به فكأنه لم يفرض وهذا كما قال الاذري اذا فرض دون مهر المثل أما اذا فرض لها
مهر مثلاً حالاً من نقد البالد وبذلك هو اوصد فنته على أنه مهر مثلاً فلا يعتبر رضاها لانه عتبت وتعتت ويحمل
كلام الاصحاب في مواضع على غير ذلك حتى لو طلقها قبل الدخول استحققت مائة (لا) بشرط (علمها) أي
الزوجان حيث تراضيا على مهر (بتقدير مهر المثل في الاظهر) لانه ليس بدلائمه بل الواجب أحدهما والثاني
بشرط علمها بتقديره بناء على انه الواجب ابتداء وما يفرض بدل عنه (تنبه) محل الخلاف فيما قبل
الدخول أما بعده فلا يصح تقديره الا بعد علمها بتقديره ولا واحد لانه قيمة مستهلك قاله الماوردي (ويجوز
فرضه وتبيل) بالتراضي (في الاصح) كيجوز تأجيل المسمى ابتداء والثاني لابناء على وجوب مهر
المثل ابتداء ولا مدخل للتأجيل فيه فكذا بدله (و) يجوز بالتراضي فرض مهر (فوق مهر مثل) سواء أكان
من جنسه أم لا لانه ليس ببذل (وتبيل لا) يجوز (ان كانت من جنسه) أي المهر بناء على أنه بدل عنه فان
كان من غير جنسه كعرض تزيد قيمته على مهر المثل فيجوز قبله لان القيمة ترتفع وتنخفض فلا تحتق الزيادة
* (تنبه) قد يفهم تغييره بفوق أنه لا يجوز التنصص عن مهر المثل وليس مراداً بل يجوز بالانحلاف
كما قاله الامام (ولو امتنع) الزوج (من الفرض) لها (أو تنازعاً فيه) أي قدر المفروض أي كم

يفرض (فرض القاضي) لان منصبه فصل الحصوات (نقد البلد حالا) كقبي قيم المثلقات لا مؤجلا ولا بغير نقد البلد وان وضعت بذلك لان منصبه الالتزام بمالك حال من نقد البلد ولها اذا فرضه سالا متأخر قبضه لان الحق لها ولو جرت عادة نساءها ان ينكحن بزوج قبل او بعد ان قبضه مؤجلا وبه حال لم يؤجله الحاكم بل يفرض حالا وينقص للتأجيل بقدر ما ياتي بالاجل وعن الصميري لو جرت عادة في ناحية بفرض الثياب وغيرها عرضا اذ ذلك اه وقياس ما مر أنه يفرض نقد او ينقص لذلك بقدر ما ياتي بالعرض (قلت ويفرض مهر مثل) بلا زيادة ولا نقص لانه قيمة البضع ودفعها للضرر من الجانبين نعم تغتفر الزيادة والنقص اليسير الواقع في محل الاجتهاد الذي يحتمل مثله في قدر مهر المثل * (تنبيه) * قبضة كالم الشيعي منع الزيادة والنقص وان رضى الزوجان وهو كذلك لان منصبه يقتضي ذلك ثم ان شاء الله - وذلك فعلا ما شاء واستار الاذرى الجواز (ويستترط علمه) أى القاضي (به) أى مهر المثل (والله أعلم) حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه الا بالتفاوت اليسير ولا يتوقف ما يفرضه على رضاها لانه حكم منه (ولا يصح فرض أجنبي من ماله في الاصح) لانه خلاف ما يقتضيه العقد والثاني يصح كإحدى الصدقات من لزوج بغير اذنه * (تنبيه) * محل الخلاف اذا لم يأذن الزوج للأجنبي والا يجوز قطعاً كما صرح به في الدسائر * (فروع) * لا يصح ابراء المفوضة عن مهرها ولا إسقاط فرضها قبل الفرض والوطء فبهما أما لا قبل فلانه ابراء عمال يجب وأما الثاني فإسقاط زوجة المولى - فبها من مطالبة زوجها ولا يصح ابراء عن المتعة ولو به الطلاق لانه قبل الطلاق ابراء عمال يجب وبعبارة ابراء عن مجهول ولو فسد المسمى وأبرأت عن مهر المثل وهي تعرفه مع والا فلا ولو عات أنه لا يزيد على ألفين وتثبت انه لا ينقص من ألف فأبرأت زوجها من ألفين نفذ وهذه حيلة في الابراء من المجهول وهي أن يبرئ من له عليه دين لا يعلم قدره من قدر به علم أنه أكثر مما عليه عليه (والفرض) أى المفروض (الصحيح كسمى) في العقد (فيشمل بطلاق) بعد مقدو (قبول وطء) سواء كان الفرض من الزوجين أو من الحاكم لمعوم قوله تعالى وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم أما المفروض الفاسد كمر فلا يشترط به مهر المثل ولا عبرة به بعد إخلال العقد عن الفرض بالكافة بخلاف فاسد المسمى في العقد لعدم إخلاله العقد من العوض (ولو طلق) الزوج (قبل فرض وطء فلا شـ طار) المفهوم الاتية والمراد أنه لا يجب لهاتين من المهر ولها المتعة كما سيأتي آخوالباب (وان مات أحدهما) أى الزوجين (قباهما) أى الفرض والوطء (لم يجب مهر مثل في الاظهر) كالسالك (قلت لا يظهر وجوبه والله أعلم) لانه كالوطء في تقرير المسمى فكذا في إيجاب مهر المثل في التفويض ولان بروع بنت واشق نكحت بلامهر فبات زوجها قبل أن يفرض لها فقضى لها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمهر سائما وبالميراث رواء أبو داود وغيره وقال الترمذي حسن صحيح وعاق في الام القول به على صحة الحديث وقل الحاكم في المستدرک عن شيخه محمد بن يعقوب الحافظ انه قال لو حضرت الساذي لقلت على رؤس أصحابه وقلت قد صح الحديث فقل به اه وقد قال به رضى الله تعالى عنه في البيهقي وانما توقف في غيره لعدم صحة الحديث منه اذ ذلك * (تنبيه) * قدمي أنه يعتبر مهر المثل في المفوضة فيها اذا وطئت باكثر مهر مثل من العقد الى الوطء هل هذا كذلك أو يعتبر بحال العقد والموت أو جهة في الروضة وأصلها بالترجع أو جهة أولها لان البضع دخل في ممتلكاته بالعقد وتقرر عليه بالموت كالوطء وقال بعض المتأخرين ينبغي اعتبار الثاني ولما قدم المصنف رحمه الله تعالى وجوب مهر المثل في الصدقات الفاسدة وفي التفويض احتاج الى بيانه بما يرضاه فترجم له بقول فقال

* (فصل) * أى في ضابطه ذلك (مهر المثل ما يرغب به في مثله) عادة (ووكه) أى مهر المثل (الأعظام نسب) في النسب لوقوع التملنخر به كالكفاعة في النكاح * (تنبيه) * ظاهر كلام الاكثريين

كأنه منصف اعتبار ذلك في العجم كالعرب وهو كذلك لان الرغبات تختلف بالنسب مطلقا ومنع العقاب
والعبادى اعتبار النسب في العجم (فراعى) في تلك المرأة المطلوب مهر مثلها (أقرب من نسب) من
نساء العصابة (الى من نسب) هذه المرأة المذكورة (اليه) كالاحتد وبنت الاخ والعمة وبنت الم لا الجدة
والخالدة أما غير النسبية فيعتبر مهرها بالارصاف الاسمية كقوله الامام * (تنبيه) * ضمير اليه يرجع
الى من الثانية ويراعى في نساء العصابات قرب الدرجة وكونهن على صفتها (فأقربهن أخت لابوين
ثم لاب ثم بنات أخ) لابوين ثم لاب (ثم عمات كذلك) أى لابوين ثم لاب لان المدلى بجهتين مدم على
المدلى بجهة * (تنبيه) * لم يذ كر المصنف بنات الم لابوين ثم لاب ولا يدمنه وكذا بنات أولاد الم وقضية
كلامه أن العمة تقدم على بنت بنت الاخ وايس مراد ابل المراد ترتيب جهة العمومة على جهة الاخوة كما
صرح به الماوردى ولو كان نساء العصابة يبادين هى في أحدهما اعتبر نساء بلدها فان كن بلاد غير
بلدها فلا اعتبار بهن أولى من الاجنبيات في البلد كبحرنا به في الروضة وأصلها وان نوزعنا به (فان فقد
نساء العصابة) من الاصل أمالومتى اعتبرن كالخيانة (ألم ينكحن) أصلا (أو) نكحن لكن (جهل
مهرهن فأرغام) لانهما يعتبر مهرها من تقدم القربى فالقربى من الجهات وكذا من الجهة الواحدة
(بجدات وخالات) لانهن أولى من الاجانب * (تنبيه) * ظاهر كلامه أن الام لا تعتبر وايس
مرادا فقد قال الماوردى يقدم من نساء الارغام الام ثم الجدات ثم الخالات ثم بنات الاخوات ثم بنات
الاخوال وعلى هذا قال الواجب أم أب وأم أم فأوجه ثالثها وهو الاوجه التسوية فان لم يكن في
عصباتهم هى في صفتها كما سأتى كن كالعدم كما صرح به العمرانى وغيره وقال الاذرى في نصوص
الشافعى اشارة اليه قال ابن قاسم فينتقل الى من بعدهن فان فقد نساء الارغام ألم ينكحن أصلا
أو جهل مهرهن اعتبرت بمنزلها من الاجنبيات لكن تقدم اجنبيات بلدها ثم أقرب بلادها لوتعتبر
العربية بعربية مثلها والبلدية ببلدية مثلها والقروية بقروية مثلها والامة بأمة مثلها في خمسة
السميد وشرفه والعتيقة بعتيقة مثلها * (تنبيه) * المراد بالارغام هنا قربات الام لا ذو الارغام
المذكورون في الفرائض لان أمهات الام لسن من المذكورين في الفرائض قطعاً (ويعتبر) مع ما تقدم
(سن) دعة (وعقل) وجمال (ويسار) وفصاحة (وبكارة وثبوبة) وهى مصدر لبست من كالم
العرب (وما اختلف به غرض) كالعلم والشرف لان المهور يختلف باختلاف هذه الصفات وانما لم يعتبر
الجمال وكذا المال في الكفاية لان مدارها على دفع العار ومدار المهر على الرغبات وهذا من عطف
العام على الخاص فيعتبر مهر نسوة شاركتهن المطلوب مهرها في شئ مما ذكر قال الفارقى به مذ كر
ما يعتبر فيها انه يعتبر حال الزوج أيضاً من يسار وعلم وعفة ونحوها قال فلو وجد في نساء العصابة بصفها
وزوجها مثل زوجها فمما ذكر من الصفات اعتبر بهما والا فلا (فان اختلفت) أى انفردت واحدة منهن
(بفضل) أى صفة كمال مما ذكر (أو نقص) عنه (زيد) في مهرها في صورة الفضل (أو نقص)
منه في صورة النقص (لا تقي بالخال) أى حال المرأة المطلوب مهرها بحسب ما يراه الخا كم فالرأى في ذلك
منوط به في قدره باجتهاده صعوداً وهبوطاً وهذا كما قال بعض المتأخرين اذ لم يحصل الاتفاق عليه وحصل
تنازع (ولو ساحت واحدة) منهن (لم يجب) على الباقيات (موافقتها) اعتباراً بانها لم تسم
كانت المسامحة لنقص نسب يفتر الرغبة اعتبرت المسامحة فيه كما في الروضة كأصلها قال ابن شعبة وهذا قد
يعلم من الذى قبله (ولو خفضن) بأن جرت عادتهم بالتخفيف في المهر (للمشيئة) أى الاقارب (فقط)
أو الشريف أو العالم أو الشاب كما قاله الماوردى (اعتبر) ذلك في المطلوب مهرها بالنسبة لمن ذكر
دون غيره * (تنبيه) * لوقال المصنف وعكسه لشمل مسامحة غير العشيرة دون العشيرة كما قاله
الماوردى قال ويكون ذلك في القليلة الدينية ولو كانت النساء المعتبرات ينكحن يؤجل أو يصدق

بعضه مؤجل واحدة حال لم يؤجله الحاكم كما مرّت الإشارة اليه ولكن ينقص ما يليق بالاجل (و) يجب
 (في وطء نكاح) أو ثمره (فاسد ومثل) لاستيفائه منفعة البضع كوطء الشبهة (يوم) أي وقت (الوطء)
 لانه وقت الاتلاف ولا اعتبار بالعقد اذا حرمه لفساده (فان تكرّر) وطء فيمّا ذكر (فهر) واحد
 كما في النكاح الصحيح اذا فاسد كل عقد كصحيحه والشبهة شاملة لكل فاشبهت النكاح ولكن يعتبر
 (في أعلى الاحوال) التي لا موطوءة حال وطئها كأن يطأها بمسحة وهو يلة فيجب مهر تلك الحالة العليا لانه
 لو لم يوجد الا الوطء الواقعة في تلك الحالة لوجب ذلك المهر فالوطأت الباقية اذا لم توجب زيادة لا توجب
 نقصا * (تنبيه) * المراد بالتكرار كما قاله الله يرى ان يحصل بكل وطء قضاء الوطء مع تعدد الاثمة ولو
 كان ينزع ويعود والافعال متواصلة ولم يقض الوطء الا آخر فهور وقاع واحد بالاتلاف أما اذا لم تتواصل
 الافعال فتعدّد الوطأت وان لم يقض وطء (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (ولو تكرّر وطء بشبهة
 واحدة) كان ظن الموطوءة زوجته أو أمته (فهر) واحد في أعلى الاحوال لشمول الشبهة * (تنبيه) *
 لو قال وكذا لو تكرّر الخ لاستغنى عن تعقيد كلامه بأعلى الاحوال ونخص الماوردي الاتحاد بما اذا لم
 يفرم المهر فان غرم ثم وطئ لزمه مهر آخر (فان تعدد جنسها) أي الشبهة كان وطئها بنكاح فاسد ثم
 فرق بينهما ثم وطئها بانفائها أمته (تعدد المهر) لتعدد الوطأت لان تعدد الشبهة كالانكحة * (تنبيه) *
 لو تعددت الشبهة واتحد الجنس كأن ظنّها زوجته وطئها فبان الحال ثم طئها كذلك فوطئها تعدد
 أيضا مع ان الجنس واحد فلو عبر بتعدد الشبهة دون الجنس ليشمل هذه الصورة كان أولى (و) لو
 فقدت الشبهة كما (لو كرر وطء مفصولة أو) وطئ (مكرهة على زنا تكرّر المهر) فيجب لكل وطء
 مهر لاتقضاء الشبهة المحققة بالنكاح والوجوب هنا بالاتلاف وقد تعدد * (تنبيه) * لا بد من تعقيد
 المفصولة بكونها مكرهة على الوطء لان الملاوعة لا مهر لها لانها ابني وحيتئذ لا يظهر وجهه عاقل المكره عليها
 نعم ان طأه وكن اختصت الشبهة بدونه فما يظهر التعدد في حقّه كما قاله الزركشي لانه اتلاف محض
 من جهة بلاشبهة منه ولو تكرّر وطء المفصولة مع الجهل لم يتكرّر المهر فان وطئ مرة على امرأة جاهلا فهور ان
 (ولو تكرّر وطء الاب) جارية ولده ولم يحصل بالاول كما قال الرافعي احوال أي ولم تكن مستولدة لابن
 أو تكرّر (وطء الشريك) الامه المشتركة أو تكرّر (و) طء (سيد مكاتبه) له ولم يجلبها (فهر)
 واحد في الصور المذكورة بالشرط السابق عن الماوردي وعليه نص الشافعي في المكاتبه لان شتم في
 الاعراف والمالك يعمان الوطأت (وقيل) يجب في الصور المذكورة (مهور) بعدد الوطأت
 (وقيل) وهو رأي القاضي الحسين والبخوي ومال اليه السيكي (ان اتحد المجلس فهر) فقط (والا) بان لم
 يتحد (مهور والله أعلم) لاتقضاء كل مجلس عن الآخر أما اذا أحبل الاب جارية ولده بالوطء الاول ولم
 تكن مسولدة لابن ولا يتعدد المهر بالاتلاف لانه اذا أحبلها نصير مستولدة له فتكرّر الوطء انما وقع في
 ملكه بل اذا انزل قبل دخول الحشفة في الوطء الاول لا مهر عليه أصلا لانه اغما وطئها وهي في ملكه وان
 أحبل السيد المكاتبه تخيرت بين المهر والتجيز ونصير حيثئذ لم ولد فان اختارت المهر فوطئها امرأة ثانية
 نصيرت فان اختارت المهر وجب مهر آخر وكذا اثر الوطأت نص عليه الشافعي حكاه في الماهات وقال

هي فائدة مهمة * (تنبيه) * حيث اتحد المهر عند تعدد الوطأت تروى أعلى أحوالها

* (فصل) * فيما يسقط المهر وما يشترطه وما يذ كرمعهما (الفرقة) في الحياة (قبل وطء منها) هو
 متعلق بالفرقة أي الفرقة الحاصلة من جهة الزوجة قبل النحول بها كإسلامها بنفسها أو بالبيعة
 كإسلام أحد أبويها كما حرمه الرافعي في باب المنعة أو فسخها بعينه أو بيعتها تحت رقيق أو إردتها أو
 إرضاعها زوجة له صغيرة (أو) لامن جهتها بل (بسيها) كفسخ بيعها بسقط المهر) المسمى ابتداء
 والمفروض الصحيح ومهر المثل في كل ما ذكر لانها ان كانت هي الطائفة فهي المختارة للفرقة فكانها

أثقلت الموضع قبل التسليم فسقط الموضع كالأثقال المبيع قبل التسليم وإن كان هو الفاسخ بعينها
فكأنما هي الفاسخة فان قيل ينبغي إذا كان اسلامها تبعاً لاسلام أحد الزوجين ان المهر يجب عليه
لإفساده نكاح غيره كيجب على المرزعة إذا أفدت مرضعها النكاح أوجب بانها لو وجب عليه الغرم لنفر
عن الاسلام بخلاف المرزعة وأيضا المرزعة قد تأخذ أجرة مرضعها فيجبر ما غرمه بخلاف المسلم
(تنبيه) قضية الملاق الشفيين وغيرهما فسحقه بعينها لأنه لا فرق بين المقارن للعقد والحادث وهو كذلك
وان قبضه المأوردي بالمقارن وجعل الحادث كالملاق (ومالا) أي والتي لا يكون منها ولا بسببها
(كالملاق) ونخلع ولو باختيارها كأن فرض الطلاق اليها فطلقت نفسها أو علقه بفعلها ففعلت
(واسلامه) ولو تبعا (وردته ولعانه وأرضاع أمه) لها (أو) أرضاع (أمها) له وهو صغير (يشطرها) أي يصف
المهر أماني الملاق فلا شيء وان طلقته من قبل أن تحسوهن وأما الباقي فبالقياس عليه (تنبيهات) *
الأول قوله كالملاق قال الأذري يدخل فيه البائن والرجعي اهـ واعترض قوله الرجعي بأن الكلام فيه ما قبل
الدخول وأوجب بتصوير الرجعة باستدخاله المني الثاني في تعبيره بالأرضاع دون الرضاع إشارة إلى اعتبار الفعل
فلو دبت زوجته الصغيرة وأرضعت أمه لم تستحق الشغار لأنفساهن بفعلها الثالث ذكره الامام مثال لا قيد
فلو أرضعت ابنته زوجة له صغيرة أو أرضعت بنت زوجة زوجها صغيرا لها كان الحكم كذلك الرابع سكت
عن الوارثه ما عمل هو كدتمها فلا يشطره أو كدته فيشطره وجهان صحيح الأول الروياني والنشائي والأذري
وغيرهم وصحح الثاني المتولي والفاروقي وابن أبي عمير وغيرهم وهو أوجه وعبارة الرافعي في المنعة ولو ارثا
معافى وجوبها وجهان كالوجهين في التطاير والاصح المنع فهم الزكشي ان التصحيح راجع للمستثنين
قال شيخنا والظاهر رجوعه للمتنعة فعلمنا ولهذا عبر بالقول بقوله والاصح أنها لا تجب فان قيل لم جعلتم
عليها كدسختها لكونه سبب الفسخ ولم تجب لواعييه كفسخه أوجب بأن الزوج بذل العوض في مقابلة
منافعها فان كانت معيبة فالفسخ من مقتضى العقد اذ لم يسلم له حقه والزوجة لم تبدل شيئا في مقابلة
منافع الزوج والعوض الذي ملكه تسليم فكان مقتضاه أن لا يفسخ لها إلا أن الشارع أثبت لها الفسخ
دفعاً لاضرر عنها فإذا اختارته لزمها رد البذل كالأرثاء وشراؤها زوجها يسقط جميع المهر قال الكمال
ابن أبي شريف لأنه دين لم يقبضه والسيد لا يثبت له على رقيقه مال أما إذا كان عينا أو ديناً وقبضته
وأداء العبد من كسبه أو أداء عنه السيد من ماله فإنه يرجع إلى السيد ولو اشتراها تشطر ولو طلقها على أن
لا تشطر لغا الشرط كالأعتق ونفي الولاء يخرج بقيد الحياة الفرق بالموت لسائر من أن الموت مقرر للمهر
ومن صور الموت مال أو مسخ أحدهما جحراً فان مسخ أحدهما حيواناً فان كل الزوج وكان قبل الدخول ففي
التدريج أنه يحصل الفرق ولا يسقط شيء من المهر اذ لا يتصور عوده للزوج لا تنفاد أهلية تملكه ولا الورثة
لأنه حي فيبقى للزوجة قال ويحتمل تبديل مسخه حيواناً بجذله الموت اهـ والأول أوجه ولكن قوله فيبقى
لزوجته الأوجه أن يكون نصه تحت يد الخا كم حتى يموت الزوج فيعطي لوارثه أو يرد الله كما كان
فيعطي له قال وان مسخت الزوجة حيواناً حصلت الفرق من جهتها وعاد كل المهر للزوج اهـ وهذا ظاهر
ويستثنى من خلافته مال الزوج أمته بعبده ثم أعتقها أو أحدهما ثم طلق قبل الدخول فلا تشطر اذ المهر
ولا يرد قتل الزوجة لحرمة نفسها أو الزوج نفسه لأن المراد هنا ارتفاع النكاح مع بقاء مانع يرد عليه إذا
كانت الفرق من ماله كما إذا كانت أمه فإنه يسقط المهر وليس ذلك منها ولا بسببها كما إذا كانت الأم زوجة
أصل أو فرع فوطئها مالها أو أرضعت المالكة أمها المزوجة الرقيق (ثم قيل معنى التشطير أن له) أي
الزوج (مخيار الرجوع) في النصف ان شاء رجوع فيه وتملكه وان شاء تركه كالنطع لأنه لا يدخل في الملك
بغير اختيار سوى الارث وهذا الخيار على التراخي كما يقتضيه كلام الرافعي حيث جعله كخيار الوأهب (والصحيح
عوده) أي نصف الصداق المعين إلى الزوج (بنفس الطلاق) لظاهر الآية السابقة هذا ان دفعه الزوج

أولى، من أب أو جد عنه، وهو صغير أو مجنون أو سفيه والافيعود الى المؤدى وان كان ظاهر المتي انه يعود
 لزوجه مطلقا وقال الاذرى انه الذى أورده أكثر المراقبين وغيره باللاق من الصور السابقة كالطلاق
 ويستثنى من اطلاق المصنف ما اذا سلم العبد العداق من كسبه أو أداء السيد من ماله ثم طاق قبل النكاح
 فان المصنف يعود الى السيد ولو باعه أو أعتقه ثم طلق فالعائد للمشتري في الاولى وللعقيق في الثانية
 أما اذا كان الصداق ديناً على الصحيح يمتنع نصفه بالطلاق وعلى مقابله بالاختيار ولو أدى الدين والمؤدى
 باق تعينه حقه في نصفه هذا كما اذا اتصل في الصداق نقص ولا زيادة (ولو زاد بعده) أى الطلاق أو ما ذكر
 معه (فله) أى الزوج كل الزيادة اذا عاد اليه كل الصداق أو نصفها اذا عاد اليه المصنف لمدهوناً الى ملكه
 سواء كانت متصلة أم منفصلة وان نقص بعد الفراق ولو بلا عدوات وكان بعد قبضه فله كل الارش أو
 نصفه فان ادعت حدوث النقص قبل الطلاق صدقت بينهما ثم ماذا كره المصنف فيما اذا تغير الصداق بعد
 الطلاق وأشار الى تعبيره قبله بقوله (وان) فارق لا يسببها كان (طلق والمهر الثانی) بعد قبضه (نصف بدله)
 له (من مثل) فى المثل (أو قيمة) فى المتقوم لانه لو كان باقيا لاختصه نصفه فاذا فات رجوع نصف بدله كمال
 الرد بالعيب (تنبيه) * التعبير بنصف القيمة قل الامام فيه تساهل وانما هو قيمة المصنف وهى أقل من
 ذلك ومال اليه ابن الرقعة والسبكي وغيرهما وقد نسبته الاذرى على أن الشافعي والجمهور قد ذهبوا بكل من
 العبارتين وهذا منهم يدل على أن مؤداهما عندهم واجدان يراد بنصف القيمة نصف قيمة كل من المصنفين
 منفردا لا مصمما الى الآخر فيرجع بقيمة النصف أو بأن يراد بقيمة النصف قيمة مضمما لا منفردا
 ويرجع بنصف القيمة وهو ما صوبه فى الروضة هارعاية للزوج كجروعت الزوجة فى ثبوت الخيار له ايها
 يأتى وان كان المهر ما يقابل حاله فليس لها اياداه وان أداء عملى ذمته الا برضاها (وان تعيب فى يدها) قبل
 الفراق (فان تقع) الزوج (به) أى النصف معيها فلا أرش له كالتعيب المبيع فى يد البائع (والا)
 بان لم يقع به فان كان متقوما (فان تعيب) باقية مما صوبه (قبل قبضها) له وقعت به (فله نصفه ناقصا لا
 أرش ولا خيار) لانه حالة نفسه كان من ضمانه (فان عاب) بان صار ذاعيب (بحناية) من اجنبى
 تضمن جنائيه (وأخذت أرشها) أو عفت عن أخذه قياسا على ما قالوه فى هبة الصداق (فلاصح أن له
 نصف الارش) مع نصف العين لانه بدل الفات والثانى لاشئ له من الارش كإثباته المفعلة فان كانت
 الجارية من الزوج أو منها أو من اجنبى لا يضمن فلا يفتى حكمه مما سبق أول كتاب الصداق فى اتلاف
 جيعه * (تنبيه) * لو اتلف البعض فى يدها كاحد الثوبين أخذت نصف الموجود ونصف بدل المفقود
 (وإنما الزيادة منفصلة) حدثت بعد الصداق كشمرة وولدوا جرة لانها حدثت فى ملكها والطلاق انما يقسم
 ملكها من حين وجوده لا من أصله وسواء أحدثت فى يده أم يدها ويختص الرجوع بنصف الأصل ثم ان
 كانت الزيادة ولداً لم يميز فليس له ذلك وان رضى الزوجية قبل رجوع بقيمة نصف الامه لحرمة التفريق
 فان كان ميمراً أخذ نصفها فان نقصت قيمتها بالولادة فى يدها له الخيار أو فى يده أخذ نصفها انما صافان كان
 الولد جلا عند الصداق رجوع فى نصفه ان رضى مع نصف الام والا فقيمة نصفه يوم الانفصال مع قيمة
 نصفها (وإنما خيارى) زيادة (متصلة) كسكن وتعلم حرفة وليس خيارها فورا بل ان طلبه الزوج
 كافت فورا اختياراً أحد الأمرين وهو ما ذكره بقوله (فان سحقت) فيها (نصف قيمة) لانه رباب
 يقوم بغير زيادة ويعطى الزوج نصفه (بلا زيادة عليه) لان الزيادة غير مفروضة ولا يمكن الرد دون تحمل
 المفروض كالهالك (وان سحقت) بها (لزمه القبول) لان زيادة وليس له طلب بدل النصف لان حقه
 مع زيادة لا تميز ولا تفرد بالتصرف بل هى تابعة فلا تقام فيها المنة * (تنبيه) * الزيادة المتصلة لا تزلها فى
 سائر الابواب الا هنا وقرروا بطروق منها أن الزوج منهم بالطلاق بخلاف غيره ومنها وهو الذى عول عليه

الاكثر من أن هذا العود ابتداء تلك لا يقع بخلاف العود في غير الصداق فإنه فسخ وهو يرفع العقد من أصله أو حينه فإن رفع من أصله فكأن لا عقد أو من حينه فالفسخ شبهه بالعقد والزيادة تتبع الأصل في العقد فكذا في الفسخ ولكون العود هنا ابتداء تلك لا فسخاً أو مهر العبد من كسبه ثم حقق ثم طلق عاد الشمار إليه لا إلى السيد ولو كان على سبيل الفسخ لعاد إلى الذي خرج عن ملكه وقضية هذا الفرق أنهما لو تقابلا في الصداق أو رد بعيب أنه يرجع إلى الزوج بزيادة وإعلاقيهم بناقبه (وإن زاد) المهر (ونقص) أما بسبب واحد (ككبر عجز) بحيث تنقص قيمته (وطول نخلة) بحيث يؤدي إلى هرها وقتل غيرها فالنقص في العبد من حيث القيمة لأن الصغير يدخل على النساء ولا يعرف الغوائل ويقبل التأديب والزيادة والزيادة فيه بأنه أقوى على الشدائد والأسفار وأحفظ لما يستحقه والنقص في النخلة من حيث أن ثمرها يقل فإن لم يقل فلو كان زيادة حصصه والزيادة فيها أكثر الطلوع (و) أما بسببين نحو (تعلم صنعة) مقصودة في العبد (مع) عيب نحو (برص) وغور (فإن اتفقا) أي الزوجان على الرجوع (بنصف العين) فذلك لأن الحق لا يعدو وهما (والانقص قيمة) العين حاله عن الزيادة والنقص لأنه العدل ولا يخبره على دفع نصف العين الزيادة ولا هو على قبوله للنقص (وزراعة الأرض نقص) بحض لانها تستوفى قوة الأرض غالباً فإن اتفقا على رد نصف العين وترك الزرع إلى الحصاد فذلك قاله الامام وعليه ببقاؤه بلا أجر لانها زرعت ملكها الخاص وإن لم يتفق الرجوع بنصف قيمة الأرض بلا زراعة (وحرثها) إذا كانت معدة للزراعة كما صرح به في المهر (زيادة) لأنه هيأها للزرع المعدة له أما المعدة للبناء فمرشاً نقص لأنه يشعشعها فإن رضى الزوج بالنقص أجبرت على تسليمها له لأنها دون حقه فإن قيل لم أطلق المصنف ذلك مع أن التقيد في المهر واجب بأنه إنما أطلق اقربنة تقديم الزوج فاشعر بان الكلام في أرض للزراعة (وحل أمة وبهية زيادة) لتوقع الولد (ونقص) للنصف حالاً وخوف الموت ما لا ولداعة لحلم البهية المأكولة ولهذا رجع المصنف أنها لا تجزئ في أنجية (وقيل البهية) أي جملها (زيادة) محضة لانتفاء خمار الولادة فيها غالباً بخلاف الاماء * (تبيه) * لو أصدقتها حائلاً غفمت في يدها ونقصت قيمتها بالولادة فهل النقص من ضمانه ولها الخيار لأن السبب وجد في يده أو من ضمانه وله الخيار لأن النقص حصل عندها وجهان قال الرافعي لا يخفى فظاهرها أي قتل المبيع ردة سابقة على قبضه وقضية أنه من ضمانه (وأطلاع نخل) أي لم يؤمر بعد الصداق (زيادة ممتلئة) أي كالصلة فتمنع الزوج من الرجوع القهري لحدوثه في ملكه فإن رضيت الزوجة بأخذ الزوج نصف النخل مع الطلع أجبر عليه كالسهم في البهية بخلاف الثمرة المؤثرة كما سيأتي (وان طلق وعابه) أي النخل المصدق (ثمر) حدث طلع بعد الصداق (مؤثر) بان تشقق طلعها (لم يلزمها قطعه) أي قطعه ليرجع الزوج في نصف النخل لأنه حدث في ملكه فاستحق ابقاءه إلى الجداد ولو طلق بعد وقت جدد الثمرة لم يلزمها قطعه لياخذ نصف الشجر وكذا لو جرت العادة بقطعه أخضر كالخمر كما يفهمه إطلاقهم قال الأذري وفيه احتمال ظاهر فإن قطعت أوقالته أرجع وأما أقطعه عن النخل (تعين نصف النخل) إن لم يحصل نقص بقطعه ككسر غصن ولم يمتد من قطعه زال المانع (ولورضى) الزوج (بنصف النخل وتبعية الثمر إلى جده) أجبرت في الأصح وتبعية النخل بعد اجبارها (في يدها) كسائر الاملاك المشتركة إذ لا ضرر عاين في ذلك والشأن لا يخبر ووجه جميع وقال الأذري انه الأصح أو الصحيح لأنه قد يمنعها السبق إن أرادته لتبعية الثمرة عند اضراء بالشجر * (تبيه) * مراد المصنف ما إذا قبض النصف شائعاً بحيث يرتب من ضمانه فلو قال أنا أرضى بنصف النخل وأؤخر الرجوع إلى بعد الجداد فلها الامتناع وإن أبرأها عن الضمان بان قال أرجع ويكون نصبي ودية عندك وقد أبرأتك من ضمانه لأن نصيبه يكون مضروباً على الأبراء المذكورة لأن الأبراء من ضمان العين مع بقائها باطل ولو رضيت به أي بما ذكر من أخذ الزوج نصف النخل وتبعية الثمر إلى جده (فله الامتناع) منه ولا يخبر

عليه (و) له (القيمة) أي طلبها لان حقه يثبت بمجلا فلا يؤخر الإبراء والتأخير بالتراضي جائز لان الحق لهما ولا يلزم فلو بدلا لهما الرجوع عما رضى به جائز لان ذلك وعد لا يلزم ولو وهبته نصف الثمار ليشتركت في الثمرة والثمر هل يجبر على القبول أو لا وجهان قال في أصل الروضة أحصهما الأول (فرع) لو أصدقها نخلة مع غمرتها ثم طافها قبل الدخول ولم يرد الصدق رجع في نصف الجميع وان قطعت الثمرة لان الجميع صدق ويرجع أيضا في نصف الكل من أصدق نخلة مطلة وطاق وهي مطلة فان أبرت ثم طاق رجع في نصف الشجرة وكذا في نصف الثمرة ان وضيت لانها قد زادت والأخذ بنصف الشجرة مع نصف قيمة الطالع (تنبيه) تناثر نور الثمر وظهور ما يبرز بلا نور كالتأخير (ومضى ثبت خياره) بسبب نقص الصدق (أولها) بسبب زيادته أولها ما باجتماع الأمرين (لم يملك أنه حتى يختار أو) أي صاحب الاختيار ان كان لأحدهما وان كان لهما اعتبر قواعدهما (تنبيه) قد سبق أن هذا الخيار ليس على الفور لكن اذا طلبه الزوج كانت الزوجة اختيار أحدهما ولا يعين الزوج في طلبه حينها ولا قيمة لان التعيين يناقض تقويض الأمر اليها بل يطالبها بحقه عندها فان امتنعت من الاختيار لم تجب وزعت منها العين فان أهرت بيع منها بقدر الواجب فان تعذر بيع الجميع وتعالى الزائد وان استوى نصف العين ونصف القيمة أعطى نصف العين ومضى استحق الرجوع في العين استقبله (ومضى رجع بقيمة) المهر في المتقوم لهلاك المداق أو غيره (اعتبر الأقل من) قيمة المهر (لوى الاصداف والقبض) لان قيمته يوم الاصداف ان كانت أقل من الزيادة بعد ذلك حدثت في ملكها لاتفاق الزوج مع ادلائها وان كانت قيمة يوم القبض أقل فأنقص قبل ذلك فهو من ضمانه فلا رجوع به عليها (تنبيه) قضية كلام المان كالروضة عدم اعتبار الحالة المتوسطة وقياس ما مضى في البيع والثمن اعتبار الأقل بين اليومين أيضا وهو المعتمد كما يؤخذ من التعليل ومن تعبير التنبيه وغيره بالأقل من يوم العقد الى يوم القبض ونقل عن النص أن الواجب قيمة يوم القبض وزعم الاسنوي أنه المقتضى وأجاب غيره بأن النص مفروض في الزيادة والنقص الحاصلين بين القبض والناف والكلام هنا مفروض في الحاصل من ذلك بين الاصداف والقبض ويستثنى من إطلاق الماصف ما لو تلف الاصداف بعد الاتفاق في يد هاتما ثم تضمنه بقيمة يوم التلف لان ملكه تلف تحت يد ضامنة كالبيع التالف تحت يد المشتري بعد الفسخ (فرع) لو أصدقها حلبا فكسره أو انكسر وأعادته كما كان ثم فارق قبل الدخول لم يرجع فيه الإبراء لان زيادته بالصنع عندها وكذا لو أصدقها نخوة جارية هزلت ثم سميت عندها كعبد نسي صنعة ثم تعلمها عندها بخلاف ما لو أصدقها عبدا فعصى عندها ثم أبصر فانه يرجع بغيره بغير ذلك في يدها ثم زال العيب ثم فارقها فان لم ترض الزوجة برجوع الزوج في الحلي المأدوم رجع بنصف وزنه ثم ونصف قيمة صنعة وهي أجرة مثلها من نقد البلد وان كان من جنسه كفي العيب فيم لو تلف حيا وبهذا جرى عليه ابن المقرى وهو المعتمد وان فرق بعض المتأخرين بين هذا الباب وبين باب الغصب بانه هناك ألتف ملك غيره فكفاه رد مثله مع الأجرة والمرأة انما كسرت ملكا لنفسها فتدفع نصف قيمة الحلي بهيئته التي كانت من نقد البلد وان كان من جنسه ولو أصدقها اما ذهب أو فضة فكسره وأعادته أول تعدد لم يرجع مع نصفه بالأجر ادلا بآجرة لصنعه ولو نسبت للصوبة الغناء عند الغاصب لم يضمنه لانه محرم وان صح شرؤها بزيادة الغناء على قيمتها بلا غناء وهو محمول على غناه يخاف منه الفتنة (و) اعلم أن كل عمل يستأجر عليه كمنه لم يقرأ في ضياعه وحدهم ببناء يجوز جعله مضافا كما يجوز جعله مختافا على هذا (لو أصدقها تعليم قرآن) لها بنفسه وفي تعالجه كافه لا بكم تقار أو تعليم حديث أو شعا أو شعر أو نحو مما يصح الاستئجار على تعالجه (وطاق) أو فارق بغير طلاق كرده وحده (قبله) أي التعاليم بدد دخول أو قبله (فالاصح تعذر تعالجه) لانها صارت محرمة عليه ولا يجوز اختلافه بها والثاني لا يتعذر بل يعلمها

من وراء حجاب في غير خلوته ان أمكن وأبواب الأول بأنها لا تأمن الوقوع في التهمة والخلوة المحرمة لوجوبنا ذلك قال الراجح وليس سمع الحديث كذلك فانا لو لم نجوز له لصاع والتعليم بدل يرجع اليه اه فان قيل الاجنبية يباح النظر اليها للتعليم وهذه صارت اجنبية فهل جاز تعليمها أجيب بأن كلام الزوجين قد تعاقبت آماله بالآخر وحصل بينهما فروع وقد فويت التهمة فامتنع التعليم لقرب الفتنة بخلاف الاجنبي فان قوة الوحشة بينهما اقتضت جواز التعليم وقيل المراد بالتعليم الذي يجوز النظر له هو التعليم الواجب كقراءة الفاتحة فما هنا محله في غير الواجب ورجح هذا السبكي وقيل التعليم الذي يجوز النظر له خاص بالامرء بخلاف الاجنبية ورجحه الشارح والمعمد الأول * (تنبيه) أفهم تعليمهم السابق أنهم لو لم تحرم الخلوة بها كان كالثبث صغيرة لا تستهني أو صارت محرمة لم رضاع أو نكحها انما لم ينعذرا لتعليم وهو كذلك كما حرم به البلقيني وبما تقرره علم أن المراد بالتعذر ما يشمل التمسر والافتاء لتعليم من وراء حجاب بحضرة من تزول معه الخلوة يمكن وعلى هذا لو تيسر في هذه الحالة التعليم في مجلس كسورة قصيرة فالظاهر أنه لا تعذر كما في النهاية وصوبه السبكي وان كان ظاهر كلام الجمهور بقاء التعذر أماما لكافة فيه كتعليم الحفلة أو كلمة كتم نظر فانه لا يضح كافي نظيره في الاجارة وخرج تعليمها بنفسه مالو أصدقها التعليم في ذمته وفارق قبله فلا ينعذر التعليم بل يستأجر محرما أو امرأة أو نحوهما يعلمها النكاح ان فارق برد الوطء والنصف ان فارق قبله ولو لم يحسن الزوج التعليم لما شرط تعليمه لم يصح اصدقه الا في الذمة فان شرط ان يتعلم ثم يعلمه لم يضر لان العمل متعلق بعينه والاعيان لا تزول ولو أودت تعليم غيرها لم يلزم الزوج الاجابة لاختلاف الناس في الحفظ والفهم * (فروع) * لو أصدق زوجته السكائية تعليم قرآن صح ان توقع اسلامها والا فلا كتعليم التوراة والانجيل لها أو لمسلمة فانه لا يصح اذ لا يجوز الاشتغال به ما لم يتبدلها ولو أصدقها التوراة أو الانجيل وهما كافران فأسلمها أو ترافعا اليها بعد التعليم فلا شيء لها سواء أوقبله وجب لها مهر مثل ولو أصدق زوجته تعليم فقه أو شعر أو نحو مما ليس بمحرر أو أصدقها ردعها من موضع معلوم صح ولو أصدقها تعليم عبدها أو ولدتها أو ذواته صح ان وجب عليها وجوب ذلك عاها والا فلا ولو أصدقها تعليم الفاتحة صح وان تعين عليه التعليم ولو أصدق السكائية تعليم الشهادتين أو هي أو غيرها أداء شهادة لم يصح فان كان في تعليمها كافة أو محل القاضي المؤدى عنده الشهادة بعد احتياج فيه الى ركوب فالظاهر الصحة كما قاله الاذرى (ويجب) على الاصع عند تعذر التعليم (مهر مثل) على الزوج ان يطلق (بعد وطء ونصفه) ان يطلق (قبله) أي الوطء حرجا على القاعدة ولو علمها ثم طلقها فان كان بعد الدخول فقد استوفيت حقها ولا رجوع وان كان قبل الدخول رجع الى نصف أجره مثل التعليم * (تنبيه) * لو أصدقها تعليم سورة من القرآن أو نحو من شرط تعيين المصدق وعلم الزوج والولي بالمشرط تعليمه فان لم يعلمها أو أحدهما أو كلاهما من يعلمه ولا يكتفي التقدير بالإشارة الى المكتوب في أوراق المصحف ولا يستلزم تعيين الحرف الذي يعلمها كقراءة نافع فيعلمها ماشاء كما في الاجارة ونقل عن البصريين انه يعلمها ما غلب على قراءة أهل البلد وهو كما قال الاذرى حسن وان لم يكن فيها أغراب علمها ماشاء فان عين الزوج والولي حقا تعين فان خالف وعلمها حرقا غيره فتطوع به فيلزمه تعليم الحرف المعين عاها بالمشرط ولو أصدقها تعليم قرآن أو غيره شهرا صح لا تعليم سورة في شهر كما في الاجارة (ولو طلق) قبل وطء وبعد قبض الصداق (وقد زال ملكها عنه) يبيع أو غيره كهبه مقبوضة (فمنصف بدله) من مثل أوقية فان قبل هلاكه له نقض تصرفها كالشفيع أجيب بان حق الشفيع كان موجودا حين تصرف المشتري فلذلك تساقط على نفسه والزواج لاحق له عند التصرف وانما حدثت حجة بالطلاق بل حقه أضعف من حق الوالد في الرجوع لان استحقاق الوالد الرجوع موجود عند تصرف الولد فاذا امتنع الرجوع بعد زوال ملك الولد فتنعذر زوال ملك الزوجة أولى * (تنبيه) * أفهم

كلامه أنه لو لم يرز لم يكن له أن الحكم بخلافه وهو كذلك أن لم يحصل فيه زيادة ونحوها مما يمنع الرجوع
 قهرا ولم يتحقق به حق لازم للتبرير كرهن مقبوض فممنع الرجوع فيه والبيع بشرط الخياران كان
 للمشتري وحده رجوع الزوج إلى نصف البذل لانتقال المالك بذلك والا فلا نصف المهرين وأما الإجارة
 أو الترويع منها الصداق فممنع بنقص القيمة بذلك فيختص الزوج بين رجوعه بنصف القيمة ورجوعه
 بنصف الصداق مسلوب المنفعة مدة الإجارة فان صبر الزوج في صورة الرهن والإجارة والترويع بأن قال
 مع اختيار رجوعه باذن المهرتين في صورته أما صبره إلى المالك الرهن وانقضاء مدة الإجارة وزوال الزوجية
 وأما الامتناع لمساءعها من خطر الضمان حتى يقبض هو المرهون والمستأجر والزوج وتسلم العين المصدقة
 للمستحق لها التبرير الزوجية من الضمان فليس لها حينئذ الامتناع لاستفاء العلة ولو وصت بعق العبد
 المصدق رجوع الزوج فيه لأن الوصية ليست بحق لازم ولودبرته أو علفت عنه بمهنة رجوعه ان كانت
 مفسدة لما ذكره يبيح النصف الآخر مديرا أو مة لاعتقه بصفة لان كانت مفسدة لانه قد ثبت له مع قدرة
 الزوجية على الوفاء حق الحرية والرجوع بفوته بالكية وعدم الرجوع فيه لا يفوت حق الزوج بالكية
 فان قيل التدبير لا يمنع فسخ البائع ولا رجوع الاصل الواهب في هبة لفرعه فلا كان هنا كذلك أحيب
 بأن الفرض عوض محض ومنع الرجوع في الواهب يفوت الحق بالكية بخلاف الصداق فيهما
 * (مروغ) * لوطقة قبل الدخول وهو محرم والصداق صيد عادليه نصفه لان الطلاق لا ينشأ لأجل
 الملك فأشبهه الارت واستنع عليه ارساله للشركة بخلاف ما لو اردت قبل الدخول فان الصداق يرجع إلى
 ملكه ويلزمه ارساله لان المحرم ممنوع من افساد الصيد (فان كان) المهر (زال) عن ملكها (وعاد)
 إلى ملكها ثم طلقها قبل الدخول (تعاق) حق الزوج (بالعين) العائدة (في الاصح) لانه لا بد له من بدل
 فعين ماله أولى والثاني لان المالك في العين مستفاد من جهة غير الصداق وهذا الخلاف من مروغ
 قاعدة الرائل العائده هو كالذي لم يرز أو كالذي لم يعدوله فظاهر كثيرة مختلفة ترجع منها لو زال ملك
 الولد عاوده له أصله ثم عاد لم يرجع الاصل في الاصح وفرق بأن حق الاصل انقطع بزوال ملك الولد فلم
 يعدد وحق الزوج لم ينقطع بديل رجوعه في البذل فعاد بالرجوع (ولو وهدته له) بلفظ الهبة بعد قبضها
 له والمهر عين (ثم طلق) أو فارق بغير طلاق كردة قبل الدخول (فلا ظهر أن له نصف بدله) من مثل أو
 قيمة لانه ملك المهر قبل الطلاق من غير جهة الطلاق والثاني لانه لا يملك الهبة بماله بل بالقبض
 فأشبهه نجيب الدين قبل الدخول ومنع الاول كونه تقيلا لحقه فانم الوصية بالتجديد لم يصح ونحوه عما
 ذكره ما لو لم تم بلفظ الهبة بل باعت له بمحابة فانه يرجع بنصفه فظاهر وان كانت الهبة بمعنى الهبة وما لو وهد
 له قبل قبضه فان الهبة باطله على المذهب وان كان في كلام الشارح ما يروى خلافه وسياق هبة الدين
 * (تنبيه) * لو قال بدل نصفه كما عبر به بعد كان أولى (وعلى هذا) الاظهر (ولو وهدته النصف) من المهر
 (له نصف الباقي) وهو الربيع (وربيع بدل كله) لان الهبة وردت على مطلق النصف فينبع الرجوع فيها
 أحرجته وما أبقته وهذا يسمى قول الاشاعة وكان الاولى أن يقول بدل ربع كله كما س (وفي قول) له
 (النصف الباقي) لانه استحق النصف بالطلاق وقد وجدته في أخذ وتخصر هبتها في رصيدها وهذا يسمى قول
 الحصر رجوع الزوج بالنصف لا لخلاف فيه بل الخلاف في كيفية الرجوع به (وفي قول) يختص بين بدل
 نصف كله أو نصف الباقي وربع بدل كله (لان في الرجوع نصف الباقي وبدل نصف الاخر بقية بالتشبيه
 على الزوج غير) * (تنبيه) * كان الاولى أن يقول كالحرج والروضة نصف بدل كله وكان الاولى أيضا اسقاط
 ألف أولان بين انما تكون بين شيئين ولكن اتبنا ما يقع كما قال بعضهم في كلام الفقهاء لانه قصد (ولو كان)
 المهر (دينا) له على زوجها (فأبقرته) منه ثم طلقها قبل الدخول (لم يرجع عاها) بشئ (على المذهب) لانها
 لم تأخذ منه مالا ولم تحصل منه على شئ بخلافها في هبة العين والعارق الثاني طرد قول الهبة ولو قبضت

الدين ثم وهبته له فالذهب أنه كهبه العين (وليس لولي عفو عن صدق) لموليته (على الجديد) كسائر
ديونهم والقديم له ذلك بناء على أنه الذي بيده عقد النكاح وحله الجديد على الزوج لتكتمه من رفعه بالفرقة
فيه عفو عن حقه ليس لم لها كل المهر اذ لم يبق لولي بعد العقد عقدة * (تنبيه) * للقديم شرط واحد هو أن
يكون الولي أباً أو جداً المكان شفعتهما أو أن يكون قبل الدخول وأن تكون بكر صغيرة عاقلة وأن يكون بعد
الطلاق وأن يكون الصداق ديناً في ذمة الزوج لم يقبض * (تقنة) * لو خالعه قبل الدخول على غير الصداق
استحقه وله نصف الصداق وإن خالعه على الصداق كله صح في نصيبها دون نصيبه ويثبت له الخياران جهل
التشهير فإذا فسخ عوض الخلع رجع عليها بمهر المثل والاذ نصف الصداق وإن خالعه على النصف الباقي
لها بعد الفرقة صار كل الصداق له نصفه بعوض الخلع ونصفه بالتشهير وإن أطلق النصف بأن لم يقبضه بالباقي
ولا غيره وقع العوض مشتركاً بينهما فلهما ربع المسمى وله عليها ثلاثة أرباعه بحكم التشهير وعوض
الخلع ونصف مهر المثل بحكم ما فسد من الخلع وإن خالعه على أن لا تبعه له عليها في المهر صح وجعلناه على
ما يبق لها منه

* (فصل) * في أحكام المتعة وهي يضم الميم وحكى كسر هاء متعة من المتاع وهو ما يستمتع به والمراد به أمان
يجب على الزوج دفعه لأمراً أنه المأخوذة في الحياة بطلاق وفي معناه بشرط تأني وبسوء فيهم الحر وغيره
والمسلم والذي والحر وغيرهما والمسلمة والذمية كما شمل ذلك قوله يجب (اطلاقاً قبل وطء متعة) على
الجديد (أن لم يجب) لها (شطر مهر) بأن كانت مقوضة ولم يفرض لها شيء وادعى الإمام فيه الإجماع
لقوله تعالى لا جناح عليكم أن تطلقتم النساء ما لم تسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومنعهن الآية ولأن
المقوضة لم يحصل لها شيء فوجب لها متعة لا يحاش بخلاف من وجب لها الشطر أما إذا فرض له في التفويض
شيء فلا متعة لها لأنه لم يستوف منفعة بعضها فيكن شطره رها لما لحقهما من الاستباحة والابتذال وعن القديم
أنهم استحبوا لقوله تعالى سقا على المحسنين ولو كانت واجبة لم يخص بها المحسنون دون غيرهم * (تنبيه) * كان
الاولى أن يقول لما طلقه ونكحها يشمل الملاعة ويستثنى من كلامه ما لو تزوج أمته بعده فلا شطر ولا متعة
(وكذا) يجب (لو وطأه) متعة (في الاظهر) الجديد سواء أفوض طلاقها اليها فاعطت أو علقه بعدها فاعطت
لعموم قوله تعالى وللمالقات متاع بالمعروف وخصوص قوله تعالى فتمالين أمتهن وفي هذه الآية تقديم
وتأخير أي فتمالين أسرحكن وأمنه كن وكلمته مدخولاتهن أو يقال إن الواو لا تقتضي الترتيب
والثاني وهو القديم لامتعة فلها لاستحقاقها المهر وفيه غنية عن المتعة ولأنها إذا لم تستحقها مع الشطر رفع
السل أولى وأجاب الأول بأن جميع المهر وجب في مقابلة استيفاء منفعة البضع بخلاف الطلاق عن الخبر
بخلاف من وجب لها النصف فإن بعضها سلم لها مكان الشطر جازاً لا يحاش * (قاعدة) * في فتاوى
المصنف أن وجوب المتعة مما يغفل النساء عن العلم بما فينبغي تعريفهن وإشاعة حكمها ليعرفن ذلك
(وفرقة لأسببها) بأن كانت من الزوج كرده ولعانه وإسلامه أو من أجنبي كإرضاع أم الزوج أو بنت
زوجته ووطء أبيه أو ابنه لها يشبه حكمها (كطلاق) في إيجاب المتعة وعدمه أي إذا لم يسقط بها
الشطر كما اقتضاه كلام المصنف وقال الزركشي أنه لا بد منه فإن قيل كيف يتصور وجوب المتعة للزوجة
الصغيرة في مسألة الارضاع وقد تقرر أن المتعة مختصة بالتفويض أو الدخول وكلاهما مستحيل فحين
هو في سن الارضاع أما الدخول فواضح وأما التفويض فانها لو تزوجت بالتفويض وجب لها مهر المثل
أجيب بتصور ذلك في أمة صغيرة زوجها سيدها بالتفويض أبعد فان الحر لا ينكح أمة صغيرة وفيما إذا
زوج الكافر ابنته الصغيرة كافر المقوضة وكان عندهم أن لا مهر للمقوضة وأرضعتها أمه أو بنته ثم
ترافعا لينا فأنانقتى بعتة النكاح ولزوم المتعة أما إذا كانت الفرقة منها أو بسببها كردها أو إسلامها
ولتبعا أو فسخه بهيها فلا متعة لها سواء كانت قبل الدخول أم بعده لأن المهر يسقط بذلك وجوبه

أكل من وجوب المنعة بدليل أن ما لو ارتد ما لامتنعة ويجب الشطر والفرق أن ملكها لا يرد في السابق
على الردة بخلاف المنعة ومثل ذلك لو لم يملكها ولو اشتراها الزوج لم تستحق منعة وإن استندى الزوج
شرعاً لأن المنع يجب بالفرقة فتكون للمشتري ولو أوجبت لها الزوجية أهله على نفسه ولم يجب بخلاف
المهر فإنه يجب بالقد فوجب للبائع ويجب بالمنعة لسبب الامتناع في كسب العبد كالمهر (ويستحب أن
لا تنقص) المنة (عن ثلاثين درهماً) أو ما قيمته ذلك قال في البولي وهذا أدنى المنع وأغلاؤه
خادم وأوسط قريب له وبين أن لا تبلغ نصف مهر المثل كما قاله ابن المقرئ فإن بلغت أو جاوزته جاز
لا ملائمة الآية قال الباقين وغيره ولا يزيد وجوبه على مهر المثل ولم يذكره لأنه لا يحمل ذلك ما إذا فرضه
الحاكم وشده من كلام الأصحاب مما أثر من أن الحاكم لا يبلغ بحكومة عضو قدره ومنها أن لا يبلغ
بأنه يزر الحد وغير ذلك أما إذا اتفق عليها الزوجان فلا يشترط ذلك ويحمل على هذا كلام من اعترض
على الباقي وقال الأوجه خلاف كلامه بل مقتضى المناظران لا يصل إلى مهر المثل إذا فرضه القاضي
وهو ظاهر ثم إن تزاد به على شيء ذلك (فإن تنازعا) في قدرها (فقدراها القاضي بفارء) أي اجتاده
بحسب ما يليق بالحال (معتبراً لهما) من سائر الزوج وأصاؤه وسببها واصلها انتهى القول تعالى ومنه ومن
على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ولها مافات متاع بالمهر (وقيل) يعتبر (حاله) فقط أما المهر الآية
وكالمهنة (وقيل حالها) بقا لانها كالبذل عن المهر وهو معتبر (وقيل) لا يقدرها بشئ بل الواجب
(أقل) مال (مقوله) كالمهر وجه له صدقاً وحقاً فإن المهر بالتراضي وعلى تقديره يجب ما يقدره
(فصل) في التحالف ضد التنزع في المهر المسمى إذا (اختلفا) أي الزوجان قبل وطء أو بعده
بقائه الزوجية أو زوالها (في قدره مهر) مسمى وكان ما يدعيه الزوج أقل كقوله عقد بالف أو قال بـ
بألفين (أو) في (سنة) الشهادة لنفسه والحلول والتأجيل وقد راجل كان قالت بألف دينار فقال
بل بألف درهم أو قالت بألف صحبة فقال لي بكسرة أو بحال فقال بل بموئل أو بموئل إلى سنة فقال لـ
إلى سنتين ولا يبيّن لـ لهما أو تمارضت بينهما (تحالف) قياساً على البيع لأن كل واحد منهما
مدع ومدعى عليه وكيفية البيع ومن يدا به على ما مر في البيع لكن يبدأها بالزوج لقوة جهابته به
التحالف بقاء البضع *(تنبيه)* لو وجب مهر مثل لفساد التسمية ونحوه فاختلفاً في قدره ولا
تحالف ويصدق لزوج بيمينه لأنه غارم والأصل برأيه منه عملاً (ويحالف) عند الاختلاف السابق
أيضاً (وارثاه أو وارث واحد) منهما (والآخر) لغيره بمقام موثره *(تنبيه)* قضيتاه كتحالف
الزوجين وليس مراداً فإن الزوجين يحلفان على البت في النفي والاثبات والوارث يحلف على البت في
الاثبات وفي العلم في النفي على القاعدة في الحلف على فعل الغير فيقول وارث الزوج وأنت أعلم أن وريثي
نكحها بألف وإنما نكحها بمائة ويقول وارث الزوج وأنت أعلم أنه نكح موثري بخمسة مائة وأما
نكحها بألف (ثم) بهذا التحالف المذكور (يفسخ المهر) المسمى لمصيره بالتحالف مجعولاً ولا يفسخ بنفس
التحالف كالبيع وأشار إلى فائدة التحالف بقوله (ويجب مهر مثل) وإن زاد على ما دعيته لأنهما
لما تحالفاً يجب رد البضع وهو لا يمكن فيجب بدله كالبائع التالف والكلام فيمن يفسخه على الخلاف
فمن يفسخ البيع بعد التحالف وفي أنه هل يفسخ ظاهر أو باطن أو طاهر فقط الخلاف في البيع أما إذا
كان مدعى الزوج الاقتصار فلا تحالف لأنه معترف أنها ما تدعيه وزيادة ويبقى الزائد في يده (ولو
ادعت تسمية) أقدرأ كثر من مهر مثلها (فأنكر) ذكر (ها) أي ابان قال لم تقع تسمية ولم يدع تفويضاً
يفسد السكاح (تحالف في الأصح) لأن جامله الإختلاف في قدر المهر لأنه يقول الواجب مهر المثل وهي
تدعى زيادة عليه والثاني يصدق الزوج بيمينه ولو اتفق للأصل ويجب مهر المثل ولو ادعى تسمية أقدر أقل
من مهر المثل فأنكرت ذكرها تحالفاً أيضاً على الأصح فإن قدره مهر المثل أو أكثر منه أو كان من غير
تقدير المبدأ تحالفاً أيضاً كما ذكره ابن الرمة أما إذا ادعى التفويض فالأصل عدم التسمية من جانب وعدم

المتفرق بش من جانب فبداه كل منهما على في مدعى الآخر ~~بما لا يصلح~~ وان ادعى أحدهما
 التفريق بش والآخر السكوت عن المهر صدق الآخر بينهما لان الأصل عدم التفريق بش فيجب دور
 المثل فان كان ترك التسمية يقصد النكاح لوقوعه من غير جازئة التصرف فلا تخالف (ولو ادعت نكاحاً
 ومهر من قبل) لعدم تسمية صحيحة (فأقر بالنكاح وأنكر المهر) بان نفاه في العقد (أو سكته عنه) ولم
 يدع تفريقاً (فلاصح) عدم سمع ذلك منه و (تكميل في البيان) للمهر المثل لان النكاح يقتضي المهر
 (وان ذكر قدر او زادت) عليه (تخالف) وهو في الحقيقة تخالف في قدر مهر المثل (فان أصر) الزوج
 (منكر اخلت) أي الزوجة اليمن المردودة انه استحق عليه مهر مثلها (وقضى لها) به والثاني أنه
 لا يكاف بيان مهر والقول قوله بينهما انه لا يستحق عليه مهر لان الأصل براءة ذمته والثالث القول قولها
 بينهما ان الفاخر معها قال الزكشي وهذه المسئلة قريبة في المعنى من التي قبلها وانما الاختلاف بينهما
 في التصوير وفرق غيره بينهما بان تلك في انكار التسمية المقتضية للمهر المثل بان ادعت زائداً على مهر المثل
 أو شيئاً من غير جنسه فيتحالفان وأما هذه فالزوج فيها منكر المهر أصلاً ولا سبيل الى انكاره مع اعترافه
 بالنكاح فإذ لا كاف البيان لمهر مثل فان ذكر قدر أو نقص مما ذكر تحت الفاوان أصر على الانكار
 خلت وقضى لها (ولو ادعت في قدره زوج وولي صغيرة أو مجنونة تخالف في الاصح) لان الولي هو العاقد
 وله ولاية تمهض المهر فكان اختلافه مع الزوج كاختلاف البالغ منه ولا يقبل اقراره في النكاح والمهر
 فلا يبعد تخليفه وفائدة التحالف انه ربما يشكل الزوج فيحلف الولي فيثبت مدعاه ولأنه أن تقول كما قال
 شيخنا ان هذه الفائدة تجعل تخليف الزوج من غير تخالف والثاني لا تخالف لانا لو حلفنا الولي لا نثبتنا
 بينهما مدعى غيره وذلك بخلاف ما في الدعوى من أن لو ادعى ديناً موليته فأنكر المدعى عليه ونكل
 لا يخالف وان ادعى مباشرة سببه وأجاب الاول بان حلفه هناك ملحقاً على استحقاق موليه فهو حلف للغير
 فلا يقبل النيابة وهنا على ان العقد وقع هكذا فهو حلف على فعل نفسه والمهر يثبت ضماناً ويقتفر في
 الضمن ما لا يقتفر في غيره وانما يتخالفان اذا ادعى ولي الصغيرة أو المجنونة الزيادة على مهر المثل واعترف
 الزوج بمهر المثل فان ادعى الزوج دون مهر المثل فلا تخالف لانه يجب مهر المثل بدونه وان نقص الولي
 وانما لم يتخالف كما لو ادعى الزوج مهر المثل ابتداء لانه يدعى تسمية فإدعاءه فلا عبرة بدعواه ولو اعترف الزوج
 بقدر ين يدعى مهر المثل وادعى الولي أكثر فلا تخالف لانه يرجع الواجب الى مهر المثل فيرجع فيه الى
 قول الزوج وان كان لا بد من تخليفه على في الزيادة كما قاله البلقيني وجاء أنه يشك فيحلف الولي ويثبت
 مدعاه ولو ادعى الولي مهر المثل أو أكثر وذكّر الزوج أكثر من ذلك لم يتخالف بل يؤخذ بما قاله الزوج ولو
 نكل الولي انتظر بلوغ الصبية كل رجاء الامام وغيره فاعلمها تخلف وتخلف صغيرة بلغت عاقلة قبل التحالف
 لانها من أهل اليمن فلا يخلف الولي ويجري هذا الحكم في اختلاف المرافع ولي الصغير وفي اختلاف
 ولي الزوجين الصغيرين ولا يخلف بحسب البالغه العاقلة بل هي التي تخلف لانها من أهل اليمن بخلاف
 الوكيلين في العقد المالى كالبيع فيحلفان لانهما العاقدان بخلاف الموكلين واما الوكيل في عقد النكاح
 فكان الولي فيما ذكر ولا يخلف ولي الصغيرة فيما لم ينشئه فلو ادعى على رجل انه أنكح مالها وأنكر المدعى
 عليه ونكل لم يخلف هو عين ردائه لا يتعلق بانشاء بل يخلف المدعى عليه فان نكل لم يقض بنكوله بل
 يتوقف حتى يبلغ الصبي أو الصبيفة ويخلف وكالصغير والصغيرة فيما ذكر المجنون والمجنونة (ولو فوات)
 في دعواه على زبده مثلاً (نكحني يوم كذا) كالبنت (بألف ويوم كذا) كالنكاح (بألف ونبت العقدان
 باقراره أو بينة) أو بينهما بعد نكوله (لزمه ألقان) لا مكان صحة العقدين بان يتخلفا خلع ولا حاجة
 الى التعرض له ولا لوطء في الدعوى أما عدم التعرض لتحلل الفرقة فلان العقد لثاني لا يكون الا بعد
 ارتفاع الاول وأما عدم التعرض للوطء فلان المسمى في كل عقد يجب بالعقد والأصل بقاؤه حتى يثبت

استقامه (فان قال) الزوج (لم أطأ بهما) أي العقد (أو في أحدهما صرف بينهما) لان الأصل عدم الوطء (وسقما الثمار) من الاتيين أو أحدهما لانه فائدة تصديقه * (تبيينه) * صورة المسئلة اذا ادعى عدم الوطء في الثاني أن يدعى الطلاق والامعبر بدعوى عدم الوطء لا بسقما الشطري الثاني واعا ببقائه في الاول (وان قال كان الثاني تحديدا لفظا) للعقد الاول (لا عقبا) ثانيا (لم يقبل) قوله للحالف أنه الطاهر وله تخليفها على بني مادعاء لا يمكنه * (مروغ) * لو أعطاهما مالا فقلت أوطأ بهما هدية وقال بل صدقا فالقول قوله بهيمه وان لم يكن المعطى من جنس الصدق لانه أعرف بكيفية إزالة ملكه ولو أعطى من لادينه عليه هدية أو سمع دعوى تسليم الصدق الى ولي صيرة ومجنونة وسفيرة لاولى رتبة ولو كراولا سمع دعواه عليه الاداء ادعى ادائها فاقا تسمع عليه لا اذن الصريح له في القبض ولو احتلفا في عين المسكونة صدق كل منهما ما فيها له بهيمه لانه اختلاف في عقدين وان قال لمرأيتي تزوجتكما بألف وقالت احدهما بل انا فاقا بأننا تخالفا لانه اختلاف في قدر مهر المتفق على مسكناهما وأما الاخرى فالقول قولها في بني المسكاح ولو قالت حرقتان علك أبرهوان نكحها أحدهما معا صدقتني أي وقال بل أباك تخالفا ونسخ عقد الصدق وجب لها عليه مهر المال الارنكلا أو نكحت و - ما هو ولا يجب لها مهر لان من ادعى شيئا أو نكح من الميى بعد الرذكان لم يكن بدع شيئا وعققت الاب دون الام في الصور كانها باقرار لروح بنته وله في ذلك من يثق عليه ووقف ولاؤه لا يقول هو لها وهي منكرا ولا عتقت الام الا ان سكت و - اذت ولو أسدتها اجازية ثم وطأها علما بالحال قبل النكاح لم يحول شبهة اختلاف العلماء في أنها هل تلك قبل الدخول جميع المصدق أو نصفه فقط أو بعده ودون قبل دعوى جهل مالك الحاربة بالدخول الامن قريب عهد بالاسلام أو من شأنا بادية به دعى من العلماء

* (مصل) * في الولع واشتقاقها كما قال الازهرى من الولع وهو الاجتماع لان الزوجين يجتمعان ومنه أولم الرجل اذا اجتمع عقله وشغفه وهي تقع على كل طعام يتخذ اسرور حاش من عرس واملاك وغيرها لكن استعملها طائفة في العرس أشهر وفي غيره بقية لولع فختان أو غيره وهي لدعوة الاملاك وهو العقد ولعبة واملاك وشندني ولختان اعذار بكسر الهمزة وانعام الدال وللولادة حقيقة ولا سلامة من الملقى حرس بضم الحاء المعجمة وسعي بهمة وتقال بصاد والقدوم من السفر بقية من النقع وهو العليل وهي طعام يصنع له - واء أمهه القادم ثم يصعب غيره له كما فاده كلام المجموع في آخر صلاة المسافر ولتسهل وكيرة من الوسكر وهو المأوى ولا مربية وضمة بكسر الضاد المعجمة وقبل هذه ليست من الولا ثم لما را لاء ارا السرور لكن ظاهر كلامهم انه مأوى ويوجه كلامهم بأن اعتبار السرور انما هو في العالي والحفظ القرآن حذاف بكسر الحاء المعجمة وبذل معجمة وبلا سب - أدبة بضم الدال ونحوه والكل مستحب قال الازهرى والظاهر أن استحباب ولعبة الختان محله في ختان الد كور دون الامث فانه يخفى وبسهي من طهارة ويحتمل استحبابه للنساء في ما بينهن خاصة أي وهذا الوجه قال وأطلقوا استحباب الولية للقدوم من السفر والناهر أو محله في السفر العاويل لقضاء العرق به أمان غاب يوما أو أياما يسيرة الى بعض النواحي القريبة فكما حاصروا كدها (وايهما العرس) بضم العين مع ضم الراء واسكانها فانها (سنة) مؤكدة لشهرتها صلى الله عليه وسلم ولا رفق لاني الجارى أنه صلى الله عليه وسلم أولم على بعض نساء يمدن من شعيراته ولم على صفة بتمروسي واقدا وان قال لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج أولم ولو شادوا قلنا لا يمكن شادوا غيره ما قدر عليه قال الثنائي والمراد قل الكمال شادوا قول النبي وبأى شيء أولم من الطعام جازوه ويشمل الماء كول والمشروب الذي يعمل في حال العقد من سكر وغيره وقد جمع بعضهم أسماء الولا ثم

والضياقة أسماء ثمانية * وليمة العرس ثم الخرس للولد
كذا العقيقة للمولود سابعه * ثم الوكيرة للبنان ان تجدد
ثم النقيعة عند العود من سفر * وفي الختان هو الاعتذار فاجتهد
ونسيمة لمساب ثم مأدبة * من غير ما سبب جاء تلك بالعدد
والسند حتى لا ملاق قد كملت * تسع ما قبل الذي يدريه فاعتمد

دقوله قل للذي يدريه أي السند حتى وأهمل الناظم عاشر أهو الحدائق ولم يتعرضوا للاستحباب الوليمة
للتسري وقد صرح أنه صلى الله عليه وسلم لما أولم على صفة قالوا ان لم يحجبها فهي أم ولد وان حجبها فهي
امرأة وفيه دليل على عدم اختصاص الوليمة بالزوجة ونسبها للتسري اذ لو انحصرت بالزوجة لم يترددوا في
كونها ازوجة أو سريبة * (تنبيه) * لم يتعرض الوقت الوليمة واستنبط السبكي من كلام البغوي ان وقتها
موسع من حين العقد فيدخل وقتها وبالفضل فعلها بعد الدخول لانه صلى الله عليه وسلم لم يولم على نسائه
الا بعد الدخول فتجب الاجابة اليها من حين العقد وان خالف الافضل خلافا لما بحثه ابن السبكي في التوضيح
(وفي قول) كما حكاه في المذهب (أو وجهه) كما في غيره (واجبة) من الظاهر الامر في خبر عبد الرحمن السابق
والاول حله على الذنب قياسا على الاخضية وسائر الولايم ولانه أمر فيه بالشاة ولو كان الامر للوجوب بلوجبت
وهي لا تجب اجماعا لا عينولا كفاية * (تنبيه) * لو نكح أربعة هل يستحب لكل واحدة وليمة واحدة
من الجميع أو يكفيه أو يفصل بين العقد الواحد والعقد قال الزركشي فيه نفاهاه والوجه الاول كما قاله
غيره (والاجابة اليها) أي وليمة العرس على القول بأنها سنة (فرض عين) لخبر الصحيحين اذا دعي أحدكم
الى الوليمة فليأتها وخبر مسلم شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الاغنياء وتترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة
فقد رخصه الله ورسوله قالوا والمراد وليمة العرس لانها المعهودة عندهم ويؤيده ما في الصحيحين مرفوعا
اذا دعي أحدكم الى وليمة عرس فليجب وحكي ابن عبد البر وغيره الاجماع على ذلك (وقيل) الاجابة اليها
فرض (كفاية) لان المقصود اظهار النكاح والتميز عن السفاح وهو حاصل بحصول البعض (وقيل سنة)
لانه قليل مال فلم يجب كغيره والخبر يحمل على تأكد الاستحباب أماعلى القول بانها واجبة فان الاجابة
تجب قطعاً قاله المتولي وتابعه * (تنبيه) * قضية قوله اليها عزم الاجابة الى غيرها من الولايم وهو الصحيح بل
هي سنة لما في مسند أحمد عن الحسن قال دعي عثمان بن أبي العاصي الى ختان فلم يجب وقال لم يكن يدعى له
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل يماردنا خلاف السابق واختاره السبكي وغيره في مسلم من دعي
الى عرس أو نحوه فليجب وفي أبي داود اذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرسا كان أو غيره وقضية ما وجوب
الاجابة في سائر الولايم وجهه أجاب به هو العراقيين كما قاله الزركشي (واستحب) الاجابة (أو تسن) كما مر
(بشرط) أي بشرط منها (أن لا يخص) بالدعوة (الاغنياء) لغناهم لخبر شر الطعام بل بعم عشيرته أو
جبراته أو أهل حوزته وان كانوا كلهم أغنياء وليس المراد أن يعم جميع الناس لتعذره بل لو كثرت عشيرته
أو نحوها أو خرجت عن الضبط أو كان فقير لا يمكنه استيعابها فالوجه كما قال الاذوي عدم اشتراط
عموم الدعوة بل الشرط أن لا يظاهر منه قصد التخصيص قال بعض المتأخرين ولو لم تغير الاغنياء وليس بظاهر
بل لو خص بذلك الفقراء كان أولى ومنها أن يكون الداعي مسلماً ولو كان كافراً لم تجب اجابته لا تنفع طلب
المودة معه ولانه يستدرك طعمه لاحتمال نجاسته وفساد تصرفه ولهذا لا يستحب اجابته الذي كاستحباب
اجابة المسلم فيما يستحب فيه اجابته ويؤخذ من هذا أنه يستحب اجابة الذي وان كرهت مخالطته ومنها أن
يكون المدعو مسلماً أيضاً فلو دعا مسلم كافراً لم تجب اجابته كما قاله الماوردي والرويان ومنها (أن
يدعو في اليوم الاول فان أولم ثلاثة) من الايام أو أكثر (لم تجب) اجابته (في) اليوم (الثاني) قطعاً بل
تسن فيه (وتكره في الثالث) وفيما بعده في أبي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال الوليمة في اليوم

الاول حق وفي الثاني معروف وفي الثالث أي وفيما بعد مدمر يله وسمة فلم يولم يمكنه استيعاب الناس في
 اليوم الاول لكثرةهم أو مدمر منزله أو غيرهما ويجب الاجابة لان ذلك في الحقيقة كما قال الاذري
 واية واحدة دعى الناس اليها أفراحي يوم واحد ولو أوفى في يوم واحد مدمر تين لغيره عذر ماسر
 فالظاهر كقول الركني ان الثانية كالיום الثاني فلا تجب الاجابة ومنها ان يكون الداعي مطلق التعريف
 فلا تنال اجابة الجمع وعاب له لجا أو جنون أو سقه أو أذن وليه لانه ما ورد بمقتضاه لا بالثلاثة ثم ان
 اتخذها لول من ماله وهو أب أو جد فالظاهر كما قال الاذري وجوب الحضور (و) منها (أ) لا يحضره
 أي بدعه (لخوف) منه لول يحضره (أو طمع في جاهه) أو اعانتته على باطل بل للتودد والتقرب وكذا
 لابقه مدمر كإقتضاه كلامه ومنها أن يدعى المدعو بنفسه أو نائبه لان نادى في الناس كان قال لغيره
 ادع من شئت أو فتح الباب وقال ليحضر من أراد لان الامتناع يستدل بالبروت وحشة ومنها أن لا يذكر
 المدعو الى الداعي ورضي تخلفه والازال للوجوب ومنها أن لا يبق الداعي غيره فلو دعاه انسان أجاب السابق
 فانجا أمه أجاب أقربهم أو حاشاهم أو واهم أن لا يدعوه من أكثر ماله حرام فن كان كذلك كرهت اجابته
 فان علم أن عبي النمام حرام حرمت اجابته وإذا فلا وتباح الاجابة ولا تجب اذا كان في ماله شبهة وإلهذا قال
 الركني لا تجب الاجابة في زمانها ولكن لا بد أن يغلب على الثاني أن في مال الداعي شبهة ومنها أن
 لا يكون الداعي امرأة أو عبية وليس في موضع الدعوة يحرم لها ولا للمدعو وان لم يحل بها ومنها أن يكون
 المدعو حرا فلو دعاه عبد لم يأن أدن له سيد وكذا المكاتب لم يضر حضوره بكسبه فان ضرر وأذن له سيد
 فوجهان والادوجه مدمر الوجوب والمجور في اجابة الدعوة كل شيء ومنها أن يدعوه في وقت الوجبة وقد تقدم
 ومنها أن لا يكون المدعو قاضيا فان كان لم تجب الاجابة كما يحتمل بعض المتأخرين وكذا كل ذي ولاية عامة
 ومنها أن لا يكون مدمر أو مخرج في ترك الجماعة كما قاله الرواني والساوري ومنها أن لا يكون الداعي
 ظالما أو فاسقا أو مبررا ومنكفيا طالبا لمباهاة والفقر قاله في الاحياء ومنها أن لا يتعين على المدعو حق كدالة
 شهادة وصلاة جنازة ومنها (أ) لا يكون ثم أي في موضع الدعوة (من يتأذى) المدعو (به أو لا يلبق
 به بحالته) كالارادل فان كان هو مدمر في التحلف لما قدم من التأذى في الاول والفضاضة في الثاني ولا
 أنزلة ودعيه وبين الداعي وأن لا يكون في الوجبة مدوله لا يتأذى به كما قاله الساوري وبحسب الركني ان
 العدوا فظاهر مدور (و) منها أن (لا) يوجد ثم (منكر) تكلم أو ملاء بحمرة الحديث من كان يؤمن
 بالله واليوم الآخر فلا يصدق على مائدة يدارعها الخمر وواه الترمذي وقال حسن غريب وصححه الحاكم
 وقال انه على شرط مسلم (تنبه) بشمل اخلاقه مالو كان هناك داعية الى بدعة ولا يقدر المدعو على
 رده وما اذا كان هناك من يصحك بالغمس والكذب وبه صرح في الاحياء وما اذا كان هناك آنية فله
 صرح في شرح مسلم (فان كان) المنكر (يزول بحضوره فليحضر) حتما اجابة للدعوة وإزالة لانه ذكر
 فان لم يزل بحضوره حرم الحضور لانه كالرضا بالمنكر فان لم يعلم به حتى حضر ثم اهم فان لم ينته وأوجب الخروج
 الا ان خاف منه كان كان في ابل وخاف وقدر كلوا بقلبه ولا يسمع لم يحرم استماعه وأن استعمل بالحديث
 والا كل جازله ذلك كولو كان ذلك في جوار يتلأزمه التحول وان بلغه الموت ولو كان المنكر مختلفا
 كشراب البيذ والجلبوس على الحرير حرم الحضور على معتد تحريمه قاله الشارح ناقله نقل المذهب وهذه
 المسئلة مما يعقل عنها كثير من طلبة العلم وقد قلتم اني اجلس في جماعة من علمائنا فأنكرها بعضهم فقال
 هذه المسئلة قاله الجلال الحلي فسكت ويؤيد هذه المسئلة قول المصنف (ومن المنكر فراس) أي فرس (حرير)
 لانه عن ادراشه كما مر في باب فارقيل هذا يخالف قواهم في كتاب السير لا يشكر الا لجمع على فخره
 أوجب بان الخلاف انما يراعى اذا لم يخالف سنة صحيحة والسنة قد صحت بالنهي عن الافتراش فلا عبرة بخلاف
 بصادم النص وانما هذا الشافعي رضي الله تعالى عنه شارب النبيذ المحتلف فيه ومن ذلك يؤخذ ما أفنى به ان

الرفعة من ان الفرجة على الزينة حرام أى لمسها من المنكرات * (تبيينه) * محل ما ذكره المصنف في دعوة
 اتخذت للرجال فادعوة النساء خاصة فينبغي على اقتراشهن للحرى بأن معنهما لهن فلا فرق وان يجوزنا
 وهو الاصح كما مر في باب فليس بذكر والتقيد بالاقتراش يخرج سائر الجداوبه مع أنه حرام على الرجال
 والنساء ولو حذف الحرى وقل كالغزالي وفرش غير حلال كان أولى ايشتمل فرش الغصوب والمسروق
 وفرش الجلود النور فانه حرام كما قاله الحلبي وابن المنذر وغيرهما ولبه على أن الحرم المصـدر أعني
 الفرش لا الفراش لانه قد يكون مطويا ولا ضرورة فيه (و) من المنكر أن يكون في موضع الدعوة (صورة
 حيوان) آدميا كان أو غيره كبيرا أو صغيرا على صورة حيوان معه ود كفرس أم لا كما دعى بخناجين
 مرفوعة كان كانت (على سقف أو جدار أو وسادة) منصوبة كإني الحرور والروضة وأسلها (أو سائر)
 بكسر الهمزة بخطه معلق لينة أو منفعة (أو) على (نوب ملبوس) لانه صلى الله عليه وسلم امتنع من
 الدخول على عائشة رضي الله تعالى عنها من أجل الفرقة التي عليها التصاوير فقالت أئوب الى الله ورسوله
 مما أذنبت فقال ما بال هذه الفرقة فقالت اشترى بها لك ثمة عد عليها وتوسدها فقال صلى الله عليه وسلم
 ان أصحاب هذه الصور يوم القيامة يعذبون فيقال لهم أحبوا ما خلقتم وان البيت الذي فيه هذه الصور
 لا تدخله الملائكة متفق عليه وقال أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون ولانما شبهت بالاصنام
 * (تبيينه) * قضية كلام المصنف تحريم دخول البيت المشتمل على هذه الصور وكلام أصل الروضة
 يقتضي ترجيح عدم تحريمه حيث قال وهل دخول البيت الذي فيه الصور الممنوعة حرام أو مكروه وجهان
 وبالفحريم قال الشيخ أبو محمد وبالكراهة قال صاحب التقريب والصيدلاني ووجه الامام والغزالي
 في الوسيط اه وفي الشرح الصغير عن الاكثرين أنهم سمعوا والى الكراهة وصوبه الاسنوي وهذا هو
 الراجح كما مر به صاحب الانوار ولكن حتى في البيان عن عامة الاحتجاب التحريم وبذلك علم ان مسئلة
 الدخول غير مسئلة الحضور بخلاف المأفهمه الاسنوي وكصور الحيوان في ذلك فرش الحرى كجلبى اليه
 كلام الروضة وخرج بكون الصورة في موضع الدعوة اذا كانت في المرفق فلا بأس بدخول الخيام الذي على
 بابها صور كإني الشرح والروضة وبالسادة المنصوبة غير المنصوبة وسأيت في كلامه التجوز في الخدعة والسادة
 والخدعة لفظان مترادفان وجه بين كلاميه بأن مراده بالجواز في الخدعة الصغيرة التي يتكأ عليها او بالمنع في
 الوسادة الكبيرة المنصوبة كما مر به في الروضة وقصير الكتاب لا يدل عليه وإنما يحمل عليه منابه به وقول
 المصنف وثوب ملبوس يقتضي أنه انما يكون منكرا في حال كونه ملبوسا قال الاذرعى ويجوز أن يكون
 المراد ما براد ليس سواء كان ملبوسا في تلك الساعة أم معلقا أم موضوعا على الارض اه والاوجه ما في
 الكتاب * (قائفة) * يستثنى من صورة الحيوان لعب البيت فلا تحرم كإني شرح مسـلم للمصنف تبعاً
 للقاضي عياض في نقله ذلك عن العلماء ولان عائشة رضي الله تعالى عنها كانت تعجب بها منذ رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولم يرد عليه وحكمته تدرين أمر القرية وقد علم مما تقدم أن ما تركه المصنف من الشروط
 أكثر مما ذكر والمرأتان دعت نفسه فكإني الرجال (ويجوزنا) أى صورة حيوان كائنة (على أرض
 وبساط) بوطاً (ومخدة) يتكأ عليها أو أية تمتهن الصور باستعمالها كإني ونحوان وقصة والضابط
 في ذلك ان كانت الصورة على شيء مما هيان جازوا فلا لما رواه مسلم عن عائشة رضي الله عنها ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قدم من سفر وقد سترت على صفة لها استراقه الخيل ذوات الإجنحة فأمر بنزعها وفي
 رواية قطعهما نهوا سادة أو وسادتين وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرتفق بهما كذا استدلو به قال
 السبكي وفيه نظر اذ يحتمل كون القطع في موضع الصورة قرأت وجعلت وسادة اه وقد يجب بان الاصل
 عدم ذلك ولان ما يوطأ ويعلق مبهات مبتذل وأما الصورة المنقوشة على دينار أو درهم فالقياس كما قال
 الزركشي الحقها بالثوب أى غير الملبوس لامتته بالاستعمال * (تبيينه) * أشمر كلامه وجوب الاجابة مع

وجود هذه الاشياء وتغير راسية ماله وهو كذلك في الاول دون الثاني فان الصحيح تحريم التطوير
على الارض وغيرها كحسيني وتغيره أولا بالوسادة وثانيا بالخدمة يقتضي المعايير بينهما وقد تقدم ماله
(و) يجوز منع (د) ماعز الرأس وصور شجر) ونحوه مما لا روح فيه كشمس وقمر لما روى البصري عن
ابن عباس لما قال له المصور لا تعرف منته غير ما قال ان لم يكن فصور من الاشجار وما لانفس له
(ويحرم تصوير حيوان) الحديث المأثور وما فيه من مناهة تخلق الله تعالى قال الثوري وسواء عمل لها
رأساً أم لا لاشك في حيفه ونفى الله تعالى عنه وقال الاذري ان المشورة وما جواز التصوير اذا
لم يكن له رأس لما أشار اليه الحديث من قطع رؤسها اه وهذا هو الظاهر (تنبيه) قضية المطلق
المصنف أنه لا فرق في تصويره على الميطات أو الارض أو منع الثياب وهو الصحيح في زيادة الوضوء (ولا
تدعى اجابة يوم) ظهر مسلم اذا دعى أحدكم فليجب فان كان مغفلاً فليعلم وان كان صائماً فليصل والمراد
بالصلاة الدعاء بدليل رواية ابن السني فان كان صائماً عاله بالبركة ولا يلزمه الا كل اذا كان مغفلاً فليجب
مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دعى أحدكم الى طعام فان شاء طعم وان شاء ترك وقيل يلزمه
ما في رواية مسلم وان كان مغفلاً فليعلم ويجزى عليه في التنبيه وصححه المصنف في شرح مسلم واختاره في
تصحيح التنبيه وعلى الاول به ان له الاكل كما صرح به في الروضة وأقله على الوجوب والنسب بقية (قال
شاق على الداعي صوم نفلي) من الداعي (طافار) له (أفضل) من انعام الصوم ولو آخر النهار لجسبر
ناظر الداعي لانه صلى الله عليه وسلم لما أكل من حرمه وقال اني صائم قال له يتكلم لك أخوك المسلم
وتقول اني صائم افطار ثم انقض يوماً كانه رواء البيهقي وغيره فان لم يثق عليه ذلك فالامساك أفضل ولا
يكراه ان يقول اني صائم حكاه القاسمي أبو العلي بن ابي طالب عن الاحباب أما صوم الفرض فلا يجوز الخروج منه
ولو وسعاً كذروه طاق (رباً كل الضيف مما قدم له بلافتنا) من مالك الطعام كنفاه بالقرينة العرفية
كما في الشرب من السفايات في الطرق قال المصنف وما ورد في الاحاديث الصحيحة من لفتنا الاذن في ذلك محمول
على الاستحباب أم ان كان يقتصر حضور غيره فلاياً كل الاياذن لفتنا أو بحضور الغير لاقتضائه القرينة عدم
الا كل بدون ذلك (تنبيه) أنهم قوله مما قدم له أنه ليس للأواذل أن يأكلوا مما بين أيدي الامثال
من الاطعمة النفيسة المخصوصة بهم وبه صرح الشيخ عز الدين قال ذلك دلالة على ذلك لفتنا ولا عرف بل
العرف زاجر منه وان الضيف لاياً كل جيع ما قدم له وبه صرح ابن الصباغ قال ابن تيمية وبه نظر اذا
كان قليلاً يقتضي العرف أكل جيعه اه وهذا ظاهر اذا علم رضا مالكه بذلك وصرح الماوردي بتحريم
الزيادة على الشبع أي اذا لم يرضه مالكه وأنه لو زاد لم يضره قال الاذري وبه وقفة اه وحد الشبع
ان لا يد جائعاً وأما الزيادة على الشبع من مال نفسه الحلال فمكروه وكذا من مال غيره اذا علم رضا مالكه
قال ابن عبد السلام ولو كان الضيف يأكل كمشرة مثلاً ومضيعة جاهد لا يجزله أن يأكل كل فوق
ما يقتضيه العرف في المقدار قال ولو كان الطعام قابلاً لكل لفتنا كجاء مسرعاً حتى يأكل أكثر الطعام
ويحرم أصحابه لم يجزله ذلك ويحرم التعلق وهو حضور الوليمة من غير دعوة الا ادعى رضا المالك به لما
بينه من الانس والانسباط وقد دللنا الامم بالدعوة الحاسمة أما العامة كان فتح الباب لدخول من شاء فلا
تفاضل والتمايل مأثوذ من التعلق وهو منسوب الى طفيل رجل من أهل الكوفة كان يأتي الولائم بلا
دعوة فكان يقال له طفيل الاعراس (ولا يتصرف فيه) يبيع ولا غيره (الابا كل) لانه لما ذوت به عرفاً
دلائلهم سايراً ولا هرة الا ان علم رضا مالكه ولا ضيف تعليم صاحبه الا أن يفاضل المضيف طعمه بما ليس
من خص بنوع أن يعلم غيره منه وظاهره الميع سواء أخص بالنوع العالي أم بالسافل وهو محتمل
ويحتمل تخصيصه بمن خص بالعالي ونقل الاذري هذا من مقتضى كلام الاحباب قال وهو ظاهر ويكره
لصاحب الطعام أن يفاضل بين الضيفان في العام لم يأت في ذلك من كسر الخاطر (تنبيه) ذلك المضيف

ما التزمه بوضعه في نفسه على ما اقتضى كلام الشرح الصغير ترجحه وجرمه ابن المقرئ وصرح بترجيحه
 القاضي والاسنوي وان كان قضية كلام المتولي أنه يتبين بالازداد أنه ملكه قبله وقيل يملكه بالوضع بين
 يديه وحيث قلنا ذلك بالاخذ أو بالوضع في القم فهل له أن يبيعه لغيره أو يتصرف فيه بغيره لا كل وجهان
 الصحيح وقول الجمهور ولا يجوز كإلّا به المستعير فالمراد أنه يملك أن يتفقد بنفسه كالعار به لأنه ملك العين كما
 توجه به بعضهم وخرج عليهم جواز تصرفه فيه بالبيع وغيره نعم النازل بأهل الذمة إذا شرط الامام عليهم ضيافة
 من عزمهم من المسلمين فانهم إذا قدموا المضيف شيئاً يملكه بالاختلاف وكان له أن يرتحل به كما ذكره الرافعي
 في كتاب الجزية (وله) أي المضيف (أخذ ما يعلم رضاه) أي المضيف (به) والمراد بالعالم ما يشمل النان
 لأن مدار الضيافة على طيب النفس فإذا تحقق ولو بالقرينة رتب عليه مقتضاها ويختلف ذلك باختلاف
 الأحوال بمقدار المقدور بحال المضيف وبالذم وفان شئت في وقوعه في محل المساحة الصحيح في أصل
 الروضة المحرم قال في الأحياء وإذا علم رضاه ينبغي له مراعاة النصفة مع الرفقة فلا ينبغي أن يأخذ إلا ما يخصه
 أو يرضون به عن طوع لا عن حياء (ويحل نثر سكر) وهو روميه مفرقا (وغيره) كدنانير ودراهم وجوز
 ولو (في الأملاك) على المرأة للزناح وفي الختان وكذا في سائر الولائم كما يحسنه بعض المتأخرين عمدا
 بالعرف (ولا يكره) النثر (في الإصح) ولكن تركه أولى لأنه سبب إلى ما يشبهه التهمة وقد ورد في الصحيح
 النهي عنها وقيل يستحب ما فيه من البر وقيل يكره للدعاة في التقاطه بالانتهاج (ويحل التقاطه) لأن
 مالكه إنما طرحه من يأخذه (و) (لكن) تركه أولى (كأنه) هذا ما في الروضة ولا يخالفه نص الشافعي
 والجمهور على كراهة النثر والاتقاط أن حملت الكراهة على خلاف الأولى نعم إن علم أن النثر لا يؤثر في بعضهم
 على بعض ولم يقدح الالتقاط في مرأاة الملتزم لم يكن الترك أولى ويكره أخذ من الهواء بأزار أو غيره فان
 أخذ منه أو التقطه أو بطحجره فوقع فيه ملكه وإن لم يمسح بحجره لم يملكه لأنه لم يوجده منه قصد ذلك
 ولا فعل لكن هو أولى به من غيره فلو أخذ غيره قال في أصل الروضة ففي مالك وجهان جازيان ففي الأول عشرين
 طائفي ملكه فأخذ غيره غيره وفيما إذا دخل السهل مع الماء حوضه وفيما إذا وقع الثلج في ملكه فأخذ
 غيره وفيما إذا أحيا ما تحجره غيره لكن الإصح أن المحي يملك وفي هذه الصور يملكون المنع أكثر لأن المتحجر
 غير مالك فليس الأحياء تصرف في ملكه غيره بخلاف هذه الصور والمعمدة في مسئلة النثر إن من أخذ لا يملكه
 كما رجحه الشارح بخلافه في غيرها كما هو مخرج به في أبواب الفرقان الاستيلاء في هذه المسئلة أقوى لأنه وقع
 فيها وهو لا يملك بخلاف غيره وهو الصبي يملك ما التقطه والسيدة يملك ما التقطه رقية (ساقية) في آداب الأكل
 تسن التسمية قبل الأكل والشرب ولو من جنب وحائض للأمر به في الأكل ويقاس به الشرب ولو سمي مع كل
 لقمة فهو حسن وأقاه باسم الله أو كمله باسم الله الرحمن الرحيم وهي سنة كفاية للجماعة ومع ذلك تسن لكل
 منهم فان تركها أوله أنى بها في أثناءه فان تركها في أثناءه أنى بها في آخره فان الشيطان يتفأى ما كاه
 أو شربه ويسن الحد بعد الفراغ من ذلك ويحرم بما يقتضى به فيها ويسن غسل البقله وبعده
 لكن المالك يبتدئ به فيأخذه ويتأخر به فيما بعده ليدعو الناس إلى كرمه ويسن أن يأكل بثلاث
 أصابع للاتباع وتسن الجماعة والحديث غير المحرم كحكاية الصالحين على الطعام وتقليل الكلام أولى
 ويسن لعق الأنان والأصابع وأكل ساقط لم يتنجس أو تنجس ولم يتعذر تطهيره وطهر ويسن مواكاة عبده
 وصغاره وزوجاته وأن لا يخص نفسه بطعام إلا عند ذكر دواء بل يؤثرهم على نفسه ولا يقوم المالك عن
 الطعام وغيره يأكل ما دام يظن به حاجة إلى الأكل ومثله من يقتضى به وأن يرحب بضيافته ويكرمه وإن
 يحمد الله على حصوله ضيفا عنده ويكره الأكل متكئا وهو الجالس معتمدا على وطأ تحت كفة مودع من يريد
 الاكتناوس الطعام قاله الخطابي وأشاع غيره إلى أنه المائل إلى جنبه ومثله المضطجع كإهمهم بالأولى
 ويكره الأكل مما يلي غيره ومن الأعلى والوسا ونص الشافعي على تحريره محمول على المشتغل على الإيذاء

وجود هذه الاشياء وتغير نسبتها ما لها وهو كذلك في الاول دون الثاني فان الصحيح بتعريف التصوير
على الارض وغيرها كسباني وتغيره أولا بالوسادة وثانيا بالندى يقتضي المعبرة بينهما وقد تقدم ما به
(و) يجوز ارتفاع (معا ومع الرأس وصورتين) وتغيره مما لا روح فيه كشمس وقمر لما روى البخاري عن
ابن عباس لما دله المسوق ولا أعرف مستعدة غيرها قال ان لم يكن فسور من الانجبار وما لا نفس له
(ويحرم تصوير حيوان) لمحدث لما رواه ابنه من مضاهة خلق الله تعالى قال المتولي وسواء أعلى اها
رأساً أم لا لانه لا ياتي حقيقة ونهى الله تعالى عنه وقال الاذري ان المشهور عندنا جواز التصوير اذا
لم يكن له رأس لما أشار اليه الحديث من قطع رؤسها اه وهذا هو الظاهر (تنبيه) قضية الملائكة
المصنف أنه لا فرق في تصويره على الحيوان أو الارض أو نوحج الثياب وهو الصحيح في زيادة الروضة (ولا
تعد اجابة يوم) تخبر مسلم اذا دعى أحدكم فليجيب فان كان مغطرا فليعلم وان كان صاعفا فليسل والمراد
بالصلوة الدعاء بديل رواية ابن السني فان كان صاعفا عليه بالبركة فلا يلزمه الا كل اذا كان مغطرا فليجيب
مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دعى أحدكم الى طعام فان شاء طعم وان شاء ترك وقيل يلزمه
لما في رواية مسلم وان كان مغطرا فليعلم وجري عليه في التنبيه وحده المصنف في شرح مسلم واختاره في
تصحيح التنبيه وعلى الاولين له الا كل كما صرح به في الروضة وأقله على الوجوب والسلب اتمه (فان
شق على الداعي صوم نفلي) من الماروق (فالقار) له (أفضل) من اتمام الصوم ولو آخر النهار بلحسب
خاطر الداعي لانه صلى الله عليه وسلم لما أسكن من حضرمه وقال اني سائم قال له يتكافئ أنحول للمسلم
وتقول اني سائم اطار ثم اتض يوما كله رواه البيهقي وغيره فان لم يشق عليه ذلك فالامساك أفضل ولا
يكراه أن يقول اني سائم حكاه القاضي أبو الطيب عن الاصحاب أما صوم الفرض فلا يجوز الخروج منه
ولو وسعا كذره ماتي (ويا كل الضيف مما قدم له بلا لفظ) من مالك الطعام كتنفاه بالقرينة العرفية
كجاني الشرب من السقايات في العارف قال المصنف وما روى في الاحاديث العجيبة من لقنا الاذن في ذلك فيجوز
على الاستحباب نعم ان كان ينتظر حضور غيره فلا يأكل الا باذن لفظا أو بحضور الغير لا قضاء القرينة عدم
الا كل بدون ذلك (تنبيه) أفهم قوله مما قدم له أنه ليس الا اذا دل أن يأكلوا بما بين أيدي الامائل
من الاطعمة الملبسة المحصورة بهم وبه صرح الشيخ عز الدين قال اذا دلالة على ذلك بانها ولا عرف بل
العرف زاجر منه وان الضيف لا يأكل جميع ما قدم له وبه صرح ابن الصباغ قال ابن شهبة وفيه فطار اذا
كان قليلا يقتضي الدرف أكل جميعه اه وهذا ظاهر اذا علم رضا مالكة بذلك وصرح الماوردي بتعريف
الزيادة على الشيع أي اذا لم يعلم رضا مالكة وان لم يزلهم يضمن قال الاذري وفيه وقفة اه وحدا الشيع
ان لا يرد جانبا وأما الزيادة على الشيع من مال نفسه الحلال مكره وكذا من مال غيره اذا علم رضا مالكة
قال ابن عبد السلام ولو كان الضيف يأكل كمشرة مثلا ومضيفة جادلا بجعله لم يجز له أن يأكل كل ثوب
ما يقتضيه العرف في المقدار قال ولو كان الطعام قليلا فأكل لقما بكرا مسرعا حتى يأكل أكثر الطعام
ويحرم أصحابه لم يجز له ذلك ويحرم التعاطل وهو حضور الوليمة من غير دعوة الا ادعاء لم رضا مالكة بل
بينهم من الانس والاتباط وقد دل ذلك الامام بالدعوة للحامه أما العلامة كان فتح الباب ليدخل من شاء فلا
تعاطل والتماثيل مأخوذ من التعاطل وهو منسوب الى طفيل رجس من أهل الكوفة كان يأتي الولائم فلا
دعوة فكان يقال له طفيل الاعراس (ولا يتصرف فيه) يبيع ولا يتبره (الباكل) لانه المأذون به عارفا
فلا يطعم سائلا ولا هرة الا ان علم رضا مالكة ولا ضيف تلقيم صاحبه الا أن يفاضل المضيف طعما مما طلب
من خص بنوع أن يطعم غيره منه وظاهره للمعسوة أخص بالوع العالي أم بالسائل وهو محتمل
ويحتمل تخصيصه من خص بالعالي ونقل الاذري هذا عن مقتضى كلام الاصحاب قال وهو ظاهر وبكره
لصاحب العلامة أن يفاضل بين الضيفان في الطعام لما في ذلك من كسر الخاطر (تنبيه) تلك المضيف

ما التفتحه بوضعه في فيه على ما اقتضى كلام الشرح الصغير ترجحه وخزم به ابن المقرئ وصرح بترجيحه
 القاضي والاسنوي وان كان قضية كلام المتولي أنه يتبين بالازدراء أنه ملكه قبله وقيل عليه بالوضع بين
 يديه وحيث قلنا ملك بالاختار أو بالوضع في الفم. فهل له أن يبيعه لغيره أو يتصرف فيه بغيره لا كل وجهان
 الصحيح وقول الجمهور ولا يجوز كإلا يغير المستعير فالمراد أنه ملك أن يتفقد بنفسه كالعارية لأنه ملك العين كما
 توجهه بعضهم وفرع عليه جواز تصرفه فيه بالبيع وغيره نعم النازل بأهل الذمة إذا شرط الامام عليهم ضيافة
 من عربهم من المسلمين فانهم إذا قدموا المضيف شيئا عليه فلا خلاف وكان له أن يتخل به كإذ كره الراجعي
 في كتاب الجزية (وله) أي المضيف (أخذ ما نعلم رضاه) أي المضيف (به) والمراد بالعلم ما يشمل اتفاق
 لان مدار الضيافة على طيب النفس فإذا تحقق ولو بالقرينة وتب عليه مقتضاه ويختلف ذلك باختلاف
 الاحوال ويعقد المأخوذ بحال المضيف والدعوة فان شئت في وقوعه في محل المسامحة والصحيح في أصل
 الروضة التحريم قال في الاحياء وإذا علم رضاه ينبغي له مراعاة النصفة مع الرفقة فلا ينبغي أن يأخذ إلا بما يخصه
 أو يرضون به عن طوع لا عن حيلة (ويحل ترسكر) وهو ربه مفرقا (وغيره) كدنانير ودرهم وجوز
 ولوز (في الاملاك) على المرافعة للسكران وفي الختان وكذا في سائر اللوازم كاجتنابه بعض المتأخرين عملا
 بالعرف (ولا يكره) التمر (في الاصح) ولكن تركه أولى لانه سبب الى ما يشبه النهية وقد ورد في الصحيح
 النهي عنها وقيل يستحب لما فيه من البروقيل يكره الدنئة في التقاطه بالانتهاج (ويحل التقاطه) لان
 مالكه انما طرحه ان يأخذه (و) اسكن (تركه أولى) كالشره إذا ما في الروضة ولا يخالفه نص الشافعي
 والجمهور على كراهة التمر والانتقاط ان حلت الكراهة على خلاف الأولى نعم ان علم أن النازل لا يؤثر بعضهم
 على بعض ولم يقدح الانتقاط في مروءة المالكه لم يكن الترك أولى ويكره أخذ من الهواء بازرا وغيره فان
 أخذه منه أو التقطه أو يد فاحمله فوقه فيه ملكه وان لم يمسح بحمله لم يملكه لانه لم يوجده منه قصد ملك
 ولا فعل لكن هو أولى به من غيره فلا يأخذه غيره قال في أصل الروضة ففي ملكه وجهان جاريان فيما لو عشم
 طائر في ملكه فأخذه فزده غيره وفيما إذا دخل السمك مع الماء حوضه وفيما إذا وقع الخيل في ملكه فأخذه
 غيره وفيما إذا أحيا بياضه غيره لكن الاصح أن المحي يملك وفي هذه الصور يملهم الى المنع أكثر لان المتحجر
 غير مالك فليس الاحياء تصرف في ملك غيره بخلاف هذه الصور والمعهدي مسئلة التنازل من أخذه لا يملكه
 كإرجحه الشارح بخلافه في غيره كما هو مخرج به في أبواب الفرقان الاستيلاء على هذه المسئلة أقوى لانه وقع
 فيها هو ولا يملك له بخلاف غيره والصحي يملك ما التقطه والسيد يملك ما التقطه رقيقه (خاتمة) في آداب الاكل
 تسن التسمية قبل الاكل والشرب ولون جنب وحائض للامريه في الاكل ويقاس به الشرب ولو نسي مع كل
 لقمة فهو حسن وأقواها بسم الله وكلها بسم الله الرحمن الرحيم وهي سنة كفاية للجماعة ومع ذلك تسن لكل
 منهم فان تركها أوله أتى بها في أثانته فان تركها في أثانته أتى بها في آخره فان الشيطان يتقايأ ما كاه
 أو شربه ويسن الجد بعد الفراغ من ذلك ويحجر بهما ليقصد فيهما ويسن غسل اليد قبله وبعده
 لكن المالك يتعدى به فيما قبله ويتأخر به فيما بعده ليدعو الناس الى كرمه ويسن أن يأكل ثلاث
 أصابع لا يتابع وتسن الجماعة والحديث غير المحرم كحكاية الصالحين على الطعام وتقليل الكلام أولى
 ويسن لعق الاناء والاصابع وكل ساقط لم يتجسس أو تجسس ولم يتعد وتطهره وطهر ويسن مواكبة عبده
 ومغاره وزوجاته وأن لا يتجسس نفسه بطعام الا لعينه كدواء بل يؤثرهم على نفسه ولا يقوم المالك عن
 الطعام وغيره يأكل ما دام يقان به حاجة الى الاكل ومثله من يتعدى به وأن يرحب بضيفه ويكرمه وان
 يحمد الله على حصوله ضيفا عنده ويكره الاكل متكئا وهو الخالس معتد على وطعامه كقعود من يريد
 الاكثر من الطعام فانه الخطابي وأما غيره الى أنه المائل الى جنبه وماله المصطنع كأنهم بالاولى
 ويكره الاكل مما يلي غيره ومن الأعلى والوسفا ونص الشافعي على تحريمه محمول على المشتغل على الأيذاء

وبسنتي من ذلك نحو الفاكه مما ينقل به فياخذ من أي جانب شاء ويكره تقريبه من الطعام بحيث
يقع من فيه الشيء وضمه لا قوله لا تشبه أو ما اعتدت أكله ويكره نفق يده في القصة والشرب من قم
القربة والاكل بالشمال والتغش والتغش في الأناة والبراق والمخاط حال أكلهم وقرن قرنين ونحوهما
كعنتين بغير إذن الشركاء ويسن للضيف أن لم يأكل أن يدعو المضيف كان يقول أكل طعامكم
الابرار وأما عندكم الصائغون وصات عليكم الملائكة وذكركم الله فحين عنده ويس قراء سورة
الاخلاص وقربش ذكره لعلالي وغيره ويندب أن يشرب بثلاثة أنفاس بالسمية في أرائها وبالحللى
أو اخرها ويقول في آخر الاول الحمد لله ويريد في الثاني رب العالمين وفي الثالث الرحمن الرحيم وأن ينظر
في الكوز قبل الشرب ولا يتجأ فيه بل ينفعه عن فيه بالحد ويرد بالسمية والشرب قائما خلافاً الاول
ومن آداب الاكل أن يلتصق فمات الطعام وأن يقول المالك لضيفه ولعبره كروجه وولده إذا راع يده من
الطعام كل ويكره عليه ما لم يفتق أنه اكتفى منه ولا يزيد على ثلاث مرات وأن يتجأ ولا يتلع ما يخرج
من أسنانه بالحلال بل يرميه ويضمض بخلاف ما يحجمه بأسنانه من بينهاته يلمعه وأن يأكل قبل أكله
اللعمة ألقمتين أو ثلاث من الخبز حتى يسد الحلق وأن لا يشم الطعام ولا يأكل ما صار حتى يبرد ومن
آداب الضيف أن لا يخرج الا بإذن صاحب المنزل وأن لا يجلس في مقابلة حجرة النساء وسترتهن وأن لا يكثر
النظر الى الموضع الذي يخرج منه الطعام ومن آداب المضيف أن يشبع الضيف عند خروجه الى باب الدار
ويستغنى لا أكل أن يقدم الفاكه ثم اللحم ثم الحلاوة وأنما قدمت الفاكه لأنها أسرع استحالة
فينبغي أن تقع أسفل المعدة ويندب أن يكون على المائدة بقل وسبأني أن شاء الله تعالى زيادة على
ذلك في باب الاطعمة * (كتاب القسم) *

بفتح القاف وسكون السين مصدر قسم الشيء وأما بالكسر فالنصيب والقسم بفتح القاف والسين اليمين
(والشور) هو الخروج عن الطاعة وكان ينبغي للمصنف أن يزيد في الترجمة وعشرة النساء اذ هو
معه ودالباب (يختص القسم) أي وجوبه (بزوجات) أي بشئتين منهن فأكثر ولو كن غير حرائر أقوله
تعالى فان خلتهم أن لا تعدوا أي في القسم الواجب فواحدة أو ما ملكت أيمانكم فاشهر أنه لا يجب
مالك اليمين فلا تدخل للاماء غير الزوجات فيه وان كن مستولات أو مع زوجات لانه لاحق لهن في الاستمتاع
والمراد بالاختصاص الوجوب كما مر فانه مستحب في الاماء كيلا يحقد بعض الاماء على بعض ويسن أيضا
عدم تعاطيان * (تنبيه) * ادخال الباء على المقصور عليه خلاف الكثير من دخولها على المقصور ولا
حاجة حينئذ لدعوى بعضهم الغلب في كلام المتن الذي هو خلاف مقتضى الظاهر ولا يرد عليه الموطأ
شبهة ولا الرجعية وان كانت في حكم الزوجات لتعارض المسامح والمقتضى (و) المراد من القسم للزوجات
والاصل فيه الليل كما سيأتي أن يبيت عنده ولا يلزم ذلك ابتداء لانه حقه فله تركه بل (من بات عند بعض
نسوته) بقرعة أو غيرها (لزمه) ولوعينا ومحبو باومر بضالميت (عندمن نبي) منهن لقوله صلى الله
عليه وسلم اذا كان عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه مائل أو سابقا رواه أصحاب
السنن وصححه ابن حبان والحاكم وكان صلى الله عليه وسلم يقسم بين نسائه ويطاف به عليهن في مرضه
حتى رضين ثم يرضه في بيت عائشة رضي الله تعالى عنها وفيه دليل على أن العذر والمرض لا يبعثان القسم
وظاهر هذا أن القسم كان واجبا عليه صلى الله عليه وسلم وهو المشهور في المذهب وقول العراقيين
خلافه لا يصح في عدم وجوبه لقوله تعالى ترجى من تشاءنهن وتؤوي اليكمن تشاء ولكن على الله
عليه وسلم كان يقسم تكريما * (تنبيه) * عبارته توهم أنه انما يجب القسم اذا بات عند واحدة وليس
مرادا بل يجب عند ارادته ذلك ويحرم الابتداء بواحدة بلا قرعة على الاصح كما سنده ذكره وقوله بان
يقتضى انه لو كان يقيم عند احدهن ثم اراد يحوز على الدوام من غير قضاء لعدم البيوتة لان بات في الدار

يكون بالليل غالباً وهو بعيد والاولى ان يجعل يات في كلامه بمعنى صار فلا يختص بوقت ومنه قوله تعالى
والذين يبتغون لهم مجداً وقياماً ولا تحب التسوية بينهم في الجماع فانه يتعلق بالنشاط والشهوة وهي
لا تأتي في كل وقت ولا في سائر الاستمتاع ولا يؤخذ بميل القلب الى بعضهن لانه صلى الله عليه وسلم
كان يقسم بين نسائه ويقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تاني فيما تملك ولا أملك لرواه أبو داود وغيره وصححه
الحاكم اسناده ويجوز أن يؤثر بعض نسائه بالتبرع دون بعض وان استوحش بذلك والاولى التسوية في
ذلك وفي سائر الاستمتاع (ولو أعرض عنهن) ابتداء أو بعد استكمال نوبة أو أكثر (أو عن الواحدة) التي
ليس تحتها غيرها فلم يبت عندهن ولا عندها (لما يأتهم) لانه حق كل امرئ بما له تركه كسكنى الدار المستأجرة ولان
في دعاية الطبع ما يغني عن إيجابه * (تنبية) * عبارة المحرر لم يكن لهن الطاب وهي أولى من تعبير المصنف
اذ لا يلزم من نفي الاثم عدم الطاب بدليل المدون قبل الطاب لا ياتم بترك الدفع (ويستحب أن لا يعالمن)
من المبيت والواحدة بان يبيت عندهن أو عندها ويحصنها ويحصن لانه من المعاشرة بالمعروف ولان
تركه قد يؤدي الى الفجور وأولى درجات الواحدة أن لا يحلها كل أربع ليل عن ليلة اعتباراً بمن له
أربع زوجات قال القمولى في الجواهر والاولى أن يناما في فراش واحد اذ لم يكن لاحدهما عذرى
الانفراد سيما اذا عرف حرمها على ذلك ثم شرع فيمن يستحق القسم ومن لا يستحقه فقال (ويستحق القسم
مريضة) وقرئ (ورقاع وحائض ونفساء) ومن آلى منها وظاهر محرمة ومجنونة لا يخاف منها قال الغزالي
وكذا كل من هم عذر شرعى أو طبيعى لأن المقصود منه الانس لا الاستمتاع أما المجنونة التي يخاف منها ولم يظهر
منها شوز وهي مسئلة فلا يجب لها قسم كما يحتمل الزكشي وان استحققت النفقة فهي مستثناة من قولنا
وضابط من يستحق القسم كل من وجبت نفقتها ولم تكن مطلقة لتخرج الرجعية ويستثنى من استحقاق
المريضة القسم ما لو سافر بنسائه فتخلف واحدة مرض فلا قسم لها وان كانت تستحق النفقة كما نقله
البلقينى عن تصريح الماوردى وأقره وضابط من لا يستحقه كل امرأة لانفقة لها اذ لا تستحقه أمة لم تسلم
للزواج اذ لا تنهار ولا الصغيرة التي لا تطبق الوطء ولا المحبوسة ولا الموصوبة (ولاناشرة) بخروجها عن
طاعة زوجها كان خرجت من مسكنه بغير إذنه أو لم تفخ له الباب ايدخل أو لم تمكنه من نفسها بلا عذر لها
كمرض والافهوى على حقها كما قاله الماوردى أو دعاها فاشتتلت بحاجتها أو ادهت الطلاق وفي
معنى الناشرة المتعدة عن شبهة التحريم الخلوفاً ونشوز المجنونة كالعاقلة لكنها لا تأثم وضابط من يجب
عليه القسم كل زوج عاقل ولو سكران أو سفها أو مراهاق فالاثم على وليه أى اذا قصر وان
جار السفه فعلى نفسه لانه مكلف وأما المجنون اذا أطبق جنونه أو تقطع ولم ينضبط فلا يلزم الولي العاوف به
عليه سواء أمن منه الضرر أم لا لان طواب قضاء قسم وقع منه أو كان الجماع ينفعه بقول أهل الخبرة
أموال اليه يميل الى النساء فيلزمه أن يعاوف به عليهن أو يدعوهن الى منزله أو يعاوف به على بعضهن ويدعو
بعضهن اذا كان ثم عذر بحسب ما يرى واذا قسم لواحدة في الجنون وأفاق في نوبة الاخرى انتقلت الإثابة
الى اخرى وقضى فيها إقامته عند تلك في الجنون فان ضره الجماع بقولهم وجب على وليه منه منه فان تقطع
الجنون وانضبط كيوم ويوم قسم بنفسه أيام الافاقة ويلغو أيام الجنون كإيام الغيبة قاله البغوى وغيره
وقال المتولى يراعى القسم في أيام الافاقة ويأمره الولي في أيام الجنون ويكون لكل واحدة نوبة من هذه
ونوبة من هذه وهذا حسن وأطلق المحاملى عن الام أن على المحبوس القسم وأن من امتنع من امتناعه
سقط حقها منه وقال العمرانى ان أمكن أن يأوين معه فيه فهن على حقهن وذلك بان يصلح للسكنى قال
الماوردى وان لم يمكنه لكثرته من معهن الرجال هناك أو منع من التسامع سقط القسم والاول محمول على
ذلك ولو حست إحدى زوجتيه على حقها فليس الاخرى أن تبيت معه كما أفق به ابن الصباغ لا يتخذ
الحبس مسكناً (فان لم ينفرد) الزوج عن نسائه (بمسكن) له (دار) وجوبا (عليهن في بيوتهن) توفية لحق

القسم (وان افرد) يمكن (فالافضل الضى اليون) اقتداء به صلى الله عليه وسلم وميثاقه من الحروح
(وله دعاهن) الى مسكنه وعليهن الاجابة لان ذلك حق له ومن امتنعت منهن فهو ناشزة أو حيث لا عذر
فان كان العذر كمرض وسجود عذرت وبقيت على حقها قاله الماوردي وقال ابن كنج ان منعهما مرض عليه
ان يبعث اليهما من يحملهما اليه وجميع بينهما يحمل الاقل على المرض المجوز معه عن الركوب والثاني على
غيره واستثنى الماوردي ما اذا كانت ذات قدر وشرف ولم تعد البروز فلا تلزمه الاجابة وعليه ان يقسم لها
في بئها قال الاذرى وهو حسن وان استقر به الروايات وأما الملق والوحد الشديتان ونحوهما فان بعث
لها مكرها وبوذية من الممارق فلا عذر والاختياري ان يكون عذرا ويختلف هذا باختلاف الناس (والاصح
تحريم ذهابه الى بعض) من نسائه (ودعاه بعض) منهن لمسكنه لما فيه من الوحد ولما في تفصيل بعضهن
على بعض من ترك العدل والثاني لا كماله المسافرة ببعض دون بعض وهذا مانع عيب في الاملاء ومانع
به العراقيون وغيرهم وأجاب من قال بالاول قال الاذرى وهم الاقلون من القياس على المسافرة بامها
تكون بالفرقة وهي تدفع الوحد وان اترع هنا قال الرازي وجب ان يجوزوه في الروضة بقوله ينبغي
القطع بالجواز أو يحمل النص على ما اذا كان ثم عذر كتابه على ذلك بقوله (الا لعرض كقرب مسكن من مضي
اليها) دون الاخرى (أو خوف عليا) لكونها جملة متلاذذون غيرها السكن ادمية أو حصل راض أو فرقة
يكلم ولا يحرم ما ماذ كرويلرم من دعاهم الاجابة فان أبت بنقل حقها (ويحرم ان يقيم بمسكن واحدة)
منهن (ويدهن) أي من بقي منهن (اليه) لان اثنين يبيت الضرة شاق على النفس ولا يلزمه الاجابة فان
أجبت قلصاحبة البيت المنع وان كلن البيت ملك لزوج لان حق السكنى فيها كما قاله ابن داود (تنبيه)
التعبير بالاقامة يقتضي الدوام ويحت الزكشي أن الحكم كذلك ولو مكث أياما لا على نية الاقامة وهو ظاهر
ولورضين كان بذلك جازوا قال الا برضا من كلتي بعدد السكان أولى (و) يحرم (ان يجمع) ولو ليلة
واحدة بين (ضرتين) فاكتر (في مسكن) أي بيت واحد لما بينهما من التباغض (الارضاهما) فيجوز
الجمع بينهما لان الحق لهما ولورجعا بعد الرضا كان لهما ذلك * (تنبيه) * التعبير بالسكن يقتضي أنه
لا يلزمه في السفر افراد كل واحدة بخدمة ومراق وهو ظاهر لما في استحباب ذلك من الضرر بالزوج وضرر
الزوجات لا يتأبد فيجوز اذا رضيتا بالبيت الواحد قال الشيخان كره ان يطلأ احدهما بحضور الاخرى لانه
يهدس المراءاة وظاهر كراهة التنزيه وبه صرح المصنف تعليق على التنبيه وقضية كلام جماعة تحريم
ذلك وصرح به القاضي أبو الطيب وصوبه الاذرى وقال انه مقتضى نصه في الام لمافي ذلك من سوء العشرة
وطرح الحلياه ويمكن الجمع بينهما بأن يكون محل التحريم اذا كانت احدهما ترى عورة الاخرى
ولو طاب الزوج ذلك وامتنعت لم يلزمها الاجابة ولا تفسير ناشزة بالامتناع قاله الشيخان مع قولها بكراهة
الوطء في هذه الحالة وقول المصنف ضربين يقتضي جواز الجمع بين الزوجة والسرية لان الجوهرى فسر
الضرة بالزوجة ليكر صرح الماوردي ولروايات بأنهما كلز وجتبه والمعمد انه يمتري رضا الزوجة نعم لان
السرية لا يشترط رضاها لان له جميع اما بمسكن وهي أمة ولو اشتملت دار على حجران مفردة المرافق
جازا سكان الضرات ديهام غير رضاهن والدار والسفلان تميزت المراق مسكان ثم شرع في بيان زمان
القسم وقدره فقال (وله) أي الزوج المقيم (ان يرتب القسم على ليلة ويوم قبلها أو بعدها) وهو أولى
وعليه التواريخ الشرعية فان أول الاشهر اليالي وقضية كلامه اعتبار الليل بغروب الشمس الى طلوع
الفجر قال ابن الرفعة والوجه الرجوع في ذلك الى العرف العالبا به وهذا هو الظاهر فان بعض الناس
يبتقي في سائرته الى هدم من الليل (والاصل) في القسم من مقيم معيشته نهارا (الليل) لانه وقت
السكون (والنهار تبسج) له لانه وقت الانتشار في طلب المعاش قال تعالى وجعلنا الليل لناموا وجعلنا النهار
معاشا وقد تعالى وهو الذي جعل لكم الليل لتسكوا وفيه والنهار مبصرا (فان عمل ليلادوسكن نهارا

كحارس) ووقاد حجام (فكسكه) فيكون النهار في حقه أصلاً والليل تبع له لسكونه بالنهار ومعايشه بالليل فلو
 كان يعمل نازحاً النهار وثارة بالليل لم يجز أن يقسم لواءه ليلة تابعة ونهاراً متبوعاً ولا شري عكسه على الأصح
 في زيادة الروضة لتفاوت الغرض أما المسافر فعماده وقت نزوله من ليل أو نهار أو ليل أو نهاراً أو كثر لان الخلوة والسكون
 حينئذ وبثخذ من العلم ما قاله الأذرى أنه لو لم يحصل الخلوة الاحالة السير كأن كان بمكة وحالة النزول
 يكون مع الجماعة في نحو خيمة كان عماده قسمه حالة سيره ودون حالة نزوله حتى يلزمه التسوية في ذلك
 (وابس للآول) أي من ليلة أصل (دخول) ولواحدة على الصحيح كعيدة (في نوبة على) زوجة (أخرى
 ليل) لما فيه من إبطال حق ذات النوبة واحترز بالآول عن عماده النهار فإن له الدخول ليلاً ولو وضع مناع كما
 يفعله الآول نهاراً ولو قال وما جعلناه أصلاً لا يجوز الدخول فيه على غير صاحبة النوبة إن كان أشمل (الا
 ضرورة كمرضاها المخوف) وشدة الطلق وخوف النهب والحرق وقد يخرج ما لو احتمل ذلك وأراد الدخول
 ليتبين حال المرض والأصح الجواز كإتقائه عن الغزالي (وحيث) أي حين الدخول ضرورة (ان طال
 مكثه) عرفاً (قضى) من نوبة الدخول عليها مثل مكثه لأن حق الآدمي لا يسقط بأعذاره مثلاً في الروضة
 وأصاها طول المكث بساعة طويلاً ونقلاً عن القاضي الحسين تقديره ثلث الليل ثم قال والصحيح أنه
 لا تقدير أي فالعتبر العرف كالحرس (والا) أي وإن لم يطل مكثه (فلا) يقضى إقامته قال الزركشي ويأتي
 اه ولا وجه لتأنيده لأنه دخل لضرورة وانما يأتيه إذا تعدى بالدخول وإن لم يطل المكث كما ذكره في الروضة
 وأصلها * (تنبيه) قول المصنف وحيثئذ يفهم منه أنه يقضى إذا دخل بلا ضرورة وإن طال مكثه بما رى الآول
 ولو تعدى بالدخول قضى إن طال مكثه والأفلا لكن بعضى ولو جامع من دخل عليه في ليلة غير هاءى وإن
 قصر الزمن وكان ضرورة قال الامام والألاتى بالتحقيق القاطع بأن الجماع لا يوصف بالتحريم ويصرف
 التحريم إلى إيقاع المعصية لا إلى ما وقعت به المعصية وحاصله أن تحريم الجماع لا عينه بل لا سره خارج ويقضى
 المدة دون الجماع لأن قصرت ومحل وجوب القضاء ما إذا بقيت المناقضة في نكاحه ولو ماتت المفاطوم بسببها
 فلا قضاء لخلوها الحق للباقيات فلو فارق المناقضة مذهب القضاء ثم إن عادت بعد فراق من ظلمهم اتعد والقضاء
 لخلوها الحق لها ولو أنسرح في الليل ظلماً كره فهل يجب عليه القضاء به وجهان في الحاوى قال في المطالب
 والمشتبه ورى في الكتب وجوبه وهو المصوص وله قضاء الفائت في أي جزء شاء من الليل ولكن الآول أن
 يكون في مثل تلك الساعة وقبل يجب وبهى باللاق من لم تستوف حقها بعد حضور وقتها ونفوذته
 سها بعد ثبوته وهذا سبب آخر لكون الطلاق بدعياً كما صرح به في أصل الروضة قال ابن الرفعة ويجه أن
 يكون العصيان فيها إذا طلقها بغير سؤاها والأفلا أن أعادها ولو بعد جديد والمدة توجب أمعه ولو بعد
 بعد طلاق قضى المعادة حقها والأفلا ولا يحسب ميثم مع المناقضة عن القضاء قبل عود المستوفية لذلك (وله
 الدخول نهاراً الوضوء) أو أخذ (متاع ونحوه) كسليم نفقة وتعرف خبر حديث عائشة رضى الله تعالى
 عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعاوف علياً نكاحاً فبدن من كل امرأة من غير ميس حتى يبلغ
 إلى التي هو يريد بها فيبيت عندها وراه أبو داود وقال الحاكم صحيح الإسناد وفهم من كلامه جواز الدخول
 للضرورة من باب أولى (ويبقى) إذا دخل نهاراً الماذكر (أن لا يطل مكثه) أي يجوز له تبويل
 المكث لكنه خلاف الآول فإن طال وجب القضاء على المذهب وغيره تبعاً للنص قال الشارح ولم
 يذكر الشيخان مع أن المصنف قال (والصحيح أنه لا يقضى إذا دخل الحاجة) أي وإن طال الزمن لأن
 النهار تابع مع وجود الحاجة فيحصل كلام المذهب وغيره كما قال شيخى على ما إذا طال الزمان فوق
 الحاجة وكلام المتن على ما إذا طال الزمان بالحاجة ورأيت بعض الشراح ضعف ما في المذهب وبعضهم
 ضعف ما في المتن وحيث أمكن الجمع فهو أولى ومقابل الصحيح يقضى إذا طال كل ليلة والليل واحد ترز بقوله
 الحاجة عما إذا دخل بلا سبب وسبب (و) الصحيح وغيره في الروضة بالأصح (أنه ما سوى وطء من استمتاع)

القديس السابق ولان النهار تابع والثاني لا يجوز أما الوطء فحقة كلامه أنه يحرم قطعاً بحيث أخرجه
 من محل الخلاف وليس مراد ابل فيه وجه وقد قدم الكلام على ما يتعلق بتعريم الوطء وإن من عماد القسم
 في حقه النهار أن ثمارة كليلة غيره في جميع مامر (و) الصحيح المنصوص (أنه يقضى ان دخل) ثمارة (بلا
 سبب) أي يقضى من الامة تعديه لأنه يقضى الاستمتاع كما يقتضيه كلامه والثاني لا يقضى لان
 ثمارة تسع ومحل الخلاف ادخال الزمن أخذاً مما مر وان كان ظاهر كلامه الاطلاق (ولانتب النسوية
 في) قدر (الامة ثمارة) لتبعيته لال ولانه وقت الانتشار والتعدد وقد يكثر في يوم ويقال في آخر الضبط
 فيه عسر خلاف الليل ومر عماد قسمته النهار فبالعكس من ذلك * (فرع) * لو كان تحنن مرتضات
 ولا منه هداها يقسم اليالي عليها والتسوية بينهما في التريض لا بالقرعة وقضى للباقيات ان يرتانان
 مائتة المربضة فمذ القضاء لانه انما يحسب من فربتها أما اذا كان لهامته هدا لا يبيت عندها الا في نوبتها
 (وأقل نوب القسم) لمقيم عمله ثمارة (ليلة) ليلة ولا يجوز تبعضها لمباقيها من تشويش العيش وعسر ضبط
 اخزاء الليل ولا ليلة وبعض أخرى وأما ما رواه صلى الله عليه وسلم على نسائه في ليلة واحدة فجمع مول على
 رضاهن أما المسافر فمدرسه وأما من عماد قسمه النهار كالحارس فظاهر كلامهم أنه لا يجوز له تبعضه
 كتبعض الليلة ثم يقسم ايلا وهو العاشر ويحتسب أنه يجوز لتسهوله الضبط * (تتبيه) * لو قال نوبة
 بالافراد استعني من تكرير ليلة المصحح في المحرر وافعله أقل من زيادة عليه (وهو أفضل) من الزيادة عليها
 اقتداء به صلى الله عليه وسلم وليقرب هذين (ويجوز) ليلتين (ولان) بغير رضاهن وقيل لا تجوز الزيادة
 على ليلة الا برضاهن واختاره ابن المنذر (ولا زيادة) على الثلاث بغير رضاهن (على المذهب) وقول الجمهور
 وان تفرق في البلاد ثلاثا يروى الى المهاجرة والباحش للباقيات باول المقام عند الضرورة وقد عوت في المدة
 العويلة فبوت - فمن وقيل في قول أو وجهه زاد على الثلاث الى سبع وقيل ما لم يبلغ أربعة أشهر مدة ترض
 المولى * (تتبيه) * قضية كلام المصنف تعريم الزيادة وهو الذي عليه الجمهور خلافاً لما يحرمه الدارمي
 والرويان من الكراهة أما اذا رضين فنجوز الزيادة قطعاً (والصحيح وجوب قرعة) على الزوجين الزوجان
 (لا بداء) بواحدة ممنه عند عدم رضاهن تحزراً عن التراجع مع استوائهن في الحق فيبدأ بأب خربت
 قرعتها اذا مضت نوبتها أفرع بين الباقيات ثم بين الاخريين فاذا تمت النوبة راعى الترتيب ولا حاجة الى
 إعادة القرعة بخلاف ما لو بدأ بالقرعة فانه يقرع بين الباقيات فاذا تمت النوبة أفرع للابداء وقد شمل
 ذلك عبارة المصنف لانه الآن كأنه ابتداء القسم أما اذا رضين بتقديم واحدة فممنع ذلك (وقيل يقبر)
 بينهما في ذلك فيبدأ بمن شاء ممنه بغير قرعة (ولا يفضل) أبهض نسائه (في قدر نوبة) أي يحرم عليه
 ذلك وان اخذت بفضيلة كسرف واسلام لان القسم شرع للعدل واجتباب التفضل المفضي للوحشة
 ثم استثنى المصنف من عدم التفضل مستثنين أشار لاحدهما بقوله (لكن لحره مثلاً) حديث فيه
 مرسل روات الحسن البصري وعنده الماوردي بانه روى عن علي كجارواه الدارقطني ولا يعرفه بخلاف
 فكان اجماعاً ولان القسم استمتاع والاستمتاع بها غالباً على النصف اذا تسلم له الا يسلا وخالف - حق
 الزفاف اذ الغرض فيه زوال الخلية والحشمة وهما قايه سواء وسواء المدبرة والمكاتب والمبعدة وأم الولد
 كما قاله الماوردي وغيره ويتصور اجتماع الامة مع الحرة في صورتهن أن يسبق نكاح الامة بشرطه على
 نكاح الحرة ومنها أن يكون تحنن - مسرة لا تصلح للاستمتاع ومنها أن يكون الزوج رقيقاً أو بعضاً وقول
 الشيخين ولا يتصور كون الامة بجديده الا في حق العبد حري على الغالب وانما تستحق الامة القسم اذا استحققت
 النفقة بان تكون مسلمة للزوج ليلاد ثمارة كالحرة كما مر في الاشارة اليه وحق القسم لها الا ليلد هانئ التي
 تلك اقاطه لان معنهم الحنفى في القسم لها كأن خيار العيب لها الاله * (تتبيه) * كلام المصنف قد يروى
 جواز ليلتين لها اذا كان للحرة أربعة وليس مراد ابل الشرط ليلة لها وليلتين للحرة ولا تجوز الزيادة على

ذلك ولا النقص منه لئلا يراد القسم على ثلاث أو ينقص عن ليلة وهما ممتعتان كما هو هذا كما إذا لم
يبارأ العتق فلو عتقت الأمة في الليلة الأولى من ليلتي الحرّة وكانت البسداء بالحرّة الثانية من ليلتها
للعتيقة ثم يسوّى بينهما أن أراد الاقتصار لهما على ليلة والأقله قوفية الحرّة ليلتين وثلاثا وأما مثل
ذلك عند العتيقة وإن عتقت في الثانية منهما فله انعامها ونيت مع العتيقة ليلتين وإن خرج حين
العتق إلى مسجد أو بيت صدق أو نحو ذلك أو إلى العتيقة لم يقض مامضى من تلك الليلة فإن قيل إن
كان النصف الأول من الليلة حقا للحرّة فيجب إذا كمل الليلة أن لا يقضى جميعها وإن لم يكن حقا لهما فيجب
أن يقضيه إذا خرج فوراً أوجب عن الشق الأول بأن نصق الليلة كالثلاثة أيام والسبعة في حق الزفاف للثيب
فالثلاث حق لهما وإذا أقام عندها سبعة قضى الجميع كما سيأتي فكذلك إذا أقام النصف الثاني قضاء مع
النصف الأول لكن مقتضى هذا أن يحمله إذا طلبت منه تمام الليلة كما إذا طلبت الثيب السبعة والأفدية قضى
الزائد فقط وعن الشق الثاني بأن العتيقة قبل العتق لا تثبت لهما استحقاق نظير النصف المقسوم كالأول كان
عبد بين اثنين لاحدهما ثلثه وللآخر ثلثاه فلم يأت بينهما تكون يومين ويوماً فإذا اشترى صاحب الثالث
السدس من الآخر في أثناء اليوم لم يرجع عليه بأجرة مامضى وإن عتقت في ليلتها قبل تمامها أرادها ليلة
لا تحاقها بالحرّة قبل الوفاء أو بعد تمامها انقصر عليها ثم يسوّى بينهما ولا أثر لعتقتها في يومها لأنه تابع وإن
كانت البسداء بالأمة وعتقت في ليلتها فكالحرة فيها ثم يسوّى بينهما أو عتقت بعد تمامها أو في الحرّة
ليلتين ثم يسوّى بينهما لأن الأمة قد استوفت ليلتها قبل عتقها فتستوفي الحرّة بإزائها ليلتين ولولم تعلم الأمة
بعتقها حق مرعابها أدوار وهو يقسم لهما قسم الاماء قضى الزوج لهما ماضى إن علم بذلك والا فلا وعلى هذا
يحمل كلام من أطلق عدم القضاء وكلام من أطلق القضاء ثم أشار إلى المسئلة الثانية بقوله (وتختص)
وجوباً وزوجة (بكر جديدة) أي جديدها على من في عصمته زوجة يبيت عندها ولو أمة أو كافرة (عند
زفاف) وهو حمل العروس لزوجها (بسبع) ولاء (بلاقضاء) للباقيات (و) تختص وجوباً وزوجة
(ثيب) وهي التي أذن لها النطاق (بثلاث) ولا بلاقضاء لخبر ابن حبان في صحيحه مسجع البكر وثلاث للثيب
والمعنى في ذلك زال الحشمة بينهما ولهذا سوى بين الحرّة والأمة لأن ما يتعلق بالطبع لا يختلف بالرق
والحرية كرامة العتق والابلاء وزيد للبكر لأن حياءها أكثر والحكمة في الثلاث والسبع أن الثلاث مغفورة
في الشرع والسبع عدد أيام البنايا وما زاد عليها تكرر إرفاق فرق ذلك لم تحسب لأن الحشمة لا تزول بالفرق
واسنة أنفس وفضى الفرق للآخرين وخرج جديدة من طلقها رجعي بعد توفيق حق الزفاف فانه إذا راجعها
لا زفاف لها بخلاف البائن وبخلاف مستفرشة أعتقها سيدها ثم تزوجها فانه يجب لهما حق الزفاف ولولم يكن
عنده غيرها أو كانت ولم يبيت عندها لم يثبت للعبدية حق الزفاف ولا ينافي هذا قول أصل الروضة لو نكح
جديدين لم يكن في نكاحه غيرهما وجب لهما حق الزفاف لأنه محمول على من أراد القسم وإن قال
المصنف في شرح مسلم الأقوى المختار وجوبه مطلقاً لخبر أنس فقد رده البلقيني بأن في مسلم طرفاً فيها
الصرامة إذا كانت عنده زوجة أو أكثر غير التي زفت إليه فتكون هذه الرواية المطلقة مقيدة بتلك
الروايات ودخل في الثيب المذكور من كانت ثوبها بوطء حلال أو حرام أو وطء شبهة وخرج به من
حصات ثوبها برض أو وثبة أو نحو ذلك (وبسن تخييرها) أي الثيب (بين ثلاث بلاقضاء) للباقيات
(و) بين (سبع بقضاء) أي مع قضاء لهن كما فعل صلى الله عليه وسلم يوم ساءة رضى الله تعالى عنها
حيث قال لهن أن تشتت سبعين عندهن وسبعين عندهن وإن شئت ثلثت عندهن ودرت أي بالقسم الأول
بالقضاء والاقبال وثلثت عندهن كما قال وسبعين عندهن ورواه مالك وكذا مسلم عنه أما إذا لم تختار السبع
بأن لم تختار شيئاً أو اختارت دون سبع لم يقض إلا ما فوق الثلاث لأنهم لم تطمع في الحق المشروع لغيرها
كما أن البكر إذا طلبت عسراً وبات عندها مع أنه يمتنع عليه ذلك لم يقض إلا ما زاد إذا نكح بخلاف الثيب

أد الخاتون السبع فتم الحمت في الحاق المشروع لغيرها بطل سدة لولورفت له زوجتان معا وهو مكره
أفرع بينهما لا بد له الحاق الزوجة من خرجت قرعة أقدمها بجميع السبع أو الثلاث فان زلتا من
أدى حتى الأولى أو لولورفت بسيدة وله زوجتان قدوة هامة في الجديده حقها واستأنف بعد
ذلك القسم بين الجميع باقرعة وان بقيت ليلة لا سدا لها بدأ بالجدية ثم وفي القديمة ليلتها غيببت عند
الجدية نصف ليله لأنها تتحقق ثالث القسم لأن الليلة التي بانها عند القديمة كانت بين القديمتين فيقسم
كل واحد من القديمتين نصف ليله فيكون للجدية ماد كرو يخرج الى المسجد أو نحو ثم يستأنف القسم
بين الثلاث بالسوية ولو كان يقسم ليلتين فترجح جدية في أثناء ليلة أحدهما فهل يقع الحاق الليلة كلها
ويقسم للجدية أو يكمل الليلة وهان في حلية الشانتي أوجهه الأول (تنبيه) لا يخلف بسبب
الرفاق من الماروح للماءات وسائر أعمال البر كعبادة المرحى وتشييع الجنائز سدة الزفاف الاليل لا
فيحلف وجوباً بالتدب أو واجب وهذا ما جرى عليه الشيخان وإن خالفه به بعض المتأخرين وإما إلى
القسم فتجب التوبة بينهن في الخروج لذلك وسده فاما ان يخرج في ليلة الجميع أو لا يخرج أصلاً
فان يخص ليله بعضهن بالخروج أتم (ومن سارت) منهن (وحدها بعيراده) لحاجتها أو حاجته
(ناشر) فلا قسم ويسقط من ذلك مردان الأولى اذا خرجت البلد وانجلى أهواؤها والزوج غائب ولم يحكمها
الاقامة ولا تكون كما قال السبكي ما ترة تكروجهما من البيت اذا أشرف على السقوط الثانية اذا سافر السيد
بالامة بعد أن بات الزوج وهذا الحرة لا تير لم يسقط حقها من القسم وعلى الزوج قضاء ما فات هذا التمكن
لأن الفوات حصل بعير لانتهازها قاله المازلي وأراءه أماً اذا سارت معه بعيراده فأنما تستحق كما تستحق
النفقة لكونها تعصى نعم ان سعيها من الخروج فخرجت ولم يقدر على ردها سقط حقها قال البيهقي بالنسبة
للهسقة ومثلها القسم (و) من سارت (بأذنه عرضة) كان أرسلها في حاجته (يقضى لها) ثمانية الاثن
وغرضه هي كى سده وفي قبضته وهو المستع نفسه عنها بارسالها (و) بأذنه (لغرضها) كسح وعمره ونحوه
(لا) يقضى لها (في الجديده) لأن البت في قبضته ومائدة الاذن روع الاثم والقديم يقضى لوجود الاذن ولو
سارت لحاجة ثالث قال الركني فيقله أنها كحاجة نفسها اه وهو كما قال غيره ظاهر اذالم يكن خروجها
يسأل الزوج لها فيه والا فليخرج بخروجها لحاجة بأذنه أو سارت وحدها بأذنه لحاجتها اعمام يسقط
حقها كما قاله الركني وغيره بالنسبة للنفقة ومثلها القسم خلافاً لما يحثه ابن العباد من السقوط
واستاعها من السفر مع الزوج نشوز قال المازدي الآن تكون معذرة بمرض أو نحو (ومن سارت
ليلة) ولو سافر قصيرا (حرم) عليه (أن يستحب بعضهن) دون بعض ولو بقرعة بل ينقلون أو يطلقون
وان سافر بعض ولو بقرعة قضى للمختلفات ولو قل بعضهن بنفسه وبعضهن بوكيله قضى لمن معون الوكيل
في الاصح في زيادة الرضا ان أفرع والاوجب قطعاً (تنبيه) قد يقتضى كلامه أنه لو تزول النكاح
جاز وليس مراد ان صرح به المازلي بل ينقلون أو يطلقون لمناق في ذلك من قطع أطماعهن من الوقاع فاشبه
الايلاء بطلاق ما لا يمنع من الدخول اليهن وهو حاضر لانه لا يقطع رجائهن (وفي سائر) أي باقي
(الاسفار العاريلة) المبيحة للقصر (وكذا القصيرة) المباحة (في الاصح) يستحب بعضهن) أذن زواجه
(بقرعة) عند تنازعهن لما روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد سفر أفرع بين سائنه
أيتين خرج بهما خرج هامة سواء كان ذلك في يومها أو يوم غيرها نص عليه في الاملاء قال الباقريني
واذا خرجت القرعة لم يجب التوبة لا تدخل فويتها في مدة السفر بل اذ رجعت وفيها فويتها قال وفي
نص الام ما يشهد به واذا خرجت القرعة لواحدة فليس له الخروج لغيرها وله تركها والثاني لا يستحب
بعضهن بقرعة في القصر فان فعل قضى لانه كالأقامة وليس للمقيم تخصيص بعضهن بالقرعة وعلى الاول
سائر بواحدة أو أكثر من غير قرعة عصى وقضى فان وحين بواحدة جاز بالقرعة وسقط ولهن الرجوع فقل

ستغرها قال الماوردي وكذا بعدهم لم يجاوزوا مسافة القصر أي يصل إليها (تبيينه) * مثل إطلاقه البعض
 الواحد فقاكثر وبه صرح ابن أبي هريرة ويؤيدني من إطلاقه ما إذا رقي وغربه الإمام فانه يمنع من استحباب
 زوجته معه كما نقله الرافعي هناك عن البغوي (و) إذا سافر بالقرعة (لا يقضى) الزوجات المتخالفات (مدة
 سفره) لانه لم يتعد والمعنى فيه ان المستعصبة وان فازت به بعبية فقد جلتها من تب السفر ومشقة ما يقابل
 ذلك والمتخلفة وان فازت أحفظها من الزوج فقد ترفعت بالدعة والإقامة متقابل الامر ان فاستوبا وخرج
 بالسفر المباح غيره فليس له ان يستعصب بعضهن بغير قرعة (فان وصل المقصد) بكسر الصاد (وصار مقبلا) بان نوى
 إقامة مؤثرة اول سفره أو عند وصوله مقصده أو قبل وصوله (نقض مدة الإقامة) لخروجه من حكم السفر
 هذا ان ساكن المصوبة أما إذا اعتزلها مدة الإقامة فلا يقضى كما حرم به في الحاموي (لا) مدة (الرجوع) بعده
 صبر ورثه مقبلا فلا يقضى فيها في الاصح كما لا يقضى مدة الذهاب والثاني يقضى لانه سفر جديد بلا قرعة أما إذا
 رجع من المقصد قبل مدة الإقامة فلا يقضى جزا لاستعصابت حكم السفر عليه (تبيينه) * المراد بالإقامة ما مر
 في باب القصر فلو أقام في مقصده أو غيره بلانية وزاد على مدة السفر بنقض الزائد فلو أقام لحاجة يتوقعها
 كل وقت فلا يقضى الى ان قضى ثمانية عشر يوما كما حرم به في الاقوال واستعصب واحدة بقرعة ثم نوى الإقامة
 وكتب إليها قيات يستحضرهن قضى المدة من حين كتابته في أحد وجهين صوته بالباقي. فان استعصبت بالقرعة
 قضى للمتخالفات جميع المدة ولو لم يبيت وهما لم يتخلفا في بلد أو نحوها فارتفعها لم يقض لهن كافي فتاوى
 البغوي (ومن وهبت) منهن (نقضها) من القسم أنفسها (لم يلزم الزوج الرضا) بذلك لانها لا تخل
 اسقاط حق من الاستمتاع فله ان يبيت عند أهلها (فان رضى) بالهبة (وهبت بعينه) منهن
 (بات عندها ليلتهما) كل ليلة في وقتها متصلتين كانتا أو منفصلتين وان كرهت كإفعل صلى الله عليه وسلم لما
 وهبت سودة فوئتها له ماشية رضي الله تعالى عنهما كافي الصبيحين وهذه الهبة ليست على قواعد الهبات
 ولهذا لا يشترط رضا الموهوب لها بل يكفي رضا الزوج لان الحق مشترك بينهما وبين الواهبة اذ ليس
 لها به يقبل فيها غير الموهوب له مع تأهلها لقبول الاذهب (تبيينه) * أفهم قوله ليلتهما ان يقسم كل
 ليلة في وقتها متصلتين كانتا أو منفصلتين (وقيل) في المنفصلين (بوالهبة) بان يقدم ليلة الواهبة
 على وقتها يصلها بليلة الموهوبة أو يقدم ليلته الموهوبة على وقتها يصلها بليلة الواهبة لانه أسهل عليه
 والمقدار لا يختلف ويجوز ذلك بأن فيه تأخير حتى من بين اليلتين وبأن الواهبة قد ترجع بينهما في
 الشئ الاقل والمالاة بقوت حتى الرجوع عنها وقيد بين الرفعة أخذ من التعديل بما إذا تأخرت ليلة
 الواهبة فان تقدمت وأراد تأخيرها جاز قال ابن النقيب وكذا لو تأخرت فأول ليلة الموهوبة اليها برضاها
 تمسك بهذا التعديل اهـ وهذا ظاهر ويجعل بيانه عند المتزوجه ليلتين مادامت الواهبة تستحق القسم فان
 خرجت عن ذلك لم يبيت عند الموهوبة الا ليلتها (أو) وهبت (لهن) كاهن أو أسقطت حقها من القسم
 مدافعا (سوى) بينهما فيه جزا فيجعل الواهبة أو المسقطه كالمدومة وتسمى بالباقيات (أو) وهبت (له)
 فقط (قوله التخصيص) لواحدة فأكثرت بنوبة الواهبة لانها جعلت الحق له فيضعه حيث شاء ويأتي في
 الاتصال والانفصال ما سبق (وقيل يسوى) يدين ولا يخص لان التخصيص يورث الوحشة والحق
 فيجعل الواهبة كالمدومة ولو وهبت له وللبعض الزوجات أوله وللجميع لم أر من تعرض لهذه المسئلة وقد
 سألت شيخنا فاجاب بأن حقها يقسم على الرؤس كما لو وهبت شخص عينا لجماعة والتقدم
 بالقرعة (تبيينه) * لا يجوز الواهبة أن تأخذ على المساحبة صحة أو صلاح الزوج ولا من الضرر
 فان أخذت لزمها رد وانما تحت القضاء لان العوض لم يسلم لها وانما لم يجز أخذ العوض عن هذا الحق
 لانه ليس بعين ولا منفعة لان مقامه عندها ليس بمنفعة ما كتبها عليه وقد استبط السبكي من هذا المسئلة

ومن ندع الاجنبى جوار التزول عن الوظائف والذى استقر عليه رأيه ان أبعد العوض فيه جائر وأخذ
بالل لاسقاط الحق لانه حق النزول له بل يبقى الامر فى ذلك الى ناظر الوظيفة على ما تقتضيه
المصلحة شرعا وبما ذلك والواهبه الرجوع متى شئت فاذا رجعت خرج قورا ولا يرجع فى الماضى قبل
العلم بالرجوع فان بات الروح فى نوبة واحدة عند غيرها ثم ادعى أنها وجدت حقها وأبكرت لم يقبل
قوله الابتهاد رجلين

(فصل) فى حكم الشقاق بالتعدى بين الزوجين وهو اما أن يكون منها أو منه أو منهما وقد بدأ بما
إذا كان التعدى منها بقوله ولو (ظهر أمارات نشوزها) فعلا كأن يجبرها اعراضا وعموسا بعد لطف
وطلافة وجهه أو قولا كأن يجبره بكلام خشن بعد ان كان باي (وعقلها) ندبا لقوله تعالى واللاتى
تخافون نشوزهن فعقلوهن كأن يقول لهما اتقى الله فى الحق الواجب لى عليك واحذرى العقوبة (بلا
هجر) ولا ضرب ويبيى لهما أن النشوز يسقطا البتة والقسم لعلها تبدي عذرا أو تتوب عما وقع منها
بغير عذر وحسن أن يذكر لها ما فى الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم إذا بائت المرأة هاجرة فرائس
زوجها لعنه الملائكة حتى تصبح وفى الترمذى عن أم سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيتها المرأة
بائت وزوجها راض منها دخلت الجنة ويستحب ان يبرها ويستميل قلبها بشئ وفى الصحيحين المرأة صلح
أعوج ان أختها كسرتها وان تركتها استمعت بماعلى عوج فيها *(تنبيه)* ظاهر كلامه كغيره تحريم
الهمجر فى المضجع فى هذه الحالة قال ابن النقيب تبعنا للسبكي وهو ظاهر اذا قوت حقها من قسم أو غيره
والا فظاهر عدم التحريم لان الاصل جامعها حقه فله تركه (فان تحقق نشوز) منها (ولم يشكر) ذلك
منها (وعقلها) (وهجرها) (فى المضجع) بكسر الجيم أى يجوز له ذلك لظاهر الآية ولان فى الهمجر
أثرا ظاهرا فى تأديب النساء والمراد ان يهجر قراشها فلا يضاجعها فيه وقبل هو ترك الوطء وقبل هو ان
يقول لها هجرى أى اغلظا فى القول وقبل هو ان يبرها بالهمجر وهو حبيل يربط فيه البعير الشارد
واحتر والمصنف بالهمجر فى المضجع عن الهمجران فى الكلام فلا يجوز الهمجر به لانه زوجة ولانفسها
دوق ثلاثة أيام ويجوز فيه التحديد المصحح لا يحل لمسلم ان يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام وفى سنن أبي
داود فى هجره فوق ثلاثة فمات قبل النار وحمل الاذرى تبعنا لعنه القهرى على ما اذا قصد به هجرها
ردها لحق نفسه فان قصد به ردها عن المعصية واصلاح دينها فلا تحريم قال ولعل هذا مرادهم اذا نشوز
حيث عذر شرعى اه وهذا مأخوذ من قولهم يجوز هجر المبتدع والفاسق ونحوهما ومن رجا به غيره
صلاح دين الهاجر أو المهجور وعليه يحمل هجره صلى الله عليه وسلم كعب بن مالك وصاحبيه وأول
أسمائهم حروف مكة ونبيه صلى الله عليه وسلم الصحابة من كلامهم وكذا هجران السلف بعضهم
بعضا (ولا يضرب فى الاظهر) فان الجنابة لم تتأكل بالتركز وهذا ما رجحه جمهور العراقيين وغيرهم
وسما الماوردى عن الجديد (قلت الاظهر بضرب) أى يجوز له ذلك (واته أعلم) كقولنا أصرت عليه لظاهر
الآية فتدبره واللاتى تخافون نشوزهن فعقلوهن فان نشزن فاهجروهن فى المضجع واضربوهن
والخوف هنا بمعنى العلم كفى قوله تعالى فمن خاف من موص بنفا أو غما والاوّل بقاء على ظاهره وقال
والمراد واهجر ردهن ان نشزن واضربوهن ان أمرهن على النشوز وهذا ما ذكره بقوله (فان تكرز
ضرب) ولو قدمه على الزيادة وقيد الضرب فيها بعدم التكرار كان أولى *(تنبيه)* اعلم يجوز الضرب
ان أفاد ضربها فى طئنه والا فلا يضربها كما صرح به الامام وغيره ولا يأتى بضرب مبرح ولا على الوجه
والمهالك وعبر فى الانوار بالوجوب فى ذلك وهو ظاهر وعليه يعمل تغيير الشيعين بينى وهو ضرب التعزير
وسأنى فيه مزيد بيان والاوّل له المفعول عن الضرب ونحوه انتهى عن ضرب النساء بحول على ذلك أو
على الضرب بعينه سبب يقتضيه لاعلى النسخ اذا لا يصار اليه الا ان تعذر الجمع وعلمنا لتاريخ وهذا اختلاف

ولي الصبي فالاولى له عدم العلو لان ضربه لتأديب مصلحة له وضرب الزوج زوجته مصلحة لنفسه والنشوز هو الخروج من المنزل بغير اذن الزوج لا الى القاضي لطلب الحق منه ولا الى كتسابها للنفقة اذا أحسر بها الزوج ولا الى استفتاءه اذا لم يكن زوجها قريبا ولم يستطع لها وكنعها الزوج من الاستمتاع ولو غير الجماع لامتنعها له منه تدلل ولا الشتم له ولا الايذاء له باللسان أو غيره بل تأثم به وتستحق التأديب عليه ويتولى تأديبها بنفسه على ذلك ولا يرفعها الى قاض ليؤدبها لان فيه شقة وعارا وتنكيدا للاستمتاع فيما بعد وتوحش القلوب بخلاف ما لو شتمت أجنبية أو يفتني كمال الزكشى تخصيص ذلك بما اذا لم يكن بينهما عداوة والافتقار الى رفع القاضي ولو ضربها وادعى انه بسبب نشوز وادعت عدمه ففيه احتمالان في المطلب قال والذي يقوى في ظني ان القول قوله لان الشرع جعله وليا في ذلك والولي يرجع اليه في مثل ذلك * (فائدة) * ليس لنا موضع يضرب المستحق من منعه حقه غير هذا والرقب يمنع من حق سميده ولا زوج منع زوجته من عيادة أبيها ومن شهد جنازتهما وجنازة ولدها والاولى شذافه ثم شرع فيها اذا كان التعدي منه قوله (قلو منعها حقا) لها (كقسم ونفقة الزمة القاضي توفيقه) اذا طابته ليجزاه عنه بخلاف نشوزها فان له اجبارها على ايفاء حقه لقدرته فان لم يكن الزوج مكافا أو كان مجورا عليه ألزم وله توفيقه بشرطه (فان أساء خلقه وأذاها) بضرب أو غيره (بلا سبب فيها) عن ذلك ولا يعززه (فان عاد) اليه وطلبت تعزير من القاضي (عززه) بما يليق به لتعديده عليها (فائدة) انخلق بضم اللام واسكنها السجدة والطبع والهما أوصاف حسنة وأوصاف قبيحة وقد روى أكل المؤمنين ايماناً أحسنهم خلقا وقال القائل

بكارم الاخلاق ~~كن~~ مخلقا * ليروح مسك ثنائلك العار الشذى

وانفع صدقك ان أردت صداقة * وادفع عدوك بالتي فاذا الذي

أى بقية الآية وانما لم يعززه في المرة الاولى وان كان القياس جوازه اذا طلبته قال السبكي واهل ذلك لان اساءة انطاق تكثير بين الزوجين والتعزير عليه يورث وحشة بينهما فيقتصر أولا على النهي لعل الحال يلتئم بينهما فان عاد عزره وأسكنه يجنب نفقة يمنع الزوج من التعدي عليها واهل يحال بين الزوجين قال الغزالي يحال بينهما حتى يعود الى العدل ولا يمتد قوله في العدل وانما يمتد قولها وشهادة القرائن اه وفصل الامام فقال ان ظن الحاكم تعديده ولم يثبت عنده لم يحل بينهما وان تحققت أثبتت عنده وخاف أن يضربها ضربا مبرحا لكونه جسورا حال بينهما حتى يفران أنه عدل اذ لو لم يحل بينهما ما اقتصر على التعزير لربما بلغ منها مبالغا لا يستدرك اه وهذا ظاهر فمن لم يذكر المحاولة أراد الحال الاول ومن ذكرها كالفزالي والحاوي الصغير والمنصف في تنقيحها أراد الثاني والظاهر كما قال شيخنا ان المحاولة بعد التعزير والاسكان وان كان لا يتعدى عليها لكنه يكره صحبتها لكبر أو مرض أو نحوه ويعرض عنها فلائشي عليه وليس لها أن تستعطفه بما يجب كان قسرت فيه بترك بعض حقها كما تركت سودة نوبتها لعائشة فكان صلى الله عليه وسلم يقسم لها يومها ويوم سودة كأنه يسئلها اذا كرهت صحبتها لماذا كره ان يستعطفها بما يجب من زيادة نفقة ونحوها ثم شرع فيما اذا كان التعدي منها بقوله (وان قال كل) من الزوجين (ان صاحبه متعد) عليه وأشكل الامر بينهما (تعرف القاضي الحال) الواقع بينهما (شقة) واحد (يخبرهما) بفتح المثناة التحتية أوله وضم الباء الموحدة بعد الخاء المعجمة ويكون الثقة جارا لهما فان لم يتيسر أسكنهما في جنب ثقة يتعرف حالهما ثم ينهى اليه ما يعرفه واكتفى هنا بثقة واحد تنزيلا لذلك منزلة الرواية لما في اقامة البينة عليهم العسر وظاهر هذا أنه لا يشترط في الثقة أن يكون عدل شهادة بل يكفي عدل الرواية وهذا قال الزكشى والظاهر من كلامهم اعتبار من تسكن النفس بخبره لانه من باب الخبر لا الشهادة (و) اذا تبين له حالهما (منع الظالم) منهما من عوده لظلمه وطريقه في الزوج ما ساف

وفي الزوجة بالزجر والتأديبه كثيرا (فان تستد الشقاق) بكسر الشين أي الخلاف والعداوة بينهما
 ما نود من الشق وهو الناحية إذ كل واحد صار في ناحية وذلك بان دام بينهما ما القسب والتضارب
 وغش ذلك (بعث) القاضي (حكيم أهله وحكام أهلها) لينظر في أمرهما بعد استئلاء حكمه
 وحكمهما بمعرفة ما عندهما في ذلك ولا يخفى حكم عن حكم شيء إذا اجتمعا ويصلح بينهما أو يفراقا
 بما لهما من عسر الإصلاح على ما أتى لآية وإن خفتم شقاق بينهما واستغلب فيها للحاكم وقيل للأولياء
 والبعث واجب كما صححه في زيادة الروضة ونحوه المأوردى وإن صح في الموهبة الاستجاب لقل
 البعثة عن نفس الشاعبي وقال الأذرى بل ظاهر نص الام الوجوب وأما كونهما من أهلها فمستحب
 غيره من تحقق اجتماعا كفي النهاية لان القرابة لا تستلزم في الحاكم ولا في الوكيل * (تنبيه) * انقضى
 كلام المصنف علم الاكتفاء بحكم واحد وهو الاصح لظاهر الآية ولان كلام الزوجين بينهما
 ولا يفرض اليه (وهما وكيلان) في الاظهر (أيهما) أي منهما (وفي قول) هما وكيلان (موايان
 من الحاكم) واختاره جمع لان الله تعالى جعلهما حكمين والوكيل مأذون ليس بحكم ووجه الاقوال
 ان الحال تدبؤدى الى الفرق والبضع حق الزوج والمالك حق الزوجة وهما شريكان فلا يولى عليهما
 ولان الملاق لا يدل تحت الولاية الا في المولى وهو خارج عن القياس (ففي الاقول بشرط رضاها)
 يثبت الحكمين وبشرط في الحكمين التكليف والاسلام والحرية والعدالة والاهتداء الى المصود
 عما يشاء ولا يشترط فيها الذكورة وانما اشترط فيها ذلك لئلا يمتنع ما كانا وكلاهما ينظر الحاكم
 كما في أمينة (مبوك) الزوج ان شاء (حكمه بطلاق وقول عوض خلع وتوكل) الزوجة ان شاء
 (حكمه بادل عوض) للامع (وقول طلاقه) أي العوض كسائر الوكلاء وبطرق الحكمين بينهما
 رأيا مبرورا وان اختلف رأيهما ثبت القاضي اثنين غيرهما حتى يجتمعا على شيء فان أغنى على أحد الزوجين
 أو عن ولو بعد استعلام الحكمين رأيه لم ينفذ أمرهما لان الوكيل ينصرف بالانجاء والجنون وان أغنى على
 أحدهما أو عن قبل البعث لم يجز بيع الحكمين وان غاب أحدهما بعد بيع الحكمين نفذ أمرهما كما
 سائر الوكلاء فان لم يرض الزوجان بيع الحكمين ولم يتفقا على شيء أدب القاضي الظالم منهما واستوفى
 لهما نكاحا ويعمل شهادة الحكمين وعلى القول الثاني يثبت شرط في الحكمين الذكورة زيادة على ما
 لا الاجتهاد ولا يشترط رضا الزوجين بهما وبمحكمة بغير ما مصلحة من الجمع والتفريق * (خاتمة)
 يعتبر رشد الزوجة لبتأني بذاتها العوض لارشد الزوج لانه يجوز خلع السفية فيزوج تركه فيه ولو قال الزوج
 لو كرهت خذ مالي منها ثم طلقها أو طلقها على أن تأخذ مالي منها الشرط تقديم أخذ المال على المطلاق وكذا
 لو قال خذ مالي منها وطلقها كجائز في الرخصة من تصحح البغوى وأقره لان الوكيل يلزمه الاحتياط في ذلك
 ذلك وان لم تكن الواو للترتيب فان قال طلقها ثم خذ مالي منها جاز تقديم أخذ المال على ما ذكرناه زيادة
 شرب قال الأذرى وكما توكل من جانب الزوج فيما ذكر التوكيل من جانب الزوجة كان قالت خذ مالي
 منه ثم اختلعتي * (كتاب الخلع)

بضم الحاء من الخلع بفتحها وهو التزع لان كلام الزوجين لباس الاخير قال تعالى هن لباس لكم وأنتم
 لباس لهن فكأنه بغير اربعة الاخر زرع لاسه و (هو) في الترع (فرقة) بين الزوجين (بعوض) بقصور
 راجع لجهة الزوج (واقفا طلاق أو خلع) كقوله طلقك أو خالته على كذا فتقبل وسأني جمته بكلمات
 المطلاق فالمراد بقوله بلفظ طلاق المطلق من المطلق مريحا كان أو كناية واقفا الخلع من ذلك كما يأتي بصرح
 به لانه الاصل في الباب وخرج من الخلع بدم ونحوه فانه زوجي ولا مال ودخل برأيه لجهة الزوج
 وقوع العوض للزوج وللبعد وما لو خالعت بمائت لهما من قود أو غيره ونحوه ما لو خالعت بالبراءة بين
 ما لهما على غيره فيه مع رجوع الاصل في الباب قبل الإجماع قوله تعالى فان طعنكم من شيء فليطعنكم فليطعنكم

والامر به في خبر البخاري في امره ثابت بن قيس بقوله له اقبل الجديقة وطلقة فاعطى بقة وهو اول خلع وقع في الاسلام والمعنى فيه انه لما جاز ان تلك الزوج الاتقاع بالبيع بعوض جاز ان يزيل ذلك المالك بعوض كالشراء والبيع فالنكاح كالشراء والخلع كالبيع وايضا فيه دفع الضرر عن المرأة غالبا ولكنه مكره لما فيه من قمع النكاح الذي هو مطلوب الشرع لقوله صلى الله عليه وسلم أبغض الحلال الى الله تعالى العاقل قال في التنبيه الا في حالتين احدهما ان يخافا أو أحدهما ان لا يقيم حدود الله أي ما افترضه في النكاح لقوله تعالى ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتوهن شيئا الاية وذ كر الخوف في الاية جرى على الغالب لان الغالب وقوع الخلع في حالة التشاور لانه اذا جاز حالة الخوف وهي مضرة الى بدل المال ففي حالة الرضا أولى وبالقياس على الاقالة في البيع الحالة الثانية أن يخلف بالطلاق الثلاث على قولين لا بدله منه أي كالاكل والشرب وقضاء الحاجة فخلعها ثم يقبل الامر بالخوف عليه ثم يترجعه فلا يباحث لانحلل اليمين بالفعلة الاولى اذ لا يتناول الا الفعلة الاولى وقد حصلت فان خالفها ولم يقبل الخوف عليه فذهب قولان أحدهما أنه يخاف من الخلف فاذا نحل الخوف عليه بعد النكاح لم يباحث لانه تعاقب سبق هذا النكاح فلم يؤثر فيه كما اذا عاق الطلاق قبل النكاح فوجدت الصفقة بعد النكاح (تنبيه) * ظاهر كلامهم حصول الخلاص بالخلع ولو كان الخوف على فعله مقيدا بحد وهو كذلك وخالف في ذلك بعض المتأخرين قال السبكي دخلت على ابن الرقيقة فقال لي استفتيت عن خلع الطلاق الثلاث لا بد أن يفعل كذا في هذا الشهر فخلع في الشهر فاقبت بتخيصة من الخلف ثم ظهر لي أنه خطا ووافقتي البكرى على التخيصة فبينت له أنه خطا قال السبكي ثم سألت البابجي ولم أذكر له كلام ابن الرقيقة فوافقه قال ثم رأيت في الرافعي في آخر الطلاق أنه لو قال ان لم يخرجني في هذه الليلة من هذه الدار فأنت طالق ثلاثا فخلع مع اجبني من الليل وجدد النكاح ولم يخرج لم يقع الطلاق لان الليل كله محل اليمين ولم يفسد الليل وهي زوجة حتى يقع الطلاق وأنه لو كان بين يديه تقاضيان فقال لزوجته ان لم تأكل هذه التفاحة اليوم فأنت طالق ثلاثا ولا متهان لم تأكل هذه الاخرى اليوم فأنت حرة فاشبهت تقاضية الطلاق وتقاضية العتق فذكر طريقين من بعض الاصحاب في الخلاص ثم قال فلو جاعل زوجته ذلك اليوم وباع الامة ثم جدد النكاح واشترى أي الامتصاص وظاهر هذين الفرعين مخالف لما قاله ابن الرقيقة والبابجي اه وهو كما قال في المدة اطلاق كلام الاصحاب وذ كرت في شرح التنبيه بيورا أخرى ولا يكره الخلع فيها فابراجمه من أراد أو كان الخلع خمسة منترم لعرض ووضع وعوض وصيغة وزوج وبدأ به فقال (شرطه) أي ركنه (زوج يصح) أي ينفذ (طلاقه) يعني أن يكون الزوج يصح طلاقه بأن يكون بالغاً عاقل مختاراً كما سيأتي في بابيه وذلك لان الخلع طلاق فالزوج ركن لا شرط وكونه يصح طلاقه شرط في الزوج فلا يصح من صبي ومجنون ومكره كطلاقهم (فالو خالع عبداً) ولو مديراً (أو مجبور عليه بسلطه صح) باذن ودونه مهران المثل أو أقل اذ لكل منهما ان يطلق مجتازاً بعوض أولى (ووجب دفع العوض) عينا كان أو دينا (الى مولاه) أي العبد وعلته كمولاه فورا وان لم يأذن كسائر أكرامه ويستثنى من اطلاقه المكاتب فإنه يجب التسليم اليه لاستقلاله والمبعض ان خالع وبينه وبين سيده مهابة وقبض في فوته صح وأما في فوته سيده فلا يقبض شيئا وان لم يكن مهابة قبض ما يخص جريته والعبد المأذون على أحد وجهين في الجاوى بالترجيح يقبض أيضا ما خالع به (ووليّه) أي المجبور عليه به كسائر أمواله فان سلطت العوض الى السيقة بغير اذن الولي وهو من لم تبرأ أو برده منه نعم ان باذر الولي فأخذ منه برئت كافي الشامل والبصر فان تلف في يده فلا ضمان في الحال ولا بعد رشده وهل يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى وجهان في الجاوى أو جوهما لا أو وهو عين وعلم الولي أخذها منه فان تركها حتى تلفت فهل يضمن أولا وجهان أو جوهما الاول كما قاله بعض المتأخرين وان لم يعلم الولي فتلقت فهي مقرطة فنضمن مهران المثل لاذية والعين والتسليم الى العبد كالمسقة لكن المتطلع له مبالغة بعد العتق بما تالف تحت يده بخلاف السيقة

لا يبالغ أصلاً كما مر ما قبضها باذن فيصير ولو علق بالذم اليه كان قال ان دفعت الى كذا فانت طالق كان لها
أن تدفع اليه لا الى وليه لانه فيما مر ملكه قبل الدفع وفي هذا ما عاكف عليه بالدفع اليه وعلى وليه المبادرة الى أخذ
منه فان لم يأخذ منه حتى تلف فلا غرم فيه على الزوجة كما قاله الاذنى عن الماوردى ولو دفعته الى وليه لم تطلق
لعدم وجود المعلق عليه * (تنبيه) * أسقط المصنف من الحر رخص المفسر لثمة ذمة في باب ثم شرع في الركن
الثاني وهو الملتزم فقال (وشرط قابله) أى الخلع أو ما تمسك به ليصبح خلعاً من زوجة أو أجنبية (الطلاق نصرة
في المال) بكونه مكافئاً غير محجور عليه أى بالنسبة لثبوت المال أما الطلاق فلا يعتبر في قابله ذلك بل صفة
عبارة قطعاً وللدفع أسباب خمسة ذكر المصنف منها ثلاثة الترتيق والسفه والمرض وأسقط الصبا والخنون
لان الخلع معهم العو ولو كانت المختلعة مميزة لم تجزى عليه ابن المقرئ لانتفاء أهلية القبول فلا عبرة بعبارة
الصغيرة والمختلعة بخلاف السفينة وجعل الباقي الميزة كالسفية ثم شرع في السبب الاول فقال (فان
اختلعت أمة بلاذن سيد) أى المعلق التصرف (بدن) في ذمتها (أو عين ماله) أى السيد أو عين مال أجنبي
أو عين غيره مملوك كسكر (مات) في الجميع لوقوعه بعرض فاسد * (تنبيه) * يحل ذلك اذا جبر
الطلاق فان قدده بملك تلك العين لم تطلق كما قاله الماوردى (ولزوج في ذمتها) اذا باءت (مهر مثل في
صورة العين) لانه المراد حينئذ (وفي قول قيمتها) ان كانت متعومة والا فثلثها ولو عسر بالدل كما عسر به
الراعي لكان أعم (وفي صورة الدين بالسمى) كفي الروضة وأصلها كما يصح التزام الرقيق ببارق الضمان
وينسحب به بعد العتق (وفي قول مهر مثل) ورجع في الحرر والنصر الصغير كالمهر في العبد بعير اذن سيده
ووطئ * (تنبيه) * أشار بقوله في ذمتها الى انه يبقيه لها بعد العتق ولا مطالبة له الا بقطعها وتأخير المطالبة
الى العتق واليسار ثبت بالشرع فلا تنزع جهالة وقتها ولو خالفت الامة بمال وشرطه بعد عتقها فسد ورجع
بمهر المثل بعد العتق قال السبكي وهذا عجيب لانه شرط يوافق مقتضى العقد ويفسده (فان اذن) السيد
لها في الاختلاص ولو كانت سفية كحقوقه مقتضى نص الأم (وعين) لها من ماله (عيناها) تختلعهما (أو قدر)
لها (ديناً) في ذمتها كدينار (فامتنات تعلق) الزوج (بالعين) في صورتها (وبكسبها) صورة (الدين)
وبما في يدها من مال التجارة ان كانت مأذونة كهر العبد في النكاح المأذون فيه وان لم تكن مكتوبة
ولامأذونة في ذمتها تتبع به بعد عتقها ويسارها ولا يكون السيد باذنه في الخلع بالدين ضامه كهر
السكاح في العبد المأذون فيه (وان أطلق) السيد (الاذن) لانه فلم يذ كر عينا ولا ديناً (اقتضى مهر مثل
من كسبها) وبما يدها من مال التجارة ان كانت مأذونة كالمهر في النكاح واحترز بقوله
فامتنات مما اذا زادت على المأذون فيه أو على مهر المثل عند الاطلاق فالزيادة تطالب بها بعد العتق
ويستثنى من التعليق بالعين المأذون لها أن تختلعه وهي تحت سر أو مكاتب برقبته مانها لا يصح اذلوص
لما زنت الفرقه ملك الرقة لان العوضين يتساويان وملك المنكوحه يمنع وقوع الطلاق كالمعلق طلاق
زوجته وهي أمة غير مدبرة مملوكه لا يبيعه بغيره فان لم تطلق لان ملك الزوج لها حياة موث أبيه يمنع وقوع
الطلاق ولو كانت مدبرة طلقت لعتقها بجوت الاب هذا كله في الرقة أما البعوضة فان خالعت على ماملكته
فهى كالحره أو على ماملكته السيد لم يصح وكانت كالامة وان خالعت على الاميرين صارت الصفقة بائنة
لاميرين حكمهما على ما يوجب تفريق الصفقة وأما المكاتبه فالاصح انها كالقسيه في جميع ما مر فيها كما
صحه المصنف كالراعي في باب الكتابة تبعاً للجهه هور واقتضاه كلام الراعي هنا وواقع في أصل الروضة
هنا من المذهب والمصوص ان خلعتها باذن كهر بلاذن لا يطابق ما في الراعي بل قال في الموهمان انه
علم ثم شرع في السبب الثاني فقال (وان خالعت) بعد الدخول (سفية) أى محجوراً عليهم ايضاً بافط
الخلع كان قال خالعتك على ألف (أو ما اقتسك على ألف فقلت طلقت رجعي) ولغاذ كالمال لانها
ليست من أهل التزامه وان اذن لها الولي وليس لوليها صرف ماله في مثل ذلك وتخرج بعد الدخول ما اذا

كان قبله فانه يقع باثنا ولا مال قال المصنف في نكته وهو واضح ويحجور عليهما اذا سلمت بعد ردها ولم
 يحجر عليهما فانه يصح تصريفا على الاصح * (تنبيه) * محل وقوع الطلاق اذ لم يعلق الطلاق على شيء أما
 لو قال لها ان أرائني فانت طالق فقال في الحال أرائتك لم يقع الطلاق صرح به الخوارزمي في الكافي كما
 نقله البلقيني عنه واعقده وإن أفتى النسيبي بوقوع الطلاق اذ لا وجه له لأن الصفة للعاق عليها وهي الأبراء لم
 توجد فلا يقع الطلاق والبلقيني في صورة التعليق بالاعطاء احتمالا أن أرحهما عندهما انطلق بالاعطاء
 وهو كذلك فانه لا يحصل به الملك والثاني أنه لو سلخ الاعطاء عن معناه الذي هو التملك إلى معنى الانقباض
 فطلق رجعا (فان لم تقبل لم تطلق) هو تصريح بفهم ما قبله لأن الصفة تقتضي القبول فاشتبهت الطلاق
 بالعاق على صفة ولابد من حصولها ولو قال لرشيده ويحجور عليها بسفها فالتعكك بالف فقبلت احدهما
 فقبل لم يقع طلاق على واحدة منهما لأن الخطاب معهما يقتضي القبول منهما فان قبلنا بآنت الرشيده لصحة
 التزامها بغير المثل للتعول بما يلزمها من المسمى وطلقت السفه رجعا لما مر ثم شرع في السبب الثالث
 فقال (ويصح اختلاع المريضة) أي التي مرضت (مرض الموت) لأن لها صرف ماله في آخر مرضها
 وما لا هذا بخلاف السفهية كالمريض أن ينكح أبكارا بهور أمثالهن من غير حاجة (ولا يحجب من
 الثالث إلا) قدر (رائد على مهر مثل) بخلاف مهر المثل وأقل منه فن رأس المال لأن التبرع انما هو
 بالرائد فهو كالوصية للأجنبي ولا يكون كالوصية للوارث لخروجه بالخلع عن الإرث إلا أن يكون وارثا
 بحجة أخرى غير الزوجية كإن عم أو معتق فان قبل قد سعلوا خلع المكاتب تبرعا وإن كان بغير المثل أو أقل
 فهلاك المريض كذلك أعجب بان تصرف المريض أتم ولهذا وجب عليه نفقة المومنين بخلاف المكاتب
 ويصح خلع المريض مرض الموت بدون مهر المثل لأن البضع لا يبيح للوارث لو لم يخالع ثم شرع في الركن
 الثالث وهو البضع وشرطه أن يملكه الزوج فقال (و) يصح اختلاع (رجعية في الاظهر) لانها في
 حكم الزوجات في كثير من الأحكام والثاني لا لعدم الحاجة إلى الاقتداء بغيرها إلى البيئونة ويستثنى
 كما قال الزركشي مائة عشر الرجعية معشرة الأزواج بلا وطء وانقضت الأقراء أو الأشهر وقلنا لمحقها
 الطلاق ولا يراجعها وهو الاصح كما سيأتي فينبغي أن لا يصح خلعها لانها بائن إلا في الطلاق (لابان)
 بخلع أو غيره فلا يصح خلعها اذ لا يملك بضعها حتى يزيله وحكي الماوردي فيه إجماع الصحابة قال ولو
 قالت طلقني واحدة بألف فقال أنت طالق واحدة وطلاق ثانية وطلاق ثالثة فان أودا بالعوض
 الأولى وقعت دون الأخيرة أو الثانية وقعت الأولى دون الثالثة أو الثالثة وقعت الثلاث وانخلع
 في الردة من الزوجين أو أحدهما وفي الإسلام أحد الزوجين الوثنيين بعد الدخول موقوف ثم شرع في
 الركن الرابع وهو العوض فقال (ويصح عوضه) أي الخلع (فليلا وكثيرا ديننا وعينا ومنفعة) لعموم
 قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ولأنه عقد على منفعة البضع بخلاف ما ذكر كالصداق ويستثنى
 من اطلاقه المنفعة صورتان احدهما الخلع على أنه يرى من سكاك في الجرح يقع الطلاق ولا يجوز البذل لأن
 إخراجها من المسكن حرام فلها السكنى وعليها مهر المثل ثانيتهما الخلع على تعليم شيء من القرآن ففضية
 قولهم في الصداق حيث قالوا بالتعذر أنه لا يصح (و) يشترط في العوض شروط الثمن من كونه متولا معلوما
 مقدورا على تسليمه فعلى هذا (لو خالع بمجهول) كأحد العبدین (أو خمر) معلومة أو نحوها مما لا يملك
 (بانت بغير مثل) لأنه المراد بتفريط العوض (وفي قول يبدل الخمر) وهو قدرها من العصور كالقولين
 في اصدقاها * (تنبيه) * أشار بالتبديل بالخمر إلى الجنس المقصود بغير ما لا يقصد كالدم فانه يقع رجعا
 لأنه لم يطلع في شيء قال الزايعي وقد توقف في هذا فان الدم قد يقصد لاخر ارض وردة ابن الرقة بانها أغراض
 نافذة فهي كالعدم ولا يفتي أن يخلع الكفار بعوض غير مال صحيح كافي أنكحهم فان وقع اسلام بعد
 قبضه كما فلا شيء له عليها أو قبل قبض شيء منه فله مهر المثل أو بعد قبض بعضه فالعوض ولو خاله على عين

فتلقت قبل القبض أو خرجت مستحقة أو مقيمة فردها أو فانت من حصة متشر وطه فردا رجعا عليه أو
المثل والعرض في يدك كله ورقا يده في أنه مضمون ضمان هذوقيل ضمان يد ويصل البيئونة بالجهول
إذا لم يكن فيه تعلق أو تعلق بأعطاه جهول يمكن إعطاؤه مع الجهالة أما إذا قال إن أبرأتني من صداقتك أو
من دينك فانت طالق فأبرأته وهي جاهلة به لم تعلق لار الإبراء لم يصح فلم يوجد ما عانى عليه الطلاق فيه
السبكي وهو المسمى بكلام المأوردى بواقعه وفي كلام القفال ما يدل عليه وفي كلام ابن الصلاح ما يخالفه
وجرى عليه في الأثر فقال لو قال إن أبرأت فانت طالق فأبرأته جاهلة به لم تعلق بعلافتك إن أبرأتني وعمل
وتوقع الطلاق عند التعلق بالبراءة من الصداق أو الدين إذا كان معلوما أن المثل يتعلق بذلك الدين زكاة
تعلقته الزكاة وأبرأته لم يقع الطلاق لأن التعلق معلق على البراءة من جميع الدين والدين قد استحق
بعضه الفقهاء فلا تصح البراءة من ذلك البعض فلم توجد الصفة كماله باع المال الذي تعلقته الزكاة
المطلوب فانه يبطل في قدرها بنسبه عليه ابن العماد وهو حسن وإن تقرر فيه بلغهم (فائدة) الإبراء من
جهة المبرئ تملك ومن جهة المبرأ سقط في شرط علم الأول دون الثاني هذا إذا لم يزل الأمر فيه إلى مغلوبة
كما هنا ولا يشترط علمها قال الزركشي في قواعد أماني المطلق فلا بد من علم الزوج بقدر ما أبرأته منه
فما لانه يؤول إلى المعاوضة قال وقد غلط في هذه المسئلة جماعة وأخذوا بما هو كلام الأصحاب أنه لا يشترط
علم المبرأ على الإطلاق ويستغنى من البيئونة بالجرم المخلع مع غير الزوجة من أب أو أجنبي على هذا الخبر وأر
المعصوب أو بدها هذا أو على صداقتها ولم يصح بقبالة ولا استتلال بل أطلق ويقع رجعا وليس لما
سورة تقع بسبب ذلك رجعا ولا مهر سواها (قرع) لو نالها بجماع كرها فلم يكن فيه شيء في
الرأي من الوسيط وتوقع الطلاق وجهه بادره غير وقوعه باثنا عشر قال وبشبه أن يكون الأول فيما إذا كان
عالم بالحال والثاني فيما إذا ظن أن في كفه شيئا وقال المصنف المعروف الذي أطلقه الجهور وقوله باثنا
عشر المثل وصوبه في تناوبه وهذا موافق لما نقله في تناوب البغوى وأفراد من ترجيح المقتبين به
المثل فيما لو نالها بقبالة مهر أو لم يكن في منه شيء ووجه ما جرى عليه المصنف الجوزي بأن ما عانى
كفها نكرا أو موصولة وكلاهما بمعنى نكح واستناده إلى كفه ما يشبه استناد الإقرار بشيء يرفقه قيل وقال
قيل هذا بشكل وقوعه رجعا في المخلع بجماع أو بغيره لا يقصد كسر فذكره صافيا فافهم
العرض بخلاف نكحها على في كفه أو لم يزوجها به لاشئ فيه ادقائه أنه كالسكوت عن ذكر العوض
وهو لا يمنع البيئونة وجوب مهر المثل ولو نالها بجماع أو موصولة فقد المسمى وجوب مهر المثل بخلاف
المخلع على صحيح وفاسد معلوم نشأ من غير الجهالة فيصح في الصحيح ويجب في الغالب ما يقابل من
مهر المثل (و) يجوز (لهما) أي الزوجين (الوكيل) في المخلع لانه عقد معاوضة كالبيع وهذا واضح
وإنما ذكر فوطنة لبيان مخالفة الوكيل (فلو قال) الزوج (لو كسبه خاله بجماعة) من دراهم مثلا
معلومة (لم ينقص) وكسبه (منها) لانه دون المأذون فيها وأنها من جوارز الزيادة عليها فهو كذا قل
كانت من بناتها قطعها كرامة وعشرة وكذا من غيره على الأصح كما تقرر في ثوب فان قيل ينبغي أن لا يصح فيها
إذا زاد كما لو قال به من زيد بكذا فبهاه ما كثر لانه قدية مستحباته أوجب بان المخلع انما يقع غالبا عند
الشقاق ومع ذلك يعدد الحماية (وان أطلق) الاذن لوكيله نكاحها بجمال أو سكت عنه (لم ينقص
عن مهر مثل) لانه المرد وله أن يزيد عليه من جنسه وغيره كسبه (فان نقص فيها) بان خالف بدون المائة
في الأول وبدون مهر المثل في الثانية نقصا فحشا أو زنا لا يجتنب غالبا (لم تعلق) بخلافه كالأخذ
بجماع في مثل هذا (وفي قول ينع) الملاقاة (بهر المثل) لفساد المسمى بقبائنه عن المأذون فيه والمرد
ورجعه في أصل الرخصة وتصح التتبع في الثانية ونقله الرأى عن الأكثرين بخلاف الأولى لعدم التعلق
فيها الصريح الاذن وهذا هو المأخذ كذا قال الاستاذ ان الفتوى عليه (فتبه) يعلق بقبائنه عن

المسمى أو مهر المثل ما لو خالع عتقيل أو بغيره فقد البلد (ولو قالت لو كبلها الخلع بالف) من الدراهم مثلا
(فالمثل نفذ) لوقوعه كإمته وكذا ان استلغ باقل من ألف كفى المحرر وحذقه المصنف لانه يفهم من باب
أولى وفي تسليم الوكيل الألف بغير إذن جديد وجهان أو جهوها كما قاله بعض المتأخرين المنع (وان زاد)
وكبلها على ماسمته له (فقال استلغها بالفين) مثلا (من مالها الوكيلها بابت) على النص (ويلاحظها
مهر مثل) لفساد المسمى بزيادته على المأذون فيه سواء أكان زائدا على ماسمته للوكيل أم ناقصا (وفي
قول) يلزمها (الاكثر منه) أي مهر المثل (وماسمته) للوكيل لان مهر المثل ان كان أكثر فهو
المرجوع اليه عند فساد المسمى فان كان الذي سمته أكثر فقد وصيت به * (تنبيه) * ما ذكره المصنف
في حكاية هذا القول تبين فيه المحرر والصواب فيه ما جوزه في الشرح والروضة أنه الاكثر ماسمته هي ومن
أقل الامر من مهر المثل وماسمته الوكيل ولو قال المصنف ما لم يرد مهر المثل على مسمى الوكيل فان زاد
وجب ماسمته لاستقام فلو كان مهر المثل ألفين وسمت ألفا فسمته لزمها على فضية
ما في الكتاب وعلى القول الثاني ألفان وعلى ما في الشرح والروضة ألف وخمسائة ولا يطالب وكيلها بما
لزمها الا ان ضمن كان يقول على اني ضامن قبيل طالب بماسمي وان زاد على مهر المثل (و) ان لم يقل الوكيل في
الصورة المتقدمة بوكالتها (بل أضاف الوكيل الخلع الى نفسه فخلع أجنبي) وهو صحيح كما سيأتي (والمال
عليه) ولا شيء عليها لانه لان اضافته الى نفسه اعراض عن التوكيل واستبعاد الخلع مع الزوج (وان
أطلق) الوكيل الخلع بأن لم يصفه اليه ولا اليها وقد فوها (فلا يظهر أن عليها ماسمته) لان التزامها اياه
(وعليه الزيادة) لانها لم ترض بأكثر ماسمته فعلى كل منهما في الصورة المذكورة ألف يمكن بطالب
بماسمته لانه التزمه بعقدته ثم يرجع بماسمته اذا غرمه وللزوج مطالبتها بما لزمها والثاني عليها أكثر
الامر من ماسمته ومن مهر المثل ما لم يرد على مسمى الوكيل كالمس وعليه التمسكة ان نقص عنه ولو
أضاف الوكيل ماسمته اليها والزيادة الى نفسه ثبت المال كذلك ولو أطلقت التوكيل بالاختلاع فكأنها
قد ردت مهر المثل فلا يزيد الوكيل عليه فان زاد عليه وجب مهر مثل وعليه ما زاد كالمزاد على المقدور ولو خالع
وكبلها الزوج بنحو غير تكميز ولو باذنه فيه نفذ لانه وقع بعوض مقصود ولزمها مهر المثل لفساد العوض
وان خالع وكيل الزوج بنحو غير وكان قد وكله بذلك نفذ أيضا بمهر المثل لاسر نعم ان خالف وكيله فابذل خرا
وكاه بالخلع لم ينجز لغيره لانه غير مأذون فيه (ويجوز توكيله) أي الزوج في الخلع ولو من مسلمة (ذميا)
أو غيره ولو عسر بالكافر كان أولى لانه قد خالع المساة أو يطلقها ولو كان وثقا ألا ترى انها لو أسلمت
وتخلف وخاعها في العدة أو ما قلنا ثم أسلم حكم بمسمة الخلع والطلاق (و) يجوز توكيله (عبدا) وان لم
يأذن السيد (ونجوز عليه بسفه) وان لم يأذن الولي الا لا يتعلق بالوكيل هنا عده (ولا يجوز) بمعنى
لا يصح (توكيل محجور عليه) بسفه (في قبض العوض) لانه ليس أهله فان وكله وقبض كان الزوج
مضاميا له ونيرا الخلع بالدفع قاله في التهمة وأقراء وجهه السبكي وغيره على عوض معين أو غير معين
وعاق العاقل بدفعه فان كان في الذمة لم يصح القبض لان ما في الذمة لا يتعين الا بقبض صحيح فاذا تلف
كان على المأتم رتبى حق الزوج في ذمته * (تنبيه) * كلام المصنف يفهم امتناع توكيل الزوجة لهؤلاء
وليس على الطلاق بل يجوز توكيلها الكافر والعبد وان لم يأذن له السيد فان أضاف المال اليها فهي
المعالة به وان أطلق ولم يأذن السيد في الوكالة طوبى بالمال بعد العتق واذا غرمه رجع به على
الزوجة اذا قصد الرجوع وان أذن السيد في الوكالة تعاق المال بكسب العمد ونحوه فاذا أدى من ذلك
رجع به عليها وأما المحجور عليه بسفه فلا يصح أن يكون وكيلها وان أذن له الولي الا اذا أضاف المال
اليها فبين ويلزمها الا لأمر وعليه في ذلك فان أطلق وقع الطلاق رجعا كاختلاع السفينة (والاصح)
المخصوص (محجة توكيله) أي الزوج (أمره بخلع) أي في خلع (زوجته أو طلاقها) لانه يصح أن

اتساق المرأة نفسها انما اذا فوض طلاق نفسه اليها وهو قول كبري أو غليل كما سبقت في شأن كذا في قول
فهم ما نحن فيه، وان كان غليلك في صحيح أن يشأ مع قول كبري فيه والثاني لا يصح لانها لا تستقل
بالملاق (تنبيه) * أهم كلامه أن قول كبري الروضة امرأة في فخلها صحيح قطعاً وهو كذلك ويستثنى
من الطلاق ما لو أسلم على أكثر من أربع ثم وكل امرأة في طلاق بهن فإنه لا يصح لتضمنه الاختيار
للتكاح ولا يصح قول كبري الاختيار في التكاح فكذا اختيار الفراق (ولو وكلاً) أي الزوجان معاً (وبتلا)
في الخلع (قولي طرفاً) منه أي أيهما شاء والطرف الآخر يتولاه أحد الزوجين أو وكيله ولا يتولى
الطرفين كقولي البيع وغيره (وقيل يتولى الطرفين) لأن الخلع يكتفي فيه اللفظ من أحد الجانبين كما
لوقال أن أعليتني ألفاً فأنت طالق فأعلمته ذلك يقع الطلاق خلعاً ثم شرع في الركن الخامس وهو الصيغة
وتنقسم إلى صريح وكناية معبر عنه بمفصل فقال

* (مفصل) * (الفرقة بلفظ الخلع طلاق) يقص العدد كاللفظ المطلق لأن الله تعالى ذكره بين طلاقين
في قوله الطلاق مرتان الآية ودل على أنه ملحق بما ولان لو كان فصلاً لما جاز على غير الصدق اذ الفسخ
يوجب استرجاع البدل كما أن الآية لا تجوز بغير الثمن (وفي قول فسخ لا ينقص عدداً) ويجوز تعديده
التكاح بعد تكرره من غير حصر لانه فرقة حصلت بما وضعت فسخاً كشرائه زوجته وهذا القول
منسوب إلى القديم وفي قول نص عليه في الام أنه لا يحصل به شيء لافرقه طلاق ولا فسخ وخرج بلفظ الخلع
الفرقة بلفظ الطلاق اذا كان بعوض فإنه يكون طلاقاً قطعاً وكذا لا يقدم بلفظ الخلع الطلاق أو اقترن
بلفظ الخلع طلاق كما اعتك على طاعة بألف قال الفرواني واذا نوى بالخلع عدداً ان جعل له طلاقاً
وقع ما نواه أو فسخاً فلا لانه لا يتعدد (فعلى الأول) وهو أن الخلع طلاق (لفظ الفسخ) كلفست نكاحاً
بكذا اقبلت (كناية) فيه لانه لم يرد في القرآن ولم يستعمل عرفاً فيه فلا يكون صريحاً فلا يقع الطلاق فيه
بلانية * (تنبيه) * ليس المراد أن لفظ الفسخ كناية في لفظ الخلع اذا لفظ لا يكتفي به عن لفظ آخر المراد
أنه كناية في الفرقة بعوض التي يفسر منها بلفظ الخلع ويحكم عليها بأنها طلاق (والفائدة) كقوله
بكذا حكمها (كخلع) في صراحته الآية (في الاصح) لو رد لفظ الفسخ في القرآن قال تعالى
فلا جناح عليهما انفسدت به والثاني انه كناية لانه لم يتكرر في القرآن ولم يشتر على لسان جملة
الشريعة (وافظ الخلع صريح) في الطلاق فلا يحتاج معه لنسبة لانه تكرر على لسان جملة الشريعة
لارادة الفراق فكان كالتكرار في القرآن وهذا ما صرح به بغوي والنسائي وصاحب الاوار والاسنوي
والبلقيني وظاهره أنه لا فرق بين أن يذكر معه مال أم لا (وفي قول) هو (كناية) فيه يحتاج لنسبة
الطلاق - معناه عن لفظ الطلاق المنكر في القرآن ولسان جملة الشريعة ولان صرائح الطلاق منحصر
في ألفاظ ليس هذا منها وهذا ما نص عليه في مواضع من الام وقال القاضي الحسين وغيره انه ظاهر المذهب
وظاهره أنه لا فرق بين أن يذكر معه مال أم لا والاصح كقولي الروضة ان الخلع والمفاداة ان ذكر معه
المال فهو صريحان في الطلاق لان ذكره يشعر بالبنونة والافسكياتان (فعلى الأول) وهو صراحة
الخلع (لو جرى بعير ذكر مال) مع زوجته بنسبة التماس قبولها ولم ينف العوض كان قال خالعتك
أو فاديتك ونوى التماس قبولها اقبلت بانتو (وجبه مهر مثل في الاصح) لا مراد العرف بتجربان
ذلك بعوض فيرجع عند الاطلاق الى مهر المثل لانه المراد كخلع مجعول فان جرى مع أجنبي طلق تجوز
ككلو كان معه والعوض فاسد ولو نفي العوض فقال خالعتك بلا عوض وقع رجعيان اقبلت ونوى
التماس قبولها اقبلت لم تقبل لم تعلق وان قبلت ولم يضر التماس جواباً ونوى الطلاق وقع رجعيان ولا مال
* (تنبيه) * قضية كلام المصنف وقوع الطلاق حراً وهو بخالف لما مر عن الروضة من كونه كناية على
الاصح كذا نيه عليه ابن القيم وغيره قال الجلال البلقيني والحق أنه لا مشافاة بينهما فإنه ليس في المنهاج

انه صريح مع عدم ذكر المال فله مراده أنه جرى بغير ذكر مال مع وجوده صحيح له وهو اقتران النية اه
وهو جمع حسن لان الجمع اذا ممكن كان أولى من تضعيف أحد الجانبين مع أن ظاهر إطلاق الكتاب
ليس مراداً قطعاً لا بد من هذه القيود والمذكورة التي قيدت بها كلامه (ويصح) الخلع على فولي الطلاق
والفسخ (بكايات الطلاق) أي بكل منها وسيأتي معقدها في بابها (مع النية) للطلاق من الزوجين معا
فان لم يتوبا أو أحدهما لم يصح (و) يصح الخلع أيضاً لترجمة عنه (بالعجبة) وغيرها من اللغات نظراً
للمعنى (ولو قال) الزوج لزوجته (بعتك نفسك بكذا) كآلف (فقلت) فوراً (اشتريت) أو نحوه
كقبالت (فكأية خلع) سواء جعلناه طلاقاً أم فسخاً بخلاف ما لم يذكر كذا أو لم يكن القبول على
الفور قال الزركشي والمهرى وهو مستثنى من قاعدة ما كان صريحاً في بابها ووجدنا في موضوعه لا يكون
كأية في غيره اه وهذا ممنوع بل هو من جزئيات القاعدة فإنه لم يوجد نفاذ في موضوعه اذ موضوعه
المحل المخاطب ولو قال بعتك طلاقك بكذا أو قالت بعتك ثوبى مثلاً بطلاق كان كتابة أيضاً ثم شرع فيها
اشتمل عليه الخلع من شوائب العقود بقوله (واذا بدأ) الزوج بالهزم يعني ابتداء (بصيغة معاوضة
كما قلنا أو خالعك بكذا) كآلف فقبالت (وقلنا الخلع) في الصورة الثانية (طلاق) وهو الزاج
كإس (فهو معاوضة) لا خذه عوضاً في مقابل ما يخرج منه عن ملكه (فيها شوب تعليق) لتوقف
وقوع الطلاق فيه على قبول المال أما اذا قلنا الخلع قطع فهو معاوضة محضة من الجانبين اذ لا مدخل
للتعليق فيها بل هو كابتداء البيع (و) على المعاوضة (له الرجوع قبل قبولها) لان هذا شأن
المعاوضات (وإشترط قبولها) أي المختصة بالناطقة (بلفظ غير مفضل) بكلام أجنبي أو زمن طويل
كفي سائر العقود فتقول قبلت أو اختلفت أو نحوه فلا يصح القبول بالفعل بأن تعطيه القدر أما
انخرس فتكني اشلوها المفهمة ويشترط كون القبول على وفق الإيجاب (ولو اختلف إيجاب وقبول
كما قلنا بكآلف فقبالت بألفين ونكسه) كما قلنا بكآلفين فقبالت بألف (أو طلقك ثلاثاً بألف فقبالت
واحدة بثلاث ألف فلقو) في المسائل الثلاث للمخالفة كفي البيع ويقاوم ما لو قال ان أعطتني ألفاً
فأنت طالق فأعطته ألفين حيث يقع الطلاق بأن القبول جواب الإيجاب فإذا خالفه في المعنى لم يكن جواباً
والاعطاء ليس جواباً وانما هو فعل فإذا أنت بألفين فقد أنت بألف ولا اعتبار بالزيادة قاله الامام (ولو
قال طلقك ثلاثاً بألف فقبالت واحدة بألف فالاصح وقوع الثلاث) (و) (واجب الان) لان
الزوج مستقل بالعلاق والزوجة انما يعتبر قبولها بسبب المال فاذا قبلت المال اعتبر في الطلاق
جانب الزوج وهذا بخلاف ما لو باع عديناً بألف فقبل أحدهما بألف فإنه لا يصح لان مقصود المشتري
المالك ولم يحصل والعلاق لا يدخل في ملك المرأة والثاني يقع واحدة بألف نظراً الى قبولها والثالث لا يقع
ثني لاختلاف الإيجاب والقول (وان بدأ) الزوج (بصيغة تعليق) في الاثبات (كمنى أو منى ما) بزيادة
مالاً كبداً أو أي حين أو زمان أو وقت (أعطيتني) كذا فأنت طالق (فتعليق) محض من جانبه ولا نظير
فيه الى شبهة المعاوضة لانه من صرائح ألفاظ التعليق فيقع الطلاق عند تحقق الصفة كسائر التعلقات
وحيث نذكر (الرجوع له) قبل الاعطاء كالتعليق الخالي عن العوض في نحو ان دخلت الدار فأنت طالق
(ولا يشترط) فيه (القبول لفظاً) لان الصيغة لا تقتضيه (ولا اعطاء) فوراً (في المجلس) أي مجلس
التواجب وهو كما في المحرر وأهمه المصنف ما يرتب عليه الإيجاب بالقبول دون مكان العقد في وجوبه
الاعطاء طلق وان زادت على ما ذكره لالة اللفظ على الزمان وعمومه في سائر الاوقات ولو قد في هذه
زمان أو مكان تعين وخرج بالاثبات ما اذا بدأ بصيغة تعليق بمنى ونحوها في النقي كقوله متى لم تعطيني كذا
فأنت طالق فهو للفور لان متى ونحوها في النقي تقتضي الفور وبالزوج المرأة فانها لو قالت متى طلقتنى
فلن على ألف اختص الجواب بمجلس التواجب وقرق الغزالي بينهما بان الغالب على جانبه التعليق وعلى

جانب المعاضة (وان قال ان) بكسر الهمزة (اذا اُعطيتي) كذا قالت طالق (فكذلك) أي
فذلك لا يرجع له فيه قبل الاعطاء ولا يشترط القبول لفظا ولا الاعطاء في المجلس لانهم امن
حروف التعليق كمنى وخرج بان المكسورة المفتوحة فانهم يقع الطلاق في الحال بانئانها للمعاش
قاله الماوردي قال وكذلك الحكم في ادلائهم الماضي الزمان ولا يمكن قياس ما رجعه المصنف في التعليق
الطلاق الفرق بين النوى وغيره كما سيأتي تحريره (لكن يشترط) في التعليق المذكور (اعطاء
على الفور) في المجلس التواجب لانه قضية العوض في المعاضات وانما تركت هذه القضية في متى
ونحوها لان امر محضة في جواز التأخير مع كون الملب في ذلك من جهة الزوج معني التعليق بخلاف
جانب الزوجة كما س (تتبعه) محل الفور في الحرة أما اذا كانت الزوجة أمة والمشرط غير
محرر كان قال ان أعتبتى ألفا فانت طالق فلا يشترط الاعطاء فورانها لانه قد رد على الاعطاء الامن
كسها وهو متعذر في المجلس غالبا فان أعطته ألفا ولو لم يغير كسها ومال السيد طلق بائنا لوجود الصفة
و رد الزوج الالف لمالكها وتلقى مهر المثل بذمتها تما لبه اذ اعتقت فان قبل نقل الرافعي من البعوى
انه لو قال لزوجته الامة ان أعطيتي ثوبا فانت طالق لم تطلق اذا أعطته ثوبا لانها لا تغلظك فكان ينبغي ان
يكون ما كذلك أجيب بان النوب مبهم لا يمكن تحليكه بخلاف الالف درهم مثلا فانه يمكن تحليكه في الجملة
لغيرها تقوى الاهم في الاول وهذا أولى من تضعيف أحد الجانبين وقضية التعليق الخلق المعضة
والمكاتب بالحرية وهو ظاهر فان كل المشرط خيرا اشترط الاعطاء فوران لم تكن الجحرا لا بدوا به
الحرة عليه سواء وقد تشتمل يدها عليه (وان بدأت) أي لزوجته (بطلب طلاق) سواء أكل على جهة
التعليق بحوان أمتي أو لم يكن على جهته كمن تلقى على كذا (فاجاب) الزوج قوله افورا (فمعاوضة)
من جانبها لانها تلك البضعة بما تبذله من العوض (بما شوب جماله) لانها تبدل المال في مقابلته ما يستقل
به الزوج وهو الطلاق فاذا اتى به وقع الموضع ل فرضها كالعامل في الجملة (فله الرجوع قبل جوابه)
لان هذا حكم المعاضات والجهات جميعا (ويشترط فور جوابه) في محل التواجب في الصيغ السابقة
المقتضية دورا وغيرها كالتعليق متى تعدي بالامعاضة من جانبها بخلاف جانب الزوج وقد تقدم الفرق
بينهما فان طلق مترابعا كان مبتدئا لا يستحق عوضا يقع الطلاق حينئذ وجبها فم لو صرحت بالترابي
لم يشترط الفور كما قاله الزركشي قال ولم يذكروا ونقل عن البيان انه لو قالت خالعتك بكذا فقال قلت لم
تطلق لان الايقاع اليه (تتبعه) سكوت المصنف عن طابق الايجاب والقبول فتايد على انه
لا يشترط وهو كذلك فتاوى طلقى بألف فطالقتها بخمسمائة وقع بها على الصحيح لانه صالح ببعض
ما طلبت أن يعطها عليه (ولو طلبت) من الزوج (ثلاثا) ملكها عليها (بألف فطلق طالقتها بثلاثة
واحدة) تقع (بثانته) تعليها الشوب الجملة كما لو قال ان رددت عبيدي الثلاث فلك ألف فرد واحد
استحق ثلث الالف ولو طلق طالقتين استحق ثلثي الالف ولو طلقها طالقة واحدة استحق ألفا لالف كلى
زيادة الروضة قال الاذرى ولو قال انت طالق ولم يذكروا ولا نواه فالظاهر انه يعمل على الواحدة ولو لم
يملك عليها الا طالقة استحق الالف لانه أفادها البيهقي الكبرى (تتبعه) لو حذف المصنف بثلاثة كان
أولى فانه لو اقتصر على قوله طالقتك واحدة استحق الثلث وكان يعلم حكم التقيد من باب أولى وأيضا عليه
الاهم انه اذا لم يرد ذكر المال يقع رجعا وهو وجهه ضعيف (واذا ناع أو طلق) زوجته بعوض صحيح
أو فاسد سواء جعلها طالقا أم فسحا (فلا رجعة) له عليها لانها بذات المال التملك بضعة فلا يملك
الزوج ولاية الرجوع اليه فان شرطها عليها كمالعتك أو طالقتك بدينا وعلى ان لي عليك الرجعة فرجعي
يقع في المسئلتين لان شرط الرجعة والماله متاقيان فبسة بان ويبقى مجرد الطلاق وقضيته ثبوت الرجعة
ولا حاجة بمسدر رجعي لقوله (ولامال) ولو غير بالذهب كان أولى لقوله في الروضة للقطع به عن الجمهور

(وفي قول) يقع الطلاق (بأن يهر منسل) لأن الخلع لا يفسد بفساد العرض كالنكاح وكلامه يشعر بأن هذا القول منصوص وقال الشيخ أبو حامد وغيره أنه يخرج * (تنبيه) * فديدن حصل في كلامه ما لو خالعه بعوض على أنه متى شاعرده وكان له الرجعة وقد نص الشافعي فيسه على البيهقونية بهر المثل لأنه رضى بسقوط الرجعة هنا ومتى سقطت لا تعود (ولو قالت) له (طالقني بكذا وأردت) عقب هذا القول (فأجاب) قولها فوزا نظرت (ان كان) الارتداد (قبل دخول أو بعده وأصرت) على الردة (حتى انقضت العدة بانت بالردة ولا مال) ولا طلاق لا ينقطع النكاح بالردة في الحالتين (وان أسلمت فيها) أي العدة بالرجعة الخلع و (طلقت بالمال) المسمى وقت جوابه لبيان صحة الخلع وتحسب العدة من وقت الطلاق فلو رخت الردة أو الجواب المختلف الصيغة * (تنبيه) * لو رعت الردة مع الجواب قال السبكي الذي يظهر بينونها بالردة ولم أولا احتجاب كلامه في ذلك وقال شيخنا في منعه إذا أجاب قبل الردة أو معها طلقت ووجب المال وهذا أوجه ولو ارد الزوج بعد سوأها حكمه كردتها بعد سوأها (ولا يضر) في الخلع (تخل كلام يسير) عرفا (بين إيجاب وقول) فيه قال الشارح كأي مسألة الارتداد اه وهذا بخلاف البيع وتقدم الفرق بينهما هناك بخلاف الكثير فيضرب لاشعاره بالاعراض * (تنبيه) * محمل كون الكثير ضرا إذا صدر من الخاطب المطلوب منه الجواب فان صدر من المتكلم فقب ووجهان كلاهما والقبول في النكاح اقضى إيراد الرافعي أن المشهور أنه لا يضر ثم حكى عن البغوي النسوية بينهما واعده هذا شيئا واستدل له بمشيل الشارح لليسير بالارتداد فإنه من جانب المتكلم ففهو منه لو كان كثير أضر

* (فصل) * في الانقاط الملزومة للعوض (إذا قال) لزوجته أنت (طالق) أو طلقك (وعليك) كذا (أولى عليك كذا) كالف (ولم يسبق طالعها) للعلاق بمال وقع عليه الطلاق (رجعيا قبلت أم لا ولا مال) عليها لا زوج لأنه وقع الطلاق بمجانالته لم يذ كره عوضا ولا شرطا بل ذ كره جلة مطوعة على الطلاق فلا يتأثر بها وتلغو في نفسها وهذا بخلاف قولها طالقني وهي أولاد على أنف فاجابها فانه يقع بانها بانف لان الزوجة يتعاقب بها التزام المال فيحمل اللقها منها على الالتزام والزواج ينفرد بالطلاق * (تنبيه) * محمل ما ذكره إذا لم يشع في العرف استعمال هذا اللفظ في طلب العوض وطزاه فان شاع فهو كقوله طلقك على كذا حكمه الشيخان عن المتولى وأقره فان قيل نقل الرافعي في تعليق العادل عن المتولى والا كثرين انه إذا تعارض مدلولان لغوي وعرفي قدم للغوي وقضية ذلك عدم لزوم هذا أجيب بان الكلام هنا فيها إذا اشترى في العرف استعمال لفظ في أوادته شي ولم يعارضه مدلول لغوي والكلام هناك فيها إذا تعارض مدلولان لغوي وعرفي ونخرج بقوله ولم يسبق طالعها بمال ما إذا سبق فان الصيغة تكون مقتضية للالتزام سواء أكان ما طلبته معينا أم لا كقولها طالقني بمال وسيأتي ثم استثنى من وقوع ما ذكره رجعيما ما نصه قوله (فان قال أردت) به (ما يراد بطلاقك بكذا أو بدنته) الزوجة (فكبر) أي فكقوله طلقك الخ (في الاصح) فنيين منه بذلك المسمى ان قبالت لأنه يصلح ان يكون كتابه في اقتضاء العوض فان لم تقبل لم يقع والثاني المبع إذا أثر لتوافق في ذلك لأن اللفظ لا يصلح للالزام فكان لا أوادته وعلى الأول فان لم تصدقه لم يلزمها المال فلهذا ان دخلت انها لا تعلم انه أواد ذلك ان كانت قبلت فان نكحت وحاص بانت بالمسمى فان لم تقبل فلا حلف وكان لا إرادة وحيث انتعت الإرادة يقع الطلاق ظاهرا أم فيها بينهما وبين الله تعالى فقال السبكي يقع بعدم الوقوع وعلى الوجه الثاني لا حلف لان ما وان صدقته لم يؤثر * (تنبيه) * قول المصنف فكبر فيه جهر الضمير بالكاف وهو شاذ (وان سبق) طالعها بالطلاق بمال معين كطالقني بألف قال أنت طالق وعليك أولى أو أولى عليك ألف (بانت بالمدكور) لتواذتها عليه فقوله وعادك ألف ان لم يكن مؤكدا لا يكون مانعا ما إذا سبق طالعها بمال معهم كطالقني بمال فان عينه في جوابه كان قال طلقك على أنف فهو كقولها أنت قبالت بانف والألف والافتحلاط وان أبهم الجواب فقال

طاعتك ببدل أو اقترع على طاعتك يا رب المثل * (تنبيه) * يحمل اليه وفيما اذا سبق طلبها فلا
 تعد جوابا فان قال فقد ابتداء الملاقى وقع رجوعا كما قاله الامام واقرأه قالوا القبول قوله في ذلك ينبغي
 ولو سكت عن التفسير فالتأخر انه يجعل جوابا (وان) شرط شرط الراميا كان (قال أنت طالق)
 أو طلقك (على أن لي عليك كذا) كاف (فانذهب) الموصى وعبر في الوضوء بالمرء والمواب المعنوي
 (انه كماله منك بكذا فاذا قبلت) هو كالتص عليه في الامان تقول قبلت وكذا ضمنيت كالتصا بجم
 الماوردي (بأنه وجب المال) لان على لشرط بطل كونه عليه لشرط فاذا ضمنيت طلق هذا المخصوص
 في الا. وقطعه العراقيون وغيرهم وقابله قول الغزالي يقع الملاقى رجوعا ولا مال لان الصيغة شرط
 والشرط في الملاقى ياموذا لم يكن من قضايها كقولك أنت طالق على ان لا شيء كذا ما اذا تغير المانع
 بالمذهب ابن بياهر لان المسئلة ليس فيها خلاف صحة لان الغزالي ليس من أصحاب الوجوه قال الاذري
 مكانه غيره قول المهرود والمظاهر ولم يرد في خلاف بل أراد انه المقول كما دل عليه كلامه في موضع
 اما الشرط التعليقي كقوله أنت طالق ان اعلمتني ألفا فلا خلاف في توفقه على الاعطاء (ولو قال ارسمت
 لي ألفا وانت طالق) أو أنت طالق ان ضمنيت لي ألفا (ضمنت) أي التزمت له الالف (في القرويات
 وزعمها الالف) لوجود الشرط في العقد المقتضى لالزام ايجابا وقبولا والمراد بالمرورها وفيها مرجع
 انواجب كما عبر به في المهرود بخلاف ما لو اعطاه الالف أو قالت رضيت أو شئت أو قبلت بدل ضمنيت لان
 المعاق عليه الصمان لا عبره وليس المراد بالصمان هنا وفيما يأتي في الباب الضمان المحتاج الى أصل ذلك
 عده مستقلا مد كور في بابه ولا لا التزام المبتدأ لان ذلك لا يصح الا بالنفوذ بل المراد التزام بقبول على سبيل
 العرض فذلك لزم لانه في ضمن عقد * (تنبيه) * هل يكفي مرادف الضمان كالاتزام أولا المتجه الاول
 قال شيخنا وفي كلامهم ما يدل له ولو كان القدر المعلق على ضمانه لزوج على غيره وقالت ضمنيت لك وقع
 رجوعا كما بحثه بعض المتأخرين (وان قول من ضمنيت) في الفاء انت طالق فلا يشترط قور (ففي ضمنيت)
 أي وقت (طلعت) لان متى للتراضي كما سبق وتقدم الفرق بين ان ومنى * (تنبيه) * أنهم كلامه انه
 ليس للزوج الرجوع قبل الصمان وهو كذلك (وان ضمنيت دون ألف لم تطلق) لعدم وجود الصفة
 المعاق عليها (ولو ضمنيت ألفين) مثلا (طلعت) لوجود المعلق عليه مع زيادته هذا بخلاف ما مر في
 طلقك بألف فقامت بألفين لاشتراط التوافق في صيغة المعاوضة ثم المزيد يلغو ضمانه واذا قبض الرائد
 فهو أمانة عنده * (تنبيه) * لو قصت أو زادت في التعليق بالاعطاء كان الحكم كما ذكرهنا (ولو قال
 طالق نفلس ان ضمنيت لي ألفا فقلت) قورا كما يشه به التعبير بالغاء (طلعت وضمنت أو) قالت
 (تلكه) أي ضمنيت وطلعت (بانت) في الصورتين (بألف) وان تأخر تسليم المال عن المجلس لان
 أحدهما شرط في الآخر يعتبر اتصاله به فهما قبول واحد فاستوى تقديم أحدهما وتأخره وان اقترع
 على أحدهما أن ضمنيت ولم تطلق أو عكسه فلا تين فيهما ولا مال لانه فوض اليها التعلق وجعل له شرطا
 فلا بد من التعليق والشرط (واذا عاق) الطلاق (باعطاء مال موضعه) قورا بين يديه بنية الدفع عن جهة
 التعليق طلعت بفتح اللام أو صح من ضمها لانه اعطاه عرفة وله اذ يقال اعلمتني فلم يأخذ لكن لا بد من تمكنه
 من اخذه وان لم يأخذه لان تمكنها ياه من الاختصاص اعطاه منها وهو بالامتناع مفوت لحقه فان قالت لم أقصد
 الدفع عن جهة التعليق أو تعدد عليه الاخذ بحبس أو جنون أو نحو لم تطلق كما قاله السبكي وينبغي كما قال
 الاذري وغيره ان يعتبر علم بوضعه بين يديه (والاصح دخوله) أي المعطى (في ملكه) فهو وان لم يأخذه لان
 التعليق يقتضي وقوع الملاقى عند الاعطاء ولا يمكن ايقاعه مجانا مع قصد العوض وقدمت لك زوجة
 بعضه اجمالك الآخر العوض منه ويقع باعطاء وكبها ان أمرته بالاعطاء وأعطى بحضورها وملكه تبريلا
 لحضورها مع اعطاء وكبها انزلة اصلاها بخلاف ما اذا اعطاه في غيبتها لانها لم تعلم حقيقة ولا تبريلا

وبخلاف ما إذا أعطته عن المعلق عليه عرضاً أو كان عليه مثله فتقاصدا لعدم وجود المعلق عليه والثاني لا يدخل في ملكه فيرد ويرجع لمهر النسل وكالاته الايتاء والنجى (وان قال ان أقبضتني) كذا فأنت طالق (قبيل) حكمه (كالا عطاء) في اشتراط القورية وملك المقبوض (والاصح) أنه (كسائر) مورد (التعليق) التي لا معاوضة فيها لان الاقباض لا يقتضى التملك فيكون صفة محضة بخلاف الاعطاء لان اذا قيل أعطاه فعليه فهم منه التملك واذا قيل أقبضه لم يفهم منه ذلك وحينئذ (فلا يملكه) أى المقبوض وخصه المتولى بما اذا لم يسبق قرينة تدل على التملك فان سبق منه ما يدل على ذلك كقوله ان أقبضتني كذا لا يقتضى به ديني أو لاصرفه في حوائجي فتملك كالاته قال في زيادة الروضة وهو متعين (ولا يشترط للاقباض) في ضرورة التعليق به (بجاس) أى اقباض في مجلس التواجد كسائر التعليقات (قلت ويقع) الطلاق (رجعياً) في الصورة المذكورة لان الاقباض لا يقتضى التملك (ويشترط لتحقيق الصفة) وهى الاقباض (أخذ بيده منها) فلا يكفي الوضع بين يديه لانه لا يسمى قبضاً وهذا الشرط ذكره في الشرح والروضة في صيغة فان قبضت منك لاني ان أقبضتني وكذا قوله (ولو مكرهه والله أعلم) انما ذكره في الشرح والروضة في صيغة ان قبضت منك فذكره في ان أقبضتني قال السبكي وهو لان الاقباض بالا كراه الملقى شرعاً لا اعتبار به وقال الاذرى الاصح ان الاكراه يرفع حكم الحث قال ابن شهاب وحينئذ فما وقع في المنهاج وهو حصل من انتقاله من قوله ان قبضتني الى قوله ان أقبضتني اه وحري على ذلك شيخنا في منحه وقال في شرحه فذكر الاصل له في مسألة الاقباض سبق قلم اه وبالجمله في الروضة وأصلها أوجه ثم في الكتاب وان قال الشارح ان القبض متضمن للاقباض (ولو) علق طلقها (بأعطاء) نحو (عبد) ككوب (وصفه صفة سلم) وهى التى يصح بها ثبوته في الزمة أو وصفه بصفة دون صفة السلم بان لم يستوفها (فأعطته) عبداً (لأبلا صفة) التى وصفها (لم تعلق) لعدم وجود الصفة (أو) أعطته عبداً (بها) طلقته في الاولى ومهر مثل في الثانية لفساد العوض فيها لعدم استيفاء صفة السلم وان أعطته عبداً في الاولى (معيباً لرد) لان الاطلاق يقتضى السلامة فاذا اطلع فيه على عيب تخير فان شاء أمسكه ولائش له وان شاء رده (وله) (مهر مثل) لفساد العوض (وفي قول فتمت سلمياً) ان الخلاف مبنى على أن يدل الخلع في يد الزوجة مضمون ضمان عقد أو ضمان يد ومرة ان الزاج الاول وليس له أن يطالب بعبد بملك الصفة سلمياً لوقوع الطلاق بالمعنى بخلاف غير التعليق كما لو قال طلقك على عبد بصفته كذا فقبلت وأعطته عبداً بملك الصفة معيباً له رده والمطالبة بعبد سلمياً لان الطلاق وقع قبل الاعطاء باقبول على عبد في الزمة (تنبيه) لو كان قيمة العبد مع العيب أكثر من مهر المثل وكان الزوج محجوراً عليه بسفه أو فاس فلا رده لانه يهتق القدر الزائد على السفيه وعلى الغرماء ولو كان الزوج عبداً فالرد للسيد أى المطلق التصرف كما قاله الزركشى والافوليه (ولو قال) في تعاقبه بالاعطاء ان أعطيتني (عبد) ولم يصفه (طلق بعبد) أى بكل عبد على أى صفة صغيرة كان أو كبيراً سلمياً أو معيباً ولو مدبراً أو علقاً بصفته بصفة وأفهم كلامه أنها لا تطاق بأعطاء ختن وأمة وهو كذلك لعدم وجود الصفة وان قال ابن حزم ان العبد يطلق على الأمة لانه غير مشهور وكان الاولى للمصنف ان يقول طلق بك عبد كما قدرته في كلامه ليصح قوله (الامغصوب) في الاصح فان الاستثناء لا يكون الا من عام ولو قال لا عبداً لا يصح بيده ليشمل المكاتب والمستترك والمرهون ونحو ذلك ان كان أولى لان الاعطاء يقتضى التملك كالمهر ولا يمكن تملك ما لا يصح بيده والثاني تطابق بين ذكر كلامه لان الزوج لا يملك المعطى ولو كان مملوكاً كالمهر (تنبيه) دخل في المغصوب ماله كان عبداً لها وهو متصوب فأعطته للزوج فانها لا تطلق به كما قاله الشيخ أبو حامد وان بحث الماوردى الوقوع نعم لم يخرج بالرفع عن المغصوب فلا شك في الطلاق كما قاله الاذرى (وله) في غير

المذموم ونحوه (مهر مثل) يدل المسمى لعدم ملكه له لانه مجهول عند التعليق والمجهول لا يصح
هو ما ان قيل تصوير مسئلة المثل مشكل لان التعليق باعطاء المهر فيها يحتمل التملك والاقباض فان
أريد التملك ينبغي أن لا يقع وان أريد الاقباض فيقع وجبها والعبد في الزوج أمانة وهو وجب
أجيب بأن المراد الأول لتكميلها لعدم ملكه لجهله ببيع فيه اليه وله وجبها ثابت البذل ثم الطلاق
بأنه شرع في سؤال المرأة الطلاق فقال (ولولاك طاعة فمما قلت طلقتي ثلاثا بألف فمما قلت طلقتي
التي عليكها) (له الألف) على الأصح المصوح صلت الحال أم لا لانه حصل به مصاد الثلاث وهو البيئونة
الكبرى (وقيل) له (ثلاثة) أي الألف توزيعا للمسمى على العدد وهذا من تخرج المرنى (وقيل)
ان صلت الحال وهو ملكه لطلقة واحدة فقط (فألف) لان المراد والحالة هذه كل لى الثلاث (والا) بان
جهت الحال (فثلاثة) وهذا قول ما لبس سريح وأبي إسحق حلالا قول على حالة العلم والثاني على حالة
الجهل وعلى الأول لو طلقها ثلاثا ولو مع قوله أحدها بألف ونوى به الطلقة الأولى أي الباقية لزمها
الألف لان مقصودها من البيئونة الكبرى صلت بذلك وكذا لو لم يتوشى بما بقا الجواب السؤال وان
نوى به غيرها أي غير ما عليها وقعت الأولى أي التي عليكم أجمعا فان قالت له طلقتي ثلاثا بألف واحدة
منهن تكمل الثلاث وثلاثين معان على "أذا تزوجتني به" زوج أو يكونان في ذلك تقديره أحدها
فطلقتها ثلاثا وثلاثين أو واحدة وقعت الواحدة فقط ولما كالمها في الآخرين لان تعليق الطلاق
بالكساح وإثباته في الدمة باطلان ولها ان خيار في العوض لبعض الصفقة فان أجازت بثلاث الألف على
بالتقسيم كما في البيع وان نكحت به مهر المثل قال الزركشي وليس لما صودت بغير البيئونة الكبرى ولا
تستحق المسمى غيرها * (فروغ) * لو قالت طلقتي نصف طلقة بألف وأطلق بعضي كبرى بألف
ففعل وقت طاعة تكميلا لبعض مهر المثل لفساد صيغة المعاوضة ويقع أيضا طلقة به مهر المثل إذا ابتدأها
بقوله أنت طالق نصف طلقة أو نصفك مثلا طالق بألف فقبالت أو قالت طلقتي بألف فطلق يدها مثلا
لفساد الصيغة في الأولى وعدم إمكان التقسيم في الثانية وان طلق فيها نصفها وجب نصف المسمى لا مكان
التقسيم كما لو قالت طلقتي ثلاثا بألف فطلقتها واحدة ونصفا ولو طلقت عشر بألف وهو لا يملك عليها الا طلقة
استحقه بواحدة أو بعضها تكمل الثلاث وان كان لا يملك عليها الا اثنتين استحق بواحدة عشر وبالثنتين
الجميع أو الثلاث استحق بواحدة عشر وبثنتين خمسة وبثلاثة جميعه بواحدة ونصف وعشر ونصف وعشر
واب وقع بذلك طلقتان لان العبرة بما أوقع لا بما وقع فان قيل قد مر أنه لو طلقها نصف طلقة وهو لا يملك
غيرها أنه يستحق الجميع فقد اعتبرتم ما وقع أجيب بأنه هناك أفادها البيئونة الكبرى ولو قالت له وهو
مالك عليها الثلاث طلقتي ثلاثا بألف فطلق واحدة بألف وثنتين مجا لم تقع الواحدة لعدم التوافق
ورفع الشك مجا بالاستقلاله بالطلاق مجا وان طلق واحدة بثلاث الألف وثنتين مجا وقعت الأولى فقط
بثلاث موافقة ما اقتضاء طلبه من التوزيع دون ما عداها ليسوتها وان طلقها اثنتين مجا أو واحدة بثلاث
الألف وقع الثلاث ان كان مدخولا بها والا فثلثتان دون الثالثة للبيئونة (ولو طلقت طلقة بألف فطلق)
طلقة (بما ترفع بمائة) لانه قادر على الطلاق بغير عوض فكذا على بعضه (وقيل بألف) لانها ثابت بقوله
طالقتك فاستحق الألف وانما قوله بمائة (وقيل لا تقع) بمائة فوقية أوله بحمله للمائة لانه لم يوافق
السؤال كماله خالفه في قبولها * (نتية) * أهمل المصنف من المحرر مسئلة وهي ما لو قالت طلقتي واحدة
بألف فقال أنت طالق ثلاثا فبيع الثلاث بالألف ولو أعاد ذكر الألف فقال أنت طالق ثلاثا بألف فكذا
على الاظهر قال ابن شهبة وكان ذلك سقاطا من نسخة المصنف بالمحرر وهو ثابت في النسخ الصحيحة وحكي عن
نسخة المصنف (ولو قالت طلقتي عدا بألف) أو لا يملك ألف كما في المحرر أو وان طلقتي عدا طلق على ألف
أود هذا الإلف على أن تعلقني عدا كفي الرخصة وأصلها (فطلق عدا أو قبله) فسد الخلع (بأنه)

لانه ان طلق في الغد فقد حصل مقصودها وان طلق قبله فقد حصل مع زيادة ولكن (بمهر المثل)
 لا بالمسمى سواء أعلم فساد الخلع أم لا لان هذا الخلع دخله شرط تأخير الطلاق وهو فاسد لا يعتد به فسد
 من العوض ما يقابل به وهو مجهول فيكون الباقي مجهولاً والمجهول يتعين الرجوع فيه الى مهر المثل (وقيل
 في قول) من طريق حاكبة لقولين بان المسمى واعتراض بأن هذا القول مبنى على فساد الخلع ولزوم
 المسمى مبنى على صحته وأجيب بأن المراد بان المسمى المسمى كما قاله العراقيون ولو عبر به كان أولى ولو قصد
 بمالاقه في الغد ابتداء الطلاق وقع رجعيان فان اتمه حلف كما قاله ابن الرقبة ولو طلقها بعد الغد وقع
 رجعيان لانه حلف قولها فكان مبتدئاً فان ذكر مالا فلا بد من القبول (وان) قالت طلقني شهر بألف
 ففعل وقع مؤيد لان الطلاق لا يؤقت بمهر المثل لفساد الصيغة بالتأنيث أو عاق الزوج الطلاق بصفة
 كان (قال اذا دخلت) الدائمة (فأنت طالق بألف ففعلت) فوراً (ودخلت) بعد قبولها ولو لم يرد
 زمن (طالقت على الصحيح) لوجود المعلق عليه مع القبول والثاني لا تطلق لان المعوضة لا تقبل التعاقب
 فيجتمع معه ثبوت المال فينتفي الطلاق المربوط به ويقع الطلاق (بالمسمى) كافي للعلاق المتجزئ ولا يتوقف
 وجوبه على الطلاق بل يجب تسليمه في الحال كافي أصل الروضة وان كان ظاهر عبارة المصنف أنه لا يجب
 الاعتد بحدود المعلق عليه لان الاعراض المتعلقة يلزم تسليمها في الحال والمعوض تأخر بالتراضي لوقوعه
 في التملق بخلاف المتجزئ من خلع وغيره يجب فيه تقارن العوضين في المالك (و) طالقت (في وجهه أو قول بمهر
 المثل) لان المعوضة لا تقبل التعاقب فيؤثر فساد العوض دون العالاقه قبوله التعليق واذا فسد العوض
 وجب به مهر المثل * (تنبيه) * تبع الحر في التردد في أن الخلاف وجهان أو قولان والذي اقتضاه كلام
 الروضة وأصلها ترجيح انه وجه حيث قالوا وجهان ويقال قولان ويستثنى من صحة تعليق الخلع بالمسمى
 ما لو قال ان كنت حاملًا فأنت طالق على مائه وهى حامل في غاب الفان فطلاق اذا أعطته وله عليها مهر مثل
 كما حكمه الرافعي عن نص الاملاء ثم شرع في خلع الاجنبي سواء أكان وليها أم غيره فقال (ويصح
 اختلاع اجنبي) معلق التصرف بلفظ خلع أو طلاق (وان كرهت الزوجة) ذلك لان الطلاق مما يستقل
 به الزوج والاجنبي مستقل بالاتزام وله بذل المال والتمتاز فداء لان الله تعالى سمى الخلع فداء فجاء
 كفداء الاسير وكما يبذل المال في عتق عبد لسيده تخليصه من الرق وقد يكون للاجنبي فيه غرض ديني بان
 يراه بما لا يقسمان حدود الله أو يجتمعان على محرم والتفريق بينهما ينفذهما من ذلك فيفعل طلبا
 للشواب أو ديني لغرض مباح (وهو) أي اختلاع الاجنبي مع الزوج (كاختلاعهما) أي الزوجة
 (اللفظ) أي في ألفاظ الاتزام (وحكما) في جميع ما مر فهو من جانب الزوج ابتداء معاوضة فيها شوب
 تعليق ومن جانب الاجنبي ابتداء معاوضة فيها شوب جملة فاذا قال الزوج للاجنبي طلقت امرأتى على
 ألف في ذمتك فقبل أو قال الاجنبي للزوج طلق امرأتك على ألف في ذمتي فأجابته بان المسمى وللزوج
 أن يرجع قبل قبول الاجنبي نظرا للمعاوضة ووقع للشارح أنه قال فنظر الشوب التعليق وهو سبق قلم
 وللاجنبي ان يرجع قبل اجابة الزوج فنظر الشوب الجملة الى غير ذلك من الاحكام * (تنبيه) * يستثنى
 من قوله وحكما صور احداها ما لو كان له امرأتان فخلع الاجنبي عنهما بألف مثلا من ماله صح بألف قطعا
 وان لم يفصل حصه كل منهما لان الالف تحب للزوج على الاجنبي وحده بخلاف الزوجتين اذا ختلعتا فإنه
 يجب أن يفصل ما يلزمه كل منهما قاله الماوردي الثانية ولو ختلعت المريضة بما يزيد على مهر المثل
 فالزيادة من الثلث والمهر من رأس المال وفي الاجنبي الجميع من الثلث الثالثة لو قال الاجنبي طلقها على
 هذا المغصوب أو على هذا الخمر أو نحو ذلك وطلق وقع رجعيان بخلاف ما اذا التمس المرأة ذلك فإنه يقع بانئنا
 لان البضع يقع للمرأة فيلزمها بدله بخلاف الاجنبي الرابعة لو سألت الخلع بمال في الخيض فلا يحرم
 بخلاف الاجنبي * (قاعدة) * أخذ السبكي من صحة خلع الاجنبي جواز بذل مال من يده وظيفة يستنزله

عن النفس أو غيره ويحل له حينئذ أخذ العوض وبسطة ما سقاه من ما يبقى الأمر بعد ذلك لانظر الوطيفة
يفعل ما تقتضيه المصلحة شرعا وقد مررت الإشارة الى ذلك ولما كررته لان الساس كثير منهم الوقوع في ذلك
(ولو كباها) في الاختلاع (أن يختلع له) أي لنفسه بالتصريح أو بالبيعة فيكون خلع أجنبي والمال عليه
كل يوم فوكا وان صرح بالوكالة أو فاعاها وان أطلق وقع لها كماله العزالي وفي كلام الشافعي
والاصحاب ما يدل له وان بحث الرابي وقوع الخلع له لعود المدفوعة اليها (ولا أجنبي فوكباها) في
الاختلاع منه (فتخبرني) بين اختلاعه لنفسه وبين اختلاعه له بان تشرح أو تنوي كإمارة أنطلقت
وقع لها على قياس ما مر عن العزالي * (تنبيه) * حيث صرح الأجنبي أو الزوجة بالوكالة فاطالب بالعوض
الموكل والا فاطالب المباشر ثم يرجع اذا غرم على الموكل حيث نوى الخلع له أو أطلق في الاولى كما اقتضاه
كلام الروض (ولو اختلع رجل) أجنبي مثلا (وصرح بوكالتها) أي الزوجة حاله كونه (كاذبا) فيها
(لم تطلق) لارتباط العلق لزوم المال عليها وهي لم تلزمه وهذا حيث لم يعترف الزوج بالوكالة فان اعترف
بها وأدعاها بابت بمقتضى قوله ولا شيء له (وأبوها كاجنبي) فيما ذكر (فيختلع) لها (بمائه) أي يجوز
له ذلك صغيرة كانت أو كبيرة (فان اختلع عاها وصرح بوكالة) كاذبا (أو ولاية لم تطلق) لانه ليس بوكيل
ولا ولي في ذلك اذ الولاية لا تثبت له التبوع في مالها والمستثنى الركني مالها العام كالوقف على من يحتاج
لانهم لم يملكه قبل الخلع اه وهذا الاستثناء ممنوع لانه في الخلع ليس عاها كإبنة من تعليه (أو)
صرح (باستقلال) كاختلاعه الحسي أو عن نفسي (نقاع معصوب) لانه حينئذ غاصب مالها ويقع ثابسا
عمر المال في الاظهر لفساد العوض فان لم يصرح بشئ مما ذكر كأن قال طلقها على عيها أو على هذا
المعصوب أو أخرجه فصرح على ذلك وقع الطلاق وجبها للمعصوب عليه في مالها بما ذكر كإي خلع البتة ولو
أشار الاب أو الأجنبي الى عيها وقال طلقها به هذا العبد ولم يدكر أنه من مالها ولا انه معصوب وقع
الطلاق باثنا بهر المثل ولو علم الزوج انه عيها * (تنبيه) * محل ما ذكره المصنف في غير المصداق أيما
لو اختلع الاب بصدقتها كأن قال طلقها وأنت بريء من صداقتها ففعل وقع وجبها ولا يبرأ من صداقتها
ولا شيء على الاب اذ ليس له الابراء ولم يلتزم في نفسه شيئا ولو ائتمز مع ذلك براءة الروح كأن قل
وصدقت براءة تلك من الصداق أو قال هو أو أجنبي طلقها على عيها هذا وعلى صحتها بابت ولزم مهر المثل
لانه التزام المال في نفسه فكان كخلعها بمعصوب فان كان جواب الزوج بعد رحمتك المدرك ان برئت من
صداقتها فهي طالق لم تطلق لان الصفة المعلق عليها لم توجد ولو اختلعت المرأة بماله في ذمتها وله على
الزوج صداق لم يسقط بالخلع وقد يقع النقص اذا اتفقا جنسا وقد راو صفة
* (محل) * في الاختلاف في الخلع أو عوضه اذا (ادعت) أي الزوجة (خلعها فاسكره) الزوج ولا ينفق
(صدق بيمينه) اذا اصل بقائه النكاح وعدم الخلع فان أقامت بذلك بينة فلا بد من رجائين وادانته ولا
مطالبة له بالمال لانه ينكره الا أن يعود ويعترف بالخلع فيستحققه قاله المأوردى وغيره (وان قال طلقك
بكذا) كاف (فقات) بل طلقك (بجنا) أولم تطلقني (بانت) بقوله (ولا عوض) عليها للزوج ان
حلفت على نفسه أما البينة فلا قراره وأما عدم العوض فلان الاصل براءة ذمتها فان أقام بالعوض بينة أو
رجلا وامرأتين أو حافت بعه أو عادت واعتدت بعد عيها بما ادعاه لزمها العوض * (تنبيه) * قوله بابت
يقضى أنه لا نفقة ولا كسوة لها في العدة وليس مراد ابل عليه ذلك الى انقضاء العدة ولا برئها ولو لمات
هو في عدتها ورثت هي منه كماله الاذرى وصورة الميتة أب يعبران المال مما يمت الخلع بدون قبضه فان
أقر بانه خاله على نجل شئ لا يمت الخلع الا بقبضه لم يلزم شئ الا بعد قبضه نص عليه في البرهان وهو
ظاهر ولو قال سألت العلق بالنف فأنكرت السؤال أو ادعت طول الفصل بين الإيجاب والنفقة ولم صدقت
بيمينها في نفى العوض لان الاصل براءة ذمتها وعدم الطلاق في الوقت الذي يدعيه (وان اختلفا في جنس

عوضه) أدرأهم أودنا نير أوصفته كعجاص أو كسرق (أو) في (قدره) كالف فقالت بل بخمس مائة أو في
عدد المطلق الذي وقع به الخلع كقولها سألتك ثلاث طلاقات بألف فقالت بل واحدة بألف (ولا يئنه) لو احدى
منهما (تحالفا) كفي البيع (ووجب) ايئنتها بفسخ العوض منهما أو من أحدهما أو الحاك (مهر
المثل) لانه المرد وكيفية المين ومن يبدأ به على ما تقدم في البيع فان كان لاحدهما يذمه عمل بها أو لكل
منهما يئنه واستوي آثارا بخساسة طنا فان اختلف تاريخهما قدمت السابقة (ولو خالع بألف) مثلا وفي البلاد
نوعان مثلا من الدراهم لأغالب فيهما (ونويانوعا) منهما (لزم) المنوى الحاقاله بالمفوط بخلاف البيع
لانه يحتمل في الخلع ما لا يحتمل في البيع ولهذا عاك العوض فيه بالاعطاء بخلاف البيع (وقيل) يفسد
المنوى ويلزم (مهر مثل) بالجهالة في اللفظ ولا عبرة بالنية * (تنبه) * أنهم كلامه انهم لو لم ينويا
شياً فسدت النسبة ولزم مهر المثل وهو كذلك (ولو) اختلفت نيتاهما بأن أراد كل منهما جنسا وتصادقا
على ذلك فلا فرقة لعدم صحة العقد وان تكاذبا كأن (قال أردنا) بالألف التي أطاقتها (دنانير فقالت
بل) أردنا (دراهم) فضة (أو نولسا تحالفا على الأول) وهو لزم والمنوى كالمفوط لانه يرجع الى الاختلاف
في جنس العوض وبانت بمهر مثل بعد الفسخ (ووجب مهر مثل بل اختلف في الثاني) وهو لزم مهر مثل
لما سرفيه * (خاتمة) * لو قالت له طلق وأنت برىء من صدقي أو ذلك على ألف فطلقها بآنت به لانها
صبيغة التزام أو أن طلقني فأنت برىء أو فقد أبرأتك من صدقي فطلقها لم يبرأ منه ووقع الطلاق رجعيا
لان الإبراء لا يبرأ طلاقا ولزوج طلعها في البراءة من غير لفظ صحيح في الالتزام لا يوجب عوضا قال في
الروضة ولا يئنه بد أن يقال طلق طلعها في شيء ورثبت هي في الطلاق بالبراءة فيكون فاسدا كالنجرأى فيقع
بإثنا بمهر المثل اذ لا فرق بين ذلك وبين قولها ان طلقني فلك ألف فان كان ذلك تعليقا لا براء فهو هذا التعليق
لأنه تعليق وخبر هذا المسمى في روضه تبعه الأصل في أن الخوالباب وقال الزركشي تبعه الما بالقبلي التحقيق
المعتمد انه ان علم الزوج عدم صحة التعليق الإبراء وقع الطلاق رجعيا أو ظن صحة وقوعه بآثنا بمهر المثل وهو
جميع حسن واعتمد السبكي الثاني وقال ابن الرضة انه الحق وفي فتاوى الفقهاء لو قال لزوجته ان أبرأتني
فأنت طالق فقد أبرأتك لم يكن شيئا لانه لم يقل ان أبرأتني من مهرك أو دينك وان أراد الإبراء من
المهر صح ان كانت عالمة بمقداره بخلاف ما اذا كانت جاهلة لانه أبرأه عن مجهول واذا كانت عالمة به هل يقع
الطلاق رجعيا كما قال به الفقهاء أو بآثنا كما هو أحد جوابي القاضي وجهان أحدهما الثاني كما مر حبه
بجاعة ولو طلب منها البراءة على الطلاق فقالت أبرأتك الله تعنى بذلك أبرأتك فقال لها أنت طالق ثم قال
أردت الإيقاع بشرط صحة البراءة قبل منه ظاهرا أو خفيا جهلها بما أبرأت لم يقع الطلاق كما قاله بهض
المتأخرين * (فائدة) * ضابط مسائل الخلع ان منها ما يقع فيه الطلاق بالمسمى ومنها ما يقع فيه بمهر المثل
ومنهما ما يقع رجعيا ومنها ما لا يقع أصلا فالذي يقع فيه الطلاق بالمسمى أن تكون الصبيغة صحيحة والعوض
صحيح والذي يقع فيه بمهر المثل هو الذي تكون الصبيغة فيه صحيحة والفساد في العوض والذي يقع فيه رجعيا
هو الذي يكون الفساد فيه من جهة الصبيغة ويكون الطلاق فيه من جهة الزوج مخبرا غير معاق والذي
لا يقع أصلا هو الذي يكون الطلاق فيه معاقا ولم يوجد شرطه والله أعلم

* (كتاب الطلاق)

هو اختلال القيد والطلاق ومنه مناقاة طالق أي رسالة بلا قيد وشرا حل عقد النكاح باللفظ الطلاق ونحوه
وعرفه المصنف في تهذيبه بأنه تصرف بملاك الزوج يحدته بلا سبب فيقطع النكاح والأصل فيه قبل
الاجماع الكتاب كقوله تعالى الطلاق مرتان فمساك بمعروف أو تسريح بإحسان وقوله تعالى يا أيها
النبي اذ طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن والسنة كقوله صلى الله عليه وسلم ليس نبي من الحلال أبغض
إلى الله من العاقر واء أبو داود بإسناد صحيح والحكا كصححه وقوله صلى الله عليه وسلم أتاني جبريل فقال لي

واجمع خمسة فتم امره وقدره ما هو ارجح من الجبره وادواود وغيره باسناد حسن وادناه خمسة
 مطلق وصيغة ومحل وولاية وقصد وقد شرع في شرط الركن الاول وهو المطلق فقال (يشترط له وذل)
 أى العالاق من العالاق متجزا كان أو معلقا (التكليف) أى أن يكون مكلفا فيصع من السفه والمرضى
 أى ولو كان هازلا ولا يصع من غير مكلف كصبي ويجنون ومعنى عليه وانما لا تتغيرا ولا تعاقبات ووجدت
 الصفة بعد الاهلية في العالاق لصاد عبارته ونظير روع القلم عن ثلاث نعم لو تولد جنون من سكر امدى قيه
 نف زطلاة في جنونه وقديتصور طلاق الجنون بغير سكر تعدى قيه والمعنى عليه والناظر بما اذا عاق
 الطلاق في حال التكليف على صفة وجود وهو غير مكلف فان قيل أهمل المصنف شرطين آخرين أحدهما
 كونه من زوج أو وكيله فلا يقع طلاق غيره الا فيما سيأتى في المولى بطلاق عليه الحما كمن نكحها ما الاختار
 ليصرح المكروه بغير حق أصيب عن أهله الاول بانه احالة على ما صرح به في الخلع وعلى ما سبذ كره من أنه
 لا يصع تعلية قبل ملك السكاح وعن الثاني بانه أهله له كره حكم المكروه بعد ذلك قال المصنف بانه على
 الرأى وغيره (الاسكران) المتعدى بسكره كالشرب خرا أو دواء مجتدا بالاحاجة فيصع منه ولو كان
 اسكر طائفا عليه بحيث يسهل كالمعنى عليه مع أنه غير مكلف كما نقله في الروضة عن أصحابنا وغيرهم في كتب
 الاصول تعليفا عليه له صانته بالزلة عقله محل كانه لم يرل قال ولكن مراد أهل الاصول انه غير مخاطب
 حال السكر ومرادنا ما أنه مكلف بقضاء العبادان بالمر جديد قال العراقي في المستصفى ولان محضه من قبيل
 ربما الاحكام بالاسباب وأجاب عن قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى الذى استدله الجويني وغيره
 في تكليف السكران بل المراد به من هو في أداتل السكر وهو المنشئ لبقاء عقله ولذا يصع منه سائر
 أفعاله وأقواله بحاله وعليه معا كالبيع والجارة أو مفردين كالسلام والطلاق ويصع طلاقه بالحكاية
 خلافا لابس الرخصة وشمل ذلك الكافر وان لم يعتقد حرمته شرب الخمر لانه مخاطب بقرع الشرعة وخرج
 بالمتعدى غيره كمن أكره على شرب مسكر أولم يعلم أنه مسكر أو شرب دواء مجتدا بالاحاجة ولا يقع طلاقه لعدم
 تعديه والرجوع في معرفة السكران الى العرف وقيل أدنى السكران يحتل كلامه المعلوم ويسكشف سره
 المكتوم كما صهره الشافعي رضي الله تعالى عنه وان لم يحمله أدنى قال ابن المقرئ ولا يحتاج على الوجه
 المصحح الى معرفة السكر لانه اما صاح واما سكران واثل العقل وحكمه وحكمه الصاحي سواء بل يحتاج الى معرفة
 السكر في غير المتعدى به وفيما اذا قال ابن سكرت فانت طائق اه أى فيجد حينئذ بما ذكره وحسن
 ولو قال السكران بعد ما طلق انما شرب الخمر مكرها وتم قرينة أولم أعلم أن ما شربته مسكرا صدق بيئته ثم
 من لم يعرف حكم الاكره فانه يستفسر كما قاله بعض المتأخرين أما اذا شرب أو كل ما ينزل العقل فاحاجة
 كالندوى فانه كالجنون كما صرح به في المذهب والوجيز وأصل الروضة ثم شرع في الركن الثاني وهو الصفة
 فقال (ويقع) الطلاق من مسلم أو كافر (بصريحه) وهو ما لا يحتفل ظاهره غير الطلاق (بلانية)
 لا يقع الطلاق ولو قال لم أنوبه الطلاق لم يقبل وسكى الخطابي فيه الاجماع (و) يقع أيضا (بكايه) وهي
 ما يحتفل الطلاق وغيره لكن (بنية) لا يقع فان قيل ميانى أنه يشترط قصد لفظ الطلاق لمعناه ولا يكتفى
 قصد حرف الطلاق من غير قصد معناه فكيف يقال ان الصريح لا يحتاج الى نية بخلاف الحكاية أصيب
 بان كلامهما يشترط فيه قصد اللفظ لمعناه حتى يخرج الجمعي اذا قلن كلمة الطلاق وهو لا يعرف معناه فلا
 يقع طلاقه والمراد بالنية في الحكاية أن يقصد الایقاع وليس بشرط لمن عرف معناه حينئذ يقول المصنف
 بالنية أى بالنية الایقاع أما قصد التلفية فيشترط نعم المكروهان نوى مع الصريح الوقوع وقوع الاول
 * (تنبيه) * أفهم كلامه انه لا يقع طلاق بنية من غير لفظا وهو كذلك ولا يخبر بكلامه بكامة الطلاق اذا
 لم يرفع صوته بقدر ما يسمع نفسه مع اعتدال سمعه وعدم المنع لان هذا ليس بكلام * (تنبيه) * لو أن
 بكايه من كايه الطلاق وضم اليه من اللفظ ما يدل على المراد كانت بائنه بنوة محرمة لا تخفى لي أبدا لم تخرج

عن كونها كتابة واستشكل بما ذكره في لوقف من انه لو قال تصدقت بكذا كن كتابة فلو اضاف اليه
لا يباع ولا يوهب فالاصح صراحته (قصر يحه) جزا (الطلاق) أى ما اشتق منه كحسبائى لاشتهاره
فيه لغة وعرفا (وكذا الفرق والسراح) بفتح السين أى ما اشتق منهما (على المشهور) فيهما الورودهما
في القرآن بعينه والثاني انهما كائيتان لانهما لم يشتهرا اشتهار الطلاق ويستعملان فيه وفي غيره
(تنبيه) * جملة قوله وكذا الخ معطوف على الطلاق لاعلى صريحه والابتنز حصر الصريح في
الطلاق مع أن من صريحه مرفى باب الخلع من ان الخلع صريح في الاصح ان ذكر المال وكذا المفاداة وظاهر
كلامهم انه لا فرق في ذلك بين المسلم والكافر والظاهر ما قاله الماوردى في نكاح المشركة ان كل ما كان
عند المشركين صريحا في الطلاق أجرى عليه حكم الصريح وان كان كتابة عندنا وكل ما كان عندهم كتابة
أجرى عليه حكم الكتابة وان كان صريحا عندنا لانا اعتبر عقودهم في شرهم فكذا طلاقهم وأمثلة المشتق
من الطلاق (كما أفنك وأنت طالق ومعلقة) بالتشديد وبامطابقة ويا طالق ان لم يكن اسمها ذلك
والافسكائية كيجزيمه المصنف وغيره ولو حذف المفعول كان قال طقت أو البتة وحرف النداء كان قال
طالق لم يقع الطلاق كما وظاهر كلامهم وصريحه القفال في الاولى (لأنت طلاق والطلاق) فليسا
بصريحين (في الاصح) بل كائيتان لان المصادر تاتى استعمال في الاعيان توسعا والثاني أنهم ما صريحان
كقوله يا طالق ويقاس بما ذكرنا فارتكبت وسرحتك فهما صريحان وكذا أنت مفارقة وسرحتك وبامفارقة
وبامسرحته وأنت فرات والفرق وسراح والسراح ككيات ولو قال أردت بالطلاق اطلاقها من وثاق
أو بالفرق مفارقة المنزل أو فرقا بالقلب أو بالسراح تسريحها الى منزل أهلها أو أردت غير هذه الالفاظ
فسبق لساني اليها ولم يكن قرينة تدل على ذلك لم يقبل في الظاهر لانه خلاف ما يقتضيه اللفظ عرفا ردين
فيما بينه وبين الله تعالى لانه يحتمل ما دعه فان كانت قرينة كقوله ذلك وهو يحالها من وثاق قبل ظاهرا
لوجود القرينة الدالة على ذلك فان صرح بما ذكر كان قال أنت طالق من وثاق أو من العمل أو
سرحتك الى كذا كان كتابة ان قصد ان يأتي بهذه الزيادة قبل فراغه من الحلف والا فصرح ويجرى ذلك
فمن يحلف بالطلاق من ذراعه أو فرسه أو رأسه أو نحو ذلك ولو أتى بالنساء المثناة من فوق بدل الطاء كان
يقول أنت تالق كانت كتابة كما أفاده شيخى قال سواء كانت لغته كذلك أم لا ولو قال نساء المسلمين طواق
لم تعلق زوجته ان لم ينوطاقتها بثناء على الاصح من أن النكاح لا يدخل في عموم كلامه وليس قوله بانث
منى امرأتى أو حرمت على أقرار بالطلاق لانه كتابة فينوقف على النية (وترجى) لفظا (الطلاق) بالجمعة
صرح على المذهب) شهرة استعمالها في معناها عند أهلها شهرة استعمال العربية عند أهلها ويفرق
بينها وبين عدم صراحة نحو حلال الله على حوام عند المصنف كحسبائى بانها موضوعة للطلاق بخصوصه
بخلاف ذلك وان اشتهر به والطريق الثاني وجهان أحدهما انه كتابة اقتصرافى الصريح على العربي
لوروده في القرآن وتكرره على لسان جملة الشرع * (تنبيه) * اقتصار المصنف على الطلاق قد يفهم ان
ترجمة الفرق والسراح كتابة وهو كذلك كما صححه في أصل الروضة وجرم به ابن المقرئ في روضه للاختلاف
في صراحتهما بالعربية فضعف الترجمة فان قيل تخصيص المصنف الترجمة بالجمعة قاصر فان غير الجمعة من
اللغات كذلك ولهذا عبر في الحرر بسائر اللغات أجيب بأن مراده بالجمعة ما عدا العربية من سائر اللغات
(د) كل من (أطافنك وأنت معلقة) بسكون الطاء (كتابة) لعدم اشتراكه في معنى الطلاق * (تنبيه) *
قول المصنف كتابة أولى من قول الحرر ليس بصريح اذ لا ينز من نفي صراحته اثبات كلياته (ولو اشتهر) عرفا
(لفظا للطلاق كالخلال) بضم اللام على حوام (أو حلال الله على حوام) أو أنت على حرام وكذا الحرام
يلزمنى أو على الحرام كجرحه الزركشى (قصر يحه في الاصح) عندهم اشتهر عندهم كقوله الرافعى تبعا
للمراوذة لغلبة الاستعمال وحصول التفاهم عندهم (قلت الاصح) المنصوص وعليه الا كثرون (انه

كتابية) . فانما (وانه اُصل) لان المصريح انما يؤخذ من ورود القرآن به وتكرره على ائمة الصريح
 وليس المذكور كذلك اُما ان لم يشتر منهم كتابية في حقهم حرماً (تنبيه) . قول الزوج ان وجهه
 القبيح عليك طاعة مصرح وفي قوله له اذنت عليك طاعة او قل طاعة وجهات اوجهه ما انه مصرح في الاولى
 فبما سهل اذنت عليك طاعة كتابية في الثانية كما به شيخنا وان كانت كلام الرافعي يدل الى السراية وقوله
 اهل امر يقيني وبينك شئ ويبيع له بسيفه البيع لا عوض اوجه او امر أنك او عفت عليك او برئت من
 نكاحك او برئت اليك من طلاقك كتابية ومعناه في الاخير برئته منك بواسطة اتباع الطلاق عليك وهذا
 بخلاف قوله له امرت من طلاقك فليس بكتابية فلا يقع به طلاق وان فواه وان قال الاذرى لا يبعد ايقامه
 به وقوله السامع لاق لازم لي او واجب علي صريح بخلاف قوله فرض علي للعرف في ذلك . قال في الصريح
 المرفوع ولو قال علي الطلاق فهو كتابية وقال الصمري انه صريح وهو كما قال شيخنا اوجه . بل قال الزركشي
 وغيره انه الحق في هذا الزمن لا شتاره في معنى التباين في قول ابن الصلاح في ذناويه انه لا يقع به شئ بخلافه
 انه لم يشتر في زمانه ولم ينوبه الطلاق وقوله له اطلاقك الله ولغيره ابرك الله وقوله لامته اعفك الله صريح
 في الطلاق والامراء والعق اذ لا يباقي الله ولا يبرئ ولا يعتق الا بالزوجة طالق والفرج يبرئ والامعة
 فان قيل قد تقدم في البيع ان باعك الله واقالت الله كتابية فلا كان ما ذكر كذلك اوجب بان البيع
 هو اوجه الاستقلالها بالمقصود بخلاف مبيعتي البيع والاقالة وقوله له اطلاقك على اولست زوجتي كتابية
 وفارق الاول منها ما على الطلاق على قول الصمري باحتماله طلاق فرض علي مع عدم اشتهاره بخلاف
 على الطلاق (وكاينه) أي الطلاق (كانت خالية) أي خالية مني وكذا يقدر الجار والمجرور في ما بعده (برية)
 به مرفوعه تركه بخلافه حيث قلت بطله المراد المصنف أي منفصلة (بنة) بنية قبيل آخره أي قبله
 الوسيلة مأخوذة من البت وهو القناع (تنبيه) . تنكير البنة جوزه الفراء والاصح وهو مذموم
 سيويه انه لا يستعمل الامعاء باللام (بنة) أي متروكة النكاح ومنه منى من التبتل (بائن) بين
 البين وهو الفراق (تنبيه) . قوله بائن هو اللفظ الفصيح والقبيل بائنة (اعندى استبرأ مني)
 أي لاني طاعتك ورواه في ذلك المذلول به واقعهها (الحق باءان) بكسر الهاء وقفع الحاء وقيل بالكسر
 وجهه المارزي ندماً أي لاني طاعتك سواء اكل لها اكل أم لا (حبلتك على غاربك) أي خلبت سيدي
 كما يحل البعير في العصاة وزمائه على غاربه وهو ما تقدم من الظاهر وارتفع من العنق ابرئ كيف شاء
 (لا ائدس ربك) من الندى وهو الزجر أي لا اهتم بشأنك لاني طاعتك والسرب بفتح السين وسكون الراء
 المهم لغتين الابل وما يربى من السال اُما بكسر السين فالجماعة من الغنم والبقرة ويجوز كسر السين هنا
 (اعرب) بضم الهمزة ثم زاي أي باعدى عنى (اعربى) بجمجمة ثم زاي أي صبرى بضم السين بلازواج (دعيني) أي
 اتركيني لاني طاعتك (ودعيني) بنشد يد الدال المكسورة من الوداع فواره أصلية لان طاعة أي لاني
 طاعتك (ونحوها) كقوله لاحاجة لي فليكن أي لاني طاعتك وذوق أي مرارة الفراق وترؤدى أي استعدى
 للعوق باهلك وتقنى واستترى أي لاني طاعتك فانت بحجزة على فلا تحصل لزوجتك وتجربى أي كاس
 الفراق وابعدى لانك أجنبية منى واذهى أي الى أهلك لاني طاعتك لا اذهى الى بيت أبوي ان توى
 بالطلاق بعمومه لان قوله الى بيت أبوي لا يتحمل السلب فاقوله اذهى وقع اذ ضابطه الكتابية
 كل لغته اشعار قريب بالفراق ولم يشع استعماله فيه شراً ولا عرفاً كسافرني واخرجني ويأبني ان
 أمكن كونها بنة وان كانت معلومة النسب من غيره كما اذا قاله لامته وانما لم يكن صريحاً لانه لما
 يستعمل في العادة للملاطفة وحسن المعاشرة وترقيق وانسكى أي لاني طاعتك وأهلتك أي
 لادراج لاني طاعتك وفحمت عليك الطلاق أي أوقعت وبلل الله يسوق اليك الطمير أي بالطلاق وبالزوجة
 الله لك أي في الفراق لان قال بارك الله فليكن بكتابية لان معناه بارك الله لي فليكن وهو بشعر بجمجمة

فيها ووهبتك لاهالك أولئناس أولاد زواج أولاد جانب ولا حاجة لي فيك أنت وشأنك وسلام عليك قاله ابن
 الصلاح لأنه يقال عند الفراق قال في المحرر ولا تكاد يفسر (والاعتناق) صريحه وكذايته (كتابة طلاق)
 لا شرا كما جازى إزالة الملك فقوله لزوجه أعنتك أولامك لي عليك ان نوى به الطلاق طلق والادلا
 (وعكسه) أي صريح العلق وكذايته كتابة اعتناق لما مر فقوله لرقبة طلقك أو أنت خلى أو نحو ذلك ان نوى
 به العتق عتق والافلانم قوله لعبد ما عتد أو استبرئ رجلك لغوا لا يعتق به وان نواه لا تخاله ذلك في حقه
 ومثله كما يشبه شيخه الخشي وكذايته في الامة وقوله لعبد ما أو أمته انما منك حراً وأعتقت نفسك لغوا لا يعتق به
 وان نواه بخلاف الزوج لان الزوجية تشمل الجانبين بخلاف الرق فانه يختص بالملوك (وابس الطلاق
 كتابة تطهر وعكسه) وان اشترى كل في قاعدة التحريم لان تنفيذ كل منهما في موضوعه ممكن فهو هذه المسئلة
 من فروع قاعدة ما كان صريحاً في بابه ووجد نفاذاً في موضوعه لا يكون كتابة في غيره فلو قال لزوجه
 أنت علي كنفه أي ونوى الطلاق أو أنت طالق ونوى التطاهر لم يقع ما نواه بل يقع مقتضى الصريح
 واستثنى من هذه القاعدة مسائل منها ما لو قال المستحق عليه المستحق أردت بقولي أحلتك الوكالة وقال
 المستحق بل أردت الخوالة صدق المستحق عليه بهينه ومنها ما لو قال تصدقت فانه صريح في بابه وكتابة في الوفاء
 ومنها ما لو قال لزوجه فسخت نكاحك وهو ممكن من الفسخ بيمين أو نوى الطلاق فهو طلاق مع ان الفسخ
 صريح في رفع نكاح المعينة بحيث تبين به من غير طلاق فقد وجد نفاذاً في موضوعه حينئذ وهو كتابة في
 الطلاق ومنها ما لو سلم على أكثر من أربع فقال لاحداهن فارقتك فانه فسخ وان كان لفظه صريحاً في
 الطلاق ومنها ما لو قال لزوجه أنت علي حرام كنفه أي فالجموع كتابة في الطلاق مع انه اذا أطلق كان
 طهاراً (ولو قال لزوجه وأسل أو فرجك أو) أنت علي حرام أو حرمك ونوى بذلك (طلاقاً) رجعي أو باناً
 وان تعدد (و) نوى به (طهاراً) أي أنه عليه كنفه أمه (حاصل) ما نواه لان كلامه يقتضي التحريم
 بخلاف ان يكنى عنه بالحرام (أو نواه) أي الطلاق والتطاهر ما وكذا ما عا قبس كفاً الشخ أبو علي
 أي قبل الفراغ من اللفظ كان أراد أحدهما في أوله والاخر في آخره (تخيير وثبت ما استاره) منهما ولا
 يثبتان جميعاً لان العلق يزيل النكاح والتطاهر يستدعي بقاءه (وقيل) الواقع (طلاق) لانه أقوى لازماً
 الملك (وقيل طهاراً) لان الاصل بقاء النكاح * (تبيينه) * هذان الوجهان مزيدان على المحرر (أو)
 نوى بذلك (تحريم عينها) أو فرجها أو وطأها قال الماوردي أو أسها (لم تحرم) عليه وان كره له ذلك لما
 روى النسائي ان رجلاً سأل ابن عباس رضي الله عنهما قال اني جعلت امرأتى على حرام فقال كذبت
 ليست عليك بحرام ثم قرأ قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك الآية (و) لكن (عليه كفارة
 يمين) أي مثله لان ذلك ليس بيمين لان اليمين انما تتعقد باسم من أسمائه تعالى أو صفة من صفاته ولا
 يترقب وجوبه على الوطء كذا قال ذلك لامتة أخذ من قصة مارية لما قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 هي علي حرام نزل قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك الآية قوله قد فرض الله عليكم تحلها أيما نكح
 أي أوجب عليكم كفارة ككفارة أيما نكحتم (وكذا) لا تحرم عليه وان كره له ذلك وعابه كفارة يمين في
 الحال أي مثلاً كما مر (ان لم تكن) له (نية) في قوله أنت علي حرام (في الاظهر) لعدم ما مر
 (والثاني) أن هذا القول (لغو) فلا كفارة عليه فيه وعلى الاول لو قال أردت به اليمين على نكاح الوطء لم
 تسقط عنه الكفارة اذا لم يقبل قوله لما مر ان اليمين انما تتعقد باسم من أسمائه تعالى أو صفة من
 صفاته (وان قاله) أي أنت علي حرام أو نحوهما مامراً (لا يمت ونوى عتاقه) لانه كتابة فيه أو طلاقاً
 أو طهاراً لغوا لا يبعد له في الامة (أو تحريم عينها) أو نحوهما مامراً وهي حلال له (أو لانية) له
 (فكأن زوجة) فمما مر فلا تحرم عليه بذلك ويلزمه كفارة يمين فله في الاولى وعلى الاظهر في الثانية أما اذا
 كانت الامة غير حلال له فان كانت محرمة بنسب أو رضاع أو مصاهرة فلا كفارة عليه لصحة في وصفها

بغيرهما عليه، وفي وجوب الكفارة بقوله فان لامته الزوجة والمعدة والجوسية ونحوها كالمعدة والوثنية
والمستبرأة، وان يجرى بين الزوجية أحرم أو اعتدت بشبهه أو غيرها، إلا بجزء به الزواني في أمته المندة
والجوسية والغاضى في المعتدة من شبهة والجوسية والمرأة ولا كفارة بذلك في رجعية المدة في وصلها ونجيب
في سائرها ونفقه أو وصلها ونحوها كالمعدة لتمامها وارض حرة الزوال (ولو) حرم الشخص غير الإيضاح
كان (فإن هذا الذنوب أو العلل والعبء حرام على فاعله) لا كفارة به بخلاف الإيضاح لا تنصيصاً
بالاستباحة ولشدته بقوله التحريم بدله في تأثير الفاعل في ادون الأموال وكلامه وال قول الشخص لا ينو
ليس بزوجية ولا أمته أم حرام على كسبته شيخنا رحمه الله * (تنبيهات) * لو حرم على ما يشبهه أساء
وأما لزومه الكفارة كما علم بمساروك فيه كفارة واحدة يتوحد في لا يكلم جماعة وكلهم ومثله ما يؤخذ
لأربع زوجات اثنتي على حرام كما صرح به في الروضة هنا وماتله في الفأور عن الامام من تعددها مع
ولو حرم زوجته مرات في مجلس أو مجلس وقوى الثاني كذبوكذا إن أطلق سواء أكان في مجلس أو مجلس
كأن الروضة في الأولى وبجته شيخنا في الثانية كفارة واحدة وان قوى الاستئناف فدل ذلك ودلالة
كأن الروضة في الثانية وبجته الزركشي في الأولى وان أفهم كلامها خلافاً فان قيل لو قوى الاستئناف في
نمايه من الإيمان لا تنعقد الكفارة فكان القياس أن يكون هنا كذلك أوجب بان الحرام لما كان يصح
لما لا يقل من مثله والملاق إذا قوى به الاستئناف يتعدله في عدد دفعه الاستئناف يقتضي
استيفاءه بخلاف الكفارة ولأن الكفارة تنبئ الحدود والمعدة الجنس فتندخل بخلاف الملاق ولو قال
أنت على كلبنة أو الجار أو الخنزير أو الدلم فكفارة أنت حرام على فيما سر نعم ان قضيه الاستعداد فلا يفي
عليه ولا يلقى الكفاية بالصرح، والمأنة كالنواطى على جعل قوله أنت على حرام كما اقتضى بل تكون كإبر
ابتداءه ولا سؤال المرأة الملاق ولا قرينة من غضب ونحوه (وشرطية الكفاية اقترانها بكل الألفاظ كقول
المحرر وحوى عليه الباقيين فلو فارت قوله وزيت قبل آخره لم يقع طلاق (وقيل يكفي) اقترانها (بألفاظه)
وقما وينسحب ما بعده عليه ووجه الرافعي في الشرح الصغير ونقل في الكبير ترجحه عن الامام وغيره
وصوبه الزركشي والذي رجحه ابن المقرئ وهو المتمد انه يكفي اقترانها بهض المأنة سواء أكان من ألفاظه
أو وسطه أو آخره لأن اليمين إنما تبرز بها ما * (تنبيه) * الفاعل الذي به يقرن النية به حوله في الكفاية
كما صرح به الماوردي والرويانو وابن رجب ومثله الرافعي تبع الجماعة بقرنه إياها من استبان مثلاً
وصوب في اللامات الأولى لأن الكلام في المكايات ولا وجه كما مال شيخنا لا كفاية بما قاله الرافعي لأن أم
وان لم يكن جزءاً من الكفاية فهو كالجزء منها لأن منها ما المقصود لا يتأدى بدونه وإشارة ما طلق وان بهها كل
أحد بطلاق كأن قالت له زوجته طلقني فأشار بيده أو أذني لغو لا يقع مما شئ لأن عدوله عن الإشارة
إلى الإشارة يفهم انه غير قاصد الملاق وان قصد به ما هي لا تقصد إلا لفهام الأندرا (وقيل هي) كفاية
ما حول الإلهام في الجسلة * (تنبيه) * خرج بإشارة الملاق بإشارة لحل الطلاق كقول من له
زوجة أن امرأتى طالق مشيراً لأحدهما وقال أردت الأخرى فانه يشبه كل وجه في زيادة الروضة أسر
المسائل المتورة قبيل الباب السادس في تعليق الملاق وإشارته بأمان ونحوه مما لا يتحقق بعبارة ويست
لغوا وبما لم يلقه بالعبارة إشارته في الصلاة وإشارته إلى من حلف لا يكاه فأشار إليه فان صلته لا يتصل
ولا يعتد (و يعتد بإشارة أخرى) ولو تدر على الكفاية كما صرح به الامام (في العقود) كالبيع والمكاح وفي
الافاير والتماري (و) في (الحلول) كالطلاق والعق و استثنى في الدقائق شهادته وإشارته في الصلاة
فلا يعتد بها ولا يفتى بها في الحلف على عدم الكلام (فان فهم طلاقه) مثلاً (بها) أي الإشارة (كل
أحد) من قتل وغيره (صريحاً) إشارته لا يحتاج لنية كأن قيل له كم طافك زوجتك فإشارته بأشارته
الثلاث (وان انتص فله) أي بلفهم طلاقه بإشارته (فما نون) بكسر الطاء بخلافه ويوزعها أي

أهل القماعة والمذكاة ضد النبي (فكأية) يحتاج النية * (تنبيه) * تفسير الآخر صريح اشارته في
الطلاق بغير طلاق كفسير اللفظ المشاع في الطلاق بغيره فلا يقبل منه ظاهر الا بقرينة (ولو كتب طالق)
على ما ثبت عليه الخطأ كرق وروب وخبر ونشب لاعلى نحو ماء كهواء (طالافا) أو نحوه مما لا يفتقر الى
قبول كالاتاق والابراء والعوض القصاص كأن كتب زوجتي أو كل زوجة طالق أو عبد سحر (ولم
ينوه) أى الطلاق أو نحوه (فلقو) لا يعتد به على الصحيح (فان نواه) ولم يثقل به (فالظاهر وقوعه) لان
السكائية طريق في افهام المراد وقد اختلفت بالنية ولائها أحد الخطابين بخلاف ان يقع بها الطلاق كاللفظ
والثاني لانه فعل من قادر على القول فلم يقع به الطلاق كالاشارة من الناطق فان قرأ ما كتبه حال السكائية
أو بعدها فصرح فان قال قرأه حاكما ما كتبه بلانية طلاق صدق بيومته وفائدة قوله هذا اذالم
تقارن الكتب النية والافلامنى لقوله ولو كتب الآخر من ان زوجته طالق كان كناية على الصحيح فيقع
ان نوى وان لم يشر معها أما اذا رسم صورة السكائية على ماء أو في هواة ليس بكناية في المذهب وفتح المصنف
على وقوع الطلاق بالسكائية ما تضمنه قوله (فان كتب) شخص في كتاب طلاق زوجته صريحا أو كناية
كفى الروضة وأصلها ونوى وعاق الطلاق بلوغ الكتاب كقوله (اذا بلغك كتابي) أو وصل اليك أو
أناك (فأنت طالق) فانما يطلق بلوغه) لهما كتبوا كاه مراعاة للشرط فان انعمى كاه قبل وصوله لم يطلق
كالوضع ولو بقي أثره بعد الجوى وأمكن قراءته طلقت ولو ذهب سوابقه ولو احقه كالسبلة والمجدلة
وبقيت مقاصده وقع بخلاف ما لو ذهب موضع الطلاق أو انعمى لانه لم يبلغها جميع الكتاب ولا ما هو
المقصود الاصلى منه * (تنبيه) * احذر بقوله كتب عما لو أمر أجنبيا فكتب لم يطلق وان نوى الزوج
كالو أمر أجنبيا أن يقول لزوجته أنت بائن ونوى الزوج كالجزء به خالفا للصيرى في قوله انه لا فرق بين
أن يكتب بيده وبين أن على على غيره وبقوله طالق عما لو كتب كناية من كتابات الطلاق كولو كتب زوجتي
بائن ونوى الطلاق فانه لا يقع كما اقتضاء كلام المذهب لان السكائية كناية فلا تصح بكناية اذ لا يكون للسكائية
كناية كذا قاله بعض الشراح وهو مردود بما تقدم عن الروضة وأصلها (فرع) * لو كتب اذا بلغك نصف
كتابي هذا فان طالق قبلها كاه طلقت كما قاله المصنف فان ادعت وصول كتابه بالطلاق فانكر صدق
بيومته فان أقامت بينة بانه دخله لم تسمع الا برؤية الشاهد بكتابيه وحفظه عنده لوقت الشهادة (وان كتب
اذا قرأت كتابي) فانت طالق (وهي قارئة فقرأته طلقت) لوجود المعلق عليه * (تنبيه) * عبارته
تقتضى أمرين أحدهما اشتراط اللفظ به اذا القراءت تعطى ذلك لكن نقل الامام الاتفاق على أنهم لو طالعته
وفهم ما فيه طلقت وان لم تنفذ بشئ الثاني اشتراط قراءة جميعه والظاهر الاكتفاء بقراءة المقاصد كما بحثه
الاذنى فحكم قراءة بعض الكتاب كوصول بعضه كحكمه (وان قرئ عليه افلا) طالق (في الاصح)
لعدم قراءتها مع الامكان والثاني تطلق لان المقصود اطلاعها على ما في الكتاب وقد وجد فان قيل يشكل
على الاول ما اذا كتب للقاضي من ولاء اذا قرأت كتابي فانت معزول وهو قارئ فقري عليه فانه يعزل فهل
سوى بينهما كما صوبه الاسنوى أجيب بان عادة الحكام قراءة الكتب عليهم والمقصود اعلامه بالحال
وليس المراد تطبيق العزل لان العزل لا يجوز تعليقه فلم يبق الا مجرد العلم بالعزل وهو حاصل بقراءة غيره
عليه وأما الطلاق فيقبل التعليق وانما يتحقق وقوعه بوجود الصفة (وان لم تكن قارئة) أى الزوج
يعلم ذلك (فقري عليه طلقت) لان القراءة في حق الاى محمولة على الاطلاع على ما في الكتاب وقد وجد
بخلاف القارئة أما اذا لم يعلم الزوج حالها فانما لا تطلق على الاقرب في الروضة وأصلها افترد هذه الصورة
على اطلاق المتن ولو علق بوصول الكتاب ثم علق بوصول الطلاق ووصل بها طلقت طلاقين
* (فصل) * في جواز تطويع الطلاق للزوجة وهو جائز بالاجماع واحتجوا له أيضا بأنه صلى الله عليه وسلم
غير نساءه بين المقام معه وبين مفارقتها لما نزل قوله تعالى يا أيها النبي قل لا رواج لك ان كنتن تدين الحياة

الدينار ذينها الخ فلو لم يكن لاختيارهن الفرقة أثر لم يكن لتفسيرهن معنى فان قيل لادليل في ذلك لما
صح ومن انه لا يقع الطلاق باختيارهن الدنيا بل لابد من ايقاعه بدليل فتعالين استمكن وأمره مكن أعجب
بانه لما قوض البن سبب الفراق وهو اختيار الدنيا بما أن يقوض البن سبب الذي هو الفراق (4)
أي المزوج (تفويض طلاقها) المجزئ صريحا كان أو كناية كطالني أو أي بني نفسك (البراء) أي
زوجته البالغة العاتلة فلا يصح تعليقه كقوله اذا جاء الغد أو زيد فطالني نفسك ولا انفراض أصغر أو
مجموعة كسائر التملكيات في جميع ذلك (وهو) أي تفويض الطلاق (تملكك) للطلاق أي به على حكم
التملك (في الجود) لانه يتعلق بفرضها كغيره من التملكيات فتزله قوله ملكتك طلاقك (فتبشرط)
عليه (لوقوعه) تملكه وتكليفها و (تعلقها على الفور) لان التعلق هنا جراب التملك مكن
كتبوله وقبوله فوراً من آخرت بقدر ما يتصل به القبول عن الإيجاب أو تخال كلام أجنبي كبير بين
تفويضه وتعلقها ثم طلقت نفسها لم تطلق فلو قالت كيف أطلق نفسي ثم طلقت وقع والفصل بذلك
لا يوثق له ولا يصح من غير مكاف ولا يقع على غيره ككافة كجاءهم مما أمر الفاسد العبارة نعم لولا ذلك لكان
في طلاق نفسك لم يشترط الفور وكذا ان قال طالني نفسك متى أو متى ما شئت لم يشترط الفور وان افترض
التملك اشتراطه قال ابن الرقعة لان الطلاق لما قيل التعلق سوح في تملكه وهذا ما يجوز به صاحب
التيب ووجهه ابن الرقعة بما ذكره جري عليه ابن المقرئ في روضه وقيل لا يصح الاعمال القول بأنه
توكيل والمعتمد الاول ووجهه ما مر (وان قال) لها (طالني) نفسك (بأنف طالقت) فوراً وهي جائز
التصرف (بأنف ولزمتها الاثاف) ويكون تملكها بعوض كالبعض فان لم يذ كر عوض فهو كالهبة (وفي قول)
نسب للقديم أن التفويض اليها (توكيل) كالجواز طلاقها الاجنبي وأجاب الاول بان لها فيه تصرفاً
وله بها اتصالاً واذ قلنا بأنه توكيل (فلا يشترط) في تعليقها (فوراً في الاصح) كقبي توكيل الاجنبي
والثاني يشترط لما فيه من شائبة التملك (و) على قول التوكيل (في اشتراط قبولها) لفظاً (طلاق)
(الوكيل) الذي سبق في بابه والمرج منه عدم اشتراط القبول لفظاً * (تبيينه) * لوقال كالحرف في
اشتراط لانهم التفرغ على ما قبله (وعلى القولين) التملك والتوكيل (له الرجوع) عن
التفويض (قبل تعليقها) لان التملك والتوكيل يجوز الرجوع فيهما قبل القبول فإذا رجع ثم طلقت
لم يقع علمت برجوعه أم لا (ولو) علق التفويض كان (قال) لها (اذا جاء رمضان) مثلاً (فطالني)
نفسك (لعل على) قول (التملك) لان التملك لا يصح تعليقه كقولك ملكتك هذا العبد اذا جاء رأس
الشهر قال في الروضة وجاز على قول التوكيل كقبي توكيل الاجنبي اه فان قيل تقدم في الوكالة أنه لا يصح
تعليقه بشرط في الاصح واذ قال الشارح فليتأمل الجمع بين ما هنا وما هناك أعجب بان أصل هذا معنى
على صحة تصرف الوكيل بالوكالة الفاسدة مستند الى الاذن فيها فلا يشكك بما يمر في الوكالة واعلم ان
ما تقدم من صور التفويض بالصرح (و) أما بالكناية فهو كما (لوقال) لها (أي بني نفسك) فقالت أنت وتوباً
أي الزوج تفويض الطلاق اليها بأي بني ونوت على تعلق نفسها بابنت (وقع) الطلاق لان الكناية مع السب
كالصرح (والا) بان لم يتوباً أو أحدهما (فلا) يقع لانه ان لم يتوبه فلا تفويض وان لم تنهه فلا
تعلق اذ الطلاق لا يقع بهذا اللفظ وحده (ولو) صرح فكنت أو عكسه كان (قال) لها (طالني)
نفسك (فقالت أنت وفوت أو) قال (أي بني) نفسك (وفوت) فقالت طلقت (وقع) الطلاق لان امرن
بالطلاق وقد فعلته في الحالين ولا يضر اختلاف لفظها وأوأمهم كلام المصنف أن الخائف في الكناية أو
الصرح كاختار نفسك فقالت أنتها أو طلق نفسك فقالت سرحها لا يضر من باب أولى نعم ان قال لها طالني
نفسك بصرح الطلاق أو بكايته أو بالتسريح أو نحو ذلك فعدت عن المأذون فيه الى غير ما تعلق لها منها
صرح كالامه * (تبيينه) * ههنا في الروضة والتسريح بطلاق نفسك وفي الثانية بأي بني نفسك وذلك بشعر

باعتبار قوله نفسك وحذف المصنف لفظة نفسك منهم ما وردت في الشرح فأفهم انه لا يشترط فيه وجهان
أحدهما لا يقع وان فوت نفسها الذليش في كلام أحدهما ما يشعر بالفرق وبه قال القاضي والبخوي في
تهذيبه وثانيهما يقع اذا فوت نفسها وبه قال البوشنجي والبخوي في تعليقه وهذا كما قال الاذري هو
المذهب الصحيح وهو قضية كلام جماعة من العراقيين وغيرهم وحري عليه شيخنا في شرح البهجة (ولو قال)
لها (طالق) نفسك (وفوتى ثلاثا فطالقت وفوتتهن) وقد علمت نيته أو وقع ذلك اتفاقا كما لو أخذ من قول
أصل الروضة (فثلاث) لان اللفظ يحتمل العدد وقد فواه (والا فواحدة في الاصح) لان صريح الطلاق
كفاية في العدد والثاني ثلاث جملا على منويه * (تنبيه) * قوله والاضادق بما اذا فوتى هو ثلاثا ولم تنوهم
عددا وبما اذا لم ينوهم أو فوتى أحدهما فقط وظاهر كلامه ان الخلاف جار في الجميع لكن الثانية والثالثة
تقع فيهما واحدة بخلاف (ولو قال) طالق نفسك (ثلاثا فوحدت) أي قالت طالقت نفسي واحدة (أو
نكسه) كقوله طالق نفسك واحدة فثلاث أي قالت طالقت نفسي ثلاثا (فواحدة) تقع في صورتين أما في
الاولى فلان ما وقعته داخل في المفوض اليها وأما في الثانية فلان المفوض اليها واحدة والزائد غير مأذون
فيه فيقع ما نكسه * (تنبيهات) * لها في الاولى بعد ان وحدت وراجعها الزوج أو لم يراجعها أن تزيد الثنتين
الباقيتين على الواحدة التي أو فتمت فورا والذ لا فرق بين أن تطلق الثلاث دفعة وبين قولها طالقت واحدة
واحدة واحدة ولا يقدح فيخلال الرجعة من الزوج ولو قال لها طالق نفسك ثلاثا فطالقت بلانية طالقت وقع
الثلاث لان قولها جواب لكلامه فهو كالجملة في الجواب بخلاف ما اذا لم يتلفظ هو بالثلاث ونواها لان المنوى
لا يمكن تقديره في الجواب اذا التخطا باللفظ لا بالنية ولو طالقت نفسها عينا وفوت فصادقت التفويض لها
ولم يعال الفصل بينهما طالقت كقول باع مال أبيه طانا حيا به فبان ميتا ولو فوض طلاقا وزوجه الى اثنين وطلق
أحدهما طالقة والآخر ثلاثا وفوت واحدة فقط كما قال البندنجي انه مقتضى المذهب لاتطالقهما عليهما وان
جعل طلاقها بيد الله ويذكر بدلغان قصد الشركة فليس لزيد أن يطلقها فان قصد التبرك أو أن الأمور كلها
بيد الله فلا قال الاذري وكذا ان أطلق فيما يظهر والوجه كما قال شيخنا انه كقول قصد الشركة لانه الظاهر من
العنف ولو قال جعلت كل أمرى عليك بيدك كان كفاية في التفويض اليها وليس لها أن تطلق نفسها ثلاثا
مالم ينوها ولو قال طالق نفسك ثلاثا ان شئت فطالقت واحدة أو طالق نفسك واحدة ان شئت فطالقت ثلاثا
طالقت واحدة كقولم يذكرك المشيئة وان قدم المشيئة على العدد فقال طالق نفسك ان شئت واحدة فطالقت
ثلاثا أو عكسه الغالب وروى المشيئة شرط في أصل الطلاق والمعنى طالق ان اخترت الثلاث فاذا اختارت غيرهن
لم يوجد الشرط بخلاف ما اذا أخرها فأنما ترجع الى تفويض المعنى والمعنى فوضت اليك ان تطلق نفسك
ثلاثا فان شئت فافعلي ما فوضت اليك وذلك لا يمنع نفوذ ذلك المعين ولا نفوذ ما يدخل فيه والظاهر كما قال شيخنا
انه لو قدمها على الطلاق أيضا فقال ان شئت طالق نفسك ثلاثا فطالقت واحدة كان كقول أخرها عن العدد

* (فصل) * في اشتراط القصد في الطلاق وهذا شروع منه في الركن الثالث وهو القصد اذا (مرسلان
نائم) أو من زال عقله بسبب لم يعص به (طلاق لغا) وان قال بعد استيقاظه أو فاقضه أو أخره أو وقعه
لحديث رفع القلم عن ثلاث وذكر منها النائم حتى يستيقظ ولا تنفعه القصد * (تنبيه) * كان المصنف
مستغنيا عن هذا بشرط التكليف أول الباب ولو تلفظ بالطلاق ثم قال كنت حينئذ صبيا أو نائما أو مكر
ذلك صدق بيمينه كما قاله الروياني وان قال في الروضة في تصديق النائم فظرفه لا أمانة عليه بخلاف الصبي
(ولو سبق لسانه بطلاق بالقصد) لحروف الطلاق لعناه (لغا) ما سبق لسانه اليه لم امر وكذا اذا تلفظ بالطلاق
حاليا كلام غيره وكذلك الحق به اذا تكرر لفظ الطلاق في دوسه وقهره * (تنبيه) * لا حاجة لقوله بلا
قصد مع قوله سبق ولو قال لا بقصد كان أهم (ولا يصدق ظاهرا) في دعواه سبق لسانه بالطلاق لتعلق حق
الغير به ولان الظاهر الغالب ان البالغ العاقل لا يتكلم بكلام الاوي يقصده (الابقرينة) كان دعواه بعد

طاهرها من الحبض الى فراشه وأرد أن يقول أنت الآن طاهرة فسبق لسأله فقال أنت اليوم طاهرة
(تنبه) لو نلت صدقة في دعواه سبق فلها قبول قوله وكذا الشهود أن لا يشهدوا عليه بالطلاق كما
ذكر في أصل الروضة هنا وذكر أن المطلق أنه لو سمع اتفاقا وجعل بالطلاق وتحقق أنه سبق لسأله إليه
لم يكن له أن يشهد عليه بمطابق المطلق وكان ما هنا فيها إذا طلقوا وما هنا فيه إذا تحقروا كما به - كرامة
قال شيخنا ومع ذلك فيها ما انفكره والاولى الحق ما هنا بما هنا كما قاله بعض المتأخرين - (ولو كان اسمها
طالما انفقال) لها (يا طالق) يضم القاف يخفاه (وقصد النداء لم تطالق) جزالة من حرفه عن معناه وكونه اسمها
كذلك قريبة تسوق تصديقه *(تنبه)* المراد تصدعها باسمها أو الاقتداء بما تصود وان أراد المطلق
(وكذا أن أطلق) بأن لم يقصد شيئا وكان اسمها ذلك عند النداء لم يطلق أيضا (في الإصح) حلال على النداء
ولأنه لم يقصد المطلق واللفظ هنا مشترك في الأصل دولم النكاح أما إذا كان اسمها ذلك ثم غير إلى غيره ثم خاطبها
به بعد التعبير طلقت عند الإطلاق كما ذكره الرافعي في تقرير المسئلة من المتفق في نداء عبده المنسي بحر
ياحر (وان كان اسمها طارقا أو طالبا أو طالما أو نحوها من الأسماء التي تقارب حرف طالق) فقال
لها (يا طالق) وقال أردت النداء اسمها (فالتف) بلساني (الحرف صدق) ظاهر الظاهر والقرينة
(ولو خاطبها بالطلاق) لها (هاؤلا) وهو قصد الاتفاق دون معناه (أو لا بها) بأن لم يقصد شيئا لقوله في
معرض دلال أو ملاعبة أو استزاعا طلق فيقول لها لا بها أو مستتر في طلقتك (أو) خاطبها بطلاق (وهو
بظننا أجنبية) وبصدق ذلك بصورها (بأن كانت في ظلمة) أو من وراء حجاب (أو) بأن (نكحها)
له (وليها) أو كبله ولم يعلم بالسكاح أو نسيه أو نحو ذلك (وقع) الطلاق أماني الأولين فلا نه أني باللفظ
من قصد واختيار وعدم رضاه بوقوعه لقلبه أنه لا يقع لأنزله لخطأ ظنه وفي حديث حسنة الترمذي وقال
الحاكم صحيح الاستاذ ثلاث جدهن يدوهن لهن جدها المطلق والنكاح والرجعة قال البغوي ويخص في
الحديث الثلاث لنا كدأمر الفرج وإن كان البيع وسائر التصرفات تنعقد بالهزل على الإصح - وأما
فيما بعده فلا نه أوقع المطلق في محله وطن غير الواقع لا يدره *(تنبه)* عطف المصنف للعب على
الهزل يقتضي تغيرها وكلام أهل المذاهب يقتضي ترادفها قال الرخصي في الفائق الهزل والمعب من
وادی الاضطراب وبعبارة المهر على سبيل اللعب والهزل وهي تقتضي اتحادهما والذي يشهده الاستعمال
أن الهزل يخص بالكلام واللعب أهم وظاهر المطلق المصنف الوقوع أنه يقع ظاهرا وباطنا لكن قضية
كلام الروضة أنه لا يقع في مسألة الظن باطنا وهو الظاهر وان قال الاذوي قضية كلام الروباني أن
المذهب الوقوع باطنا ولو نسي أنه زوجة فقال زوجتي طالق طلقت كإفلاخه عن النص وأقره ما جزم
به المصنف من وقوع المطلق فيما إذا ظنها أجنبية يشكل عليه مسئلة ذكرها الخوارزمي في الكافي فقال
وجعل تزوج امرأتى الرستاق فذهبت الى البلد وهو لا يعلم قيل له ألك زوجة في البلد وهو لا يعلم فقال إن
كانت زوجة في البلد فهي طالق وكانت هي في البلد على قولي حنت النامى قال البلقي وأكبر ما يقع
في الفرق بينهما ضرورة التعليق ولو كان واقعا مثلا وطالب من الحاضر من شيئا لم يعاوه فقال متضرعا منهم
طلعتكم وفيهم امرأته ولم يعلم بالم تطالق كما بحث في أصل الروضة بعد نقله عن الإمام أنه أفتى بخلافه قال
المصنف لأنه لم يقصد معنى المطلق ولأن النساء لا يدان في مخاطبة الرجال بالإبدل واعترض عليه بمنع
أنه لم يقصد معنى المطلق إذ معناه الفرقة وقد توهاها وبأن دليل التحول هناك وجود وهو مشافهة
الحاضرين وعدم علمه بأن زوجته معهم لا يمنع الإيقاع كمن خاطبها باطنها فغيرها وأوجب عن الأول بأن
معنى المطلق شرعا قطع صفة النكاح ولم يقصد الواقع بخلاف من خاطب زوجته بغيرها وغيرها وعن
الثاني بأن ذلك إنما يكون بحسب القصد للتعليق ولا قصد (ولو افترقا انكحوا) أو غيره (به) أي المطلق
(بالعربية) أو غيرها مما لا يعرفه (ولم يعرف معناه) سواء ألقنه أم لا (لم يقع) لا تغاير قصد بوقوعه

المتولي عن لم يكن مخالفا لاهل اللسان واللام يقبل ظاهرا ويدين ويصدق في أنه لا يعرف معناه لانه الظاهر
 من حاله قاله في الاستقصاء (وقيل ان نوى) الجمعي (به معناها) أى العربية عند أهلها (وقع) لانه
 قصد لفظا للعلاق لمعناه وأجاب الأول بأنه اذا لم يعرف معناه لا يصح قصده ولولم يعرف معناه وقصد به قطع
 النكاح لم يتعاق كالأول والطلاق بكلمة لا معنى لها (ولا يقع طلاق مكره) بغير حق خلافا لابي حنيفة كما
 لا يصح اسلامه لقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وخبر لا خلاف
 في اغلاق أى اكرامه واه أبو داود والحنا كروى صحيح استناده على شرط مسلم ولانه قول لو صدر منه باختياره
 طاعت زوجته وصح اسلامه فان أكره عليه يبطل انما كالردة تم تقدم في شروط الصلاة أنه لو تسلم فيها
 مكرها بطلت صلاته لندرة الاكرام فيها فان كان الاكرام بحق وقع الطلاق وصح الاسلام وصورا الطلاق
 بحق جمع باكرام القاضى المولى بعد مدة الايلاء على طلقة واحدة فان أكره على الثلاث فتلفظ بها لفظا
 الطلاق لانه يفسق بذلك وينعزل به فان قبل المولى لا يؤمر بالطلاق عينه بل به أو بالقبضة ومثل هذا ليس
 باكرام يمنع الوقوع كالأول كره على أن يطلق زوجته أو يعتق عبده فأتى بأحدهما فإنه ينفذ أحدهما بان
 الطلاق قد ينفذ في بعض صور المولى كالأول وهو غائب فضت المدة فوكلت بالمطالبة فرفعه وكتبها الى
 قاضى البلد الذى فيه الزوج ومطالبه فإن القاضى يأمره بالقبضة باللسان في الحال وبالمسير اليها أو بحملها
 اليه أو الطلاق فان لم يفعل ذلك حتى مضى مدة مكانه ذلك ثم قال أسير اليها الآن لم يمكن بل يجبر على الطلاق
 عليه هكذا أجاب به ابن الرفعة وهو انما يأتي نظريا على مرجوع وهو ان القاضى يكره المولى على القبضة
 أو الطلاق والاصح أن الحسا كره هو الذى يطلق على المولى المتمتع كسائى في بابه وجبته فلا كراه أصلا
 حتى يجترع عنه بغير حق ويستثنى من الطلاق المكره مالا كرهه شخص على طلاق زوجة نفسه فإنه يقع لانه اذن
 وزبادة ولا يستثنى ما اذا أكره على الطلاق فنوى لان هذا ليس مكرها ولوا كره غير الزوج الوكيل في الطلاق
 عليه لفظا أو الزوج وقع لانه أبلغ في الاذن كاسروا أما الاكرام على الاسلام بحق فاكرام المرتد والحربي عليه
 بخلاف الذى فإنه مقرر على كفره بالجزية والمعاهد كالذى يكاتبه من الرفعة (فان ظهر) من مكره بفتح الراء
 (قرينة اختيار) منه للطلاق (بان) أى كان (أكره) بضم الهمزة (على ثلاث فوجد) أى طلق واحدة (أو)
 على طلاق (صرح أو) على (تعلق) له (فكفى) ونوى (أو نجز أو على) ان يقول (طلقت) زوجتي (فصرح)
 بتشديد الراء أى قال صرحتها (أو) وقع الاكرام (بالعكوس) لهذه الصور بان أكره على واحدة فقلت
 أو كناية فصرح أو تخير فعلق أو على أن يقول صرح فقلت طلقت (وقع) الطلاق في الجمع لان مخالفة
 تشبه باختياره فيها أتى به (وشرط) حصول (الاكرام قدرة المكره) بكسر الراء (على تحقيق
 ما دبره) المكره بفعله تميدا عاجلا طالما (بولاية أو تغليب أو عجز المكره) بفتح الراء (من دفعه)
 أى المكره بكسرهما (بموجب غيره) كاستغاثته بغيره (وظنه انه ان امتنع) من فعل ما أكره عليه
 (حقه) أى فعل ما خوفه لانه لا يتحقق العجز الا بهذه الامور الثلاثة * (تنبيه) * تعبيره بالنظر يقتضى
 انه لا يشترط تحققه وهو الاصح وخرج بعاجلا ما لو قال لا تقتلن غدا فليس باكرام وبظلم ما لو قال ولى
 القصاص للجانى طلقها والا اقتصت منك لم يكن اكرامها (ويحصل) الاكرام (بتخويف بضرب شديد
 أو بحبس) طويل كأنقله في الشامل عن النص (أو اتلاف مال) وقوله (ونحوها) من زيادته أى
 مما يؤثر العقل لاجله الاقدام على ما أكره عليه ويختلف الاكرام باختلاف الأشخاص والاسباب المكره
 عليها فمقد يكون الشيء اكرامانى شخص دون آخر وفي سبب دون آخر فلا كراه باتلاف مال لا يضيع
 على المكره بفتح الراء تكسر وتدوهم في حق المولى ليس باكرام على الطلاق لان الانسان يتحمل ولا يطلق
 بخلاف المال الذى يضيع عليه والحبس فى الوجبه اكرام وان قل كما قاله الاذرى والضرب اليسير فى أهل
 المروآت اكرام والتهديد يقتل أصله وان علا أو فرعه وان سفل اكرام بخلاف ابن العم وعونه بل

يختلف ذلك باختلاف الناس كما مر (وقيل يشترط) في الإكراه (قتل) لنفسه لأن مادونه يدوم معه المنار
والاختيار (وقيل يشترط) فيه (قتل) لنفسه (أو قطع) لمرقة (أو ضرب بخوف) لافضائه إلى القتل ولا يحصل
الإكراه بالمقارن وجنك والقتل نفسى أو كثر أو أبغى أو صوحى أو صلاحي قال الأذرى في والاقترنت نفسى
كذا أطلقوه وبناهم عدم الوقوع إذا قاله من لو هدد بقتله كان مكراها كالولاء اه وهو حسن (ولا يشترط)
في عدم وقوع طلاق المكره (التوروية) وهى من روى أى جعل البيان وزاءه (بات) أى كانت (ينوى)
بقوله طلقت زينا مثلاً (غيرها) أى زوجته أو يتوى بالطلاق حل الوفاة أو يقول عقيب اللفظ ان
شاع الله سر إذا قاله في الحرور وعبرة الروضة وأصلها أو قال في نفسه ان شاء الله فان قيل لا أثر له في عيشة
الله تعالى بمجرد البينة لظاهره ولا باطنه بل لا بد من التلفظ به أحيب بان المراد بقوله في نفسه تأملناه بحسنة الله
تعالى سرا بحيث لم يسمعه المكره لأنه نواه أو ان ما ذكر من اشتراط التلفظ بالتعليق بحسنة الله تعالى عمله
في غير المكره أما هو فيكفى بقلبه كما نقله الأذرى عن القاضي الحسين عن الأصحاب وهى فائدة حسنة
وضابطا التوروية أن ينوى ما لو صرح به لقبل ولم يقع الطلاق ولهذا الوجه المصنف بقوله كان بالكاف
كما حوات به بهارته لكان أولى وهذا يقع في كلام الشيخين كثيرا وفيه تساهل (وقيل ان تركها)
أى التوروية (بلا عذر) له (وقع) لاشعاره بالاختيار فان تركها لعذر كدهشة لم يقع قطعاً كما قاله
في الحرور * (فروع) * لوقال له الموصوف لا تخليك حتى تخاف بالطلاق أنك لا تغيب بنا خلف بذلك فهو
إكراه منه لم له على الخلف فاذا أخذ به لم يقع عليه طلاق ولو أكره ظالم شخصاً أن يذله على زيد مثلاً
أوماله وقد أنكر معرفة محله فلم يخلف حتى يخلف له بالطلاق خلف به كاداً بأنه لا يعلم طلقت لانه في الحقيقة
لم يكره على العالاق بل خبر بينه وبين الدلالة ولو قال طلقت، مكرها فانكرت زوجته وهما كفرة بينة كالحليس
ما نقول قوله بيمينه والافلا ولو ادعى الصبا بعد طلاقه وأمكن صدقه صدق بيمينه فان قيل قد حرموا في
اليمين عدم تصديق مدعى عدم قصد الطلاق والعناق ظاهراً التعاق حتى الغير بهما فلا كان هنا كدليل
أجيب بأن ما ذكره هنا لا يشبه هذه أمان الزوج تلفظاً ثم يبرج الطلاق ثم ادعى صرفه بعدم القصد
والمدعى ما طلاق مقيد بحالته لا يصح فيها الطلاق فقبل قوله لعدم مخالفته الظاهر (ومن أشم عزيل صفه
من شراب) خرا وغيره (أو دواء) ينبذ أو غيره (فلذا طلاقه ونصرفه) قولاً وفعل (و) فلذا أيضاً تصرفه
(عليه قولاً وفعل) كالسلام وردة وقطاع وقتل (على المذهب) المنصوص أما السكران فاحتج به الشافعي رضي
الله عنه بحديث رفع القلم عن ثلاث قال والسكران ليس في معنى واحد من هؤلاء فإنه يجب عليه قضاء
الصلاة والصوم وغيرهما فالقلم غير مرفوع عنه بخلاف المجنون قال الشافعي رضي الله عنه وهو قول
أكثر من قول لقبته من المفسين وأما المندأى فإنه في معناه (وقول لا) ينقل شيئاً من تصرفه لانه ليس
له فهم صحيح (وقيل) ينفذ تصرفه (عليه) كالعالم والاقراء تعليظاً عليه واحذر بقوله إنهما إذا لم
يأثم كما إذا أوجر خراً أو أكره على شربها أو شرب دواء يزيل العقل بقصد التداوى فإنه لا يقع طلاق
ولا يصح تصرفه * (تنبيه) * مقتضى إطلاق المصنف أنه لو تعدى يسكره ثم نشأ عن سكره جنونه ان حكمه
كالسكران وهو كذلك كما صرح به في البحر وبيده أيضاً لو وقع السكران الطلاق ثم ادعى الإكراه على
الشرب أو الجهل بأسكار ما شربه ورام عدم الوقوع صدق بيمينه قال الأذرى وينبغي استئصاله فان ذكر
إكراهه معتبراً بذلك فان أكثر الناس يفتان ما ليس بإكراه إكراهه وهذا ظاهر اذا كان ممن
يخفى عليه ذلك ثم شرع في الركن الرابع وهو الخلل أى المرأة فقال (ولو قال) شخص لزوجته أنت
طالق أو طالقك ذلك واضح وكذا لو قال جسمك أو جسديك أو روحك أو شخصك أو جنتك أو ذنابك
طالق وان طالق جزءاً منها كقوله يدك أو وجهك أو نحو ذلك من أعضائها المتصلة بها أو (يدك أو بصلك
أو حوزك) سواء أكلن معاوماً كالثال الأول أو بهما كالثال الثاني والثالث أصلياً كإن أوزاداً طاهراً

كما رواه طائفة من أهل بقوله (أو كبدك) أو كان الجزء مما انفصل منها في الحياة ومثل له بقوله (أو شعرك) أو
 ظفرك طالق وقع الطلاق جرماً واحتجوا بالأجاء ولأنه طلاق صدر من أهلها فلا ينبغي أن يلغى وتبعيضه
 معذوران المرأة لا تتبع في حكم النكاح فوجب تعميمه بالقياس على العتق بجامع أن كلا منهما
 إزالة لما حصل بالصرح والكتابة ونظر في القياس بأن العتق محبوب والطلاق مبغوض وبأن العتق
 يقبل التجزئة فحجت إضافته لبعض بخلاف الطلاق (وكذا ذهب) طالق يقع به الطلاق (على المذهب)
 لأن به قوام البدن كالروح وفي وجه لا يقع لأنه كفضلة وتقطع بعضهم بالأول (لا فضله كريق وهرق)
 وبول لا يقع بها طلاق لأنها غير متصلة اتصال خلقة بخلاف ما قبلها (وكذا في ولبن) لا يقع بهما (في
 الأصح) لأنها ما وان كان أصلهما ماداً فقد تميزا للخروج بالاستحالة كالبول والثاني الوقوع كالدم لأنه
 أصل كل واحد منهما وكالفضلات الانحلال كالبلغم ولا بالجنيين لأنه شخص مستقل بنفسه
 وليس محلاً للطلاق ولا بالعضو المتخلف للمرأة بعد الفصل منها لأنه كالفصل بدليل وجوب قطعه وعدم
 تعلق القصاص به قال الزركشي ويؤخذ من عدم الوقوع عدم نقض الوضوء ولا بالعاني القائمة
 بالذات كالسمع والبصر والحركة وسائر الصفات المعنوية كالحسن والقبح والملاحة لأنها ليست أجزاء من
 بدنها والشحم والسمين جزءان من البدن فيقع بالإضافة إلى كل منهما الطلاق وإن نوزع في الأول
 ولو قال اسمك طالق لم ينفك أن لم يرد به الذات فإن أرادها به طلق وإن قال نفستك باسكان الغاء طالق
 طلق لأنها أصل الآدمي أما بفتح الغاء فلا لأنه أجزاء من الهواء يدخل الرئة ويخرج منها الأجزاء
 من المرأة ولا صفة لها ولو قال حياتك طالق طلق أن أراد بها الروح وإن أراد المعنى فلا كسائر
 المعاني وإن أطلق فهو كالأول كالجسم بعض المتأخرين * (تنبيهه) * الطلاق فيما يرفع على الجزء
 ثم يسرى إلى باقي البدن كإلى العتق ولو قال إن دخلت الدار فميتك طالق فطلقت ثم دخلت لم يطلاق كمن
 خاطبها بذلك ولا يمين لها كإقال (ولو قال بقلوعة عين) مثلاً (عيناك) وذكره على إرادة العضو ولو أنث قال
 عيناك (طالق لم يقع على المذهب) المنصوص لفقدان الذي يسرى منه الطلاق إلى الباقي كإلى العتق
 وكما لو قال لها لحيتك أو ذكرك طالق والطريق الثاني تخريج على الخلاف فإن جعلناه من باب التعبير
 ببعض عن الكل وقع أو من باب السراية فلا وصور إلى رواية المسئلة بما إذا فقدت يمينها من الكف
 وهو يقتضي انفصال طالق في المقاطعة من الكف أو من المرفق وهو كذلك لأن البدنية إلى المنكسب كما
 في باب الوضوء قال في الجرح ولو قال حطصة طالق ورأس عمة برفع رأس طلقاً أو بجرحه لم يطلاق عمة اه
 وهذا ظاهر فمن يعرف العربية أم غيره فنتطلق عمره مطلقاً ولو قال لامته يدك أم ولد أو لملكت يدك ابني
 لم يثبت به استيلاد ولا نسب لعدم السراية فيهما (ولو قال أنا منك طالق ونوى تطليقها) أي إيقاع
 الطلاق عليها (طلقت) لأن عليه خبراً من جهتها حيث لا ينكح معها أختها ولا أربعا ولا يزوجها صونها
 وموتها فيصح إضافة الطلاق إليه محل السبب المقتضي لهذا الخبر ولأن المرأة مقيدة والزواج كالقيود عليها
 والحل يضاف إلى القيد كإضافته إلى المقيد فيقال حل فلان المقيد وحل القيد عنه (وان لم ينو طلاقاً)
 فلا تطلق لأن اللفظ يخرج عن الصراحة بإضافته إلى غير محله فشرط فيه ما شرط في الكتابة من قصد الإيقاع
 (وكذا) لا تطلق (إن لم ينو) معنية الطلاق (إضافته إليها في الأصح) لأن محل الطلاق المرأة لا الرجل
 واللفظ مضاف إليه فلا يمين نية صادقة تجعل الإضافة إليه إضافة إليها والثاني تطلق لوجود نية الطلاق
 ولا حاجة للتخصيص على المحل تطلقاً أو نية * (تنبيهه) * عبارته تصدق بصورتين الأولى أن لا ينوي إيقاعه
 عليها ولا عليه والثانية أن ينوي تطليق نفسه لكن عبر في الروضة في الأولى بالصريح وفي الثانية بالقول
 بعدم الوقوع وقيل بجريان الخلاف والتقيد بقول المصنف منك وقع أيضاً في الروضة وأصلها وهو يؤم
 أنه لو أسقطها لم يقع وكلام القاضية يقتضي عدم اعتبارها وهو الظاهر لا تنظام هذا العمل بدونها

وجرى عليه في المومات ولهذا أخذتها الدار في الاستدكار قال وحيت ذوات كائنا له زوجة واحدة
ونفذ لانهما فواضع وان كان له زوجات وقد طلاق واحدة فتمت وقع على واحدة وتبعين (ولو زال أملاك
بائن) أو نحو من الكليات (استمرتنية) أصل (الطلاق) قطعاً كسائر الكليات (وفي) نسبة
(الاضافة) اليها (الوجهان) في قوله أملاك طالق أحدهما استمرارها فان نوى الطلاق مضاعفها
وقع والافلامسار * (تنبيه) * لاحاجة الى هذه المسئلة بعد ذكر المسئلة قبله لان النسبة اذا مررت في
المرج وهو أملاك طالق في الكناية وهو أملاك بائن أولى الأهمس الآن يقال انما ذكرها تمييزاً بين
الكناية القريبة والباعدة وهي استمرار وجه الذي تضمنه قوله (ولو قال استبرأ رجعي منك) أو ألتفتت
أو نحو ذلك كما استبرأ الرجعي التي كانت في (طهر) وان نوى به الطلاق لان اللفظ غيرت تمام في نفسه
والكناية شرطها احتمال اللفظ المراد (وقيل ان) نوى بهذا اللفظ (طلاقاً وقع) ويكون المعنى عليه
استبرأ الرجعي التي كانت في به صور المسئلة في الشرح الصغير * (تنبيه) * قوله منك ليس بقيد فلو لم
يذكر كره كان الحكم كذلك ولو قال شخص لا تحرق امرأتى فقال له طلقك ونوى وقوعه عليه لم يطلق
كما قاله في التمه لان السكاح لا يتعلق له ٣ بالاجنبي بخلاف المرائع الزوج

* (مصل) * في بيان الولاية على محل الطلاق وهو الزوجة وهذا هو الركن الخامس من فروع الاجنبية
كما قال (مطالب الاجنبية بطلاق) كانت طالق (وتعليقه) أي الطلاق (بنكاح) كان تزويجها
فهى طالق (وفيها) أي النكاح كان دخات الدار فانت طالق (لهو) أي فلا تلتقي على زوجها
أما المتجر بالاجماع وأما المعلق فلا تنفاه الولاية من القائل على المحل وقد قال صلى الله عليه وسلم لا طلاق
الا بعد نكاح رواء الزمذى وصححه ولو قال كل امرأة تزويجها فهى طالق خرغ الى قاض شافعي فلم يفت
قال العبادى انفسحت اليمين وقال الهروي ليس ذلك بفسخ بل هو حكم باطل اليمين فان اليمين الحقيقية
لا تنسخ * (تنبيه) * تعليق العنق بالملك كتعليق الطلاق بالنكاح (والاصح صحة تعليق العبد) طلقاً
(ثالثة) كقوله ان عتقت أو ان دخلت الدار) مثلاً (فانت طالق ثلاثاً بعتق اذ عتقت) العبد (أو
دخلت) زوجته الدار (بعد عتقه) وان لم يكن مالاً لثالثة وقت التعليق لانه يملك أصل النكاح وهو
يفيد الطلقات الثلاث بشرط الحرية وقد وجدت والثاني لا يصح لانه لا يملك تعبيراً هادلاً يملك تعليقه وعلى
هذا فيقع عليه طلقتان قال الرافعي ويجرى الوجهان في قوله لانهما طالقتان ان ولدت فولدت حر (ويعلق)
الطلاق (وجعية) لانهم في حكم الزوجات لبقاء الولاية عليها يملك الرجعة قال الشافعي رضي الله عنه
الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى يريد بذلك حقوق الطلاق وصحة الفهار واللعان والايلاء
والايراث (لاختلعة) فلا يلحقها طلاق وان كانت في العدة لا تنفاه الولاية عليها وما روى من أن اختلعة
يلحقها الطلاق ما دامت في العدة قال ابن الجوزي هو حديث موضوع (ولو علقه) أي الطلاق (بدخول)
الدار مثلاً أو غيره مما يمكن حصوله في البيئونة (قبات) بطلاق أو صريح قبل الدخول بها أو بعده اما
بعض أو بالثلاث (ثم نكحها) أي جدد نكاحها (ثم دخلت لم يقع) بذلك طلاق (ان) كانت (دخلت
في) حال (البيئونة) جزماً لانخلال اليمين بالدخول فيها (وكذا) لا يقع (ان لم تدخل) في البيئونة بل دخلت
في النكاح (في الاظهر) لارتفاع النكاح الذي علق فيه والثاني يقع لقيام النكاح في حالتي التعليق
والصفه وتغسل البيئونة لا تؤثر لانه ليس وقت الإيقاع ولا وقت الوقوع (وفي) قول (ثالث) يقع ان
بانت بدون ثلاث لان العائد في النكاح الثاني ما بقي من الطلقات من الاول فتعوب صفتها وهي التعليق
بالفعل المعلق عليه بخلاف ما لو بانت بالثلاث لانه استوفى ما علق من الطلاق والعائد طلقاً جديداً
أما اذا لم يمكن حصول الصفه في البيئونة كأن قال ان وطئتك فانت طالق ثلاثاً فأبانت ثم نكحها لم يقع
طلاق قطعاً كما هو قضية كلام الروضة وأصلها * (تنبيه) * ما ذكره اذا كان التعليق بالدخول

المطابق أما لو خاف بالطلاق الثلاث أنها تدخل الدار في هذا الشهر ثم أبانها قبل انقضاء الشهر وبعد
تتمكنها من الدخول ثم تزوجها ومضى الشهر ولم تدخل فتقل السبكي عن ابن الرقعة أنه أفتى بالانكاح
وأنه لا تطلق ثم تبين له أنه خطأ قال السبكي فبحثت فيه في ذلك وأتأجج إلى انكاحها وهو لا يلزم عن
كونه خطأ وذلك كركلا ما طويلا تعرضت له في شرح التنبيه وقال البلقيني الصواب ما أفتى به ابن الرقعة
أولا وهو انكاحها وهذا هو المعتمد لانه ظاهر اطلاق كلام الأصحاب وقد مررت بالاشارة إلى بعض
ذلك في كتاب الخلع (ولو طلق) الزوج الحر (دون ثلاث وراجع) من طلقها (أو جدد) نكاحها (ولو
بعد زوج) وإصابة كافي بعض نسخ المحرر (عادت ببقية الثلاث) أما إذا لم يكن بعد زوج فالاجماع
وأما بعد الزوج فخالف في ذلك أبو حنيفة وقال تعود بالثلاث لان الزوج يدم الثلاث فسادونها واحج
أصحابنا بانها إصابتها ليست بشرط في الإباحة فلم تؤثر كوطء السيد أمته المطلقة وبهذا قال أكابر الصحابة
كما قاله ابن المنذر منهم عمر رضي الله عنه ولم يظهر لهم مخالف (وان ثلث) الطلاق بان طلقها ثلاثا وجرى
نكاحها بعد زوج دخل بها وفارقها وانقضت عدتها منه (عادت بثلاث) بالاجماع لان دخول الثاني أفاد
حصول النكاح للأول ولا يمكن بناؤه على العقد الاول فثبت نكاح مستفحق باحكامه (والله بعد طلقتان
فقط) وان كانت الزوجة حرة لما روى الدارقطني مرفوعا طلاقا بعد اثنتان وروى عن عثمان وزيد بن
ثابت ولا يخالف لهما من الصحابة رواء الشافعي والمكاتب والمبعض والمدير كالقن وانما تعتبر حرية
الزوجة لان الاعتبار في الطلاق بالزوج لما روى البيهقي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الطلاق بالرجال
والعدة بالنساء وقد عاك العبد ثلاثة كذمي طلق زوجته طلقين ثم التحق بداء الحرب واسترق ثم أراد
نكاحها فانهم انحله على الأصح وعاك عليها الثالثة لانهم لم يحرم عليه بالطلاقين وطريان الرق لا يمنع الحل
السابق بخلاف ما لو طلقها مطلقة ثم استرق فانها تعود له بطاعة ففعل لانه رقيق قبل استيفاء عدد العبد ومن
عتق بعد طاعة بقي له طلقتان لانه عتق قبل استيفاء عدد العبد أو بعد طلقين لم يبق له شيء لاستيفائه عدد
العبد في الرق ولو أشكل على الزوجين هل وقع الطلقان قبل العتق أو بعده لم يبق له شيء لان الرق ووقوع
الطلاق معا لومان والاصل بقاء الرق حين أو قتهما فان ادعى تقدم العتق عليه حاد أو أنكرت صدق بهينه
سواء اتفقا على يوم العتق أو لم يتفقا على وقت لانه أعرف بوقت الطلاق فان اتفقا على يوم الطلاق كيوم
الجمعة وادعى العتق قبله صدقت بهينه لان الأصل دوام الرق قبل يوم الجمعة (وللعمر ثلاث) وان كانت زوجته
أمة لانه صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى الطلاق مرتان فإِنَّ الثَّالِثَةَ فَقَالَ أَوْ نَسِجَ بِأَحْسَنِ رِوَاةٍ
أَبُودَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ وَأَمَّا لِمَ يَمْتَرُ بِرُقِ الزَّوْجَةِ لَمْ يَمْتَرُ بِرُقِ الزَّوْجَةِ أَوْ حَنِيفَةً بِالنِّسَاءِ كَالْعَدَةِ (و يقع)
الطلاق بالثنا أو رجعي (في مرض موته) أي المطلق كما يقع في صحته (و يتوارثان) أي الزوج المريض
وزوجته (في عدة) طلاق (رجعي) بالاجماع لبقاء آثار الزوجية في الرجعية لمحق الطلاق لها والايلاء
منها وغير ذلك كالمس (لا) في عدة طلاق (بان) لانتفاء آثار الزوجية (وفي القديم) ونص عليه أيضا في
الاملاء فيكون جديدا (ترته) وبه قال الاغنياء الثلاثة لان تعاليتها بغير اختيارها يدل على قصد حرمانها من
الارث فيعاقب بنقيض قصده * (تنبيهه) * للقدم شرط أحدها كون الزوجة وارثة فلو أسلمت بعد
الطلاق فلا ثابها عدم اختيارها فلو اختصمت أو سألت فلا ثالثها كون البينة في مرض مخوف ونحوه
ومات بسببه فان برئ منه فلا رابعها كونها باطلاق لا باعان وفتح خامسها كونه منشأ الخرج ماذا أقر
به سادسها كونه منجز أو إذا قلنا بالجديد قلنا حكم بقاء الوثن الا ان قصد بطلاقها فراره من الارث فيجزي
في تحريره خلاف تحريره يسع النصاب قبل الحول فرار من الزكاة وعبر بقوله ترته دون يتوارثان تنبيهها
على أن المومات لا يرثها وهو كذلك

* (فصل) * في تعدد الطلاق بنية العدد فيه وغير ذلك (قال) شخص لزوجته ولو نائمة أو مجنونة (طلقتك

أوانت طالق) أو نحو ذلك من الصريح وإن لم يخاطبها كقوله هذه طالق (وقوى عددًا وقع) سواء
المدخلون أو غيرها لأن اللفظ لا يحتمل العدد بدليل جواز تفسيره واحتمال إذا انفرد وقع كالمطلوع
بالكتابة فيأتي فيه ما مر في أن النية لا بد من مقارنتها لجميع اللفظ أو تكفي مقارنته لبعضه كقوله المولى
وغیره (وكذا الكتابة) كانت بآتي إذا نفى فيها عددًا وقع ما نواه لاحتمال اللفظ له فان نفى واحدة أو
ينوشياً وقعت واحدة لأنه المتيقن (ولو قال أنت طالق واحدة) بالنصب بخطه (وقوى عددًا واحدة)
لأن الملفوظ يناقض المسمى واللفظ أقوى فالعمل به أولى وهذا ما صححه الغزالي وفي المحرر أنه لا يورج
والرفع والحرف والسكون كالنصب في هـ ذاً وفيما سياتي وتقدر الرفع على أنه خبر والنصب على أنه مفعول
للمفعول حذف والجرح على أنت ذات واحدة فحذف الجار وأبقى المجرور بحاله كقوله لبيبة منهم كنف
أصبحت فالشعر أي عير أو يصكون المتكلم لمن والعن لا يغير الحكم عدداً والسكون على الزيادة
(وقيل) يقع (المولى) لا الملفوظ مما بالنية ومعنى أنت واحدة أي أنك تتوحد من نية بالعدد الذي
أوقعته وهذا ما صححه في أصل الروضة تعاليهوى وغيره وهو المعتمد ولو قال أنت واحدة بالنصب
وحذف طالق قال الزركشي وغيره ظاهر كلام المصنف وقوع واحدة أيضاً اهـ وبؤيده عدم الفرق
بين قوله أنت طالق واحدة بالرفع وبين أنت واحدة بالرفع وحذف طالق كما سياتي (فإن ولو قال أنت
واحدة) بالرفع (وقوى عددًا فالمسمى) حملاً للتوحد على التفرد عن الزوج بالعدد المسمى أقرب منه من
الافتاء (وقيل) يقع (واحدة والله أعلم) لأن افتاء الوحدة نص لا يحتمل ما زادها ما لا ويجري الحد في
فيما لو قال أنت طالق واحدة بالرفع (تنبيه) حاصل ما ذكر أن المعتمد اعتبار المسمى في جميع الحالات
ولو قال أنت طالق أنتين وقوى به الثلاث قال في التوضيح يظهر مجيء الخلاف فيه أنه هل يقع ماوى
أولاً يقع الاثنان والراجح وقوع الثلاث ووجهه أنه لما نفى الثلاث بآتي نفى ثنتين مكانه يريد
رفع ما وقع ولو قال أنت بآتي ثلاثاً وقوى واحدة بهل ينظر إلى اللفظ أو إلى النية وجهان قضية كلام المتولى
الحزم بالثلاث وحاصل ذلك أن النية إذا اختلفت مع اللفظ فالعبرة بالألفاظ لا أكثر منهما (ولو أراد أن يقول أنت
طالق ثلاثاً ما سمعت) أو أسلمت أو ارتدت قبل دخولها أو أخذ شخص على يده (قبل تمام طالق لم يقع)
طالق لم يرد وجهها عن محل الملاقاة قبل تمامه (أو بعده قيل) شروع في قوله (ثلاثاً ثلاثاً) لأنه
كان قاصداً للثلاث حين قال أنت طالق وقد تم معه لفظ الطلاق في حياتها أو قبل إسلامها أو قبل ردها أو
قبل إسلامها فيه (وقيل) يقع (واحدة) ويلحق قوله ثلاثاً ولو قوعه بعد موتها (وقيل لا شيء) يقع من
ثلاث أو واحدة لأن الكلام ما خروقه مات قبل تمامه وترجيح الأول نقله صاحب الروضة وأما ما
عن البعوى ثم قال ردال اسمعيل البوشنجي الذي تقتضيه الفتوى أنه نفى الثلاث بقوله أنت طالق
وقصد أن يحققه باللفظ ثلاثاً والافواحدة اهـ وصحح هذا في الأنوار وقال الزركشي أنه الصواب
المعقول عن الماوردي واللفظ لا يغيرهما اهـ وهذا هو الظاهر وإن نازع في ذلك الأذري (تنبيه)
قد علم مما تقرر أن ذكر الموت في كلام المصنف مثال واحد يترجم بقوله ولو أراد أن يقول أنت طالق ثلاثاً
فما لو قال أنت طالق على عزم الاقتصا رعايه فمات فقال ثلاثاً قال الامام لا تبطل أن الثلاث لا تقع بل يقع
واحدة واختلفوا في قوله أنت طالق ثلاثاً كيف سيحله فقيل قوله ثلاثاً منصوب بالنفس سبباً والتفسير قال
الامام وهذا جهل بالعربية وانما هو مصد ومحدوف أي طالق ثلاثاً كقوله ضربت زيداً شديداً
يعنى ضربت شديداً (فروع) لو قال أنت طالق أو أن لم وقال قصدت الشرط لم يقبل ظاهره إلا أن منع
الانعام كان وضع غيره بعده على فـ وحلف فيقبل ظاهره لا غير ولو قال أنت طالق طلاقاً واحدة ألف مرة
أو كاف أو أنت طالق بوزن ألف درهم ولم ينو عدد في الثلاث فطلاقاً واحدة فقط لأن ذكر الواحد في
الأولين يمنع حقوق العدد وذكر الوزن في الثالث ما في لأن الملاقاة لا يوزن ولو قال أنت كما أنه طالق وقعت

واحدة لان المتيقنة في أحد وجهين استأره البندنجي وغيره ولو قال أنت طالق حتى يتم الثلاث أو أكلها
ولم ينو الثلاث فواحدة وقيل ثلاث ولو قال أنت طالق ألوانا من الطلاق فواحدة ان لم ينو عدد بخلاف
قوله أو نوا من الطلاق أو أجناسا منه أو أصنافا فان الظاهر كما قال شيخنا وقوع الثلاث ولو قالت لزوجه
طالق ثلاثا قال أنت طالق ولم ينو عدد فواحدة فان قيل الجواب منزل على السؤال فينبغي وقوع الثلاث
كما لو اقيم الوفاط طلق نفسك ثلاثا فقلت بلانية طلقك فانها تطلق ثلاثا يجب بان السائل في تلك المالك
لا ملاق بخلافه في هذه ولو طلقها طلقا رجعية ثم قال جعلتها ثلاثا لم يقع به شيء ولو قال أنت طالق مل الدنيا
أو مثل الجبل أو أعظم الطلاق أو كبيره بالباء الموحدة أو أطوله أو أعرضه أو أشده أو نحوها وقعت
واحدة فقط وكذا لو قال بهد التراب بناء على قول الجهور ان التراب اسم جنس لا جمع أو بهد شعرا بابس
لانه بحر الطلاق وربما عذبه بشي شمسك كما فيه فتوقع أصل الطلاق ونفى العدد ولو قال أنت طالق بعدد
أنواع التراب أو أكثر الطلاق بالثلاثة أو كاه أو مائة طالق أو أنت مائة طالق وقع الثلاث لانه ورد ذلك فيها
ولو قال أنت طالق أقل من طلقين أو أكثر من طلقه وقع طلقان كما نقله الاسنوي عن أبي المعالي وصوبه ثم
شرع في تكرير الطلاق فقال (وان) أتى بثلاث جل تكرير فيها لفظا مبتدأ وانحصر كأن (قال) لم دخول
بها (أنت طالق أنت طالق أنت طالق) سواء أقصد التأكيد أم لا لانه خلاف
الظاهر لكن اذا قال قصدت أنتا كيد فانه يدين فان تكرير لفظ الخبر فقط كانت طالق طالق طالق فكذا
عند الجهور خلافا للقاضي في قوله يقع واحدة ولو لم يرفع المكرر بل نص به كانت طالق طالق لم يقع شيء في
الحال كما قاله العبادي لكن اذا طلقها وقع طلقان والتقدير اذا صرت معاينة طالق * (تنبيه) *
المراد بالفصل أن يسكت فوق سكتة النفس قال الامام وهو كالاستثناء في الاتصال لا كالايجاب والقبول
فانه كلام شخص واحد وهذا في الطلاق المتجزأ أما المعلق كان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت
طالق ان دخلت الدار فانت طالق فان الطلاق لا يتعدد الا ان نوى الاستثناء فان نواه تعدد بخلاف
ما لنوى الاستثناء في نظيره من الايمان لا تتعدد الكفارة لان الطلاق محصور في عدد فقص الاستثناء
يقضي استيفاءه بخلاف الكفارة ولان الكفارة تشبه الحدود المتعددة الجنس فتدخل بخلاف الطلاق
وقد مررت الاشارة الى ذلك (والا) أي وان لم يتخل فصل (فان قصدتا كيدا) أي قصدتا كيدا الاولى
بالاخيرتين (فواحدة) أي تقع لان التأكيد كيد في كلامهم معهود في جميع اللغات وقد ورد به الشرع
* (تنبيه) * بحث بعضهم اشتراط نية التأكيد من أول التأديس أو في آثائه على الخلاف الا ترى في نية
الاستثناء وهو حسن (أو) قصد (استثناء فثلاث) تقع لان اللفظ ظاهر فيه متأكدا كد بالنية (وكذا ان أطلق)
بأن لم يقصدت كيدا ولا استثناء يقع ثلاث (في الاظهر) على ظاهر اللفظ ولا نية على فائدة جديدة
أولى منه على التأكيد الثاني لا يقع الواحدة لان التأكيد محتمل فبوخذ باليقين * (تنبيه) * هذا
التفصيل يأتي في تكرير السكيات كقوله اعتدى اعتدى كلكاه الرافعي في الفروع المشهورة في
الصريح والسكابة ولو كانت الالفاظ مختلفة ونوى بها الطلاق وقع بكل لفظة طلق كفي الروضة وأصلها
ولو اختلفت الالفاظ الصريح كانت طلقا أنت مسرحة فهو كقوله أنت طالق أنت طالق أنت طالق على
الاصح وقيل يقع في هذه الثلاث قطع كاه الحناطى قال الزركشي وينبغي أن يلحق بالاطلاق ما لو تعددت
مراجعة بوب أو جنون أو نحوها قال ولم يتعرضوا له وهو ظاهر وتصور المصنف وغيره التأكيد كيد
بثلاث قديقه حتى أنه لا يصح منه ارادة التأكيد بالربعة وقال في التوشيح انه الذي يجه وقال ابن عابد
السلام ان العرب لا نؤ كدا أكثر من ثلاث مرات وقال البلقيني الحكيم عني في ذلك كالحكم في صورة
تكريره ثلاثا ولا ينبغي أن يتخيل أن الرابعة تقع بها طلقه فراغ العدد لانه اذا صح التأكيد بما يقع لولا
قصد التأكيد فلا نؤ كد بما لا يقع عند عدم قصد التأكيد أولى اه والمجته كما قال الاسنوي في

انه يدان يقبل التأكيده مطلقا كما أطلقه الاصحاب في الاقرار وغيره (وان قصد بالتأكيده تأكيده)
 الاول (وبالثالثة استعاضا أو عكس) بأن قصد بالتأكيده استعاضا بالتأكيده تأكيده الثانية (مثنان)
 يعمان عملا بقصد وليس هذا عكس صورة المتن لان ما ذكره في قوله (أو) قصد (بالتأكيده تأكيده)
 الاول (وبالتأكيده الاستئناف (ثلاث في الاصح) لتخل الفاصل بين المؤكد والمؤكد الثاني مطلقا
 ويعتبر الفصل البير (تبيين) * بقي ما قصد بالتأكيده الاستئناف ولم يقصد بالتأكيده شيئا أو بالتأكيده
 الاستئناف ولم يقصد بالتأكيده شيئا أو الاظهر وقوع ثلاث فيهما (وان) كرر الخبر بعد طلق (قال أنت
 طالق وطالق وطالق) بالوارد كمثل أو الغاء أو ثم (مع قصد تأكيده الثاني بالتأكيده) لتساوي
 الصيغة (لا) تأكيده (الاول بالتأكيده) لاستحسان الثاني عرف العطف وموجبه التعارض وهو ساقط
 الطاهر أما بما بينه وبين الله تعالى فيصح كالمصرح به المارودي وقال ابن الرعدة انه الذي يقتضيه نص
 الشافعي رضي الله عنه * (تبيين) * سكنت المصنف عن حالة الاطلاق وبها قولان كما سبق (وهذه
 الصور) السابقة كلها (في) زوجة (موطأة) غير متخالفة (ولو قالوا لعبرها مطلقا بكل حال)
 لان ما بين بالاول فلا يقع ما بعدها (ولو قالوا له) أي عبر المدخول بها (ان دخلت) الدار مثلا (فأنت
 طالق وطالق) أو أنت طالق وطالق ان دخلت الدار (مدخلها) (مثنان) يقع (في الاصح)
 لان ما بينهما بالمدخول ولا ترتيب بينهما واما ما بينه من الثاني لا يقع الا واحدة كالمخبر * (تبيين)
 لو طلق بيمين أو نحوها مما يقتضي الترتيب لم يقع بالمدخول الا واحدة لان ذلك يقتضي الترتيب وسواء
 أقدم الشرط أم آخره كما قلنا من المتولي وأقره ولو قال لعبر المدخول ما أنت طالق أحد عشر طلقة طلقت
 ثلاثا بخلاف أنت طالق إحدى وعشرين طلقة لا يقع الا واحدة فقط لانه ما طوق فكاهه قال واحدة
 وخمس ببحلاف أحد عشر فانه مركب ولو قال ان دخلت الدار فأنت طالق طلقة وان دخلت الدار فأنت
 طالق طلقتين ودخلت طلقت ثلاثا وان كانت غير مدخول بها ولو قال لزوجته أنت طالق من واحدة الى
 ثلاث طلقت ثلاثا دخلا الطرفين لانه وجد منه التلغظ بالثلاث فلا يسيل الى الغايم فان يسيل في الاقرار
 لا يدل العارف الا بخبره قوله على من دوهم الى ثلاثة يلزمه درهمان ههنا كان ما كذلك كالجري عليه
 في التبيين أعجب بان الطلاق عدد محصور فادخلنا الطرفين لان الطاهر استيفاء بخلاف الدرهم القريم
 ولو قال أنت طالق ما بين واحدة الى ثلاث طلقت ثلاثا أيضا ما بين معنى من يقرينه الى كماله القبول
 وغيره عن الروايات وبخبره ابن المقرئ في روضه ولو قال أنت طالق ما بين واحدة والثلاث وقت طلقة
 لانها الصادرة باليمين تجعل الثلاث بمعنى الثالثة (ولو قال لموطأة أنت طالق طائفة مع) طائفة (أو معها)
 طائفة (أخرى (مثنان) يعمان لقول المحل وظاهره أنهم ما يقعان معا وهو الاصح وقيل على الترتيب
 وينبغي ما لم يوافقوه (وكذا غيره موطأة) يقع عليها مثنان (في الاصح) على قول المعينة وعلى الترتيب
 واحدة تبين بها (ولو قال) أنت طالق (طائفة قبل طائفة أو) طائفة (بمعناها مثنان) يعمان
 (في موطأة) اذ مقتضاها يقع طلق واحد ما في الحال وتعميقا الاخرى فيعمان كذلك (وطائفة)
 (في غيرها) لانها تبين بالاول ولم تصادف الثانية نكاحا (ولو قال) أنت طالق (طائفة بعد طائفة أو)
 طائفة (قبلها طائفة) أو تحت طائفة أو تحتها طائفة أو فوق طائفة أو فوقها طائفة (فكذا) يقع مثنان في
 موطأة واحدة فقط في غيرها (في الاصح) فيهما وعبر في الروضة بالصحيح الذي قطع به الجمهور ويقع به
 أولا المسمنة ثم المخبر في قوله أنت طالق طائفة قبلها طائفة أو بعد طائفة أو فوق طائفة أو تحتها طائفة أو
 قوله أنت طالق طائفة بعدها طائفة أو قبل طائفة أو فوقها طائفة أو تحت طائفة ومقابل الاصح لا تقع الا
 واحدة لجواز أن يكون المعنى قبلها طائفة مأكدة أو نافية * (تبيين) * هذا ان أطلق فان قال أردت فان
 صدق بيمينه لا بخاله كذا قلنا عن ابن كح وأقره بليغ تبديده اطلاق المصنف ووقع في تحت وفوق خلاف كل

هما كع كانه في الروضة عن الامام والقرالى وعايه مشى شرح الحادى الصغير أوهما كبقية الالفاظ
 المتقدمة كانه في الروضة عن مقتضى كلام المتولى وهو مفهوم كلام ابن القرى وهو الوجه كيه لم يمس
 ولو قال لها أنت طالق فقبلها وبهها طاعة طلقت ثلاثا لان الطلقة توزع قبل وبعد ثم يكمل النصفان
 ولو قال غير المدخول بها أنت طالق طاعة رجعية لم تطلق كذا حكمه البغوى عن فتاوى القاضى وحكامه
 التهذيب عن المذهب وقه نظر (ولو قال طلقتى طلقة وأراد) بنى طلقة معنى (مع) طاعة (فما لثان) لان فى
 تستعمل بمعنى مع كفى قوله تعالى قال ادخلوا فى أمم (أو) أراد (الفارق أو الحساب أو) لم ير شيئا منها بأن
 (أطلق فطاعة) فى الجميع اذ مقتضى الفارق والحساب ذلك وهو الحق فى الاطلاق (ولو قال) أنت طالق
 (نصف طاعة فى نصف طاعة) ولم يرد كل نصف من طاعة (فطالقة بكل مثال) بما ذكر من ارادة المعية أو الفارق
 أو الحساب أو عدم ارادة شي لان الطلاق لا يجزأ * (تنبيه) * اقلنا نصف الثانية مكنوبة فى هامش نسخة
 المصنف بغير خط وهو صواب كاذ كرت فى المحرر والشرح اذ لا يستقيم قوله بكل حال بدونه الا انه يقع عند قصد
 المعية طلقتان وعلى اثباتهما أو أراد فصلا من كل طلقة فطلقتان كفى لاستقصاء ولو قال طلقة فى نصف طاعة
 فطالقة الا أن يراد المعية فثنتان (ولو قال) أنت طالق (طلقة فى طلقتين وقصد) بنى طلقتين (معية فثلاث) لما
 مر فى قوله طلقة فى طلقة (أو طرفا واحدة) لان مقتضاه وقوع الفارق دون الفارق ومسألة قصد
 الفارق فريدة على الروضة والشرحين مع ذكر الوجيز لها (أو) قصد (حسابا وعرفه فثنتان) لانها موجه
 عند أهل الحساب (وان جهله) أى الحساب (وقصد معناه) عند أخذه (فطالقة) تقع فى الاصح لان ما لا يعلم
 لا تصح ارادته (وقيل) الواقع (ثنتان) لانه موجه عند أهل الحساب كما مر وقد قصد وأجاب الاول بما مر
 (وان) أطلق بأن (لم ينوشا فطالقة) فى الاظهر سواء علم الحساب أم جهله لانه يحتمل الحساب والفارق
 فلا يراد على المتيقن وهو طاعة وما زاد مشكوك فيه (وفى قول) الواقع (ثنتان ان حرف حسابا) جلا
 عليه (ولو قال) أنت طالق (بعض طاعة) أو عين البعض كربع طاعة (فطالقة) تقع لان الطلاق لا يتبع
 فإيقاع بعضه كإيقاع كله لقوته وقد سكت فيه ابن المنذر والاجماع وهل وقوع الطلاق هنا من باب التعبير
 بالبعض عن الكل كما قاله الامام أو من باب السراية كما قاله الرافعى وتظهر فائدة ذلك فى صورتين احدهما
 لو قال أنت طالق ثلاثا لان نصف طلقة فان جعلناه من باب السراية أو قلنا ثلاثا وهو الاصح لان السراية فى
 الايقاع لا فى الرفع الثانية اذا قالت طلقتى ثلاثا بألف فطالقتها طاعة ونصفان قليل يستحق ثلثي الالف لانه أوقع
 طلقتين بناء على انه من باب التعبير بالبعض عن الكل وقيل نصف الالف وهو الاصح كما مر فى بابيه لانه أوقع
 نصف الثلاث وهذا صريح فى أن الواقع السراية (أو) قال أنت طالق (نصفى طلقة فطالقة) لان ذلك طلقة
 وكذا كل تجزئة لا تزيد أجزاءها على طلقة (الا أن يرد كل نصف من طلقة) فيقع طلقتان عما لا يشده
 (والاصح أن قوله) أنت طالق (نصف طلقتين) يقع به (طلقة) لان ذلك نصفها تحمل اللفظ عليه صحيح
 فلا نوع مازاد بالشك والثانى يقع طلقتان نظرا الى نصف كل طلقة وبحل الخلاف اذ لم يرد كل نصف من
 طلقة والواقع عليه طلقتان قطعا (و) الاصح ان قوله أنت طالق (ثلاثة أنصاف طلقة أو نصف طلقة
 وثلاث طلقة) يقع به (طلقتان) فى الصورتين على الاصح أعانى الاولى فلزيادة النصف الثالث على الطلقة
 فتسبب من أخرى وأما فى الثانية فلتسبب لفظا طلقة مع العطف وقيل لا يقع فيه حال الطلقة الغاء للزيادة
 فى الاولى ونظرا فى الثانية الى ان المضامين من أجزاء الطلقة وهذا اذ لم يزد المكرر على أجزاء طلقتين تكمة
 اثلاث أو سبعة أو باع طلقة فان زاد كسبعة أو ثلاث أو تسعة أو باع طلقة كان على الخلاف فى وقوع طلقة
 أو ثلاث كفى زيادة الروضة (ولو قال) أنت طالق (نصف وثلاث طلقة فطالقة) تقع فى الاصح لا تنفاه تكرر
 لفظ طلقة ولم يرد مجموع النصف والثلاث على طلقة ولو قال أنت طالق نصف طلقة ثلاث طلقة لم يقع الا واحدة
 لا تنفاه العطف * (تنبيه) * حاصل ما ذكر فى اجزاء الطلقة انه ان كرر لفظا طلقة مع العطف ولم يزد الاجزاء

منها ثلاثا الواحدة وثلاث الواحدة ثنتان ولو قال أنت طالق ثلاثا الاثنتين الاثنتين وقع طاعة الفداء
 للاستثناء الثاني فعلا لحصول الاستعراق به ولو قال أنت طالق ثنتين الواحدة الواحدة وقع واحدة لما
 مر من العلم الاستثناء الثاني وقيل ثنتان لماسر أيضا من أن الاستثناء من الاثبات نفي وبالعكس ولو قال
 أنت طالق ثلاثا الاثنتان الواحدة وقع واحدة اذ المعنى الثلاث لا تقع الاثنتين تقعان الواحدة
 لا تقع فبقي واحدة واقعة واعلم أن الاستثناء يعتبر من الملفوظ على الاصح وقيل من المملوك وفرع المصنف
 عليه قوله (أو) أنت طالق (نحو الثلاثا ثنتان) يقعان بناء على الاصح من أن الاستثناء ينصرف إلى
 الملفوظ به لانه لفظا ينبع فيه موجب اللفظ (وقيل ثلاث) بناء على مقابل الاصح من أن الاستثناء ينصرف
 إلى المملوك لان الزيادة عليه لمع فلا سيرة بها واعلم أن ما تقدم كان في استثناء طاعة فأكثر ثم أشار إلى
 استثناء بعضها قوله (أو) أنت طالق (ثلاثا الا نصف طاعة ثلاث) تقع (على الصحيح) لانه اذا استثنى بعض
 طاعة بقي بعضها ومقتضى كلف والثاني يقع ثنتان ويجعل استثناء النصف كاستثناء الكل ورد بأن
 التكميل انما يكون في طرف الايقاع فعليا للتحريم (تنبيه) صور المصنف الاستثناء بنصف
 طاعة ليخرج ما لو قال أنت طالق ثلاثا الا نصفا فإنه يرجع كافي الروضة عن البوشنجي فان قال أردت
 نصفه لثلاث أو نصف طاعة ثلاث على الاصح وأن أطلق حل على نصف الجميع قال الزركشي ولو قال
 أنت طالق طاعة ونصفا الا طاعة ونصفا قال بعض فقهاء العصر القياس وقوع طاعة واحدة وكان وجهه
 انه وقع عليه بقوله طاعة ونصفا طاعتان واستثنى من ذلك طاعة ونصفا في نصف طاعة فتكمل وهذا
 مردود لان الاستثناء مما أوقع لا بما وقع وأيضا ليجتمع بين التعاطفات كما مر فقوله طاعة ونصفا الا طاعة
 ونصفا يرجع الاستثناء لا التحريم وهو النصف فهو مستغرق فيلعو ويقع طاعتان (فروع) لو قال
 أنت طالق الابائنا أو الا طاعة ونوى بأنثى بان الثلاث وقع طاعتان اعتبارا ببنيته فهو كالواحدة بالثلاث
 واستثنى واحدة قال الراعي وفي معناه ما لو قال أنت طالق الا طاعة ونوى بأنثى طالق الثلاث ولو قال أنت
 طالق ثلاثا الا أقله ولأنه وقع ثلاث قاله في الاستقصاء لان أقل الطالق بعض طاعة فتبقى طاعتان
 والبعض الباقي فيكمل لكن السابق إلى الفهم ان أقله طاعة فتبقى طاعتين وهذا الوجه ولو قال أنت
 طالق أولا أو أنت طالق واحدة أولا بلا سكان الواو فيه حال يقع به شيء لانه استثناء لا يقع ممكن
 كقوله هل أنت طالق الآن يريد بقوله أنت طالق انشاء الطلاق وتطابق ولا يؤثر قوله بعده أو لا مان
 شدد الواو وهو يعرف العربية طاعتان لان معناه أنت طالق في أول الطلاق ولو قال أنت طالق طاعة
 لا تقع عليك أو أنت طالق لا طاعت طاعة لانه أوقع الطلاق وأراد رفعه بالكلية والطلاق لا يرتفع
 به ودقوه وفولما بالكتابة احتراز من قوله أنت طالق ان دخلت الدارقاة ورفعته في الحال لا بالكتابة
 ولو قال لزوجه ان اربع أربع طوائف الا فلا تة أو الا واحدة طالق جميعا ولم يصح الاستثناء لان
 الاربع ليست صيغة عموم وانما هي اسم خاص فقوله الا فلا تة رفع لالطلاق عنها بعد التخصيص
 عليها فهو كقوله أنت طالق طلاقا لا يقع عليك فان قيل قضية هذا التعديل أنه لا يصح الاستثناء من
 العدد في الاقرار وابق كذلك بل يصح منها وان صرح باسم العدد كقوله هذه الأربعة لك الا
 واحدا منها كما صرح به صاحب التنبيه وغيره في باب الاقرار أجيب بان الانشاء أقوى من الاستبراء وهذا
 بخلاف أن يتمكن الاثنية طوائف فيصح الاستثناء لان الانحراج في هذه وقع قبل الحكم فلا تناقض
 بخلاف الاولى وهذا ما جرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمد وان قاربه الاستوى بأنه لا فرق بين تقدم
 المستثنى وتأخره ثم شرع في الضرب الثاني من الاستثناء وهو التعليق بالشبهة فقال (ولو قال أنت طالق
 ان شاء الله) طلاق (أو) أنت طالق (ان لم يشأ الله) طلاق (وقصد التعليق) بالثبوت في الاصل
 وبعد ما في الثاني قل فراجع الطلاق (لم تقع) أي الطلاق لان المعاق عليه من مشيئة الله أو عدها غير

له لجم ولان الوقوع بخلاف مشيئة الله تعالى محال فان لم يقصد بالمشيئة التعليق بأن سبقت الى لسانه
 لتعود به كما هو الادب أو قصد هابعد الفراغ من الطلاق أو قصد بها التبرك أو ان كل شيء بمشيئة الله
 تعالى أولم يعلم هل قصد التعليق أو لا وقع وكذا لو أطلق كما هو مقتضى كلامهم وليس هذا كالاستثناء
 المستغرق لان ذلك كلام متناقض غير متقالم والتعليق بالمشيئة منتظم وانه يقع معه الطلاق وقد لا يقع كما
 تقرر وكان التعليق بالمشيئة سائر التعليقات في اعتبار اللفظ واقتراح القصد (وكذا يمنع) التعليق بالمشيئة
 انعقادية وضوء وصلا فوصوم وغيره عند قصد التعليق (و انعقاد تعليق) كانت طالق ان دخلت الدار
 ان شاء الله لان التعليق بالمشيئة يمنع الطلاق المنجز فالعلق أولى (و) انعقاد (عتق) منجز أو علق كانت
 حران شاء الله أو أنت حران دخلت الدار ان شاء الله (و) انعقاد (عين) كقوله والله لافعلن كذا ان
 شاء الله (و) انعقاد (نذر) كقوله على ان أتصدق بكذا ان شاء الله (و) انعقاد (كل تصرف) غير
 ما ذكره من حق الجزم كبيع واقرار واجارة * (تنبيه) * تقديم التعليق على المعلق به ك تأخيرها عنها
 كقوله ان شاء الله أنت طالق ولو فسخ همة ان أو أبدلها بأدأ أو ما كقوله أنت طالق ان شاء الله بفسخ الهمة
 أو اذ شاء الله أو ما شاء الله طلقت في الحال طلقة واحدة لان الاولين للتعليل والواحدة هي اليقين في
 الثالث وسواء في الاول النجوى وغيره كما صرح في الروضة بتعديدها (ولو قال يا طالق ان شاء الله) أو
 أنت طالق ثلاثا يا طالق ان شاء الله (وقع) طلقة (في الاصح) نظر الصورة النداء المشعر بحصول
 العلق حاله والحاصل لا يعاق بخلاف أنت طالق فإنه كإن قال الراقى قد يستعمل عند القرب منه وتوقع
 الحصول كما يقال للقريب من الوصول أنت واصل وللعريض المتوقع شفاؤه فريدا أنت صحيح فينتظم
 الاستثناء في مثله ومثل ذلك ما لو قال أنت طالق ثلاثا يازانية ان شاء الله فانها لا تطلق لرجوع الاستثناء
 الى العلق خاصة ويحد بقوله يازانية ولا يضر تخطل يا طالق في الاول ولا يازانية في الثاني لانه ليس أجنبيا
 عن مخاطبة فاشبه قوله أنت طالق ثلاثا باحصة ان شاء الله ولو قال أنت طالق أنت طالق ان شاء الله فاصدا
 التوكيد لم تطلق كولو قال أنت طالق ان شاء الله (أو قال أنت طالق الآن ان شاء الله تعالى) طلاق
 (فلا) يقع (في الاصح) لان معناه الا أن يشاء الله عدم تطبيقك فلا يقع شيء لان المشيئة لا اطلاع لانعلما
 والثاني يقع لانه أو قهوجعل الخاص منه المشيئة وهي غير معاوية فلا يحصل الخلاص * (تنبيه) * لو
 قال أنت طالق واحدة وثلاثا أو اثنتين ان شاء الله طلقت واحدة لاخصاص التعليق بالمشيئة بالآخر كافي
 الاستثناء المستغرق كما هو وقوله أنت طالق ثلاثا واحدة ان شاء الله يقع ثلاثا وكذلك ولو قال أنت طالق
 واحدة ثلاثا أو ثلاثا ثلاثا ان شاء الله لم تطلق لعود المشيئة الى الجميع لحذف العاطف ولو قال حفصة طالق
 وعجرة طالق ان شاء الله ولم ينو عود الاستثناء الى كل من المتعاطفين طلقت حفصة دون عجرة كما امر
 بخلاف قوله حفصة وعجرة طالق ان شاء الله لا تطلق واحدة منهما ولو قال أنت طالق ان شاء الله بدفات
 زيد أو بن قبل المشيئة لم تطلق لعدم المشيئة وان خرس فأشار طلقت لانه عند بيان المشيئة من أهل الإشارة
 والاعتبار بحال البيان ولهذا لو كان عند التعليق أخرس ثم نطق كانت مشيئته بالنطق ولو عاق بمشيئة
 الملائكة لم تطلق اذ اهوم مشيئة ولم يعلم حصولها وكذا ان علق بمشيئة بهيمة لانه تعليق بمشئته ولو قال أنت
 طالق ان لم يشأ زيد ولم توجد المشيئة في الحياة طلقت قبيل الموت أو قبيل جنون انصل بالموت لتحقق عدم
 المشيئة حينئذ وان مات زيد وشك في مشيئته لم تطلق للشك في الصفة الموجبة للطلاق ولو قال أنت طالق
 ان لم يشأ زيد اليوم ولم يشأه طلقت قبل الغروب لان اليوم هنا كالعمر فيما مر
 * (فصل) * في الشك في الطلاق وهو كما سيأتي على ثلاثة أقسام شك في أصله وشك في عدده وشك في محله
 وهذا كمن طلق معينة ثم نسبها لدا (شك) أي تردد برجح أو غيره (في) وقوع (طلاق) منه أو
 في وجود الصفة للعاق بها كقوله ان كان هذا العاثر غرابا فانت طالق وشك هل كان غرابا أولا (فلا)

يحكم بوقوعه قال المذاهب ولا جماع لان اتصال عدم الملاقاة ببقاء النكاح (أو) لم يشك في طلاق
 بل تنعق وقوعه ولكن شك (في عدد) منه هل طلاق طاعة وأكثر (فالقول) يأخذ به (ولا يخفى
 الورع) في صورتين وهو الاخذ بالاسر والبردع ما يرى الى ما لا يرى (والقول) يأخذ به (ولا يخفى
 الاولى) راجع ان كان له الرجعة ولا فيكون نكاحا ان كان له قيمه ساقية ولا فيتنجز طلاقه الفل لغيره
 بغيره في الثانية ان شك في أنه طاق ثلاثا ثم تنبى لم ينكحها حتى تنكح زوجها غيره ولو شك هل طاق ثلاثا
 أو لم يطاق شيئا طافها ثلاثا قال الرافعي اتصل لغيره يقينا اهـ وهذا ليس بقاهر فأنه ساقط لغيره يقينا في
 المودة الثانية بأى شيء ولو طافه ثم فائدة ايقاع الثلاث أنه لو تزوجها بعد دخول الثاني بها وتلقاها
 اياها لكانت الثلاث يتيقن (ولو) طاق اثنان بنقضين كان (قال ان كان هذا المأثر غرابا) مثلا
 فانت طاق وقال آخر ان لم ينكح فامرتى طاق وجهول) الحالى النائم (لم يحكم بالطلاق أحد) لانه
 لو انفرد أحدهما قال لم يحكم بوقوع طلاقه لجواز أنه غير غراب والاصل بقاء النكاح فنه لم يق الا سحر
 لا يغير حكمه * (تنبيهه) * متى المصنف في نكته على اختيار شيخه ابن مالك في اتصال الضمير الواقع خبر
 كان ولكن جمهور الفقهاء على الانفصال (قال فالحق رجل لزوجته طافا احدهما) لا ينعين الوجود
 احدي الصفتين لانه لا ينفقه من أحد الوصفين اذ ليس بين النفي والاثبات واسطة (ولزمه) مع الاعتزال
 منهما الى تبيين الحالى لا شبهة المباحة بغيرها (البحث) عن الطائفة (والبيان) لزوجه ان أمكن واتسع
 له حال المأثر ايه لم المأثرة دون غيرها فان طاف ولم يعلم حاله لم يلزمه بحث ولا بيان * (تنبيهه) * هذا في الملاقاة
 الباش وفي الرجعية اذا انقضت عدتها لم يباين من عدم وجوب البيان فيها لو طاق احدي زوجتيه طلاقا
 رجعيان الرجعية زوجة (ولو طاق احدهما بغيرها) كان خاطبا بالطلاق وحدها أو فواها بقوله احدا كما
 طاق (ثم جهلها) بعد ذلك بنسيان ونحوه (وقف) وجوب الأمر عنهما من قربان وغيره (حتى
 يذكر) بتشديد الدال المجعولة كلمة ما بعضهم أى يتذكر المأثرة بان يعرفها والجمل المقارن للملاقاة في
 لو طاق في طاعة كذلك * (تنبيهه) * لو عبر بدله بالواو كان أعم (ولا يطالب) الزوج (ببأن)
 للمأثرة (ان صدقت) أى لزوجتان (في الجهول) به لان الحق لهما فان كذبته وبادرت واحدا
 وقالت أما المأثرة لم ينع من بقوله نسبت أولا أدري وان كان قوله محتملا بل يطالب بهين جازمة أنه لم يعلقها
 فان نكل حلفت ونقض بطلاقها قال الاذرى ولو ادعت كل منهما أو احدهما أنه يعلم الحق هناها بالطلاق
 وسألت تحلف انه لا يعلم ذلك ولم تقل في الدعوى انه يعلم المأثرة فالوجه قبول هذه الدعوى وتحلفه
 على ذلك (ولو قال لهما) أى لزوجته (ولاجنبية احدا كما طاق وقال قصدت) بالطلاق (الاجنبية
 قبلى) قوله بهينه (في الاصح) وعبري الروضة بالصحيح المنصوص لان الكلمة مترددة بينهما مماثلة
 اهذه ولهذه فاذا قال حينها صارا كقوله للاجنبية أنت طاق والى لا يقبل وتطلق زوجته لان العمل
 الملاقاة فلا ينعرف عنها الى الاجنبية بالقصد * (تنبيهه) * أفهم قوله قصدت للاجنبية انه اذا لم يكن له قصد
 تطلق زوجته وهو ماقى الروضة وأما ما عرفت من الروى وأقراء قال في المهمات ونحوه ان يحمل ما قاله
 البغوى فيها اذا لم يصدور على الاجنبية طلاق منه أو من غيره فان كان قد وقع عليه اذ كان لم يحكم بطلاق
 زوجته بما وقع منه لان الكلام الذى صدر منه صادق عليه اصدوا واحدا والاصل بقاء الزوجية ولو يؤيده
 ما ذكره الرافعي في باب العتق أنه اذا أعتق عبدا ثم قال له ولعبد آخر أحدكما حر لم يقتض ذلك عتق الآخر
 اهـ واحترز بقوله ولا جنبية عما لو قال لزوجته ولرجل أودية وقال أردت الرجل أو الدابة فإنه لا يقبل
 لان ذلك ليس بالطلاق وأنت مع زوجته ومأثرة النكاح مع صحته كالاجنبية مع الزوجية * (فروع) *
 لو قال ان مات كذا فاصدا كما طاق ثم فعله بعد موت احدهما وقع الملاقاة على الباقية لتعين الحمل
 لهما ولو قال لعبدية أحد كحرفات أحدهما تدين العتق في الحالى لان العتق ثبت في الذمة بخلاف الملاقاة

ولو في لامزوجته ابتك طالق لم تطلق زوجته ان لم يشرط لا فلو ابتك على الاصح من أن التبرك لا يدل في
 صوم كلامه كجاءه أخر المتقدمين لا فاما في التبرك (ولو) كذا سم زوجته زينة (قال زينة
 طالق) لم يرفع في نفسه بل ما يتبرك (وقال) لم أقصد زوجتي بل (وقصدت أجنبية) اسمها زينة
 (فلا) يتبرك طاهرا (على الصحيح) لانه خلاف الظاهر وبين فهمه ما بين الله تعالى كذا لو كان له زوجة
 قبلها واسمها زينة وطاهرا أو ماتت وقال أردتها أو كذا في قبله لانه لا احتمال للفظ لذلك كذا في الضرورة التي
 فيها لو فرق الاول بينهما بأن قوله احدا كذا يتناولهما كما تناولوا احدا ولم يوجبه منه تصريح باسم زوجته ولا
 وصف لها ولا اشارة بالطلاق وما صرح باسمها والظاهر أنه أرادها فذلك لم يقل قوله فلو نسخ امر التبرك كما
 نسخا وأخرى نسخا فاسدا وكل منهما ٥٠٠ هو زينة وقال زينة طالق وقال أردت فاسدة النكاح قبل كذا
 هو ظاهر كلام ابن المذري لكن ينبغي ان يكون قوله اذا لم يشرط فساد نكاحها والا فهو أجنبية فلا يقبل
 منه طاهرا ويدين (ولو قال زوجتي احدا كذا طالق وقد معينة) منها (طالق) لان اللفظ صالح لكل
 منهما فاذا صرفه بالنية الى واحدة انصرف وصار اللفظ كائن في التعيين (والا) بان لم يقصد معينة بل
 أطلق أو قصد واحدة لا بعينها أو قددهما كذا قوله لأم (فاحداهما) أي زوجته وطالق ولا يدري الآن
 من هي (ولزمه) به طاب الزوجتين كما قاله ابن الرفعة أحداهما كما قاله غيره (البيان) للمطالبة (في
 الحالة الاولى) وهي قصد واحد معينة (والتعيين) فورا (في) الحالة (الثانية) وهي قصد واحدة معينة
 لتعلم المطالبة منها فيترتب عليها أحكام الفراق (وتعزلان) بمشاة فوقية بخلاف الضمير لزوجته ويستمر
 انزالهما عنه (الى البيان) في الحالة الاولى (أو التعيين) في الحالة الثانية لاستتلاط المحذور بالمباح
 (وعليه البدار بهما) أي البيان والتعيين لرفع حبه عن زال ملكه عنها فلما أخر بلا عذر عصى وعز
 قال الاستوى وقضية ذلك أنه لو استعمل لم يعمل وقال ابن الرفعة يعمل ويمكن حل الاول على ما ذهبن ولم
 يدع نسيانا اذ لا وجه للامهال حينئذ والثاني على ما إذا أبهم أو عين وأدعى انه نسي (تنبيه) * محل هذا في
 المطلق البائن أما الرجعي فلا يلزم فيه بيان ولا تعيين في الحال على الاصح في أصل الروضة والشرح الصغير
 لانها زوجة وبؤنة فمن هذا أنهم لو انقضت عدتها لزم في الحال حصول البينة وانتهاء الزوجية كما
 قاله الاستوى أما اذ لم تقابل الزوجتان ولا احداهما فلا وجه لاجابه قبل الباب لانه محض حق
 الزوجين وحق الله تعالى فيه الاتعزل وقد أوجبناه (و) عليه أيضا (نفقتهما في الحال) الى البيان أو
 التعيين لحسبهما عند حبس الزوجات وسواء أقصر في تأخير ذلك أم لا كان كان جاهلا أو ناسيا لانه ورط
 نفسه ولا يرد المصروف الى المطالبة اذ ابين أو عين قال الامام وهو من النوادر فان نفقة لبائن * (تنبيه) *
 قوله في الحال تباع فيه المحرر ولم تذكره الروضة واصحابها قال ابن النقيب ولم أفهم ما أراد به وقال غيره أشار
 به الى ان النفقة لا تؤخر الى البيان أو التعيين (وبقع الملاق) في المبيعة المبينة (بالافتا) جزا وفي المبيعة
 على الاصح لانه جرم به ونجسه فلا يجوز تأخيرها الا ان محل غير مبين أو غير عين فيؤمر بالتعيين أو التعيين
 لكن عدة المعين من اللقا والمهمل من التعيين لتعيين المحل في الاولى دون الثانية ويجوز أن تتأخر العدة عن
 وقت الحكم بالطلاق كما تجب في النكاح الفاسد بالوطء ونحوه من التفريق (وقيل ان لم يبين) المبيعة
 المطالبة ثم عينها (فعند التعيين) يقع الطلاق لانه لو وقع قبله لوقع لاني محل والطلاق شيء معين فلا يقع الا في
 محل معين ورد هذا به ممنوع منها الى التعيين كما مر فلو لا وقوع الطلاق قبله لم يمنع منها (والوطء)
 لاحداهما (ايس بيانا) في الحالة الاولى ان المطالبة لاخرى (ولا تعيينا) في الحالة الثانية لغیر الموطوءة
 لاحتمال أن يبا الماطلة وان ملك النكاح لا يحصل بالفعل ابتداء فلا يتناول به ولذلك لا تحصل الرجعة
 بالوطء (وقيل) الوطء (تعيين) للطلاق في غير الموطوءة وعليه الاكثرون وقال في التنبيه انه ظاهر المذهب
 فلا يمنع من وطء أيتها الممتهد الاول وعليه فيما طالب بالبيان والتعيين فان بين المطلق في الموطوءة أو كان

الملاقى بالزمنه الحد لا اعتراؤه طوعاً أجنبية بلا شبهة قولها المهر لجهلها بانتم المماثلة بخلاف الرجعية لاحد
 بوطئها اذ ان بين في غير الموطوءة قبل بان اذعت الموطوءة أنه فواحوا وكل سالت وطافتا وزمنه لهما المهر
 ولا حد للزمنه لان الملاقى ثبت بظاهر العين وله ان يعين للعلاق غير الموطوءة وعليه مهرها الماسر وقسمة
 كلام الروض وأصله أنه لاحد عليهما وان كان الملاقى بانها وهو المعتمد وان جزم في الانوار بأنه يحد في الأولى
 لا اختلاف في وقت الملاقى وله أن يعينه للموطوءة (ولو قال) فيما اذا طلب منه بيان مطلقه معين فزها
 (مشيرا الى واحدة) منها (هذه المعلقة ببيان) لهادنه اخبار عن الارادة السابقة للمعاقبة تجعل من
 أو هذه الزوجة أو لم أطلق هذه في بيان ان غيرها المطلقة (أو) قال مشير السكت لهما (أردت هذه وهذه)
 أو هذه هذه أو هذه مع هذه (أو هذه بل هذه حكم بطاقتها) ظاهر الاقراء به بما قاله لانه أقر بطلاق
 الأولى ثم رجس وأمر بطلاق الثانية فلم يقل رجوعه عنه وقبل اقراره بطلاق الثانية لانه أقر بحق غيره
 عليه أمافي الباطن فالمعلقة من قوله فقط كما قاله الامام قال فان فواحها جميعا فالوجه أنهم مالا يطاقان
 اذ الوجه لحل احدهما اعطيهما جميعا (تبيينه) * تحمل المصنف العطف بالواو بل تنبها على أنه لا فرق
 بين كون العطف للجمع أو للاضرب ولا يسمع منه الاضرب عن الأولى فان أتى بضم أو إلقاء كهو ثم
 هذه أو هذه فهذه حكم بطلاق الأولى فقط الفصل الثانية بالترتيب ولم يبق لها شيء ولو قال هذه أو هذه أسير
 الاشكال أو قال هذه بعدها هذه أو هذه قبل هذه فالمشار إليها أو لا أو هذه بعده هذه فالمشار إليها الثانية هي
 المعلقة (تبيينه) * قول المصنف حكم بطلاقهما أشار به الى أي هذا في ظاهر الحكم أمافي الباطن
 فتعلق الموية كما سرت الاشارة اليه وهذا في الملاقى المعين كما سرت الاشارة اليه أيضا ويدل عليه قوله
 في بيان أما الملاقى المهر فالمعلقة هي الأولى سواء أخطأ بالواو أم غيرها لانه انشأ اختيارا وليس باختيار
 وليس له الاختيار واحد قبل فلو ذكر اختيارا غيرها (ولو ماتتا) أي الزوجتان (أو احدهما قبل بيان)
 للمعينة (وتعيين) للمعينة والملاقى بان (بقية مطلقته) أي الملاقى بالبيان نزما والتعيين على
 المذهب (البيان) حال (الارث) لانه قد ثبت ارثه في احدهما بيقين فيوقف من مال كل منهما أو الميعة
 نصيب زوج حيث لا مانع من الارث فاذا بين أو عين لم يرث من المماثلة ورث من الاخرى ثم ان قوى معينة عين
 في واحدة فالورثة الاخرى تخلفه انه لم يردها بالطلاق فان نكل حلفوا ولم يرث منها كما لا يرث من الأولى
 أيضا اذا كانت معينة لان العين المردودة كالقرار وان حلف طالبوه به المثل ان دخل بهم او الاطالوه
 بنصفه في أحد وجهين بظاهر ترجحه لانهم برعهم المذكور يشكرون استحقاق النصف والوجه الآخر
 يطالبونه بكه لا اعتراؤه أم الزوجة وان عين في المهر فلا اعتراض لو رثت الاخرى وان كذب ورثة المماثلة فلم
 تخلفه وقد أقره بالارث لا يدعيه وادعاه عليه هو المستقر بالموتان لم يدخل بها (ولو مات) الملاقى قبل
 البيان أو التعيين (فلا طهر فبول بيان وارثه) قبول (تعيينه) لان البيان اخبار وقد يقف على مراد
 مورثه منه أو من غيره والتعيين اختيار شهوة فلم تخلفه فيه كالأول أسلم على أكثر من أربع نسوة ومات
 قبل الاختيار والثاني يقوم مقامه فيهما كالتخلف في حقوق كالرد بالعيب واستحقاق النسب والثالث
 المنع فيهما لان حقوق النكاح لا تورث (تبيينه) * شمل كلامه ما لو ماتت قبله أو بعده أو احدهما قبله
 والاخرى بعده أو لم تمت واحدة منهما أو ماتت احدهما دون الاخرى ولو شهد أثنان من ورثة الزوج
 أن المماثلة دلالة قبلت شهادتهما ان مات قبل الزوجتين لعدم التهمة بخلاف ما لو ماتت قبله ولو ماتت بعدهما
 فبين الوارث واحدة فالورثة الاخرى تخلفه انه لا يعلم ان الزوج طلق موتهن ثم شرع في الايهام بين
 الملاقى والعنف بقوله (ولو قال ان كان) هذا الطائر (غرابا فمراقى طالق والا) بان لم يكنه (فعبدي
 حرجي) حال الطائر وصداقه أو كذا به وحالف (منع منهما) أي من الاستمتاع بالزوجة والاستخدام
 بالعبودية التصرف فيه لزاله لكنه عن أحدهما فاشبهه طلاق احدي زوجتيه (الى البيان) لثوقه

وعليه نفقة الزوجة وكذا العبد حيث لا كسب له ولواعترف بالطلاق الزوجة فان صدقه العبد فالزوجة
بين عليه وان كذبه وادعى العتق صدق السيد بين فان نكل حالف العبد وحكم بعقده والطلاق وان
اعترف بالعتق فان صدقه المرأة فلا بين وان كذبه حالف فان نكل حلفت وحكم بإطلاقها والعتق (فان
مات) قبل بيانه (لم يقبل بيان الوارث على المذهب) للتممة في اخباره بالحلف في الطلاق ليرق العبد
ويستأثر الزوجة والطريق الثاني فيه قول الطلاق المبهم بين الزوجين * (تنبيه) قال السرخسي
يحصل الخلاف ما اذا قال الوارث حنت في الزوجة فان عكس قبل قطعا لاضراره بنفسه قال الرافعي وهو
حسن زاد في الروضة قد قال به غير السرخسي وهو متعين قال البلقيني ليس ما قاله السرخسي متعين فان
القرعة دائمة وللعبد مباح في العتق والميت حق في رقه اذا كان عليه دين فوفى منه فلا يقبل قول
الوارث والحال ما ذكر فان لم يكن هناك ما يمنع من ذلك تعين ما قاله السرخسي وغيره ثم فرغ المصنف على
المذهب قوله (بل يقرع بين العبد والمرأة) فاعل القرعة يخرج على العبد فانها مؤثرة في العتق دون
الطلاق (فان فرغ) العبدان خرجت القرعة (عتق) من رأس المال ان كان التعليق في الصحة
والا في الثالث اذ هو فائدة القرعة وترث المرأة الا اذا ادعت الحلف فيها والطلاق بائن (أو قرعت) أي
المرأة بان خرجت القرعة اياها (لم تطلق) اذ لا مدخل لها في الطلاق بدليل ما لو طلق احدها امرأته
لا تدخل القرعة بخلاف العتق فان النص ورد به عليه ولكن الورع أن يترك الميراث للورثة (والاصح أنه)
أي العبد (لا يرق) بفتح أوله وكسر ثانيه بخطه وصحح عليه بل يبق على إجماعه لان القرعة لم تؤثر فيما
خرجت عليه ففي غيره أولى والثاني رق لان القرعة تعمل في العتق والرق فمكايمة عتق اذ اخرجت عليه برق
اذا خرجت على عديله وأجاب الأول بانهم لم تؤثر في عديله فلا تؤثر فيه

* (فصل) في الطلاق السني وغيره وفيه اصطلاحان أحدهما هو أضبط ينقسم إلى سني وبدعي ولا فرق
عليه المصنف حيث قال (الطلاق سني وبدعي) وثانيهما وهو أشبهه ينقسم إلى سني وبدعي ولا فرق
طلاق الصغيرة والآيسة والمختلعة التي استبان جهلها منه وغير المدخول بها لاسنة فيه ولا بدعة * (تنبيه) *
قسم جميع الطلاق إلى واجب كطلاق المولى وطلاق الحكيم في الشقاق اذ أراياه ومنذوب كطلاق زوجة
حالتها غير مستقيمة كسبينة الخاق أو كانت غير عفيفة ومكره كاستقيمة الحال وأشار الامام إلى المباح بطلاق
من لا يهاو ولا تسبح نفسه بمؤنتها من غير استمتاع بها وحام كطلاق البدعي كما قال (ويحرم البدعي)
لحصول الضرر به كإسيائي (وهو ضربان) أحدهما (طلاق) من شخص (في حيض ممسوسة) أي موطوءة
ولوى الدبر ومثلها من استدخلت ماء المحترم بالاجماع كأنه الماوردي قال شيخنا ولوى عدة طلاق رجعي
وهي تعدل بالافراء وهذه الغاية انما تأتي على رأي مرجوح وهو ان الرجعية تستأنف أمهالي المعقدة لانه
لا تطويل عليها نية على ذلك الكبرى في حاشيته وحيث هذا لمخالفة لقوله تعالى فطلقوهن اعدتهن أي في
الوقت الذي يسرعن فيه في العدة وضمن الحيض لا يحسب من العدة والمعنى فيه تضررها بطول العدة فان بقية
الحيض لا تحسب منها والنفس كالحيض اشهر المعنى الحرمة كفي الروضة وأصلها ههنا وان خالفنا ذلك
في باب الحيض * (تنبيه) * شمل الطلاق ما لو ابتدأ طلاقها في حال حيضها ولم يكمل حتى طهرت فيكون
بدعي او به صرح الصميري والواجب أنه ليس بدعي لما سبب أي من أنه لو قال أنت طالق مع أرقى آخر
حيضك فسني في الاصح لاستعاقبه الشروع في العدة ويستثنى من الطلاق في الحيض صورتهما الحامل
اذا حاضت فلا يحرم طلاقها كما يأتي لان عدتها بالوضع ومنها ما لو كانت الزوجة أمة وقال لها سيدها ان
طلقك الزوج اليوم فانت حرة فسألت الزوج الطلاق لاجل العتق فطلقها لم يحرم فان دوام الرق أضربها
من تطويل العدة وقد لا يسع به السيد بعد ذلك أو يموت فيسودم أسرها بالرق قاله الاذري بحثا وهو
حسن ومنها طلاق المتخيرة فليس بسني ولا بدعي ومنها طلاق الحكيم في صورة الشقاق ومنها طلاق المولى

إذا طول وان توقف فيه الرافعي ومنها لو طأه في الظاهر طأقة ثم طأه في الحيض ثابته والمراد من
 المعلق في الحيض المتجرز لوجاهة بثول دار مثلا ليس يبدى لكن يشار إلى وقت الدخول فان وجد في
 حال الطهر في الحيض كان في الراقى ويمكن أن يقال ان وجدت الصفه بانتباره ثم
 بإيقاعه في الحيض كانت المعلق به قال الأذرى وهو ظاهر لاشك فيه وليس في كلامهم ما يخالفه
 (وقيل ان سألتم) زوجته طأه في حيضها (لم يحرم) لرضاها بتناول العدة والاصح التحريم لا طأه في
 قوله تعالى طأه من لدمته ولانه صلى الله عليه وسلم لما أنكر المعلق في الحيض لم يستفصل ولو علق
 المعلق بانتباره فافتت به في حال الحيض بخشارة قال الأذرى يمكن أن يقال هو كطأه بها وبها
 أى يحرم وهو ظاهر (ويجوز زناها فيه) أى الحيض أو النفاس لا طأه في قوله تعالى فلا جناح عليهم
 فيما افترق به ولما اجتباها إلى الخلاص بالمفارقة حيث افترقت بالمال وليس هـ ذابنى ولا بدى كحرس
 (لا اجنبى) ولا يجوز زناها في الحيض أو النفاس (في الاصح) لانه لم يعلم به ووجدان حاجتها إلى الخلاص
 بالمفارقة ومقابل الاصح احتمال الامام لوجه صدق الآن يثبت عن تقدم الامام انه يجوز لان الظاهر ان
 الاجنبى إما بذل حاجتها إلى الخلاص * (تنبيه) * لو أدت الاجنبى أن يتخللها بانها أن يقال ان كان
 بماله فكاختلاعا والافه وكاختلاعه (ولو قال أنت طالق مع) أدنى (آخر حية من دنى في الاصح)
 لاستعاقبه الشرع في العدة والثاني يدعى لمصادقة الحيض (أو) أنت طالق (مع) أدنى (آخر طاهر)
 حية (لم يمانا) ها (فيه يدعى إلى المذهب) الموصوف كإلى الروضة والمراد به الراجح لانه لا يستعقب العدة والثاني
 سنى لمصادقة الطاهر (و) الضرب الثاني للبدى (طلاق في طهر وطئ فيه) في قبل وكذا في دبر على الاصح وفي
 الروضة ان استدخالها مائه أى المحترم كطوطه وثائب فاعل وطئ قوله (من قد تحب) لعدم صغر هادى بأنها
 (و) الحل أنه (لم يمانا حل) منه لانه قد ينعدم لو ظهر حل فان الانسان قد يطلق الحائل دون الحمل وعند
 الندم قد لا يحكمه التدارك فيضروا الولد ويخرج من قد تحب الصغيرة والآيسة فانه لا يستعقب العدة ولا بدى
 طأه كما مر ولم يمانا حل ماله يظهر ويذكره واستدخالها مائه مع علمه به كماله الأذرى كطوطه
 لاحتمال حدوث الحمل منه وكذا الوطء في الدبر على الاصح * (تنبيه) * سكت المصنف عن اصرب ثالث
 للبدى مذكور في الروضة وهو في حق من له زوجتان وقسم لاحداهما ثم طأه الاخرى قبل المييت
 صدرها ولو نكح حاملان زناهم دخل بهما ثم طأه انظر ان لم تحض فبدى لانها لا تنسرح في العدة الا بعد
 الوضع والنفاس والا فان طأه في الظاهر فنى أدنى الحيض فبدى كايؤخذ من كلامهم وأما موطوءة
 بشبهة اذا حبلت منه ثم طأه ماله فانه يدعى (فلو وطئ حائضا وطهرت ماله فانه يدعى) أيضا (في الاصح)
 لاحتمال خلوقها بذلك والثاني ليس يبدى لان بقية الحيض تشر بالبراءة ودفع باحتمال أن تكون
 البقية مصادقته المبيعة أولا وهما أنه الخروج * (تنبيه) * صورة المسئلة أن يطأها قبل أن يمسها في الظاهر
 وأشار المصنف إلى هذا بقوله التعقيب (و) الموطوءة في الظاهر (يحل خطاها) كالحائض على النكاح
 ويستثنى من تحريم الطلاق في طهر جامع فيه (و) يحل (طلاق من طهر جاهل) وان كانت تحيض لان
 بأخذ الوض وطهور الجمل ينعدم احتمال الندم * (تنبيه) * قد علم طلاق البدوى وطلاق غير البدوى
 والسنى وأما المعلق السنى فهو طلاق مدخول به في طهر لم يجامعها فيه ولا في حيض قبله وليس بحامل
 ولا صغيرة ولا آيسة وهى تعتمد بالاقراء وذلك لاستعقابها الشروع في العدة (ومن طأه) طأه (مدعى)
 ولم يستوف عدد المعلق (سن له الرجعة) ماله يدخل الظاهر الثاني ان طأه في طهر جامعها فيه أما اذا
 طأه في الحيض فالى آخر الحية التي طأه فيها كقوله ابن قاضي عـ جورى في تصحيحه على المنهاج (ثم)
 بعد الرجعة (ان شاء طأه بعد) تحليم (طهر) لخبر الصحيحين أن ابن عمر رضى الله عنه طأه زوجته
 وهى حائض نذ كر ذلك عمر النبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم لم يمانا طأه أى قبل

أن يحسها أن أراد كإصرح بذلك في بعض رواياتهما * (تنبيه) * انما لم يقل بوجوب الرجعة ككذب
بذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمره وانما أمر أباه أن يأمره والامر بالامر بالشيء ليس أمرا
بذلك الشيء أقوله صلى الله عليه وسلم مروهم بالصلاة لسبع سنين كذا قاله فان قيل قوله فلا يرجعها
أمر منه صلى الله عليه وسلم أجيب بأن المراد فلا يرجعها لأجل أمرك فيكون الوجوب لأجل الوالد
وظاهر كلام المصنف أن ترك الرجعة ليس بمكروه وبه صرح الامام قال في الروضة وفيه انفار و ينبغي
كراهته لعمدة الخبير فيها ولدفع الإيذاء اهـ ورد الاستناد إلى الخبر لانه لا يمتنع فيه واذراجع فهل
يرتفع الاثم حتى المصنف عن جماعة أن الاثم يرتفع واستظهره واذراجع والبدة لحيض فالسنة أن
لا يطلقها في الطهر منه مثلا ليكون المقصود من الرجعة بحد الطلاق وان كانت البدة لظاهر جامعها
فيه أو في حيض قبله ولم يبين حملها ووطئ بعد الرجعة فيه فلا بأس بطلاقها في الطهر الثاني وان لم
يرجعها الا بعد الطهر أو راجعها فيه ولم يتأهاسن له أن يطلقها في الطهر الثاني لانه لا تكون الرجعة
للطلاق وهذا فيمن طلق غير من لم تستوف دورها من القسم بخلاف من طلق هذه لازوم الرجعة له ليوافقها
حقها كذا قيل وظاهر كلامهم أنه يستحب لأن الرجعة في معنى السكاح وهو لا يجب (ولو قال الحائض)
ممسوسة ونفساء (أنت طالق للبدة وقع) الطلاق (في الحال) وان كانت في ابتداء الحيض لانصاف
طلاقها به (أو) قال الحائض لم يطلقها في ذلك الحيض أنت طالق (للسنة فحين) أي فيقع الطلاق
حين (تطهر) من الحيض أو النفساء بان تشرع في الطهر ولا يتوقف على الاعتسال لوجود الصفة
قبله * (تنبيه) * لا بد مع الانقطاع من شروعه في عدة المطلق فلو وطئها في آخر الحيض واستدام
إلى انقطاعه فأنما لا يطلق لا فتران الطهر بالجماع وكذا لو لم يستدم كما يؤخذ من قوله فلو وطئ حائضا
وطهرت فطلقها فبدرى في الأصح وكذا لو وطئ بشبهة في دوام زوجيته وحينئذ لا يقع طلاق فيه لانه
بدعي بل يتأخر وقوعه إلى طهر تشرع فيه في عدته (أو) قال (لمن في طهر لم تمس فيه) بوطئه منه وهي
مدخول بها (أنت طالق للسنة وقع في الحال) لوجود الصفة (وان مست) بوطئه منه ولم ينفجر حملها (فحين
تطهر بعد حيض) يقع الطلاق لشروعه حينئذ في حال السنة (أو) قال (لمن في طهر أنت طالق) للبدة
ففي الحال يقع الطلاق (ان مست فيه) أو في حيض قبله ولم ينفجر حملها لوجود الصفة (والا) بان لم تمس في
هذا الطهر أو في حيض قبله وهي مدخول بها (فحين تحيض) يقع الطلاق * (تنبيه) * قضية كلامه
وقوع الطلاق بذهور أو لدم وبه صرح المتولي فان انقطع لدون يوم وليلة ولم يعد تبين أن طلاقها لم يقع
وبما تقرر علم أن لو وطئها بعد التعلق في ذلك الطهر انه يقع الطلاق لصدق الصفة ومعلوم أن هذا فيمن
لها حال نسائه وبدعة فلو قال لصغيرة ممسوسة أو كبيرة غير ممسوسة وقع في الحال على الأصح ولما الوصف
واللام هنا للتدليل لالتأنيث لعدم تعاقب الحالين فيكون كقوله لرضا زيد (ولو) وصف الطلاق بصفة
مدح كأن (قال) لزوجته (أنت طالق طاعة حسنة أو أحسن الطلاق) أو أفضله أو أعدله أو أكمله (أو
أجله) أو نحو ذلك (فكالسنة) أي فكقوله أنت طالق للسنة فان كانت في حيض لم يقع حتى تطهر أو
في طهر لم تمس فيه وقع في الحال أو مست فيه وقع حين تطهر بعد حيض * (تنبيه) * لو نوى بذلك طلاق
البدة لانه في حقها أحسن لسوء خلقها فان كان في زمن البدة قبل لانه غافقا على نفسه أو السنة لم يقبل
ظاهرا وبدين (أو) وصف الطلاق بصفة ذم كأنك طالق (طاعة قبيحة أو أقبح الطلاق) أو أسوأه
أو أفقسه أو أظلمه أو أشره (أو أفقسه) أو نحو ذلك (فكالبدة) أي فكقوله أنت طالق للبدة
فان كانت في حيض أو في طهر مست فيه وقع في الحال والا فحين تحيض ولو نوى بذلك طلاق السنة اتجه
في حقها لحسن نفاقها وكانت في زمن البدة دين ولم يقبل ظاهرا ولا يخالف هذا لما قال لاذات سنة
وبدعة في حال البدة أنت طالق طلاقا سنيا أو في حال السنة أنت طالق طلاقا بدعيا وقال أردت الوقوع

في الحال ما لم يقع في الحال لان السنة اتمته لم فيجب احتمال الافتتاح بها واذا انتاب الفتح النية وعمل
 بالافتتاح لانه اقوى ولو خاطب بقوله السنة وما ألحق به أو البدعة وما ألحق به من ليس طلاقا اسنبا ولا بدعة
 كما لم يل والائتية وقع في الحال ويلاوذ كرا السنة والبدعة (تنبيه) * اللام فيها بهذا التنازع وتكرره
 لا توجب كانت طالق للسنة أو البدعة بمن اياه سنة وبدعة وفيما لا يبعد انتناره وتكرره للتأويل كذا التفتك
 لرضا زيادة دومه أو البدعة وهي صغيرة أو حال أو نحوها بمن لاسنة لها ولا بدعة طالت في الحال وان
 لم يرض زيد أو لم يدم وان نوى في التعليق لم يقبل ظاهره ودين ولو قال في الصغيرة ونحوها أنت طالق
 لوقت البدعة أو لوقت السنة ونوى في التعليق قبل التصريح بالوقت وان لم يذره وقع الطلاق في الحال كسمر
 * (فروع) * لو قال أنت طالق برضا زيد أو بدعومه تعليق كقوله ان رضيت أو قدم ولو قال لمن لاه السنة
 وبدعة أنت طالق لاسنة كقوله أنت طالق للبدعة وقوله أنت طالق لا لبدعة كقوله أنت طالق للسنة
 وقوله سنة الطلاق أو طاعة سنة كقوله السنة وقوله بدعة الطلاق أو طاعة بدعية كقوله للبدعة ولو قال
 لمن طلاقا وبديعي ان كنت في حال سنة فانت طالق فلا طلاق ولا تعليق ولو قال اياه في حال البدعة أنت طالق
 طلاقا اسنبا الآن أو في حال السنة أنت طالق طلاقا بدعي بالآن وقع في الحال للاشارة الى الوقت ويعلم
 الما فلما ولو قال أنت طالق السنة ان قدم فلان وأنت طاهر فان قدم وهي طاهر طاعت للسنة والا فلا طاق
 لا في الحال ولا اذا طهرت (أو) جميع في الطلاق بين صفتي مدح وذم ولم ينو شيئا كان قال أنت طالق طاعة
 (سنية بدعية أو) طاعة (حسنة قبيحة) وهي ذات أقرأ وأنت طالق لاسنة ولا للبدعة (وقع) (الباقي
 في الحال) ويا عوذ كرا الصفتين لتضادهما فان فسر كل صفة بمعنى في قول سنية بدعية أو حسنة بدعية فقال
 أردت حسنة من حيث الوقت وقبيحة من حيث العدد حتى يقع الطلاق الثلاث قبل وان تأخر الوقوع لان
 ضرر وقوع العدد أكثر من فائدة تأخر الوقوع * (فروع) * لو قال لزوجة أنت طالق ثلاثا بعضها
 لاسنة وبعضها لبدعة فان كانت من لاسنة أو لا بدعة كالصغيرة طاعت في الحال ثلاثا ككل واحدة كما
 بالاسنة أو البدعة وان كانت ذات أقرأ طاعت طاعتين في الحال وطاعة ثالث في الحال الثاني لان البعض
 يقتضي التشاير ثم يسرى فان قال أردت ايقاع طاعة في الحال وطاعتين في الحال الثاني صدق ببعضه ولو أراد
 ايقاع بعض كل طاعة في الحال وقع الثلاث في الحال بباري التكميل ولو قال أنت طالق ثلاثا لبعضهن السنة
 وسكت وهي في حال السنة أو البدعة وقع في الحال واحدة فقط لان البعض ليس عبارة عن النصف وانما جمل
 فيما سار على التشاير لاصافة البعضين الى الحالتين فيسوي بينهما ولو قال أنت طالق تحسب بعضهن السنة
 وبعضهن لبدعة طاعت ثلاثا في الحال أشذا بالتشاير والتكميل ولو قال أنت طالق طاعتين طاعة السنة
 وطاعة لبدعة وقع طاعة في الحال وفي المستقبل طاعة وان قال أنت طالق طاعتين للسنة والبدعة وقع
 الطاعتان في الحال لان قوله للسنة والبدعة وصف لما لفتين في الظاهر فلفظا للتنافي ويبقى الطاعتان وقوله
 لهما طاعتك طلاقا كالثلج أو كالتار يقع في الحال ويلاوذ التشبيه للذ كور خلا ما لم قال ان قصد التشبيه
 بالثلج في البياض وبالتار في الاضاعة طاعت في زمن السنة أو التشبيه بالثلج في البرودة وبالتار في الحرارة
 والاحراق طاعت في زمن البدعة (ولا يحرم جمع الطالقات) لان عجز العجائز لما لعن امرأته عند
 رسول الله صلى الله عليه وسلم طاعتها ثلاثا قبل ان يخبره صلى الله عليه وسلم أنها تين بالامانة متفق عليه ولو
 كان ايقاع الثلاث حراما لهما عن ذلك ليعلم هو ومن حضره ولان فاطمة بنت قيس شكت لابي صلى الله
 عليه وسلم ان زوجها طلقها ألبتة قال الشافعي رضي الله عنه يعني والله أعلم ثلاثا ولم نعلم أن النبي صلى الله
 عليه وسلم نهي عن ذلك وقد فعله جمع من الصحابة وأتت به آخرون اه وكما لا يحرم رجوعها الايكره ولكن
 يسن الاقتصار على طاعتين في القرء لذات الاتراء وفي الشهر لذات الاشهر ليمتكن من الرجعة أو التجديد
 ان ندم فان لم يقتصر على ذلك فيلحق الطالقات على الايام ويفرق على الحمل طاعة في الحال وبراجع

وأخرى بعد النفاس والثالثة بعد الطهر من الحيض وقيل يطلقها في كل شهر طلاقه * (تنبيه) * أفهم كلام المصنف وقوع الثلاث عند جعتهن وعليه اقتصر الأئمة وحكى عن الحاجة من أرطاة وطائفة من الشيعة والظاهرية أنه لا يقع منها الا واحدة واختاره من المتأخرين من لا يعابها فافق به واقتدى به من أضله الله تعالى واحتجوا بما رواه مسلم عن ابن عباس رضى الله عنهما كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وستين من خلافة عمر واحدة ثم قال عمر ان الناس قد استجبلوا ما كانوا فيه على أمانة فلو أمضيناها عليهم فأمضاه عليهم وعلى تقدير صحة هذا الحديث احبب عنه بجوابين أحدهما وهو محكى عن أبي زرعة لراى ان معناه أن الطلاق المعتاد في الزمن الاول كان طلقة واحدة وصار الناس في زمن عمر رضى الله عنه يوقعون الثلاث دفعة واحدة ففذه عليهم فيكون اخبارا عن اختلاف عادة الناس لاعتبار حكم في مسألة واحدة ومعناه كان الطلاق الثلاث الذى يوقعونه الآن دفعة انما كان في الزمن الاول يوقعونه واحدة فقط واعتقد هذا الشيخ علاء الدين التجارى الحنفى وقال ان النص مشير الى هذا من لفظ الاستجبال يعنى انه كان للناس أمانة أى مهلة في الطلاق فلا يوتعون الا واحدة واحدة فاستجبل الناس وصاروا يوقعون الثلاث دفعة واحدة والاذا كان معنى الحديث ان يقع الثلاث دفعة واحدة كان في الزمن الاول انما يقع واحدة واحدة وهكذا في الزمن الثانى قبل التنفيذ فالذى استجبلوه الجواب الثانى أنه يجوز على من فرق اللفظ فقال أنت طالق أنت طالق أنت طالق فكانوا أولا يصدر قون في ارادة التاكيد لفظ الحياة فيهم فلما كان زمن عمر رضى الله عنه ورأى تغير الاحوال لم يقبل ارادة التاكيدوا مضاه على الاستئناف قال المصنف في شرح مسلم وهذا أصح الاجوبة وقال السبكي انه أحسن محامل الحديث اه ولا فرق في وقوع الثلاث بين أن يكون ذلك منجزا أو معاقا وقد وجدت صفته حلقا كان أو غير حلق قال السبكي وابنه سعد بهض الناس في زماننا فقال ان كان التعليق على وجهه الميم لا يقع به الطلاق وتجب به كفارة يمين وهذه بدعة في الاسلام لم يقلها أحد منذ بعث النبي صلى الله عليه وسلم الى زماننا هذا قال الزركشى واللام في الطلقات للعهد الشرعى وهى الثلاث فلو طلق أربعة قال الرويانى عزروا طاهر كلام ابن الرفعة انه يأثم اه وهذا ليس بظاهر لان الزيادة ملغاة فلا يترتب عليه بالتلفظ به شيء (ولو قال) لزوجه * (أنت طالق ثلاثا) واقتصر عليه (أو ثلاثا لسنة وفسر) الثلاث في الصورتين (بتفريقها على أقراء لم يقبل) ظاهرا على الصحيح المصوص لان دعواه تقتضى تأخير الطلاق ويقتضى لفظه تهيئه في الاولى مطلقا وفي الثانية ان كانت المرأة طاهرة وحسين تطهران كانت حائضا ولا سنة في التفريق (الا يمين بهتد تحريم الجمع) للثلاث دفعة كلما سكى فيقبل ظاهرا لان الظاهر من حاله أن لا يقصد ارتكاب محذور في معتقده * (تنبيه) * قضية كلام المصنف عود الاستئناف الى الصورتين وهو كذلك وان كان ما ذكره المتولى وتبعه المحرران هما هو في الثانية فقط (والاصح) على عدم القبول (انه يدين) فيما نوافلانه لو وصل اللفظ ما يدينه لا تنظم فيعمل به في الباطن ان كان صادقا بان يراجعها وجبته ويجوز له وطؤها ولها تمكينه ان ظنت صدقه فان ظنت كذبه لم تمككه وفي ذلك قال الشافعى رضى الله عنه له الضرب عليها الهرب وان استوى عندها الطرفان كرهها تمكينه واذا صدقته ورأها الحائضتين يفرق بينهما في أحد وجهين رجحه في الكفافية والتدين لغة أن يكاه الى دينه وقال الاصحاب هو أن لا تطلق فيما يمينه بين الله ان كان صادقا لا على الوجه الذى نواه غير أن لا تصدق في الظاهر والوجه الثانى لا يدين لان اللفظ مجرد لا يحتمل المراد والنية انما تعمل فيما يحتمله اللفظ (ويدين) أيضا على الاصح (من قال) لزوجه * (أنت طالق وقال أردت ان دخات) الدار (أو ان شاء زيد) طلاقك لانه لو صرح به لا تنظم * (تنبيه) * قد يوههم كلامه ان قوله أردت ان شاء الله أنه يكون كذلك والصحيح أنه لا يدين قال الراغبى وفرقوا بينه وبين غيره من التعليقات ان التعليق بمشيئة الله تعالى يرفع

حكم الدين في ذلك لا بد فيه من التمسك بخلاف النطاق بالمتداول وبما يؤيد قائله لا ريب فيه بل يتقدمه حال
دون حال فأثرت فيه البينة وتسببه بالفتح لما كان واقعاً فحكم لم يتجزأ بالافتقار والتخصيص يجوز بالقبول
كيجوز بالافتقار (تنبيه) إنما ينفع قصد هذا الاستثناء باطناً إذا تزم عليه قبيل التام في الملاقاة فإن
حدثت له البينة بعد الفراغ من الكفاية ولا حكم لها فإن أسدتها في أثناء الكفاية فوجه أن كفاية البينة كفاية
وسددها انقلاباً في الباب الأول عن المتولى وأقره ومضى في الكفاية أنه يكفي (ولو) أني الزوج بلقنا عالم وأراد
بعض أفراد كائن (قال نسائي طو الق أو) قل (كل امرأ أن طالق وقال أردت يذهبن) بالنسبة
كثلاثة وثلاثة دون ثلاثة (فالعصم) وهو في الرخصة بالأصح (أن لا يقبل) منه ذلك (ظاهر) لأن
الافتقار عام متناول لجميعه فلا يمكن من صرفه بغيره بانية (الابقرينة) فتعذر بإعادة الاستثناء (بأن)
أى كان (خاصته) زوجته (وقالت) له (تزوجيت) علي (تقال) إلهامك المذكر لذلك (كل امرأة)
في طالق أو نسائي طو الق (وقال أردت غير الخاصة) أي قبيل قبيل في ذلك للقرينة المذلة على صدق
والثاني بطل ما افلح استعمال العام في بعض أفرادها شائع والثالث لا يقبل ما قلنا ونقلنا من الأكثر
وحيث أنصار جهاد هنا يخالف لما التزمه الرافعي من تصحيح ما عليه الأكثر ولا يحسن تغييره بالعصم وهذا
التمسك يلجئ في كل موضع قلنا أنه يدين فيه كما صرحوا به فيما إذا قال طالقاً من وثائق كان حالها منه
قبل والادلاء في الصور المذكورة آتفاً (تنبيه) أشعر قوله يذهبن بغيره المسئلة فحين لم يغير الخاصة
فلا يمكن له غيرها طاعت كيجب بهنهم قياساً على ما لو قال كل امرأة طالق إلا عرفت ولا امرأة غيرها
فإنما اتفق في الرخصة وأصلها من فتاوى القفال وأقره بخلاف قوله النسائي طو الق إلا عرفت ولا امرأة
غيرها والفرق أنه في هذه الصورة لم يصف التسليم لنفسه

(فصل) في نهائى الطلاق بالآفات وما يد كرمه (قال أنت طالق في شهر كذا أو في غرته) أو رأسه
(أو أوله) أو دخوله أو حبسه أو ابتدائه أو استقباله أو أول آخر أو له (وقع) المصطلق (بأن لا يجره)
من الليلة الأولى (منه) أى منه لتحقيق الاسم بأول جزمه ووجهه في شهر كذا أن المعنى إذا جاء شهر كذا أو جزمه
يحقق بجزمه أول جزمه منه والاعتبار في دخوله ببلد التام في بلده وانقل إلى أخرى ودأى فيها
الهلال وتبين أنه لم يجر في تلك لم يقع الطلاق بذلك قاله الزركشي وظاهره كما قال شيخنا أن محله إذا اختلفت
الممالك (تنبيه) لو رأى الهلال قبل غروب الشمس لم يعلق إلا بعد غروب اليلة ليلة المستقبل (أو)
أنت طالق (في نهاره) أى شهر كذا (أو أول يوم منه) أى شهر كذا (فبغير أول يوم) منه نعلق
إذا فجر أول النهار وأول اليوم كالحكى عن أئمة اللغة فإن أرادوا من الشهر أو آخره وقد قال أنت طالق
في شهر كذا أو أراد من الأيام أحد الثلاثة الأول منه وقد قال أنت طالق غرته دين لاحقاً ما قاله فبهم
ولان الثلاثة الأول غرور في الثانية ولا يقبل ظاهراً فإن قال أردت بفرته أو رأسه النصف مثلاً لم يدين
لان غرة الشهر لا تنطق على غير الثلاثة الأول ورأسه لا تنطق على غير أول ليلة منه وإن قال أنت طالق
في رمضان مثلاً وهو فيه طلق في الحال وإن قال وهو فيه إذا جاء رمضان فتعلق في أول رمضان القابل
إذا تعلق إنما يكون على مستقبل (أو) أنت طالق (في آخره) أى شهر كذا أو سنة (فبما خرج من
الشهر) تنطق في الأصح (وقيل) تنطق (بأول النصف الآخر) منه إذا كله آخر الشهر فيقع بأوله
ورد بسبق الأول إلى الفهم (فروغ) لو عاق بأخر أول آخره طلق أيضاً بآخر جزمه لان آخره
اليوم الأخير وأوله طلوع الفجر فأخر أوله الغروب وهو الجزء الأخير هذا ما قاله الشيخان وهو المعتمد وإن
قال شيخنا الأوجه أن تنطق قبل زوال اليوم الأخير لانه آخر أوله ووقت الغروب انقضاء آخر اليوم لا آخر
أوله وإن عاق بأول آخره طلق بأول اليوم الأخير منه لانه أول آخره ولو عاق بأخر أوله طلق بأخر
اليوم الأول منه لانه آخر أوله وقيل تنطق بأخر ليلة الأولى منه لان أوله بالحقيقة ولو عاق بانقضاء

الشهر طلعت بغروب شمس الخامس عشر وان نقص الشهر لانه المفهوم من ذلك ولوعاق بنصف نصله
الاول طلعت بطالع فجر الثامن لان نصف نصفه سبع ليل ونصف وسبعة أيام ونصف والليل سابق
النهار فيقابل نصف ليلة بنصف يوم وتجعل ثمان ليل وسبعة أيام نصفاً وسبع ليل وثمانية أيام
نصفها ولوعاق بنصف يوم كذا طلعت عند زواله لانه المفهوم منه وان كان اليوم بحسب من طلوع الفجر
شرعاً ونصفه الاول أطول ولوعاق بثمان ليل والنهار طلعت بالغروب ان علق نهاراً والاف الفجر اذ
كل منهما عبارة عن مجموع جزء من الليل وجزء من النهار اذ الفاصل بين الزمانين وان قال الباقي
الاقبس أن يقع الطلاق في الحال كما لو قال أنت طالق لافي زمن (ولو قال ليلاً) أي فيه (اذ مضى يوم)
بالتشكيك فأنت طالق (فغروب شمس غده) تطلق اذ يقع به مضي اليوم (أو قاله نهاراً) أي فيه (ففي)
مثل وقتهم من غده) تطلق لان اليوم حقيقة في جميعه متواصلاً كان أو متفرقاً فان فرض انطباع التعليق
على أول النهار وقع بغروب شمسه وهذا كما قال الاذري اذا تم التعليق واستعقبه أول النهار أمالو
ابتداء أول النهار فقدمه حتى جزء قبل تمامه فلا يقع بغروب شمسه (أو) قال اذ مضى (اليوم) بالتحريف
فأنت طالق (فان قاله نهاراً فغروب شمسه) تطلق وان قل زمن الباقي منه لانه عرفه بلام العهد فانصرف
الى اليوم الحاضر (والا) بان قاله ليلاً (لغا) أي لا يقع به شيء اذ لانهار حتى يحل على المهود قال المتولي
ولا يمكن الجدل على الجنس اذ لا يتصور بقاء الزوجين حتى تنقضي أيام الدنيا فكانت صفة مستحيلة
* (تنبيهه) * قد علم مما تقرر أن صورة مسئلة الكتاب أن يقول اذ مضى اليوم فأنت طالق رفع اليوم
أما اذا قال أنت طالق اليوم بالنصب أو بغيره أو النهار أو شهر أو السنة فأنقطع في الحال ليلاً كان
أو نهاراً لانه أوقعه وسعى الزمان بغير اسمه فقلت التسمية (وبه) أي اليوم (يقاس شهر وسنة)
والشهر والسنة فاذا قال ليلاً أو نهاراً في غير الاخير من الشهر اذا مضى شهر فأنت طالق طلعت بعض
ثلاثين يوماً ومن ليلة الحادي والثلاثين أو يومه بقدر ما سبق التعليق من ليلته أو يومه فان علق في اليوم
الاخير أو ليلة الاخير من الشهر كفي بعده شهر هلالى كتحقق في السلم واذا قال في أثناء الشهر اذ مضى
سنة فأنت طالق طلعت بعض أحد عشر شهراً بالاهلة مع اكمال الاول من الثالث عشر ثلاثين يوماً فاذا أراد
بقية الشهر أو السنة فقد غلغلا على نفسه وان قال اذ مضى الشهر أو قال السنة فأنت طالق طلعت بعض
بقية ذلك الشهر أو تلك السنة والمعتبر السنة العربية فان قال أردت غيرها أو أردت بالسنة معروفة سنة
كاملة لم يقبل منه ظاهر التهمة التأخير ويدل لاحتمال ما قلناه الاذري نعم لو كان ببلاد الروم أو الفرس
فيبقى قبول قوله قال ولوعاق بعض شهور أو اشهور فبعض ما بقى من السنة على الاصح عند القاضي
وبعض اثنا عشر شهراً عند الجبلى ثم نقل عن الجبلى أنه ولوعاق بعض ساعات طلعت بعض ثلاث ساعات
أو الساعات فبعض أربعة عشر من ساعة لانها جلة ساعات اليوم والليل اه وكلام الجبلى أوجه
* (تنبيهه) * لو شك بعد مضي مدة من التعليق هل تم المدد أولاً على اليقين وحله الوطء حال التردد
لان الأصل عدم مضي المدد والطلاق لا يقع بالشك ولوعاق الطلاق بمسحيل عرفاً كصعود السماء
والطيران واحياء الموتى اذا أراد به المعنى المراد في قوله تعالى حكايه عن عيسى عليه السلام وأحيى
الموتى باذن الله أو عقلاً كاحياء الموتى على غير ما تقدم والجمع بين الضدين أو شرعاً كنسخ ومضان لم
تتناق لان لم يجز الطلاق وانما علقه على صفة ولم يوجد واليمين فيما ذكر منعقدة حتى يبحث بها المعلق
على الخلف ولا يتخالف هذا ما قالوا في الايمان من أنه لو حلف بالله لا يصعد السماء لم ينعقد بيمينه لان عدم
انهقادها ثم ليس لتعلقها بالمسحيل بل لان امتناع الحنث لا يتخلل بتعاقب اسم الله تعالى ولهذا ينعقد
فبما لو حلف ليقطن فلانا وهو ميت مع تعلقها بمسحيل لان امتناع اليمين تلك حرمه الاسم فيجوز الى
التكفير (أو) قال (أنت طالق أمس) أو الشهر الماضي أو السنة الماضية وقد أدان يقع في الحال

مستند اليه (وقع في الحال) على الصحيح ولما قصد الاستئذان إلى أمس لاستئذنه ومنه ما قصد إيقاعه
 أمس أو دلل أنه قد وقع الرجوع إليه بوث أو جنون أو خرس ولا شارة منه في إكس في سورة صدر
 إيقاعه أمس يقع في الحال على المذهب المخصوص (وقيل انقرو) لا يقع بشئ لأنه إنما وقع طلاق
 مستند فإذا لم يمكن استئذنه وجب أن لا يقع (أو) أي ولو لم قصد الزوج إنشاء طلاق لاحقاً ولا مباداة
 بل (قصد) الاستمرار بالطلاق وهو (أنه طالق أمس) في هذا النكاح (وهي الآن معدومة) من طلاق
 بانقراضه وبشيء (صدق بيمينه) في ذلك القرينة الاستدانة إلى أمس وتجب ههنا من الوقت الذي ذكره
 أن صدقته والابواب كذبت أو قالت لا علم لي بكافي الكافي في الإقرار (أو) قد عيما (قال طلق) هذه
 (في نكاح آخر) غير نكاحي هذا وبأن في ثم جددت نكاحها أو طلقها وزوج آخر في نكاح سابق
 (فإن صرف) نكاح سابق وطلاق فيه يمينه أو غيرها (صدق بيمينه) في إرادته ذلك للقرينة نعم أن صدقته
 فيها فلا يمين (والا) أي وألم يعرفه ما ذكر (ولا) بصدق ويقع في الحال كفي المرد ولنصرح
 الصغير بعددها (تتبعه) * نقل في الشرح الصغير عن الإمام أنه ينبغي أن يقبل فيما ذله لإستحالة
 وانتهى في الكبير على بحث الإمام بن غير حزو البوتبة في الروضة والمواب مافي الكتاب وهو ما حكمه
 الإمام بن الأصحاب ثم قال وفي القلب منه شيء فقد ذكر هذا البحث ومن صرح بما في الكتاب القاضي
 الحسين والبعري والمتولي والرويني وقد وقع في بعض نسخ الشرح الكبير على الصواب كما ذكره
 الأذري * (مردع) * لو قال أنت طالق قبل أن تنقضي قول الصبري طلق إذا لم يكن له إرادة ولو قال
 ثم أرا أنت طالق غدا أمس أو أمس غدا بالاضافة وقع الطلاق في الحال لأن غدا أمس وأمس غدا هو
 اليوم فإن قاله لا يقع غدا في الأولى وسألا في الثانية ولو قال أنت طالق أمس غدا أو غدا أمس بغير إضافة
 لغاذا كر أمس وقع الطلاق في العدلان هلق بالعد وبأمس ولا يمكن الوقوع فيه ما ولا الوقوع في أمس
 فيعين الوقوع في العدل لا مكانه ولو قال أنت طالق اليوم غدا وقع طلاقه في الحال ولا يقع شئ في العد
 لأن المصلحة اليوم طالق هو لا يمكن له لم يرد الا ذلك ولو أراد بذلك أنه في اليوم ونصفه الآخر غدا وقع أيضا
 طلاقه في الحال لأن ما أخره قبل أن أرد نصف طلاق اليوم ونصف طلاق غدا وقع طلاقان إلا أن تبين
 بالأولى ولو قال أنت طالق غدا اليوم طلق طلاقه غدا فعلا ولا تطلق في اليوم لأن الطلاق تعاق بالعدو ذكره
 اليوم بعده لتجبل الطلاق بالمعاق وهو لا يتجبل ولو قال أنت طالق في اليوم وفي غدا وفي الليل وفي النهار وقع في
 كل طاققتان في الأولى في اليومين وطاققتان في الثانية واحدة بالليل وأخرى بالنهار قال المتولي لأن المردوف
 يعمد به بعد العارف قال الرافعي وبأس الدليل بواضح فقد عرفت المقاروف ويختلف العارف اه والأولى كما ذل
 شيئا لتبيل ذلك بأعادة العمل بخلاف ما لو قال أنت طالق اليوم وغدا أو بالليل والنهار فإنه يقع في كل
 طلاقه فعلا لعدم إعادة العمل ولو قال أنت طالق اليوم أو غدا طلق في الغد فعلا لأنه البقعة أو أنت
 طالق غدا أو بعد غد أو أنت طالق إذا جاء الغد أو بعد غد طلق فيما ذكر بعد الغد لا في الغد لما ذكر
 أو قال أنت طالق يوما يوما لا يوم شيئا طلق واحدة فعلا في يوم طلاقه تقع في يوم لا في تالسه وهكذا
 ثلاث مرات وقع ثلاث في ثلاثة أيام متتالية ولو قال أنت طالق اليوم إذا جاء الغد أو أنت طالق الساعة
 أن دخلت الدار لم تعاق وان وجدت الصفة لأنه علقه بوجودها فلا يقع قبله وإذا وجدت فقد مضى
 الوقت الذي جاء به بخلاف إيقاعه ولو قال أنت طالق قبل موت أو في حياتي طلق في الحال قال في الروضة فإن
 من القاف وقع الباء من قبل أو قال قبيل بانه غير طلق قبل الموت قال الاسوي وما ذكره من فسخ باء
 قبل شاعرا لم يذكره أحد وانما بضم الباء ولا مكانها ورد عليه ابن السعد ما يجابهه فنزل ولو قال أنت طالق
 بعد قبل موت طلق في الحال لأنه بعد قبل موته أو أنت طالق قبل ما بعد رمضان وأراد بما بعده الشهر
 طلق آخر جزء من رجب وإن أراد به اليوم فقبيل فجر يوم الثلاثاءين من شعبان إن كان تاما وإن أراد به

اليوم بإيمته فقبل الغروب ليلة الثلاثين منه ان كان تاماً أو أنت طالق بعد ما قبله رمضان وأراد بما قبله
الشهر طالق بمقتضى ذي القعدة وان أراد به اليوم بالليلة بعده ففي أول اليوم الثاني من شوال فان لم يرد
الليلة فالقباس انهما طالق بغروب شمس أول شوال ولو علق الطلاق بافضل الاوقات طالق ليلة القدر
وقضية ما سر في الصوم أنها تطلق أول آخر ليلة من العشر الاخير أو بافضل الايام طلقت يوم عرفة أو بافضل
أيام الاسبوع طلقت يوم الجمعة ان لم يكن فيه يوم عرفة أو بافضل الشهر وطلقت في شهر رمضان لقوله
صلى الله عليه وسلم سيد الشهور ورمضان ثم شرع المصنف في أدوات التعليق وبين حكمها اثباتاً ونفيها
فقال (وأدوات التعليق) وذكر منها سبعة وهي (من) بفتح الميم (ممن دخلت) من نسائي الدار فحسب
طالق (وان) وهي أم الباب وكان ينبغي تقديمها نحو ان دخلت الدار فانت طالق (واذا ومتى) وهي ما
يزيد ما (وكلاً) دخلت الدار واحدة من نسائي فهو طالق (وأى كائى وقت دخلت) الدار فانت طالق
ويضاف لهذه السبعة عشر أدوات أخرى اذ ما على رأى سيبويه ومهما هو معنى ما وما الشرطية
واذا ما وأياماً كقوله واين متى في تعميم الازمان واين وحيثما تعميم الامكنة وكيفما للتعليق على
الاحوال (تنبيه) في فتاوى الغزالي ان التعليق يكون بلائى بلدهم العرف فيها كقول أهل بغداد
أنت طالق لادخلت الدار ويكون التعليق أيضاً لو كانت طالق لودخلت الدار كما قاله الماوردي (و) هذه
الادوات (لا تقتضى) بلوضع (فورا) في المعلق عليه ولا تراخياً (ان علق باثبات) أى ثبت كالدخل
فما ذكر (في غير دخل) أما فيه فانها تفيد الفورية في بعض صيغته كان واذا كان ضمنى أو اذا ضمنى لى
مالاً فانت طالق كما تقدم في المانع بخلاف متى ومتى ما وأى فلا يقتضى فوراً وليس اقتضاء الفورية فيه
من وضع الصيغة بل ان المماوضة تقتضى ذلك لان القبول لا بد أن يكون غير مترخ عن الإيجاب
ثم استثنى من اقتضاء الادوات الفورية ما تضمنه قوله (الا) في التعليق بالشيئة نحو (أنت طالق ان) أو اذا
(شئت) فإنه يعتبر الفور في الشيئة لانه تعليق على الصحيح بخلاف متى شئت واحذر بقوله علق باثبات
عما اذا علق بنفى وسيد كره (و) الادوات المذكورة (لا) تقتضى أيضاً بالوضع (تكراراً) في المعلق
عليه بل اذا جرد مرة واحدة في غير نسيان ولا كراه انخلت اليمين ولم يؤثر وجودها ثانياً لان ان تدل
على مجرد الفعل الذي بعدهما وكذا أسماء الشروط (تنبيه) شمل اطلاق المصنف ما لو قيد بالابد
كقوله ان خرجت أبداً لا بد من فانت طالق وبه مرجح الرافعي في كتاب الاعمان وقال لا يلزمه التكرار
أيضاً بل معناه في أى وقت (الا) في (كلاً) فان التعليق بها يقتضى التكرار في المعلق عليه بالوضع
والاستعمال وسأبقي التعليق بالنفى ثم أشار المصنف الى قاعدة ان تعليق الطلاق مع وجود الصفة تطبق
جزماً كالتهجير وايضاً في الاصح (و) ذلك كما (لو قال) لدخول بها يلاك عليها أكثر من طاعة
كأكثر من طاعة قوله بعد فثلاث في مسوسة ولو ذكر التقييد هنا لفهم منه التقييد في الآتى لكان
أولى (اذا طلقتك) أو أوقعت عليك طلاقى أدومع من باب أولى (فانت طالق ثم) بعده هذا التعليق
(طالق) أى تجزى طلاقها بنفسه كالجزم به الماوردي بحجنا بصريح أو كناية مع نية (أو علق) طلاقها
(بصفة) كان دخلت الدار فانت طالق (فوجدت طلاقاً) واحدة بتطابقها مع نية أو التعليق بصفة
وجدت وأخرى بالتعليق به فان قال أردت أنها تصير مطابقة لتلك الطلاقة لم يقبل ظاهرها ويدل لاحتمال
ما قاله فان وكل في طلاقها طلاقى وكذا لم تطلق الا بمطابقة الوكيل لانه لم يعلقها هو وان حالها أو كانت غير
مدخول بها لم تقع الثانية لانها قد بانت بالاولى وتخل اليمين ولو قال لها ملكتك طلاقك فطلقت نفسها
فهو هو كطلاق الوكيل فلا يقع الاطلاق لانه لم يعلقها بنفسه أو كطلاق نفسه فيقع الطلاقة المعلقة أيضاً
رجح الماوردي الثاني واستشكل بالتعليل المتقدم وأجيب بان الوكيل يشترط فيه أهليته لما وكل فيه
فكان مستقلاً والمرأة لا أهلية فيها فكان المفروض هو المطلق (تنبيه) أفهم قوله ثم طالق أو علق

انتم اتم تأخير التعليق فلو لم يعلق طلاقها أولا بصفة ثم قل اذا طلقته فكانت طالق فوجدت الصفة
 لم يقع الملاقى المعاق لانه لم يحدث بعد تعليق طلاقها شيان وجود الصفة وقوع لانها لم يعلق ولا يقع
 والتعلق مع وجود الصفة تعليق وايقاع أم مجرد التعليق فليس بتعليق ولا يقع ولا يقع ثم أشار
 المصنف الى التعليق بالوقوع لوجود الصفة بما فاته وقوع لا يقع كمرتب قوله (أو كما وقع) عليه
 طلاق) فانت طالق (فتاوى) بعد هذا التعليق طلقه (فثلاث) تقع (في عبوسة) ومسددة ماء
 المهر من وجود الصفة لاقتضاه كلما لتكرار واحدة بالتخيير وثقتان بالتعلق بكما واحدة بوقوع
 المنع وأخرى بوقوع هذه واحدة (وفي غيرها) أي غير الموسوسة (طلقه) لأنهم اتفقوا بالتخيير فلا
 يقع المعاق بعدها * (تنبيه) * خرج قوله كلما وقع ما لو قال كلما طلقته فانت طالق ثم طلق فنتن فاما
 المنع وأخرى بوقوع التعلق بالملاقى والفرق بين الايقاع والوقوع ان الاول يرجع للزوج والناسي
 للشرع لان الزوج لو أراد تجيل المعاق بمدة لم يملك ذلك لانه يغير مكانا بنا بالشرع (ولو) عاق بان أو
 غيرها مما لا يقتضي التكرار كان (قال) من له عيب (ومعته) نسوة (أربع) أو منى أو هما أو اذا
 (طلقت واحدة) منهن (فعبد) منهم (حروان) طلقت (ثنتين) منهن (فعبدان) منهم حران
 (وان) طلق (ثلاثا) منهن (فثلاثة) منهم (أحرار) (وان) طلقت (أربعاً) منهن (فأربعة) منهم
 (أحرار) (وطاقت أربعاً ما أو مرتباً حتى عشرة) منهم مبهمة وله به تعيينهم لانه بطلاق الاول بهنق واحد
 وانما بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة وأربعة بطلاق الرابعة ويجمع ذلك عشرة * (تنبيه) * أشهر
 تقريره المسئلة بالعقاب بالواو أنه قيد وهو كذلك فلو عاق الزوج بشم لم يضم الاول للثاني لفصل بينهما
 ولا يعتق بطلاق الثانية والثالثة حتى لا يعلق بهنق بعد الاولى فثنتين ولا بعد الثالثة أو بهنق بطلاق
 الثالثة اثنتان فمجموع العتقاء ثلاثة كذلك الاستوى ثم قال ويجه أن تكون الفاء كتم وظاهر كما قال
 شيخنا أن ما قاله فيما انما يأتي في طلاقهن مرتباً فلو طلقهن معاً حتى عبداً واحداً (ولو عاق بكما) كقول
 من له عيب ومعه نسوة كلما طلق واحدة من نسائي الأربع فعبد من عبدي حر وهكذا الى آخر
 التعليقات الأربع ثم طلق النسوة الأربع معاً أو مرتباً (خمس عشرة) عبداً يعتقون عليه (على الصحيح)
 لأن مقتضى التكرار كمر والقاعدة في ذلك ان ما عد مرة باعتبار لا يعد أخرى بذلك الاعتبار فاعدى
 عين الثانية ثانية لا يعد بعدها أخرى ثانية وما عد في عين الثالثة ثالثة لا يعد بعدها ثالثة فباعتق واحدة بطلاق
 الاولى وثلاثة بطلاق الثانية لانه صدق عليه طلاق واحدة وطلاق ثنتين وأربعة بطلاق الثالثة لانه صدق عليه
 طلاق واحدة وطلاق ثلاث وسبعة بطلاق الرابعة لانه صدق عليه طلاق واحدة وطلاق اثنتين غير
 الاوليين وطلاق أربع فجميع خمس عشرة وان شئت قلت انما عتق خمسة عشر لان فيها أربعة أحاد
 واثنتين مرتين وثلاثة وأربعة والثاني يعتق سبعة عشر لان في طلاق اثنتان وراء الصفتين المذكورتين
 صفة أخرى وهي طلاق اثنتين بعد الاولى فيعتق عبيدان آخران والثالث يعتق عشرون سبعة عشر
 لما ذكر وثلاثة لان في طلاق الرابعة صفة أخرى وراء الصفات الثلاث وهي طلاق ثلاث بعد الاولى والرابع
 يعتق ثلاثة عشر وسواء أتى بكما في التعليقات كلها أم في الثلاثة الاول أم في الاوليين اذ التكرار في
 الانسب من وانما صورها الاكساب بالاثبات بهنق في المصطلح ليتأتى مجيئ الأوجه كلها التي منها انه يعتق
 عشرون لكن يكفي في ذلك الاثبات بهنق في الثلاثة الاول كما قاله ابن النقيب ولو أتى بهنق في الاول وحده
 أربع الانسب يعتق ثلاثة عشر أو في الثاني وحده أربع الانسب فاثنا عشر * (تنبيه) * تعيين العبد
 المحكوم بهنقهم اليه قال الزركشي أطلقوا ذلك ويجب أن يعين ما يعتق بالواحدة وبالثنيتين وبالثلث
 وبالاربعة فان فائدة ذلك تتأخر في الاكساب اذا طلق مرتباً لاسيما مع التباعد وكانهم سكنوا عن ذلك
 لوضوحه * (درج) * لو قال كلما طلقته فنتن فاما

وشاؤون عبدا وان عاق بان ونحوها نفهمه ونحسون وجيع أدوات التعليق بالنفي مقتضية للفور والاني
 كلمة ان فلا ترائي كما يشير اليه قوله (ولو عاق) الطلاق (بنفي فعل) كدخول أو نفي تطبيق أو ضرب أو
 غير ذلك (فالذهب أنه ان عاق بان كان لم تدخلي) الدوافع طالق (وقع) الطلاق (عند اليأس من الدخول)
 للدار وذلك بان يموت أحدهما أو يجبر الزوج جنونا متصلا بموته فيقع قبيل الموت أو الجنون بحيث
 لا يبقى زمن يمكنه أن يبالقها فيه لا تنقضاء التكليف بكل منهما وانما لم يحصل اليأس بمجرد جنونه لاحتمال
 الافاقة والتطابق بعدها وكالجنون الانشغال والخس الذي لا كتابه لصاحبه ولا إشارة مفهومة قال الاسنوي
 والتعبير بقبيل غير محذور والصواب وقوعه اذ ابقى ما لا يسع التعليق فيه عليه الماوردي والرواية فان فسح
 النكاح أو انفسخ أو طلقها وكبلة ومات أحد الزوجين قبل تجديد النكاح أو الرجعة أو بعده ولم يطلق
 تبين وقوعه قبيل الانفساخ ان كان الطلاق للمعاق رجعا فلا يمكن وقوعه قبيل الموت لفوات المحل
 بالانفساخ ان لم يجدد وعدمه وذلك ان جدد ولم يطاق فتعين وقوعه قبل الانفساخ فان كان الطلاق
 بائن لم يقع قبيل الانفساخ لان البيئونة تمنع الانفساخ فيقع الدور اذ لو وقع الطلاق لم يقع الانفساخ فلم
 يحصل اليأس فلم يقع الطلاق فان طلقها بعد تجديد النكاح أو عاق بنفي فعل غير التطبيق كالضرب
 فضرع او هو مجنون أو وهى معلقة انحلت اليقين أماني الاولى فلان البر لا يخص بحال النكاح وهذا انحلت
 الميزر بوجود الصفة حال البيئونة وأما الثاني فلان ضرب المجنون في تحقق الصفة ونحوها كضرب المعاق
 والضرب حال البيئونة ممكن بخلاف الطلاق ومقتضى كلام الشيخين حيث نذر عدم الوقوع وان صرح في
 الوسيط بأنه يقع قبيل البيئونة (أو) عاق الطلاق (بغيرها) أي ان كذا (فعند مضي زمن يمكن فيه ذلك
 الفعل) المعلق عليه من وقت التعليق ولم يفعل وقع الطلاق وهذا المنصوص في صورتين ان واذا والفرق
 ان ان حرف شرط لا اشعارها بالزمان واذا ظرف زمان كمنى في تناول الدوافع بدليل انه اذا قبل
 منى أقاله صح أن يقول اذا أومتي شئت أو نحوها ولا يصح ان شئت فقل انه لم أطلقك معناه ان فاتني
 تعليبك وفواته باليأس وقوله اذ لم أطلقك معناه أي وقت فاتني فيه التعليق ودواته بضي زمن يتأني فيه
 التطبيق ولم يطاق والظرف الثاني في كل من الصورتين قولان بخبر قول من كل منهما الى الاخرى أما
 غير ان واذا من الأدوات كمنى ومعنى ما لا يفور فاعلم كما نفهمه اطلاق المصنف فان قال أردت باذا معنى ان
 قبل باطنا وكذا ظاهرا لان كلامهما قديهم مقام الآخرة وان أراد بان معنى اذا قبل ظاهر الا انه شلطا
 على نفسه وان أراد بغير ان وقتا معينا قريبا أو بعيدا من الاحتمال ما أراد فان قيل قد قلتم انه اذا أراد
 باذا معنى ان انه يقبل ظاهر او هنا ليس كذلك أجيب بأنه ثم أراد باقضا معنى لفظا آخر بينهما اجتماع
 في الشرطية بخلافه هنا (فرع) * لو قال ان لم أطلقك اليوم فانت طالق فضى اليوم ولم يطاقها طلق
 قبيل الغروب لحصول اليأس حيث نذر ولو قال ان تركت طلاقك أو ان سكت عنه فانت طالق اشترط الفور
 فان لم يطاقها في الحال طلقت لوجود الصفة بخلاف ما اذا انفاهما فقال ان لم ترك طلاقك أو ان لم أسكت
 عنه فانت طالق فلا يقتضي الفور كما علم محامي فان طلق فورا واحدة ثم سكت انحلت عن الترتك فلا يقع
 أخرى لانه لم يترك طلاقها ولا تحل عين السكوت فتقع أخرى لسكوته وانحلت عينه والفرق أنه عاق
 في الاولى على الترتك ولم يوجد في الثانية على السكوت وقد وجد اذ يصدق عليه أن يقال سكت عن
 طلاقها وان لم يسكت أو لا يصح أن يقال ترك طلاقها اذ لم يتركه أو لا ولو كان التعليق المذكور بصيغة
 كلما فضى نذر ما يسع ثلاث تعاليمات متفرقات بلا تطبيق طلقت ثلاثا ان لم تبين بالاولى والا فلتطلق واحدة
 فقاما وحين أو حيث أو هما أو كلما أطلقك كقوله اذ لم أطلقك فيباسب (ولو قال أنت طالق ان دخلت)
 الدار (أو ان لم تدخلي) بفتح همزة (ان وقع في الحال) دخلت أم لا لان ان المفتوحة للتعليل لان التقرير
 لان دخلت وحذف الا لامع أن كثير قال تعالى أن كان ذاملا وبين قال الزركشي ومحل كونها للتعليل

في غير التوقيت فان كان فيه فلا كراهة لانك انت طالق ان دخلت الميمنة والبدعة لان ذلك بمنزلة لان بمان
 والدم في مثل التوقيت كقوله انت طالق السنة او البدعة وهذا متعين وان سكتوا عنه اه وما قوله في لان
 جاءت ممنوع قل حجة اوائن سلم فاهم ان معوا ذلك في ان جاءت فان التوقيت ليس في قوة الملقوط معلما
 (ذات الا في غير نحوى وتعلق في الاصح والله اعلم) فلا تعلق حتى توجد الصفة لان الظاهر قدمه وهو
 لا يميز بين الادوات والثاني وقع حال الان هذا مقتضى العقد فلا يغير بلا قصد * (تنبيه) * لو قال انت طالق
 اذ دخلت الدار طالق في الحال لان اذ التعليل ايضا فان كان القائل لا يميز بين اذ واذا فيمكن ان يكون الحكم
 كقول يميز بين ان وان وهذا ما نقله صاحب النسخة عن الشيخ أبي حامد السبيري وهو ظاهر ولو قال انت
 طالق ان شاء الله بالغض او اذ شاء الله او ماشاء الله وقع في الحال طاعة واحدة لان الاذان للتعليل والواحد
 هو البقي في الثالث وظاهره انه لا فرق بين العوى وغيره كما صرح في الروضة بتعديده هنا وجري على ذلك
 ابن المقرئ فان قيل كان ينبغي التورية بين ان دخلت الدار وبين ان شاء الله بفسخ هذه ان فيه ما
 قيل به اجيب بان حل ان شاء الله على التعليل يؤدي الى رفع الطلاق أصلا بخلاف ان دخلت الدار وايضا
 المشية لا يعاب فيها التعليل فبعد الفسخ تمصرف للتعليل مطابقة لخلاف الاول فانه يغلب فيه التعليل وبعد
 الفسخ يفرق بين العالم بالمرية وغيره ولو قال نحوى انت طالق ان طلقك بالغض طاق في الحال طاعتين
 احدهما باقر ازم والاخرى بايقاعه في الحال لان المعنى انت طالق لاني طلقك ولو قال انت طالق طاعة
 لم يقع عليه شيء حتى يطلقه اذ طالق حينئذ طاعتين والتقدير اذا صرفت طاعة وانت طالق هذا ان لم يميز
 بالماقة المتجيزة والافلاحة وغيرها والاصح في الروضة كما صلها هنا في اعتراض الشرط على الشرط كان
 أكلت ان شربت فانت طالق تأخر المتقدم منه فلا تعلق في هذا المثال حتى يتقدم شرطه على أكلها
 لان الثاني قبل في الاول والمراد بتقدمه عدم تأخيرها ومقابل الاصح رجحه في الروضة كما صلها في باب التدبير
 * (مصل) * في تعليق الطلاق بالجل والحيض وغيرهما اذا (عاق) الطلاق (بحمل) كقوله ان كنت
 حاملا فانت طالق (فان كان) بها (حمل ظاهر وقع) الطلاق في الحال لوجود الشرط * (تنبيه) *
 المراد بقولها ان تنصبه الزوج وتصدقها الزوج على ذات أو يشهد به رجلان يشاء على أن الحمل يعلم
 لا يقول أربع نسوة لان الطلاق لا يقع بذلك كقولهم دون ولادة امرأته ان ثبت النسب ولا يقع الطلاق
 انعاق على الولادة بقولهن به على ذلك الولي العرافي (واد) اي وان لم يكن لها حمل ظاهر لم يقع حال ولا قبل
 حينئذ (فان ولدت) ولدا كاملا (لدون ستة أشهر من) حين (التعلق بان وقوعه) لحينئذ لوجود
 الحمل حين التعلق اذ لا يمكن ان يأتي به كاملا لا قبل من ذلك أما اذا ألفت لدونها عاقبة أو مضقة يمكن حدوثها
 بعد التعلق فلا يقع عليه شيء (أو) ولدت (لا كثر من أربع سنين) من النعاق (أو بينهما) أي
 الستة أشهر والأربع سنين (وولدت) بعد التعلق (وأمكن حدوثه) أي الحمل (به) أي الوطء
 بان كان بين الوطء والوضع ستة أشهر فأكثر (فلا) يقع بالتعلق طلاقا لم بعدم وجوده عند التعلق
 في الصورة الاولى لان الحمل لا يكون أكثر من أربع سنين ولجواز حدوثه في الصورة الثانية من الوطء
 استحباب أصل دوام السكاح والفرق في الصورة الاولى بين أن يطاقم لا وأن تقع بلوطء وغيره فيها جاز
 لان الاصل عدم الحمل وبقاء السكاح لكن يسن له اجتنابها حتى يستبين لها استحبابها ولو طمها قبل
 الاستبراء أو بعده وبانت حاملا كان شبهة والاستبراء هنا كافي لامة فيكون بحيضة أو بشهر وقيل التعلق
 كاف لان المقصود معرفة حالها في الحمل (والا) بان لم توطأ أصلا بعد التعلق أو وطئت بعده من زوج أو شبهة
 أو زنا ولم يمكن حدوث حمل من ذلك الوطء بان كان بينه وبين الوضع دون ستة أشهر (فلا مع وقوعه)
 لتبين الحمل ظاهرا وله ذاككم شيون النسب والثاني لا يقع لاحتمال حدوث الحمل بعد التعلق باستئصالها
 عليه والاصل بقاء النكاح * (تنبيه) * لو لم يلقها رجل ولكن ادعته المرأة وصديقها الزوج في فتاوى القائل

يقع في الحال ولو قال ان كنت حائلا أو ان لم تكوني حاملا فأنت طالق وعي من تحبيل حرم وطؤها قبل
الاستبراء لان الاصل والغالب في النساء الحبال والفراغ من الاستبراء موجب للحكم بالطلاق لظاهر الحال
فتحسب الحضة أو الشهر من العدة التي وجبت بالطلاق فتقهر ولا يحسب منها الاستبراء قبل التعليق لتقدمه
على موجبها فان ولدت ولو بعد الاستبراء لم تضاق ان ولدت لدون ستة أشهر وأولاد أربع سنين ولم توطأ
لثنتين أنهما كانت حاملا عند التعليق لان وطئت وطامكن كونه منه لان الظاهر حبالها حثوث وحديث
الولاد من هذا الوطء ولا ولدت لاربع سنين فأكثرت التعليق لتحقيق الحبال عنده فان وطئها قبل
الاستبراء أو بعده وبانت المطلق منه لزومه للمهر لا الحرة للشبهة أما إذا لم تكن ممن تحبيل كأن كانت صغيرة
أو أيسة فتضاق في الحل ولو قال ان أحبلتك فأنت طالق فالعليق بما يحدث من الحمل ولو كانت حاملا لم
تضاق بل يتوقف طلاقها على حمل حادث فان وضعت أو كانت حائلا لم يمنع من الوطء وكما لو طئ وجب
لستبرأها فان قيل تقدم قريبا أنه لا يجب استبرأها بل يسن أوجب بان ما تقدم فيما اذا كان قبل الوطء
وهذا فيما بعده (وان قال ان كنت حاملا بذكر) أو ان كان في بطنك ذكر (فطائنة) بالنصب أي
فأنت طالق طلقة (أو أنثى فطائنتين فولدتها) معا أو سرتبا وكان بينهما دون ستة أشهر (وقع ثلاث)
لتحقق الصفتين وان ولدت أحدها وقع المعلق به وان ولدت اثنتين وقع طلاق في الحال لانها بحقيقة
وتوقف الثانية على بيان حاله وتنقض العدة في جميع هذه الصور بالولادة ويكون الوقوع من اللفظ
وان ولدت أنثى وخشيت فطلقتان وتوقف الثلاثة حتى يتبين حال الخلق وتنقض العدة بالولادة لوقوع
الطلاق من حين اللفظ كما س (تنبيه) * ما ذكر من التعليق يقتضي أنهم اذا ولدت لدون ستة
أشهر وكان الحمل - من الحنف علة أو مضغة انه يقع الطلاق مع كون الحمل اذ ذلك لا يوصف بكونه ذكرا
ولا أنثى قال في المطالب فان تحبيل في الجواب عنه أن الله تعالى أخرج عليه حكم الذكرك والانثى في
قوله يوسمكم الله في أولادكم فاليمين لا ينزل على ذلك كما ذكره في الايمان وقال الزركشي قد يقال انه كان
ذكرا أو أنثى من حين وقوع النفقة في رحم وبالحضما يظهر ذلك اه وأوفى كلام المنصف هما وفيها
بعد معنى الواو ولو عبر بها كان أولى لان الكلام في الجمع بين تعليقين (أو قال ان كان حلال) أو ماني
بما نك (ذكر افطالة) أي فأنت طالق طلقة (أو أنثى فطائنتين فولدتها لم يقع شيء) لان قضية الا فاكون
جميع الحمل ذكرا أو أنثى ولم يوجد فلو ولدت ذكرا بن أو اثنتين فكذلك أو أنثى فيقع بالذكر طلقة
وبالانثى طلقتان لان معنى ذلك ان كان حلال أو ماني بملك من هذا الجنس وان ولدت خشي وذكر أو وقف
الحكم فان بان ان الخشي ذكرا فواحدة أو أنثى لم يقع شيء وان ولدت خشي وأنثى وقف الحكم كما س فان بان
الخشي أنثى فطلقتان أو ذكرا لم يقع شيء (أو) قال (ان ولدت فأنت طالق) طلقت بانفصال ما تم تصويره
ولو ميتا وسقطا بخلاف ما لم يتم فان مات أحد الزوجين قبل خروجه ولويعد خروج بعضه لم تضاق لان
الولادة لم توجد حال الزوجية واذا كانت التعلق بالولادة (فولدت اثنتين مرتبا طلقت بالاول) منهم الوجود
الصقة (واقضت عدتها بالثاني) ان لحق الزوج ولا يقع به طلاق سواء أكان من حمل الاول بان كان بين
وضعها دون ستة أشهر أم من حمل آخر بان وطئها به بعد ولادة الاول وأنت بانثاني لاربع سنين فأقل
وخرج بمرتبا ما لو ولدت معا فانها وان طلقت واحدة لاتنقض العدة لهما ولا بواحدة منهما بل تشرع
في العدة من وضعهما * (فرع) * لو قال ان ولدت ذكرا فطالقة أو أنثى فثنتان فولدتها معا ثلاث
وان ولدت ذكرا بن فواحدة أو قال ان ولدت نطاقة وان ولدت ذكرا فطائنتين فولدت ذكرا فثلاث أو
خشي فواحدة فان انضم حكم مقتضاء (وان قال كلا ولدت) ولدا فأنت طالق (فولدت ثلاثا من حمل)
مرتبا (وقع بالاولين طلقتان) لاقتضاء كمال التكرار (رانقضت) عدتها (بالثالث) لتبين براءة الرحم
(ولا يقع به ثالثة على الصحيح) المصوص اذ به يتم انفصال الحمل الذي تنقض به العدة فلا يقارن به طلاق

ولما نزل أنت طالق مع موقوف لم يقع إذا مات لانه وقت انتهاء النكاح أو قال لغیر موقوفه إذا طلق
 فانت طالق فعلق لم يقع أخرى لصادقها البيزونة والناسي يقع به طاعة ثالثة وتعد بعدة بالأقراء أما إذا
 ولت منهم معاقبها فعلق ثلاثا ان نوى ولدا والا واحدة كقوله شيخنا في شرح منعه وتعد بالأقراء فان
 ولدت أربع مرات وقع ثلاث بولادة ثلاث وتنفى عدها الرابع أو ولدت اثنين وقع طاعة وتنفى
 عدها بالثاني ولا يقع به ثالثة لاسر (ولو قال لا أربع) حوامل منه (كلا ولدت واحدة) منكن أو
 أينكن ولدت (مواحدتها طالق فولدت معاطلق) أو وقع الطلاق على كل واحدة واحدة (ثلاثا
 ثلاثا) لأن لكل واحدة منهن ثلاث مواجب فيقع بولادتها على كل من الثلاث طاعة ولا يقع بها على
 غيرها نوى وعدلن جميعا بالأقراء أو الأشهر ومواجب جمع صاحب كضواريب جمع ضاربة (تنبيه)
 تصوير بكاه تبس في الحر والروضة وهو يوم استراط أداة التكرار ذال ابن النقيب وأيس كذلك
 فان التعليق بان كذلك ولو مثلها كان أحسن وقوله ثلاثا الثاني دافع لاحتمال ارادة طلاق المجموع ثلاثا
 (أو) ولدت (مرتبا) بحيث لا تنقض عدة واحدة بأقراءها قبل ولادة الأخرى (طالقت الرابعة ثلاثا)
 بولادة كل من مواجبها الثلاث طاعة ان بقيت عدها وامة بولادتها (وكذا الأولى) فعلق أيضا ثلاثا
 بولادة كل من مواجبها الثلاث طاعة (ان بقيت عدها) عند ولادة الرابعة وتعد بالأقراء أو الأشهر
 ولا تستأنف عدة لاطاعة الثانية والثالثة بل تبني على ما مضى من عدها (و) طالقت (الثانية طاعة) بولادة
 الأولى (و) طالقت (الثالثة طالقتين) بولادة الأولى والثانية (وانقضت عدهما بولادتهما) فلا يقع عليهما
 طلاق بولادة من بعدهما * (تنبيه) * محل ذلك ما إذا لم يتأخر وضع ثاني توأما عما إلى ولادة الرابعة والا
 طالقت كل واحدة منهما ثلاثا ثلاثا (وقيل لا تعلق الأولى) أصلا (وتعلق الباقيات طاعة طاعة) بولادة
 الأولى لأنهن مواجبها - ولولادتهما لا شتر الكالجيع في الزوجية حيث تدبر بها لاقهن انقضت العدة
 ببر الجيع ولا تؤثر ولادتهن في حق الأولى ولا ولادة بعضهن في حق بعض وأجاب الأول بان الماتل
 الرجعي لا ينفي العدة والزوجة فاته لو حلف بطلاق نفسه دخلت الرجعية فيه (وان ولدت ثنتان معاً)
 ولدت (ثنتان معاً طالقت الأوليان) بضم الهمزة أي كل منهما (ثلاثا ثلاثا) طاعة بولادة من ولدت معها
 وطالقتين بولادة الأخرين وعدهما بالأقراء (وقيل) طالقت كل منهما (طاعة) فقام بولادتهما
 وانقضت العدة من حيثئذ (والأخريان) بضم الهمزة أي كل منهما (طالقتين طالقتين) بولادة كل
 من الأولين طاعة ولا يقع عليهما بولادة الأخرى شيء وتنفى عدهما بولادتهما ولو ولدت ثلاث معاً
 ثم الرابعة طالق كل منهن ثلاثا ثلاثا وأولدت واحدة ثم ثلاث معاً طالقت الأولى ثلاثا وكل من الباقيات
 طاعة فقط وان ولدت ثنتان مرتبا ثم ثنتان معاً طالقت الأولى ثلاثا والثانية طاعة والأخريان طالقتين
 طالقتين وان ولدت ثنتان معاً ثم ثنتان مرتبا طالق كل من الأولين والرابعة ثلاثا والثالثة طاعة والأخريان
 ولدت واحدة ثم ثنتان معاً ثم واحدة طالق كل من الأولى والرابعة ثلاثا وكل من الثانية والثالثة طاعة
 وتبين كل منهما بولادتهما * (تنبيه) * يحصل ما ذكر في المتن والشرح ثمان صور وضابها ان إيقاع
 الثلاث على كل واحدة هو القاعدة الامن وضعت عقب واحدة فقط فعلق طاعة فقط أو عقب ثنتين فقط
 فعلق طالقتين فقط ثم شرع في التعليق بالحليض فقال (و) لو قال لزوجته ان حشيت فانت طالق
 طالق بأول حيض مقبل فلو علق في حال حيضها لم تعلق حتى تظهر ثم تشرع في الحيض فان انقطع الدم
 قبل يوم وليلة تبين ان المعلق لم يقع أو قال ان حشيت حيضة فانت طالق فبتمام حيضة مقبلة لانه
 قضية اللغز (تصدق بيمينها في حيضها) سواء وافق عاده أم لا (اذا حلق) أي طلقها (به) أي الحيض
 وقالت حشيت وكذبها الزوج لانها أعرف منه وكذا الحكم فيما لا يعرف الامنها كالحب والبص والنبة
 وانما حشيت لانها تتخلص به من النكاح أما اذا صدقها الزوج فلا تخليف (لا في ولادتها) ان علق

الملاق بها كن ولدت فأنت طالق فتألت ولدت وكذبها الزوج وقال هذا الولد مستعار مني لا قال قول
 قوله (في الاصح) لا مكان إقامة البيئة عما به اختلاف الحيض فإنه بعد زمني يتعسر إقامة البيئة عليه وان
 شو هذا الدم لجواز أن يكون دم استحاضة كذا قاله الرافعي هناك من المنقول في الشهادات في الشرح
 والردية الجزم بقبول الشهادة بالحيض وذكر المصنف في فتاويه أنه لا خلاف فيه وقد يقال أخذنا بما
 يأتي أنه لا تعارض لأن ما هنا ثبوت حيض يترتب عليه طلاق وذلك لا يثبت بشهادة النسوة بالحيض وما
 هناك ثبوت حيض بشهادة النسوة فلا تعارض والثاني وعليه جميع تصديق بيمينها لان موثوقيته في رجعها حياضا
 وطهرا وودع محل في العدة وقد قال تعالى ولا يحل لهن ان يكتمن ما خلق الله في أرحامهن * (تنبيه) *
 محل الخلاف بالنسبة الى الطلاق المعاق به أم في حقوق الولدية فلا تصدق قطعا كما قاله القاضي أبو الطيب
 في شرح الفروع عن الاصحاب بل يعتبر تصديقه أو شهادته أربع نسوة نقات (ولا تصدق فيه) أي الحيض
 (في تعاقب) طلاق (غيرها) على حبسها كالمصنف فضررتك طالق فتألت كذبها الزوج فالقول
 قوله بيمينه لأنه لا سبيل الى تصديقه بغير يمين وإذا حافت لزوم الحكم للانسان بيمين غيره وهو ممنوع
 * (تنبيه) * اعترض على هذا ابن الرزمة بان الانسان يقبل قوله فيما لا يعلم الامن جهته بلا يمين ويقضى
 بذلك على غيره كما لو قال أنت طالق ان شاعز يد فقال شئت فإنه يصدق في ذلك بغير يمين ويقع الطلاق اه
 وفرق به عنهم بإمكان إقامة البيئة على الحيض بخلاف المشبهة وهذا الفرق انما يأتي على القول بقبول
 الشهادة بالحيض وقدم الكلام فيه وأيضا إقامة البيئة على المشبهة يمكن فان المشبهة بشرط فيها اللفظ
 كما سيأتي فهذا الفرق مجموع والاشكال أيضا ممنوع فإنه لا بد من تصديق الزوج له أو إقامة البيئة فقله
 قد وقعت في المشبهة فان لم يصدق الزوج ولم تقم بينة بذلك لم يقع به طلاق (ولو) عاق طلاق كل من
 زوجته بحبسه مامعا كان (قال) لهما ان حضمتا فأنتما طالقن فزعمتا أي الحيض وصدقهما
 الزوج فيه طلقا لوجود الصلة المعلقة عليهما باعترافه (و) ان (كذبهما) فيما زعمتا (صدق بيمينه ولا يقع)
 طلاق واحدة منهما لان الاصل عدم الحيض وبقاء النكاح نعم ان أقامت كل واحدة منهما بينة بحبسها
 وقع صريح به في الشامل وقوف فيه ابن الرزمة لان الطلاق لا يثبت بشهادتين وبشده قول الرافعي أنه
 لو عاق طلقها بولادتها فاشهد بها النسوة لا يقع وقول الاذري ان ما قاله ابن الرزمة ضعيف لان الثابت
 بشهادتين الحيض وإذا ثبت ترتب عليه وقوع الطلاق ممنوع اذ لو صح ما ذكره وقع الطلاق المعاق على
 الولادة إذا ثبت بشهادتين ولم يقع (وان كذب واحدة) منهما فقط (طلقت) أي المكذبة (فقط) ان
 حلفت أنها حاضت لثبوت حبسها بيمينها وحيض ضررتها تصديق الزوج ولا نطاق المصدقة اذ لم يثبت
 حيض ضررتها الا بيمينها واليمين لا تؤثر في حق غير الخالف كما مردوا طلق المكذبة فقط بلا يمين في قوله
 لهما من حاضت منكما فصاحبها طالق وادعياء وصدق احدهما وكذب الاخرى لثبوت حيض المصدقة
 بتصديق الزوج * (تنبيه) * عطفه زعمتا بالفايشع بانهما لو قالتا فورا حضنتا ببلان وليس مراد بل
 لا بد من حيض مستأنف وهو يستدعي زمنا ويشعر أيضا باستعمال الزعم في القول الصحيح والاكثر
 استعماله فيما لم يقم دليل على صحته أو أقيم على خلافه كقوله تعالى زعم الذين الذين كفروا أن لن يبعثوا
 * (فروع) * لو قال للزوجة ان حضمتا حبسة فأنتما طالقان فقبل لم يتعلق بهما طلاق لاستحالة
 ان يحبسا حبسة واحدة والاصح انهما اذا حضمتا طلقتا بحبسهما لان الاستحالة نشأت من قوله حبسة
 فتأني ويبنى التعاقب بمجرد حبسهما فطلقان برز يقولن كما مردوا لو قال ان ولدتا ولدا فأنتما طالقان ففيه
 هذا الخلاف أما اذا قال ولدا واحدا أو حبسة واحدة فهو محال فلا يقع به طلاق لان الواحد نص في
 الوحدة بخلاف الحبسة والولد فإنه يحتمل الجنس ولو قال لاربعة نسوة أنتن حاضت فصولها طواق
 فكان حاضن فان صدقتهن طلق كل واحدة منهن ثلاثا لأنه جعل حيض كل منهن صفة لطلاق البواقي ولكل

واحدة ثلاث مواجب وقد حش وان كذب لم يتناق وواحدة من لان كلامه من لصدق في حق
غيرها وان صدق واحدة طاعت المكذبات طاعة طاعة لان لكل من صاحب ثبوت حيفها وان صدق
اثنين طاعت كل واحدة من المكذبتين طاعتين لان لكل منهما صاحب ثبوت حيفها وطاعت لكل واحدة
من المصدقين طاعة لان لكل واحدة صاحبة واحدة وثبت حيفها وان كذب واحدة فقط طاعت المكذبة
ثلاث لانها ثلاث مواجب ثبت حيفها وطاعت كل واحدة من المصدقين طاعتين لان لكل واحدة
من صاحب ثبوت حيفها ولو قال لاربعة ان حش فأتى طوائف قتل حش فان صدق طاعت
واحدة واحدة وان كذب لم يطاع وان كذب واحدة وحلفت طاعت طاعة دون الباقيات وان كذب
أكثر من واحدة لم يتناق واحدة من ثم أشار الى المسئلة المشروعة بالسبحية وهي الدورية التسوية
لا سريح المد كور في قوله (ولو قال ان أواد أو تى) أو نحوه (طاعتك فأت طاعت قبله ثلاثا مائة)
طاعة أو أكثر كما قاله صاحب التجيز (وقع المنجز فقط) ولا يقع معه المعاق لانه لو وقع لم يقع المنجز لانه
على المالم لو كان يقع المنجز لم يقع المعاق لانه مشروط به فوقعه بحال بخلاف وقوع المنجز إذ قد يتصاح
الجزء عن الشرط بأسباب كإعاق عتق سالم بعق غام في مرض موته ولا يفي ثلث ماله إلا بأدائه
لا يقرع بينهما مال يمين عتق غام وشبهه هذا بما لو أقر أخ ناس لأجبت بثلث السبب دون الارث ولان الجمع
بين المعاق والمنجز مجتمع ووقع أحدهما غير مجتمع والمنجز أولى بأن يقع لانه أقوى من حيثان المعاق
يفتقر الى المنجز ولا يملكس وهذا الوجه قال في المرداة أولى وفي الشرحين والروضة وبشأنه أن يكون
العتق به أولى وصحة المصنف في التنبه واليه ذهب الماوردي ونقله عن ابن سريج وقال من نقل عنه
غيره فقد وهم ونقله ابن بواس عن أكثر أئمة (وقيل) وقع (ثلاث) واختاره الأمام وزججه ابن أبي عصرون
وصاحب الاستقامة واختلفوا في كيفية وقوع الثلاث على وجهين أحدهما وهو المذكور في المرداة
تقع الطاعة المنجزة وطاعتان من الثلاث المعاقلة لانه اذا وقعت المنجزة حصل شرط وقوع الثلاث لان
المعاق لا يزيد على ثلاث يقع من المعاق تمام الثلاث وعلى هذا يشترط أن يكون مدلولها لان وقوع
طاعتين بعد طاعة فلا يصح والافى المادخل من الثلاث المعاقلة ويجهل كانه قال متى تلفت
بالت طاعت فأت طاعة فلا ثلاثا يقره الامام وعلى هذا سواء المدخول بها وغيرها (وقيل لاثنى) يقع
لا المنجز ولا المعاق لانه لو وقع المنجز لوقع المعاق قبله بحكم التطبيق ولو وقع المعاق لم يقع المنجز واذا لم يقع المنجز
لم يقع المعاق وهذا ما صححه الاكثر من على ما اقتضاه إيراد الشرح والروضة ونقله عن رواية صاحب
الاصحاب عن النص ونسبه في البحر الى جهم والخراساني وحكاها الامام عن المصنف وهو المشهور عن ابن
سريج كما قاله الاكثر من كتاب الغنية وبه اشتهرت المسئلة قال الاذرى ورأيه صريحه في كتاب
الودائع لم يكن في كتاب الراداته أنه يقع المنجز وهذا ان القلان سبب اضطرارهم في النقل عنه ومن قال
بعدم وقوع شيء المزمع وابن الخلد والفقهاء وغيرهم ونقل في البحر عن القاضي أبي العلي بن السائي
رضي الله عنه نص عليه في المسائل المشورة ونصه السبكي أولا وصنف فيه تذييلين ثم زجج عنه ونصر
القائل بايقاع الثلاث وقال الاسنوى في المصنف اذا كان صاحب المذهب قد نص عليه وقاله أكثر
الاصحاب خصوصاً الشيخ أباحمد شيخ العراقيين والفقهاء شيخ المارورة كان هو الصحيح وقال في المهملات
في كيف يسوع الفتوى بما يختالف نص السائي وكلام الاكثر من له ولما اختار الروايات في هذا الوجه
قال لوجه لتعالم الحرام هذه المسئلة في هذا الزمان ومن الشيخ عر الدين أنه لا يجوز التقلب في عدم الوقوع
وهو الظاهر وان نقل عن الباقي ولزكشي الجواز وقال ابن الصباغ وددت لو سمعت هذه المسئلة وابن
سريج يرى مما نسب اليه من (تبيه) اذا قلنا بانحسام المعاق وأراد أن يتناق له طرق منها أنه
يرك في طاعتها لانه لم يبالقها ومنها أن يضيف المعاق ليعضها لانه لم يبالقها وانما طاعت بعضها وحمل هاتين

الصورة رتبين كما قال الزركشي فيما اذا كان التعليق بالتعلق فان كان بالتوقيع كان ذل متى وقع عليك طلاق لم يقع في المورتين وطريقه حينئذ المفارقة بالفسخ ان وجد سببه (ولو قال ان ظاهرت منك أو ألبت أولاعت أو فسخت) نكاحي (يعينك) مثلا (ذلت طالق قبله) أي قبل كل ما ذكر (ولانهم وجد المعاق به) من الفلأر أو غيره (ففي صحته) أي المعلق به وهو الظاهر وما بعده (الخلاف) فعلى الأول الزواج يصح ويغوثه تعلق الطلاق لاستحالة وقوعه - وعلى الثالث يغوثان جميعا ولا يأتي الثاني هذا (ولو قال ان وطنك وطا (مباحا فأنت طالق قبله) واحدة أو أكثر (ثم وطى لم يقع) طلاق (قبله) اذ لو طلق لم يكن الوطء مباحا وانما لم يأت الخلاف هنا لان وضعه اذا نسد بتصحح الدوريات الملاق أو غيره من التصرفات الشرعية وهذا لم يند لان التعلق هنا وقع بغير الملاق فلم يند عليه باب الملاق * (تنبيه) * لو قال ان واجعه لك فأنت طالق قبله ثلاثا ثم واجعه نفذت لرجعة ولم يقع الملاق للدور ولو قال لا امر أنه ان بدأتك بالكلام فأنت طالق فقامت له وان بدأتك بالكلام فعبدي حرفكم ما لم تعلق المرأة لانه خرج عن كونه مبيدًا بقواها ان بدأتك ولم يقع العبد اذا كلمته بعد ذلك لخروجها عن كونها مبيدة بكلامه فلو كلمته أولا عتق العبد لانها ابتدأت كلامه وكذا لا تطلق المرأة ولا يعتق العبد لو قال كل منهما ان بدأت بالسلام الى آخره امر مسلمة ما اعدم ابتداء كل منهما ولو قال لزوجتي متى دخلت الدار وأنت زوجتي فعبدي حر قبله ومتى دخلها وهو عبدي فأنت طالق قبله ثلاثا فدخلها مع ما لم يقع العبد ولم تعلق الزوجة لازوم الدور لانها لو حصلت لا يحصل ما قبل دخولها ولو كان كذلك لم يكن العبد عبده وقت الدخول ولا المرأة زوجته حينئذ فلا تكون الصفة المعلق عليها حاصلة ولا يأتي في هذه القول بطلان الدور اذ ليس فيها سد باب التصرف ولو دخل امرت أو وقع المعلق على المسبوق دون السابق فلو دخلت المرأة أولا ثم العبد عتق ولم تطلق هي لانه حين دخل لم يكن عبدا فلم تحصل صفة طلاقها وان دخل العبد أولا ثم المرأة طلق ولم يقع العبد وان لم يذ كرفي تعليقه المذكور لفظة قبله في العارفين ودخلها معها عتق وطلقت لان كلامهما صدر الدخول بالصيغة المشروطة وان دخلها مرتبا فكسابق في نظائرها (ولو علقه) أي الزوج المعلق (بمشيئتها حلالا) أي وهو مخاطب لها كقوله أنت طالق ان أو أذا شئت أو ان أو أذا شئت فأنت طالق (اشترطت) مشيئتها فلها (على فور) تضمن ذلك لتخليها الطلاق كمالتي نفسك كلامها لانها استبانة لرضيتها فكان جوابها على الفور كالقبول في العقود والمراد بالفور مجلس التواجب كما قاله هنا وفي النسخ وقيل اذا شأنت في المجلس طاعت لان حريم العقد يقوم مقامه كافي القبض في الصرف والسلم وقيل أي وقت شأنت طاعت ولا يشق ذلك بوقت كما لو قال لها ان دخلت الدار فأنت طالق * (تنبيه) * هذا في التعلق بغير نكاح متى كلى وقت أمافي فلا بشرط الفور (أو) طاق الطلاق بمشيئتها (غيبه) كزوجه جنى طالق ان شأنت ولو حضرت وسميته (أو) علقه (بمشيئة أجنبي) خطايا كقوله لاجنبي ان شئت فزوجني طالق (فلا) بشرط فور (في الاصح) لبعده التملك في الأولى ولا تنفائه في الثانية والشأن بشرط الفور نظرا الى تضمن التملك في الأولى وإلى الخطايا في الثانية أم اذا علقه بمشيئة أجنبي غيبه كاسماء زيد بشرط الفور جزمها ولو علقه بمشيئتها خطايا ومشيئة زيد كذلك اشترط الفور في مشيئتها فقط دون زيد اعطاء لكل منهما حكمه لو انفرد (ولو قال المعلق بمشيئته) من زوجة أو أجنبي (شئت كرها بقلبه وقع) الطلاق ظاهره باطنه لوجود المعلق عليه وهو لفظا المشيئة وهذا في الحر ونقلا في الروضة وأصاها من البغوى وهو المعتد (وقيل لا يقع باطنا) لاتفاء المشيئة في الباطن وهذا ما نقله في الروضة وأصاها من القاضي الحسين ونقله في أوائل الاقرار ما يوجب ترجمه وهو قضية كلام القاضي أبي الطيب أيضا وأجاب الأول بان ما في الباطن لنفاؤه لا يقصد التعلق به وانما يقصد باللفظ الدال عليه وقد وجد ولو قال المعلق على مشيئته من زوجة أو غيرها شئت ان شئت لم تطلق وان شأته الزوج لان التعلق على مشيئة من ذكر ولم

توجد وانما وجد تعليلها والمثبتة بعينها في النفس من الارادة وذلك لا يتعلق بالشرط ثم أشار الى اعتبار
كون المماثل أهلاً للمثبتة بقوله (ولا يخفى) طلاق عاق (عشيمة) كل من (مير وصية) وان كانا
مميزين لانه لا اعتبار بمشيتهم في التصرفات ولانه لو قال اميرة طلق نفسيك فطلقت لم يقع فكذلك ان عاق
بمشيتها (وقيل يقع) الملاقاة عاق (١) مشيتة (مميز) لان مشيتها معتبرة في اختيار أحد ابويها وتقصيده
بميزين زوائده على الحر وقضيته انه لا يقع بمشيتة غيره بزواجره صريح في الروضة وأما ما وكذا لا يقع
بمشيتة بمشيتة عاق على مشيته ولو بالفاجر ما لان ان اعتبرنا الملقا فلا يضمن مسدوره من تصور ان يكون
لغيره بغير ما من مشيته نعم ان قاله أو اميرة ان قلت شئت فزوجني طالق فقال شئت طاعتك وجود الملاقاة
عليه (تنبيه) لو طلق بمشيتة أخرى فأشار اشارته فموقع أو مناطق تخرس فكذلك على الاصح ولو شاء
الملاق بمشيته - لسكره الذي أتم به كان على الخلاف في تصرفه ولو طلق بمشيتة نقص بسبب أو جنون شاء
قورا بهد كماله لم يقع كماله وظاهر كلامهم ولو طلق بمشيتة الملائكة لم تعلق اذ لهم مشيتة ولم نعلم حواها
والعلاق بمشيتة بجهة تعليل بمشيتة كما قل الماوردى وقدم انه لا يقع به (ولارجو عله) أي خصص
عاق الملاق بمشيتة غيره (قبل المشيتة) من ذلك الغير وان قلنا انه غلب كان غلبا فليس بمشيتة
تعلق الملاق على صفة فامتنع الرجوع كما اثر التعليلات (ولو قال أنت طالق ثلاثا الا ان يشاء زيد) مثلا
(طالقة فشاء) زيد (طالقة) أو أكثر (لم تعلق) شيئا انقرا الى ان المعنى الا ان يشاء فلا تعلقين أصلا كقول
قال الا ان يدخل زيد الدار فدخل (وقيل تقع طالقة) انظر الى ان المعنى الا ان يشاء طالقة فلا يتراد عليها وقيل
يقع طالقتان والتقدير الا ان يشاء عدم واحد يقع الباقي وهذا كله عند الاطلاق فان قال أردت الثاني أو
الثالث قبل ان فيه تغايل عليه فان لم يشأ شيئا وقع الثلاث ولو قال أنت طالق واحدة الا ان يشاء فلان ثلاثا
فشاء لم تعلق وان لم يشأ أو شاء واحدة أو اثنتين وقع واحدة ولو لم يزد وقد علق الملاق بمشيتة وحين
لم تعلق (ولو طلق) زوج طالقا (بفعله) كدخوله الدار (ففعول) المعلق به (ناسيا للتعلق أو) ذا كراهة
(مكرها) على الفعل أو طامعا جاهلا (لم تعلق في الاظهر) لخبر ابن ماجه وغيره ان الله وضع عن أبي
انعمار والنسيان وما استكرهوا عليه اي لا يؤخذ بهم بذلك ومقتضاهم رفع الحكم فيهم كل حكم الاما قام الدليل
على استثنائه فقيم المثلثات ولان المكره على الملاق لا يقع طلاقه فكذلك المكره على الصفة ولا فرق بين الحالف
بالله تعالى وبالعلاق وان قال القاضي حسين يقع في الحالف بالملاق في النسيان والثاني تطلق لوجود المعاق
به وليس النسيان ونحوه دافعا لوقوع (تنبيه) لو حالف لا يفعل كذا عمدا ولا سهوا حدث بفعله - أو
كفى زوائد الروضة وحزم به الرافعي في الايمان وقال ابن المنذر انه المشهور من مذهب الشافعي لانه له
وقد ضيق على نفسه بخلاف ما لو حالف لا ينسى نفسه فانه لم ينس بل نسي (أو) عاق الملاق (بفعله غيره)
وقد قصد بذلك منه أو حنثه وهو (من يسأل بتعليقه) أي يشق عليه حنثه فلا يخالفه لصحة دافعة أو فدية
أو زوجية فيحرص على ابرار نفسه ولو حلفا للمكارم الاخلاق وليس المراد خشية العقوبة من بخلاف نفسه
(وعلم) غيره (به) أي بتعليقه (فكذلك) لا يقع الملاق في الاظهر اذ فعله ناسيا أو مكرها أو جاهلا (والا)
بان لم يقصد الزوج منه أو حنثه أو لم يكن يبالي بتعليقه كالمسلطان والحجيج أو كان يبالي به ولم يعلم به (فيقع)
الطلاق بفعله (قطعا) وان اتفق في بعض الصور نسيان ونحوه لان الغرض حينئذ مجرد تعليق الفعل من
غير قصد منع أو حث هذا تقرير المتن لكن يستثنى منه الصورة الاخيرة وهي فيما اذا قصد فحين يبالي به
اعلامه ولم يعلم به فلا تعلق كما أفهمه كلام أصل الروضة وعزاء السبكي للجمهور (تنبيه) هذا كله
اذ حالف على فعل مستقبل أما اذا حلف على نفي شيء وقع جاهلا به أو ناسيا له كلو حالف ان زيدا ليس في
الدار وكان فيها ولم يعلم به أو علم ونسي فان حلف ان الامر كذلك في ظنه أو فيما انتهى اليه علمه أي لم يعلم
خلافه ولم يقصد ان الامر كذلك في الحقيقة لم يحنث لانه انما حلف على معتقده وان قصد ان الامر كذلك

في نفس الامر أو أطلق في الحنث قولان رجع منهما ابن الصلاح وغيره الحنث وصوبه الزركشي لأنه غير معذور بالاحتياط ولا منع بل تحقيق فكان عليه ان يثبت قبل الحنث بخلافه في التعليق بالمستقبل ورجع الاسنوي وغيره أخذوا من كلام أصل الروضة عدم الحنث ورجع بعض المتأخرين انه يحنث فيها اذا قصد ان الامر كذلك في نفس الامر وعدم الحنث عند الاطلاق وهذا الوجه * (تنبيه) * لو علق المطلق بدخول بهيمة أو نحوها كما قل قد خلعت مختارة وقع المطلق بخلاف ما اذا دخلت مكرهة لم يقع فان قيل هذا يشكل بما مر من وقوع المطلق فيما اذا لم يعلم المعلق بفعله التعليق وكان ممن لا يبالي بتعاقبه أو بمن يبالي به ولم يقصد الزوج اعلامه ودخل مكرها أجيب بان الآدمي فعله منسوب اليه وان أتى به مكرها ولهذا ضمن به بخلاف فعل البهيمة فانها حينئذ لا كراهة لم تفعل شيئا وحكم الميمن فيما ذكر كالمطلق ولا يخل بفعله الجاهل والناسي والمكره

* (فصل) * في الاشارة للمطلق بالاصابع وفي غيرها اذا (قال) لزوجتي (أنت طالق) وأشار بأصبعين أو ثلاث ولم يقل هكذا (لم يقع عدد الابنية) له عند قوله طالق لان المطلق لا يتعدد الا باللفظ أو بنية ولم يوجد واحدا منهما ولا اعتبار بالاشارة هنا * (تنبيه) * أفهم قوله لم يقع عدد وقوع واحدة وهو كذلك لان الواحد ليس بعدد (فان قال مع ذلك) القول أو الاشارة (هكذا طالقتي) اشارة أصبع طاعة وفي اشارة (أصبعين طلقتين وفي) اشارة (ثلاث) من الاصابع (ثلاثا) وان لم ينو لان الاشارة بالاصابع في العدد بمنزلة النية وفي الحديث الشهر هكذا وهكذا وأشار بأصابعه الكريمة وخشخشاها في الثالثة وأراد تسعة وعشرين فدل على ان اللفظ مع الاشارة يقوم مقام اللفظ بالعدد * (تنبيه) * لا بد أن تكون الاشارة مفهومة للطلقتين أو الثلاث كالنظر للاصابع أو تحريكها أو ترديدتها والافقد يعتاد الانسان الاشارة بأصابعه الثلاث في الكلام فلا ينال الحكم بوقوع العدد الا بقرينة قال الامام وأقرأه ولو قال بعد ذلك أردت واحدة لم يقبل وخرج بقوله مع ذلك ما لو قال أنت هكذا وأشار بأصابعه الثلاث ولم يقل طالق فأنه لا طلاق وان نوى الطلاق كلف في زيادة الروضة لان اللفظ لا يشعر بطلاق (فان قال أردت بالاشارة) بالثلاث الاصبعين (المقبوضتين صدق بيمينه) ولم يقع أكثر من طلقتين لاحتمال الاشارة بهما فان قال أردت أحدهم لم يصدق لان الاشارة صريحة في العدد كالمرفأ لا يقبل خلافها ولو عكس فأشار بأصبعين وقال أردت بالاشارة الثلاث المقبوضة صدق بطريق الاولى لانه غلط على نفسه ولو كانت الاشارة بدمج واحدة ولم ينو عددا وقع واحدة كما يحتمل الزركشي ولو قال أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يكن شيئا ذكره الماوردي وغيره ولو قال أنت طالق وأشار بأصبعه ثم قال أردت بها الاصبع دون الزوجة لم يقبل ظاهر قطعاً ولم يدين على الأصح ثم أشار بفروع من فروع ابن الحداد (و) هوما (لو قال بعد) لزوجتي (اذا مات سيدي فانت طالق طالقتين وقال) له (سيده اذا مات) أثار فانت حرفتي (كله به) أي بموت سيده (فالأصح أنها لا تحرم) عليه الحرمة الكبرى (بل له الرجعة) في عدتها (وتجديد) النكاح بعد انقضائها (قبل زوج) آخر لان وقوع الطلقتين وعق العبد معان معا بالموت فوقهما معا واعتق كما لا يتقدم العلق لم يتأخر فاذا وقع معا غلب جانب الحرية لنشؤ الشارع اليها فكان العلق مقدما والثاني محرم فلا تحل له الايجال لان العلق لم يتقدم وقوع الطلاق وخرج بعق جميعه ما لو عتق بعضه بان لم يخرج من الثالث ولم يجوز الوارث فأنه اتين بالطلقتين لان البعض كالقن في عدد الطلقات * (تنبيه) * لا يختص المسئلة بموت السيد بل يجري الخلاف في كل ضرورة عتق عتق العبد ووقوع طلقتين على زوجته بصفة واحدة كإلوا قال العبد اذا جاء الغد فانت طالق طالقتين وقال السيد اذا جاء الغد فانت حر فاذا جاء الغد عتق وطالقتين ولا تحرم عليه قطعا لان العتق سبق وقوع الطلاق ولو عتق السيد عتقه بموته وعلق العبد الطالقتين بأسخر جزء من حياقه سيده ثم مات سيده انقضت الرجعة واشترط المحلل فاعاد العتق الطلاق على

الذي ولو عاق زوج الامة طلقها وهي غير مبرورة بموت يدها وهو وارثه فان البتة تنقض النكاح
 فمات وان كانت مكتوبة وكان على السيد ان لم يبرقه تعدل اليه كلها أو يهبه فبفسخ النكاح ولم
 يصادف الطلاق فلا ثمة المبرورة فماتت بموت سيدها ولو باجالة الوارث المفق (ولو ما دى ادى
 روضته) مثلا كغدة (فاجابة لاخرى) كعمرة (فقال) لا (أنت طالق وهو يملك الماداة ثم طلق اشداهم
 جزا لانهم لم يتخاطب بالطلاق ومن شرطه ان لا ينفذ وقوعه عليها (وتعلق الجبسة في الاصح) فلهذا
 ما مالاذ والى لانها قد دها وخرج بيمانها فماتت لان الجبسة غير الماداة قال قد دها طلاقا طقت فماتت
 أو الماداة وقد دها حكم بطلاقها أما الماداة طاعرا واطا أو أما الطاقبة فماتت اذ يدان (ولو باق)
 طلاقا حاسر كلها (بأكل رمانة) كان أكل رمانة فأنت طالق (وفاق) ثانيا (بذئف) من رمانة
 كان أكل - بعضها فأنت طالق (وأكل رمانة وطاقتان) لوجود الصفتين لا يصدق انها أكلت
 دف رمانة وأكلت رمانة لكه بشكل على قاعدة ان لسكرة المعادة غير الاولى فان تكن الثانية بكم
 طاقا فلا تالام أكلت رمانة مرة واحدة رمانة مرتين ولو عاق بأكل رمانة فأنت طالق (ولو باق)
 بحث وكذا لو أكلت ألف - فماتت سلاما أو مرة وان زاد ذلك على عدد رمانة لان ما ذكر ليس رمانة
 (مروغ) * لو دل أنت طالق ان أكلت هذا لرغب وأنت طالق ان أكلت هذا، وأنت طالق ان
 أكلت ربه فأكلت الرغيف طاقا فلا تالو لو قال ان أكلت ربه لا فأنت طالق وان أكلت ربه فأنت
 طالق وان أكلت ربه فأنت طالق فكما تالو لو قال ان لم أصل ركعتين قبل
 روال شمس اليوم فأنت طالق فماتت لا تالو لو قال ان لم أصل ركعتين قبل
 (والخلف) مع الماله وكسر اللام بحمله ويجوز سكوه الفة التسم وهو (بالملاق) أو غيره (ماتق)
 باحث على بدل (أو مع مبه) له، أو غيره (أو تحقيق خبر) ذكره الخالف أو غيره ليدون
 الخالف فيه (فاد قال) لروجه (اب) أو اذا (حلفت بطلاق) منك (أنت طالق) فلا تالو
 لا تعلق على الخلف (ثم قال) بعده (ان لم تخرجي) فأنت طالق وهذا مثال لحذف على الفعل وهو
 مزيد على المحرر (أو ان خرجت) فأنت طالق وهذا مثال لمعها من الفعل (أو ان لم يكن الامر كذلك
 فأنت طالق) وهذا مثال لفتح الخبر (وقع) الطلاق (الملاق بالخلف) في هذه الامثلة فلا تالو
 ما قاله - ان باقها السابقة كتمقرر (ويقع الآخر) مالا (ان وجدت صفتها) وبقيت العدة كقوة
 في الحر ولا ينفى ابدان في المدخول به فان غير المدخول به اتقوا بوقوع الملاق بالخلف (ولو دل) من
 التعلق بالخلف (ادخلت الشمس وجاء الحاج) أو غيره كان جاهرا من الشهر (أنت طالق) لم يقع
 الملاق بالخلف ادلاحت فيه ولا مع ولا شقة في خبر بل هو محض تعليق على صفة ما وجدته وقع
 الملاق بالملاق عليها * (تسبه) * تعبيرة بالجراح شهر بأنه لو اتوا منهم أو انقطع له لم يوجد الملاق
 عليه واستبعد بعضهم وقال ان ظاهر ان المراد الجنس وهل ينفار في ذلك لا أكثر وما ينفار عليه اسم
 الجمع أو الى جميع من في موسم من يريد الرجوع احتمالاته وأطوره ما الثاني * (مروغ)
 لو دل ان أو اذا قد زيد أنت طالق وتصد منه وهو ممن يه لي بجمعه خائف وان تصد التعلق أو أطلق
 أو كان التعلق بفعل من لا يمانى بحمله كالمسلان فتعلق ولو تنازعا في طلوع الشمس أنكروه وادعاه
 فقال ان طالت فأنت طالق خائف ولو قال لزوج طبت الشمس فقالت لم تطلع فقال ان لم تطلع فأنت
 طالق طاقا في الحال لان غرضه التحقيق وهو خائف ولو قال لا مدخول به قالت حلفت بطلاق
 فأنت طالق ثم أعلاه أو به وقع بالثانية طاقا لانه قد حلفت وتخل اليقين الاول وبالثانية طاقا بحكم
 اليقين الثانية وتخل اليقين الثانية وبالرابعة طاقا بحكم الثالث وتخل الثانية (ولو قيل) له لا تخبر
 أطلقها أي زوجتكم (فقال نعم) أو نحو مما يرادفها كقول ويبر (ففرار) صريح (ب)

أى الطلاق لان التقدير نعم طلقها فان كان كاذبا فهي زوجته باطنا (فان قال أردت) طلاقا
 (ماضي او راجعت) بعده (صدق بيمينه) في ذلك لاحتماله واحترز بقوله وراجعت عما اذا قال ابنها
 وجسدت النكاح فان حكمه كما مر فيما لو قال أنت طالق أمس وفسر بذلك (وان قيل) له (ذلك)
 القول المتقدم وهو أطلقته زوجته (التماسا لانشاء فقال نعم) أو نحوها مما يردونها (فصرح) في الإيقاع
 حال الان نعم ونحوه قائم مقام طلقها المراد لك في السؤال (وقيل) هو (كناية) يحتاج لنية لان
 نعم ليست معدودة من صراخ الطلاق فان قيل الأول مشكل لحصرهم صراخ الطلاق في ثلاثة وبقولهم
 ان الكناية لا نصير صريحا بالتمس طلاق أجيب بأن السؤال معاد في الجواب فكأنه قال نعم طلقها
 ولهذا كان صريحا في الاقرار هذا اذا اقتصر على نعم فان قال نعم طلقت فهو صريح قطعاً وان اقتصر على
 طلقت فقيل هو كناية لان نعم تعين للجواب وقوله طلقت مستقل بنفسه فكأنه قال ابتداء طلقت واقتصر
 عليه وهو لو قال ذلك ابتداء لم يقع عليه شيء وقيل كنتم والاول أوجه كما قاله شيخنا * (تنبيه) * لوجه
 حال السؤال فانما هو انه استخبار كما قاله الزركشي * (فروع) * لو قال شخص لا شيء فعلت كذا فأنكر
 فقال ان كنت فعلت كذا فامرأتك طالق فقال نعم وكان قد فعله لم يقع الطلاق كما في فتاوى القاضى وجهه
 البغوى استدعاء طلاق فيكون كالوقيل له طلقت امرأتك مستدعيامنه طلاقها فقال نعم والاول
 أوجه ولو قيل له ان جاء زيد فامرأتك طالق فقال نعم لم يكن تعليقاً ولو قيل له لأن زوجة فقال لا
 لم تطلق وان نوى لانه كذب محض وهذا مانعه أصل الروضة عن نص الاملاء وقطعه به كثير من الاصحاب
 ثم ذكر تفقها ما حاصله أنه كناية على الاصح وبه صرح المصنف في تعليقه وان لها تحليفه انه لم يرد طلاقها
 وعليه جرى الاصفونى والحازنى في اختصارهما كلام الروضة والاول أوجه كما جرى عليه ابن المقرئ
 في روضه ولو قيل له أطلقته ثلاثا فقال قد كان بعض ذلك فليس اقراراً بالطلاق لاحتمال جريان تعليق
 أو وعد أو مخاطبة أو ليه فلو فسر بشئ من ذلك قبل ولو قال زوجته ما أنت لى بشئ كان لغوا لا يقع به طلاق
 وان نوى ولو قال امرأتى طلقها وزوجها ولم تترج غير طلقت

* (فصل) * في أنواع من التعليق اذا عاق طلاق زوجته (بأكل رغيف أو مائة) عين كلامهما
 أم لا كان أكلت هذا الرغيف أو هذه المائة أو رغيفا أو مائة فأنت طالق (فبقى) من ذلك بعداً كلها
 له (لبابة) من الرغيف تقع وقعا كما قاله الامام (أوجه) من الرمانة (لم يقع) طلاق لانه يصدق منها لم
 تأكل الرغيف أو الرمانة وان تسامح أهل العرف في اطلاق أكل الرغيف أو الرمانة في ذلك أما لبابة التي
 لا تقع موقعا كفتات الخبز الذي يدق مدركه لا يظفر له أثر في بولاحنت ولهذا عبر في الحرر بكسرة ومثل
 ذلك يأتي في الرمانة خبز الذائق بعض حبة وفي التمر للعاق بأكلها الذائق قمعها أو شئ مما حرت العادة بتركه
 * (فروع) * لو قال لها ان أكلت أكثر من رغيف فأنت طالق حنث بأكلها ورغيفاً أو ما أوقال ان أكلت
 اليوم الارغيف فأنت طالق فأكلت ورغيفاً وفاكهة حنث ولو قال لها ان لبت قميصين فأنت طالق طلقت
 بلبسهما ولو لم تلبيس لبت لبت مثلان بعت عندك فأنت طالق فلبت عند هابعية الليل حنث
 للقرينة وان اقتضى الميت أكثر الليل ولو قال لها ان غمت على قوبك فأنت طالق فتوسد تحتها مثل الحنث
 ككل وضع عليها يديه أو رجلاه ولو قال لها ان قتلت زيدا غدا فأنت طالق ففرض به اليوم ومات منه غدا لم يحنث
 لان القتل هو الفعل المقنن للروح ولم يوجد ولو قال لها ان كان عندك نار فأنت طالق فوجد السراج
 عندها ولو قال لها ان جعت يوماً في بيتي فأنت طالق فجاعت يوماً بصوم لم تطلق بخلاف بالوجاعت يوماً بلا
 صوم فانما انطلق ولو قال لها ان لم يكن وجهك أحسن من القمور فأنت طالق لم تطلق وان كانت زنجية لقوله
 تعالى لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم نعم ان أراد بالحسن الجمال وكانت فيجحة الشكل حنث كما قاله
 الاذرى ولو قال لها ان قصدت بالجماع فأنت طالق فقصدته هي بجماعها لم يحنث فان قال لها ان قصدت

جاءك فانت طالق بقصد نه خايمهاحت (ولو أكلا) أي الروحان (نمرا) مثلا (وخاطبواهما فقال) الزوج
 لها فورا أم لا (ان لم تخبري نوالك) أي نوى ما أكلته عن نوى ما أكلته (فانت طالق فجعلت كل نواذيرها)
 بحيث لا تجتمع مع أخرى (لم يقع) طلاق لان بذلك تغير نوى أحدهما (الاثن يقصد تعبدنا) لنواها من
 نواها فلا يخلص من اليقين بما فعلت بل يقع عليه الطلاق حيث نوى أحدهما (قال الأذري ويحتمل
 أن يكون من التعليق بالاستعجيل عادة لتعذره وفي الكافي لو قال ان لم تخبريني بنواي أو ان لم تشيرني الى نواي
 فانت طالق فالمراد في الخلاص أن تعد النوى عليه واحدة واحدة وتقول في كل واحدة هذه نواياك
 (ولو كان بقصد الثمرة) مثلا (فما في) طلاقها (بما علمهم برميها بمساكها) كقوله ان بلغتها فانت طالق
 وان رميتها فانت طالق وان أمسكتها فانت طالق (جاءت مع) أي عقب (فراخه) من التعليل (بأكل
 بعض) منها (وروي بعض) منها (لم يقع طلاق) لان أكل البعض وروي البعض غير هذه الثلاثة
 * (تبيينه) * أشعر كلامه باشتراط الامرين وليس مرادا بل الشرط المبادرة بأحدهما وأشار به الى
 اشتراط تأخير عيب الامسالة فان تقدم أو توعدا في الصورة المذكورة حدث ولا حاجة ثم في عيب الرمي فانه
 يجوز تعددها على عيب الابتلاع وانما المحتاج اليه في التخلص من الحث المبادرة المذكورة لان الحث يبادر
 كات مسكة فحصل الحث وأهم كلامه الحث بأكل جميعها وهو يقتضي ان الابتلاع أكل قال ابن
 النقيب وهو واضح لكن لم أر من ذكره وقد ينزع فيه ما اذا ذكر الثمرة في عيبتها ان أكل فيه بعض برزبل
 اسم الثمرة فلم تبلغ ثمرة وأما عكسه وهو قوله ان أكلت فانت طالق فالذي جرى عليه ابن المظفر انه لا صلة
 في هذا الباب انه لو علق طلاقها بالاكل فانت طالق لانه يقال ابتلع ولم يأكل ووقع له كالمسألة في
 كتاب الايمان عكس هذا واختلاف المتأخرين فمنهم من ضعف أحد الموضعين ومنهم من جمع وروي باب
 الطلاق مبني على اللغة والبلغ لا يسمى أكلا والايان مبناها على العرف والبلغ فيه يسمى أكلا وهذا أول
 من تضعيف أحد الموضعين (ولو) علق طلاقها وهي على سلم بالعود وبالزول ثم بالصدق فثبت
 أو انتقلت الى سلم آخر أو امتلح السلم وهي عليه على الارض وتقوم من موضعها أو جات وموضعها
 الحامل أو نزل بغير أمرها أو رافى الجميع لم تعلق أمالوجات بأمرها فيثبت ثم ان حملها بالاصود ونزل بان
 يكون واقفا على الارض أو نحوها فلا أثر لأمرها وان (انهمها) أي زوجها (بسرقة فقال) لها (ان
 تصدقيني) في أمر هذه السرقة (فانت طالق فقال) له قولين أحدهما (سرق) والآخر (ماسرقتك
 طالق) لانها صادقة في أحد القولين (ولو قال) لها (ان لم تخبريني) صادقة (بعد هذه الرمانة قبل كسرهما)
 فانت طالق (فالخلاص) من اليقين (ان تدكر) له (عدد ما علم انما) أي الرمانة (لانتفص عنه) كانه (ثم
 تزيد واحد واحد) متقول مائة وواحد واثنتان وهكذا (حتى تبلغ ما) أي عددا للرمانة (بعلم انما لا يزيد
 عليه) أي ما انتهت اليه من عدد ما تكون مخبر به ردها (والصورتان) هذه والتي قبلها (فحين لم يقرب
 تعريفها) فان قصد لم يخلص من اليقين بما ذكرته فان قيل الشئ الاول يشكك عاقلان ان الخبر يعم الصدق
 والكذب والساو وغيره فدلوا وقالوا لئلا يثبت من خبرتي منكن بقدم زيد فدهى طالق فأنخبرته امرأته
 بذلك وهي كاذبة أو بعد علمه من غيرهن طلق، أجيب بان الرمانة ونحوها عدد خاص ودعنا في هذا
 أنخبرته بعدد حبتها كاذبة لم تخبر به بخلاف قدوم زيد فدهى طالق بالخبر الكذب وأما الإشارة فانما يختص
 بالخبر الاول الساو الصدق قبل الشعر فاذا قال لئلا يثبت من خبرتي منكن بكذا فدهى طالق فأنخبرته
 امرأته بذلك ثانيا بعد اخبار غيرها أو كان غير سار بأن كان يسوم أو وهي كاذبة أو بعد علمه من
 غيرهن لم تعلق لعدم وجود الصفة نعم محل اعتبار كونه سارا اذا أطلق كقوله من بشرني بخبر أو امرأته
 عن زيد فان قيل كقوله من بشرني بقدم زيد فدهى طالق اكنفي بصدق الخبر وان كان كاذبا كما دله
 الماوردى ولو قال لزوجه ان لم تعدى جوف هذه الثجيرة اليوم فانت طالق فقبيل يخلص من الحث بأن

تهل ما ذكر آنفا وتبين يجب أن يتدنى من الواحد وتريد حتى تتمى إلى الله بما ذكره هذا والظاهر
 لانها اذا لم تبدأ بالواحد لم تعد يجوزها * (فروع) * لو سقا حبر من علوقه لزوجته ان لم يخبر يني
 الساعة من وماء فانت طالق ولم يرد تعيينا فقالت تخلوق لا آدمي لم تحت لانها مصادقة بالانخبار ولم يخص
 من الحنث بقولها رماه آدمي لجواز أن يكون رماه كالب أو ربح أو نحو ذلك لان سبب الحنث وجسد
 وشككنا في المانع وشبهه بما لو قال أنت طالق الآن يشاء زيد اليوم فخصي اليوم ولم تعرف مشيئة ولو قال
 لها ان لم أقل كما تقولين فانت طالق فقالت له أنت طالق ثلاثا فخلاص من الحنث أن يقول أنت طالق
 ثلاثا ان شاء الله أو أنت طالق ثلاثا من وثاق أو أنت قلت أنت طالق ثلاثا ولو عاق طلاقها وهي في ماء
 جار بان خروج منسوبه باللبث بأن قال لها ان خرجت مني فانت طالق وان لبثت فيه فانت طالق لم تطلق
 خرجت أولبت لانها بغير يائه يفارقتها ان قال لها ذلك وهي في ماء راكد فخلاصه من الحنث ان تحمل منه
 فورا ولو قال لها ان أرت ماء هذا الكوز فانت طالق وان شربته أنت أو غيرها فانت طالق ثم ان تركته
 فأنت طالق فبالت به خرقه وضعها فيه أو بلتها ببعضه أو شربت هي أو غيرها بعضه لم تطلق ولو قال لها ان
 خالفت أمري فانت طالق فخالفت فيه كان قال لها لا تقوي فقامت لم تطلق كما جزم به ابن المقرئ في روضه
 لانها خالفت فيه دون أمره قال في أصل الروضة وفيه نظر بسبب العرف ولو قال لها ان خالفت نهي فانت
 طالق فخالفت أمره كأن قال قومي فرددت طلقت كما جزم به ابن المقرئ في روضه أيضا لان الأمر بالشئ
 نهي عن ضده قال في أصل الروضة وهذا فاسد اذا ليس الأمر بالشئ نهي عن ضده فبما يختاره وان كان أي
 نهي عن ضده فاليمين لا تبني عليه بل على اللغة والعرف ولو قال لها زنت فأنكرت فقال ان كنت زنت
 فأنت طالق طلقت حالا بقراره السابق ولو قيل لزان زنت فقال من زنى فزوجته طالق لم تطلق زوجته ان
 قصد الم الزاني لا يقع الطلاق (ولو قال) ثلاث من زوجاته (من لم يخبرني) منكم (بعد دركعات) فرائض
 اليوم واليلة فهي طالق (فقات واحدة) منهن عدد دركعات فرائضا (سبع عشرة) ركعة بناء على
 الغالب (و) قالت (أخرى) أي ثمانية منهن (خمس عشرة) أي يوم جمعة (و) قالت (ثالثة)
 منهن (أحدى عشرة) أي لسانفر (لم يقع) على واحدة منهن طلاق اصدق الكل نعم ان أراد أحده
 الايام مينا فخالف على ما أراده * (فروع) * لو قال لزوجته ان خرجت الاباذني فانت طالق فأذن لها
 وهي لا تعلم أو كانت مجنونة أو صغيرة فخرجت لم تطلق لان لا تقتضي النكرا فصار كالو قال ان خرجت
 مرة بغير اذني فانت طالق وهذا بخلاف ما لو قال ان خرجت لابسة ثوب حبر فانت طالق فخرجت من غير
 ثوب حبر ثم خرجت لابسة ثوب حبر فانت طالق والفرق أن خروجها بلا ثوب حبر لم تخل به اليمين لعدم
 الصفة لحنث في الثاني بخلاف هذه ولو أذن ثم رجع فخرجت بعد المنع لم تحت لحصول الاذن وان قال
 الشيخ أبو نصر فبه نظر ولو قال كلما خرجت الاباذني فانت طالق فأى مرة خرجت بغير الاذن طلقت لان كلما
 تقتضي التكرار كالمرة وخلاصه من ذلك أن يقول لها أذنت لك أن تخرجي متى شئت أو كلما شئت ولو قال
 لها ان خرجت لغير الحمام فانت طالق فخرجت اليه ثم عدلت لغيره لم تطلق لانها لم تخرج الى غير خلاف
 ما لو خرجت لغيره ثم عدلت اليه ولو خرجت لهما فوجها أحدهما وصح في الروضة هذا أنها تطلق لانها
 خرجت لغير الحمام كالو قال لها ان كنت زيدا وعرا والثاني أنم الاتفاق كافي للمهمات وهو المعروف
 المنصوص وقد قال في لروضة في الايمان الصواب الجزم بدعواه الرافعي بأن المفهوم من اللفظ المذكور
 الخروج المقصود أجنبي عن الحمام وهذا الحمام مقصود بالخروج وقد حاول شيخا بن ماها وما في الايمان
 بأن ما هنا لا يحول على ما اذا قصد بحلفه الخروج لغير الحمام فقط وما هنا على ما اذا لم يقصد بحلفه شيء
 فيصدق حينئذ على الخروج لهذا فخرج لغير الحمام لان الخروج لهما خروج لغير الحمام وهذا أولى
 من التناقض ولو حلف لا يخرج من البلد الامع امرأته فخرجت لغيره لم تطلق لكنه تقدم عليها بتطاول أحواف

لا يضربها الا بوجوب مشيئة فضرها بسوط مثلاً لم تطلق للعرف في الاول واضرب به الهاء بوجوب النسبة
اذا مراد بها بالموجب ما تستحق الضرب عليه تأديماً ولو حلف لاياً كل من مال زيد فأضافه أوثر
ما كولا فالتشبه أو شاملاً لادغام ما لم تحت لأن الضيف يثبت العام قبيلاً لا زرداد والمثاقبة يثبت المانضوط
بالاشد فاشتمل في معنى المعاوضة ولو حلف لا يبدل دار زيد مادام فيها فاشتمل من أوعاد اليها ثم دخلها
الحالف وهو في المبحث لا يعلق الدعوى بالأداء فقال منها نعم ان أراد كونه فيها ينبغي أن تحت قوله
الاذرى ولو قال ان لم يخرجني الله من دارى فانت طالق ثلاثاً لخالها بنفسها أو أجنبي في القبل وان
تمسكت قبله من الخروج ثم جددت كحاشاها أو لم يجدده وان لم تخرج لم تطلق قال الراعي لأن اليسل كما قيل
اليسبى ولم يعض اليسل كله وهو زوجة وقد تقدم أن ابن الرعدة أفتى بأنه لا يختص بذلك فيما لو حلف
لأفغان كذا في مدة كذا بعد وان أفتى بخلافه وقال تبييني أنه شمل ما ورد عليه الباقي في وقال ان الصواب
ما أفتى به أولاً وهو ظاهر كلام الاصحاب فيمكن هو المفتى به (ولو قال) لها (أنت طالق الى حين أو الى
زمان) أى بعد كل منه ما قال في كلامه بمعنى بعد (أو بعد حين) أو زمان (طالق بمعنى طلق)
لأن ذلك يقع على المدة الطويلة والقصيرة قال تعالى حين غشوت وحسين نصبحون وقال تعالى هل أتى
على الانسان حين من الدهر قيل أرادت - مرة أشهر وقيل أربعين سنة وقيل مائة وعشرين سنة وقيل
ستمائة سنة وهي التي بين عيسى وبين نبيصا صلى الله عليه وسلم فان قيل لو قال والله لا قضيتك حقك الى حين
لم تحت بعضي لخنائته - لا كان هنا كذلك أوجب بان الطلاق انشاء ولا قضيتك وعد فيرجع فيه اليه
(تبيينه) * العصر والدمر وهو الزمن كما قاله الجوهري والوقت والآن والحقب يقع الغاف كزمان
والحين فيما مر كما قاله الاصحاب وان استبعد الامام والعزالي أما الحقب فبضم القاف وهو ثمانون سنة
* (فروع) * لو حلف لاصمت زما حنت بالشروع في الصوم كالحلف لاصمت ولو حلف ابصوم من أزم
كفاد صوم يوم لاشتماله على أزمسة ولو حلف ليهومن الایام كفاء ثلاثتها ولو قال لزوجة ان كان الله
يعذب الموحدين مات طالق الآن يريد ان كان بعد سب أحد منهم ولو انهم تزوجته بالارواح
خلف لا ياتی حراماً حنت بكل محرم ولو قال ان خرجت من الدار طالت طالق ثم قال ولا تخرجين من الصفة
أيضاً العا لا خبر لأنه كلام مبتدأ ليس فيه صيغة تعليق ولا عطف ولو قال لها أنت طالق في البحر أو في مكة أو
في النال أو نحو ذلك مما لا ينتلر طلقت في الحبل ان لم يقصد التعليق (ولو عاق) الطلاق (برؤ به زيد)
مثلاً كان رأيته فانت طالق (أو لمسه وقذفه) كالسنة أو قذفته فانت طالق (تناوله) التعليق (بها)
ومبنا) فيصحب برؤ به الميت ومس شرفه لصديق الاسم في الميت كما في الحي وله ذابعد قاذفه وينقض
وضوءه مائه وخروج بالبشرقة به بحائل ومس شرفه وظفره وسنه ويكتفي في الرؤ به رؤ به يفتي من بدنه ولو
غير وجهه ولو رأته وهي مكري أو وهو مسكران ولو كان المرفي في ماء صاف وزجاج وشفاف لا خيال بهما
طلقت لوجود الوصف بخلاف ما لو رأته وهي باقة أو وهو متر بشتوب أو ماء كدر أو زجاج كثيف أو نحو
أو برؤ به خياله في المرأة فتم لوعاق برؤ به وجهها وأنه في المرأة طلقت ادلا بكمهارؤ به لا كذلك
صرح به القاضي في تناوبه فيما لو عاق برؤ به وجهه ويعتبر مع ما ذكر صدق رؤيته كله عرفاً فقد قال
المتولي بعد ذكره ما مر أمالو أخرجه يده أو وجهه من كوة فمات ذلك العضو منه لم تطلق لأن الاسم لا يصدق
عليه فان كانت عمية وأيس من برئها عادة كمن تراكم على عينيها البياض أو عاباً أو ولدت عمية فتعلق
بمخيل ولو عاق برؤ به الهلال حل على العلم ولو برؤ به غيره له أو بتمام العدد تطلق بذلك لأن العرف
يحمل ذلك على العلم وعليه جل خبر صوم والرؤ به بخلاف رؤيته بغيره مثلاً فقد يكون الغرض زجره عن
رؤيته وعلى اعتبار العلم يشترط اثبوت عند الحسا كم كفي الخبر السابق أو تصديق الزوج كما قاله ابن
الصباغ وغيره ولو أخبر به صبي أو عبد أو امرأة أو فاسق وصدقته فالظاهر كما قاله الأذرى وإن صدقته ولو

قال أردت بالرؤية المعاني متصدق بيمينهم ان كان التعليق برؤية عيانية فلا يصدق لانه خلاف الظاهر لكن
يدى فاذا قبلنا التفسير بالمعانية ومضى ثلاث ليال ولم ترقها الهلال من أول شهر تستقبله انجلت
عينه لانه لا يسمى بعدها حالاً (بخلاف ضربه) اذا عاق الطلاق به كان ضرباً زديداً فانت طالق فضرته
وهو ميت لا تنفاه الالم أو هو حي طلق بضربه بسوط أو وكز أو نحو ذلك ان آلم المضروب كفى الروضة
ولو مع حائل بخلاف ما اذا لم يؤلم أو عضه أو قطع شعره أو نحو ذلك فانه لا يسمى ضرباً بان قيل قد صرحوا
في الايمان بعدم اشتراط الايلام فكان ينبغي أن يكون هنا كذلك أجيب بان الايمان مبناها على
العرف ويقال في العرف ضربه فلم يؤلمه * (فرع) * لو عاق بشكليمها زيدا فكلمته وهو مجنون أو
سكران سكر ايسم مع ويحكم وكذا ان كلمته وهي سكرى لا السكر الطافح طلق لوجود الصفة بمن يكلم
غيره ويحكم هو عادة فان كلمته في نوم أو انغماسه أو مناه أو كلمته وهي مجنونة أو كلمته بهمس وهو خفيض
الصوت بالكلام بحيث لا يسمعه المخاطب أو نأته من مكان لا يسمع منه فان فهمه بقرينة أو حاشته رجع اليه
وسمع لم تطلق لان ذلك لا يسمى كلاماً عادة وان كلمته بحيث يسمع لكنه لا يسمع لذهول منه أو اشغل أو
اغفل ولو كان لا يفيد مع الاستثناء طلق لانها كلمته وعدم السماع لعارض وان كان أصم فكلمته فلم
يسمع له من حيث لم يكن أصم اسمع فقيل يقع لانها كلمته بحيث يسمع وان تعذر السماع لامر به فاشبه شغل
قلبه وصحح هذا الراعي في الشرح الصغير وحزمه في أصل الروضة في كتاب الجمعة ونقله المتولي ثم عن النص
وقال الزكشي تتعين الفتوى به وقبل لا تطلق لانهم لم تكلمه عادة فهو في حقه كالمسوم وهذا صرح المصنف
في تصحيحه وجرى عليه ابن المقرئ في روضه هذا والوجه كما قال شيخنا جل الاول على من يسمع مع رفع الصوت
والثاني على من لم يسمع مع رفعه وهذا أولى من تضعيف أحد الوجهين ولو قال ان كلمت ناعماً أو غائباً عن الابد
مثلاً فانت طالق لم تطلق لانه تعليق بمستحيل كقولنا ان كلمت ميتاً أو حياً ولو قال ان كلمت زيدا فانت
طالق فكلمت حائماً مثلاً وهو يسمع فوجهان أحدهما انها لا تطلق لانهم لم تكلمه والثاني تطلق لانه
المقصود بالكلام دون الحائط ولو قال ان كلمت وجسلاً فانت طالق فكلمت أباها وأخيه من محاربه أو
زوجها طلق لوجود الصفة فان قال قصدت منه من كلمة الرجال الاجانب قبل منه لانه الظاهر ولو قال ان
كلمت زيدا أو عمراً فانت طالق طلق بشكليم أحدهما وانجلت اليمين فلا يقع بشكليم الآخر شيء أو ان
كلمت زيدا وعمراً فانت طالق لم تطلق الا بكلامهما معاً أو مرتباً أو ان كلمت زيدا ثم عمر أو زيدا فعمراً اشترط
تسليم زيد أولاً وتسليم عمر بعده مترادفاً في الاولى وعقب كلام زيد في الثانية * (تنبيه) * الاصحاب
الا امام والغزالي يميلون في التعليق الى تقديم الوصف المعنوي على العرف الغالب لان العرف لا يكاد
ينضبط كما مر في ان لم تحبى نوى من نواك فان معناه الوضحي التفريق ومعناه العرفي التعين هذا ان
اضطرب العرف فان اطرده على به لقوة دلالة حيث تد على النظر التأمل والاجتهاد فيها يستفحق فيه نقله
الراعي عن الغزالي وأقره ولا يختص بقول الغزالي بل يأتي على قول غيره ومنه ما يأتي في الخسيس على
قول المصنف ويشبه الخ ثم شرع في بيان أوصاف تجرى في شخصية الزوجين وعاق عليها الطلاق فقال
(ولو خاطبته) زوجته (بمكره) من القول (يكافيه يا خسيس فقال) لها (ان كنت كذلك) أى
سبها أو خسيساً (فانت طالق ان أراد) بذلك (مكافئتها باسماع ما تكره) أى اعاطتها بالطلاق كما
اعاطته بالشم المكره والمعنى ان كنت كذلك في زعمك فانت طالق (طلق حالاً وان لم يكن سبها) أو
خسيساً (أو) أراد (التعليق باعتبرت الصفة) كاهو سبيل التعامقات فان لم تكن موجودة لم تطلق
(وكذا) تعتبر الصفة (ان) أطلق بأن (لم يقصد شيئاً في الاصح) نظراً للوضع اللفظي فلا تطلق عند مدحها
والثاني لا تعتبر الصفة جملة على المكافاة اعتباراً بالعرف وهذا هو الخلاف في أنه يراعى الوضع أو العرف
(والسب) المعلق به كاهو في المحرر (منافى اطلاق التصرف) فهو صفة لا يكون الشخص معها مطلق

الاصراف وقدم ذلك في بابه قال الاذرى والعرف في زمن ايجار بابه ذواللسان الفاحش المواجه بما يستحي
 منه غايب الناس فلو لم يجل عليه لاسميا في الامم التي لا يعرف السفه من غيره وقد نزل قرية على
 ارادة ذلك بان خاطبها بما فيه عيش من القول فحاطبه بذلك شيرة الى ما صدر منه اه والتجه أن
 السفه يرجع فيه الى ما قاله المصنف لا الى ما قاله الاذرى الا ان ادعاءه وكان هناك قرية وأما ما العاصي
 فيرجع فيه الى ما قاله وان لم توجد قرية (وان لم يسبق قيل) أي قال العبادي معناه أنه (من باع دينه
 بدينه) أي ترك دينه لاستعماله بدينه قال وأخس الأشخاص من باع آخره بدينه غيره وقال الراعي تفقها
 من نفسه تنظر للعرف (ويشبهه أن يقال) في معنى الحبس (هو من يتعامل في غير لائق به بخلاف) بما يليق به
 بخلاف من يتعامله تواض أو القواد من يجمع بين الرجال والنساء جميعا حراما وإن كن في غير أهله قال ابن
 الرقصة وكذا من يجمع بينهم وبين المرد والقرطبان من يسكت على الرائي بأمراته وفي معناه محارمه
 ونحوه والديوث بالثقة من لا يمنع الداخل على زوجته من الشئ قال الاذرى ويشبهه ان يحارمه وامامه
 كزوجته لا عرف وقيل الحية من لا يغار على أهله ومحارمه ونحوه والفلان الدواق لعله لم يكن ير يدان
 يشترى ولا ير يد الشراء والخيل مانع الزكاة ومن لا يقرى الاضياف وكل منهم بالخيل ومن قيل له ياروس
 القعبة يقال ان كانت زوجتي كذا فهي طالق طلقت ان قصد الشخص من عاوها كالمقصود المكافاة والا
 اصبرت الصفة والقعبة هي البغي والجهودوري من قام به الفلانة أو الحساسة وقيل من قام به صفة الوجه
 على الاول اذا عاقب المالاق به المسلم لم تنال لانه لا يوفى به امان قصد المكافاة في طاعت في الحال والكوسم
 من قل شعروجه وعدم شعروجه والاحق من يفعل الشئ في غير موضعه مع علمه بقبحه وقيل من لا ينطق
 بهقله وقيل من يعمل ما يضر مع علمه بقبحه والفراغ من يتخاطب الاراذل ويخاصم الناس بلا حاجة والشبهة
 من يعتاد دني الافعال لا مادرا فاذا وصلت زوجها بشئ من ذلك فقال لها ان كنت كذا فانت طالق فان قصد
 مكافاة طالقت في الحال والا اعتبر وجود الصفة ولو قالت له كم تحرك لحيتك فقلت رأيت مثلها كبر افعال
 لها ان كنت رأيت مثلها كثيرا فانت طالق فهذه اللفظة في مثل هذا المقام كناية عن الرجولية والفتوة
 ونحوها وان جعل اللفظة على المكافاة طلقت ولا اعتبر وجود الصفة ولو قالت له أما أنت فكيف منك فقال
 كل امرأة تستسكفني فهي طالق فظاهره المكافاة فتعلق حالا اسلم يقصد التعلق (فروع) *
 لو قالت لزوجها المسلم أنت من أهل النار فقال لها ان كنت من أهل النار فانت طالق لم تنال لانه من أهل
 الجنة ظاهرا فان اردت وما من رد بان وقوع الطلاق فان قالت لك لزوجها الكافر فقال لها ذلك طالقت
 لانه من أهل النار ظاهرا فان أسلم بان عدم الطلاق فان قصد الزوج في الصورتين المكافاة طلقت في الحال
 ولو قال المسلم ان لم أكن من أهل الجنة فانت طالق لم تنال ان كان مسلما وان أذنب والاتبين وقوعه
 ولو قال شاذي وحشي كل منهما ان امامه أفضل من الآخر لم يحث تشبيه بمسألة الغراب ولان كلا من
 الامامين قد بعلم ما لا يعلمه الآخر ولو قال مسلمي أن أبا بكر أفضل من علي وعكس الرافضي حثت لقيام
 الادلة على أفضلية أبي بكر ولو قال مسلمي ان عليا أفضل من الله تعالى وحلف المعتز انهم جازم من العبد حثت
 لقيام الادلة أنهم جازم الله وسئل بعضهم عن الحنبلي يقول ان لم يكن الله على العرش فامرأتى طالق وعكس
 الاشعري فقال ان أراد الحنبلي المعنى الذي ورد به القرآن لم تنال طالق امرأته * (خاتمة) * لو قال لزوجته ان
 أبرأتني من دينك فانت طالق فأبرأه براءة صحيحة وقع الطلاق بانما يخلف ما لو قال لغيره ان أبرأتني من
 دينك مزوجتي طالق فأبرأه براءة صحيحة وقع الطلاق رجعا لانه تعليق محض ولو قال لزوجته ابرأتني
 معية فانت طالق لم تنال بترك المصاحبة كالموم والصلاة لانه تركه وليس بفعل ولو وطئ لزوجته طائفا بها
 أمته فقال ان لم تكوني أحلى من زوجتي فانت طالق طلقت في أحد وجهي بتأخير ترجيعه تبعا لميل
 الاسنوي لوجود الصفة لانما هي الزوجة فلا تكون أحلى من نفسها والوجه الثاني أن لا يطلق لفظه

بخطاب غيرها ولو قال ان وطئت أمي بغير اذن زوجتي فهي طالق فاستأذنتها فله طأها في عينها
لم يكن اذا قال الاذرى الا ان دل الحال على الاذن في الوطاء كان اذا نطقها في عينها يكون نوسة له في
الاذن لا تخصصا ولو قال لزوجتي ان دخلت البيت ووجدت فيه شيئا من متاعك ولم اكسره على رأسك فأنت
طالق فوجدت في البيت هاوناً لم تطلق كخزيمه الخوارزمي ورجعه الزركشي للاستحالة وقيل تطلق قبل موته
أو موته اليأس ولو قال لها ان غسلت ثوبي فأنت طالق فغسله غيرها ثم غسسته هي في الماء تنقضه له لم
تطلق لان الغرض في مثل ذلك الغسل بالصابون ونحوه كالاشنات وازالة الوسخ ولو قال لها ان قبلت
ضرتك فأنت طالق فقبلها ميتة لم تطلق بخلاف تعليقه بتقبيل أمه فانها تطلق بتقبيلها ميتة اذ قبله
الزوج قبله شهوة ولا شهوة بعد الموت والام لا فرق فيها بين الموت والحياة لان قبالتها قبله تنقذه وكرامة
أكرمنا الله سبحانه وتعالى وجب جميع أهلتنا وسامعنا وأصحابنا بالنظر الى وجهه الكريم

(كتاب الرجعة)

بفتح الراء أنفص من كسرها عند الجوهري والكسراً أكثر عند الأزهري وهي لغة المرقن الرجوع
وشرعاً رد المرأة الى النكاح من طلاق غير بائن في العدة على وجه مخصوص كما يؤخذ من سيباني والاصل
فيها قبل الاجتماع قوله تعالى وبعوثن أحق بردهن في ذلك أي في العدة ان أرادوا اصلاحاً أي
رجعة كما قاله الشافعي رضي الله تعالى عنه وقوله تعالى الطلاق مرتان فامسك بغيره أو تسريحاً بحسن
الرد والامسك مفسران بالرجعة وقوله صلى الله عليه وسلم أتاني جبريل فقال راجع حفصة فانها
سواء قوامه وانما زوجتك في الجنس رواه أبو داود وغيره بإسناد حسن وقوله صلى الله عليه وسلم
لعمري فليراجعها كما رواه أركانها ثلاثة من نكاح وصيغة وزوجة فأما الطلاق فهو سبب لا ركن
من أركانها وقد شرع في بيان الركن الاول فقالوا (شرط المرتجع أهلية النكاح بنفسه) بان يكون
بالغا قافلاً مختاراً غير مرتد لان الرجعة كانشاء النكاح فلا تنصح الرجعة في الردة والصبا والجنون ولان
مكره كما لا يصح النكاح فيها *(تنبيه)* الاحتراز عن الصبي فيه تجوز فانه لا يتصور وقوع طلاق حتى
يقال لا تصح رجعته وتصح من السكران المتعدي بسكره فان قيل رد على هذا المحرم فانه تصح رجعته
ولا يصح نكاحه أجيب بأن فيه الاهلية وانما الاحكام مانع ولهذا لو طلق من تحت حوالة الأمة صححت
رجعته لهما مع أنه ليس أهلاً لنكاحها لانه أهل للنكاح في الجملة وتصح مراجعة العبد والسفينة بلا اذن
وان احتاجا في النكاح اليه اذ يتعذر في الدوام ما لا يتعذر في الابتداء قال الزركشي ولو وقعت الرجعة
تحت عبد كان له الرجعة قبل اختيارها (ولو طلق بفن فلاولى الرجعة على الصحيح حيث له ابتداء النكاح)
بناء على جواز التوكيل في الرجعة وهو الصحيح فان قيل مقتضى تعبيره ان في المسئلة وجهين للاصحاب مع
أن ما صححه المصنف منها ليس بوجه بل هو بحث للرافعي حزمه الجبلي أجيب باحتمال وقوف
المصنف على نقل الوجهين ثم شرع في الركن الثاني وهو الصيغة وفي انقسامها الى صريح وكناية فقال
(وتحصل) الرجعة من ناطق (براجعتك وراجعتك) وهذه الثلاثة صريحة أشبهت بها ورود
الاجتهاد بها ويلحق بها كافي التمسك ما اشتق من لفظها كقوله أنت مراجعة أو مراجعة أو
مسترجعة أو نحو ذلك وتحصل الرجعة بمعنى هذه الالفاظ وما بعدها من سائر اللغات سواء أعراف
العربية أم لا سواء أضاف اليه أو الى نكاحه كقوله الى أو الى نكاحي أم لا لكنه يستحب *(تنبيه)*
لا يكتفي بمجرد راجعت أو راجعت أو نحو ذلك بل لابد من إضافة ذلك الى مظهر كراجعت فلانة أو مظهر
كراجعتك أو مظهر اليه كراجعت هذه (والاصح أن الرد والامسك) كردتلك أو أمسكتك وفي لغة
قابلة مسكتك (صريحان) في الرجعة أيضاً لو ردهما في القرآن قال تعالى وبعوثن أحق بردهن
في ذلك أي في العدة ان أرادوا اصلاحاً أي رجعة كما قاله الشافعي رضي الله تعالى عنه وقال تعالى

فأسكوهن بمروق والنسائي انهما كائنان لعدم اشتباههما في الرجعة (و) الاصح (ان التزودا
والسكاح) في قول المرتجع تزوجتك أو نكحتك (كائنان) وان جوز العقد على صورة الانعجاب والقبول
كما صرح به في البيهقي وغيره لعدم اشتباههما في الرجعة ولان ما كان صريحا بانه لا يكون صريحا في
غيره كالبالاق واليهما والثاني هما صريحا لانهما لمسالمان لا بداء فلا بد انهما قد دارك أولى
(وبعد) أي المرتجع (رددتها إلى أو إلى نكاحي) حتى يكون صريحا وظاهر كلامه أن هذا شرط وهو
كذلك كمن الروضة كما هو عليه ابن المقرئ فلا بد لان الرجعة في عدم اشتراطه لان المتبادر
إلى الفهم ضد القول وقد يفهم منه الرد إلى الأبوين بسبب الفراق ولزم تقييده بذلك بخلاف البيهقي
(والجديد) وهو في الروضة بالظاهر (أنه لا يشترط في الرجعة) (الاشهاد) به لانهم في حكم الاستدانة
السكاح السابق ولذلك لا يحتاج إلى الولي ورضاء المرأة والقديم المصوص عليه في الجديد أنه يشترط
لأنه لو كان بمنزلة ابتداء السكاح بل اتفاه قوله تعالى وأسكوهن معروف أو فارقوهن بمروق وأنهم ذوا
ذوي عدل منكم نهي على الاستساق الذي هو بمعنى الرجعة وأجاب الأول بحمل ذلك على الاستعجاب كقول
قوله تعالى وأسكوهن إذا تبايعتم للامن من الجود وإنما وجب الاشهاد على السكاح لانبات الفرائض
وهو ثابت ما كان لم يشهد استعجب الاشهاد عند اقرارها بالرجعة خوف بخودها فان اقراره به في العدة
مقبول لقدرته على الانشاء على الجديد (وتصح) الرجعة (بكتابة) ولهذا أتى بلفظ التبريع لأنه متعلق
بها كالعلاق وعلى مقابلة لابتدائه على أنها في حكم الابتداء (تنبيه) هل الكتابة بالثناء الفوقية كالكتابة
أولامة قضى كلام الشنخيل الأول وهو المعتمد والذي جرى عليه الجاهل وأنها لا تصح إلا بالثناء من القادر
نبه على ذلك الزركشي ولعل ذلك جرى على العال فان قواهم يصح بالصريح وبالكتابة صريح في الأول
أما الآخر فصح به بالاشارة المفهمة فان دهمها كل أحد صريحا أو فطرون فقط فكتابة وبالكتابة
بالفوقية لجزء ولا يتأني به الخلاف المتقدم ولا يشترط رضا الزوجة ولا رضا وليها ولا سيدها إذا كانت أمة
وبن اعلام سيدها (و) لا تقطع الرجعة بالاسقاط (لا تقبل علقا) ولا تأتيا كالسكاح للولي
واجتمع ان شئت لم يصح بخلاف ما يروى في البيع لان ذلك مقتضاه بحال لا نهيا ولا يضر راجعتك ان شئت
أو ان شئت بفتح الهمزة لان ذلك تعليل لاتعلق فينفي كما قال الأذري أن يفرق بين العوى وغيره
ويستفسر الجاهل بالمرية وان قال راجعتك شهرا أو زمنا لم يصح لماسر * (تنبيه) * لو قال لرجعتك
راجعك فأت طلاق أو قال لمن في نكاحه متى طلقك وراجعتك فأنت طالق وراجعتها صح الارشاع
وطلقت ولو قال راجعتك بالضرب أولا كرام أو نحو ذلك لم يضر في صحة الرجعة ان قصد بها أو طلاق لأن
قصد ذلك دون الرجعة يضر فيستل احتياطا لأنه قد يقبى ما لا تحصل به الرجعة فان مات قبل الدوال
حصلت الرجعة لان اللفظ صريح (ولا تحصل) الرجعة بالسكاح الزوج طلاقها لعدم دلالة عليها كالأبصار به السكاح ولان الوطء
(بفعل كوطء) ومقدماته وان قوى بذلك الرجعة لعدم دلالة عليها كالأبصار به السكاح ولان الوطء
يوجب التدنك كيف يقعها نعم وطء الكافر ومقدماته إذا كان ذلك عندهم رجعة وأسماوا وترادوا
اليساقهرهم كإقهرهم على الاسكحة الفاسدة بل أولى وتدر على المصنف الكثرة فانما من جملة الكائنات
كما هو في فعل ثم شرع في الركن الثالث وهي الزوجة قتال (وتختص الرجعة بموطوءة) لانه لا بد
على غيرها والرجعة انما تثبت في العدة قال تعالى ويعولتن أحق بردهن في ذلك أي في الترمص المفهوم
من قوله يتردعن * (تنبيه) * تشمل اطلاقه الوطء في القبل وكذا في الدر بماه على أنه يوجب العدة وهو
الاصح لكن يخرج منه من استدخل ماء الزوج المحترم مع أن الاصح أنه يوجب العدة وتثبت به الرجعة
كما جزم به في الرضة في باب منبتات الحيسار في الكلام على العنة وان صحح فيها في باب موانع السكاح عند
نوتها وقال الأذري أنه الصحيح وتخرج الحائض أيضا وهو كذلك بناء على المذهب من أنه لا يرددها

(طلقت) فالمسوخ نكاحها لارجعية فيها لان الله تعالى اناطها بالطلاق فانحصت به ولا بد أن يكون
(بالعوض) لان المطابقة قد ملكت نفسها (لم يتوف عدد طلاقها) بخلاف ما اذا استوفى فانه لاسلطنة
له عليها (بأنفى العدة) اقله تعالى فباغن أجلهن فلا تعضلوهن أن يسكنن أزواجهن ولو كان حق
الرجعة باقيا لما كان يباح لمن النكاح * (تنبيه) * يدخل في كلامه ما اذا خالف الرجعية بمخالطة
الأزواج بلاوطء فان العدة لا تنقضي ولا رجعة بعده الاقراء أو الأشهر وأما اذا وطئها الزوج في العدة
فانما تستأنف ويدخل فيها البقية ولا يرجع الا في البقية كما سيأتي ويخرج منه ما اذا وطئت بشبهة
فحوت ثم طلقها فان له الرجعة في عدة الحمل على الأصح مع أنه ليست في عدته وسيأتي في دذه خلاف
في العدد ولو قال بدل قوله بانية لم تنقض عدتها لتشمل هذه الصور اللهم الا أن يحمل البقاء في كلامه
على بقاء أصل العدة (محل الحل) أى قابلية الحل للمراجع فلو أسلمت الكافرة واستمر زوجها وراجعها
في كفر لم يصح (لامرئدة) فلا تنقض رجعتها لان مقصود الرجعة الحل والردة تنافي به وكذا لو ارتد الزوج
أو ارتدا معا وضابط ذلك انتقال أحد الزوجين الى دين يمنع دوام النكاح * (تنبيه) * لا يرده على المصنف
رجعة المحرمة فانما الصحيحة مع عدم فائدة رجعتها حل الوطء لان المرد قبول نوع من الحل وقد أفادت حل
الطهارة وبقي من شروط المرتجعة كونها معينة فلو طلق إحدى زوجتيه وأبهم ثم راجع أو طلقها جميعا ثم
راجع احداهما لم يصح الرجعة اذ ليست الرجعة في احتمال الإبهام كالطلاق لشبهها بالنكاح وهو لا يصح
مع الإبهام ولو تعينت ونسبت لم يصح ولو طلق طلاقها على شيء وشك في حصوله فراجع ثم علم أنه كان حاصلا
ففي صحة الرجعة وجهان أحدهما كما قاله شيخ المصنف الكمال سلا في مختصر البحر أنها تصح رجعتها أيضا في
الأصح (واذا ادعت) العدة البالغة المأقلة (انقضاء عدة أشهر) كأن تكون آيسة (وأنكر) زوجها
ذلك (صدق بيمينه) لرجوع ذلك الى الاختلاف في وقت طلاقه والقول قوله فيه فكذا في وقته لان القعدة
ان من قبل قوله في شيء قبل قوله في صفته ولو انعكست الصورة بان ادعى الانقضاء وأنكرت صدقت
بيمينها كفى الروضة وأصلها لانها غلقت على نفسها كذا قاله قال الاسنوى وهذا بالنسبة للعلويل
العدة خاصة وأما النفقة في المدة الزائدة على ما يقوله الزوج فلا تستحقها كما قاله صاحب الشامل والسكافي
وحكا في البحر بنص الاملاء أما الصغيرة والمجنونة فلا يقع الاختلاف معهما لانه لا حكم لقولهما (أو)
لم تدع انقضاء أشهر بل ادعت (وضع حمل) حتى أرميت كمال أو ناقص ولو وضعت (لمدة امكان) وسيأتي
بيان ما قربا (وهي ممن تحيض لا آيسة فلا يصح تصديقها بيمين) منها في وضع الحمل المذكور فبما يرجع
لانقضاء العدة فقط لان النساء مؤمنات على ما في أزواجهن ولان البينة على الولادة قد تسر أو تنذر
والثاني لا وتطالب بالبينة لانها مدعية والغالب ان القوا بل يشهدن بالولادة أما النسب والاستيلاء كفى الامة
تدعى وضع الولد من سيدها فلا يثبت الوضع بالنسبة لتلك الابينة كما قاله الرافعي وغيره ورفق بان المرأة غير
مؤمنة في النسب وبان الامة تدعى بالولادة زوال ملك متيقن ولا بد من انفصال كل الحمل حتى لو خرج بعضه
فراجعها صححت الرجعة ولو ولدت ثم رجعها ثم ولدت آخر ولدون ستة أشهر صححت الرجعة والا فلا واحترز بقوله
مدة امكان عدا اذا لم يمكن كما سيأتي ويقولوه وهي ممن تحيض عن الآيسة والصغيرة كما صرح به المصنف فلا
يصدقان في دعوى الوضع وكما صرح به في المحرر وأسقطها المصنف لانه لا يقع الاختلاف معها كما سركذا
قال الرافعي ومن لم تحيض لان من لا تحيض لا تحبل كذا قاله هناك كنه ذكروا في العدد ما يطهر امكان الحمل فيها
وهو المعتبر فيحمل كلامه هنا على الغالب وأما مدة الامكان فيمنها بقوله (وان ادعت ولادة تام فامكانه) أى
أقل مدة تمكن فيها ولادته (ستة أشهر ولحظتان من وقت) امكان اجتماع الزوجين بعد (النكاح) كما قاله
في الروضة لان النسب يثبت بالامكان واعتبرت الستة لانها أقل مدة الحمل كما استنبطه الامام على رضي الله
تعالى عنه من قوله تعالى وحمله وحمله ثلاثون شهرا وقاله فضالة في عامين والعفتان لحظة للوطء ولحظة

لولا (أو) ولادة (سقطاً مصوراً فثابتاً) أي فاقل امكانه مائة (وعشرون يوماً ولحظتان) من وقت امكان
اجتماع الزوجين بعد الداء (أو) لم تدع المعتدة وضع حمل بل ادعت القاء (مضعة) بلا صورة وشهد بالقبول
بان اصل آدمي (فما ترون) أي فاقل امكانه ثمانون (يوماً ولحظتان) من وقت امكان الاجتماع ودليل
هذه الـ عشرين شهراً للحيض ان أحدكم جمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً ثم يكون عاقبة مثل ذلك ثم يكون
مضعة مثل ذلك ثم يرسل المثلث فينفع فيه الروح ويؤمر بالربع كليات يكتب روزه وأجله وشقي أو سعد
واستشكل هذا الحديث بحديث آخر فيه مسلم وهو اذا امر بالعلقة ثنتان وأربعون ليلة ثم اثبت الله اليها ملكاً
ومعقروها الحديث وأجيب بما جوب به منها أن الخبر الاول أضغ ومنها أن هذا من الترتيب الاخباري وهو أن
يخبر بالنوسا أو الموزع أولاً فلا يشترط فيه الترتيب مكانة قال أخبركم بكذا ثم أخبركم بكذا ثم أخبركم بكذا
ومنها أن يجعل التصور في الثاني على غير التام وفي الاول على التام ومنها أن يجعل الثاني على التصور بعد
المدة المعتادة من الاول ولا ينع مسفاة معقروها اذا التقدير فقت مدة معقروها كقوله تعالى فجعلناه
أحوي فان ادعت الوضع أي في أي قسم لاقل عماد كرميه لم تصدق وكان لزوجه ربعها * (فائدة) * لا وليد
في الجنة وأما ما رواه الترمذي من ان المؤمن اذا استنهى الولد في الجنة كان وضعه وحده في ساعة كما يشتهي
فجعله ولياً على أنه لو اشتبه الكمال لكنه لم يشتهه (أو) ادعت المعتدة (انقضاء) مدة (أقرها) فطرقها (أو) ان
كانت حرة وطلقت في طهر (وهي معناة) (فاقل الامكان) لانقضاء أقرائها (انسان وثلاثون يوماً ولحظتان)
وذلك بأن تطلق وقد بقي لحظتان من الطهر وهي قرء ثم تحيض يوماً وليلة ثم تطهر خمسة عشر يوماً وذلك قرءات
ثم تحيض يوماً وليلة ثم تطهر خمسة عشر وذلك قرء ثالث ثم تطهر في الحيضة وهذه الحيضة ليست من العدة
بل لاستيقان انقضاءها ولا تصلح لرجعة ولا غيرها من أنزكاح المطلق كارت وان أوهم كلام المصنف بخلافه
أما المبتدأة فاقل الامكان ثمانية وأربعون يوماً ولحظتان الطهر فان الطهر الذي طلقت فيه ليس بقرء لأنه
ليس بقرء وشهد بمبي ولا تعتبر لحظتان أخرى لاحتمال طلائها في آخر جزء من ذلك الطهر (أو) طلقت حرة
(في حيض) وهي معتادة أو مبتدأة (فبعضة) أي فاقل امكان انقضاء أقرائها سبععة (وأربعون يوماً
(ولحظتان) وذلك كان بعلق طلائها بالآخر جزء من حيضها ثم تطهر خمسة عشر يوماً ثم تحيض يوماً وليلة ثم
تطهر خمسة عشر يوماً ثم تحيض يوماً وليلة ثم تطهر خمسة عشر يوماً ثم تحيض في الحيض وفي لحظتان الطهر حاد كرميه
في المفاضة في الطهر ولا يحتاج هنا الى تقدير لحظتان في الاول لان العدة هناك تحسب قرءاً (أو) كانت (أمة)
ولومبعضة (وطلقت في طهر) وهي معتادة (مسة) أي فاقل امكان انقضاء أقرائها ستة (عشر يوماً ولحظتان)
وذلك بأن تطلق وقد بقي لحظتان من الطهر فتحسب قرءاً ثم تحيض يوماً وليلة ثم تطهر خمسة عشر يوماً
تطهر في النيم لحظتان ينسب به ان تمام الطهر أما المبتدأة فاقل الامكان ثمان وثلاثون يوماً ولحظتان بناء على
اشتراط الاحتواش وهو الراجح (أو) طلقت أمة ولومبعضة (في حيض) وهي معتادة أو مبتدأة (فأحد)
أي فاقل امكان انقضاء أقرائها أحد (وثلاثون يوماً) (ولحظتان) وذلك كان بعلق طلائها بالآخر جزء
من حيضها ثم تطهر خمسة عشر يوماً ثم تحيض يوماً وليلة ثم تطهر خمسة عشر يوماً ثم تحيض في الحيض والطلاق
في النفاس كالطلاق في الحيض * (تنبيه) * هذا كله في الاذكرة فلو لم تذكر هل كان طلائها في حيض
أو طهر قال الماوردي أحدنا بالاقول وهو انه طلقها في الطهر وقال شيخه الصمري أخذت بالاكثرة لانها
لا تخرج من عدتها الا بيقين وهذا كما قال الاذرعى والزرقي هو الاحتياط والمواب (وتصدق) للمرأة
حرة كانت أو غير حرة في دعوى انقضاء عدتها باقل مدة الامكان (ان لم تخالف) فيما ادعت (عادة) لها
(دائرة) بأن لم يكن لها عادة مستقيمة في طهر وحيض أو كانت مستقيمة فيها أول ما لم يكن لها عادة أصلاً وذلك
لقوله تعالى ولا يحل لهن أن يكفنن ما خلق الله في أنفسهن ولانه لا يعرف الامن جهتها صدق عند
الامكان فان كذبها الزوج حلفت فان تكاثرت حلف وثبت له الرجعة (وكذا ان حلفت) بان كانت غائبة

الدائرة أكثر من ذلك فادعت مخالفتها لمادونها مع الامكان فتصدق (في الاصح) لان العادة قد تتغير فان كذبها الزوج حلفت وبأني فيه مامر والثاني لاتصدق للهمة وقال الروائي انه المختار في هذا الزمان ولو مضى زمن العادة فادعت رائدا عليها فتقلاقي أو انخرالعدة عن الامام أن الذي يدل عليه كلام الاصحاب تصديقها وجهها واحد وعلى الزوج السكنى ثم أبدى فيه احتمالا لا لالو صدقناها لربما تنسأ في دفعها والى سن الياس وفيه احتجاف بالزوج (ولو وطئ) الزوج (وجعته) بهاء الضهير بخطه بشبهة أو غيرها (واستأنفت الانراء) أو الاشهر (من وقت) فراغهم من (الوطء) كما نقلناه في باب تدخل العديتين عن المتولى وأقراء وان اقتضى كلام المصنف انه من ابتداء الوطء فاذا فرغ منه (واجب) فيها كان بقي من عدة العلق فان وقع الوطء بعد قرأين ثبتت الرجعة في قرء واحد وان كان بعد قرءه الرجعة في قرأين لان الرجعة تخصص بعدة العلق فلا يرجع فيما زاد عليها بالوطء ولو قال واستأنفت العدة لسكان أعم يشمل ما قدرته في كلامه (تأنيبه) * لو أحباها بالوطء راجعها ما لم تادلو وقوع عدة الوطء عن الجهتين كالباقي من الاقراء الا أن ذلك يتبع بعض وعدة الجل لاتتبع بعض وان ولدت فلا رجعة لان قضاء العدة واعلم ان الرجعية حكمها حكم الزوجات في أشياء وتخالفتهم في أشياء وقد شرع في القسم الثاني فقال (ويحرم الاستمتاع بها) بوطء وغيره حتى بالنظر ولو بلا شهوة كما يقتضيه كلام الروضة لانها مفارقة كالباقي وان اقتضى كلام الراعي خلافه ولان النكاح يبيح الاستمتاع فيحرمه الطلاق لانه ضده واحتجاج الحنفية على جواز الاستمتاع بها بتسميته به لا والله الطلاق منقوض بالظاهر وزوج الحائض (فان وطئ) الرجعية (فلا حد) عليه وان كان عالما بالتحريم لاختلاف العلماء في بابحته (ولا يبرز الامتداد تحريمه) اذا كان عالما بالتحريم لا قدمه على موصية عنده بخلاف معتقده والجاهل بخبره اعذره ومثله في ذلك المرأة وكلوط في التعزير سائر القتعات (ويجب) بوطء الرجعية (مهر مثل) جزئيا (ان لم يرجع) لانها في تحريم الوطء كالمتخلفة في الكفر فكذا في المهر (تأنيبه) * ظاهر كلامهم وجوب مهر واحد ولو تكرروا وقال البلقي لم يرض له والقياس على ما ذكره في الوطء في النكاح الفاسد ووطء الاب والشرىك والمكاتب أنه لا يجب الامهر واحد (وكذا) يجب المهر (ان راجع) بعده (على المذهب) المنصوص واستشكل ايجاب المهر بالوطء بانه يؤدى الى ايجاب مهرين في عقد واحد وأجيب بان المهر الثاني بوطء الشبهة لا بالعدة والطريق الثاني لا يجب في قول يخرج من نفيه فيما اذا ارتدت بعد الدخول فوطئها الزوج ثم أسلمت في العدة أنه لا يجب مهر وخروج قول في وجوبه من النص في وطء الرجعية والراجح تقرير النص والفرق أن أثر الردة يرتفع بالاسلام وأثر الطلاق لا يرتفع بالرجعة والحل بعدها كالمستفاد به قد آخرتم شرع في القسم الاول فقال (ويصح) من الرجعية (ايلاء ففاهار) ان حصلت الرجعة بعدها كما سيأتي في بابهما (وطلاق) ولو بخلع معين أو مرسل كزوجاني طواقي فتدخل الرجعية فيهن على الاصح (ولعان) لبقاء الولاية عليها بملك الرجعة (و) الزوج والرجعية (بتوارثان) فيرث كل منهما الآخر وتقدم مسئلة التوارث والطلاق في العلق في فصل خطاب الاجنبية به وذكرها المصنف هنا تسميا لاحكام الرجعية وإشارة الى قول الشافعي رضى الله عنه الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى أى آيات المسائل الخمس المدكورة وسكت هنا عن وجوب نفقتها المذكورة في كتاب النفقات (تأنيبه) * الرجعية على المختار في أصل الرضة مترددة بين الزوجة والاجنبية والترجيح بحسب ظهور دليل لاحدهما تارة ولا آخر أخرى قال في الرضة ونفسه القولان في ان النذر يسلك به مسلك واجب الشرع أو جازئه وفي أن الابرا عسقاط أو تمليك ثم شرع في بيان الاختلاف في الرجعة فقال (واذا ادعى) على رجعية (والعدة منقضية) هي جلة حالية (رجعية فيها) أى العدة ولم تنكح غيره (فأنكرت) نظرت (فان اتفقا على وقت الانتضاء) اعدها (كيوم الجمعة وقال) هو (راجع) يوم الخميس فقات (هى) بل السبت (راجع) في (صدقت) على الصحيح (ببينها) أنها لاتعلم راجع يوم

النجس لان الاصل عدم الرجعة الى يوم السبت (تنبية) مراد المصنف أنهم ما اتفقا على عدم يقضي
مالمها بأشهر أو أقراء أو حمل ولم يرد الاتفاق في حقيقة الانقضاء لان دعوى الزوج الرجعة يوم النجس
مانع من ارادة حقيقة الاتفاق (أو) لم يمتدح على وقت الانقضاء بل (على وقت الرجعة كيوم الجمعة ونحوه)
هي (انقضت النجس وقال) هو بل انقضت (السبت صدق) في الاصح (بيمينته) انما ما انقضت النجس
لان الاصل عدم انقضائها قبله وقيل هي المدقة وقبل المدقة السابق بالدعوى فان نكاحها معاستها هذا
الوجه (فان تنازع في السابق بلا اتفاق) على وقت رجعة أو انقضاء عدة (فلاصح تزجج سبق الدعوى)
استقرار الحكم بقول السابق ثم بين السابق بقوله (فان ادعت) أي سبقت وادعت (الانقضاء) لستم
(ثم ادعى رجعة) اليها (قبله) أي الانقضاء (مدقت بيمينها) أن عدم انقضت قبل الرجعة ومقد الدعوى
الزوج لانهم اتفقا على الانقضاء وانتهى الى الرجعة والاصل عدمها واعتقد دعواها بالاصل (أو
ادعاهما) أي سبق وادعى رجعتها (قبل انقضائها) لعدمها (صالح) بل راجعتني (بعده) أي انقضت العدة
(صدق) بيمينته راجعها قبل انقضائها لانهم اتفقا على الرجعة واختلغا في الالة ضاواه وقد دعوا
بالاتفاق والاصل عدم الانقضاء (تنبية) ما ذكر من اطلاق تصديق الزوج جرى عليه في الروضة كما شرح
الصغير وقيد الرافعي في الشرح الكبير عن جميع عمادات تراخي كلاهما عنه فان أصل به فهو المدقة وما
نقله البلقيني من النص وادعى من ان القول قولها فيما اذا سبقتها الزوج يجوز على ما إذا لم يترسخ
كلامها عن كلامه فلا ينافي ما مر فان قبل قد ذكر في الروضة وأصلها في العدد ما يخالف ما ذكر في المتن
وهو فيما إذا ولدت وطأها واختلغا في المتقدم منها فقال ولدت قبل الطلاق في الرجعة وقالت به - ونظر
ان اتفاقا على وقت الولادة صدق الزوج بيمينته وان اتفقا على وقت الطلاق صدقت بيمينها وان لم يتفقا على
شيء بل قال كانت الولادة قبل الطلاق وادعت العكس صدق بيمينته مع أن مدرك البابين واحد وهو النكاح
بالاصل أجيب عن الشك الاول بأنه لا مخالفة فيه بل على الأصل في الموضوعين وان كان المصدق في
أحدهما غيره في الآخر وعن الثاني بانهم ما هنا اتفقا على انحلال العصمة قبل انقضاء العدة وثم لم يتفقا
عليه قبل الولادة فتقوى فيه جانب الزوج وهل المراد سبق الدعوى عندنا كم أولا قال ابن عجيبل ثم وقال
ابن عجل الحضري يظهر من كلامهم أنهم لا يريدونه وهذا هو الظاهر كما قاله الزركشي (قلت) كل رافعي
في الشرح (فان ادعى ما دعا) كان قال راجعتك فقالت في زمن هذا القول انقضت عدتي (صدقت)
بيمينها (ولله أعلم) لان الانقضاء غالبا يعلم الامنها فان ادعت رافعيتهما وأشكل السابق صدق الزوج
بيمينته لان الاصل مقام العدة وولاية الرجعة والورع تركها أما اذا نكحت غيره وادعى مطلقها تقدم الرجعة
على انقضاء العدة وله الدعوى بماعليها وهل له الدعوى على الزوج لانها في حيلته وراشه أو لا ماعليها
اذا زوجها وليان من اثنين فادعى أحد الزوجين على الآخر سبق نكاحه فان دعواه لا تصح عليه الاوجه
الاول كما جرى عليه ابن المقرئ وأجيب عن القياس بانهم ما هنا متفقان على أنها كانت زوجة الاول
بخلاف ما تم وعلى هذا تنازع يبدأ بالدعوى عليها وتارة عليه فان أقام بينة بدعواه انزعها سواء بدأ بها أم به
وان لم يكن معه بينة وبدأ به في الدعوى فانكرت له تحليفها فان حلفت سقطت دعواه وان أقرت
لم يقبل اقرارها على الثاني مادامت في عصمتها لتماق حقيها فان زال حقه بنحو موت سلت الاول وقبل
زوال حق الثاني يجب عليها الاول مهر مثلها للعبالة بخلاف ما لو كانت في حبال رجل فادعى زوجها
آخر فأقرت به وقالت كدت طلقني فانه يقبل اقرارها له وتزجج له ان حلف أنه لم يطأها والفرق اتفاق
الزوجين في الاولى على الطلاق والاصل عدم الرجعة بخلاف الثانية نعم ان أقرت أولا بالنكاح الثاني
أو أدت به لم تنزع منه كلونكعت وجلا باذنتهم أقرت برضاع محرم بينهما لا يقبل اقرارها وان بدأ
بالزوج في الدعوى فانكر صدق بيمينته لان العدة قد انقضت والنكاح وقع صحيحا في الظاهر والاصل

عدم الرجعة وان أقوله أو نكل عن اليمين وحلف الاول اليمين المردودة بطل نكاح الثاني ولا يستحقها الاول حيثئذ لا باقراؤه له أو حلفه بعد نكولها وإلها على الثاني بالوطء مهر المثل ان استحقها الاول والا فالمسمى ان كان بعد الدخول ونصفه ان كان قبله (ومتى ادعاه) أي الرجعة (والعدة باقية) باتفاقهما وأنكرت (صدق) بيمينه اعتدته على انشاءها وهل دعواه انشاء الرجعة أو اقرار بها وجهان ربح ابن المقري الاول تبعاً للاستوى وروى الاذرى الثاني وقال الامام لا وجه لكونه انشاء وهذا الظاهر (ومنى أنكرتها) أي الرجعة (وصدقت) كاتقدم (ثم اعترفت) بها (قبل اعترافها) لانها اجدت خفائهم اعترفت به لان الرجعة حق الزوج فان قيل انما الوأقرت بنسب أو رضاع يحرم بينهما وبين آخر ثم رجعت وكذبت نفسها لا يقبل رجوعها فكان ينبغي أن يكون هنا كذلك أجيب بان هذا رجوع من نفى عن اثبات والاثبات لا يكون الا عن علم في الرجوع عنه تناقض بخلاف الرجعة فانه رجوع من نفى والنفي لا يلزم أن يكون من علم نعم لو قال ما أتلف فلان مالي ثم رجعت وادعى انه أتلفه لم تسمع دعواه لان قوله ما أتلفه يتضمن الاقرار على نفسه ببراءة المدعى عليه فان قيل يرد على هذا الجواب ما لو أنكرت غير المجبرة الاذن في النكاح وكان انكارها قبل الدخول بها أو بعده بغير رضاها ثم اعترفت باسمها كانت أذنت لم يقبل منها مع انه نفى أجيب بان النفي اذا تعلق بها كان كالاثبات بدليل أن الانسان يحلف على نفى فعله على البت كلاثبات وجدد النكاح بينهما فلا تحمله بدون تجديده (واذا طلق) الزوج (دون ثلاث) وقال وطئت زوجتي قبل الطلاق (قلى) عليها (رجعة وأنكرت) وطأه قبل الطلاق (صدقت بيمين) انه ما وطئها لان الاصل عدم الوطء فان قبلت اذا ادعى العين أو المولى الوطء فان القول قوله بيمينه مع أن الاصل عدم الوطء أجيب بان المرأة في ذلك تدعى ما يثبت لها حق الفسخ والاصل صحة النكاح وسلامته وهنا الطلاق قد وقع والزوج يدعى ما يثبت له الرجعة والاصل عدمه فان حلفت لعدة عليه أو تزوج حالاً ويحرم عليه أخذها أو أربع سواها الى أن تنقضي عدتها (وهو) بدعواه وطأها (مقر لها بالمهر) وهي لا تدعى الانصاف (فان) كانت (قبضته فلا رجوع له) عليها شيء منه عملاً باقراره (والا فلا طأ به الا بصدق) فقط عملاً بانكارها واذا كانت أخذت النصف ثم اعترفت بوطئه هل تأخذ النصف الا سخر أو لا بد من اقرار جديد من الزوج فيه وجهان أو جههما كما هو مقتضى كلامهم في الاقرار الثاني * (تبيينه) * ترك المصنف ذكر اليمين في بعض مواعيد التصديق لعلمه بوجوده من البعض الا سخر (خاتمة) لو كانت الزوجة المطلقة رجعية أمة واختاف في الرجعة كان القول قولها بيمينها حيث صدقت الحرة بيمينها لا قول سيدها على المذهب المنصوص عليه في الام والبوليط وغيرهما ولو قال أخبرتني مطلقتي بانقضاء عدتها فراجعتها فكذبها أو لا صدقها ولا يكذبها لها ثم اعترفت بالكذب بان قالت ما كانت انقضت فالرجعة صحيحة لانهم يقر بانقضاء العدة وانما أخبر عنها ولو سأل الرجعية الزوج ولو بناه عن انقضائه العدة لم يزمها اخباره قاله في الاستقصاء وفي سؤال الاجنبي قولان والظاهر عدم الزوم

(كتاب الايلاء)

هولغة الحلفت قال الشاعر وأ كذب ما يكون أو لا متى * اذا آلى يمينا بالطلاق

وكان طلاقاً في الجاهلية فغير الشرع حكمه مع عدم استعماله أول الاسلام ونحوه بالخلف على الامتناع من وطء الزوجة مائة أو أكثر من أربعة أشهر كما سيأتي والاصل فيه قوله تعالى للذين يؤولون من نساءهم الاية وانما عدى فيها يمين وهو انما عدى بعلى لانه ضمن معنى البعد كله قال يؤولون مبعدين أنفسهم من نساءهم وهو خرام لا يذاع وليس منعاً لآله صلى الله عليه وسلم في السنة التاسعة من نساءه مهوراً وأركانها كاقال الشيخان أربعة حالف ومدة ومخاوف به ومخاوف عليه زاد في الانوار وصيغة وزوجة وقد شرع المصنف في الركن الاول فقال (هو حالف زوج) يخرج بذلك السيد والاجنبي كما سيأتي

ويصح من يعنى بالعريية ومن عربى بالهجرة ان عرف المعنى كلى الملاق وغيره وقوله (يصح طلاقه)
 نخرج به الى المجنون والمكره ودخل فيه العبد والحرة والمسلم والكافر والحصى والسكران
 المتعدي بسكره والمراد أنه يصح طلاقه في الجملة ليس يدخل ما لو قال اذ وقع عليك طلاق فانت طالق قبله
 ثلاثا وفرعنا على انسداد باب الطلاق فانه زوج لا يصح طلاقه في هذه الصورة ومع ذلك يصح ايلاؤه وقوله
 (ليمتنع من وطئها) أى وأطلق فلوحظ على الامتناع من وطئها في الدبر أو الخيض أو النفاس أو غيرها
 دون المروج لم يكن مولى بل هو محسن لان الامتناع بذلك ولا تطمع في الوطء فيها كرواؤه ممنوع من
 الوطء في غير الانسية شرعا كذا المنوع منه بالخلف فان قالوا والله لا أجامعك الا في الدبر قول أو الا في
 الخيض أو النفاس أو في شهر رمضان أو في المسجد فوجهان أحدهما وهو الوجه انه مولى قال الاستوى
 وهو ما جزم به في الذخائر ولا يتبعه غيره وقال الزركشي انه الرابع فقد جزم به في الذخائر وقال في المطالب
 انه الاشبه وبه أفتى البغوي في غير صورة النفاس لان الوطء حرام في هذه الأحوال فهو ممنوع من وطئها
 ويجب عليه الامتناع وتضرب المدة ثم تعالاب بعدها بالهبة أو الطلاق فان فاء اليها في هذه الأحوال
 سقطت المدة الثانية في الحال لزوال المضاربة وتضرب المدة ثانيا ببقاء العيب كذا لو طلق المولى به المدة ثم رجع
 تضرب المدة ثانيا ببقاء العيب والوجه الثاني لا يكون مولا وبه جزم السرخسي في صورة الخيض
 والنفاس لانه لو جامع فيها حصلت الهبة فاستثنوا يمنع انه قاذ الايلاء وقوله (مما قلنا) نعم لمصدر محذوف
 أى امتناعا مطلقا غير مقيد بمدة وفيه مناه ما إذا أكده بقوله أبدا وقوله (أو فوق أو بعة أشهر) هو
 الركن الثاني وهو المدة يخرج به الاربعة فنادونهم روى عن عمر رضي الله عنه أنه سأل كم تصبر المرأة قبل
 شهرين وفي الثالث يقل الصبر وفي الرابع يتعد الصبر أى فاذا تعد صبرها طالبت فلا بد من الزيادة على
 ذلك وظاهره أنه يكفي زيادة شائعة المداينة وهو ما نقله في أصل الروضة عن الامام وجرى عليه ابن
 المقرئ في روضه وفي كلام الروياني ما وافقه قال البلقي وهو عيب لا يوافق عليه والذي يقتضيه نص
 الشافعي في الام والحنابلة أنه لا يكون مولا بالاطلاق على فوق أو بعة أشهر بزبان يتأني فيه المطالبة وصرح
 به المسوردي وسبقه الى نحو ذلك ابن الرفعة والاؤلى أن يقال ان كلام الامام محمول على لثم الايلاء وكلام
 المسوردي على اثم الايلاء لأننى أنه لو قال والله لا أطولك أربعة أشهر فاذا مضت فواتك لا أطولك أربعة
 أشهر فانه ليس بمولى كما سيأتى مع أنه يأثم بذلك اثم الايلاء على الرابع في الروضة * (تنبيه) ليس هذا
 الحدبجامع لعدم شموله ما لو قال والله لا أطولك حتى أموت أو حتى فانه يكون مولا بل حصول اليأس مع أنه
 لم يطلق ولم يذ كر فوق أو بعة أشهر ولا مانع أيضا من شموله العاجز عن الوطء بخوجب فانه يصح طلاقه ولا
 يصح ايلاؤه كما سيأتى لانه لا يتحقق منه قصد الايلاء بالامتناع فلوقال يصح طلاقه مع امكان وطئه لمكان
 أولى ثم شرع في الركن الثالث وهو المحلوف به فقال (والجديد) ووصفه في الروضة بالظاهر (انه) أى
 الايلاء (لا يختص بالخلف بالله تعالى وصفاته) تعالى (بل لوعاقيه) أى الوطء (طلاقا أو عتقا) كان
 وطئك فانت أو ضرتك طالق أو فعدى جر (أو) نحو ذلك بما لا يدخل العيب منه الا بعد أربعة أشهر كان
 (قال ان وطئك فنته على صلاة أو صوم أو حج أو عتق كان مولا) لان ما يلزمه في ذلك بلوطئه به منه
 فيحقق الاصرار ولان ذلك يسمى حلفا فتناولته الآية لان الايلاء هو الخلف وهو يشمل الخلف بالله
 تعالى وغيره وفي الحديث لا تحلفوا بآبائكم * (تنبيه) أشار المصنف بما ذكره الى أنه لا فرق بين كون
 المعلق عليه غير قربة كالمسبوق في قتل أو الايلاء بالملاق أو قربة كهذه الامثلة وكلامه هنا وفيما سبق مشعر
 بان الايلاء لا يكون بغير الخلف لمكان سيأتى في الظاهر أنه لو قال أنت على كذا كلفه أى ستمتلا أنه ايلاء
 مع اتقاء الخلف في هذه الصورة والقديم أنه يختص بالخلف بالله تعالى أو وصفه من صفاته لانه اليهود
 لا اهل الجاهلية الحاكمين بان الايلاء طلاق وقد أبطل الله الحكم دون الصلة بقوله الذين يؤلون من نسائهم

الآتية واليمين المذكورة بين الحاج واليمين بصوم شهر الوطء ايلاء كان وطئتك فله على صوم الشهر الذي
 أطو فيه فاذا وطئ في أثناء الشهر لزمه مقتضى اليمين ويجزئه صوم بقية ويقضى يوم الوطء وليس اليمين
 بصوم هذا الشهر ايلاء ولا بصوم هذه السنة الا ان بقي منها أكثر من أربعة أشهر ثم شرع في محتر زكوله
 حاف زوج بقوله (ولو حاف أجنبي عليه) أي ترك الوطء كقوله لاجنبية والله لا أطوك (فبين محضة)
 أي خالصة من شائبة حكم الايلاء (ذات نكحها) أي الاجنبية بعد الحلف (فلأيلاء) بحلفه المذكور
 فلا تضرب له مدة فان وطئها قبل مدة الايلاء أو بعده لزمه كفارة يمين في الحلف بالله تعالى وحكم السيد
 كما تقدم كالاجنبي فلو قال كالمحرر ولو حاف غير الزوج لشمع ذلك ثم شرع في شرط الزوجة بقوله (ولو آلى من
 رتبة أو قرناء) وتقدم معناهما في خيار النكاح لم يصح الايلاء على المذهب لأنه لا يتحقق منه قصد الايلاء
 والاضرار لا ممتناع الامر في نفسه * (تنبيه) * أفهم غثيله بالمانع الحسي صحة الايلاء من الصغيرة
 والمضناؤه وصحيح ولكن لا تضرب المدة الا بعد احتماهما الوطء ثم شرع في محتر كون الزوج يمكن وطؤه
 بقوله (أو آلى محبوب) أي مقطوع الذكركا وكذا ان بقي منه دون الحشفة (لم يصح) ايلاءه (على
 المذهب) لما سبق قيل يصح فيها العموم الآتية وجوع ما في المسئلة طرق أصحها قولان والثانية القطع
 بالبعلان والثالثة القطع بالخصة أما من جب ذكره وبقي منه قدر الحشفة فيصح ايلاءه لا مكان وطئه
 والاشسل كالجبوب أما العاجز عن الوطء لمرض قال في التهمة ومنه العنيز فيصح ايلاءه لا نوطأ مرجو
 * (تنبيه) * صورة مسئلة النكاح فيما اذا كان المانع من الوطء موجودا عند الايلاء فلو طرأ بعده لم يبطل
 على المذهب لان العجز عارض وكان قد قصد الايلاء (ولو قال والله لا وطئتك أربعة أشهر فاذا مضت فواته
 لا وطئتك أربعة أشهر) سواء اقتصر على هذا أم قال (هكذا امر ارا فليس بمول في الاصح) لا تنفاه
 فائدة الايلاء من المطالبة بموجبها في ذلك اذ بعد مدة أربعة أشهر لا يمكن المطالبة بموجب اليمين الاولى
 لانحلها ولا يجوز حب الثانية لأنه لم تجز مدة المهلة من وقت انعقادها وبعد مضى الاربعة الثانية يقال
 فيه كذلك وهكذا الآخر - والله والثاني هو مول لتحقق الضرر وعلى الاول يأثم كفي زيادة الروضة لكن
 اثم الايلاء لا اثم الايلاء قال في المطلب فكانه دون اثم المولى ويجوز أن يكون فوقه لان ذلك يقدر فيه
 على دفع الضرر بخلاف هذا فإنه لا يدفع له الا من جهة الزوج بالوطء * (تنبيه) * أفهم قوله فاذا مضت فواته
 أن محمل الوجهين اذا أعاد حرف القسم فاذا قال والله لا أطوك أربعة أشهر فاذا مضت فلا أطوك أربعة
 أشهر كان موليا قطعاهو وكذلك كما قاله في المطلب لانها يمين واحدة اشتملت على أكثر من أربعة أشهر
 وأفهم كلامه أيضا أن محمل الخلاف اذا وصل اليمين باليمين فان قال ذلك مرة ثم لم مضت تلك المدة أعاد
 اليمين وهكذا مرارا فلا يكون موليا قطعاه وقوله وهكذا مرارا ليس بقيد لاحواء الخلاف كما يفهم مما
 قدرته فان الخلاف جار وان لم يقل مرارا ولو قال وان قاله مرارا كان أولى أن يكون أنص على الصورتين
 (ولو قال والله لا وطئتك خمسة أشهر فاذا مضت فواته لا وطئتك سنة) بالنون (فألا آن لئكل) منها
 (حكمه) فلها المطالبة في الشهر الخامس بموجب الايلاء الاول من الفسقة أو اطلاق فان فاء انحلت فان
 آخرت حتى مضى الخامس دخل مدة الايلاء الثاني فلها المطالبة بعد أربعة أشهر منها بموجبها كما مر فان لم
 تطالب في الايلاء الاول حتى مضى الشهر الخامس منه فلا مطالبة به سواء أتركت حشها أم لم تعمل به
 لا تحلله كالأخرى المطالبة في الثاني حتى مضت سنة * (تنبيه) * قوله سنة موافق للشرح والروضة
 وفي المحرر سنة أشهر وكل صحيح ولكن كان الأولى موافقة أصله ويصح أن يقرأ المتن بالثلاثة من فوق
 فيوافق أصله لكن نسخة المصنف بالنون ولو آلى باليمينين ولم يقل فان مضت تداخلنا وانحلنا بوطء
 واحد (ولو قيد) الامتناع من الوطء (بمستبعد الحضور) في الاعتقادات (في الاربعة) أشهر (كزول
 عيسى صلى الله عليه وسلم) وخروج الدجال وظلوع الشمس من مغربها (قول) لان الظاهر تأخير ذلك

عن الاربعه الاشهر * (تنبيه) * فهم من كلامه يلزم ان الاول له لوطا فيحقق المع كصمود النماء
كان موليا وهو ما قطع به الرافعي وغيره وحمل التعليق بقول عيسى صلى الله عليه وسلم اذا كان قبل
خروج النجم فان كان بعد خروجه فان كان في اليوم الاول من ايامه وكان بقي أكثر من أربعة اشهر
باعتبار الايام المهدودة بقول والاهلالان بين خروجه وقول عيسى صلى الله عليه وسلم أربعين يوما وآخر
صلى الله عليه وسلم بان اليوم الاول من ايامه كسنة والكسنة والثاني كسنة والثالث كسنة فمقابلها في كلام
المهدودة فاستدل عن ذلك اليوم الذي كسنة يكفينا فيه صلاة يوم فقال لا قدر واه قدره والحديث رواه
مسلم وثقه قدم الكلام عليه في المواقيت (وان من حصوله) أي القديبه (قبها) أي ضي الاربعه
الاشهر كقوله في وقت عبادة الامطار والله لا أطولك حتى ينزل المطر (فلا) يكون موليا وانما هو قديعين
* (تنبيه) * أهم كلامه أن يحقق الحصول كقبول البقل وجفاف التوب أولى بعدم الايام وبه صرح
في الحرر (وكذا الوشك) في حصول المسبب قبل أو بعده ضي الاربعه الاشهر فلا يكون موليا في الحال
ولو ضمت الاربعه ولم يوجد العقوبة فوجهان أحدهما في الروضة وأصلها لا يكون موليا أيضا لأنه لم يحقق
فقد المضارة أولا وأحكام الايام منوطه به لا بمجرد الضرر ولهذا لم يمنع بل عيّن لم يكن موليا ولو قديم عيون
أشدهما كان موليا كما روينا وكذا يجوز أن يجني خلافا لما صاحب التنبيه ولو قيد بقسوم زيد والمسافة بعيدة
وقال طمست قريحه اصدق بيمنه ولو قال لا أجامعك وقال أردت شهرا أو نحو ذلك في الروضة وأصلها خلافا
للبليقي ثم شرع في الركن الرابع الخلف عليه وهو ترك الجماع لا غير فقال (واقطعه) أي الدال عليه
فسمان (صريح وكافية في صريحه) معجول ن ي ل و (تقييد) أي ادخال (ذكر) أو حشفته
(بفرح) أي به (ووطء وجماع) واصابة (واقتراض بكر) وهي ازاله قصتها بكسر القاف أي بكارها
كقوله والله لا أغيب أولا أدخل أولا أزوج كرى أو حشفته في فريجه أولا أطولك أولا أجامعك أولا أصبلك
أولا أفنضلك بالقاف أو بالغام وهي بكر وبحت ابن الرفعة تقييد هذه بمن لم يكن غورا بغير مجمة فان كانت
وهي التي بكارتها في صدد فريجه أو سلم حالها فانه لا يكون موليا لا مكان تقييد الحشفة بغير اقتراض
وسمها انما هو في ذلك قال الآن يقال القيسة في حق البكر تغلفها في حق النيب كما يفهمه اراد القياضي
والص وهذا هو الرابع كما سيأتي ويدين في الاربعه الاخيره ان ذكر احتملا ولم يقبل بذكر كرى أو حشفته
كان يريد بالوطء الوطء بالاقترام وبالجماع الاجتماع وبالانخسار بالاصابة والاقتراض بغير الذكر
* (تنبيه) * كان الاولى التعبير بتعيب الحشفة لانه لو حلف على تقييد الذكر وقصده انقطعت لم يحتمل
تحصيل المقصود ولهذا لو حلف لا يغيب كل الذكركر أو لا يستوفي الايلاج لم يكن موليا بخلاف لا يغيب كل
الحشفة (والجديد أن ملامسة ومباشرة ومباشرة وانما او قشيانا وفرها) بكسر القاف ويجوز معها
(ونحوها) كادعاء ومس ودخول كوالله لا أفنضك اليك أولا أصبلك أولا أدخل بك (كبايات) تقفّر
انية الوطء لان لها حقائق غير الوطء ولم تشتر فيه اشتراط الالفاظ السابقة والقديم انما صرح لكثرة
استعماله فيه * (فروع) * لو قال والله لا أجامع الاجماع سوء اراد الجماع في الدبر أو فساد دون المخرج
أو بدون الحشفة كان موليا وان اراد الجماع الضعيف أو لم يرد شيئا لم يكن موليا لان ضعف الجماع
كقويته في الحكم والاصل فيما اذا لم يرد شيئا عدم الحلف على الحال الذي يكون فيه موليا ولو قال والله
لا أفنضك منك وأراد ترك الفحل دون الجماع أو ذكر أمر احتملا كان لا يمتك بعد الوطء حتى ينزل واعتقد
ان الوطء بلا انزال لا يوجب الفحل أو اراد اني أجامعها بعد جماع غير هال يكون الفحل عن الاولى لحصول
الجنابة بها قبل منه ولم يكن موليا ولو قال والله لا أجامع فريجه أولا أجتمع فصلنا لا سلم كان موليا
بخلاف باقي الاعضاء كالأجامع يلك أو زوجك أو تصبلك الاعلى أو بعضك أو نمضك لم يكن موليا الا ان
يريد البعض المخرج ويانصف النصف الاسفل ولو قال والله لا يمسك أو لا يغيبك

أولاً وأنت كان كناية في الجماع والمدة لاحتمال اللفظ لهما وبغيرهما ولو قال والله لا ملين تركي
 الجماعك أو لاسوأئك فيه كان صريحاً في الجماع كناية في المدة ولو قال والله لا يتجمع رأسنا على وسادة
 أو تحت سقف كان كناية إذ ليس من ضرورة الجماع اجتماع رأسيهما على وسادة أو تحت سقف (ولو قال)
 على الجديد كناية المحرور وأعقبه المصنف لوضوحه من أن الحلف لا يختص بالله تعالى وصفاته (إن وطئت
 فعبدي حر زال ملكه عنه) يموت أو عتق أو يبيع ونحو ذلك (زال الإيلاء) لعدم ترتب شيء على وطئه
 حينئذ * (تنبيه) * ظاهر كلامه أنه لا يعود الإيلاء إذا عاد إلى ملكه وهو قضية قولهما فيه قولاً يعود
 الحنف ولو دبره أو كاتبه أو قال فأمتي حرة ثم استنولها لم يزل الإيلاء (ولو قال) على الجديد إن وطئت
 (فعبدي حرى عن ظهاري وكان) قد (ظاهر) وعاد قبل ذلك (فول) لأنه وإن لم يمت كفارة الظهار
 فعتق ذلك العبد بعينه وتجب العتق زيادة التزامها بالوطء وذلك مشق قصار كالإتزام أصل العتق ثم إذا
 وطئ في مدة الإيلاء أو بعد ما عتق العبد عن ظهاره (والا) بأن لم يكن ظاهراً قبل ذلك (فلا ظهار
 ولا إيلاء بائناً) أي فيما بينه وبين الله تعالى أما عدم الظهار فلأنه في كونه مظاهراً وأما عدم الإيلاء
 فلأنه عاتق على الوطء عتقاً عن الظهار والفرض أنه لا ظهار فلا عتق إذ لم توجد الصفة المعلقة عليها العتق
 (و) ليكن (يحكم بهما ظاهراً) لا فراره بالظهار فإذا وطئ عتق العبد عن الظهار (ولو قال) على
 الجديد أيضاً إن وطئت فعبدي حر (عن ظهاري إن ظاهرت فليس بمول) في المال بل (حتى بظهار)
 فإذا ظاهراً صار مولياً لأن العبد لا يعتق لو وطئها قبل الظهار لتعلق العتق بالظهار مع الوطء فلا يناله
 محذور فإذا ظاهراً صار مولياً لأن العتق يحصل حينئذ ولو وطئ فان وطئ في مدة الإيلاء أو بعد ما عتق
 لوجود المعلق عليه ولا يقع العتق عن الظهار لتقدم تعليق العتق عليه والعتق انما يقع عن الظهار بلهنا
 يوجد بعده * (تنبيه) * قال الرافعي وقد تقدم في الطلاق أنه إذا علق بشرطين بغير عطف فإن قدم
 الجزاء عليهما أو أخرهما عنهما اعتبر في حصول المعلق وجود الشرط الثاني قبل الأول وإن توسط بينهما
 كما صوروا هنا فينبغي أن يرجع كما مر فإن أراد أنه إذا حصل الثاني تعلق بالاول فلا يعتق العبد إذا
 تقدم الوطء وأنه إذا حصل الاول تعلق بالثاني عتق اهـ فإن تعددت مراجعته أو قال ما أردت شيئاً
 فإظهاره كإظهار شيخنا أنه لا إيلاء مطلقاً وتقدم الثاني على الاول فيقال له الرافعي مقارنته له كإنبه عليه
 السببي (أو) قال على الجديد (إن وطئت فضررتك طالق قول) من المخاطبة لأنه يلحقه ضرر من
 طلاق الضررة عند الوطء نعم لو عبر بصيغة التزام كقوله إن وطئت فضررتك طالق أو طلاق لا يكون
 مولياً قاله الرافعي آخر الكلام على انعقاد الإيلاء بغير الحلف بالله وهو جار على ظاهر المذهب في أنه
 لا يلزمه في مثل هذه الصيغة شيء (فإن وطئ) المخاطبة قبل مضي مدة الإيلاء أو بعدها (طاعت الضررة)
 لوجود المعلق عليه طلاقاً (وزال) أي انحل (الإيلاء) إذ لا يترتب عليه شيء بوطئها بعد ذلك * (فروع) *
 لو قال إن وطئت فأنت طالق فله وطؤها وعليه التزاع بتعيين الحشفة في الفرج لوقوع الطلاق حينئذ
 ولا يمنع من الوطء بتعليق الطلاق لأنه يقع في النكاح والتزاع بعد الطلاق ترك للوطء وهو غير محرم
 لكونه واجباً وظاهر كلام الأصحاب وجوب التزاع عينا وهو ظاهر إذا كان الطلاق بائناً فإن كان
 رجعيّاً فالواجب التزاع أو الرجعة كما في الأنوار ولو استدام الوطء ولو علماً بالتحريم فلا حد عليه لباحة
 الوطء ابتداء ولا مهر عليه أيضاً لأن وطئاً وقع في النكاح وإن تزاع ثم أوج فإن كان تعليق الوطء
 بطلاق بائن نظر فإن جهلاً التحريم فوطء شبهة كإلوا كانت رجعية فلهما المهر ولا حد عليهما وإن علما
 فزنا وإن أكرهها على الوطء أو علم التحريم دونها فعليه الحد والمهر ولا حد عليهما أو هي دونه وقد ردت
 على الدفع فعليه الحد ولا مهر لها (والاظهر) وعبر في الروضة بالمذهب (أنه لو قال لأربع والله
 لأجأمه كن فليس بمول في الحال) لأن الكفارة لا تجب إلا بوطء الجميع كإلوا حلف لا يكف جماعاً فهو

• يمكن من وطء ثلاث بلائحة واحدة (فان جامع ثلاثا) • من ولوف القدر او بعد البينونة (قول من الراسم)
 لتعلق الحنت بوطئها (ولو مات به من قبل وطء واحد) أي التحل (الايلاء) لتعذر الحنت بوطئها
 ولا يشر الى تصور الايلاء بعد الموت لان اسم الوطء يقع مائة على مائة الحياة ويخرج بشوة غير مملوءة
 ولو مات بعد وطء واحد قبل ان يولد الايلاء فلا يزول الايلاء ومقابل الاظهاراته • وليس الايلاء في
 المال لانه يوطء واحدة يقرب من الحنت المذكورة وقريب من المذكور • (ولو لم يولد) لا يربح ربح
 (لا جامع ذكر واحدة مسكن قول) • لا (من كل واحدة) • من يبردها كقولها بلايلاء • فامضت
 المادة لكل ما اليه • (تنبيه) • ظاهر كلامه أنه لو وطئ واحدة لا يرفع الايلاء في حق البنايات وهو
 وجهه • والامام والاصح عند اكثر من يكذره الشجاعت انحلال المين وزوال الايلاء لانه حلت
 ان لا يماز واحدة وقد وطئ ويبحث فيه بأنه ان أراد تخصيص كل منهن بلايلاء فلو جبه عدم الانحلال ولا
 فليكن كقولنا لا جامع ولا يباحث الا يوطء الجميع • واجب منه بأن الحلف الواحد على منه يربح
 تعلق الحنت بأي واحدة وقع لا تعدد الكدارة باليمين الواحدة ولا يتبعض فيها الحنت ومتى حصل بها
 حنت حصل الانحلال وبقي من صور المسئلة لا جامع واحدة مسكن فان أراد الامتناع عن كل واحدة فقول
 منهن اومن واحدة منهن • عينة قولنا ما مضى يوم بالبيان كفي الطلاق ويصدق بيمينه في ارادتها وان
 أراد واحدة • مهمة كان مولى من احداهن ويؤمر بالتعيين فان عين كان ابتداء المدقة من وقت اليمين حتى
 الاصح وان أطلق اللفظ ولم ينو تعميها ولا تخصيصا حل على التعميم على الاصح (ولو قال) والله (لا جامعك)
 سنة أو (الى سنة الامرة) أو يوما أو نحو ذلك (فليس يحل في الحال في الاطهر) الجدي لانه لا يبرح
 بالوطء بما ذكرته لاستثنائه (فان وطئ و) قد (بقي منها) أي السنة (أكثر من أربعة أشهر فقول)
 من حيث حصول الحنت بالوطء بعد ذلك فان بقي أربعة أشهر فما دونها ليس يحل بل كلفقتا والثاني
 هو مولى في المال لانه بالوطء مرة يقرب من الحنت وعلى هذا يبالغ به مدعى المدقة فان وطئ فلا شيء عليه
 لان الوطء الواحد مستثنى من وطء المادة • بالباقي من السنة مدة الايلاء • (تنبيه) • أهم كلامه
 أنه لو مضت سنة ولم يماز بالوطء انحلال الايلاء وهو كذلك وحل يلزمه كفارة لان اللفظ يقتضي أن يفعل مرة أو لا
 لان المنع من الزيادة وجهها • أصحها ما كثر في وائال وضة الثاني ولو قال السنة بالتمر يفادقضي
 الحاصرة فان بقي منها فوق أربعة أشهر بعد وطئه العدد الذي استثناء كان • ولما والافلا • (مروغ)
 لوقال والله لأصبتك أرشنت وأراد ان شئت الجميع أو الايلاء فقالت في الحال شئت صار • ولما لو جرد
 الشرط وان أحرقت فلا لان هذا الخطاب يستدعي جوابا نفورا • بخلاف ما لو قال متى شئت أو نحوها فإنه
 لا يقتضي الفور وان أراد ان شئت أن لا جامعك فلايلاء اذ معناه لأجله منك الا بمرأته وهي اذا رضيت
 وطئها يلزم معنى وكذا لو أطلق المشيئة حلا على مشيئة عدم الجامع لانه السابق الى الفهم ولو قال والله
 لأصبتك الا أن تشاء أو ما تشاء وأراد التعلق للايلاء أو الاستثناء عنه فقول لانه حلف وتعلق رفع اليمين
 بالمشيئة فان شئت الا صابته وراحت الايلاء والافلا • كقوله في الطلاق ولو قال والله لأصبتك حتى
 يشاء فلان فان شاء الا صابة ولو مترخيا انحلت اليمين وان لم يشأها صار مولى بما عوته قبل المشيئة لئلا يس
 منها لا يقتضي مدة الايلاء لعدم اليأس من المشيئة ولو قال ان وطئت فعدت فقبله لشهر ومضى شهر صار
 مولى بالوجه ما قبل مضيه لم يحصل العتق لتعذر تقدمه على اللفظ • فحل الايلاء بذلك الوطء فان وطئ
 بعد مضى شهر في مدة الايلاء أو بعدها وقد باع العبد قبله بشهر انحلت الايلاء لعدم لزوم شيء بالوطء
 • فيقدم البيوع على وقت العتق أو مقارنته وان باعه قبل أن يجتمع بدون شهر من البيوع تبين عتقه
 قبل الوطء بشهرين يتبين بان لا بيعه وفي معنى بيعه كل ما يزيل الملك من ماله ودية وغيره
 • (اصل) • في أحكام الايلاء من ضرب مدة وغيره (قول) المولى وجوبا (أربعة أشهر) سواء أطر

والريق في الزوج والزوجة كما صرح به في المحرر لان المدة شرعت لاصريه وهو قوله الصبر عن الزوج وما يتعلق بالجيلة والاباح لاختلاف بالرق والحرية كقوله مدة العنة قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وهذه المدة حق الزوج كالاجل في الدين المؤجل حق المدين وابتدؤها (من) حين (الايلاء) في غير ما يأتي لامن وقت الرقع الى القاضي لانه مولد من وقت الحلف و (بلافاض) لثبوته بالآية السابقة بخلاف مدة العين لانهم اجتمع فيها * (تنبيه) * يستثنى من كلامه ما لو قال ان وطنك قديمى حر قبل وطني بشهر فان المدة لا تحسب من الايلاء بل ان مضى شهر ولم يعلأ ضربت وطولت في الشهر السادس من اليمين على الاصح وانما كان كذلك لانه لو وطئ قبل مضى شهر لم يعتق (و) ابتدائها (في رجعة) آلى منها (من) حين (الرجعة) لامن حين الايلاء لان المدة شرعت للمهلة في وقت يحل له الوطء وفي العدة لا يحل له الوطء وكذا الحكم لو آلى من زوجته ثم طلقها رجعة فان المدة تنقطع بطريقها الى البيوتة فاذا رجعها في العدة حسبت المدة من الرجعة لان الاضرار انما يحصل بالامتناع المتوالي في نكاح سليم ولا تخل اليمين بالطلاق الرجعي (ولو اردت) الزوجان أو (أحدهما بعد دخول) وبعد المدة لغت أو (في المدة) أى الاشهر الاربعه (انقطعت) فلا يحسب زمن الردة منها لاختلال النكاح بها (فاذا أسلم) المرتد في صورتين (استؤنفت) أى المدة لوجوب الموالاة فيها لان وطئها منوط بتوالى الضرر أربعة أشهر ولم توجد * (تنبيه) * يحصل الاستئناف اذا كانت اليمين على الامتناع من الوطء مطلقا أو كان قديقى من مدة اليمين ما يزيد على أربعة أشهر فان كان أقل من ذلك فلا معنى للاستئناف واحترز بقوله بعد دخول أى أو استدخال منى الزوج المحترم عما قبل ذلك فان النكاح ينقطع لاحالة وألحق البغوى العدة بوطء الشبهة بالطلاق الرجعي وبالردة في منع الاحتساب ووجوب الاستئناف عند انقضائها (و) كل ما يمنع الوطء ولم يحل بنكاح ان وجد فيه أى الزوج (لم يمنع المدة) أى لا يقطع مدة الايلاء (كصوم واحرام) واعتكاف فرضا أو نفلا (ومرض وجنون) وحبس ونحوه فيحسب زمن كل منها من المدة سواء أأقرنها أم حدث فيها كما صرح به في المحرر لانها ممكنة والمانع منه ولهذا استحققت النفقة وهو المقصود بالايلاء وقصده المضارة * (تنبيه) * أشار بالآية المذكورة الى انه لا فرق فيه بين المانع الشرعى والحسى واحترز بقوله ولم يحل بمقصوده من الردة والطلاق الرجعي وقد سبقا (أو) أى وان وجد مانع الوطء (فيها) أى الزوجة (وهو حسى كمرض) يمنع كل منهما الوطء (منع) ابتداء المدة فاذا زال استؤنفت (فان حدث) مانع الوطء (في) أثناء (المدة) كنشوزها فيها (قطعها) لامتناع الوطء معه (فاذا زال) الحادث (استؤنفت) المدة اذا طالبا مشروطة بالاضرار أربعة أشهر متوالية ولم توجد (وقبل تبني) بضم أوله على ما مضى وجه الامام والغزالي (أو) وجد مانع الوطء في الزوجة وهو (شرعى كحيض وصوم نفل فلا) يمنع الحيض حزما ولا صوم النفل على الصحيح ولا يقطعها ذلك لو حدث فيها لان الحيض لا يخلو عنه الشهر غالبا فلو منع لامتنع ضرب المدة غالبا وأما صوم النفل فهو ممكن من وطنها وتحليلها امنسه * (تنبيه) * قد يفهم اقتضاره على الحيض أن النفاس يمنع وهو ما رجحه الشيخ في التنبيه والماوردي والرويان وغيرهم ولكن الذى صححه المصنف في تصحيح التنبيه وأصل الروضة وصححه الرافعي في الشرح الصغير ونقل تصحيحه في الكبير عن البغوى أنه كالحيض وهذا هو المعتمد لمشاركه للحيض في أكثر الاحكام وان كان الاول له وجه (ويمنع فرض) أى صومه بنسدر أو غيره كرمضان وقضائه لعدم تمكنه فيه من الوطء والثاني لا تمكنه ليلا * (تنبيه) * ظاهر كلامه أنه لا فرق في فرض الصوم بين أن يكون فوريا أو لا وهو كذلك وان قال الزركشى الظاهر أن المتراحي كصوم النفل والاعتكاف الواجب والاحرام ولو بنفل كصوم الفرض كما نقله في الكفاية عن الاصحاب بخلاف التخصيص الجرجاني الاحرام بان فرض (فان وطئ) المولى (في المدة) انحل الايلاء وزمه كفارة يمين في الحلف بالله تعالى ولا يعال بالبعد ذلك بشئ (والا) بان لم يبنأ

فيها (قلها المطالبة) بعدها (بان ينفى) برجوعه للوطء الذي اشيع منه بالايلاء (أو بدلت) لم ينفى
انما هو الاية وهي الوطء فيمنه من فاء اذا رجع لانه امتنع ثم رجع * (تنبيه) * قضية كلامه أنه ان ارد
المطالبة بين الفدية والملاق وهو الذي في الروضة وأصلها في موضع وصوب الزركشي وغيره ما ذكره الرافعي
تبع الطاهر النص أنهم المطالبة بالفدية فان لم ينفى طالبته بالملاق وهذا أدب وجري عليه فيما في منبه
(ولوز كتحفة) بسكونها عن مطالبة الزوج أو باسقاط المطالبة عنه (قلها للمطالبة) ما لم تنه من
اليمين (بعد) أي الترتيب ليجدد الضرر كالرضا باعساره بالنفقة بخلاف الرضا بالعنة والعيب فان ضررها
في حكم مسألة واحدة كالرضا بالاعسار بالمهر * (تنبيه) * مقتضى كلامه اختصاص المطالبة بعد
المدة بالزوجة وهو كذلك فليس لسيد الامة مطالبة الزوج بذلك لان التمتع حقه او يتعار بالوعد الرافعة
وافاقه الجنونة ولا يطالب وليا بذلك بل ينذب تخويف الزوج من الله تعالى (وتحصل الفدية) وهي الرجوع
للوطء (بتعيب حشفة) نقلاً أو فدرها من مقاعها وقوله (يقبل) مزيد على الحرر فلا يكتفى بتعيب
مادونه به ولا تعيبها بدبر لان ذلك مع حرمة الشافعي لا يحصل الفرض ثم ان لم يصرح في ايلائه بالقبول ولا في
بل أطلق التحل للوطء في الدبر ولا بد في البكر من زوال بكارنها كائن من عليه الشافعي رضي الله عنه وبعض
الاصحاب أي وان كانت غزواء * (مرع) * لو استدخلت الحشفة أو أذنت لها أو ناسيا أو مكرها أو مجنوناً
لم يحث ولم تجب كفارة ولم تحل اليمين وان حصلت الفدية وارتفع الإيلاء أم عدم الحث وعدم التحلل
اليمين فعدمه له في مسألة الاستدخال واختلاله فيما عداها وأم عدم وجوب الكفارة لعدم الحث وأما
ارتفاع الإيلاء فلو سولها الى حقها وانقاع ضررها كالجور المجنون الوديعه الى صاحبها ولان وطء
المجنون كالعدا في تقرير المهر والتحليل وتحریم الربيبة وسائر الاسكام ويقار ارتفاع الإيلاء عدم
الحث والكفارة بان رعاية القصد الصحيح في حق الله تعالى أشد منه في حق آدمي يدل على صحة
غسل الذميمة عن الحيض للمسلم دون العبادة اذ ليس له ائنة صحيحة وتضرب له المدة قابلاً لبقاء اليمين
كما لو طلق المولى بعد المدة ثم راجع اضرب المدة ثانية ولو طلقها في المدة بعد ذلك عالماعداً عما لا يخار
حسب وزمنه الكفارة وانحلت اليمين (ولامطالبة) للزوج بالفدية لا قولاً ولا فعلاً (ان كان بها) أي الزوجة
(مانع وطء) وهو شرعي أو حسي (كحيض) ونفاس واحرام (ومرض) لا يمكن معه الوطء لان الوطء
متعذر من جهتها فكيف تطالبه أو تطالب ما يقوم مقامه وهو الملاق ولان المطالبة تكون بالاشئق وهي
لا تستحق الوطء حينئذ قال في البسبب والحب ان الحيض يمنع المطالبة ولا يجمع المدة فان قيل قولهم طلاق
المولى في الحيض ايسر يدعى بشكل على قولهم هنائه يجمع المطالبة أجيب بحمل المذكور هناك على ما اذا
تقدمت المطالبة زمن النقاء من الحيض ولم يبق مع عكسه حتى طرأ الحيض فانه لا تبعد مطالبة بالملاق
حينئذ (وان كان فيه) أي الزوج (مانع) من الوطء وهو (طبيعي كمرض) يجمع الوطء أو يخاف من زيادة
الهلة أو بقاء البرء (طواب) الزوج بالفدية بالاساس أو بالملاق ان لم ينفى (بان يقول اذا قدرت ثمت) أو
طالقت لان به يدفع الاذى الذي حصل بالاسان قال الامام ولو كان لا يرجي زوال عذره كجب طوبى بان
يقول لو قدرت ثمت ولا يأتي باذواراد المحامي على ذلك ونهت على ما كان معنى قال الزركشي والطاهر
ان المراد به التأكيذ والاستحباب كصرح به القاضي أبو الطيب ولهذا اقتصر الشافعي على الوعد (أو)
كان في الروح مانع (شرعي كحرام) ونظائر قبل التكفير وصوم واجب (فالذهب أنه يطالب بطلاق) لانه
هو الذي يمكنه ولا يطالب بالفدية لحرمه الوطء ويحرم ما يحكمه والعاريق الثاني أنه لا يطالب بالملاق
بتقصوه ولكن يقال ان فنت عصيت وتفسدت عبادتك وان طلقت ذهبت زوجتك وان لم تطلق طلقنا
عليك كن غصباً وجاجة ولو لولا فانتعتا يقال له ان ذهبتا غرمتا والاغرمت المأوولة وعلى المذهب لو زال
الضرر بعد دية اللسان طوبى بالوطء * (تنبيه) * محل الخلاف اذا امتنع امتناعاً كلياً أن يستعمل في الضرر

الى الليل أو كان يغفل من احرامه من قرب أهله كاذ كره الرافعي بعد ذلك ولو قال في صورة الظاهر أمهات الوفا
حتى أكفر لم يهل ان كان يكفر بالصوم لطلو مدته وان كان يكفر بالعنق أو الاطعام أمهل ثلاثة أيام كما قاله
أبو اسحق وقيل يهل يوم أو نصف يوم كافي التهذيب (فان عصي بوطء في القبل وكذا في الدبر اذ لم يقربا ولا يلاء
به ولا بالقبل (سقات المطالبة) لحصول مقصودها وانخلت اليين * (تنبيه) ففهم من تصرحه بالعصيان
امتناع الزوجة من تمكينه وهو كذلك وحيث يذ يوم بالطلاق ليس الا كما صححها لمصنف (وان أبي الفيتة
والطلاق لا يظهر) الجديد (أن القاضي) اذ ارفعه اليه (يطلق عليه طلاق) نيابة عنه لانه لا سبيل الى دوام
اضراره ولا اجباره على الفيتة لانها لا تدخل تحت الاجبار والطلاق يقبل النيابة فذاب الحاكم عنه عند
الامتناع كزوج من العاضل ويستوفى الحق من المماطل فيقول أوقعت على فلانة عن فلان طلاقاً كما
حكى عن الاملاء أو حكمت عليه في زوجته بطلاقه فان قال أنت طالق ولم يقل عن فلان لم يقع قاله الدارمي
في الاستدكار ولم يتعرض له الشيخان * (تنبيه) * أفهم قوله طلاقاً انه لو زاد عليها لم تقع الزيادة وهو كذلك
لان ذلك هو الواجب عليه وانما لم يقيد بها بالرجعة ليشمل ما لو لم يمكنه ذلك ككلو كانت قبل الدخول أو
مستكملة لعدد العلاق ولو آلى من احدهما وأبى الفيتة والطلاق طلق القاضي معها ثم بين الزوجان
عين ويعين ان أبيهم والثاني القديم لا يطلق عليه لان الطلاق في الآية يضاف اليه بل يفرد بحبس أو غيره
لينيء أو يطلق حديث العلاق بان أخذ بالساق ويشترط حضوره اي ثبت امتناعه كالعاضل الآن بعد ولا
يشترط للطلاق عليه حضوره عند ولا ينفذ طلاق القاضي في مدة أمهاله الا حتى يباينها ولا بعد وطئه أو طلاقه
وان طلقا معا وقع الطلاقان وان طلق القاضي مع الفيتة لم يقع الطلاق كما جرى عليه بعض المتأخرين لانها
المقصود وان طلق الزوج بعد طلاق القاضي وقع العلاقان كان طلاق القاضي رجعيًا وصورة
الدعوى أن يدعى عليه بالايلاء وان مدته قد انقضت من غير وطء ويطلب منه دفع الضرر بالفيتة أو
العلاق على ما مر (و) الاظهر أنه اذ لم يكن عذر (لا يجهل) أي بما (ثلاثة) لينيء أو يطلق فيها لانه
زيادة على ما أهله الله والحق اذ اخل لا يؤجل ثانيًا والثاني يهل ثلاثة أيام لقرين أو قد ينشط فيها للوطء
* (تنبيه) * أنهم كلامه انه لا يزاد على ثلاثة قطعاً وهو كذلك وجواز أمهاله دون ثلاث وليس على اطلاقه
بل اذا استهل استحل أمهل بقدر ما ينهأ لذلك الشغل فان كان صاعماً أمهل حتى يفرط أو جاعماً حتى يشبع
أو فيه الامن السبع حتى يخف أو عليه النعاس حتى يزول فالاول الاستعداد في مثل هذه الاحوال بقدر يوم
فسادونه ولو راجع المولى بعد تعليق القاضي وقد بقى مدة الايلاء ضربت مدة أخرى ولو بانث فترجها
لم يعد الايلاء فلا تعالب (و) الاظهر وعبر في الروضة بالذهب (أنه اذا وطئ) في مدة الايلاء (بعد مطالبة)
له بالفيتة (لزمه كفارة عينية) ان كانت عينية بالله تعالى أو صفة من صفاته لحنه والثاني لا يلزمه لقوله تعالى
فان فاؤ فان الله غفور رحيم أي يغفر الحنث بان لا يؤخذ بكفارة لدفعه ضرر الزوجة وأجاب الاول بان
المغفرة والرحمة انما ينصرفان الى ما يصح به والفيتة الموجبة للكفارة مندوب اليها والزمته الكفارة
بالوطء بعد المطالبة قبل الوطء قبلها أولى أما اذا كان حلفه بغير الله تعالى وصفاته نظر ان حلف بالترام
ما يلزم فان كان بقر به لزمه ما اترتم أو كفارة عينية كلباسي في باب النذر أو بتعليق طلاق أو عتق وقع بوجود
الصقة * (خاتمة) * لو اختلف الزوجان في الايلاء أو في انقضاء مدته بان ادعته عليه فانكر صدق بيئته لان
الاصل عدمه ولو اعترف بالوطء بعد المدونة أنكره سقاً حقه من المطالب عملاً باعترافها ولم يقبل رجوعها
عنه لا اعترافها بالوصول حقه اليها ولو كرر بين الايلاء مرتين فما كثر وأراد بغير الاولى التأكيد لاول
تعدد المجلس وطال الفحص صدق بيئته كنفائه في تعليق الطلاق وفرق بينهما وبين تخيير العلاق بان
التخير انشاء وايقاع والا يلاء والتعليق متعلقان بما مر مستقبلاً فالتاكيد حاكم ألبق أو أراد الاستئناف
تعددت الايمان وان أطلق بان لم يرتد أكيداً ولا استئنافاً فواحدة ان اتخذ المجلس حلاً على التاكيد

والا تعددت لعددا كيد مع اختلاف المجلس وتفسيره جازي في تعلق العدة وكذا الحكم المسمى
بمساعدة وبمسائتين مثلا وعند الحكم بشدة اليقين يكفيه لاختلالها وحده وادوية وانما في
الاعتناء كذا او يكفيه كفارة واحدة كما علم محاسن

(كتاب الطهارة)

هو اغتساله من المأثر لان صورته الاصلية ان يقول زوجته انت على كذا رأي ونحوه الطهرون
اليمين والتمتع وغيره ما لانه موضع الركوب والمرأة مركوب الزوج وتيسر من العلاقة فيتمسك بها
استماعا أي ينأزده أي يملوه وكان طلاقا في الجاهلية وقيل في أوّل الاسلام ويقال كذا في الجاهلية
اذا كره أحدكم امرأته ولم يرد أن يتزوج غيره آلى عنها أو ظاهر فتبقى لاذن الزوج ولا حيلة تسكن غيره
فغير الشارح حكمه الى غيرها بعد العود ولزوم الكفارة كما سيأتي وسبقته الشرعية تشبه الزوجة
البائن بانتي لم تكن حلالا على ما يأتي بيانه وسعى هذا المعنى ظاهرا وتشبه الزوجة بظاهر الام وهو من المكاف
قال تعالى وانهم ليهولون منك من القول وزورا والاصل في الباب قبل الاجماع قوله تعالى وتبين
يناهرون من نساءهم الآية توات في اوس بن الصامت لما طاهر من زوجته فاشتكت الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال لها حرمت عليه فقالت انت انا في امرى فاني لا أصبر عنه فقال صلى الله عليه وسلم حرمت
عليه وكررت وهو يقول حرمت عليه فلما أبنت انك تنكحت الى الله تعالى فأقول الله تعالى قد سمع الله قول
التي تتحادل في زوجها الآية وولد أبو داود وابن ماجه وابن حبان وروى انه صلى الله عليه وسلم قال
مريه أن يعتق رقبة فقالت أي رقبة والله لا يجد رقبة وماله خادم غيري فقال مريه فليصم شهرين
متتابعين فقالت ما يقدر على ذلك انه يشرب في اليوم كذا كذا مرة فقال مريه فليصم شهرين متتابعين ففأبنت
أنه ذلك (فائدة) سورة المجادلة في كل آية منها اسم الله تعالى مرة أو مرتين أو ثلاثا وليس في
القرآن سورة تشابهها في ذلك وهي نصف القرآن وهذا وعشره باعتبار الاجزاء وله أركان أو خمسة مظاهر
وه ناهر منها وصيغة وشبهه وقد أخذ في بيانها مبتدئا بأولها فقال (يصح) الطهارة (من كل زوج) فلا
أصح فاهرة السيد من أمته ولو كانت أم ولد لان الله تعالى أناط حكمه بالنساء ومطلقه ينصرف الى
الزوجات (مكاف) بأن يكون بالغاً عاقلاً فلا يصح من صبي ومجنون ومغنى عليه لما سري في العلق نعم في
علق المكاف الطهارة على صفة وهو مجنون أو مغنى عليه حصل الطهارة قاطعة له ابن كج ولا بد أن
يكون مختاراً فلا يصح ظهار المكروه وسبأني ظهار السكران فلو أنه شرطه زوج يصح طهارة لأنه لا بد
الايلاء كان أضمر وأعم لتناول ظهار السكران (ولو) هو (ذمي) لغووم الآية وانما صرح به مع
دخوله فيما سبق بخلاف أبي حنيفة ومالك فيه من جهة ان الله شرط فيه الكفارة وليس هو من أهله البائنة
انه لفظا يقتضي تحريم الزوجة فيصع منه كالعلاق والكفارة فيها شائبة الغرامة ويتصور منه الاعتاق عن
الكفارة كأن يرث عبدا مسلما أو يملك عبدا أو يقول المسلم اعتق عبداً المسلم من كفارة ذمي والمربي
كالذي كلفه ربه الرديان وغيره فلو هو المنصف بالكافر لشمله (تبيه) كثير ما رفع المنصف ما بعد
لو كما سبق في قوله ولوطين وماء كدر على أنه غير مبتدأ محذوف كقدره ولكن الكثير نصبه على حذف
كان واسمها كقوله صلى الله عليه وسلم ولو خاتما (و) وهو (نحوي) ونسب وبعمسوح وعين كالملاق
واذ في المرد وعبد لاجل خلاف مالك فيه اذ لا يتصور منه الاعتاق ونحن نقول هو عاجز فيعدل منه الى العود
(وظهار سكران كماله) وتقدم في كتاب العلاق صحة طلاقه فلهذا كذلك والركن الثاني المظاهر منها
وهي زوجة يصح طلاقها فيدخل في ذلك الصغيرة والربضة والرتقاء والقراءة والكافرة والرجعية وتخرج
الاجنبية ولو مختلفة والامة كما مر فلو قال لاجنبية اذا نكحتك فانك على كذا رأي أي أو ذل السيد لانه أنت
على كذا رأي لم يصح ثم شرع في الركن الثالث وهو الصيغة فقال (وصريح) أي الطهارة (أن يقول)

الزوج (زوجته) المذكورة (أنت على آدمي أو معي أو عندي) أو أدنى أو نحو ذلك (كقوله أمي) في
 تحريم ركوب ظهرها وأصله امتناعك على ترك ركوب ظهر أي بحذف المضاف وهو امتناع فانقلب الضمير
 للمتمل الجور وضمير امرؤا منفصلا (وكذا) قوله (أنت كفهر أي) بحذف الصلة (صريح على الصحيح)
 ولا يضر حذفها كما أن قوله أنت طالق صريح وإن لم يقل مني والثاني أنه كتابة لاحتمال أن يريد أنت على
 غيري كقوله أمه بخلاف الطلاق وعلى الأول لو قال أردت به غيري لم يقبل كما صححه في الروضة وأصلها
 وجزم به الامام والغزالي وبحسب بعضهم قبول هذه الإرادة بألفاظ (تنبيه) * المراد بالأم أم المحرمة فلا
 شبه زوجته بواحدة من زوجات النبي صلى الله عليه وسلم فانهم أمهات المؤمنين كان لغوا (وقوله) لها
 (جسمك أو بدنك) أو جملتك (أو نفسك) أو ذاتك (كبدن أي أو جسمها أو جملتها) أو ذاتها (صريح)
 لتضمنه القاهر وظاهر كلامه الجرم بذلك وإن لم يذكر الصلة وهو مخالف للمعروور والروضة كأصلها من
 التصريح بالصلة أما إذا لم يذكرها فيجوز فيه الخلاف المتقدم ولو قال قوله الخ كالنسيب بالقاهر لسلم من
 ذلك (والأظهر) الجديد (أن قوله) لها أنت على (كبدنها أو بطنها أو صدرها) ونحوها من الأعضاء التي
 لا تذكري في معرض الكرامة والاعزاز مما سوى الظاهر (ظهار) لانه عضو يحرم التلذذ به فكان كالظاهر
 والثاني أنه ليس بظهار لانه ليس على صورة الظهار المعهودة في الجاهلية (وكذا) قوله أنت على (كعينها)
 أو رأسها أو نحو ذلك مما يحتمل الكرامة كقوله أنت كأي أو روحها أو وجهها أو ظهار (أن قصد
 ظهارا) أي نوى أنها كفهر أي في التحريم (وإن قصد كرامة فلا) يكون ظهارا لان هذه اللفاظ تستعمل
 في الكرامة والاعزاز (وكذا) لا يكون ظهارا (أن طلق في الأصح) وعبر في المحرر بالاشبه وفي الروضة
 بالأوجح جلا على الكرامة لاحتمالها والثاني يحمل على الظهار واختاره الامام والغزالي لان اللفظ صريح
 في التشبيه ببعض أجزاء الام (وقوله) لها (رأسك أو ظهرك أو يدك) أو وجهك أو بدنك أو جلدك أو
 شعره أو نحو ذلك (على كظهر أي ظهار في الأظهر) لما مر في قوله كبدنها أو بطنها وكان ينبغي أيضا
 أن يشمل بالجزء الشائع كالنصف والربع والثاني ليس بظهار لانه ليس على صورة الظهار المعهودة في
 الجاهلية ونقله الغزالي قولاً قديما وعليه ينبغي التعبير بالجديد لا بالظاهر وإن اشتمل تعبيره على النوع
 المسمى في الحديث بالجناس اللفظي * (تنبيه) * تخصيص المصنف الامثلة بالأعضاء الظاهرة من الام
 قديهم إخراج الأعضاء الباطنة كالكبد والقلب وبهم صرح صاحب الرنق واللباب والوجه كما عهده
 بعض المتأخرين أنهم مثل الظاهرة كما اقتضاه إطلاقهم البعض (والتشبيه بالجسدة) من الجهتين وإن
 بعدت كقوله أنت على كظهر جدتي (ظهار) لانها تسمى أما ولها ولادة وتشاؤك الام في العتق وسقوط
 القود ووجوب النفقة (والمذهب طرده) أي التشبيه يقتضي للظهار (في كل محرم) نسب أو رضاع أو
 مصاهرة وقع التشبيه به لو (لم يطرأ تحريمها) على المظاهر بان لم يزل محرمه عليه كبنته وأخته من النسب
 ومرضعة أمه أو أبيه مساواتهم في الام في التحريم المؤبد والثاني المنع لورود النص في الام * (تنبيه) *
 ظاهر كلامه جريان الطرق في كل المحارم وليس مرادا بل الخلاف في محرم النسب قولان وفي محرم
 الرضاع والمصاهرة طرق (للمرضعة) للمظاهر (وزوجة ابن) له لانها كانت حلالا له في وقت فيحتمل
 ارادته وأما بنت مرضعته فإن ولدت بعد ارتضاعه فهي لم تحل له في حالة من الحالات بخلاف المولودة قبله
 وكالمولودة بعده المولودة معه كما بحثه بعض المتأخرين * (تنبيه) * لو حذف التلعن من مرضعة كما مره في
 الصوم حيث قال وأما الحامل والمرضع الخ كان أولى (ولو شبه) زوجته (باجنية ومعاقة) وأخت زوجته
 وأب (للمظاهر) (ولماعة) له (فلغو) هذا التشبيه لان الثلاثة الاول لا يشبهن الام في التحريم المؤبد
 والاب أو غيره من الرجال كالابن والغلام ليس محللا للاستمتاع والخثى هنا كالزكرا ما ذكر والملاعة
 وإن كان تحريمها مؤبدا ليس للمحرمة والموالة وكذا لو شبهها بمجوسية أو مرتدة * (تنبيه) * تعدية

المذهب شبه بالباطن كذا في المحكم وغيره ومنه بن صفر ووجهه لحنا وقال المصنف ع تدبره بنفسه ورد
 عليه ابن مالك قول عائشة رضي الله تعالى عنها شبهتمونا بالحر واعلم أن ما سبق حكم تحريم الظهار وأما حكم
 تعليقه فذكره بقوله (و يصح تعليقه) لأنه يتعلق به التحريم كالعلاق والظهار وكل منهما يجوز تعليق
 وتعليق الظهار (كقوله) إذا ما زيدا وإذا طلعت الشمس فانت على كذا رأي فأذا وجد الشرط صار
 مظاهر الوجود المعاق عليه وكذا لو قال (ان ظاهرت من زوجتي الأخرى فانت على كذا رأي) وهذا في
 صميمه (مظاهر) من الأخرى (صار مظاهرا منها) مما لا يجوب التحريم والتعليق ولو عاق الظهار بدونهما
 المذوق دخلت وهو يجمون أو ناس فظاهر منها كقلير في العلق المعاق بدخلها أو غلبوا من الجنون والاسنان
 في فعل المذوق على قوله ولا عود منه حتى يفتق من جنونه أو يتذكر بعد نسيانه ثم يملك المظاهر منها
 يملك به الطلاق ولم يعلق (ولو قال ان ظاهرت من فلانة) فانت على كذا رأي وقوله (وفلانة أجنبية)
 ليس من بقية كلام المظاهر على جهة الشرط بل اخبار عن الواقع (نقاطها) أي الأجنبية (بظواهرهم
 مظاهرا من زوجته) لانهاء المعاق عليه منعا (الآن يريد اللفظ) أي أن تلفظت بالظهار منها يصير
 مظاهرا من زوجته لوجود المعاق عليه (فلو تكلمها) أي الأجنبية (وظاهر منها) بعد نكاحها (صار) مظاهرا
 من زوجته الأولى لوجود المعاق عليه (ولو قال ان ظاهرت من فلانة الأجنبية) فزوجتي على كذا رأي
 (مكذبات) أي فاقاطبها فبها قبل سكاحها لم يصير مظاهرا من زوجته إلا أن يريد اللفظ أو بعد نكاحها
 صار مظاهرا (وقيل لا يصير مظاهرا) منها (وان تكلمها وظاهر) منها بعد نكاحها لأنها ليست بأجنبية
 المظاهر في لوجود المعاق عليه ورد هذا بيان ذكر الأجنبية في المعاق عليه للتعريف لا للاشتراط قال الزركشي
 ويشهد له قول النجاشي ان الصفة في المعرفة للتوضيح نحو زيدا العالم وفي السكره للتخصيص نحو مرتد رجل
 فاضل (ولو قال ان ظاهرت منها وهي أجنبية) فانت على كذا رأي (فالمراد) أي لا يكون مظاهرا من زوجته
 لأن قوله وهي أجنبية من بقية كلام المظاهر على جهة الشرط وهو تعليق بمسحله فاشبه قوله ان ثبت المهر
 فانت طالق وأنى باللفظ البيع فإنه لا يقع الطلاق ومثل قوله وهي أجنبية ما لو قال ان ظاهرت من فلانة
 أجنبية لاستحالة اجتماع ما عاق به ظاهرها من ظهار لانتمالة كونها أجنبية ولو أراد اللفظ بظهارها في
 الصورتين كان مظاهرا كما صرح به ابن المقرئ (ولو قال أنت طالق كذا رأي ولم ينو) بجموع كلامه
 هذا شيئا (أو نوى) به (الطلاق) فقا (أو الظهار) فقا (أو) نوى به (هما معا أو) نوى (الظهار) بأن
 طالق والطلاق بكذا رأي ما لقت في هذه الحالات الخمس (ولا ظهار) أما وقوع الطلاق فلا يتأثر بصريح
 لفظه وأما انقضاء الظهار في الأولين فاعدم استقلال لفظه مع عدم نيته وأما في الباقي فلا لأنه لم ينو بلفظه
 وإنما الطلاق لا ينصرف إلى الظهار وحده كما في الطلاق وأشار إلى حالة أخرى لهذه المسئلة بقوله
 (أو) نوى (الطلاق) بأن طالق (ز) نوى (الظهار) بالباقي وهو كظهار أي (طلقت) قناعا (وجعل الظهار
 ان كان طلاق رجعة) لأن الظهار يصح من الرجعية وقد أتى به مع النية وهو ما على حذف المبتدأ أي أنت
 طالق أنت كظهار أي كما قدره القاضي أبو الطيب أو على تعدد الخبر أي يجعل طالق وظهر أي خبرين
 عن أنت واحد بزبونه طلاق رجعة عن البائن فإنه لا ظهار فيها لأنها أجنبية ولو قال أنت كظهار أي
 طالق عكس ماقى المتن وأراد الظهار بأن أنت على كظهار أي والطلاق بأن أنت طالق حصلا ولا عود له
 عقب الظهار بالطلاق فان راجع كان عائدا كما سيأتي وان أطلق مظاهرا ولا طلاق على قياس ما
 في عكسه فان أرادهما جميعا لفظين وقع الظهار فقط وكذا ان أراد به أحدهما أو أراد الطلاق بأن
 كظهار أي والظهار بطالق (تمه) * لو قال أنت على حرام كظهار أي ونوى بجموعه الظهار فظاهر لأن
 لفظ الحرام مظهر مع النية فمع اللفظ والبينة أولى وان نوى به الطلاق فطلاق لأن لفظ الحرام معنية
 الطلاق كصريحه ولو أرادهما بجموعه أو بقوله أنت على حرام اختارا أحدهما فيثبت ما اختاره منهما

وانما يقع ما جعليه من اختلاف موجبهما وان أراد بالاول الطلاق وبالاخر الظهار والطلاق
رجعي حصلا لما سار في نظيره وان أراد بالاول الظهار وبالاخر الطلاق وقع الظهار فقط اذا خلا صلح
أن يكون كتابة في الطلاق لصراحتي في الظهار وان أطلق وقع الظهار فقط لان لفظ الحرام ظهار مع النية
فع اللفظ أولى وأما عدم وقوع الطلاق فلعدم صريح لفظه ونيته وان أراد بالتحريم تحريم عينها الزمة
كفارة عين لانها مقتضاه ولا ظهار الا ان فوا بكظهر أى ولو أن لفظ التحريم عن لفظ الظهار فقال أنت على
كظهر أى حرام فظاهر امر صريح لفظ الظهار ويكون قوله حرام تأكيذا سواء أنوى تحريم عينها فدخل
مقتضى التحريم وهو الكفارة الصغرى في مقتضى الظهار وهو الكفارة العظمى أم أطلق فان نوى بلفظ
التحريم الطلاق وقعا ولا عود لمقتضيه الظهار بالطلاق ولو قال أنت مثل أى أو كزوجها أو عينها نوى به
الطلاق كان طلاقا لما سار أن ذلك ليس صريح ظهار

* (فصل) في أحكام الظهار من وجوب كفارة وتحريم تمتع وما يذكر معه ما يجب (على المظاهر
كفارة اذا عاذا) في ظهاره بقوله تعالى والذين يظهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا الآية وسأبني
تفسير العود وهو وجبت الكفارة بالظهار والعود أو بالظهار والعود شرط أو بالعود فقط لانه الجزء
الاخير أوجب ذكرها في أصل الرخصة بلا ترجيح والاول هو ظاهر الآية الموافقة لترجيحهم أن كفارة
المبين يجب بالمبين والخت جميعا * (تنبيه) * تعبير المصنف قديقتضى أن الكفارة على التراخي وهو
قضيه كلام الرافعي في باب الكفارة لكنه حزم في باب الصوم بانها على الفور وسكاه في الحج عن القفال
وعبارة القفال كل كفارة سببها معصية على الفور وهذا هو الظاهر قال السبكي وقد يدفع هذا بان السبب
هو العود أو مجموعهما على الخلاف والعود ليس بحرام حكمه في التوشيح وهو ظاهر فيما اذا قلنا بالسبب
العود فقط وليس بظاهر فيما اذا قلنا هما لان الظهار حرام والعود ليس بحرام وقد اجتمع حرام وحلال
في باب الحرام وقال في المطلب ظاهر نص الشافعي انها على التراخي ما لم يطلأ أما بهد الوطع فهل هي على
الفور أو التراخي فيه الخلاف في قضاء الفائتة بغير عذر اه وقضيه ترجيح الفور (وهو) أى العود في
الظهار (أن يسكها) المظاهر (بعد ظهاره زمن امكان فرقة) لان تشبيهها بالام يقتضى ان لا يسكها
زوجة فاذا أمسكها زوجة فقد عاذا فيها قال لان العود لا قول بخالفته يقال قال فلان تولا ثم عاد له وعاد
فيه أى خالفه ونقضه وهو قريبن قولهم عاد في هبته * (تنبيه) * هذا في الظهار المؤبد أو المطلق وفي
غير الرجعية لانه في الظهار المؤقت انما يصير عائدا بالوطع في المدة لا بالامسالك كما سيأتى والعود في الرجعية
انما هو بالرجعة واستثنى من كلامه ما اذا كرر لفظ الظهار وقد به التأكيده فانه ليس بعود على الاصح
مع تمكنه بالاتبان باللفظ العلق بدل التأكيده وكذا لو قال لعقب الظهار أنت طالق على ألف مثلا فلم يقبل
فقال عقبه أنت طالق بلا عوض فليس بعائد وكذا لو قال يا زانية أنت طالق كقوله يا زينة أنت طالق
ومائة قدم من حصول العود بما ذكر محله اذ لم يتصل بالظهار فرقة بسبب من أسسها بها (فلما اتصل به)
أى الظهار (فرقة بموت) منها أو من أحدهما (أو فسخ) للفسخ بسببه أو بسببها أو بانفساخ كودة
قبل الدخول ومكها (أو) فرقة بسبب (طلاق بائن أو رجعي ولم يراجع أو جن) الزوج عقب
ظهاره (فلا عود) ولا كفارة في جميع ذلك لتعذر الفرق في الانخيرتين وفوات الامسالك في الاولى
وانتهائه في غيرها (وكذا لو) ظاهر من زوجته الرقيقة ثم (ملكها) بشراء ونحوه (أو لاعنها) متصلا
ذلك بالظهار فانه لا يكون عائدا (في الاصح) أما في الاولى فلانه لم يسكها في النكاح ووجه مقابله أنه لم
يسكرها على نفسه وانما أبدل حل محل أقوى منه وأما في الثانية فوجه الاصح اشتغاله بما يوجب الفرق
ولا فرق في الكلمات الموجبة للفرق بين الطولية والعصية ولهذا لو قال لعقب الظهار أنت يا فلانة بنت
فلان الفلاني طالق وأطلق في ذكر التسمية والتسبب فانه لا يكون عائدا ووجه مقابله بتخلل كلمات اللعان

ولو ان شئ من قبل الشراء بالنسيئة كالمسوم وتقدير الثمن كان في الاصح (تنبيه) * انما قبلت كلام
المصنف بالشراء وتعدو فلا حرج من حال ملكها عقب ظهوره بارتقائه لا يكون عند اقامه العدم فتمسك
الحفاظ ولو اوصى له بها قبلها متصلا بالظهور لم يكن عندنا والا فليسير عائد انما ماثن الوصية فتمت
بالقبول كتحته لا فخرى قال ولو وجبت له متصلا فمات حيا فيما يظهر اذ لا تخاف الابتنى وامامه
عند ان الامان على الاصح (بشرط سبق القذف) والمراد في الاصح (ظهوره في الاصح) لم يأت تأخير ذلك
عن الظاهر من زيادة التناول والثاني لا يشترط تقدم ما ذكر لاستغاله باسباب الفراق (تنبيه) *
الاصح في مسألة الامان منصوص عليه فلو قال المستفيد ملكها في الاصح او لا ضمانا على النفس كان واجبا
لاصلاحه (ولو راجع) من طلقها عقب ظاهرها هذا تصریح بتأخير قوله سابقا لم يراجع وقوله
(او اراد) بعد دخول (متصلا) هو حال من قال ارتدادا من فاعل واجب (ثم ادله) به در دونه في الدن
(فالذهب) بعد الجزم بحد الظاهر وحكمه (انه عائد بازجعة) وان لم يسلكها عقب الرجعة بل طلقها
(لا الاسلام بل) هو عند (بعده) ان مضى بعد الاسلام زمن يسع الفرقه هنا مانع عليه الامام الثاني
رضي الله عنه في المستثنى فقبل فيما قولان بالقتل والتخريج والعصم بتقرير النصين والفرق ان مقتضى
الرجعة الاستباحة ومقتضى الاسلام الرجوع الى الدين الحق فلا يحصل به المسالك والاصح ما قبل به
(ولا سيما الكفارة بعد العود بفرقة) لمن ظاهر منها اطلاق او غير مستقارها بالامسالك كالمدين لا سيما
بعد ثبوته (ويحرم) في الظاهر المطلق (قبل التكفير) بمقتضى او غيره (وطه) لقوله تعالى في التفتيح
فخر برؤية من قبل ان يتناسا وفي الصوم فقيام شهرين متتابعين من قبل ان يتناسا ويقدر من قبل
ان يتناسا في الاطعام جلاله الملقى على المقيد لاتحاد الواقعة ولقوله صلى الله عليه وسلم ان طاهر
لا تقر به احق تكفر كما رواه الترمذي وحسنه وايضا فانه قد منع من الوطء حتى يكفر باليوم مع طول
زمانه فنهى حتى يكفر بالاطعام اولى لقصر زمنه (وكذا) يحرم عليه (الامسك وتعدو) كالكافة (فيهم ووطه)
في الاطوار لان ذلك قد يدعو الى الوطء ويفضي اليه وجلا للمس في الآية على التقاء البشرين وهو
يشمل الجماع وغيره (قلت الاظهر الجواز والله اعلم) وهذا ما نقله الرافعي في الشرحين ترجحه من
الاكثر لبقاء الزوجية لانه وطه يحرم لا يخل بالنكاح فاشبهه الحيض وجلا للمس في الآية على الجماع
كقوله تعالى وان طلقوه من قبل ان تمسوه (تنبيه) * كلام المصنف يشمل الاسماء عموما
بين السرة والركبة وفيه الخلاف في الحيز والاصح منه التجريم وجزم به القاضي هنا ونقل الرافعي
ترجيحه في الشرح الكبير عن الامام ورجحه في الصغير وقضية كلام المصنف جواز النظر بشرة وطه
وتخصيص الخلاف بمباشرة البشارة وهو قضية كلام الجمهور واما الظاهر المؤقت فمشرع في محله وفيما
يتعلق به بقوله (وبمع الظاهر المؤقت) كانت على كطهر انما شهر اظهارا (موقتا) في الاظهر فلا
بالثابت لانه منكر من القول ووزر فصح كالتأهار المعلق (وفي قول) يصح ظهارا (مؤبدا) ويأمر
تأثيره تعليلها اشبهه بالطلاق (وفي قول) الموقت (المع) لانه لم يؤيد التحريم فاشبهه بالامسك لا التحريم
على التأييد (تنبيه) * ظاهر كلامه على هذا القول انه لا اثم ولا كفارة وهو ظاهر في نفي الكفارة دون
الاثم بل ياتم بلا خلاف (فعل الاول) وهو حتمه وقتا (الاصح) بالرفع (ان عوده) فيه (لا يتصل بالمال)
لوجوه ظاهر منه موقتا (بل) يحصل (بوطه في الدن) لان الحل منقطع بعد الدن فلا مال يتحمل ان يكون
لا تتنازل الحل او لوطه في الدن والاصح براءته من الكفارة فاذا وطئ فقد تحقق الامسك لا بل لوطه
والثاني ان العود فيه كالعود في الظاهر المعلق الحاقا لاحد نوعي الباهار بالاشتر (تنبيه) * اقليم
كلامه ان الوطء نفسه عود وهو الاصح وقبل يتبين به العود بالامسك عقب الظهار (و) على الاصح على
الاول لا يحرم الوطء لان العود للموجب للكفارة لا يحصل الا به بل (يجب النزاع فيجب الحشفة) لمرة الوطء

قبل التكفير أو انقضاء المدة واستمرار الوطء ***(تنبيه)*** أفهم قوله في المدة أنه لو لم يأت فيه أو وطئ
 بعده لا شيء عليه وبصرح في المجرور لا ارتفاع الظاهر وأنه لو وطئ في المدة ولم يكفر حتى انقضت حله الوطء
 لا ارتفاع الظاهر وبقيت الكفارة في ذممه وبصرح في الروضة وأصلها وقد علم بمسألة قرر أن الظاهر المؤقت
 يخالف المطلق في ثلاث صور أحدها أن العود فيه بالوطء ثانيها أن الوطء الأول حلال ثالثها أن النحر به بعد
 الوطء الأولي يمتد إلى التكفير أو انقضاء المدة ونار عن ذلك الباقي وقال أنه بعيد من ظاهر القرآن فإنه
 حرم المسيس قبل التكفير فن قال أو انقضت المدة فقد زاد شرط ليس في القرآن ***(فروع)*** لو كان الظاهر
 المؤقت أكثر من أربعة أشهر صار مظهراً لموايل الاستناعه من الوطء فوق أربعة أشهر وإذا وطئ في المدة
 لم يلزمه كفارة بعين الأيلاء كما صح في الروضة كمالها إذا عين وقبل تلزم مع كفارة الظاهر كما جزم به صاحبها
 التعاقبة والأقوال ولعل وجهه أن ذلك منزل منزلة الميم كإلى قوله والله لا أطولك خمسة أشهر ولو قيد الظاهر
 بمكان قال الباقيين فالقياس أنه كالظاهر المؤقت بزمان ولم أر من تعرض له وإذا قلنا بقبول ذلك المكان
 لم يكن عائداً في ذلك الظاهر إلا بالوطء في ذلك المكان ومتى وطئها فيه حرم وطؤها مطلقاً حتى يكفر اه قال
 بعض المتأخرين وما قال أنه القياس مفرع على ما حكاه الرافعي عن البويطي من أنه يقع العلق
 الدائم يقع عند الإطلاق لا بدحلوها الدائم إذا فرغنا على ما حكاه الرافعي عن البويطي من أنه يقع العلق
 في الحال أي وهو الأصح فهو كالظاهر المطلق اه وهذا هو الظاهر ولو وقت تحريم عنها كانت حرام على
 شهراً ونوى تحريم عنها أو أطلق صح ولزمه كفارة بعين (ولو قال لأربع) جمعهن في ظهار واحد
 (أنتن على كظهن أي فظاهرن منهن) لوجود الغلب الصريح (فان أمسكن) زمانا يسع طلاقهن فعائد
 منهن وحينئذ (فأربع كفارات) تجب عليه في الجديد لوجود الظاهر والعود في حق كل واحدة منهن فان
 امتنع العود في بعضهن بعت أو طلاق أو غيره وجبت الكفارة بعدد من عاذه منهن (وفي القديم) عليه
 (كفارة) واحدة سواء أمسكن أو بعضهن لاتحاد الكامة أما إذا ظاهرن من كل واحدة بلفظ مفرد فعليه
 أربع كفارات قطعاً لتعدد الكامة (ولو ظاهرن منهن) أي الأربع (بأربع كليات متوالية) أو غير
 متوالية كما فهم بالاولى (فعائد) من كل واحدة (من الثلاث الأول) أما في غير المتوالية فظاهر وأما في
 المتوالية فله عود في الأولى بظهار الثانية وفي الثانية بظهار الثالثة وفي الثالثة بظهار الرابعة فان فارق الرابعة
 عقب ظهارها فعليه ثلاث كفارات والأفربع (ولو كرر) لفظ الظاهر (في امرأة) واحدة تسكريرا
 (متصلا وقصد) به (تأكيدا بظهار واحد) لان التأكيد شائع في اللغة فقبل قوله كالطلاق فيلزمه
 كفارة ان أمسكها عقب المرات وان فارقها عقبها فلا شيء عليه وخرج بمسألة لو فصل وقصد تأكيد
 فإنه لا يقبل في الأصح تغليباً للمطلق وقيل يقبل تغليباً للشبهة الميم والخلاف فيما إذا لم يكفر من الأول
 فان كفر فالثاني ظهار جديد قطعاً لانقضاء حكم الأول بالتكفير عنه (أو) قصد بتكرير الظهار في امرأة
 (استثنافاً لا ظهراً) الجديد وقطع به بعضهم (التعدد) للظهار بعدد المستأنف كالطلاق والثاني
 لا يمدد كتكرير الميم على شيء مرات (و) الاظهر على التعدد (أنه بالمرأة الثانية عائداً في) الظاهر (الأول)
 للإمسكاً زمة والثاني الثاني لان الظاهر به من جنس واحد في عالم يفرغ من الجنس لا يجعل عائداً ***(تنبيه)***
 سكنت المصنف عما إذا أطلق بان لم ينو تأكيداً ولا استثنافاً ولا ظهراً في الاتحاد بخلاف نظيره من العلق
 والفرق أن الطلاق محصور في الزوج علكه فإذا كرر فظاهر استيفاء المماثل بخلاف الظاهر ولو قصد
 بالبعث تأكيداً كيد أو بالبعث استثنافاً أعطى كل منهما حكمه ولو قال ان دخلت الدار فانت على كظهن أي
 وكرره في اللفظ بنية التأكيد لم تعدد وان قرره في مجالس وان كرره بنية الاستثناف تعددت الكفارات
 سواء أفرقه أم لا ووجب الكفارات كلها بعد واحد بعد الدخول فان طلقها عقب الدخول لم يجب شيء
 وان أطلق لم يعدد في أحد وجهين يظهر ترجيحهما كما جزم به صاحب الأقوال واستشكل الباقيين التعدد في

لا حشاش في نفسه على فعل واحد من اقسام الاستغفار فان الاصح في المذهب وما اوردوا المسئلة
 يلزمه كفارة واحدة وفي المذهبين معروض اهـ وقرئ بينهما من المخرج في القتل شبه الملاقاة (مقالة)
 لو قال ان لم اترجح عليك قدمت على كذا رأيي وكنت من الترويح توقفت الظاهر على موت اعداءه فبطل
 الترويح ايه من اليأس منه لكن لا وهو وقوع الظاهر او قبل الموت ولم يحسم المسئلة قال لا دام الترويح
 عليك قدمت على كذا رأيي فانه بمسيرة ظاهرا بامكان الترويح عقب التليق ولا يتوقف على موت
 اعداءه والفرق بين ان واذا سرية في الملاقاة ولو قال ان دشنت الدار ورائه لا وطئت وكفر فبطل
 الدشول لم يتعز له تقدمه على السبب جميعا كغيره الزكاة على الملوك والسلب ولو طاق الله لربقة
 وكفر فبطل وجوده او دلت حق كفارته بوجود المسئلة لم يجز لما مروا من ذلك من ظاهره ما رافقه
 عن طهاره صرح ولو ظاهر او آلم من امراته الامة فقال لبيدها ولو قبل العود اعتقها من غير اى اولايا
 ففعل صفت عنه وافتح السكاح لان اعتاقها عنه يضمن عليها كفارة
 (كتاب الكفارة)

اى بنهالا كفارة انما اربعة ما وهى اخوة من الكفر وهو التراسر بها الذنب تظلمان انما تعالى
 وصلى الراعي كابر الاله يتر البذر وهل الكفارات بسبب سحر زواج كالحدود والعتاير اوجوا واوله
 الواقع وجها اوجه الثاني كبرجها من عبد السلام لانها مبادات وهذا الانسح الابالية وانفتح في
 الحرز هذا الكتاب بقوله تعالى فخر برقة مؤمنه وقوله تعالى اطعام عشرة مساكين وسدرة المسك
 بما يشترط برى انواع الكفارات ثم ذكره عقبه خصال كفارة الظاهر فقط مبتدئا باشتراط النية فيما
 لقال (يشترط نيتها) بأن ينوى العتق أو الصوم أو الاطعام عن الكفاوة لانها حق مالي يجب تملكها
 كلزكاة والاعمال بالنيات فلا يكتفى بالاعتاق أو الصوم أو الكسوة أو الاطعام الواجب عليه لانه قد
 يجب بالنذر نعم لو نوى الواجب بالظاهر أو القتل كفى فلو كان عليه رقة ولم يدركها من ظهار أو من
 أو قتل أجزاء نية العتق الواجب عليه (تنبيه) أفهم كلامه أنه لا يشترط التعرض للارضية وهو
 كذلك لان الاتصاف بالافرض لا يشترط اقتران النية بالاعتاق أو الاطعام بل يجوز تقديمها كما في
 المجموع في باب قسم الصدقات عن الاصحاب ومعه بل صرح به وقال انه ظاهر النص وان نصح هاتين
 للرابع انه يجب اقترانها بذلك واذا قدمها تين في كمال الركنين وجوب قرينة بابل المال كفى في الركنين
 وبأنى أو اخر هذا الكتاب أن التكفير باليوم يشترط فيه التبييت (لا تعينها) بان تقديمها
 أو غيره فلا يشترط كذا يشترط في زكاة المال تعيين المال المزكى بجميع أن كماله ما عدا ما عليه بل يكتفى
 نية أصلها فلو اتق رقتين بنية الكفارة وكان عليه كفارة قتل وظهار أجزاء عنهم ما وان اتق واحدة
 وقعت عن احدهما وانما يشترط تعيينها في النية كالمصلاة لانها في مقام خصها بالزكاة الى القرائن
 فاكنتي فيما بأصل النية نعم لو نوى غير ما عليه ولو خطأ لم يجزه كقولنا أعطاني في تعيين الامام في الصلاة وهذا
 بخلاف ما لو خطأ في الحديث حيث يصح والفرق ان بارقة ما يرتفع فيه وهما يكفرهما عليه (تنبيه)
 الذي للظاهر كالمسلم يكفر بعد عوده بالعتق والاعلام ويتصور اعتاقه عن كفارته بأن يسلم عبده الكافر
 أو يرث عبدا مسلما أو يقول للمسلم اتق عبدك المسلم عن كفارتي فيخبره أو نحو ذلك والصوم منه لا يصح
 ولا يسلم وهو قادر على الصوم فيترك الصوم أو يسلم ويصوم ثم يمازى يلزمه نسبة الكفارة عما يكفر به
 للتبديل لا تعرب كفارة الدين في ذلك كذا قاله الرافعي قال بعض المتأخرين ويؤخذ منه اشتراط النية في قضاء
 الدين ولو دفع مالا ان له عليه دين لا نية الفداء كان هبة قال وفيه وقفة وكذا في فيما ذكر مرند بعد وجوب
 الكفارة وتجزئه الكفارة بالاعتاق والاطعام فيطأ بعد الاسلام وان كفر في الردة ونفسه الكفارة الى
 نوعين بخيرة في اولها امر بنية في آخرها وسبب في باب الايمان ومرة بنية وهي كفارة القتل والجماح في ثمار

رمضان والظهار وقد شرع في خصاله فقال (ونحوه كقراءة الظهار) ثلاثة ولو صرح به في السلم من أيام
 تفسير الخصال بالعتق الموصوف فانه لم يقل بعد ذلك الخصلة الثانية ولا الثالثة وانما ذكر العتق وأحكامه ثم
 قال فان يجوز من العتق صام وذكركم الصوم ثم قال فان يجوز عن الصوم كضر بالطعام ولو قال خصالها مرتبة
 أحدها (عتق رقبة) لكان أحسن ولارتبة الجزئية في الكفارة أربعة شروط أولها ما ذكره بقوله
 (مؤمنة) ولو بإسلام أحد الابوين أو تبعاً للساني فلا يجوز كافر قال تعالى في كفارة القتل فحرق برقبة ومؤمنة
 وألحق بها غيرها قاساً عليها أو جلاً لمطلق آية الظهار على المقيد في آية القتل كحمل المطلق في قوله تعالى
 واستشهدوا شهيدين من رجالكم على المقيد في قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم ولان الزكاة لا يجوز
 صرفها للكافر فكذا الكفارة به وبشرط الايمان في باقي الكفارات أيضاً الشرط الثاني أن تكون سالماً فلا
 عيب فيها (يخل) بان يضر (بالعمل والكسب) اضراراً يبين لان المقصود تكميل حاله ليتفرغ لوظائف
 الاحرار وانما يجعل ذلك اذا استقل بكفاية نفسه والاقتصير كلاً على نفسه وعلى غيره * (تنبيه) * انما جمع
 المصنف بين العمل والكسب ولم يقتصر على الثاني لان الزمن يمكنه الاكتساب مع أنه لا يجوز لكسبه لو اقتصر
 على العمل كان أخصر ويصح أن يجعل الكسب من عطف أهم على أخص قال الاصحاب وملاحظة الشافعي
 في العيب هنا بما يضر بالعمل فتأخير ملاحظته في عيب الاختبة ما ينقص العمل لانه المقصود فيها وفي عيب
 النكاح ما يخل بمقصود الجماع وفي عيب المبيع ما يخل بالمالية فاعتبر في كل باب ما يؤول به ثم فرغ المصنف
 على ما اعتبره في وصف الرقبة من اجزاء ومنع والثاني مذكور في قوله بعد لازمن والاول في قوله (فيجزئ
 صغير) ولوان يوم حكمه بإسلامه ولو تبعاً للساني لاطلاق الآية ولانه يرجى كبره فهو كالمريض يرجى
 برؤه وفارق في الفقرة حيث لا يجوز فيها الصغير لانها حق آدمي ولان غرة الشئ خياره وبسن أن يكون من
 يتكفر به مكالمها للخروج من خلاف العلماء قاله الروياني * (تنبيه) * أفهم كلام المصنف أن الجنين
 ولو انفصل لدون ستة أشهر لا يجوز وهو كذلك وكذا لو خرج بعضه كما قاله القفال (و) يجوز (أقرع)
 وهو من لابت برأسه (أعرج) يحذف العاطف (يمكنه تباع المشي) بأن يكون عرجه غير شديد
 ولو عرف المصنف المشي كما في المحرك كان أولى (و) يجوز (أعور) لم يضعف عور بصره السليمة كما في
 زيادة الروضة فان أضمتها وأضر العمل اضراراً يبين لم يجز * (تنبيه) * أفهم كلامه عدم الاكتفاء بالاغنى
 وهو كذلك وان أبصر لتحقيق البأس في العمى وعروض البصر نعمة جديدة بخلاف المرض كما سيأتي فان
 قيل هذا يشكل بقولهم لو ذهب بصره بجناية فاحذيته ثم عاد استردت لان العمى الحق لا يزول أوجب
 بأن الاول في العمى الاصلي والثاني في الطارئ (و) يجوز (اصم) وهو فاقد السمع (و) يجوز (أنوس)
 قال في التنبيه ادا فهمت اشارته وفي الروضة يفهم الاشارة وينبغي اعتبارهما قال في التنبيه فان جمع بين
 الصمم والأنوس لم يجزه لان اجتماع ذلك يورث زيادة الضرر وظاهر كلامه في الروضة تبعاً للرابع ترجيح
 الاجزاء وهو الظاهر (و) يجوز (أنخس) بخاء وشين مجتمعين فاقد الشم (وفاقد أنفه) فاقد (أذنيه)
 وفاقد (أصابع رجليه) كلها لان فقد ذلك لا يخل بالعمل والكسب بخلاف فاقد أصابع يديه فلا يجوز
 ويجزئ فاقد الاسنان والجيوب والعين والامة الرقواء والقرناء والابصر والمجذوم وضعيف البطش
 ومن لا يحسن صنعة والاحق وهو من يضع الشئ في غير موضعه مع علمه بغيره وولد الزنا والفاسق (لازمن)
 وتخييف لا عمل فيه (و) لا (فاقد رجل أو خنصر أو بنصر) بكسر أولهما وفتح ثانيهما أو كسره (من يد)
 وأفهم ان فقد أحدهما أو فقدتهما من يدين لا يضر وهو كذلك (أو) فاقد (أغلتين من غيرهما)
 كاهما وسبابة ووسطى لان فقدتهما مضر * (تنبيه) * كلامه لوهم ان فقدت أغلتين من خنصر أو بنصر من
 يد لا يضر وانما يضر فقدهما جلة وليس مراداً وعبارة المحرك فقدت أغلتين من أصبع كفقدها تلك الاصبع
 (قلت أو) فاقد (أغله إيهام) فيضر (والله أعلم) لتعطل منفعتهما اذا فاقشبه قطعاً * (تنبيه) * علم

بما ذكر أنه لا يجزئ فأفاد وأشلهامثله ولا فاد أصابعها ولا فاد أصبع من إمام أو سبابة أو سبابة
وأنه يجزئ فأفاد خصه من يدو ينصر من الأخرى وفاد أفاد من غير الإمام فلو فاد من أمه الدنيا من
الأصابع الأربع أجزاء ونفسه تردد للإمام (ولا) يجزئ (هرم عاجز) عن العمل والكسب لأنه يحل
بالقصور (و) لا (من أكثر وقته يجنون) لعدم حصول المقصود منه بخلاف من هو في أكثر ما فاد
فيجزئ تغليباً للملا أكثر في المشقة ومن استوى زمن جنونه وزمن إفاقته يجزئ نعم إن كان في زمن الإفاقة
الكثيرة ضعف بيع العمل زماناً يؤثر بأن يكون مع زمن الجنون أكثر من زمن الإفاقة صر * (تبيينه) *
في عبارته أسناد الجنون إلى الزمن والاصل ولا من هو في أكثر إفاقته يجنون فيكون من المجاز العلى كنهاره
صائم (و) لا (مريض لا يرجي) بره علة كما صاحب السبل فإنه كالزمن بخلاف من يرجي بره فإنه يجزئ وإن
مات بعد إفاقته ولو جرد الرجاء عند الاعتاق وموته يحتمل أن يكون لم يصر آخر (فان برأ) بفتح الراء من
لا يرجي بره بعد إفاقته (بان الاجزاء في الأصح) تحلياً الطن والثاني للاختلال النسبة وقت العتق كما
لو حج عن فغير العضوب ثم بان أنه معصوب فإنه لا يجزئ على الأصح الشرط الثالث كحل الرق في الاعتاق
عن الكفارة كما أشار إلى ذلك بقوله (ولا يجزئ شراء قريب) بمعنى بمجرد الشراء بأن كان أصلاً أو مراً
(بنية) منته عن (كفارة) لأن عتقه مستحق بجهة القرابة فلا ينصرف عنها إلى الكفارة * (تبيينه) *
لو قال فلان قريب لكان أشمل فإن هبته وارثه وقبول الوصية كذلك (ولا) عتق (أم ولد) لاستحقاقها
العتق بجهة الاستيلاء (ولا) عتق (ذى كفاية صحيحة) لأن عتقه يقع بسبب الكتابة بدليل استنباع
الكسب فممنع صرحه إلى غيرها نعم إن وجد التحجير جاز على النص وشرح بالصحة الفاسدة فإنه يجزئ
على المذهب في الرقعة وإن خالف في التنقيح هذا التفضيل ونقل عن الشافعي والجمهور والمنع مطلقاً فقد
اعترض بأن الرابي سكت في باب الكتابة الأجزاء في الفاسدة عن رواية أبي علي عن النص * (تبيينه) *
جاء المصنف أم الولد وما بعده على إضافة عتق المذوق كإفادته فيها ما يجوز رفعها ما علقين ليجزئ بالتقدير
مضاف ولا يجوز عتقها على شراء لعدم صحة شرائها مما لا يستحقها العتق بالاستيلاء والكتابة كما مر
(ويجزئ مدبر) وهو المعلق عتقه بموت سيده كقوله إن مت فأنت حر (ومعاق) عتقه (بصفة) غير
التدبير لأن ملكه عليها تام بدليل صحة جميع تصرفاته هذا إذا تخرج عتقه عن الكفارة أو عتقه بما يوجد
قبل المدة الأولى والألم يجزه وهذا معنى قوله (فان أراد جعل العتق المعلق بها) (كفارة) عند حصولها
(لم يجز) بفتح أوله بخلافه وذلك كإني يقول أو لا لعبده أن دخلت الدار فأنت حر ثم يقول له فإني إن
دخلتها فأنت حر عن كفارتني فيعتق المعلق بالصفة عند دخولها ولا يجزئ عن كفارته لأنه مستحق العتق
بالتعلق الأول ولا يشترط في العتق عن الكفارة التحجير (و) حينئذ (له تعليق عتق الكفارة بصفة)
على الأصح كقوله لعبده أن دخلت الدار فأنت حر عن كفارتني فدخلها عتق عن الكفارة لأن المأمور
به تحرير رقبة وهو حاصل بالتعلق السابق وبشرط في المعلق عتقه عنها أن يكون بصفة الأجزاء
المعلق ولو قال لملكائتي كفاية صحيحة إذا عجزت عن النجوم فأنت حر عن كفارتني أو ما بعده الكفار إذا
أسلمت وأنت حر عن كفارتني أو قال إن خرج الجنين سليماً فهو حر عن كفارتني ثم وجدت الصفة عتق ولم
يجز عن الكفارة ولو علق عتق عبده المجزئ عن الكفارة بصفة ثم كاتبه قويدت الصفة أجزاء إن وجدت
الصفة بغير اختيار المعلق كما يؤخذ من كلام الرابي ويجزئ مرهون وبان أن هذا عتقهما بأن كان
المعتق موراً ويجزئ أبوق فمعصوب ولو لم يقدروا على ارتضاعه من غايمة لقدرته على منافع نفسه هذا إن
علم حياته ولو بعد الاعتاق لكامل رقهما سواء أعلى متى أنفسهما أم لا لأن عليهما إيس بشرط في نفوذ
العتق وكذا في الأجزاء فإن لم يعلم حياته لم يجز اعتاقهما وبه علم أن من اعتاق نفسه لا يجزئ لأن
الوجوب متيقن والمسقط مشكوك فيه بخلاف الظهيرة فجب للاحتياط وتجري حامل وإن استثنى جملها

ويقتضيها في العتق ويبطل الاستثناء في صورته واذا لم يمنع الاستثناء نفوذ العتق لم يمنع سقوط الفرض ولا
يجزئ موصى بمنفعته ولا مستأجر بعجزهما عن الكسب لنفسهما وللحيولة بينهما وبين منافعهما ومن هذا
فارق المريض الذي يرجى برؤه والصغير ويجزئ من تحت قوله بخلاف من قدم للقتل والفرقان من قدم
للقتل يقتل غالبا فان لم يقتل كان كريض لا يرجى برؤه والمتحمته له قد يتأخر القتل عنه وقد ترجع البيعة
ولا يصرف في العتق هنا التشقيص (و) حيث يجزئ (اعتاق عبده عن كفارته) اتفق بينهما أو
اختلف (عن كل) منهما (نصف هذا) العبد (ونصف هذا) العبد لتخليص الرقبتين من الرقود وهل يقع
العتق ببعضهما على ما نوله ثم يسرى أو يقع كل عبدين كفارة وجهان في الروضة كأصلها بل ترجح
وظاهر كلام المتن الأول ونسبه في الشامل للجمهور وظاهر فائدة الخلاف فيها لظاهر أحدهما معينا
أو مستحقا مثلا فعلى التبعيض لم يجز واحد منهما عن كفارته وعلى الثاني يبرأ من كفارة واحدة ويبقى
عليه أخرى (تنبيه) لو سكت المكفر عن التشقيص بأن أعتق عبده عن كفارته ولم يرد على ذلك
صح كاجزأه الإمام وتقع كل رقبة عن كفارة في أحدهما وجهين يظهر ترجحه (ولو أعتق ميسر نصفين) له من
عبدين (عن كفارة) عليه (فالأصح الاجزاء ان كان باقيا حيا) لحصول المقصود وهو افادة الاستقلال
والثاني المنع مطلقا كما لا يجزئ شقضان في الاشحية والثالث الاجزاء مطلقا تنزيلا للاشخاص منزلة
الاشخاص ونحوه بالمعسر الميسر فيجزئ به ذلك بلا قيد لسريانه الى باقياها (تنبيه) أفهم كلامه أنه
لو كان باقيا أحدهما فقط جاز لم يجز قال الزركشي وليس كذلك بل الظاهر الاجزاء لخالوص رقبة كاملة
هـ وهذا ظاهر ولو أعتق ميسر نصف عبدين مشترك بينهما وبين آخرين كفارته فان نوى مع عتق نصيبه
صرف عتق نصيب شريك أيضا اليها أجزاءه ولا فينصرف نصيبه فقط اليها فيكمل ما نوى في رقبة الشرط
الرابع بل الرقبة عن شوب العوض كإنبه على ذلك بقوله (ولو أعتق) عبده عن كفارته (بعوض)
يأخذ (لم يجز) ذلك الاعتاق (عن كفارة) لعدم تجردها (تنبيه) أفهم الملاحقة العوض
أنه لا فرق بين جعل العوض على العبد كأعتقك عن كفارتي على أن ترد على ألقا أو على أجنبي كأعتقت
عبدي بهذا عن كفارتي بألف عليك فقبل أو يقول له الأجنبي أعتق عبدك عن كفارتك وعلى كذا
فبيعتة فوراً وهو كذلك واذا لم يجز استحق العوض على الممتس في أصح الوجهين ويقع الولا على العتق لانه لم
يعتقه عن الباذل ولا هو استدعاء نفسه وماذا كرا العتق عن الكفارة بعوض بين حكم ذلك في غير الكفارة
استطردا فقال (والاعتاق بمال كطلاقه) فيكون من المالك به معاوضة فيها شوب تعليق ومن المستدعي
معاوضة فيها شوب جمالة كما مر في الخلع والجواب عن الاستدعاء على الفور فلو تأخر عتق عن المالك
(تنبيه) قد عتق في المحرر بهذا فصلا وقال إنه دخيل في الباب ولهذا قلت تبعا للشارح ذكره المصنف
استمرارا (فلو قال) شخص أسيد مستولدة (أعتق أم ولدك على ألف) مثلا (فاعتق) فوراً (نفذ)
اعتاقه (ولزمه) أي الممتس (العوض) المذكور لا التزامه إياه ويكون ذلك اقتداء من المستدعي نازلا
منزلة استدعاء الأجنبي (تنبيه) أشار بقوله فاعتق الى أن عتقها متصل فان أعتقها بعد فصل طويل وقع
العتق عن المالك ولا شيء على المستدعي وكذا لو قال أعتق مستولدتك عني على ألف فقال أعتقته عنك فانها
اعتق عن المالك وإنما قوله عنك لأن المستولدة لا تقبل النقل بخلاف ما لو قال طلق زوجتك عني على
كذا فطلق حيث يلزمه العوض لانه لا يتخيل في الطلاق انتقال شيء اليه بخلاف المستولدة فقد يتخيل جواز
انتقالها اليه (وكذا لو قال) شخص أسيد عبد (أعتق عبدك على كذا) كالف ولم يقل عنك ولا عني
بل أطلق (فاعتق) فوراً فلهذا قلنا ولزمه العوض (في الأصح) لا التزامه إياه فيكون اقتداء كالم الولد
والثاني لا يستحق إذ لا اقتداء في ذلك لا يمكن نقل المالك في العبد بخلاف أم الولد (تنبيه) أشعر قوله
على كذا أنه لا بشرط كون العوض مالا فلو قال على خرا أو على مغصوب مثلا فنفذ ولزم فيه العبد في الأصح

وذكر ان الكفارة لم تسقط به. (وان قال اعتقه عنى على كذا) كلف أو فقه (فصل) مرور
عن شق على الطالب (عق عن الطالب) لانه اذا عتق عن الغير بغير رضا المالك في السراية لان
منه بغير رضا المالك واعتقه عن باب أولى (تنبيه) * نحل كلامه ما اذا كان على الطالب كفارة أو زواج
فانه يجزئه كالمص عليه الشافعي (وعليه العرض) السمي ان كان مالا غير انما بغيره وبقية العداء كان
غير مال كالمص كالجزم به الرابعي ومرت الاشارة اليه فان قال بجنا فلا شئ عليه ولم بشرط عروا ولا
بان قال اعتقه عن كفارة وسكت عن العرض لزمه قيمة العبد كقولنا له اقض ديني وانه قال اعتقه
ولا عتق عليه لاني يقتضيه نص الشافعي في الام وباراد الجهور هاء انه لا يلزمه قيمة العبد ولما كان
مقصوده (تنبيه) * أشار المصنف بالافتاء في قوله بقدر الى اشتراط اتصال الجوار فان قيل الفصل من
عن المالك ولا شئ على الطالب بان كان الطالب من به ق عليه العبد يعق عليه لانه لو كان ابي عبد الله كذا
وجعلنا المسؤول نائباً عن الاعتي والمالك. مستلثنا بوجوب العتق والتوكيل بعده بالاعتق لا يصح
دورا فانه القاضي الحسين في مناوريه (والاصح انه) أي الطالب (عليكم) أي المالكون باعتق (فتب
انما الاعتق) الواقع بعد الاستدعاء لانه المالك للمالك (تم يعق عليه) لتأخر العتق عن الات بمقدار
وهو من يعق بمتصلين وهذا بناء على ان الشرط يترتب على الشروط والثاني يحصل المالك والعتق معا
تمام الاصل بناء على ان الشرط مع الشروط يقع معارضته في الرخصة في التعليق بالتعليق ولو قال
بما ان العتق فاعتق عتقه حتى بالغ فاعتقه مع صح ولم المسمى انشئ ذلك البيع لتوقف العتق على المالك
فكانه قال بعتبه واعتقه حتى وقد اجابه وان اعتقه بجاه أو بغير الاف وقع عن المعتق دون المستدعي
(تنبيه) * العتق يغد بالعوض وان كان الرقيق مستأجرا أو موصرا لا يقدر على ابتزائه لان البيع
ذلك حتى فيفتقر به مالا يعترف في المستقبل ولو قال لغيره أطعمه ستين مسكينا كل مسكين مائة من
كفارة ونوا بانه يسهل فعله أجزأ في الاصح ولا يختص بالجس والكسوة في الاطعام كقوله الجوراني
(و) أشار لضابط الماعتق في الكفارة بانه كل (منه) (لشعبه) لا يحتاج اليه والمراد به الجنس الشامل لامة
(أو) ملك (منه) من نقد أو عرض حال تكون كل منهما (فاضلا عن كفاية نفسه وعياله) الذي تلزم
وأنهم شرعا (بعتقه وكسوة وسكنى واثاناً) وانما (لا بد منه لزمه العتق) وهذا جواب الشرط أي بخلاف
من لم يملك ما ذكره تعالى ففقر رقبته من قبل أن يتساقا في لم يجد الآية آماناً ذلك صدها واحتج
مده من عرض أو كبر أو مضلة مانعة من خدمته نفسه أو من نصيب أبي أن يخدم نفسه وهو في حقه كالمعذور
بخلاف من هو من أوساط الناس فيلزمه الاعتق لانه لا يلزمه بغير العداء الكفارة من رشيد وانما
يفوته نوع رفاهة وامن في المهمات من التكفير بالمال السفيه ولو كان وسرا وان كان اطلاقهم هنا
بشمله فان الراعي ذكر في الجورانه كالمعسر حتى اذا حلف وحسب كفى بالمرء وأطاق المصنف المقتضى
والكسوة قال الرابعي وسكنى وامن تقدم برودة المفتو بقاء الوان يجوز ان يقدو ذلك بالمرء العالب وان
يقدرسنة وصوب الرخصة مهما الثاني وقضية ذلك انه لا نقل فيها مع ان تقول الجهور الاول
وهو المعتبر كمر في قسم الصدقات وجرم البعوى في فتاويه بالتأني على قياس ما صرح في الركاة واعلم ان ما ذكر
في الملح وفي قسم الصدقات من ان كتب الققيب لا تباع في الملح ولا تمنع أنه الركاة وفي الفليس من ان تغبل
الجندى المرتد بتيق له يقال له هابل أولى كذا كره الاذرى وغيره (ولا يجب) على المكفر (بيع
ضبعة) وهي بقية الضاد المجهة العقارة الجوراني (و) لا يبيع (رأس مال) للتجارة بحيث لا يفضل دخلها
من غلة الضبعة ويرجع مال التجارة (عن كفايته) لموته التحصيل بتدبيره بل يعدل المكفر في الصورتين
لانه فان فضل دخلها عن كفايته باعها وانما (ولا) يبيع (مسك) وعبد خبيث ألفه في (الاصح) العسر

مطارقة المؤلف ونفاسه هما بان يجد بين الممكن مسكياً كفيه وعبد اعتقه وبين العبد عبد استخدمه وآخر
يعتقه والثاني يجب بيعهما التحصيل بعديته ولا التفتان الى مطارقة المؤلف في ذلك واحترز بقوله فهما
عالم بالهما فيجب البيع والاتفاق قطعاً * (تنبيه) * كان ينبغي التعبير بالخدام بدل العبد فان الامة
كذلك لاسيما ان احتاج اليها لوطع في الاستدراك لو كان له أمة لوطع وخدام ان أمكن أن تستخدمه الامة
أعتق والا فلا وقد من أن المراد بالعبد الجنس فيكون المراد هنا كذلك ويجب بيع فاضل داره الواسعة ان
أمكن بيعه مع سكي الباقي اذا ضرر ولا ضرر وسواء في ذلك المؤلف وغيره كما يقتضيه كلام كثير من لانه
لا يفارقها بيع ثوب نفيس لا يليق بالمكفر اذا حصل به غرض اللبس وغرض التكفير الا اذا كان مألوفاً كما
مر في العبد فلا يلزمه بيع بعضه اجسر مطارقة المؤلف فيجزئ الصوم وفي الحج يلزمه بيع المؤلف قال الرافعي
وكان الفرق ان الحج لا بد له ولا اعتاق بدل والفرق بين ما هنا وما مر في الفاس من انه لا يبيح للعقل خادماً
ولا مسكناً أن للكفارة بدلاً كما مر وان حقوق الله تعالى مبنية على المسامحة بخلاف حقوق الاصحى ومن
له أجره تزيد على قدر كفايته لا يلزمه التأخير لجمع الزيادة لتحصيل العتق فله الصوم ولو تيسر جمع الزيادة
اثلاثة أيام أو ما فارم فان اجتمعت الزيادة قبل صياحه وجب العتق اعتباراً بوقت الاداء كما سيأتي (ولا)
يجب (شرا بغيره) وان قل كلمة الطهارة كان وجد عبد الا يبيعه ماله كما لا بأس أكثر من ثمن المثل ولا يعدل الى
الصوم بل عليه الصبر الى أن يجد بين المثل من يعتقه وكذا لو غلب ماله يصبر الى حضوره ولو كان فوق مسافة
العصر وكان التكفير عن طهارته لانه لو مات لاخذت الرقبة من تركه بخلاف مثله في التيمم لان الصلاة لا تقضى
من الميت ولا يجب قبول هبة الرقبة لما في ذلك من المنع بل يسن (وأظهر الاقوال اعتبار اليسار) الذي يلزم
به الاعتاق (بوقت الاداء) لانها عبادة لها بدل من غير جنسها فاعتبر بحال أدائها كاصوم والتيمم والقيام
والعود في الصلاة والثاني بوقت الوجوب لها اجر على هذا صاحب التنبيه ونهت على ضعفه في شرحه
والثالث بأى وقت كان من وقت الوجوب والاداء * (تنبيه) * ما تقدم في الحر أم العبد المظاهر فلا يتأق
تكفيره بعق ولا اطعام بل بصوم ولا سيدي تحمله ان لم ياذن له فيه ثم شرع في الصلوة الثانية من حصال
الكفارة يقال (فان عجز) المظاهر حساً أو شراً (عن عتق صام شهرين متتابعين) لازمة فلو تكلم
الاتفاق بالاسـ تقراض أو غيره أجزاء على الاصح لانه ترقى الى الرتبة العليا * (تنبيه) * لو مات رقبة فقتلها
هل له الصوم ان قلنا ان الاعتبار بحالة الاداء صام كل يوم من ربه الروايات والا فلا ولو شرع المعسر في الصوم ثم أبسر لم
يلزمه اعتاق و يعتبر الشهران (بالهلال) ولو نقصا ويكون صومهما (بنية كفارة) من الليل لكل يوم
منهما كما هو معلوم في صوم الفرض ولا يشترط تعيين جهة الكفارة من طهارته أو قتل مثلاً كما سبق أول الباب
فلو كان عليه كفارتان صام أربعة أشهر عما عليه من الكفارة أجزاء واستثنى في المطلب ما لو صام شهرين
كفارة ثم آخره أخرى ثم آخره الأولى ثم آخره الأخرى فلا يجزئ عنه واحدة منهم بخلاف نظيره
من العبد من لان المتتابع شرط (ولا يشترط نية المتتابع في الاصح) ا كتفاها المتتابع النعلى ولان المتتابع
شرط في العبادة فلا تجب نية كسرة العود في الصلاة والثاني يشترط كل ليلة ليكون متعرضاً خاصة هذا
الصوم * (تنبيه) * لا يصح من المكفر الصوم الا بشق جواز به عتق عليه فلو نوى من الليل لكل يوم
قبل طاب الرقبة ثم طلبها فلم يجدها لم تصح النية (فان بدأ) بمزة من الابتداء بالصوم في أثناء شهر) كعشرين
يوماً من الحرم (حسب الشهر بعده) وهو صفر (بالهلال وأتم) الشهر (الأول) وهو المحرم (من الثالث
ثلاثين) يوماً بشرة من ربيع لتعذر الرجوع فيه الى الهلال فاعتبر بالعدة (ويقتو المتتابع بفوات يوم بلا
عذر) ولو كان اليوم الاخير كما اذا فسد صومه أو نسي النية في بعض الليالي والنسيان لا يجعل عذراً في ترك
المأمورات وهل يبطل ماضى أو ينقلب نفلاً في قولنا رجع في الانوار وأولهما وابن المقري ناهياً ما ينبغي
جل الأول على الفساد بلا عذر والثاني على الفساد بعذر ولو شق في نية صوم يوم بعد الفراغ من الصوم ولو

من صوم اليوم الذي سلك في قيته لم يضرب ولا أنزل لك به الفراع من اليوم ويفارق كثير في الصلوات
 أن سبق من الصوم (تنبيه) * يستثنى من مفهوم عبارة المصنف ما لو أفطر أسفر أو أفطر الحامل أو
 المرضع لاجل الولد أو أفطر لفرط الخوج فان التتابع يفوت وان وجد صدر (وكذا) يفوت التتابع لمرض
 (بمرض) مسوع الفطار (في الجديد) لان المرض لا يتنافى الصوم وقد أفطر بأخيه فاشبه ما لو أجهره الصوم
 فافطر والقديم لا يقطع التتابع لان التتابع لا يزيد على أصل وجوب رمضان وهو يسقط بالمرض وعلم منه
 أن خوف المرض قاطع من باب أولى (لا يزول التتابع في الصوم (بحيض) لانه يشافي الصوم ولا تخلو
 عنه ذات الاقتراب في الشهر غالباً والتأخير الى سن اليأس فيه منوط وهذا اذا لم تعد الاقتراب شهرين فأكثر
 فان اعتادت ذلك فشرحت في الصوم في وقت يتخلله الحيض انقطاعه في زيادة الروضة عن المتولى وأقره
 وكذا لو ابتدأ المكفر الصوم في وقت يعلم دخول ما يقطع عنه اثباته كشر رمضان أو يوم النحر كما صرح
 به في الحرر وأمهله المصنف * (تنبيه) * الفاس كالحيض لا يقطع التتابع على الصحيح وقيل بقطعه لندرة
 وهو ظاهر موصى الثاني رضى الله عنه وطرق الحيض والفاس انما يصور في كفارة قتل لاظهار
 اذا يجب على التسامح من ثم اعترض على المصنف ذكره الحيض هو كلامه في كفارة الطاهر وأجيب
 عنه بان كلامه في مالتى الكفارة وأيضاً قد يتصور من المرأة بان تصوم عن قريبتها الميت العاجز في كفارة
 الطاهر بناء على القديم المتأخر (وكذا جنون) لا يزول به التتابع (على المذهب) لما فاته الصوم كالحيض
 ويأتى في الجنون المتقطع ما سبق عن المتولى كما صرح به في السائر والاضواء المستغرق كالجنون كما
 الروضة وهو المعتمد وقيل كما مر وكلام التتبع يشعر بترجيحه وقال الاذرى انه المذهب والمنصوص في
 الام ولو صام رمضان بنية الكفارة أو بنيتها ما بطل صومه ويأثم بقطع صوم الشهرين ايستأنا اذ هما
 كصوم يوم ولو طوى المظاهر فبها لا يصحى ولم يستأنف ثم شرع في الحصة الثالثة من مصالح الكفارة فقال
 (فان عجز) المظاهر (عن صوم) أو ولاء (بهرم أو مرض قال الا كثرون) من الاصحاب (لا يرجح
 زواله) وقال الافلون كالامام والغزالي لابد من تقييد المرض بكونه يدوم شهرين اما بان عادة مفردة
 في مثله أو بقول الأطباء وصحح هذا في زوائد الروضة ولو اقتصر المصنف على هذا الفهم منه الاول وأطلق
 جمع من الاصحاب المرض من غير تفرقة بين رجاء زواله وعدمه * (تنبيه) * عطف المرض على الهرم من
 عطف عام على خاص فان المرض مرض والهرم مرض طبعي (أو) لم يعجز ولكن (لحقه بالصوم
 مشقة شديدة) وضبطها بعضهم بما يبلغ التهم ودخل في الملبس ففسدة الشبق على ما رجحه الا كثرون
 وصرح به المصنف في كفارة الوفاة وهو شدة الغلة أى شهوة الوطء وانما يجوز ترك صوم رمضان بشدة
 الشبق لانه لا بد له ولانه يمكنه الوطء فيه لئلا يخلفه في كفارة الطاهر لا يستمرار حرمته الى الفراع منها كما
 مر في الاشارة اليه (أو خاف) من الصوم (زيادة مرض كقرباط علم متين مسكيناً) للاحية السابقة
 (أو فقيراً) لانه أشد حالاً ويكفى البعض مساكين والبعض فقراء * (تنبيه) * قوله كقرباط علم
 تبع فيه لانه القرآن والمراد عليهم فقد جاء أطعم النبي صلى الله عليه وسلم الجدة السدس أى ملكها ولا
 يكفى التغذية ولا التعشية وهل يشترط الفقهاء أو يكفى الدفع عبارة الروضة تقتضى اللغز لانه عبر بالخليف
 قال الاذرى وهو بعيد أى فلا يشترط لقنوا وهذا هو الماهر كدفع الزكاة وانما لم ينتقل زوال المرض
 المرجو زواله للصوم كما ينتقل المال الغائب للعق لانه لا يقال ان غائبه لا يجد رقبته ويقال له العجز بالمرض
 لا يستطيع الصوم ولان حصول المال متعلق باختياره بخلاف زوال المرض ويشترط في المسكين والمفقير أن
 يكونان أهل الزكاة حينئذ (لا) يكفى غائبه (كافراً) ولو غيباً (ولا هاشمياً) لا (مطلبياً) ومن تأمله
 نفقته كرجله وقريبه ولا الى مكفى بنفقة قريب أو زوج ولا الى عبد وكاتب لانها حق لله تعالى فاعتبر بها
 صلوات الزكاة نعم لو دفعها الى العبد باذن سيده والسيد بصفة الاستحقاق جاز لانه صرف لسيده ويصرف

لستين المذكورين (سنتين مدا) لكل واحد مد كان يشعهما بين أيديهم وبذلكها لهم بالسوية أو بغيره
 فإذا قبلوا ذلك أجزأ على الصحيح فلو ذلوا بينهم بمثل واحد مد من وآخر أو نصف مدينين أو من أودهم
 كلام المصنف خلافه فلو قال ستين مدا بغير المذكورين ولو قال خذوه وقرى فخذوه بالسوية
 أجزأ أن تقادروا لم يجز إلا مد واحد مالم يقين معه من أخذ مد آخر وهكذا وان صرف ستين مدا إلى مائة
 وعشرين بالسوية احتسب له بثلاثين مدا فيصرف ثلاثين أخرى إلى ستين منهم وبسبب ترد من الباقي ان
 كان ذكرا لهم انهما كفارة وان صرف ستين إلى ثلاثين بحيث لا ينقص كل منهم عن مدله صرف ثلاثين
 مدا إلى ثلاثين غيرهم وبغير ذلك يبق ولو صرف لم يكن واحد مد من كفارتين جازوان أعلى رجل مدا
 واشترائه منه مالا ودفعه لا آخر وهكذا إلى ستين أجزأ وأكره ولو دفع المدا إلى الامام فطالب في بدو قبل
 التفرقة لم يجز بخلاف الزكاة وبين المصنف جنس الامداد بقوله (مدا) أي من جنس الحب الذي
 (يكون فمارة) فخرج من غاب قوت بلد المكفر فلا يجزى نحو الدقيق والسويق والحب * (تنبه) *
 أفهم كلامه جواز استخراج الاقفا واللين تجوز ان يخرج به في صدقة الفطر وده وظاهر في الاقط وأما اللبن فقد
 صح في الصحيح التنبيه منع اجزائه * (حاشا) * إذا عجز من زنت الكفارة عن جميع الخصال بقيت الكفارة في
 ذمته إلى أن يقدر على ثمنها الا بدأ المظاهر حتى يكفر ولا تجزى كفارة مائة من خصائين كأن يعق نصف
 رقبة ويصوم شهرا أو يصوم شهرا ويعلم ثلاثين فان وجد بعض الرقبة صام لانه عادم لها بخلاف ما اذا
 وجد بعض الماعز فانه يخرج به ولو بعض مدلانه لا بد له واليسور لا يسقط بالعسر ويؤتي الباقي في ذمته
 في أحد وجهين يظهر ترجيحه لان الغرض ان العجز عن جميع الخصال لا يسقط الكفارة ولا ينظر إلى توهيم
 كونه فعل شيئا وإذا اجتمع عليه كفارتان ولم يقدر الا على رقبة أمته أو عن احدهما وصام عن الاخرى ان
 قدر والا أطعم * (كتاب الامان) *

هو لغة المباحة ومنه لعنه الله أي أبده وطرده وسمى بذلك لبعده الزوجين من الرحمة أو بعد كل منهما
 عن الآخر فلا يجتمعان أبدا وشرعا كل ما علمومة جعلت حجة للمضمار إلى قذف من اطلع فراشه وألحق
 العارية أو إلى نفق ولد كما سمي أي وسميت هذه الكلمات لعاناة قول الرجل عليه لعنة الله ان كان من
 الكاذبين والمطافاة في جانب المرأة من مجاز التغياب واختير لفظه دون لفظ الغضب وان كانا موجودين
 في اللعان ليكون اللعنة متعديبة في الآية الكريمة والواقع ولان لعانه قد ينفلك عن لعانه ولا يشكس
 والاصل فيه قوله تعالى والذين يرون أزواجهم الآيات وسبب نزولها ما في البخاري ان هلال بن أمية
 قذف زوجته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سماعة فقال له صلى الله عليه وسلم البيعة أو حد في
 ظهورك فقال يا نبي الله اذناؤي أحدنا على امرأته وجلاي نطق يلتمس البيعة فجعل النبي صلى الله عليه
 وسلم يكره ذلك فقال هلال والذي بعثك بالحق نبيا في اصادق وليترن الله ما يرى يظهر من الحد فترأت
 الآيات ولا بد أن يسبق الامان قذف كما قال (سبعة قذف) وهو بالجمجمة لعنة الرمي وشرع الرمي بالزنا على
 جهة التعبير أو نفى ولد لان الله ذكر الامان بعد القذف ولانه حجة ضرورية تدفع الحسد أو نفى الولد ولا
 ضرورة قبل ذلك * (تنبه) * لو قال قذف أو نفى ولد كان أولى وأشمل ليشمل ما لو شهد بزناها أربع فانه
 يلاع نفى الحمل ويستثنى ما لو وطئها بشبهة أو بشكاح فاسد فانه يترك القذف بالزنا وقرى ليس هذا الولد
 مني كما قاله الرافعي وألفاظ القذف ثلاثة صريح وكناية وتعمير وبد بالاول فقال (وصريحه) أي القذف
 مطلقا (الزنا كونه لرجل أو امرأته أو زنت) بفتح التاء وكسرها (أو يازاني أو يازانية) استكرر
 ذلك وشهرته كسائر المصراع ولو كسر التاء في خطاب الرجل أو فتحها في خطاب المرأة ولا يضر اللحن
 بالتذكير له ووث وعكسه كصرح به في المحرم كقوله للرجل يازانية والمرأة يازاني * (تنبه) * قوله
 لرجل أو امرأته قد يخرج الخفي وقد ذكر الرافعي في حد القذف انه اذا خاطب حتى برأية أو زان يجب

الحد لكنه يكون صريحاً أنضاف الزنا في فرجه فان أضاه الى أحدهما كان كايه هذا اذا قال لمن يمكن
 وطؤه في معرض التعبير فلوقال لا تبسة ستمثلا زنت فانه ليس بقذف كما قاله الماوردي لان القذف
 ما احتمل الصدق والكذب وهذا مقارن بكذب ولهاذا يعزول لا يذاه ولو شهد عليه بالزنا مع تمام النصيب لم
 يكن قذفاً وكذا لو شهد عليه شاهد يعق فقال خصمي به لم زنا شاهد خلفه انه لا يعلمه ومثله أخبرني بأنه زان
 أو شهد بحرقه فاستفسر الحاكم فأخبره بأنه كما قاله الشيخ أبو حامد وغيره وأقول له قد قذفني فقد ذفه على
 الصحيح وكذا لو كان اسمها زانية فناداها به وهذه الأمور كلها يخرج بقولنا على جهة التعبير ولا فرق في
 المرأة بين أن يعلمها أو يظن أنها زوجته أم لا (ولري) لشخص (بإيلاج) ذكره أو (حشفة) منه (في فرج
 مع وصفه) أي الإيلاج (بغيره) مطلقاً (أو) الرمي بإيلاج ذكره أو حشفة في (دبر صريحان) وهذا
 خبر المبتدأ والمعاوف عليه المقدر بأو التسمية كما تقر ولوقال صريح كان أولى لأن المعاف بأو ومن
 الصريح اللغتا المركب من الموت والبياء والكاف الموصوف بالحرمه لأنه صريح لا يقبل التأويل وكذا
 كل صريح في الإيلاج وصف بالتحريم فانه صريح وانما اشترط الوصف بالتحريم في القبل دون الدبر لان
 الإيلاج في الدبر لا يكون الاحراماً فان لم يصف الاوّل بالتحريم لم يصب صريحاً اصطفاه بالاحلال بخلاف الثاني
 فان قبل الوطء في القبل قد يكون محرماً وليس بزنا كوطء سائض ومحرمة بنسب أو رضاع فالوجه أن
 يضيف الى وصفه بالتحريم ما يقتضي الزنا أجيب بأن المتبادر عند الإطلاق الحرام لذاته فهو صريح فان
 ادعى شيئاً ما ذكر واحتمل الحال قبل منه كقبي الحلاق في دعوى ارادة حل الوثاق وسواء شوطب به بما
 ذكر أم أنثى كقوله للذكر أو أوجبت في فرج محرم أو دمر أو أوج في دبرك ولها أوجب في فرجك المحرم
 أو دبرك وقوله زنت في قبلك صريح في المرأة دون الرجل لان الرجل يرتقبه لافيه ولوقال وطئت في القبل
 أو الدبر انسان معاً لم يكن قذفاً لاحتحاله وهو كذب محض فيعزول لا يذاه فان أطلق بان لم يقيد بقبل ولا دبر
 قال الاسنوي فيحد لا مكان ذلك بوطء واحد في القبل والاستحرف في الدبر اه وفي هذا نظر لا يخفى على من
 يعرف النساء (وزنات) بالهمز (في الجبل) أو السلم أو نحوه (كايه) لأن الزنا في الجبل ونحوه هو الصعود
 فيه واحد نزل بالقييد بالجبل عمالوقال زنات بالهمزة في البيت فانه صريح لأنه لا يستعمل بمعنى الصعود في
 البيت ونحوه فان كان فيه درج بعد البسه فيها فوجهات أو جهه كما قال شيخنا انه كايه (وكذا زنات
 فقها) أي بالهمز وحذف الجبل كايه (في الاصح) لان ظاهره يقتضي الصعود والثاني انه صريح والبياء
 قد تبدل همزة والثالث ان أحسن العربية فكايه والا فصرح (وزنت) بالياء (في الجبل صريح في
 الاصح) لأنها ورفيه كقولها في الدار وذاكر الجبل يصلح فيه ارادة محله فلا ينصرف الصريح عن موضعه
 ولوقال أردت الصعود صدق بيمينه لاحتمال ارادته والثاني انه كايه لان الياء قد تقام مقام الهمزة ونقله
 الاذري عن نص الام والثالث ان أحسن العربية فصرح منه والام كايه ولوقال بازانية في الجبل بالياء
 كان كايه كما قاله فان قيل هـ لا كان كقوله زنت في الجبل كما أجيب بأنه لما قرنت قوله في الجبل الذي
 هو محمل الصعود بالاسم المادى الذي لم يوضع لانتفاء العقود خرج عن الصراحة بخلاف الفعل (وقوله)
 لرجل (يا فاجر يا فاسق) يا حبيب (ولها) أي لمرأة يا فاجرة يا فاسقة (يا حبيشة) وأنت تحبين الخوان أي الطامة
 أو لثنتين يدلان (واقترنى يا نبلي) نسبة للانبات وهم قوم يتزولن البطائح بين العراقيين أي أهل
 الزراعة سموا بذلك لاستنباطهم الماء أي اخراجه من الارض (ولزوجته لم أجسدك عذراء) أو بكر أو
 وجدت معك رجلاً (كايه) في القذف هو راجع للمسائل كلها لاحتمالها القذف وغیره والقذف
 في يانبلي لام مخاطب ولو عبر بالعربي بدل القرشي لكان أعم (تنبيهه) قوله لزوجه دبرهم انه
 لا يكون كايه في الاجنبية وليس مراداً فلا فائدة للتمسيد بالزوجة وقوله لم أجسدك عذراء ينبني كما قال
 الزركشي تصويره فحين لم يعلم له اتقدم اقتضاض مباح فان علم فليس بشئ قطعاً (تنبيهه) اختاف في

قول الشخص غيره بالولى فقبل هو كناية قال المصنف فى الروضة وهو المعروف فى المذهب وصوبه فى تصحيحه
لا احتمال انه يريد انه على دين قوم لوط لكنه قال فى الروضة مع ما مر قد غلب استعماله فى العرف بارادة
الوطى فى البر بل لا يفهم منه الا هذا فينبغي ان يقطع بأنه صريح والافترج على الخلاف فيما اذا شاع
لفظ فى العرف كقوله الحلال على حرام وأما احتمال كونه ارادته على دين قوم لوط فلا يفهمه العوام
فالصواب الجزم بأنه صريح وبوجه حزم صاحب التبيين اه قال الاذرى والصواب كناية كما قاله الاثمة
اه وهذا هو المعتمد وقال ابن الرفعة ان نسخ التبيين مختلف فى بعضها لا نيط قال والظاهر ان لا تطهى الصحبة
قال ابن القطان ولو قال له يابني اولها يا حبيسة فهو كناية قال شيخنا ومقتضى ما مر وأما اطلاق ان قوله
يا حبيسة صريح اه وهذا أظهر وبه أفتى ابن عبد السلام وأفتى أيضا بمسألة يا حبيسة يا حبيسة فى العرف والظاهر ان
هذا كناية (فان أنكر) شخص فى الكناية (ارادة قذف) بها (صدق بيمينه) لانه أعرف براده فخالف انه
ما اراد قذفه قاله الماوردى ثم عليه التعزير لا ليدان نص عليه الشافعى وحرم عليه الجمهور وقبده الماوردى
بما اذا خرج لفظه مخرج السب والذم والافلاتعزير وهو ظاهر واذا عارضت عليه اليمين فليس له الخلاف
كاذبا فعلا للعد وتحزنا من اتهم الا يذنب بل يلزمه الاعتراف بالقذف ليدأوبعنى عنه كالقاتل لغيره
خفية لان الخروج من مقام العباد واجب قال الاذرى لكن لو كان صادقا فى قذفه يعلم رتبه بقينا فهل
يكون هذا فى التورية عند تخفيف الحاكم له ليدأ الخلد عن نفسه ويجوز التورية أولا الاقرب عندى
جوازها وما قدم من دفع المعرفة عن المقول له بل يقرب بايجاب ذلك اذا علم انه يحسد بذلك وتبطل عدالته
ورايته وما تحمله من الشهادات ويجوز ذلك اه وهذا ظاهر وصيغة الحلف ان يحلف انه ما اراد قذفه
كما صرح به الماوردى قال ولا يخلف انه ما قذفه وهل وجب الحسد بمجرد اللفظ مع النية أولا يجب حتى
يعترف انه اراد بالكناية القذف تردفيه الامام والظاهر كقوله بعض المتأخرين الاول (وقوله) لغيره فى
نصوصه أو غيرها (يا ابن الحلال وأما ما قلست بران ونحوه) كيدت ثبى برانية واست ابن حبان وأبو
اسكافى وما أحسن اسمك فى الجيران (تعريض) بغيره و(ليس بقذف) له صريح ولا كناية (وان نواه)
فى الاصح لان النية انما تؤثرا اذا احتمل اللفظ المتوى وههنا ليس فى اللفظ اشعار به وانما يفهم بقرائن
الاحوال فلا تؤثر فيه كمن حلف لا يشرب ما معن عيش وفوى ان لا يتقاد منه فانه ان شربه من غير عيش
لم يحسد فى اللفظ الذى يقصد به القذف ان لم يحتمل غيره فصرح والا فان فهمه من القذف بوضعه فكناية والا
فتعريض وليس الرمي باتيان البها ثم قذف والنسبة الى غير الزمان المكثر وغيرها مما فيه ايداء كقوله لها
زيت بفلانة أو أصابتك فلانة يقتضى التعزير لا ليداء لالحد لعدم ثبوته (وقوله) لاسراة أجنبية عالوت
رجلا حتى دخل ذكراه فى قربة صريح وقوله لغيره (زيت بك) بفتح الكاف أو كسرهما (اقرار برنا) على
نفسه (وقذف) للخطاب أما كونه اقرارا فلقوله زيت وأما كونه قذفا فلقوله بك ورأى الامام انه ليس
بصرح فى القذف لاحتمال كون الخطاب مكرها أو انما قال الرافعى ويؤيده انه لو قال زيت مع فلان
كان قذفا لها دونة قال الزركشى ولا يظهر بينهما فرق اه وفرق فى الوسايات اطلاق هذا اللفظ يحل
به الايداء التام لتبادر الظاهر منه الى صدور عن طوعية وان احتمل غيره ولهذا يحسد بالنسبة الى الزمان
احتمال ارادة زنا العبي والرجل (ولو قال لزوجه يا زانية) بنت الزنى فيوجب حدان لها ولها فان طلبتا
الحد بدئى بحد الام لوجوبه بالاجماع وحد الزوجة بخلافه والزوج يمكن من اسقاطه باللعان بخلاف
حد الام ويحمل لاشئ الى البره ولو قال لها يا زانية (فقاتل) له جوابا (زيت بك) أو أنت أرزى معنى
قذاف (اه) فاحسد لاتبائه باللفظ القذف الصريح (وكناية) فى قذفه قصد فى ارادة عدم قذفه بيمينها
لان قراه الاول يحتمل فى الزنا أى لم أقص على كالم فعل وهذا مستعمل عرفا كقولنا ان قال تعديت
تعديت معك وقواه الثانى يحتمل ارادة موطنى غيرك فان كنت زانية فانت أرزى معنى لاني يمكنت وانت

فأجل (تنبيه) * فقبية كلامه اتم البست مقرة بلزائنه لم يتعرض لذكر ذلك الا في الصورة الاستيمية **ول**
الباقين وهو المذهب في الاب والمتمسك واتفق عليه الاصحاب اه وهذا ظاهر في قولها الثاني وأما الاول
فما في مقرة بلزنا كصرح به بعض المتأخرين وهو ظاهر لان قولها اقرار صريح بلزنا وكلمة اسم فاعل
من **صنيت** ويجوز كفاية من كسوت عن كذا اذ لم تصرح به (فلو قالت) في جواب الروح في المثال
المقدم (زيت وانت ازني) في مقرة على نفسها بالزنا بقولها زيت (وقد ذم) لزوجه ابانة لا لاسر
صرح بقذفه والقذف والزيادة أبجد القذف لانه حتى آدمي فان رجعت سقط حد الزنا لما سألني في باب
دون حد القذف لانه حتى آدمي ولو قالت لزوجه ابتداء أنت ازني من فلان كان كفاية الا ان يكون قد ثبت زنا
وعلمت بجهونه فيكون صريحاً فتكون قاذفة لان جهلت فيكون كفاية فتمردق بينهما في جهلها ما اذا علمت
عدرت ولم تعد ولو قالت له ابتداء أنت ازني مني فهو كهدية الصورة وان ذكر فيها في أسهل الروضة
وبهين بلا ترجيح ولو قالت له يا زاني فقال زيت بك أو أنت ازني مني فقاذفة له صريحاً وهو كان
على وزن ما رآه فلما قال في جوابها زيت وأنت ازني مني فهو مقرب بلزنا وقاذف لها على وزن ما ر
أشاد قوله لاجنبية يازانية وقالت زيت بك أو أنت ازني مني فهو قاذف وهي في الجواب الاول قاذفة
مع اقرارها بلزنا وفي الجواب الثاني كفاية لاحتمال ان تريد انه أهدي الى الزنا وأحرص عليه منها
ويقاس بما ذكر قولها لاجنبى يازاني في قول زيت بك أو أنت ازني مني ولو قالت له ابتداء فلان زان
وأنت ازني منه أو في الناس زناة وأنت ازني منهم صريح لان قالت الناس زناة أو أهل مصر مثلاً زناة وأنت
ازني منهم فليس قدما لتحقيق كلامها الا ان فوت مرزني منهم فيكون قدفاً (وقوله) لغيره (زني فربك أو
ذكرك) أو ذك أو دبرك بفتح الكاف أو كسرهما بعد ذكر (قذف) لانه آله ذلك العمل أو يحمله (تنبيه) *
قد مر ان ذلك لا يكون قدفاً صريحاً في الخشى الا اذا جتمع بين الفرج والذ كر وقد تقدم له الرأى في باب
القذف والمصنف هما (فرع) * لو قاذف شخصان فلا تقص لانه انما يكون اذا اتحد الجنس والقدر
والصفة ومواقع السباط والمضربات متوافقة (والمذهب ان قوله) زنت (بك) ووبك (وبسكن و)
ان قوله (لوله) اللام في به ظاهراً (است مني أو است ابني كفاية) في قذف أمه فان قصد القذف
كان قاذفاً والا فلا أما في الاول فلان المفهوم من زناه هذه الاعضاء الممس والمشي والنفار كفي شبر
الصحيح العنان يزنيان واليدان تزنيان فلا ينصرف الى الزنا الحقيقي الا بالارادة ولهذا الواسب ذلك
الى نفسه لم يكن اقراراً بالزنا قطعا وقبل انه صريح قياساً الى الفرج ولانه أضاف الزنا الى عضوين الجملة
وأما في الثانية فلان الاب يحتاج الى تأديب ولله في الكلام زجره فجعل على التأديب
(و) ان قوله (لوله غيره است ابن دلان صريح) في قذف أمه المحاطب لانه لا يحتاج الى تأديب ولغيره
وقيل انه كفاية كوله (الامني باعان) ولم يستحقه الملاعن فلا يكون صريحاً في قذف أمه بل هو ارادة
لستابنه شرعاً أو لست تشبهه خلقاً أو شافاً ولا تعاقبه انه لم يردفها فان نكل وحافت انه أراد قدفاً
حد وان سأل انه لم يردف فلا حد ولا يذله فان قال أردف القذف رتب عليه موجب من حد أو تعزير
أما اذا قال له ذلك بعد استحقاق الدفله فهو قذف صريح اللهم الا أن يدعى احتمالاً ممكناً كقوله لم يكن
ابنه حين نفاه فانه يصدق بيمينه كحق زيادة الرضوخ ويزر لا بداء ولا يحد لاحتمال ما أورده وحاصله انه
قذف عند الاطلاق فيجوز من غير أن يسأله ما أوراد فان ادعى محتملاً صدق بيمينه ولا حد والفرق بين هذا
وبين ما قبل الاستحقاق ان ادعى محتملاً حتى نسأله لان افقاء كفاية فلا يتحقق به حتى الا باليمين وهذا ظاهر
الفتا القذف فيحد بالظاهر الا ان يذكر محتملاً ثم يصرح في وجب القذف وهو الحد فقال (ويحد
قاذف محسن) ثمانين جلدة لقوله تعالى والذي يرمون المحصنات الآية وسأني بيان الحد وشرطه في باب
(وبه زجره) وهو قاذف غير المحسن كالعبد والدمي والصبي والراقي للأيذاء (تنبيه) * عبارته قد

(بعض) عن جيعه كغيره أو بأن يرث الفاذق المدق فلو عفا عن بعضه لم يسقط منه شيء كذا كره الرافعي في الشفعة وألحق في الروضة التعزير بالمدق فقال أنه يسقط ما يعقو أيضا ولم يتعرض له الرافعي هنا فان قيل قد صح في باب التعزير بجواز استيفاء الامام له مع العفو فهو بخلاف ما هنا أجب بأنه لا يخالف لان المراد هنا بالسقوط سقوط حق الادنى وهذا مستق عليه في المدق والتعزير ووطأته أنه لو عفا عن التعزير لم يمتد عليه طلبه لا يجب وأر لا امام أن يقيم للمصلحة لا لكونه حق أدنى وهو المراد هنا (فروع) * لو عفا وارث المذوف على مال سقط ولم يجب المالك في قاضي الخاطي وفيها أيضا لا غنا عن اختيار شخص الميراث الخليل من ورثته ولو ذف رجل لزوجته ما لم يذف لم يجب المد عند جميع العلماء الا ما تكافاه قال له طلبه ولو تذفه فمفاعة ثم تذف لم يجد كجيشه لركشي بل يعز (والاصح أنه) أي حد الغذف اذا مات المذوف قبل استيفائه ومثله التعزير (برنه) أي جيعه (كل) فرد من (الورثة) الخاصين حتى الزوجين على سبيل البدل وليس المراد أن كل واحد له حد ولا تعدد المد بتعدد الورثة فمن بعدهم للسلطان كالمال والقصاص والثاني برنه جيعهم الا الزوجين لارتفاع النكاح بالموت وعلى الاول لو كان المذوف ميتا هل لاحد من اهل اولادهم حق اولادهم ان أوجهوا كما قال شيخنا المنع لانه قطع الوصلة حالة الغذف ولو تذفه أو ذف مورثه شخص كان له تخليفه في الاول انه لم يرز وفي الثانية انه لم يعلم زمان مورثه لانه ربما يقر قبله ما الحد قال الا كثرون ولا نسمع الدعوى بالزنا والتخليف الا في هذه المسئلة (و) (الاصح) (أنه) لو عفا بعضهم أي الورثة عن حقهم بمورثه من الحد (فالباقين) منهم (كله) أي استيفاء جميع ما مرانه لكل فرد منهم كولاية التزويج وحق الشفعة ولانه عار والمعار يلزم الواحد كما يلزم الجميع (تنبيه) * قضية هذا استقلال كل بالاستيفاء وان لم ينف غيره وهو ما ذكره الحاملي وجهه كولاية النكاح وفي الحاروي ما يقتضيه والثاني يسقط جيعه كافي القود ومرفق الاول بان القود له بدل بدل اليه وهو الذي يخلفه والثالث يسقط نصيب العاني ويستوفى الباقي لانه قابل للتعقيب بما يخلف القود (مائدة) * هذه المسئلة لا تقبلها فان أخوانهم من المسائل اما ان يتوقف الحق فيها عند عدم العفو على بقية الشركاء كالثلاثة أو يسقطا كالمصاحف وهذا كله فيما اذا كان المذوف حرمان كان رقيقا واستحق التعزير على غير سببه ثم مات فهل يستوفيه سببه أو عصبته الاقرار أو السلطان وجوه أحسنها اولها

(فصل) * في ذف الزوج زوجته خاصة والغذف فيها كهو في غيره وإنما أفرد بالذكر لما لفته غيره في ثلاثة أمور أحدها أنه يباح له الغذف أو يجب اضطرورة ففي النسب والثاني أن له اسقاط الحد منه بالامان والثالث يجب على المرأة الحد به انه الا أن تدفعه عن نفسها بغيرها (له) أي الزوج (ذف زوجة) له (علم) أي تحقق (زناها) بأن رآها تربي (أو ظنه) أي زناها (ظننا مؤكدا) أو رآه العلم (كشباع) بفتح الشين المجبة بخطه أي ظهور (زناها) بزيادة قرينة) أي معها يراها (بأن رآها) أي زوجته وزيد ولومرة واحدة (في خلوة) مثلا أو آوى يخرج من عندها أو هي تخرج من عندها وأخبره ثقة برأها أو أخبرته هي بزناها أو يقع في قلبه صدقها أو يخبره عن عيان من يشق به وان لم يكن عدلا أو يرى رجلا معها سرا فإن على ربة أو مربة تحت شعار في هينة منكرة (تنبيه) * قوله مع قرينة يفهم أن مجرد الاستفاضة فقط أو القرينة فقط لا يجوز اعتماد واحد منهما وهو كذلك أما الاستفاضة فقد يشيعها عدولها أو من طمع فيها فلم يفلح بشئ وأما مجرد القرينة للذكورة فلانه ربما دخل عليها الخوف أو سرقة أو طمع أو نحو ذلك ويفهم اباحة الغذف له بالشروط المذكورة وهو كذلك لكن الاول له في زواجر الروضة أن يسقط عليها أو يطلقها ان كرهها لما فيه من ستر المحاشة وإزالة الهرة هذا كله حيث لا يولد بنفسه فان كان هنالك ولد فقد ذكره بقوله (ولو أنت بولد) يمكن كونه منه (و) (علم) أو ظننا مؤكدا

(انه ليس منه، لزمه نفيه) لان ترك النفي يتضمن استحاقه واستحقاق من ليس منه حرام كما يحرم نفي من هو منه * (تنبيه) * سكت المصنف عن القذف وقال بغوى ان يتقن مع ذلك زناها قذفها ولا عن والا فلا يجوز لجواز كون الولد من وطء شبهة وطء يقبه كما قال الزركشي أن يقول هذا الولد ليس مني وانما هو من غيري وأطاق وجوب نفي الولد وبطلانها اذا كان يلحقه ظاهراً في قواعد ابن عبد السلام ان زوجته لو أثبت بولد يعلم انه ليس منه فان أثبت به خطبة بحيث لا يلحق به في الحكم لم يجب نفيه والا لولى به السر والكف عن القذف والجل المحقق كالولد فلو ذكره لم يعلم منه الولد بطريق الاولى ولا يلزمه في جواز النفي والقذف تبين السبب المحذور للنفي والقذف من روية زنا واستبراء ونحوهما السبب المحذور لهما (وانما يعلم) بفتح أوله ان الولد ليس منه (اذ لم يطأ) زوجته أصلاً (أو) وطئه ولو يكن (ولده لدون ستة أشهر) من وطئه التي هي أقل مدة الحمل (أو لفوق أربع سنين) منه التي هي أكثر مدة الحمل وفي معنى الوطء استدخال المني (فلو ولدته لما بينهما) أي بين ستة أشهر من وطئه وأربع سنين منه (ولم يستبرأ) بعده (بحكم حرم النفي) للولد باللعان رعاية للفراش ولا عبرة بريبة يجدها في نفسه فمن أبي هريرة رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال أيما رجل جحد ولده وهو ينظر اليه احتجب الله منه يوم القيامة وفضحته على رؤس الخلائق رواه أبو داود والنسائي وغيرهما * (تنبيه) * جعل البينة بين الستة ولا ربع كما فعلته تبعاً للشارح أولى ممن جعلها تبعاً للظاهر المتين بين الدون والفوق لان الدون يصدق بأربعة أشهر مثلاً وهو فاسد وقد مر ان الولد لدون الستة يعلم انه ليس منه فكيف يحرم نفيه حينئذ فتأمل (وان ولده الفوق ستة أشهر من الاستبراء) بحضة وستة أشهر فأكثر من الزنا (حسب النفي) باللعان (في الاصح) ولكن الاولى أن لا ينفية لان الحامل قد ترى الدم * (تنبيه) * ما صححه المصنف من الحل تباع فيه المحرر والشرح الصغير. مقابل الاصح وهو الراجح كما رجحه في أصل الروضة ونقله عن قواع العرايين انه ان رأى بعد الاستبراء قرينة الزنا المبينة للقذف جاز النفي بل وجب لحصول الظن حينئذ بان ليس منه وان لم ير شيئاً لم يجز النفي وما صححه من اعتبار المدة من الاستبراء تباع فيه المحرر وكذا في الشرح الكبير قال المصنف في زيادة الروضة وكذا فعل القاضي حسين والامام والبقوي والمتولي والصحيح ما قاله الجاسملي وصاحب المهذب والعمدة وآخرون ان الاعتبار في الستة الأشهر من حين يرى الزاني بها لان الزنا مستند باللعان فاذا ولدته لدون ستة أشهر منه ولا أكثر من دونه من الاستبراء تبين انه ليس من ذلك الزنا فيصير وجوده كعدمه فلا يجوز النفي بخمار رعاية للفراش فكان ينبغي للمصنف أن يزيد ذلك في الكتاب كما زوده في كلامه ليسلم من التناقض وهل يحسب ابتداء الأشهر من ابتداء الدم أو من انقطاعه قال ابن النقيب لم أر من ذكره والذي يظهر أنه من طرقه لانه الدال على البراءة اهـ وما استظهره ظاهر وجري عليه الزركشي والدميري (ولو وطئ) زوجته في قبلها (وعزل) عنها بان تزعم وقت الانزال ثم أثبت بولد (حرم) نفيه (على الصحيح) لان المساء قد يسبق من غير أن يحسبه وليس مقابل الصحيح وجهها بمقابلة احتمال لا لغيره في رضي الله عنه أقامه المصنف وجهها ما اذا وطئ في الدبر أو فيها دون الفرج فان له النفي لان أمر النسب يتعلق بالوطء الشرعي فلا يثبت بغيره وهذا ما رجحه في الروضة وأسلمها هنا وهو المعتمد وان رجحاني باب ما يجوز من الاستمتاع ان الوطء في الدبر كالقبول في حقوق النسب ووجه بعض المتأخرين (ولو ع) لم الزوج (زناها واحتمل) على السواء (كون الولد منه ومن الزنا) بان لم يستبرأ بعد وطئه (حرم النفي) رعاية للفراش كما سر وانما ذكره توطئة لقوله (وكذا) يحرم (القذف واللعان على الصحيح) لان اللعان حجة ضرورية انما يصار اليها لدفع النسب أو قطع النكاح حيث لا ولد على الفراش الملتصق وقد حصل الولد هنا فلم يثبت له فائدة والفرق ممكن بالانلاق والثاني يجوز انتقامها كما لو لم يكن ولد وهذا ما ذكره الامام أنه القياس فانتهى الشيطان وجهها وورد القياس بان الولد يتصور بنسبة أمه الى الزنا واثباته عليها باللعان اذ يصير بذلك

وتتعلق فيه الالسة فلا يجتمل هذا الضرر لعرض الانتقام * (تنبيه) * لو أنتم امرأة بولد أبيض وأبواه
أسودان أو عكسه لم يجز لايه بذلك فقيه ولو أنتم من تنهم به أمه أو انضم إلى ذلك قرينة الزنا غير العيصين
ان رجلا قال للشيء على الله عليه وسلم ان امرأتى ولدت غلاما أسود قال غسلت من ابل قال نعم قال فما
ألوأنم قال حرق قال هل فيها من أروق قال نعم قال فاني أأها ذلك قال عسى أن تكون نزعته عرق قال لمعل هذا
نزعته عرق والورق جل أبيض يتخالها يابضه واد

* (فصل) * في كيفية الامعان وشروطه وغرته المذكورة في قوله وبتعلق بامعانه فرقنا الخ وبدأ بالاذل فقال
(الامعان قوله) أي الزوج (أربع مرات أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما ربيت به هذه) أي زوجته (من
الزنا) اذا كانت حاضرة أما اعتبار العدد فلا يات السابقة أول الباب وكررت الشهادة لتأكيد الامر لانها
أنجبت مقام أربع شهود ومن غيره ليقيم عليها الحد ولذلك سميت شهادتان وهي في الحقيقة أربع أعيان وأما
الكامة الخامسة الآتية فذكر كذا فاعاد الأربع وأما اعتبار تنبيهه مارماها به دلالة الحلف عليه * (تنبيه) *
انحصاره على قوله هذه تبسع فيه المحرر وهو المذكور في المذهب وظاهر عبارة الشرحين والروضة اعتبار
روحي هذه فالزركشي وهو المتعول في التهمة وتعليق البنديجي وأفهم انه لا يحتاج مع الاشارة اليها الى
تسميتهما وهو الاصح عند الشيخين لان الكلام فيمن حضر وقيل يجب الجمع بين الاسم والاشارة قال
الزركشي وهو ظاهر النص وكلام الجمهور (ان غابت) من البلد أو مجلس الامعان لم ير أو حيض أو نحو
ذلك (سميها ورفق نسبها بما عجزها) عن غيرها دفعا للاستبعاد (والخامسة) من كلمات امان الزوج هي
(أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا) لآلية وبشير اليها في الحضور وعجزها
في العيبة كفي الكامات الأربع * (تنبيه) * اعلم اني المصنف رحمه الله تعالى بصحيرة العيبة تأسيها بالآلية
والا فالذي يقوله الملاعن على كلمة الله كما عبر به في الروضة (وان كان) ثم (ولدي نفيه) عنه (ذكره في)
كل من (الكامات) الخمس لينتفي عنه (فقال) في كل منهما (وان الولد الذي ولدته) ان كان غائبا (أو
هذا الولد) ان كان حاضرا (من الزنا) و(اي) هو (منى) لان كل مرة بمنزلة شاهد فلو غفل ذكر
الولد في بعض الكامات احتاج الى إعادة الامعان لفقيه * (تنبيه) * قضية كلامه انه لو اقتصر على نفي الزنا
ولم يقل ليس منى أنه لا يكفي قال في الشرح الكبير وبه أجاب كسبرون لانه قد يفتن ان وطئ النكاح
الفاسد والشبهة زوالا لكن الرابع أنه يكفي كما جمعه في أصل الروضة والشرح الصغير جلا للفظ الزنا على
حقيقته وقضية أيضا انه لو اقتصر على قوله ليس منى لم يكف وهو الصحيح لاحتمال أن يريد انه لا يشبهه
نكاحا وحلقا فلا بد أن يسد مع ذلك الى سبب معي كقوله من زنا أو وطئ شبهة (وتقول هي) أربع
مرات بعد غم امان الروح (أشهد بالله اني من الكاذبين فيما رما في به من الزنا) الكامة الخامسة
من امانها هي (أن غضب الله عليها ان كان) الزوج (من الصادقين فيه) لآلية السابقة وبشير اليها في
الحضور وتميزه في العيبة كفي جانبها في الشهادات الخمس وانما قال المصنف علم تأسيها بالآلية والاولاد أن
تأتي بصحيرة المتكلم فتقول غضب الله على ان كان الخ وكان يفي أن يقول ثم تقول لان تأخير لعناتها شرط
كما سألني وأشرت الى ذلك بقولي بعد واقتصر تبعا للمعرو على قواها فيه وعبارة الشرحين والروضة فيما
رما في به وطأها أنها لا بد من التصریح بذلك وعبارة غيرهما فيما رما في به من الزنا وهو ظاهر لفظ النص
ويكن حلى كلام المصنف عليه بان يقال قوله في أي فيما تقدم وهو قولها من الكاذبين فيما رما في به من
الزنا وحينئذ فكلامه موافق لما نقل من ظاهر النص * (تنبيه) * أقدم سكونته في لعناتها عن ذكر
الولد انما لا يحتاج اليه وهو الصحيح لانه لا يتعاقب ذكره في امان احكم فلم يحتج اليه ولو تعرضت له لم يضر وهذا
كأن كان قد ذف ولم تنبته عليه بيينة والابان كان الامعان لنفي ولد كان احتمل كونه من وطئ شبهة وأنبتت
قدفه بيينة قال في الأول فيما ربيتها به من اصابة غيري لها على قرأني وان هذا الولد من تلك الاصابة الى

آخر الكلمات وفي الثاني فيما أثبتت على من رمى اياها بالزنا الخ ولا يلاع المرأة في الاول اذ لا حد
عليها بهذا اللعان حتى تسقطه بلعانها وانما خص اللعن بجانبه والغضب بجانبه لان جرعة الزنا اخص من
جرعة القذف بدليل تفاوت الحدين وغضب الله أغلظ من لعنه لان غضبه ارادة الانتقام من العصاة وانزال
العقوبة عليهم واللعن العار والبعد نخصت المرأة بالترام أغلظ العقوبة (ولو بدل) بالنساء لاه فعول (لفظ
شهادة تخلف ونحوه) كاتسم بالله أو أحلف بالله الخ أو لفظ الله بالرجن ونحوه (أو) لفظ (غضب بلعن)
أو غيره كالأبعاد (وعكسه) بأن ذكر الرجل الغضب والمرأة اللعن (أو ذكر) أي اللعن والغضب
(قبل تمام الشهادة لم يصح) ذلك (في الاصح) اتباعا للنص كفي الشهادة والثاني يصح ذلك نظرا
للمعنى والثالث لا يصح أن يؤتى بدل لفظ الغضب بلفظ اللعن لان الغضب أشد من اللعن كما مر بخلاف
العكس * (تنبيه) * قوله ولو بدل لفظا شهادة بخلف قال ابن النقيب عبارة مقابلة وصوابه حلف بشهادة
لان الباء تدخل على المأثرون وأما قوله أو غضب بلعن وعكسه فمقرب فانهم ما سئلوا في كل مأخوذ ومثروا
اه وقد مر جواب ذلك في صفة الصلاة وقوله وعكسه من بدعي المحر كما قاله في الدقائق (وبشرط فيه)
أي اللعان الموالاة بين الكلمات الخمس في الجانبين فيض الفصل الطويل (وأم القاضى) به أو نائبه
كاليمين في سائر الخصومات لان المذهب على اللعان حكم اليمين كما مر وان غلب فيه معنى الشهادة فهي
لا تؤدى الا عنده (ويقتضى كلياته) في الجانبين فيقول له قل كذا وكذا ولها ولي كذا وكذا والمحكم
حيث لا ولد كالحاكم ويصح أن يقرأ أو يلقن بالنساء المفعول فيشمل المحكم لكن يحتاج الى زيادة حيث
لا ولد وأما اذا كان هناك ولد فلا يصح التحكيم الا أن يكون مكلفا ويرضى بحكمه لان له حقافي النسب
فلا يؤثر رضاهما في حقه والسيد في اللعان بين آمنه وعبداه اذ ازوجها منه كالحاكم لا المحكم كما قاله
العراقيون وغيرهم لان له أن يتولى لعان رقيقه * (تنبيه) * عطفه للتأقين على الامر يقتضى انهما
متغايران وليس مراد بل الامر هو التأقين ولهذا اقتصر في روضة على الامر ويحتمل اعتبار بان يكون
المراد بالامر قول القاضي قل وبالتأقين أشهد الخ (و) يشترط فيه أيضا تمام الكلمات الخمس (وان يتأخر
لعان عن لعانه) لان لعانها الاسقاط الحد وانما يجب عليها الحد بلعانه فلا حاجة الى لعانها قبله فلو حكم
حاكم بالطريقة قبل تمام الخمس أو ابتداء لعانها نقض * (تنبيه) * أفهم كلامه انه لا يشترط الموالاة بين
لعانه ولعانها وهو كذلك كما صرح به الدارمي فقال انه يجوز أن يلاعن في يوم وهو في يوم آخر (و) يقذف
(و) يلاعن أخرا) خلقة (بشارفة مهمة أو كتابة) بثناة فوقية قبل الالف بخطه لانها في حقه كالناطق
من الناطق وليس كاتشهادة منه لضرورته اليه دونها لان الناطقين يقومون بها ولان المذهب في اللعان
معنى اليمين كما مر فان لم يكن له واحد منهم ما لم يصح قذفه ولا لعانه ولا شيء من نصر فانه له بعد الوتوف على
ما ريد أما اذا عرض له الخرس فان رجي نطقه في مدة ثلاثة أيام انتظر نطقه فيها فان لم يرج نطقه أو رجي
في أكثر من ثلاثة أيام فهو كالخرس الخلقى * (تنبيه) * أفهم كلامه الا كنفاء بأحد هما وهو
مانع لاه عن مفهوم كلام الأكثرين وتصریح الشامل فاذا لعن بالاشارة أشار بكامة الشهادة أربع
مرات ثم بكامة اللعن وان لعن بالكتابة كتب كلمة الشهادة أربع مرات ثم كلمة اللعن ولكن لو كتب كلمة
الشهادة مرة وأشار اليها أربعاء قال الرافعي وهذا جاع بين الاشارة والكتابة وهو جائز وقضية اطلاق
المصنف انه لا فرق بين الرجل والمرأة وهو كذلك كما صرح به في الشامل والتمتة وغيرهما وإن كان النص
على خلافه ولو نطق لسان الاخوس من بعد قذفه ولعانه بالاشارة ثم قال لم أرد القذف بشارف لم يقبل
منه لان اشارته أثبتت حقة الغيرة أو قال لم أرد اللعان بها قبل منه فيها عليه لافعاله فيلزمه الحد والنسب
ولا ترتفع الفرقة والحرمة المؤبدة ولا لعن ان شاء لاسقاط الحد ولنفى الولدان لم يفت (ويصح)
اللعان مع معرفة العربية (بالجمية) وهي ما عدا العربية لان اللعان يمين أو شهادة وهم باللغات سواء
فبراى الاجمى الملاعن ترجمة الشهادة واللعن والغضب ثم ان أحسن القاضي الجمية استحب ان يحضر

أربعة من بحسبها والاولا يد من مترجم ويكفي انسان وقيل يشترط من جانب الزوج أربعة (وفين
 حرف العربية وجه) انه لا يصح لعانه بغير الانها التي ورد الشرع بمقتضى له العدول عنهم قدرته عليها
 ثم شرع في تعليلها العان وهو ما يزدان أو مكان وقد شرع في القسم الاول فقال (وبغلقا) لعان مسلم
 (زمان وهو بعد) صلاة (مصر) كل يوم كان ان كان عليه حينا لان المين الفاجرة بعد العصر
 أغلقا عقوبة لحبر العيين من أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم الله
 يوم القيامة ولا يزكهم ولا يبرأ منهم عذاب أليم وعدمهم وجلا حلف عينا كاذبة بعد العصر يقتضيه بمال
 امرئ مسلم فان لم يكن طالب حيث فبعد صلاة عصر يوم (جمعة) أولى لاتساعة الاصابة به كإرواء أبو
 داود والنسائي وصححه الحاكم كروى مسلم انهم من مجلس الامام على المنبر ان تفتي الصلاة وصوبه في
 الروضة في آخر باب صلاة الجمعة وفيه مخالفا لما قاله هنا الحق بعضهم بعد الجمعة الاوقات الشريفة كشر
 رجب ورمضان ورمي العيد وعرفة وعاشوراء (ومكان وهو أنشرف) مواضع (بلده) أي اللعان
 لان في ذلك تأثير في الزجر من المين الفاجرة وعبارة المحرر وأشرف مواضع البلد وهي أحسن لتناسب ما بعده
 ولهذا زودهم في كلام المصنف ثم فصل الاثرية بقوله (فبمكة) أي فالله من بين يكون (بين الركن)
 الذي فيه الحجر الاسود (و) بين (المقام) لاراهيم صلى الله عليه وسلم ويسمى ما بينهما بابا لعالم فان قبل
 لاثني في مكة أنشرف من البيت فكان القياس التحليف فيه واكن صبر عنه فالوجه ان يكون في الحجر
 أحجب بان عدولهم عنه صيانة لايت أيضا (و) اللعان في (المدينة) يكون (عند المنبر) مما يلي
 المنبر الشريف كما مر به الرازي قبل الباب الثالث من جوامع اللعان لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحلف عند
 هذا المنبر بعد ولا أمة عينا آفة ولوعلى سول وطب الاوجبته النار رواه ابن ماجه وقال الحاكم صحيح على
 شرط الشيخين وهذا هو المصوص في القديم والجديد وقال في الام والختمه فيكون اللعان في المنبر لقوله
 صلى الله عليه وسلم من حلف على منبري هذا عينا آثماتبوا أمهه من الدار ورواه النسائي وصححه ابن حبان
 (و) اللعان في (بيت المقدس) يكون في المسجد (عند الصخرة) لانها أشرف بقاعه لانه اقبله الانبياء
 صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين وفي ابن حبان لهم من الجنة (تنبيه) التعليق بالمساجد الثلاثة لمن هو
 بها فمن لم يكن بها لم يجز نفيه اليها أي بغير اختياره كجزءه المارودي واللعان في (غيرها) أي المساجد
 الثلاثة يكون (عند منبر الجامع) لانه المأخوذ منه فالأورد المتولي في صعود المنبر الخلف المتقدم في صعود
 منبر المدينة وقضيت ترجع صعوده وصححه صاحب الكافي (و) ثلاث أمراء (حائض) أو نساء أو متحيرة
 مسلمة (باب المسجد) الجامع ولوعبر به كان أولى لحریم مكتبها فيه والباب أقرب الى المواضع الشريفة
 فيلاعن الزوج في المسجد فإذا فرغ خرج الحاكم ونائبه اليها قال المتولي وهذا اذا رأى الامام تجبيل اللعان
 فلور أي تأخيرها الى انقطاع الدم وغسلها جاز نفيه في الكفاية قال وهو في الجنب أي المسلم أولى أما الكافر
 وبغلقا عليه بما يأتي فان أر بدلعانه في مسجد غير المسجد الحرام ممكن منه وان كان به حدث أكبر اذا أمن
 تلويث المسجد من نحو الحائض (و) يلعن (ذمي) ولوعبر بكافي لكان أولى ليشمل المستأمن والمعاهد
 اذا ترفعوا اليها (في بيعة) بكسر اللوحدة أوله وهي معبد النصارى (و) في (كنيسة) وهي معبد
 اليهود وتسمى البيعة أيضا كنيسة بل هو العرف اليوم لان ذلك عندهم كالساجد عندنا (تنبيه) *
 محل جواز دخول الحاكم الى ذلك اذا لم يكن فيه صور فانه يحرم دخول بيت فيه صور مكانة له صاحب البيان
 عن الاحتجاب وقديهم هذا مما سياتي ويقول اليهودي أشهد بالله الذي أنزل التوراة على موسى
 والنصراني أشهد بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى قال المارودي ولا يحلف اليهودي بموسى أي ولا
 النصراني بعيسى كما لا يحلف المسلم بمحمد صلى الله عليه وسلم بل ذلك محظور اه أي مكروه (وكذا بيت
 نار مجوسى) يكون اللعان فيه (في الاصم) لانهم يظلمونه والمقصود الزجر عن الكذب فيحضره القاضي

رعاية لا اعتقادهم لشمس الكتاب والثاني لانه ليس له حرمة وشرف فيلعلن في المسجد أو مجلس الحكم
 * (تنبيه) * ظاهر كلامه ان الذميمة والمجوسية تفعل ذلك ولو كان زوجها مسلما وهو ماني الروضة وأصاها
 فان قالت ألعن في المسجد ووضي به الزوج جازوالافلا (لايت أصنام وثني) لانه لا حرمة له
 واعتقادهم فيه غير شرعي ولان دخوله معصية كالحكم الماوردي عن الاصحاب بخلاف البيع والكناس
 فيلعلن بينهم في مجلس حكمه ومروءة المسئلة أن يدخل دارنا بامان أو هدنة ويترافعون البنات والافلامكة
 الاصنام مسخرة للهدم أما تغليظ الكافر بالزمان فيعتبر بأشرف الاوقات عندهم كاذ كرم الماوردي وان
 كان قضية كلام المصنف انه كالمسلم ونقله ابن الرفعة عن البندنجي وغيره * (تنبيه) * سكت المصنف
 عن لا يتخلل لانه كالمصري يفتح الدال كضمها من شبهة وبضمها كضمها ابن قاسم والزبديق الذي
 لا يتدين بدين وعابد الوثن والاصح انه لا يشرع في حقه تغليظا بل يلعن في مجلس الحكم لانه لا يعاقب زمانا
 ولا مكانا فلا يجرى قال الشيخان ويحسن ان يحلف بالله الذي خلقه ورزقه لانه وان علاني كفره وجد نفسه
 مذمومة لخاقي مبدى ثم شرع في القسم الثاني من التغليات فقال (و) يغافا بحضور (جمع) من عدول
 أعيان بلاد المعان وصلحائه لقوله تعالى وليس شهد عذابها طائفة من المؤمنين ولان فيه رداعن الكذب
 و (أقله أربعة) اثبات الزناهم فاستحب ان يحضر ذلك العددا تيمانه باللعن ولا بد من حضور الخاكم
 ويكنى السيد في رقية مذكرا كان أو أنثى * (تنبيه) * سكت المصنف عن التغليات بالافنا وسأني بيبانه في
 فصل اليمين من كتاب الدعوى (والتغليات) بما ذكر من زمان ومكان وجمع (سنة) في مسلم أو كافر كما هو
 قضية كلام الجمهور (لاقرض على المذهب) كتغليظ اليمين بتعدد أسمائه الله تعالى وقيل انه فرض
 لا اتباع وهما قولان في المسكان طردا في الزمان والجمع ومنهم من قطع بالاستحباب فيهما والاصح القطع
 به في الجمع دون الزمان (وسن اقتاض) وثابته وبحكم وسيد (وعظما) أي المتلاعنين بالخوف من
 عذاب الله وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لهلال اني الله فان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة
 ويقرأ عليهم ما ان الذين يشكرون بعهد الله وأمانهم ثنا قليلا الآية ويقول لهما قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم للمتلاعنين سابكيا على الله يعلم أن أحدكما كاذب فهل منكمان تاب (و) بعهد الفراغ من
 السكاهات الأربع (يبالغ) القاضي ومن في حكمه في وعظهما اندبا (عند الخامسة) من لعنهما ما قبل
 شروعهما فيها فيقول الزوج اني الله في قولك على لعنة الله فانهم ايجابية لعن ان كنت كاذبا وللزوجة
 اني الله في قولك غضب الله على فانهم ايجابية للغضب ان كنت كاذبة لعلهما ينزجران ويتركان ويأمر رجلا
 ان يضع يده على فيه وأمرأة ان تضع يدها على فيه الامر به في خبر أبي داود ويأتي الذي يضع يده من ورائه
 كما صرح به الامام والغزالي فان أبا الاعمال اللعان تركهما على حالهما واقفهما الخامسة (و) يسن لهما
 (ان يتلاعنا فائمين) ليراهما الناس ويشهر أمرهما فيقوم الرجل عند لعنه والمرأة جالسة ثم تقوم عند
 لعنهما ويقعد الرجل فقوله فائمين حال من مجموعهما الامن كل واحد منهما ولو قال عن قيام كان أوضح وإذا
 كان أحدهما لا يقدر على القيام لاعن قاعدا أو مضطجعا ان لم يقدر على الجلوس كفي الام (و) الملاعن
 (شرطه زوج) فلا يصح لعن أجنبي ولا سيدة وأم ولدان الله تعالى لم يجعل لغير الزوج شجر جان
 القذف الا بالبيئة فقال تعالى والذين يرمون المحصنات الى قوله تعالى فاجادوهم فأوجب سبحانه وتعالى الحد
 ان لم يأت بالبينة وذلك يشمل الزوج وغيره ثم خص الزوج بدفع الحد باللعن بقوله تعالى والذين يرمون
 أزواجهن الا بة قتي غيره على الاصل والفرق بينهما احتياج الزوج للقذف لا قسادهما فراه بخلاف
 غيره فان قيل يصح لعن غير الزوج في صورتين البائن لنفي الولد ولا سقوط الحد بالقذف في النكاح كما سألني
 والموطوءة بنكاح فاسد او شبهة كان ظنها زوجة أو أمته ثم قذفها ولا عن لنفي السبب أعجيب بان المراد
 بالزوج من له عاقبة النكاح كما قاله المصنف في التقيج وقوله (يصح طلاق) بان يكون بالغاع فلا يختار

صادق بالحر والبرد والمسلم والذمي والشيد والسفیه والسكران والمحدود والمعاقد رجعوا وغيرهم ولا
صح من سبي ومجون ولا يقتضى قذفهما لعاناً بعد كمالهما ويعزوا الميراث من جماع على القذف تأديباً
* (تنبيه) * المراد يصح طلاقه في الجملة لا يرد ما لو قال لزوجته اذا وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثاً
وفره على انداد باب الطلاق فانه زوج لا يصح طلاقه مع ذلك يصح لعنه (ولو اراد) زوج (بعد وطء)
منه لزوجته أو استرخاها عليه (مقذوفها) (وأسلم في العدة لاعتن) لدوام النكاح (ولو لاعتن) حال الردة (ثم
أسلم فيها) أى العدة (صح) لعنه لتبين وقوعه في صلب النكاح وكفره لا يمنع صحته كالذمي (أو أصر) على
ردته الى افساء العدة (صادق) لعانه (بنوثة) لتبين اقطاع الزوجية بالردة فان كان هالكاً ولد ونفاه باللعان
صح كولو بانهم اثم قذفها بزنا مضاف الى حال النكاح وهالك ولدوا لا يبينان ساد ولا يدرع بذلك حد القذف
في الاصح هـ ذات قذف في حال الردة فان كان قذفها في حال الاسلام صح اللعان كقذفه في حال الزوجية
ثم بانهم وان له الملاعنة * (فروع) * لو امتنع أحد الزوجين من اللعان ثم طلبه ممكن منه ولو قذف أو بضع
نسوة باربع كلمات لاهن لهن أربع مرات لانه عين لجاعة لا يتدخل ويكون اللعان على ترتيب قدوهن
ولو اتى باللعان واحد لم يمتد به الا في حق من سماها أو لافان لم يسم بل أسأوا ليهن لم يمتد به عن واحدة منهن
وان رضى بلعان واحد كحل رضى المدة بين وبين واحدة وان كان قذفهن بكلمة واحدة لاهن لهن أربع
مرات أيضاً لانه يجب اسكل واحدة حده على الجديد ثم ان رضى بتقديم واحدة فذلك طاهر وان تشاجرت في
البسطة أقرع بينهما اذ لا مزب لواحدة على الأخرى فان بدأ الحاكم لعان واحدة من غير قرعة جاز لان
البائبات يصلان الى سقهن من غير نقصان وقال الشافعي رضى الله تعالى عنه رجوت أن لا يأثم وحلوه
على ما ذلهم يصد تفصيل بهن ولا يشكر المحدث كرو القذف ولو صرح فيه بزنا آخر لا تتحد المقتوف
والحد الواحد بظاهر الكذب ويدفع العار فلا يقع في النفوس أمديقه ويكنى الزوج في ذلك لعان واحد
يذكر به الزانيات كلها وكذا الزناة ان سماهم في القذف بان يقول اثم تدبانه اخي المصدق فيما
رميت به هذه من الزنا بفلان وفلان ويسقط الحد عنه بذلك فان لم يدكرهم في لعانه لم يسقط عنه حد ردهم
لكن له ان يعيد اللعان ويذكرهم لاسقاطه عنه وان لم يلاعن ولا يبدى وحد قذفها بظلمها ما باله الرجل
المقذوف به بالحد وقلها بالاصح انه يجب عليه حدان وله اللعان وتأبى حرمة الزوجة باللعان لاجل
الرجل فقط ولو ابتدأ الرجل بمطالبة بحد قذفه كان له اللعان لاسقاط الحد في أحد وجهين بظاهر ترجحه
بناء على ان سقته يثبت أصل الاتبعها كمالها وظاهر كلامهم وان عفا أحدهم اطلاقاً للمعالة بحقه
ولو قذف امرأته أو أجنبية هذا الحاكم يزيد في الحاكم اعلام زيد بذلك ليطلب بحقه ان شاء بخلاف
ما اذا أقر له عنده بمال لا يلزمه اعلامه لان استيفاء الحد يتعلق به فيعلمه ليستوفي ان شاء بخلاف المال
ومن قذف شخصاً ثم قذفه ثانية رلقاه وكذب بالحد الاول ومن ذلك يؤخذ ما قاله الزركشي انه لو
قذفه فغفاه عنه ثم قذفه ثانياً انه يزور كماله بالاشارة اليه لان العفو بمثابة استيفاء الحد والزوجة
كغيرها في ذلك ان وقع القذفان في حال الزوجية فان قذف أجنبية ثم تزوجها ثم قذفها بالزنا الاول حد
حد واحد ولا لعان لانه قد قذفها بالاول وهى أجنبية فان قذفها بغيره تعدد الحد باختلاف موجب
القذفين لان الثاني يسقط باللعان بخلاف الاول وان أقام بأحد الزمان بيده سقط الحدان لانه ثبت
انما غير محصنة فان لم يقعها وبدأت بطلب حد قذف الزنا الاول حمله ثم الثاني ان لم يلاعن والاسقاط
عنه حده وان بدأت بالثاني فلا عن لم يسقط الحد الاول وسقط الثاني ان لم يلاعن حد للقذف الثاني ثم
للاول بعد طلبها بحد وان طالبت بالحدين معا فكابتدأتها بالاول ولو قذف زوجته ثم أياها باللعان ثم
قذفها بغيره آخر فان حد الاول قبل القذف عزو الثاني كولو قذف أجنبية فغفاه ثم قذفها نأناه اذالم
يصف الزنا الى حال البيوثة فلا يشكل بما مر فيها لو قذف أجنبية ثم تزوجها ثم قذفها بغيراً آخر من ان

الحديث بعد رد فان لم يطلب حد القذف الاول حتى قذفها فان لاعن الاول عز والثاني للابناء وان لم
 يلاعن حد حدين لاختلاف القذفين في الحكم ثم شرع في أمور من غمرات الامعان فقال (ويتعلق بلعانه)
 أي الزوج وان لم تلعن الزوجة أو كان كاذبا (فرقة) وهي فرقة فسخ كالرضاع لحصولها بغيرها
 وتحصل ظاهرا وباطنا (وحرم مؤبدة) فلا يحل له نكاحها بعد الامعان ولا وطأها بذلك بمن لو كانت أمة
 واشترأها لما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما ثم قال لاسيلا لك عليها وفي سنن أبي داود
 المتلاعنات لا يجتهدن أبدا (وان أ كذب نفسه) فلا يفيد ذلك عود النكاح ولا دفع تأييد الحرمة لانهما
 حوله وقد بطلا فلا يتمكن من عودهما بخلاف الحد ولحق النسب فانهما يعودان لانهما حتى عليه وأما
 حدهما أي الزوجة فهل يسقط با كذابه نفسه قال في الكفاية لم أره مصرحاً به لكن في كلام الامام ما يفهم
 سقوطه في ضمن تعليل وجزمه في المطلب * (تنبيه) * نفسه في المتن يفتح السين بخناه ويجوز رفعها أيضا
 كما يجوز في قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها (وسقوط الحرمة) أي
 حد قذف الملاعنات كانت محصنة وسقوط التعزير عنه ان لم تكن محصنة ولا يسقط حد قذف الزاني عنه
 الا ان ذكر في لعانه كالمصرح وكان الاولى ان يعبر بالعقوبة بدل الحد ليشمل التعزير (و) يتعلق بلعانه
 أيضا (وجوب حد زناها) مسلمة كانت أو كافرة ان لم تلعن ان قوله تعالى ويدأ عنها العذاب الآية فدل
 على وجوبه عليها بلعانه ويتشابه الصدق قبل الدخول وحكمها حكم المطلقة طلاقا بائنا فلا يلحقها
 طلاق ويستتبع نكاح أربع سواء ومن يحرم جمعها كانختها وعمتها وغير ذلك من الاحكام المرتبة
 على البيونة وان لم تنقض عدتها ولا يتوقف ذلك على قضاء القاضي ولا على لعانها بل يحصل بمجرد لعان
 الزوج * (فرع) * لو قذف زوج زوجته وهي بكر ثم طلقها وترجعت ثم قذف الزوج الثاني وهي ثيب
 ثم لاهنا ولم تلعن هي جازت ثم رجعت (وانتفاء نسب نكاح بلعانه) أي فيه حيث كان ولد لخبر الصحيحين
 أنه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما وألحق الولد بالمرأة (وانما يحتاج) للملاعن (النفى) نسب ولد (يمكن)
 كونه (منه) وتقدم في كتاب الرجعة بيان أقل مدة الامكان (فان تعذر) كون الولد منه (بان ولدته)
 الملاعنة (لستة أشهر) فاقول (من العقد) لانتهاء زمن الوطء والوضع أو أكثر منهما بقدرهما فأكثر لكنه
 (طلق في مجلسه) أي العقد (أو نكح وهو بالشرق) امرأة (وهي بالغرب) ولم يحض زمن يمكن فيه
 اجتماعهما ووطء وحل أقل امدد الحمل (لم يلحقه) الولد لاستحالة كونه منه فلا حاجة الى انتفائه الى لعان
 * (تنبيه) * هذا ان كان الولد تاما فان لم تلده نأما اعتبره من المدة المذكورة في باب الرجعة ومن صور
 التعذر أيضا ما لو كان الزوج صغيرا أو موصوعا على المذهب فالوفا كان ولدته بالكاف كان أولى ويمكن
 ادخال الصبي لتسع سنين وبشروط كمال التاسعة ثم يلاعن حتى ثبت بوجه فان ادعى الاحتلام ولو عقب
 انكاره صدق وخرج بالمسوح محبوب الذي كردون الاثنين وعكسه فانه يمكن ادخالهما (وله تنبيه)
 أي الولد (ميتا) لان نسبه لا ينقطع بالوطء بل يقال مات ولد فلان وهذا أقبر ولد فلان فان قيل ما فائدة نفيه
 بعد موته أجيب بأن فائدته اسقاط مؤنة تنجيزه ولومات الولد بعد النفي جازله استلحاقه كإحالة الحاة
 ويستحق ائنه ولا نظر الى تمته بذلك ولو استلحقه ثم نفاه لم ينتف عنه جزما (والنفي) لنسب ولديكون
 على الفور في الاظهر (الجديد) لانه شرع لدفع ضرر محقق فكان على الفور كالرد بالعيب وخيار الشفعة
 وفي القديم قولان أحدهما يجوز الى ثلاثة أيام والثاني له النفي متى شاء ولا يسقط الا باسقاطه
 * (تنبيه) * المراد بالنفي هنا كإثبات المطلب أن يحضر عند الحاكم ويذكر أن هذا الولد أو الحمل الموجود
 ليس مني مع الشرائط المعتبرة وأما اللعان فله تأخير (ويعذر) الملاعن في تأخير النفي على قول الفور
 (يعذر) كان بلغه الخبر ليلافأخر حتى يصبح أو كان جاتافاً كل أوعاريا فلبس فان كان محبوساً أو مريضاً
 أو نائماً اضياع مال أرسل الى القاضي ليعث اليه نائباً يلاعن عنده أوليعاه أنه مقيم على النفي فان لم يفعل

وبالله عليه السلام أشهد أن أمكدة فان لم يشهد مع شكك منه ببال حقه ولما غاب الذي عند
 القاضي ان وجدته في مرضه وله مع وجوده لتأخير الى لم جوع ان يادر اليه بحسب الامكان مع
 الشهود والادلة على الاصح في الشرح الصغير اما الذي يمكن حذر فان حقه يبعث من التي في الاصح ويحلفه
 الولد (وله نفي حمل) لما في الصحيحين ان هلال بن أمية لامن عن الحمل (و) له أيضا (انتظار ورضه)
 لا عن علي يقين فان المتوهم جلا قد يكون ويحافض نفس بخلاف انتظار وضعه لرجاء موته كان قال عاتق
 ولد او آخر ترسله وضعه ليزل ميتا فاكفي اللعان فان حقه يبعث من التي لتفريقه مع عاتق (ومن آخر)
 نفي نسب ولد (وقال جهات الولادة صدق بيمنه ان كان غائبا) ولم يحفظ وينتشر لان الظاهر بواقعه فان
 استفاض وانتشر لم يصدق كما يحكمه عن الشاشي وأقره (وكذا الحاضر في مدعيه يمكن جهله) بالولادة (فيها)
 كان كافي بمثلين وأمكن الحلفاء عليه لاحتمال صدقه بخلاف ما لا يمكن كان كافي في دار واحدة وضمت
 مدعيه والحلفاء فيها فانه لا يقبل كما يصرح به الرافعي وغيره لانه خلاف الظاهر (ولو) قال لم أصدق من أخبرني
 بالولادة وقد أخبره من لا تقبل روايته كمن يصرح صدق بيمنه أو مقبول الرواية ولو رقيقا أو أمرا ثم يقبل
 منه ولو (فيسل له) تهمته بولد (تعت بولدك أو جعله الله لك ولدا صالحا قال مجيبا) للقاتل (أمين
 أو نعم) أو نحو ذلك مما يضمن اقرارا كاستحباب الله دعاءك (تعذر) عليه (نفيه) وحلفه الولدان
 ذلك بضمن الرصايه نعم ان عرف له ولد آخر وادعى حمل التهمة وللتأمين أو نحوه عليه فله نفيه الا ان كان
 أشار اليه فقال نفسك الله بهم هذا الولد فقال أمين أو نحوه وليس له نفيه لما مر (و) ان أجاب بما لا يضمن
 الاقرار كان (قال) للقاتل (جزاك الله خيرا أو بارك) الله (عليك فلا) يذنبه لان الظاهر انه
 قصد مكافأة الدعاء بالدعاء فان قيل قد مر ان وجوب النفي على الفور وقد زال بذلك أوجب بأن ذلك وجد في
 توجهه للقاضي أو قوله في حاله يذنبه بالتأخير لتحويل (تنبيه) سكت المصنف عن حالة ثالثه وهي
 التصريح بما يشهر بانكار الولد كاعوذ بالله ونحوه اقله وروى نفي الولد (تتمه) لوقال بعد علمه بالولد
 لم أعلم جواز اللعان أو فوريته وهو عامي وان لم يكن قريب العهد بالسلام أو ناشأ بيدية بعيدة عن العلماء
 صدق كنفائهم من خيار المنعة بخلاف ما اذا كان فقها (وله) أي الزوج (اللعان مع امكان بينة بينهما)
 لان كلامه بحاجة فان قيل ظاهر القرآن يدل على أن تعذر البينة شرط لقوله تعالى ولم يكن لهم شهود
 الا أنفسهم أوجب بأن الاجماع صدقته وأن الآية مؤولة بان لم يرغب في إقامة البينة فليأت باللعان
 لقوله تعالى فان لم يكنوا رجاين فرجل وامرأتان (و) يجوز (لها) اللعان في مقابلة له ان زوجها
 (لرفع حد الزنا) المتوجه عليها باللعان لقوله تعالى ويدرونها المذاب الآية ولا يتعاقب بالعلم غير ذلك
 (تنبيه) قضية قوله لها أنه لا يزمها ذلك لكن صرح ابن عبد السلام في قواعد بوجوبه عليها اذا
 كانت صادقة في نفس الامر فقال اذا لعن الزوج امرأته كاذبا فلا يحصل لها النكول من اللعان كسبلا
 يكون هونا على جلدتها أو رجها أو فضيحة أهوا وصوبه الاذرى والزركشي وغيرهما وهو ظاهر فان أثبت
 الزوج زناها بالبينة لم تنتع لعانها لان حجة البينة أقوى من حجة اللعان

* (وصل) في القواعد الاصل من اللعان وهو نفي النسب كما قال (له) أي الزوج (الامان لنفي ولد)
 ولون وطه شبهة أو نكاح فاسد (وان علمت) أي الزوجة (عن الحسد) أو أقام بينة برتاها (و) ان
 (زال النكاح) بخلاف أو غيره للحاجة اليه لان نفي النسب كدمن دونه الحسد (تنبيه) قضية قوله أنه
 لا يجب وان علم انه ليس منه وليس مراد بل يجب في هذه الحالة كما علم مما مر (و) له اللعان أيضا (لرفع حد
 القذف) عنه (وان زال النكاح ولا ولد) هناك الحاجة اليه (تنبيه) قضية أيضا أنه لا يجب في هذه الحالة
 وبه صرح الماوردي ولكن الذي صرح به ابن عبد السلام في القواعد وهو أنه لا يجوز دفع اللعان
 والفسق عنه وهل وجب الحد في هذه الحالة على الملاعن ثم سقط باللعان أو لم يجب أصلا لاحتسابه لان الملاعن

والأول أوجه (د) له اللعان أيضا (لتهزيره) أي دفع تعزير القذف الواجب على القاذف كقذف زوجته
الامة أو الذمية ومغيرة يمكن جساها لانه غرض صحيح ويسمى هذا تعزير تكذيب أيضا ولا يستوفى
الأبواب المقذوف (الاتعزير بتأديب الكذب) معلوم (كقذف طفلة لاوطأ) أي لا يمكن وطؤها فانه
لا يلاعن لاسنانه وان باحت وطالبته العلم يكذبه فلم يلحق بها عارا بل بهزرتا ديبا على الكذب حتى لا يعود
للإيذاء ومثل ذلك لو قال زنى بك مسوح أو ابن شهر مثلا أو قال لرتقاء أو قرنا عزبت فانه بهزرتا لا يذاء
ولا يلاعن وهذا ظاهر اذا صرح بالفرج فان أطلق فينبغي أن يستل هندد وها من ارادته فان وطأها في
الدبر يمكن فيلحق العار بها او يرتب على جوابه حكمه * (تنبيهه) * اقتصار المصنف على هذا الاستثناء
يدل على أنه لو قذفها بزنايت بالينة أو باقرارها انه يلاعن لاسقاط تعزيره ولا يظهر أنه لا يلاعن لان
اللعان لا يظهر الصدق وهو ظاهر فلا معنى له ولان التعزير فيه للسب والإيذاء فأشبهه التعزير بقذف
مغيرة لاوطأ (ولو) قذف زوجته (علت عن الحد) أو انتزير (أو أقام بينة بزناها أو صدقته)
عليه (ولا ولد) ولا حلي في الصور الثلاث ينهيه (أو سكت عن طلب الحد) أو التعزير ولم تعف (أو)
قذفها (جنت بعد قذفه) أو قذفه بمجنونة ترى مضاف للإفاعة ولا ولد أيضا في مسئلة السكوت ومبايعة
وان أوهم توسط قوله ولا ولدين المعلومات خلافه (فلا لعان) في جميع ذلك (في الاصح) لعدم
الحاجة اليه لسقوط الحد في الصور الثلاث الاول ولا تغاير طلبه في الباقي والثاني له اللعان في ذلك لغرض
الفرقة المأبودة والانتقام منها بايجاب حد الزنا عليه ويستوفى من المجنونة بعد افاتها ان لم تلاعن أما اذا
كان هناك وإدخاله اللعان لفيه قطعاً * (تنبيهه) * كلامه يلهم تساوى الكل في عدم اللعان وإيس
مراد بل هو في الثلاث الاول مطلق وفيما عداها مقيد بالنفي في الحال خاصة بلوطايت من سكت
أو المجنونة بعد كمالها لادن (ولو أبانها) بثلاث أو دونها ولو عسر بيانت لشمل ما لو انقضت مدة رجعية
أو حصل انفساخ (أو ماتت ثم قذفها) فان قذفها (بزنا مطلق أو مضاف الى) زمن (بعد النكاح لادن
ان كان ولدي لم يطقه) بحكم النكاح يريد تنفيه الحاجة الى النفي كفي باب النكاح وتسقط عنه العقوبة
بإعائه ويجب به على البائن عقوبة الزنا حيث كان مضافا لحالة النكاح بخلاف المطلق ويسقط عنها
بالعانس * (تنبيهه) * أفهم كلامه أنه اذا لم يكن ولدي لم يطقه لاللعان وهو الصحيح لانه كالأجنبي ولانه لا ضرورة
الى القذف حينئذ فيجديه وأنهم أنه لا يلاعن للعمل قبل انفصاله وهو الاظهر في الشرح الصغير والذي
نقله في الكبير عن الأكثر من ترجيح الجواز وتبعه في الروضة وهو كما قال الزركشي المعتمد لا يموت الزوج
في طوق مة صوده بل الزامه التأخير ولو كان الحلي في الميتة لم يلاعن قطعاً فاشق جوفها وأخرج لادن لانه
ولو دفنت به فأولى بالمنع قال الزركشي ولم يذكروه وأسقط من الروضة كأصلها مسئلة الموت (فان اضاف)
زناها (الى) زمن (قبل نكاحه) أو لما بعد البيئونة (فلا لعان ان لم يكن ولد) اذ لا ضرورة الى
القذف فيجديه كقذف الاجنبية (وكذا ان كان) ولد فلا لعان (في الاصح) لتقصيره بذكر التاريخ
وهذا ما نقله في زيادة الروضة عن المحرر وقال انه أقوى والثاني له اللعان كالأوطأ وعزاه في الشرح
الصغير لا أكثر من لانه قد يفان الولد من ذلك الزنا فينفيه باللعان وسكت عليه المصنف في نصيح التنبيه
وقال في المهمات ان الفتوى عليه ومع هذا فالعند ما في المتن اذ كان حقه أن يطلق القذف أو يضيغه
الى النكاح (لكن له انشاء قذف) مطلق أو مضاف الى حالة النكاح (ويلاعن) لنفي الذنب بالضرورة
بل يلزمه ذلك ان علم أنه ليس منه كما علم بمأمره ويسقط عنه بإعائه حد القذف فان لم ينشئ قذفاً واحداً
عليها بإعائه ان لم يكن أضاف الزنا الى نكاحه وتتأيد الجزية بعد اللعان (ولا يصح) جزا من الملاحن
(ففي أسد ترا مين) وهما اسم ولدين في بطن واحد ومجموعهما اجل واحد سواء ولد امعا أم متماقين
وبينهما أقل من ستة أشهر لان الله تعالى لم يعجز العادة بأن يجتمع في الرحم ولدان من ماعز جليلان لان

الرسم اذا اشتمل على المني افسد منه فلا يثنى منه قبول مني آخر ويحیی الولدين اعلاه ومن كثر مادة الزرع فان ثنى أحدهما واستلحق الآخر أو سككت من ثني مع امكانه الحقاء ولو نفاهما بالامان ثم استلحق أحدهما أو ثني أوهما بالامان ثم ولدت الثاني فسكت عن ثنيها أو مات قبل أن تلده لمحقه الأول مع الثاني ولم يمسك لقوة العوق على الثني لانه معمول به بعد البقي ولا كذلك الثاني بعد الاستلحاق ولان الولد يلحق بنفسه استلحاق بعد امكان كونه منه ولا يثنى بعد امكان كونه من غيره الا بالثني اما اذا كان بين وضعي الولدين سنة أشهر فما كثر فهم ما حلت فيصح ثني أحدهما وما وقع في الوسيط من أنه اذا كان بينهما ستة أشهر فهم ما توأمان جرى على الغالب من ان العلوق لا يقارن أول المدة كما يؤخذ مما مر في الوصية (حاشية) فيها مسائل متشعبة تتعلق بالباب لا يثنى ولد الامة بالامان بل بدعوى الاستبراء لان الامان من خواص السكاح كما اطلاق والفهلو ولو ملك زوجته ثم وطئها ولم يستبرأ ثم أتت بولد واحتمل كونه من السكاح فمما فيه نفي بالامان كله نفيه بعد البينة بالعلوق أو احتمل كونه من الملك فمما فيه دلالة عليه بالامان لانه ينفى عنه بغيره كما مر وكذا الواحد احتمل كونه منهما فلا يثنى بالامان أيضا لا مكان نفيه بدعوى الاستبراء وتبرأ ثم ولد للعوق الولد له بوطئه في الملك لانه اقرب مما قبله ولو قال الروح بعد قذوه لزوجته فذلك في السكاح على الامان فقاتل بطله فلا لعان وعليه الحد صدق بيمينه لانه القاذف فهو أعلم بوقت القذف ولو اذنتها بعد المهرقة وقال قد قذفتك قبلها فقاتل بل بعد ما صدق بيمينه أيضا الا ان يكون أصل السكاح قد صدق بيمينها ولو قال قد قذفتك وأنت صغيرة فقاتل بل وأما بالغة صدق بيمينه ان احتمل انه قذوها وهي صغيرة بخلاف ما اذا لم يحتمل كان كان ابن عشرين سنة وهي بنت أربعين ولو قال قد قذفتك وأما ما لم تأنكرت نفيه لم يقبل منه لده أو وأنت حيتونة أو وقية أو كاهنة أو داهية بخلاف ذلك صدق بيمينه ان عهد لها ذلك كإمر والامهوى المصدقة أو أواماسي فقاتل بل وأنت بالغ صدق بيمينه ان احتمل ذلك كإمر أو وأنت حيتون فقاتل بل وأنت عاتل صدق بيمينه ان عهد له جنون لان الاصل بقاؤه وليس لاحد غير صاحب الفراش استلحاق مولود على فراش صحيح وان ثني عنه بالامان لان حق الاستلحاق ياتي له فان لم يصح الفراش كولد الموطاة بشبهة كان لكل أحد أن يستلحقه لانه لو نازعه فيه قبل الثني سمعت دعواه ولو ثني الذي ولدا ثم أسلم لم يثبه في الاسلام فلو مات الولد وقسم ميراثه بين ورثته الكفار ثم استلحقه مطلق في نفسه واسلامه وورثه وانتقض القسمة ولو قتل الملاح من نكاحه ثم استلحقه لمحقه وسقط عنه القصاص والاعتبار في الحد والتميز بحالة القذف فلا يغير ان يحدث عتق أو وثق أو اسلام في القاذف أو المقتوف

(كتاب العدد)

أجمع عددا مأخوذة من العدد لاشتمالها على العددين الاقراء أو الاثني غالبا وهي في الشرع اسم ادة تتر بص فيها المرافعة براءتها أو لثمة بد أو لتفيعها على زوجها كما سيأتي والاصل فيها قبل الاجماع الآيات والاخبار الآتية في الباب وشملت سبابة الانساب وتخصيها لامن الاختلاط رعاية لحق الزوجين والولد والبالا كح الثاني والمعلب فيها التبعيد ليل انما الانتقضى بقوله واحد مع عدول البراءة (هذه) النكاح من ربان الاول) منهما (متعلق بفرقة حتى بطلاق أو فسخ) يعيب أو رضاع أو لعان لقوله تعالى والمطافات يتر بص بأنفسهن ثلاثة قروء والفسخ في معنى الطلاق ونرح بعدة السكاح المزني بم ابلادة عليها بالاتفاق لكن برده عليه وطه الشبهة وقد يقال ان المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يرد (وانما تجب) العدة اذا حلت الفرقة المذكورة (به ووطه) في نكاح صحيح أو فاسد أو في شبهة سواء أكان الوطه حلالا أم حراما كوطه سائض ومحرمة وسواء أكان في قبل جرما أو دبر على الاحص وسواء أكان عاقلا أم لا مختارا أم لا لانه على ذكره خرقه أم لا بالعام لا يثنى لاف فرقة ما قبل ذلك لقوله تعالى ثم طلقتموهن من قبل أن تموهن فما لكم عليهن من عدوة بعد ما التولى الوطه الموجب له عدوة بكل وطه لا يوجب الحد على الواطئ وان أوجب له على

الموطأة كالأزنى مراهق بالغة أو مجنون بعاقلة أو مكره بطاعة * (تنبه) * قال الزركشي بشرط في
وجوب العدة من وطء الصبي ثم زواله لوطء كما أفتى به الغزالي وكذا بشرط في الصغيرة ذلك كما صرح به المتولي
اه وهو حسن وقته بتوطء خصى لا المزوجة من مقطوع الذكرو ولدون الاتيسين لعدم الدخول لكن ان
بانت حاملا لحقه الولد لا مكانه ان لم يكن مسوحا واعتدت بوضعه وان نقاه بخلاف المسوح لان الولد لا يحقه
قال البغوي ولو استدخلت المرأة كرازا أو جبت العدة أو أشل فلا كالبيان اه وهو ظاهر في الاولى
اذا كان الزند على سنن الاصل والا فلا ولا يسى يظهر في الثانية كإفاله شيخنا (أو) الفرقة بعد (استدخال
منه) أي الزوج لانه أقرب الى العلق من مجرد الايلاج وقول الإطباء المني اذا ضرب به الهوا لا ينعقد منه
الولد غايته من وهو لا ينفى الامكان فلا يفتى اليه ولا بد أن يكون المني محترما حال الانزال وحال الادخال
حتى المأوردى عن الاحتجاب ان شرط وجوب العدة بالاستدخال أن يوجد الانزال والاستدخال معاني
الزوجية فلو أنزل ثم تزوجها فاستدخاله أو أنزل وهي زوجة ثم أبانها واستدخاله لم تجب العدة ولم يحقه
الولد اه والظاهر أن هذا غير معتبر بل الشرط أن لا يكون من زنا كما قالوا أمماؤه من الزنا فلا عبرة
بإستدخاله (و) تجب العدة بما ذكره (ان تبين براءة الرحم) كافي الصغير ولو كان التبين بالتعاقب
كقوله متى تبينت براءة رجلك من مني فأنت طالق ووجدت الصفة لعموم الأدلة مع مفهوم الآية
السابقة ولان الانزال الذي يحصل به العلق لما كان خفيا يختلف بالأشخاص والأحوال ولعسر تتبعه
أعرض الشارع عنه واكتفى بسببه وهو الوطء أو استدخال المني كما اكتفى في الترخص بالسفر وأعرض
عن المشقة (و) لا تجب العدة (بخلاء) مجردة من وطء (في الجديد) لانهم الآية السابقة والقديم
تقام مقام الوطء (وهذه حرة ذات أقرأه) بان كانت تحيض (ثلاثة) من أقرأه قوله تعالى والمطلقات
يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولوطنها الواطئ أمته أو زوجته الامة فانها تعتد بثلاثة أقرأه لان القاب
انما يؤثر في الاحتياط لا في التخفيف ولو طرأ عليها الرق لانها قبل الحرب واسترقاقها فانها تعتد بذلك
في أحد وجهين بظاهر ترجحه والثاني ترجح الى عدة أمة * (تنبه) * شمل اطلاقه ما لو شربت دوا حتى
حاضت وهو كذلك كما تنسقا الصلاة عنها (والقرء) ضبطه المصنف بالفتح بخطه لكونه اللغة المشهورة
وهو لغة مشتركة بين الطاهر والحائض ومن اطلاقه على الحيض ما في خبر النسائي وغيره بترك الصلاة أيام
أقرأها وقيل حقيقة في الاول مجاز في الثاني وقبل عكسه وفي الاصطلاح (الطهر) كإروى عن حمرو على
وعائشة وغيرهم من الصحابة وقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن والطلاق في الحيض محرم كما في بابها فيصرف
الاذن الى زمن الطاهر وقد قرئ فطلقوهن لعدتهن وقبل الشئ أوله ولان القرء مشتق من الجمع يقال
قرأت كذا في كذا اذا جئته فبسه وإذا كان الامر كذلك كان بالطاهر أحق من الحيض لان الطاهر اجتماع
الدم في الرحم والحائض خروجه منه ووافق الاستيفاق كان اعتباره أولى من مخالفتيه ويجمع على أقرأه
وقروء وأقرؤ (فان طلقت طاهرا) وبقي من زمن طهرهائى انتقضت عدتها (بالطعن في حيضة ثلاثة) لان
بعض الطاهر وان قل يصدق عليه اسم قرء قال تعالى الحج أشهر معلومات وهو شهران وبعض الثالث فان لم
يبق من زمن الطاهر شئ كأن قال أنت طالق آخر طهرك فانما تنقض عدتها بالطعن في حيضة رابعة كافي
قوله (أو) طلقت (في حيض فتي) أي تنقض عدتها بالطعن في حيضة (رابعة) وما بقي من حيضها
لا يحجب قرأها لان الطاهر الأخير انما يثبت كماله بالشروع في الحيضة التي بعده وهي الرابعة (وفي قول
بشرط يوم وليلة بعد الطعن) في الحيضة الثالثة في الاولى وفي الرابعة في الثانية ليعلم أنه حيض وقضيته ان
اليوم واليلة على هذا القول من نفس العدة وهو وجه الاصح أنه يثبت بذلك الانقضاء وأجاب الأول بان
الظاهر أنه دم حيض لثلاث زوائد العدة على ثلاثة أقرأه انقطع دون يوم وليلة ولم يعد قبل مضي خمسة
عشر يوما تبين عدم انقضائها * (تنبه) * ذكر المصنف حكم الطلاق في الطهر والحائض وسكت عن حكم

النفاس وظاهر كلام الروضة في باب الحيض أنه لا يحسب من العدة وهو قضية كلامه هذا أيضا في الحال
الثاني في اجتماع عديتين (وهو يحسب طهر من) طلقت (لم تحض) أصلا ثم حاضت في أنساب عدينا بالاشهر
(قرأ) أولا (قولان بناء على) ما قاله المتقدمين حسين وغيرهم من (ان القرء انتقال من طهر الى حيض) أو
نفاس (أم) هو (طهر محتوش) بفتح الواو مخفلة أي مكثف (بدمي) أي دمي حيض أو وحيض ونفاس
أو دمي نفاس كما صرح به المتولي ان قلنا بالأول فتحسب وتقتضي عديتها للعن في حيضة رابعة (والثاني)
من الشاهين (أطهر) فكذا المعنى عليه وهو عدم احتساب ما ذكرنا * (تنبيه) * قال الرافعي وليس
مرادهم بقواهم القرء هو الطهر المحتوش الطهر بقاؤه لانه لا خلاف ان بقية الطهر تحسب قرأ واعما
مرادهم هل يمتد من الطهر المحتوش شيء أم يكفي الانتقال (وعده مستحاضة) غير متحصرة (بأقراؤها
المردودة) هي (البها) من العادة والتمييز والاقول كما عرف ذلك في باب الحيض (و) عدة (متحصرة) لم تحفظ
قدر دورها ولومنة طاعة الدم مبتدأة كانت أو غيرها (ثلاثة أشهر في الحال) لاشتمال كل شهر على طهر
وحيض غالبا واما مقام مشقة الانتقال الى سبب اليأس ويختلف الاحتياط في العبادات لان المشقة فيم الاعظام
ولا يتم امر ثابتة فحدثت في قوله تعالى ان اوتيتن فعدتهن ثلاثة أشهر فان بقي من الشهر الذي طلعت
فيه أكثر من خمسة عشر يوما فقد قرأ لاشتمالها على طهر لاحتمال تعدد بعدهم الا ان بقي خمسة عشر يوما
فأقل لم تحسب تلك البقية لاحتمال انهم احيض فتبتدي العدة من الهلال لان الأشهر ليست متأصلة في
في حق المتحصرة وانما احتسب كل شهر في حقها قرأ لاشتماله على حيض وطهر غالبا كما سيجيء بخلاف من لم تحض
والاستسحابة حيث يكمل لان المدة كسرية كسرية أي أما اذا حاضت الادوار طمعت بثلاثة منها سواء كانت أكثر
من ثلاثة أشهر أم أقل لاشتمالها على ثلاثة أطهار وكذا لو شكت في قدر أدوارها ولكن قالت اعلم انما
لا تجاوز سنة مثلا أخذت بالاكثر وتجعل السنة دورها ذكر الدارحى وواقعة المصنف في مجموعته في باب
الحيض (وقيل) تعدد المتحصرة بما ذكر (بعد اليأس) لان ما قبله متوقفة للحيض المستقيم وسبب في وقت
سنه * (تنبيه) * جعل الخلاف المذكور في المتحصرة بالنسبة لغيره من زكاتها أما الرجعة وحق السكنى فإلى
ثلاثة أشهر فقط قلنا (و) عدة غير حرة من (أم ولد ومكاتبة) ومديرة (ومن غيرها) وهي ذات أفراء
(بقرأين) بفتح القاف سواء أطلقت أم وطئت بشبهة لانها على الصف من الحرة في كثير من الأحكام وانما
كملت القرء الثاني لانه ذكر تبينه كافي طلاق العبد اذا لا يظهر نصفه الا بغيره وكله فلا بد من الاستمرار الى أن يعود
الدم وقد علم من كلامه حكم كلمة الرق أنهم اعتدوا بقرأين من باب أولى وسواء أطلقت أم وطئت في نكاح
فاسد أم في شبهة ولو وطئ أمة لغيره ظننا أمته اعتدت بقرء واحد لانها في نفسها مملوكة والشبهة شبهة ملك
اليمن وان ظننا زوجته الأمة اعتدت بقرأين اعتبارا باعتقاده ولان أصل القان يؤثر في أصل العدة بخلاف أن
يؤثر خصوصه في خصوصها وان ظننا زوجته الحرة اعتدت بثلاثة أفراء اعتبارا باعتقاده * (تنبيه) *
سكت المصنف عن الأمة المستحاضة وحكمها ان كانت غير متحصرة بقرأين من اقراؤها المردودة اليها كما سيجيء في
الحرة وان كانت متحصرة فان طلقت أول الشهر فبشهرين أو وقد بقي أكثر فبثلاثة والثاني أو دون
أكثر فبشهرين بعد تلك البقية لما سيجيء في الحرة من ان الأشهر ليست متأصلة في حق المتحصرة (وان
اعتقت) أمة (في عدة رجعة) بفتح العين بلفظ المصدر (كملت عدة حرة في الاظهر) الجديد لان الرجعة
زوجية في أكثر الأحكام فكأنها اعتقت قبل العالاق والثاني تتم عدة أمة فقل الوقت الوجوب (أو) اعتقت
في عدة (بسنة وأمة) أي تكمل عدة أمة (في الاظهر) الجديد كافي الروضة لان البائن كالأجنبية أقطع
الميراث وسقوط النفقة فانما اعتقت بعد انقضاء العدة والثاني تتم عدة حرة امتسارا بوجود العدة الكاملة
قبل تمام النافذة واحترز بقوله في عدة عن الاعتد مع الطلاق بأدق طلاقها وحريتها على شيء واحد
فانما اعتد بدة حرة قلنا كقوله الماوردي وبقوله رجعة مما لو اعتقت في عدة وفاة فانما تكمل عدة الأما

بينهم ما في الاستئناف وعليه بنائب الفرق وقد يرقى ان الاول لما كان عدها بالاشهر ثم انتقلت الى
 الاقراء ولم تتم رجعت الى ما كانت عليه وهو الاشهر فكانت عدها بما امكنه على الاقراء بتسلاف
 الثانية المتقدمة من حيث الى أشهر قائم باليست كذلك (والمعتبر) في اليأس على الجديد (بأس
 عشرتها) أي أقارب من الابوين يخص عليه في ادم لتقليل من طبعها ونطقا ويعتبر بالاقرب فالاقرب
 اليها ان قيل انما اعتبروا في شهر المثل نساء العصبان فهنا كان كذلك أجيب بان زيادة المهر ونقصه
 لقياسة النسب ونقصه وهي معتبرة بالآباء والنسب اليهم وكذلك اعتبر به بالعصبان وهذا ما يتفق
 بالمعنى والجلبه فاعتبر الجلبان (وفي قول) بأس (كل النساء) للاحتياط وطلب اليقين وذلك بحسب
 ما يباين به بالاطراف نساء العالم لانه غير ممكن (فلتذا القول اظهر واقعاً علم) وعليه هل المراد نساء
 زمانهم أو النساء مطلقاً قال الاذرى ايراد القاصي وبجاءه يقتضي الاول وكلامه كذا من أو الاكثر من
 يقتضي الثاني اه وهذا الثاني هو الظاهر واختلفوا في سن اليأس على سنة قول أشهرها مائة سنة وهو
 انما وستون سنة وقيل ستون وقيل تسون وقيل سبعون وقيل خمسة وعشرون وقيل تسعون وقيل غير
 العربية لا تخص بعد الحبل ولا تخص بعد الدنين الاقرشية ولورأت امرأة اليأس بعد سن اليأس صار
 أعلى اليأس آخر ما رآه فيه ويهتبر بعد ذلك به ما عدها فان قيل هذا يخالف لما قاله في سن الحيض من
 انه لا يهتبر برؤية دم فيه مع ان كلاً ثبت بالاستقراء أجيب بان الاستقراء في السن استقراء عام للبرء
 ولهذا لم يقع فيه خلاف فلم يقول على خلافه بخلافه هنا ولهذا أكثر الخلاف فيه

*(فصل) في العدة بوضع الحمل (عدة الحامل) من حرة وأمة عن فراق حي أو ميت بطلاق رجعي أو بائن
 (بوضعه) أي الحمل اتفوله تعالى وأولات الاحمال أجعلن أن يضعن حوامل فوهو محصن لقوله تعالى
 والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولان المعتبر من العدة براءة الرحم وهي حاصلة بالوضع (بشرط)
 امكان (نسبته الى ذي) أي صاحب (العدة) زوجاً كان أو غيره (ولو احتمل) كتنفي بامان) لانه لا يثنى امكان
 كونه منه ولهذا الواستلحه لعله فان لم يمكن نسبه اليه لم تقض بوضعه كما اذا مات مبي لا يضره من الانزال
 أو مسح من زوجته حال فلا تعد بوضع الحمل وكذا كل من أتت زوجته الحامل فولد لا يمكن كونه منه
 كان وضعه له دون ستة أشهر من السكاح أولاً وكان بين الزوجين مسافة لا تقطع في تلك المدة أو لفروق
 أربع سنين من الفرة لم تقض عده بوضعه لكن لو ادعت في الاخيرة انه راجعها أو وجد ذكراً أو وطئها
 بشبهة أو مكن فهو وان اتى عنه تقضي به عده *(تنبيه) يجوز نكاح ووطئ الحامل من زوال الحرة
 له والحمل المجهول قال الردياني يحمل على أنه من زوال وقال الامام على أنه من وطئ شبهة تحسب الطعن وجميع
 بين كلاميهما يحمل الاول على أنه كالزنا في أنه لا تقضي به العدة والثاني على أنه من شبهة تحسب عن تحمل
 الاثم وهو جمع حسن (و) بشرط (انفصال كله) أي الحمل فلا أثر لخروج بعضه متصلاً أو منفصلاً في انقضاء
 العدة ولا في غيرها من سائر أحكام الجنسين لعدم تمام انفصاله وظاهر الآية واستثنى من ذلك وجوب
 الفرة بظهور شيء منه لان المقصود تحقق وجوده وجوب القود اذا خرجت رقبته وهو حي وجوب الدية
 بالجنابة على أمه اذا مات بعد صياحه وقد علم بذلك ضعف ما قاله الماوي من ان أمية الولد تثبت وتعتق بموت
 السيد بانفصال بهضه فان قيل لا حاجة في هذا الشرط لانه لا يقال وضعت الاعسد وانفصال كاه أجيب بان
 الوضع يصدق بالكل والبعض ثم غلب المصنف انفصال كل الحمل بقوله (حتى) الطصال (ثاني توأمين) تنبيه
 توأم وهو كل واحد من ولدين يتجتمعا في حمل واحد فلا تنقض بوضع الاول منهما بل له الرجعة بعده قبل وضع
 الباقي لبقاء العدة ثم بين المدة التي لا تقطع الولد الثاني عن كونه توأماً بقوله (وتنفي تخلل) بين وضههما (ودون
 ستة أشهر وتوأمين) أي يسميان بذلك بخلاف ما اذا تخطل بينهما ستة أشهر فأكثر فالثاني حمل آخر فان
 قيل كونه حملاً آخر يتوقف على وطئه بعد وضع الاول واذا وضعت الثاني لسته أشهر من وضع الاول سقط منها

ما يسمع الوطء فيكون الباقي دون ستة أشهر أجيب بأنه يمكن تصور ذلك باستدخال المني حال وضع الاول
وتتبعدهم بالوطء في قولهم تعتبر ساعة الوطء على الغالب والمراد الوطء أو استدخال المني الذي هو أولى
بالحكم هناك بل قد يقال يمكن الوطء ساعة الوضع (وتنقض) العدة (باعت) أي بوضع ولم يمت كالحى لا يطلق
الآية * (قاعدة) * وقع في الاقتضاء الولد لومات في بطن المرأة وتعد وتزول هل تنقض عدتها بالاقرار
إذا كانت من ذوات الاقرار أو بلا شهران لم تكن أولاً تنقض عدتها ما دام في بطنها النطف العسريون
في ذلك الظاهر الثالث لعدم قوله تعالى وأولات الاحمال أجعلن أن يضعن حملهن (لا) بوضع (علقة)
وهي مني يستحيل في الرحم فيصير دماغاً فلما فلا تنقض العدة من الاتساع (و) تنقض
(بعضة) وهي العلقة المستحيلة قبله تعلم قال الزمخشري سميت بذلك لانها صغيرة كقدر ما يعضغ (فيها صورة
أدمى خطية) على غير القوايل (أخبرهم بالقوايل) انقله ورواه عندهم ككأن كانت ظاهرة عند غيره
أيضاً انقله ورد أو أصبع أو ظفر أو غيرها بسبب ما دخل أو غسله فظهرت الصورة * (تنبيه) * قوله وبعضة
معطوف على الميث كذا تقر ولا على المني ولهذا أعاد الباء (فان لم يكن) في المضغة (صورة) لا ظاهرة ولا خفية
أخبرهم بالقوايل (و) لكن (فان هي أصل آدمى) ولو بقيت لتصرف (انقضت) أي العدة بوضعها (على
المذهب) المنصوص لحصول براءة الرحم بذلك * (تنبيه) * هذه المسئلة تسمى مسألة النصوص فانه نص
هنا على ان العدة تنقض بها وعلى انه لا تجب فيها الغرة ولا يثبت بها الاستنباط فقل قولان في الجبيع وقيل
بقر النصفين وهو المذهب والفرق أن العدة تتعلق ببراءة الرحم وقد حصلت والاصل براءة النطفة في الغرة
وأومسية الولد انما ثبتت به الولد وهذا لا يسمى ولداً ولو شكت القوايل في أنها أصل آدمى لم تنقض
بوضعها قداماً والقول قول المرأة بيمينها في أنها أسقطت ما تنقض به العدة سواء كذب الزوج أم لا لانها
مؤمنة فيها ولانها تدق في أصل السعفة كذا في صفته (ولو ظهر في) أثناء عدتها (أو) أثناء عدتها
(أشهر) أو بعدها كما قاله الصمري وان أنهم كلام المصنف خلافه (حمل للزوج) متعلق بحمل لا يظهر
(اعتدت بوضعها) ولغايها مضي من أقراء أو أشهر لانه يدل على البراءة فلما بخلافهما (ولو اربأت) أي
شكت (فيها) أي العدة بأن يظهر لها الحمل بالمارات وانما اربأت منه بشغل وحركة تجددهما (لم تنكح)
آخر بعد قيامها (حتى تزول الرية) بمرور زمن مثلاً زعم النساء أنها لا تدفيه لان العدة تدلزمها بين
فلا تخرج منها الآية بين كلوشك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً فأنكحت فالتكاح باطل كما أنه - كلامه
وصرح به الرافعي للرد في انقضائها فان قيل المراد بالبطلان البطلان ظاهراً فاذ بان عدم الحمل فالقيام
العدة كالجواب مال أبيه فطابعياته فبان منها أجيب بالاحتياط في الابضاع ولان الشك في المعقود عليه
يبطل العقد كالتزوج خذني ثم انضج بخلاف مالوكان ولياً أو شاهداً كاسم (أو) اربأت (بعدها) أي
العدة (وبعد نكاح) لا تخر (استمر) نكاحها بالحكمة بان انقضاء العدة طاهراً وتعلق حق الزوج الثاني
(الآن) لئلا دون ستة أشهر من وقت (عقد) فانه يحكم بطلانه لتحقيق كونها حاملاً لا يوم العدة والولد الاول
ان أمكن كونه منه بخلاف مالو ولدته لستة أشهر فاكتر قالوا لثاني وان أمكن كونه من الاول لان الفراس
لثاني فاحرقه أقوى ولان النكاح الثاني قد صرح طاهراً فلما لحقنا الولد الاول لبطل النكاح لوقوعه في
العدة ولا سبيل الى ابطاله بالاحتمال * (تنبيه) * وطء الشبهة بعد انقضاء العدة كان نكاح الثاني فلما أتت
بولد لستة أشهر من الوطء لحق بالوطء لا تقاطع النكاح والعدة عنه طاهراً ذكره في الروضة وأصلها (أو)
اربأت (بعدها) أي العدة (قبل نكاح) يا تخر (فالتصبر) عن النكاح (تزول الرية) للاحتياط وفي الخبر
ما يربك الى ما لا يربك * (تنبيه) * طاهر هذه العبارة ان الضبر واجب وبه صرح الجويني في النسالة
وعبارة المحرر والشرح والروضة فالاول وهي عبارة الجمهور فكان الاولى للمصنف ان يصرح بها وفي
التنبيه في باب ما يحرم من النكاح ويكره نكاح المرتبة (فان تكنت) آخر قبل زوالها (فالمذهب)

المدروس (عدم ابطاله) أي النكاح (في الحال) لانما حكمنا بابطاله بعدة ظاهرا فلا يملك به بالكل بل
 يوقف (من لم يقتضيه) أي البطلان بان ولدت لموت ستة أشهر من وقت النكاح (أبطلناه) أي
 حكمنا بابطاله ليس بخادم وليس هذا كقول العقد القديم فان ذلك وقف في نفس العقد وهو لا يقدر
 صحيح غير انه يرتفع أي يفسد في ثاني الحال والمثل في الثاني في ابطاله قولان لا ترد في انقضاء المانع في الحال
 وان لم انتفذه لم يملكه وعلق الولد بالثاني * (تنبيه) * هذا لا يخص بالنكاح بل لو راجعها الزوج قبل
 زوال الرينة وقلت الرجعة فان بان حل بقيت الرجعة والابطال نص عليه قال الشيخ أبو محمد لا يخلف
 المذهب فيه وان جرى في النكاح قولان (ولو أبانتها) بخلاف أو غير ذلك ولم ينف حلالها ثم اعتسدت (فولدت
 لاربعة سنين) فاقول من وقت ان كان العلق قبيل الالبان ولم تنزل به غيره (ملقة) الولد وان أنزلت
 باقضاء العدة بناء على أن أكثر مدة الحمل أربع سنين دليل الاستقراء وحكي عن مالك انه قال جازت المرأة
 ثمانية عشر شهرا امرأة مدوز وجهه رجل صدق حملت ثلاثة أبان في اثني عشر سنة فعمل كل إيمان أربع
 سنين وقدرى هذا عن غير المرأة المذكورة وقيل ان أباحنيقة حملت به أمه ثلاث سنين وفي صحته كما قال
 ابن شبة فانزلان مذهب أكثر مدة الحمل ستان فكيف يخالف ما وقع في نفسه قال ابن عبد السلام وهذا
 مشكل مع كثرة الفساد في هذا الزمان أمالوزوجت بغير صاحب العدة واحتمل كون الولد مائة لا يلحق
 الاول كسباني (أو) ولدت (لا أكثر) من أربع سنين (فلا) يلحقه اولادهم عدم الامكان وهذه
 المسئلة تقدمت في باب الامعان * (تنبيه) * ما تقرر من اعتبار المدة في هذه من وقت امكان العلق قيل
 الابانة لان الابانة التي عبر بها أكثر الاحباب هو ما اعتد به الشيخان حيث قالوا لها أطافه وتساهل والقويم
 ما قاله أبو منصور التميمي من تراخى عليهم ما بانوا اعتبار المدة من وقت الطلاق لزم ان تكون مدة الحمل أكثر
 من أربع سنين لتقدم العلق على الطلاق فينبغي أن يقال من وقت امكان العلق قيل الابانة قال ابن الرضا
 وما قاله أبو منصور وفيه تساهل أيضا فان طلاقا قديما مع انزال التبشير اتفاقا أو بالتعاين وفي هذه الصورة
 يصح ما قولوه دون ما ذكره وفنأمر حيث أن لما قالوه بحلها حبسا وكذا لما قاله وهو ما عدا ما مرصناه فلينزل
 كل من العبارتين المطلقتين على ما يقتضي صحته وأجاب بعضهم بأن مرادهما بأنه قويم أي أوضح ما قالوه
 والا فسا قولوه صحيح أيضا بان يقال ليس مرادهم بالاربعة مع زمن الوطء والوضع التي هي مرادهم
 بأنهم أكثر مدة الحمل بل مرادهم الاربع بدون ذلك فلا يلزم الزيادة المذكورة وبهذا يجاب عما يورد
 من ذلك على نظيرها في الوصية والطلاق اه وكل من الجوابين حسن (ولو طلق) زوجته (رجعيا)
 فولدت لاربعة سنين أو أكثر فالحكم كما مر من انما ان ولدت لاربعة سنين فأقل لحقه أو لا أكثر فلا كالباثن
 واعما تخالف البائن فيما ذكره بقوله (وحسبت المدة) وهي السنين الاربع (من الطلاق) لأن
 الرجعية كالباثن في تحريم الوطء فكذا في أمر الولد الذي هو نتيجته (و) حسبت (في قول من انصرم)
 أي فراغ (العدة) لان الرجعية كالسكينة في مقام الاحكام من حقوق الطلاق والايلاء والنفاهار
 والارث فكذا في حقوق الولد * (تنبيه) * عبارة المصنف بدون ما تقرر بعسدة عن المراد ومراده
 ما ذكرناه وحيث حكم بحقوق الولد فالمرأة معسدة الى الوضع حتى يثبت للزوج رجعتها ان كانت رجعية
 وعليها لها السكنى والنفقة (ولو نكحت) زوجا آخر (بعد) انقضاء (العدة) نكاحا صحيحا (فولدت
 لدون ستة أشهر) من النكاح الثاني (فكان الم تنكح) أصلا وحكم هذا الولد كما تقدم ان وضعت
 لاربعة سنين فأقل كما مر طلق الاول أولا أكثر لم يلحقه وحيث لحقه فحكم الثاني باطل لجرأته في
 العدة واذا لم يلحقه كان كأنه مفياعته ما وقد بان أن الثاني نكحها حلالا فهل يحكم بفساد نكاحه حلالا على انه
 من وطئه شبهة من غيره أو لا حلالا على انه من زنا أو ان الشبهة منه وقد جرى النكاح في الظاهر على الصحة
 الاقرب كما قال الأذري الشافعي وجرم به في المطلب وهو أخو ومن كلام الروابي كما ذكرناه في الحل

المجهول بل هو رجل مجهول فبأن فيه الجمع المتقدم فيه (وان كان) وضعه (لستة) من أشهر فأكثر
 منها (فالولد) وان أمكن كونه من الأول منسوب (لثاني) فليحمله لان فراشه موجود وهو أقوى
 لصحة نسكاحه ظاهراً ولو قلنا انه لأول لا بطلنا ما صح بالاحتمال (ولو نكحت) أي الثاني (في العدة)
 التي للأول (فاسداً) بأن طعن انقضاء العدة أو ان العدة لا يحرم نكاحها بأن كان قريب العهد
 بالاسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء ووطئها (قولات) بعد ذلك (للامكن من الأول) دون الثاني بأن
 ولده لدون ستة أشهر من الوطء الثاني ولا ريب من سنين فقل فمما سر (لحقه) أي لحق الولد الزوج الأول
 (وانقضت) عدته (بوضعه ثم تمتد) ثانياً (لثاني) لان وطئاً وطعشياً أما اذا علم بفسادها ولم يكن
 كذلك فهو زان * (تنبيه) * لو قال كالحر ولو نكحت فاسداً كان نكحت في العدة لكان أولى لان
 النكاح في العدة لا يكون الا فاسداً وقد يحترز بذلك عن أنكحة الكفار فانهم اذا اعتقدوا ذلك صححوا كان
 يحكموا بصحة كافر في بلده (أو) ولدت المنكوسة في العدة (للامكن من) الزوج (الثاني) دون
 الأول بأن ولده لستة أشهر فأكثر من الوطء الثاني ولا أكثر من أربع سنين من امكان العلوق قبيل
 الفراق (لحقه) أي الثاني لمما * (تنبيه) * هذا اذا كان طلاق الأول بائناً فان كان رجعياً فقولان
 في الشرحين ولروضة بلاتر جمع أحدهما وهو ظاهر كلام المصنف كذلك والثاني يعرض على القائف
 لان زمن فراش الأول باقي وهذا هو الظاهر كما قال الباقي انه الذي ينبغي الفتوى به ونقله عن نص الام
 (أو) ولدت للامكن (منهما) أي الزوج الأول والثاني بأن ولده لستة أشهر من وطء الثاني ولدون
 أربع سنين من طلاق الأول (عرض) الولد حينئذ (على القائف) وهو كما سيأتي آخر كتاب الدعوى مسلم
 عدل بحرب ويعمل بقوله في الحلق الولد حينئذ (فان ألحقه بأحدهما) الأول أو الثاني (فكالامكان) أي
 حكمه كالامكان (منه فقط) وقدر حكمه واحترز بقوله ألحقه بأحدهما عما اذا ألحقه بهما أو انفاه عنهما
 أو اشتبه الامر عليه ولم يكن قائف فينتظر بلوغه وانتسابه بنفسه * (تنبيه) * بقي من الاقسام عدم امكان
 الولد منهما بأن كان لدون ستة أشهر من وطء الثاني ولا أكثر من أربع سنين من طلاق الأول فانه لا يلحق
 بواحد منهما * (تنبيه) * لو وطئ معتدقاً وفاته شبهة فأتت بولد يمكن كونه لكل منهما ولا قائف أو هناك
 قائف وتعذر إلحاقه انقضت بوضعه مدة أحدهما وبقي عليها الا أكثر من ثلاثة أقرء ومن بقية عدة الوفاة
 بالاشهر فان مضت الاولى قبل تمام الثلاثة فعليها تمامها لاحتمال كونه من الأول

* (فصل) * في داخل عدتي المرأة اذا (لزمها عدة تأنصص) ولم يتخللها لكونهما (من جنس) واحد
 (بأن طلق) مثلاً (ثم وطئ) ولم يتخلل (في عدة أقرء أو أشهر جاهلاً) فيما اذا كان الطلاق بائناً كان نكسي
 طلاقها أو طهرها وزوجه الأخرى (أو) وطئ جاهلاً أو (علماً) لكن (في رجعية تداخلت) أي العدتان
 يتخلل البائن فان وطئ العلم بهما وطء بالاحتمال ثم أشار لتفسير التداخل بقوله (فتبتدي عدة) بأقرء أو
 أشهر (من) فراغ (الوطء) يدل فيها بنية عدة الطلاق لان مقصود عدة الطلاق والوطء واحد فلا معنى
 للتعدد وتكون تلك البقية واقعة عن الجهتين فله الرجعية فيها في الطلاق الرجعي دون ما بعدها (فان)
 لم تتفق العدتان بأن كانتا من جنس بآن (كانت احدهما سجلاً) وجد قبل الطلاق أو بعده بوطء بعده
 (و) كانت (الأخرى أقرء) بأن طلقها وهي حامل ثم وطئها قبل الوضع أو طلقها وهي حائض ثم وطئها
 في الأقرء فأحياها (تداخلت) أيضاً (في الاصح) لانها الشخص واحد فكأنها كالتحائضتين (فتنقضان)
 بوضعه) وهو واقع عن الجهتين سواء أرت الدم مع الحمل أم لا وان لم تتم الأقرء قبل الوضع لان الأقرء
 انما تمتعها اذا كانت مطمئة الدلالة على براءة الرحم وقد اتفق هنالاعلم باستعمال الرحم وما قبله البارزوي
 وغيره وتبعهم الشارح على ذلك من أن ذلك محله اذ لم تر الدم أو رآته وتمت الأقرء قبل الوضع والافتقار
 عدة الطلاق بالأقرء منه التثاني وغيره قالوا وكأتم اغتروا بظاهر كلام الروضة أن ذلك مع

أقول ان السدائل ودرمه والحق أنه مفرع من النسيء وهو عدم التساؤل لما سرح به الماوردي
والمراد والمؤلف وصاحب المذهب والبيان وغيرهم وكلام الراعي في الترح الصفير وأصله في الكبير
انقضاء المدة بالاقراء مع الحمل بآية الحكم بعدم اندخال ليس الارعاية صورة العدة بين قسدا وقد
سقطت يدل على ذلك بآية النكاح وغيره (وبراجيم) الزوج في عدة طلاق رجعي (فبها) أي الوضع
ولو كان الحمل من الوطء في عدة الطلاق وان لم ينعقد أخرى والنسائي لا يتدخل لانها
بينه ان كثر زوني بكرانم نيا (وقيل ان) كانت تعد بالاقراء من طلاق رجعي (كان الحمل من الوطء) في
أثناء الاقراء (ولا) برجع قبل وضعه بناء على أن عدة الطلاق تسقط بلوطه (أو) لزوم عدته
لشتمه بين بان كانت في عدته (أو) في عدة وطء (شبهة فوطت بشبهة) والوطء غير صاحب العدة
(أو) وضعت في (نكاح) أحد أدركت زوجة معتدة عن شبهة طلاق (به وطء الشبهة) (ولاشك ان)
خلافه لا يـ حجة لانهم عرو على رواه الشافعي رضي الله تعالى عنهم ولتعدا المستحق كفي الدينين (فان
كان حل قدمت عدته) - رواه المتقدم بسببه وتؤثر كما صرح به في المروان عدة الحمل لا تقبل التأخير وان
كان من الطلاق ثم وطئت بشبهة اخضت عدة الحمل ثم تعدت للشبهة بالاقراء بعد طهرها من النفاس وله
الرجعة قبل الوضع الا وقت وطء الشبهة كما قاله الروياني وأقره لأبراجيمها به لم يرد وجهها حيث أنه من عدته
يكون امرأته الواطئ وان كان الحمل من وطء الشبهة أتمت بقية عدة الطلاق أو احتلتها بعد الوضع وله
رجعة في تلك البقية بعد الوضع ولو في مدة النفاس لانها من جلة العدة كالحيض الذي يقع فيه الطلاق
كذا عايناه الراعي وفي كون مدة النفاس والحمل من جلة العدة يتجوز وهل له الرجعة قبل الوضع اذا
كان الطلاق رجعيًا وجهان أحدهما لانها في عدة غيره وأصحهما كما يحكمه البلقيني وابن المقرئ نعم
لانها وان لم تكن الا في عدة الرجعية فهي رجعية حكما ولهذا ثبت التوارث قبلما وهل له تجديد
نكاحها اذا كان الطلاق بائنا وجهان أيضا أحدهما كما يجوز به الماوردي المنع والفرق بينه وبين الرجعة
أن التجديد ابتداء نكاح والرجعة شبهة باستدامة النكاح واذا راجع قبل الوضع ليس له التمتع بها
حتى تضع كفي الروضة كآصلها (تبينه) * لو اشبهت الحمل فلم يدرك من الزوج هو أم من الشبهة جدد
النكاح قبل وضع الحمل وبعد بان يجدد مرتين مرة قبل الوضع ومرة بعده ليلسدن التجديد عدة
يقبيل فلا يكتفى بتجديده مرة لاحتمال وقوعها في عدة غيره فان بان بالحن القائف أنها وقعت في عدته
اكتفي بذلك والعامل المشبهة حملها في عدة الحمل على زوجها ان ألحق القائف الولد به ما لم تصر فرأيا
لغيره بنكاح فاسد فتسقط نفقتها الى التفريق بينهما ما لشرها وليس لها مطالبة قبل المهر اذا سقطت
لا تلزم بالشك فان لم يلحق به القائف أولم يكن قائف فلا نفقة عليه ولا للرجعية مدة كونها امرأته الواطئ
(والا) أي وان لم يكن حل (فان سبق الطلاق) وطأها بشبهة (أتمت عدته) لتقدمها وقومها لانها
تستند الى عقد جازر وسبب سقوط (ثم استأنفت) عقب فراغها من عدة الطلاق (العدة الانحرى) وهي
عدة وطء الشبهة (وله) أي الطلاق (الرجعية في عدته) ان كان الطلاق رجعيًا وتجدد النكاح
ان كان الطلاق بائنا لانها في عدة طلاقه ويأتي في وقت الوطء ما مر عن الروياني (فان راجع) فيها
أوجدت (انقضت) عدته (وشرعت) حيث (في عدة الشبهة) (و) مادامت في عدتها (لا يستمتع
بها) الزوج بوطء حراما وبغيره على المذهب لانها معتدة من غيره فان وطئها لم تقطع عدة الشبهة اذا عبر
بوطء كالزنا وان سبقت الشبهة طلاقها بان وطئت بشبهة ثم طلق (قدمت عدة الطلاق) في الاصح لقومها
كما مر (وقيل) قدمت عدة (الشبهة) لسبقها ثم تعدت عن الطلاق (تتمه) * لو كانت العدتان
من شبهة ولا حل قدمت الاولى لتقدمها ولو تكلم شخص امرأته كالحال - وان وطئها انخص آخر شبهة
قبل وطئه أو بعده ثم فرق بينهما قدمت عدة الواطئ بالشبهة لتوقف عدة النكاح الفاسد على التفريق

بخلاف عدة الشبهة فان من وقت الوطء وليس للفاسد قوة الصبح حتى يرجع بها ولو تكلمت فاسد رابع
 مضى قرأين ولم يفرق بينهما الى متى من البأس أتمت عدة الاولى بشهر بدلا عن القرء الباقي وهذا هو
 المنقول المورده فيما مر ثم اعتدت للفاسد بثلاثة أشهر فان كان ثم حمل فعدة صاحبه مقدمة . مطلقا تقدم
 الحمل أو تأخر لان عدته لا تقبل التأخير كما مر وحيث كانت العدتان من وطء الشبهة كان لكل من
 الواطئين تجديد النكاح في عدته دون عدة الآخر ولو تزوج حربي حربية معتدة من حربي آخر ووطئها
 أو وطئها بشبهة ثم أسلمت معه أو ترافعا البنا بعد دخولهما بأمان كفاها عدة واحدة من وقت وطئها مع
 حقوقهم وعدم احترام ما تم فبراعى أصل عدة ويجعل جميعهم كشخص واحد كإلصاق عليه الشافعي
 رضي الله عنه في الامم والمختصر وقطع به جمع ورجه آخرون ورجع آخرون بخلافه كإني المسلمين وعلى الاول
 تسقط بقية عدة الاولى فلا رجعة للاول ان أسلم وللثاني أن ينكحها فيها لان في عدته دون الاول فان جلت
 من الاول لم تكفها عدة واحدة فتعتمد للثاني بعد الوضع وان جلت من الثاني كفاها وضع الحمل وتسقط بقية
 الاولى وان لم يسلم الثاني معها ولم يترافعا البنا بعد دخولهما بأمان أتمت عدة الاول واستأنفت عدة للثاني
 لان عدة الثانية ليست هنا أقوى حتى يسقط بقية الاولى أو تدخل فيها بخلاف ما لو أسلم معها أو دونها
 * (فصل) * في معاينة المطلق المعدة اذا (عاشرها كزوج) بخلافه ولو بلا دخول داره فيها ونوم ولو في
 الليل فمعاينة كل ونحو ذلك (بلاوطء) لها في عدة اقراء أو أشهر فأوجه أصحها ان كانت بائنا انقضت
 عدتها بما ذكر لان مخالفتها محرمة بلا شبهة فأشبهت الزنى بها فلا أثر للمعاينة (والا) بأن كانت
 رجعية (فلا) تنقضي عدتها وان طالت المدة لان الشبهة قائمة وهو بالمخالطة مستقرش لها فلا يحسب
 زمن الافتراش من عدة كإني تكلمت فسيره في عدة وهو جاهل بالحال لا يحسب زمن افتراشه من عدة
 ولا يضر دخول داره فيها بلا دخله والثاني لا تنقضي مطلقا لانها بالمعاينة كالزوجة والثالث عكسه لان
 هذه المخالطة لا توجب عدة * (تنبيه) * أفهم تعبيره بنفي الوطء أنه لا يضر مع ذلك الاستمتاع بها وهو كذلك
 وان أحققه الامام بلاوطء (ولارجعة بعد الاقراء والشهر) وان لم تنقض بها عدة احتياطاً وهذا ما نقله
 في المحرر عن المعبرين وفي الشرح الصغير عن الامتعة والذي أفتى به البغوي تبعاً لشيخه القاضي حسين ان
 له الرجعة وقال في المهمات انه المعروف من المذهب المتي به وقال الاذري انه لاشك فيه قال وقد صار فقهاء
 العصر وقضائه لا يعرفون غير ما ذكره المصنف ولا يفتي ويحكم الا به فاستمد ما حقه تلك ترشد ان شاء الله
 اهـ وبالجملة فالعقد ما ذكره المصنف (فان ويطبقها) حيث حكم بعدم انقضاء عدتها بما ذكر (الطلاق)
 أي طاعة ثانية وثالثة ان كان طلقها طلقاً مطلقاً (الى انقضاء العدة) كما قال الرافعي انه مقتضى الاحتياط أي
 فلا يشك على ما صح من منع الرجعة وخرج بقول المصنف بلاوطء ما اذا وطئ فانه ان كان الطلاق
 بائناً لم يمنع انقضاء العدة فانه وثالثاً لا حرمته وان كان رجعياً امتنع المضي في العدة مادام يطأها لان العدة
 لبراءة الرحم وهي مشغولة واحترز بقوله في عدة اقراء أو أشهر عن الحمل فان المعاينة لا تمنع انقضاء العدة
 به بحال (ولو عاشرها أجنبي) بلاوطء (انقضت) عدتها مع معاشرته لها (والله أعلم) فان وطئها علماً بلا
 شبهة فهو زان أو بها فهو زوج للعدة كما سبق وان عاشرها بشبهة في الروضة كإصلها يجوز أن يمنع
 الاحتساب كما مر أنها في زمن الوطء بالشبهة خارجة عن العدة * (تنبيه) * يستثنى من اطلاقه ما لو طلق
 زوجته الامة وعاشرها سيدها فان فيه الاختلاف السابق حتى لا تنقضي في الرجعية * (فرع) *
 لو طلق زوجته ثلاثاً تزوجها ووطئها في العدة طلقاً انقضت عدتها وتزوج آخر لم تنقض العدة
 كالرجعية (ولو نكح معتدة بغير الصحة) لنكاحها (ووطئ انقضت) عدتها بلاوطء لحصول الفراق
 به وتنقطع العدة (من حين وطئ) لان العقد الفاسد لا حرمته فلا تصير المرأة فراشاً الا بالوطء بخلاف
 ما اذا طلقاً فان العدة لا تنقطع وان عاشرها لا تنقضاء الفراق (وفي قول أو وجه من العقيد) لإعراضها

من الاول بعد النكاح * (تنبيه) * ترديد في الخلاف سبع فبعضه المحرور ورج في الشرع كونه وجهها
وجزم به في الروضة فان قيل هذه المسئلة مكررة قل كرها في قول المتن سابقا ولو نسكت في العدة فانسدا
أجيب بانما ذكرنا هاتين وقت انعقاد العدة الاولى وهنالك تصور عدتين من شخصين (ولو راجع)
في العدة (سائلا) وطنها بعد رجعتها أم لا (ثم طلق استأنفت) عدة في الجديد لعودها بالرجعة الى النكاح
الذي وطئت فيه (وفي القديم) لا تستأنف بل (تبقى) على ما سبق من عدتها قبل الرجعة (ان لم يطل) ها
بعد الرجعة كالأبائنا ثم يحدد نكاحها وطلاقها في أن يحبسها واحترز راجع عما لو طلقها رجعة قبل
مراجعتها فانها تبقى على المذهب لانها ما طلقا لم يتحللها ما وطئ ولا رجعة أصار كالأول طلقها طلقين معا
* (تنبيه) * سبع في حكاية البناء قولنا قديما الروضة ههنا بين الصباغ لكن الشافعي نص على القولين
في الام (أو) راجع في العدة (سائلا) ثم طلقها (فيالوضع) تنقضي عدتها ووطئها بعد رجعتها أم لا لان
البقية الى الوضع تصلح أن تكون عدة مستقلة (وقيل ان لم يطل) ها (بعد الوضع) أو قبله (فلا عدة) عليها
ويحكم بانقضاء عدتها بالوضع وان كان في صلب النكاح * (تنبيه) * التقيد بغيره بالوضع لم يذكر
في المحرر ولا في الروضة فكان الاولى للمصنف حذفه كما به لم يحسنه (ولو خالف وطؤا) له (ثم نكحها)
في أثناء عدته (ثم مات أو وطئ ثم طلق) أو خالف ثانيا (استأنفت) عدة لاجل ما ذكر (ودخل فيها
البقية) من عدتها السابقة وان اختلف الجنس لان الواحد * (تنبيه) * اقتضى كلامه صحة نكاح
المختلعة في عدته وهو المذهب وان النكاح يقع بالعدة الاولى وهو الاصح واحترز بقوله وطئ عما لو طلق
قبل الوطئ فانما تبقى على العدة الاولى ولا عدة له هذا المطلق وعليه فيه نصف المهر فله لانه في نكاح جديد
طلقها فيه قبل الوطئ فلا يتعاق به عدة بخلاف ما مر في الرجعية واعترض قول المصنف ودخل فيها البقية
بانه لم يبق عدة بعد النكاح والوطئ حتى يدخل في غيرها وقد اعترض الفارق في هذا على عبارة المذهب
* (تنبيه) * لو أجبل امرأة بشبهة ثم نكحها ومات أو طلقها بعد الدخول بها هل تنقضي عدة الشبهة وعدة
الوفاء بالوضع لانها من شخص واحد أو لا أكثر منه ومن عدة الوفاة في الاولى وعدة الطلاق في الثانية
وجهاً أو وجهين كما قال شيخنا الاول ولو طلق زوجته الامة ثم اشتراها انقضت العدة في الحال على ظاهر
المذهب وحلت له وتبقى قبة العدة عليها حتى يزول ملكه فينقضي بقضائها حتى لو باعها أو أعنفها لا يجوز
تزوجها حتى تنقضي بقية العدة قاله المتولي وغيره ثم ترجم المصنف للضرر الثاني من ضرب العدة وهو
المتعلق بغير قبة وبذلك كرمه المفقود والاحداد بطل فقال

* (فصل) * (عدة حرة حائل) أو حامل بحمل لا يخلق صاحب العدة (لوفاء وان لم يوطأ) أو كانت صغيرة
أو زوجة صبي أو مملوكة (أربعة أشهر وعشرة أيام بلياليها) لقوله تعالى والذين يتوفون منكم
وعشر او هو محمول على الغالب من الحرائر لم يأسأى وعلى الحائلات بقية الآية الاستبراء وكالحائلات
الحاملات من غير الزوج كما مر وهذه الآية فاحضة لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية
لازواجهم متاعا الى الحول فان قيل شرط النسخ أن يكون متاخرا عن المنسوخ مع ان الآية الاولى
متقدمة فمؤخر متاخرة أجيب بانها متقدمة في التساوية متأخرة في التزول وتعتبر الاشهر بالاهلية ما أمكن
ويكمل المنكسر بالعدد كتناثره فان خفيت عليها الادلة كالمجوسه اعتبرت بمائة وثلاثين يوما وانما لم
يمتد بها الوطئ كما في عدة الحياة لان قرعة الوفاة لا اسماء فيها من الزوج فأمريت بالتفصيص عليه واطهار
الحزن بفرائه ولهذا وجب الاحداد كلسائى ولانما قد تنكر الدخول ولا تنازع بخلاف المطابقة ولان
مقصودها الاعظام حفظا حق الزوج دون معرفة البراءة ولهذا اعتبرت بالاشهر * (تنبيه) * انما قال
بلياليه لان الاوزاعى والاصم قالوا بعد اربعة أشهر وعشر ايام وتسعة ايام قالوا العشر تسعة في
الي الى دون الايام ورد بان العرب تغلب صبغة الثأيت في العدة خاصة فيقولون سراً عشرة ايام يردون به

المبالي والايام وهذا يقتضى انه لو مات فى أثناء الليل ليلة الحادى والعشرين من الشهر اومع فجر ذلك اليوم ان هذه العشرة التى هى آخر الشهر لا تنكفى مع أربعة أشهر بالهلال بل لابد من تمام تلك الليلة والذى يظهر أن ذلك يكفى ويحمل العشر فى الآية الكريمة على الايام لان المعبود اذا حذف جازايات التام وحذفها (و) عدة (أمة) أو حامل عن لايحق صاحب العدة (نصفها) أى المدة للذ كورة وهو شهران وخمسة أيام بلياليها لانها على النصف من الحرة وهو يمكن القسمة كى الاعتماد بالشهور ويأتى فى الانكسار والخلفاء * (تنبيه) * سكتوا عن المعضة والظاهر كما قال الاذرى انها كالقنة ولو منعت الامة مع موته اعتدت كحة كما يحسنه الاذرى (وان مات عن) مطلق (ورجعية انتقلت الى) عدة (وفاة) بالاجماع كما حكاه ابن المنذر قطعوا أحكام الرجعة وسقطت بقية عدة الطلاق فتسقط نفقتها وتثبت أحكام عدة الوفاة من اخداد وغيره (أو) مات عن مطلق (بأن فلا) تنتقل لعدة وفاة لانها ليست بوجه فتكمل عدة الطلاق ولا تحذفها النفقة ان كانت حاملا كفى الروضة وأصلها هنا لقوله تعالى وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن وذ كر فى النفقات انه لا نفقة لها اذ مات عنها وهى حامل وفرق بينهما بانها هنا وجبت قبل الموت فاعتبر بقاؤها فى الدوام لانه أقوى من الابتداء وعدة الوفاة والاحداد لا يلزمان أم الولد وقاسدة النكاح والمطوأة بشبهة لان ذلك من خصائص النكاح الصحيح ولو علق طلاقها البائن بموته فالظاهر كما قال الزركشى انها تعد عدة الوفاة وان أوفقنا الطلاق قبيل الموت وقتلنا اثره احتياطاً فى الموضعين (و) عدة وفاة (حامل بوضعه) أى الحمل (بشرطه السابق) وهو انصال كنهه حتى تاتى توأمن وامكان نسبه الى الميت لقوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يرضعن حملهن فهو مقيد للآية السابقة لقوله صلى الله عليه وسلم لسبعة الاسلامية وقد وضعت بعد موت زوجها بنصف شهر فدخلت فانكحى من شئت متفق عليه * (تنبيه) * لا يأتى هنا قول المصنف فيما سبق ولو احتمل لا كنى باعان لماسر أن الملازمة كالبائن فلا تنتقل الى عدة الوفاة (فاو مات صبي) لا بولسئلته (عن حامل فبالاشهر) تعدد بالوضع لانه منقضى عنه يقينا لهدم انزاله (وكذا) لو مات (مسحوق) وهو المقطوع جميع ذ كره واثنيه عن حامل فتعد بالاشهر بالوضع وعلى ذلك بقوله (اذلا يلحقه) ولد (على المذهب) لانه لا ينزل فان الاثنين يحمل المني الذى يتدفق بعد انفصاله من الظاهر ولم يبعده لولادة وقيل يلحقه وبه قال الاصطخرى والقاضيان الحسين وأبو الطيب لان معدن الماء الصلب وهو يتفقد من ثقبه الى الظاهر وهما باقيان وحتى أن أبا عبيدة بن جربوبة قلد قضاء مصر وقضى به فخله المسحوق على كتفه وطاف به الاسواق وقال انظروا الى هذا القاضى يلحق أولادنا بالخادم (ويحقوق) الولد (عجبوا) قطع جميع ذ كرهو (بقى) انشاء فتعدت) لو فاته أو طلاقه زوجته الحامل (به) أى الوضع كالفعل لبقاء أوعية المني وما فيها من القوة المحبسة للدم والذ كر أنه توصل الماء الى الرحم بالايلاج وقد يصل بلا ايلاج ولا يخالف هذا قول الروضة والشرح فى أول الباب ان عدة الطلاق لا تنجب على زوجته من حب ذ كره وبقى انشاء لانها لا تنجب بعد الدخول ولا يتصور منه دخول لان ذلك فيما اذا لم يكن جل (وكذا ما سأل) خصيتها (و) (بقى ذ كره) يلحقه الولد فتتقضى بوضعه عدة الوفاة أو الطلاق (على المذهب) لان آله الجماع باقصة وقيل لا يلحقه لانه لا ماله ودفع يائه قد يبالغ فى الايلاج فيلذويزل ما عريقا وقيل يرجع أهل الخبرة فان قالوا بولسئلته لحقه والا فلا (ولو طلق احدى امرأته) معينة أو مبهمه كقوله احدا كما طلق ونوى معينة أم لا (ومات قبل بيان) للمعينة (أو تعين) للمبهمه (فان كان) قبل موته (لم يطلأ) واحدة منهما (اعتدنا) لو فاته بأربعة أشهر وعشرة أيام احتياطاً لان كل واحدة منهما كما يحتمل أن تكون مفارقة بالطلاق يحتمل أن تكون مفارقة بالموت (وكذا ان وطئ) كلاهما (وهما ذواتا أشهر) فى طلاق بان أدرك جى (أو) هما ذواتا (اقرارا والطلاق رجعى) هو قيد فى الافراء فتعد كل منهما عدة وفاة وان احتمل أن

لا يلزمهما الاعدة العلق التي هي أقل من عدة الوفاة في ذات الاشهر وكذا ذات الاقراء بناء على الغالب
من ان كل شهر لا يتخلو عن حبض وطهر أحدا بالاحتياط أيضا وقد مر ان الرجعية تنقل الى عدة الوفاة
أيضا ولا يلتزم لبيان الوارث هنا كما يؤخذ من اطلاقهم وان بحث ابن الرقعة خلافه (فان كان) الطلاق
(بائنا) في ذوات الاقراء (اعتدت كل واحدة) منهما (بالاكثر من عدة وفاة ولا تمن اقرائهما) لان كل
واحدة وجب عليها عدة واشتبهت عليها بعدة أخرى فوجب ان تأتي بذلك لغير عا عليها يقين كن
أشككت عليها من صلاتين يلزمه ان يأتي بهما (وعدة الوفاة من الموت) تحسب جزأ (والاقراء) بالرفع
بجمله (تحسب من الطلاق) على الصحيح في الروضة لان كلاهما وقت الوجوب فلهما مضي فمه أو قرآن
من العلق ثم مات الزوج فعلم الاقصى من عدة الوفاة ومن قرأ أو قرأت من اقرائها لبيونة احدها
بالملاق فان قيل ان هذا في الطلاق الميهم انما يأتي على مرجوح وهو ان العدة من الطلاق وقد مر في
الطلاق ان العدة انما تحسب من التعيين أجيب بأنه لما يشتر من التعيين اعتبر الباب وهو
الطلاق وتقتصر الحاصل منهما على الوضع لان عدتها لا تختلف بالتقدير من فان وطئ احدها فقط
فلكل حكمه ولو أسلم كافرا وتختصه اثنتان مثلا أو أكثر من أربع نسوة ومات قبل اختياره على كل
واحدة ان تعتمد باكثر لعدتين ثم شرع في حكم المفقود فقال (ومن غاب) عن زوجته أو لم يغيب عنها بل
اعتدى ليل أو نهار أو انكسرت به سفينة أو نحو ذلك (وانقطع خبره) بأن لم يعرف حاله (ليس لزوجه نكاح)
لغيره (حتى يتيقن موته) أو يثبت بعباس في الفرائض (أو) يتيقن (طلاقه) على الجديد لما روى عن
الشافعي رضي الله تعالى عنه عن علي رضي الله عنه انه قال امرأة المفقود ابتليت فلنصبر ولا تنكح حتى
يأتيها بعى موته قال الشافعي وبه نقول ومثل ذلك لا يقال الا عن توقيف ولان الاصل بقاء الحياة والمراد
بالبقي النافذ الرابع حتى لو ثبت ما ذكر به دليل كفي وسيأتي ان شاء الله تعالى في الشهادات الا كنفاء
في الموت بالاستفاضة مع عدم اقامتها اليقين ولو أخبرها عدل ولو عبدا أو امرأة بموت زوجها حل لها فيما
بيننا وبين الله تعالى ان تزوج لان ذلك خبر لا شهادة * (تنبيه) * أطلق في الروضة كأصلها الجديد هنا
وقد رآه في الفرائض بما إذا لم تمض مدة يعلب على القن أنه لا يعيش فوقها فلا فان مضت ففهوم كلام
الاصحاب أن لها التزوج كما يقسم ماله قطعاً وهذا يعلم مما قدرته في كلامه (وفي القديم تربص) بحذف
أحدى الناهين أي تربص بزوج الغائب المذكور (أربع سنين) من وقت انقطاع خبره (ثم تعدل وفاة)
بأربعة أشهر وعشرة أيام (وتنكح) غيره لقضاء عمر رضى الله عنه بذلك قال البيهقي ويروي مثله عن
عثمان وابن عباس رضى الله تعالى عنهم ولان للمرأة الخروج من النكاح بالحب والعنة لفوات الاستمتاع
وهو هنا حاصل * (تنبيه) * ظاهر كلام المصنف الا كنفاء بالأربع من حين موته من غير ضرب قاض
وهو أحد وجهين وأصحهما انه لا بد من ضرب القاضي وإذا ضربها بعد ثبوت الحال ومضت المدة فلا بد
من حكمه بوفاته وبحصول الفرقة وهل ينفذ حكمه بها ظاهراً وباطناً كمنه بالعبث أو باطناً كما
وجهان قال المصنف في الروضة أصحهما وترك بياضاً ولم يصح شيئاً قال الاذري والاشبه بالمذهب ترجيح
نفوذ ظاهراً فقط فالزركشي والمسئولة كالزوجة وأن الزوجة المنقطعة الخبر كالزوجة حتى يجوز له
نكاح أخرى وأربع سواها (فلوحكم بالقديم) أي بما تضمنه من وجوب التربص بأربع سنين ومن
الحكم بوفاته وبحصول الفرقة بعد هذه المدة (قاض نقض) حكمه (على الجديد في الاصح) لمخالفته
القياس الجلي فانه لا يحكم بوفاته في قسمته ميراثه وعق أم ولده قطعاً ولا فارق بينهما وبين فرقة النكاح
قال القاضي والامام رجع الشافعي عن القديم وقال في الجديد ان حكم به قاض نقض قضاؤه بان له
ان تقليد الصحابي لا يجوز للمجتهد والثاني لا ينتقض حكمه لشبهة الخلاف * (تنبيه) * حديث قلنا بالجديد
نفذ في الزوجة طلاق المفقود وظهاره وأبلاؤه وسائر تصرفات الزوج في زوجته للعكم بخلافه سواء كان

قبيل الحكم بالفرقة أم يدها ويسبقاً بنكاحها غيره فنفقتا عن المفقود لانما ناشز به وان كان فاسداً ويستمر سقوط حتى يعلم المفقود عودها الى طاعته وانه فرق بينهما واعتدت وعادت الى منزله لان النشوز انما يزول حينئذ ولا نفقة لها على الزوج الثاني اذ لازومية بينهما ولا رجوع له بما أنفقت عليه لانه متبرع الا فيما أنفقت بحكمها كـ (ولو نكحت) زوجة المفقود (بعد التبرع) وبعده (العدة) وقبل ثبوت موته أو الدلالة (فبان) الزوج (ميتاً) وقت الحكم بالفرقة (صح) نكاحها (على الجديد) أيضاً (في الاصح) اعتباراً بما في نفس الامر فاشبهه بالوباع مال أبيه طائفاً بحياته فبان ميتاً والثاني لا يصح للمقدّم على العقد وقياس الاول ممنوع بما تقدم من عدم صحة نكاح المراجعة اذا حصلت الرتبة في العدة ثم نكحت بعد مضي الانقضاء مع بقاء الرتبة بان أن النكاح صادر بالبينونة وأيضاً فقد جمعا الشك في حال المنكوحة من موافق النكاح وقد يجاب بان هذا لما استدل الى حكمها كتحف امره أما اذا بان حياً بعد أن نكحت فالزوج الاول باق على زوجيته لكن لا يطؤها حتى تعتمد من الثاني ولو أتت بولد ولم يدعه المفقود لحق بالثاني عند الامكان لتحقيق براءة الرحم من المفقود بمضي المدة المذكورة ولولم تنزوج وأتت بولد بعد أربع سنين لم يلحق بالمفقود لذلك فان قدم المفقود وادعاه لم يعرض على القائف حتى يدعى وطائفاً في هذه المدة فان اتفق منه ولو بعد الدعوى به والعرض على القائف كان له منعها من ارضاعه غير اللبأ الذي لا يعيش الا به ان وجد مرضعة غيرها والا فلا يمنعها منه واذ جاز له المنع ومنعها مخالفت وأرضعته في منزل المفقود ولم يخرج منه ولا وقع خلل في التمكن لم تسقط نفقتها عنه ولا سقطت ثم شرع في حكم الاحداد فمال (ويجب الاحداد) الآتي بيانه (على معتدة وفاة) لخبر الصحيحين لا يجل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحدد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشراً قال الرافعي قال الاثمة قوله الا على زوج مستثنى من قوله لا يجل وظاهره لا يقتضي الاجواز لكن أجمعوا على أنه أراد الوجوب وانه استثنى الواجب من الحرام اهـ ونقض دعوى الاجماع بان في الشامل عن الحسن البصري انه مستحب لا واجب * (تنبيه) * التقييد بما عان الراحي على الغالب لان غيرها ممن لها أمان يانها الاحداد وكذا الاربعة أشهر وعشراً فان ذلك في الحائل . وأما الحامل فحده مدة بقاء حملها كما قاله شيخنا في حاشيته على البخاري وعلى ولي الصغيرة والمجنونة منعها مما يمنع منه غيرها وقول المصنف على معتدة وفاة قال الزركشي أحسن من قول غيره المتوفى عنها الشهر فروعاً حسناً وهو ما لو مات عنها وهي حامل بشبهة وقتلنا انها تعتد منه ثم تنقل للوفاة لا يجب الاحداد في مدة الحمل وتعبير المصنف بولي اليه (لا) زوجة معتدة (وجعية) فلا يجب عليها الاحداد قطعاً لبقاء أكثر أحكام النكاح فيها وليس لها الاحداد كما جرى عليه ابن المقرئ ونقله الرافعي عن أبي ثور عن الشافعي رضي الله تعالى عنه ثم نقل عن بعض اصحاب رضي الله عنهم أجمعين أن الاولى لها ان تزني بما يدع الزوج الى رجعتها وضمف هذا باحتمال ان يظن أنها فعلت ذلك اظهاراً للفرح به فراقه وعلى تقدير صحته فينبغي تخصيصه بمن ترجوعه (ويستحب) الاحداد (لبائن) بخلاف غيره لثلاث تدعو الزينة الى الفساد (وفي قول) قديم وأشار اليه في الام أيضاً (يجب) الاحداد كلتوفي عنها زوجها بجماع الاعتدال عن نكاح ودفع هذا بانها ان فودت بطلاق فهي محبوبة أو بطسغ فالطسغ منها أولعني فيها فلا يابن بها فيها ليجاب الاحداد بخلاف المتوفى عنها زوجها وخرج بالزوجة المطلوعة بشبهة بنكاح فاسد وأم الولد المفسوخ نكاحها باعيب ونحوه فلا يسرهن الاحداد كما (وهو) أي الاحداد بجاء مهملة من أحد و يقال فيه الاحداد من جد لغة المنع لان المدة تمنع نفسها مما سبأت وقيل بالجمع من جددت الشيء فباعته فكأنها انقطعت عن الزينة وشرعاً (ترك) ليس مصبوغاً لينة) لحديث أبي داود بسناد حسن المتوفى عنها زوجها لا تبس المعصر من الثياب ولا المشقة ولا الحلي ولا تختضب ولا تكتحل * (تنبيه) * قوله لينة متعاقب مصبوغ أي ان كل المصبوغ مما يقصد للزينة كالاحمر والاصفر وكذا الاخضر والازرق

الصافين وفي الحديث تنبيه عليه حيث ذكر المصغر والممشقة وهي المصبوغة بالمشق وهو بكسر الميم
 المرة بقضها ويقال طين أحر يشبهها ولو أراد مطلق الصبغ لم يكن للتقييد بهذين النوعين فائدة ولعمري
 بقوله (وان شئت) أي المصبوغ على أن فيه خلافا والمشهور عدم الجواز (وقيل يحل ما صبغ غزله
 ثم نسج) كالبرود لخبر لا تلبس ثوبا مصبوغا لا ثوب عصب وهو يفتح العبين واسكان الصاد المهملتين
 ضرب من برود اليمن يعصب غزله أي يجمع ثم يشتم بصبغ معصوبان ثم ينسج ورد هذا بأنه معارض برواية
 ولا ثوب عصب وفي رواية لابي داود مكان الا ثوب عصب الا مقسولا فتعارضت الروايات أو يقول بالصبغ
 الذي لا يحرم كالاسود لان الذي يصبغ قبل النسج أحسن من الذي يصبغ بعده غالباً لان الغالب أنه
 لا يصبغ قبل النسج الا الرفيع (ويباح غيره مصبوغ من قطن وصوف وكتان) وان اختلف لونه الخلق
 وكان تلبساً لان تقييده صلى الله عليه وسلم الثوب بالمصبوغ يفهم ان غير المصبوغ مباح ولان نفاستها من
 أصل الخلقة لا من زينة دخلت عليها كالرأه الحسنة لا يلزمها أن تغير لونها باسود ونحوه (وكذا) يباح
 لها (ايريسم) أي حرير لم يصبغ (في الاصح) اذ لم يحدث فيه زينة كالسكان والثاني يحرم لان لبس
 تزيين ولها لبس المنزعة لا استئثار ايريسم نفسه بالصوف ونحوه (و) يباح (مصبوغ لا يقصد له زينة)
 كالاسود وكذا الازرق والانضر المشبعان السكدران لان ذلك لا يقصد له زينة بل للوضوح ومنع أو مضية
 * (تنبيه) * حاصل ذلك أن ما صبغ زينة يحرم وما صبغ لازمة كالاسود لم يحرم لان تنفاه الزينة عنه فان
 تردد بين الزينة وغيرها كالانضر والازرق فان كان برافاً صافى اللون حرم لانه مستحسن تزيين به أو كذا
 أو مشبعاً أو أكهب بان يضرب الى الغبرة فلان المشبع من الانضر والازرق يقارب الاسود ومن
 الازرق يقارب الكحل ومن الاكهب يقارب سها (ويحرم) عليها الطراز على الثوب ان كبر وأما ما صغر
 فان ركب على الثوب فكذلك وان نسج مع الثوب فلا تجزئ به في الانوار ويحرم عليها (حلي ذهب وفضة)
 سواء أكان كبيراً كالخلخال والسوار أو صغيراً كالخاتم والقرط لما روى أبو داود والنسائي بإسناد حسن
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المتوفى عن أزواجه لا تلبس الحلي ولا تكحل ولا تخنضب والحلي يفتح الحناء
 واسكان اللام به حلي يضم الحناء وكسر اللام ومراد المصنف المفرد وانما حرم ذلك لانه يزيد في حسنها
 كما قيل وما الحلي الا زينة لتقصه * ينهم من حسن اذا الحسن قصرا
 فاما اذا كان الجمال موفراً * كحسبك لم ينجح الى أن يزورا

* (تنبيه) * أطلق المصنف تحريم الحلي من غير فرق بين لبس ونحو الذي في الشرح والرواية أنه يجوز
 لها لبسها لئلا الحاجة كالأحرازه بلا كراهة وبكراهة من غير حاجة فان قيل لبس المصبوغ يحرم لبس
 قهلاً كان هنا كذلك أجب بان ذلك بحرك الشهوة بخلاف الحلي وأما لبسها ارا حرام الا ان تلبس
 طريقالاحرازه فيجوز لافروزة كما قاله الأذرى والتقييد بالذهب والفضة يفهم بجواز التخلي لغيرهما
 كحاس ورصاص وهو كذلك الا ان تعود قومها التحلي بهما أو تشبهها بالذهب والفضة بحيث لا يعرفان
 الا بتأمل أو متوهم ما فاتهم ما يحرم ان قال الأذرى والتقوية بعير الذهب والفضة أي مما يحرم تزيينها به
 كالنويه بهما وانما اقتصر على ذكرهما باعتبار الغالب (وكذا الزنار) يحرم عليها التزيين به (في
 الاصح) لان الزينة فيه ظاهرة قل تعالى يحلون فيها من أساور من ذهب وأولوا وترد عليه الامام لانه
 يباح للرجل مقابل الاصح احتمال الامام لوجه الاحتمال (و) يحرم عليها (طيب في بدن وثوب) لخبر
 الصبيح عن أم عطية كأنه في ميت فوق ثلاث الاعلى زوج أربعة أشهر وعشراً وان
 نكحل وان تتألب وأن تلبس ثوباً مصبوغاً (و) يحرم أيضاً استعمالها الطيب (في طعام وكحل) غير محرم
 قياساً على البدن وضابها الطيب المحرم عليها كالحرم على المحرم وتفصيل ذلك سبق في كتاب الحج لكن
 يلزمها إزالة الطيب الكائن معها حال الشروع في العدة والادوية عليها في استعماله بخلاف المحرم في ذلك

واستثنى استعمالها عند الطهر من الحيض وكذا من النفاس كما قاله الاذري وغيره قبيلا من قسما أو أنظارا
 وهم أئمة من الجوز كما ورد به الخبر في مسلم ولو احتاجت إلى تطيب جاز كما قاله الإمام قبيلا على الاحتفال
 كما سباني (و) يحرم عليها دهن شعور وأصهارا وحيتها إن كان لها الحية لمافيه من الزينة بخلاف دهن
 سائر البدن و(احتفال بالحد) وإن لم يكن فيه طيب وهو بكسر الهمزة والميم حجر يتخذ منه الكحل الأسود
 ويسمى بالاصباني وانحصر ذلك الحديث أم عطية المارلات في مجالا وزينة لعين سواء في ذلك البيضاء
 والسوداء وقيل يجوز للسوداء * (تنبه) * أفهم كلامه جواز الكحل الأبيض كالتوتيا وهو كذلك إذ
 لازمة فيه لكنه يهرم جواز الاصفر وهو الصبغ يفتح الداد وكسر هاء مع اسكان الباء ويفتح الصاد وكسر
 الباء وهو محرم على السوداء وكذا على البيضاء على الأصح لأنه يحسن العين (الاحتفال بالحد أو صبر
 الحاجة كرم) فيجوز لها الضرورة للحديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل
 عليها وهي حادة على أبي سلمة وقد جعلت على عينها صبرا فقال ما هذا يا أم سلمة فقالت هو صبر لا طيب فيه
 فقال أنه يشب الوجه أي يوقده ويحسسه فلا تجليه الليلاء وامسح به ثم ادا وحاوله على أنها كانت بحاجة
 إليه ليلا فاذن لها فيه ليلا بينا للجواز عند الحاجة مع أن الأولى تركه وأما خبر مسلم جاءت امرأة إلى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عنها أفنكحها
 قال لا مرتين أو ثلاثا كل ذلك يقول لأفعل على أنه نسي تزويجه أو أنه صلى الله عليه وسلم لم يحقق الخوف
 على عنها أو أنه يحصل لها البرء بدونه لكن في رواية زائدة عبد الحق أني أخشى أن تنفقي عنها قال لا وإن
 انفقت وأجيب عنها بان المراد وإن انفقت عنها في زعمك لأنني أعلم أنها لا تنفقي وأذود علمت ذلك فاطلاق
 المصنف الجواز عند الحاجة لبس بجيد فإن القائل به خصه بالليل دون النهار كإدله عليه الحديث وصرح به
 الشافعي رضي الله تعالى عنه في الأم كما نقله الاذري وغيره ثم إن احتاجت إليه منهارا أيضا جاز ويمكن حل
 إطلاق المصنف الجواز على ذلك (و) يحرم عليها (استبذاج) لأنه زين به الوجه وهو بطاء وذل مجبة ما يتخذ
 من رصاص يطلى به الوجه البيضاء قال بعضهم وهو لفظ مولد (و) يحرم عليها (دما) لأنه زين به الوجه
 أيضا وهو بضم الدال المهملة وكسرها كيمي الدقاق وضبطه في الروضة بخطه بالضم فقعا المسمى بالجرة
 التي يورد بها الخلد ويحرم أيضا طلي الوجه بالصب لأنه يصفّر الوجه فهو كالخضاب (و) يحرم (خضاب حناء)
 وهو ذكركم ودود مهموز وأحد حنائة (ونحوه) أي الحناء كزعفران وورس أي الخضاب بذلك لما في
 ذلك من الزينة * (تنبه) * أشعر كلامه بحرمته ذلك في جميع البدن وبه صرح ابن يونس سكن الذي
 في الروضة كأصلها عن الروياني وأقره انحرمت تكون فيما يظهر كالوجه والبدن والرجلين لافها
 تحت الثياب لأنه صلى الله عليه وسلم أذن لام سلمة في الصبر ليلا لخفافته على الإبصار فكذا ما أنصفه ثيابها
 قال الرافعي والغالية وإن ذهب إليها كالخضاب ويحرم تطريفاً ما بها وتصفيف شعر طرفها وتجميع
 شعر صدغها وحشو حاجبها بالكحل وثديقه بالخف (و) يحل لها (تجميل فراش) وهو ما ترقد أو تقعد
 عليه من نافع ومزينة ووسادة ونحوها (و) تجميل (أنث) وهو يفتح الهمزة وبمثلتين متاع البيت لأن
 الإحداد في البدن لافي الفراش ونحوه وأما الغطاء فلا شبهة كما قال ابن الرفعة أنه كالثياب ليلا ونهارا وإن
 خصه الزركشي بالنهار (و) يحل لها (تنظيف بقول رأس وقلم) لاظهار واستعداد وتنظيف شعرابط (وإزالة
 وسخ) ولو طاهرا لأن جميع ذلك ليس من الزينة أي الداعية إلى الوطء فلا ينافي استعماله على ذلك في صلاة
 الجمعة ونحوها وأما إزالة الشعر المتضمن زينة كأخذ ما حول الحاجبين وأعلى الجبهة فتخرج منه كلبه بعض
 المتأخرين بل صرح الماوردي بامتناع ذلك في حق غير المعتدة وأما إزالة شعر الحية أو شارب ينبه لها
 فتسن إزالته كما قاله المصنف في شرح مسلم ومرد ذلك في شروط الصلاة خلافاً لابن جرير في قوله بالحرمه (فان
 ويحل) لها (امتنشاط) بالترجل يدهن ونحوه ويجوز يسدر ونحوه للنص فيه في سنن أبي داود وحديث

ولا تمتد على ثلثة بلبوب ونحوه (و) يحل لها (حسام) بناء على ما وجه المصنف من جواز نشوولها بلا ضرورة وسيأتي الكلام على ذلك في باب النفقة ان شاء الله تعالى ثم قيد الجواز بقيد حسن محذوف في الروضة وقوله (ان لم يكن فيه خروج محرم) فان كان لم يحل (ولو تركت) المدة المكتملة (الاحداد) الواجب عليها كل المدة أو بعضها (صفت) ان علمت جرمة الترك كما قاله ابن المقرئ كتركها الواجب وإنما الصغيرة والجنونة في بعضي وليها ان لم عنها (وامتقت العدة) مع العصيان وهذا (كلها) فارت المعتبرة (المدة) أو غيرها بلا عذر (المسكن) الذي يجب عليها ملازمته بلا عذر كما سيأتي فانما هي وتقتضي عدم بعضي المدة اذا عبرت في انقضاءها بانقضاء العدة (ولو بلغها الوفاة) أي موت زوجها أو طلاقه (بعد المدة) للمدة (كانت) مقتضية (ولم يكن عليها غيرها الماسر) (ولها) أي المرأة (احداد) على غير زوج) من الموت (ثلاثة أيام) فأقل (وتحرم الزيادة) عليها بقصد الاحداد (واقه أعلم) فلوركت ذلك بلا قصد لم تأثم بخلافه في أصل الرضا في الشقاق وذلك ما عرفت ومن الخبرين السابقين ولا رفي تعاملها اطهارا عدم الرضا بالقضاء والابق بها لتقنع بحال الصبر وانما يخص للمعتدة في عدمها حبسها على المقصود من العدة ولغيرها من الثلاث لان الفوس قد لا تستطيع فيه الصبر ولذلك تنس فيها العزبة وبعدها تنكسر أعلام الحزن قال الأذري والاشبه أن المراد بغير الزوج القريب كما أشار إليه القاضي فلا يجوز لاجنية الاحداد على اجني أصلا ولو بعض يوم ولم أرفهها قال العزبي ويظهر أن المصدق كالقريب وكذا العالم والمالح وضابطه من يحصل بونه حزن فكل من حزن بموته لها أن تحده عليه ثلاثة أيام هذا والذي يظهر اه ويمكن حل الحلاق الحديث وحل اطلاق كلام الاصحاب على هذا وهذا لا بأس به (تنبه) * كلام المصنف يفسر أن الرجل ليس له الاحداد على قريبه ثلاثة أيام وهو كذلك وما قاله الامام من أن الحزن في المدة لا يختص بالنساء منه ابن الرفعة فانه شرع للنساء انقص عقلمن المقتضى عدم الصبر مع أن الشارع أوجب على النساء الاحداد دون الرجال

* (فدل) * في سكنى المعتدة ولازمها مسكن فرافها (تجب سكنى المعتدة طلاق) سائل أو حامل (ولو بائن) بالجر عاقلها على الجور والاولى نصبه أي ولو كانت بائنا ويجوز رفعه بتقدير مبتدأ محذوف أي ولو هي بائن ويستمرسكاها الى انقضاء عدتها قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم وقوله تعالى لا تخربوهن من بيوتهن أي بيوت أزواجهن وأضافها اليهن للسكنى ادلو كانت اضافة ملك لم يخص بالامارات ولو أسقطت مؤنة المسكن عن الزوج لم تسقطا كفي فتاوى المصنف لانها تجب يوما بيوم ولا يصح اقطاع مالم يجب (تنبه) * أنهم تقيده بالمعتدة عن طلاق أنه لا سكنى لمعتدة عن وطء شبهة ولو في نكاح فاسد ولا لام ولد ان أعتقت وهو كذلك ثم استثنى من المعتدة قوله (الانائز) سواء كان ذلك قبل طلاقها كما صرح به القاضي وغيره أم في أثناء العدة كما صرح به المتولي فانها لا سكنى لها في العدة فان عادت الى الطاعة عاد حق السكنى كما صرح به المتولي في مسئلته والصغيرة لا تحتل الجماع فانه لا سكنى لها ابتداء على الأصح أنهم لا تستحق النفقة حالة النكاح والأمة لا نفقة لها على زوجها كالمسلة لئلا تقطأ أوزم ارا كما مر ذلك في فصل نكاح العبد والامن وجبت العدة بقولها بان طلقت ثم أقرت بالاضابة وأنكرها الزوج فلا نفقة لها ولا سكنى وعليها العدة فان قيل لا وجه لاستثناء الصغيرة من ذلك اذ الكلام في سكنى المعتدة والصغيرة لا عدة عليها أوجب بأنه يمتد ذلك باستدخالها ماء الزوج وإن كان فيه بعد (و) يجب السكنى أيضا (لمعتدة وفاتى الاطهر) لاسره صلى الله عليه وسلم فربعة بضم الفاء بنت مالك أخت أبي سعيد الخدري لما قتل زوجها أن تحكمت في بيتها حتى يبلغ الكتاب أجله فاعتدت فيه أربعة أشهر وعشرا صححه الترمذى وغيره والثاني لا سكنى لها كما لا نفقة لها وأجاب الأول بأن السكنى لصبيانة مائه وهي موجودة بعد الوفاة كالحياة والنفقة لاساطته عليها وقد انقطعت وبان النفقة حقها فسقطت الى الميراث والسكنى حق إيقه

تعالى فلم تستطع * (تنبيه) * محل الخلاف ما إذا لم يطلقها قبل الوفاة رجعيًا والام تسقط قطعًا لانما استحققتها بالطلاق فلم تستطع بالموت كما حكمه في المطالب عن الأصحاب لكن حكى الجرجاني طرد القولين فيها وعابه يأتي إطلاق المصنف (و) يجب أيضا المعتدة (فمخ) بعيب أو ردة أو اسلام أو وصاع (على المذهب) لانما معتدة عن نكاح صحيح بفرقة في الحياة فاشبهت المطلقة تعدينا للماء والماء بقى الثاني على قولين كالمعتدة عن وفاة * (تنبيه) * سكت المصنف عن استعمال الناشئة في عدة الوفاة وعدة الفسخ مع ان حكمهما كالناشئة في عدة الطلاق كما صرح به القاضي والمتولي فبين مات عنها ناشرا فلأن أخر قوله الاناشئة الى هنا يشمل ذلك ويشمل المطلقة الملاحنة والذي في الروضة نقلا عن البغوي أنها تستحق قطعا وحيث لا تجب السكنى لمعتدة فلاز وج اسكانها حفظا لسانته ويقوم وارثه مقامه وعليها الاجابة وحيث لا تزكية للميت لم يجب اسكانها فان تبرع الوارث بالسكنى لزمتها الاجابة لان له غرض في صوت مأمورته وغير الوارث كالوارث كما قاله الروياني تبع لما وردى فان قيل ينبغي عدم اللزوم كالتبرع اجنبي بوفاة دين ميت أو مفلس لم يلزم الدائن قبوله بخلاف الوارث وبان اللزوم فيه تحمل منه مع كون الاجنبي لا غرض له صحيح في صوت ماء الميت أجب من الاول بان ملازمة المعتدة للمسكن حق الله تعالى لا بدله فيجب فيه القبول والا فلا يلزم تعطيله وبان حفظ ماء الانسان من المهمات المطلوبة بخلاف أداء الدين وعن الثاني بأنه انما يصح كان التبرع عليها وليس كذلك وانما هو على الميت فاذا لم يوجد معتبر عسر الامام حيث لا تزكية اسكانها من بيت المال لاسيما ان كانت متممة برية وان لم يسكنها أحد سكنت حيث شاعت (و) اذا وجبت السكنى وانما (تسكن) يضم أوله بخطه أى المعتدة حقا (في مسكن) مستحق للزوج لا ثقبها (كانت فيه عند الفرقة) موت أو غيره للائحة وحديث فرعية السابقين (وليس لازوج وغيره انحراجها ولا لها خروج) منه وان رضی به الزوج الا اعذر كما سبق أنى لان في العدة حق لله تعالى والحق الذي لله تعالى لا يسقط بالتراضي بالاضاد وقد قال تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن * (تنبيه) * شمل كلامه كأصله الرجعية وبه صرح في النهاية وفي حاوى المساوردى والمذهب وغيرهما من العراقيين أن الزوج أن يسكنها حيث شاء لانما فى حكم الزوجة وبه جزم المصنف في نكته والاول هو مانص عليه في الام كما قال ابن الرقعة وغيره وهو كما قال السبكي أولى لإطلاق الآية وقال الأذرى انه المذهب المشهور والازدكى انه الصواب ولانه لا يجوز له الخلوقة من افضلاء عن الاستمتاع قلبت كالزوجات (قلت ولها النحر ورج في عدة وفاة) وعدة وطء شبهة ونكاح فاسد (وكذا بان) وهوسوخ نكاحها واضابط ذلك كل معتدة لا تجب نفقة ولم يكن لها من يقضيها حاجتها لها النحر ورج (فى) لنهار لشراء طعام وقطن وكنان (و) بيع (غزل ونحوه) للحاجة الى ذلك ولقول جابر رضى الله تعالى عنه طاقت خالتي ثلاثا فخرجت فجحدت خلخالها فنهار رجل فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال اخبرني بخدي خلخالك واعلم ان تتصدقى منه أو تطعمى خير أو دام سلم وأبو داود واللفظه قال الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه ونخل الانصار قريب من منازلهم والجدا لا يكون الانهارا أى غالبا أماما من وجبت نفقتها من رجعية أو مستبرأة أو بائن أو حامل فلا تخرج الاباذن أو ضرورة كالزوجة لان من مكفيات بنفقة أزواجهن (وكذا) لها الخروج لذلك (ليلا) ان لم يمكنها نهارا وكذا (الى دار جارة) لها (لعزل وحديث وغيرهما) للناس لكر (بشرط ان ترجع وتبيت فى بيتها) لما روى الشافعى والبيهقى رضى الله تعالى عنهما ان رجلا استشهدوا بأحد فقالت نسائهم يا رسول الله اننا نتوحش فى بيوتنا فنبئت تند احدنا فأذن ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتخذن عند احدهن فإذا كان وقت النوم تأوى كل واحدة الى بيتها * (تنبيه) * محل ذلك كما قال الأذرى وغيره اذا أسنت الخروج ولم يكن عندها من يؤنسها والا فلا يجوز لها الخروج فقد قالت عائشة رضى الله عنها لو يعلم النبي صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء بعده لمنعهن المساجد وهذا فى زمن السيدة عائشة ولم تعرضوا لضابط وقت الرجوع وينبغي كما قال ابن شهبة الرجوع

فيه للعادة (وتنقل) المعتدة (من المسكن) الذي كانت فيه عند الفقرة المذكورة ذلك (لحرف من هدم أو غرق) على مالها أو ولدها (أو) ثلوف (على نفسها) ثلثاً أو فاحشة للضرورة الداعية إلى ذلك ولما روى أبو داود عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت كانت فاطمة بنت قيس في مكان وحش مخيف فاذن ذلك رخص لها النبي صلى الله عليه وسلم أي في الخروج منه (أو تأذت بالجيران) بكسر الجيم (أو هم بهم) الذي شديداً والله أعلم (للعاجلة إلى ذلك) وقسرين عباس وغيره قوله تعالى الآن ياتين بطاحشة مبينة بالبذلة على الاحياء أو غيرهم وفي رواية لمسلم أن فاطمة بنت قيس كانت تبذو على أحجامهم أبقها النبي صلى الله عليه وسلم إلى بنت أم مكتوم ووقع الراعي انهم فاطمة بنت أبي حبيش وعدم سبق الفلم * (تنبه) * أطلق المصنف الانتقال عن هذه الضرورات وهو فهم انهم تسكن حيث شئتهم وليس مراد بل قال الراعي الذي أورده الجمهور انتقالها إلى أقرب المواضع إلى ذلك المسكن وقال الزركشي المخصوص في الامان الزوج يحكمها حيث رضى لحيث شاءت وتقيده الذي بالشديد يفهم انهم لو تأذت بهم قبل الاعذار به وهو كذلك اذ لا يتكلمونه أحد ومن الجيران الاحياء وهم أقارب الزوج نعم ان اشتد آذاها بهم أو عسكروا كانت الدارضة نقاهم الزوج عنها وكذلك كان المسكن لها قائم لا تنقل منه لاستعانة ولا غيرها بل يتنقلون عنها وكذلك كانت بيت أبيها وبنت عباسهم بقوادونهم الانم الحق بدار أبيها كذا قاله قال الاذرى وكان المراد ان الاول بقاهم دونها وهو حسن وخروج بالجيران ملو طلفت بيت أبيها وتأذت بهم أو هم بها فلانقل لان الوحشة لا تنقل بينهم ولا يخص الانتقال بعماد كبريل ولو لمها أحد أو عيين في دعوى وهي برز تخربت له وان كانت مخدرة حدث وحافظ في مسكنها بأن يحضر اليها الحاكم أو يبعث اليها نائبه ولو لمها العدة بدار الحرب هاجرت منها إلى دار الاسلام الان امتت على نفسها أو غيرها مما سمر ولا تم باجرحى حتى تمتد أو زنت المعتدة وهي بكر غربت ولا يؤخر تغربها إلى انقضاء عدتها أو يخالف هذا تأخير الحد لشد الحرج والبرد لانهم يؤثرون في الحد ويعينان على الهلاك والعدة لا تؤخر في الحد ولا تهذر في الخروج لتجارة وزيارة وتجميل بحجة اسلام ونحوها من الاغراض التي تهدم الزيادة دون المهمات (ولو انتقلت إلى مسكن) في البلد (بأذن الزوج موجب العدة) في أثناء الطريق يلاق أو سمح أو موت (قبل وصولها إليه) أي المسكن (اعتدت فيه) لافي الاول (على النص) في الام لانها مأهورة بالمقام فيه بمنوعة من الاول وقبل قعدت في الاول لانها لم تحصل وقت الفراق في الثاني وقبل تصير لتعلقها بكل منهما أما إذا وجبت العدة بعد وصولها إليه فتعتد فيه جزئاً * (تنبه) * العبرة في العقلة ببدنهم وان لم تقل الامتعة والخدم وغيرهم من الاول حتى لو عادت لنقل متاعها أو خدماها فطلة ما فيه اعتدت في الثاني (أو) كان انتقالها من الاول (بغير اذن) من الزوج فوجب العدة ولو بعد وصولها إلى الثاني ولم يأذن لها في المقام فيه (ففي الاول) فتعتد بصيانتها بذلك فان أذن لها بعد الوصول إليه بالمقام فيه كان كالنقل باذنه (وكذا) فتعتد أيضاً في الاول (لو أذن) لها في الانتقال بنفسه (ثم وجبت) عليه العدة (قبل الخروج) منه وان بعثت أمتعتها وخدمتها إلى الثاني لانه المنزل الذي وجبت فيه العدة ولو أذن لها في انتقالها إلى بلد فكمسكن) فيما ذكر (أو) أذن لها (في سفر) أو عرة (وتجارة) أو استحلل منقلاً أو تحوّل ذلك كرد أبوق والفرح لاحتها (ثم وجبت) عليها العدة (في أثناء) الطريق فلها الرجوع إلى الاول (والماضي) في السفر لان في قطعها عن السفر مشقة لاسيما إذا بعثت عن البدار وخافت الانقطاع عن الرقة ولكن الافضل الرجوع والعود إلى المنزل كما لا يخفى من الشيخ أبي حامد وأقرأ وهي في سبيلها معتدة ونسج بالطريق ما لو وجبت قبل الخروج من المنزل فلا تخرج قطعاً ولو وجبت فيه ولم تفارق عمران البلد فإنه يجب العود في الاصح عند الجمهور وكذا في أصل الرخصة لانها لم تسرع في السفر (فان) لم ترجع فيما اذا خربت (مضت) لمقصدها أو بلغته (أقامت) فيه (لقضاء حاجتها) من غير زيادة

علاج بحسب الحاجة وان زادت اقامتها على مدة المسافرين من كماله كلامه وأفهم ان الحاجة اذا انقضت قبل ثلاثة أيام لم يحز لها استكمالها وهو الاصح كفاي زيادة الروضة وقطع به في الحرر وان كان مقتضى كلام الشيخين استكمالها ثم (يجب) علمها بعد قضاء حاجتها (الرجوع) في الحال (لتعبد البقية) من العدة (في المسكن) الذي فارقت لانه الاصل في ذلك فان لم تحض اعتدت البقية في مسكنها * (تنبيه) قوله لتعبد البقية في المسكن يفهم انه الوالم تتوقع بلوغ المسكن قبل انقضاء عدها بل تنقضي عدها في الطريق انما الايلزها العود وهو وجهه والاصح كفاي الشرح والروضة كصلها يلزمها العود لان اقامتها لم يؤذن فيها وعودها مأذون فيه من جهة اما اذا سافرت لثلاثة ايام او زيارة او سافر بها الزوج لحاجته فلا تزيد على مدة اقامة المسافر من ثم تعود فان تدر لها مدة في نقله او سفر حاجة او في غيره كاعتكاف استوفتها وعادت لتسام العدة ولو انقضت في الطريق كما مر ونعصى بالتأخير الالعدت كخوف في الطريق وعدم رفقة ولو جهل أمر سفرها بان اذن لها ولم يذ كر حاجة ولا تزهر ولا أتبعي ولا راجعي حل على سفر النقلة كما قاله الروياني وغيره * (فرع) * لو أحرمت بحج أو قران باذن زوجها أو بغير اذنه ثم طلقها أو مات فان خافت الفوات كضيق الوقت وجب علمها الخروج معتمدة لتقدم الاحرام وان لم تخف الفوات اسعة الوقت جاز لها الخروج الى ذلك ما في تعيين الصبر من مشقة مصاراة الاحرام وان أحرمت بعد ان طلقها أو مات باذن منه قبل ذلك أو بغير اذن بحج أو عمرة أو بهما امتنع علمها الخروج سواء أخافت الفوات أم لا بلعالم ان الاذن قبيل الاحرام بالطلاق أو الموت في الاولى واعدته في الثانية فاذا انقضت العدة أتمت عمرتها أو صحها ان بقي وقتها والاتحلت بافعال عمرة ولزمها القضاء ودم الفوات (ولو خرجت الى غير الدار المألوقة) لها بالاسكني فيها (فطلق وقال ما أذنت) لك (في الخروج) وقالت بل أذنت لي (صدق بيمينه) لان الاصل عدم الاذن فيجب علمها الرجوع حالا الى المألوقة فان وافقها على الاذن في الخروج لم يجب الرجوع حالا وانتهى الاذنها في اذنه في الخروج لغير البلدة المألوقة كالدار (ولو قالت) له (نقائني) أي أذنت لي في النقلة الى موضع كذا فيجب على العدة فيه (فقال لها) بل أذنت لك في الخروج اليه (لحاجة) عنها فارجعي فاصددي في الاول (صدق) بيمينه (على المذهب) لانه أعلم بقصد و ارادته لان القول قوله في أصل الاذن فكذا في صفته * (تنبيه) * لو وقع النزاع بينها وبين الوارث صدقت بيمينها لان كونها في المنزل الثاني يشهد بصدقها ويرج جانبها على جانب الورثة ولا يرجح على جانب الزوج لتعلق الحق بهما والوارث أجنبي عنهما ولانها أعرف بما جرى من الوارث بخلاف الزوج (ومنزله بدويه) بقض الدال نسبة اسكان البادية وهومن شاذ النسب كما قاله سيدي (وبينهما من) نحو (شعر) كصوف (كأكثر حضريه) في لزوم ملازمته في العدة ولو ارتحل في اثنتائها كل الحى ارتحلت معهم للضرورة وان ارتحل بعض الحى فليار ان كان أهلها يمين لم يرتحل وفي المقيمين قوة وعدد لم يكن لها الارتحال وان ارتحل أهلها وفي الباقيين قوة وعدد فلا يصح انها تتغير بين أن تقيم وبين أن ترحل لان مفارقة الال مصرفة وحشة وهذا ما يختلف فيه البدوية الحضريه فان أهلها الوارث لم يرتحل معهم مع ان التعليل يقتضى عدم الفرق قال الباقيين وحصل التخيير في الوفاة والطلاق البائن أمال الرجعية اذا كان مالمقها في المقيمين واستأرا اقامتها فله ذلك وهو ظاهر نص الام وفيه توقف لتقصيره بترك الرجعة اه وهذا ينبغي على ما مر من ان زوج الرجعية هل يسكنها متى شاء أو لا وتقدم ان المشهور انما كغيرها وعليه فليس له منعها ولها اذا ارتحلت معهم ان تقيم دونهم في قرية أو نحوها في الطريق لتعبد فانه ألبق بحال المعتدة من السبر وان هرب أهلها خوفا من عدو أو أمنت لم يحز أن تهرب معهم لانهم يعودون اذا أمنوا * (تنبيه) * مقتضى الحاق البدوية بالحضرية أن يأتي فيها ما سبق من أنه لو أذن لها في الانتقال من بيت في الحلة الى آخر منها فخرجت منه ولم تصل الى الآخر هل يجب عليها المضي أو الرجوع أو أذن لها في الانتقال من تلك الحلة الى حلة أخرى فوجد سبب العدة من طلاق أو موت بين الحلتين أو بعد خروجها من منزل وقبل مفارقة حلتها

هل ينفي أو يرجع على التاميل السابق في الحضرة وسكت في الروضة كسماها من جميع ذلك ولو
 طالعها ملاح - فنية أو مات وكان مسكها السخينة اعتدت فيها ان انفردت عن الزوج في الاول يمكن
 فيه ابرامه لاتساعها مع اشتغالها على ميوت متبررة المرافق لان ذلك كليت في الحان وان لم تنفرد بذلك
 فان محضا يحرم لها عنك ان يقوم بتسيير السخينة خراج الزوج معها واعتدت في فيها فان لم تنفرد محض
 موصوفات ذلك خرجت الى اقرب القرى الى الشا واعتدت فيه فان تعذر الخروج منه تهرت وتعت
 عنه بقدر الامكان (واذا كان المسكن) ملكا (له ويليق بها) بان يسكن مثله في مثله (نعين) استدامتها
 فيه وليس لاحد اخراجها منه بغير عذر من الاعذار السابقة (تنبيه) لو كان قدره من المسكن بدين
 قبل ذلك ثم - ل الدين بعد الملاق ولم يكن وقاؤه من موضع آخر جازله بيعه وتنقل منه اذا لم يرض
 المشتري باقامتها فيه بآخرة المثل كما يحسنه الاذرى وقول المصنف يليق بها ظاهره اعتبار المسكن بحالها
 لا بحال الزوج وهو كذلك كما في حال الزوجية وقول الماوردي راي حال الزوجية حال الزوج بخلافه هنا
 قال الاذرى لا تعرف المتفرقة لغيره (ولا يصح بيعه) أي مسكن العدة ما لم تنقض عدتها (الا في عدة
 ذات أشهر مكمستاجر) بفتح الجيم أي كيبه ورم في الاجارة صحة بيعه في الاظهر فيبيع مسكن العدة
 كذلك وزاده على المورقوله (وقيل) يبيع مسكنها (باطل) أي قباها وقرن بان المستاجر يملك المنفعة والعدة
 لا تملكها فيصير كان المطلق باعها واستثنى منفعتها لنفسه مدة العدة وذلك باطل (تنبيه) محل الخلاف
 كما قال ابن شبة حيث لم تكن العدة هي المشتريه فان كانت مع البيع لها جزما أماعدة الحل والافراء
 فلا يصح بيعه فيه في العمل بالعدة (أو) كان (مستعارة الزمنا) العدة (فيه) لان السكى ثابتة في المستعارة
 ثبوتها في المملوك فتمثلها الآية وليس للزوج نقاها لعلق حق الله تعالى بذلك (فان رجع المهر) فيه
 (ولم يرض باجرة) لئلا مسكنها وطلب أكثر منها أو امتنع من الايجار (نقلت) الى اقرب ما يوجد
 (تنبيه) أفهم كلامه أنه اذا رضى باجرة المثل امتنع العقل ولزم الزوج بذلها وهو ما عقلاه عن التولي
 واقراء وان توقف فيه الاذرى فيما اذا قدر على السكن بجارها بعارية أو وصية أو نحو ذلك ومثل رجوعه
 خروجه عن اهليته التبرع بيجنون أو سفه أو زوال استحقاقها بفناء اجارة أو موت قال في المطلب ولم
 يفرقوا بين كون الاعارة قبل وجوب العدة أو بعدها فان كان بعد وعلم بالحال فانما تلزم لها في الرجوع
 من ابطال حق الله تعالى في ملازمة المسكن كما يلزم العارية في دفن الميت اه بل صرحوا بذلك في باب العارية
 (وكذا مستاجر انقضت مدته) ولم يرض مالكه بتجديد اجرة مثل تنقل منه لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل
 مال امرئ مسلم الا عن طيب نفس منه رواه ابن حبان في صحيحه بخلاف ما اذا رضى بذلك فلا يتنقل وفي معنى
 المستاجر الموصى بسكنها مدة وانقضت ولو رضى المغير أو المؤجر باجرة مثل بعد ان نقلت فان كان
 المنتقل اليه مستعارا ردت الى الاول لجواز رجوع المغير أو مستأجرا لم ترد في أحد وجهين يظهر ترجحه
 وقال الاذرى انه الاقرب لان في عودها الى الاول اضاعة مال أما اذا رضى ابووها بعارية فلا ترد لانها
 لاتأمن من الرجوع لجواز رجوع المغير كالمس (أو) ملكا (لها استمرت) فيه جوازا (وطابت الاجرة)
 من المطلق لان السكى عليه فيلزمه الاجرة أي اجرة أقل ما يسهلها من المسكن على النص في الام (تنبيه)
 ظاهر كلامه أنه يجب عليها ان تستمر فيه وهو ما يلزم به صاحب المذهب والتهذيب والاصح كفي الروضة
 أنهم ان رضيت بالاقامة فيه باجارة أو اعارة جاز وهو أولى وان طلبت الانتقال فلها ذلك الا لا يجب عليها ابدل
 مسكنها لا باجارة ولا باعارة ولا تجب الاجرة الا بعلمها فان لم تطلبها ومضت مدة فالاصح القطع بسقوطها
 بخلاف النفقة لانها في مقابلة التمكن وقد وجد فلا تسقط بترك الطلب ولانها عين تلك لو ثبتت في الزمة
 والمسكن لا تملكه المرأة واعمالك الانتفاع به في وقت وقدمه وكذا لا تسحق اجرة لو سكنت في منزلها
 مع الزوج في العصة على النص ان كانت أذنت له في ذلك لان الاذن المطلق العاري عن ذكر العوض منزل

على الاغارة والاباحة كفى فتاوى ابن الصلاح أى اذا كانت معلقة التصرف كما هو ظاهر (فان كان مسكن النكاح نفيسا له) أى الزوج (النقل الى) أقرب موضع من مسكن النكاح بحسب الامكان (لائق بها) لان النفيس غير واجب عليه وانما كان سمح به لدوام العبة وقد زالت وهل مراعاة الاقرب واجبة أو مستحبة فيه ترد وظاهر كلام الاصحاب الوجوب وهو الظاهر كنقل الزكاة اذا عدم الاصناف في البلد ويجوزنا النقل فانه يتعين الاقرب وان وصى ببقائها فيه لم يمتها (أو) كان (خسبسا) لا يليق بها (فلها الامتناع) من استئجارها فيه وطلب النقلة الى لائق بها اذ ليس هو حقها وانما كانت سمحت به لدوام العبة وقد زالت (وليس له) أى يحرم عليه ولو أعمى (مساكنها وما دخلتها) في الدار التي تعبد فيها لانه يؤدي الى الخلوة بها وهي محرمة عليه ولان في ذلك اضراما به وقد قال تعالى ولا تضروهن لتضيقوا عليهن أى في المسكن وسواء كان الطلاق بائنا أم رجعي (فان كان في الدار) الواسعة التي رادت على سكنى مثلها (محرم لها) ولو برضاع أو مصاهرة (عبر) يستحي منه ولو غير بالغ أو مرأق كما صرح به المصنف في فتاوى به حيث قال ويشترط أن يكون بالغاً عاقلاً أو مرأقاً أو غيراً يستحي منه وما نقل عن النص من اشتراط البلوغ وعن الشيخ أبي حامد من المراهقة محمول على الاولى وقوله (ذكر) ليس بقيد بل الانثى كانت أو خالتها أو عمتها كذلك اذا كانت ثقة فقد صح في الروضة انه يكفي حضور المرأة الأجنبية الثقة بالحرم أولى (أو) محرم (له) عبر (أنثى أو زوجة أخرى أو أمة جاز) ما ذكر لانها المأخوذ ولكن مع الكراهة لاحتمال النظر ولا عبرة بالمجنون والصغير الذي لا يميز ويعتبر في الزوجة والأمة أن يكونا ثقتين وقيل لا يشترط ذلك في الزوجة لما عندها من الغيرة ويشترط في المحرم أن يكون بصيراً كما قاله الزركشى فلا يكفي الاعمى كما لا يكفي في السفر بالمرأة اذا كان محرماً لها * (تنبيه) * يجوز للرجل أن يخلو بامرأتين أجنبيتين ثقتين فأكثر كما نقله الرافعي عن الاصحاب وما في الروضة كما صرح في صلاة الجماعة من أنه لا يخلو بالنساء الا المحرم محمول على غير الثقات ليوافق المذكور هنا فانه المعتمد ويحرم كفى المجموع من زوجتين أو رجال بامراء ولو بعدت موطنهم على الفاحشة لان استحياء المرأة من المرأة أكثر من استحياء الرجل من الرجل (ولو كان في الدار بحجرة) وهي كل بناء محوط أو نحوها كمنطقة (فسكنها أحدهما) أى الزوجين (و) سكن (الآخر) الحجرة (الآخرى) من الدار (فان اتحدت المرافق) للدار وهي ما يرتقى به فيها (كمنطبخ ومستراح) ومصب ماء ومرقى سطح ونحو ذلك (اشترط محرم) حذر من الخلوة فيما ذكر (والا) بان لم تعد المرافق بل اختص كل من الحجرتين بمرافق (فلا) يشترط محرم ويجوز له مساكنتها بدونه لانها تصبح حيثئذ كالدارين المتجاورتين نعم لو كانت المرافق خارج الحجرة في الدار لم يجوز لانه الخلوة لا تختص مع ذلك قاله الزركشى (وينبغي) أن يشترط كما عبر به في الشرح الصغير ونقله في الروضة وأصلها عن البغوي (أن يغلق ما بينهما) أى الزوجين (من باب) وسده أولى (وأن لا يكون عمر أحدهما) أى الحجرتين بحيث يعرفه (على) الحجرة (الآخرى) من الدار كما اشترطه صاحب التهذيب والثقة وغيرهما حذرا من الوقوع في الخسوة (وسفل) بضم أوله بضمه ويجوز كسره (وعلو) بضم أوله بضمه ويجوز فتحه وكسره حكمهما (كدار بحجرة) فيما ذكر قال في التبريد والاولى أن يسكنها العلو حتى لا يمكنه الاطلاع عليها * (نقطة) * يكثرى الحالك من مال مطلق لا مسكن له مسكناً لمعتدته لاعتدافه ان يعتد فيه ما قد متعلق به فان لم يكن له مال افترض عليه الحالك فان أذن لها الحالك أن تقترض على زوجها أو تكثرى المسكين من مالها جاز وترجع به فان فعلته بقصد الرجوع بلاذن الحالك لم تقترض فان قدرت على استئذانه أولم تقدر ولم تشهد لم ترجع وان قدرت وأشهدت رجعت وان مات زوج المعتد ففقات انقضت عدتي في حياته لم تفسد العدة عنها ولم نزل لاتوارها قال الاذرى وهذا قيد القفال بالرجعة فلو كانت بائناً سقطت عدتها فيما يفاخر أخذها من التعبد بذلك قال فان لم يعلم هل كان الطلاق رجعياً أو بائناً فادعت انه كان

وجاءوا ثم اقرت فلا شبهة ثم لان الاصل بقاؤكم الزوجية

(باب الاستبراء)

بالمدوج منه في الحر ودعلا لكونه تابعاً للباب العدة وهو لغة طلب البراءة وشرعاً رتب الامه مدة بسبب ملكة المين حدوثاً أو زوالاً لكونه تابعاً للبراءة الرحم أو التباعد واقتصر على ذلك لانه الاصل والافتقار يجب الاستبراء بغير حدوث ذلك أو زواله كأن وطئ أمة غيره طائفاً بأمته على ان حدوث ملكة المين ليس بشرط بل الشرط كما سيأتي حدوث حمل التمتع به ليوافق ما يأتي في المكاتب والمرتدة وتزوج موطأ وأنه ونحوها وخص هذا من باب الاستبراء لانه قدر بأقل ما يدل على براءة الرحم من غير تكرار وتعدد ونخص التبرص بسبب النكاح باسم العدة اشتقاقاً من العدد كما سأل أول باب المآيق فيه من التعدد غالباً والاصل في الباب ما سيأتي من الأدلة (يجب) الاستبراء على تمتع أو تزوج (بسيئين أحدهما) وهو مختص بالزول (ملك) حرجم (أمة) لم تكن زوجته كما سيأتي (بشراء أو زواج أو هبة) وقوله (أوسى) أى قسمه منه وكان الأولى ان يصرح به فان العتمة قبل القصة وصوره بعضهم بن أخذ جارية من دار الحرب على وجه السرقة وهو ما سيأتي على رأى الامام والعراقى من انه يملكها من غير تخميس والجهور على خلافه ولهذا قال الجوابى والافعال وغيرهما انه يحرم وطء السرارى الا ان يجلبن من الروم والهيد والترك الا ان ينصب الإمام من يقسم العسائم من غير ظلم (أو رد به بأتخاف أو قاله) أو قول وصية أو غيرها كشفه بطلس ورجوع في هبة *(تنبيه)* قوله بسبيين يقتضى انه لا يجب تبخيرهما وليس مراداً فانه لو وطئ أمة غيره طائفاً بأمته وجب استبراءها كما سأل بقره واحد وليس هذا حدوث ملك ولا زواله ومر الجواب عن ذلك وقوله ملك أمة يقتضى اعتبار ملك جبهها كاندوته في كلامه فانه لو ملك بعضها فام الاتباح له حتى يستبرأ ويدخل في ذلك ما لو كان مالكا لبعض أمة ثم اشترى باقيها فانه يلزمه الاستبراء وأشار بالامثلة المذكورة الى انه لا فرق بين الملك الفهرى والاختيارى ويخرج البعض والمكاتب فانه لا يحل لها وطء الامه بملك المين وان أذن لهما السيد (وسواء بكر ومن استبرأها البائع قبل البيع ومنقولة من سبي وامرأة وغيرهما) برفع الرابطة على أى غير المذكورات من صغيرة وآيسة لعدم قوله صلى الله عليه وسلم في سبائهم أو طاس الا لاوطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة رواء أبو داود وغيره وحكمه الحاكم على شرط مسلم وقاس الشافعى رضى الله تعالى عنه غير المسيية عالمها يحتاج مع حدوث الملك وأخذ من الاطلاق في المسيية انه لا فرق بين البكر وغيره أو ألحق من لم تحض أو أيسدت بمن تحيض في اعتبار قدر الحيض والمظهر غالباً وهو شهر كما سيأتي (ويجب) الاستبراء أيضاً (في مكاتبه) كتابة صحبة مسحتها بلا تجسير أو (بجزن) بضم أوله وتشديد ثانيه المكسور بخطه أى بتجيز السيد لها عند عجزها عن التجزؤ لعود ملك التمتع بعد زواله فاشبهه مالوا بها ثم اشترىها أما الفاسدة ولا يجب الاستبراء فيها كما قاله الرافعى في بابها *(تنبيه)* أمة المكاتب والمكاتبه اذا عجزت أو فسدت كتابتها كالمكاتبه كما قاله الباقرى (وكذا) أمة (مرتدة) أعادت للإسلام يجب استبراءها (في الاصح) لزوال ملك الاستبراء ثم أعادته فاشبهه تجيز المكاتبه والثانى لا يجب لان الرد لا تنافى الملك بخلاف الكتابة ولوارث السيد ثم أسلم لزمه الاستبراء أيضاً ولو عجز بزوال زده لم المستثنين *(فرع)* لو زوج السيد أمة ثم طلقها الروح قبل الدخول وجب الاستبراء لما مر وان طلقها بعد الدخول فاعتدت من الزوج لم يدخل الاستبراء في العدة بل يلزمه أن يستبرأ بعد اذ فاشبهه عتدها منه *(تنبيه)* وقع في الروضة انه لو أسلم في جارية وقبضها فوجد بها بغير الصفة المفروطة فزدها لزم السلم اليه الاستبراء وهو مبنى على ضعف وهو أن الملك في هذه زال ثم عاد بالرد والاصح انه لم يزل ولهذا اخذته ابن المقرئ (لامس) أى أمة (حلفت من) ما لا يتوقف على اذنه فيكيض ونفاس و (صوم واعتكاف) أو يتوقف

وأذن فيه كرهن (واحرام) بعد حرمتها على سيدتها بذلك لا يجب استبراءها بعد إحرامها مما ذكر لان
حرمتها بذلك لا تحل بالملك بخلاف الكتابة والردة (وفي الاحرام وجه) انه يجب الاستبراء بعد الحل
منه كالردة ورد هذا بما س * (تنبيه) * قد علم مما تقدم رأينا فقلت ذلك في ملكه أموالا اشتراها بحرمه أو
صائمة صوما واجبا أو معتكفة اعتكافا مذكورا باذن سيدها فلا بد من الاستبراء وهل يكفي ما وقع في زمن
العبادات الثلاث أم يجب استبراء جديد قضية كلام المراقبين الاول وهو المعتقدان قبل كيف يتصور
الاستبراء في الصوم والاعتكاف أجيب بتصوره في ذات الاشهر والحاصل (ولو اشترى) حر (زوجته)
الامة (استحب) له الاستبراء ليميز ولد الملك من ولد النكاح لانه بالنكاح ينقضي الولد رقيقا ثم يعتق فلا
يكون كفوا لحرة أصلية ولا تصير به أم ولد وبذلك اليمين ينعكس الحكم (وقيل يجب) الاستبراء لتجدد
الملك وأجاب الاول بان الاستبراء لتجدد الحل ولم يتجدد لكن يحرم عليه وطؤها في مدة الخيار لتردد في انه
يعاود بالملك الضعيف الذي لا يجب الوطء أو بالزوجة فان أراد أن يرزقها الغير، وقد وطئها وهي زوجة اعتدت
منه بقرائن قبل أن يرزقها لانه اذا انقضى النكاح وجب أن تعتد منه فلا تسكح غيره حتى تنقضي عدتها
بذلك ولو مات عقب الشارع لم يلزمها عدة الوفا لانه مات وهي مملوكة وتعتد منه بقرائن أموال ملك المكاتب
أو لبعض زوجته فان النكاح يفسخ ولا يحل لواحد منهما وطؤها ولو باذن سيدها (ولو ملك) أمة (مروجة
أو معتدة) من زوج أو وطئها مع علمه بما ذكر أو جهله وأجاز البيع (لم يجب) عليه استبراءها حالا
لانها مشغولة بحق غيره (فان زالا) أي الزوجية والعدة بان طلقت الامة المروجة قبل الدخول أو بعده
وانقضت عدة الزوج أو الشبهة (وجب) حينئذ الاستبراء (في الاظهر) لزوال المانع ووجود المقتضى
والثاني لا يجب وله وطؤها في الحال اكتفاء بالعدة وعليه المراقبون وقال الماوردي ان مذهب الشافعي
لا يجب عليه الاستبراء، ويطؤها في الحال * (تنبيه) * محل الخلاف اذا كانت معتدة من غيره أموال
اشترى أمة معتدة منه ولو من طلاق رجعي فانه يجب عليه الاستبراء قطع لانه ملكها وهي محرمة عليه
بخلاف زوجته وهذا ما استدلبه على أن الطلاق الرجعي يزول الزوجية وانهم ارتكبوه هنا للاحتياط
(فروغ) * يسن للمالك استبراء الامة الموطوءة قبل بيعها لايكون على بصيرة منها ولو وطئ أمة
مشتري كان في حيز أو طهر ثم باعها أو أراد تزويجها أو وطئ اثنتان أمة رجل كل يظنها أمة، وأراد الرجل
تزوجها وجب استبراء أن كالعتدين من شخصين ولو باع جارية لم يقر وطئها فظهر بها رجل واحد قال قول
فول المشتري بيمينه انه لا يعلم منه ويثبت نسب البائع على الوجه من خلاف فيه اذا ضرر على المشتري في
المالية والعائيل بخلافه لانه بان ثبوته يقطع ارث المشتري بالولاء فان أقربوطئها وباعها انظرت فان كان
ذلك بعد أن استبرأها فانت بولد دون ستة أشهر من استبرائها منه لحقه وبطل البيع لشبهة أمة الولد وان
ولدته استأهرا فاشهرها كثر فالولد مملوك للمشتري ان لم يكن وطئها والا فان أمكن كونه منه بان ولدته استأهرا
شهر أو أكثر من وطئها لحقه وصارت الامة مستولدة له وان لم يكن استبرأها قبل البيع فالولد له ان أمكن كونه
منه الا ان وطئها المشتري وأمكن كونه منها فاعرض على القائف السبب (الثاني زوال فراش عن أمة
وطوءة) بملك اليمين غير مستولدة (أو مستولدة بعق) منجز (أو موت السيد عنها) فيجب عليها
لاستبراء لزوال فراشها كما يجب العدة على المفارقة عن نكاح واستبرأها بقرعة ثبت ذلك عن ابن عمر رضي
الله عنهما كما قاله ابن المنذر ولا يعرف له مخالف وخرج موطوءة من لموطأ فلا استبراء به متعاهزا كما في الرضة
أصلها والمومات السيد عن أمة موطوءة لم يعتقها فانها تنقل للوارث وعليه استبرأها لحديث مسكه
يكون من السبب الاول * (تنبيه) * لو عتقت الامة وهي مروجة أو معتدة عن زوج لا استبراء عليها
نم اليست فراشا للسيد ولان الاستبراء حل التمتع وهي مشغولة بحق الزوج بخلافها في عدة وطء الشبهة
فما تصير بذلك فراشا لغير السيد (ولو عتقت مدة استبراء على مستولدة ثم أعتقها) سيدها (أو مات)

عنها (وهي) غير (متروجة وجب) عليها الاستبراء (في الاصح) ولا تمتد بما مضى كلاته عند ما تقدم
من الاقراء على الطلاق والنكاح لا يجب حصول البراءة (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (ولو استبرأ)
السبد (أمة، وطواة) حرمته ولادة (فأعتقها لم يجب) عليه الاستبراء (وتزوج في الحال) عقب عتقها (اد)
لا تشبهه مسكوة واقفه أعلم) لأن مراتها يزول بالاستبراء اتفاقا بدليل انه لو تمت ولادة بعده بئس أشهر
لم يولد، بخلاف المستولدة فانها لو لم يكن استبرأها (ويحرم تزويج أمة وطواة) بغير
استبراء سواء وطئها المالك أو لم يكن من جهة ولم يكن استبرأها (ومستولدة قبل استبراء) حذر من
اختلاط الماء من فأن قبل قد مر أنه بسن لالحالك استبراء الأمة للطواة للبيع فلا كان هنا كذلك أن يجب
بان مقصود التزويج الطوطه فينبغي أن يستعقب الحمل بخلاف البيع نعم لو تزوجها بمن وطئها لم يجب
استبراء كما يجوز لو طئ امرأة أن يتزوجها في عدته (ولو أعتق مستولدة له نكاحها بلا استبراء في
الاصح) كما يجوز أن يسكن الله دمه لأن الماء واحد والثاني لأن الاعناق يقتضي الاستبراء فيتوقف
نكاحه عليه كزواجها غيره (ولو أعتقها) سبدها (أومات) عنها (وهي) في صورتين (متروجة)
أو معدة (فلا استبراء) يجب عليها أن يبيت فراشه بل لا زوج يهي كغير الموطاة ولا الاستبراء
لحل الاستمتاع وهما مشعوران بحق الزوج بخلافهما في عدة وطء شبهة لقصورها عن دفع الاستبراء
الذي هو مقصود العتق والموت ولأنهما لم يسيرا بذلك فراشا فغير السبد * (مرع) • لو مات سيد
المستولدة المزوجة ثم ماتت زوجة أو مات ما اعتدت كالحره تأخر سبب العدة في الأولى واحتياطاً لها في
الثانية ولا استبراء عليها لأن المدة التي فراش السيد وان تقدم موت الزوج موت سبدها اعتدت
عدة أمة ولا استبراء عليها لأن مات السيد وهي في العدة كغيره فان مات بعد فراغ العدة لم يزل الاستبراء
اعدها فراشه عقب العدة وان مات أحدهما قبل الآخر ولم يمس السابق منهما أو لم يمس هل ماتها
أمرها بانفارت فإن كان بين موتها شهران بخمسة أيام لم يمسها فاشدونها لم يلزمها استبراء لأنها
تكون عند موت السيد الذي يجب الاستبراء بسببه زوجة ابن مات السيد أو لا أو معدة ان مات الزوج
أو لا ولا استبراء عليه في الطالين كما مروى يلزمه أن تمتد بأربعة أشهر وعشرين موت الثاني لاحتمال أن
يكون موت السيد أولاً فتكون حرة عند موت الزوج وان كان أكثر من ذلك أو جهل قدره لزمه ألا أكثر
من عدة الوفاة وهي أربعة أشهر وعشرون حرة لاحتمال تقدم موت الزوج فتكون عدة موت السيد
فراشها ويلزمها الاستبراء ويحتمل تقدم موت السيد فتكون عدة موت الزوج حرة فيلزمها العدة ويجب
أكثرهما فخرج عما علمنا به يقين (وهو) أي قدر الاستبراء يحصل لذات اقراء (بقراءه وجبته كالأمة) بعد
انتقال المثلث إليه (في الجذيد) لغير السابق فلا يكفي بقية الحبضة التي ويحل السبب في أنثاهم وتنتقل ذات
الاقراء الكاملة إلى من البأس كالمعتدة وفي القديم وحكي عن الاملاء أفضاوه من الجديد انه الماهر كما
في العدة فأجاب الأول بأن العدة تتكرر فيها الاقراء كما عرف براءة الرحم بالحيض المختل بينها وهما
لا يتكرر فيه تمام الحبض الدال على البراءة وإنما لم يكن بقية الحبضة كما اكتفى بقية الماهر في العدة لأن
بقية الماهر تستعقب الحبضة الدالة على البراءة وهذا يستعقب الماهر ولا دلالة على البراءة (وذاً أشهر) من
صغيرة وغيرها يحصل استبرأها (بشهر) بقا فانه كقوله في المرة فكذا في الأمة (وفي قول) يحصل
استبرأها (بثلاثة) من أشهر فقلنا لأن المدة لا يثبت أثر في الرسم في أقل من ثلاثة أشهر وجرى على ذلك
صاحب التذية والمختبرة فستبرأ بشهر أيضاً على الأول (و) أمة (حامل مسبية) وهي التي ما كنت بالسبي
لا بالشره (أو) أمة حائض غير مسبية ولكن (وأيضا) من اشراس سبد) لها بعتقها أو موته يحصل استبرأها
(بوضعه) أي الحمل في السورتين لغير السابق (وان ما كنت) حامل (بشره) أو نحو وهو في نكاح أو عدة
(قد سبق) عند قوله ولو لم يمتد زوجة ومعددة (ان لا استبراء في الحال) وأنه يجب به ذوالها في الاطهر

انما يكون الاستبراء عند توطئته ثم لا يجب ان يخرج عن التوطئ (تمت بحثه) فانه من غير موضع
 حتى يتم من زواله واضمحلاله ثم لا بد من الحوادث السابقة ولان التوطئ معروفة برأى المصنف وهو
 معارضة وانما الثاني لا يتصل بالاستبراء في ثلاثة اقسام هي: اعادة التوطئ بان اعادة التوطئة بان لا يكون
 انما شرط التوطئ ان يكون الاستبراء ولان هذه هي الفروض وان كانت فيها حتى تمعالي فلا يكون موضع
 حل غيره بخلاف الاستبراء المطلق فيه تمعالي (تمت به) يمكنني تحصيله في الحاصل من زواله لان حل الزنا
 لا حرة في حل الزنا فكيف ان كان من كذا لم يذبحه وانما انما في الحوادث من الزنا كالمفارقة لانهم انما
 بالحديث الحوادث لا ينفكون وانما في الحوادث كالمفارقة بانها كانت في وقت قد يقع من كذا لم يذبحه
 من ذوات الشهرة وحلت من الزنا بحسب الاستبراء في شهر الفريضة في الامة معولة بغير الشهرة لان
 حل الزنا كانه دم اه وهو كالمصنف في ذوات قوله فيصوم انما انما يكون كانه دم في العدة فان قيل كيف يصح
 كلامه بان الحوادث كالمفارقة مع قوله انه يحصل بشهر مع وجوده اوجب بان ذلك يتصور بانما في شهر او شهرين
 الجالس حتى تنزع فيه فان الاستبراء انما يتبرء من الحوادث انما في الثاني على الاثر (ولو في زمن استبراء)
 على امة (بعد الميثاق وقبل القبض حسب) زمته (ان ملكها) (بارت) لان الميثاق به مقبوض حكم وان لم
 يتصل القبض بما بدليل معذبه (تمت به) قول ابن الزعفراني انه ان تكون مقبوضة لاهوت اما
 لو ابتاعها ثم مات قبل قبضها لم يعد باستبراءها الا بعد ان يقبضها الوارث مبنى على ضعف كنهه من قوله
 المصنف (وكذا اشراء) ملكك به الامة ونحوه من المعاضجات بعد لزومها فانه ككلام الامة بارت (في
 الاصح) لان ذلك لازم فاشبهه ما بعد القبض والثاني لا يجب ان يعدم استبراء الملك اما اذا جرى
 الاستبراء في زمن الخيار فانه لا يعتد به ان قلنا الملك للبائع او موقوف وكذا الماشترى على الاصح اضعف
 الملك فلو قيد المصنف الملك بالتام لم يخرج هذه الصورة فان قيل قد سبق في باب الخيار ان الخيار اذا كان
 لاهوت لم يشرى فاما انه يحل له وطؤها ويلزم من حله الاعتداد بالاستبراء في زمن الخيار اوجب بان المراد بالخيار
 هناك ارتفاع التعريم المستند اضعف الملك وانقطاع سلبه البائع فيما يتعلق بحقه وان بقي التعريم
 المستند اضعف الملك وانقطاع التعريم لمعنى آخر وهو الاستبراء وقد مررنا الاشارة الى ذلك في باب الخيار
 (لا بد من) جرى الاستبراء بعد عقدها وقبل قبضها فلا يعتد به لتوقف الملك فيها على القبض كما مر في
 بابها فان قيل ان عبارة المصنف توهم ان هذه الصورة من صور الاستبراء بعد الملك وقبل القبض وقد تقدم
 انما الامتثال الا بالقبض اوجب بدفع ذلك ان شرط العفاف بلائ ان يكون ما بعده غير صادق على ما قبلها كما
 قاله السهيلي وتقدمت الاشارة الى ذلك في قول المتن في كتاب العاورة وقبل طاهر لا مظهر (تمت به)
 الامة الموصى به اذا مضى زمن الاستبراء بعدم موت الموصى وبمقبول الموصى له يحسب ككثير الارث وكذا
 بعدم موت الموصى وقبل قبول الموصى له كذا قاله الرافعي فان قيل هلا كان ذلك كغيره في الماشترى
 وهو لا يحصل كما مر اوجب بان الملك في الموصى به ما بعد الموت اقوى من ملك المشتري لها في زمن الخيار ثم
 اشار المصنف رحمه الله تعالى لقاعدة وهي ان كل استبراء لا يتعلق به استباحة وطء لا يعتد به بقوله (ولو
 اشترى) امة (بحرسية) او نحوها كبرية (فخاصة) او وجدتهما ما يحصل به الاستبراء من وضع حمل
 او مضى شهر غير ذوات الاقراء (ثم استلمت) بعد انتفاء ذلك اوفى اثنتائه (لم يكف) هذا الاستبراء في
 الاصح لانه لا يستعقب حمل الاستمتاع الذي هو المقصود في الاستبراء والثاني يمكنني بذلك لونه في
 الملك المستقر (تمت به) يلتحق بشرائه الجوسية ونحوها ما لو اشترى العبد المأذون جارية وكانت
 عامه من فانه لا يجوز له ايد وطؤها ولو مضت مدة الاستبراء فلما زال الدين بقضاء او ابراء لم يكف ما حصل
 من الاستبراء قبضه في الاصح وجب بعد باستبراء المرهونة فلا يجب اعادته بعد انفكاك الرهن أولا
 جرى ابن القري في الاول تمعالي روي وجرى الاخرى وغيره على الثاني تبعه لابن الصباغ وهو اوجه

ادتهان الفراء بما في يد العبد ان لم ينقص من ثلثي حق المهرين لا يزيد عليه (ويحرم الاستمتاع
 بالمستبرأة) قبل انقضاء الاستبراء بوطء لمار وغيره كقبلة ونظر وشهوة فمسا عليه لانه يؤدي الى الوطء
 المحرم واذا ظهرت من الحيض حل ما عدا الوطء على الصحيح وبقي تحريم الوطء الى الاغتسال (الا
 مستبرأة مسبية) وقعت في سهمه من العنبة (فيحل) له منها (غير وطء) من انواع الاستمتاع المفهوم
 الخبر السابق ولما روى البيهقي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه قال وقعت في سهمي جارية من سبي
 بلولاء ففكرت اليها اذا صنعت مثل ابريق الفضة فلم اتكأ ان قبالتها والناس ينظرون ولم يشكر على أحد
 من العداة وبلولاء بفتح الجيم والمدقرة من فواحى فارس والنسبة اليها جلولى على تقدير قياس تحت يوم
 اليرموك سنة سبع عشرة من الهجرة قبلت غنائها ثمانية عشر ألف ألف وفارقت المدينة غيرها بان غائتها
 ان تكون مستولدة حربي وذلك لا يمنع الملك وانما حرم وطؤها صيانة لمساها لئلا يتخللها بماء حربي لا حرمة
 ماء الحربي (وقيل لا) يحل الاستمتاع بالمسبية أيضا كغيرها وهو مانص عليه في الام كما حكاه في الماهات
 والمشترا من حربي كالمسبية كما قاله صاحب الاستبصار الا ان يعلم انها انتقلت اليه من مسلم أو ذمي ويحرم
 والعهد قريب وشرح بالاستمتاع الاستخدام فلا يحرم ولا يفهم من تحريم الاستمتاع تحريم الخلوة ما يبدل
 له قولهم ولا تزال يد السيد عن أمته المستبرأة مدة الاستبراء وان كانت حسنة بل هو مؤمن فيه شرعاً لان
 سببا أو طاس لم يستتر من أيدي أصحابه فان وطئها السيد قبل الاستبراء أو في أمثاله لم ينقطع
 الاستبراء وان أمه به فان جلت منه قبل الحيض بقي التحريم حتى تضع أو في أمثاله حلت بانقطاعه
 اتمامه قال الامام هذا ان مضى قبل وطئها أقل الحيض والا فلا تحل له حتى تضع كلوا أحباها قبل الحيض
 اه وهو حسن (واذا قالت) أمة في زمن استبرائها (حلفت صدقت) بلايين لانه لا يعلم الا منها غالباً وانما
 لم تخلف لانها لو نكحت لم يقدر السيد على الطاف لانه لا يبلغ عليه (ولو تمت السيد) الوطء (فقال)
 ايها أنت (أشهرتني بمعلم الاستبراء صدق) السيد في غنامه لان الاستبراء مقوض الى أمته فيحل له
 وطؤها قبل غناها (تنبيه) قضية كلامه تصديقه بلايين والذي صححه في زيادة الروضة ان لها تحليفه
 قال وعابها الامتناع باطناً من تمكنه ان تحققت بقاء شيء من زمن الاستبراء وان أحبها له في
 الظاهر (مرحان) لو ادعى السيد حيفها فأنكرت صدقت كما حرم به الامام ولو وزنت أمة فادعت انها أحرام
 عليه بوطء مورثه فأدكر صدق بيمينه (ولا تنصير أمة فراشاً) لسيدها (الابوطء) لا بمجرد الملك بالاجماع
 كما نقله الشيخ أبو حامد وشيخه ولا بالخلوة بل بالوطء في سادون الفرج فلا يلحقه ولدها وان أمكن
 كونه منه بخلاف الزوجة فانما تكون فراشاً بمجرد الخلوة حتى اذا ولدت للامكان من الخلوة بم الحقة
 وان لم يعرف بالوطء لان مقصود النكاح التمتع والولد فاكفي فيه بالامكان من الخلوة وذلك اليقين قد يقصده
 التجارة والاستخدام فلا يكفي فيه بالامكان من الوطء ويعلم الوطء باقراره أو بالبينه على الوطء أو على اقراره
 (تنبيه) شمل اطلاق الوطء في الذكر وقد اضطررب فيه كلامهما فقصصنا في آخر هذا الباب انه لا يلحقه
 وصحفي الباب التاسع من كتاب النكاح الحقوق وكذا في كتاب الطلاق والامان والاربع علم الحقوق
 فقد قال الامام القول بالحقوق ضعيف لا أصل له وهو يزعم على من جع بينهما يحمل ما هنا على الامه وما في
 النكاح على الحرمة ثم أشار لفائدة كون الامه فراشاً بقوله (فاذا ولدت للامكان من وطئه) أي السيد
 (ملقه) الولد وان لم يعرف به لثبوت الفرائش بالوطء لانه صلى الله عليه وسلم الحق الولد بزمعة من غير
 اقراره ولا من وانه بالاستيلاء وقال الولد للفراش وللعاهر أي الزاني الجرح أي الرجم اذا كان محصنة
 كما روي معنى الوطء ما اذا استحل ماءه المهرتم (ولو أقر) السيد (بوطء) لامته (وفي الولد) منه
 (وادعى) بعد وطئها (استبراء) منها بحصة كاملة وأتى الولد أمة أشهر فأكثر منه الى أربع سنين
 (لم يلحقه) الولد (على المذهب) المنصوص وفي قول يلحقه يخرج من نصه فيها اذا طلق زوجته ومضت

ثلاثة أفرع ثم أتت بولد يمكن أن يكون منه فانه يلحقه وأبواب الاول بأن فراس النكاح أقوى من فراس
 التسرى اذ لا بد فيه من الاقرار بالوطء أو البينة عليه وقد عارض الوطء هنا الاستبراء فلا يترتب عليه الحقوق
 ولا بد من حافه مع دعوى الاستبراء لاجل حق الولد اما اذا أتى الولد لاقل من ستة أشهر من الاستبراء
 فيلحقه للعالم بأنها كانت حاملا حينئذ * (تنبيه) * وقع في أصل الرضعة ثمانان له نفية حينئذ بالامعان قال
 على الصحيح كما سبق في الامعان اهـ ونسب في ذلك للسهموفان السابق هناك تصحيح المنع وهو كذلك هنا في كلام
 الرافعي (وان أنكرت) الامة (الاستبراء علف) بضم أوله بخلافه أي السيد على الصحيح ويكنى فيه
 (ان الولد ليس منه) وان لم يتعرض للاستبراء كما في نفى ولد الحرة وهل يقول في حلفه استبراء أم قبل ستة
 أشهر من ولادتها هذا الولد أو يقول ولده بعد ستة أشهر من استبراء في وجهان ويظهر انه يكتفى كل
 منهما (وقيل يجب) مع حلفه المذكور (تعرضه للاستبراء) أيضا لثبوت ذلك دعواه * (فرع) *
 لو وطئ أمته واستبرأها ثم أتت بولادة ستة أشهر من العتق لم يلحقه (ولو ادعت) الامة (استيلادا
 فأنكر) السيد (أصل الوطء وهناك ولد لم يلحق) سيدها (على الصحيح) لموافقته للأصل من عدم الوطء
 وكان الولد منفيا عنه وانما حلف في الصورة السابقة لانه سبق منه الاقرار بما يقتضي ثبوت النسب فلا
 معنى للتخلف والثاني يحلف انه ما وطنها لانه لو اعترف ثبت النسب فاذا أنكر حلف وخج بقله هناك
 ولما اذ لم يكن فانه لا يحلف جزمًا كما قاله تبعًا للإمام * (تنبيه) * أفهم كلامه صحة دعوى الامة الاستيلاد
 وهو كذلك في الأصح (ولو قال) سيد الامة (وطئها وعزلت) وقت الانزال ما في منها (لحقه) الولد (في
 الأصح) لان الماء سابق لا يدخل تحت الاختبار فيسببه الى الرحم وهو لا يحس به ولان أحكام الوطء
 لا يشترط فيها الانزال والثاني لا يلحقه كدعوى الاستبراء * (خاتمة) * لو كان السيد مجبور الذكر باقى
 الاتيين وأتت بولد لم يلحقه لا تنفاه فراس الامة لانه انما يثبت بجمام وهو متنفه هنا وقول البلعيني
 الاقرب عندي أنه يلحقه الا أن ينفية باليمين ممنوع أو محمول على ما اذا استندت حديثا له ولو اشترى زوجته
 وأتت بولد يمكن كونه من النكاح والملاك بأن ولده ستة أشهر فأكثر من الوطء بعد الشراء أو أقل من أربع
 سنين من النكاح لم تصر أم ولد لا تنفاه لحوق تلك اليمين الا ان أقرب وطء بعد الملك بغير دعوى استبراء يمكن
 حدوث الولد بعده بأن لم يده أو ادعاه وولدت لدون ستة أشهر من الاستبراء فتصر أم ولد للحكم بطوقه
 تلك اليمين ولا يمنع من ذلك احتمال كونه من النكاح اذ الظاهر في ذلك أنه من ملك اليمين ولو زوج
 أمته فعاقبت قبل الدخول وأقر السيد بوطئها فولدت ولد الزمن يحتمل كونه منها لحق السيد عملًا بالظاهر
 وصارت أم ولد للحكم بالحقوق الولد تلك اليمين * (كتاب الرضاع) *

هو بفتح الراء ويجوز كسرهما واثبات التام معهما لغة اسم لص الثدي وشرب لبنه وشرا اسم لحصول
 لبن امرأة أو ما حصل منه في معدة طفل أو دماغه والاصل في تحريره قبل الاجماع الآتية والخبر الآتيان
 وانما جعل الرضاع سببًا للتحریم لان جزء المرصعة وهو اللبن صار جزءًا للرضيع باعتدائه به فأشبهه منها
 في النسب وتقدم الحرمة به في باب ما يحرم من النكاح والكلام الآن في بيان ما يحصل به وحكم
 عروضة بعد النكاح وغيرهما مما سيأتي وأركانه ثلاثة مرضع وابن ورضيع وبدأ بالركن الاول فقال
 (انما يثبت) بالنسبة لاحكامه الآتية من تحریم النكاح وثبوت الحرمة المفيدة جواز النار والخلوة
 وعدم نقض الوضوء بالنسبة لآرث ونفقة وعتق تلك وسقوط قودور وشهادة وغيرها من أحكام
 النسب المختصة به (باب امرأة) آدمية خلية أو مخروجة (حيضة) حياة مستقرة حال انفصالها منها
 (بلغت تسع سنين) قرينة تقريبًا وان لم يحكم ببلوغها بذلك تخرج بالبلن غيره كان امتص من الثدي دما
 أو قبحا بامرأة ثلاثة أمور أحدها الرجل فلا يثبت بلبنه على الصحيح لانه ليس معدا للتغذية فلم يتعلق به
 التحريم كغبرة من الماتعت لكن يكره له ولقرعته نكاح من ارتضعت منه كإنص عليه في الام والبويطى

ثانيه الخنثى المشكك والذهب ترققه الى البيان فان كانت اقوت محرم والا فلا وان مات قبله لم يثبت التحريم
فلا يرضع ذلك أم الخنثى ونحوها كما يشبهه الادريجي عن المتولي وأقرأ ثلثها الهيمه فلما وضع صغيرا
من شاة مثله لم يثبت بينهما التحريم فقل مما حكمتها لان الاخوة فرع الامومه فاذا لم يثبت الاصل لم يثبت
الفرع وبأدعية ولو عبر بها بدل المرأة كما عبره الشافعي لكان أولى واستغنى عما قد ورد في كلاله
الجنية ان تصور رضاعها مناعا على عدم صحة تماكهم وهو الراجح كما مر لان الرضاع تلوا النسب بدا
يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والله طاع النسب بين الجن والانثى قاله الزركشي وبالحية لبن الم
فانه لا يحرم لانه من لبن جنة منفك عن الحلب والحلوة كالبهيمة فيل يحرم وبه ذال الاعتناء الثلاثة لان الم
الذي يقع به التحريم هو اللبن ولا يقال مات اللبن بعونها لان اللبن لا يموت غير انه في طرف صيت فهو ك
آدمية حية سهل في سقاء طاهر أو تجس على القول بتجاسسه وبحيث استغنى عن انتمت الى حركة مذبح
لانها كالبهيمة ويبلغ الى آخره ما ذللم تبلغ ذلك فان لبنها لا يحرم لانه فرع الحلب والحلي لا يثنى في
دون ذلك فكذا امره بخلاف من بلغت ذلك وان لم يحكم بالوفعها كما مر فاحتمال البلوغ قائم والرضا
تلوا النسب كما مر فاكفى به بالاحتمال * (تنبيه) * أفهم اقتضاه على ما ذكرناه لا يشترط النسيب
وهو الاصح المصوص وقيل يشترط لان ابن البكر نادر فأشبهه لبن الرجل (ولو حليب) لبنها قبل موته
وفيها جاذبة مستقرة (فأوجب) يضم أوله طفل (بعد) وتحريم في الاصح لانفصاله منها وهو حلل
كذا لا وابه وهو يقتضي انه بعد الموت ليس بحلال ولكن من هنا انه لا حرمه والادوية حلل بعد موته
أيضا كما مر في باب التجاسس وصورة المسئلة ان ترضعه أو يبع رضعات في الحياه ثم تحلب شيئا فوجره بعد موته
أو تحلب في خمس آنية ثم يوجر بعد موته في خمس دعات فانه يحرم كجاسي والثاني لا يحرم لبها اثناء
الامومه بعد الموت * (تنبيه) * قوله حرم يحاومها مشددة مفتوحة من هنا وفيها بعد وقوله في الاصح
بخلاف اعتبار الرضعة بالصحيح المصوص ثم شرع في الركن الثاني وهو اللبن ولا يشترط بقاء الامه له
فقال (ولو جبن) أو جعل منه أقطا (أو زرع منه زبد) أو عجن به دقيق وأطعم العاقل من ذلك (حرم)
لحصول التدبى به * (تنبيه) * عبارة صادقة باطعام الزبد نفسه وبالبين الذي تزرع زبد وكل منه
يحرم (ولو حلب) اللبن (بما تخرج) طاهر كماء أو نجس كحمر (حرم ان يغلب) بفتح العين المنجدة على المائع بقله
أحد صفاته من طعم أولون أو ديج اذا لم يلوب كالمعدوم سواء أثيرب السكك ام البهض (فان غلب) بضم
أوله بان زالت اوصافه الثلاثة مساو تقديرا (وشرب) الرضيع (الكل) حرم (قيل أو) شرب (البهض
حرم) أيضا (في الاظهر) لوصول اللبن الى الجوف وليس كالتجاسس المستهلكة في الماء اليكثير
لا يؤثرانما تحجب الاستعداد وهو منسدرج بالكثرة ولا كالحرج المستهلكة في غير حاجب لا يثلم في
حدان الحد منوط بالشدة المزيلة للعقل والثاني لا يحرم لان المألوب المستهلك كالمعدوم والاصح ان شرب
البهض لا يحرم لانتهاء تحقق وصول اللبن منه الى الجوف فان تحقق كان بقى من المألوط أقل من قد
اللبن حرم حرمنا * (تنبيه) * بشرط كون اللبن قدرا يمكن أن يسقى منه خمس دعات لو انفرد كالحكماء
المصرحى وأقرأ وبجلى الخلاف ما اذا شرب من المختلط خمس دعات أو كان حلب في خمس آنية كما مر
أو شرب منه دعة بعد أن سقى اللبن الصرف أو بما فان زالت الاوصاف الثلاثة اعتبره قرب اللبن بما هو له
قوى يستولى على الخليط فان كان ذلك القدر منه يظهر في الخليط ثبت التحريم والأدلة وفي فهم تقييد
بالمائع ان دخله بالجلاء لا يحرم وليس مراده من انه لو عجن به دقيق حرم وسكت عن استواء الامرية
وحكمه يؤخذ من الثانية بطريق الاولى ولين المارئين المختلط يثبت اموتهما وفي المألوط من اللبن
الافصيل المذكور قيمته الامومه اعاليه اللبن وكذا المألوبة بشرطه السابق ولا يضر في التحريم غلب
الريق لعدالة اللبن الموضوعة في الفم الحاقلة بالرطوبه في المده (ويحرم) مرارة مشددة كسورة (البحار

وهو صب اللبن في الحلق لحصول التغذية به كالارتضاع * (تنبیه) * قضية اطلاقه التحريم مجاوزة اللبن الحلق وان لم يصل المعدة كما يفتر بمثل الصائم وليس مراداً فقد اعتبر في الحر والوصول الى المعدة وجريا عليه في الشرح والرضعة فلا تقاياه قبل وصوله اليها يحرم (وكذا اسماط) وهو صب اللبن في الانف ليصل الدماغ يحرم أيضا (على المذهب) لحصول التغذية بذلك لان الدماغ جوف له كالمعدة والطريق الثاني فيه قولان كالحقنة المذكورة في قوله (لاحقته) وهي ما يدخل في الدبر والقبل من دواء فلا يحرم (في الاظهر) لانتهاء التغذية لانها لا سهال ما انعقد في المعدة والثاني يحرم كي يحصل بها الفطر ودفع بان الفطر يتعاق بالوصول الى جوف وان لم يكن معدة ولادما ما بخلافه هنا ولهذا لا يحرم التقطير في الاذن أو الجراحة اذا لم يصل الى المعدة ولا بد أن يكون من منفذ مفتوح فلا يحرم وصوله الى جوف أو معدة بصبه في العين بواسطة المسام ثم شرع في الركن الثالث وهو الرضيع فقال (وشروطه) أي ركنه (رضيع) وله شروط شرع في ذكرها بقوله (حي) حياة مستقرة فلا أثر لوصول اللبن الى جوف الميت بالاتفاق ونحوه عن التغذية ونبات اللحم وكذا اذا انتهت الى حركة مذبح فان حكمه حكم الميت * (تنبیه) * لو قال المصنف وشروطه حياة رضيع لاستغنى عما قدرته (لم يبلغ سنتين) بالادلة فان انكسر الشهر الاول ثم عدده ثلاثين من الشهر الخامس والعشرين فان بلغه الم يحرم ارتضاعه اقله دعائي والوالدان برضعهن أولادهن حولين كاملين ان أراد أن يتم الرضاعة جعل تمام الرضاعة في الحولين فانهم بان الحكم بعد الحولين بخلافه ونحوه لارتضاع الا ما كان في الحولين رواء الدار قطن وغيره وما في مسلم ان امرأة أبي حذيفة قالت يا رسول الله ان سالما يدخل على وهو رجل وفي نفس أبي حذيفة منه شيء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارضعيه أي خمس رضعات حتى يدخل عليك فهو رخصة خاصة بسالم كما قاله الشافعي رضي الله تعالى عنه وقال ابن المنذر ليس يحاول أن يكون منسوخا أو خاصا بسالم كما قالت أم سامة وسائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وهي بالخاص والعام والناسخ والمنسوخ أعلم * (تنبیه) * ابتداء الحولين من تمام انفصال الرضيع كفي نقله فان ارتضع قبل تمامه لم يؤثر وقول الزركشي والاشبه ترجيح التأخير لوجود الرضاع حقيقة وهو قياس ما صححه فبين انفصل بعضه فجز جان رقبته وهو حي من انه يرضع بالقد أو الودية وعلمه بحسب المدققين حين ارتضع ممنوع لما فيه من ارتكاب احداث قول ثالث اذا لم يكن في ابتداء المدد وجهان ابتداء الخروج وانتهائه وبذلك فالوقف مسئلة الحزم انها خارجة عن نقله اذ على اضطرار فيها استصحابا للضمان في الجملة اذا الجنيين يضمن بالغرة وكلام المصنف يقتضي انه لو تم الحولان في الرضعة الاخيرة لا تحريم وهو ظاهر نص الام وغيره ولكن المذهب كفي التهذيب وجرى عليه ابن المقرئ انه يحرم لان ما يصل الى الجوف في كل رضعة غير مقدر كالفالو لم يحصل في جوفه الا خمس قطرات في كل رضعة فطره حرم (وخمس رضعات) لما روى مسلم عن عائشة رضي الله تعالى عنها كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم فستن خمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأن القرآن أي يتلى حكمهن أو يقرؤهن من لم يبلغه النسخ لقر به وقيل يكفي رضعة واحدة وهو مذهب أبي حنيفة ومالك لعوم قوله تعالى وأمهاتكم اللائي أرضعنكم وأجاب الاول بأن السنة ثبتت كآية السرة ولم يأخذ الشافعي رضي الله تعالى عنه في هذا بقاؤه وهي الاخذ باقل ما قيل لان شرط ذلك عنده ان لا يجد له لاسواء والسنة ناصة على الجنس لان عائشة رضي الله عنها لما أخبر بان التحريم بالعشرة منسوخ بالنس دل على ثبوت التحريم بالنس لا بما دونها ولو وقع التحريم بأقل منها بقال ان يكون الجنس ناسخا لاصار منسوخا كالعشر فان قيل القرآن لا يثبت بخبر الواحد فلا يحتاج به أحجب به انه وان لم يثبت قرأ بالخبر الواحد لكن ثبت حكمه والعهد له بالقراءة الشاذة منزلة منزلة الخبر وقيل يكفي ثلاث رضعات لمفهوم خبر مسلم لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان وانما قدم مفهوم

الحبر الاول على هذا لا مضاده بالاصل وهو عدم التحريم ولا يشترط اتفاق صفات الرضعات بل لو اوجز مرة
وسعا مرة وارقتع مرة أو كل مما صنع منه مرتين ثبت التحريم قبل الحكمة في كون التحريم بخمس ان
الحواش التي هي سبب الادراك خمس * (تنبيه) * صادرضعات مفتوحة لما تقر في علم الحيوان
فعله علما كانت أو مصدر اتفخ عينها في الجمع نحو قطيات وحشرات وان كانت صفة سكنت عينها
كصبغات (و) الجنس رضعات (ضبطها بالعرف) اذ لا ضابطا لها في اللغة ولا في الشرع فرجع به
الى العرف كالحرز في السرقة فاقضى بكونه رضعة أو رضعات اعتبروا بالاذلا (فلوقاع) الرضيع
الارتضاع بين كل من الجنس (اعراضا) عن الثدي (تعود) جملا بالعرف قال الاذري وفي الصدر
حسنة من قواهم لو طارت فطارة الى فيه واستطاعت بريقه وعبرته رضعة ومثله اسعاط فطارة وقد ضبطوا
ذلك بالعرف وانما ظاهر ان أهل العرف لا يهدون هذا رضعة وكيف هذا مع ورود الخبر ان الرضاع
ما أنبت اللحم وأشرب العظام اهـ وهذا نظير قولهم في بدو العلاج يكفي فيه بثرة واحدة وفي اشتداد الحلب
بسنبلة واحدة فثبت لم يكن لها صابغة ولا بكثره اعتبروا أقل ما يقع عليه الاسم وما أجاب به الفري من
أن أقل الرضعة لاحد له والضبط انما هو لكثرة امتنوع * (تنبيه) * كلام المصنف يقتضي أنم الوقطع
عليه المرضعة لشغل وأطالته ثم عاد لم يعتد بذلك رضعة وهو ما جرى عليه صاحب التنبيه كما لو حلف
لا يأكل المرأة قطع عليه انسان الا كل يغير اختياره ثم عادوا كل يهد تمسكه لم يحث والاصح كجلى أصل
الرضعة أنه يعتد به لان الرضاع يعتبر فيه فعل المرضعة والرضيع على الانفراد بدليل ما لو ارتضع من امرأة
مائة أو أوجزته ابنا وهو نائم واذا ثبت ذلك وجب ان يعتد بقطعه كما يعتد بقطعه (أو) قطعه (للهو)
أو نحوه كسومة ذئبية أو نفس أو ازدواد ما حجه من اللبن في فقه (وعاد في الحال) فلا تعدد بل السكل رضعة
واحدة فان طال لهو أو نومه فان كان الثدي في فقه فرضة والافرضتان فتعقيد الرضعة مسألة اللهو
بقائه الثدي في فقه محمول على ما اذا لم يبال فلا يشترط أن يكون الثدي في فقه كإحصاء عليه في المختصر
ويفهمه اطلاق المتن (أو) تحوّل الرضيع بنفسه أو تحوّل المرضعة في الحال (من ثدي الى ثدي)
آخر أوقعا منه المرضعة اشغل تخفيف ثم عادت فلا تعدد حيث ذان لم تحوّل في الحال تعدد الارضاع
* (تنبيه) * محمل ما ذكر في المرضعة الواحدة أما اذا تحوّل من ثدي امرأة الى ثدي أخرى في الحال
فانه يتعدد في الاصح لان الرضعة أن يترك الثدي ولا يعود اليه الا بعد مدة طويلة وقد وجد * (فائدة) *
الذي يفتح الذاميز كرويوثوث وانما كبير أشهر ويكون للرجل والمرأة ولكن استعماله في المرأة أكثر
حتى أن بعضهم خصه بها (ولو حلب منها) لبن (دفعه وأوجزه) أي وصل الى جوف الرضيع أو دماغه
بإيجار أو اسعاط أو غير ذلك (خمس) أي في خمس مرات (أو عكسه) بأن حلب منها خمسة أو أوجز
الرضيع دفعة (فرضة) واحدة في الصورتين اعتبارا في الاولى بحالة الانفصال من الثدي وفي الثانية
بحالة وصوله الى جوفه دفعة واحدة (وفي قول خمس) فيها تنزيلا في الاولى للأنه بمنزلة الثدي وانفرا
في الثانية الى حالة الانفصال من الثدي أما لو حلب منها خمس دفعات وأوجزه في خمس دفعات من غير خلط
فهو خمس قطعاً وان خلط ثم فرق وأوجزه خمس دفعات فحس على الاصح وقيل واحدة لانه بالخلط صار
كالجوب دفعة * (تنبيه) * قوله منها فرض الخلاف في الواحدة فلو حلب خمس نسوة في اناء أو جره لم يفل
دفعة واحدة حسب من كل واحدة رضعة وان أوجزه في خمس دفعات فكذلك على الاصح وقيل خمس
(و) لا بد من ثبوت الجنس رضعات وثبوت كون الرضيع قبل الحواش فعلى هذا (لوشك) في رضيع (هل)
رضع حسا أم أقل أو هل رضع في حواش أم بعد أي يهد الحواش أو في دخول اللبن جوفه أو دماغه أو في
انه لبن امرأة أو بجملة أو في انه حلب في حياتها (فلا تحريم) لان الاصل عدم ما ذكر ولا يخفى الورع
(وفي) المسئلة الثانية في كلام المصنف (قول أو وجبه) بالتحريم لان الاصل بقاء الحواش ورجم

الشرح الصغير أنه قول * (تبيينه) * كلامه يشعر بأنه لا خلاف في الأولى وهو كذلك (و) اعلم ان
 الحرمة تسرى من الرضعة والفعل الى أصولهما وفروعهما وحواشيها ومن الرضيع الى فروعه فقط
 اذا علمت ذلك ووجدت الشروط المذكورة فتقول (تصدير الرضعة) بذلك (أمه) بنص القرآن (والذي
 منه اللبن) المحترم وهو الفعل (أباه وتسرى) أي تنسب (الحرمة) من الرضيع (الى أولاده) فقط كما
 مر سواء كانوا من النسب أم من الرضاع ولذلك احتراز المصنف بقوله أولاده عن آبائه وأخوته فلا تسرى
 الحرمة اليهم فلا يبه وأخيه نكاح الرضعة وبناتها وزوج الرضعة أن تزوج بأبى الطفل وأخته قال
 الجرحاني في المعانيذ وإنما كانت الحرمة المنتشرة منها أي للرضعة عليه أي الطفل أعم من الحرمة المنتشرة
 منه إليها لان التحريم يقع عليها أي غالباً فكان التأثير أكثر ولا يصح للطفل فيه أي غالباً فكان تأثير التحريم
 فيه أنقص اهـ ولما كان اللبن للفعل كان كلام * (تبيينه) * جعل الشارح ضميراً لأولاده للفعل
 والأولى عوده للرضيع كما تقر به بل قال ابن قاسم ان ما فعله الشارح سهواً علم أنه لا تلازم بين الابوة
 والامومة فقد وجد الامومة دون الابوة كبكر دهايا لبن أو ثيب لا زوج لها وقد وجد الابوة دون
 الامومة اذا علمت ذلك فتقول (ولو كان) لرجل خمس مستولدات (أو) له (أربع نسوة) دخل بهن (وأبى ولد
 فرضع طفل من كل رضعة) ولو متوااليا (صار ابنه في الاصح) لان لبن الجميع منه (فيحرم من) على
 العاقل (لان من موطأ آت أبيه) لالكونهن أمهات له والثاني لا يصح برأيه لان الابوة تابعة للامومة ولم
 تحصل (ولو كان) للرجل (بدل المستولدات بنات أو أخوات) فرضع طفل من كل رضعة (فلا حرمة)
 بين الرجل والطفل (في الاصح) لان الجدودة للام في الصورة الاولى والاول في الصورة الثانية انما يشبان
 بتوسط الامومة ولا امومة هنا والثاني تثبت الحرمة تنزيلاً للبنات أو الأخوات منزلة الواحدة أي منزلة
 ما لو كان له بنت أو أخت أرضعت الطفل خمس رضعات * (فرع) * لو أرضعت صغيرة تحت رجل من
 كل من موطأ أنه الخمس رضعة واللبن غير مخرج عليه قال ابن المقرئ لكونها ربيته وأقره شيخنا على
 ذلك في شرحه وقال نقله الاصل من ابن القاص اهـ وفيه نظر واضح لان الامومة لم تثبت فلا تكون
 ربيته وسواء حل هذه مسألة لابن القاص (وأباه الرضعة من نسب أو رضاع أجداد للرضيع) لما مر من أن
 الحرمة تسرى الى أصولها فلو كان الرضيع أنثى حرم عليه نكاحها (وأمهاتها) من نسب أو رضاع
 (جداً) لما مر فلو كان الرضيع ذكراً حرم عليه نكاحهن (وأولادهما) من نسب ورضاع أخوته
 وأخواته) لما مر من أن الحرمة تسرى الى فروعهما (وأخوته وأخواتها) من نسب أو رضاع وأخواله
 وخالاته) لما مر من أن الحرمة تسرى الى حواشيها فيحرم التباكح بينه وبينهم وكذلك بينه وبين أولاد
 الأولاد بخلاف أولاد الاخوة والاخوات لانهم أولاد أخواله وخالاته (وأبؤذى) أي صاحب (اللبن) جد
 وأخوه * (و) أي الرضيع (وكذا الباقي) من آثار بصاحب اللبن على هذا القياس فامه جدته وأولاد
 أخوته وأخواته وأخوته أمهات له ما مر من أن الحرمة تسرى الى أصول صاحب اللبن وفروعه
 وحواشيه (واللبن لمن نسب اليه مولد) أو سقط (نزل) أي دار اللبن (به بنكاح أو وطء شبهة) كإني
 لو ادت ابناً للرضاع بالنسب والنسب فيه ثابت فتقول ابن القاص يشترط في حرمة الرضاع في حق من ينسب
 اليه الولد إقراره بالوطء فان لم يكن ولحقه الولد بمجرد الامكان لم تثبت الحرمة بخلاف ما ذكره وانما ظهر
 كلام الجوهري فالعامة بخلافه * (تبيينه) * قضية كلام المصنف أنه لو توارى المرء لبن قبل أن يصيبها
 الزوج أو بعد الاصابة ولم يتحجب بثوب حرمة الرضاع في حقها دون الزوج وبه حزم القاضي الحسين فيما
 قبل الاصابة وقال فيها بعد الاصابة وقبل الحل المذهب بثبوته في حقها دون وقال الشافعي في رواية حرمة
 ثبت في حقها أيضاً لانه توارى أعضاءها بالوطء والاصح هو الاول اهـ قال الزركشي وعليه انقصر في السكافي
 ونقله الاذري عن فروغ ابن القطار ولم يذكر كلام القاضي وصاحب السكافي فان قيل كان ينبغي

له صنف أن يقول أولئك عين فلان الولد منه كالولد بالنكاح أحيب بانه استغنى عنه بما ذكره قبل ان
 المستولدة كالزوجة (لا) بوطء (زنا) فلا يحرم على الرائي نكاح صغيرة او تضعف بابنه لانه لاحرمه له لكن
 يكره له نكاحها كمنكاح بنته من الزنا (ولو نكح) أي نفى من نسب اليه الولد الولد (بلعان انثى اللبن)
 الدار له كالنبيب فلما او تضعف به صغيرة حلت الثاني ولو عاد واستحق الولد بعد اللعان لحقه الرضيع أيضا
 (ولو وطئت منكوحة) أي وطئها واحد (بشبهة أو وطئ انثى) امرأة (بشبهة فوطئت) ولدا (فالمبين)
 البازل به (لأن لحقه الولد) منهم اما (بقائف) وسياقي بيانه ان شاء الله تعالى آخر كتاب الدسوى
 والبيئات ان أمكن كونه منهما (أو) لأن لحقه الولد بسبب (غيره) بان انحصر الامكان في واحد منهما أو لم
 يكن قائف أو لحقه بهما أو فاء عنهما أو أشكل عليه الامروا نسب الولد لاحدهما بعد بلوغه أو بعد افاقة
 من جنون وسوى فالرضيع من ذلك اللبن والرضاع لمن لحقه ذلك الولد لان اللبن تابع للولد فان مات الولد
 قبل الانتساب وله ولد فقام مقامه أو أولاد وانتسب بعضهم لهذا وبعضهم لذلك دام الاشكال فان ما توافق
 الانتساب أو بعده فيما اذا انتسب بعضهم لهذا وبعضهم لذلك أولم يكن له ولد ولا ولد وانتسب الرضيع
 حينئذ أمأ قبل اقراض ولده وولد ولده فليس له الانتساب بل هو تابع للولد أو ولده ولا يحرم على الانتساب
 بخلاف الولد وأولاده فانهم يجب برون عليه لضرورة النسب والفرق ان النسب يتعلق به سقوطه وعليه
 كالميراث والنفقة والعق بالمك وسقوط القودور والشهادة فلا بد من دفع الاشكال والمتعلق بالرضاع حرمة
 النكاح وجواز النكاح والخلوة وعدم نقض العاهارة كأم والامساك عنه سهل فلم يحرم عليه الرضيع ولا
 يعرض أيضا على القائف ويشارك ولد النسب بان مقامهما اعتداد القائف على الاشياء الطاهرة دون الاخلاق
 واعما جاز انتسابه لان الانسان يميل الى من ارتفع من لبنه (ولا تقطع نسبة اللبن عن) صاحبه من (زوج)
 أو غيره (مات أو) زوج (طال) وله اللبن (وان طالت المدة) كعشر سنين وله لبن ارتفع منه جميع بقراب
 (أو اوقع) اللبن (وعاد) اذ لم يحدث ما يحال اللبن عليه اذ الكلام في الخلية فاستمرت نسبتها اليه (فان تكلمت)
 بعد موت أو طلاق من ذكر زوجها (آخر) أو وطئت بشبهة (وولدت منه فاللبن بعد الولادة) أي لا يستتر
 أو لاوطئ بشبهة لان اللبن يتبع الولد والولد الثاني فكذلك اللبن (وقبها) أي الولادة يكون (للاول) ان لم
 يدخل وقت ظهور لبن حمل الثاني لان الاصل بقاء الاول ولم يحدث ما يغيره وسواء أزا على ما كل
 أم لا انقطع ثم عاد أم لا ويرجع في أول مدته حدث فيه اللبن الحل للقبول على النص وقيل ان أول مدته
 أربعون يوما وقيل أربعة أشهر (وكذا ان دخل) وقت ظهور لبن حمل الثاني يكون اللبن أيضا للاول
 دون الثاني لان اللبن غذاء الولد لا العمل فيتمسح المفصل (وقول لثاني) لان الحمل ناخف فقطع حكم ما قبله
 كالولادة (وفي قول لهما) معان احتمال الامرين بوجوب تساويهما * (تنبيه) * أطلق القول الثاني
 وحله اذا انقطع اللبن مدته طويلا ثم عاد كفى الشرح والروضة أما اذا لم ينقطع أو انقطع مدة يسيرة فليس فيه
 قول انه لثاني فقبل الاول أو لهما أو الاول ان لم يزد له ما لا يزد * (تنبيه) * لو حملت مرضعة مزرعة
 من زنا لبن للزوج ما لم تضع فاذا وضعت كان اللبن للزنا نظير ما لو حملت بغير زنا ولو نزل لبكر لبن وزوجت
 وحملت من الزوج فاللبن للزنا لا للزوج ما لم تادولأب للرضيع فان ولدت منه فاللبن بعد الولادة
 * (فصل) * في طريان الرضاع على النكاح مع الغرم بسبب قطعه النكاح لو كان (تحت) زوجة
 (صغيرة فأرضعتهما) الارضاع المحرم (أمه) أي الزوج (أو أخته) من نسب أو رضاع (أو زوجة
 أخرى) له أو غيرها من ممن يحرم عليه بنتها كزوجة أبيه أو ابنة أو أخيه بليتهم (انفسخ نكاحه) من الصغيرة
 وحرمت عليه أبا الانها صارت أخته أو بنت أخته أو بنت زوجته أو أخته أيضا أو بنت ابنة أو بنت أخيه
 لان ما يوجب الحرمة المؤبدة كالممنوع ابتداء النكاح يمنع استدامته بدليل ان الابن اذا وطئ زوجة أبيه
 بشبهة انفسخ النكاح وحرمت عليه وليس ذلك كمار والردة والعدة لعدم استحبابها والتجريم المؤبد أما اذا كان

الممنوع من غير الاب والابن والاخت فلا يؤثر لان غايته أن تصير ربيبة أمه أو ابنته أو أخيه وأبست بحرام عليه
 وانفسخ نكاح زوجته الاخرى أيضا اذا كانت هي المرضعة لانها صارت أم زوجته * (تنبيه) * قد علم مما
 تقرر أنه لو عبر عن يحرم عليه نكاح بنتها لكان أنحصروا شمل (والصغيرة) على الزوج (نصف مهرها)
 المسمى ان كان معها والاقتصف مهر مثلها لانه فراق حصل قبل الدخول لا يبيها فطر المهر كالطلاق
 (وله على المرضعة نصف مهر مثل) على النص أما الغرم فلانها فوّقت عليه ملك النكاح سواء اقتصدت
 بارضاها فانفسخ النكاح أم لا تعيين عليها الحرف تلف الصغيرة أم لا لان غرامه المتلفات لا تختلف به هذه
 الاسباب وأما النصف فلانه الذي يغرّمه باعتباره ما يجب له بما يجب عليه ولو أوجر الصغيرة أجنبي ابن أم
 الزوج كان الرجوع عليه ولو أكره أجنبي الأم على ارضاعها فأرضعتها فالغرم عليها طر بقاء القرار على
 المكروه ابوافق قاعدة لا كراه على الاتلاف والفرق بان الابضاع لا تدخل تحت اليد وبان الغرم هنا
 للحيولة وهي منتفبة في المكروه مردود بان الحرف لا يدخل تحت اليد مع دخول اتلافه في القاء عدة والقول
 بان الغرم هنا للحيولة يرد ما سياتي من قرب من الفرق بين ما هنا وشهر الطلاق اذا رجعا (وفي قول)
 يخرج من رجوع ثم ود الطلاق قبل الدخول للزوج على المرضعة المهر (كله) وفرق الاول بان فرقة
 الرضاع حقيقة فلا توجب الا النصف كالمطابقة بالطلاق وفي الشهادة النكاح بان يزعم الزوج والشهود
 ولكنهم يشهدونهم حالوا بينهم بين البضع فغرموا قيمته كالمهر المالك والمغصوب * (تنبيه) *
 ما أطلقه المصنف من تغريمه المرضعة بحمله كتحريمه المأوردى بما إذا لم يأذن الزوج لها في الارضاع فان أذن
 لها فلا غرم واكرامه لها على الرضاع اذن وزيادة وما ذكر بحمله في الزوج الحرف لو كان عبدا فأرضعت أمه
 مثلا وزوجته الصغيرة فإنه يؤخذ من كسبه للصغيرة نصف المسمى ان كان صحيحا والاقتصف مهر المثل والغرم
 على المرضعة للسيد وان كان النكاح لم يثبت الا على العبد ولا حق للسيد فيه لان ذلك بدل البضع فكان
 للسيد كعوض الخلع وبحمله أيضا إذا لم تكن المرضعة مملوكة للزوج فان كانت مملوكة ولو مبدرة ومستولدة
 فلا رجوع له عليها وان كانت مكاتبه رجع عليها بالغرم مالم تجز وسكت المصنف عن مهر الكبيرة وحكمه
 ان كان مدخولا بها فإلها المهر والا فلا * (فرع) * لو نكح عبد أمة صغيرة مفقوضة بتفويض سيدها
 فأرضعتها أمه مثلا فلها الماتمة في كسبه ولا يبطال بسيد المرضعة الا بنصف مهر المثل وانما صوّروا ذلك بالامة
 لانه لا يتصور في الحرية انهم المكافأة (ولو) ذبت صغيرة (رضعت) خمس رضعات (من) كبيرة
 (نافعة) أو مستبقة لساكنة كما صرح به المصنف في زيادة الروضة (فلا غرم) على من رضعت منها لانها
 لم تصنع شيئا (ولامهر للمرضعة) لان الانفساح حصل بفعليها وذلك يسقط المهر قبل الدخول ويرجع
 الزوج في مالها بنسبة ما غرم للكبيرة لانها أتلفت عليه بضع الكبيرة ولا فرق في غرامة المتلفات بين الكبيرة
 والصغيرة * (فرع) * لو حلت الرج المسمى من الكبيرة الى جوف الصغيرة لم يرجع على واحدة منهما
 اذا صنع منهما ولو ذبت الصغيرة فأرضعت من أم الزوج أربعة ثم أوضعتها أم الزوج الخامسة أو
 عكسه اختص الترخيم بالخامسة (ولو كان تحتها) زوجتان (كبيرة وصغيرة) فأرضعت أم الكبيرة الصغيرة
 انفسخت الصغيرة) أي نكاحها لانها صارت أختا للكبيرة ولا سبيل الى الجمع بين الاختين (وكذا
 الكبيرة) ينفسخ نكاحها أيضا (في الاظهر) لما مر والثاني يختص الانفساخ بالصغيرة لان الجمع
 حصل بارضاها ونسبه المأوردى للعديد والاول للقديم (و) على الاظهر (له نكاح من شاء منهما) على
 الانفراد لانها أختان والحرم عليه جمعهما (وحكم مهر الصغيرة) على الزوج (وتغريم المرضعة) على
 (ما سبق) في ارضاع أم الزوج ونحوها الصغيرة فعليه للصغيرة نصف المسمى الصحيح أو نصف مهر مثل وله
 على أمها المرضعة نصف مهر المثل وقيل كله وكذا الكبيرة (ان لم تكن موطوءة) حكمها في غرم الزوج مهرها
 وتغريمه المرضعة ما سبق في الصغيرة لا شرا كهما في عدم الوطء فلها عليه نصف المسمى أو مهر المثل وله

على أمها المرضعة نصف المهر وفي قول كاه (فإن كانت موطوءة فله على المرضعة مهر مثل في الاظهر)
 كما يجب عليه لبنها المهر بكاه والثاني لاشئ عليها لان البضع بعد الدخول لا يتعدو لزواج فانه قد استوفى
 بالميس ما يقابل المهر (تنبيه) * احترز بأم الكبيرة عما لو أرضعت الكبيرة نفسها الصغيرة والكبيرة
 موطوءة فلا يرجع الزوج عليها بمهر مثلها كما في الرضعة وأصلها عن الامة لا لا يتخلو نكاحها عن مهر فتصير
 كما لو هوبة وذلك من خصائص النبوّة (ولو أرضعت بنت) زوجها (الكبيرة) زوجها (الصغيرة) حرمت
 الكبيرة أبدا) لانها جدة امرأته (وكذا الصغيرة) حرمت أبدا (ان كانت الكبيرة موطوءة) لانها
 ربيبة فان لم تكن موطوءة لم تحرم الصغيرة لان الربيبة لا تحرم الا بالدخول وفي الغرم للصغيرة والكبيرة
 مامر (ولو كان تحت) زوجة (صغيرة) فطلقها فأرضعتها امرأته صارت أم امرأته (فحرم عليه أبدا ولا نظار
 الى حصول الامومة قبل النكاح أو بعده الحاقا للطارئ بالمقارن كما «وشأن الحریم المؤبد (ولو
 نكحت مطاوعة) المرأة (صغيرا) وأرضعتها ببلبه حرمت على المطاق والصغير أبدا) أما المطاق فلا نكاح صارت
 زوجة أبيه وأما الصغير فلا نكاح صارت أمه أو زوجة أبيه فان كانت المطاوعة لم تحرم على المطاق
 لبطلان النكاح لان الصغير لا يصح نكاحه أمه فلم يصح له أبنة (فرع) * لو فسخت كبيرة نكاح
 صغير بعيب فيه مثلا لم تزوجت كبير ما رضع الصغير ببلبه منها أو من غيرها حرمت عليهم أبدا لان الصغير
 صار ابنا للكبير فهي زوجة ابن الكبير وزوجة أبي الصغير بل أمه ان كان اللبن منها (ولو زوج) السيد
 (أم ولده عبده الصغير فأرضعته ابن السيد حرمت عليه) أي العبد أبدا لانها أمه وموطوءة أبيه (وعلى
 السيد) كذلك لان زوجة ابنه (تنبيه) * هذه المسئلة مبنية على أن السيد يحرم عبده الصغير على
 النكاح ومهر في النكاح أن لا يظهر أنه لا يحرمه هذا معنى على مرجوح واحترز بقوله لبن السيد فالو
 أرضعته بلبن غيره فان النكاح يفسخ لكونها أمه ولا تحرم على السيد لان الصغير لم يصير ابنا له فلم تكن
 هي زوجة الابن (ولو أرضعت موطوءة الامة) زوجة (صغيرة تحت) أي السيد (بابنه أو لبن غيره)
 بأن تزوجت غيره أو وطئها شبهة (حرمتا) أي الموطوءة والصغيرة (عليه) أي السيد أبدا لصيرورة
 الامة أم زوجته والصغيرة بنته ان رضعت لبنه أو بنت موطوءة ان رضعت لبن غيره (ولو كان تحت) صغيرة
 وكبيرة فأرضعتها أي الكبيرة الصغيرة (انفسخا) لصيرورة الصغيرة بنتا للكبيرة وامتنع الجمع بينهما
 (تنبيه) * هذه المسئلة قد تقدمت أول الفصل وذكر هناك لاجل الغرم وهنا لتأييد الحریم وهذه كما
 قال (وحرمت الكبيرة أبدا) لانها أم زوجته (وكذا الصغيرة) حرمت أبدا (ان كان الارضاع ببلبه)
 لانها صارت بنته (والا) بأن كان الارضاع بابن غيره (فربيبة) له تحرم عليه أبدا ان دخل بالكبيرة
 والا فلا وفي الغرم للصغيرة والكبيرة مامر فلو كانت الكبيرة أمه صغيرة تعلق الغرم بربتها أو أمه فلا شئ
 عليها الا ان كانت مكاتبه فعلها الغرم فان عجزها سقطت المطالبة بالحریم (ولو كان تحت) كبيرة
 وثلاث صغار فأرضعتن معا أو مرتبا ببلبه أولبن غيره (حرمت) أي الكبيرة (أبدا) لانها صارت
 أم زوجاته (وكذا الصغيران) ان أرضعتن ببلبه لانهن ممرتباته (أولبن غيره وهى) أي الكبيرة
 (موطوءة) له لانهن ممرتبات زوجته المدخول بها (والا) بان لم يكن اللبن له ولم تكن موطوءة (فان
 أرضعتن معا بايجارهن) الرضعة (الخامسة انفسخن) لصيرورتهن أشوات ولا اجتماعهن مع الام في
 النكاح (تنبيه) * في معنى ايجارهن الخامسة أن تلقم اثنتين قديما وقجرا بالنسبة لبنا المحلوب
 (ولا يحرم) أي الصغار (مؤبدا) لاستغناء الدخول بامهن وله تجسيد نكاح من شاء منهن بلا جمع في
 نكاح (أو) أرضعتن (مرتبا لم يحرم) مؤبدا الماذكر (وتنفسخ الاولى) أي نكاحها بارضاعها مع
 الكبيرة لا اجتماع الام وبنتها في النكاح ولا ينفسخ نكاح الثانية بمجرد ارضاعها الا لموجب له (والثالثة)
 أي وينفسخ نكاح الثالثة بارضاعها لصيرورتها اختا لثانية الباقية في نكاحه (وتنفسخ الثانية بارضاع

الثالثة) لانهم صاروا أختين معا فأشبه ما لو أرضعتها معا (وفي قول لا ينفسخ) نكاح الثانية بل يخص
الانفساخ بالثالثة لان الجمع انما يحصل بها كإلوانكج امرأة على أختها * (تنبيه) * اقتصر المصنف في
الترتيب على ما إذا أرضعتن متعاقبا وليق في الترتيب حالات أحدهما أرضع ثنتين معا ثم الثالثة فينفسخ
نكاح الاوالتين مع الكبيرة لثبوت الاجوة بينهما ولا اجتماعهما مع الام في النكاح ولا ينفسخ نكاح الثالثة
لانفرادها ووقوع الارضاعها بعد اندفاع نكاح أمها وأختها فانها ما أن ترضع واحدة أولا ثم ثنتين
معا فينفسخ نكاح الرابع أما الاولى والكبيرة فلا اجتماع مع الام واليت في النكاح وأما الاخريات
فلا نكاح لاصارتها أختين معا (ويجوز) هذان القولان فمن تحتها زوجتان (صغيرتان
أرضعتها ما أجنبية مرتبة أي فضضتان أم الثانية) يخص الانفساخ بهما فقط ولا يظهر منهما انفساخهما
لما ذكره وخرج بقوله مرتبة ما إذا أرضعتها معا فإنه ينفسخ نكاحهما قولا واحدا لانهما صارتا أختين
معا ولا خلاف في تحريم المرضعة على التأييد لانها صارت أم زوجها

*(فصل) * في الاقرار بالرضاع والاختلاف فيه وما يذ كر معهما إذا (قال) رجل (هند) بالصرف
وتركه (بنى أو أختي برضاع أو قالت) امرأة (هو) أي زيد مثلا (أختي) أذاني برضاع وأمكن
(حرم تنكحهما) مؤاخدة لكل منهما باقراره فان لم يمكن بأن قال فلانة بنيتي وهي أكبر سنًا منه فهو
لغو واستغنى المصنف عن ذكر هذا الشرط لانه قد مر في كتاب الاقرار ثم ان صدقًا حرم تنكحهما
ظاهرًا وباطنًا والظاهر فقط ولورجع المقرر بقبل رضوعه وكذلك لو أنكرت المرأة رضاها بالنكاح
حيث شرط ثم رجعت فيجدد النكاح (ولو نال زوجان بينهما رضاع محرم) بشرطه السابق (فرق بينهما)
علاوة لهما (وسبق المسمى) إذا أضيف الرضاع إلى ما قبل الوطء لفساده لانه لم يصادف محلا (ووجب)
لها (مهر مثل ان وطئها وهي معذورة بنوم أو كراء أو نحو ذلك فان لم يطأ أو وطئ بلا عذر لم يلحجب
شيء) أما إذا أضيف الارضاع إلى ما بعد الوطء فالواجب المسمى واجترأ المصنف بقوله محرم بما لو قال بينهما
رضاع واقتصر عليه فإنه وقف التحريم على بيان العمد (وان ادعى) الزوج (رضاء) محرمًا (فأنكرت)
زوجته بذلك (انفسخ) النكاح وفرق بينهما وان كذبت المرأة التي نسب الارضاع اليها مؤاخدة
بقوله (والها المسمى) ان كان معها والا فغير المثل (ان وطئ) لاسبب قراره بالدخول (والا) أي وان
لم يطأ (فنفخته) لورود الفرقة منه ولا يقبل قوله عليها وله تحليلها قبل دخول وكذا بعده ان كان المسمى
أكثر من مهر المثل وان نكحت حائض الزوج ولزمه مهر مثل فقط بعد الوطء ولا شيء لها عليه قبله هذا في
غير المفوضة أما فيها فإلها المنة ولا مهر لها (وان ادعت) أي الزوجة الرضاع (فأنكر) الزوج ذلك
(صدق بمينته ان زوجت رضاها) بمن عرفته بغيره بأن عينته في انكحها أو عين لها فسكت حيث يكفي
سكوته التضمن رضاها به الاقرار بحالها فلا يقبل منها نقيضه وإذا حلف الزوج على أن الرضاع استمر
الزوجية طاهر او اعياها منع نفسها منه ما أمكن ان كانت صادقة وهل تستحق عليه النفقة مع اقرارها
بأن النكاح فاسد قال ابن أبي الدنم لم أرفقه بنقلا والظاهر وجوبها لانها محبوسة عنده وهو مستمتع بها
والنفقة تجب في مقابلة ذلك اه وهذا هو الظاهر ويؤخذ منه مسئلة حسنة وقعت في افتاء وهي ان
شخصا طلب زوجته لمحل طاعته فامتنعت ثم اتى اسقرا يستمتع بها في المحل الذي امتنعت فيه هل تستحق
عليه نفقة أولا أتى بعضهم بالاستحقاق وبعضهم بعدمه: والاول أظهر (والا) بأن زوجت بغير رضاها
كان زوجها المحبر بجنون أو بكارة أو أذنت مطلقا ولم تعين الزوج (فلا يصح تصديقها) بينهما كفاي المحرر
هنا والروضة في باب النكاح لاحتمال ما تدعيه ولم يسبق منهما ما يناقضه فأشبه ما لو ذكرته قبل النكاح
والثاني يصدق الزوج بمينته لاستدانة النكاح الجارى على الصحة ظاهرا * (تنبيه) * محل الخلاف
اذا لم يمكنه من وطئها بخثارة فان مكنته لم يقبل قولها (ولها) في المسئلتين (مهر مثل ان وطئها)

جاهلة بالرضاع ثم علمت وادعته سواء أكلن مثل المستحى أم دونه وليس لها طلب للمسمى لانهم الاتسقة
 بزعمهم ان كل الزوج دفعه اليها لم يكن له طلب رده لزعمه أنه لها فان كان مهر المثل أكثر من المسمى
 فطالب الزوجة الزيادة فان صدقنا الزوج كما قاله الاذرى وغيره والورع له أن يعالها طاعة لئلا يخل لغيره
 كانت كاذبة وقوله (والا) بأن لم يكن وثقى (فلا تثنى) لها وهذا غير محتاج اليه ولها حذفه المحرر والزوج
 كأصلها * (تنبيه) دعوى الزوجة الماهرة كقولها كنت زوجة أبيه كدعوى الرضاع * (فرغ)
 يحرم على السيد وطه أمة أقرت بالراضعة بينه وبينها قبل أن يشترط أو بعده وقبل التمكن كحجر
 صاحب الانوار ووجه ابن القري ويخالف ذلك كما قاله البغوي ما لو أقرت بأن بينهما أنسوة نسب حرة
 لا يقبل لان النسب أصل ينبنى عليه أحكام كثيرة بخلاف التحريم بالرضاع ثم شرع في كيفية
 الرضاع نفيا وإثباتا فقال (ويتعلف منكرو رضاع) من رجل أو امرأة في عين (على نفى علمه) لانه يتو
 قول العبر ولا انفار الى دعائها في الارتضاع لانه كن صغيرا * (تنبيه) هذا في البين الأصلية أما إذا ان
 أحدهما وردت اليه على الاستحوا فله يحلف على البت لانها مثبتة خلافا للفقهاء في كونه يحلف على
 العلم كما هو ظاهر المتن (و) يحلف (مدعيه) أي الارضاع من رجل أو امرأة (على بت) لانه حلف
 اثبات فقل العبر وخالف في هذا الفقهاء أيضا وقال يحلف على نفى العلم (ويثبت) الرضاع (بشهاد
 رجلين أو رجل وامرأتين) لان كل ما يقبل فيه النساء انخلص يقبل فيه الرجال والنوعات وهذا يثبت
 بالنساء الخاص كما قال (وباربع نسوة) لاختصاص النساء بالاطلاع عليه غالبا كالولادة ولا يثبت بدور
 أربع نسوة اذ كل امرأتين بمثابة رجل * (تنبيه) محل شهادة الرجال مالم يعتمدوا النظر الى الشهادة
 لغير الشهادة فان تعمدوا ذلك قال الرافعي لم تقبل شهادتهم لمستهم ورده في الروضة بأن مجرد الط
 صعبة لا ترد به الشهادة مالم يصرفا على ذلك وقضيته انه اذا أمر لا تصح شهادته ومحل مالم تعلب طاعته
 معاصيه ومحل قبول شهادة النساء اذا كان النزاع في الارتضاع من الشدى أما اذا كان في الشرط
 أو الايجار من خرف فلا تقبل فيه شهادة النساء المتعصيات لانهم لا اختصاص لهن بالاطلاع على
 ولكن يقبلن في ان لبن الاناء لبن فلانة لان الرجال لا يطاعون على الحجاب غالبا (والاقرار به) أي الرضا
 (شرطه رجلان) ولا يثبت بغيرهما الاطلاع الرجال عليه غالبا * (تنبيه) انما ذكر المصنف هذه المسئلة
 انه ذكرها في الشهادات التي هي محلها اتساعا لما يثبت به الرضاع (وتقبل) في الرضاع (شهادة المرضعة
 مع غيرها) (ان لم تطالب أجرة) من رضاعها (ولاد كرت فعلها) بل شهدت أن بينهما مواضعا محرما مع بقية
 الشروط الاتية لانها لا تجزى هذه الشهادة نفعها ولا تدفع ضررها ولا تنظر الى ما يتعلق به من ثبوت المحرمية
 وحوازل الخلوة والمسافة فان الشهادة لا ترد بمثل هذه الاغراض ألا ترى أنه لو شهد أن فلانا طلق زوجته
 أو أعتق أمته تقبل وان استلاد حل المناكحة (وكذا ان ذكرته) أي فعلها (فقات أوضاعه) مع بقية
 الشروط الاتية فان تقبل (في الاصح) لما مر بخلاف ما اذا طليت الأجرة فانم لا تقبل لانها مضمومة والثاني
 لا تقبل لذكرها فعل نفسها كولو شهدت بولادتها وأجاب الاول بان الولادة يتعلق بها حق النفقة والارث
 وسقوط الفصا وغيرها فلم تقبل للتسمة بخلاف الرضاع وتقبل في ذلك أيضا شهادة أم الزوجة وبنته
 مع غيرها مما حسمه بلا تقدم دعوى لان الرضاع تقبل فيه شهادة الحسبة كولو شهد أبوها وابنها أو ابناها
 بما لا يقع من زوجها حسمه أمالوا دعى أحد الزوجين الرضاع وشهد بذلك أم الزوجة وبنتها أو ابناها فان
 كان الزوج صحت الشهادة لانها شهادة على الزوجة أو هي لم تصح لانها شهادة له فان قيل كيف يتصور
 شهادة بينه ما بذلك مع أن الماتسبر في الشهادة بذلك المشاهدة أجيب بانما شهدت بان الزوج ارتضع من
 أمها أو نحوها (والاصح أنه لا يكتفى) في الشهادة بالارضاع أن يقال (بينهما مواضعا محرما) لاختلاف
 المذاهب في شروط التحريم (بل يجب) مع ذلك (ذكر وقت) وقع فيه الارضاع وهو قبل الحل بينهما

الرضيع وبعد تسع سنين في المراجعة (و) ذكر (عدد) وهو خمس رضعات ولا بد أن يقول متفرقات لان
 غائب الناس كما قال الأذري يجعل ان الانتقال من ثدي الى ثدي أو قطع الرضيع للهر وتنفس ونحوهما
 وعده رضة واحدة (و) كذا يجب ذكر (وصول اللبن جوفه) في الاصح في كل رضة كما يشترط ذكر الابلاج
 في شهادة الزنا وقيل لا يجب لانه لا شاهد وأجاب الاقل بقوله (ويعرف ذلك) أي وصول اللبن الى جوفه
 (بشاهدة) أي معاينة (حلب) بفتح اللام يحطه كما قاله الدميري ورأيت أيضا وهو اللبن المحلوب وقال
 الزركشي بسكون اللام قال ابن شهبة وهو المتجه وقيد في الام المشاهدة بغير حائل فان رآه من تحت الثياب
 لم يكف (وايجار) اللبن في فم الرضيع (واورداد) مع معاينة ذلك (أو قرآن) دالة على وصول اللبن جوفه
 (كالنقام) أي كشاهدة النقام (ثدي) بلا حائل كما صرح به القاضي الحسين وغيره (ومعه وحركة
 حلقه) أي الرضيع (بفجرع وازداد) لبن الثدي مصه (بعد علمه) أي الشاهد (بانها) أي المراجعة
 (لبون) أي ذات لبن كما صرح به في المحرولان شهادة القرائن قد تفيد اليقين وبتقدير أن لا تفيد
 فتفيد الفتن القوي وذلك تسامط على الشهادة وأنهم انه اذا لم يعلم انها ذات لبن فلا يحل له أن يشهد وهو
 الاصح لان الاصل عدم اللبن ولا يكفي في ادعاء الشهادة ذكر القرائن بل بعددها ويجزم بالشهادة والمراد
 ان يعلم ان في ثديها حالة الارضاع أو قبله لبنا ولا تفيد يعلم انها لبون ولا يكون في ثديها حينئذ لبن كأن حابته
 أو أرضعت غيره ومقابل الاصح أنه يكفي بينهما رضاع محرم * (نخاعة) * لو شهد الشاهد بالرضاع ومات
 قبل تفصيل شهادته فوقف القاضي وجوباً في أحد وجهين هو المتجه وقال شيخنا انه الاقرب والاقرار
 بالرضاع لا يشترط فيه النعوض للشروط من الفقيه الموقوف بعرقته دون غيره كما استحسنه الرافعي وفرق
 بين الشهادة والاقرار بأن المقر يحيط لنفسه فلا يقر الا عن تحقيق ولو شهدت امرأة واحدة أو ثلثان
 بالرضاع استحب للزوج أن يطلقها ويكره له المقام معها ويسن أن يعطى المراجعة شيئاً عند الفصل
 والاولى عندأوانه فان كانت مأكلة استحب للرضيع بعد ذلك أن يعتقه لانها اصابته أماله وان يجزى
 ولد والده الا باعتاقه كما ورد به الخبر * (كتاب النفقات) *

وجع نفقة من الانفاق وهو الانحراج ولا يستعمل الا في الخير ولهذا ترجم المصنف بالنفقات دون الغرامات
 وجمعها لا اختلاف أنواعها وهي قسمان نفقة تجب للانسان على نفسه اذا قدر عليها وعليه أن يقدرها
 على نفقة غيره لقوله صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك ثم بمن تعول ونفقة تجب على الانسان لغيره قالا
 وأسباب وجوبها ثلاثة النكاح والفرابة والمالك فالاول والثالث وجوبها للزوجة والرقيق على الزوج
 والسيد ولا عكس والثاني وجوبها لكل من القريين على الاسبي شهول البهسية وأورد الاسنوي على
 الحصر في هذه الثلاثة الهدى والاخية المندورين فان نفقتهما على النادر والمهدى مع انتقال المالك فهما
 للفقراء وكذا لوأشهد صاحب حق جماعة على قاض بشئ وخرج بهم للبادية ليؤدها عند قاضي بلد آخر
 فامتنعوا في أثناء الطريق حيث لا شهود ولا قاض هناك فليس لهم ذلك ولا آخر لهم لانهم ورطوه لكن
 تجب نفقتهم وكرادواهم كافي أصل الروضة قبيل القسمة عن البغوي وآخره ونصيب الفقراء بعد الحول
 وقبل الامكان تجب نفقته على المالك وأما خادم الزوجة فلا يراد لان نفقته من علق النكاح وبدأ المصنف
 بنفقة الزوجة لانها معاوضة في مقابلة التمكين من الاستمتاع ولا تسقط بحضي الزمان فهي أقوى من غيرها
 والاصل في وجوبها مع ما يأتي قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وخسر الله في
 النساء فانكم أخذتوهن بأمانة الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف
 رواه مسلم وخبر ما حق زوجة الرجل عليه قال طعنها اذا طعنت وتكسوها اذا اكتسبت رواه أبو داود
 والحاكم وصححه استأنده واستنبط بعضهم نفقة الزوجة من قوله تعالى فلا يخرجنكم من الجنة فتشقي ولم يقل
 فتشقيان فدل على ان آدم صلى الله عليه وسلم يتعب لنفقته ونفقتهما ونهها على سائرهما وليا أباح الله

تعالى للزوج أن يضر المرأة بثلاثة ضرر أو يطلقها ثلاثا بحمل لها عليه ثلاث حقوق مؤكداً النفقة
 والكسوة والاسكان وهو يشككها غالباً فكان له عليها نصف مالها عليه من الحقوق لضعف عنها
 والحقوق الواجبة الزوجية سعة الطعام والادام والكسوة وآلة التشظيف ومتاع البيت والسكنى وخادم
 ان كانت ممن تخدم ورتبها المصنف على هذا الترتيب الواجب الأول الطعام ولما كان يختلف بحسب مال
 الزوج بين ذلك بقوله (يجب على موثر) حر (الزوجته) ولو أمة وكتابية (كل يوم) بيلته للتأخر
 عليه كما صرح به الراعي في الفسخ بالاعسار (مداد طعام) على (معسر مدو) على (متوسط) حر
 (مدون نصف) واحتجوا لاصل التفاوت بقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته واعتبر الاختلاف بالنفقة
 بالكفاية بما جماع ان كلامهم مما مال بحسب بالشرع وبما تفرق النعمة وأكثروا واجب في الكفاية لكل
 مسكين مدان وذلك في كفارة الاذى في الخلع وأقل ما وجب له مدني نحو كفارة الفلأه فارادوا على المومر
 الاكثر وهو مدان لانه قدر الموسع وعلى المعسر الأقل وهو مدان المد الواحد يمكن في به الزيد ويقتنع به
 الرقيب وعلى المتوسط ما بينهما لانه لو أزم المديس لضره ولو اكتفى منه بما ضره لم يضره ونصف وقبل ونسب
 للقديم أم منوطه بالكفاية كنفقة الغريب انما هو قوله صلى الله عليه وسلم لئن شدي ما يكفرك وبكفي
 ولدك بالمعروف قال المصنف في شرح مسلم وهذا الحديث يرد على أصحابنا بقدرهم نفقة الزوجة بالامداد
 قال الادري لا يعرف لاماً ما رضى الله تعالى عنه سلفاً في التقدير بالامداد ولولا الادب اقلت الصواب أنهم
 بالمعروف تأسياتاً وأجيب من جهة الاول بالاولى بما عجزنا بها بالكفاية كنفقة الغريب لسهل نفقة
 المريضة ومن هي مستعينة بالشعب في بعض الايام وليس كذلك فاذا بطلت الكفاية حسن تقريرها من
 الكفارة (والمد) يختلف فيه فقال الراعي (مائة وثلاثة وسبعون درهما وثلاث درهم) بناء على
 ما صححه في البيان من أن رطل يغرد مائة وثلاثون درهما وخافه المصنف فقال (قلت الاصح مائة
 واحد وسبعون) درهما (وثلاثة أسباع درهم والله أعلم) بناء على ما صححه في ثمانية النيات من ان رطل
 بعداد مائة وثمانية وشرعون درهما وأربعة أسباع درهم (ومسكين الزكاة) وقد صرف في قسم الصدقات
 انه من قدره على مال أو كسب يقع موقعاً من كفايته ولا يكفيه (معسر) لكن قدرته على الكسب
 لا تخرجه عن الاعسار في النفقة وان كانت تخرجه عن استحقاق المساكين في الزكاة وقضية ذلك أن الغادر
 على نفقة المومر بالكسب لا يلزمه كسبه وهو كذلك (تنبيه) في كلامه فاق وكان الاولى أن يقول
 والمعسر ما مسكين الزكاة وعلم منه أن فقيرها كذلك بطريق الاولى وبه مرشح في الحرر (ومن نفقة)
 أي المسكين (ان كان لو كاف) اتفاق (مدني رجع مسكيناً متوسطاً والا) بان لم يرجع مسكيناً (فوسر)
 ويحتاج ذلك بالرخس والرخاء وقلة المال وكثرتهم ولو ادعت الزوجة يسار الزوج وانكر صدق بيمينه
 ادالم يهدله مال والا فلا يصدق فان ادعى تلفه ففيه التفصيل المذكور في الودعة أمان فيه ورق ولو مكاتباً
 وبه مضان كثير ما في معسر ضعف ملك المكاتب ونقص حال البعض وغدم ملك غيره ما فان قيل الحاق
 البعض بالمعسر مخالف لما ذكره في الكفارة من انه يكفيه كفارة المومر وفي ذكره نفقة الاقارب يحو
 أوجب بانهم لو لم يلقوه ثم بالمعسر لما صرف شيئاً للمساكين ولا أنفق شيئاً الاقارب بخلافه فانفق نفقة
 المعسر (والواجب) في جنس الطعام المذكور (غالب قوت البلد) أي بلدهما من حنطة أو شعير أو
 تمر أو غيرها حتى يجب الاقمة والقرى في حق أهل البوادي الذين يعتادونه لانه من المعاصرة بالمعروف
 المأمور به اذ أساساً على الغارة والكفارة فالتعبير بالبلد جرى على الغالب ولو اختلف قوت بلاد الزوج
 والزوجة قال الماوردي ان نزلت عليه في بلده اعتسب غلب قوت بلده وان نزل عليه في بلدها اعتسب غلب
 قوت بلدها وان نزل ببلده ولم تألف خلاف قوت بلدها قيل لها هذا حقك فابديه قوت بلدها ان شئت ولو
 انتقلا عن بلدهما لم يمتنع من غالب قوت ما انتقلا اليه دون ما انتقلا عنه سواء كان أهلى أم أدى فان كان كل

[illegible]

ويكون امتناعاً لا على كاحي لو مضت عليه مدة سقما له وفي قوله امتناع فغار وانما هرا نه تعالى سلك لانهم
فأما كل ما تنسقه الزوجة فذلك لا المسكن والخدم (ولو كانت معه) أي الزوج. (على العادة) أي
من غير تمليك ولا اعتياض (سقطت نفقتها في الاصح) قال في زيادة الروضة بل يترك العادة فيه فيمن
التي صلى الله عليه وسلم ولده من غير راع ولا اسكار ولا اختلاف ولم يقتل ان امرأه طالبت بنفقة بعده
ولو كان لا ينفقه ما مع علم النبي صلى الله عليه وسلم باطباقتهم عليه لا عليهم بذلك واقضاهن تركه من ران
ولم يوفه وهذا لا شك فيه والثاني لا تنسقه لانه لم يؤد الواجب وتطوق بغيره (تنبيه) * التصور ربما لا كل
معه على العادة قال الاسنوي يشعر بانهم اذا اتلفته أو أعتلتها غيرها لم تنسقه وبأنه اذا كانت معه دون
الكفاية لم تنسقه وبه صرح في الهاية ولله فهل له المماالبة بالكل أو بالنفوت نعماً فيه يقال قال
الزركشي والأقرب الثاني وقال ابن العبد يفتي القامع به فان كان الذي أكله غيره معلوم وتجاوزت قدره
مددت فيه بينهما الا بالاصول عدم قبضها لرائد وقول المصنف معه ليس به بل لو أرسل اليها المأمة ام
أو أحضرها أو كتبه كل الحكم كذلك ولو أضافه لرجل فأكتت معه لم تنسقه ما نفقت قال الدميري
الا أن يكون المقصود اكرام الزوج فتنسقه (قلت الآية تكون) الزوجة (غير مشبهة) كمنفردة
أو مشبهة بالعدة (ولم يأذن) أو كاهامه (وليها) فلتنسقه نفقة تخرجها بما كاهامه كما قاله في الروضة
(واشتهاء) ويكون الزوج متلو أو أفي البقية يسقط ما بذلك قال وما يقدره السوي غير معقد وقد ذكر
الآفة في الامة ما يقتضي ذلك وعلى ذلك جرى الناس في الامة والامصار وعلى الاول قال الاذري والناهر
أن ما مر في الحرة أما الامة اذا أوجبنا نفقتها فيشبه أن تكون المعتبرة السيد المطلق التصرف بذلك
دون رضاها كالحررة المجبورة (تنبيه) * يرد على المصنف ما اذا طرأ سقمه الزوجة بعد رضائها ولم يرد
الحرة عليها فانه لا يفتقر السقوط بالكل مع الزوج الى اذن الولي على المذهب النطوذي تصرفها ما لم يتصل بها
بغير الحاكم قبل أو كل المعتبر نفس وهو غير معتد به وان أذن الولي أوجب بأن الزوج كالوكيل في شراء
المعامات وانفادها ما يشهد له ما لو حالها على ارضاع ولده منها وعلى طاعة في ذمتها وأذن لها في انفاذه
على المعيرة فانما اتبرأ على المذهب هذا كما قال الاذري اذا كان الحنفية لا يعرفه أما لو كان الحنفية أخذ
المقدر فلا ويكون وجودا فانه كدومه لجنس حقها الا ان رأى الولي المصلحة في ذلك فيجوز مقتضى المضايقة
الى المفارقة ثم شرع في لواجب الثاني وهو الادم فقال (ويجب) الزوجة على زوجها الادم وجنبه
(أدم غالب الذكر) وشيرج (وسمن) وزبد (وقر) وشل قوله تعالى وعاشروهن بالمعروف
وايسرهن المعاشرة بالمعروف فكيفها الصبر على الحيز وحده في المعامات غالباً لا يبيع الا بالادم وقال ابن
عباس في قوله تعالى من أوصد ما يطعمون أهليكم الخبز والزيت وقال ابن عمر الخبز والسمن (ويحتاج)
فدرا الادم (بالقول) الاربعة فيجب لها في كل فصل ما يعتاده الناس من الادم فالأوقد ثياب القاكهة
في أوقاتها فيجب وقال القاضي حسي يجب الرطب في وقته واليابس في وقته قال الاذري ويجب أيضاً
أن يحتاج الادم باختلاف القوت الواجب في قوتها التمر لا يفرض لها التمر أدماً ولا مالا بل كل مع التمر
عادة كالحل ومن قوتها الاقط لا يفرض لها الجبن ولا اللبن أدماً وقس على هذا وقال أيضاً انما يشترط
وجوب الادم حيث يكون القوت الواجب مالا يباع عدة لا بالادم كالخبز بأنواعه أما لو كان الحيا أو لبناً
أو أقطاً فيجوز الا ككفايته اذا جرد عادتهم بلا قضايتهم وحده وهذا لا ينافي ما مر عنه من قوله
فن قوتها التمر لانه لان ذلك اذا لم تجر العادة بالاكفاية وحده (ويقدرة) عدد تزرع الزوجين فيه (فايض
باجتهاده) اذا لا توفيه فيه من جهة الشرع (ويفاوت) في قدره (بين موسر وغيره) فيستلزم في جنس الادم
وما يحتاج اليه الممد فيفرضه على العسر ويضافه للموسر ويوسله بينهما للموسر وما ذكره الشافعي
رضي الله عنه من مكيلة زيت أو سمن أي أوقية فتعزيبه كما قاله الاصحاب ولو شمت من أدم لم يلزمه

ابدانه وتبطله هي ان شاعت لانه ملكها قال الاقرعي ولو كانت فدية او ميرة او اس الامان يقوم بذقة
 والذوق بالعمارة بالمعروف ان يلزم الزوج ببدله عند ما كنه (و) يجب لها عليه (علم بلقيساره)
 وثوبه (واعادته كعادة البلاد) ذاتا كما والله في كل يوم مرة فاما كذلك ولا يتقدر بوزن
 كمثل بل يعتبر فيه تقدير القاضي كصرح به في البسيط ولو ان المصنف اشترى من الادم والله قوله
 ويقدره الخرج لرجع التقدير اليها وما ذكره الشافعي رضي الله عنه من رطل لحم في الاسبوع الذي
 حصل على المعسر وجهه بل باعتبار ذلك على المورس رطلان وعلى المتوسط رطل ونصف وان يكون ذلك
 يوم الجمعة لانه اولى بالتوسيع فيه بخلاف عند الاصمعي من على ما كان في ايامه بقصر من فدية اللحم
 فيه او راد به مداه بحسب عادة البلاد قال الشيخان ويشبه ان يقال لا يجب الادم في يوم اللحم ولم يترشوا
 له ويحتمل أي وهو الظاهر ان يقال اذا اوجبت على المورس اللحم كل يوم يلزمه الادم ايضا لكون
 أحدهما عداة والآخر عداة على العادة وينبغي على هذا كما قال بعضهم ان يكون الادم يوم اعطاء
 اللحم على النصف من عادته ويجب فدية اللحم وما يلحق به (ولو كانت) عادتها (تأكل الخبز وحده) وجب
 لها (الادم) ولا تغفل عادتها لانه حقه كما لو كانت تأكل بعض الطعام فأنه استحق جميعه ثم سارع في
 الواجب الثالث وهو الكسوة فقال (و) يجب لها (كسوة) بكسر الكاف وضمة القوفه تعالى وعلى
 المولود له رزق وكسوتهن بالمعروف ولما روى الترمذي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حديث
 وحقهن عليكم ان تحسنوا لهن في كسوتهن وطعامهن قال حديث حسن صحيح ولا بد ان تكون
 الكسوة (تكفيها) للإجماع على انه لا يكفي ما ينطاق عليه الاسم ويختلف كفايتها بطولها وقصرها
 وسننها ووزنها وباختلاف البلاد في الحر والبرد ولا يختلف عدد الكسوة باختلاف بساتر الزوج واعادته
 ولكنهم يؤولون في الجودة والرداء ولا فرق بين البسوية والحضرية على المذهب وفي الخاوي لو نكح
 حضري بدوية واقاما في بادية او حضري وجب عرفها ويقاس عليه عكسه فان قيل لم اعتبرتم الكفاية
 في الكسوة ولم تعتبروها في الطعام أجيب بان الكفاية في الكسوة متحققة بالشاهدة وكفاية الطعام
 ليست كذلك فلم يعتبروها للجهل بها (فيجب) لها عليه في كل سنة أشهر (قبض) وهو ثوب مخيط يستر
 جميع البدن وفي ذلك اشعار بوجوب الحياطة على الزوج وبه صرح في الروضة كاصلها (وسراويل)
 وهو ثوب مخيط يستر أسفل البدن ويصون العورة وهو معرب مؤنث عند الجمهور وقيل مذكر وهو مفرد
 على الصحيح ويدل به انه غير المصنف بسراويل اذ لا يجب الجمع وقيل هو جمع سراويل ومحل وجوبه كما قال
 الماوردي اذا اعتادت لبسه فان اعتادت لبس ثمر أو فوطه وجب ومحل وجوبه في الشتاء أما في الصيف
 فلا كما قاله الجويني وان أفهم كلام المصنف كغيره بخلافه (وخمار) وهو ما يغلى به الرأس (ومكعب)
 بضم منه في الأشهر وقيل بكسرها واسكان الكاف وفتح العين كقود وهو داس الرجل بكسر الراء من
 نعل أو غيره خلاف ما توهمه عبارة الروضة من جمعه بين المكعب والمداس والنعل قال ابن الرقعة ويجب
 لها القبطان ابن اقضاء العرف قال الماوردي ولو حرت عادة نساء أهل القرى أن لا يلبسن في أرجلهن شيا
 في البيوت لم يجب لزوجهن شيء (ويزيد) الزوج زوجته على ذلك (في الشتاء جبة) محشوة قطنا أو فورة
 بحسب العادة لدفع البرد فان اشتد البرد فحبتان أو فورتان فأكثر بقدر الحاجة والتعبير بالشتاء جرى
 على الغالب والافالمة بالبلاد الباردة واذا لم تستعين في البلاد الباردة بالثياب عن الوقود وجب لها من
 الحطب والفحم بقدر العادة قاله السرخسي وأقراء قال الزركشي واذا كان المناط العادة فاكثر
 البوادي لا يوقدون الا بالبر ونحوه فيكون هو الواجب له وفيه تفار ويجب لها أيضا ثوبان ذلك من
 كوفية للرأس وتكة للباس وزواجمه منسوخة والجبة ونحوها (وجنسها) أي الكسوة (قطن) أي ثوب
 يتخذ من لينة ابناس أهل الدين وما زاد عليه ترفه ووسوته ويختلف ذلك بحال الزوج من بساتر واعادته

وقوله لا مراءاة الاول من لبنه والثاني من خبثه والثالث مما بينهما هذا ان اعتدنه (فان حرم ثابته
 بالبليلة) أي الزوج وهذا يقتضي النكاح الزوج دونها قال الزركشي وليس كذلك بل كلامه الرابعي
 وغيره مخرج بان الزوم على عادة البلد المأدب منها من مثله فقد نص في البيهقي على اعتبار كسوة
 منها او عاقب المصنف بترت قوله (يكنان) بفتح كافه انصاع من كسرهما (أو حرم وجوب في الاصح) مع
 وجوب النكاح في مراتب ذلك الجنس بين الموسر وغيره لا بالعادة والثاني لا يلزمه ذلك بل يقتصر على
 العقل لما مر وتعتبر العادة في الصفات ونحوها ثم لو جرت العادة بلبس الثياب الرفيعة التي لا تدنو ولا تنصع
 فيها الصلاة فانه لا يراه ما بها من الكبر من الصديق الذي يقرب منه في الجود (ويجب) لها (ما) أي فرائض
 (تقع عليه كرية) وهو بكسر الراء وتشديد اللام والياء شيء مضرب صغير وقيل بساطه غير هذا الزوجة
 المتوسمة (أو ابد) بكسر الهمزة في الشتاء (أو صيف) في الصيف وهذا الزوجة المدسرة أما زوجة الموسر
 فيجب لها الطمع بفتح الباء وكسرهما مع اسكان الماء وفتحها في الصيف وطهفه وهي بكسر الماء والغاء
 وفتحهما وبضمهما وبكسر الماء وفتح الغاء بساطه غير ثخين له وبرة كبيرة وقيل كساف في الشتاء قال في
 الروضة كما هو اوضحه أنه بعد بساطة أو صير لانها لا يسهل ان وحدهما وأولى كلامه للتوابع
 لا للتفصيل (وكذا فرائض النوم) غير ما تفرست منها ارجب لها عليه (في الاصح) للعادة الغالبة به فيجب لها مضربة
 بقطن وثيرة بالمائة أي لبنة أو فاقية (و) يجب لها عايل (متخذة) بكسر الميم والسوادة للأدب (ولحاف) بكسر
 الهمزة أو كساه (في الشتاء) في باد بارود يجب لها ملطفة بدل للحاف أو الكساه في الصيف وكل ذلك يجب
 العادة حتى قال الروياني وغيره لو كانوا يعتادون في الصيف لنومهم غطاء غير لباسهم لم يجب غيره
 (تنبيه) المعتبر في الفراش وما بعده لا مراءاة الموسر من المرتفع والموسر من النازل والمتوسمة بما بينهما
 ولا يجب ذلك كل سنة وانما يوجد وقت تجدد عادة فمخرج في الواجب الرابع وهو آلة التتليف فقال
 (ويجب) لها عليه (آلة تنظف) من الاوساخ التي تؤذيها وذلك (كمشط) وهو بضم الميم وكسرهما
 مع اسكان الشين وصه اسم للآلة المستعملة في ترجيل الشعر (ودهن) يستعمل في ترجيل شعرها
 وكذا في بدنها كما قاله الماوردي أمادهن الا كل فتقدم في الادم ويتبع فيه عرف بلادها حتى لو اعتدنت
 المعايير بالورد أو البنفسج وجب قال الماوردي ووقته كل أسبوع مرة والاولى الزينوع فيه الى العرف
 كما قاله بعض المتأخرين (تنبيه) سكت الشيخان عن وجوب الاشنان والصابون لغسل الشبان
 وصرح القفال والبعوي بوجوبه قال في الكافي ويجب في كل أسبوع أو عشرة أيام وفيه البحث المار
 قال القفال حتى لو كانت اذا كانت احتاجت الى الحلال فلهي الزوج وسكتوا عن دهن السراج والظلمة
 كما قاله بعض المتأخرين وجوبه ويتبع فيه العرف حتى لا يجب على أهل البوادي شيء (و) يجب لها عليه
 (ما يغسل به الرأس) من سدرة أو خطمي على حسب العادة لا حبسها الى ذلك والرجوع في قدره الى
 العادة (ومرثك) وهو بفتح الميم وكسرهما معرب وتشديد كافه خطأ أصله من الرصاص يقع راحة
 الإبط لانه يجلس العرف وان طرح في انخل أبدل حوضته حلالة قاله الدميري (ونحوه) أي المارثك
 (لدفع) أي لعمام راحته (صنان) اذا لم يندفع بدونه وتراب لتأذيها بالراحة الكريمة ولا يجب لها
 عليه (كحل) لا يجب لها عليه (شباب) ولا عمار (و) لا (ما تزين به) بفتح أوله من آلات
 الحلي لزيادة التاذن وكال الاستعمال وذلك حق له فلا يجب عليه فان هبها اوجب عليها استعماله وعليه
 حمل ما قيل انه صلى الله عليه وسلم لعن السناء والمرهاه والاولى هي التي لا تختضب واثابته هي التي
 لا تسكحل (و) لا (دواء مرضي) لا (أسرة طيب وساجم) ونحو ذلك كفا صمد وحاتن لان ذلك لحفظ
 الاصل فلا يجب على مستحق المنفعة كعمارة الدار المستأجرة وحالف مؤنة التتليف لانه في معنى كس
 الدار وفساها (و) يجب لها عليه (طعام أيام المرض وأدمها) لانها تصبوسه عليه ولها مصرف في الداء

ونحوه * (تنبيه) * فظاهر كلامه ان غير الطهارة والادام لا تسقط وليس مراد اهل الكسوة وما يحتاج اليه كالدهن والمرتك ونحوهما كذلك كما قاله الاذرى (والاصح وجوب اجرة حمام بحسب العادة) ان كان عاينها دخوله للحاجة اليه عملا بالعرف وذلك في كل شهر مرة كما قاله الماوردى وحري عليه ابن المقرئ لخرج من دنس الحوض الذي يكون في كل شهر مرة غالبا وينبغي كما قاله الاذرى ان يظار في ذلك لعادة مثلهما يختلف باختلاف البلاد حروبا والناثي لا يتجيب لها الاجرة الا اذا اشتد البرد وعسر الغسل الا في الحمام اما لو كانت من قوم لا يعتادون دخوله فلا تجب لها أجرته (و) الاصح أيضا وجوب (غنى ماء غسل جماع) من الزوج (ونفاس) من موضوعه ونقصه هو كالتسليم ان احتاجت لشرائه (في الاصح) لان ذلك بسببه والثاني لانه تولد من مستحق * (تنبيه) * لو حصل النقص بفعلها فقياس وجوب نفقتها عليه فيما لو سافرت باذنه لحاجةهما وجوبه عليه وكالتنفاس فيما ذكر الولادة بل بالبل ولو عبر بالولادة بدل النفاس لشمل ذلك وحمل ذلك ماذا كان الاحبال بفعل الزوج ولو ادخلت ذكره وهو نائم قبلت أو وطئت بشبهة فلا يجب لها ذلك لدم فعله في الاول ولان عقد السكاح معتبر وهو مرفوع في الثاني وبذلك علم انه لا يجب على من رزى بامرأة أو أجنبي نقص وضوء أجنبية ذلك ولا علم اذا انقضت وضوء زوجها لان ذلك انما وجب على الرجل بفعله مع مراعاة عقد النكاح و (لا) يجب غنى ماء (حيض واحتلام في الاصح) اذا صنع منه والثاني يجب لكثرة وقوع الحيض وفي عدم احتياجه ان يحاف بها * (تنبيه) * الخلاف في الاحتلام تسع فيه المحرر ولم يحكم في الشرحين والروضة بل قطعا بعدم الوجوب قال ابن شعبة والاصواب ما في المنهاج فسد حرم العقل في فتاويه بوجوبه على الزوج وعلمه بانه محتاجتها قال بخلاف مالوزنث أو وطئت بشبهة اه وقد مررت الاشارة اليه قال الزركشي والظاهر طرد الخلاف في غنى الماء الذي تغسل به ما تنجس من بدنها أو ثيابها ثم شرع في الواجب الخامس وهو متاع البيت فقال (و) يجب لها (آلات) كل (وشرب) بضم الشين ويجوز فتحها كفتح يسيل به في قوله عليه الصلاة والسلام أيام منى أيام أكل وشرب (و) آلات (طبخ كقدر) هو بكسر القاف مثال لآلة الطبخ (ونقصة) وهي بهضمها مثال لآلة الاكل (وكوز وجرة) وهما مثالان لآلة الشرب (ونحوهما) مما لا شئ لها عنه كمفرقة وما تنسل فيه ثيابهم لان المعيشة لا تتم بدون ذلك فكان من المعاشرة بالمعروف * (تنبيه) * سكتوا عن منازلة السراج وبارق الوضوء والظاهر كما قال الاذرى وجوبه لمن اعتاده حتى لا يجب لاهل البادية ويكفي كون الآلات من خشب أو حجر أو خزف لحصول المقصود فلا تجب الآلة من النحاس وان كانت شريفة كما رجع ذلك ابن المقرئ لانه رهونة قال الامام ويحتسمل أن يجب للشريفة الفاروق النحاس للعادة قال الاذرى وقياس الباب اتباع العرف في المساكن وان يفرق فيه بين موسر وغيره وان يفاوت بين مراتب الواجب من كل نوع باختلاف مراتب الزوجات حتى يجب لبدوية قدح وقصة من خشب وقدر من نحاس واقروية جرة ونحوها من خزف ونساء المادن والامصار ما يعتدنه من خزف عال أو متوسط أو دنى أو من نحاس كما فسدت الثياب وطاسة الحمام ثم شرع في الواجب السادس وهو السكنى فقال (و) يجب لها عليه (مسكن) أى تهيمته لان المطافاة يجب لها ذلك لقوله تعالى اسكنوهن قالن وجهتا ولي ولابد أن يكون المسكن (يليق بها) عادة لان الاتكال الانتقال منه فروع في جانبها بخلاف النفقة والكسوة حيث روى فيها حال الزوج لانها تلك ابد الهمما فان لم تكن بمن يسكن الختان أسكنت دارا أو حجره ينظر الى ما يليق بهما من سعة أو ضيق قال تعالى ولا تضاروهن لتضيوع اعلمين (ولا يشترط) في المسكن (كونه ملكه) فلهما بل يجوز ان يملكها في موقوف ومستأجر ومستعار قال ابن الصلاح ولو سكنت هي والزوج في منزلها لمدة سقط فيها حق السكنى ولا مطالبة لها باجرة سكنه معها ان كانت أدنته في ذلك لان الاذن المطلق العرى عن ذكر عوض ينزل على الاعارة والاباحة اه ومرت الاشارة الى ذلك في آخر العدد ثم شرع في الواجب السابع وهو

الخادم يقال (د) يجب (عليه) أي لزوجة حرة (لا يليق بمخدمته نفسها) بأن كانت ممن تقدم
 في بيت أبيها مثلا لكونه الأياق بمخدمته نفسها في عائلة البلد كمن يخدمها أهلها أو تستخدم بامة أو بحرة
 أو مستأجرة أو نحو ذلك لا يرتفعها بالاتفاق إلى بيت زوجها (أخدمها) لأنه من المعاشرة بالمعروف
 وذلك إما (بحرة أو أمة) أو (أولها) كما قاله ابن المقرئ (أو مستأجرة أو بالاتفاق على من يخدمها من حرة أو
 أمة مخدمة) لمعنى القول المقصود بجميع ذلك (تنبيه) * كلامه يقتضي تعيين الأمانات للخادم وأبى مراد
 فيجوز كون الخادم ميا مبرما مرقا أو حرا أو مملوكا أو مملوكا ولا يجوز بكبر ولوشجاعها لتخريم
 الممار ولا بد من تسلمه إذا لا تؤمن عداوتهم الدينية والتخريم الممار والوجه كما قال الأذرى عدم جواز عكسه
 أيضا لما فيه من المانة وهذا في الخدمة الباطنة أما الماهرة كغناء الخواجات من السوف يستلها الرمال
 وعيرهم * (تنبيه) * قضية كلامه أن التسع في تعيين الخادم للزوجة وهو الأصح في الابتداء
 على خلاف ما إذا أخذتهما خادما أو ألفتها وكانت حلفت معها أحادما أو أراد بدله فلا يجوز لتضررها قطع
 المأثوق إلا أن ظهر رغبة أو تلبية فله لا بدال ولا يرميه أكثر من خادم ولو أراد أن يخدمه خادم آخر من
 مالها كان له منه من دخل داره ومن استخدمه مال له أخراج ما عدا حادها من مال ولولها من غيره
 وله متع أبويها من الدخول عليهم الكس مع الكراهة (وسواء في هذا) أي وجوب الأخدام (موسر)
 وموسر (ومعسر) وكاتب (ومعبد) كسائر الموزن لذلك من المعاشرة بالمعروف المأمور به * (تنبيه) *
 أنهم قوله أخدمها أن الزوج قال أنا أخدمها بنفسه ليعتد به في وجوب الخادم لم يلزمها الرضا به ولو لم
 لا تسجي منه كفسل ثوب أو ثياب أو طبع لأم تسجي منه ويرى وأتم الوفاة أما أخدمته في أي أخذ
 أجرة الخادم أو ما ياتى ذكره نفقة لم يلزم الرضا بها لأن أتمت نفقتها وله أن لا يرضاه لا بد من هذا لها
 ما اتفقا عليه فكأنها من النفقة حيث لا بد ونفقة الجواز يوم يوم (وان أخدمها) الزوج (بحرة
 أو أمة باجرة فليس عليه غيرها) أي الأجرة ولو أخذها أمة مستعارة أو حرة متبرعة بالخدمة قال الماوردي
 سقط الوجوب عنه وجهه ابن الرقة على ما دارضيت الزوجة به فإن امتعت ما هذا ذلك للامعة (أو) أخذها
 (بأمة) أي الزوج (أنفق عليها بالمال أو) أخدمها (من حبتها) حرة كانت أو أمة (لزمه
 نفقتها) ودارتها كما مر في بابها فإن كانت المصوبة مملوكة للزوجة مملكت نفقتها كما قاله في نفسه
 وإن كانت حرة فجوزت على الزوجة وأما إن عملت نفقة نفسها كما عملت الزوجة نفقة نفسها ويجوز أن يقال
 تملكها الزوجة لتدفعها إليها أو أنها أن تصرف فيها وتسكنها من مالها * (قاعدة) * الخادم يملك على
 الد كروا لشي ولذلك يكره المصنف الصغار تارة ويؤنها أخرى كما يعلم من التقدير كلامه ويقال في لغة
 قالة للشي حادمة * (تنبيه) * لزوم نفقة المصوبة سبق في قوله أو بالاتفاق على من يخدمها وأملد كرهنا
 لبيان جنس ما تعطاه ونسبته كما قال (وتجنس طامها) أي خادم الزوجة (جنس طعام الزوجة)
 وقدم مراد من المعروف أن لا يخص عن خادمها * (تنبيه) * سكت عن الموع والاصح أنه يحل تزوج
 الخادمة أجرة للعادة (وهو) أي مدمر طعام الخادم (مد على معسر) جرم إذا النفس لا تقوم
 بدونه فالأصل لذلك ساق الخدمه فيه (وكذا معسر) عليه مد (في الصبح) قياسا على المعسر والثاني
 مد وثالث كالوسر والثالث مد وسدس متفاوت المراتب بين الخادم والمخدومة (وموسر مد وثالث) على
 النص قال الأصحاب ولا يدرى من أين أتى السامعي رحمه الله عليه هذا التقدير وأقرب ما قيل في توجيهه
 أن نفقة الخادمة على المولى ما قدوة وثلاث نفقة المكدومة والمد والثلث على الموسر وهو ثلثا نفقة المكدومة
 وهو أيضا التقدير في الموسر ثلث وثلث وفي المكدومة والمد والثلث الخادمة والمخدومة في النفقة حالة كمال وحالة
 نقص ومعنى الثانية يستويان في الأول يزداد في المفضولة ثالث ما يراد للاختلاف كما أن الأولين في الأول
 حالة كمال وحالة نقص وهما في الثانية سواء وهي أن يكون للثالث اس يستويان في أن لكل منهما

السندس وفي الاولى اذا انفردا يكون المال بينهما اثلاثا فيرد الاثلاث ثلثا لزوجها ولولها الثلث المتوسعا
 جنباً بالمعسر ولم يلقوه في نفقة الزوجية (فلها) أيضاً (كسوة وتلقيح بحالها) ولو على متوسط ومعسر
 من قبض ومعتقة ونخف ووراء للخروج صبيها وشتمها كان الخادم أوروقة ما اعتاد كشف الرأس أم لا
 لاحتياجه الى ذلك بخلاف المخدمية في الخلف والرداء لان له منعها من الخروج هذا هو المقول ولكن
 الاوجه قال شيخنا وجوبها للمخدمية أيضاً فانما قد يحتاج الى الخروج الى الحمام أو غيره من الضرورات
 وان كان نادراً وحصل وجوب الخلف والرداء للخادم ان كان أنثى أما الخادم الذكراً فلا يستعانه عنه
 ولا يجب للخادم سراويل على أربع الوجهين في الشرج الكبير بخلاف المخدمية لانه لا يلبس وكالستر ويجب
 للخادم ذكرًا كان أو أنثى جبة لشتاء وأفروقة بحسب العادة فان اشتد البرد زيد له على الجبة أو الفروقة
 بحسب العادة ويجب له ما يفرشه وما يتغلب به كقطعة لبدوكية في الشتاء وبارية في الصيف ونخدة
 ويكون ذلك دون ما يجب للمخدمية جنباً ونوعاً ويقاوت فيه بين المونس وغيره (وكذا) للخادم
 (أدم على الصبح) لان العيش لا يتم بدونه وجنس آدم المخدمية ولكن نوعه دون نوعه على
 الإصح ويقاوت فيه بين المونس وغيره والثاني لا يجب ويكتفي بما فضل عن المخدمية ولا يجب اللحم في أحد
 وجهين يؤخذ ترجمته من كلام الرافعي (ولا) يجب للخادم (آلة تنظيف) كشط ودهن لان امرأتين
 والخادم لا يترين بل الاثني بحالها عكس ذلك لئلا يعتد اليها العين (فان كثرت رسخ) عليها (وتأذت بقول
 وجب أن ترق) أي نعم بأن يطعمها ما يربل ذلك (فائدة) الفصل مفردة قسلة قال الجوهري ويولد من
 العرق والروسخ وقال الحافظان ربما كان الانسان نقل الطباع وان تنظف وتعطر وبذل الثياب كما عرض
 لعبد الزوجين من عوف ولزبير بن العوام رضى الله تعالى عنهما (ومن تخديم نفسه في العادة) ليس لها (ان)
 تتخذ خادماً وتنفق عليه من مالها الا باذن زوجها كافي الروضة وأصلها ونظر فيه بعضهم بأنه ليس من المعاشرة
 بالمعروف فان (احتاجت) حرة كانت أو أمة (الى خدمة امراض) بها (أو زماناً وجب اخذها بها) لانها
 لا تستغنى عنه فاشبهت من لا تليق بها خدمة نفسها بل أولى لان الحاجة قوي مما تنقص من المروءة وان تعدد
 بقدر الحاجة (ولا اخذها) حال العدة (لرقية) أي زوجة كالأوروقة لان العرف أن تتخدم نفسها
 جميلة كانت أم لا (وفي الجملة وجه) لوجب اخذها بالجرىان العادته (ويجب في المسكن) والخادم امتناع
 لا غناك للماسر من أنه لا يشترط كونه مملوكاً (ويجب في) (ما يستلزم) لعدم بقاء عينه (كطعام)
 وادم ودهن ولحم وزيت (غناك) ولو بلا صيغة فكفي أن ينوي ذلك بما يستحقه عليه سواء علمت بنته
 أم لا كالكفارة كما مر من الإشارة الى ذلك (وتصرف فيه) الحرية بما شأه من بيع وغيره كسائر أهله
 أما الامانة فتصرف في ذلك سداً (تنبه) * كان الاولى أن يأتي بالقضاء بدل الواو فانه مفرع على
 ما قبله (فلو تترت) بعد قبض نفقتها (عياضرها) أي بأن ضيق على نفسها (منعها زوجها) من ذلك
 وكذا لو لم يضرها ولكن ينفره عنها الحق الاستمتاع (وما دام نفقه) مع نفسها (ككسوة) وفرش
 (وطرف طعام) ولو قصر على قوله وطرف كان أخصر وأشبه ليتناول ظرف الماء وآلة التنظيف
 (ومشط) بالجرىان ما قوله (غناك) في الاصح لان الله تعالى جعل كسوة الاهل أصلاً لكسوة في الكفارة
 كاطعام والطعام غناك فيها بالاتفاق وكذا الكسوة فوجب هتمامه (وقيل) هو (امتاع) كالمسكن
 والخادم يحتاج الى الامتناع مع بقاء العين بخلاف الطعام وأما الاول بان هذه الامور تدفع اليها والمسكن
 لا يدفع اليها وانما يسكنها الزوج معناه فلا تسقط بمسكنها ومستهجار بخلاف المسكن فلا يستأجر وتواف
 بغير الاستعمال فعليه ان يزم الزوج لانه المستعير وهي ثابتة عنه في الاستعمال قال شيخنا والظاهر ان له عليها
 في المستأجر آخره المثل لانه انما أعطاه ذلك من كسوتها اهـ والظاهر خلافه (وتعطين) الزوجية
 (الكسوة وأول) فصل (شتاء أو) أول فصل (صيف) إقضاء العرف بذلك هذا ان واقع النكاح أول

الفصل والواجب اعطاءها في أول كل ستة أشهر من حين الوجوب * (تنبيه) * محل هذا فيما لا يبي
 سنغالب ما يبق سقفا كثر كالفرش وجبة الخمر والابريسم فيجوز في وقتها على ما حوت العادة بتجديد
 وعليه تطرئها على العادة (فإن) أهمل الكسوة أول فصل مثلث (تأملت فيه) أي في أثناء ذلك الفصل
 (بلا تقصير) منها (لم تبدل ان قلنا) بالاصح انها (تغليظ) لانه وفاهاما عليه كالنفقة اذا تأملت في يدها وار
 قدا بمقابل الاصح من أنها امتناع أبدات * (تنبيه) قوله بلا تقصير ليس شرطا لعدم الابدال فانه مع التقصير
 أولى ولكن بشرط المهور قوله ان قلنا تغليظ فانه يظهر الابدال ان قلنا امتناع كما تقدم بشرط عدم التقصير
 ويمكن أن يقال المراد بالانقضاء من الزوج ولو دفع البها كسوة وخيطة فبليت لسفادتها وجب عليه ابدالها
 في الكفاية لتقصيره (فإن مات) أو أبانتم باعلاق أو غيره (أرمان فيه) أي في أثناء فصل (لم ترد) على
 التملك لانه دفعها وهي واجبة عليه كفي نفقة اليوم فان كسوة الفصل كنفقة اليوم وترد على الامتاع وقد
 ترد معا لما لانها لم تدفع ثأت كنفقة المستقبل وعلى الأول لو أعطاها كسوة سنة أو نفقة يومين مثلاً فبليت
 أثناء الفصل الأول منها أو اليوم الأول من اليومين استرد كسوة الفصل الثاني ونفقة اليوم الثاني كالزك
 المحلة ولولم تقبض الكسوة حتى ماتت في أثناء فصل أو طلقته به استحققت كسوة كل الفصل كنفقة اليوم
 كما أفنى به المصنف لان الكسوة تستحق بأول الفصل وقال ابن الرفعة لم أر فيه نفقة لا والاقراب انها تجب
 بالقسط والفرق ان الوجوب ثم اتصل به القبض وهو المقصود ولم يعلقه ما طرأ بعده ولا كذلك ان لم يتصل
 (ولم يكس) الزوج (مدة فدين) عليه ان قلنا تغليظ فان قلنا امتناع فلا * (تنبيه) * الواجب في الكسوة
 الثياب لا قيمتها وعليه خياطتها وإلها به لانهم املكها ولو لبست دونها منه لان له غرضاً في ثيابها
 * (فصل) * في موجب النفقة وانها كتنوز أو صغر وبدأ بالاول فقال (الجديد أنها) أي النفقة ونزاهم
 (تجب بالتمكين) التام لانها سلمت ما لك عليها فتستحق ما يقابلها من الاجرة لها والمراد بالوجوب استحقاتها الو
 يوم كما صرحوا به ولو حصل التمكين وقت الغروب قال الاسنوي فالقياس وجوبها بالغروب ا
 والخاهر كما قال شيخنا ان المراد وجوبها بالقسط فلو حصل ذلك وقت العاهر فيبقى وجوب الدلائل من حينئذ
 وهل التمكين سبب أو شرط فيه وجهان أحدهما الثاني واستثنى من ذلك صورتان احدهما ما لو نذر
 نفسه المهر المعين أو الحال فان لها النفقة من حينئذ أما المؤجل فليس لها حبس نفسهاه وان
 خلا ما للاسنوي الصورة الثانية ما لو أزد الزوج سفر طويلاً قال البغوي في فتاويه لاسرأه المأطأ
 بنفقة مدة ذهابه ووجوه كما لا يخرج للجمع حتى يترك لها هذا المقدار أي اذا لم يستثنى من يدفع المأطأ
 يوماً يوم فان قيل يجوز السفر لمن عليه دين مؤجل بعمل أنه يحل قبل رجوعه وان لم يستأنذ غريمه
 يترك وفاء مهلاً كان هنا كذلك أجيب بأن هذه محبوسة عنده وتغضر بذلك بخلاف من له الد
 وخرج با تمام المقدور في كلامه ما لو سلمت نفسها في زمن أو محل دون قصيره فانه لا نفقة لها * (تنبيه)
 لو تقدم العقد موجب النفقة كالحامل البائن اذا عقد عليها معاقلة تحتلج للتمكين أو الاقرب
 قال الزركشي أنه لا بد منه لان ذلك الموجب مقبلاً بالعقد فنصار كائن لم يكن (لا العقد) فلا تجب به النفقة
 لانه يوجب المهر وهو لا يوجب عوضين مختلفين ولانما انجوهة والعقد لا يوجب ما لا يجبه ولا ولاه على
 عليه وسلم تزوج عائشة رضي الله عنها وهي بنت ست سنين ودخل بها بعد سنتين ولم يقل انه أنفق على
 قبل الدخول ولو كان قالها اساقه اليها ولو وقع لعقل والقديم وحتى جديداً أنهم انجب بالعقد وتسن
 بالتمكين فلو امتنعت منه سقطت ثم فرغ المصنف على القولين قوله (فان اختلافه) أي التمكين فقال
 مكنت في وقت كذا وأنكر ولا بدته (صدق) بعينه على الجديد لان الاصل عدمه وعلى القديم
 المصدق لان الاصل بقاءه ماوجب بالعقد وهو يدعى سعة وطه فان توافقا على التمكين ثم ادعى نشوا
 وأنكرت صدقت بمهرها على المحرم لان الاصل عدم النشوا وقيل هو المصدق لان الاصل اعادة ذمته

الاول لان الاصل بقاء ما وجب وهو يدعى سقوطه وفرع على القولين أيضا قوله (فان لم تعرض عليه)
 زوجته (مدة) مع سكوتها عن طلبها ولم تمنع (فلان نفقة) لها (فيها) على الجديد لعدم التمكن وتجب
 على القديم (و) على الجديد (ان عرضت عليه) وهي بالغة عاقلة مع حضوره في بلدها كان بعثت اليه تخبره
 اني مسلمة نفسي اليك فاحذر أن آتيت حيث شئت أو تأتي الي (ووجب) نفقتها (من) حين (بلوغ
 الخبر) له لانه حينئذ قصر (فان غالب) عن بلدها قبل عرضها اليه ووضعت الامر الى الحاكم مفطورة له
 التسليم (كتب الحاكم) المرفوع اليه الامر (لحاكم بلده) أي الزوج (ليعلمه) الحال (فيحيى)
 الزوج لهما يتسلمان (أو يوكل) من يحيى يسلمها له أو يحمله اليه وتجب النفقة من وقت التسليم * (تنبيه) *
 تنبيهه بنفسه أو يوكله حين علمه يكون على الفور (فان لم يفعل) شيئا من الامرين مع امكان المجيء أو
 التوكيل (ومضى زمن) امكان (وصوله) اليها (فرضها القاضي) في ماله من حين امكان وصوله
 وجعل كالتسليم لهما لان المنافع منه أما ما لم يمكنه ذلك فلا يفرض عليه شيئا لانه غير معرض فانه العمراني
 والجرجاني وغيرهما كذا نقله الاذري ومن تبعه وقيده بانه كلام الكتاب * (تنبيه) * هذا ان علم مكان
 الزوج فان جهل كتب الحاكم الى الحاكم الذي ترد عاينهم القوافل من بلده عاذا لينادي باسمه فان لم
 يظهر أخطاها القاضي نفقتها من ماله الحاضر وأخذ منها كفيلا بما يصرف اليها لاحتمال موته أو
 طلاقه أما اذا غاب بعد عرضها عليه وامتناعه من تسليمها فان النفقة تقر عليه ولا تسقط بغيبته (والمعتبر
 في) زوجة (مجنونة ومراقة عرض ولي) لهما على أزواجهما لانه مخاطب بذلك ولا اعتبار بعرضهما
 لكن لو عرضت المراهقة نفسها على زوجها فتسلمها ولو بغير إذن وبها وجبت نفقتها وفي عبارة الشرحين
 فتسلمها وصار به الى منزله وظاهرها أنه لو تسلمها ولم يصرفها لا تسحق والظاهر كما قال الاذري انه ليس
 بشرط ولذلك أسقطه ابن المقرئ ونعم ما فعل وتسلم الزوج المراهق زوجته كاف وان كره الوطء فان قيل
 لو تسلم المراهق المبيع لم يكف فهل كان هنا كذلك أجيب بأن القصد ثم أن تصير اليد للمشتري وهي للولي
 فيما اشترى للمراهق لاله * (تنبيه) * كان الاحسن له صنف ان يعبر بالمعصر بدل المراهقة لانه يقال
 في اللغة غلام مراهق وجارية معصرة ولا يقال مراهقة لانها من صفات الذكور ثم شرع في موانع النفقة
 فقال (وتسقط) نفقة كل يوم (بنشور) أي خروج من طاعة الزوج بعد التمكن والعرض على الجديد
 وقوله على القديم لانما تجب بالتسليم فتسقط بالمنع والمراد بالسقوط عدم الوجوب والافاسق شرط حقيقة
 انما يكون بعد الوجوب * (تنبيه) * نشور غير المكففة كالمكافاة لاسواء الفعلين في النفقة على
 الزوج وسواء أقدر الزوج على رد ما الى الطاعة قهرا أم لا لان له عليها حق الحبس في مقابلة وجوب النفقة
 فاذا انشرت عليه سقط وجوب النفقة ولو نشرت ثم اراد ون البسل أو عكسه أو بعض أحدهما سقطت نفقة
 جميع اليوم لانما لا تجزأ بدليل أنها تسلم دفعة واحدة ولا تفريق غدوة وعشية وقيل تسحق نفقة ما قبل
 النشور من زمن الطاعة بالسقوط وقطع به السرخسي (و) تسقط (لو) كان نشورها (بمنع لمس) أو غير من
 مقدمات الوطء (بلا عذر) بها الحالف المقدمات الوطء بالوطء فان كان عذر كمنع لمس من بفرجها فزوج وعات
 أنه متى أسها واقعهام يكن منعها نشورا * (تنبيه) * قضية كلامه أنها لو مكنت من الوطء ومنعت بقية
 الاسماء عات أنه نشور وهو الاصح في زوائد الروضة في باب القسم والنشور ونبيه باللهس على ان ما فوقه
 يعاين الاول لكن لا يفهم منه أن المنعته المظارية بغطية وجهها أو قوتية يكون نشورا والاصح في زيادة
 الروضة أنه نشور (وعبالة زوج) وهي يطع العين كبر آلتها بحيث لا تحتلمها الزوجة (أو مرض) بها
 (بضر) ها (مع الوطء عذر) في منعها من وطئه فتسحق النفقة مع منع الوطء لغيرها اذا كانت عنده لحصول
 التسليم الممكن ويمكن التمتع بهما من بعض الوجوه وتثبت عبالة بأربع نسوة لانها شهادة بسقوطها
 حق الزوج ولهن نظر ذكرك في حال الجماع للشهادة بذلك وايسر لها الامتناع من الزفاف لعبالته ولها

ذلك بالمرض لانه متوقع الزوال (فروغ) لا يستقام النفقة عند زرع المصاع عادة كمرضه وتقرن
وتقرن مرضى وهو بالغغ والقصر مرض مدنف وسقيض ونفاس وجنون وان قارنت تسليم الزوجه لانها
اعذار بهما ابتار أو يزول وبعضها دائم وهي معذورة فيها وقد حصل التسليم الممكن ويمكن التمتع من امر
بعض الزوجين ولو فرقوا ولو خشي بخر وبعها عن قبضة الزوج وفوات التمتع بالسكينة ونسقا نفقتها بحسبها
ولو ظالمها كولو كانت بشبهة فاحتدت ولو حبسها لزوج يدينه هل نسقا نفقتها أو لان الدمع من قبله الاقرب
كما قال الاذرى انه ان منعه منه عندا سقطت أولا سار ولا ولا أثر له وان جعلت لانه لا يمنع الاستمتاع
بها (والخروج) للزوج (من بيته) أى الزوج حاضر كان أولا (بلاذن) منه (نشرز)
منها سواء كان لمبادءه كسج أم لا نسقا نفقتها المتألفا الواجب عليها (الا أن يشرف) البيت (على
انهم دام) وليس بشور لهدها (تنبية) قد يفهم الاستثناء صره في هذه الصورة وليس مراد ما انما
تعذر في صور غير ذلك منها ما اذا أكرهت على الخروج من بيته ظلمها او خربت الحيلة وفي
البيت مفردا وخات على نفسها وتمامها لو كان المنزل لغير الزوج فأخرجها منه صاحبه وتمامها لو خرجت
الى القاضى للباب سقامتها وتمامها اذا أسرى بالهبة تسوا أرضيت باعساره أم لا ومنها ما لو خرجت الى
الجسم وشعوه من سوانتها التي يقتضى العرق خروج مثلها لانه لو عدت من قرب لافرق في رضا مثله بذلك
ومنها ما لو خرجت لاستفتاء لم ينفى الزوج عن خروجها وتمامها لو خرجت لبيت أبيها لزيارة أو صيانة
كإسائتي ولو قال الاله سدوا شمل ذلك كله (وسفرها باذنه معه) ولو حبسها (أو) وحدها باذنه
(لحاجته لا نسقا) نفقتها لانه يمكن في الاولى وفي غرضه في الثانية فهو المسقط لحقه (تنبية) ظاهر
كلامه انم الوسافر معه بغير اذنه السقوط وليس مراد اذنه مرعا في قسم الصدقات بعده لانما انشئت
حكمه لكما نهي وهذا ظاهر اذ لم ينفى الزوج من الخروج فان منعها فخرجت ولم يقدري ردها
سقطت نفقتها كبحته الاذرى وقال الباقريني انه التحقيق (و) سفرها وحدها باذنه (لحاجتها بسقطا)
نفقتها (في الاظهر) لانها التمكن والثاني لاذنه لهما في السفر (تنبية) سكت المصنف عن
مسئلتين الاولى ما لو خرجت وحدها باذنه لحاجتها فقتضى المخرج في الايمان فيما اذا قال للزوج بتهان
خرجت لغير الجاه فأنت طالق فخرجت له ولغيره لانه لا تطلق عدم السقوط هنا قال الباقريني وهو
ما كتبه أولا ثم ظهر لي من فني الام والحصر ما يقتضى السقوط حيث قال واذا سارت الحر باذنه
أو بغير اذنه فلا قسم لها ولا نفقة الا أن يكون هو الذي اشجعها فلا نسقا عنه نفقتها ولا نسقا لها قال الولي
العراقي وعندى ان أخذ المسئلة من ظاهرها المشاوك لهما في المدرك أولى من التمسك بظاهر لفظ النص في
قوله هو الذي اشجعها لا مكان تأويله وقال ابن العماد ينبغي سقوطها أخذها بحجوه من عدم وجوب
المنفعة فيما اذا ارتد ما قبل الوطء قال وهو ظاهر لانه راجع فيه المقتضى والمانع فقدم المانع اه
وليس بظاهر كما قال بل الاول كما قال شيخنا أوجه لان ما اشجع به لا ينافي عدم سقوط نفقتها لان الاصل
عدم وجوب المنفعة حتى يوجد المقتضى لوجوبها خاليا من المانع ولم يوجد والاصل هنا بعد التمكن عدم
سقوط النفقة حتى يوجد المقتضى لسقوطها خاليا من المانع ولم يوجد اذا المقتضى لسقوطها فيما نحن
فيه خروجها لغرضها وحده واذا قلنا بعدم السقوط في هذه الصورة يستتقي منها ما انفلا في الصداق عن
مجرد الخناطى من انه لو تزوج بغير اذنه بالكوفاة وقلنا اعتبار التسليم بموضع العقد فتسلم نفسها
بغير اذنه ولا نفقة لها قبل أن تصل بفساد مع ان السفر ليعاد لحاجتها الصورة الثانية ما اذا سارت
وحدها باذنه لحاجة ثالث قال الزركشي ويظهر انما كساجة نفسها وهو كما قال بعض المتأخرين طاهر اذ لم
يكن خروجها بسؤال الزوج لهما فيه والا فينبغي أن يلحق بخروجها لحاجته باذنه (ولو نشرز) في حضور
الزوج بان خرجت من بيته كما قاله الرافعي بغير اذنه (فغاب) عنها (فأطاعت) بعد غيبته ترجعها الى

بيته (لم تحجب) نفقتها زمن الطاعة (في الاصح) لاتنفاء التسليم والتسليم اذ لا يحصلان مع الغيبة والثاني
 يجب لعودها الى الطاعة وعلى الاول (طريقها) في عود واستحقاق النفقة لها بعد طاعتها في غيبة زوجها
 (أن يكتب الحاكم) بعد دفعها الامر اليه (كما سبق) في ابتداء التسليم فيكتب لها حكم بلده ليعلم بالحال
 فان عاذ أو وكيله واستأنف تسلمها عادت النفقة وان مضى زمن امكان العود ولم يعد ولا يبعث وكيله عادت
 النفقة أيضا على ما مر في المقيس عليه أما اذا كان نشوزها بغير الخروج من بيتها كأن ارتدت أو خالفته
 من غير خروج من المنزل عادت النفقة بعودها الى الاسلام أو الطاعة في غيبته وان أفهم كلام المتن
 خلافه (ولو خرجت في غيبته) لاهل وجه النشوز بل (لزيرة) لا قاربها أو جيرانها (ونحوها) كعبادتهم
 ومن زيارتهم (لم تسقط) نفقتها اذ لا يعد ذلك نشوزا عرفا * (تنبيه) * في بعض نسخ المحرر تقييد الزيارة
 ببيت أبيها ونقله في الروضة كأصلها عن بغوي قال ابن شهبة وحذف المصنف هذا القيد ليشمل غير
 الأب من المحارم قال الزركشي وهو ظاهر الآن الاطلاق يشمل الاجانب والمتجه خلافه اهـ والاوجه
 ما قاله الدميري من ان المراد خرجها الى بيت أبيها أو قاربها أو جيرانها لزيرة أو عيادة أو زيارة ولهذا
 تبعته في حل المتن ونقل الزركشي عن الجوى شارح التيجان أنه ليس لها الخروج لموت أبيها ولا شهود
 جنازته وأقره والظاهر خلافه أن هذا محارم (والاظهر أنه لانفقة) ولا نوابعها (الصغيرة) لا تحتل الوطء
 المذكور لمعنى فيها والثاني تحجب كالزينة والعرقاء والمريضة كحارم وأجاب الاول بأن المرض يعارض ويرول
 والرتق والقرن مانع دائم قدرضى به ويشق معه ترك النفقة مع أن التمتع بغير الوطء لا يفوت كحارم (و)
 الاظهر (أنها تحجب اكبيرة) والمراد بهما من يمكن وطؤها لا البالغة كما قد ينوهم (على) زوج (صغير)
 لا يمكن منه جماع اذا سلمت نفسها أو عرضتها على وليه اذ لا مانع من جهتها فأشبهه ما لو سلمت نفسها الى
 كبير فهو حرام (واحرامها بحج أو عورة) أو عاقلًا (بلاذن) من الزوج (نشوز) من وقت الاحرام (ان لم
 يملك تحليلها) مما أحرمت به وهو في احرامها بفرض على قول مرجوح مرفى باب الحج لانها منعتة نفسها بذلك
 فتكون ناشزة من وقت الاحرام وان لم تخرج سواء كان الزوج محرما أم حلالا (فان ملك) تحليلها بان كان
 ما أحرمت به تقاوعا أو فرضا على الاظهر كما مر في باب الاحصار (فلا) يكون احرامها حينئذ نشوزا فتستحق
 النفقة لانها في قبضته وهو قادر على التحليل والاستمتاع فاذا لم يفعل فهو المقتول على نفسه * (تنبيه) *
 لو أسقط قوله بحج أو عورة لكانت أخصر وأعم ليشمل ما قدرته في كلامه وقضية كلامه أنه يحرم الاحرام
 بغير اذنه لانه جعله نشوزا والمذكور في باب استحباب الاستئذان فالمراد هنا بيان ما يسقط النفقة وما
 لا يسقطها لبيان الاباحة والحریم ويستثنى من كلامه ما لو أسدجها المأذون فيه بجماع فانها تقضيه
 على الفور ولها الاحرام بغير اذن وعليها الخروج معها كما ذكره الاذري وتحجب نفقتها وحبت قبل بوجوب
 نفقتها قسمين (حتى تخرج من بيتها) فاذا خرجت (فسافرة لحاجتها) فان سافرت وحدها باذنه سقطت
 نفقتها في الاظهر أو معها استخفت أو بغير اذنه فناشزة كحارم (أو) أحرمت بما ذكر (باذن) من زوجها
 (ففي الاصح) لها نفقة ما لم تخرج لانها في قبضته والثاني لا تحجب لقوات الاستمتاع بها ودفع بأن فواته تولد
 من اذنه * (تنبيه) * قوله ما لم تخرج يقتضى أنها لو خرجت سقطت نفقتها وهو كذلك ان خرجت
 وحدها فان خرج معها لم تسقط كحارم (وبينهما) أي يجوز لزوجها منعهما (من صوم نفل) مطلق سواء
 أمكنه جماعها أم امتنع عليه لانه حرم كجه أو شرعى كلبسه بواجب كصوم واحرام وبحث
 الاذري أنه لا يمنع من لا يحل له وطؤها كخبرة ومن لا تحتل الوطء مردود لان حقه واجب عليها وله قطعها
 أيضا اذا شرعت فيه (فان أبت) أي امتنعت من الفطار بعد أمره لها به (فناشزة في الاظهر) وفي الروضة
 والشرحين الاصح لامتناعها من التمكين واعراضها عنه بما ليس بواجب وصومها في هذه الحالة حرام
 كفي زوائد الروضة في صوم المتواضع وحكى في المجموع هناك وجهين أحدهما هذا والثاني أنه مكروه قال

فلو مات فقتضى المذهب في فطرته الجزم بعدم الثواب وان كان محجبا كما سبق في الصلاة في الفطر
المعصية وكذلكها والثاني انهما لا يتكفون فاشرة لانها في قبضته وله انراجها منه متى شاء أما النفل
الراتب كعرفة وعاشوراء فليس له منعها منه على الصحيح ولا تسقط بنقضها بالامتناع من فطره فهو
كرواتب الصلاة * (تنبيه) * لو تكفها صائفة تطوعا لم يجبرها على الفطر كما في الروضة وأصلها من
المروزي وفي سقوط نفقتها وجهان أحدهما السقوط كما قاله الأذرى لان الفطر أفضل عند طلب التمتع
وبحث سبلت بالصوم هل يسقط الكل أو النصف وجهان أحدهما الأول (والأصح أن قضاء) من صوم
أوصلة (لا يتبقى) بان لم يجبر فوراً كفطرها بسد في رمضان والوقت يمنع أو مات عن الصلاة حتى
خرج وقتها حكمه (كفيل فيمنعها) أي فيجوز له منعها ومن اعلمه لأنه على التراخي وحقه على الفور
والثاني أنه ليس كأنفل فلا يمنعها منه وبالأول قطع الاكثرون كما في الروضة فكان الأولى التعيين بالمذهب
أما ما يضيّق كالفطر قد بدا أو يعذر ولم يبق من شبان الأذرى أو أخرجت الصلاة عن وقتها بلا عذر
فليس له المنع منه والنفقة فيه واجبة على الأصح في الروضة وان أشعر كلام الرافعي بترجيح السقوط وله
منعها من مذكور معين بذكره بعد النكاح بلا إذن ومن صوم كفارة ان لم تعص بسببه لأنه على التراخي
ومن مذكور صوم أو صلاة مثاق سواء أئذنته قبل النكاح أم بعده ولو ماذنه لأنه موسع (و) الأصح
المصوص (أنه لا منع) له (من تعجيل مكتوبة أول وقت) لحيازة فضيلته وقضية هذا التعجيل أن به المنع
من التعجيل إذا لم يتدب كالإبراد وهو ما بحثه الزركشي والثاني له المنع لانتساع الوقت كالحج والعمرة
وأجاب الأول بقصر مدة الصلاة ولو كانا مسافرين لم يمنعها من تعجيل صوم رمضان في السفر كما أفق
به المزارى وهو محج كما قال الأذرى ان لم يكن الفطر أفضل (و) لا يمنع من (سنة راتبة) لنا كدها
وطاهر كلامهم أنه يمنعها من تعجيلها مع المكتوبة أول الوقت وكذا من تطويلها كما صرح به الماوردى
قال الأذرى ومن التعويل الزائد في الفرائض بل تأتى بالاكمل من السنن والآداب * (تنبيه) *
تسقط نفقتها بالاعتكاف الاباذن من زوجها وهو معها أو بغيره اذن لكن اعتكفت بغيره من سابق
للنكاح فلا تسقط نفقتها وأورد على تخصيص المصنف السنن بالرواتب العبدن والكسوفين فليس له
منعها من فعلها في المنزل ولكن يمنعها من الخروج لذلك وأجيب بأن المراد بالراتبة مالها وقت معين
سواء توابع الفرائض وغيرها وقد ذكر الرافعي ان هذا المصالح القدماء حينئذ قد دخل العبد
والتراويج والضيق وقد مرّت الإشارة الى ذلك في باب صلاة النفل * (فرع) * لو تكف مستأجرة العين لم
تجب نفقتها وقال الماوردى والرويان له الخيار في فسخ النكاح ان جهل الحال لفوات التمتع عليه ثم ارا
مع عذره وان رضى المستأجر تمكينه منها فيه لانه متبرع ووه لا يلزم وقضية كلام الجمهور عدم ثبوت
الخيار وهو المذهب كما مرّت الإشارة اليه في خيار النكاح وبه صرح صاحب ذخائر وغيره وقال الأذرى
ان ثبوته غريب ولم أره غير الماوردى واستشكل عدم وجوب نفقتها بغيرها الصوم أو الاعتكاف العين
قبل النكاح وأجيب بأن هنا يدانته بخلاف مثاق الصوم والاعتكاف (وتجب الرجعة) حرة أو أامة
سائل أو حامل (المؤن) من نفقة وكسوة وغيرها ببقاء حبس الزوج لها واسا طنته عليها وقدوته على التمتع
بها بالرجعة ولا يسقط ما وجب لها الا بما يسقط به ما يجب للزوجة ويستمر وجوبه لها حتى تقره بالقضاء
عدتها بوضع الحمل أو بغيره ففى المصدق في استمرار النفقة كما تصدق في بقاء العدة وثبوت الرجعة (الإمونة
تتلف) فلا تجب لها الامتناع الزوج عنها إلا ان تأدت بالهوانم لا يمنع فيجب كما قال الزركشي ما ترفه به كما مر في
الخدام * (تنبيه) * يستثنى من وجوب نفقة الرجعية ما لو قال الزوج طلق بعد الولادة فلى الرجعة وقالت
بل قبلها وقد انقضت عدتي فالقول قوله في بقاء العدة وثبوت الرجعة ولا نفقة لها لزمها كحرمه الرافعي
ومقتضاه انه لا نفقة لها وان راجعها لانكارها استحباتها ومثل هذا الواحدا في أصل العالقي الباب

وأُنكره الزوج وخالف في المطالب وهو ما أورده الرافعي في كتاب القسم وجهله أصلاً مقبلاً عليه قال
لكن ظاهر نص الام الوجوب اه وهذا أوجه لانها محبوسة لاجله كما يؤخذ مما مر فيما اذا ادعت
الرضاع وأنكر ولولا الزوج طلقته قبل الوضع وانقضت عدته فلا نفقة لك الآن فقالت بل طلقته
بعد في النفقة وجبت العدة عليها في الوقت الذي تزعم أنه طلقها فيعويجيت لها النفقة وسقطت
الرجعة لانها بائن بزعمه (فلوطنت) بضم أوله مطلقته الرجعية (حامل) بولد يلحقه (فانقضى) زوجها عليها
(فبان) بعد انفاقه (حائلاً) وأقرت بانقضاء العدة (استرجع مادفع) اليها من النفقة بعد (انقضاء) العدة
لأنه تبين أن ذلك ليس عليه والقول قولها في قدر مدتها بينهما ان كذبها وبودته ان صدقها فان جهات
وقت انقضائها قدرت بعادتها حياً وطهراً ان لم تختلف فان اختلفت اعتبر بأقلها فيرجع الزوج بما زاد
لأنه المتيقن وهي لا تدعى زيادة عليه فان نسبتها اعتبرت بثلاثة أشهر فيرجع بما زاد عليه أخذاً بالاب
الاعداد وقيل يرجع بما زاد على أقل ما يمكن انقضاء العدة به * (تنبيه) * لو اتفق عند الولد الذي آتت
به لعدم امكان الحق به استرد الزوج منها ما أنفق عليه في مدة الحمل ولكنها تسبل عن الولد فقد تدعى وطء
شبهة في أثناء العدة والحمل يقطعها كالنفقة فتتم العدة بعد وضعه وينتق عليها تنعيمها (و) المعتدة
(الحائِل البائن بخلع أو ثلاث) في الحر وثنتين في العبد (لانفقة لها ولا كسوة) قطع الزوال الزوجية
فأشبهت المتوفى عنها (ويجب) أي النفقة والكسوة (حامل) لقوله تعالى وان كن أولات حمل
فانفقوا عليهن ولأنه اشبهت بجماعه فهو مستمتع برجها فصار كالاستمتاع بها في حال الزوجية اذا انسل
مقصود بالنكاح كما أن الوطء مقصوده * (تنبيه) * اقتصر على النفقة والكسوة فيديفهم أنه لا يجب
غيرهما وليس مراداً بل يجب لها الادم كما في زوائد الروضة والسكنى كما مر آخر العدد وذكر البغوى في
فتاويه أيضاً وجوب الخادم للخدمة واحترز بالبينونة بالخلع أو الثلاث عن البائن بالنسخ بالعيب
وغيره والاصح أنه ان كان بسبب مقارن للعقد كالعيب والغرور فلا نفقة كما ذكره الرافعي في باب الخيار
لان الفسخ به يرفع العقد من أصله ولذلك لا يجب المهران لم يكن دخول وان كان بسبب عارض كالردة
والرضاع واللعان ان لم ينف الولد فيجب لانه قطع للنكاح كالطلاق وقضية كلام الدميرى والزركشى
أن هذا التفصيل في الحائِل وليس مراداً بل انما هو في الحامل كما تقرروا لواجب فيبذل (لها)
بسبب الحمل على الصحيح أنهم اتجبه مقدرة ولا تسقط بمضي الزمان ولو كانت للعمل لم يكن كذلك (وفي قول)
قديم يجب ما ذكر (للمعمل) فقط لوجوب ما ذكر بوجود الحمل وعدمه بهدم الحمل وانما صرف لها
لتغذية بغذائها ثم فرع على الخلاف قوله (فعلى الأول) الاصح (لا تجب) نفقة ولا غيرها (لحامل
عن) وطء (شبهة) وهي غير مرضجة (أو) لحامل عن (نكاح فاسد) لانه لانفقة لها في حال
التمكين فبعده أولى وعلى الثاني تجب كما يلزمه نفقة بعد الانفصال ولو كان زوج الحامل البائن رقيقاً
ان قلنا النفقة لها وجبت لانها تجب على المعسر والا فلا أما المنكوحية اذا حبست من الوطء بالشبهة فان
أوجبنا النفقة على الواطئ سقطت عن الزوج قطعاً والافعل الاصح في أصل الروضة * (تنبيه) * هذا كما
مادام الزوج حياً فلو مات قبل الوضع قضية كلام الروضة هنا السقوط وفي الشرحين والروضة في عدة
الوفاة عدم السقوط وهو المعتمد فان قيل مقتضى قول المصنف (قلت ولا نفقة لمعتدة وفاة وان كانت
حاملًا والله أعلم) فراجع الاول أجيب بانها تم وجبت قبل الموت فاعتقرت بها في الدوام فانه أقوى من
الابتداء ولمر من أن البائن لا تنتقل الى عدة الوفاة بخلاف الرجعية وانما سقطت هنا لقوله صلى الله
عليه وسلم ليس للعامل المتوفى عنها زوجها نفقة رواه الدارقطني باسناد صحيح قال الشافعي رضى الله تعالى
عنه ولا أعلم بخالف في ذلك ولأنها ان كانت حائلاً فقد بان بالموث والحائِل البائن لانفقة لها وان كانت
حاملًا فان قلنا النفقة للمعمل سقطت لان نفقة القريب تسقط بالموت وان قلنا لها بسببه فكذلك لانها

كالخاضعة للولد ولا تجب نفقة الخاضعة بعد الموت * (تنبيه) * تسقط النفقة لا السكى بنى الجمل فان
استلمه رجعت عليه باجرة الرضاع ويبدل الاتفاق عليها قبل الوضع وعلى ولدها ولو كان الاتفاق عليه بعد
الرضاع فان قيل رجوعها بما أطلقته على الولد ينالها إطلاقهم أن نفقة القريب لا تصير ديناً لا بقرض
أجيب بان الابن هنا مدعى بنفيه ولم يكن لها طلب في ظاهر الشرع فلما كذب بنفيه رجعت حرة
(ونفقة العدة مقدرة كزمن) أى كنفقة زمن (النكاح) من غير زيادة ونقص لانها من توابعه (وقيل)
لا تقدر بل (تجب الكفاية) فتزاد وتقص بحسب الحاجة ولعل هذا قول من يقول النفقة للعمل لانها
نفقة قريب والراجح في الروضة وصلها الذم بالمأذول (ولا يجب) على الزوج (دفعها) للعامل (قبل ظهور
حل) سواء أجهلها أم لا لم يعمل لانها لم تقع سبب الرجوب (فاذا ظهر) جهلها بيينة أو اعتراف الزوج
أو تصديقها (وجب) دفع النفقة لها (يوماً يورم) أى كل يوم أقوله تعالى فأنفقوا مما يحبون حتى يضع
حاجون ولانها لو أخرت الى الوضع لتضررت (وقيل) لا يجب دفعها كذلك بل (حتى تضع) حرجها لها جلة
واحدة لان الاصل البراءة حتى يثبت السبب والخلاف مبنى على ان الحمل يعلم أم لا ولا يظهر أنه يعلم وعليه
لو ادعت ظهوره فأنكر فقاما البيينة وتكفي فيه شهادة النساء فيثبت بأوبع نسوة عدول ولهن ان
يشهدن بالحمل وان كان لهن ستة أشهر اذا عرفن * (تنبيه) * لو أنفق فلن الحمل فان خلافه رجع
عليها ومروءة في الرجعية (ولا تسقط) نفقة العدة (بعض الزمان) من غير اتفاق (على المذهب)
وان قلنا ان النفقة للعمل لانها هي التي تنفع بها فتصير ديناً عليه والطريق الثاني البناء على الخلاف
في أن النفقة لها أو للعمل فان قلنا بالمأذول لم تسقط كنفقة الزوجة وان قلنا بالثاني سقطت كنفقة القريب
* (تنبيه) * قال المنولي لو أبرأت الزوج من النفقة ان قلنا انها الها سقطت والا فلا (نفقة) لان نفقة الحامل
مملوكة له أمتهما بناء على انهم العامل ولا يلزم الجدة نفقة زوجة ابنة الحامل منه بناء على ما ذكره ولو شررت
الحامل سقطت نفقتها ولو بائنا ولو نكح فاسدا واستمتع بها ثم فرق بينهما فليس له الرجوع بما أنفق
عليها بل يجعل ذلك في مقابلة استمتاعها واتلافه متاعها قال الاذرى وهذا التوجيه يفهم أنه لو لم يستمتع
بها وكان قد تسلمها استردوا بس مراد

* (اصل) * في حكم الاعسار بمؤنة الزوجة المانع لها من وجوب تمكينها اذا (أعسر) الزوج ومن
يقوم مقامه من فرع أو غيره (بها) أى نفقة تزوجته المستقيمة كلف ماله فان صبرت بها وأنفقت على نفسها
من مالها أو مما اقترضته (صارت ديناً عليه) وان لم يقرضها القاضي كسائر الدين المستقرة * (تنبيه) *
هذا اذا لم تمنع نفسها منه فان منعت لم تصير ديناً عليه فله الرجوع في الكلام على الامهال (والا) بان لم
تصبر (فلما الضم) بالطريق الآتى (في الاظهر) وقطع به الا كثرون لقوله تعالى فامساك بعروف
أو تسريحاً فان فادعجر عن الاول تعين الثاني وتطير البيهقي باسناد صحيح أن سعيد بن المسيب سئل عن
رجل لا يجد ما ينفق على أهله فقال يفرق بينهم حلقة قبل له سنة فقال نعم سنة قال الشافعي رحمه الله تعالى
وبشبه أنه سنة النبي صلى الله عليه وسلم ولانها اذا فسخت بالجب والعنة فبالعجز عن النفقة أولى لان البدن
لا يقوم بدونهما بخلاف الوطء والثاني المانع وهو قول أبي حنيفة والمزني لعدم قوله تعالى وان كان ذو عسرة
نفطارة الى ميسرة ولانه اذا لم يثبت له الخيار بنشوزها وعجزها عن التمكين فكذلك لا يثبت لعجزه عن مقابلة
أمواله عسرة سنة مامضى فلا يصح على الأصح ولا يصح لها أيضاً الاعسار بنفقة الخادم سواء أخذت نفسها
أم استأجرت أم أنفقت على خادمها ثم ثبت في ذمتها على المشهور وينبغي كما قال الاذرى ان يكون هذا في
الخدومة لربتها أما من تخدم لرضاها ونحوه فالوجه عدم الثبوت كالقريب * (تنبيه) * ليست هذه
الفرقة فرقة طلاق بل فسخ كما فهم من المتن والرجعية كالتي في العصمة قاله ابراهيم المروزي (والاصح
ان لا يفسخ) للزوجة (بمنع) أى امتناع (موسر) من الاتفاق بان لم يوقعها عساه من سواه (حضر)

زوجها (أوغاب) عنها لم تكن من تحصيل حقها بالحكم أو بدهان قدرته وعند غيبته يبعث الحاكم
 لها كم بلده إن كان موضعها مألوماً فإنه يدفع نفقتها فإن لم يعرف موضعها انتقل خبر فهل لها الفسخ
 أو لا نقل الزكشي عن صاحب المذهب والكافي وغيرهما أن لها الفسخ ونقل الروياني في الخبر به عن نص
 الام أنه لا فسخ مادام الزوج موسراً وإن غاب غيبة منقطعة وتعذر استيقاض النقطة من ماله اه قال الأذري
 وغالب ظني الزوف على هذا النص في الام والمذهب قل فإن ثبت له نص بخالفه فذاك والافقه به المذبح
 بالتمعذر كإرجاء الشيخان اه وهذا أحوط والأول أنسر * (تنبه) * قول المصنف موسراً ليس بقيد
 فإنه لو غاب وجهل حاله في البسار والاعسار فلا فسخ لأن السبيل لتحقيقه قال الرافعي فلو شهدت البينة أنه غاب
 معسر أو لا فسخ كما أفتى به ابن الصلاح استحباباً لدوام النكاح قال فلو شهدت بأعساره الآن بناء على
 الاستصحاب جازئها ذلك إذا لم تعلم زواله وجاز الفسخ حينئذ فإن عاد الزوج وادعى أن له مالا بالبلد حتى على
 بينة الاعسار لم يؤثر إلا أن يثبت أنها تعلمو بقدر عليه فيبين بطلان الفسخ قاله الغزالي في فتاويه (ولو
 حضر) الزوج (وغاب ماله فإن كان) غائباً (بمسافة القصر) فأكثر (ظلم الفسخ) ولا يلزمها الصبر
 للضرر كما في ظاهره من فسخ البائع عند غيبة الثمن * (تنبه) * هذا إذا لم ينفق عليها بخير واستدانة والا فلا
 فسخ لها ولو قال أنا أحضر مدة الامهال فالتأخر كما قال الأذري إجابته (والا) بأن كان دون مسافة القصر
 (فلا) فسخ لها (يؤمر بالاحضار) سرعة لأن ما دون مسافة القصر كالخاضر في البلاد (ولو تبرع
 رجل) مثلاً بماعن زوج معسر (لم يلزمها القبول) بل لها الفسخ كولو كان لها دين على إنسان فتمسرع
 غير بضائه لا يلزمه القبول لما فيه من المنفعة حتى ابن كجب وجهها أنه لا خيار لها به أفى الغزالي لأن المنفعة
 على الزوج لا عليها ولو سلمها المتبرع للزوج ثم سلمه الزوج لها لم يفسخ كما صرح به الخوارزمي ولو كان المتبرع
 أباً أو جداً أو زوج تحت حجر وجب عليها القبول كما قاله الاسنوي وألحق الأذري به ولد الزوج وسيداه قال
 ولا شك فيه إذا أعسر الأب وتبرع ولده الذي يلزمه إعفاؤه * (تنبه) * يجوز لها إذا أعسر الزوج وله
 دين على غيره مؤجل بقدر مدة احضار مال الغائب من مسافة القصر الفسخ بخلاف تأجيله بدون ذلك
 ولها الفسخ أيضاً لكون ماله عروضاً لا يرغب فيها ولكن دينه حالاً على معسر ولو كان الدين عليها لانتهى في
 حال الاعسار لا تصل إلى حقها والمعسر ينظر بخلافها في حال البسار بخلاف ما إذا كان دينه على موسر
 حاضر غير مما طل ولو غاب المدينون الموسر وكان ماله بدون مسافة القصر فهل لها الفسخ أو لا وجهان
 أوجههما الثاني وكلام الرافعي يميل إليه فإن كان المدينون حاضرًا وماله بمسافة القصر كان لها الفسخ كما
 لو كان مال الزوج غائباً ولا يفسخ بكون الزوج مدينًا وإن استغرقت الدين ماله حتى يصرفه إليها ولا
 فسخ بضمان غيره له باذنه نفقة يوم بيوم بأن تجدد ضمان كل يوم وامضت أمانتها جلة لا يصح فسخ به
 (وقد روي) أي الزوج (على الكسب كالمال) أي كالقدرة عليه فلو كان يكسب كل يوم قدر النقطة
 لم يفسخ لأنها هكذا تجب وليس عليه أن يدخل للمستقبل فلو كان يكسب في يوم ما يكفي لثلاثة أيام
 متصلاً ثم لا يكسب يومين أو ثلاثة ثم يكسب في يوم ما يكفي للأيام الماضية فلا فسخ فإنه ليس بمعسر ولا تنشق
 الاستدانة لئلا هذا التأخير اليسير وليس المراد أن يصيرها هذه المدة بالنقطة بل المراد كإقاله الماوردي
 والرويان وغيرهما أن هذا في حكم الواجب لنفقتها وتنطق مما استدانه لامكان القضاء فلو كان يكسب
 في يوم كفاية أسبوع فتعذر العمل فيه لعرض فسخت له ضررها ويكون قدرته على الكسب بمنزلة دين
 مؤجل له على غيره بقدر ما صرفه ولو امتنع من الكسب مع قدرته عليه لم يفسخ كالموسر المتمتع
 * (تنبه) * أفهم كلامه أنه يلزمه الكسب للاتفاق عليها وهو كذلك كما يلزمه النقطة نفسه وأنه لو قدر
 على تكسب نقطة الموسر لزمه تعاطيه ولكن الذي في الروضة وأصلها أوائل هذا الباب أن القدرة
 على كسب واسع لا يخرج عن قيد الاعسار وأطلق الشيخان الكسب ومجمله ما إذا كان قادراً على

كسب حلال أما إذا كان الكسب باعياً محرمه كبيع الخمر أو كان الفعل الموصول للكسب محرماً
 ككسب النجم والكاهن فهو كالمعدم وإن خالف الماوردي والرواية في القسم الثاني (وإنما يفتخ)
 للروحية السكاح (يعجزه) أي الروح (عن نفقته مسر) حاضرة لأن الضرر يتحقق بذلك ولو عجز عن
 نفقة موثر من موثر لم يفتخ لأن نفقته الأك نفقة معسر فلا يصير الزائد ديناً عليه بخلاف المورس
 أو المتوسط إذا اطلق مداهم لا تفسخ ويصير الباقي ديناً عليه * (فروغ) * لو وجد الزوج نصف المار بكرة
 عند وقتها ونصفه عشاء كذلك لم تفسخ في الأصح ولو وجد يوماً مداماً ولو ما نصف مد كان لها الفسخ ولو
 وجد كل يوم أكثر من نصف مد كان لها الفسخ أيضاً كما حملته عبارة المصنف وإن زعم الزركشي
 خلافه (والأصار بالكسوة كهو) أي كالأصار (بالنفقة) على الصحيح إذا لم يمتنعها ولا يبق البدن
 بدونها غالباً وقيل لأن الحياة تبقى بدونها * (تنبيه) * سكت الشيخان عن الأصار ببعض الكسوة
 وأطلق الفارق أن لها الفسخ والتحرير بها كما قال الأذري ما أنفى به من الإصلاح وهو أن المجور نفسه إن
 كان محالاً بدونه كالقميص والخمار وجبة الشتاء فلهما الخيار وإن كان منه بد كالسروريل والذهل
 وبعض ما يفرش والمخدة فلا خيار ولا فسخ بالعجز عن الإتيان وعجزها كما حزم به المتولي لأنه ليس صردياً
 كالسكنى وإن كان يصير ديناً في ذمته (وكذا) الأصار (بالادم والمسكن) كهو بالنفقة (في الأصح)
 للعاجة اليها لأنه يعسر الصبر على الحرمان على أي الذي بلا آدم ولا بد للإنسان من مسكن يقيه من الحر
 والبرد والثاني لا فسخ بذلك أما المسكن فلأن النفس تقوم بدونه فإنه لا يعدم مسجداً أو موضعاً مباحاً ورد
 بأن الحواشي على المسجد ونحوه كالحالة في النفقة على السؤال وأما الأدم فلأن البدن يقوم بدونه ولذا
 قال المصنف (قلت الأصح الميع) أي منع مسكنها (في) الأصار بسبب (الادم والله أعلم) بخلاف
 القوت وهذا ما صححه الراعي في الشرح الصغير واقتضى كلام الكيبران الأكثر من عليه ولو ساء
 الماوردي فقال إن كان القوت مما يباع دائماً لا يقرأه بلا آدم فلا فسخ ولا فسخ وتقدم الكلام
 على الأصار بنفقة الحام (وفي أصار بالمهر أقوال أطهرها) عند الأكثرين (تفسخ قبل وطء)
 للعجز عن تسليم العوض مع بقاء العوض فأشبه ما إذا لم يقبض البائع الثمن حتى يجز على المشتري بالفاس
 والمبيع باقي بعينه وهذا الفسخ على الفور كما صرح به الراعي وكلام التتمة يقتضي خلافه (لا) تفسخ
 (بعد) لتلف العوض ومبرورة العوض ديناً في الذمة والثاني لا يثبت الفسخ مطلقاً لأن النفس تقوم
 بدون المهر والمثلث قلح مما لا يقابل الدخول فليس وأما بعده فلأن البضع لا يتلف حقيقة بالوطء
 * (تنبيه) * محل ما ذكر من التفصيل ما إذا لم يقبض من المهر شيئاً فلو قبضت بعضه قبل الدخول كما هو
 معتاد وأعسر بالباقي أنفى ابن الإصلاح بأنه لا فسخ بعجزه عن بقية لأنه استقر له من البضع بقسطه فلو
 فسخت لعاد لها البضع بكامله لتعذر الشركة فيه ويؤدي إلى الفسخ فيما استقر للزوج بخلاف نظيره
 من الفسخ بالفاس لامكان الشركة في البيع وأنفى البارزي بأن لها الفسخ وهو مقتضى كلام المصنف
 اصدق العجز عن المهر بالعجز عن بعضه وبه صرح الماوردي وقال الأذري هو الوجه أنه لا معنى له وهذا
 هو المعتد كما عده السبكي وغيره إذ يلزم على فتوى ابن الإصلاح كما قال ابن شهاب أن جواز الزوجة على تسليم
 نفسها بتسليم بعض المصدق إذ ليس لها منع الزوج مما استقر له من البضع وهو مستبعد ولو أجبرت لا تختار
 الأزواج ذلك ذريعة إلى إبطال حق المرأة من حبس نفسها بتسليم درهم واحد من صدق هو ألف درهم
 وهو في غاية المبالغة وقول ابن الإصلاح لو جوز بالهر أو الفسخ لعاد اليها البضع بكامله معارض به لأنه وهو أنه لو لم
 يجز لها الفسخ لزم إجبارها على تسليم البضع بكامله مع أنه لا تعذر في رجوع البضع إليها بكامله لأن المصدق
 بردها على الزوج بكامله إذ على تقدير الفسخ يجب عليها رد ما قبضته (ولا فسخ) بأعسار زوج بشئ مما ذكر
 (حتى يثبت عند قاض) بعد الرفع إليه أو عند محكم (أعساره) بيينة أو إقراره فلا بد من الرفع إلى القاضي

كفى العنة لانه نحل اجتهاد ويكفى علم القاضى اذ قلنا يحكم بعلمه وحيتض (فيفسخه) بنفسه ونائبه بعد
 الثبوت (او ياذن لهافيه) وليس لها مع علمها بالجزء الفسخ قبل الرفع الى القاضى ولا بعد وقبل الاذن فيه
 ولا حاجة كما قال الامام الى ايقاعه في مجلس الحكم لانه الذى يتعاق به اثبات حق الفسخ * (تنبيه) * هذا
 اذا قدرت على الرفع الى القاضى فان استقلت بالفسخ لعدم حاكم ومحكم أو عجزت عن الرفع الى القاضى
 نفذ ظاهرا وباطنا للضرورة اما عند القدرة على ذلك فلا ينفذ ظاهرا وكذا باطنا كما روي عن ابن المقرئ وصرح
 به الاسنوى أخذ من نقل الامام له عن مقتضى كلام الائمة وقول المصنف فيفسخه بالرفع بخلافه ويجوز فيه
 وفي ياذن النصب علقا على ثبت (ثم) على ثبوت الفسخ باعسار الزوج بالنفقة لا يعمل بها (في قول)
 وانسب للقديم بل (يجز الفسخ) عند الاعسار وقت وجوب تسليمها لان سببه الاعسار وقد حصل ولا يلزم
 الامهال بالفسخ (والاظهر امهاله ثلاثة ايام) وان لم يطالب الزوج الامهال لتحقيق عجزه فانه قد يجز
 لعارض ثم يزول وهى مدة قريية يتوقع فيها القدرة بقرض أو غيره (ولها) بعد الامهال (الفسخ
 صحيحة الرابع) يجز عن نفقته لامهاله الى بياض النهار لتحقيق الاعسار (الا أن يسلم نفقته) أى الرابع
 فقط فلا يفسخ لما مضى حينئذ لتبين زوال العارض الذى كان الفسخ لاجله وان عجز بعد ان سلم نفقة الرابع
 عن نفقة الخامس بنت على المدة ولم تستأنفها كما يعلم من قوله (ولو مضى) على زوجها (يوما) بل بالنفقة
 وأنفق الثالث بان سلم زوجته نفقته (وجز الرابع) أى يجز فيه عن تسليم نفقته (بنت) على اليومين
 الاولين واما الفسخ صحيحة الخامس فى الصورتين لتضررها بالاستئناس (وقبل تستأنف) مدة كاملة لان
 الجز الاول قد زال وضعه الامام بانه قد يتخذ ذلك عادة فيؤدى الى ضرر عظيم * (تنبيه) * ليس لها ان
 تأخذ نفقة يوم قدر فيه من نفقة يوم قبله يجز فيه عن نفقته لتفسخ عذر تمام المدة لان العبرة فى الاداء بقصد
 المؤدى فان تراعى ما فى ذلك فيه احتملان أحدهما جالها الفسخ عند تمام الثلاث بالتلفيق وثانيهما لا
 وتجعل القدرة هاهنا بماله للمهله قبل الاذرى والمتبادر ترجيح الاول ورجح ابن الرفعة الشافى بناء على انه
 لا فسخ بنفقة المدة المستقيمة وأجيب عنه بان عدم فسخها بنفقة المدة الماضية قبل أيام المهلة لا فيها (ولها
 الخروج) من بيتها (زمن المهلة) ثم ارا (تحصل النقطة) بكسب أو فحارة أو سؤال وليس له منعها سواء
 كانت فقيرة أم غنية لان التمكين والدعاء فى مقابلة النفقة فاذ لم يوفها ما عاب لم يستحق عليها اجرا
 * (تنبيه) * قضية كلامه انه لو أمكنها الاتفاق من مالها أو كسب في بيته امتنع عليها الخروج وهو وجه
 والصحيح المنصوص الاول (وعليها الرجوع) الى بيتها (لئلا) لانه وقت الاواء دون العمل والا كنساب
 ولها منه من الاستمتاع به ان اراد لا تسقها نفقتها بذلك فكذا لئلا لكن تسقها نفقتها عن ذمة الزوج
 مدة منعها وظاهر عبارة ابن المقرئ سقوطها حيث منعت والمعمد الاول فى الحاوى انه يستحق التمتع به لئلا
 لان ارا من المهلة فان ثبت ثم ارا فايست بناشرة اوليا فناشرة ولا نفقة لها وتبعه فى الكفاية (ولو رضى
 باعساره) العارض (أو نكحته) عالمة باعساره فلها الفسخ بعده أى الرضا فى الصورتين لان الضرر يتجدد
 كل يوم ولا أثر قروا رضى باعساره أبدا فانه وعد لا يلزم الوفاء به * (تنبيه) * يستثنى من اطلاق يوم
 الرضا فانه لا خيار لها فيه كما قاله البندنجي والبخارى ويتجدد الامهال اذا طلبت الفسخ بعد الرضا (ولو
 رضى باعساره بالمهر فلا) فسخ لها بذلك بعد الرضا لان الضرر لا يتجدد والحاصل مرضى به * (تنبيه) *
 سكت المصنف عما لو نكحته بماله باعساره بالمهر بل قضية ثبوت الفسخ لكن ما رجع عنه كما لو رضى به فى
 النكاح ثم بد الهان تفسخ بخلاف النفقة قال الاسنوى وهذا ضيف والمذهب بخلافه فقد حكاه العمرانى
 عن الجسديد وذلك عن القديم وقد اغترقى لروضة بما قاله الرافعى من عدمه لم يقف على غيره وراد فبر
 بالاصح وقال الزركشى قال ابن رفعة على الفسخ اقتصر الماوردى والجمهور اه وبالحال فالعامة عدم الفسخ
 لما روى وسكت أيضا عما لو نكحت ثم علمت باعساره فامسكت عن المحا كذا الذى نقله عن الرويانى وأقراه

وهو في الحادى انه اذا كان ذلك بعد طلبها المهر كان رضا بالاعسار وسماختيارها وان كان قبل المماالبة لم يسقط بعد تزجر المماالبة لوقت اليسار والحداد بعد الرفع الى القاضي على الفور ولو تأخرت الفسخ سقط لان الضرر لا يتجدد وقد رخصت باعساره وقبله على التراضي لانما قد تؤخر المماالبة لتوقع اليسار وعلم من كونه على الفور بعد الطلب انه لا يهل ثلاثة أيام ولا دونها وبه صرح الماوردى والرويانى قال الاذرى وايسر بواصح بل قد يقال ان الالهال هنا أولى لانما تتضرر بتأخير النفقة بخلاف المهر اه وهو ظاهر لكن المقول خلافه (و) اعلم ان الفسخ حق الزوجة وحيدة (لا يصح لولي صغيرة ومجنونة) وان كان به مصلحة لهما (باعسار بهر ونفقة) كما لا يسلط عليهما وان كان يمدح لهما لهما لان الحداد يتعلق بالجميع والشهوة ولا يفوض الى غير مستحقة وينفق عليهما من ماله ما لم يكن لهما مال انفق عليهما من عليه نفقة كما كدفة الخلية وتصير نفقتهما ومهرهما ادينا عليه ومما لم يكن لهما مال انفق عليهما من عليه عدم دفع ولي البائعة من باب أولى والسفينة بالبيعة عنها كالتسدية (ولو تأخر زوج أمة) أو من قبلها كالمهر فم بالاولى (بالنفقة) أو الكسوة (لها الفسخ) بذلك وايسر للسيد منعها منه لانه حقها فان ضمن لها نفقة بعد طلوع غريبتها صح كضمان الاجنبى فان قيل كيف يضمن السيد وهو رب الدين دينه أجيب بأن النفقة في الاصل لهما ثم يتناقها السيد فصص صمله (تبيينه) استثنى من تبوت الحداد لهما ما لو أنفق السيد عليهما من ماله فانه لا خيار لهما حيث بذو مال وكأثر زوجة حد أصول سيدها المورس الذي يلزمه اعفائه لان نفقتها على سيدها وحيدة فلا فسخ له ولا لها والحق بها انظارها كالمهر وسماختيارها واستخدمه فان لم يستخدمه وعجز عن الكسب بظهور ان لها الفسخ ان لم ترض بذمته ولم ينفق عليها السيد انما تأخر الماسر (فان رخصت) وهى مكافئة (باعساره فلا فسخ للسيد فى الاصح) والثانى له الفسخ لان المالك فى النفقة له ضرر فواتها به ود اليه وأجاب الاول بما مر فيكون الفسخ لها (تبيينه) احتراز بالنفقة عن المهر فلا يثبت الفسخ لها باعساره قبل الدخول بل هو للسيد لانه محض حقه ولا ضرر عليها فى فواته وعلى الاول لا يلزم السيد نفقتها اذا كانت بالبيعة عاتلة ولكن (له أن يلجئها اليه) أى الفسخ (بأن لا ينفق عليها ويقر) لها (انفسى أوجوعى) دفعا للضرر عنه فاذا فسخت انفق عليها واستمتع بها أو زوجها من غيره وكفى نفسه ونفقتها الصغيرة والمجنونة فيمتنع عليه الجنازة الذي لا يمكنه الفسخ (فروع) لامة بمطالبة الزوج بالنفقة كما كانت اما البسبب فان اعطاها لها رضى منها أو لم يكن السيد دون الاتكالا لكن لها قبضها وتناولها لانها كالأداة فى القبض بحكم النكاح وفى تناولها بحكم العرف وتماثلت الامة بالنفقة المقبوضة فليس له بيعها قبل ابدائها لها فيفرضها لان نفقتها وان كانت له بحق المالك لكن لها فيها حق التوثيق فان أبدلها جازله التصرف فيها ببيع وغيره ويجوز لها ابراء زوجها من نفقة اليوم لانها للعبادة الناجزة فكان المالك لا يثبت للسيد الا بعد القبض أما قبله فيستعصم الحق لها ولا يصح ابراءها من نفقة أمس كفى المهر وأما السيد فيصح ابراءه من نفقة الامس لان نفقة اليوم ولو ادعى الزوج تسليم النفقة الماضية أو الحاضرة أو المستقبلة فأنكرت الامة صدق يمينها لان الاصل عدم التسليم فان صدقه السيد برئ من النفقة الماضية دون المستقبلة والحاضرة لان الحسومة للسيد فى الماضية كالهر دون الحاضرة ومن طواب بنفقة ماضية وادعى الاعسار يوم وجوبها حتى يلزمه نفقة المعسر وادعت هى اليسار فيه صدق بيمينه ان لم يعرف له مال والادلا ولو عجز العبد عن الكسب الذى كان ينفق منه ولم ترض زوجته بذمته كان لها الفسخ وان رضيت مارت نفقة ادينا عليه ولو عجز السيد عن نفقة أم ولده أجبر على تخليتها بالكسب ونفقة على نفسها أو على ايجارها ولا يجبر على عتقها أو تزويجها كما لا يرفع ملك اليمين بالجزع عن الاستمتاع فان عجز عن الكسب فنقتها فى بيت المال

(فصل) فى نفقة القربى والموجب لها قربة العضة فقط (لزمه) أى الشخص ذكرا كان أو غيرة

(نفقة الوالد) الحر (وان عالا) من ذ كراؤنتي (والولد) الحر (وان سفل) من ذ كراؤنتي والاصل في الاثر قوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا ومن المعروف القيام بكفائتهما عند حاجتهما وخبر أطيب ما يأكل الرجل من كسبه وولده من كسبه فكلوا من أموالهم رواه الترمذي وحسنه والحاكم وصححه قال ابن المنذر وأجمعوا على ان نفقة الوالدین الذين لا كسب لهما ولا مال واجبه في مال الولد والاجداد والجدات لمحقون بهما ان لم يدخلوا في عموم ذلك كما ألحقوا بهما في العتق والمالك وعدم القود ورد الشهادة وغيرهما وفي الثاني قوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن اذا اجاب الاجرة لارضاع الاولاد يقتضى اجاب، ونهم وقوله صلى الله عليه وسلم لهند خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف رواه الشيخان والاحقاد لمحقون بالاولاد ان لم يتأولهم اطلاق ما تقدم * (تنبيه) * استنبط من حديث هند غير وجوب نفقة الزوجة والولد ثلاثة عشر كما نبه على ذلك ابن المقيب وذكرتها في شرح التنبيه ولا يضر فيما ذكره اختلاف الدين كما قال (وان اختلف بينهما) فيجب على المسلم منهما نفقة الكافر المعصوم وعكسه لعدم الادلة ولوجود الموجب وهو البعضية كالعتق ورد الشهادة فان قيل هلا كان ذلك كالميراث اوجب بأن الميراث مبني على الناصرة وهي مفقودة عند اختلاف الدين وخرج بالاصول وافروع غيرهما من سائر الاقارب كالاخ والاخت والعمة والعم وأوجب أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه نفقة كل ذي محرم بشرط اتفاق الدين في غير الابعاء تمسكا بقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وأجاب الشاذلي رضي الله تعالى عنه بأن المراد مثل ذلك في نفق المضارة كما قيده ابن عباس وهو أعلم بكتاب الله تعالى وبالحر الرقيق فان لم يكن مبعوثا ولا مكانها فان كان منقعا عليه فهو على سيده وان كان مطلقا فهو أسوأ حالا من المعسر والمعسر لا تجب عليه نفقة قريبه فان قيل العبد يلزمه نفقة زوجته فهل كان كذلك هنا اوجب بأن نفقة معاوضة وتلزم المعسر والعبد من أهلها ونفقة القريب مواساة ولا تلزم المعسر فلم تلزمه لاعساره وأما المبعوض فان كان منقعا فعليه نفقة تامة لتمام ملكه فهو كراي الكل وقيل بحسب حرية وان كان منقعا عليه فقبض نفقة على القريب والسيد بالنسبة الى ما فيه من رق وحرية وأما المكاتب فان كان منقعا عليه فلا يلزم قريبه نفقة على الاصح كما في زيادة لروضة هنا لبقاء احكام الرق عليه وان وقع في الروضة وأصلها في قسم الصدقات ان عليه نفقة بل نفقة من كسبه فان عجز نفسه فعلى سيده وان كان منقعا فلا تجب عليه لانه ليس أهلا للمواساة لان ما معه اما غير مملوك له او مملوك مستحق في كتابته الا ان يكون له ولد من أمته فيجب عليه نفقة وان لم يجزله وطو هالا انه ان متفق فقد أنفق ماله على ولد وان رقيق ولد من أمته فنفق ماله على ولد وان رقيق الولد أيضا فيكون قد أنفق مال السيد على رقيقه أو ولده من زوجته التي هي أمة سيده فيجب عليه نفقة لانه ملك السيد فان متفق فقد أنفق ماله على ملك سيده وان رقيقه قد أنفق عليه مال سيده بخلاف ولده من مكاتب سيده لا ينفق عليه لانها قد نهتق فيتمها الولد لتكاتبه عليها ويجوز المكاتب فيكون قد فوت مال سيده وبالمعصوم غير ممن مرد وحر في فلا تجب نفقة اذ لا حرمة له لانه مأور بقتله فان قيل تجب نفقة الرقيق وان كان غير معصوم كما سيأتي اوجب بان الرقيق لما كان السيد مالكا لرقيقه له التصرف فيه غير بين أن ينفق عليه أو يزيل ملكه عنه بخلاف الاصل والفرع * (تنبيه) * كما يلزم الولد نفقة الاب يلزمه نفقة رقيقه المحتاج لحرمته وكذا زوجته وقد ذكرهما المصنف في باب الاعفاف بخلاف زوجة الابن على الاصح ثم شرع في شرط وجوب نفقة القريب فقال (بشرط يسار المنفق) من والد أو ولد لان مواساة قاعته برزها اليسار وقيل لا يشترط يسار الوالد في نفقة ولده الصغير فيستقرض عليه ويؤمر بوفائه اذا أبسر (بما ضل عن قوته وقوت عياله في يومه) ولياته التي تليه سواء أفضل ذلك بكسب أم غيره فان لم يفضل شيء فلا شيء عليه لقوله صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك تصدق عليها فان فضل شيء فلاهاك فان فضل عن أهلك شيء فلدق قريبك رواه مسلم * (تنبيه) * في معنى القوت سائر الواجبات من مسكن وملبس فلو عجز بدله بالحاجة كان أولى

وأطلق المصنف العيال ونحوه الرافعي وغيره بالزوجة ولو هو بهما كانت أولى والظاهر كما قال الأذري أن
 خادمه أدام ولده في حكمها ولا يشرط كونه فاضلا من دينه كما صرح به الاصحاب في باب الفلاس وإن أوهم
 كلام الرافعي أول قسم الصدقات خلافه (ويباع ذمها) أي نفقة القريب (ما يباع في الدين) من عقار
 وغيره لأن نفقة القريب مقدمة على وفاة الدين وأذا بيع ذلك في الدين ففي المقدم عليه أولى وفي كيلة بيع
 العقار وجهان أحدهما يباع كل يوم جزءا للحاجة والثاني يستقرض إلى أن يجتمع ما يسهل بيع
 العقار له قال الأذري والثاني هو الصحيح أو الصواب اه وقد روج المصنف تصحيحه في نمايره من النفقة على
 العبد قال البلخي فالبرج هنا ولو لم يوجد من يشتري إلا الكل وتعدرا لاختراض قال الزركشي يبيع الكل
 كما أشار إليه الرافعي في الصدقات في الكلام على التشطير (ويلزم كسوبا) إذا لم يكن له مال (كسبهافي
 الأصح) إذا وجد بها ما يليق به فليقر في المأثرة بما أن يضيع من يقرت ولأن القدرة بالكسب كالقدرة
 بالمال ولهذا يحرم عليه الزكاة وكما يلزمه إحياء نفسه بالكسب فكذا به من والثاني لا كما يلزمه الكسب
 لقضاء دينه وأجاب الأول بأن النفقة تدبرها سير والدين لا ينقض بما قدره ولا يكاف القريب أن يسأل الناس
 ولا أن يقبل الهبة والوصية فإن فعل وصار بذلك غنيا لزمه مؤنة قربه * (تنبيهه) * محمل وجوب
 الاكتساب لزوجة الأب أمها وفي نفقة المعسر ولو قدر على اكتساب متوسما أو موسرا لم يجز على
 الزيادة كجه وقضية كلام الامام والغزالي وإن اقتضى كلام الماوردي الاجبار (ولانجب) النفقة (لما لا
 كفايته) ولو زنا وصغيرا أو مجنونا لاستغنائه عنها (ولا مكتسبها) بأن يقدر على كسب كفايته من كسب
 حلال يليق به لا لتغناه حاجته إلى غيره وإن كان يكسب دون كفايته استحق القدر المجزؤ عنه خاصة
 * (تنبيهه) * لو قدرت الأم أو البنت على التكاح لانسقط نفقتها كما يلزم به ابن الرقعة فإن قيل هلا كان
 ذلك كالقدرة على الكسب أوجب بأن جنس التكاح لا تنهيه له بخلاف سائر أنواع الاكتساب فلو
 تزوجت سقطت نفقتها بالهقد ولو كان لزوجه معسرا إلى أن يفسخ لثلاث جمع بين نفقتين (وتجب المنفعة
 غير مكتسب إن كان زنا) وألحق به البعوى المأثر عرض أو عوى وبزوجه الرافعي في الشرح الصغير
 (أو) كان (صغيرا أو مجنونا) أمجزع عن كفاية نفسه ولأولى حمل الصغير على الاكتساب إذا قدر عليه وينفق
 عليه من كسبه فلو هرب أو ترك الاكتساب في بعض الأيام وجبت نفقته على وليه ولو كان قادرا على كسب
 حرام كالكسب بآلة الملاهي فهو كالعدم وكذا الكسب الذي لا يليق به (والا) بأن قدر على الكسب
 ولم يكن سب ولم يكن كذا كره (فأقول أحسنها تجب) مطلقا للأصل والفرع لأنه يقع للإنسان أن يكلف
 قربه الكسب مع اتساع ماله والثاني المنع مطلقا لاستغنائه بكسبه من غيره (والثالث) تجب (لأصل
 لافرع) ذكرنا وأنتي لنا كد حومة الأصل (قلت الثالث أطهر) لما ذكر (والله أعلم) وهذا هو
 الأصح في أصل الروضة واقتضاه إيراد الشرحين وإن نازع في ذلك الأذري لأن الفرع مأمور بمعاملة
 أصله بالمعروف وليس منها تكليف الكسب مع كبر السن وكما يجب الاعطاف ويمنع القصاص (وهي)
 أي نفقة القريب (الكفاية) لقوله صلى الله عليه وسلم تحذى ما يكفك ويكني ولدك بالمعروف ولأنها
 تجب على سبيل الموااة لدفع الحاجة الداجرة ويعتبر حاله في سنة وزهاده ورغبته ويجب اشتباها كما
 صرح به ابن خونس وقول الغزالي لا يجب اشتباها محمول على المباغة في الشيع ويحب له الأدم كما يجب له
 القوت ويحب له مؤنة خادم إن احتاجه مع كسوة ويستكني لاتقنين به وأجرة طبيب وعن أدوية
 * (تنبيهه) * لو سلمت النفقة إلى القريب فتلفت في يده وجب إبدائها وكذا لو أتلفها بنفسه فإن قيل في
 إبدائها احتيافا بالدافع خصوصا مع تكرار الاتلاف أوجب بأن الدافع مقصرا ذمكه أن يعاونه من
 غير تسليم لكن ما أتلفه عليه فيه الضمان إذا أيسر كما قاله ويتبني كما قال الأذري أن محل الضمان في
 الرشيد دون غيره لتقصير الدافع بل سيده أن يعاونه أو لو كل من يعاونه ولا تسلم النفس والنفقة

وما ذكره مما امتنع ولذلك قال المصنف (وتسعة ما قبلها) بضمي الزمان وان تعدى المنفق بالمنع لانها
وجب بدفع الحاجة الناجزة وقد زالت بخلاف نفقة الزوجة فلم معاوضة (و) حينئذ (لا تصير ديناً) في
ذمة (الاب فرض) بانها بمنزلة (فاض أو اذنه في اقتراض) بالقاف (الغنية أو منع) فانها تصير ديناً في ذمته
لأنه أكد ذلك بفرض القاضي أو اذنه فيه * (تنبيه) * تبع المصنف في هذا الاستثناء كل روي والشرح
الغزالي في الوسيط ولوجيز ولا ذكره في شيء من كتب الطريقين قال الاذرعى وهذه المسئلة مما تم به
البلوى وحكام العصر يحكمون بذلك طائفة من المذهب فيجب التنبيه لها وتقريرها وبسبب الكلام في ذلك
ثم قال والحق ان فرض القاضي يحجره لا يؤثر عندنا بالاختلاف ومحاولة اثبات خلاف مذهبي فيه تكاف
بمحض اهـ فالمعتمد كما عليه الجمهور وانهم لا يصير ديناً الا باقتراض فاض بنفسه أو مأذونه ويمكن حمل كلام
الغزالي والشيخين كما قاله بعض المتأخرين على ما اذا فرض القاضي النفقة أي قدرها وأذن لانسان أن
ينفق على العاقل مثلاً ما قدره في غيبة القريب أو منعه ويرجع على قريبه فإذا أنفق صار في ذمة القريب
قال وهي غير مسئلة الاستقراض وقول المصنف أو اذنه في اقتراض يقتضي أنه يحجر ذلك يصير ديناً في الذمة قال
السبكي والظاهر أنه لو تأخر الاستقراض بعد اذن القاضي ومضى زمن لم يستقرض فيه أي لم يجب فيجب
حمله على ان المراد اذن في الاستقراض فاستقرض اهـ وهذا الحمل هو المراد والافاضاف ما عليه الجمهور
ويكون الاستثناء حينئذ من اللفظ لا من المعنى لان الواجب على القريب انما هو وفاء الدين ولا يسمى هذا
الوفاء نفقة وظاهر كلام المصنف الحصر فيما ذكره وليس مراداً من الاب لو نفق الولد ثم استطاعه فان الام
ترجع عليه بالنفقة كما مر ولولم يكن هناك حاكم واستقرضت الام منه وأشهدت فعليه قضاء ما استقرضته
أما اذا لم تشهد فلا رجوع اهـ ونفقة الحامل لانسقة بضمي الزمان وان جعلنا النفقة لان الزوجة لما كانت
هي التي تنفع بها التحقت بنفقة وللقريب أخذ نفقته من مال قريبة عند امتناعه ان وجد حنسها وكذا
ان لم يجد في الاصح وله الاستقراض ان لم يجد له مالا ويجوز عن القاضي ويرجع ان أشهد بكذا الطافل
المحتاج وأبوه غائب مثلاً والاب والجد أخذ النفقة من مال فرعهما الصغير أو المجنون بحكم الولاية ولهـ ما
ايحارها له لما يطيقه من الاعمال ولا تأخذها الام من ماله اذا وجبت نفقتها عليه ولا الابن من مال أبيه
المجنون اذا وجبت نفقته عليه الابالما كعدم ولايتهما فيؤدي القاضي الابن الزمن اجارة أبيه المجنون اذا
صلح لنفقته ٣ (وعاها) أي الام (ارضاع ولدها للبا) وهو بهر وقصر اللبب النازل أو الولادة لان الولد
لا يعيش بدونه غالباً وغبرها لا يعني كما قاله في الكافي والمراد كما قال الرافي أنه لا يعيش بدونه غالباً وأنه
لا يقوى وتشدد بنيت الاب قال والا فتشاهد من يعيش بلالاً وأما أن تأخذ الاجرة عليه ان كان مثله اجرة
ولا يلزمها التبرع بارضاعه كالا يلزم بدل الطعام للمعطر الا بالبدل * (تنبيه) * لم يتعرضوا لمدة الرضاع
به وقال الرافي مدته بسيرة وقال في البيان وعلمها ان نسق البالحق يروى وظاهره الاكتفاء بمرة واحدة
ويبقى كما قال الاذرعى الرجوع الى أهل الخبرة فان قالوا تسكب مرة بلا ضرر لحقه كفت والاعمال بقولهم
ثم بعده أي بعد ارضاع اللبا (ان لم يوجد الا هي) أي الام (أو اجنبية وجب) على الموجوده منها (ارضاعه)
ابقاء لاولدها طلب الاجرة من ماله ان كان والا فمن تلزمه نفقته (وان وجدنا) أي الام والاجنبية (لم
تغير الام) وان كانت في نكاح أبيه على ارضاعه لقوله تعالى وان تعاسرت فسترضع له أخرى واذا امتنعت
حصل التعاسر (فان رغبت) في ارضاعه (وهي منكوبة أييسة) أي الرضيع (فله منعها) مع الكراهة
من ارضاعه (في الاصح) لانه يستحق الاستمتاع به في الاوقات المصروفة الى الرضاع وهذا أقوى الوجهين
في الشرحين قالت الاصح ليس له منعها مع وجود غيرها (وصححه الاكثرون والله أعلم) لان فيه اضرازا
بالولاد لانها عليه أشفق ولينهاه أصح ولا تزداد نفقتها للرضاع وان احتاجت فيه الى زيادة الغذاء لان
قدر النفقة لا يختلف بحال المرأة وحاجتها * (تنبيه) * أفهم قوله منكوبة أييسة التي كانت باننا ان له المنع

حرما وليس مراد ال ان تبرعت لم يترع الولد منها وان طلبت أجرة فهي كالنفي في نكاحه اذا تزوجها وطابت
 الأجرة وقوله أليه انما اذا كانت مسكوبة غير أيمه ان له منها ما هو وكذلك الآن تكون مستأجرة لا رضاء
 قبل نكاحه وليس له منها كما قاله ابن الرقة ولا نفقة لها وهذا كله كما قال الأذوي في الزوجة والولد الحر من
 أمه ولو كان رقيقا والأم حرة فله منها كما لو كان الولد من غيره ولو كانت رقيقة والولد حرا ورقيق قال فقد
 يقال من واقعة السيد منها ما هو المحاب ويحتمل غيره اهـ والاول أوجه (فان اتفقا) على أن الأم ترضع
 (وطابت أجرة مثل) له (أجيب) لقوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وكانت أحق به لما
 مر فاستنجد الزوج له لذلك جائز وقال العراقيون لا يجوز لأنه يستحق الاستمتاع به في تلك الحالة فلا
 يجوز أن يبعد عليها عند آخر جماع استيفاء الحق وأجاب الأول بأن الاستبراء من مرضى بترك الاستمتاع
 واذا أرضعت بالأجرة فان كان الرضاء لا يمنع من الاستمتاع ولا ينقصه فها مع الأجرة النفقة والأولاد
 * (تنبيه) * ذكر المصنف حكم المسكوبة وسكت عن المفارقة وصرح في المحرر بالتسوية فقال فان
 واقعا عليه أو لم تكن في نكاحه وطلبت الأجرة الى آخره فحذف المصنف له لأوجه كما قاله ابن شامة
 (أو) طابت الأم (فوقها) أي أجرة المثل (فلا) تلزمه الأجابة لتضرره وله استرضاع أجنبية (وكذا ان
 تبرعت أجنبية) بلرضاعه (أورضيت بأقل) من أجرة المثل ولو بشئ يسير لا يلزمه أجابة الأم الى أجرة
 المثل (في الظاهر) لان في تكليفه الأجرة مع المتبرعة أو الزيادة على ما رضيت به اضرازا وقد قال تعالى
 وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم والثاني تحباب الأم لوفور شفقتها * (تنبيه) * محل
 الخلاف اذا استمر الولد ابن الأجنبية والأجيب ادم الى رضاعه بأجرة المثل قطعا كما قال بعض المتأخرين
 لمافي العدول منها من الاضرار بالرضيع وعلى الظاهر لو ادعى الاب وجود متبرعة وراضية بأقل من
 أجرة المثل وأنكرت الأم صدق في ذلك بيمينه لانها تدعى عليه أجرة والأصل عدمها ولانه يشق عليه إقامة
 البينة وتجب الأجرة في مال الفاضل فان لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته ثم شرع في اجتناع الأقارب من
 جانب المفق ومن جانب المحتاج وقد بدأ بالقسم الأول فقال (ومن استوى فراعاه) في قرب وارث أو عدمهما
 وان اختلفا في الذكورة وعدمها كابن أبي بختي أو ابن وبنت (اتفقا) عليه وان اختلفا في قدر البسار أو
 أبسر أحدهما بالمال والآخر بالكسب لان على المحاب النفقة فكلهما فان غاب أحدهما أخذت نفقته
 من ماله فان لم يكن له مال اقترض عليه الحما كان أمكن والأمر الحما حكم الحاضر بالانفاق بقصد الرجوع
 على العائث أو ماله اذا وجد هذا اذا كان الماء وأهلا لذلك مؤثما كما قاله الأذوي والاقتراض منه الحما كم
 وأمر عدلا بأصرف الى المحتاج يوما فبوما (والا) بان اختلفا في القرب (فالاصح أقربهما) محجب
 المفقة عليه وارثا كان أو غيره ذكرنا كل أو أنثى لان القرب أولى بالاعتبار (فان استوى) فربهما
 (قبلا لارث) نعتبر المفقة (في الأصح) لقونه كابن وابن بنت فيجب على الأول دون الثاني لذلك
 والثاني لأن لارث لعدم توقف وجوب النفقة عليه (والثاني) وهو مقابل قوله فالاصح أقربهما
 أين تعتبر أولا (بالارث ثم القرب) بعده فيقدم الوارث البعيد على غير القريب فان استوى في الارث
 قدم أقربهما * (تنبيه) * الخلاف في أصل المسئلة طريقتان والطريقة الأولى هي المشهورة ولما
 كانت طرق الاعتساب قد تسمى وبها مع تغيير المصنف عنها بالأصح (والوارثان) على كل من العريقين
 كفي المحرر اذا استوى في أصل الارث دون غيره كابن وبنت هل (يستويان) في قدر الانفاق (أم
 يوزع) الانفاق بينهما (بحسبه) أي الارث (وجهان) وجه التوزيع أشهر زيادة الارث وزيادة
 قوة القرب ووجه الاستواء أشهر في الارث ووجه هذا الزكشي ومن المقرري والاول أدبه
 كما جزم به في الانوار وهو قياس ما رجحه المصنف فبين له أنون وقلنا نفقته عليه كما سألني قريبا وهذا هو
 الموضع الثاني في المنهاج بل ترجيح كمي التنبيه عليه في صلاة الجماعة ولان ثالث لهما الا ما كان مفرا على

منه (ومن له أبوان) هو من تثنية النكاح أي أبوان (فعل الاب) نفقة صبغرا كان أو كبيرا
أما الأول فأن قوله تعالى فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وأما الثاني فاستصحابها كان في الصغر
ولعمرو حديث هند (وقيل) النفقة (عليها بالغ) لاستوائهما في القرب وإنما قدم الاب في الصغر
لولايته عليه وقد زالت وهل يسوي بينهما أو يجعل بينهما انلا تاجب الارث وجهان رجع المصنف
منهما الثاني * (تبيينه) محل الخلاف فيما إذا كان الولد البالغ - يرعته والافكا الصغرى وأبو الاب مع
الام كلاب على الاصح (أو) كان للفرع (أجداد وجدت أدلى بعضهم ببعض فالقرب) منهم
فالقرب تلزمه النفقة لما مر من أن القرب أولى بالاعتبار (والا) بأن لم يدل بعضهم ببعض (فبالقرب)
يعتبر لزوم النفقة (وقيل الارث) على الخلاف المتقدم في طرف الفروع (وقيل بولاية المال) لأنها
أشهر بغيره في التريبة له * (تبيينه) المراد بولاية المال كما في الرضوخ وأصلها الجهة التي تفيدها
لأنس الولاية التي قد يمنع منها مانع مع وجود الجهة وعلى هذا ففي كلام المصنف مضاف محذوف (ومن
له أصل وفرع في الاصح) تجب النفقة (على الفرع وان بعد) كآب وابن ابن لان عصوبة أقرى وهو
أولى بالقيام بشأن أبيه لعنفسه حرمة والثاني أنها على الأصل استصحابها كان في الصغر والثالث أنها
عليها ما لا شئرا كهما في البعضية ثم شرع في القسم الثاني من اجتماع الأقارب فقال (أو) له
(بمحتاجون) من النوعين أو أحدهما مع زوجة أو زوجات فان قدر على كفاية كلهم فواضح أو
بعضهم فله (يقدم) منهم (زوجته) بعد نفقته لان نفقتها أكد لانها لا تسقط بمضي الزمان كما مر
(ثم) بعد نفقتها يقدم (الأقرب) فالقرب فيقدم بعد زوجته وولده الصغير لشدة محبته ومثله البالغ
المجنون ثم الام لذلك وإنما كدحها بالحل والوضع والرضاع والتربية ثم الاب ثم الولد الكبير ثم الجد
وان علا ولو كان الولد صغيرا والاب مجنونا أو زنت فلهما سواء كما يحسنه الباقي وتقدم ماله تعلق بذلك في
زكاة الفطر (وقيل) يقدم (الوارث) على الخلاف المتقدم في الأصول وعلى الأول لو كان الاب بعد زمنا
قدم على الأقرب لشدة احتياجه ولو استوى اثنان في درجة كابنتين أو بنتين أو ابن وبنت صرف الهمما
بالسوية وتقدم بنت ابن على ابن بنت لضعفها وعصوبة أبيها وان كان أحدهما في هذه الصور
الاربعة رضيعا أو مريضاً ونحوه قدم لشدة احتياجه وان كان أحد الجسدين المجتبهين في درجة عصبة
كأبي الاب مع أبي الام قدم منهما العصبه فان بعد العصبه منها استويا لتعادل القرب والعصوبة ولو
اختلفت الدرجة واستويا في العدوية أو عدمها فالقرب مقدم * (تبيينه) لوكثر أهل درجة بحيث
لا يسد قسما كل منهم ان وزع الموجود عليهم مسدا أفرع بينهم * (فروع) * لو اجتمع جدتان في
درجة وزادت أحدهما على الاخرى بولادة أخرى قدمت فان قربت الاخرى دونها قدمت لقربها
ولو عجز الاب عن نفقة أحد ولديه وله أب وسر لزمت أياه نفقته فان رضى كل منهما بأخذ ولد لم ينطق عليه
أو اتفاقا على الاتفاق بالشركة فذلك ظاهر وان تازعا أحجب طاب الاستترار وقال الباقي يقرع
بينهما ولو عجز الولد عن نفقة أحد ولديه وله ابن موسر فعلى الابن نفقة أبي أبيه لاختصاص الام بالابن
لما مر من ان الاصح تقديم الام على الاب ولو أعسر الأقرب بالنفقة لزمت الابعد ولا رجوع له عليه
بما أنفق اذا أسره

* (فصل) * في حقيقة الحضانة ومطام الحضن والمحضون (الحضانة) يقع الحضنة مأخوذة من
الحضن بكسر هاء وهو الجنب فان الحضنة ترد اليه المحضون وتنتهي في الصغير بالتمييز وأما بعده الى البلوغ
تسمى كفالة قاله الماوردي وقال غيره تسمى حضنة أيضا وشرا (حفظا من لا ينقل) بأمر نفسه عما
يؤذيه لعدم تمييزه كطفل وكبير مجنون (وتربيته) أي تنمية المحضون بما يصلح به تهده بعلومه وشرا به
وتحذو ذلك وتدر في باب الاجارة من الكتابة تفسير الحضنة بما هو أهم من ذلك وموئنة الحضنة في مال

المحزون فان لم يكن له مال فعلى من تلمه نفقة لانهم من اسباب الكفاية كالنفقة ولهذا ذكر عقب
النفقات (د) الحضانة توقع ولاية وسلطنة لكن (الاثبات البقي بها) لانهم أشفق وأهدى الى الحرية
وأصبر الى القيام أو أشد ملازمة للأطفال وأعلم أن مستحق الحضانة ثلاثة أقسام لانهم اما اثنان فقط
واما ذكر فقط واما الفرقان وقد بدأ بالقسم الاول فقال (وأولاهن) أى الاناث عند اجتماعهن
وتنازعهن في طلب ارب أم) لو فو وشغقت ارب المهر أن امرأة قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء
وحملته حواء ونشيت به سقاء وان أباه طلقني وزعم انه يتزعم مني فقال أنت أشق به مالم تكفي رواه البيهقي
والحاكم وصححه اسناده (تنبيه) محل تقديم الام مالم يكن للمحزون زوج ذكر أو أنثى والإ
قديم ان كان له بها أو له استمتاع والمرايا باستمتاعه به اجسامه فلا بد ان تطبقه والا فلا يلزم اليه كالمس
في المداق وصرح به ابن الصلاح هنا في تناوبه وحديثه فثبت في هذه الصورة أيضا له نفقة من أبيه وأم
الحري بعد التمييز وتسلجه الى غيرهما بناء على جواز التفريق حيث يزدون به ضمير بشرط سببه وقربيه
المستحق لحضنته في حضنته بحسب ما فيه من الرق والحرية فان اتفقا على الماياة أو على استيفار حضنته
أو رضى أحدهما بالآخر فذلك وان غلبت استأجر الحاكم من تحضنه وألزماه الاجرة (ثم) بعد الام
(أمهات) اها (يدين باناث) وارثات لشاركنهن الام في الارث والولادة (يقدم) منهن (أقربهن)
فأقربهن لو فو والشقيقة (والجديدة تقدم بعدهن) أى أمهات الام (أم أب) لما شاركن أم الام
في المعنى السابق وانما قدمت أمهات الام وان علون لان الولادة تفهم بمعرفة وفي أمهات الاب فلتفهم
ولانهم أقوى ميراثا من أمهاته فانهم لا يستقطن بالاب بخلاف أمهاته (ثم أمهات المدليات باناث)
وارثات لماسر (ثم أم أبي أب) ثم أمهاتها المدليات باناث وارثات (ثم أم أبي جد) كذلك ثم أمهاتها
المدليات باناث وارثات وهكذا لان لهم ولادة ووراثه كالام وأمهماتها وتقدم من كل من الامهات
الذكورة القربى والقربى (والقديم) يقدم (الاخوات والحالات عليهن) أى المذكرات
من أمهات الاب والجدة أما الاخوات فلانهم اجتمعن معه في الصلب والبطن أو في أحدهما وشاركته
في النسب فهن ما به أشفق وأما الحالات فلقوله صلى الله عليه وسلم الخالة بمنزلة الام واد الجداوى
وأجاب الاول بان النظر هنا الى الشفقة وهي في الجدات أغلب (وتقدم) قطعا (أخت) من
أى جهة كانت (على خاله) لانهم أقرب منها (و) تقدم (خالة على بنت أخو) بنت (أخت) لانهم اشدلى
بالام بخلافهما (و) تقدم (بنت أخو) بنت (أخت على عمه) كما تقدم ابن الاخ في الميراث على
العم (تنبيه) مكنت المصنف عن الترتيب بين بنت لاخت وبنت الاخ والمقدم منهما بنت لاخت
(و) تقدم (أخت من أبوين على أخت من أحدهما) لان شفقتها أنهم لا اجتماعها مع المحزون في الصلب
والرحم فهي أشفق (والاصح) وعبر في الروضة بالصحيح المخصوص في الجد - جديد والقديم لا كما هو
كلام المتن من تفرع هذا وما قبله على القديم (تقديم أخت من أب على أخت من أم) لا شترأ كما
معنى النسب واقوت اربها فانما قد تصير عسبة والثاني عكسه لانهم اشدلى بالام فتقدم على من يلد بالاب
(و) الاصح تقديم (خاله) لاب (وعمة لاب عليهما الام) لقوة الجهة كالانث والثاني عكسه لان
تقديم لاخت للاب على لاخت للام كان اقوتها في الارث ولا ارب هنا (و) الاصح (سقوط كل جدة
لارث) وهي من تدلى بكريين اثنين كام أبي الام لانهم ادلت بمن لاحوله في الحضانة فأنشبت الاجاب
والثاني لانهم فقط لولادتها لكن تتأخر عن جميع المذكورات لضعفها (تنبيه) قال الشيخان
وفي معنى الجدة السابقة كل محرم يدلى بكري لارث كينت ابن البنت وبنت العم للام اها فان قيل
كون بنت العم محرم اذ هو لا يجيب بانها محرمه بل هو على كل محرم لانهم معايلوفة على بنت ابن البنت كما هو
من قال انه ذهول وقال ان هذه ليست بمحرم (دون أنثى) هو في غير الاصم أيضا ومعناه البني أى والاصم

سقوط كل جدة لآثر لا بسقوط كل أُنثى (غير محرم كبنث خالة) وبنت عموتو بنتي الخصال والعلم لشفتن
بالقرابة وهذا يتن إلى القرينة بالانثوة والثاني لاحق لهن كالجدة الساقطة وأجاب الراعي عن الاول
بان الجدة الساقطة تبدل بغير وارث بخلاف هؤلاء واعترض بأنه ليس في هؤلاء من يدلي بوارث غير بنت العم
العصبة ولذلك قال الاستوى وترجيح استحقاق بنت الخصال الحضانة لايستقيم مع مائة قدم لادلائها بذكر
غير وارث وقد تقرر أن من كان به هذه الصفة لاحضانها بخلاف بنت الخصال والعممة فانها تبدل بانثى
وبخلاف بنت العم أى العصبة فلم تبدل بكر وارث اه وقد يجب بان بنت الخصال لما كان بينها
وبين المحضون محرم قريب وهو الخال ثبت لها الحضانة بخلاف الجدة الساقطة لبعدها والتقرب به شفقة
فثبت لها الحضانة لذلك ثم رأيت شيخى أجب بان في الجدة الساقطة الحضانة ثابتة لا قرباء في النسب
فانقلقت الحضانة عنها وفي بنت الخال تراخي النسب فلم يؤخر كونها لم تبدل بوارث بنسب وقد قدم بنت
المحضون عند نقد أبويه على الجدة ثم شرع في القسم الثاني وهو محض الذكور وهم أربعة أصناف
محرم وارث روارث غير محرم ومحرم غير وارث وليس محرم ولا وارث مبتدأ بها وأما فقال (وتثبت)
الحضانة (لكل ذى محرم وارث) كالاب والجد وان علا والاخ لابوين وأولاب والعم كذلك لقوة قربانهم
بالحرمة والارث والولاية (على ترتيب الارث) عند الاجتماع بتقديم أب ثم جسد وان علا ثم أخ شقيق
ثم لاب وهكذا فالجدة هنا قدم على الاخ فلو قال المصنف على ترتيب ولاية الكاح لكان أولى (وكذا)
ذكر وارث (غير محرم كابن عم) فان له الحضانة (على الصحيح) لو فور شقيقته بالولاية والثاني لا يفسد
الحرمة وهذا هو الصنف الثاني فان قيل كلامه يشمل المعتق فانه وارث غير محرم مع أنه لاحضانة له
أجيب بان تمثله بابن العم فيه اشارة إلى اعتبار القرابة في الحاضن (ولا تسلم اليه مشتملاً) حذر من الخلوة
المحرمة (بل) تسلم (إلى ثقة ببعضها) بضم المثناة التحتية الاولى وتشديد التحتية الثانية من التعيين
لا تخفيفها من المودة ولو بأجرة من ماله لان الحق له في ذلك وانما كان التعيين اليه لان الحضانة له ويفارق
نبوت الحضانة له عما عدا عدم ثبوتها لبنت العم على الذكور بان الرجل لا يستغنى عن الاسنابة بخلاف المرأة
ولاختصاص ابن العم بالعصوبة والولاية والارث فان كان له بنت مشتملاً يستحق منها على ما مر في العسدد
جهلت مع بنته نعم ان كان مسافراً أو بنته معه لا في رحله سلمت اليه الا له كقولنا في الحضر ولم تكن بنته
في بيته وهم ذابجمع بين كلامي الكتاب وأصله والروضة وأصلها حيث قالوا في موضع تسلم اليه وفي آخر
تسلم اليها قال الاستوى ويعتبر كونها ثقة وتبعه الزركشى قال وما يتوهم من ان غيرتها على قربانها وأبيها
تفني عن ذكر مردود وانفاوت الداس في ذلك فاعتبرت الشفقة جسماً للباب * (تنبية) * أفهم كلامهم
انه يتسلم الذكور مطلقاً المشتهى وغيره وقضية كلام الروضة وصرح به ابن الصباغ وصوب الزركشى
عدم تسليم المشتهى اليه (فان فقد) في الذكور الحاضن (الارث والمحرمة) معا كبن خال وابن عم
وهذا هو الصنف الثالث (أو الارث) فقط والمحرمة بقية كأي أم وخال وهذا هو الصنف الرابع (فلا
حضانة) لهم (في الاصح) لفقد الارث والمحرمة في الاولى وضعف قربانته في الثانية لانه لا يرث بها
ولا يلي ولا يعقل والثاني له الحضانة لشقيقته بالقرابة * (تنبية) * لاحق للعمر بالرضاع في الحضانة ولا في
الكفالة ولا للمولى وعصبته على المذهب لفقد الارث في الاول وفقد القرابة في الثاني وان وجد فيه الارث
ثم شرع في القسم الثالث وهو اجتماع الفريقين فقال (وان اجتمع ذكر ووراث) وتنازعا في
الحضانة (فالأم) تقدم للحديث المتقدم (ثم أمهاتها) المدليات باناث كأم لانهن في معنى الام في الشفقة
(ثم) يقدم بعدهن (الاب) على أمهاته لانه أصلهن (وقيل يقدم عليه الخالة والاخت من الام)
لادلائهما بالأم فبسة عليهما بخلاف الاخت للاب لادلائها به وهو مقدم على أمهاته كأم (ويقدم
الاصلي) من ذكر أو أنثى بالترتيب المار (على الحاشية) من ذكر أو أنثى كالاخ والاخت لقوة

الأصول * (تنبيه) * في حزمه بتقديم الأصل مخالفة لقوله قيسل وقيل تقدم عليه الخانة والاشت من
 الام (فان فقد) الأصل من الذي كروا لانتى وهناك حواش (فالاصح) انه يقدم منهم (الاقرب) فالاقرب
 كذا رثذ كرا كن وأنتى ولا يرجع المعتقد بالمعتقد على الاقرب منه فلو كان له عم وعم أب لمعتقد لم يرجع المعتقد
 بل يقدم عليه الاقرب ويشاركة المساوى (والا) بان لم يكن فيهم اقرب فان استروا وفيهم أنتى وذ بكر
 (فالانتى) مقدمة على الذي ذكر كانت على أخ وبنت أخ على ابن أخ لانها أبصر وأبصره لم انه يقدم بنات
 كل صنف على ذكره والمنتى هما كانه كرا فلا يقدم الذي كرا في محل لو كان أنتى لفقدم لعدم الحكم
 بالانثوية فلو ادعى الانثوية صدق بيمينته لانها لاتعلم الامنة غالباً فتستحق الحضانة وان أبهم تثبت ضمانه لا مقصودا
 ولان الاحكام لاتتبع بعض (والا) بان لم يكن فيهم أنتى وذ كرا بان استوى اثنتان من كل وجه كاخوين
 وأختين وخالتين (فيخرج) بينهما مقاطعاً للتراتب فيقدم من خرجت قرعته على غيره ومقابل الاصح ان شاء
 القرابة وان بعدن أحق بالحضانة من الذي كور وان كانوا عصبات لانهم أصلح للعضانة ثم اعلم ان الحاضن
 شروطا ذكر منها المصنف ستة وأما ذكر باقيها في الشرح أحدها الحرية كما أشار لذلك بقوله
 (ولا حضانة لرقبة) ولو لم يعضا وان اذن له سببه لانها ولاية وليس من أهائها ولانه مشغول بخدمة سيده
 وانما لم يؤثر اذنه لانه قد يرجع فيشوش أمر الولد ويستثنى ماله أو أملت أم ولد الكافر فان ولدها يتبعها
 وحضانتها لها ما لم تنكح كما حكاه في الروضة في أمهات الاولاد كما حكاه عن أبي اسحق المروزي وأقره قال
 في المهمات والمعنى فيه فراغها لمنع السيد من قربانها مع وفور شغلها وثانيها العقل كما أشار الى ذلك بقوله
 (و) لا (مجنون) فلا حضانة له وان كان مجنونا متعلقا لانها ولاية وليس هو من أهائها ولانه لا يأتى
 منه الحفظ ولا التمهيد بل هو في نفسه يحتاج الى من يحضنه نعم ان كان يسيرا كيوم في سنة كما في الشرح
 الصغير وهو أولى من قول الكبير والروضة كيوم في سنين لم تسقط الحضانة به كمرض يطرأ يزول وثالثها
 الامانة كما أشار الى ذلك بقوله (و) لا (فاسق) لان الفاسق لا يلبى ولا يؤمن ولان المحضون لا سقاه في
 حضانتها لانه ينشأ على طريقته وتكنى العدة العاهرة كشهود النكاح نعم ان وقع نزاع في الاهلية فلا بد
 من ثبوتها عند القاضي كما أفتى به المصنف قال في الترشيع وبه أفتيت فيما اذا تنازع اقبل تسليم الولد فان
 تنازع بعده ولا نزاع من تسلمه ويقبل قوله في الاهلية اه وعلى هذا يحمل كما قال شيخنا ما أفتى به المصنف
 ورابعها الاسلام فيما اذا كان المحضون مسلما كما أشار الى ذلك بقوله (و) لا (كافر على مسلم)
 ادلا ولاية له عليه ولانه ربما فتنه في دينه فان قيل انه صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين أبيه المسلم وامه
 المشركة فقال الى الام فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اهده فعدل الى أبيه رواه أبو داود وغيره أجيب
 بانه منسوخ أو محمول على انه صلى الله عليه وسلم عرف أنه يستجاب دعاؤه وأنه يختار الاب المسلم وقصده
 بتخييره اسمالة قاب أمه وبانه لا دلالة فيه اذلو كان لامه حق لاقرها عليه ولما دعا وحينئذ فحضنته آقارب
 المسلمون على الترتيب المار فان لم يوجد أحد منهم حضنته المسلمون وموته في ماله كما مر فان لم يكن له مال
 فعلى من تلزمته نفقته فان لم يكن فهو من محايج المسلمين ويتزع نديا من الاقارب الذميين ولد ذمى وصف
 الاسلام كما مر في باب القبط وان قال الاوزى المختار وظاهر النص الوجوب * (تنبيه) * أفهم
 كلامه ثبوتها للكافر على الكافر وهو كذلك والمسلم على الكافر بالاولى لان فيه مصلحة وخامسها
 ان تتخلى الحاضنة من زوج أجنبي كما أشار الى ذلك بقوله (و) لا (ناكحة) زوج (غير أبي الطفل) وان
 لم يتدخل بها ورضى ان يتدخل الولد دارة التعبير المار أنت أحق به ما لم تنكح ولانها مشغولة عنه بحق الزوج
 قال المارودي ولان على الولد وعصيته عاراً في مقامه مع زوج أبيه ولا أثر لرضا الزوج الاجنبي لانه قد يرجع
 فيتضرر الولد وانما تسقط حضانتها وتنقل الى من يمسها اذ لم يرض الاب والزوج فان رضيا بذلك قال في
 أصل الر وضانتها على الجدة على الصحيح وظاهره قلته ق الام وصححه البغوى والحوارزى وحري عليه

في الكفاية واستغربه في المطلب اذ كيف يسقط حق الجدة برضا الاب ولذا قال الاذرى الا قيس عدم
السقوط وقد يرد ذلك بان الجدة لم ينتقل الحق اليها حيث ذبح فيقال سقط كل ما يورث من ابيها ومن
سقوط الحضنة بالنكاح مالم يخلع بالخطبة وحدها أو مع غيرها مدة مملوثة فنكحت في انثائها لانها
اجارة لازمة ولو لم يكن ليس الاستحقاق هنا باقربية بل بالاجارة (الام) من نكحت (٤٤) أى الطفل (وابن
عم وابن أخيه) فلا تسقط حضنتها حيث ذبح (في الاصح) لان من نكحته له حق في الحضنة وشقة منه عمله
على رعايته فيتعاد فان على كفالاته كولو كانت في نكاح الاب ولقضائه على الله عليه وسلم بان حصة خالتها
لما قال له جعفر انها بنت عمي وخالتها تفتي بخلاف الاجنبي والثاني يبطل حصة الاشتغال بالزوج ولا حق
له في الحضنة الآن فأشبهه الاجنبي * (تلييه) * محل الخلاف اذ ارضى الزوج الذي نكحها بحضنتها
والاقتضاها جزأيا لان له الامتناع منها وانما يمتنع نكاح ابن الاخ فيما اذا كان المستحق غير الام
وأما انها كان تزوج تحت العاقل لانه باين أحب اليه فانه تقدم على ابن أحب اليه في الاصح
ولا يختص الاستثناء بما ذكر في المتن بل ضابط ذلك كل من له حق في الحضنة فلو قال المصنف الامن له
حق في الحضنة ورضي اعم ما ذكرنا من لاحقه فيها كالجدة أبي الام والحال فيسقط حضنة المرأة
بترؤسها به قال ابن شهاب وهو في الروضة وأما ما من مستحق الحضنة الخلال والحال لا حضنة له على
الصحيح قال الاذرى وأجوز انه حرف سهو ومن قول بعضهم أو نكحت اخاه فأغفلت الالف أول السكامة
ويحتمل غير وسادسها أن تكون الحضنة مرضعا للعاقل كما أشار الى ذلك بقوله (وان كان) المحضون
(رضيعا بشرط) في استحقاق الحضنة (ان ترضعه على الصحيح) فان لم يكن لها لبن أو امتنعت من الارضاع
فلا حضنة لها والثاني لا يشترط وعلى الاب استئجار مرضعة ترضعه عند الحضنة وأجاب الاول بان في
تكاليف الاب استئجار مرضعة تترك منزلها وتنقل الى مكان الحضنة عمره عليه فلا يكاف ذلك * (تلييه) *
هذا ظاهر كلام المصنف وفيه فيما اذا لم يكن لها لبن نظر لان غايها أن تكون كلاب ونحوه مما لا ينه
وذلك لا يمنع الحضنة وكلام الائمة كما قال الاذرى وغيره يقتضي الجزم بأنه لا يشترط كونها ذات لبن وقال
البلقيني حاصله ان لم يكن لها لبن فلا خلاف في استحقاقها وان كان لها لبن وامتنعت فلا يصح لاحضنة
لها اه وهذا هو الظاهر وسابعها أن لا يكون به مرض دائم كالسل والقالج ان عاق تالمه عن نظر المحضون
بان كان بحيث يشغله ألمه من كفالاته وتدير أمره أو عن حركة من يباشر الحضنة فتسقط في حقه دون من
يدبر الأمور بنظره ويباشرها غيره وثامنها أن لا يكون أبرص ولا أجنذم كفي قواعد العلائق وثامنها أن
لا يكون أعمى كما أتى به عبد الملك بن ابراهيم المقدسي من أئمتنا من اقران ابن الصباغ واستنبطه ابن الرفعة
من كلام الامام ثم قال وقد يقال ان باشره غيره وهو مدبر أموره فلا يمنع كفي القالج اه وهذا هو الظاهر
وعاشرها أن يكون رشيدا فلا حضنة لغيره لانه ليس أهلا للحضنة كما قاله الماوردي والقاضي أبو الطيب
وحادي عشرها أن لا يكون مغفلا كما قاله الجرجاني في الشافعي وثاني عشرها أن لا يكون صغيرا لانها ولاية
وليس هو من أهلها (فان) فقد مقتضى الحضنة ثم وجد كان (كملت ناقصة) بان أسلمت كاهنة أو ثوبت
فاسقة أو أفاقت بجنونة أو عتقت رقيقة (أو طلق منسكحة) باثنا أو رجعا على المذهب المنصوص
(حضنت) لزال المانع واستحق المطلق الحضنة في الحال قبل انقضاء العدة على المذهب وبشرط في
استحقاق المعلقة الحضنة رضا الزوج بدخول المحضون بيته ان كان له فان لم يرض لم تستحق وهذا بخلاف
الزوج الاجنبي اذ ارضى بذلك في أصل السكاح فانه لا يستحق (وان غابت الام أو امتنعت) من الحضنة
(فلجدة) مثلاً أم الام (على الصحيح) كالمومات أو جنت وضابط ذلك ان القريب اذا امتنع كانت الحضنة
لن يابسه واثاني تكون الولاية للسلطان كولو غاب الولي في النكاح أو عطل وأجاب الاول بأن القريب
أشفق وأكثر فراغا من السلطان * (تلييه) * قضية كلامه عدم اجبار الام عند الامتناع وهو مقيد

بما اذا لم تحب الدفعة عليها لاولد المحضون فان وجبت كلن لم يكن له أب ولا مال أخرجت كما قاله ابن الرقعة
 لانهم من جلة الدفعة فهي حينئذ كلاب (هذا) الذي كره من أول الفصل الى هنا (وكذا في غيرهم)
 وهو كره من لا يستقل كعقل ومجنون بالغ (والمميز) الصالح بالذكور والائمان (افترق أبرار)
 من النكاح وصلى الله صلاة ولو فضل أحدهما الآخر في الأموال أو محبة (كان عند من اختار منهما)
 لانه صلى الله عليه وسلم خير عقلا من أبيه وأمه ورواه الترمذي وحسنه والغلاة كافة لأم في الانتساب
 ولان القصد بالكفاية الحفاظ للولد والمميز أعرف بحفله فيرجع اليه وس التمييز بالبسبع سنين
 أو ثمان تقيما وقد تقدم على السبع وقد يتأخر عن الثمان والحكم مداره عليه لانه في السن قال ابن
 الرقعة ويعتبر في غيره أن يكون عارفا بأسباب الاختيار ولا أخرا الى حصول ذلك وهو وكول الى اجتساد
 القاضي (تنبيه) * ظاهر كلامه ان الولد يغير ولو تم أحدهما حقه قبل التغيير وهو كذلك وان
 قال الماوردي والرويان ان الاختيار كعدمه ولو اختار أحدهما فاستغنى عن كفايته كقوله الاختيار وجميع
 المستغنى أعيد التغيير وان امتنعوا بعده ما مستحقان لها كعدمه خيرة بينهما والا أجبر عليه ما من
 الزم، فقتله لانهم من جلة الكفاية أما إذا صلح أحدهما فقط كإبائه على ذلك بقوله (فان كان في أحدهما) أي
 الابوين (جمن أو كفر أو فاق أو فسق أو نسكحت) أي الانثى أجيبا (فالحق لا آخر) فقام ولا تغيير لو حو
 المانع فان عاد صلاح الاختيار نشأ التغيير (ويجوز) المميز أيضا مدفقة الاب أو عدم أهليته (بين أم وجد)
 أبي أب وان عللانه بمنزلة الاب لولادته وولايته والجد أم الأم عند عدم الأم أو عدم أهليتها كعدم تغيير
 الولد بينهما بين الاب (وكذا أخ أو عم) أو غيرهما من حاشية النسب مع أم تغيير بين كل وبين الأم في الأصح
 لان العلة في ذلك العسوبة وهي موجودة في الحواشي كالأمول (أو أبي مع أخت أو أخته في الأصح) لان
 كلامهما قائم مقام الأم والثاني تقدم في الاوليين الأم وفي الآخر بين الاب * (تنبيه) * سكت المصنف
 عن ابن النعم مع الأم وبعبارة لروضة ومثل الاخ والم ابن النعم في حق الذكر والأم أولى منه بالانثى ونقله
 لراعي عن البغوي وأقر وهو الذي في المذهب وتمايلق البندنجي وجرى عليه ابن المأري في روضه وهو
 المعتمد وان أطلق كثير في ذلك وجهي بلا تفصيل بين الذكر والانثى واقتضى كلامهم انه لا فرق بينهما في
 التغيير وصرح به الرويان وغيره وظاهر اطلاق الكتاب وأصله والروضة وأصلها من ان الخلاف بين
 الانثى والاب من أي جهة كانت قال الاذري ومن تبعه وهو ظاهر في الشقيقة وفي الانثى من الأم لا لانها
 بالأم أما الاحتساب للاب فلا وصرح به الماوردي (فان اختار) المميز (أحدهما) أي الابوين أو من الحق
 بهما كما ذكر (ثم) اختار (الاختيار) لانه قد ينقله الامر بخلاف ما ظنه أو يتغير حال من
 اختاره أولا ولان المتبع شهوته كقد يشتهي طعاما في وقت وعينه في آخر ولانه قد يضره أعاة الجانبين
 * (تنبيه) * ظاهر اطلاق المصنف انه يحول وان تكرر ذلك منه دائما وهو ما قاله الامام لكن الذي
 في الروضة كصاها ان كثر ذلك منه بحيث يظن ان سببه تله تغييره جعل عند الام كقبيل التمييز وهذا ظاهر
 وظاهر كلامهم ان التغيير لا يجري بين ذكرين ولا أنثيين كاخوين وأختين ونقله الاذري في الانثى عن
 فتاوى البغوي ونقل عن ابن القفلان وعن معتضى كلام غيرهم ان ذلك بينهما ما هو كما قال شيخنا أو جله
 اذا خير بين غير المتساويين اول (فان اختار الاب ذكرا لم يضره زيارة أمه) ولا يكافئها الخروج
 لزيارته لا يكون ساعيا في العقوق وقطع الرحم وهو أولى منها بالخروج لانه ليس بعورة * (تنبيه) * هل
 هذا على سبيل الوجوب أو الاستحباب ذل في الكفاية الذي صرح به البندنجي ودل عليه كلام
 الماوردي الاول (ويجوز) الاب (أنثى) اذا اختارته من زيارة أمه المتألف الصبابة وعدم البروز
 والأم أولى منها بالخروج لزيارتها منها وخبرتها * (تنبيه) * سكت عن الحديث والظاهر ان كذا في
 وظاهر كلامه انه لا فرق في الأم بين المختارة وغيرها وهو كذلك وان بحث الاذري الفرق وظاهر كلامهم انه لو

مكنهم من زيارتها لم يحرم عليهم الخروج بزيارتها عبادتهم اقليل له المنع منها لشدة الحاجة اليها (ولا عنوها)
 أى الام (دخولا عليها) أى وليس الذكركن والانتفى أو التحنى وفي بعض النسخ عليها أى الانثى (زارته)
 لان في ذلك قطعاً للرحم لكن لا تبطل المكت. وعبر الماوردي بأنه يلزم الاب أن يكتفها من الدخول ولا توليها
 على والدها وفي كلام بعضهم ما يفهم عدم الزوم وبه أفتى ابن الصلاح فقال فان غفل الاب بدخولها الى
 منزله أخرجها اليها به. وهذا هو الظاهر لان المقصود يحصل بذلك (والزيارة) على العادة (مرة في
 أيام) أى يومين فأكثر لاني كل يوم نعم ان كان منزلهما قريباً فلا بأس أن يدخل كل يوم كما قاله الماوردي
 * (تنبيه) * نصب مرة على الصدر وقال الفارسي على الظرف (فان مرضاً فالام أولى بغير ضهما) لانها
 أهدي اليه واصبر عليه من الاب ونحوه (فان رضيت به في بيته) فذلك ظاهر (والافني بيتها) يكون
 القربى ويعودهم او يجب الاحتراق في الحالين من الخلوتهما ولا تمنع الام من حضور تجهيزهما في بيته أما اذا
 ماتا فلا ضمة هان من زيارة قبرهما اذا دفن في ملكه. والحكم في العكس كذلك ولو تنازعا في دفن من مات منهما في
 ثرية أحدهما أوجب الاب كجنته بعض المتأخرين وان مرضت الام لزم الاب أن يمكن الانثى من غرضها ان
 أحسنت غرضها بخلاف الذكركلا يلزمه أن يكتفها من ذلك وان أحسن التريض (وان اختارها) أى
 الام (ذكرفندها) لا وعند الاب نهرا) يعلم الامور الدينية والدنيوية على ما يليق به (ويؤديه) أى
 يعلمه أدب النفس والبراعة والظرف فن أدب ولد صغير أسره كبيراً يقال الادب على الاباء والصلاح على
 الله (ويساهم المكتب) بفتح الميم والتاء ويجوز كسر التاء حكاه النحاس اسم للموضع الذي يتعلم فيه وعادة
 الشافعي رضي الله تعالى عنه الكتاب وقال ابن داود الافصح المكتب لان الكتاب جمع كاتب (و) ذى
 (حرفة) يتعلم من الاول الكتابة ومن الثاني الحرفة على ما يليق بحال الولد وظاهر كلام الماوردي
 انه ليس للاب الشريف أن يعلم ابنه صنعة اذا كان ذلك يرزى به وهو ظاهر وكذا لا ينبغي لمن له صنعة
 شريفة أن يعلم ابنه صنعة رديئة لان عليه رعاية المصلحة ومافية الحظ له ولا يكا في ذلك الى أمه ليجز النساء
 عن القيام بذلك * (تنبيه) * ظاهر كلام ايجاب ذلك عليه وبه صرح في زوائد الروضة فقال يجب
 على الولي تأديب الولد وتعليمه بأيا كان أو جداً أو صبواً آخره ذلك في مال الصبي فان لم يكن فعلى من تلزمه
 نفقته ومافاه في الليل والنهار قال الاذري جرى على الغالب فلو كانت حرفة الاب ليلاً كالاتوفى فالأقرب أن
 الليل في حقه كانه في حق غيره حتى يكون عند الاب ايلاً لانه وقت التعلم والتعليم وعند الام نهرا كما
 قالوا في القسم بين الزوجات (أو) كان الذي اختار الام (أنثى) أو خشي كجنته شجناً (فمندها) لا
 ونهرا) لاستواء الزمانين في حقها طلبا لسترها (و) لا يطلب الاب احضارها ليل (يزورها الاب) لتألف
 الستر والصيانة (على العادة) مرة في يومين فأكثر لاني كل يوم كالم * (تنبيه) * قوله على العادة
 يقتضى منه من زيارتها ايلاً به صرح بعضهم لما فيه من التهمة والريبة وظاهر انه لو كانت بمسكن زوج
 اهالم يحزله دخوله الا باذن منه فان لم يأذن أخرجهما اليه ليراهما ويتفقد حالهما ولا حظها بقيام تأديبها
 وتعليمها وتحمل مؤنتها وكذا حكم الصغير غير المميز والمجنون الذي لا تستقل الام بضبطه فيكونان عند الام
 ايلاً ونهرا ويزورها الاب ويلاحظهما بمصر وعليه ضبط المجنون (وان اختارهما) أى اختار
 الولد المميز أبويه (أقرع) بينهما قطعاً للتراع ويكون عند من خرجت عنه منهما (فان لم يختار)
 واحداً منهما (فالام أولى) لان الحضانة لها ولم يختار غيرها (وقيل يقرع) بينهما وبه أجاب البغوي
 لان الحضانة اسكل منهما ولو اختار غيرها فالام أولى أيضاً استهما بالبا كان ثم ما تقدم في أبوين مقيمين في
 بلد واحدة (و) حيثئذ (لو أراد أحدهما سفر حاجة) كحاجة ورجوعه لا كان السطر أم لا (كان
 الولد المميز وغيره مع المقيم) من الأبوين (حتى يعود) المسافر منهما لما في السفر من الخطر والضرر
 * (تنبيه) * لو كان المقيم الام وكان في مقامه معها مفسدة أو ضياع مصلحة كالأول كان يعلم القرآن أو الحرفة

وهما ابدا لا يقوم غيرهما مقامه في ذلك فالتمه كقوله الزركشي تحكي ان الابن من السفر به لاسيما ان اختاره
الولد وسكت المصنف عما لو اواد كل منهما السفر لحاجة واختلاف طريقة هاهنا ومهنا ولما رافى فيه
احتمالان أحدهما ايداهم حتى الام والثاني ان يكون مع الذي معه أقرب أو مدة سفره أقصر قال
المصنف والمختار الاول وهو معتق كلام الاصحاب انتهى وينبغي أن يأتي فيه البحث المتقدم (أو) أراد
أحدهما (سفر نقلة فلا قرب أولى) من الام بالحضنة سواء انتقل الاب أم الام او كل واحد الى بلد
حفظا للنسب فإنه يحفظنا الاباء أو رعاية مصلحة التأديب والتعليم وسهولة الانفاق (تنبيه) * لو رافقه
الام في سفره دام معها ولو عاد من سفر النقلة الى بلدها عادتها وانما ينقل الاب ولده المميز الى غير بلد الام
(يشترط أمن طريقه) أمن (البلد المقصود) له والا فيقر عند أمه وأيسر له أن يخرج الى دار
الحرب كما مر به المروزي وقال الأذري انه ظاهر وان كان وقت أمن والحق به ابن الرقعة يخوف
المطرب في السفر في الحر والبرد الشديدين قال الأذري وهو ظاهر اذا كان يتضرر به الولد أما اذا جمل فيه
بقية ذلك فلا يشترط المتولي في البلد المنتقل اليه أن يكون صالحا للأقامة وهو - لي يجوز له أن يسافر به في
البحر أو لا تقدم الكلام على ذلك في باب الحجر (قبل) يشترط (مضافة) بين البلد المنقول عنه
والبلد لان الانتقال لمادونها كالأقامة في صلة أخرى من البلد المتسع لامكان مراعاة الولد والاصح لا فرق
(تنبيه) * لو اختلفا فقال أريد الانتقال وقالت بل أردت التجارة صدق بيمينه فان سلك حلفت وأمسكت
الولد (ومحارم العصبه) كبد وأنوعهم (في هذا) المذكور في سفر النقلة (كلا ب) فيكون أولى
من الام احتياطا للنسب اما محرم لا صوبه كفي الام والحال والاخ لا دم فليس له العقل لانه لاحق له في
النسب (تنبيه) * للاب نقلة حتى الام كما مروان أقام الجدي لدها ولله ذلك عند عدم الاب وان أقام
الاخ يبيلدها لا الاخ مع اقامة الم أو ابن الاخ فليس له ذلك بخلاف الاب والجدة لانها أصل في النسب فلا
يعتني به غيرهما كما عرفت من الحوائث متقاربون فاقيم منهم بمعنى يحفظه هذا ما حكمه في الروضة
وأصلها عن المتولي وأقراء عليه فيستثنى ذلك من قول المصنف ومحارم العصبه الى آخره ولكن الباقي
جرح على ظاهر المتن وقال ما قاله المتولي من مفرداته التي هي غيرهم - مول بها (وكذا ابن عم) كلاب في
اتزاعه (لذكر) مميز من أمه عند انتقاله للمهر (ولا بد على أنثى) تشتمل على حذر من الحرة لغيرها
لا تنفاه المحرمية بينهما (فان رافقه بنته) أو نحوها كاخته الثقة (سلم) الولد الانثى (الها) لانه
ان لم تكن في رحله كملو كان في الحضرة ما لو كانت بنته أو نحوها في رحله فانها تسلم اليه بذلك تؤمن الخلو
وقد مر انهم ذابح بين كلابي الروضة والحجاب وان لم تبلغ حد الشهوة أعطيت له وان نازع في ذلك
الأذري (تنبيه) * لو قال سلمت لاستعني عما قدرته وكان أولى فان الضمير عائد على الانثى وانما ثبت حق
المقالة للاب أو غيره اذا اجتمع فيه الشرط المعتبر في الحضنة (تنبيه) * ما مر اذا لم يبلغ الحوض فان بلغ فان
كان غلاما بلغ وشيد أولى أمر نفسه لاستغنائه عن بكفاله فلا يجبر على الإقامة عند أحد أبويه والاولى أن
لا يفارقهما اليه هما قال الماوردي وعند الاب أولى للحجاسة نعم ان كان أمرا أو خيف من انفراده ففي العدة
عن الاصحاب انه يمنع من مقارعة الابوين ولو بلغ عاقلا غير رشيد فاطلاق مطلقون انه كالصبي وقال ابن كح
ان كان لهما املاح ماله فكذلك وان كان لدينه فقيل بتمام حضنته الى ارتفاع الحجر والمذهب انه يسكن
حيث شاء قال الرافعي وهذا التفصيل حسن اه وان كان أنثى فان بلغت رشيدة فلاولى ان تكون عند
أحدهما حتى تنزوج ان كانا فترقين وبينهما ان كانا مجتمعين لانه أبعد عن التهمة ولها أن تسكن حيث
شاعت ولو باجرة هذا اذا لم تكن ربة فان كانت فلا دم امكانها معهما وكذا الاولى من العصبه امكانها معهما اذا كان
معهم مالها والا في موضع لا تقربها بسكنها ولا يحلها دفعها لعار النسب كما عرفت من الكف عوي يسحب
على ذلك والامرد منها ما ذكر كجاءت الاشارة اليه ويصدق الولي بيمينه في دعوى الرينة ولا يكف بينة

لان اسكانها في موضع البراءة أهون من الفضيحة لو أقام بينة وان بلغت غير رشيدة فيها التفصيل المار قال
 المصنف في فواقض الموضوع عضاته الخنثى المشكل وكفالة بعد البلوغ لم أرفقه نهلا وينبغي أن يكون كالبيت
 البكر حتى يجيء في جواز استقلاله وانقراده من الابوين اذا شاء وجهان اه وبعلم التفصيل فيه مما مر
 * (نصل) * في مؤنة المملوك وماله ما يجب (عليه) أي المالك (كفاية رقيقه نفقة) طعاما وأدما
 وتعبه كفاية في نفسه زهاده ورغبة وان زاد على كفاية مثله غالبا (و) عليه كفاية رقيقه (كسوة)
 وكذا سائر مؤنونه لخبر المملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل ما لا يطيق وخبر كفي بالبراءة ان يحبس
 عن مملوك قوته رواه مسلم وقيس بما فيه ما مافي معناهما * (تنبيه) * اقتصر المصنف على ما ذكر
 قد فهم انه لا يجب على السيد شراء عماء طهارته اذا احتاج اليه ولكن الاصح في زوائد الروضة وجوبه
 كفطارته وكذا لا يجب شراء تراب تيممه ان احتاجه وأقهم تعبيرة بالكفاية ان لا تتقدر كنفقة الزوجة وهو
 كذلك ونص في المختصر على وجوب الاشباع (وان كان) رقيقه كسوبا أو مستحقا منافع بوضعية أو غيرها
 أو (أهوى زمنا ومدبرا ومستولدة) ومستأجرا ومعارا وآبقا لبقاء المالك في الجميع ولعموم الخبرين
 السابقين نعم المسكاتب ولو فاسد الكتابة لا يجب له شيء من ذلك على سيده لاستقلاله بالمكسب وهذا يلزمه
 نفقة أرقائه نعم ان يخرج نفسه ولم يفسخ السيد الكتابة فعليه نفقته وحى مسئلة عزيزة النقل فاستفردا وكذا
 الامه المازوجة حيث أوجبنا نفقتها على الزوج ولا يجب على المالك الكفاية المذكورة من جنس
 طعامه وكسونه بل (من غالب قوت رقيق البلد) من قمع وشعر ونحو ذلك (و) من غالب (أدمهم)
 من سمع وزيت وجبن ونحو ذلك (و) من غالب (كسوتهم) من قطن وصوف ونحو ذلك لخبر
 الشافعي للمملوك نفقته وكسونه بالمعروف قال والمعروف عندنا المعروف لماله ببلده وراعى حال السيد في
 يساره واهساره وينفق عليه الشريك ان بقدر ملكيهما ولو تفتش السيد بأن كان يأكل ويشرب ويلبس
 دون المعتاد غالبا بياضة أو بخلافه السيد رعاية الغالبه (ولا يكتفي ستر العورة) لرقيقه وان لم يتأذ بحرق ولا
 برد لما فيه من الاذلال والتحقير هذا لا بدنا كما قاله الغزالي وغيره اما ببلاد السودان ونحوها فله ذلك كافي
 المطلب وهذا يفهمه قولهم من الغالب فلو كانوا لا يستترون أصلا وجب ستر العورة حتى الله تعالى (و) لو
 تبع السيد يبعها فوق اللاتقيه (سن له ان ينأوله) أي رقيقه (مما ينتم) هو (به من طعام وأدم
 وكسوة) لانه من مكارم الاخلاق ولا يلزمه بله الاقتصار على الغالب وأما قوله صلى الله عليه وسلم انما هم
 اخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من طعامه وليلبسه من لباسه فقال
 الرافعي جله الشافعي على النسب أو على الخطاب اقوم مطاعهم وملابسهم متقاربة أو على الله جواب
 سائل علم حاله فأجاب بما اقتضاه الحال وكسبه ملك السيد ان شاء أنفق عليه منه وان شاء أخذته وأنفق
 عليه من غيره ولو فضل نفيس رقيقه على خسيسه كره في العبيد وسن في الاماء فتفضل أمة التمسرى مثلا على
 أمة الحُرمة في الكسوة كفاي التنبيه وفي الطعام أيضا كما قاله ابن النقيب للعرف في ذلك وقيل لا تفضل
 لتساويهما في الملك وقيل بسن تفضل النفس من العبيد أيضا كما قال الاذري وهو قضية العرف فليس
 كسوة الرأعي والسايس ككسوة من قام بالتجارة ويسن للسيد ان يجاس يضم اليه رقيقه معه لئلا كل فان
 لم يجلسه أو امتنع الرقيق من جلوسه معه فزوجه روعه من الدسم لقمة كبيرة قد سد مسد الصغيرة تهيج
 الشهوة ولا تقضى الهمة أو لقمتهين أو أكثر ثم ينأوله ذلك واجلسه معه أولى ليناول العذر الذي يشتهيه
 وهو فحين يعالج الطعام أكد ولا سيما ان حضر المعالج لخبر العجيين اذا أتى أحد كخدمته بطعامه فان لم
 يجلسه فليأوله لقمة أو لقمتين فانه ولي حرم وعلاجه والمعنى تشوف النفس لما تشاهده وهذا يقطع شهوتها
 والامر في الخبر يحول على الذنب طلبا للتواضع ومكارم الاخلاق ولو أعطى السيد رقيقه طعاما لم يكن
 للسيد تبديله بما يقتضى تأخير الاكل بخلاف تبديله بما يقتضى ذلك (وتسقط) كفاية الرقيق (بعضى)

الزمان) فلا تصير ديناً عليه إلا باقتراض القاضى أو اذنه فيه واقتراض كسفة القريب بجماع وجوبه
 بالكفاية (ويبيع القاضى) أو يوثق (فيما له) ان امتنع أو غلب لانه حق وجب عليه تأديته وكيفية
 بيعه أو يجاره انه ان يبيع ماله أو يجار شيئاً بغير قدر الحاجة فذلك وان لم يتيسر كقراض استدان
 عليه الى ان يجتمع ما يسهل البيع أو الاجارة ثم باع أو أجار ما بقي به الملقى يعبه أو يجاره شيئاً من
 المشقة وعلى هذا يحول كلام من أطلق انه يباع بعد الاستدانة فان لم يمكن بيع بعضه ولا اجارته وتعذر
 الاستدانة باع جميعه وأجره (فان قدر المال) الذى ينقذه على رقيقه (أمره) القاضى (بيعه) أو اجارته
 (أو اعتاقه) دفعا للضرر فان لم يفعل أجره القاضى فان لم يتيسر اجارته يباعه فان لم يشتره أحد أنفق عليه من
 بيت المال فان لم يكن فيه مال فهو من محايج المسلمين عليهم القيلام به والدفع هنا يكون للسيد كما ذله ابن
 الرقعة لان النفقة عليه وهو المكى عنه يانه من محايج المسلمين لا الهذ قال الاذرى وظاهر كلامهم انه
 ينفق عليه من بيت المال أو المولى بمجاهدوه وظاهر ان كمال السيد فقيراً ومحتاجاً الى خدمته الضرورية
 والاضيقى أن يكون ذلك فرضاً عليه اهـ (تنبيه) قد علم بمحاطرات القاضى انما يبيعه اذا تضررت
 اجارته كذا كره الجرجاني وصاحب التنبية وان كان قضية كلام الروضة وأصلها ان الجاركم تخير بين بيعه
 واجارته وهذا في غير المستولدة أما هي فخطها الكسب أو وخرها ولا يجبر على عتق بخلافه هنا لانه ممن كسب
 من ازاله ملكه ذو مرجان بل الملك ولا ضرر عليه في ذلك لانه متمكن من البيع ولا كذلك أم الولد وأيضاً
 هذه ثبت اها حق في العتق وفي غير المبيع أمه وان كان بينه وبين سيده هاية فانه نفقة على صاحب النوبة
 والاعمال ما بحسب الرق والحرية (ويجبر أمته) أى يجوز له اجبارها (على ارضاع ولدها) منه أو من غيره
 لان لبنها ومنافعها بخلاف الزوجة فان الزوج لا يملك ذلك منها (تنبيه) لو أراد تسليم ولدها منه الى غيرها
 وأرادت ارضاعه لم يجز له منعها من التفرق بينهما لكان له فيه في وقت الاستمتاع الى غيرها الى الفراغ
 أما اذا كان الولد حراً من غيره أو مملوكاً لغيره فله منعها من ارضاعه ويسترضعها لغيره لان ارضاعه على والده
 أو ملكه كما قاله ابن الرقعة وغيره عن الماوردى وأقروه (وكذا لغيره) أى غير ولدها يجبرها على ارضاعه
 أيضاً (ان ذل) لبنها (عنه) أى عن روى ولدها اما لاجترانه بغيره واما لثقل شربه واما لفرارة لبنها الماسر
 فان لم يفضل فلا اجبار لقوله تعالى لا تضاروا ولدها ولان طعمه اللبن فلا يجوز ان ينع من كفايته
 كالقوت (و) يجبرها أيضاً على (فطامه قبل) مضى (حوالين ان لم يضره) أى الولد الفطام بان اكتفى بغير
 لبنه أو لم يضرها أيضاً (و) يجبرها على (ارضاعه) بهما (أى الحولين) ان لم يضرها) ولم يضره أيضاً وليس
 لها استقلال برضاع ولا فطام لانه لا حق لها في التريه بخلاف الحرة كما قال (ولله رضى في الترية) وحديث
 (قائس لاحدهما) أى الابوين الحرين (فطمه) أى الولد (قبل) مضى (حولين) الارضا لا تستحلان مدة
 الرضاع لم تتم (تنبيه) ظاهر كلامهم انهم مالتوا نزاعاً في فطمه ان الداعى الى تمام الحولين بحباب قال
 الاذرى يشبه اجابة من دعا لاصح لولده فقد يكون الفطام مصلحة لمريض أمه أو وجدها ولم يوجد غيرها
 فنظر تعين الفطام هنا وليس هذا بخلاف قولهم بل الملاقاة - م يجوز على الغالب (ولهما) فطامه قبل
 حولين (ان لم يضره) الفطام لانهما فطما بالضرر بالطفل فان ضرره فلا (ولاحدهما) فطامه ان
 اجتزأ بالفطام (بعد حولين) من غير رضاع لا تستحلان مدة الرضاع التام فان كان ضعيف الخلقة لا يجزى
 بغير الرضاع لم يجز فطامه وعلى الاب بذل الاجرة حتى يبلغ حداً يجزى فيه بالفطام واذا امتنع الام
 من ارضاعه أجبرها للحاكم عليه ان لم يجد غيرها كما قاله المتولى وغيره (تنبيه) لو تم الحولان
 في حر أو برد شديد قال الفاروقى يجب على الاب ارضاعه في ذلك الفصل فان فطامه فيه ينعى الى
 الاضرار وذلك لا يجوز بخلاف تعامى فان فصل معتدل (ولهما الزيادة) على حولين ان انفقا
 عليها ولم تضره الزيادة والادلا يجوز (تنبيه) يسقط الرضا عند الحولين الا للحاجة تكفى متاوي

الحناطي (ولا يكاف) المالك (رقبة الاعلا يطيقه) أي المداومة عليه لخبره مسلم المار فلا يجوز ان يكافه
على الدوام بقدره عليه يوما أو يومين ثم يعجز عنه ويجوز له ان يكافه الاعمال الشاقة أي التي لاتضره
في بعض الاوقات كما صرح به الرازي فان كفه مالا يطيق أفتى القاضي حسين بأنه يباع عليه قال ابن
الصباغ وليس هو ببعيد عن قاعدة المذهب اهـ وهو كما قال الاذري طاهر اذا تعين طريقا لخلاصه فلو
كان يمنع اذا منع منه لم يتعين بيعه ويجب على السيد في تكيفه رقيقة مما يطيقه اتباع العادة في بيعه في وقت
القنولة وهي النوم في نصف النهار وفي وقت الاستمتاع ان كان له امرأة وفي العمل طرفي النهار ومن العمل
انما الدليل ان استعمله ثم ارا أو النهار ان استعمله ليلًا وان سافر به اركبه وقفاً كما العادة دفع الضرر
منه وان اعتاد السادة الخدمة من الارقاء فما راع طرفي الليل لعلوا لاتبعت عادتهم وعلى الرقيق بذل الجهود
وزك الكسل في الخدمة ويكره ان يقول المالك للمالكه رب بل يقول سدي ومولاي ويكره ان يقول
السيد له سدي أو أمي بل يقول غلامي أو جاري أو فتى أو فتى ولا كرامة في اضافة رب الى غيره
المكاف كرب الدار ورب الغنم ويكره ان يقال للفتى والمتهم في دينه ياسيدي (ويجوز) للمالك
(مخارجه) أي ضرب خراج على رقيقة اذا كان مكافاً (بشرط رضاهما) أي المالك ورقبة فليس
لأحدهما اجبار الآخر عليه الا أنه عقد معاوضة فاستبرفه الزاضي والاصل فيها خبر العجيين انه صلى الله
عليه وسلم أعفى أبا طيبة لما حجه صاعين أو صاعين ثم وأمر أهله ان يخففوا عنه من خراجه ونقلت عن
جميع من الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين روى البيهقي انه كان للزبير ألف مملوك تؤدي اليه الخراج
ولا يدخل بيته من خراجهم شيأ بل يصدق به * (تنبيه) * يستفيد الرقيق بالمخارج ما يستفده
الرقيق بالكتابة من بيع وشراء ونحو ذلك (وهي خراج) معلوم بضربه السيد على رقيقه (يؤديه)
مما يكسبه (كل يوم أو أسبوع) أو شهر أو سنة أو نحو ذلك على حسب اتفاقهما وتشترط قدرته على
كسبه مباح وان يكون ذلك فاضلاً عن مؤنته ان جهلت في كسبه فلولم يف كسبه بخراجه لم تصح
مخارجه كما صرح به الماوردي وغيره قال الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام والمختصر وعنه الامام
من ان يجعل على أمته خراجا الا ان يكون لها عمل دائم أو غائب وكذا العبد اذا لم يطق العمل وروى بسنده
الى عثمان في خطبته لا تكافوا اله غير الكسب فيسرق ولا ابارية غيره ذات الصنعة فكسب بطرحها
قال الامام وهذا مما تجب مراعاته والاصل فيها الاباحة فكان السيد أباحه لزيد فيما اذا وفي زائد كسبه
توسعا له في النفقة وقد يعرض لها عوارض يخرجها عن ذلك فهي جائز من الجانبين ومؤنته تجب
بشرط من كسبه أو من مال سيده ويجبر النقص في بعض الايام بالزيادة في بعضها (وعليه) أي
صاحب دواب (عالف دواب) المحترمة (ومعها) أو تخليتها للرعي وورود الماعان اكثف به فان لم تكف
به كعبد الارض ونحوه أضاف اليه ما يكفها وذلك لحرمه الروح وخبر العجيين دخلت امرأة النار في
هرة حبستها لا هي أطعمتها ولا هي أرسلتها تأكل من خشاش الارض بفتح الخاء وكسرها أي هوامها
والمراد بكفاية الدابة وصولها لاول الشبع والري دون غايتها ما خرج بالمحترمة غيرها كالقواسق الخس
* (تنبيه) * العلف بفتح اللام معطوف الدواب باسكانها مـ وروى يجوزها الامران وضبطه المصنف
بخطه هنا وفيما يأتي بالاسكان (فان امتنع) أي امتنع المالك من ذلك وله مال (أجبرني) الحيوان (المأ كول)
(على) احد ثلاثة أمور (بيعه) له أو نحوه مما يزل ضرره (أو عاف أو ذبح أو) أجبر (في غيره على) أحد
أمرين (بيعه أو علف) ويحرم ذبحه للنهي عن ذبح الحيوان الا لأكاه وانما أجبر على ذلك ضرورة
الهلاك فان لم يفعل ناب الحاكمة في ذلك على ما يراه ويقتضيه الحال فان لم يكن له مال باع الحاكم الدابة
أو جزأ منها أرا كراهها عليه قال الاذري ويشبه ان لا يباع ما أمكن اجارته وحكي عن مقتضى كلام
الشافعي والجمهور فان تعذر ذلك فعلى بيت المال كفايتها فان تعذر فعلى المسلمين كنفه في الرقيق ويأتي

ففيه ما سره ولو كانت دابته لاثبت ككيب لزمه أن يكفها أو يدفعها أن يحل له الانتفاع بها قال الأذري
أو رساها ولو كان عند سبيوان يؤكل وآخرا يؤكل ولم يجد الانتفاة أحدهما وتذريه بها فهل يقسم
نفقة مالها كل ويذبح ما يؤكل أو يسوي بينهما فيه احتمالات لابن عبد السلام قال فإن كان الماء كقول
يسوي ألفا وغيره يسوي درهمين فأما واحتمال اه وينبغي أن لا يتردد في ذبح الماء كقول فقهاء قالوا في
التيم انه يذبح شأنه ككيبه المحترق فإذا كان يذبح لنفس الكلب قبل الأولى أن يذبح ليأكل ويعلى النفقة
لغيره نعم أن اشتدت حاجته لما كوله لم يجز ذبحه كأن كان جلا وهو في برية متى ذبحه انتفاع ذبا (تبيينه) *
يجوز غضب العلف للذابة وقصص الحيا لجراحتها ولكن بالبدل أن تعين ولم يساعا كما يجب سقيها الماء
والعدول إلى التيم ويجوز تكليفها على الدوام مالا تعلق الدوام عليه (ولا يجب) المالك من ابن دابة
أي يحرم عليه أن يحلب (ما ضره لها) لانه غذاؤه لانه كوله لامة والله في عنه كما يحبه ابن حبان وإنما
يجاب ما ضل عن رى ولدها قال الروياني ويعني بالرى ما يقبضه حتى لا يموت قال الرافعي وقد توفى
بالاكتفاء به - إذا قال الأذري وهذا التوقف هو الصواب الموافق لكلام الشافعي والأصحاب اه وهذا
ظاهر ينبغي الجزم به وله أن يعدل به إلى لبن غير أمه أو استقره والا فهو أ - ق بلبن أمه ولا يجوز الحلب
إذا كان يضر بالهيمه أقله علفها كما يقلد عن النفقة وقراء ولا ترك الحلب أيضا إذا كان يضرها وإن
لم يضرها كره تركه للأضاعة (فروع) - من أن لا يستعصى الحلب في الحلب بل يدع في الضرر شيئا وإن
يقص أطفاره إلا يؤذيها قال الأذري ويظهر أنه إذا تفاش طول الانطافار وكان يؤذيها لا يجوز له حلبها
مالم ينص ما يؤذيها ويحرم جزا الموفين أصل الظاهر ونحوه وكذا حلقه لما فيه من تعذيب الحيوان
قاله الجويني ولا ينافيه نص الشافعي في حرمة على الكراهة لموازن يراد بها كراهة لتعريم كماله
الزركشي والظاهر كما قال الأمير انه يجب أن يلبس التيسل والبغال والخيول ما يقيها الحر والبرد الشديد
إذا كان ذلك يضرهم (وما لا روح له كفنة ودار لا يجب) على مالكه المطلق التصرف (بعمارتها) أي
ما ذكر من القننة والدار فإن ذلك تنمية للأمال ولا يجب على الإنسان ذلك ولا يكره تركها لا إذا أدى
إلى الحراب ويكره كداعال الشيخان قال الأسوي ونفيته عدم تعريم أضاعة المال لكنهم ما ضروا في موضع
يضرهم كالقضاء المتاع في البحر بلا خوف فالصواب أن يقل بضرهما أن كان سبها أعمالا كالقضاء المتاع في
البحر به عدم تحريمها أن كان سبها ترك أعمال تشق عليه ومنه ترك سقي الأشجار والمرهونة بتوافق العائد
فانه جائز خلافا للرويان قال ابن العماد في مسئلة ترك سقي الأشجار وصورتها أن يكون لها ثمرات تفتي
بمؤنة سقيها والا فلا كراهة قطعا قال ولو أراد ترك السقي تخفيف الانحار لأجل قطعها للبناء أو الوقود
ولا كراهة قطعا أما المحجور عليه فعلى وليه إصلاح زرعه بسقي وغيره وعمارة داره ويجب على ناظر
الأوقاف حفظها قائما ومستغلانها * (تبيينه) * احتراز المصنف بمأذروح فيه عن كل ذي روح مختصة
فانه يجب على مالكه القيام بمصلحته في ذلك الفصل بمعاملة ماله فيجب أن يبقى له شيئا من العسل في الكوارة
بقدر حاجته أن يكفه غيره والا فلا يجب عليه ذلك قال الرافعي وقد قبل تشوي له دجاجة وبلمتها بسبب
الكوارة فبأكل منها ومن ذلك دود القز يبيش بورق التوت فعلى مالكه علفه منه وتخليته لأكله
أن وجد لئلا يهلك بغير فائدة ويساع فيه ماله كالهيمه ويجوز تجليفه بالشمس عند حصول نوله وإن
أهلكه لحصول فائدته كذبح الحيوان للمأكل * (خاتمة) * الزيادة في العمارة على قدر الحاجة
بخلاف الأولى قال في أصل الروضة ورجم قيل بكراتها ومع أن الرجل ليؤجر في نفقته كلها إلا في هذا
التراب قال ابن حبان معناه لا يؤجر إذا أنفق فيها فضلا عما يحتاج اليه من البناء ويكره للإنسان أن
يدعو على نفسه وولده وخادمه وماله لما روى مسلم في آخر كتابه وأبو داود عن جابر بن عبد الله قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدعوا على أنفسكم ولا تدعوا على أولادكم ولا تدعوا على خدمكم ولا تدعوا

على أدواكم لا توافقوا من الله ساعة يسأل فيها عطاء فيستجيب له وقد ضعف الناس محمد بن الحسن
 المفسر مع جلالة روايته عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله تعالى لا يقبل دعاء حبيب على
 حبيبه وهو ضعيف عند الدارقطني وغيره وروى أبو موسى عن ابن عباس أن أوس بن ساعدة الأنصاري
 دخل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن لي بنتاً وأنا أدعو عليها بالموت فقال يا ابن ساعدة
 لا تدعو عليها فإن البركة في البنات هن المجلات عند النعمة والمنعيات عند المصيبة والمرضات عند
 الشدة ثقلهن على الأرض ورزقهن على الله والله سبحانه وتعالى أعلم وقد تم شرح الربع
 الثالث بحمد الله وعونه وحسن توفيقه وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وأمام
 المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم قال مؤلفه رضي الله تعالى عنه ونفع
 ببركاته وبركات عـالومه قد تم شرح الربع الثالث بحمد الله وعونه
 وحسن توفيقه يوم الثلاثاء المبارك ناسع عشر جمادى
 الآخرة من شهر سنة اثنين وستين وتسعمائة على
 يد مؤلفه محمد الخطيب الشربيني الشافعي نفع
 الله تعالى به مؤلفه ومن قرأه أو نقله أو
 نقل منه أو طالع فيه ودعا لمن كان
 سيافى تأليفه والديه
 وجميع المسلمين
 والمسلمات
 آمين

* (تم الجزء الثالث من معنى المحتاج شرح معنى المنهاج للعلامة الخطيب) *
 * (ويليه الجزء الرابع أوله كتاب الجراح) *

• (وهذه الجزء الثالث من بين المحتاج لمعرفة معاني ألفاظ المتهاج للإبلاغة الشيخ محمد الحلي) •
 • (الشرعي راجع إليه تعالى) •

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٢	(كتاب الفرائض)	٢٥٨	فصل في الاختلاف في الخلع أو عونه
٦	فصل في بيان الفروض وأصحابها	٢٥٩	(كتاب الطلاق)
١١	فصل في الجنب ٤٣	٢٦٥	فصل في جوارته وبني العاتق لزوجته
١٤	فصل في بيان إرث الأب والجد	٢٦٧	فصل في اشتراط العقد في الطلاق
١٦	فصل في إرث الحوائج ٩	٢٧٢	فصل في بيان الولاية على محل الطلاق
٢٠	فصل في ميراث الجدة مع الأنوة	٢٧٣	فصل في تعدد الطلاق بنية العود في وقت غير ذل
٢٢	فصل لا يتوارث مسلم ولا كافر	٢٧٨	فصل في الاستثناء
٢٨	فصل في أصول المسائل وما يعول منها	٢٨١	فصل في الثلث في الطلاق
٣٦	كتاب الوصايا ٣٤	٢٨٥	فصل في طلاق السني وغيره
٤٦	فصل في بيان المرض الخوف ومحوه	٢٩٠	فصل في تعليق الطلاق بلا وقت وما يذ كرمه
٥١	فصل في أحكام الوصية	٢٩٦	فصل في تعليق الطلاق بالحل والحبس وغيره
٦٠	فصل في الأحكام المعنوية	٣٠٢	فصل في الإشارة للطلاق بالأصابع
٦٦	فصل في الرجوع عن الوصية ٩٦	٣٠٥	فصل في أنواع من التعليق
٨٦	(كتاب قسم النبي والعنفية)	٣١١	(كتاب الرجعة) ٣١٧ (كتاب الإيلاء)
١٤٥	فصل في موانع ولاية النكاح	٣٢٢	فصل في أحكام الإيلاء من ضرب مدة وغيره
١٧٢	فصل فيما يجمع النكاح من الرق	٣٢٦	(كتاب الطهارة)
١٧٦	فصل في نكاح من تحلل ومن لا تحلل	٣٢٩	فصل في أحكام الطهارة من وجوب كفارة الخ
١٨٠	(باب نكاح المشرک)	٣٣٢	(كتاب الكفارة) ٣٣٩ (كتاب المعان)
١٨٤	فصل في حكم زواجات الكافر	٣٤٤	فصل في ذنوب الزوج زوجة مناساة
١٨٩	فصل في حكم موت الزوجة	٣٤٦	فصل في كيفية الامان
١٩٠	(باب الجوار والامهات ونكاح العبد)	٣٥٢	فصل في المقصود الاصل من اللعان
١٩٨	فصل في الامهات ومن يحب له وعابه	٣٥٤	(كتاب العدد) ٣٥٨
٣٠٢	فصل في نكاح الرقيق من عبد أو أمة	٣٦١	فصل في تداعيل عدتي المرأة
٣٠٦	كتاب الصداق ٢١١	٣٦٣	فصل في معاشرته المطلق المأتمدة
٣١٤	فصل في النفوذ مع ما يذ كرمه	٣٦٤	فصل في عدوة حائل أو سائل
٣١٦	فصل في ضابطه مهر المثل	٣٧٠	فصل في ميكنة المعتدة
٣١٨	فصل في ماسة بالمهر ٢٢٥	٣٧٦	(باب الاستبراء) ٣٨١ (كتاب الرضاع)
٣٢٦	فصل في التحالف عند النزاع في المهر المسمى	٣٨١	فصل في طر بيان الرضاع على النكاح مع القرم
٣٢٨	فصل في الولاية واشتقاقها	٣٨٩	فصل في الاقرار بالرضاع والاختلاف فيه
٣٣٤	(كتاب القسم والتشور)	٣٩١	(كتاب النفقات)
٣٤٣	فصل في حكم الشقاق بان تعدى	٤٠٠	فصل في موجب النفقة وموانعها
٣٤٤	(كتاب الخلع)	٤٠٦	فصل في حكم الاعسار بوجبة لزوجة
٣٥٠	فصل الفرق بين طلاق الخلع والطلاق	٤١٥	فصل في حقيقة الحداثة وصفات المفاضن
٣٥٣	فصل في الالفاظ الممررة للمعوض	٤٢٣	فصل في كفاية رقيقة تنفق وكسوة الخ